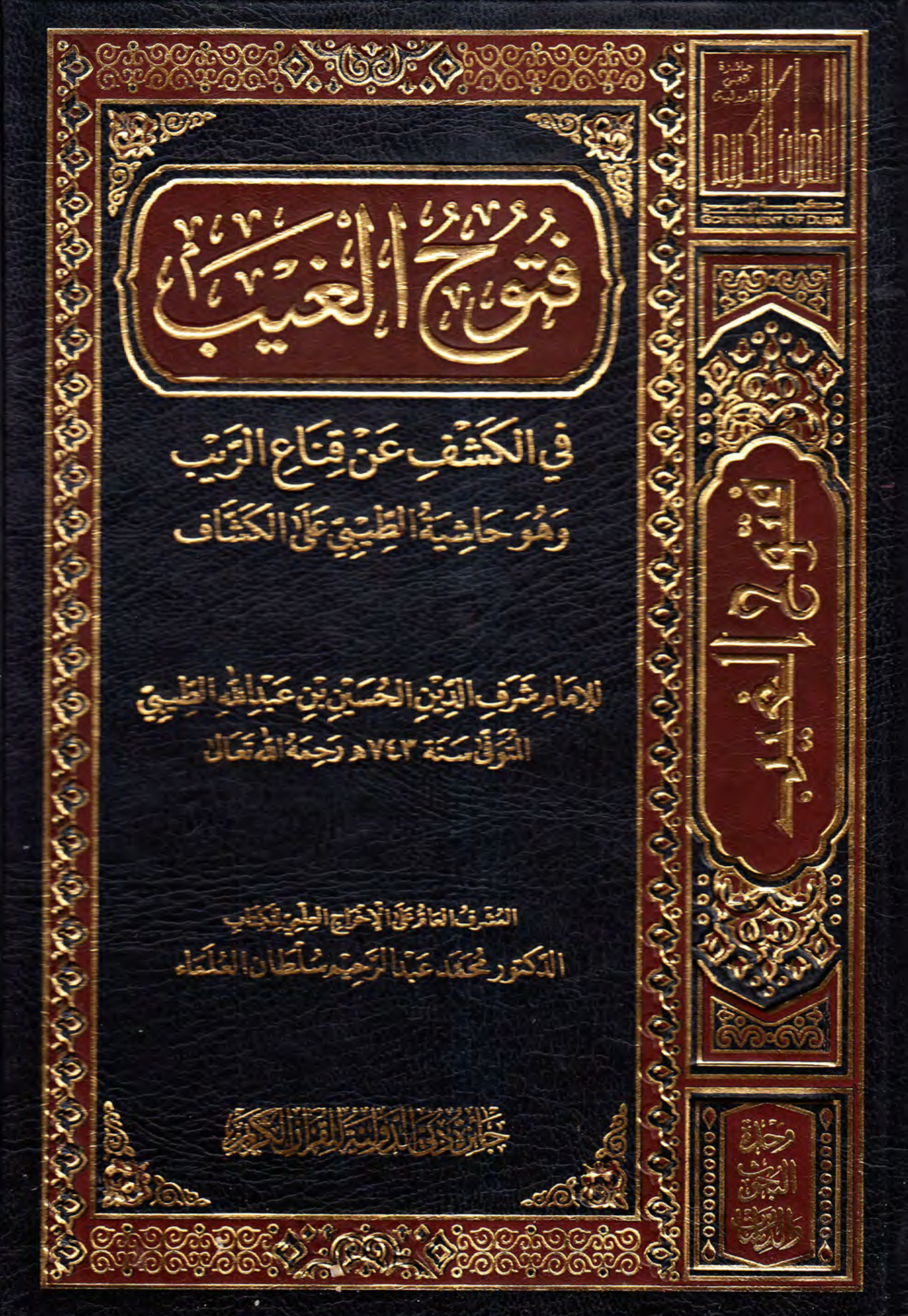

فتوح الغيب
في الكشف عن قناع الريب
وهو حاشية الطيبي على الكشاف
للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى
المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء
جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
GOVERNMENT OF DUBAI


فتوح الغيب

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف : الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٠١٠/٧/٢٥٣٣)

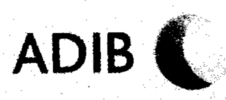
الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة



ص. ب.: ٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦ +
فاكس: ٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨ +
الموقع على الانترنت: www.quran.gov.ae
البريد الالكتروني: Rs@quran.gov.ae

أسهم في نشر هذا الكتاب



مصرف أبوظبي الإسلامي



وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣هـ رحمه الله تعالى



تفسير السور من يس إلى نهاية فصلت

حقق هذا الجزء
الدكتور عمر حسن القيام
الباحث بجامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء




بسم الله الرحمن الرحيم

سورة يس
مكية، وهي ثلاثٌ وثمانون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ * عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ * لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ * لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ١-٧]

قُرِئَ: (ياسِينَ) بالفتح، كـ«أينَ» و«كيفَ»، أو بالنَّصْب على: اتْلُ ياسينَ؛ وبالكَسْرِ

سورةُ يس
مكية وهي ثلاث وثمانون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: («ياسينَ» بالفتح كـ«أين»)، والمشهورة «ياسينْ» مبنيٌّ على السكون، أبو بكرٍ وحَمزة والكسائيُّ: بإمالةِ فَتْحةِ الياء، والباقونَ: بإخلاصِ فتحها[١].

وقال ابنُ جِنِّي: فَتْحُ النونِ قراءةُ ابن أبي إسحاق [بخلافٍ][٢] والثقفي[٣]، وبكَسْرِ النونِ أبو السَّمال، وبالرفعِ هارون[٤]. أما الفتح والكسر فكِلاهما لالتقاء الساكنين وذلك

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٥.

(٢) زيادة من «المحتسب» يقتضيها السياق.

(٣) يعني عيسى بن عمر الثقفي.

(٤) عبارة ابن جني في «المحتسب»: وهارون عن أبي بكرٍ الهذلي عن الكلبي: «ياسينُ» بالرفع.

على الأصل، كـ«جَيْرِ»، وبالرفعِ على: هذه ياسينُ، أَوْ بالضمِّ كـ«حَيْثُ». وفخِّمتِ الألِفُ وأُمِيلتْ. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما: مَعْناه: يا إنسانُ في لغةِ طَيِّئ. والله أعلمُ بصحته. وإن صحَّ فوجهُه أن يكونَ أصلُه: يا أُنيسين، فكَثُرَ النداءُ به على ألسنتهم حتى اقتَصَروا على شَطْرِه، كما قالوا في القَسَم: مُ الله، في: ايمُنُ الله. ﴿ٱلْحَكِيمِ﴾: ذي

أنه بنى الكلامَ على الإدراج، لا على وَقْفِ حُروفِ المعجم؛ فحُرِّك لذلك، ومَنْ فَتَحَ هربَ إلى خِفّةِ الفتحةِ لأجلِ ثِقَلِ الياءِ قَبْلَها والكسرة، ومَنْ كَسَر جاء به على أصلِ حركة التقاءِ الساكنين. وهو نظيرُ جَيْرِ وهَيْتَ لكَ وإيهِ وسيبوَيْهِ وعَمْرَوَيْه وبابِهما. ومَنْ ضَمَّ احتملَ أمرَيْن: أحدُهما لالتقاءِ الساكنَيْنِ كـ«جَيْرِ» و«هَيْتَ لك»، وفي الآخر: ما عِندي فيه وهو[1]: يا إنسانُ؛ لكنّه اكتفى منه بالسينِ وحذفَ الفاءَ والعيْنَ وجعل السينَ اسماً قائماً بذاته، فـ«يا» فيه حرفُ نداءٍ، ونظيرُه ما جاء في الحديث: «كفى بالسيف شا»[2] أي: شاهداً، فحذفَ العين واللامَ. ويؤيِّدُه ما ذهبَ ابنُ عباس رضي الله عنهما إليه في «حمعسق» ونحوه أنها حروف مِن جملةِ أسماءِ الله تعالى، وهي: رحيم وعليم وسميع وقدير ونحو ذلك[3].

قوله: (كـ«جَيْرِ»)، الجوهريُّ: جَيرِ؛ بكَسْرِ الراءِ[4]: يمِيُن العربِ، ومَعناه: حَقّاً، وقال: وايمُنُ اللّـهِ: اسمٌ وُضِعَ للقسَم هكذا بضَمِّ الميمِ والنونِ وألِفُه ألِفُ وَصْلٍ، ورُبما حذفوا منه النونَ فقالوا: أيمُ الله، ورُبما حذفوا الياء وقالوا: أَم الله، وربما[5] أبقَوُا الميمَ وحْدَها مضمومةً وقالوا: مُ الله.

---

(١) هذا نَقْلٌ غير محرَّر، وعبارةُ ابن جِنّي: ويحتملُ ذلك عندِي وجهاً آخرَ ثالثاً، وهو أن يكونَ أراد: يا إنسانُ، إلّا أنه اكتفى من جميع الاسم بالسين.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ عبد الرَّزّاقِ في «المصنّف» (١٧٩١٨) من حديث الحسن البصري مرسلًا، وأصلُ الحديثِ ثابتٌ في «صحيح مسلم» (١٨١٢) بلفظ «كفى بالسيف شاهداً» من حديثِ سعد بن عبادة رَضِيَ الله عنه، وذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤: ٢٣٠) وقال: ولم أرَ قولَه: «كفى بالسيف شا» إلّا في مرسل الحسن.

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٠٣- ٢٠٤)، ولتمامِ الفائدة انظر: «تفسير ابن كثير» (٧: ١٨٩).

(٤) في النسخة (ف): «الياء».

(٥) من قوله «حذفوا الياء وقالوا» إلى هنا، سقط من (ف).

الحِكْمة، أو لأنه دليلٌ ناطق بالحِكْمة كالحيِّ، أو لأنه كلامُ حكيم، فوُصِفَ بصفة المتكلِّم به. ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ خبرٌ بعد خبر، أو صلةٌ لـ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾. فإن قلتَ: أيُّ حاجةٍ إليه خبراً كان أو صلةً، وقد عُلم أنّ المرسَلين لا يكونون إلّا على صراطٍ مستقيم؟ **قلتُ:** **ليس الغرضُ بذِكْره ما ذهبتَ إليه من تمييزِ مَن أُرسِل على صراطٍ مستقيم عن غيرِه** ممّن ليس على صِفَتِه، **وإنما الغرضُ وصفُه** ....

قوله: (**أو لأنه دليلٌ ناطقٌ بالحكمةِ كالحي**) أي: نَسَبَ الحكيمَ إلى ضميرِ القرآن، وجعلَ القرآنَ على سبيلِ الاستعارةِ المكنيةِ كالشخصِ الناطقِ بالحكمة، والقرينةُ نِسبةُ الحكيمِ إليه، أو أسندَ الحكمة إليه إسناداً مجازيّاً؛ لأنه صدرَ من الحكيمِ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «فوُصِفَ بصفةِ المتكلِّم به».

قولُه: (﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ **خَبَرٌ بعدَ خبرٍ أو صلةٌ لـ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾**)، روى صاحبُ «المُرْشِدِ» عن الزجاجِ أنه قال: الأحسنُ في العربيةِ أن يكونَ ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ خبراً ثانياً، والمعنى: إنّكَ لمن المرسلين، إنك على صراط مستقيم، ويجوز أن يكون ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ﴾ من صلة ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، أي: المرسلين[1] الذين أرسلوا على طريقة مستقيمة[2]، وقال القاضي: يجوز أن يكون حالاً من المستكن في الجار والمجرور، وفائدته وصفُ الشرعِ بالاستقامةِ صريحاً وإن دلّ عليه: ﴿لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[3] التزاماً[4].

قوله: (**ليسَ الغرضُ بذِكْرِهِ ما ذهَبْتَ إليه مِن تميزِ مَنْ أُرسِلَ على صراطٍ مستقيم عن غيرِه**) إلى قوله: (**وإنما الغرض وصفه**) إلى آخره، وقال صاحبُ «الفرائد»: لم يُحصِّل ممّا ذكَرَ جوابَ السؤالِ من الأولِ، وأما الثاني فهو قولُه: فإنّ التنكيرَ فيه دلَّ على أنه أُرسِلَ من بينِ الصُّرُطِ المستقيمةِ على صراطٍ مستقيم[5] لا يُكْتَنَـهُ كُنْهه، فمنظورٌ فيه، لأنّ الصراط[6]

---

(١) من قوله: «إنك على صراط مستقيم، ويجوز أن يكون» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧٧-٢٧٨).

(٣) من قوله: «وقال القاضي» إلى هنا سقط من (ح).

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٢٥).

(٥) قوله: «على صراطٍ مستقيم» سقط من (ف).

(٦) في النسخة (ح) و(ط): «الطريق».

....

المستقيمَ واحد؛ ألا ترى إلى قولِه تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٦-٧].

والجوابُ أن يقال: هـٰذه الآيةُ لردِّ قولِ الكفارِ، لأنَّهم كانوا يقولون: لسْتَ مُرسلاً، وإنّك تركْتَ الطريقَ المستقيم، ألا ترى إلى قوله: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ [النجم: ٢]، فلا بدَّ في الجواب مِنْ ذِكْرِهما، وما ذكَر أنّه على صراطٍ مستقيمٍ لا يُكْتَنه وَصْفُه، مُسَلّمٌ إلّا أنه واحدٌ ولا يَلزمُ منه أن يكونَ الصراطُ المستقيمُ متعدِّداً.

وقلت: مَنْ لم يقِفْ على الأساليبِ كلِّها، ولم يستوعِبْ معرفةَ أفانينِهم بأسْرِها لا بُدَّ أن يحصُلَ على شيءٍ في أمثالِ هذين الجوابَيْن: أمّا الجوابُ الأول، فنَحْوُه قولُ صاحبِ «المفتاح»: وإما لأنّ كوْنَه، أي: المسندَ إليه مُتّصفاً بالخبر [يكون][1] هو المطلوبَ لا نَفْسَ الـخَبرِ، كما إذا قيل لك: كيف الزاهدُ؟ قُلتَ: الزاهدُ يشرَبُ ويَطْرب[2]. وأورد صاحبُ «الإيضاح»[3] أن قولَه: «لا نَفْسَ الخبرِ» يُشعِر بتجويزِ أن يكونَ المطلوبُ بالجملةِ الخبريةِ نفْسَ الخبرِ وهو باطل، لأنّ نفْسَ الخبرِ تصوُّرٌ لا تَصديق، والمطلوبُ بها إنّما[4] أن يكونُ تصديقاً وإن أرادَ بذلك وقوعَ الخبرِ مُطلقاً فغيرُ صحيح أيضاً[5].

وأجيب: بأنّ مضامينَ الـجُمَلِ مشتملةٌ على أمرَيْن: الإخبارُ عن الوقوعِ، وعن اتصالِ المُسنَد إليه بالمسندِ وقد يُقْصَدُ أحدُهما قصداً أوّلياً، ويكونُ الآخَرُ تبعاً له. قال الإمام في «النهاية»[6]: وقد يُتصوَّرُ في الفعلِ أن يكونَ المرادُ به وقوعَه من الفاعل، وأن يكونَ مجرّدَ اتصافِهِ به. تمَّ كلامه. وهـٰهنا ليسَ الغرضُ في إيقاعِ «على صراطٍ مستقيم» خَبراً أو صلةً

---

(١) زيادة من «مفتاح العلوم».
(٢) «مفتاح العلوم» ص٨٤.
(٣) يعني الخطيب القزويني.
(٤) في النسخِ الخطية: «إنها»، وصوّبناه من «الإيضاح».
(٥) «الإيضاح في علوم البلاغة» ص٥٦.
(٦) يعني «نهاية العقولِ في الكلامِ في درايةِ الأصول».

....

مُجَرَّدَ الإخبارِ، وإنّما الغرض[1] أنّه صلواتُ اللّهِ عليه وسلامُه مُستقِرّ فيه ثابتٌ عليه، وأنه جادَّته بل هو عادته.

وقال المصنِّفُ في قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]: «وإذا كان الكلامُ مُنصَبّاً إلى غرضٍ من الأغراضِ جُعِلَ سِياقُه له وتوجُّهه إليه كأنَّ ما سِواهُ مرفوض مطرح»[2].

وأما الجوابُ عن الثاني فعلى التجريد. قال ابنُ جِنّي ـ في قراءةِ الحسن: «اهدنا صراطاً مستقيماً»ـ: أراد ـ والله أعلم ـ التذلُّلَ للّهِ تعالى وإظهارَ الطاعةِ له، أي: قد رضِينا منكَ يا ربَّنا بما يقالُ له: «صراطٌ مستقيم»، ولسنا نريدُ المبالغةَ في قولِ منْ قال: «اهدنا الصراطَ المستقيم» أي: الصراطَ الذي قد شاعَتْ استقامته وتُعولمتْ في ذلك طريقته، فإنّ قليلَ هدايتِك لنا زاكٍ؛ وزاد في حُسنِ التنكيرِ ما دخَلَه من المعنى، وهو أدِمْ هدايتَك لنا فإنك إذا فعلت ذلك بنا فقد هدَيْتَنا إلى صراطٍ مستقيم، فجَرى حينئذٍ مَجْرى قولك: لئِن لقيتَ رسولَ اللّهِ ﷺ لتلقيَنَّ منه رجلاً مُتناهياً في الخيرِ، ورسولاً جامعاً لسُبلِ الخير، فقد آل إلى معنى التجريد[3]، وأنشد أبو علي:

أفـــاءَتْ بنو مروان ظلـــماً دماءَنا وفي الله إن لم يعدِلوا حَكَمٌ عدل[4]

واللهُ تعالى أعرَفُ المعارفِ، وقد سماه الشاعرُ حَكَماً عدْلا، فأخرجَ اللفظَ مَخْرجَ التنكيرِ، فقد ترى كيفَ آلَ الكلامُ من لفظِ التنكيرِ إلى معنى التعريف، وعليه قولُه عزَّ اسمُه: ﴿وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٨]. وإليه يُنظَرُ قولُ «المصنِّف»: «على أنه أُرْسِلَ من بينِ الصُّرُطِ المستقيمةِ على صراطٍ مستقيم لا يُكْتَنَهُ وَصْفُه» كأنه جعلَ الصراطَ المستقيمَ الصُّرُط[5] كلها، ثم جُرِّد منها صراطٌ مُستقيم وهو هي، والله أعلم.

---

(١) في النسخة (ط): المراد، وهما بمعنًى.

(٢) انظر ما سيأتي ص ٢١.

(٣) «المحتسب» (١: ٤١).

(٤) عزاه ابن الشجري في «الحماسة» ص٤ لأبي الخطارِ الكلبي، وذكره ابن جنّي في «الخصائص» (٢: ٤٧٧).

(٥) في النُّسخِ الخطية: «الصراط» والجادّةُ ما هو مُثبت، وكلامُ الزمخشريِّ دالٌّ عليه.

ووصفُ ما جاء به مِنَ الشريعة، فجُمع بين الوصفَيْن في نظامٍ واحد، كأنه قال: إنك لمن المرسَلين الثابتينَ على طريقٍ ثابت، وأيضاً فإنَّ التنكيرَ فيه دلَّ على أنه أُرسل مِن بين الصُّرُطِ المستقيمة على صراطٍ مستقيم لا يُكتَنهُ وصْفُه. **وقُرئ: (تنزيلُ العزيز** الرحيم) بالرفعِ على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوف، وبالنَّصب على: أعني، وبالجرّ على البَدَلِ من ﴿القرآن﴾. ﴿قَوۡمٗا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ﴾: قوماً غيرَ مُنذَرٍ آباؤهم على الوصف، ونحوُه قولُه: ﴿لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن قَبۡلِكَ﴾ [القصص: ٤٦]، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمۡ قَبۡلَكَ مِن نَّذِيرٖ﴾ [سبأ: ٤٤]، وقد فُسِّر ﴿مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ﴾ على إثبات الإنذار. ووجهُ ذلك: أن تجعلَ ﴿مَّآ﴾ مصدريّة: لتنذر قوماً إنذارَ آبائهم، **أو موصولةً منصوبةً على المفعولِ الثاني**: لتنذرَ قوماً ما أُنذِرَه آباؤهم من العذاب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنذَرۡنَٰكُمۡ عَذَابٗا قَرِيبٗا﴾ [النبأ: ٤٠]. فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بين تعلُّقَيْ قوله: ﴿فَهُمۡ غَٰفِلُونَ﴾ على التفسيرَيْن؟ قلتُ: هو على الأوّل متعلّق بالنفي، أي: لم يُنذَروا فهم غافلون، على أنَّ عَدَمَ إنذارهم هو سببُ غفلتِهم، وعلى الثاني: بقوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ لتُنذِر، كما تقول: أرسلتُك إلى فلانٍ لتُنذِرَه، فإنه غافلٌ، أو: فهو غافل. فإن قلتَ: **كيف يكونون مُنذَرين غيرَ مُنذَرين** لمناقضةِ هذا ما في الآيِ الأُخَر؟ قلتُ: لا مُناقضةَ؛ لأنَّ الآيَ في

قوله: (**وقرئ: «تنزيلُ»**) قرأ حَفْصٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ: بالنَّصْب، والباقون: بالرفع[1]. قال أبو البقاء: «تنزيلُ العزيز» أي: هو تنزيل، والمصدَرُ بمعنى المفعول، أي: مُنَزَّلُ العزيز، ويُقرأُ بالنَّصبِ على أنّه مَصْدرٌ، أي: نُزِّلَ تنزيلاً، وبالجَرِّ أيضاً صِفَةً للقرآن، وقولُه: ﴿لِتُنذِرَ﴾ يجوزُ أن يتعلَّق بـ﴿تَنزِيلَ﴾، وأن يتعلّق بمعنى قولِه: ﴿مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ أي: مُرسَلٌ لتنذر.

قوله: (**أو موصولة منصوبة على المفعول الثاني**) وعلى النافيةِ كان صفةً لـ«قومٍ»، وعلى المصدرية مفعولاً مطلقاً.

قوله: (**كيف يكونون مُنذَرينَ غيرَ مُنذَرين؟**) هذا السؤالُ واردٌ على ترتيب مَنْ ذهبَ

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢١٤).

نَفْيِ إنذارهم لا في نَفْيِ إنذارِ آبائهم، وآباؤُهم القُدَماء مِن ولدِ إسماعيلَ، وكانت النِّذارةُ فيهم. فإن قلتَ: ففي أحدِ التفسيرَيْن أنّ آباءَهم لم يُنذَروا، وهو الظاهر، فما تصنعُ به؟ قلتُ: أُريدَ آباؤهم الأدنَوْن دون الأباعِد. ﴿ٱلْقَوْلُ﴾: قولُه تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]، يعني: تعلَّق بهم هذا القولُ وثَبَتَ عليهم ووَجَب؛ لأنهم ممّن علم أنهم يموتون على الكُفر.

[﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ * وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ ٨-٩]

ثم مثَّل تصميمَهم على الكُفر، وأنه لا سبيلَ ....

إلى إثباتِ الإنذارِ، وأنَّ «ما» مصدريةٌ أو موصولة. يعني: دلّ على إثباتِ الإنذار كما قلت: لتُنذر قوماً ما أُنْذِرَ آباؤهم، أو ما أُنذِرَه آباؤهم، ودلَّ قولُه: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [القصص: ٤٦] ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٤٤] ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ﴾ [فاطر: ٤٢] على أن الإنذار لم يوجد رأساً. وأجاب: أنّ الآياتِ لم تدلَّ إلا على نَفْيِ إنذارِهم، أمّا على نَفْيِ إنذارِ آبائِهم فلا يُشَكُّ في أن التفسيرَيْن متنافيان لدَلالةِ أحدِهما أن آباءهم ما أنذروا، والثاني على أن آباءهم أُنذِروا. فأجاب: أن المراد ما أُنذِرَ آباؤهم الأقربون دون القدماء.

قوله: (**ثم مثّل تصميمَهم على الكفر**)، الانتصاف: يكونُ تصميمُهم على الكفرِ مُشبَّهاً بذي الأغلالِ، واستكبارُهم مشبّهاً بالإقماحِ، لأنّ المُقْمَحَ لا يُطأطئ رأسه[١].

وقولُه: ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾ تتمةٌ للزوم الإقماح، وعَدَمُ النظرِ في القرونِ الخاليةِ مُشَبّهاً بالسدِّ مِنْ خَلْفِهم، وعَدَمُ النظرِ في العواقبِ المُستقبلةِ مشبّهاً بسَدٍّ مِن قدامهم.

ونقل صاحب «الفرائد» عن صاحب «التيسير»: الأغلالُ مع الأيدي مجموعةً إلى الأذقانِ: عبارةٌ عن مَنْعِ التوفيقِ حين كانوا مُتكبِّرين مُستثقلين للحَقّ، لأنّ المتكبِّرَ يُوصَفُ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٥).

إلى ارْعِوائهم بأنْ جَعَلَهم كالمَغْلولِين المُقمَحِين؛ في أنهم لا يَلتفِتون إلى الحقِّ ولا يَعطفون أعناقَهم نَحْوَه، ولا يُطأطِئون رؤوسَهم له، وكالحاصِلينَ بين سدَّيْن لا يُبصِرون ما قُدَّامَهم ولا ما خَلْفَهم، في أنْ لا تأمُّلَ لهم ولا تبصُّرَ، وأنهم مُتعامُون عن النظرِ في آيات الله. فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾؟ قلتُ: معناه: فالأغلالُ واصلةٌ إلى الأذقان مَلْزُوزة إليها؛ وذلك أنَّ طَوْقَ الغُلِّ الذي في عُنق المغلول، تكون في مُلتقى طَرَفَيْه تحت الذَّقَن حَلقةٌ فيها رأسُ العَمود، **نادراً من الحَلقة إلى الذَّقَن**، فلا يُخلِّيه يُطأطئ رأسَه ويُوطئ قَذَاله، فلا يزال مُقمَحاً. **والمُقْمَح: الذي يرفعُ رأسَه** ويغضُّ بَصَرَه. يقال: قَمَحَ البعيرُ فهو قامح: إذا رَوي فرفع رأسَه، ومنه: شَهْرا قِماح؛ لأنَّ الإبل ترفع رؤوسَها عن الماء؛ لبَرْدِه فيهما، وهما الكانُونانِ. ....

بانتصابِ العُنقِ، والمتواضعُ يُوصَفُ بضدِّه، قال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦].

قوله: (**إلى ارعوائِهم**)، أي: امتناعِهم وإمساكِهم، يقال: ارعوى عن القبيحِ: إذا كَفَّ عنه.

قوله: (**نادراً من الحلقة إلى الذقن**)، **الأساس**: نَدَر: نادِرٌ من الجبل: إذا خرج ونتأ، ونَدَر من بيته: خرج.

قوله: (**والمُقْمَحُ: الذي يرفَعُ رأسَه**)، **الراغب**: القَمْحُ: رفع الرأس لِسَفِّ الشيء، ويُسمّى السّويقُ من القمح ـ أي البُرّ ـ: قميحه، ثم يقال لرفعِ الرأسِ كيفَ ما كان قَمْحٌ، وقَمَحَ البعيرُ رأسَه وأقمَحتُ البعيرَ: شدَدْتُ رأسَه إلى خلف، وقولُه تعالى: ﴿فَهُم مُّقْمَحُونَ﴾ تشبيهٌ بذلك، ومَثَلٌ لهم، وقَصدٌ إلى وصْفِهم بالتأبِّي عن الانقيادِ للحق والتأبي عن الإنفاقِ في سبيل الله، وقيل: إشارة إلى حالهم يوم القيامة إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل[1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٨٣.

ومنه: **اقتمحتُ السَّويقَ**. فإن قلتَ: **فما قولُك فيمن جَعل الضميرَ للأيدي**، وزَعَمَ أنَّ الغُلَّ لمّا كان جامعاً لليَدِ والعُنق ـ وبذلك يسمَّى جامِعَةً ـ كان ذِكْرُ الأعناق دالًّا على ذِكْر الأيدي؟ قلتُ: الوجهُ ما ذكرتُ لك، والدليلُ عليه: قولُه: ﴿فَهُم مُّقْمَحُونَ﴾، ألا ترى كيف جَعل الإقماحَ نتيجةَ قوله: ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾؟ **ولو كان الضميرُ للأيدي لم يكن معنى التسبُّب في الإقماح ظاهراً**، على أنَّ هذا الإضمارَ فيه ضربٌ من التعسُّف،

قوله: (**اقتَمحْتُ السَّويقَ**). عن بعضِهم: أقمحْتُ الدواءَ: إذا ألقيتُه في فَمِك، ويقال: اقتمحته؛ أي: أشفقته، وذلك إنما يكونُ عند رفعِ الرأس.

قوله: (**فما قولُك فيمن جعلَ الضميرَ للأيدي؟**) قال مُحيي السنة: فهي كنايةٌ عن الأيدي وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ، لأن الغَلَّ يجمَعُ اليدَ إلى العنق. وقال الزجاج بعد ما ذَكر نحواً من هذا: ولم تُذكَر الأيدي إيجازاً واختصاراً، لأن الغَلَّ يتضمَّنُ اليدَ والعُنقَ[1]، ومثلُه قول الشاعر:

وما أدري إذا يمَّمْتُ أرضاً ... أريد الخير أيُّهما يَلِيني

أألخيرُ الذي أنا أبتغيهِ ... أم الشرُّ الذي هو يبتغيني؟[2]

فذكر الخيْرَ وحْدَه، وقد عُلِمَ أنّ الخيرَ والشرَّ مُعَرّضانِ للإنسان، ونَحْوُه قولُه تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١][3].

قوله: (**ولو كان الضميرُ للأيدي لم يكُن معنى التسبُّب في الإقماحِ ظاهراً**)، **الانتصاف**: ويحتملُ أن تكونَ الفاءُ للتعقيبِ كقولِه: ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾، أو للتسبُّبِ، فإنّ ضغْطَ اليدِ مع العُنقِ يُوجبُ الإقماحَ، لأنّ اليدَ تبقى مُمسكةً بالغُلِّ تحْتَ الذَّقنِ رافعةً لها، ولأنّ اليدَ إذا كانت مُطلقةً كانت راحةً للمَغلول، فرُبما تحيَّلَ بها على فكاك الغل فيكونُ مُنبّهاً على انسدادِ بابِ الحيلة[4].

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ٩).

(٢) البيتان للمثقّب العبدي من نونيته المشهورة، انظر: «المفضليات» ص٢٩٢.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧٩-٢٨٠).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٥).

وتركُ الظاهر الذي يَدعُو المعنى إلى نفْسِه إلى الباطن الذي يَجْفُو عنه تركٌ للحقِّ الأبْلَج إلى الباطل الَّلجْلَج. فإن قلتَ: فقد قرأ ابنُ عبّاسٍ رضي الله عنهما: (في أيديهم)، وابنُ مسعود: (في أَيْمـانهم)، فهل تجوِّز على هاتَيْن القراءتَيْن أن يُجعلَ الضميرُ للأيدي أو للأَيْمان؟ قلتُ: يأبى ذلك وإنْ ذهب الإضمارُ المتعسِّف ظهورُ كونِ الضميرِ للأغلال، وسَدادُ المعنى عليه كما ذكرتُ. وقُرِئ: ﴿سَدًّا﴾ بالفتح والضمّ، وقيل: ما كان مِن عَمَلِ الناس فبالفتح، وما كان مِن خَلْق الله فبالضَّمِّ. ﴿فَأَغْشَيْنَاهُمْ﴾: فأغشَيْنا

قوله: (ظهورُ كَوْنِ الضميرِ للأغلال) فاعلُ «يأبى»، و«سَدادُ المعنى» عطفٌ على «ظهور».

قال الزجاج: مَنْ قرأ «في أيْمانهم» أو «في أيديهم» المعنى واحد، وذلك أنّ الغُلَّ لا يكونُ في العُنقِ دونَ اليدِ ولا في اليدِ دونَ العُنقِ، فالمعنى: إنا جعَلْنا في أعناقِهم وفي أيمانهم أغلالاً، ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾ كنايةٌ عن الأيدي لا عن الأذقانِ[١] لأن الغُلَّ يجعلُ اليدَ إلى[٢] الذَّقنِ، والعُنقُ هو مُقاربٌ للذَّقنِ لا[٣] يجعَلُ الغُلُّ العُنُقَ إلى الذقن[٤].

قوله: (وقُرِئ: ﴿سَدًّا﴾ بالفَتْح والضَّمِّ) بالفَتْح: حمزةُ والكِسائيُّ وحَفْص، والباقون: بالضم[٥].

الراغب: أصلُ السَّدِّ مصدرُ:سدَدْتُه. وشُبِّه به الموانعُ، والسُّدَّةُ كالظُّلَّةِ على الباب، وقد يُعَبَّرُ به عن البابِ كما قيل: الفقيرُ الذي لا يُفْتَحُ له سُدَدُ السلطان، والسَّداد والسَّدَدُ: الاستقامة، والسِّدادُ: ما يُسَدُّ به الثُّلمة والثَّغْر، واستُعيرَ لما يُسَدُّ به الفقر[٦].

---

(١) في النسخة (ح) و(ط): «الأعناق» والجادة ما هو مثبت، وهو على الصواب في «معاني القرآن».

(٢) في (ح) و(ف): «على».

(٣) في (ط): «مقاربٌ لا».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧٩).

(٥) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٦.

(٦) «مفردات القرآن» ص٤٠٣.

أبصارَهم، أي: غطَّيْناها وجعلْنا عليها غِشاوةً من أنْ تطمَحَ إلى مَرْئيّ. وعن مجاهِدٍ: ﴿فَأَغْشَيْنَٰهُمْ﴾: فألبَسْنا أبصارَهم غِشاوة. **وقُرئ بالعَيْن؛ من العَشى**. وقيل: نزلتْ في بني مخزوم؛ وذلك أنّ أبا جَهْل حَلَفَ لئنْ رأى محمّداً يصلّي ليَرْضخنَّ رأسَه، فأتاه وهو يصلّي ومعه حَجَر ليَدمغَه، فلمّا رَفَعَ يدَه أثبتتْ إلى عُنقه ولزقَ الحَجَرُ بيده، حتى فكُّوه عنها بجَهْد، فرجع إلى قومه فأخبرَهم، فقال مخزوميٌّ آخرُ: أنا أقتلُه بهذا الحَجَر، فذهب، فأعمى الله بَصَرَه.

[﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ﴾ ١٠-١١]

فإن قلتَ: قد ذَكَر ما دلَّ على انتفاء إيمانهم مع ثبوتِ الإنذار، ثم قفَّاه بقوله: ﴿إِنَّمَا﴾، **وإنما كانت تصحُّ هذه التقفيةُ لو كان الإنذار منفيّاً**. قلتُ: هو كما قلتَ،

قولُه: (وقُرئَ بالعينِ؛ من العَشى). قال ابن جِنّي: هي قراءةُ ابنِ عَبّاسٍ وعِكرمَة وغيرِهما من: عشى يعشى؛ إذا ضَعُفَ بصَرُه، فعشيَ وأعشيته، كعَمِيَ وأعمَيْتُه. وأما قراءةُ العامّة فهيَ على حَذْفِ المُضاف، أي: فأغشَيْنا أبصارَهم. ويَنبغي أن يُعلمَ أنّ (ع ش ي) يلتقي معناها مع (غ ش ي)[1]، فإن العِشاوةَ على العين كالغشي على القلبِ، كلٌّ منهما يركب صاحبه ويتجلّله، غير أنهم خصّوا ما على العينِ بالواوِ وما على القلب بالياء من حيثُ كانتِ الواوُ أقوى من الياء، وما يبدو للناظرِ من العِشاوة على العين أبدى إلى الحسِّ ممّا يخامِرُ القَلب، ولهذا في هذه اللغة نظائرُ ما لو أودِعَ كتاباً لكَبُرَ حَجْمُه[2].

قوله: (وإنما كانت تصح هذه التقفيةُ لو كان الإنذار مَنْفياً)، **الانتصاف**: في سؤاله سوءُ أدب، وكان ينبغي أن يُقال: ما وجهُ ذِكرِ الإنذارِ الثاني[3]؟

---

(١) في «المحتسب»: (غ ش و)، بالواو. ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبهُ بالصواب.

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٠٤-٢٠٥).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٦).

ولكنْ لمّا كان ذلك نفياً للإيمان مع وجودِ الإنذار، وكان معناه: أن البِغْيةَ المَرُومة بالإنذار غيرُ حاصلة، وهي الإيمـان؛ قُفِّيَ بقوله: ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ ﴾ على معنى: إنما تحصل البِغيةُ بإنذارِك من غير هؤلاءِ المنذَرين، وهم المتَّبِعون للذِّكر ـ وهو القرآن، أو الوعظ ـ الخاشُون ربَّهم.

وقلت: توجيهُ السؤالِ أنّ قولَه: ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ ﴾ يستدعي سَبْقَ عَدمِ الإنذار، أي: إنّك لا تُنْذِرُ مَنْ لم يتّبِعِ الذكْر، وإنما تُنذرُ من اتّبعه، فكيفَ أثبتَ الإنذارَ بقولِه: ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ ثم عقّبه بقوله: ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ ﴾؟ وحاصلُ الجواب: أنه نزّلَ وجودَ الإنذارِ الذي لم يُفْضِ إلى المقصودِ منزلةَ العدَم، كأنه قيل: ما أنذرْتَ أولئك لأنهم لم يؤمنوا، إنّما تُنذرُ هؤلاء الذين انتفعوا به.

قال صاحب «المفتاح»(١) ـ في قوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴾ [النازعات: ٤٥] ـ: لا يخفى على أحد ممّن به مُسْكَة أنَّ الإنذارَ إنما يكونُ إنذاراً ويكونُ له تأثيرٌ إذا كان مع من يؤمنُ باللّـهِ والبعثِ والقيامةِ وأهوالِها(٢).

والنظمُ يساعدُ عليه، لأن أصلَ الكلامِ واردٌ على تقسيم المُنذَرين، وذلك أنّ قولَه: ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ ﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ ﴾ مطلق شاملٌ في المُنذَرين الذين لا ينفعُ فيهم الإنذارُ وفيمن ينفعُ فيهم ذلك، ثم قَسَّمَ المُنذَرين في قوله: ﴿ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ ﴾ على قسمَيْن، وحكمَ على أكثرِهم أنهم لا يؤمنون، وأكّد ذلك بالجُملةِ القَسَمية، وسَجَّله بسَبْقِ التقدير كما تعلّق بهم هذا القولُ، أي: قولُه: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [هود: ١١٩] وثبتَ عليهم ووجب، ثم عَلّل ذلك بخَلْقِ الكُفر فيهم وجَعَلَهم مُصمِّمين عليه، وآذن حبيبَه صلواتُ الله عليه بالإياسِ عنهم بقوله: ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾، وجعلَه كالتخلُّص إلى ذكرِ الفريقِ الأقلِّين وهم المُتَّبعون للذكرِ الخاشونَ ربّهم، ولهذا التقريرِ البليغِ والتقديرِ المُقتضي ينبغي أن يستسلمَ العاقلُ ولا يُكابرَ النصَّ القاطع.

---

(١) في (ح) و(ف): «وقال الزجاج»، ولم أجده في كتابه «معاني القرآن وإعرابه».

(٢) «مفتاح العلوم» ص ٢٩٤.

[﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ ١٢]

نحيي الموتى: نبعثُهم بعد مَماتهم. وعن الحسن: إحياؤهم: أن يُخرجَهم من الشِّرك

قوله: (وعن الحسن: إحياؤهم: أن يخرجَهُم) يعني: يجوزُ أن يُحملَ ﴿يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ على الحقيقة كما سبق، وعلى المجاز كما ذهبَ إليه الحسَن.

اعلم أنَّ التعريفَ في ﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ يحتملُ أن يَجْريَ على الجنسِ وعلى العهد. وعلى الثاني: إما أن يُرادَ بهم المُصمِّمون على الكفر المعنيِّ بقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾، أو المنتفعونَ بالإنذارِ في قولِه: ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ﴾، أوالفريقانِ جميعاً، وقولُ الحسَنِ مُنزَّلٌ على الثالث. وتقريرُه: أنه تعالى لما أمرَه صلواتُ الله عليه وسلامُه بإنذارِ هؤلاءِ وبشارتِهم بالمغفرةِ والأجرِ الكريم اتَّجه لسائلٍ أن يسألَ: لِمَ خصَّ هٰؤلاء بهٰذيْن الأمرَيْن؟ فأُجيبَ لأنّا نخرجُهم من الشركِ إلى الإيمانِ ونكتبُ ما قدَّموا وآثارَهم من الخيرِ والشرِّ فنَغْفر سيئاتِهم ونُثيبهم على حسَناتهم.

وتقريرُ الوجه الثاني هو: أنّ الله تعالى لمّا ذَكَر ما دلَّ على انتفاء إيمانِ أولئك المصمِّمين، وقَفّاه بما دلّ على انتفاعِ الإنذارِ في حقِّ هؤلاء، ورتَّبَ على الثاني البشارة بالمغفرة والأجر، قيل: إذا كان حُكْم هؤلاءِ هذا فما حكْمُ أولئك المصمِّمين؟ فقيل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ الآية. وتحريرُ المعنى: اشتَغِلْ بمَن ينتفعُ بإنذارِك وبَشِّرْهم بالفوزِ بالبُغيَتَيْنِ ودَعْ أولئك الموتى إلينا[1]، فإنا نبعثهم ثم نُنبِّئهم بما عمِلوا كما قال: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦]، قال المصنف: هؤلاء الموتى ـ يعني الكفَرة ـ يبعثُهم الله ثم إليه يُرْجَعون، فحينئذٍ يسمعونَ، وأما قبل ذلك فلا سبيلَ إلى إسماعهم[2].

وأما تقريرُ الجمْعِ أو الجنسِ فمَحْمولٌ على الفريقَيْن وعلى أعَمَّ منهم، فيُقدَّرُ الاستئنافُ على ما يقتضيه المقام، والله أعلم.

---

(١) سقط لفظ «إلينا» من النسخة (ف).

(٢) انظر: (٦: ٧٦).

إلى الإيمان. ﴿وَنَكۡتُبُ مَا﴾ أسْلَفوا من الأعمال الصالحةِ وغيرِها، **وما هَلَكوا عنه** مِن أثرٍ حسن، كعِلْمٍ عَلَّموه، أو كتابٍ صنَّفوه، **أو حَبيسٍ** أَحْبَسُوه، أو بناءٍ بنَوْه: من مسجدٍ، أو رِباط، أو قَنْطرة، أو نحوِ ذلك؛ أو سيِّئ؛ كوظيفةٍ وَظَّفها بعضُ الظُّلّام على المسلمين، **وسِكّةٍ أحْدَثَها فيها تخسيرُهم**، وشيءٍ أحدث فيه صدٌّ عن ذِكْر الله؛ من ألحانٍ ومَلاه، وكذلك كلُّ سُنّة حسنة أو سيِّئة يُستنُّ بها، ونحوُه قولُه عزَّ وجلّ: ﴿يُنَبَّؤُاْ ٱلۡإِنسَٰنُ يَوۡمَئِذِۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣] أي: قدَّم مِن أعمالِه، وأخَّرَ مِن آثاره. وقيل: هي آثارُ المشّائين إلى المساجد. **وعن جابرٍ**: أردْنا النُّقلةَ إلى المسجد والبِقاعُ حولَه

قوله: (**وما هلكوا عنه**) أي: ماتوا وتركوا، وهو **عطفٌ على** «ما أسلفوا»، وقوله: «أثر حسن»[١] نَشْرٌ لقوله: «ما أسلفوا»، وقوله: «أو سيِّئ كوظيفةٍ» نَشْرٌ لقولِه: «وما هلكوا».

قوله: (**أو حَبيس**)[٢] أي: وقفٍ. **النهاية**: يقال: حبَسْتُ أحبِسُ حَبْساً، وأحبَسْتُ أحبِسُ إحباساً، أي: وقفت. والاسمُ الحُبْسُ بالضمِّ.

قوله: (**أو سِكّةٍ**[٣] **أحدثها فيها تَخْسيرُهم**) أي: فيها ذهابُ مالِ المُسلمين. **الأساس**: ومن المجازِ: خُذْ في هذه السكَّةِ أي: في هذه الطريقة وأنت على سِكّةٍ واضحة. وعن بعضِهم: السِّكةُ: الحديدةُ التي يُحْرَثُ بها. وسِكّةُ الدراهمِ، وطريقةُ النخلِ، وواحدُ السِّكَكِ سِكّة إذا أثبته.

قوله: (وعن جابر) الحديث من روايةِ الترمذي عن أبي سعيدٍ قال: كانت بنو سَلِمةَ في ناحيةِ المدينةِ فأرادوا النُّقْلَة إلى قرب المسجد فنزلت: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡ﴾ [يس: ١٢]، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنّ آثارَكم تُكْتَبُ» فلم ينتقلوا[٤].

---

(١) في (ح) و(ف): «من الرحمن».

(٢) في النسخة (ط): «حُبْس»، وهو صواب، ولكنه مخالف لنص «الكشاف».

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وسكة» بالواو.

(٤) حديثُ جابر بن عبد الله أخرجه مسلم (٦٦٥)، أما حديثُ أبي سعيدٍ الخدري فقد أخرجه الترمذي (٣٢٢٦) وقال: هذا حديثٌ حسن غريب. وفي الباب عن أنسٍ عند البخاري (٦٥٥).

خالية، فبَلَغَ ذلك رسولَ الله ﷺ، فأتانا في ديارنا، وقال: «يا بَني سَلِمة، بَلَغَني أنكم تريدون النُّقلةَ إلى المسجد»، فقلنا: نعم، بَعُدَ علينا المسجدُ، والبِقاعُ حولَه خالية، فقال: «عليكم ديارَكم، فإنما يَكتُبُ آثارَكم». قال: فما وَدِدْنا حضرةَ المسجد لِمَا قال رسولُ الله ﷺ. وعن عمرَ بنِ عبد العزيز: لو كان اللهُ مُغفِلاً شيئاً لأغفَلَ هذه الآثارَ التي تُعفيها الرياحُ. والإمامُ: اللَّوح. وقُرئ: (ويُكتَبُ ما قدَّموا وآثارُهم) على البناء للمفعول، (وكلُّ شيء) بالرفع.

[﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ * إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ * قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ ١٣ - ١٥]

﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا﴾: ومثِّلْ لهم مَثَلاً، من قولهم: عندي مِن هذا الضَّرْب كذا، أي: مِن هذا المِثال، **وهذه الأشياءُ على ضربٍ واحد**، أي: على مِثالٍ واحد. والمعنى: واضربْ لهم مَثَلاً مَثَلَ أصحابِ القرية، أي: اذكرْ لهم قصّةً عجيبة قصّةَ أصحاب القرية. **والمَثَلُ الثاني بيانٌ للأوّل**. وانتصابُ ﴿إذ﴾ بأنه بَدَلٌ من ﴿أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾.

قوله: (**وهذه الأشياءُ على ضَرْبٍ واحدٍ**) أي: مثالٍ واحد.

ذكر في «الأساس» في قِسْمِ المجاز: هُم ضُرَبائي، وقولُهم: هو ضَرْبُه وضَريبُه، أي: مِثْلُه.

قوله: (**والمَثَلُ الثاني بَيانٌ للأول**). قال أبو البقاء: قيل: التقديرُ: واذكُر مثلاً أصحابَ القريةِ، والثاني بَدَلٌ من الأول، والظاهر أن «اضرب» بمعنى: اجعل، فـ﴿أَصْحَٰبَ﴾: مفعول أوَّلُ، و﴿مَّثَلًا﴾ مفعولٌ ثانٍ[1]، واختارَ مكي هذا. وقال: أصحُّ ما يُعطي القياسُ فيه هذا[2].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٩).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٠٠).

والقريةُ: أَنْطاكيَّة. و﴿ٱلْمُرْسَلُونَ﴾: رُسل عيسى صلوات الله عليه إلى أهلها، بَعَثَهم دُعاةً إلى الحقِّ، وكانوا عَبَدةَ أوثان، أرسَلَ إليهم اثنين، فلمّا قَرُبا من المدينة رأَيا شيخاً يرعى غُنَيماتٍ له، وهو حَبيبٌ النجّار صاحبُ ياسينَ، فسألَهما فأخبَراه، فقال: أمَعكما آية؟ فقالا: نَشْفي المريضَ ونُبرئ الأكْمَهَ والأبرص، وكان له ولدٌ مريض سنتَيْن، فمَسَحاه، فقام، فآمَنَ حَبيب، وفَشا الخبر، فشُفي على أيديهما خَلْقٌ كثير، ورُقِّيَ حديثُهما إلى المَلِك، وقال لهما: ألَنا إلهٌ سوى آلهتنا؟ قالا: نعم، مَن أوجدَك وآلهتَك، فقال: حتى أنظرَ في أمرِكما، فتَبِعَهما الناسُ وضربُوهما. وقيل: حُبِسا. ثم بَعَثَ عيسى عليه السلام شَمعونَ؛ فدخل متنكِّراً، وعاشَرَ حاشيةَ الملك حتى استأنَسُوا به، ورفعوا خبرَه إلى الملك، فأنِسَ به، فقال له ذاتَ يوم: بَلَغَني أنك حَبَستَ رجلَيْن، فهل سمعتَ ما يقولانه؟ فقال: لا، حالَ الغضبُ بيني وبين ذلك، فدَعاهما، فقال شمعونُ: مَن أرسَلَكما؟ قالا: اللهُ الذي خَلَقَ كلَّ شيء وليس له شَريكٌ، فقال: صِفاه وأوجِزا. قالا: يفعلُ ما يشاءُ ويحكم ما يُريد. قال: وما آيتُكما؟ قالا: ما يتمنّى المَلِكُ، فدعا بغلامٍ مطموسِ العينَيْن، فدعَوَا اللهَ حتّى انشقَّ له بصر، وأَخَذا بُندُقتَيْن فوضعاهما في حَدقتَيْه فكانتا مُقلتَيْن ينظرُ بهما، فقال له شمعونُ: أرأيتَ لو سألتَ إلـٰهَك حتى يَصنعَ مِثْلَ هذا فيكون لك وله الشَّرفُ. قال: ليس لي عنك سرٌّ، إنّ إلـهَنا لا يُبصِر ولا يَسمَعُ ولا

وقد ذكرنا تعليلَه في قولِه تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾ [النحل: ١١٢] وهو اختيارُ المصنِّف هناك[1].

قوله: (صاحبُ ياسين) روى صاحب «الجامع» عن رسول الله ﷺ **أنه قال حين قتل ثقيف عروة بن مسعود: «مثل عروة مثل صاحب يس، دعا قومه إلى الله تعالى فقتلوه»**، ولعل معنى النسبة مجيء ذكره في هذه السورة، وقريب منه تسمية السورة بالبقرة ونحوها لذكرها فيها.

---

(١) انظر: (٩: ٢٠٧).

يضرُّ ولا ينفع، وكان شمعونُ يدخل معهم على الصَّنم فيصلِّي ويتضرَّعُ ويَحسِبون أنه منهم، ثم قال: إنْ قَدَر إلـهُكما على إحياءِ ميِّت آمنّا به، فدَعَوْا بغلامٍ مات من سبعة أيام، فقام وقال: إني أُدخِلتُ في سبعةِ أودية من النار، وأنا أحذِّرُكم ما أنتم فيه فآمِنوا، وقال: فُتِحتْ أبوابُ السماء فرأيت شاباً حَسَنَ الوجه يشفعُ لهؤلاء الثلاثة، قال الملكُ: ومَن هم؟ قال: شمعونُ وهذان، فتعجَّب المَلِكُ. فلما رأى شمعونُ أنّ قولَه قد أثّر فيه نَصَحَه، فآمَنَ، وآمَنَ قوم، ومَن لم يؤمنْ صاحَ عليهم جبريلُ عليه السلام فهلكوا. ﴿فَعَزَّزْنَا﴾: فقوَّينا. يقال: المطرُ يُعزِّز الأرضَ: إذا لبَّدها وشدّها، وتعزَّز لحمُ الناقة. **وقُرئ بالتخفيف** من عَزَّه يَعُزُّه: إذا غلبه، أي: فغَلَبْنا وقهرنا، ﴿بِثَالِثٍ﴾ وهو شَمْعون. فإن قلتَ: **لمَ تُرِك ذِكْرُ المفعولِ به**؟ قلتُ: لأنّ الغَرَضَ ذكْرُ المعزَّز به وهو شمعونُ، وما لَطَّف فيه من التدبيرِ حتى عزَّ الحقُّ وذلّ الباطل، وإذا كان الكلامُ منصباً إلى غرضٍ من الأغراض جُعل سياقُه له وتوجُّهُه إليه، كأنّ ما سواه مرفوضٌ مطَّرَح، ونظيرُه قولك: حَكَمَ السلطانُ اليومَ بالحق، الغرضُ المَسُوق إليه: قولُك: بالحق؛

قوله: (**﴿فَعَزَّزْنَا﴾: فقوَّينا**)، الراغب: العِزّةُ: حالةٌ مانِعةٌ للإنسانِ من أن يُغْلَبَ، مِن قولِهم: أرضٌ عَزاز. أي: صُلْبة، وتَعزَّزَ اللحمُ: اشتَدَّ وعزَّ، كأنه حصَلَ في عَزازٍ يصعُبُ الوصولُ إليه، كقولهم: تظلَّفَ، أي: حصَل في ظَلَفٍ من الأرض، والعزيزُ: الذي يَقْهَرُ ولا يُقْهَر، وعَزَّ المطرُ الأرضَ: غَلَبَها، وعَزَّ الشيء: قَلّ، اعتباراً بما قيلَ: كلُّ موجودٍ مملول، وكلُّ مفقودٍ مَطلوب(١).

قوله: (**وقُرئَ بالتخفيف**) أبو بكر: بتخفيفِ الزاي، والباقون: بتَشْديدها(٢)، وهما لُغتان كشَدّه وشَدَده، أي: قوَّيناهما.

قوله: (**لِـمَ تُرِكَ [ذِكرُ] المفعول به**) أي: لم يُقلْ: فعَزَّزناهُما بثالث.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٦٣.

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٧.

فلذلك رفضتَ ذِكْرَ المحكوم له والمحكوم عليه. إنما رُفع ﴿بَشَرٌ﴾ هنا ونُصِبَ في قوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]؛ لأنّ «إلّا» تنقضُ النفي، فلا يبقى لـ«ما» المشبَّهة بـ«ليس» شَبَهٌ، فلا يبقى له عملٌ. فإن قلتَ: لمَ قيل: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ أوّلاً، و: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ آخراً؟ قلتُ: لأنّ الأوّلَ ابتداءُ إخبار، والثاني جوابٌ عن إنكار.

[﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ * وَمَا عَلَيۡنَآ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ ١٦-١٧]

وقوله: ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ﴾ جارٍ مجرى القَسَم في التوكيد، وكذلك قولهم: شَهِدَ الله، وعَلِمَ الله. وإنما حَسُنَ منهم هذا الجوابُ الوارد على طريق التوكيد والتحقيقِ مع قولهم: ﴿وَمَا عَلَيۡنَآ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ أي: الظاهرُ المكشوف بالآياتِ الشاهدة لصحّته؛ وإلا فلو قال المدَّعي: واللّٰهِ إني لَصادقٌ فيما أدَّعي، ولم يُحضر البيِّنةَ؛ كان قبيحاً.

[﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡۖ لَئِن لَّمۡ تَنتَهُواْ لَنَرۡجُمَنَّكُمۡ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ * قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ﴾ ١٨-١٩]

قولُه: (لأنّ الأوّلَ ابتداءُ إخبار) فيه نَظر، لأنّ قولَه تعالى: ﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ يدلُّ على إنكارٍ سابقٍ، ولا سيَّما وقد سَبَق ﴿أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾، فلا بُدَّ مِن كلامٍ كُذِّبا فيه، والجُملةُ الابتدائيةُ هيَ التي يُتَلَقّى بها خالي الذهن، وتكونُ خِلْواً من المؤكِّدات.

قوله: (مع قولِهم: ﴿وَمَا عَلَيۡنَآ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾) متعلِّقٌ بقوله: «وإنما حسن»، يريدُ: لولا قولُهم: ﴿وَمَا عَلَيۡنَآ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ لم يحسُنْ قولهم: ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾؛ لأنّ هذا قول العاجز من الدليلِ الذي لم يبْقَ له مُتَشَبَّثٌ يَتشَبَّثُ به سوى هذه الكلمةِ، قالَ في قولِه تعالى: ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣]: أي: لا تستشهِدوا بالله، ولا تقولوا: اللهُ يشهَدُ أن ما ندَّعِيه حقٌ كما يقولُه العاجزُ عن إقامةِ البيِّنةِ على صحّةِ دَعْواه. وحينَ كان مُعترفاً به وهو أمارةٌ على إقامةِ البيِّنةِ فَجازَ وحَسُنَ، لأن البلاغَ إنما يكون مُبيناً إذا كان مُؤكَّداً بالمُعجزاتِ الظاهرةِ والآياتِ المشاهدة.

﴿تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾: تشاءَمْنا بكم؛ وذلك أنهم كَرِهُوا دِينَهم ونفرتْ منهم نفوسُهم، وعادةُ الجهّال أن يتيمَّنوا بكلِّ شيء مالُوا إليه واشتهَوْه وآثَرُوه وقبِلَتْه طِباعُهم، ويتشأَّمُوا بما نَفَرُوا عنه وكَرِهُوه، فإن أصابهم نعمةٌ أو بلاءٌ قالوا: ببركةِ هذا، و: بشُؤم هذا، كما حكى اللهُ عن القِبْط: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وعن مُشركي مكّةَ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ﴾ [النساء: ٧٨]. وقيل: حُبِسَ عنهم القَطْرُ فقالوا ذلك. وعن قَتادةَ: إنْ أصابَنا شيءٌ كان مِن أجْلِكم. ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ﴾، وقُرِئَ: (طَيْرُكم)، أي: سببُ شؤمِكم معكم؛ وهو كفرُهم، أو أسبابُ شؤمكم معكم؛ وهي كفرُهم ومعاصيهم. وقرأ الحسن: (اطَّيُّرُكم) أي تطيُّرُكم. وقُرِئَ: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ بهمزة الاستفهام وحرفِ الشَّرط، و: (آإنْ ذُكِّرتم) بألفٍ بينهما، بمعنى: أتتطَيَّرُون إنْ ذُكِّرتم؟ وقُرِئَ: (أَأَنْ ذُكِّرتم)

قوله: (﴿تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ تشاءمنا بكم)، الراغب: الطائر: كلُّ ذي جَناحٍ يَسْبحُ في الهواء، وتَطيَّرَ فلانٌ واطَّيَّرَ، وأصلُه التفاؤلُ بالطيرِ، ثمّ يُسْتعملُ في كلِّ ما يُتفاءَلُ به ويُتشاءَم وقولُه: (إنما طائرهم عند الله) أي: شُؤْمُهم: ما قد أعدَّ اللهُ لهم بسوء أعمالهم[1].

قوله: (وقُرِئَ: «طَيْرُكم») قال الزجاج: طائرٌ وطَيْرٌ بمعنًى واحدٍ، ولا أعلمُ أحداً قرأَ «طَيْرَكم» بغيرِ ألف[2].

قوله: (وقُرِئَ: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ بهَمْزةِ الاستفهامِ وحَرْفِ الشرط) وهي المشهورةُ، وقرأ أبو عَمْرو وقالونُ وهشامٌ: «آئِن» بألفٍ بيْنَهما، وهو استفهامٌ وشَرْطٌ محذوفُ الجوابِ، تقديرُه: أئن ذُكِّرتُم، أي: وُعِظتُم وزُجِرْتُم عن الشركِ تطيَّرتُم؟

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٢٨.

(٢) قد ذكر ابن خالوَيْه أن الحسن البصريّ قد قرأ: «طَيَرُكم». انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢٥، وزاد أبو حيّان فذكر ابن هرمز، وعمرو بنَ عُبَيْد، وزرّ بن حُبَيْش. انظر: «البحر المحيط» (٩: ٥٤)، ثم قال: وقرأ الحسنُ فيما نُقِلَ: «اطَّيُّركم» مصدر اطَّيَّر الذي أصلُه «تطيَّر»، فأُدْغِمت التاءُ في الطاء، فاجتُلبت همزةُ الوصلِ في الماضي والمصدر. انتهى. وانظر كلامَ الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨٢).

بهمزةِ الاستفهام و«أن» الناصبةِ، بمعنى: أتطيَّرتم لأنْ ذُكِّرتم؟ وقُرئ: (أنْ)، و: (إنْ) بغيرِ استفهام بمعنى الإخبار، أي: تطيَّرتم لأنْ ذكِّرتم، أو: إنْ ذكِّرتم تطيَّرتم. وقُرئ: (أيْنَ ذُكِرْتم) على التخفيف، أي: شؤمُكم معكم حيثُ جرى ذكرُكم، **وإذا شُئِمَ المكانُ بذكْرِهم** كان بحُلولهم فيه أشأمَ. ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ **في العصيان**،

قوله: (**وقُرئ: «أأن»**) إلى آخرِها شواذّ، قال ابن جِنّي: قَرأَ الماجِشون: «أنْ ذُكِّرْتُم» بهمزةٍ واحدةٍ مفتوحةً مقصورة ولا ياءَ بعدها، والأعمش وأبو جعفر: «أَيْن» بهمزة بعدها ياءٌ ساكنة والنون مفتوحة. «ذُكِرْتُم» مضمومةَ الذالِ خفيفةَ الكاف. أما «أنْ ذُكِّرْتُم» فمنصوبةُ الموضعِ بقولِه: ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ﴾، فإنّهم لما قالوا: ﴿إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ أُجيبوا: بل طائرُكم معَكم أَنْ ذُكِّرْتُم، أي: هو مَعكم لأَنْ ما ذُكِّرتم، فلم تَذَّكَّروا ولم تَنْتهوا، فاكتفى بالسببِ الذي هو التذكيرُ مِن المُسبَّبِ الذي هو الانتهاءُ، كما وضَعوا الطائرَ موضِعَ مُسَبَّبه وهو التشاؤم لِما كانوا يألفونَه من تكارُهِهم نَعيقَ الغُراب أو بُروحَه. وأمّا «أينَ ذُكِرْتُم» أي[1]: حلَلْتُم وكُنْتُم ووُجدْتُم فذُكِرْتُم، فاكتفى بالمَسَبَّب الذي هو الذِّكْرُ من السبب الذي هو الوجود، و«أَيْن» هاهنا شَرْطٌ وجوابُها محذوفٌ لدَلالةِ ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ﴾ عليه، أي: أينَ وُجِدْتمُ وُجِدَ شُؤمُكم معكم. ولا يجوزُ الوقْفُ على هاتَيْن القراءتَيْن على ﴿مَّعَكُمْ﴾، لاتصالِ «أن» «وأين» بها[2]، لكن جاز على الاستفهام لأن الاستفهام يقطع ما قبله عما بعده[3].

قولُه: (**وإذا شُئِمَ المكانُ بذِكْرِهم**). أي: هو من باب الكناية، وذلك أنْ أُجرِيَ ذِكْرُهم في مكانٍ دليلٌ على أنّ المكانَ حاملٌ على ذِكْرِهم لأمارةٍ أو أثرِ شُؤْمٍ منهم فيه، ويقرُبُ منه قولُه تعالى: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦].

قوله: (﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ **في العصيان**) هذا مَبنيٌّ على أنّ الإضرابَ مِن قوله:

---

(١) من هنا بدأ سقط طويل في (ح)، ستأتي الإشارة إليه في نهايته بعد صفحات.
(٢) في النسخة (ف): لها. وهو على الجادَّةِ في «المحتسب».
(٣) «المحتسب» (٢: ٢٠٥-٢٠٦).

ومِن ثَمَّ أتاكم الشؤم، لا مِنْ قِبَلِ رُسلِ الله وتذكيرِهم، أو: بل أنتم قومٌ مُسرِفون في ضلالكم متمادُون في غيِّكم، حيثُ تتشاءَمُون بمن يجبُ التبرُّك به مِن رُسل الله.

[﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ * ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ * وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * ءَأَتَّخِذُ

﴿ قَالُوا۟ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ ﴾، وَحْدَه. فيكونُ قولُه: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ شرطاً جزاؤه محذوف لدلالة ﴿تَطَيَّرْنَا بِكُمْ ﴾، والشرطُ والجزاءُ معترضة، وإليه أشارَ بقَوْله: «أتطيّرونَ إن ذُكِّرْتُم؟» أثبتَ أولاً ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ﴾ بمعنى: أسبابُ شؤمِكم مَعَكم، وهو كُفرُهم ومعَاصيهم، وهو التقدير الثاني، وأكَّده بالجُملةِ الشرطية، ثُمَّ أضْربَ عنه بقَوله: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ أي: مسرفون في عِصيانِكم، فمِنْ ثَمَّ أتاكُم الشؤمُ لا مِنْ قِبَلِ رسل الله[1]. «أو: بل أنتم قوم مُسرفونَ في ضَلالكم مُتمادون» هذا مَبْنيٌّ على أنّ الإضرابَ من المجموعِ بمعنى: أتطيَّرتُم لأَنْ ذُكِّرتُم؟ وإلى التعليلِ أشارَ بقوله: «حيث تتشاءمون» بمعنى: سببُ شؤمِكم ـ وهو كفرُهم ـ لأجلِ أنْ ذُكِّرتُم فلَمْ تذَّكَّروا و لم تَنْتهوا، وهو التقديرُ الأول، ثُمَّ أضْربَ عنه بقولِه: «﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ أي: مُسرِفون في ضَلالِكم، مُتمادون في غَيِّكم حيث تتشاءمون بمن يجبُ التبرُّكُ به».

قال القاضي: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ شَرطٌ جوابُه محذوف، أي: وُعِظْتُم تَطيَّرتُم أو توعَّدْتُم بالرجمِ والتعذيب؛ بل أنتُم قومٌ عادتُكم الإسرافُ في العِصْيانِ. فمِنْ ثَمَّ جاءَ الشؤمُ والإسرافُ في الضَّلالِ، ومِنْ ثَمَّ توعَّدْتُم[2] وتشاءَمتُم بمَنْ يجبُ أن يُتبرَّكَ به[3].

وأما ما قَدَّرهُ أبو البقاء: إنْ ذُكِّرْتُم ثُمَّ كفرتُم[4]، فليسَ بشيءٍ لأنّ الكلامَ مع الكفارِ، والكفرُ موجودٌ فلا يجوزُ تعلُّق الشرطِ به والله أعلم.

---

(١) زاد في(ح)هنا: «أي: مسرفون»!

(٢) في النسخ الخطية: «تواعدتُم» وصوّبناه من «أنوار التنزيل» للقاضي البيضاوي.

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٢٩).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٩).

مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ❁ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ❁ إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ ﴾ [٢٠-٢٥]

﴿رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾: هو حَبيب بنُ إسرائيلَ النجّار، وكان ينحتُ الأصنام، وهو ممّن آمَنَ برسولِ الله ﷺ، وبينهما ستُّ مئة سنة كما آمَنَ به تُبَّع الأكبرُ وورقةُ بن نوفل وغيرُهما، ولم يُؤمِن بنبيٍّ أحدٌ إلّا بعدَ ظُهوره. وقيل: كان في غارٍ يعبد اللهَ، فلمّا بَلَغه خبرُ الرسل أتاهم وأظهَرَ دِينَه وقاوَلَ الكفرة، فقالوا: أَوَ أنت تخالِفُ دِينَنا؟ فوَثَبوا عليه فقَتَلُوه. وقيل: توطَّؤوه بأرجُلِهم حتى خرج **قُصْبُه** من دُبره. وقيل: رَجَمُوه وهو يقول: **اللهمَّ اهدِ قومي**؛ وقبرُه في سوق أنطاكيَّة، فلما قُتِلَ غَضِبَ اللهُ عليهم فأُهلِكوا بصيحةِ جبريلَ عليه السلام. وعن رسولِ الله ﷺ: «سُبّاق الأُمم ثلاثة، لم يَكفُروا بالله طرفةَ عين: عليُّ بن أبي طالب، وصاحبُ ياسينَ، ومؤمنُ آلِ فرعون». ﴿مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ **كلمةٌ جامعة في الترغيبِ فيهم**، أي: لا تخسَرون معهم

قوله: (**خرجَ قُصْبُه**) القُصْبُ: الأمعاءُ وبه سُمِّي القَصّابُ، لأنه يُزاولُ الأمعاء.

قوله: (**اللهمّ اهدِ قَومي**) روى البخاريُّ ومُسلمٌ عن ابن مسعودٍ قال: كأنّي أَنظُرُ إلى رسولِ اللّـهِ ﷺ يَحكي نَبيّاً منَ الأنبياءِ ضَربَه قومُه فأدمَوْه، وهو يمسَحُ الدمَ عن وَجْهِهِ، وهو يقولُ: «اللهمّ اغفِرْ لِقومي، فإنّهم لا يعلمون»[(١)].

قوله: (**كـلمةٌ جامعةٌ في الترغيبِ فيهم**) وذلك أنّ القائـلَ أوما بقوله: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ إلى أنّ المُرسلينَ واجبو[(٢)] الاتّباع، وأنّ مَنْ أرسَلَه الله تعالى ليُرشِدَ الخَلْقَ ويُخرجَهُم منَ الظلماتِ إلى النورِ كان صلاحَهم في الدارَيْن متابعتُه، وتعقيبُه ذلك بقولِه: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ تتميمٌ؛ معناه: وأنّ مَنْ سعى في أمرٍ لابُدَّ أن يطمَعَ ويَتوقَّعَ أجْرَه، وهؤلاءِ السادةُ بخلافِ ذلك، وبقوله ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ إشارةٌ إلى أنّ غرضَهم في ذلك ليسَ إلا مَحْضَ النُّصحِ لا مُتابعَة أمرِ الشهوةِ والرِّياءِ، وأن يكونوا مُوطِّئي العَقِبِ[(٣)]،

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٧) ومسلم (١٧٩٢).

(٢) في الأصول الخطية: «واجب».

(٣) وهو كنايةٌ عن كثرةِ الأتباع.

شيئاً من دُنياكم وتربَحونَ صحّةَ دِينكم فينتظمُ لكم خيرُ الدنيا وخيرِ الآخرة، ثم أبرزَ الكلامَ في معرضِ المُناصحة لنفسِه وهو يريدُ مناصحتَهم؛ ليتلطَّفَ لهم ويداريَهم؛ ولأنه أدخلُ في إمْحاضِ النُّصح؛ حيثُ لا يريد لهم إلا ما يريدُ لرُوحِه، ولقد وضع

وهو إيغالٌ[1] في نهاية من الكمال. روى ابنُ الأفلحِ[2] الكاتبُ في المقدمة[3]: أن النابغةَ الذّبيانيّ كان يُضربُ له قُبّةُ أَدَم بسوقِ عُكاظ، وتأتيه الشعراءُ فتعرِضُ عليه أشعارَها فأتاه حَسّانُ فأنشدَه، وأتاه الأعشى فأنشده، ثم أتتْهُ الخنساءُ فأنشدَتْهُ القصيدةَ الرائية فلما بلغت:

وإنّ صَخْـراً لَتأتـمُّ الهُداةُ به كأنّه عَلَـمٌ في رأسِـه نارُ[4]

فقالَ لها: أما كفاكِ أنْ جعَلتِه عَلَماً حتّى صَيَّرْتِ في رأسِه ناراً، والله لولا أنّ[5] أبا بَصيرٍ[6] أنشدَني آنِفاً لقلتُ: إنك أشعَرُ أهلِ زمانِك[7] من الجنِّ والإنس.

---

(١) وقد عرّفه الطيبي بقوله: «وهو خَتمُ الكلامِ بنكْتةٍ زائدةٍ. قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ١٦] فقولُه: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ إيغال، لأن مطلوبَ التجار في مُتصَرّفاتِهم سلامة رأسِ المالِ والربح، وربما يضيع الطّلبتان، وتبقى معرفةُ التصرّفِ في طريقِ التجارةِ فيتحيّلُ بها لطرقِ المعاش، وهؤلاء قد أضاعوا الطلبتين وضلوا الطريقَ فدُمِّروا. انتهى من «التبيان» ص١٨٠، ولتمامِ الفائدة انظر: «تحرير التحبير» لابن أبي الأصبع المصري ص٢٣٢.

(٢) هو الأديب الشاعر أبو القاسم علي بن أفلح العبسي الشاعر المشهور (ت ٥٣٥ هـ). شاعر ظريف، له رسالة في بيانِ علم الفصاحة والبلاغة، له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٣: ٣٨٩).

(٣) قد ذكر ابن الأثير خبر هذه المقدّمة في «المثل السائر» (١: ٣٣٥) فقال: ووقفتُ على كتابٍ يقال له: «مقدّمةُ ابن أفلح البغدادي» قد قصَرَها على تفصيل أقسام علم البلاغة والفصاحة، وللعراقيين بها عناية، ولما تأملتُها وجدتُها قشوراً لا لُبَّ تحتها، لأن غايةَ ما عند الرجلِ أن يقول: وأمّا الفصاحةُ فإنها كقولِ النابغة مثلاً، أو كقولِ الأعشى أو غيرهما، ثم يذكر بيتاً من الشعر أو أبياتاً، وما بهذا تُعرَفُ حقيقةُ الفصاحة... في كلامٍ طويلٍ لا يتّسع المقامُ لإيراده.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) في (ط): «والله أن».

(٦) يعني الأعشى. وهي كنيةٌ جرت فيها العربُ على عادتها في ارتقابِ السلامةِ من الآفاتِ والعِلَلِ، كما قالت في اللديغ: هو السّليمُ.

(٧) في (ط) «أشعرِ زمانك».

قوله: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ مكانَ قوله: وما لكم لا تعبُدون الذي فطَركم، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾؟ ولولا أنه قصَدَ ذلك لقال: الذي فطَرني وإليه أُرجَعُ، وقد ساقَه ذلك المساقَ إلى أن قال: ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ﴾ يريدُ:

قوله: (ولولا أنه قصَدَ ذلك لقال: الذي فطَرني وإليه أرجع)، قال صاحبُ «المفتاح»: ولولا التعريضُ لكانَ المناسبُ: وإليه أرجعُ، وكذا ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ ❁ إِنِّيٓ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾المرادُ: أتتخذون[1] مِن دونِهِ آلهةً إن يُرِدْكُم الرحْمنُ بضرٍّ لا تُغْنِ عنكُم شفاعتُهم شيئاً ولا ينقذوكم إنكم إذاً لفي ضَلالٍ مبين، ولذلك قيل: ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ﴾[2] وأتبعه ﴿فَٱسۡمَعُونِ﴾ ولا تعرفُ حُسْنَ موقعِ هذا التعريضِ إلّا إذا نظَرْتَ إلى مُقامِه وهو يطلبُ إسماعَ الحقِّ على وجهٍ لا يُورِثُ طالبي دَمِ المُسْمِعِ مزيدَ غضَبٍ، وهو تَرْكُ المُواجهةِ بالتضليلِ والتصريحُ بارتكابِ الباطل[3].

قلتُ: قد ذهبا إلى أنّ قرينةَ التعريض هو قوله: ترجعون، ولولاهُ لم يكُنْ تعريضاً كأنّ هذا تعريضٌ منهما بالواحديِّ حيث قال: فلمّا قالَ هذا، أي: الرجلُ: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ إلى آخرِه، فرفَعوهُ إلى الملِك فقال له الملِك: أفأنْتَ تَتْبَعُهم؟ فقال: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ أيْ: أيُّ شيءٍ لي إذا لم أعبُدْ خالقي وإليه تُرْجعون، تُردُّون عند البعث فيَجْزيكم[4] بكُفْرِكم؟ تمّ كلامه[5].

وذلك أنّه إذا رجَعَ الإنكارُ إليه لا إلى القومِ لم يكُنْ لخطابِ القومِ بقوله: ﴿تُرۡجَعُونَ﴾ معنًى، وكانَ الظاهرُ إليه أرجع.

---

(١) قوله: «المرادُ: أتتخذون» سقط من (ح) و(ف).

(٢) زاد في «المفتاح»: «دون بربيّ».

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٠٧.

(٤) في (ف): «فيُجازيكم»، وما هو مُثْبتٌ من (ط) موافق لتفسير الواحدي.

(٥) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥١٢).

فاسمَعوا قَوْلي وأطيعوني، فقد نبَّهتُكم على الصحيحِ الذي لا مَعدِلَ عنه: أنّ العبادةَ لا تصحُّ إلّا لمن منه مُبتدؤُكم وإليه مرجعُكم، **وما أدفعَ العقولَ وأنكرَها لأنْ تستحبُّوا**

ويُمكنُ أن يُقال: إنّ الرجلَ كانَ في غَيظٍ شديدٍ مِن تكذيبِهم الرسلَ، وقولهم: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ إلى قولِهِ: ﴿وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وانتهزَ الفُرصةَ للانتقام، فلما تمكّنَ مِن تهديدهم أوقعَ قولَه: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ في البَيْن؛ أي: ماليَ لا أعبدُ الذي مَنَّ عليَّ بنِعْمةِ الإيجادِ ونعمةِ الانتقامِ مِنكم والتشفِّي من[1] غيظِكم إذ تَرْجِعونَ إليه، فيَجْزيكم بكُفرِكم وتَكْذيبِكم الرسلَ وعنادِكم، لكنَّ النظْمَ يُساعدُ على الأول، فإنَّ التقديرَ: اتَّبِعوا مَنْ لا يسألُكم أجراً وهم مُهْتدون في عبادةِ المَلِكِ العلّامِ الضارِّ النافعِ، وتَرْكِ عبادةِ الأصنامِ التي لا تضُرُّ ولا تنفَعُ، وما لكُم أيُّها القومُ لا تَتَّبعونَهم، ولا تَعْبدونَ الذي فَطَرَكُم وإليه تُرْجَعون فيَجزِيَكم على أعمالِكم؛ إنْ خيراً فخَيْر، وإنْ شَرّاً فشَرّ، ثم نبَّه على ضلالتِهم، وأنّهم على خلافِ ما عليه الرسلُ من الاهتداءِ بقولِه: ﴿إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ورشَّحَ التنبيهَ بقولِه: ﴿فَٱسْمَعُونِ﴾ أي: اسمعوا ما قلتُ لكُم من حالِ الرُّسلِ وحالِكم ثمَّ حالي، لتُفرِّقوا بين الحقِّ والباطلِ، فتتَّبِعوا الرسلَ.

وقد يقال: إنّ الأسلوبَ من الالتفاتِ المعنويِّ حيثُ التفتَ من حكايةِ النفس في ﴿وَمَا لِىَ﴾ إلى الخطابِ[2] في ﴿تُرْجَعُونَ﴾، ولا بأسَ باختلافِ المفهومَين، لأنّ المرادَ ما لَكم كما سبقَ، وقريبٌ من الأسلوب قولُه تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤] قال المصنِّفُ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ عبارةٌ عن البُخْل، و﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ دعاءٌ عليهِم بغُلِّ الأَيدي حقيقةً، والطِّباقُ من حيثُ اللفظُ وملاحظةُ أصلِ المجاز كما يقول: سبّني سَبَّ الله دابِرَه، أي: قطعه، لأنّ السبَّ أصلُه القَطْع[3].

قوله: (وما أدفعَ العُقولَ وأنكَرَها لأنْ تستحِبّوا) معناه: ما أدفعَ العقولَ وأنكرَها

---

(١) من قوله: «أي: أحللتم وكنتم» ـ قبل ٦ صفحات ـ إلى هنا سقط من (ح).

(٢) في (ط): «خطاب القوم».

(٣) انظر: (٥: ٤١٦).

على عبادتِه عبادةَ أشياءَ إنْ أرادَكم هو بضُرّ وشَفَعَ لكم هؤلاءِ لم تنفعْ شفاعتُهم ولم يمكَّنوا مِن أن يكونوا شفعاءَ عنده، ولم يَقدِروا على إنقاذِكم منه بوجهٍ من الوجوه، إنكم في هذا الاستحبابِ لواقعون في ضلالٍ ظاهر بيِّن لا يخفى على ذي عقلٍ وتمييز. وقيل: لمّا نصح قومَه أخذوا يرجُمونه فأسرعَ نحو الرسل قبل أن يُقتل، فقال لهم: ﴿ إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ ﴾ أي: اسمَعوا إيماني تَشْهَدوا لي به. وقُرئ: (إن يَردنِ الرحمن بضرّ) بمعنى: إن يُورِدْني ضُرّاً، أي: يجعلني مَورِداً للضرّ.

[﴿ قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾ ٢٦-٢٧]

أي: لمّا قُتل ﴿ قِيلَ ﴾ له: ﴿ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ﴾. وعن قتادة: أدخلَه اللهُ الجنةَ وهو فيها حيٌّ يُرزق. أراد قولَه تعالى: ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]. وقيل: معناه البُشرى بدخول الجنّة وأنه مِن أهلِها. فإن قلتَ: كيف مخرجُ هذا القولِ في عِلمِ البيان؟ قلتُ: مخرجُه مخرجُ الاستئناف؛ لأنّ هذا من مظانِّ المسألةِ عن حاله عند لقاءِ ربه، كأنّ قائلاً قال: كيف كان لقاءُ ربِّه بعد ذلك التصلُّب في نصرةِ دِينه والتسخِّي لوجهه برُوحه؟ فقيل: قيل: ادخُلِ الجنةَ، ولم يقل: قيل له؛ لانصبابِ الغَرَضِ إلى المَقُول وعِظَمِه، لا إلى القولِ له مع كونه معلوماً، وكذلك ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ مرتَّب على تقدير سؤالِ سائلٍ عمّا وُجد من قولِه عند ذلك الفوزِ العظيم. وإنما تمنّى عِلْمَ قومه بحاله؛ ليكونَ علمُهم بها سبباً لاكتساب مِثلِها لأنفسِهم، بالتوبةِ عن الكُفر، والدخولِ في الإيمان، والعملِ الصالح المُفضِيَيْن بأهلهما إلى الجنّة. وفي حديثٍ مرفوع: «نَصَحَ قومَه حياً وميتاً».

لاستحبابِكم عبادةَ أشياعكم على عبادةِ الله؛ إنْ أرادَ الله أن يضُرَّكُم فهؤلاء لم يتمكَّنوا من الشفاعة.

قوله: (نصح قومه حَيّاً وميتاً) أما نصحه حَيّاً فظاهر، وأما في المهات فإنه لما تمنى من الله

وفيه تنبيهٌ عظيم على وجوب كَظْمِ الغيظ، والحِلْمِ عن أهل الجهل، والترؤُّفِ على مَن أدخل نفْسَه في غُمارِ الأشرار وأهل البَغْي، والتشمُّرِ في تخليصه، والتلطُّفِ في افتدائه، والاشتغالِ بذلك عن الشَّماتة به والدعاءِ عليه، ألا ترى كيف تمنّى الخيرَ لقَتَلته والباغينَ له الغوائلَ وهم كفرةٌ عَبَدة أصنام؟ ويجوزُ أن يتمنى ذلك ليَعلموا أنهم كانوا على خطإٍ عظيم في أمْرِه، وأنه كان على صوابٍ ونصيحةٍ وشَفَقة، وأنَّ عداوتَهم لم تُكسِبْه إلا فوزاً، ولم تعقبْه إلا سَعادة؛ لأنّ في ذلك زيادةَ غبطةٍ له وتضاعُفَ لذّةٍ وسرور. **والأوّلُ أوجهُ. وقُرئ: (المكرَّمين).** فإن قلتَ: «ما» في قوله تعالى: ﴿بِمَا

تعالى أن يعلم قومه بأنه تعالى غفر له وجعله من المكرمين لا يبعد أن الله تعالى أعطى مناه وحقق متمناه وأعلمهم ذلك إمّا بإلهام أو برؤية صادقة، وكان علمهم بذلك سبب لاكتساب مثلها لأنفسهم إلى آخر ما أشار إليه المصنف. هذا معنى نصح الميت.

قوله: (في غُمار) يُقال: دخَلْتُ في غَمارِ الناس وغُمارِ الناس؛ بفَتْحٍ وبضَمٍّ، أي: كثرتِهم وزَحْمتِهم.

قوله: (والأولُ أوْجَهُ) وهو أن يكونَ قولُه: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ تمنّى عِلْمَ قومِه بحاله ليكونَ عِلمُهم بذلك سَبباً لاكتسابِ مثْلِها، لا تمَنّي أن يَنْتَهوا عن خطئِهم وصوابِه، لِما يُنبِيءُ ذلك على أنه نصَحَ قَوْمَه حَيّاً ومَيتاً؛ ولِما اشتملَ على تلكَ الفوائدِ المتكاثرةِ على سبيلِ الإدماجِ بخلافِه في الثاني، فإنّ فيه شائبةَ حظِّ النفسِ من الشماتةِ بهم والاغتباط[1] بما قال، فلا يطابقُ قولَه: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ كما سَبق أنّ غرضَهم في الدعوةِ لم يكُن سوى محْضِ النُّصح.

قوله: (وقُرئ: «المُكرَّمين»)، وهي شاذة[2].

---

(١) في النسخة (ف): «والاغتياظ» من الغيظ، وليس بصواب.

(٢) وذكرها القرطبي في «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٥: ٢٠) وأبو حيّان في «البحر المحيط» (٩: ٥٩) من غيرِ عَزْوٍ لأحد.

غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ أيُّ الماآت هي؟ قلتُ: المصدريّةُ أو الموصولة؛ أي: بالذي غَفَره لي من الذُّنوب. ويحتملُ أن تكونَ استفهامية؛ يعني: بأيِّ شيءٍ غَفَرَ لي ربي؟ يريدُ به ما كان منه معهم من المُصابرةِ لإعزاز الدِّين حتى قُتل، إلّا أنّ قولَك: بِمَ غفر لي، **بطَرْحِ الألف أجودُ وإن كان إثباتُها جائزاً**؛ يقال: قد علمتُ بما صنعتَ هذا، [أي: بأيِّ شيءٍ صنعتَ]، و: بمَ صنعتَ.

[﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ۞ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ﴾ ٢٨-٢٩]

المعنى: أن اللهَ كفى أمْرَهم بصيحةِ مَلَك، ولم يُنزِلْ لإهلاكهم جُنداً من جنود السماء، كما فعل يومَ بدر والخندقِ. فإن قلتَ: وما معنى قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾؟ قلتُ: معناه: وما كان يصحُّ في حكمتِنا أن نُنزلَ في إهلاك قومِ حَبيبٍ جُنداً من السماء؛ وذلك لأنَّ الله عزَّ وجلَّ أجرى هلاكَ كلِّ قوم على بعض الوجوهِ دونَ البعض، وما

الراغب: الإكرامُ والتكريمُ: أن يُوصَلَ إلى الإنسانِ نَفعٌ لا تلحقُه فيه غَضاضة، أو جَعْلُ ما يُوصَلُ إليه شيئاً شريفاً، قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٤]، أي: جَعَلَهم كِراماً، وقال: ﴿وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾، وقوله: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] مُنْطوٍ[1] على المعنَيين[2].

قوله: (**بطرح الألف أجودُ وإن كان إثباتُها جائزاً**)[3]، أنشدَ في «المطلع»:

إنا قتَلْنــا بقَتْلانا سَراتَـــكُمُ   أهلَ اللواءِ ففيما يكثُرُ القتل[4]

قال: «ففِيما» بالألف.

---

(١) في النسخة (ط): «مُنطبق».

(٢) في النسخة (ف): «اللّغتين»، وصوّبناه من «مفردات القرآن» ص٧٠٧.

(٣) في النسخة (ط): «خَيراً». وما أثبتناه هو الأشبَه بالصواب.

(٤) البيت لكعب بن مالك ذكره السهيلي في «الروض الأنف» (٦: ٩٤).

ذلك إلا بناءً على ما اقتضَتْه الحكمةُ وأوجبَتْه المصلحة، ألا ترى إلى قولِه تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾ [العنكبوت: ٤٠]؟ فإن قلتَ: فلِمَ أنزلَ الجنودَ من السماء يومَ بدرٍ والخندق؛ قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩]، ﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩]، ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ﴿بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥]؟ قلتُ: إنما كان يكفي مَلَكٌ واحد، فقد أُهلِكتْ مدائنُ لُوط بريشةٍ من جَناح جبريلَ، وبلادُ ثمودَ وقومِ صالحٍ بصيحتِه، ولكنَّ الله فضَّل محمّداً ﷺ بكلِّ شيء على كبار الأنبياءِ وأُولي العَـزْمِ من الرُّسل، **فضلاً على حَبيبِ النجَّار**، وأولاهُ مِن أسباب الكرامة والإعزازِ ما

قوله: (**فَضْلاً عن حبيب النجار**) وفي بعضِ النسخ[1]: «على حبيبِ النجار»، وهو مفعولٌ مطلقٌ، يَعني: فَضَّلَ اللهُ تعالى محمداً صلواتُ الله عليهِ على كبارِ الأنبياءِ فَضْلَه على حبيبِ النجار، يعني: له أسوةٌ بسائرِ الأنبياءِ في أنْ لم يُنْزِل الله تعالى في إهلاكِ قومِهم جُنداً منَ السماء، لأنّ ذلك من خصائصِ سَيِّدهم صلوات الله عليه وعليهم.

فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بين الاستعمالَيْن؟

قلتُ: على الأول ينعكسُ المعنى وذلك أنّه تعالى لما قال: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ[2] وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ على معنى: ما كان يصِحُّ في حِكْمةِ الله أن يُنزِلَ في إهلاكِ قومِ حبيبٍ جُنداً منَ السماء، لأنّ ذلكَ مِن عظائمِ الأمور التي لا يؤهل لها حَبيبُ النجّار، ولو أُريدَ ذلك المعنى لقيلَ: ولكنّ الله تعالى فضَّلَ محمداً صلواتُ اللّـهِ عليهِ على كبارِ الأنبياءِ حيثُ خَصَّه بهٰذهِ الفضيلةِ ولم يُعْطِها أحداً مِنهم فضلاً عن حبيبِ النجارِ، فيلزمُ منه تَنْقيصُ الـحَبيب، لأنّ «فضلاً» إذا عُدِّيَ بـ«عَنْ» ضُمِّنَ معنى التجاوزِ، واستُعْمِلَ في

---

(١) وهي النسخة التي بين أيدينا من «الكشاف».

(٢) من قوله: «لأن ذلك من خصائص» إلى هنا سقط من (ط).

لم يُولِه أحداً؛ فمن ذلك أنه أَنزَلَ له جُنوداً من السماء، وكأنه أشار بقوله: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا﴾، ﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ إلى أن إنزالَ الجنودِ مِن عظائم الأمور التي لا يُؤهَّل لها إلّا مِثْلُك، وما كنّا نفعلُه بغيرِك. ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً﴾: إن كانت الأَخْذةُ أو العقوبةُ إلّا صيحةً. وقرأ أبو جعفرٍ المَدَنيُّ بالرَّفع على «كان» التامّة، أي: ما وقعتْ إلّا صيحةٌ، والقياسُ والاستعمال على تذكير الفعل؛ لأنّ المعنى: ما وقع شيءٌ إلّا صيحة، ولكنه نَظَرَ إلى ظاهر اللفظ، **وأنّ الصيحةَ في حُكم فاعلِ الفعل**، ومثلُها قراءةُ الحسن: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وبيتُ ذي الرمّة: ....

موضع يُستبعد فيه الأدنى ويُرادُ به استحالةُ ما فَوْقَه، وما كانَ طريقاً إلى بيانِ فَضْلِه كان أولى بالسلوكِ مما فيه بيانُ نَقْصِه.

قوله: (**وأنّ الصيحةَ في حُكْمِ فاعلِ الفعل**) قال الزجّاج: من قرأ بالنَّصْبِ فالمعنى: ما كانَتْ عقوبتُهم إلا صيحةً واحدةً، ومَنْ قرأ بالرفعِ فالمعنى: ما وقَعتْ عليهم عقوبةٌ إلا صيحةٌ واحدة[1].

وقال ابنُ جِنّي: في الرفعِ ضَعْفٌ لتأنيثِ الفعل، ولا يقوى أن تَقول: ما قامَتْ إلّا هند، لأنّ الكلامَ محمولٌ على: ما قامَ أحدٌ إلا هند، وأمّا محصولُ الآية فقد كانَ هناكَ صيحةٌ واحدة فَجيءَ بالتأنيث، ومِثْلُه قراءةُ الحسن: «فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم» [الأحقاف: ٢٥]، وقولُ ذي الرمّة:

طوى النَّحْزُ والأجرازُ ما في غُروضِها وما بَقِيَتْ إلّا الصدورُ الجراشـعُ[2]

أي: ما بقيَ شيءٌ مِنها إلّا الضّلوع، وفي روايةٍ:

بَرى لَحْمَها سَيْرُ الفَيافي وحَرُّها

طوى، أيْ: أضْمَرَ. والنَّحْزُ: الضرْبُ بالأعقابِ في الاستحثاث.

---

(١) ولتمام الفائدة انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٩٣).

(٢) «ديوان ذي الرمّة» ص ٤٣٠.

وَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ

وقرأ ابنُ مسعود (إلّا زَقْيةً واحدة)، مِن زَقا الطائرُ يَزْقُو ويزقي؛ إذا صاح، ومنه المثلُ: أثقلُ من الزَّواقي. ﴿خَـٰمِدُونَ﴾ خَمَدوا كما تخمدُ النار، فتعودُ رَماداً، كما قال لَبيد:

وَمَا المَرْءُ إلاَّ كَالشِّهَابِ وَضَوْئِه   يَحُورُ رَمَاداً بَعْدَ إذْ هُوَ سَـاطِعُ

[﴿ يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ ٣٠]

﴿ يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ ﴾ ....

والأجْرازُ: الأَمْحالُ والأرضونَ التي لا نَبْتَ بها، جَمْعُ جُرُز. والغُروضُ: جَمْعُ غَرَضٍ، وهي الغُرْضَةُ بضمِّ الغَيْنِ المُعْجمَة. والتَّصديرُ: وهو للرَّحْلِ بمنزلةِ الحِزامِ للسَّرْج. والجراشع: جَمْعُ الجُرْشُع، وهو المنتفخ الـجَنْبِ يملأُ الحِزام. يقول: هَزَلَ النِّياقَ الاستحثاثُ والارتحال و ما بَقِيَتْ إلّا الضروعُ المُنْتفخة.

قولُه: (وقرأ ابنُ مسعودٍ: إلّا زَقْيَةً واحدة). قال ابنُ جِنّي: يُقالُ: زَقى الطائرُ يَزْقو ويَزْقي زُقُوّاً وزُقِيّاً: إذا صاح، وهي الزَّقْوةُ والزَّقْية، وإنّما استُعمِلَ هنا صياحُ الطائرِ تنبيهاً على أنَّ البَعْثَ مِن عظيم[1] القُدرةِ، وإعادة ما استَرَمَّ مِن إحكام الصّنعةِ، وإنْشارَ الموتى من القبور: سَهْلٌ كزَقْيةِ الطائرِ، ومِثْلُه قولُه تعالى: ﴿ مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ [لقمان: ٢٨][2].

قولُه: (أثقَلُ من الزواقي) قال الميداني: قال محمد بن قُدامةَ: سألتُ الفرّاءَ عنها فلم يعرِفْها، فقال جَليس له: إنّ العربَ كانت تَسْمُرُ بالليل، فإذا زَقَتِ الدِّيَكَةُ استثقلَتْها لأنّها تُؤذِنُ بالصُّبحِ، فاستحسَنَ الفَرّاءُ قولَه[3].

---

(١) في (ط): «البعث بما فيه عظيم».

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٠٧-٢٠٨).

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ١٥٦).

نداءٌ للحَسْرة عليهم، كأنما قيل لها: تعالَيْ يا حسرةُ **فهذه** مِن أحوالك التي حقُّك أن تحضُري فيها، **وهي حالُ استهزائهم** بالرُّسل. والمعنى: أنهم أحقّاءُ بأن يَتحسَّر عليهم

قولُه: (نداءٌ للحسرةِ عليهم) قال الزجاج: هذا [مِن][1] أصعبِ مسألةٍ في القرآن، لأنّ الحسْرةَ ممّا لا يُجيب، فالفائدةُ في مناداتِها كما أنّك تقول لمن هو مُقْبلٌ عليك: يا زيدُ، ما أحسَنَ ما صنَعْتَ! فإنه أوْكَدُ وأبلَغُ مِن إذا قُلْتَ: ما أحسنَ ما صنَعْتَ! لتنبيهِهِ بالنداءِ على المطلوب، فكذا إذا قُلْتَ: وأنا أعجَبُ ممّا فَعَلْتَ، فقد أفَدْتَه أنّك مُتَعجِّب، ولو قُلْتَ: واعَجَباهُ ممّا فَعلْتَ! كانَ أبْلَغَ في الفائدةِ، والمعنى: يا عَجَبُ أقْبِلْ فإنّه من أوقاتك، وإنّما نداءُ العَجَبِ تنبيهٌ لأَن يتمكّنَ عِلْمُ المُخاطَبِ بالتعجُّبِ مِنْ فِعْله.

والحسرةُ: هي أن يركبَ الإنسانَ مِنْ شِدّةِ النّدمِ ما لا نِهايَة بعْدَه حتى يبقى حَسيراً.

قوله: (وهي حالُ استهزائهم) بيانٌ لاسمِ الإشارةِ في «فهذه»، أي: حالُ استهزائِهم بالرُّسلِ حالٌ مِنْ أحوالِكِ يا حَسْرةُ، فاحضُري فيها. وفيه: أنّ قولَه تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ﴾ بيانٌ للكلام السابق، كأنه لـمّا قيل: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾، قيل: لأيّ شيء؟ فأُجيب بأنّه ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ فالمُتحسِّرُ إمّا عامٌّ يعني بلغَ الأمرُ بفخامتِه وشِدّتِه إلى حيثُ كلُّ مَنْ يأتي منه التلهُّفُ إذا نظَر إلى حالةِ استهزائِهم الرسلَ تحسَّر عليهم، وقال: فَيا لَهَا مِن خَسارٍ وخَيْبةٍ على هؤلاءِ المُجازفين حيث بَدّلوا الإيمانَ بالكُفر، والسعادةَ بالشَّقاوة، وإمّا كُلُّ مَنْ يُعتَدُّ منه التحسُّر كما في قوله لهم: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] وهو المرادُ من قولِه: مِن جهةِ الملائكةِ والمؤمنين، وأما التحسُّرُ من اللّـهِ فمجازٌ.

وذلك أن التحسُّرُ هو تلهُّفٌ ورِقةٌ تعتري الإنسانَ لما يلحَقُ بصاحبِه من مَشقّةٍ وشِدَّة، وغايتُه أن يَسْتعظمَ ذلك الأمرَ، ويُنكِرَ على مُرتكبِه، ويتعجَّبَ منه كيفَ تورَّط فيه، وفي حَقِّ الله تعالى محمولٌ على غايتِه لا على بدايته، وإليه أشارَ بقوله: في تعظيمِ ما جَنَوْهُ على أنفسِهم إلى آخره.

---

(١) زيادة من «معاني القرآن وإعرابه».

المتحسِّرون، ويتلهَّفَ على حالهم المتلهِّفون. أو: هم متحسَّرٌ عليهم من جهةِ الملائكة والمؤمنين من الثَّقَلَيْن. ويجوزُ أن يكون مِنَ الله عزَّ وعلا **على سبيل الاستعارةِ في** معنى تعظيمِ ما جَنَوْه على أنفسهم ومِحَنُوها به، وفَرْطِ إنكاره له **وتعجيبه منه**، وقراءةُ من قرأ: (يا حَسْرتا) تعضُدُ هذا الوجهَ، لأنّ المعنى: يا حسرتي. **وقُرئ: (يا حسرةَ العبادِ)**،

قوله: (**على سبيلِ الاستعارة**) إلى قوله: (**وتَعْجِيبه منه**)، قال في قولِه تعالى: «بل عَجِبْتُ ويسخرون» [الصافات: ١٢] بضم التاء: معنى التعجُّبِ مِنَ الله تعالى: إمّا مجرَّدُ الاستعظامِ، أو يُتخَيَّلُ العَجَبُ ويُفْرَض[١]. وسيجيء بيانُه إنْ شاءَ الله تعالى في «الصافات».

قوله: (**وقُرئ: «يا حَسْرَةَ العِبادِ[٢]»[٣]**) قال ابنُ جني: هي قراءةُ ابنِ عبّاس والضَّحّاكِ وأبيِّ بن كعب. وقرأ الأعرجُ ومُسلم بن جُنْدَب: «يا حَسْرَه» ساكنةَ الهاءِ، ففيه نظر، لأنّ قولَه: ﴿عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ متعلِّقٌ بها، أو صِفَةٌ لها، فلا يحسُنُ الوقفُ عليها دونَه إلّا أن يقال: إنّ العربَ إذا أخبرَتْ عن الشيءِ غَيْرَ مُعتَدٍّ به[٤]، ولا معتزمةٍ عليه، أسرعت فيه، ولم تتأنّ على اللفظ المعبر عنه، قال:

قلنا لها: قفي لنا، قالت: قاف

أي: وقَفْتُ. فاقتصرت من جُملة الكلمةِ على حرفٍ منها تَهاوناً بالحالِ، وتثاقُلاً عن الإجابة، أو أنّ ﴿عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ غيرُ مُتعلِّقةٍ بـ﴿يَـٰحَسْرَةً﴾ بل بمُضْمَرٍ يدلُّ عليه ﴿حَسْرَةً﴾، كأنه قيلَ: أتحسَّرُ على العِباد.

وأمّا الإضافةُ فعلى وجهين: أحدُهما: أنَّ العبادَ فاعلون في المعنى كقولِكَ: يا قِيامَ زَيْدٍ،

---

(١) انظر ما سيأتي ص ١٣٠ - ١٣١.

(٢) من قوله: «إلى قوله وتعجيبه منه» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) في (ح) و(ف): «يا حسرة على العباد»، وصوّبناه من «المحتسب» (٢: ٢٠٧)، وعبارة ابن جنّيّ: وقرأ: يا «حَسْرَةَ العباد» مضافاً: ابن عباسٍ والضحاك وعلي بن حسين ومجاهد وأُبيُّ بن كعب.

(٤) كذا في النسخ الخطية، وفي «المحتسب»: «مُعْتَمدته».

على الإضافة إليهم؛ لاختصاصها بهم؛ من حيثُ إنها موجَّهة إليهم. و (يا حسرَهْ على العباد) على إجراء الوصلِ مجرى الوَقْف.

[﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ ٣١-٣٢].

﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾: ألم يَعلموا، وهو معلَّق عن العمل في ﴿كَمْ﴾؛ **لأن «كم» لا يعمل فيها عاملٌ قبْلَها**، كانت للاستفهامِ أو للخبر؛ لأنّ أصلَها الاستفهام، **إلا أنَّ** معناه نافذٌ

ويا جُلوسَ عَمْرو، وكأنَّ العِبادَ إذا شاهَدوا ذلك تحسَّروا. وثانيها: **أن العبادَ** مفعولونَ في المعنى، وشاهِدُهُ القراءةُ الظاهرةُ، أي: يتحسَّرُ عليهِم مَنْ يَعْنيهِ أمرُهم، **ويَهمُّه ما يُهمُّهُم**[١].

ويُقوِّي الوَجْهَ الأوَّلَ قولُ صاحبِ المُطْلع: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ﴾ كالبيان لسَببِ حَسْرتِهم، كأنه قيلَ: ما سَبَبُ تحسُّرِهم؟ فقيل: استهزاؤهم بالرسل. **والقراءةُ** بالإضافةِ تدلُّ على هذا المعنى. قال صاحبُ «الكشف»: ﴿يَاحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ نداءٌ **مُطَوَّلٌ** مُشابِهٌ للمُضافِ لتعلُّقِ الجارِّ بالمصدرِ، فهو كقولِهم: يا خيراً مِنْ زيد[٢]. وفي **«المنتقى»**: وقفوا بالهاءِ الساكنةِ على ﴿حَسْرَةً﴾ وقفاً طويلاً تعظيماً للأمر ثم قال: ﴿عَلَى الْعِبَادِ﴾. **وفي** «اللوامح»: وقفوا على الهاء مبالغةً في التحسُّرِ لِما في الهاءِ من التأهُّه كالتأوّهِ، ثم **وَصَلوه على** تلك الحال.

قوله: (لأنَّ «كَمْ» لا يعمَلُ فيها عاملٌ قبْلَها)، قال الزجاج: **موضعُ «كم»** نَصْبٌ بـ﴿أَهْلَكْنَا﴾، لأنّ «كَمْ» لا يعمَلُ فيها ما قبْلَها خبراً كانت أو استخبارًا، **تقولُ** في الخبر: كَمْ فَرْسَخٍ سِرْتُ؟ تريدُ: سِرْتُ فراسخَ كثيرةً. ولا يجوزُ: سِرْتُ كَمْ **فَرْسَخٍ، وذلك** أنّ «كَمْ» في بابِها بمنزلةِ «رُبَّ» وإنْ كانَ أصلُها الاستفهامَ والإبهام، فكما **أنّه لا يجوزُ في الاستفهامِ**: سِرْتُ كَمْ فرسخاً، كذا في الخبر، لأن الإبهام قائم[٣].

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٠٧).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١١٥).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨٥).

في الجُملة، كما نفذ في قولِك: ألم يرَوْا إنَّ زيداً لمُنطلق، وإنْ لم يَعملْ في لفظِه. و﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بدلٌ من ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ على المعنى، لا على اللفظ، تقديرُه: ألم يروا كثرةَ إهلاكنا القرونَ مِن قَبْلهم كونَهم غيرَ راجعين إليهم. وعن الحسن: كسرُ «إنّ» على الاستئناف. وفي قراءةِ ابن مسعود: (ألم يَرَوْا مَن أهلَكْنا)، والبدلُ على هذه القراءةِ بَدَلُ اشتمال، وهذا مما يردُّ قولَ أهلِ الرَّجعة. ويُحكى عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: أنه قيل له: إنَّ قوماً يَزعمون أنَّ علياً مبعوثٌ قَبْلَ يوم القيامة، فقال: بئسَ القوم نحن إذن؛ نكَحْنا نساءه وقَسمنا مِيراثَه. قُرئ: (لَـمَا) بالتخفيف، على أنّ «ما» صلةٌ للتأكيد،

قوله: (و﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بَدلٌ مِن ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ على المعنى لا على اللفظ)، قال صاحبُ «الكشف»: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بَدَلٌ مِن مَوضِع ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾، وليس بدلاً من «كم» وحده، لأنّ العاملَ في «كم» هو ﴿أَهْلَكْنَا﴾ ولا يعملُ ﴿أَهْلَكْنَا﴾ في «أنّ»، إذْ ليس المعنى: أهلكنا أنهم لا يرجعون، والتقدير: ألم يرَوْا أنّهم إليهم لا يَرْجِعون[1]، تقديرُه: ألم يَروْا كثرةَ إهلاكِنا، أي: ألم يَعتبرْ كفّارُ مكّة بكَثْرةِ مَنْ أهلَكْنا مِنْ قَبْلِهم واستئصالِنا وتَدْميرِنا إيّاهم حتى لم يَبْقَ مِنهم أثرٌ فيُقْلِعوا عمّا هُم فيه!

قوله: (والبَدلُ على هٰذه القراءةِ بَدَلُ اشتمال) لأنّ «من أهلكنا» ذات، وعلى الأولِ: كانَ بَدَلَ الكلِّ، فإنّ كونَهم غَيْرَ راجِعين عبارةٌ عَن إهلاكِهم، لأنّه لازِمٌ له وهو المرادُ مِنْ قوله: «بَدَلٌ على المعنى لا على اللفظ».

قوله: (مما يردُّ قَوْلَ أهلِ الرّجْعة) أي: التناسخية، يقال: فُلانٌ يؤمنُ بالرّجْعة، أي: بالرجوعِ إلى الدنيا بعدَ الموت.

قوله: (وقُرئ: «لَـمَا» بالتخفيفِ) عاصمٌ وابنُ عامر وحمزةُ: بتشديد الميم، والباقونَ: بتخفيفها[2]، وسبقَ تفسيرُه في سورةِ «هود».

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١١٧).

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢١٥).

و«إنْ»: مخفَّفة من الثقيلة، وهي متلقّاة باللامِ لا محالةَ؛ و﴿لَمَّا﴾ بالتشديد، بمعنى: إلّا، كالتي في مسألة «الكتاب»: نشدتُك بالله لمّا فعلتَ، و﴿إنْ﴾ نافية، والتنوينُ في ﴿كُلٌّ﴾ هو الذي يقعُ عِوَضاً من المضافِ إليه، كقولك: مررتُ بكلٍّ قائماً. والمعنى: أنَّ كلَّهم محشورونَ مجموعون مُحضَرون للحساب يومَ القيامة. وقيل: مُحضَرون: معذَّبون. فإن قلتَ: كيف أُخبر عن «كلّ» بـ«جميع» ومعناهما واحد؟ قلت: **ليسَ بواحدٍ؛ لأنّ «كلًّا» يفيد معنى الإحاطة**، وأنْ لا يَنفلِتَ منهم أحدٌ، والجميعُ: معناه: الاجتماع، وأنَّ المحشرَ يَجمعُهم. والجميعُ: فَعِيل بمعنى مفعول، **يقال: حَيٌّ جَمِيع**، و جاؤوا جميعاً.

[﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ * وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ ٱلْعُيُونِ * لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ

قوله: (**ليس بواحدٍ؛ لأنّ «كلًّا» يفيدُ معنى الإحاطة**) والجميع: معناه: الاجتماع. **الانتصاف**: ومن ثَمَّ أوقع «أجمع» في التوكيد تابعاً لـ«كل»[١].

قوله: (**يقال: حيٌّ جميع**)، **الأساس**: وهو جميعُ الرأي، وجميعُ[٢] الأمر، وحَيٌّ جَميعٌ. **الجوهري**: والجميع: الحيّ المجتمع، قال لبيد:

عَرِيَتْ وكان بها الجميعُ فأبكروا ... منها وغُودرَ نُؤْيُهــا وثُمامُها[٣]

واعلمْ أنّ ألفاظ التوكيد كأجمع وأكتع وأبصع، لا تكونُ إلا تأكيداً وتابعاً لما قبله، لا يُبتَدَأُ بها، ولا يُخبَرُ عنها، ولا تكونُ فاعلاً ولا مفعولاً، ولفظ[٤] «جميع» من التوكيدِ الذي يقعُ تارةً اسماً وأخرى تأكيداً، مِثْلَ: نَفْسِه وعَيْنِه وكُلِّه. ويكونُ صفةً كقولهم: حَيٌّ جَمِيع، ولهذا قال: والجَميعُ فَعيلٌ بمَعنى مفعول.

(١) «الانتصاف» (٤: ١٤).

(٢) من قوله: «معناه الاجتماع» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «ديوان لبيد بن ربيعة» ص٩٩.

(٤) من قوله: «ألفاظ التوكيد» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

أَيْدِيهِمْۚ أَفَلَا يَشْكُرُونَ * سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٣٣-٣٦]

القِراءةُ بـ﴿ٱلْمَيْتَةُ﴾ على الخِفّة أشيعُ؛ لسَلَسِها على اللسان. و﴿أَحْيَيْنَٰهَا﴾ استئناف، **بيانٌ لكونِ الأرض الميتة آيةً**، وكذلك ﴿نَسْلَخُ﴾ [يس: ٣٧]، **ويجوز أن توصفَ الأرضُ والليل بالفعل**؛ لأنه أريدَ بهما الجِنسان مطلقَيْن لا أرض وليل بأعيانهما؛ **فعُومِلا معاملة**

قوله: (**بيانٌ لكَوْنِ الأرضِ الميتةِ آيةً**) كأنّ قائلاً قال: كيفَ تكونُ الأرضُ الميتةُ آيةً؟ فقال: ﴿أَحْيَيْنَٰهَا﴾. قال أبو البقاء: ﴿ءَايَةٌ﴾ مبتدأ و﴿لَّهُمُ﴾ الخبر، و﴿ٱلْأَرْضُ﴾ مبتدأٌ و﴿أَحْيَيْنَٰهَا﴾ الـخَبر، والجملةُ تفسيرُ الآية. وقيلَ: ﴿ٱلْأَرْضُ﴾ مُبتدأٌ و«آيةٌ» خَبَر مُقدَّمٌ و﴿أَحْيَيْنَٰهَا﴾ تفسيرُ الآية، و﴿لَّهُمُ﴾ صفةُ الآية[1].

قوله: (**ويجوزُ أن تُوصَفَ الأرضُ والليلُ بالفعل**) أي: بـ﴿أَحْيَيْنا﴾ و﴿نَسْلَخُ﴾، لأنه أريدَ بهما الجِنسان، والتقديرُ: وآيةٌ لهم أرضٌ مَيْتةٌ من الأراضي الميتةِ أحيَيْناها، وليلٌ من الليالي سلَخْنا منه النهار.

الانتصاف: غَيْرُ الزمخشريِّ يمنَعُ مِن وقوعِ الجملةِ وَصْفاً للمعرفةِ وإن كانَتْ جِنساً، ويُراعي المطابقةَ اللفظيةَ[2].

قلتُ: قد ذكَرْنا عن ابنِ جِنّيٍّ أنه قال: إنّ نكرةَ الجِنسِ تُفيدُ مُفادَ مَعْرفتِه؛ ألا ترى أنك تقول: خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب، فتجدُ معناه معنى قولِك: خرجْتُ فإذا الأسدُ بالباب، لا فَرْقَ بينهما، وذلك أنّك في الموضعَيْن لا تريدُ أسداً واحداً مُعيّناً، وإنما تريدُ: خرجْتُ فإذا بالبابِ واحدٌ من هذا الجنس[3].

وقال ابنُ الحاجِب: المحقّقون قالوا في مثل قوله:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٢).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٤).

(٣) «المحتسب» (١: ٢٧٨).

النَّكِرات في وصفِها بالأفعال، ونحوُه:

ولقد أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني

وقوله: ﴿فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾ **بتقديم الظّرف**؛ للدلالةِ على أنَّ الحَبَّ هو الشيءُ الذي يتعلَّق به معظمُ العيش ويقومُ بالارتزاقِ منه صلاحُ الإنس، وإذا قلَّ جاءَ

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبّني

إنّ قولَه: «يسبُّني» صفة، لكونه لم يقصِدْ لئيماً معهوداً، فجرى في ذلك مَجْرى المُنكَّرِ لما كان باعتبار الموجود مثله[1].

قوله: (**ولقد أمرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني**)، تمامُه:

فمضيتُ ثُـمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني[2]

فإن قُلْتَ: لِمَ تَمنعُ أن يكونَ «لا يعنيني» حالاً لا صفةً ويُرادَ: لئيمٌ معهود؟ قلتُ: كان الشاعرُ يصِفُ نَفْسَه بالتُّؤدةِ، وأنه حَليمٌ ذو أناة، ولا يَسْتَتِبُّ له ذلك بمُروره مرّةً على لئيمٍ ولا مَرّتَيْن حتى يصيرَ ذلك ملكةً راسخةً.

قولُه: (**بتقديمِ الظّرفِ**) للدّلالةِ على أنَّ الـحَبَّ هو الشيءُ الذي يتعلَّقُ به مُعْظَمُ العيشِ يعني: عَقيبَ إخراجِ الـحَبِّ الأكل مع تقديمِ صفة الأكلِ المُفيدِ للاختصاصِ. وقد عُلِمَ أنَّ المأكولَ غيرُ مُختَصٍّ به، لكنْ قُدِّمَ ليدلّ على أنّه الأصلُ في الارتزاقِ والمأكولات تابعة له[3]، ألا ترى أنه إذا قَلَّ نزَلَ القَحْطُ و إذا حصر جاءَ الهلاك، فالدورانُ معه، فإرادةُ التخصيصِ على المبالغةِ والادعاء نَحْو إطلاقِ اسمِ الجنْسِ على فَرْدٍ من أفرادِه كحاتمِ الجواد. ويجوز أن يقدم رعاية للفواصل.

---

(١) انظر: «الكافية» لابن الحاجب بشرح الإستراباذي (٣: ٢٣٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) قولُه: «تابعةٌ له» سقط من النسخة (ط).

القَحْطُ ووقع الضرّ، وإذا فُقِدَ حَضَرَ الهلاكُ ونَزَلَ البلاء. **قُرئ:** ﴿وَفَجَّرْنَا﴾ بالتثقيل والتخفيف، والفَجْرُ والتفجير، كالفَتْح والتفتيح لفظاً ومعنًى. **وقُرئ:** ﴿ثَمَرِهِۦ﴾ **بفتحتَيْن، وضمَّتَيْن**، وضمّةٍ وسكون، والضميرُ لله تعالى، **والمعنى: ليأكلوا مما خَلَقَه اللهُ من الثَّمر** ﴿وَ﴾ **مِن** ﴿مَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ مِنَ الغَرْس والسَّقْي **والإبار**، وغيرِ ذلك من الأعمال إلى أن بَلَغَ الثمرُ مُنتهاه **وإبّانَ أكْلِه**، يعني أنَّ الثمرَ في نفْسِه فعلُ الله وخَلْقُه، وفيه آثارٌ

قوله: (**وقُرئ:** ﴿وَفَجَّرْنَا﴾ **بالتثقيلِ**) هي المشهورة.

قوله: (**وقرئ:** ﴿ثَمَرِهِۦ﴾ **بفتحتَيْن وضمَّتَيْن**) بالضمتين: حمزةُ والكسائي[1]. وقولُه تعالى: ﴿مِنَ ٱلْعُيُونِ﴾ «مِن» على قول الأخفشِ زائدةٌ، وعلى قولِ غيرِه: المفعولُ محذوفٌ، أي: منَ العُيونِ ما تَنْتفعونَ به.

قوله: (**والمعنى: ليأكلوا مما خلقَه اللهُ من الثّمرِ** ﴿وَ﴾ مِن ﴿مَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾) فـ«ما» على هذا موصولةٌ وهو مع[2] صِلَتِه، عَطْفٌ على ما بيَّنه قولُه: ﴿مِن ثَمَرِهِۦ﴾ وهو ما خَلَقَه الله. وتلخيصُه ما قال: إنّ الثّمَر في نفْسِه فِعْلُ الله، وفيه آثارٌ مِن كَدِّ بني آدم.

وعن بعضِهم: في «ما عملته» ثلاثة أوجه: أحدُها: أن تكونَ «ما» موصولة، والثاني: أن تكونَ نكرةً موصوفةً. وعلى الوجهَيْن هو في موضعِ جَرٍّ عَطْفاً على ﴿ثَمَرِهِۦ﴾، ويجوزُ نَصْبُه على موضعِ ﴿مِن ثَمَرِهِۦ﴾. والثالث: أن تكونَ نافيةً، أي: ليأكلوا مِن ثَمَرِهِ ولم تعمَله أيديهم، ويُقرأُ بغيرِ هاء. وتحتمل الأوجُهَ الثلاثة إلا أنّ كوْنَها نافيةً ضعيف، لأنّ «عَمِلَتْ» لم يُذْكَرْ له مفعولٌ، وهو مِنْ قَولِ أبي البقاء[3].

قولُه: (**والإبارُ**)، **الجوهري**: تَأْبيرُ النخلِ: تَلْقيحُه. يُقالُ: نَخْلٌ مُؤَبرةٌ، والاسمُ منه الإبار، على وَزْنِ الإزار.

قوله: (**وإبّانَ أكْلِه**) إبّانُ الشيءِ بالكَسْرِ والتشديدِ: وقْتُه، يُقال: كُلِ الفواكهَ في إبّانها، أي: في وَقْتها.

---

(١) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٨.

(٢) في (ح) و(ف): «موضع».

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٢) و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢١٦).

من كَدِّ بني آدم، وأصلُه من ثَمرنا كما قال: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ [المائدة: ١٣٠]، ﴿وَفَجَّرْنَا﴾ [الكهف: ٢٣]، فنُقل الكلامُ من التكلُّمِ إلى الغَيْبة **على طريقةِ الالتِفات. ويجوزُ أن يرجع إلى النخيل**، وتُترك الأعنابُ غيرَ مرجوعٍ إليها؛ لأنه عُلِمَ أنها في حُكمِ النخيل فيما عُلِّق به مِن أكلِ ثمرِه. ويجوزُ أن يرادَ: من ثمر المذكور؛ وهو الجنّات، كما قال رُؤْبةُ:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ بَيَاضٍ وَبَلَق ... كَأَنَّـهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ الْبَهَقْ

فقيل له، فقال: أردتُ: كأنَّ ذاك. ولك أن تجعلَ «ما» نافيةً، على أنّ الثمر

قوله: (**على طريقةِ الالتفات**) ليسَ هذا من مَظانِّ الالتفات، لأنّ القصْدَ في جَعْلِ الجنات وتفجير العيونِ إخراجُ الثمرِ المأكولِ، فكانَ التمكُّنُ على الأكلِ أولى بالتفخُّم لأنّه أدلُّ على الامتنان، وأنتَ تعلَمُ الفرْقَ بين ضميرِ الإفراد والجمع للواحدِ المُطاع، بل الضميرُ راجعٌ إلى المذكوراتِ ليكونَ على وِزانِ قولِه: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾ ويظهَرُ التفاوتُ بين ذلك المأكولِ وبين هذا من تقديمِ المعمولِ وتأخيرِه عن العامل، ثمَّ جَعْلِ «ما» نافيةً أحرى مِمّا تُجعَلُ مَوْصولةً لإيرادِ قولِه: ﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ على التقريعِ والتوبيخ، وأيضاً يلزَمُ من الموصولةِ أن يكونوا مُستقِلّين في ذلك العملِ، وليسَ فيه لله تعالى أثرٌ، كقولِه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١] لأنّ التركيبَ من بابِ قولِهم: أخَذْتُه بيَدي ورأيتُه بعَيْني، وذلك يُنافي أن يكونَ قولُه: ﴿أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾ إلى آخرِ الآيتين، بياناً لقولِه: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ﴾، والله أعلم.

قوله: (**ويجوزُ أن يرجعَ إلى النخيل**) عطفٌ على قولِه: «والضميرُ لله». **الجوهري**: النخلُ والنخيلُ بمعنًى، والواحدةُ نخلة.

قوله: (**فيها خُطوطٌ**) البيت، التوليعُ: ظهورُ النُّقَطِ البِيضِ على الشيء، والمُولَّعُ كالمُلَمَّع إلا أنّ التوليعَ استطالةُ البَلَق. قال أبو عُبَيْدة: قلتُ لرؤبة: إن أردتَ الخطوطَ فقُل: كأنّها، وإن أردتَ البياضَ والبَلَق فقل: كأنّهما، فقال: كأنَّ ذلك وَيْلَك.

خَلْقُ الله ولم تعمَلْه أيدي الناس ولا يَقدِرون عليه. **وقُرئ على الوجه الأوّل:** (وما عملتْ) من غيرِ راجع، وهي في مصاحفِ أهل الكوفة كذلك، وفي مصاحفِ أهل الحرمَيْن والبصرةِ والشام مع الضمير. ﴿ٱلْأَزْوَٰجَ﴾: الأجناسَ والأصناف. ﴿وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾: ومن أزواجٍ لم يُطلعهم اللهُ عليها ولا توصَّلوا إلى معرفتِها بطريقٍ من طُرق العِلْم، ولا يبعدُ أن يخْلُقَ اللهُ تعالى من الخلائق الحيوانِ والجَمادِ ما لم يجعلْ للبشر طريقاً إلى العِلْم به؛ لأنه لا حاجةَ بهم في دِينهم ودُنياهم إلى ذلك العِلْم، ولو كانت بهم إليه حاجةٌ لأعلَمَهم بها لا يَعلَمون، كما أعلمَهم بوجودِ ما لا يَعلمون. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: لم يسمِّهم. **وفي الحديث:** «ما لا عينٌ رأت ولا أُذنٌ سمعتْ ولا خطَرَ على قلبِ بَشَر، بَلْهَ ما أطلعتُهم عليه» فأعلمَنا بوجوده **وإعدادِه**، ولم يُعلِمْنا به ما هو، ونحوُه: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، وفي الإعلام بكثرةِ ما خلق ممّا عَلِمُوه وممّا جهلوه ما دلَّ على عظم قدرتِه واتِّساعِ ملكه.

[﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ ٣٧]

سَلَخَ جِلْدَ الشاة: إذا كَشَطَه عنها وأزالَه. ومنه: سِلْخُ الحيّة: لخِرْشائها، **فاستعيرَ لإزالةِ الضوء وكشْفِه** ....

قوله: (**وقُرئَ على الوَجْهِ الأول**) أي: على أن تكونَ «ما» موصولةً. قال القاضي: ويُؤيِّدُه قراءةُ الكوفيّين عن حَفْصٍ بِلا هاءٍ، فإنّ حَذْفَه منَ الصِّلةِ أحسَنُ من غيرِها[1].

قوله: (**وفي الحديثِ: «ما لا عَيْنٌ رأَتْ»**) الحديث، أخرَجْناه في سورة السجدة[2].

قوله: (**وإعداده**) أي: قولُه: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[3] [آل عمران: ١٣٣].

قوله: (**فاستُعيرَ لإزالةِ الضَّوْءِ وكَشْفِه**) يعني: استعارَ لإزالةِ الضوءِ السَّلْخَ، وهي

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٣٣).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) من قوله: «قوله: وفي الحديث: ما لا عين رأت» إلى هنا سقط من (ط).

عن مكان الليل ومُلقى ظلِّه. ﴿مُّظۡلِمُونَ﴾: داخِلُون في الظلام، يقال: أظلَمْنا، كما تقول: أعتَمْنا وأدجَيْنا.

استعارةٌ تبعِيّةٌ مُصرِّحة، والجامعُ ما يُعقَلُ مِن ترتُّبِ أحدِهما على الآخر.

وقوله: **(عن مكانِ الليلِ ومُلْقى ظِلّه)**: ظاهرُهُ مُشْعِرٌ بأنّ النهارَ طارٍ على الليل. قال المَرْزوقي: الآيةُ دلّتْ على أنّ الليلَ قبلَ النهار، لأنّ المسلوخَ منه يكونُ قبْلَ المسلوخِ، كما أنّ المغطّى قبل الغطاء[1].

وقال الفَرّاء: الأصلُ هي الظلمةُ، والنهارُ داخلٌ عليها إذا غَربتِ الشمسُ سُلِخَ النهارُ من الليل، أي: كُشِطَ وأُزيلَ فتظهَرُ الظلمة[2].

قال مُحيي السُّنة: مَعناه: نَذهبُ بالنَّهار ونجيءُ بالليل، وذلك أنّ الأصلَ هي الظلمةُ، والنهارُ داخلٌ عليها[3].

ويؤيّدُه ما روى الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبلٍ والتِّرمذيّ عن عبدِ الله بنِ عَمْرو بن العاص قال: سمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنّ اللهَ خلقَ خَلْقَه في ظُلْمة، ثمّ ألقى عليهِ من نورِه، فمَنْ أصابه مِن نورِه اهتدى، ومَنْ أخطأه ضَلّ»[4]، لكنّ قَوْلَه في سورة الرعدِ في قولِه تعالى: ﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [الرعد: ٣] أي: يُلْبِسُه مكانَه، فيَصيرُ أسودَ مُظْلماً بعْدَ ما كان أبيضَ مُنيراً، مُؤذنٌ بأنّ بين الليلِ والنهارِ توالجاً وتداخلاً، قال الله تعالى: ﴿يُكَوِّرُ ٱلَّيۡلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيۡلِ﴾ [الزمر: ٥] قال[5]: إن الليلَ والنهارَ خِلْفَة؛ يذهَبُ هذا ويَغْشى مكانَه هذا، وإذا غَشِيَ مكانَه، فكأنما أُلْبِسَه ولُفَّ عليهِ كما يُلَفُّ اللباسُ على اللابس.

---

(١) انظر: «الأزمنة والأمكنة» للمرزوقي ص٢١.

(٢) «معاني القرآن للفرّاء» (٢: ٣٧٨) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ١٧).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٤٤) والترمذي (٢٦٤٢) وصححه ابن حِبّان (٦١٧٠) وفيه تمامُ تخريجه.

(٥) انظر ما سيأتي ص ٣٤٠.

[﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ

وأما قولُ صاحبِ «المفتاح»: المستعارُ له ظهورُ النهارِ والمستعارُ منه ظهورُ المسلوخِ من جِلْدتِه[1]، فمأخوذٌ من تفسيرِ الزجاجِ قال: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ معنى نسلخُ: نُخرِجُ منه النهارَ إخراجاً لا يبقى معه شيء من ضوءِ النهار، وذلك من العلاماتِ الدالّةِ على توحيدِ الله وقدرتِه[2]، فصَحَّ قولُه: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴾ أي: داخلونَ في الظلام.

وفي «النهاية»: كتبَ عُمَرُ إلى [أبي][3] عبيدة رضِي الله عنهما: «فاظهرْ بمَنْ معَك من المسلمين إليها»، أي: إلى الأرض، يعني: اخرُجْ بهم إلى ظاهرها[4].

وفي حديثِ عائشةَ رضيَ الله عنها: «كان يُصلِّي العَصْـر ولـم يَظْهَـرِ الفَـيْءُ بَعْـدُ مِن حُجْـرَتها»[5]، أي: لم يرتَفِع ولم يخرُجْ إلى ظهْرِها.

وفي «المُغْرِبِ»: أصلُ الظهورِ خلافُ الخفاءِ، وقد يُعَبَّرُ به عن الخروجِ والبُروزِ، لأنّه يَرْدُفُ ذلك؛ أي: هو كنايةٌ عنه. هذا التفسير موافق لما ذهب إليه المصنف؛ لأن الظهور بمعنى الزوال، وقد قال: «إذا كشطه عنها وأزاله». حكى الجوهري يقال:

وهذا أمرٌ ظاهرٌ عنك عارُه، أي: زائل.

وفي «النهاية»: لمّا قيلَ لابنِ الزّبَيْر: يا ابنَ ذاتِ النطاقين، تمثّل بقَوْل أبي ذؤيب[6]:

وتلك شَكاةٌ ظاهرٌ عنك عارُها

يقال: ظهرَ عني هذا العَيْبُ: إذا ارتفع عنك.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٧١.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨٧).

(٣) زيادة من «النهاية» لابن الأثير وبها يستقيم الخبر.

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٣: ١٥٠).

(٥) أخرجه البخاري (٥٤٥) ومسلم (٦١١).

(٦) الهذلي. وقد سبق تخريجه. وانظر الخبر في «النهاية في غريب الحديث» (٣: ١٥٠).

حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ۞ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ٣٨-٤٠]

﴿لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾: **لحدٍّ لها مؤقَّت مقدَّرٍ تنتهي إليه مِن فلكِها في آخر السَّنة،** شُبِّه بمستقرِّ المسافر إذا قَطَعَ مسيرَه، **أو لمنتهًى لها مِنَ المشارق والمغارب؛ لأنها تتقصّاها** مَشْرِقاً مشرقاً ومَغْرِباً مغرباً حتى تبلغَ أقصاها، **ثم ترجع، فذلك حدُّها ومستقرّها؛** لأنها لا تَعْدُوه، أو لحدٍّ لها مِن مسيرها كلَّ يوم في مرأى عيونِنا؛ وهو المغرب.

قوله: (**لـحَـدٍّ لها مؤقّتٍ مقدّر**) بَيانٌ لقوله: «**مؤقّت**»، **فاللامُ في ﴿لِمُسْتَقَرٍّ﴾** للاختِصاص، لأنّ جَرْيَها مختصٌّ به كما تقولُ: أتيتُه لعَشْرٍ خَلَوْنَ من الشهر. قال المصنِّف في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٤٣]: «لوقْتِنا الذي وَقَّتْنا له وحَدَّدْناه، ومعنى اللامِ الاختصاصُ».

ولو قيلَ: إلى مُسْتَقرٍّ لها، كان للغايةِ والانتهاء، ومعنى الاختصاصِ يعودُ للانتهاء، لأنّ جَرْيَها لِما يختصّ بها ينتهي إليه، ولهذا قال: ينتهي إليه.

قوله: (أو لمنتهًى لها من المشارق والمغارب) يريدُ أنّ الشمسَ كلَّ يومٍ لها مَشرِقٌ ومَغْرِب إلى ستة أشهر إلى أن تنتهيَ إلى غايةِ ارتفاعِها في زمانِ الصيف، فذلك حَدُّها[1] في الارتفاعِ لا تعدوه، ثمّ ترجِعُ على تلكَ المُقَنْطَراتِ ستّة أشهر أخرى إلى أن تنتهيَ إلى غايةِ انخفاضِها في زمانِ الشتاءِ، فذلك حَدُّها في الانخفاضِ لا تعْدوه، واختلافُ المشارقِ والمغاربِ بحَسْبِ ارتفاعِها وانخفاضِها وحركاتِها المخصوصةِ شيئاً فشيئاً بحَسْبِ التدرُّجِ[2] أو التدلّي، وهو المرادُ مِن قوله: لأنّها تتقصّاها مشرِقاً مشرِقاً ومَغْرِباً مَغْرِباً.

الأساس: تقصَّيْتُ المكانَ: صِرتُ في أقصاه، وهو مِنّي بالقَصا[3]، أي: بالبُعْد.

---

(١) في النسخة (ف): أَخْذُها. وهي قراءةٌ مُحْتملة.

(٢) سقط لفظ «التدرج» من النسخة (ط).

(٣) في النسخ الخطية: «بالقَصْيا» وهو على الجادّةِ في «أساس البلاغة».

وقيل: مستقرُّها: أجَلُها الذي أقرَّ الله عليه أمْرَها في جَرْيِها، فاستقرّت عليه؛ وهو آخرُ السَّنة. **وقيل: الوقتُ الذي تستقرُّ فيه وينقطع جَرْيُها، وهو يومُ القيامة.**

وقُرِئ: (تجري إلى مستقرٍّ لها)، وقرأ ابنُ مسعود: (**لا مُستقرَّ لها**) أي: لا تزالُ

قوله: (**وقيلَ: مُستَقَرُّها: أجَلُها**)، فعلى هذا: المستقَرّ اسمُ الزمانِ، وعلى الأولِ: اسمُ المكان.

قوله: (**وقيل: الوقت الذي تستقرُّ فيه وينقطِعُ جَرْيُها وهو يومُ القيامة**)، فالمستَقرُّ أيضاً: أجَلُها الذي أقرّ اللهُ عليهِ أمْرَها في جَرْيِها.

الأساس: يُقالُ: قرّرْتُ عندَه الخبرَ فتقرّر، ويُؤيّدُ هذا التأويلَ ما رَوينا عن أبي ذَرٍّ قال: كنتُ مع رسولِ اللّـهِ ﷺ في المسجدِ عندَ غروبِ الشمس فقال: «يا أبا ذَرّ، أتدري أين تذهَبُ هذه الشمس؟» قُلت: اللهُ ورسولُه أعلم، قال: «تذهَبُ لتسجُدَ تحْتَ العرش، فتستأذنُ فيُؤذَنُ لها، ويُوشِكُ أن تسجُدَ فلا يُقبَلُ منها، وتَسْتأذنُ فلا يـؤذَنُ لها، فيقالُ لها: ارجِعي من حيث جئتِ، فتطلُعُ من مغربِها، وذلك قولُه تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾». متفقٌ عليه، أخرجه البخاري ومسلم والترمذي[1].

قوله: (**وقرأ ابن مسعود: «لا مستقرَّ لها»**[2]) قال ابن جني: قرأ بها ابنُ عباسٍ وعكرمةُ وعَطاء وظاهرُها العموم، ومعناه الخصوص؛ لأن «لا» النافية[3] للجنسِ لا تدخُلُ إلاّ نفياً عامًّا؛ فقولُك: لا رجُلَ عِندي، جَوابٌ عن سؤالٍ عامّ، أي: هَل عندَك قليلٌ أو كثيرٌ مِن هذا الجنسِ الذي يُقال لواحدِه: رجل؟ فقولُه تعالى: «لا مُسْتقَرّ لها» نفْيٌ أن تَسْتقِرَّ أبداً، ونحنُ نعلمُ أنّ السماواتِ إذا زُلْنَ بَطَل سَيْرُ الشمسِ أصلاً، فاستَقرّتْ مما كانَت عليهِ من السير. ونعوذُ بالله أن نقول: إن حَركَتها دائمة كما تذهبُ إليه المُلْحِدة. ونحوُه قولُ الشاعر:

أبكِي لفَقْدِكَ ما ناحَتْ مُطوَّقةٌ ... وما سـما فَنَنٌ يوماً على ساقِ

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٩٩) ومسلم (١٥٩) والترمذي (٢١٨٦).

(٢) من قوله: «فيقالُ لها: ارجعي من حيث جئت» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) في النسخ الخطية: «الثانية»، وهو على الجادّةِ في «المحتسب».

تجري لا تستقرُّ. وقُرئ: (لا مُستقرٌّ لها) **على أنّ «لا» بمعنى «ليس»**. ﴿ذَٰلِكَ﴾ الجريُ على ذلك التقديرِ والحساب الدقيقِ الذي تكلُّ الفِطَنُ عن استخراجِه، وتتحيَّر الأفهامُ في استنباطه، ما هو إلّا ﴿تَقۡدِيرُ﴾ الغالبِ بقُدرته على كلِّ مقدور، المحيطِ عِلْماً بكلِّ معلوم.

قُرئ: **(والقمرُ) رفعاً على الابتداء**، أو عطفاً على ﴿ٱلَّيۡلُ﴾ [يس: ٣٧]، يريدُ: ومن آياتِه القمرُ، ونصباً بفعلٍ يفسِّره ﴿قَدَّرۡنَٰهُ﴾، ولا بدَّ في ﴿قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ مِن تقديرِ مضافٍ؛ لأنه لا معنى لتقديرِ نفْسِ القمر منازلَ، والمعنى: قدَّرنا مسيرَه مَنازلَ، وهي ثمانيةٌ وعشرون منزلاً، ينزلُ القمرُ كلَّ ليلة في واحدٍ منها لا يتخطّاه ولا يتقاصَرُ عنه،

أي: ما[١]عشت أبداً بكَيتُك، كذلك «لا مُسْتَقرَّ لها» ما دامتِ السماواتُ على ما هي عليه[٢].

قوله: (**على أنّ «لا» بمعنى «ليس»**) المعنى: ذلك الجريُ على ذلك التقديرِ: ليسَ بمُسْتَقرٍّ للشمسِ، ذلك تقديرُ الغالبِ بقُدْرتِهِ على كلِّ مقدور.

قوله: (**قُرئ: «والقمرُ»، رفعاً على الابتداء**) قرأها الكوفيّون وابنُ عامرٍ: بالنَّصْب، والباقونَ: بالرفع[٣]. قالَ أبو البَقاء: «والقمرُ» بالرفعِ مُبتدأً، و﴿قَدَّرۡنَٰهُ﴾ الـخَبر، وبالنصبِ على فِعلٍ مُضْمَرٍ، أي: وقَدَّرْنا القَمرَ، لأنه معطوفٌ على اسمٍ قد عَمِلَ فيه الفِعل، فحُمِلَ على ذلك، ومَنْ رفعَ قال: هو محمولٌ على ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ﴾ في الموضعَيْن أو على ﴿وَٱلشَّمۡسُ﴾ وهي أسماءٌ لم يَعْمَلْ فيها فِعْل، و«منازِلَ»؛ أي: ذا منازِلَ، فهو حالٌ أو مفعولٌ ثانٍ لأنّ «قدَّرْنا» بمَعْنى: صَيَّرْنا، وقيل: التقديرُ: قَدَّرْنا له منازِلَ[٤].

---

(١) كذا في النسخ الخطية، وفي «المحتسب»: لو.

(٢) «المحتسب» (٢: ٢١٢).

(٣) وهو الذي رجّحه مكّيٌّ في «الكشف عن وجوه القراءات» (٢: ٢١٦) وعلّله بأن عليه أهلَ الحرَمينْ وأبا عمرو بن العلاء.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٢-١٠٨٣).

على تقديرٍ مستوٍ لا يتفاوتُ، يَسِيرُ فيها مِن ليلةِ المستهلِّ إلى الثامنة والعشرين، ثم ليلتَيْن أو ليلةً إذا نقصَ الشهرُ، وهذه المنازلُ هي مواقعُ النجوم التي نَسبتْ إليها العربُ الأنْواءَ المُستمطرة، وهي: الشَّرَطان، ....

قوله: (الأنـواءَ المُسْتمطَرة)، المغرب: الأنواء: جمع نَـوْءٍ وهي منازلُ القمرِ. وكانت العربُ[١] تعتقدُ أنّ الأمطارَ والخير كلَّه يجيءُ منها[٢].

الجوهري: النَّوْءُ: سقوطُ نَجْمٍ من المنازلِ في المغربِ مع الفجرِ، وطلوعُ رَقيبِه من المَشْرق، ويُقابلُه من ساعتِه في كلِّ ليلةٍ إلى ثلاثةَ عَشَرَ يوماً، وهٰكذا كلُّ نَجْم منها إلى انقضاءِ السنةِ ما خَلا الـجَبْهةَ[٣]، فإن لها أربعة عشر يوما. قال أبو عُبَيْد: ولم نَسْمَعْ في النوءِ أنّه السقوط إلّا في هٰذا الموضع، والعربُ تُضيفُ الأمطارَ والرياحَ والحرَّ والبَرْدَ إلى الساقطِ منها. وقال الأصمعيّ: إلى الطالع منها في سُلطانه فتقولُ: مُطِرْنا بنَوْءِ كَذا، والجمْعُ أنواءٌ وَنُوْآن أيضاً مِثْلَ عَبْدٍ وعُبْدان وبَطْنٍ وبُطْنان.

قولُه: (الشرطين[٤])، قال المرزوقيُّ في كتاب «الأزمنة والأمكنة»: الشَّرطانِ سُمِّي بذلك لأنّهما كالعَلامتَيْن، أي: سقوطُهما علامةُ ابتداءِ المطرِ، والشرطُ: العلامةُ، ولهذا قِيل لأصحابِ السلطان: الشُّرَطَ لأنّهم يلبسونَ السواد كأنّهم جَعلوا لأنفُسِهم علاماتٍ يُعرَفون بها، ويقال: أيُّهما قَرْنا الـحَمَل، وهما أوّلُ نُجومِ فصلِ الربيعِ ونَوْؤه ثلاثة أيام[٥].

والبَطين: وسُمِّي بذلك لأنّه بَطْنُ الـحَمَل، ونوؤه ثلاث ليال[٦].

---

(١) سقط لفظ «والعرب» من النسخة (ف).

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٣٢).

(٣) في النسخة (ط): «الجهة»، وهو على الجادّة في «الصحاح» (نوء).

(٤) كذا في الأصول الخطية؛ بالياء، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي(ط): «الشرطان» بالألف.

(٥) «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٤.

(٦) في النسخة (ف): «ثلاثة أيام»، وهو على الجادّة في «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٤ وزاد بعده: وهو شرُّ الأنواءِ وأنزرُها، وقلّما أصابهم إلّا أخطأهُم نوءُ الثريا.

....

والثريّا: ويُسَمّى النجمَ والنَّظْمَ، وهو تَصغيرُ ثَرْوى من الكثرةِ ونَوْؤه خَمْسُ ليال[(١)].

والدَّبَران: وسُمِّي بذلك لأنه دَبَر الثُّريا، أي: صارَ خَلْفَها ويُسَمّى المِجْدَح، ونَوْؤه ثلاثُ ليال.

فإن قيل: أتقولُ لكلِّ ما دَبَر كوكباً الدَّبَران؟ قلتُ: لا، لأنّه قد يختَصُّ الشيءُ من جِنْسِه بالاسمِ حتى يصيرَ عَلَماً له، وإن كان المعنى يعُمُّ الجميعَ، وعلى ذلك قولهم: النابغةُ، في الجعدي [والذبياني][(٢)]، وابنُ عباسٍ في عبدالله، وأنشد:

وردْنَ اعتسافـــاً والثُّريـا كأنّها ... على قمةِ الـــرأسِ ابنُ ماءٍ مُحَلِّقُ
تبـــدّت[(٣)] على آثارهـــا دبرانها ... فلا هو مَسبوقٌ ولا هو يَلْحَقُ[(٤)]

والـهَقْعَةُ: تَشْبيهًا سميت بذلك تَشْبيهاً بهَقْعةِ الدابةِ تكون عند رِجْلِ الفارس في جَنْبِ الدابة، يُقال: فَرَسٌ مَهْقوع، وهي ثلاثةُ كواكبَ تُسمّى رأس الجوزاء ونوؤهُ سِتُّ ليالٍ، ولا يَذْكرونَ نوْءَها إلّا بنوءِ الجوزاء، وتُسمّى الأثافيَّ لأنها ثلاثةٌ صِغارٌ منقاة[(٥)].

والهنعة: وهي منكِبُ الجوْزاءِ الأيسَر، وسمّيَتْ بذلك مِنْ قولهِم: هنَعْتُ الشيءَ: عَطفْتُه وثنَيْتُ بعْضَه على بعض، وكأنّ كلَّ واحدٍ منها مُنْعطفٌ على صاحبِه، ونوْؤها لا يُذكر، وهو ثلاثُ ليال، وإنما يكونُ في نوء الجوزاء. والذراع: ذراعُ الأسد وله ذِراعان: مقبوضةٌ ومبسوطة، ونوْؤُها خمْسُ ليال، وقيل: ثلاثُ ليال وأحدُ كوكَبَي الذراعِ الغُمَيْصاء وهي تُقابلُ العَبورَ والمَجرّة. ويُقال لكوكبِها الآخرِ: الشِّمالُ المُرَزَّم، ويُروى[(٦)] ومرْزَمُ الجوزاء، ولا نَوْءَ له.

---

(١) «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٤.

(٢) زيادة من كلام المرزوقي في «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٤.

(٣) كذا في النسخ الخطية، ووقع في «الأزمنة والأمكنة»: يدِفُّ، من الدفيفِ؛ وهو السَّير اللينُ.

(٤) «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٥.

(٥) وفي «الأزمنة والأمكنة»: مُتعيِّنة.

(٦) هذا نقلٌ غير محرَّرٍ عن المرزوقيِّ في «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٥ وعبارتُه ثمّةَ:

ونائحةٍ صوتُها رابعٌ ... بعَثْتُ إذا خُنِقَ المِرْزَمُ

ويُروى: إذا ارتفع المِرْزَمُ. انتهى. فعبارة الطيبي لا تخلو من اختصارٍ يقف على تخومِ الإخلال.

....

والنَّثْرة: وهي ثلاثةُ كواكبَ، وسُمِّيَتْ نَثْرةً لأنّها نَخْطةٌ مَـخَطها الأسدُ[١] كأنها قِطعةُ سَحاب. ويجوزُ أن تُسمّى بذلك لأنّها كأنّها مِن سَحابٍ قد نثر، والنَّثْرَةُ الأنْفُ، ونَوْؤها سبْعُ ليالٍ.

والطَّرْفُ: سُمِّيتْ بذلك لأنّها عَيْنا الأسدِ، يقال: طَرَفَ فُلانٌ، أي: رَفَعَ طَرْفه، ونوؤهُ ثلاثُ ليال.

والجبهةُ: جَبْهَة الأسدِ، ونَوْؤهُ سَبْعُ ليال.

والزُّبْـرَةُ: زُبْـرَةُ الأسد، أي: كاهِلُه، وقيل: زُبْرَتُه شَعْرُه الذي يَزْبُرُ عند الغَضَبِ في قفاه، ونَوْؤها أربعُ ليال.

والصَّرْفَة: سُمِّيَتْ بذلك لأنّ البَرْدَ يَنْصرفُ بسُقوطها، وقيل: أرادوا صَرْفَ الأسدِ رأسَه مِنْ قِبَلِ ظَهْرِه، وأيّامُ العجوز في نَوْئِها وهو ثلاثُ ليال.

والعوّاء: يُمَدُّ ويُقْصَرُ، والقَصْرُ أجْوَدُ وأكثَر، وهي خَمسةُ كواكب[٢] كأنها أَلِفٌ مَعْطوفةُ الذَّنَبِ، وسُمِّيَتْ العَوّاءَ للانعطافِ والالتواءِ الذي فيها، تقولُ العربُ: عَوَيْتُ الشيءَ: عَطَفْتُه. ويجوزُ أن يكونَ من «عَوى»: إذا صاح، كأنّه يعوي في أثَرِ البَرْد. ولهذا سمّيت طاردةَ البَرْد، ونَوْؤها لَيلة[٣].

والسِّماكُ: سُمِّيَ السِّماكَ الأعزلَ لأنّ السِّماكَ الآخرَ يُسَمّى رامحاً لكوكبٍ تقدّمَهُ كأنّه رُمْحُه، ونوؤهُ أربَعُ ليالٍ، وسُمِّيَ سِماكاً لأنه سَمَكَ، أي: ارتفع.

والغَفْرَةُ: وهي ثلاثةُ كواكب. قيل: هو من الغَفْرَة، وهو الشَّعَرُ الذي في طَرَفِ ذَنَـبِ

---

(١) يعني برجَ الأسد، فهي متناثرة حَوْلَه.

(٢) في النسخة (ف) و(ط): «جمّةُ الكواكب».

(٣) «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٠، ونقل عن بعضهم أنها إنّما سمّيت العَواءَ لأنها خمسةُ كواكب، كأنها خمسةُ كلابٍ تعوي خلفَ الأسد.

....

الأسد، وقيل: سمِّيت الغَفْرةَ لأنّها ينقصُ ضَوْؤها، ويقال: غَفَرْتُ الشيءَ: إذا غَطَّيْتَه، فعلى هذا هو في معنى مفعول. ونوؤها ثلاثُ ليالٍ، وقيل: بل ليلة[1].

والزّباني: وسُمّيَ بزباني العقرب[2]، وهما قَرْناها. كوكبانِ [وهو] مأخوذٌ من الزبن: الدَّفْع. وكلُّ واحدٍ منهما مُنْدَفِعٌ عن صاحبِهِ غيرُ مقارِنٍ له، ونوؤها ثلاثُ ليال.

والإكليل: وهي ثلاثةُ كواكبَ مُصْطَفَّةٌ على رأسِ العقرب، ولذلك سُمِّيَتْ به، كأنّه من التكلُّل وهو الإحاطة. ونوؤها أربعُ ليال، وهو من العقرب[3].

والقلبُ: وهي كوكبٌ أحمرُ نيِّرٌ. سُمِّيَ بالقلبِ لأنّه في قَلْبِ العقرب، ونوؤها ليلة. والقلوب أربعة: قلبُ العقرب، وقلب الأسد، وقَلْبُ الثور، وهو الدَّبَران، وقَلْبُ الحوت.

والشَّوْلة: سُمِّيتْ بذلك لأنّها ذَنَبُ العقرب، وذَنَبُها شائلٌ[4] أبداً. والحجازيون يُسمّونَها الإبْرةَ، ونوؤها ثلاثُ ليال، وهما كوكبانِ مُضيئان.

والنعائم: وهي ثمانيةُ كواكب: أربعةٌ منها في المَجَرَّة وتُسمّى الواردة، لأنّها شَرعَتْ في المَجَرّةِ كأنّها تشرب، وأربعةٌ خارجة تُسَمّى الصادرة، وإنّما سُمِّيت نعائمَ تشبيهاً بالخشباتِ التي تكونِ على البئر، ونَوْؤها ليلة.

والبَلْدةُ: وهي فُرجَةٌ بين النعائمِ وبين سعدِ الذابح، وهو موضعٌ خالٍ ليسَ فيه كوكب،

---

(١) «الأزمنة والأمكنة»، ص٢٣١، وأنشد لبعضِهم:

فلمّا مضى نَـوْءُ الثريّـا وأخْلفَتْ ... هـوادٍ من الجَوْزاءِ وانغَمَس الغَفْرُ

(٢) في «الأزمنة والأمكنة»: «العرب»، وهو خطأ.

(٣) «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣١، وأنشدَ لجِرانِ العَوْدِ يصفُ رُفقاءه:

مُطـرِّفين على مثنى أيـا مِنهم ... راموا النزولَ وقد غابَ الأكاليل

قال المرزوقي: جمعَ الإكليل، كأنه جعلَ كلّ كوكبٍ إكليلاً، ثم جَمَعَه.

(٤) أي: مرتفع.

البُطين، الثُّريّا، الدَّبَران، الـهَقْعة، الـهَنْعة، الذِّراع، النَّثْرة، الطَّرْف، الـجَبْهة، الزُّبْرة، الصَّرْفة، العَوَّا، السِّماك، الغَفْر، الزُّبانَى، الإكْليل، القَلب، الشَّوْلة، النَّعائم، البَلْدة، سَعدُ الذابِح، سَعْدُ بُلَعَ، سعدُ السُّعُود، سعدُ الأخْبِيَة، فَرْغُ الدَّلْوِ المُقدَّمُ، فَرْغُ الدَّلْوِ المؤخَّرُ، الرِّشاء. فإذا كانَ في آخرِ منازله دقَّ واستَقْوَس، و﴿عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾؛ وهو عُود العِذْق، ما بين شَماريخِه إلى مَنْبِته من النَّخلة. وقال الزجّاج: هو فُعْلُون، مِنَ الانعِـراج؛ وهو الانعِطاف. وقُـرِئ: (العِـرْجَوْن) بوزن الفِـرْجَوْن؛ وهما لُغتان،

وإنّما سُمِّيت بذلك تشبيهاً بالفُرْجَةِ التي تكونُ بين الحاجبَيْن غَيْرَ مقرونَيْن[1]. يُقال: رجلٌ أبلد؛ إذا اقترنَ حاجباه. ونوؤها ثلاثُ ليالٍ، وقيل: ليلة.

والذابح: سُمِّيَ بذلك لكوكبٍ بين يَديْهِ يقال: هو شاتُه التي تُذْبَح. ونوؤهُ ليلة.

والبَلَعُ: سُمِّيَ بذلك لأنّ الذابحَ معه كوكبٌ بمنزلةِ شاته، وهذا لا كَوْكبَ معه، فكأنه قد بَلَعَ شاتَه. وقيل: سُمِّيَ به لأنّ صورتَه صورةُ فمٍ فُتِحَ ليَبْلع، ونَوْؤهُ ليلة.

وسَعْد السُّعود: سُمّي بذلك لأنّ في وَقْتِ طلوعِه ابتداءَ ما به يعيشون وتَعيشُ مواشيهم، ونوؤها ليلة.

وسعد الأَخْبِية: وسُمِّي بذلك لكوكبٍ في كواكبها على صورةِ الخِباء. وقيل: لأنّه يطلعُ قبلَ الدِّفْءِ فيخرج من الهوامِّ ما كان مُختَبِئاً. ونَوْؤهُ ليلة.

وفَرْغُ الدَّلو المُقَدَّم: ويقال الأعلى. وقال: إنّما سُمِّي به لأنّ في وقتِه تأتي الأمطارُ كثيراً، فكأنّه فَرْغُ دَلْوٍ، وهو مَصَبُّ الماءِ، ونوؤهُ ثلاثُ ليال.

وفرغُ الدلو المؤخّر: ونوؤه أربعُ ليال.

والرشا: وهو السمكة، ويقال: بطنُ السمكة وقلبُ الحوت. تمَّ كلامُ المرزوقيِّ، والله أعلم.

قولُه: (**العِرْجون**) وهو المِحَسّ، أي: مُشْطٌ تُدلَكُ به الدابةُ من الحديد.

(١) في (ح) و(ف): «مُقَرّنين»، وصوّبناه من «الأزمنة والأمكنة» ص٢٣٢.

كالبُزْيُون والبِزْيَوْن؛ والقديمُ المُحوِل، وإذا قَدُمَ دقَّ وانحنى واصفرَّ، **فشُبِّه به من ثلاثةِ أوجُه**. وقيل: أقلُّ مدّة الموصوفِ بالقِدَم الحَوْلُ، فلو أنَّ رَجلاً قال: كلُّ مملوك لي قديم فهو حُرّ، أو كَتَبَ ذلك في وصيّته: عَتَـقَ منهم مَن مَضى له حَولٌ وأكثر. **وقُرِئ: (سابقٌ النهارَ) على الأصل**، والمعنى: أنّ اللهَ تعالى قَسم لكلِّ واحدٍ من الليل والنهار ....

قوله: (**البُزْيون والبِزْيَون**)، **الجَوْهري**: بالضمِّ: السُّندس.

قوله: (**والقديمُ المُحوِلُ**)، **الجوهري**: أحالَ عليه الحولُ، أي: حالَ وأحالت الدارُ وأحْولَت، أي: أتى عليهِ حَوْلٌ، فهو مُحيل. قال الكُمَيْت:

وما أنتَ والطلَلُ المُحْوِلُ؟[١]

قولُه: (**فشُبِّه بهِ من ثلاثةِ أوجه**) أي: هو مِن تشبيهِ الهيئةِ الحاصلةِ من مجموعِ أمورٍ بمثْلِها، نحو تشبيهِ النَّجْمِ بعنقودِ الكَرْمِ في الهيئةِ الحاصلةِ من تقارُن الصور البيض المستديرة الصِّغارِ المقاديرِ في المرْئِيّ على كيفيةٍ مخصوصةٍ إلى مقدارٍ مخصوصٍ، وفي معنى التدرُّجِ والعَوْدِ الذي يُعَطّيانِه «حتّى» و «عادَ» الإشعارُ بأنّ الابتداءَ إنّما هو من الشَّبَهِ بالعُرْجون حتّى يتدرّجَ إلى أن يصيرَ بَدْراً ثم ينزِلَ إلى العَوْدِ إلى ما بُدِئَ منه.

قوله: (**وقُرئ: «سابقٌ النهارَ» على الأصل**[٢])، قال أبو البقاء: وقرأ بعضُهم: «سابقُ النهارَ» بالنصبِ بلا تَنْوين، وهو ضعيفٌ، وجَوازهُ على أن يكونَ حذفَ التنوينَ لالتقاءِ الساكنين[٣].

---

(١) صَدْر البيت:

أأبكاكَ بالعُرْفِ المَنْزِلُ؟

(٢) قد ذكر المبَرِّد في «الكامل» (١: ٢٠١) أنه سمع عمارة بن عقيل يقرأ ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ النهارَ﴾ بضم القاف من «سابق» ونصب الراء من «النهار»، فقال له: ما تريدُ؟ فقال: ﴿سابِقٌ النَّهارَ﴾ يعني بالتنوين. ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٥: ٣٣).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٣).

وآيتَيْهما قِسماً من الزمان، وضربَ له حدّاً معلوماً، ودبَّر أمْرَهما على التعاقُب، فلا ينبغي

قوله: (**وآيتَـيْهما قسماً من الزمان**) عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «الليل والنهار» نَحْو: أعجَبَني زيدٌ وكَرمُه، وهما النيِّرانِ من قولِه تعالى: ﴿فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢] وإنّما فَسّر به لينطبقَ على قولِه تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ كأنه قيل: ولا القمر سابق الشمس لينطبقَ عليه قولُه: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾. قال القاضي: وإيلاءُ حَرْفِ النفيِ الشمسَ للدّلالةِ على أنها مُسَخَّرةٌ لا يتيسَّرُ لها إلا ما أريد بها[1].

واعلمْ أنّ هٰذه الآيةَ من المُعْضلاتِ، وقد زادَ في إشكالِها عبارَةُ المصنِّف؛ فقولُه تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ معناه: لا يتسهَّلُ لها أن تتصرَّفَ في سلطانِ القمَرِ، وفي الليلِ لوقوعُ التدبيرِ[2] في المعاقبةِ بين الليلِ والنهارِ، وذٰلك أنّ سلطانَ القمر في الليلِ فلا تطلُعُ الشمسُ فيه، فَتُزيلُ سُلطانَه وتَصرِفُه عَن مطارِح ضيائِه وصَبغهِ الفواكِه[3] وغير ذلك، وقولُه: ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ معناه: لا يتسَهَّلُ للقمرِ أن يكونَ ذا سُلطانٍ في النهارِ بل تَراهُ جِرْماً لا نُورانيةَ له، ولا بهاءَ فيه، فَضْلاً أن يُزيلَ سلطانَ الشمس.

تلخيصُه: أنّ كلًّا منهما مُدَبَّرٌ بأمرِ مَعْلوم ومَقامِ مُختصٍّ به، وتَسْخيرٍ مُعيَّنٍ في السيرِ، نَحْوُه قولُه تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤] وينصُره النَّظْمُ.

أمـا السبـاقُ فقولُـه: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا.. وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ والسياق ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ وإليه الإشارةُ بقوله: ولا يزالُ الأمرُ على هذا الترتيبِ إلى أن يُبْطِلَ[4] اللهُ ما دَبَّر مِن ذلك، كأنّه قيلَ: لا الشمسُ يَنْبغي لها أن تَتصرَّفَ في الليلِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٣٤).

(٢) في النسخة (ف): «الوقوع» وهو خطأ.

(٣) كذا في النسخ الخطية، ولم يتبين لي معناه.

(٤) في «النسخ الخطية»: يتّصل. وهو تحريف.

للشمس - أي: لا يتسهَّل لها، ولا يصحُّ، ولا يستقيم؛ لوقوع التدبيرِ على المعاقبة، وإنْ جُعِلَ لكلِّ واحد من النيِّرَيْن سلطانٌ على حِياله - ﴿أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ فتجتمعَ معه في وقتٍ واحد، وتُداخِلَه في سُلطانه فتَطمِسَ نُورَه، ولا يَسبِقُ الليلُ النهارَ، يعني: آيةُ الليلِ آيةَ النهارِ، وهما النيِّران، ولا يزالُ الأمرُ على هذا الترتيبِ إلى أن يُبطِلَ اللهُ ما دبَّر

ولا القمرُ أن يَتصرَّف في النهار. ويَرِدُ على هٰذا التأويل إشكالٌ وهو أن يقال: إن كانَ المرادُ مِن ذلك عَدَمُ تسهُّل تصرّف كلِّ واحدٍ في سلطان الآخرِ، فلمَ خولِفَ بين العبارتَيْنِ بالسبق والإدراك[١]؟ وهو المرادُ من قوله: لَمِ جُعِلَتِ الشمسُ غَيْرَ مُدْرِكَةٍ والقمرُ غَيْرَ سابقٍ؟

وخلاصةُ الجواب: أنه روعيَ المناسبةُ بين العبارتَيْن لا غَيْر، لأنّ إثباتَ صفةِ الإدراكِ وسَلْبَها مُناسِبٌ لِلشمسِ، كما أنّ إثباتَ صفةِ السبقِ ونَفْيَها مُناسِبٌ للقمرِ لسُرْعةِ سَيْرِ القمرِ وبُطْءِ سَيْرِ الشمس.

ويؤيِّدُ هذا التأويلَ ما رَوى مُحْيي السنَّةِ عن بعضِهم: لا يدخلُ أحدُهما في سُلطانِ الآخرِ؛ لا تطلُعُ الشمسُ بالليل[٢]، ولا يطلُعُ القمرُ بالنهار وله[٣] ضَوْء، فإذا اجتمَعا، وأدركَ كلُّ واحدٍ منهما صاحبَه، فلقد قامت القيامة. وقيل: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ أي: لا يجتَمِعُ معه في فَلَكٍ واحدٍ تم كلامه[٤].

فإنْ قُلتَ: لِمَ عَدَلَ عن الظاهر، وأن يُقالَ: ولا القمرُ سابقُ الشمسِ كما صَرَّح به المصنِّف، ولا يَسبِقُ الليلُ النهارَ، أي: آيةُ الليلِ آيةَ النهار؟

قلتُ: ليؤذِنَ بالتعاقُبِ بين الليلِ والنهار، ومَنْصوصيّةِ التدبيرِ على المُعاقبَة، فإنّه مُستفادٌ من الحركةِ اليوميةِ التي مَدارُ تصرُّفِ كلِّ واحدٍ منهما عليها، والله أعلم.

---

(١) في (ط): «والمراد واحد».

(٢) سقط لفظ «الليل» من النسخة (ط).

(٣) في النسخ الخطية: «له»، وهو على الجادّةِ في «معالم التنزيل».

(٤) «معالم التنزيل» (٧: ١٩).

من ذلك، وينقُضَ ما أَلَّف فيَجمعَ بين الشمسِ والقمر، ويُطلِعَ الشمسَ من مغربها. فإن قلتَ: لِمَ جُعِلَتِ الشمسُ غيرَ مُدرِكة، والقمرُ غيرَ سابق؟ قلتُ: لأنَّ الشمسَ لا تقطعُ فَلَكَها إلا في سَنة، والقمرُ يقطع فَلَكَه في شهر، فكانت الشمسُ جديرةً بأن توصَف بالإدراك؛ لتباطؤ سيرِها عن سير القمر، والقمرُ خَليقاً بأن يوصَفَ بالسَّبق؛ لسرعةِ سَيْره. ﴿وَكُلٌّ﴾ التنوينُ فيه عِوَضٌ من المضافِ إليه، والمعنى: كلُّهم، **والضميرُ للشُّموس والأقمار على ما سبق ذِكْرُه.**

[﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ * وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ * وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ * إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ ٤١-٤٤]

﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾: أولادَهم ومَن يهمُّهم حَمْلُه. وقيل: **اسمُ الذُّرِّيّة يقع على النساء؛ لأنهنَّ مزارِعُها**، وفي الحديث: أنه نهى عن قتل الذَّراريِّ، يعني النساءَ. ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾: مِن مِثْلِ الفُلك ﴿مَا يَرْكَبُونَ﴾ مِنَ الإبل، وهي سَفائنُ البَرّ. وقيل: ﴿ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾: سفينةُ

قوله: (**والضميرُ للشموسِ والأقمارِ على ما سَبَقَ ذِكْرُه**) أي: في «سورةِ الأنبياء»، قال فيها: «والضميرُ للشمسِ والقمرِ والمرادُ بهما جِنْسُ الطوالعِ كلَّ يومٍ وليلة، جَعلوها متكاثرةً لتكاثُرِ[1] مطالِعها» وقد شَرحْناه. وإنما جُمِعا بالواوِ والنونِ لَـمّا وُصِفا بما يختَصُّ بذَوي العقولِ وهو السَّبْح. قال الزجاج: ومعنى «يسبحون» يسيرون[2] فيه بانبساط، وكُلُّ مَنِ انبسَطَ في شيءٍ فقد سَبَح فيه، ومِن ذلك السباحةُ في الماء[3].

قوله: (**وقيل: اسمُ الذُّرِّية يقَعُ على النساءِ لأنهنَّ مزارعُها**)، قال في «الفائق»: قال حنظَلَةُ الكاتب: كنّا في غَزاةٍ مع[4] رسولِ الله ﷺ. فرأى امرأةً مقتولةً فقال: «هاه! ما كانَتْ

---

(١) سقط لفظ «لتكاثر» من النسخة (ف).

(٢) قوله: «يسيرون» سقط من (ح) و(ف).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤ : ٢٨٨).

(٤) في النسخ الخطية: «عند». وصوّبناه من «الفائق» ومصادر التخريج.

نوح، ومعنى حَمْلِ الله ذرّيّاتِهم فيها: أنه حَمَلَ فيها آباءَهم الأقدمين، وفي أصلابِهم هم وذرّيّاتهم، وإنما ذَكَرَ ذرِّياتِهم دونهم؛ لأنّه أبلغُ في الامتنان عليهم، وأدخلُ في التعجيب من قُدْرته، في حمل أعقابِهم إلى يوم القيامة في سفينةِ نُوح. و﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾: من مِثْلِ ذلك الفُلْك ما يَركبون من السُّفن والزوارق. ﴿فَلَا صَرِيخَ﴾: **لا مُغيث. أو: لا إغاثة.** يقال: أتاهم الصريخُ. ﴿وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ﴾: **ولا يُنْجَون من الموت بالغَرَق** ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾: **إلا لرحمةٍ منّا** ولتمتيعٍ بالحياة، ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: إلى أجَلٍ يموتون فيه لا بدَّ لهم منه بعدَ النجاةِ

هذه تُقاتل، الحق خالداً وقل: لا تَقْتُلُنَّ ذُرِّيَّةً ولا عَسيفاً»[١]. وهي نَسْلُ الرجلِ[٢]، وقد أُوقِعَتْ على النساءِ كقولهِم للمطرِ سماء.

وقال الراغب: الذريةُ: أصْلُها الصِّغارُ من الأولادِ، وإن كانَ يقَعُ على الصغارِ والكبارِ معاً في التعارُف، ويُستعمَلُ في الواحدِ والجمْعِ، وأصلُها الجمْعُ، قال الله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٣٤] وفيه ثلاثةُ أقوال: قيلَ هو مَن ذرأَ اللهُ الخَلْقَ فترِكَ هَمْزُه كـ«رَوِيّة»، و«بريّة» وقيل: أصلُه ذِرْوِيةٌ، وقيل: هو فُعْلِيّة[٣] منَ الذّرِّ نَحْو قُمْرية[٤].

قوله: (**لا مُغيثَ أو لا إغاثة**) وفي «اللباب»: الصريخ والصارخ: المغيث، و الصريخُ والصارخ: المُسْتغيث.

قوله: (**لا يُنجَوْنَ مِنَ الموتِ بالغَرق** ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾ **إلا لرحمةٍ منا**) مُشْعِرٌ بأنّ الاستثناءَ مُتّصلٌ والمستثنى منه أعمٌّ عامٍّ المفعولِ له.

---

(١) «الفائق في غريب الحديث» (٢: ٧) والحديثُ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦١٠) وابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٢: ٣٨٢) وابن ماجه (٢٨٤٢) والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٦٢٧) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣: ٢٢٢) وصحّحه ابنُ حِبّان (٤٧٩١) وانظر تمامَ تنقيده في «مسند الإمام أحمد».

قلت: العسيف: الأجير.

(٢) في (ح) و(ف): «للرجل».

(٣) في النسخ (ف): «فعيلة»، وسقط هذا اللفظ من النسخة (ط).

(٤) «مفردات القرآن» ص٣٢٧.

من موتِ الغَرَق. ولقد أحسنَ مَن قال:

ولم أُسْلَمْ لِكَيْ أَبْقَى، ولكِنْ سَلِمْتُ مِنَ الحِمَامِ إلى الحِمَام

وقرأ الحسنُ رضي الله عنه: (نغرِّقهم).

[﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ * وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ ٤٥-٤٦]

قال أبو البقاء: هو مفعولٌ له أو مَصْدر، وقيل: استثناء منقطع[١]. وقد اختارَ المصنِّفُ في «الأنعام» هذا وتقديرُه: ولا هُم يَنْجونَ من الغرَقِ البتّةَ ولكنّ رَحْمةَ ربِّي هي التي تُنجّيهم.

قوله: (ولم[٢] أسلَمْ) البيت[٣]. يقول: إن أسْلَمْ مِن مَرَضٍ لم أبْقَ خالداً، و لكنْ سلِمْتُ من الموتِ بهذا المرضِ إلى الموتِ بمرضٍ أوسَبَبٍ آخر.

الانتصاف: القائلُ أبو الطيب، أخذَ المعنى من هٰذه الآيةِ، أخبرَ الله تعالى أنّهم إن يَسْلموا من موتِ الغَرَقِ فذلك سَلامةٌ إلى أجلٍ يموتون فيه لا بد لهم منه[٤].

قوله: (﴿اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ﴾ كقولِهِ: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم﴾ [سبأ: ٩]) وجهُ المشابَهةِ: إحاطةُ العذابِ بهم من كلِّ أدب[٥]، وأنهّم أينما ساروا فإنّه أمامَهم وخلفَهم مُحيطٌ بهم لا يَقْدِرون الخروجَ عمّا هم فيه يدل عليه قوله ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [سبأ: ٩] وهذا هو الوجْهُ لقولِه ﴿فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ[٦] * إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا﴾ ولذلك قال: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٣).
(٢) كذا في النسخ الخطية وفي «الكشّاف»: «ولم»، وفي «ديوان المتنبي»: «وإن»، وعليه يدور كلام الواحدي في «الشرح».
(٣) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ٣٣٧).
(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ١٨).
(٥) كذا في (ح) و(ف)، ولعلّ الصواب «حَدْب».
(٦) من قوله: «أدب وأنهم أينما ساروا» إلى هنا سقط من (ط).

﴿ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ﴾ كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٩]، وعن مجاهد: ما تقـدّم مِن ذُنوبكم وما تأخَّر. وعن قتادةَ: ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ﴾ من الوقائع التي خَلَتْ، يعني: مِنْ مِثْلِ الوقائع التي ابتُليتْ بها الأُمم المكذِّبةُ بأنبيائها، ﴿وَمَا خَلْفَكُمْ﴾: من أمرِ الساعة، ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾: لتكونوا على رجاءِ رحمة الله. وجواب ﴿إذا﴾ محذوفٌ مدلولٌ عليه بقوله: ﴿إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾، كأنّه قال: وإذا قيلَ لهم: اتَّقُوا: أعْرَضُوا. ثم قال: **ودأبُهم الإعراضُ عند كل آيةٍ** وموعظة.

[﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٤٧]

كانت الزنادقةُ منهم يَسمعون المؤمنين يعلِّقون أفعالَ الله تعالى بمشيئتِه فيقولون:

قوله: (**ودأبُهم الإعراض عند كل آيـة**) إشارةَ إلى أنّ قولـه: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ﴾ كالتذييل للكلام السابق.

قوله: (**كانت الزنادقة**). في «المُغْرِب»: قال الليث: الزنديقُ معروف. وزَنْدقَتُه: أنه لا يؤمِنُ بالآخرةِ ووَحْدانيةِ الخالِق. وعن ثَعْلَب: ليسَ «زنديق» من كلام العرب، ومعناه ما تقول العامة: مُلحدٌ ودُهْري[1].

وقال الإمام: الزنادقة هم المانَويّة، وكان المزدكيةُ يسمَّوْنَ بذلك، ومَزْدَكُ هو الذي ظهرَ في أيامِ قَباذ، وزَعمَ أنّ الأموالَ والحُرَمَ مشتركةٌ، وأظهرَ كتاباً سمّاه «زَنْدا»، وهو كتابُ المَجوس الذي جاء به زَرَدَشْت الذي زعمَوا أنه نبيٌّ فنُسِبَ أصحابُ مَزْدَكُ إلى زَنْد، وعُرِّبَت الكلمةُ فقيل: زنديق[2].

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٧٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٨٩).

لو شاء اللهُ لأغنى فلاناً، ولو شاءَ لأعزَّه، ولو شاءَ لكان كذا؛ فأخرَجوا هذا الجوابَ مخرجَ الاستهزاء بالمؤمنين وبما كانوا يقولونه مِن تعليقِ الأُمور بمشيئةِ الله. ومعناه: **أنُطعِمُ المَقُولَ فيه هذا القولُ** بينكم؟ وذلك أنهم كانوا دافِعِينَ أنْ يكونَ الغنى والفقرُ من الله؛ لأنهم معطِّلةٌ لا يؤمنون بالصانع. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: كان بمكّةَ زنادقة، فإذا أُمِروا بالصَّدقة على المساكين قالوا: لا والله، أيُفقِرُه اللهُ ونُطعِمُه نحن؟! وقيل: كانوا يُوهِمُون أنَّ الله تعالى لمّا كان قادراً على إطعامه **ولا يشاءُ إطعامَه فنحن أحقُّ بذلك**. نزلتْ في مشركي قُريش حين قال فقراءُ أصحابِ رسول الله ﷺ: أعطُونا مما زعمتم مِن أموالِكم أنها لله، يعنُون قولَه: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا﴾ [الأنعام: ١٣٦]، فحَرَمُوهم وقالوا: لو شاءَ اللهُ لأطعمَكم.

﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ قولُ الله لهم. أو حكايةُ قولِ المؤمنين لهم. أو هو مِن جُمْلة جوابهم للمؤمنين.

قوله: (**أنُطعمُ المقولَ فيه هذا القول**)، فـ﴿مَنْ﴾ موصولةٌ، وصِلَتُه الجملةُ الشرطية، ولذلك أوّلَهُ بالمقولِ فيه، وجعلَ المجموعَ في تأويلِ المفعول بِهِ لقوله ﴿أَنُطۡعِمُ﴾، والظاهرُ أنّ الصلةَ مُفْتقرةٌ إلى التأويلِ، كما قالَ في قوله تعالى: ﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ﴾ [النساء: ٩]: ما معنى وقوعِ «لو تركوا» وجوابِه صِلةً لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾؟ وأجابَ: مَعْناه: لِيَخْشَ الذين صِفَتُهم وحالُهم أنّهم لو شارَفوا أن يَتْركوا خَلْفَهم ذُرّيةً ضعافا[1]. ويمكنُ أن يُقال: إن الصلةَ والموصولَ كشيءٍ واحد، فلذٰلك جازَ تأويلُه بالموصولةِ تارةً والصِّلةِ أخرى بذاك.

قوله: (**ولا يشاءُ إطعامَه فنَحنُ أحقُّ بذلك**[2]) قال القاضي: هذا مِنْ فَرْط جهالتِهم، فإنّ اللهُ يطعِمُ بأسبابٍ منها حَثُّ الأغنياءِ على إطعامِ الفقراء وتوفيقُهم له[3].

---

(١) انظر: (٤: ٤٥١).

(٢) من قوله: «قوله: ولا يشاء إطعامه» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٣٦).

[﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ * فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَآ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ٤٨ - ٥٠]

قُرئ: (وهم يَخَصِّمُون) بإدغامِ التاء في الصاد مع فتحِ الخاء وكسرِها، وإتْباع الياءِ الخاءَ في الكسر، و: (يَخْتَصِمون) على الأصل، و(يَخْصِمُون) مِن: خَصَمَه. والمعنى: أنها تَبغتُهم وهم في أمْنِهم وغفلتِهم عنها، لا يُخطِرونها ببالهم مُشتغِلين بخصُوماتهم في مَتاجرِهم ومُعاملاتهم وسائرِ ما يتخاصَمُون فيه ويَتشاجرون. ومعنى يَخْصِمُون: يَخْصِمُ بعضُهم بعضاً. وقيل: تأخذُهم وهم عند أنفسِهم يَخْصِمُون في الحُجّة في أنهم لا يُبعَثون، لا يَسْتَطِيعُونَ أن يُوَصُّوا في شيءٍ من أمورهم ﴿تَوْصِيَةً﴾، ولا يَقدرون على

قوله: (وهم يَخَصِّمُون) قرأ ابنُ كثيرٍ ووَرْشٌ وهشامٌ: بفَتْح الخاءِ وتشديدِ الصاد، وقالون وأبو عَمْرو: باختلاس فتحة الخاء وتشديدِ الصاد، والنَّصُّ عن قالونَ: بالإسكانِ، وحمزةُ: بإسكانِ الخاءِ وتخفيفِ الصاد، والباقونَ[1] ـ وهم: عاصمٌ وابنُ ذَكْوانَ والكِسائيُّ ـ: بكَسْرِ الخاءِ وتشديدِ الصاد. قال مَكّي: مَنْ قرأ بفَتْحِ الياءِ وكَسْرِ الخاءِ مُشدّداً فأصله يختصمون ثم إذا ألقى حركة التاء على الخاء وأدغمها في الصاد. ومن قرأ بفتح الياء وكسر الخاء مشدداً، فإنّه لم يُلْقِ حَركةَ التاء على الخاءِ إذا أدْغَمها، ولٰكن حذفَ الفتحةَ لمّا أدْغمَ فاجتمعَ ساكِنان: الخاءُ والمُشدَّد، فكَسَر الخاءَ لالتقاء الساكنَيْن. وكذلك التقديرُ في قراءةِ مَنِ اختَلَسَ فَتْحَة الخاءِ، اختلسَها لأنّها ليسَتْ بأصلٍ في الخاءِ ولم يُمْكِنْه إسكانُ الخاءِ لئلّا يجمَعَ بين ساكنَيْن، فيلزَمُه الحذفُ والتحريك[2].

قوله: (وقيل: تأخذُهم) عَطفٌ على قوله: يَخْصِمُ إلى آخره. قيلَ: قولُه: «يَخصِمُ بعضُهم بعضاً» قريبٌ مِن معنى «يَختَصِمون» و«يَخِصِّمون» بالتشديد. وقولُه: «وهم عند أنفسهم يَخْصِمون في الحُجّة» مِنْ قولِهم: خصَمْتُه أي: غلَبْتُه بالحُجَّة، أي: أنّهم عند أنفُسِهم

---

(١) من قوله: «وقالون وأبو عمرو باختلاس» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٠٥) ولتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوهِ القراءات السبع» (٢: ٢١٧-٢١٨).

الرجوع إلى مَنازلِهم وأهاليهم، بل يموتون بحيثُ تفجؤُهم الصَّيحة.

[﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ۞ قَالُوا۟ يَـٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَـٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ ٥١-٥٢]

قُرِئ: ﴿ٱلصُّورِ﴾ بسكون الواو؛ وهو القَرْن، أو جمعُ صورة، وحرَّكَها بعضُهم، و﴿ٱلْأَجْدَاثِ﴾: القبور. وقُرِئ بالفاء. (يَنسُلُونَ) يَعْدُون، بكسرِ السين وضمِّها، وهي النفخةُ الثانية. قُرِئ: (يا ويلتنا). وعن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: (مَن أَهبَّنا)، مِن هبَّ من نومه؛ إذا انْتَبه، وأهبَّه غيرُه. وقُرِئ: (مَن هَبَّنا) بمعنى أهبَّنا، وعن بعضِهم:

لا يُغلَبونَ بالحُجَّةِ في عدم البعثِ وفي الواقعِ مَغْلوبونَ مَحجوجون. الجوهري: خاصَمْتُه مُخاصمةً وخِصاماً، والاسمُ الخُصومة. وخاصَمْتُه فخَصَمْتُه أخْصِمُه بالكسرِ ولا يقال بالضَّمِّ إلا في الشّذوذِ. ومنه قراءةُ حمزة «وهم يَخْصِمون»[1].

قوله: (قرئَ: ﴿ٱلصُّورِ﴾ بسكونِ الواو) وهي قراءة العامة، وحرَّكَها بعضهم[2] كما تقولُ: دُرَر ودُرور[3]، وكذا ﴿يَنسِلُونَ﴾ بكَسرْ السين.

قوله: (وقُرِئَ: «مَنْ هَبَّنا») قال ابن جِنّي: هي قراءةُ أُبَيّ بنِ كَعْب. و«مَنْ أَهَبَّنا» بالهَمْزِ عن ابنِ مسعود، وهي أقْيَسُ. ويقال: هَبَّ من نومِه أي: انتبه، وأهبَبْتُه أنا: أي: أنْبَهْتُه. قال:

ألا أيهــا النـوام ويحكــم هُبّـوا ... أُسائِلُكم هل يقتلُ الرجُلَ الحبُّ؟[4]

وأما أَهَبَّني أي: أيْقَظَني فلم أرَها أصلا، ولا مَرَّ بنا في اللغةِ مَهْبوب بمَعنى مُوقَظٍ، اللهمَّ إلّا أن يكونَ حرفُ الجرِّ محذوفاً أي: هَبّ بِنا، أي: أيقَظَنا ثم حُذِفَ وأُوصِلَ الفِعْلُ وليسَ

---

(١) وعلّله بقوله: «لأنّ ما كان من قولك: فاعلتُه ففَعَلْتُهُ، فإنّ يَفْعلُ منه يُرَدُّ إلى الضمِّ إذا لم يكن فيه حرفٌ من حروف الحلق من أيِّ بابٍ كان من الصحيح». انتهى من «الصحاح» (خصم).

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «المحتسب» (٢: ٥٦).

(٣) في (ط): «درة ودررة».

(٤) البيت لجميل بثينة في «ديوانه». وانظر: «الأمالي» للقالي (٢: ٣٠٢).

أراد هَبَّ بنا، فحذف الجارَّ وأوصل الفعلَ. **وقُرئ**: (مِن بَعْثِنا)، و(مِنْ هَبِّنا)، على «مِن» الجارّة والمصدر، و﴿هَٰذَا﴾ مبتدأ، و﴿مَا وَعَدَ﴾ خبرُه، و﴿مَا﴾ مَصْدريّة أو موصولة. ويجوزُ أن يكون ﴿هَٰذَا﴾ صفةً للمَرْقَد، و﴿مَا وَعَدَ﴾ خَبَرَ مبتدإٍ محذوف، أي: هذا وعدُ الرحمن، أي: مبتدأٌ محذوفُ الخبر، أي: ﴿مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ حقٌّ عليكم. وعن مجاهدٍ: للكفّار هَجْعةٌ يجِدُون فيها طعمَ النوم، فإذا صِيحَ بأهل القبور، قالوا: مَن بَعَثَنا؟ وأمّا ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ فكلامُ الملائكة. عن ابنِ عبّاس، وعن الحسن: كلامُ المتقين. وقيل: كلامُ الكافرين يتذكَّرون ما سَمِعُوه من الرُّسل فيُجيبون به أنفسَهم، أو بعضُهم بعضاً. فإن قلتَ: إذا جَعلت ﴿مَا﴾ مصدريّة؛ كان المعنى: هذا وعدُ الرحمن وصِدْقُ المرسَلين، على تسمية الموعودِ والمصدوقِ فيه بالوَعْد والصدق، فما وجهُ قوله: ﴿وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ إذا جعلتَها موصولة؟ قلتُ: تقديرُه: هذا الذي وعدَه الرحمنُ، والذي صَدَقه المرسَلون، بمعنى: والذي صَدَقَ فيه المرسَلون، مِن قولهم: صَدَقوهم الحديثَ والقتالَ، ....

المعنى على: مَنْ هَبَّ فهَبَبْنا معه، وإنّما معناهُ: مَنْ أيقَظَنا كما أنّ قوْلَه تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] ليس معناه أنه تعالى ذهب وذهبَ بنورهم معه، بل أذهبَ نورَهُم، فذَهَبَ به كأذْهَبَه، أي: أزاله فاعرف ذلك[١].

قوله: (**وقُرِئَ**: «مِنْ بَعْثِنا») قال ابنُ جِنّي: قَرأها عليٌّ رضيَ الله عنه. فمِنْ الأولى مُتعلِّقةٌ بالويلِ، أو حالٌ منه متعلِّقةٌ بمَحْذوف، أي: كائناً مِنْ بَعْثِنا، وجازَ أن يكونَ حالاً مِنه كما يجوزُ أن يكونَ خبراً منه، كقولِ الأعشى:

ويلي عَلَيْكَ ووَيْلي منك يا رجل

ومِنْ في ﴿مِن مَّرْقَدِنَا﴾ مُتعلِّقةٌ بنَفْسِ البعث[٢].

(١) «المحتسب» (٢: ٢١٤).

(٢) «المحتسب» (٢: ٢١٣). وانظر: «ديوان الأعشى» ص٥٧.

ومنه: صَدَقَني سِنَّ بَكْرِه. فإن قلتَ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾؟ سؤالٌ عن الباعِث، فكيف طابَقَه ذلك جواباً؟ قلتُ: معناه: بَعَثَكم الرحمنُ الذي وَعَدَكم البعثَ وأنبأَكم به الرُّسل؛ إلا أنه جيءَ به على طريقة: سيئت بها قلوبهم، ونُعِيَتْ إليهم أحوالُهم، وذكِّروا كُفرَهم وتكذيبَهم، وأُخبِروا بوقوع ما أُنذِروا به، وكأنه قيل لهم: ليسَ بالبعثِ الذي عَرفتموه، وهو بعثُ النائم من مَرْقدِه، حتى يهمَّكم السؤالُ عن الباعث، إنَّ هذا هو البعثُ الأكبر ذو الأهوال والأفزاع، وهو الذي وَعَدَه الله في كُتبه المُنزَلة على ألسنةِ رُسلِه الصادقين.

قوله: (ومِنْه: صَدَقَني سِنَّ بَكْرِه) أي: في سِنِّ بَكْرِه. مضى شَرْحُه في «الأحزاب» عندَ قولِه تعالى: ﴿رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

قوله: (فكيفَ طابقَه ذلك جواباً) يعني: سألوا عن الفاعلِ[(١)] وعن الباعثِ بقولِهم: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾؟ وكانَ من الظاهِر أن يُجابوا بأنّه الرحمٰنُ أو الله، فكيفَ قيل: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾؟

وأجابَ: أنّ ذلك القَدْرَ ليسَ بكافٍ في الجوابِ ظاهراً، لأنَّ قولَهم: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ حكايةٌ عن قولِهم هٰذا عند البعثِ بَعْدَ ما سَبقَ مِنْ قولِهم: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ فلا بُدَّ في الجوابِ مِن قولٍ يتضمن مَعنيَيْن[(٢)] فإذاً مُقْتضى الظاهرِ أن يُقالَ: بَعَثَكم الرحمٰنُ الذي وعدَكُم البعْثَ، وأنبأكُم به الرسُلُ كما صَرَّح به المصنِّفُ. لٰكن عدَلَ إلى ما يُشْعِرُ بتَكْذيبِهم وتصويرِ حالِ كُفْرِهم ليكونَ أهْولَ وفي التقريع أدْخَل.

والجوابُ واردٌ على الأسلوبِ الحكيمِ يعني: لا تَسْألوا عن الباعثِ فإنّ هٰذا البعْثَ ليسَ كبَعْثِ النائم[(٣)]، وإنَّ ذلك ليس مما يهُمُّكم الآنَ، وإنّما الذي يهُمُّكم أن تَسألوا: ما هٰذا البعثُ ذو الأهوال والأفزاعِ إلى آخرِ ما ذكَره المُصنِّف.

---

(١) في (ح) و(ف): «الغافل» بالغَيْنِ والفاء، والصوابُ ما أثبتناه.

(٢) في النسخة (ط): «مُعَيَّن».

(٣) في(ط): «القائم».

[﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ * فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ * هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ * لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ * سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ ٥٣-٥٨]

﴿إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ قُرِئتْ منصوبةً ومرفوعة. ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾، ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ﴾ حكايةُ ما يقال في ذلك اليوم. وفي مِثْلِ هذه الحكايةِ زيادةُ تصويرٍ للموعود، وتمكينٍ له في النفوس، وترغيبٍ في الحِرْص عليه وعلى ما يُثمِرُه. ﴿فِى شُغُلٍ﴾: في أيِّ شُغل وفي شغل لا يوصَفُ، وما ظنُّك بشُغلِ مَن سَعِدَ بدخول الجنّة التي هي دارُ المتقين، ووَصَلَ إلى نيل تلك الغِبْطة وذلك المُلْك الكبير والنعيم المقيم، ووَقَعَ في تلك الملاذِّ التي أعدَّها الله للمرتَضَيْنَ مِن عباده، ثواباً لهم على أعمالهم مع كرامةٍ وتعظيم، وذلك بعد الوَلَهِ والصَّبابة، والتفصِّي من مشاقِّ التكليف ومضايقِ

قوله: (في أي شُغُـلٍ) إلى آخره، بيانٌ لإطلاقِ ﴿شُغُلٍ﴾، وتقريرٌ لمعنى التنكير فيه.

الراغب: الشَّغْلُ والشُّغُلُ: العارِضُ الذي يُذْهِلُ الإنسان، وقد شُغِلَ فهو مشغول، ولا يقال: أشْغَل. وشُغُلٌ شاغِل[1].

قولُه: (بعْدَ الوَلَه): الوَلَهُ: التحيُّرُ مِن شدّةِ الوَجْد، و«الصَّبابةُ»: رقّةُ الشوقِ وحرارتُه. وذلك إشارةٌ إلى قوله: «شُغُلِ مَنْ سَعِدَ» إلى آخرِه، أي: فما ظنُّك بشُغُلِ[2] مَنْ سَعِدَ بالمذكورِ بعْدَ الوجْدِ والتشوُّقِ إلى نَيْلِ المَباغي، ثُمَّ إلى قولِهِ: «الخشية» متعلّق بالأمور الدنيويةِ، ومِنْ قوله: «وتخطّي الأهوال» إلى آخرِه، مُتعلّـقٌ بها عند الموتِ والبَرْزَخِ إلى آخر أخطارِ القيامة.

وفي معناهُ قولُ القائلِ: الوصولُ إلى المطلوبِ بعد النَّصَبِ أعزُّ من المنساق بلا تعب.

---

(١) «مفردات القرآن» ٤٥٧.

(٢) في النسخة (ط): بسَعْدِ. وقوله: «إلى آخره، أي: فما ظنك بشغل» ساقط من (ط).

التقوى والخشية، وتخطِّي الأهوال، وتجاوزِ الأخطارِ، وجواز الصِّراط، ومُعاينة ما لَقِيَ العُصاة من العذاب؟! **وعن ابنِ عبّاس: في افتضاضِ الأبكار**. وعنه: في ضربِ الأوتار. وعن ابنِ كيسانَ: في التزاوُر. وقيل: في ضيافةِ الله. وعن الحسن: شغلهم عمّا فيه أهلُ النار: التنعُّمُ بما هم فيه. وعن الكلبيِّ: هم في شُغلٍ عن أهاليهم من أهلِ النار، لا يهمُّهم أمرُهم ولا يَذْكُرونهم؛ لئلّا يدخلَ عليهم تنغيصٌ في نَعيمهم. قُرِئ: ﴿فِي شُغُلٍ﴾ **بضمَّتَيْن**، وضمّة وسكون، وفتحتَيْن، وفتحةٍ وسكون. والفاكِهُ والفَكِهُ: المتنعِّم والمتلذِّذ، ومنه: الفاكهة؛ لأنه ممّا يُتلذَّذ به، **وكذلك: الفُكاهة؛ وهي المُزاحة**. وقُرِئ: ﴿فَكِهُونَ﴾، و(فَكِهُون)، بكسرِ الكاف وضمِّها، كقولهم: **رَجلٌ حَدِثٌ وحَدُثٌ، ونَطِسٌ ونَطُس**. وقُرِئ: (فاكُهين)، ....

قوله: (**وعن ابنِ عبّاس: في افتضاضِ الأبكار**[1]) شروعٌ في تقييدِ ﴿شُغُلٍ﴾ بعْدَ تَفْسيرِه بما يُنبئ عن العمومِ أو الإطلاقِ وما لا يدخُلُ تحْتَ الحَصْر، فتارةً قَيّده بـ«في» وأخرى بـ«عَنْ» في قولِه: «شَغَلهم عمّا فيه أهلُ النار».

قوله: (﴿فِي شُغُلٍ﴾ **بضَمَّتَيْن**) الحرميّان وأبو عمرو: بإسكان الغَيْنِ، والباقون: بضمها[2].

قوله: (**وكذلك الفكاهة؛ وهي المزاحة**) الراغب: الفكاهة: حديث ذوي الأُنس. قال تعالى: ﴿فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ﴾.

قوله: (**رجل حَدِثٌ وحَدُث**)، **الجوهري**: رجل حَدُثٌ ـ بضَمِّ الدالِ وكَسْرِها ـ أي: حَسَنُ الحَديث.

قوله: (**ونَطِسٌ ونَطُس**)، **الجوهري**: التنطُّسُ: المبالغةُ في التطهُّرِ وكلُّ مَنْ أدقَّ النظرَ في الأمورِ واستقصى علمها فهو مُتَنطِّس ومنه: رجُلٌ نَطُسٌ بضمِّ الطاءِ وكَسْرِها.

(١) أخرجه أبو نُعَيْم الأصبهاني في «صفة الجنة» (٣٧٦)، وأخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنّة» (٢٦٤) موقوفاً على ابن مسعود رَضِيَ الله عنه. ولتمامِ الفائدة انظر: «الدر المنثور» للإمام السيوطي (٧: ٦٥).

(٢) وهما لُغتان كالسُّحْتِ والسُّحُت. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢١٩).

و(فكِهين) على أنه حالٌ، والظرفُ مُستقرّ. ﴿هُمْ﴾ يحتملُ أن يكون مبتدأً، وأن يكونَ تأكيداً للضمير في ﴿فِى شُغُلٍ﴾، وفي ﴿فَـٰكِهُونَ﴾ على أنّ أزواجَهم يُشارِكْنهم في ذلك الشُّغل والتفكُّهِ والاتّكاء على الأرائك تحتَ الظِّلال. وقُرئ: (في ظُلَل)، والأَريكة: السَّريرُ في الـحَجلة. وقيل: الفِراشُ فيها. وقرأ ابنُ مسعود: (مُتّـكئين). ﴿يَدَّعُونَ﴾ يَفتعِلون، من الدُّعاءِ، ....

قوله:(«فـكهين» على أنّه حال)، قالَ أبو البقاء: ويُقرأ ﴿ فَكِهِينَ ﴾على الحالِ من الضميرِ في الجارِّ، وعلى المشهورةِ: ﴿فَـٰكِهُونَ﴾ خبرٌ ثانٍ، والأولُ ﴿فِى شُغُلٍ﴾، أو هو الخبرُ، و﴿فِى شُغُلٍ﴾ يتعلَّقُ به[1].

قوله: (وقُرئَ: «في ظُلَلٍ») حمـزةُ والكِسائيِّ: بضَمِّ الظاءِ من غيـرِ ألِفٍ، والباقون: بكَسْرِها وبالألف[2]. وقال أبو البـقاء: ﴿فِى ظِلَـٰلٍ﴾ يجوزُ أن يكونَ خَبَرَ ﴿هُمْ﴾، و﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾ استئناف، ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾، و﴿فِى ظِلَـٰلٍ﴾ حال و﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾ منصوب بمتكئون. وظلال: جَمْعُ ظِلٍّ، كذِئْبٍ وذِئاب، أو جَمْعُ ظُلَّةٍ، كقُبَّةٍ وقِباب، والظُّلَل: جَمْعُ ظُلَّة لا غير[3].

قولُه: (في الـحَجَلةِ) وهي واحدةُ حِجالِ العروسِ وهي بَيْتٌ يُزَيَّنُ بالثياب.

قولُه: (يفتَعلـون من الدعاء) قـال مكّي: أصلُ ﴿يَدَّعُونَ﴾: يَدتَعيـون، على وَزْنِ: يَفْتَعِلون، من: دَعا يَدْعو، فأسْكِنَتِ الياءُ بعْدَ أن أُلْقِيَتْ حَرَكتُها على ما قَبلَها وحُذِفَت لسكونِها وسُكونِ الواوِ بعْدَها، وقيلَ: بل ضُمَّتِ العَيْنُ لأَجْلِ واوِ الجمْعِ بعدها، ولم تُلْقَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٤).

(٢) وحُجّةُ من قرأ بالضمِّ: أنّه جَعَله جَمْعَ «ظُلَّةٍ» كغُرْفةٍ وغُرَفٍ، ودليلُه إجماعُهم على قوله تعالى: ﴿فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]. وحجّةُ من كسَر الظاءَ أنه يحتملُ أن يكون أيضاً جَمْعَ «ظُلَّةٍ» كبُرْمَةٍ وبِرام، فتكون القراءتان بمعنًى، وهو الاختيار، لأن الأكثر عليه، ويجوز أن يكون جَمْعَ «ظِلّ» كما قال تعالى: ﴿يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَـٰلُهُۥ﴾ [النحل: ٤٨]. انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢١٩).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٤).

....

عليها حركةُ الياء، لأنّ العَيْنِ كانَت مُتحرِّكةً فصارَتْ يَدْتعون، فأُدْغِمَت التاءُ في الدالِ وكانَ ذلك أولى من إدغامِ الدالِ في التاءِ، لأنّ الدالَ حرفٌ مجْهور، والتاءُ حرْفٌ مهموسٌ والمجهورُ أقوى، فكان ردُّ الأضْعَفِ إلى الأقوى أولى، فأبْدلوا من التاءِ دالاً فأُدْغِمَت فصارَتْ: يَدَّعون.

و«ما» ابتداءٌ بمعنى: الذي، أو مَصْدر، أو نَكِرةٌ وما بَعْدَها صفةٌ لها و«لهم» الخبر[1].

وقال أبو البقاء: وقيلَ: الخبرُ ﴿ سَلَمٌ ﴾، وقيل: ﴿ سَلَمٌ ﴾صفةٌ ثانية لـ «ما»، وقيلَ: هو بَدَلٌ مِن «ما»، ويُقرأُ بالنَّصْبِ على المصدر، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من «مَا» أو مِن الهاءِ المحذوفة، أي: ذا سَلامةٍ أو مُسَلَّماً، و﴿قَوْلًا ﴾: مصْدَر، أي: يقولُ الله أو الملائكةُ قولاً، و«مِنْ» صِفةٌ لِـ﴿قَوْلًا ﴾[2].

قوله: (هو بَـدَلٌ من «ما») هذا إذا كانَتْ «ما» نكِرةً موصوفةً فظاهِر، وأمّا إذا كانت معرفَةً موصولةً فجائزٌ عند بعضهم وقال: مَنْ ذهبَ إلى اشتراطِ النعت في البدل فقوله فاسد والدليلُ على ذلك قولُه:

إنـــا وجَدْنـا بنـــي سَلْمـى بمنزلةٍ كساعدِ الضَّبِّ لا طولٌ ولا قِصَـرُ[3]

فـ«لا طولٌ» و«لا قِصَرٌ» نَـكِرتانِ، وَهما بدلانِ مِن «ساعدِ الضبِّ» ولم يُنْعتَا، ولا يجوز أن يكونا نعتَـيْن، لأنَّ ساعدَ الضبِّ مَعْرِفة.

قال الإمام: ليسَ معناه: أنَّهم يَدعونَ لأنفُسِهم دعاءً فيُستجابُ بعد الطلبِ، بل معناه: لهم ما يَدْعونَ لأنفُسِهم أي: لهم ذٰلك فلا حاجةَ إلى الدُّعاءِ كما أنّ المِلكَ إذا طلبَ مملوكَه مِنه شيئا يقول: لك ذٰلك ففُهِمَ منه تارةً أنّك مُجابٌ إلى مطلوبِك وأُخْرى الردَّ، أي: إنَّ ذلك حاصلٌ لك فلِمَ تَطْلبُه؟ أي: لهُم ما يَدَّعونَ ويَطْلُبون فلا طلبَ لهم، أو لهم الطلبُ والإجابة،

---

(١) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٠٧).

(٢) في (ح) و(ف): «لهؤلاء»، وهو خطأ.

(٣) ذكره في «لسان العرب» من غير عزوٍ لأحد باختلافٍ يسيرٍ في الرواية.

أي: يَدْعُون به لأنفُسِهم، كقولك: اشتوى واجتَمَلَ؛ إذا شوى وجَمَل لنفْسِه. قال لَبيد:

فاشتَوى لَيْلَةَ رِيحٍ واجتَمَلْ

ويجوزُ أن يكون بمعنى يتداعَوْنه، كقولك: ارتـمَوْه، وترامَوْه. وقيل: يتمنَّوْن، من قولهم: ادّعِ عليَّ ما شئتَ، بمعنى: تـمنَّه عليّ، و: فلانٌ في خير ما ادّعى، أي: في خيرِ ما تمنَّى. **قال الزجّاج**: وهو مِنَ الدعاء، أي: ما يَدْعُو به أهلُ الجنّة يأتيهم. و﴿ سَلَٰمٌ ﴾

فإنّ الطلبَ أيضا لذّةٌ وكذلك العَطاء، فإنّ مَنْ يَتمكّنُ مِن أن يُخاطِبَ المِلكَ في حَوائجِه فله مَنْصِبٌ عظيم[1].

قوله: قال لبيد أوّله:

وغُـــلام أرْسَلَتْـــه أمُّـــهُ	بـألـــوكٍ فبذَلْنـــا ما سـأل
أرسَلْتُـــه فـأتـــاهُ رِزْقُـــه	فاشتوى ليلةَ ريحٍ واجتَمل[2]

الألوكُ: الرسالة، والجميلُ: الإهالة[3] المذابة، أي: أذاب وشوى لنفسِه.

قوله: (**يتداعَوْنه**) قال الإمام: فهُو افتعالٌ بمعنى التفاعُلِ كالاقتِتال بمعنى التقاتُل[4]، ومَعناهُ ما ذكَرْنا: أنّ كُلَّ ما يصِحُّ أن يَدْعُوَ أحدٌ صاحبَه إليه أو يُطلُبَه أحدٌ من صاحِبه فهو حاصِل.

قوله: (**قال الزجّاج**)، والمذكورُ في تفسيرِه: ﴿مَا يَدَّعُونَ﴾ معناه: ما يتَمَنونَ، يُقال: فُلانٌ في خيرِ ما ادَّعى، أي: ما تمنى، وهو مأخوذٌ من الدعاء، أي: كلُّ ما يَدْعونه أهلُ الجنّةِ يأتيهم.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٢٩٥).

(٢) «ديوان لبيد بن ربيعة» ص٨٠، ولتمامِ الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (٩: ٣٠٠).

(٣) الإهالة: كلُّ شيءٍ من الأدهان يؤتَدَمُ به كالخلِّ والزيتِ ونحوِهما. وفي حديثِ أنسٍ عند أحمد (١٢٣٦٠) وغيره: أنّه مشى إلى النبيِّ ﷺ. بخُبز شعير وإهالةٍ سَنِخَة ـ بفتح السين وكسر النون والخاء المعجمة ـ، وهي المتغيِّرةُ الرائحةِ من طولِ الزمان.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٢٩٥).

بدلٌ من ﴿مَا يَدَّعُونَ﴾، كأنه قال لهم: سلامٌ يقال لهم ﴿قَوْلًا مِّن﴾ جهةِ ﴿رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾. والمعنى: أنّ اللهَ يسلِّم عليهم بواسطةِ الملائكة، **أو بغيرِ واسطة، مبالغةً في تعظيمِهم، وذلك مُتمنّاهم**، ولهم ذلك لا يُمنَعونه. قال ابنُ عبّاسٍ: فالملائكةُ يَدخُلون عليهم بالتحيّةِ من ربِّ العالمين. وقيل: ﴿مَا يَدَّعُونَ﴾ مبتدأ، وخبرُه ﴿سَلَٰمٌ﴾، بمعنى: ولهم ما يدَّعون سالمٌ خالصٌ لا شَوْبَ فيه. و﴿قَوْلًا﴾ مصدر مؤكِّد لقوله تعالى: ﴿وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ * سَلَٰمٌ﴾ أي: عِدَةً مِن ربٍّ رحيم. **والأوجَهُ: أن يَنتصِبَ على الاختصاص،**

﴿سَلَٰمٌ﴾: بدَلٌ من «ما»، المعنى: لهم ما يتمنَّوْنَه سَلام، أي: هذا مُنى أهلِ الجنَّةِ أنْ يُسَلِّمَ الله عليهم[1].

قوله: **(أو بغيرِ واسطةٍ مُبالغةً في تعظيمهم، وذلك مُتمنّاهم)** فيقالُ له: ليسَ أبلَغُ في التعظيمِ وألذَّ الملاذِّ أن يَنظُروا مع ذلك إلى وَجْهِهِ الكريم، على ما روَيْنا عن ابنِ ماجه، عن جابرٍ عن النبيِّ ﷺ: «بَيْنا أهلُ الجنّةِ في نَعيمِهم إذْ سَطَعَ لهم نورٌ، فرفَعوا رُؤوسهم فإذا الربُّ قد أشرفَ عليهم مِنْ فوْقِهم فقال: السلامُ عليكُم يا أهْلَ الجنة، قال: وذلك قولُه تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨] قال: فنظرَ إليهم ويَنْظرونَ إليه، فلا يلتفِتونَ إلى شيءٍ من النعيمِ ما داموا يَنْظرونَ إليه حتّى يحتجبَ عنهم ويبقى نوره»[2]، وماذا على المصنِّف لو آمن به وترَكَ التعصُّب.

قوله[3]: «يحتجبُ عنهم»: الاحتجابُ: جَعْلُ الـخَلْقِ في حجابٍ مِن رُؤْيتِه، ويجوزُ أن يُقالَ: اللهُ تعالى محتَجِبٌ وليسَ بمَحْجوب، لأنَّ الاحتجابَ اقْتدارٌ وقَهْر، والمحجوبُ مَقْهور، تعالى الله عَنْ ذلك عُلوّاً كبيراً.

قوله: **(والأوجَهُ أن ينتصبَ على الاختِصاص)** أي: ﴿قَوْلًا﴾ إذا جُعِلَ مَنصوباً على

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٩٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٨٤)، وضعّفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ٢٦) لضعفِ الفضلِ بن عيسى الرقاشي، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ٩٨) وعزاه للبزّار، وأعلّه بالعلّةِ السابقة.

(٣) يعني رسولَ ﷺ في الحديثِ السابق.

وهو مِن مجازه. وقُرئ: (سِلْمٌ) وهو بمعنى السَّلام في المعنيَيْن. وعن ابنِ مسعود: (سَلاماً) نصبٌ على الحال، أي: لهم مرادُهم خالصاً.

[﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ ٥٩]

﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ﴾ وانفرِدُوا عن المؤمنين، وكونوا على حِدة، **وذلك حين يُحشر المؤمنون ويُسارُ بهم إلى الجنّة**. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ * فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمْ فِى رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ الآية [الروم: ١٤-١٦]. يقال: مازَه **فانْمازَ وامْتاز**. وعن قتادةَ: اعتزِلُوا عن كلِّ خير. وعن

المَدْحِ كان أوْجَهَ مِنْ أن ينتصِبَ على المَصْدر بِفِعلٍ محذوفٍ، أو على أنّه مَصْدرٌ مُؤكِّدٌ لمضمونِ الجُمْلة، لأنّ المقامَ مِن مجازِ المَدْح، لأنّ هذا القولَ صادِرٌ عن رَبٍّ رَحيمٍ في مَقامِ التعظيم، وكان جَديراً بأن يُفخَّمَ أمـرُهُ ويُعظَّمَ قَدْرُه، ويكونَ جُملةً مُستقلةً مفصولةً عمّا سبق.

وأمّا جوازُ أن يكونَ النصبُ على المدحِ نَكِرةً، فقد سَبق في قولِه تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨].

قولُه: (**وذلك حين يُحْشَرُ المؤمنون ويُسارُ بهم إلى الجنة**)، أي: يقالُ للمجرمين: وامتازَوا عن المُؤمنينَ ليُسارَ بهم إلى النار كما يُسارُ بالمؤمنينَ إلى الجنة، ويُخاطبون بِما يُقابله، أي: وامتازُوا اليومَ أيّها المؤمنون؛ على تضمينِ ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ هذا المعنى.

وبيانه: أنّ قوله ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ﴾ خطابٌ مُجْمَلٌ يَعمُّ أهلَ المَحْشَر وفيهم الفريقانِ، وتفصيلُه قولُه: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ وقوله: ﴿وَٱمْتَٰزُوا۟﴾، فلا بُدَّ مِن ذلك التقديرِ ليصحَّ عطفُ الطَّلَبيِّ على مِثْله، وإنّما لم يُقدَّرْ خِلافُه بأنْ يُقالَ: إنّ أصحابَ النار كذا، لأنّ المُجْملَ وهو ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ ﴿تُجْزَوْنَ﴾ خِطاب، والمناسِبُ أن يكونَ التفصيلُ أيضاً خِطاباً ليطابقَ المُجْمَلَ، وإلى الإجمالِ والتفصيلِ الإشارةُ باستشهادِه بقَوْلِه: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ ﴾ [الروم: ١٤] إلى آخرِ الآيات.

قوله: (**فانمازَ وامتازَ**)، **الجوهري**: مِزْتُ الشيءَ أميزُ مَيْزاً: عَزَلْتُه، وكذلك: مَيَّزْتُه تَمْييزاً، فانمازَ وامتازَ وتَميَّزَ واستماز: كلُّه بمَعْنًى، يقال: امتازَ القومُ: إذا تَميَّزَ بعضُهم مِن بَعْض.

الضحّاك: لكلِّ كافر بيتٌ من النار يكونُ فيه، لا يَرى ولا يُرى. ومعناه: أنَّ بعضَهم يمتازُ من بعض.

[﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ ٦٠-٦١]

العَهْدُ: الوصيّة، وعَهِدَ إليه: إذا وصّاه. وعَهْدُ الله إليهم: ما رَكَزَ فيهم من أدلّة العَقْل، وأنزل عليهم مِن دلائلِ السَّمْع.

وعبادةُ الشيطان: طاعتُه فيما يُوسوس به إليهم ويزيِّنه لهم. وقُرِئ: (إِعْهَد) بكسرِ الهمزة، وبابُ «فَعِل» كلُّه يجوزُ في حروفِ مُضارعتِه الكسرُ، إلّا في الياء؛ و(أَعْهِد) بكسر الهاء. **وقد جوّز الزجّاجُ** أن يكون مِن باب: نَعِمَ يَنعِم وضَرَبَ يَضرِب؛ و(أَحْهَد) بالحاء، و(أَحَّدْ) وهي لغةُ تَميم، ومنه **قولُهم: دَحَّا مَحًّا**. ﴿هَٰذَا﴾: إشارةٌ إلى ما عُهِدَ إليهم مِن معصيةِ الشيطان وطاعةِ الرحمن؛ إذ لا صراطَ أقومُ منه، ونحوُ التنكيرِ فيه ما في قول كثيِّر:

لَئِن كانَ يُهْدى بَرْدُ أنيابِها العُلا ... لأفقَرَ مِنِّي إنَّني لَفَقيرُ

قوله: (**وقَد جَوَّزَ الزجاج**)، وذكَر في «تفسيره»: ويُقْرأ «أعْهِدْ» بالكَسْرِ، والأكْثرُ الفَتْحُ، على قولِك: عَهِد يَعْهَدُ، والكَسْرُ على ضَرْبَيْن: على: عَهِدَ يَعْهَدُ، مِثل: حَسِبَ يَحْسَبُ[1].

قوله: (**قولُهم: دحّا محّا**)، قال في «المطلع»: وقُرِئَ بالحاءِ مكانَ العَيْنِ، وبحاءٍ مُشَدَّدةٍ على الإدغام والقلْبِ بالحرفَيْن، وهي لغةُ تميمٍ، ومنه قولُهم: «دَحّا مَحّا» في: دَعْها مَعَها، أي: دَعْ هٰذه القِرْبةَ مَع هٰذه المرأة.

قوله: ﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى لفظِ ﴿هَٰذَا﴾ في قوله: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾.

قوله: (**لئن كان يُهْدى**) البيت[2]، قال المرزوقي: أفقَرُ لا يصِحُّ أن يكونَ من افتقر

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٩٢).

(٢) عزاه ابن أيبك الصفدي لكثيِّر عَزّةَ في «نُصرةِ الثائر على المثل السائر» (١: ٦٠). ولم أجده في «ديوانه»، وقيل: هو لمزاحم العُقيلي، وهو من غيرِ عَزْوٍ في «التذكرة السعدية» (١: ٤٥) وبَعْدَه: =

أراد: إنني لفقيرٌ بَلِيغُ الفقر، حقيقٌ بأن أُوصف به لكمال شرائطِه فيَّ، **وإلّا لم يستقمْ معنى البيت**، وكذلك قولُه: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾، ....

لأن شَرْطَ بناءِ التفضيلِ أن يكونَ من الثلاثيِّ ولٰكن مِن «فَقِرَ» المرفوضِ استعمالُه. أو بُنِيَ منه على حَذْفِ الزوائدِ نَحْو: ريحٌ لاقح، أي: مُلْقِح، ويُهْدى: مِن الإهداء: الإتحاف، أو مِن الهداء: الزفاف.

أنيابُها العُلى؛ أي: الشريفةُ العاليةُ أو الأعالي، فإنّها مواضعُ القُبَل.

وقوله: «إنّني لَفقير»؛ فَعيلٌ: بناءُ مبالغةٍ، ولا سِيّما أُطْلِقَ إطلاقاً، فلا يُقالُ: فَقيرٌ إلى كَذا وكذا، فيُخَصَّص، أي: لا غايةَ لفقري.

قوله: (**وإلّا لم يَسْتقِمْ معنى البيت**) أي: لو لم يُحْمَلْ «لَفقير» على: بليغِ الفَقْرِ؛ لم يستَقِمْ معنى البيت، لأنّ أفعَلَ التفضيلِ يَسْتدعي أن يكونَ المُهْدى إليه كذلك كأنّه قيل: لم تجد أحداً أفقرَ مِنّي لأني بلغْتُ غايتَه، كما قال المرزوقيُّ. كذلك لو لم يُحْمَلْ ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ على المبالغةِ لم يتمَّ معنى قولِه: ﴿لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ... وَأَنِ ٱعْبُدُونِى هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ لأنَّ النهْيَ عن عبادةِ الشيطان نَهْيٌ عن مُتابعةِ سَبيله، وهو جميعُ طُرُقِ الضَّلالاتِ والأهواءِ والبِدَع، والأمرُ بعبادةِ الرحمٰن[١] أمرٌ باختصاصِ مُتابعةِ سَبيلِ الحقِّ، كأنّه قيل: لا تَعْبدوا الشَّيطانَ وخَصِّصوني بالعِبادة، لأنّ صِراطيَ بليغٌ في استقامتِه، وأيضاً إنّ قَوْلَه ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ جُملةٌ مُسْتَأنَفةٌ على بَيانِ الموجَبِ فلو لم يُحمَلْ على ما شَرَحَه لم يتِمَّ ذلك.

ونحوُه ما روَيْنا عن النَّسائي والدّارميّ عن ابنِ مَسعودٍ: خَطَّ لنا رسولُ اللّٰهِ ﷺ خطّاً، ثُمَّ خَطَّ خُطوطاً عَن يَمينِه وعن شِماله وقال: «هٰذه سُبُلٌ على كلِّ سَبيلٍ منها شيطانٌ

= فما أكثر الأخبـارَ أن قد تزوَّجَتْ ... فهل يـأتِيَـنـيّ بـالطـلاقِ بَشيرُ؟

(١) لفظ «الرحمٰن» لم يرد في النسخة(ف).

يريد: صراطٌ بَليغ في بابه، بليغٌ في استقامتِه، جامعٌ لكلِّ شرطٍ يجبُ أن يكونَ عليه. **ويجوزُ أن يُرادَ: هذا بعضُ الصُّرُطِ المستقيمة؛ توبيخاً لهم على العُدول عنه**، والتَّفادي عن سُلوكِه، كما يتفادى الناسُ عن الطريق المُعوَجِّ الذي يؤدِّي إلى الضلالةِ والتَّهلكة، كأنه قيل: أقلُّ أحوالِ الطريق الذي هو أقومُ الطُّرق: أن يُعتقَدَ فيه كما يُعتقد في الطريقِ الذي لا يُضِلُّ السالكَ، كما يقولُ الرجلُ لولدِه وقد نَصَحَه النُّصحَ البالغ الذي ليسَ بَعْدَه: هذا فيما أظنُّ قولٌ نافع غيرُ ضارٍّ؛ توبيخاً له على الإعراضِ عن نصائحه.

[﴿ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ * هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ * ٱصْلَوْهَا ٱلْيَوْمَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ ٦٢-٦٤]

يدعو إليه» ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣][1].

قولُه: (**يريدُ: صِراطٌ بَليغٌ في بابِه، بَليغٌ في استقامته**)، قال صاحبُ الفرائد: الذي حَمَلَه علىٰ هذا البيانِ أنّ حَقَّ المَقامِ في الظاهِرِ التعريفُ لإرادةِ الـحَصْرِ بأنْ يُقالَ: هذا الصراطُ المستقيم، أو هذا هو الصراطُ المستقيمُ ليكونَ إثباتاً له ونَفْياً لغَيْرِه؛ لأنّ الصراطَ المُستقيمَ لم يمكنْ أن يكونَ غَيْرَ هٰذا، لٰكنْ لهذا المعنى الدقيقِ اللطيفِ عَدَلَ إلى التنكير.

قوله: (**ويجوز أن يُرادَ: هذا بَعْضُ الصُّرُطِ المُستقيمةِ تَوْبيخاً لهم عن**[2] **العُدولِ عنه**)، أي: أنّ قوْلَه: ﴿هَٰذَا﴾ بَعْضُ الطرقِ المستقيمةِ، مع أنّ الواقعَ أنّه كلُّ الطُّرُق، بل ليسَ الطريقُ إلّا هو، للإيذانِ بأنّ المُخاطَبَ قد تَفادى وتَحامى وانزوى عن سُلوكِه، يعني: هَبْ أنَّ هذا الطريقَ ليسَ مِنَ الطُّرقِ التي بلغَتْ في الكمالِ غايتَه، أليسَ أنّه بعضٌ منها؟ وأقلُّ ما عليكَ أن تَعتقدَ أنّه طريقٌ لا يَضِلُّ السالكُ فيه، فهضَمَ مِنْ حَقِّه ليكونَ توبيخاً للمخاطَبِ على عدمِ التفاته إليه، وأهْجَمَ به على الغَلَبة وأبْعثَ على التفكُّر لأنّه مِن الكلامِ المُنْصِف[3].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «على».

(٣) في النسخ الخطية: «المُصنِّف» ولعلّ ما أثبتناه هو الأشْبَهُ بالصواب.

قُرِئ: (جُبُلًّا) بضمّتَيْن، وضمّةٍ وسكون، وضمّتَيْن وتشديدة، وكسرتَيْن، وكسرةٍ وسُكون، وكسرتَيْن وتشديدة، **وهذه لغاتٌ في معنى الـخَلْق**. وقُرِئ: (جِبَلًا) جمع جِبْلَة، كفِطَرٍ وخِلَق، وفي قراءةِ عليٍّ رضي الله عنه: (جِيلاً) واحد الأجيال.

[﴿ ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ ٦٥]

يُروى: أنهم يَجحدون ويُخاصِمون؛ فيشهدُ عليهم جيرانُهم وأهاليهم وعشائرُهم، فيَحلِفون ما كانوا مُشركين، فحينئذٍ يُختَمُ على أفواههم وتكلّم أيديهم وأرجلهم. وفي الحديث: «يقول العبدُ يومَ القيامة: إني لا أُجيزُ عليَّ شاهداً إلّا مِن نَفْسي، فيُختَمُ على فِيه، ويقال لأركانه: انطقي، فتنطقُ بأعماله، ثمَّ يُخلَّى بينه وبين الكلام، فيقول: بُعداً لَكُنَّ وسُحْقاً، فعنكنَّ كنتُ أناضِلُ»، وقُرِئ: (يُخْتَم على أفواههم)، و(تتكلَّم أيديهم)،

قولُه: (قرئ: جبلًّا): قرأ نافعٌ وعاصمٌ: بكَسْرِ الجيم والباءِ وتشديدِ اللام[1]، وأبو عَمْر وابنُ عامرٍ: بضَمِّ الجيمِ وإسكانِ الباءِ وتخفيفِ اللام، والباقونَ: كذٰلك غيرَ أنّهم ضَمُّوا الباء[2].

قوله: (وهٰذه لُغاتٌ في معنى الـخَلْق). قال الإمام: الجيمُ والباءُ واللامُ لا تَخْلو من معنى الاجتماع[3].

قوله: (أُناضِلُ) أي: أدافِع. الجوهري: فلانٌ يُناضِلُ عن فُلانٍ: إذا تكَلَّم عنه بعُذْرِه ودَفَع.

(١) وحُجَّتُها إجماعُ القرّاءِ على قوله تعالى: ﴿وَٱلْجِبِلَّةَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٤].

(٢) قال أبو زرعة: وهو الأصل، وذلك أنه جَمْعَ «جَبيلًا»، وجَبيلٌ معدولٌ عن مجبول، مثل «قتيل» من «مقتول». ثم جمع الجَبيلَ جُبُلاً كما يُجمع السبيلُ سُبُلاً والطريقُ طُرُقاً. قالوا: ولا ضرورةَ تدعو إلى إسكان حرفٍ مستحق للتحريك. انتهى من «حجّةِ القراءات» ص٦٠١-٦٠٢.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٠١).

وقرئ: (**ولِتكلِّمَنا أيديهم** وتشهدَ) بلامِ «كي» والنصبِ، على معنى: ولذلك نختمُ على أفواههم. وقُرئ: (ولْتكلِّمْنا أيديهم ولْتشهَدْ) بلام الأمرِ والجزم، على أنّ اللهَ يأمُر الأعضاءَ بالكلام والشهادة.

[﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ * وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ فَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ مُضِيًّا وَلَا يَرْجِعُونَ﴾ ٦٦-٦٧]

الطَّمْس: تعفيَةُ شقِّ العين حتى تعودَ مَمْسُوحةً. ﴿فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ﴾ لا يخلو مِن أنْ يكونَ على حذفِ الجارِّ وإيصالِ الفعل. والأصلُ: فاستَبِقوا إلى الصراط، **أو يُضمَّنَ معنى: ابتدَرُوا، أو يُجعل الصراطُ مسبوقاً لا مسبوقاً إليه،** ....

قوله: (**وقُرِئَ: «ولتُكلِّمنا أيديهم»**)[1] قال ابنُ جِنّي: قرأها طَلْحَة[2]، وفيه حَذْفٌ، أي: لتُكلِّمَنا أيديهم ولتشهدَ أرجلُهم بما كانوا يكسِبون ما نختِمُ[3] من أفواهِهم، كقولك: أحسَنْتُ إليك ولشُكْرِكَ ما أحسَنْت إليك، وأنلْتُكَ سُؤْلَك[4].

قولُه: (**أو يُضمَّنَ معنى: ابتدروا**) قال في «الأساس» في قِسْمِ الحقيقة: واستبَقوا الصراطَ: ابتدَروه. وقال أيضاً: تبادَروا الباعَ وابتَدروها.

قوله: (**أو يُجْعَلَ الصراطُ مَسْبوقاً لا مَسْبوقاً إليه**) يعني: على الاتساعِ، كقولِه:

ويَوْمِ شَهِدْناه[5]

---

(١) في الأصول الخطية: «وقرئ: نختم ولتكلمنا أيديهم»، والمثبت من «الكشاف».

(٢) يعني ابنَ مُصرِّف. سبقت ترجمتُه.

(٣) في «المحتسب»: «على».

(٤) «المحتسب» (٢: ٢١٦).

(٥) سبق تخريجه، ورواية البيت:

ويومٍ شهدنـــاه سُـــلَيماً وعامراً ... قليلٍ سوى الطَّعْنِ النِّهالِ نوافِلُه

أو ينتصبَ على الظَّرف. والمعنى: أنه لو شاءَ لَمَسَحَ أعينَهم، فلو رامُوا أنْ يَستبِقُوا إلى الطريق المَهْيَعِ الذي اعتادوا سُلوكَه إلى مساكِنِهم وإلى مقاصِدهم المألوفةِ التي تردَّدُوا إليها كثيراً كما كانوا يَستبِقون إليه ساعِينَ في مُتصرَّفاتهم **مُوضِعِينَ** في أُمور دُنياهم؛ لم

الجوهري: واستَبَقْنا في العَدْوِ، أي: تسابقنا.

قوله: (**أو ينتصبَ على الظرفِ**)، على نحو قولِه:

كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[1]

على تقديرِ: في[2]، وفيه[3] إشكال، لأنّ حُكْمَ مُؤقَّتِ المكانِ كحُكْمِ غيرِ الظرْف.

قوله: (**والمعنى أنّه لو شاءَ**)، اعلَمْ أنّه ذكَر في ﴿فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ﴾ وَجْهاً على اللفِّ، ومِن هُنا شَرَعَ في النَّشْرِ، فقَوْلُه أوّلاً: «فلو راموا أن يَسْتبِقوا إلى الطريقِ» مَبْنيٌّ على حذفِ «إلى» وإيصالِ الفِعْلِ، أو على تضمينِ معنى «ابتدروا».

وقولُه ثانياً: «فلو أرادوا أن يَمْشوا مُستبقين في الطريقِ المألوفِ» مبنيٌّ على أن يَنْتصِبَ ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ على الظرفِ، فأبْرزَ لذلك لَفْظَةَ «في».

وقولُه: «فلو طَلبوا أن يَخْلفوا الصراط» مبنيٌّ على أنّ ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ مفعولٌ به، وإليهِ أشـارَ بقوله: «أو يَجْعَلِ الصراطَ مسبوقاً». وعن بعضِهم: استبقَ الصراطَ: جاوزَها. و﴿فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ﴾أي: لا يُبصِرون، لأنّ معنى ﴿فَأَنَّىٰ﴾ في هٰذا المقامِ معنى «كيفَ» على الإنكار.

قوله: (**إلى الطريقِ المَهْيَعِ**)، وفي حاشية «الصحاح»: طريقٌ مَهْيَعٌ، أي: مَسْلوك. وأبو عُبَيْد: المَهْيَعُ: الطريقُ الواسعُ الواضح.

قوله: (**موضِعَين**)، **الجوهري**: وضعَ البعيرُ وغيرُه، أي: أسرَعَ في سَيْره.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) يعني في الطريق كما هو عبارةُ سيبَوَيْهِ في «الكتاب» (١: ٢١٤).

(٣) في النسخة (ف): «وقته».

يَقدِروا، **وتعايا عليهم** أن يُبصِروا ويَعلَموا جهةَ السُّلوك فضلاً عن غيره. أو: لو شاءَ لأَعْماهم، فلوا أرادُوا أن يمشُوا مُستبقِينَ في الطريقِ المألوف كما كان ذلك هِجِّيراهم لم يَستطيعوا. أو: لو شاءَ لأعْماهم، فلو طَلَبُوا أنْ يُخلِّفوا الصراطَ الذي اعتادُوا المَشْيَ فيه لَعجَزوا ولم يَعرِفوا طريقاً، يعني: أنهم لا يَقدِرون إلّا على سلوكِ الطريق المعتادِ دون ما وراءَه من سائر الطرقِ والمسالك، كما ترى العُمْيان يَهتدُون فيما أَلِفُوا **وضَرَوْا به** من المقاصد دونَ غيرِها. ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ﴾، **وقُرِئ**: (**على مَكاناتِهم**)، والمكانةُ والمكانُ واحد، كالمَقامة والمَقام. أي: لَمسخْناهم مَسْخاً يُجمِدُهم مكانَهم لا يَقدِرون أن يَبْرَحوه بإقبالٍ ولا إدبار ولا مُضيٍّ ولا رجوع. واختُلِفَ في المسخ؛ فعن ابنِ عبّاس: لَمَسَخْناهم قِرَدةً وخنازيرَ. وقيل: حجارةً. وعن قتادةَ: لأَقْعَدْناهم على أرجُلِهم وأزمَنّاهم. **وقُرِئ**: ﴿مُضِيًّا﴾ **بالحركات الثلاث**، فالمُضِيّ والمِضِيُّ كالعُتِيِّ والعِتِيِّ، والمَضِيُّ كالصَّبِيِّ.

قوله: (**وتعايا عليهم**)، **الأساس**: عيَّ بالأمرِ وتعيّى به وتعايا، وأعياهُ الأمرُ: إذا لم يَضْبِطْه.

قولُه: (**وضَرَوْا به**) أي: تعَوَّدوا. **الجوهري**: وقد ضَرِيَ الكلبُ بالصَّيدِ ضَراوةً: تعوَّد.

قوله: (**وقُرِئَ**: «**على مكاناتهم**») قرأ أبو بكرٍ: بالجمع، والباقونَ: على التوحيد[1].

قوله: (**وقُرِئ**: ﴿**مُضِيًّا**﴾ **بالحركاتِ الثلاث**)، بالضمِّ: هي المشهورةُ، وبالفَتْحِ والكَسْر: شاذٌّ[2].

---

(١) وهو الذي اختاره مكّي بن أبي طالب في «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٥٣)، وعلّله بقوله: لأنه مصدر يدلُّ على القليلِ والكثيرِ من صنفِه، مِن غيرِ جَمْعٍ ولا تثنيةٍ، وأصلُ المصدرِ أن لا يُثنّى ولا يُجْمَعَ لأن فائدتَه فائدةُ الفعل...إلى قوله:..والتوحيدُ أحبُّ إليَّ لأن الجماعةَ عليه، ولأنه أخفُّ، ولأنه الأصل» انتهى.

(٢) وممن قرأ بالفتح أبو حَيْوَةَ. انظر: «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٥: ٥٠)، وممن قرأ بالكسر أبو حَيْوَةَ وأحمد بن جُبَيْر الأنطاكي عن الكسائي اتباعاً لحركةِ الضاد. حكاه أبو حيّان النحوي في «البحر المحيط» (٩: ٧٩).

[﴿ وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي ٱلْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ ٦٨]

(نَنْكُسْه في الخَلْق): نقلِبْه فيه فنَخْلُقْه على عكسِ ما خَلَقْناه قبْلاً؛ وذلك أنّا خلَقْناه على ضعفٍ في جسدٍ، وخلوٍّ من عقل وعِلْم، ثم جعلْناه يتزايَدُ وينتقل من حالٍ إلى حال، ويرتقي مِن درجةٍ إلى درجة، إلى أن يبلغَ أَشُدَّه، ويَستكملَ قوّتَه، ويَعقلَ ويَعلَمَ ما له وما عليه، فإذا انتهى نَكَسْناه في الخَلْق فجعَلْناه يتناقَص، حتى يرجعَ في حالٍ شبيهة بحالِ الصبيّ في ضعف جسدِه وقلّةِ عقله وخلُوِّه من العِلْم، كما يُنكَسُ السَّهم فيُجعَلُ أعلاه أسفَلَه. قال عزَّ وجلّ: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥]، ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ [التين: ٥]، **وهذه دلالةٌ على أنّ مَن ينقلُهم مِن الشباب إلى الهرم**، ومن القوّةِ إلى الضعف، ومِن رَجاحةِ العقل إلى الخَرَف وقلّةِ التمييز، ومن العِلْم إلى الجهل بعدما نَقَلَهم خلافَ هذا النَّقلِ وعَكْسَه **قادرٌ على أن يطمسَ على أعينِهم ويمسخَهم** على مكانتِهم ويفعلَ بهم ما شاء

قوله: (**وهذه دَلالةٌ على أنّ مَنْ ينقُلُهم من الشّبابِ إلى الهَرَم**) إلى قوله: (**قادرٌ على أن يطمِسَ [على] أعيُنهم ويَمْسَخَهم**) يريدُ أنّ قَوْلَه ﴿ وَمَن نُّعَمِّرْهُ ﴾ الجملةُ معطوفةٌ على مُتعلَّقِ علّةٍ محذوفة، المعنى: لو نَشاءُ لفعَلْنا الطَّمْسَ، ولو نَشاءُ لفَعَلْنا[1] المَسْخ، لأنّا قادِرونَ على كلِّ شَيءٍ وعلى قَلْبِ الحقائق، ألا تَرى كيفَ نُقلِّبُ الإنسانَ في الخَلْق فنَخلقُه على عكْسِ ما خلَقْناهُ قَبْلاً، وهذا ليسَ بأغربَ من ذلك، وقولُه: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ تَنبيهٌ على التفكُّرِ وتوبيخٌ لِما لو عَسى أن يُنْكِرَ مُنْكِرٌ أنّه تعالى كيفَ يختِمُ على الأفواهِ يوْمَ القيامةِ لتتكلَّمَ الأيْدي وتشهَدَ الأرجُل، ومِثْلُه ما روَيْنا عن البُخاريِّ ومُسلم عن أنسٍ: أنّ رجُلاً قال: يا رسول الله، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الفرقان: ٣٤] أيُحْشَرُ الكافرُ على وَجْهه؟ قال رسولُ اللهِ ﷺ: «أليسَ الذي أمشاهُ على الرِّجلَيْن في الدُّنيا

---

(١) سقط لفظ: «لَفعَلْنا» من النسخة (ف).

وأراد. **وقُرئ بكسر الكاف،** و﴿نُنَكِّسْهُ﴾، و(نُنْكِسْه) من التنكيس والإنكاس. ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ بالتاء والياء.

[﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ * لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ ٦٩-٧٠]

كانوا يقولون لرسولِ الله ﷺ: شاعرٌ، ورُوي: أنّ القائل: عقبةُ بن أبي مُعَيْطٍ، **فقيل: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ أي: وما علَّمْناه بتعليمِ القرآن الشِّعر، على معنى: أنّ القرآنَ ليس بشِعْر،** ....

قادراً على أن يُمْشِيَه على وَجْهِه يومَ القيامة»[1]. قال قَتادةُ حيَن بلَغه: بلى وعِزَّةِ رَبِّنا.

قولُه: (**وقُرئَ بكَسْر الكاف و﴿نُنَكِّسْهُ﴾**): عاصمٌ وحَمْزة: ﴿نُنَكِّسْهُ﴾ بضَمِّ النونِ الأولى، وفَتْحِ الثانية، وكَسْرِ الكاف وتشديدِها. والباقون: بالفَتْح للنونِ الأولى وإسكانِ الثانيةِ وضَمِّ الكافِ مُخفَّفة[2].

قوله: (**أي: وما علَّمْناه بتعليمِ القرآنِ الشِّعْرَ، على معنى: أنّ القرآنَ ليسَ بشعر**) يعني: قولُه: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ كنايةٌ تلويحيةٌ عن كونِ القرآنِ ليسَ بشعرٍ، وأنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ ليسَ بشاعرٍ، لأنّ الآيةَ ردٌّ لقولِهم: هو شاعِر، وذلك أنّهم ما سَمِعوا من رسولِ اللّـهِ ﷺ منذ نَشأ بيْنَ ظَهْرانَيْهم ما يُنبئُ عن الشعرِ ولا نَسبوه إلى الشاعريةِ أصلاً، فلمّا سَمِعوا منه هذا القرآنَ المَجيدَ نَسبوه إليها إيذاناً بأنّ القرآنَ شِعْرٌ فقيل لهم: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ ودَلَّ به على أنّ القُرآنَ ليسَ بشِعْر، أي: وما جَعلْنا تَعْليمَنا القرآنَ له ذَريعةً إلى تعلُّم الشعرِ حتى يكونَ شاعراً، فإذا لم يكُنْ تعليمُ القرآنِ ذَريعةً إليه، فلا يكونُ القرآنُ شِعْراً، ولا يكونُ هو شاعِراً،

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٦٠) ومسلم (٢٨٠٦) وغيرهما.

(٢) وهما لغتانِ مثل قَتل وقَتّل. وأنكر الأخفَشُ التخفيفَ ولم يعرف إلاّ التشديد، وقال: لا يكادون يقولون: نَكَسْتُه إلّا لِما يُقْلَبُ فيجعلُ رأسُه أسفل. وروي عن أبي عمروٍ أنّه أنكر التشديد. انتهى بحروفه من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢٢٠).

فالباءُ في قولِ المصنِّف: «وما عَلّمْناهُ بتعليمِ القرآنِ الشِّعْرَ» للاستعانةِ، وذلك أنّ مَنْ يُمارِسُ الدواوينَ والأشعارَ ربما[1] يستعيُن به على قَرْضِ الشِّعرِ. وإذا لم يكُن القرآنُ من الشِّعْرِ في شيءٍ فكيفَ يُستعانُ بهِ عليه؟ وإليه الإشارةُ بقوله: فأيْنَ الوَزْنُ وأينَ التَّقْفِيَة، وأينَ المعاني وأينَ النّظْمُ وأين الأساليب؟

والغَرَضُ في ارتكابِ هٰذه الكنايةِ تطبيقُ هٰذا الردِّ على قولِهم لرسولِ ﷺ: إنّه شاعِر، وتَلفيقُ قولِه ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾ بقوله: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾ فقوله: «وما ينبغي له» اعتراضٌ لتقريرِ أنه ليس بشاعر، وقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾ تقريرٌ للمُقَدَّر.

وأُورِدَ أنّ هٰذا ليسَ مِنْ قَبيلِ الكِناية فَضْلاً عن أن يكونَ تلويحيةً لأنه انتقالٌ من مَلزومٍ واحِدٍ إلى اللازمِ، فيُقالُ: لا ارتيابَ أنّ دَلالةَ ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾ على أنّ القرآنَ ليسَ بشِعْرٍ، و دَلالةَ ذلك على نَفْيِ الشاعرِ ليسَ مِنْ قَبيلِ المَفْهومِ الحقيقيِّ، وهو نَفْيُ تعليمِ الشِّعرِ منه. ولا مِنْ قَبيلِ المَجازِ عند مُقتني صِناعةِ البَيان؛ لا مِنْ أنواعِ المُفْرَدِ منه ولا المُركَّب، أي: الاستعارةِ التمثيليةِ أو الإسنادِ المجازيِّ، فوجبَ المصيرُ إلى الكنايةِ باستعانة[2] اقتضاءِ المَقام كما سبَق لِما يلزَمُ مِنْ نَفْيِ الشاعريةِ حينئذٍ نَفْيُ كَوْنِ القرآنِ شعراً ومِنْ نفيه نَفْيِ تعليمِ الشِّعْرِ بواسطةِ القُرآن، فآذَنَ الانتقالُ مِنْ قولِه: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾ أي: أنّ القُرآنَ ليسَ بشِعْر، ومِنْ ذلك إلى أنّه صلواتُ الله عليه ليس بشاعرٍ انتقالٌ منَ اللازم إلى الملزوم بمرتبتَيْن، ولا يَعْني بالتلويحِ الأبْعَدَ والانتقال؛ ألا ترى إلى ما أنشدَه صاحبُ «المفتاح» من قولِ ابنِ هَرْمَه:

لا أُمْتِعُ العُـوَّذَ بالفِصالِ ولا ... أبتــاعُ إلّا قـريبَــةَ الأجـل

فإنّه استعانَ بوسَاطةِ مقامِ المَدْحِ وتَسَلْسُلِ اللوازمِ على أنه مضياف، والله أعلم[3].

وأما بيانُ النّظمِ فإنّ قَوْلَه ﴿ ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ ﴾ الآية خاتمةٌ لبيانِ

(١) في (ط): «مما».

(٢) في (ط): «باستدعاء».

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٧٧، ولتمام الفائدة انظر: «الأغاني» (٥: ٢٦٩).

وما هو من الشِّعر في شيء، وأين هو عن الشِّعر، والشعر إنما هو كلامٌ موزون مقفًّى،

أحوالِ المعاد، وكالتخلُّص[1] إلى ذكرِ أحوالِ المُكذِّبين مِن قوم رسولِ اللّهِ ﷺ، وتقريعُهم وتوبيخُهم، وهو قوله: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ﴾ ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ﴾ أي: لا تتعَجَّبوا بِما نختِمُ على أفواهِهم في القيامةِ، ولو شِئْنا الآنَ لطمَسْنا على أعيُنِهم، فلو أرادوا أن يَمْشوا مُسْتَبِقين في الطريقِ المألوفِ لم يستطيعوا، ولو نشاءُ لمَسَخْناهم مَسْخاً يُـجَمِّدُهم مكانَهم لفعَلْنا، ومِن تكاذُبِهم قولُهم في القرآن وفي مَنْ أُنْزِلَ عليه: إنه شاعرٌ وهو شِعْرٌ حتى ردَّ عليهم بقَوْله: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾ إلى قوله: ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، وهذا المعنى يُلَمِّحُ إلى ما افتتَحَ به السورةَ مِن قوله: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ * لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

قوله:(**والشِّعْرُ إنّما هو كلامٌ مَوْزون مُقفًّى**)، **الراغب**: الشعرُ معروف، والجمْعُ أشعار، قال تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا﴾ [النحل: ٨٠] وشعَرْتُ: أصبتُ الشَّعْرَ، ومنه استُعير: شعَرْتُ: كذا، أي: عَلِمْتُ عِلماً في الدِّقةِ كإصابةِ الشَّعَر. قيل: وسُمِّي الشاعرُ شاعراً لفطنتهِ ودِقَّةِ مَعْرفتِه. فالشِّعْرُ في الأصلِ: اسمٌ للعِلْمِ الدقيقِ في قولِهم: ليْتَ شِعْري، وصارَ في التعارُفِ اسماً للموزونِ المُقفّى من الكلامِ والشاعرِ المختصِّ بصِناعتِه. وقولُه تعالى حكايةً عن الكفّار: ﴿بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥] كثيرٌ مِنَ المُفسِّرين حَملوهُ على أنّهم رمَوْهُ بكَوْنِه أتى بشعرٍ مَنظومٍ مُقفًّى حتى تأوّلوا عليه ما جاءَ في القرآنِ مِنْ كُلِّ لَفْظَةٍ تُشْبِهُ الموزونَ من نحوِ قوله تعالى: ﴿وَجِفَانٍ[2] كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٣].

وقال بعضُ المُحصِّلين: لم يقصِدوا هذا المَقْصِدَ فيما رمَوْهُ به، لأنّه ظاهرٌ من هٰذا الكلامِ أنه ليسَ على أساليبِ الشعرِ، ولا يخفى ذلك على الأغتام[3] مَن العَجَم فضْلًا عن بُلغاءِ العربِ، وإنما رموه بالكذب، فإنّ الشّعرَ يُعبَّرُ بِهِ عن الكذِب، والشاعرُ: الكاذبُ، حتّى سَمّى قومٌ الأدِلّةَ الكاذبةَ الشعريةَ، ولهذا قال في وصفِ عامّةِ الشعراءِ: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ

(١) في (ط): «فالتخلُّص».

(٢) في النسخة (ط): «وجفونٍ».

(٣) من الغَتْمِ، وهو العُجْمةُ في المنطق.

يدلُّ على معنًى، فأين الوزنُ؟ وأين التَّقفية؟ وأين المعاني التي يَنْتَحِيها الشُّعراءُ عن معانيه؟ وأين نظمُ كلامِهم عن نَظْمِه وأساليبِه؟ فإذاً لا مناسبةَ بينه وبين الشِّعر إذا حَقَّقت، اللهمّ إلا أنّ هذا لفظُه عربيّ، كما أنّ ذاك كذلك. ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾: **وما يصحُّ له ولا يتَطلّب** لو طَلَبه، أي: جعَلْناه بحيثُ لو أراد قَرْضَ الشِّعر لم يتأتَّ له ولم يتسهَّل،

ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] ولكَوْنِ الشِّعْرِ مَقَرَّ الكَذِبِ، قيل: أحسَنُ الشِّعْرِ أكْذَبُه، وقال بعضهم: لم يُرَ مُتَديِّنٌ صادقُ اللَّهجةِ مُفْلِقاً في شِعْره. والشِّعارُ: الثوبُ الذي يلي البدَنَ لمماسَّتِه الشَّعَرَ. والشِّعارُ: ما يُشْعِرُ به الإنسانُ نَفْسَه في الحربِ أي: يُعْلِمُ، والشَّعْراء ذُبابُ الكَلْب لملازمتِه شَعره[١].

قوله: (﴿وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾ **وما يصحُّ له ولا يتَطلَّب**)، رُوِيَ عن المصنِّف أنه قال: في «كتاب» سيبَوَيْهِ حرفٌ واحد: كلُّ فعلٍ فيه عِلاجٌ يأتي مُطاوِعُه على الانفعالِ، كضَرَب وطَلَبَ وعَلِمَ، وما ليسَ فيه عِلاجٌ كعَدم وفَقَد لا يتأتى في مطاوعِهِ الانفعالُ البتة[٢].

وقال ابن الحاجب: ﴿مَا يَنۢبَغِي﴾ بمعنى: لا يستقيمُ عَقْلا كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢]؛ لأنـه لو كانَ ممّن يقولُ الشِّعرَ لتطرَّقَت التهمةُ عند كثيرٍ من الناسِ في أنَّ ما جاءَ بِهِ مِنْ قِبَل نَفْسه. ولذلك عَقَّبَه بقوله: ﴿وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ لأنه إذا انتفَتِ الرِّيبةُ لم يَبْقَ إلا المعاندةُ، فيحقُّ القولُ عليهم[٣]. أشارَ إلى اتصالِ هٰذه الآيةِ بما قَبلَها وما بعدها كما قرّرْناه آنِفاً.

قال الإمام: وفيه وَجْهٌ أحسَنُ من ذلك، وهو أنّ الشِّعْرَ لا يليقُ بمِثْلِه، ولا يصلحُ له، لأنّ الشِّعرَ يَدْعو إلى تغييرِ المعنى لمراعاةِ اللفظِ والوزنِ، ولأنّ أحسَنَه المبالغةُ والمُجازَفةُ والإغراقُ في الوَصْفِ، وكلُّها تَسْتدعي الكذِبَ، وجَلَّ جَنابُ الشارعِ عنه؛ فما هو إلا كتابٌ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٥٥.

(٢) ذكره بنحوه في «المفصّل» ص٣٧٣ وزاد بعده: ولهذا كان قولهم: انعدم، خطأ، يعني: لأن ليس فيه علاج.

(٣) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٦٤-٢٦٥).

كما جعَلْناه أمّيّاً لا يتهدّى للخطِّ ولا يُحسنه؛ لتكونَ الحُجّةُ أثبتَ والشُّبهةُ أدْحَضَ. وعن الخليلِ: كان الشِّعرُ أحبَّ إلى رسولِ الله ﷺ من كثيرٍ من الكلام، ولكنْ كان لا يتأتّى له. فإن قلتَ: فقولُه:

أنا النَّبـيُّ لا كَذِبْ أنا ابنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ

وقولُه:

هَلْ أَنْتِ إلاَّ أُصْبُعٌ دَمِيت وَفِي سَبِيلِ الله مَا لَقِيت

سَماويٌّ يُقْرأُ في المَحاريب ويُتلى في المُتعَبَّدات، ويُنالُ بتِلاوتِه الفوْزُ في الدارَيْن، فكَمْ بينه وبَيْنَ الشِّعْرِ الذي هو مِن هَمَزاتِ الشياطين[1]؟

روَيْنا عن البُخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما عن أبي هُريرةَ: أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ قال: «لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أحدِكم قَيْحاً حتى يَرِيَهُ خيرٌ مِن أن يَمْتَلِئَ شِعْراً»[2].

وفي «مسندِ أحمدَ بن حَنْبل» عن عائشةَ قالت: كان أبغضَ الحديثِ إليه الشعرُ[3].

وفي «المسند» أيضاً عن عبدِ الله بن عَمْرو بن العاص: أنّه سَمِعَ رسولَ اللّـهِ ﷺ يقولُ: «ما أُبالي ما رَكِبْتُ إذا أنا شَرِبْتُ ترياقاً أو علَّقْتُ تَميمةً، أو قُلْتُ شِعْراً مِنْ قِبَلِ نَفْسي[4]».

قوله: (**أنا النبي لا كَذِبْ، أنا ابنُ عَبْدِ المُطَّلِب**)، قاله صلواتُ الله عليه يوم حُنَيْنٍ حين نزلَ ودَعا واستنصَر في حديثٍ أخرَجه البخاريُّ ومُسلمٌ والتِّرمذي عن البراء.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٥٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.
وأخرجه مسلم (٢٢٥٨) من حديثِ سعد بن أبي وقاص رَضِيَ الله عنه.

(٣) «مسند الإمام أحمد» (٢٥٠٢٠) وأخرجه الطيالسي في «المسند» (١٤٩٠) ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٢٤٥) بإسنادٍ صحيح.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٥٦٥) وأبو داود (٣٨٧١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ٣٥٥) بإسنادٍ ضعيفٍ لأجلِ عبد الرحمٰن ابن رافع التنوخي المصري، ضعيف الحديث.

قلتُ: ما هو إلا كلامٌ من جنسِ كلامِه الذي كان يَرْمي به **على السَّليقة**، من غيرِ صَنْعة فيه ولا تكلُّف، إلا أنه اتَّفقَ ذلك مِن غيرِ قَصْد إلى ذلك كما يَتَّفِقُ في كثيرٍ من إنشاءات الناس في خُطَبِهم ورسائلهم ومُحاوراتِهم أشياءُ موزونةٌ لا يسمِّيها أحدٌ شِعراً، ولا يخطُر ببالِ المتكلِّم ولا السامعِ أنها شِعر، وإذا فتَّشتَ في كلِّ كلامٍ عن نَحْوِ ذلك وجدتَ الواقعَ في أوزان البُحور غيرَ عَزيز، على أنَّ الخليلَ ما كانَ يَعدُّ **المشطورَ من الرَّجَز** شِعراً. ولمّا نفى أن يكونَ القرآنُ من جِنْس الشِّعر قال: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾ يعني: ما هو إلّا ذكرٌ من الله تعالى يوعَظُ به الإنسُ والجنّ، كما قال: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٧]، وما هو إلا قرآنٌ كتابٌ سماويّ، يُقرأ في المَحاريب، ويُتلى في المتعبَّدات، ويُنالُ بتلاوتِه والعملِ بما فيه فَوْزُ الدارَيْن، فكم بَيْنَه وبين الشِّعرِ الذي هو مِنْ هَمَزات الشياطين؟ ﴿لِيُنذِرَ﴾ القرآنُ، أو الرسولُ، ......

وعَنِ البُخاريِّ ومُسلمٍ عن جُنْدَب بْنِ عبد الله قال: بَيْنما نحنُ مَع رسولِ اللّـهِ ﷺ إذْ أصابَه حَجَرٌ فدَمِيَتْ أُصبعُه، فقال:

هلْ أنـتِ إلّا أصْبَـعٌ دَمِيتِ ... وفي سبيلِ اللّـهِ ما لَقِيتِ[1]

قوله: (**على السليقة**)، **الجوهري**: هي الطّبيعة يقال: فُلانٌ يتكلَّمُ بالسليقةِ، أي: بطَبْعِه، لا عن تعلُّمٍ وهي منسوبة[2].

قوله: (**المشطورُ منَ الرَّجَزِ**)، عن بعضِهم: المشطورُ: الذي أُخِذَ شَطْرُه، وهو الذي ليسَ بمُصَرَّعٍ، كقوله:

يا ليتَنــي فيهــا جَذَعْ ... أَخُـبُّ فيهــا وأضع[3]

---

(١) حديثُ البراء بن عازب أخرجه البخاري (٢٨٦٤) ومسلم (١٧٧٦) والترمذي (١٦٨٨)، أما حديثُ جندب بن عبد الله فأخرجه البخاري (٢٨٠٢) ومسلم (١٧٩٦).

(٢) في هامش «الصحاح» (٤: ١٤٩٨) (سلق): كذا. وفي «اللسان»: «وقيل: يقرأ بالسليقية. وهي منسوبة، أي بالفصاحة».

(٣) لدريد بن الصمّة. انظر: «الأغاني» (٩: ٧٣).

وقُرئ: (لتُنذر) بالتاء، و(ليَنْذَرَ): مِن: نَذِرَ به؛ إذا عَلِمَه. ﴿مَن كَانَ حَيًّا﴾ أي: عاقلاً متأمِّلاً؛ لأنَّ الغافلَ كالميِّت؛ أو معلوماً منه أنه يؤمِنُ فيحيا بالإيمان، ﴿وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ﴾:

قوله: (وقُرئَ: «لتُنْذِرَ») بالتاءِ: نافع وابن عامر، والباقون: بالياء التحتانية[1].

قولُه: (مِنْ: نَذِرَ به: إذا عَلِمَه)، الجوهري: ونَذِرَ القومُ بالعَدوِّ بكَسْرِ الذال المعجمة؛ إذا عَلِموا.

قوله: (أو معلوماً منه أنه يُؤمِنُ)، عَطْفٌ على «عاقلاً متأمّلاً»، وعلى الأولِ ﴿حَيًّا﴾ استعارة مُصَرِّحةٌ بحقيقته استُعيرَ الحياةُ للعقلِ لجامع التكميلِ والتزيينِ. وعلى الثاني استعارةٌ للإيمانِ كذلك، ثم مجازٌ باعتبارِ ما يَؤول. كقولِه تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٥] قال: سَمّاهم قبْلَ الدخولِ في الإيمانِ مُؤمنين لمشارَفتِهم ذلك، كأنه قيل: ليُنذِرَ مَنْ كان مآلُ أمرِه إلى الإيمان به لأنّه الذي ينتفعُ بالإيمان[2]، ولذلك رتّب «فيجيءُ بالإيمانِ» على قوله: «معلوماً منه أنهُ يؤمن».

وقال بعض المشاهير: أطلقَ كان والمرادُ يكونُ مجازاً باعتبارِ ما يؤول، فيُقال: «كانَ» في هذه الآيةِ نحْوُها في قولِه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]؛ ولذلك قال: «معلوماً منه أنه يؤمن». وهذا الوصفُ على هذا التقديرِ ثابتٌ للموصوفِ، وكذا على الوجهِ الأول.

قال الراغب: «كان» يُسْتعملُ منه في جنسِ الشيءِ متعلِّقاً بوَصْفٍ ليُنبِّه على أن ذلك الوصْفَ لازمٌ له قليلُ الانفكاك كقولِه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، ومِنْ ثَمّ قوبلَ به قولُه: ﴿وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ لأنهُ مُعبَّرٌ به عن العلْم الأزليِّ، واختيرَ قولُه ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ على «مَنْ يَكْفُر»؛ أي: وجَبَ وثبَت في عِلْمِ اللّـهِ استمرارُه على الكفرِ كما ثبتَ في

(١) فمن قرأ بالتاءِ فعلى الخطابِ للنبيِّ ﷺ؛ لأنه هو النذيرُ لأمّتِه، ومن قرأ بالياء فعلى الإخبارِ عن القرآن لأنه نذيرٌ لمن أُنزِلَ إليهم. قال أبو زرعة: ويُقوّي التاءَ قولُه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٨]. انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٣.

(٢) انظر: «الكشاف» (١١: ٤٣٣).

وتَجِبُ كلمةُ العذاب ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ **الذين لا يتأمّلون** ولا يُتوقّعُ منهم الإيمانُ.

[﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ۞ وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ۞ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ ٧١-٧٣]

﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾: ممّا تولَّينا نحن إحداثَه ولم يقدِرْ على تولِّيه غيرُنا، **وإنما قال ذلك لبَدائع الفِطْرة** والحِكْمة فيها، التي لا يصحُّ أن يقدِرَ عليها إلا هو. **وعَمَلُ الأيدي: استعارةٌ من عَمَلِ مَن يعملون** بالأيدي، ﴿فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾ أي: خلَقْناها لأجْلهم فملَّكْناها إيّاهم، فهم متصرِّفون فيها تصرُّفَ المُلّاك، مختصُّون بالانتفاعِ بها لا يُزاحَمُون. أو: **فهم لها ضابِطُون** قاهِرون، من قوله:

عِلْمِ الله دخولُ ذلك في الإيمان، فظهَر مِن هذا التقابلِ: أنّ الكافرَ كالميتِ والمؤمنَ كالحي.

وقوله: (﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ **الذين لا يتأملون**) مقابلٌ لقوله: أي عاقِلاً متأملا. وقوله: «ولا يُتوقَّعُ منهم الإيمان» مقابلٌ لقولِه: «أو معلوماً منه الإيمانُ» والله أعلم.

قوله: (**وإنما قال ذلك لبدائع الفِطرة**) يعني: إنما قَرَنَ إنّا خَلَقْنا لهم بقولِه: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ وآثر صيغة التعظيم والأيدي مجموعةً ليدلَّ على إبداعِ خَلْقٍ عَجيبٍ وإبداعِ صُنعٍ غَريب فيه، لأنّ اليدَ إذا استُعيرَت للقدرةِ دلّتْ على دِقّةٍ في المَقدور.

قوله: (**وعمل الأيدي استعارةٌ مِنْ عَمَلِ مَن يعمل**[1]) يعني: استُعير عمَلُ الأيدي من مكانٍ يُسْتَعملُ فيه هذا اللفظُ حقيقةً، وهو الإنسان، لِمَن لا يُسْتعملُ فيه عمَلُ الأيدي إلّا مجازاً، وهو الله سبحانَه وتعالى، ونَحْوُه استعمالُ الطَّلْعِ في قولِه تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥] فيما لا طَلْعَ له من الشجرِ، واستعمالُ المِرْسَن في أنفٍ لا رسَنَ له.

قوله: (**أو: فَهُمْ لها ضابطون**) فالمالكُ بمعنى القاهِرِ والقادرِ من ملَكْتُ العَجِين: إذا أجَدْتَ عَجْنَه فقوَّيْتَه، ومنه أُخِذَ المُلْكُ لأنّه القدرةُ على المَمْلوكِ، والفاءُ على الأولِ للتَّسبيب وهي فَصيحة لتقديرِ فمَلَّكْناهم وهذا أوْجَهُ، لأنّ قوْلَه: ﴿وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ﴾ وتقسيمه بالركوب

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «يعملون».

أصبَحْتُ لا أحمِلُ السِّلاحَ ولا أملِكُ رأسَ البَعِيرِ إنْ نَفَـرا

أي: لا أضبطُه، وهو مِن جُملةِ النِّعَم الظاهرة، وإلا فمَن كان يَقدِرُ عليها لولا تذليلُه وتَسْخيره لها؟ كما قال القائلُ:

يُصَرِّفُهُ الصَّبِـيُّ بكُلِّ وَجهٍ ويَحْبِسُهُ على الخَسْفِ الجَرِيرُ
وتَضْرِبُـهُ الوَلِيدَةُ بالهَرَاوى فـلا غِـيَرٌ لَـدَيْهِ ولا نَكِيرُ

ولهذا ألزم اللهُ سبحانه الراكبَ أن يشكرَ هذه النعمةَ ويسبِّحَ بقوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣]. وقُرئ: ﴿رَكُوبُهُمْ﴾ و(رَكُوبتُهم)،

والأكل يدل على الضبط والقهر فدَلّ «مالكون» على أنّ أحداً لا يمنعُهم من التصرّفِ فيها ودلّ ﴿وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ﴾[1] على أنها في أنفُسِها لا تمتنِعُ من التصرُّفِ فيها بما أرادَ صاحبُها، وعلى الوجْهِ الثاني: وذَلَّلناها لهم عَطْفٌ تَفْسيري على قوله: ﴿مَٰلِكُونَ﴾ وليس بقَويّ.

قوله: (أصبَحْتُ) البيت[2]، وبعده:

والذئْـبَ أخْشـاهُ إنْ مَرَرتُ به وَحْدي وأخشى الرياحَ والمطرا

سُئلَ عن أبي هَرْمةَ: كيفَ أصبَحْتَ؟ فأنشد البيتين.

قوله: (يُصَرِّفه الصبيُّ) البيتين، الجَرِيرُ: حَبْلٌ يُجْعَلَ للبعيرِ بمنزلةِ العِذارِ للدابة غَيْرُ الزِّمام، والـخَسْفُ: الذلُّ. والـهَراوى: جَمْع الهراوة وهي العَصا الضَّخْمة، والغِيَرُ: اسمٌ مِن قولهم: غيَّرْتُ الشيءَ فتغيّر، أو جَمْعُ غيرة.

قوله: (وقُرئ: ﴿رَكُوبُهُمْ﴾)، وهي قراءةُ العامّة. قال ابنُ جِنِّي: قرأ الحسَنُ[3] والأعمَشُ بضَمِّ الراء. وقرأَتْ عائشةُ رضي الله عنها رَكوبَتُهم، وأما الضمُّ فمَصْدَر، والكلامُ محمولٌ

---

(١) من قوله: «وتقسيمه بالركوب والأكل يدل» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) للربيع بن ضَبُع الفزاري. انظر: «كتاب سيبويه» (١: ٨٩).

(٣) في النسخة (ف): «الحسين»، وهو على الجادّة في «المحتسب»، يعني به الحسن البصري رحمه الله.

وهما ما يُركَب، كالـحَلُوب والـحَلُوبة. وقيل: الرَّكُوبة: جَمعٌ. وقُرئ: (رُكوبهم) أي: ذو رُكوبِهم، أو: فمِن منافِعها رُكوبُهم. ﴿مَنَٰفِعُ﴾: مِنَ الجُلودِ والأَوْبار والأصوافِ وغيرِ ذلك. ﴿وَمَشَارِبُ﴾: مِنَ اللَّبَن، ذكَرَها مُجمَلة، وقد فصَّلها في قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتًا﴾ الآية [النحل: ٨٠]. والمشارب: جمعُ مَشْرب؛ وهو موضعُ **الشُّرْب، أو الشُّرْب.**

[﴿ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ * لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ * فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ٧٤-٧٦].

اتخَذُوا الآلهةَ طمعاً في أن يتقوَّوْا بهم ويَعْضدوا بمكانهم، والأمرُ على عكسِ ما قدَّرُوا؛ حيثُ هم جندٌ لآلهتهم مُعَدُّون ....

على حَذْفِ المضاف، أي: ذو رُكوبِهم، وهو المركوبُ ومَرْجِعُها إلى قراءةِ مَنْ قرأ بفَتْح الراء وإن شِئْتَ قَدَّرْتَ: فمِنْ منافِعها أو مِنْ أعراضِها رُكوبُهم، وأما ركوبتُهم فهي المركوبةُ كالـجَزورةِ والـحَلوبة، أي: ما يُجَزُّ[1] ويُحْلَب[2].

وقال مَكّي: ركوبَتُهم: الأصلُ عند الكوفيين؛ ليُفرَّقَ بين ما هو فاعلٌ وبين ما هو مَفْعول، يقولون: امرأةٌ صَبور وشَكور فهذا فاعِل، ويقولون: ناقَةٌ حَلوبة ورَكوبة فهذا مَفْعول[3].

قوله: (**هو موضِعُ الشُّرْبِ، أو الشُّرْبُ**)، في «المطلع»: مشاربُ: جَمْعُ مَشْرَب، بمعنى موضع الشُّرْب، أو هي مَصْدرٌ بمعنى المشروب، وهو لَبنُها ومَخيضُها والزُّبدُ والسَّمْنُ والأَقِطُ والجُبنُ والرائبُ وغيرها.

---

(١) في(ط): «يجزر».

(٢) «المحتسب» (٢: ٢١٥) وزاد: وقد أشبعنا هذا الموضعَ في كتابنا المعروف بالخطيب، وهو شرحُ كتاب «المذكّر والمؤنث» ليعقوب بن السِّكيت.

(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٠٩).

﴿مُحۡضَرُونَ﴾ يخدمُونهم ويذبُّون عنهم، ويَغضبون لهم، والآلهةُ لا استطاعةَ بهم ولا قدرةَ على النصر، أو: اتّخذوهم لينصرُوهم عند الله ويَشفَعُوا لهم، والأمرُ على خلافِ ما توهَّموا؛ حيثُ هم يومَ القيامة جندٌ مُعَدُّون لهم مُحضَرون لعذابهم؛ لأنهم يُجعَلون وَقوداً للنار.

قُرئ: ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ﴾ بفتح الياء وضمِّها، مِن حَزَنَه وأحْزَنه. والمعنى: فلا يُهمَّنَّك تكذيبُهم وأذاهم وجَفاؤهم، فإنّا عالِمُون بـ﴿مَا يُسِرُّونَ﴾ مِن عداوتِهم ﴿وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾،

قوله: (﴿مُحۡضَرُونَ﴾ يخدمونهم) أي: يَحْضُرونها لِخِدْمَتِها وعِبادتها، لقولِه: «مُحْضَرون لِعَذابهم». حيثُ صَرَّحَ باللام.

وأما اتصالُ هٰذه الآيةِ بما قبْلَها فأَنْ تُجعَلَ حالاً مُقَرِّرةً لجهةِ الإشكال؛ أي: إنا خلَقْناهم وفَعَلْنا كذا وكذا وهُم اتّخذوا مِن دونِ الله ما لا يَسْتطيعون نَصْرَهُم، ومع ذلك إنهم يذبون عنها ويَغْضَبون لها، وإليهِ الإشارةُ بقوله: والأمرُ على عَكْسِ ما قَدَّروا.

قوله: (قرئ: ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ﴾ بفَتْحِ الياءِ وضَمّها): نافعٌ: بالضمِّ، والباقون: بالفتح[1].

قوله: (والمعنى: فلا يُهمَّنَّك تكذيبهم وأذاهُم وجفاؤهم) إلى آخره، لابدَّ لهذه الفاءِ من كلام تَتَّصلُ به، والذي يصلحُ لذلك قولُه: ﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ﴾، لأنه في جوابِ مَنْ قال: إنه صلواتُ الله عليه شاعِرٌ والقرآنُ شعر.

وأما بيانُ النَّظْم، فإنّه تعالى بعد ما رَدّ عليهم قولهم: إنه شاعرٌ، أتى بقوله: ﴿أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم﴾ الآياتِ، مُسَلِّياً حبيبَه صلواتُ الله عليه، يعني: لك التأسّي بربِّك، فإنّه تعالى أراهُم تلك الآياتِ الباهرةَ، وأَوْلاهم تلك النِّعَمَ المُتظاهره، وعَلِموا أنه المُتفرِّدُ بها، ومع ذلك كابَروا وعاندوا واتّخذوا مِن دونه آلهةً أشركوها به في العبادة، فإذا كان كذلك فلا يحزنك قولُهم، لأنا مُجازوهم على تكذيبِهم إياكَ إشراكَهم بي.

---

(١) وقد سبق تخريجُ القولِ في هذا الاختيار وتعليلُه. ولتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٦٥).

وإنّا مُجازُوهم عليه، فحقُّ مِثْلِك أن يَتسلَّى بهذا الوعيدِ ويَستحضِرَ في نفْسِه صورةَ حاله وحالِهم في الآخرة؛ حتى **يَنقشعَ عنه الهمُّ ولا يرهقَه الحُزنُ**. فإن قلتَ: ما تقولُ فيمن يقول: إنْ قرأ قارئ: (أنّا نعلم) بالفتح: انتقضتْ صلاتُه، وإن اعتقدَ بما يُعطيه من المعنى: كَفَر؟ قلتُ: فيه وجهان؛ أحدُهما: أن يكون على حذفِ لام التعليل، وهو كثيرٌ في القرآن والشِّعر، وفي كلِّ كلامٍ وقياس مطَّرِد، وهذا معناه ومعنى الكسرِ سواء، **وعليه تلبيةُ رسولِ الله ﷺ**: «إنّ الحمدَ والنعمةَ لك»، كسر أبو حَنيفة وفَتَح الشافعيُّ، وكلاهما تعليلٌ. والثاني: أن يكون بَدَلاً من ﴿قَوْلُهُمْ﴾، كأنه قيل: فلا يحزنك، إنّا نعلم ما يُسرُّون وما يُعلنون. وهذا المعنى قائمٌ **مع المكسورة** إذا جعلتَها مفعولةً

قوله: (**يَنْقَشِعَ عنه الهمُّ ولا يُرْهِقَه الحزن**)، الجُملتان مُقرِّرتان على النفيِ والإثباتِ طرداً وعكْساً.

قوله: (**وعليهِ تَلْبيةُ رسولِ الله ﷺ**)، عن البُخاري ومسلم ومالكٍ وغيرِهم، عن ابنِ عُمرَ يقول: سمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يهل مُلَبِّداً يقول: «[لبَّيْك][1] اللهمَّ لبّيْك، لا شَريكَ لك لبيكَ، إنّ الحمْدَ والنعمةَ لك والمُلك، لا شريك لك»[2] لا يزيدُ على هٰذِه الكلمات.

النهاية: التَّلبيدُ: هو أن يُسرِّحَ الشعْرُ ويُجعَلَ فيه شيءٌ من صِمْغٍ ليلتزقَ ولا يتشعَّثَ في الإحرام.

قوله: (**مع المكسورة**) يعني: هذا المحذورُ أيضاً قائمٌ مع المكسورة على تقديرِ المقولِ، فعليكَ أن لا تُقدِّرَ البدَلَ فاتحاً، ولا تُقدِّرَ مقولَ القولِ كاسراً لأنّه على التقديرَين نهى رسولَ اللّهِ ﷺ عن الحُزنِ على كَوْنِ اللّهِ عالماً بسِرِّهم وعَلانِيَتِهم، بل يُقدَّرُ على الفتح، والكَسْرُ للتعليل، وهو المرادُ بقوله: وإنّما يدورانِ على تقديرِك: فينفصلُ إلى آخِره على أنَّ ذلك جائزٌ على سبيلِ التَّعريضِ كقولهِ تعالى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥].

---

(١) زيادة من مصادر التخريج.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩١٥) ومسلم (١١٨٤).

للقول، فقد تبيَّن أنَّ تعلُّقَ الحُزن بكون الله عالماً وعدمِ تعلُّقه لا يَدورانِ على كسرِ «إنّ» وفتحِها، وإنما يدورانِ على تقديرك، تَتَفَضّلُ إنْ فتحتَ بأن تقدِّرَ معنَى التعليل ولا تقدِّرَ البَدَل، كما أنك تَتَفضَّلُ بتقديرِ معنى التعليل إذا كسرتَ ولا تقدِّرُ معنى المفعولية، ثم إن قدَّرته كاسراً أو فاتحاً على ما عَظَّمَ فيه الخَطْبَ ذلك القائلُ، فما فيه إلا نهيُ رسول الله ﷺ عن الحُزن على كونِ الله عالماً بسرِّهم وعلانِيَتِهم، وليس النهيُ عن ذلك ما يوجِبُ شيئاً، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [القصص: ٨٦]، ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [القصص: ٨٧]، ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]؟

[﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ * وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ * ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ * أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ * إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ * فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ٧٧-٨٣]

قبَّح اللهُ عزَّ وجلّ إنكارَهم البَعْث تقبيحاً لا ترى أعجبَ منه وأبلغ، ودلَّ على تمادي كُفرِ الإنسان وإفراطِه في جُحود النِّعَم وعُقوقِ الأيادي، وتوغُّلِه في الخِسّة،

قوله: (**قبَّح الله عزَّ وجَلَّ إنكارَهم البَعْثَ تقبيحاً**)، قال القاضي: هذه تسليةٌ ثانيةٌ بتَهْوينِ ما يَقولونه بالنسبةِ إلى إنكارِهم الحشر[١]. يريدُ أنَّ قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ معطوفٌ على قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم﴾ وأسلوبُها أسلوبُها في التعكيس، يعني: أنّا كما تولَّيْنا إحداثَ النِّعَم ليكونَ ذريعةً إلى أن يَشْكروها فجعلوها وسيلةً إلى الكُفرانِ، كذلك خلَقْناهم مِن أخسِّ الأشياءِ وأمْهَنِها، ليَخْضَعوا ويتذلَّلوا، فإذا هو خَصيمٌ مُبين.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٤٢).

وتغلغلِه في **القِحَة**؛ حيثُ قرَّره بأنّ عنصرَه الذي خَلَقَه منه هو أخسُّ شيء وأمْهَنُه؛ وهو النُّطفة المَذِرة الخارجةُ من الإحْليل الذي هو قَناةُ النجاسة، ثم عَجَّبَ مِن حالِه بأن يتصدّى مثْلُه على مهانةِ أصلِه ودناءةِ أوّلِه لمخاصمةِ الجبّار، ويُبرِزَ صَفْحته لمجادلتِه، ويركبَ مَتْنَ الباطل ويَلَجّ، **ويَمْحَكَ** ويقول: مَن يقدِرُ على إحياءِ الميّت بعدما رَمَّتْ عظامُه؟! **ثم يكونُ خصامُه في ألزم وصفٍ** له وألصقِه به؛ وهو كونُه مُنشَأً من مَوات، وهو يُنكر إنشاءَه من مَوات، وهي المكابَرةُ التي لا مطمحَ وراءها، ورُوي: أنَّ جماعةً مِن كفّارِ قُريش منهم أبيُّ بن خَلَف الجُمَحيُّ وأبو جهلٍ **والعاص بنُ وائلٍ** والوليدُ بن المُغيرة تكلَّموا في ذلك، فقال لهم أبيٌّ: ألا ترَوْنَ إلى ما يقول محمّد: إنَّ الله يبعثُ الأمواتَ، ثم قالَ: واللاتِ والعزّى لأَصِيرنَّ إليه ....

قوله: (**في القِحَة**)، **الجوهري**: وَقُحَ الرجلُ إذا صارَ قليلَ الحَياء، وهو وَقِحٌ ووَقاحٌ بَيِّنُ القِحَةِ والوَقاحة، والهاءُ عِوَضٌ مِن الواو.

قوله: (**ويَمْحَكَ**)[1]، **الجوهري**: المَحْكُ: اللَّجاجُ، وقد مَحَكَ يمْحَكُ فهو رَجلٌ مَحِكٌ ومُماحك.

قوله: (**ثمَّ يكونُ خِصامُه في ألْزَمِ وصفٍ**) ثُمَّ هذه يجوزُ أن تكونَ للاستبعادِ؛ يعني يُنكِرُ الحَشْرَ، ويُخاصِمُ مع مهانتِه الجبّارَ مع مَهابته في شيءٍ في غايةٍ من الظهورِ والجَلاء! ما أبْعَد ذلك مِنَ العاقل[2]!

قولُه: (**والعاصُ بنُ وائل**)، عن بعضِهم: العاصُ، صَحَّ بالرَّفْعِ، لأنّه من الأعْياصِ، من العَوْصِ لا من العِصْيان[3]، والأعياصُ من قريش وهم أولاد أُميَّة بنِ عَبْدِ شَمْس الأكبر، وهم أربعة: العاصُ وأبو العاصِ، والعيصُ وأبو العِيصِ، والعِيصُ الأصْل.

---

(١) في النسخة (ف): «يَمْحَلُ» باللام.

(٢) في النسخة (ف): «الغافل»، وهو تصحيف.

(٣) قوله: «لا من العِصيان» سقط من (ف).

ولأَخصِمنَّه، وأخَذَ عَظْماً بالياً فجعل يَفتُّه بيده وهو يقول: يا محمَّدُ، أتُرى الله يُحيي هذا بعدما قد رَمَّ؟! قال ﷺ: «نعم، ويَبعثُك ويُدخِلُك جهنَّمَ». وقيل: معنى قوله: ﴿فَإِذَا

قوله: (ولأَخْصِمَنَّه)، وخاصَمْتُ فلاناً فخَصَمْتُه أَخْصِمُه بالكَسْرِ، ولا يُقالُ بالضمِّ، وهو شاذ. ومنه قراءة حمزة: «وهم يَـخْصُمون»[1].

قوله: (نعَم، ويَبْعَثُك ويُدْخِلُك جَهَنَّم[2])، من الأسلوبِ الحكيم، أي: إحياؤه مما لا كلامَ فيه، فَسَلْ عن حالِك كيف تَصيرُ إلى جهنَّم؟ قيل: ليسَ هذا من الأسلوبِ الحكيمِ في شيءٍ، بل أجابَ وزادَ في الجوابِ بالبعثِ والعِقاب.

فيقال: الأسلوبُ الحكيمُ: هو تلقِّي المُخاطَبِ بغيرِ ما يترقَّبُ والسائلِ بغيرِ ما يتطَلَّب، فقولُه صلواتُ الله عليه: «ويبعَثُك ويُدخِلُك جهَنَّم» هو الجوابُ المفحم، وقوله: «نعَم» توطِئةٌ للجواب، واللعينُ لم يترقَّبْ ذلك، على أنَّ سؤالَه ذاك لم يكُنْ سؤالَ مُسْترشِدٍ طالبٍ للحقِّ بل سؤال مُتعَنِّتٍ مُتهكِّم[3] لم يقنع بلا ونعم. فكيفَ لا وقد أسْلَفَ: ألا تَروْنَ ما يقولُ محمد: إنَّ الله يبعَثُ الأمواتَ إلى آخرِ ما ذكره، نظيرُه قولُه تعالى: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٨] جوابا عن قولهم: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصافات: ١٦] على أنّ الزائدَ على الجواب لا يتبيَّنُه إلا الحكيم الحاذق.

قال الراغب: السؤالُ ضَرْبان: سؤالُ جَدَلٍ وحَقُّه أن يُطابِقَه جَوابُه لا زائداً عليه ولا ناقِصاً عنه، وسؤالُ تَعلُّمٍ وحَقُّ المُعَلِّم أن يَصيرَ فيه كطبيبٍ رفيق يتحرّى شِفاءَ سَقيمٍ فيَطْلُبَ ما يَشْفيه طَلَبَه المريضُ أو لم يَطْلُبْه[4].

---

(١) وقد سبق بيان عِلَل اختيار القُرّاءِ في هذا الحرف.

(٢) ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديثِ الكشاف» (٣: ١٦٧) وقال: غريبٌ بهذا اللفظ. ثم ذكر أن الحاكم قد أخرجه من حديثِ ابن عباس بلفظ: «نعم. يُميتُك الله ثُمَّ يُحييك ثم يدخلك جهنّم» وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

قلتُ: هو في «المستدرك» (٢: ٤٦٦).

(٣) في (ط): «منكر».

(٤) «تفسير الراغب» (١: ٤٤٤).

﴿هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾: فإذا هو بعدما كان ماءً مَهيناً رَجلٌ مميَّز مِنْطيق قادرٌ على الخِصام، ﴿مُّبِينٌ﴾: مُعربٌ عمّا في نفْسِه فَصِيح، كما قال تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]. فإن قلتَ: لِمَ سمَّى قولَه: ﴿مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ مَثَلاً؟ قلتُ: لِما دلّ عليه مِن قصّةٍ عجيبة شبيهةٍ بالمَثَل؛ وهي إنكارُ قدرةِ الله تعالى على إحياءِ الموتى. أو لِما فيه من التشبيه؛ لأنّ ما أُنكِرَ مِن قَبيل ما يُوصَفُ اللهُ تعالى بالقدرة عليه، بدليل النشأة الأولى، فإذا قيل: مَن يُحيي العظامَ؟ على طريق الإنكار لأنْ يكونَ ذلك ممّا يوصَفُ اللهُ تعالى بكونه قادراً عليه؛ كان تَعجيزاً لله وتشبيهاً له بخَلْقِه في أنهم غيرُ موصوفين بالقُدْرة عليه. والرَّميم: اسمٌ لِما بلِيَ من العِظام غيرُ صِفَةٍ، كالرِّمَّة والرُّفات، فلا يقال: لِمَ لمْ يؤنَّث وقد وقع خبراً لمؤنَّثٍ؟ ولا هو فَعِيل بمعنى فاعِل أو

وقلت: مِثالُه مَنْ غلبَ عليه مِرَّةُ السوداء إذا طلبَ مِن الطبيبِ تناوُلَ الـجُبْن فيقول: عليْكَ بمائه كما أُجيبَ عن قولِهم ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ﴾ بقوله: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٩] وإذا طلبَ مَنْ قَهره الصفراء العَسَلَ فيقول لـه: مع الخَـلِّ، وعليهِ ما نحْنُ بصَدَدِه، وقولُه تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة: ٢١٥].

قولُه: (من التشبيهِ؛ لأنّ ما أنكر) إلى آخره، تلخيصُه: أنّ إحياءَ الأمواتِ منْ قَبيلِ الصفاتِ التي يُوصَفُ بها الباري ليَمْتازَ عن الخلق كما قالَ إبراهيمُ عليه السلام: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقال تعالى: ﴿هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [الدخان: ٨]، فإذا أنكرَ ذلك لزِمَ منه العَجْزُ وهو ما يُوصَفُ به المخلوق، فلذلك قيل: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا﴾ أي شَبَّهَنا بالمخلوقين.

قال الإمام: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا﴾ جعلَ قُدْرتَنا كقُدْرتِهم ونَسِيَ خَلْقَه العَجيبَ وبَدْأه الغريب[1].

قولُه: (ولا هو فَعيلٌ بمعنى فاعل) قيل: هو مَعْطوفٌ على قولِه «غير صفة». وفي

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٠٨).

مفعُول. ولقد استَشهد بهذه الآيةِ مَن يُثبِتُ الحياةَ في العِظام، ويقول: إنَّ عظامَ الميتة نَجسة؛ لأنَّ الموتَ يؤثِّر فيها مِن قِبَلِ أنّ الحياة تحلُّها. وأمّا أصحابُ أبي حَنيفة فهي عندهم طاهرة، وكذلك الشَّعَر والعَصب، ويَزعمون أنَّ الحياةَ لا تحلُّها؛ فلا يؤثِّر فيها الموت، ويقولون: المرادُ بإحياء العِظام في الآية ردُّها إلى ما كانت عليه غضّةً رَطْبة في بدنِ حيٍّ حسّاس. ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ يعلمُ كيف يَخلق، لا يتعاظَمُه شيءٌ من خَلْقِ المنشآت والمُعادات ومن أجناسها وأنواعِها وجَلائِلها ودَقائقها. ثم ذَكَرَ من بدائع خَلْقِه انقداحَ النار من الشَّجَر الأخضر، مع مضادّةِ النارِ الماءَ وانطفائها به وهي الزنادُ التي تُورِي بها الأعرابُ وأكثرُها منَ المَرْخِ والعَفار، وفي أمثالهم: **في كلِّ شجرٍ نارٌ، واستَمْجَد المرْخُ والعَفار**، يقطعُ الرجلُ منهما غصنَيْن مِن مِثْلِ السِّواكَيْن وهما

«المطلع»: الرَّميمُ اسمٌ غَيْرُ صِفَة كالرِّمّةِ والرُّفاتِ لا فَعيلٌ بمعنى فاعلٍ أو مفعولٍ، ولأجلِ أنه اسمٌ لا صِفَة لا يُقالِ: لِـم لم يُؤنَّثْ وقد وقعَ خبر لمؤنث؟ قال القاضي: والرَّميمُ: ما بَلِيَ مِن العِظام، ولعلّه فَعيلٌ بمعنى فاعل؛ مِنْ: رَمَّ الشيءُ، فصارَ اسماً بالغَلَبة، ولذلك لم يُؤنَّثْ، أو بمعنى مفعول؛ من: رَمَـمْتُه، وفيه دليلٌ على أنّ العظْمَ ذو حياةٍ فيُؤثِّرَ فيه الموتُ كسائر الأعضاء[١].

وقال مُحْيي السنّة: لم يقُلْ رَميمةً لأنه مَعْدولٌ عن فاعلة، وكلّ ما كان مَعْدولاً عن وَجْهِهِ ووزْنِه كان مَصْروفاً عن أخواته لقولِه: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] أسقط الهاء؛ لأنها كانت مصروفة عن: باغية[٢].

قولُه: (**في كلِّ شَجَرٍ نار، واستَمْجدَ المرخُ والعِفَار**)، استمجد: يُستعمَلُ في تفضيلِ الفاضلِ على الفُضَلاء، قال المَيْداني: يقال مَجُدَت الإبلُ تَـمْجُدُ مُجوداً إذا نالَتْ مِن الخَلى قريباً مِن الشِّبَع، واستمجَدَ المَرْخُ والعَفارُ، أي: استكثرا وأخذا مِنَ النارِ ما هو حَسْبُهما؛ شُبِّها

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٤٤٣).

(٢) «معالم التنزيل» (٧: ٢٩).

خَضْراوان، يقطر منهما الماءُ فيَسحَقُ المَرْخُ، وهو ذَكَر، على العَفَارِ، وهي أُنثى، فتنقدِحُ النارُ بإذن الله. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: ليس مِن شجرةٍ إلّا وفيها النار إلا العُنّابَ. قالوا: ولذلك تُتَّخَذُ منه كُذَيْنِقات القَصّارِين. قرئ: ﴿ٱلْأَخْضَرِ﴾ على اللفظِ، وقُرئ: (الخضراء) على المعنى، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ * فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ * فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢-٥٤]. مَن قَدَرَ على خلقِ السماواتِ والأرضِ مع عِظَم شأنهما فهو على خلق الأَناسيِّ أقدرُ، وفي معناه قولُه تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]. وقُرئ: (يَقدرُ). وقوله: ﴿أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ يَحتمل معنَيَيْن: أن يخلقَ مثْلَهم في الصِّغر **والقَماءة** بالإضافةِ إلى السماوات والأرضِ، أو: أن يُعِيدَهم؛ **لأنّ المعادَ مَثَلٌ للمبتدأ وليس به،** ....

بمَنْ يُكثِرُ العَطاءَ طلباً للمَجْد، لأنّهما يُسْرِعانِ الوَرْيَ. يُضْرَبُ في تفضيلِ بعضِ الشيءِ على بعضٍ، وليسَ في الشجرِ أَوْرى زِناداً من المَرْخ. والزَّنْدُ الأعلى يكونُ مِنَ العَفارِ، والأسفَلُ من المرخ.

قال:

إذا المَرْخُ لم يُورِ تَحْتَ العَفار(١)

قولُه: (**والقَماءةُ**)، **الجوهري**: قَمُؤَ الرجلُ قَماءً وقَماءةً، وصار قميئاً،وهو الصغير الذليل، وأقمأتُه: صَغَّرْتُه وذَلَّلْتُه فهو قميءٌ؛ على: فَعيل.

قولُه: (**لأنّ المَعادَ مَثَلٌ للمُبتدأ وليس به**) أي: أنَّ المعادَ مثلُ المُبتدأ وليس بعَيْنِه، كما فَسَّرهُ صاحبا «المطلع» و«التقريب». وقال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر لأنّه خِلافُ المذهب، وقد أحسنَ وأجادَ بعضُ فضلاءِ العصر حيث قال: ما ذَكره المُصنِّفُ مُنافٍ لما صَرَّح به قولُه تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ لأنّ الضميرَ في ﴿يُحْيِيهَا﴾ و﴿أَنشَأَهَآ﴾ راجعٌ إلى أمرٍ واحدٍ. فيكون المحيي هو المُنْشِئ أولَ مرّةٍ فالمعادُ عين المُبتدأ، ولأنَّ قولَهم: ﴿مَن يُحْيِ

---

(١) البيت للكميت. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٧٥).

....

﴿ٱلۡعِظَٰمَ﴾ إنكارٌ لـخَلْقِ تلك العظامِ الرميمة البالية بعَيْنِها إحياء، فلو لم يكُن المرادُ مِن قَوْلِهِ: ﴿يُحۡيِيهَا﴾ أنّ اللهَ يجعَلُها أحياءً بعَيْنِها لم يطابقِ السؤالُ الجواب.

وقال الإمامُ رحمه الله: إعادَةُ المَعْدومِ عندنا جائز خلافاً لجمهورِ الفلاسفة خذَلَهم الله، والكرامية وطائفةٍ من المعتزلة. وقال أيضاً: والدليلُ على أنّ حَشْرَ الأجسادِ حَقٌّ أنّ عَوْدَ البدَنِ في نفسِه ممكن واللهُ قادرٌ على كلِّ المُمْكنات. وعالمٌ بكلِّ المَعلومات فكان القولُ بالـحَشْرِ ممكناً والأنبياءُ قد أخبَروا عن وقوعِه، والصادقُ إذا أخبرَ عن وقوعِ شيءٍ ممكنٍ وجَبَ القطْعُ بصِحّتِه، وإنّما احتَجْنا إلى إثباتِ القُدْرةِ والعِلْم، لأنّه تعالى إذا عَلِمَ بجميعِ المعلوماتِ علِمَ بأجزاءِ تلك العِظامِ النَّخِرَةِ والجلودِ المتمزقة المُتلاشية في أقطارِ الآفاق، وإذا قَدَرَ على جَميعِ المَقْدوراتِ كان قادراً على تَمْييزِ الأجزاءِ وجَمْعِها وإعادتِها كما كانت أوّلَ مرَّةٍ فسُبْحانَ الـخَلَّاقِ العليم. هذا تلخيصُ كلام الإمام[1].

وقال: قد جَمَع اللهُ سُبحانَه وتعالى هذه المُقدّماتِ بأسْرِها صريحاً في جوابِه عن قولِهم ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾، أمّا ما[2] يدلُّ على إثباتِ القدرة على المُمكن[3] فهو قولُه: ﴿يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾ وقولُه: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلۡأَخۡضَرِ نَارٗا﴾ إلى آخره، وأمّا ما يدلُّ على إثباتِ العلْم بالجزئيات[4] فهو قولُه: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ﴾، وأمّا ما يدلّ على الإخبارِ عن الصادقِ فهو قولُه: ﴿قُلۡ﴾، أي: قُل أيُّها الصادِقُ المصدوق المشهورُ عنْدَهم بالأمين، الثابتُ نُبُوَّتُه بالدلائلِ والبراهين، فظهَر أنَّ الوجْهَ الأوّلَ مِنَ الوجهَيْنِ اللذَيْن ذكرَهُما المصنِّفُ هو الوَجْهُ تَصْحيحاً وذَوْقا.

أما التصحيحُ فكَما مَرَّ، وأمّا الذوقُ فإنّ لَفْظة «مِثْل» هُهُنا كنايةٌ عن المُخاطَبين نَحْو قولِك: مِثْلُك يَجودُ، وهو المرادُ من قولِه: «أن يَخْلُقَ مثلهم» في الصِّغَرِ والقَماءةِ ثم الالتفاتُ

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣١٠).

(٢) سقط لفظ «ما» من النسخة (ف).

(٣) من قوله: «موجوداً فلاوجْهَ» إلى هنا، سقط من (ف).

(٤) من قوله: «﴿يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾» إلى هنا، سقط من (ف).

﴿وَهُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ﴾: الكثيرُ المخلوقات ﴿ٱلۡعَلِيمُ﴾: الكثيرُ المعلومات. وقُرِئ: (الخالقُ). ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ﴾: إنما شأنه ﴿إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا﴾: إذا دَعاه داعي حِكْمةٍ إلى تكوينه ولا صارِفَ ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن﴾: أن يكوِّنَه من غيرِ توقُّف ﴿فَيَكُونُ﴾ فيَحدُثُ، أي: فهو كائنٌ موجود لا محالةَ. فإن قلتَ: ما حقيقةُ قوله: ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن﴾؟ قلتُ: هو مجازٌ من الكلامِ وتمثيل؛ **لأنه لا يمتنعُ** عليه شيءٌ من المكوَّنات، وأنه بمنزلة المأمورِ المطيع إذا وَرَدَ عليه أمرُ الآمرِ المُطاعِ. فإن قلتَ: **فما وجهُ القراءتَيْن في** ﴿فَيَكُونُ﴾؟ قلت: أمّا الرفعُ؛ فلأنها جُملة مِن مبتدإٍ وخبرٍ؛ لأنّ تقديرَها: فهو يكون، مَعْطوفة على مِثْلها؛ وهي: أمرُه أن يقول له: كن. **وأمّا النصبُ؛ فللعَطْفِ على** ﴿يَقُولَ﴾، ....

مِنْ قولِه: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم﴾ إلى قوله: ﴿مِثۡلَهُم﴾ لمزيدِ الاحتقارِ والازدراءِ أي: مِثْل أولئك البُعداء، ولأَنّ وِزانَ هٰذه الآيةِ وِزانُ قَوْلِه: ﴿لَخَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] ولو جُعِلَ المِثْلُ بمعنى مِثْل المبتدأ لَفاتَ أكثرُ هٰذه الفوائد.

قوله: (**وتمثيلٌ لأنه لا يمتنعُ**) أي: تمثيلٌ لعَدمِ الامتناع، فاللامُ صِلَةٌ وليسَ بتَعليل. والضَّميرُ فيه للبيانِ، وقولُه: «وأنّه بمَنْزلةِ المأمور» عطفٌ تَفْسيريٌّ عليه، والضمير للشيء؛ فالممثل الشيءُ المكوّن والممثلُ به المأمورُ المُطيع، والتَّمثيلُ «كُنْ فيكون» لأنّه اللفظُ المُستعارُ لذلك المعنى، ولو أُريدَ[1] التعليلُ لقيلَ تمثيل، لأنّه ليسَ ثَمَّ قَوْلٌ ولا أمرٌ ولا مأمورٌ حقيقةً.

قوله: (**فما وَجْهُ القراءتَيْن في** ﴿فَيَكُونُ﴾؟) يعني الرَّفْعَ والنَّصْب. النصْبُ ابنُ عامرٍ والكسائي، والباقونَ بالرفع[2].

قوله: (**وأما النّصبُ فللعطفِ على** ﴿يَقُولَ﴾)، قال أبو علي في «الإغفال»[3]: لا يجوزُ أن يكونَ جواباً لقولِه: «كن» لأنّ الجوابَ بالفاءِ إنّما يكونُ لغَيْرِ الموجِبِ نَحْو: النفيِ والأمر والنهي والتمنّي والعَرْض[4].

---

(١) في النسخة (ف): «أزيلَ»، وهو تصحيف.

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٣-٦٠٤.

(٣) في النسخة (ف): «الاعتقاد»، وهو خطأ.

(٤) «الإغفال» للفارسي (١: ٣٩٠).

....

فإن قلتَ: فقَدْ تَقدَّمَ ﴿كُن﴾ وهو أمر فهلّا جازَ انتصابُه به نَحْو: أتيتَني فأُعْطِيكَ؟

قلت: كُن وإن كانَ على لفظ فليسَ بأمْر، لأنّ الأمْرَ يَقْتضي مأموراً موجوداً أو معدوماً، فإن كان موجوداً فلا وَجْهَ للأمر، وإنْ كانَ معدوماً[1]، فلا يجوزُ أن يُؤمَرَ المعدومُ بالكَوْنِ والحُدوثِ لِما يلزَمُ أنْ يكونَ المأمورُ المعدومُ فاعلاً لنَفْسِه كما يكونُ المتَلقِّي لِما يؤمَرُ به وذلك فاسد. وإذا لم يكُنْ أمراً كان خَبَراً، وإذا كانَ خبراً لم يجُزْ انتصابُ الفِعْلِ بعْدَها على حَدِّ ما تنتصبُ الأفعال، ويكونُ المعنى ـ والله أعلم ـ: فإنّما يُكَوِّنُه فيكون، ففاعلُ الفِعْلِ اسمُ اللّٰـهِ تعالى، وأمّا ما في «النحلِ» فالرفعُ على «فهو يكون»؛ لأنّ المعنى ليسَ على جوابِ الأمر كقولك: قُم فأُعْطيك، فالأولُ أمْرٌ والثاني ضَمان، فَقوْلُه: كُنْ «للأمرِ فيَكون» ما يقَعُ من المأمور.

وعن أبي العباس[2]: فإنّما يقولُ له كُنْ فيكون «رَفْعٌ ولا يجُوزُ إلاّ الرفع لأنّه ليسَ مِثْلَ قَوْلِه تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾ [طه: ٦١] لأنَّ الأوَّل مِنهم والثاني مِنْ غيرهم، ووَجْهُ النَّصْبِ على الجواب. فأمّا إذا كانَ الأوّلُ والثاني مِنْ واحدٍ، فلم يكُنْ إلا العطفُ، فَقوْلُه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ ليسَ منه القولُ ومنَ المخلوقِ شيء، وليسَ هو أكثرَ من التكوينِ والإيجاد.

وقال أيضاً: ليس كُنْ مِثْلَ قُمْ فأُعْطيك، لأنّ أحدَ الفِعْلَيْن من المُخاطَبِ والآخرُ مِنك، ومَنْ نَصَبَ فهُوَ على ماذُكِرَ، وليسَ على الجوابِ. ذكَرَهُ في البقرةِ عنْدَ قولِه: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ [البقرة: ١٠٢].

ويُمْكنُ أن يُقال: إنك إذا قُلْتَ لزيدٍ: اضرِبْ عَمْراً فضَرَبَ، فُهِمَ أنّ ضَرْبَه مُسَبَّبٌ عن قولِك، لا عن اضْرِب.

---

(١) من قوله: «موجوداً فلا وجْهَ» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) يعني المُبرِّد. وانظر كلامَه في «المقتضب» (٢: ١٨).

والمعنى: **أنه لا يجوزُ عليه شيء مِمّا يجوز على الأجسام إذا فعلتْ شيئاً مِمّا تَقدِرُ عليه**؛ من المُباشرةِ بمَحالِّ القُدَرِ، واستعمالِ الآلات، وما يتبعُ ذلك من المشقّةِ والتعب واللُّغوب، إنما أمرُه ـ وهو القادرُ **العالم لذاته** ـ أنْ يَخلُصَ داعِيه إلى الفعل، فيتكوّن، فمِثْلُه كيف يَعجزُ عن مقدورٍ حتى يَعجزَ عن الإعادة؟ ﴿فَسُبْحَٰنَ﴾: تنزيهٌ له مما وَصَفَه به المشركون، **وتعجيبٌ مِنْ أن يقولوا فيه ما قالوا**. ﴿بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾: هو مالكُ

قوله: (**والمعنى: أنه لا يجوزُ عليه شيءٌ مِمّا يجوزُ على الأجسام**)، يعني: إنَّما عَقَّبَ بقولِه: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ ما سَبَقَ من إثباتِ القُدرةِ على خَلقِ السماوات والأرض وخَلْقِ مِثْلِهم، لئلا يَقيسَ الجاهلُ المُنكِرُ الغائبَ بالشاهد، والقادرَ على الإطلاقِ بالعاجزِ المحتاجِ، لأنّ الباري عزَّ شأنُه إذا[1] تعلّقَتْ إرادتُه بإيجادِ شيءٍ يحدُثُ بلا توقُّفٍ لا مَحالة. على أنّ هٰذا تَفهيمٌ وتقريب.

قولُه: (**العالمُ لذاتِه**)، مَذهبُه.

قوله: (**وتعجيبٌ مِنْ أن يقولوا فيه ما قالوا**)، أي: الجماعةُ مِن كُفّارِ قريش، منهم: أُبيُّ بنُ خَلف، وأبو جَهْلٍ والعاصُ والوَليد كما سَبق؛ تكلَّموا في البَعْثِ وأنكروهُ كلَّ الإنكارِ حتّى أخذ أُبيٌّ عَظْماً بالياً، فجَعل يَفُتُّه بيدِه ويقول: يا محمّدُ، أترى يُحيي هذا بعدما رَمَّ؟ ولمّا أجابَ الله تعالى عن ذلك بقولِه: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، وعقّبه بقولِه: ﴿إنما أمرُه إذا أراد شيئاً أن يقولَ له كُنْ فيكون﴾ رتّبَ عليه بالفاءِ قولَه ﴿فَسُبْحَٰنَ﴾ تأكيداً وتقريراً أي: إذا تَقرَّرَ هٰذا ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فكانَ مِن حَقِّ الظاهرِ أن يُقال: بيدهِ مَلكوتُ كلِّ شيءٍ وإليه يُرجَعُ الأمرُ كلُّه، فخَصَّ رجوعَ المشركينَ بالذكرِ دَلالةً على غَضبٍ شَديدٍ وتَهديدٍ عظيم، لقولِهم: مَنْ يُحْيي العظامَ وهي رَميم؟ ولهذا السرِّ أيضاً أجابَ نبيُّ الله ﷺ أُبيّاً عن هذا القولِ بقوله: «نعَم. ويبعثك ويُدخِلُك جهنم»[2] كما سبق.

---

(١) في (ط): «عزَّ شأنه إنما شأنه إذا».

(٢) سبق تخريجه.

كلِّ شيء والمتصرِّف فيه بمَواجب مَشيئتِه وقَضايا حِكْمته. وقُرئ: (مَلَكَةُ كلِّ شيء)، و(مَمْلكةُ كلِّ شيء)، و(مُلْكُ كلِّ شيء)، والمعنى واحد. ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بضمِّ التاء وفتحِها.

وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: كنتُ لا أعلمُ ما رُوي في فضائل يس وقراءتِها كيف خُصَّت بذلك، فإذا إنّه لهذه الآيةِ.

قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ لكلّ شيء قَلْباً، وإنّ قَلْبَ القرآنِ ﴿يسٓ﴾»، ....

قوله: (وقُرئ: «مَلَكَةُ كلِّ شيء»)، قال ابنُ جِنّي: قرأها طلْحةُ وإبراهيمُ[1] والأعمشُ، أي: عِصْمَةُ كلِّ شَيء، وهو مِن: ملَكتُ العَجين: إذا أجَدْتَ عَجْنَه، فقَوَّيته بذلك. ومنه: المَلْكُ؛ لأنه القُدْرةُ على المملوك، ومنه المُلْكُ لأنّ به قِوامَ الأمور. والمَلكوتُ: فَعَلوتٌ منه للمُبالغة، ولهذا لا يُطلَقُ إلّا على الأمرِ العظيم، ونَظيرُه: الجبَروتُ والرَّغَبوت والرَّهَبوت[2].

قوله: (﴿تُرْجَعُونَ﴾ بضَمِّ التاء): العامّةُ، وفَتْحُها: شاذ[3].

قوله: (إنّ لكُلِّ شيءٍ قَلْباً وإنّ قَلْبَ القرآنِ ﴿يسٓ﴾)الحديثُ مِن روايةِ التِّرمذي عن أنسٍ: أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ قال: «لكلِّ شَيْءٍ قَلْب، وقَلْبُ القُرآنِ ﴿يسٓ﴾، ومَنْ قرأها كَتَبَ اللهُ له قراءةَ القُرآن عَشْرَ مرات»[4].

وروى الإمامُ عن حُجّةِ الإسلام أنه قال: إنّما كانَ قَلْبَ القرآنِ، لأنّ الإيمانَ صِحَّته الاعترافُ بالحَشْرِ والنشرِ، وهذا المعنى مُقَرَّرٌ فيه بأبلَغِ وَجْه[5].

---

(١) يعني التَّيْميَّ كما صرَّح به ابن جنّي.

(٢) «المحتسب» (٢: ٢١٧-٢١٨).

(٣) وممن قرأ بها: أبو عبد الرحمن السُّلَمي وزِرُّ بن حُبَيْش وأصحاب ابن مسعود. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٦٠).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٨٨٧) وقال: هـذا حديثٌ حسـنٌ غريبٌ لا نـعرفُه إلاّ من حـديثِ حُـمَيْد بن عبد الرحمن،... وهارون أبو محمد شيخ مجهول. انتهى، وانظر تمامَ تخريجه وتنقيده في «تخريج أحاديثِ الكشاف» للحافظ الزيلعي (٣: ١٦٨-١٧٠).

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣١١).

....

ورَوَيْنا في «مسندِ الإمامِ أحمدَ بن حنبل» وأبي داود عن معقل بن يَسارٍ، عن رسولِ الله ﷺ قال: «اقرؤوا سورةَ ﴿يسٓ﴾ على موتاكم[(١)]».

قال الإمام: وذلك أنّ اللسانَ حينئذٍ ضعيفُ القوّةِ والأعضاءُ ساقطةُ المُنّةِ، لكنّ القلْبَ قد أقبلَ على الله بكُلِّيته، فيُقْرأُ عليهِ ما تزدادُ قُوّة قَلْبِه، ويشتَدُّ تَصْديقُه بالأصولِ، فهو إذَنْ عَمَلُه[(٢)].

وقلتُ ـ والعلمُ عندَ الله ـ: إنَّ هٰذه السورةَ الكريمةَ مِن فاتِحتها إلى خاتمتِها في تقريرِ أمَّهاتِ علمِ الأصولِ وجميعِ المسائل المُعْتَبَرةِ التي أوْردَها العلماءُ في مُصنَّفاتِهم بأبلغِ وَجْهٍ وأتمّه: فقولُه تعالى: ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ وقولُه: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في إثباتِ المُعْجزة، فإنَّ الحكيمَ بمعنى مُفْعِل؛ أي: المُحْكِمِ المُتْقِنِ الرصينِ الذي لا يأتيهِ الباطلُ مِن بين يدَيْهِ ولا مِنْ خَلْفِه، تَنْزيلٌ مِن حكيمٍ حَميد، فهو مُحْكَمٌ في نفْسِه، فلو حَامَ حَوْلَه سِمَةُ الحدوثِ ووَصْمَةُ العَدَمِ لم يَكُنْ مُحْكَماً في نفْسِه، ولم يكُنْ تنزيلاً من عَزيز رحيم، ومُحْكَمٌ في تَرْصيفِه وتركيبِه، فلو عورِضَ بمِثْلِه لم يكُنْ مُحْكَماً في تَرْصيفِه وتَرْتيبِه ولم يكُنْ منزّلاً من لدُنْ عزيز رحيم[(٣)].

وقوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ إلى قوله: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ في بَيانِ المسائلِ المُعتبرةِ في النبُوّاتِ من التبليغِ والبشارةِ والنِّذارة وكيفيةِ دعوةِ الأمةِ واستعمالِ اللِّين والرفقِ فيها وعَدَمِ الطمعِ في الأجْر، وأحوالِ الأُمَم وقَبولِ البعضِ وإباءِ الآخرين، وبيانِ خاتمةِ السُّعداءِ منهم والأشقياء، وقولُه: ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ في

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٣١٤) وأبو داود (٣١٢١) وابن ماجه (١٤٤٨) وصحّحه ابن حِبّان (٣٠٠٢) وإسنادُه ضعيف لاضطرابه وجهالةِ بعضِ رواته، وانظر تمامَ تنقيده في التعليق على «مسند أحمد» (٣٣: ٤١٧-٤١٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣١١).

(٣) من قوله: «ومحكمٌ في ترصيفه وتركيبه» إلى هنا سقط من (ف).

....

إثباتِ القَدَرِ وأنَّ الكائناتِ كلَّها واقعة[١] بقَدَرِ اللّٰـهِ ولا يخرجُ شيءٌ منها من عِلْمِه، وقولُه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ أَغْلَـٰلًا﴾ الآياتُ في إثباتِ القضاءِ. وأنّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ للّٰـهِ تعالى، وإنْ كان كسباً لهم، فعُلِمَ أنّه لا يجْري في المُلْكِ والملَـكوتِ طَرْفَةُ عَيْنٍ ولا فَلْتَةُ خاطرٍ إلا بقَضاءِ الله وقَدَره وإرادتهِ ومشيئتِه وقولُه: ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ وقولُه: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ وقولُه: ﴿وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَـٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ في إثباتِ التوحيدِ ونَفْيِ الأضْدادِ والأندادِ ومَواجبِ العبادة.

وقولُه: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَـٰهَا﴾ إلى آخرِ الآياتِ كالبحرِ الزاخر في إثباتِ الصفاتِ المُعتَبرةِ في أصولِ الدين مُدْمجاً بدليلِ الآفاقِ والأنفسِ على أتمِّ وجه.

وقوله: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ إثباتٌ لأمارات الساعةِ لأنّها هي النفخةُ الأولى، يدلُّك عليه قولُه: ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ على ماروَيْنا عن مُسلم: «وهم في ذٰلك دارٌّ رِزْقُهم حَسَنٌ عَيْشُهم»[٢]، وفيه: «أوّلُ مَنْ يسْمَعُه رجلٌ يلوطُ حَوْضَ إبلِه» الحديث[٣]. كما أنّ قولَه: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ إثباتٌ للنفخةِ الثانيةِ، وقولُه: ﴿قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ إلى آخرِه في بيانِ الإعادة، وقولُه: ﴿فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ في بيانِ الحشر.

وقولُه: ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ بيانٌ للحُضورِ في العَرَصات والموقفِ.

وقولُه: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ إثباتٌ للحسابِ و الجزاء.

وقولُه: ﴿إِنَّ أَصْحَـٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ﴾ وقوله ﴿وَٱمْتَـٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾ في بيانِ المرجعِ والمآبِ بعد الحساب: فريقٌ في الجنّة وفريقٌ في السعير.

---

(١) في النسخة (ف): «واقفة».

(٢) في النسخ الخطية: «عيشتهم» بالتاء، وصوّبناه من «صحيح مسلم».

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٤٠) من حديثِ عبدالله بن عمرو بن العاص.

مَن قرأ ﴿يسٓ﴾ يريدُ بها وَجْهَ الله، غَفَرَ الله له، وأُعطيَ مِنَ الأجر كأنما قرأ القرآنَ اثنتين وعشرين مرّةً، وأيّما مُسلمٍ قُرئ عندَه إذا نزل به مَلَكُ الموتِ سورةُ ﴿يسٓ﴾ نَزَلَ بكلِّ حرفٍ فيها عَشَرَةُ أملاكٍ يَقومون بين يدَيْه صفوفاً يصلُّون عليه، ويَستغفرون له، ويَشهدون غَسْلَه، ويَتبعون جِنازتَه، ويُصلُّون عليه، ويَشهدون دَفْنَه، وأيّما مُسلمٍ قرأ ياسينَ وهو في سَكَراتِ الموت لم يَقبضْ مَلَكُ الموتِ رُوحَه حتى يُجيئَه رِضوانُ خازن الجنّة بشربةٍ مِن شَراب الجنّة يشربُها وهو على فِراشه، فيقبضُ مَلَكُ الموت رُوحَه وهو ريّانُ، ويمكثُ في قبرِه وهو ريّانُ، ولا يحتاجُ إلى حوضٍ مِن حِياضِ الأنبياء حتى يدخلَ

وقوله: ﴿وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ﴾ في بيانِ أنّ لهم ما تَشْتهي الأنفس.

وقوله: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ في بيانِ حصولِ ما يلذُّ به السمْعُ وتَقرُّ به الأعين، وهو نيلُ الحسنةِ الكبرى والبُغْيةِ الأسنى وهي رؤيةُ اللّٰـهِ تعالى كما دلّ عليه حديثُ المصطفى وقد أورَدْناه في مَوْضعِه مِن هٰذه السورة.

وقولُه: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ كالفَذْلكةِ للمذكورات.

وقوله: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ كالخاتمةِ المشتملةِ على أسرارٍ عَجيبة، تَتحيَّرُ فيه الأفهام، وتَـكِلُّ مِن شَرْحِه الألسُنُ والأقلامُ، ولهذا قال حَبْرُ الأمّةِ على ما رَواهُ المصنِّف: كنتُ لا أعلَمُ ما رُوِيَ في فضائلِ ﴿يسٓ﴾ وقراءتِها كيفَ خُصَّتْ بذلك، فإذا إنه لهٰذه الآية(١).

وفي تقديمِ بَعضِ هٰذه الأصولِ وتأخيرِ بعضِها معانٍ لا تكاد تنضبط. هذا ومَنْ رامَ التفصيلَ فقد حاول نَزْفَ البحرِ هَيْهاتَ ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾ [الكهف: ١٠٩] فلِله تعالى في كلِّ كلمةٍ من القرآنِ كلماتُه التي ينفَدُ البحر دون

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣] والأثر المذكور عن ابن عباسٍ لم أهتدِ إليه فيما بين يديَّ مِن مصادر التخريج.

الجنة وهو رَيَّان». وقال عليه الصلاة والسلام: «إنَّ في القرآنِ سورةً يُشفَّعُ قارئُها، ويُغفَرُ لمستمعِها، ألا وهي سُورةُ يس».

نفادِها. ولله دَرُّ شيخِنا شيخِ الإسلام قُدِّسَ سرُّه وإنشاده في كتابِهِ «العوارف»:

أنعـــى إليك قلوباً طـــال ما هطَلتْ   سحائبُ الوحيِ فيها أبحُرَ الحِكَمِ[1]

تمت السورة

حامداً لله ومصلياً على خير خلق الله

*   *   *

---

(١) «عوارف المعارف» ص١٤.

سورةُ «والصافّات»

مكيّة، وهي مئة وإحدى وثمانُون، وقيل: واثنتانِ وثمانون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا * فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرًا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا * إِنَّ إِلَٰهَكُمۡ لَوَٰحِدٞ * رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَرَبُّ ٱلۡمَشَٰرِقِ﴾ ١-٥]

أقسم سبحانَه بطوائفِ الملائكة، أو بنُفوسِهم الصافّات أقدامَها في الصلاة، من

سورةُ «والصافّات»

مكية، وهي مئةٌ وإحدى وثمانونَ آية، وقيل: اثنتانِ وثمانونَ آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (بطوائفِ الملائكةِ) عن بعضِهم: أي: بالطوائفِ الصّافّاتِ أو بنفوسِهم الصّافّات، وهي جمع صافّة؛ لأنه لا يُقالُ في الملائكةِ صافّات، وهو مِن قولِهم: صَفّتِ الإبلُ قوائمَها وهي صافّة، والنّاقةُ تصفُّ يديها(١) عند الحلب، وصَفَفْتُ القومَ فاصطفُّوا. وقالَ أبو مسلم(٢): لا يجوزُ حملُ هذه الألفاظِ على الملائكة؛ لأنها مُشعرةٌ بالتأنيث، والملائكةُ مُبّرءونَ من هذه الصفة.

وأجابَ الإمام: إن «الصّافّاتِ» جمعُ الجمع، فإنهُ يُقال: جماعةٌ صافّةٌ ثم يُجمعُ على

---

(١) في (ف): «تَذْيها»، وهو تصحيف.

(٢) من مفسِّري المعتزلة، سبقت ترجمته، وقولُه هذا قد نقله الفخر الرازي وأجاب عنه كما سيأتي تخريجه.

قوله عزَّ وجلّ: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾ [الصافات: ١٦٥]، أو أجنحتَها في الهواء واقفةً مُنتظرة لأمْر الله. ﴿فَالزَّاجِرَاتِ﴾ **السحابَ سَوْقاً**، ﴿فَالتَّالِيَاتِ﴾ لكلامِ الله مِنَ الكُتب المُنزَلة وغيرِها. وقيل: الصافّاتُ: الطَّير، مِن قولِه تعالى: ﴿وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ﴾ [النور: ٤١].

والزاجرات: كلُّ ما زَجر عن مَعاصي الله، والتاليات: كلُّ مَن تلا كتابَ الله، ويجوزُ أن يُقسم بنُفوس العُلماءِ العُمّال الصافّاتِ أقدامَها في التهجُّد وسائرِ الصَّلوات وصُفوفَ الجماعات، ﴿فَالزَّاجِرَاتِ﴾ بالمواعظِ والنَّصائح، ﴿فَالتَّالِيَاتِ﴾ آياتِ الله والدارساتِ شَرائعَه، أو بنُفوسِ قوّادِ الغُزاة في سبيلِ الله التي تصفُّ الصفوفَ وتزجُرُ الخيلَ للجِهاد،

صافّات، ولأن التأنيثَ المعنوي هو الذي لا يحسنُ أن يُطلَقَ عليهم، لكن اللّفظيَّ لا مانعَ منه، وكيف وهم المسمَّونَ بالملائكة؟[1].

الرّاغب: الصّفُّ: أن يُجعلَ الشّيءُ على خطٍّ مستقيمٍ كالنّاسِ والأشجارِ ونحو ذلك، وقد يُجعلُ ـ فيما قال أبو عبيد ـ بمعنى الصّافّ. قالَ تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾ [الصف: ٤][2].

قولُه: (﴿فَالزَّاجِرَاتِ﴾: **السّحابَ سَوقًا**) **الرّاغب**: الزّجرُ طردٌ بصوت، يُقال: زجرتُه فانزجر[3]. قالَ تعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [النازعات: ١٣]، ثمّ يُستعملُ في الطّردِ تارةً، وفي الصّوتِ تارة، قالَ تعالى: ﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا﴾ أي: الملائكةُ التي تزجرُ السّحاب.

وقولُه: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّنَ الْأَنبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر: ٤] أي: طردٌ ومنعٌ مِن ارتكابِ المآثم، واستعمالُ الزّجرِ فيه لصياحِهم بالمطرود، نحو: اغربْ وتنحَّ وراءَك[4].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣١٤).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٨٦.

(٣) من قوله: «سوقاً. الراغب: الزّجرُ» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «مفردات القرآن» ص٣٧٨.

وتتلو الذِّكْر مع ذلك لا تشغلُها عنه تلك الشواغل. **كما يُحكى عن عليٍّ** بن أبي طالبٍ رضي الله عنه. فإن قلت: ما حُكم الفاءِ إذا جاءت عاطفةً في الصِّفات؟ قلت: إمّا أن تدلَّ على ترتُّب مَعانيها في الوُجود، كقوله:

يا لَـهْفَ زيّابةَ للحارثِ الصْـ ـصَابِـحِ فـالغانِمِ فالآيِبِ

كأنه قيل: الذي صبحَ فغنمَ فآب؛ **وإمّا على ترتُّبها في التفاوُتِ مِن بعض الوُجوه**، كقولك: خُذِ الأفضلَ فالأكمل، واعملْ الأحسنَ فالأجمَل؛ وإمّا على ترتُّب موصُوفاتِها

قولُه: (**كما يُحكى عن عليٍّ رضي الله عنه**)، قيل: كان عليٌّ رضي الله عنه يخرجُ مِن الصَّفِّ، وسيفُه ينطفُ[1] دمًا، فإذا رقيَ رباوةً يأتي بالخطبةِ الغرّاء. هكذا وجدتُه في «الحاشية»[2].

وذكرَ ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب»: سُئلَ الحسنُ البصريُّ عن عليٍّ رضيَ الله عنه، فقال: كانَ واللهِ سهمًا صائبًا مِن مرامي الله على عدوِّه، وربّانيَّ هذه الأمّةِ، وذا فضلِها، وسابقتِها، وذا قرابتِها من رسولِ الله ﷺ، لم يكنْ بالنّومةِ عن أمرِ اللّـه، ولا بالملومةِ في دينِ الله، أعطى القرآنَ عزائمهُ ففازَ منه برياضٍ مونقة، ذلك عليُّ بنُ أبي طالب[3].

قولُه: (**وإمّا على ترتّبِها في التّفاوتِ من بعضِ الوجوه**) يعني: يجوزُ أن يكونَ بين الشّيئينِ تفاوتٌ بحسبِ اعتبارين، فإن الشّيءَ قد يكونُ أفضلَ مِن الآخرِ مِن بعضِ الوجوهِ وذلك الآخرُ أفضلَ منه مِن وجهٍ آخر، فعوملَ بالفاءِ هاهنا معاملةَ ثمّ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧]، وقد ذكـرَ في قولِه تعالى: ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَيَقُولُوا۟ هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٢-٢٠٣]: ليسَ المعنى ترادفَ رؤيةِ العذابِ ومفاجأتَه وسؤالَ النّظرةِ فيه في الوجود[4]، وإنّما المعنى ترتّبُها في الشّدّة. وترى «ثمّ» يقعُ في هذا الأسلوبِ فيحلُّ موقعَه[5].

---

(١) في (ح): «يقطر»، وهما بمعنًى.

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد (٢: ٧٦).

(٣) «الاستيعاب» (٣: ١١١٠).

(٤) في (ف): «الوجوه».

(٥) انظر: «الكشاف» (١١: ٤٢٥).

في ذلك، كقولك: رَحِمَ اللهُ المحلِّقين فالمقصِّرين؛ فعلى هذه القَوانين الثلاثةِ يَنْساق أمرُ الفاءِ العاطفة في الصِّفات. فإن قلت: فعلى أيِّ هذه القوانينِ هي فيما أنت بصَدَدِه؟ قلت: إنْ وحَّدتَ الموصوفَ كانت للدِّلالةِ على ترتُّبِ الصِّفات في التفاضُل، وإنْ ثلَّثته،

قولُه: (رحمَ اللهُ المحلّقينَ فالمقصّرين) أي المحلّقُ أقربُ مِن المقصّر، والفاءُ لدنوِّ رتبةِ المقصّرِ مِن المحلّق. وروينا عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه: أن رسولَ الله ﷺ قال: «اللّهمَّ ارحمِ المحلّقين» قالُوا: والمقصّرينَ يا رسولَ الله. قال: «اللّهمَّ ارحمِ المحلّقينَ» قالُوا: والمقصّرينَ يا رسولَ الله. قال: «والمقصّرين». أخرجهُ البخاريُّ ومسلمٌ ومالكٌ وأبو داود[1].

عطفُوا قولَهم: «والمقصّرين» على قولِه صلواتُ الله عليه: «المحلّقين» ويسمّى مثلُ هذا العطفِ عطفَ[2] تلقين، كقولِه تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤]، فعلى هذا خرجَ الحديثُ عن أن يصلحَ للاستشهاد، ويُستشهدُ له بما روينا عن الترّمذي، عن مصعبِ بنِ سعد، عن أبيه، قال: قلْت: يا رسولَ الله، أيّ النّاسِ أشدُّ بلاء؟ قال: «الأنبياءُ ثمّ الأمثلُ فالأمثل، يُبتلى الرّجلُ على حسبِ دينِه»[3]. الحديث.

قولُه: (إن وحّدتَ[4] الموصوفَ كانتْ للدلالة[5] عَلَى ترتّبِ الصّفاتِ في التّفاضل)، وقلْت: قد ذكرَ في القوانينِ أمثلةً ثلاثة، والقسمةُ الصّحيحةُ أربعة؛ لأنه كما جازَ في الصّفاتِ الدّلالةُ على ترتّبِ معانيها في الوجودِ كذلك يجوزُ في الموصوفات، كما تقول: حلَّ المتمتّعُ فالقارنُ فالمفرِد. وإنّما لم يعتبرْ في الآيةِ التّرتّبُ في الوجودِ لا في الصّفاتِ ولا في الموصوفات؛ لأنّ ما يُقسمُ به يجبُ أن يكونَ عظيمَ الشّأنِ وله مزيّةٌ في نفسِه، ولا يدخلُ التّرتّبُ في الوجودِ في معنى التّعظيمِ سواءٌ كانَ في توحيدِ الموصوفِ وتعدّدِ الصّفاتِ أو في تعدّدِ الموصوفات.

---

(١) أخرجه البخاري (١٧٢٧) ومسلم (١٣٠١) ومالك في «الموطأ» (١: ٣٩٥) وأبو داود (١٩٧٩).

(٢) سقط لفظ: «عَطْفَ» من (ف).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٣٩٨) وابن ماجه (٤٠٢٣) وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٢٩٠٠).

(٤) في (ف): «وجَدْت» بالجيم، وهو تصحيف.

(٥) في الأصول الخطية: «الدلالة»، والتصويب من «الكشاف».

فهي للدلالة على ترتُّب الموصوفاتِ فيه، بيانُ ذلك: أنك إذا أجريتَ هذه الأوصافَ على الملائكةِ وجعلتَهم جامعِينَ لها؛ فعَطْفُها بالفاءِ يُفيد ترتُّباً لها في الفَضْل، إمّا أن يكونَ الفضلُ للصفِّ ثُمَّ للزَّجْر ثم للتِّلاوة، وإمّا على العكس، وكذلك إن أردتَ العلماءَ وقوّادَ الغُزاة. ....

قولُه: (إمّا أن يكونَ الفضلُ للصّفِّ ثم للزّجرِ ثم للتّلاوة) وذلك أنه تعالى أقسمَ بطوائفِ الملائكةِ الصّافّاتِ بأقدامِها[1] في الصّلواتِ إجلالاً وتعظيماً، وبأجنحتِها منتظرةً لأمرِ الله تدبيرًا، فالزّاجراتِ الغيرَ وعظًا وتذكيراً والسّحابَ حياةً للبلادِ ورحمةً على العباد[2]، فالتّالياتِ لكلامِ الله لا غير.

وإمّا على العكس، فأقسمَ بطوائفِ التّالياتِ لكلام الله العاملاتِ بما فيه ليلًا ونهارًا، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ ﴾ الآية [فاطر: ٢٩] كما مرّ، فالزّاجراتِ السّحابَ رحمةً للعباد، فالصّافّاتِ بأجنحتِها في الهواءِ لا غير، هذا ما يمكنُ أن يُقالَ على ما قال. «وإمّا على ترتّبها في التّفاوتِ مِن بعضِ الوجوه».

قولُه: (وكذلك إن أردتَ العلماءَ وقُوّادَ الغُزاة)، أي: مثلُ ذلك الحكمِ مِن التنزل والتّرقّي، ومِن توحيدِ الموصوفِ وتثليثِه يجري في العلماءِ والغزاة، مثالُه العالمُ في صفوفِ الجماعاتِ مكمِّلٌ لنفسِه، وفي الوعظِ والتّذكيرِ مكمِّلٌ لغيرِه، فبقوارعِ الآياتِ يزجرُ المستمعين، وبكواشفِها يدعوهم إلى الصّراطِ المستبين، وبالعكس، فإن التاليَ لنفسِه أحطُّ منزلةً ممّن يشتغلُ بإكمالِ غيرِه تارةً بالقلبِ واللّسان، وأخرى باليدِ والسّنان.

رَوَينا عن مسلمٍ والتّرمذيِّ وأبي داود، عن أبي سعيدٍ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «من رأى منكم منكرًا فليغيّرْه بيدِه، فإن لم يستطعْ فبلسانِه، فإن لم يستطعْ فبقلبِه وذلك أضعفُ الإيمان»[3].

(١) في (ح): «أقدامَها» بحذفِ الباء، والنصب على المفعولية لاسم الفاعل.

(٢) في (ح): «ورحمةً للعباد».

(٣) أخرجه مسلم (٤٩) والترمذي (٢١٧٢) وأبو داود (١١٤٠).

....

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: جعلَ الزّمخشريّ الأولَ للأفضلِ بدءًا بالأهمِّ فالأهمِّ وعكسهُ مراعاةً للتّرقّي[١].

وقلت: مثالُ الأهمِّ ما روينا مِن حديثِ مصعب: «ثمّ الأمثلُ فالأمثل»، ومثالُ التّرقّي قولُه تعالى: ﴿ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَيَقُولُوا هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٢-٢٠٣].

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: ويمكنُ أن يُقال: المرادُ الطّوائفُ الّتي يحصلُ منهنّ الصّفُّ والزّجرُ والتلاوةُ في سبيلِ الله وطلبُ رضاهُ، سواءٌ كانوا ملائكةً أو غيرها مِن العلماءِ والغزاة، فيدخلُ فيه كلُّ طائفةٍ حصلَت فيها هذهِ الصّفات، ولذلكَ أطلقَت.

وقلت: يمكنُ أن يُرجَّحَ الوجهُ الأولُ ـ وهو أن يرادَ صفوفُ الملائكةِ[٢] ـ بما روى محيي السّنّةِ عن ابنِ عبّاس والحسنِ وقتادة[٣]: هم الملائكةُ في السّماءِ يصفّونَ كصفوفِ الخلقِ في الدّنيا[٤]. وبما روينا عنِ البخاريِّ ومسلمٍ وغيرهما عن جابرِ بنِ سَمُرَةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ألا تصفّونَ كما تصفُّ الملائكةُ عند ربِّهم» قلْنا: وكيفَ تصفُّ الملائكةُ عند ربِّهم؟[٥] قال: «يُتمّونَ الصّفوفَ المقدَّمةَ ويتراصّونَ في الصّفِّ»[٦]. وبما يقتضيه قولُه: ﴿أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾، والمرادُ المذكوراتُ في أولِ السّورة.

قالَ المصنّفُ في تفسيرِه: يريدُ ما ذكرَ مِن خلائقِه مِن الملائكةِ والسّماواتِ والأرضِ والمشارقِ والكواكبِ والشُّهبِ الثّواقب والشّياطينِ المردة، وغلّبَ أولي العقلِ على غيرِهم.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٣٣).

(٢) من قوله: «فيه كلّ طائفةٍ حصلَت» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) في (ف): «والقادة».

(٤) «معالم التنزيل» (٧: ٣٣).

(٥) من قوله: «قلنا: وكيفَ تصفُّ الملائكة» إلى هنا، سقط من (ح).

(٦) أخرجه مسلم (٤٣٠) وهو مِن أفراده، فليس هو في البخاري كما ذكر المصنّف، وهو الذي جزم به الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١: ٣٣٩) برقم (٥٢٢).

وإن أجريتَ الصِّفةَ الأُولى على طوائفَ والثانيةَ والثالثة على أُخَر؛ فقد أفادتْ ترتُّبَ الموصوفات في الفَضْل، أعني أنَّ الطوائفَ الصافّاتِ ذواتُ فَضْل، والزاجراتُ أفضل، والتالياتُ أبْهَر فضلاً، أو على العكس، وكذلك إذا أردتَ بالصافّات: الطير، وبالزاجرات: كلَّ مايزجُرُ عن معصية، وبالتاليات: كلَّ نَفْس تتلو الذِّكْر؛ فإنَّ الموصوفاتِ مختلفة.

وقُرِئ بإدغام التاء في الصاد والزاي والذال. ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ خبرٌ بعد خَبَر، أو خبرُ مبتدإٍ محذوف. والمَشَارِق: ثلاثُ مئة وستون مَشْرِقاً، وكذلك المغارب، تَشْرُق

قولُه: (**وقُرِئَ بإدغامِ التّاء**) أدغمَ حمزةُ التّاءاتِ فيما يليها لتقاربِها مِن طرفِ اللّسانِ وأصولِ الثّنايا مِن غيرِ إشارة[١]، والباقونَ: يكسرونَ التّاءَ[٢] في الجميعِ مِن غيْرِ إدغامٍ إلّا ما كانَ مِن مذهبِ أبي عمرٍو في الإدغامِ الكبير.

قولُه: (**﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ خبرٌ بعد خبر**) يعني ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾ جملةٌ وهذا متّصلٌ به داخلٌ في خبرِ جوابِ القَسَم. قالَ القاضي: والفائدةُ في قوله: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾[٣] تعظيمُ المُقسَمِ به وتأكيدُ المقْسَمِ عليه على ما هو المألوفُ في كلامِهم[٤]، وأمّا تحقيقُه فبقولِه: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ فإن وجودَها وانتظامَها على الوجهِ الواقعِ مع إمكانِ غيرِه دليلٌ على وجودِ الصّانعِ الحكيمِ ووحدتِه، وما بينَهما يتناولُ أفعالَ العبادِ وأنها مِن خلقِه.

قولُه: (**والمشارقُ ثلاثُ مئةٍ وستّونَ مشرقًا، وكذلكَ المغارب**) قالَ القاضي: تشرقُ

---

(١) وهي القراءةُ التي نفرَ منها الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله حين سَمِعَها. قال الإمام النحاس: وهي بعيدةٌ في العربية من ثلاث جهات: إحداهُنّ أن التاءَ ليست من مخرج الصاد والزاي والذال، والثانية: أن التاءَ في كلمةٍ وما بعدها في كلمةٍ أخرى، والثالثة: أنك إذا أدغمْتَ جمَعْتَ بين ساكنَيْن من كلمتين. وإنما يجوز الجمعُ بين ساكنين في مثل هذا إذا كانا في كلمةٍ واحدة نحو دابّة وشابّة. انتهى بتقريب معناه من «الجامع لأحكام القرآن» (١٥ : ٦١).

(٢) في (ح): بكَسْرِ التاء.

(٣) من قوله: «جملةٌ وهذا متّصلٌ به» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «أنوار التنزيل» (٥ : ٥).

الشمسُ كلَّ يوم في مَشْرِقٍ منها وتغرُب في مَغْرب، ولا تَطلعُ ولا تغربُ في واحدٍ يومَيْن.

فإن قلت: فماذا أراد بقولِه: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٧]؟ قلت: أرادَ مشرقَي الصَّيف والشتاءِ ومغربَيْهما.

[﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۞ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ ٦-٧]

﴿ٱلدُّنْيَا﴾: **القُربى منكم**. والزِّينة: مَصْدر كالنِّسبة، واسمٌ لِما يُزان بـه الشيء، **كاللِّيقة: اسمٌ لما تُلاقُ به الدَّواة**، ويحتملُهما قولُه: ﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾، فإن أردتَ المصدر: فعلى إضافتِه إلى الفاعل، أي: بأنْ زانَتْها الكواكب، **وأصلُه: بزينةٍ الكواكبُ**، أو على

كلَّ يومٍ في واحد، وبحسبِها تختلفُ المغارب، ولذلك اكتفى بذكرِها مع أنّ الشّروقَ أدلُّ على القدرةِ وأبلغُ في النّعمة، وما قيل: إنها مئةٌ وثمانونَ إنما يصحُّ لو لم تختلفْ أوقاتُ الانتقال[1]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولا تطلعُ ولا تغربُ في واحدٍ يومين».

قولُه: (﴿ٱلدُّنْيَا﴾: **القربى منكم**) قالَ القاضي: إن تحقّقَ قولُهم: إنّ الكواكبَ كلَّها سوى القمرِ ليسَت في السّماءِ الدّنيا لم يقدحْ في ذلك؛ لأن أهلَ الأرضِ يرونَها بأسرِها كجواهرَ مشرقةٍ متلألئةٍ على سطحِها الأزرقِ بأشكالٍ مختلفة[2]. وقيل: «مِن» في قولِه: «القربى منكم» ليسَت ممّا يُستعملُ مع أفعَلِ التّفضيل؛ وإلّا لم تجتمعْ مع الألفِ واللّام، بل هي صلةُ «القربى»، نحو «قريبٌ منك».

قولُه: (**كاللّيقة: اسمٌ لما تُلاقُ به الدواة**)، وعن بعضهم: هو مِن قولهم: لاقَتِ الدواةُ تليق أي: لصقَت، ولقْتُها أنا يتعدّى ولا يتعدّى؛ إذا أصلحتُ مِدادَها.

قولُه: (**وأصلُه: بزينـةٍ الكواكب**)، عاصمٌ وحمزةُ: بالتّنوين[3]، والباقونَ: بغيْرِ تنوين. أبو بكر: «الكواكبَ» بالنّصب، والباقونَ: بالخفض[4].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥).

(٢) المصدر السابق (٥: ٦).

(٣) جعلا الكواكب هي الزينة، وهي بَدَلٌ منها لأنها هي هي.

(٤) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٤.

إضافتِه إلى المفعول، أي: بأنْ زانَ اللهُ الكواكبَ وحسَّنها؛ لأنها إنما زَيَّنت السماءَ لحُسْنها في أنفُسِها، وأصلُه: (بزِينةِ الكَواكِبَ) وهي قراءةُ أبي بكرٍ والأعمشِ وابنِ وثّاب؛ وإن أردتَ الاسم: فللإضافة وَجْهان: أن تقعَ الكواكبُ بياناً للزينة؛ لأنّ الزينةَ مُبهمة في الكواكب وغيرِها ممّا يُزان به، وأن يُرادَ ما زُيِّنَتْ به الكواكب. **وجاءَ عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾: بضوءِ الكواكب**. ويجوزُ أن يُرادَ أشكالُها المختلفة؛ كشَكْلِ الثُّريّا وبناتِ نَعْش والـجَوْزاء، وغيرِ ذلك، ومطالِعُها ومَسايرها. وقُرئ على هذا المعنى: (بزينةٍ الكواكبِ) بتنوين «زينة» وجر «الكواكب» على الإبْدال. **ويجوزُ في نَصْبِ (الكواكب) أن يكونَ بَدَلاً من محلِّ ﴿بِزِينَةٍ﴾**، ....

قالَ ابنُ الحاجب: الزّينةُ: تُطلقُ على ما يُتزيّنُ به وعلى المصدرِ، كقولِك: زانَه يَزِينُه زِينة. فمَن قرأ بالإضافةِ احتُملَ أن يرادَ ما يُتزيّنُ به مِن أصنافٍ متعدّدة، فأضيفَ إلى صنفِه[1]؛ ليتبيّنَ أنه المراد، وأن يُرادَ المصدرُ على أن التّزيينَ بما اشتملَت عليه الكواكبُ مِن الصّفاتِ المخصوصةِ مِن النّورِ والتّرتيبِ والهيئةِ المخصوصةِ الّتي هي عليها، وإضافتُها كإضافةِ «ضَرْبِ» إلى زيد. ومَن قرأ بالتنوينِ وخفضِ ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾ فعلى البدلِ أو عطفِ بيانٍ من «الزينةِ» التي هي مصدر، ومَن نصبَ قدّرَ فعلاً «أعني: الكواكبَ»، والزّينةُ أيضًا بمعنى مايُتزيّنُ به؛ لأن الكواكبَ كالتّفسيرِ لها، إلّا أن يُقدّرَ «أعني: زينةَ الكواكب» وحُذفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه، ويجوزُ أن يكونَ في قراءةِ النّصبِ بدلًا مِن ﴿ٱلسَّمَآءَ﴾ على أنه بدلُ اشتمال، كأنه قيل: إنّا زيّنّا الكواكبَ في سماءِ الدّنيا بزينة، فتكونُ الزينةُ بمعنى المصدر[2].

قولُه: (**وجاءَ عن ابنِ عبّاس: ﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾: بضوءِ الكواكب**)، استشهادٌ لقولِه: وأن يُرادَ ما زُيِّنَت به الكواكب؛ لأن ما زُيِّنَت به الكواكبُ هو الضّوءُ وأشكالُها المختلفةُ ومطالعُها ومسايرُها.

قولُه: (**ويجوزُ في نصبِ «الكواكبِ» أن يكونَ بدلًا من محلِّ ﴿بِزِينَةٍ﴾**)، أي أنه في موضعِ

---

(١) مثل إضافة خاتَم إلى حديد.

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧٠-٢٧١).

و﴿ وَحِفْظًا ﴾ مما حُمل على المعنى؛ لأنّ المعنى: إنّا خلَقْنا الكواكبَ زينةً للسماء وحِفْظاً من الشياطين، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾

نصب، وهو قولُ الزّجّاج[1]. وقالَ صاحبُ «الكَشف»: مثلُه قولُه تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ [الحج: ٧٨] إلى قولِه: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾، يجوزُ أن يكونَ التّقدير: وجاهدُوا في دينِ الله، فيكونُ ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ﴾ بدلًا مِن موضعِ الجارِّ والمجرور[2]. وقالَ ابنُ الحاجب: وهو ضعيفٌ[3] ضعفَ قولِهم: مررتُ بزيدٍ أخاك، فلا ينبغي أن يُحْملَ عليه قراءةٌ ثابتةٌ صحّتُها، ووجهُ ضعفِه: أنه إذا جُعلَ بدلًا كانَ في المعنى معمولًا للعاملِ الأول، ولا يستقيمُ أن يكونَ العاملُ الأولُ مسلَّطًا باعتبارِ المعنى بنفسِه، ألا ترى أنك لو قلتَ في[4] «مررتُ بزيدٍ أخاك»: «مررتُ أخاك» لم يجز، كذلكَ هذا[5].

قولُه: (﴿ وَحِفْظًا ﴾: مما حُملَ على المعنى) أي: قولُه: ﴿ وَحِفْظًا ﴾ عطفٌ ومنصوبٌ لا بدّ له من معطوفٍ عليه ومن ناصبٍ، فإمّا أن يُعطفَ على ﴿بِزِينَةٍ﴾ من حيثُ المعنى؛ لأنه في الحقيقةِ مفعولٌ له لقولِه: ﴿زَيَّنَّا﴾، والتّقدير: خلقْنا الكواكبَ زينةً وحفظًا، وإمّا أن يُقدّرَ النّاصبُ ويؤخَّر، وهو «زيّنّاها» ليفيدَ الاهتمام، أو يُقدَّمَ بأن يُقال: وحفظْناها حفظًا؛ ليفيدَ التّوكيد، قالَ المبرِّد: إذا ذكرتَ فعلًا ثمّ عطفْتَ عليه مصدرَ فعلٍ آخرَ، نصبْتَ المصدرَ لتدلَّ به على فعلٍ آخر، نحوَ قولِك: افعلْ وكرامةً، أي افعلْ ذلكَ وأكرمُك كرامةً[6].

وقلت: وفيه توكيدٌ آخرُ مِن هذهِ الحيثيّةِ ودلالةٌ على أن الحفظَ أهمُّ مِن التّزيين وأعنى، ولذلك أتبعَه اللهُ عزَّ وجل: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾.

---

(١) في «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٩٨).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٤٠ و٢٥١) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، و(٢: ١١٢٢) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٣) يعني اختيارَ الزجاج.

(٤) قوله: «مررت بزيد أخاك» إلى هنا، ساقط من (ط).

(٥) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧١).

(٦) ذكره بنحوه في «المقتضب» (٤: ٣٨٠).

[الملك: ٥]، ويجوزُ أن يُقدَّر الفعلُ المعلَّل، كأنه قيل: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ ﴾ زيَّنَّاها بالكواكب. وقيل: وحَفِظْناها حفظاً. والمارد: الخارجُ من الطاعة المُتملِّس منها.

[﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ * دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ * إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾ ٨-١٠].

الضميرُ في (لا يَسْمَعون) لكلِّ شيطان؛ لأنه في معنى الشياطين. وقُرئ بالتخفيف والتشديد، وأصلُه: يتسمَّعون. والتسمُّع: تطلُّب السَّماع. يقال: تسمَّع فسَمِع، أو فلَمْ يَسمع. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: هم يَتسمَّعون ولا يَسمَعُون. وبهذا يُنصَر التخفيفُ على التشديد. فإن قلت: (لا يَسْمَعون) كيف اتَّصل بما قَبْله؟ قلت: لا يخلو

قولُه: (المتمَلِّسُ[1] منها) أي: الخارِجُ مِن الطّاعةِ على وجهٍ لا يخالطُه شيءٌ منها، الجوهري: انمَلسَ مِن الأمرِ إذا أفلتَ منه، وناقةٌ مَلَسَى أي: تَمَلَّسُ وتمضي لا يتعلَّقُ بها شيءٌ مِن سرعتِها.

الرّاغب: المريدُ والماردُ مِن شياطينِ الجنِّ والإنس: المتعرّي مِن الخيرات، مِن قولِهم: شجرٌ أمردُ، إذا تعرّى مِن الورق[2].

قولُه: (وقرئَ بالتّخفيفِ والتّشديد) حفصٌ وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾ بتشديدِ السّينِ والميمِ، والباقونَ: بإسكانِ السّينِ وتخفيفِ الميم[3].

قولُه: (وبهذا تُنصرُ قراءةُ التّخفيفِ[4] على التّشديد) وذلكَ أنه أثبتَ التّسمّع، فلا يبقى للنّفي في قراءةِ التّشديدِ معنًى، ولأن اتّصالَ قولِه: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾ بقولِه: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴾ يقتضي ذلكَ التّقدير؛ لأن الحفظَ مسبوقٌ بتطلّبِ سماعٍ منهم، أي: هم يتطلّبونَ

---

(١) في (ف): «الملتمس».

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٠.

(٣) ولتمامِ الفائدة في تعليل هذا الحرف انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٥-٦٠٦.

(٤) كذا في (ح) و(ف)، وفي «الكشاف»: «وبهذا يُنصَرُ التخفيف».

مِن أنْ يتَّصل بما قَبْله على أن يكون صفةً لـ﴿كُلِّ شَيْطَٰنٍ﴾، أو استئنافاً فلا تصحُّ الصِّفة؛ لأنّ الحفظَ من شياطينَ لا يَسْمَعُون ولا يتسمَّعون لا معنى له، وكذلك الاستئناف؛ لأنّ سائلاً لو سأل: لِمَ تُحفَظُ من الشياطين؟ فأُجيبَ بأنهم لا يسمعون: لمْ يَستقِم؛ **فبقيَ أن يكون كلاماً مُنقطِعاً مبتدأً اقتِصاصاً** لِما عليه حالُ المُسترِقة للسَّمع، وأنهم لا يَقدِرون أن يَسْمَعوا إلى كلام الملائكة، أو يتسمَّعوا وهم مَقذُوفون بالشُّهب مَدْحُورون عن ذلك، إلا مَن أُمْهِلَ حتى خَطِفَ خطفةً واسترقَ اسْتِراقة؛ فعندها تُعاجِلُه الهَلَكةُ بإتْباع الشِّهابِ الثاقب. فإن قلت: **هل يصحُّ قولُ مَن زعم أنَّ أصله: لئلّا يَسْمَعوا**، فحُذفت اللامُ كما حُذفت في قولك: جئتُك أنْ تكرِمَني، فبقيَ أن لا يَسْمَعوا، فحُذفت «أن»

السّماعَ فلا يتمكّنونَ مِن الإصغاءِ[1] فضلاً عن السّماع، ولأنَّ «يسمعونَ» يتعدّى بنفسِه، قال تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا﴾ [النبأ: ٣٥] فلمّا عُدّيَ بـ«إلى» فسِّرَ تارةً بقوله: «لا يسمعونَ القولَ مائلينَ إلى الملأ الأعلى»، وأخرى «لا يصغونَ إلى الملأ الأعلى»، وأمّا الاستئنافُ فيمكنُ أن يكونَ على وجهٍ آخرَ غيرِ ما ذكرَه وهو بأنه لمّا قيل: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ أي: حفظْناها حفظًا، فقيل: فما يكونُ إذن؟ فأجيب: لا يسمعونَ أو لا يتطلّبونَ السّماعَ إلى الملأِ الأعلى[2]، أي: لا ينتهي طلبُهم السّماعَ إلى مكانِ الملأ الأعلى؛ لأنهم يُقذفونَ مِن كلِّ جانبٍ دحورًا.

قولُه: (فبقيَ أن يكونَ كلامًا مبتدأً اقتصاصًا) يعني: مستطردًا، فإنه تعالى لمّا ذكرَ أن الكواكبَ إنما خُلقت للتّزيينِ وأن الحفظَ هوالمقصودُ بالذّاتِ أتى بما عليه حالُ المسترقِ اقتصاصًا.

قولُه: **(هل يصحُّ قولُ مَن زعمَ أنّ أصلَه: لئلّا يسمعوا؟)** وجهٌ ثالثٌ للمنعِ مِن اتّصالِ ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ بما قبلَه، قال صاحب «الانتصاف»: أبطلَ أن يكونَ صفةً وأن يكونَ أصلُه «لئلّا يسمعوا»[3] لاجتماعِ حذفين، وكلا الوَجْهَيْنِ صحيح، وعدمُ استماعِ الشّيطانِ

---

(١) في (ح): «الإخفاء».

(٢) قوله: «وأما الاستئناف فيمكن» إلى هنا، ساقط من (ط).

(٣) من قوله: «للمنع من اتّصال ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾» إلى هنا، سقط من (ح).

وأُهدِرَ عَمَلُها، كما في قولِ القائل:

أَلا أيُّهذا الزاجِري أحضُرَ الوَغى؟

قلت: كلُّ واحدٍ من هذَيْن الـحَذْفَيْن غيرُ مردود على انفراده، فأمّا اجتماعُهما

إنما كانَ بسببِ الحفظ، فحالُه عند الحفظِ أن لا يسمعَ فيصيرَ موصوفًا حالةَ الحفظِ بذلك، ومثلُه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ والنجومَ مُسخَّراتٍ﴾[1] [النحل: ١٢] فالعاملُ[2] في «مسخّراتٍ» ـ وهي حالٌ ـ قولُه: «سخّر»، فالحالُ الّتي سخّرها ملازمةٌ لكونِها مسخّرة، وقد أشارَ الزّمخشريُّ في هذه الآيةِ إلى ما يقربُ مِن هذا، لكنه ذكرَ معه تأويلًا آخرَ كالمستبعد[3] لهذا الوجه، فجعلَه جمعَ «مسخّرٍ» كمُمزَّقٍ، وجعلَ معناه أنواعًا مِن التّسخير[4].

ومِن هذا النّمط: ﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] وليسوا رسلًا إلّا بعد الإرسال. وأمّا إنكارُ اجتماع حذفين؛ فقد ساغَ في قولِه: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦] أي: لئلّا تضلُّوا[5].

قولُه: (ألا أيُّهذا الزّاجري أحضُرَ الوغى)، وتمامُه:

وأن أشهدَ اللّذّاتِ هل أنت مُخلِدي[6]

«أحضرَ» محمولٌ على حذفِ «أن» لدلالةِ عطفِ «أن أشهدَ» عليه، فلو لم تُقدَّرْ حتّى تكونَ بتقديرِ المصدرِ لزمَ عطفُ المفردِ على الجملة، وهو غيرُ مستقيم.

---

(١) أي على القراءة بالنصب في لفظتي «النجوم» و«مسخرات»، وتقدم الكلام فيها في سورة النحل.

(٢) في (ح): «فالفاعل».

(٣) في (ف) و(ط): «كالمُبَعَّد»، والذي في «الانتصاف»: «كالمُسْتَشكِل»، وهو الأشْبَهُ بالصواب.

(٤) انظر: (٩: ٩٠ - ٩١).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٣٥ - ٣٦).

(٦) سبق تخريجه.

فمنكَرٌ من المُنكَرات، على أنَّ صَوْنَ القُرآن عن مِثْلِ هذا التعسُّف واجب. فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بين: سمعتُ فلاناً يتحدَّث، وسمعتُ إليه يتحدّث، وسمعتُ حديثَه، وإلى حديثه؟ قلت: المعدّى بنفْسِه يُفيد الإدراك، **والمعدّى بـ«إلى» يُفيد الإصغاءَ مع الإدراك**.

والملأ الأعلى: الملائكة؛ لأنهم يَسكُنون السماوات، والإنسُ والجنّ: هم المَلأُ الأسفَل؛ لأنهم سكّانُ الأرض.

وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: هم الكَتَبةُ من الملائكة. وعنه: أشرافُ الملائكة. ﴿مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾: مِن جميعِ جَوانب السماء من أيِّ جهة صَعِدُوا للاسْتِراق، ﴿دُحُورًا﴾ مفعولٌ له، أي: ويُقذَفون للدُّحور؛ وهو الطَّرْد، أو مَدحُورين على الحال، أو لأنَّ القذف والطَّرْدَ مُتقاربانِ في المعنى، فكأنه قيل: **يُدحَرون، أو: قذفاً**. وقرأ أبو عبدِ الرحمنِ السُّلَميُّ ....

قولُه: (والمُعدَّى بـ«إلى» يفيدُ الإصغاءَ مع الإدراك) الإصغاء: الإمالةُ للسّماع، ومنه الحديث: «كانَ عليه السلام يصغي الإناءَ للهرّةِ»[1].

قالَ القاضي: وتعديةُ السّماعِ بإلى لتضمّنِه معنى الإصغاءِ مبالغةً وتهويلًا لما يمنعُهم عنه، ويدلُّ عليه قراءةُ مَن قرأَ ﴿يَسَّمَّعُونَ﴾ بالتّشديدِ[2] وهو طلبُ السّماعِ[3].

قولُه: **(يُدحرونَ، أو: قذفًا)** هذا مِن الإيجازاتِ الحسنة، أي تُقدّرُ «**يُدحرونَ دُحورًا**» أو «**يُقذفونَ قذفًا**».

---

(١) أخرجه أبو داود (٧٥) وابن ماجه (٣٦٧) والترمذي (٩٢) وغيرهم من حديثِ أبي قتادة رَضِيَ الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيح. وهو قولُ أكثرِ العلماءِ من أصحابِ النبيِّ ﷺ والتابعين ومَنْ بعدَهم مِثْل: الشافعيِّ وأحمدَ وإسحاق: لم يَرَوْا بسُؤرِ الهرَّةِ بأساً. انتهى. وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (١٢٩٩).

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي وحفص. انظر: «حجة القراءات» ص٦٠٥.

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٦).

بفتح الدال على: قَذْفاً دَحُوراً طَرُوداً. أو: على أنه قد جاء **مجيء القَبُول والوَلُوع**. والواصب: الدائم، وصبَ الأمرُ وُصُوباً، يعني أنهم في الدُّنيا مَرجُومون بالشُّهب، وقد أُعِدَّ لهم في الآخرة نوعٌ من العذاب دائم غيرُ مُنقطِع. ﴿مَنْ﴾ في محلّ الرفع بَدَلٌ من الواو في (لا يَسْمَعون)، أي: لا يَسمعُ الشياطينُ إلا الشيطان الذي ﴿خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ﴾.

وقُرئ: (خِطِّفَ) **بكسر الخاء والطاء وتشديدِها**، و(خَطِّف) بفتح الخاءِ وكسرِ الطاء وتشديدِها، وأصلُهما: اختَطف. وقُرئ: ﴿فَأَتْبَعَهُۥ﴾، و(فاتَّبَعه).

قولُه: (**بفتح الدّال**) قالَ ابنُ جِنّي: هذا على وجهين: أحدُهما: على أنه مِن المصادرِ الّذي جاءَ على فَعُول؛ بفتحِ الفاء. وثانيهما: على أن المعنَى: ويُقذفونَ مِن كلِّ جانبٍ بداحرٍ أو بما يدحرُ، على حذفِ حرفِ الجرِّ وإرادتِه[١].

قولُه: (**مجيءَ القبولِ والولوع**) ومنه الوزوع، وليسَ في المصادرِ «فَعولٌ» سوى هذهِ الثّلاثة، قالَ سِيبويه: رُويَ: توضّأتُ وَضوءًا و تطهّرتُ طَهورًا[٢]، والوجهُ الضّم.

قولُه: (**وقُرئ «خِطِّفَ» بكسرِ الخاءِ والطّاءِ وتشديدِها**) قالَ الزّجّاج: هذا لا وجهَ له إلّا وجهًا ضعيفًا جِدّاً، ويكونُ على إتباعِ الطّاءِ كسرَ الخاء[٣]، وهو أخذُ الشّيّءِ بسرعة، وقيل: وجهُ «خِطِّفَ» بكسرتين: أنهم حرّكوا الخاءَ بحركةِ الهمزةِ بعد حذفِها، فلمّا سكّنوا التّاءَ وقلبوا وأدغموا احتيجَ إلى تحريكِ الطّاءِ فحرّكوها بالكسرِ على أصلِ التقاءِ السّاكنين. ووجهُ «خَطِّفَ» بفتحِ الخاءِ وكسرِ الطّاء، أنهم نقلوا حركةَ التّاءِ إلى الخاءِ وحُذفَت همزةُ الوصل، ثمّ قلبوا التّاءَ وأدغموا وحرّكوا الطّاءَ بالكسرِ على أصلِ التقاءِ السّاكنين. والقراءتانِ شاذّتان[٤].

قولُه: (﴿فَأَتْبَعَهُۥ﴾) هيَ المشهورة، والتّشديدُ: شاذّة.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢١٩).

(٢) «الكتاب» لسيبويه (٤: ٤٢).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٩٩).

(٤) وذكرهما ابن خالوَيْه في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢٧.

[﴿ فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَهُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآۚ إِنَّا خَلَقۡنَٰهُم مِّن طِينٖ لَّازِبِۭ ﴾ ١١]

الهمزةُ وإن خَرجتْ إلى معنى التقرير فهي بمعنى الاستفهام في أصلها؛ فلذلك قيل: ﴿ فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ ﴾؛ أي: استخبِرْهم ﴿أَهُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا﴾؟ ولم يقل: فقرِّرْهم. والضميرُ لمشركي مكة. وقيل: نزلتْ في أبي الأشدِّ بن كلدَة، وكُني بذلك لشدّة بطشِه وقوّته ﴿أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآ﴾ يريد: ما ذَكَرَ مِن خلائقه: من الملائكة، والسماواتِ والأرض، والمشارق، والكواكب، والشُّهب الثواقب، والشياطين المَرَدة، وغَلَّب أُولي العَقْل على غيرهم، فقال: ﴿مَّنۡ خَلَقۡنَآ﴾، والدليلُ عليه: قولُه بعد عدّ هذه الأشياء: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَم مَّنْ خَلَقْنَا﴾ بالفاء المُعقّبة. وقوله: ﴿أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآ﴾ مطلقاً من غيرِ تقييد بالبيان، اكتفاءً ببيان ما تقدَّمَه، كأنه قال: خَلَقْنا كذا وكذا مِن عجائبِ الـخَلْق وبَدائعه، فاستَفْتِهم: أهمْ أشدُّ خَلْقاً أم الذي خَلَقْناه مِن ذلك، ....

قولُه: (الهمزةُ وإن خرجَت إلى معنى التّقرير) أي: الهمزةُ في ﴿أَهُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا﴾ وإن خرجَت[١] عن موضوعِها الأصليِّ وهي الاستفهام؛ لأنه طلبٌ لما في الخارج لينتقشَ مثلُ ذلكَ في الذّهنِ إلى تقريرِ الثّابت؛ لأن هذا الأمرَ المسؤولَ مقرّرٌ معيّنٌ لم يحتجْ إلى أن يُستفهمَ منه، لكن أُجريَت على الاستفهامِ ظاهرًا؛ ليُجعلَ المقرّرُ غيرَ مقرّرٍ فيصحَّ دخولُ «استفتِهم» عليها، والفائدةُ الإنكـارُ والتّوبيخ، كأنه لم يعلمْ ذلكَ فاستفهمَ وهـو معينٌ مقرّر، والأسلوبُ من بابِ سَوقِ المعلومِ مساقَ غيرِه، وعليه قولُ الخارجيّة:

أيا شجرَ الخابورِ، مالكَ مورقًا؟ ... كأنك لم تجزعْ على ابنِ طريفِ[٢]

(١) من قوله: «التقرير، أي: الهمزة في» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) البيت لليلى بنت طريف الخارجية من قصيدةٍ ترثي بها أخاها الوليد بن طريف الشاري من شراةِ الخوارج. وبعده:

فتًـى لا يحبُّ الـزادَ إلّا من التُّقى ... ولا المـالَ إلّا مِـن قناً وسـيوفِ

عليـك سـلامُ الله حَتْـماً فإنّني ... أرى المـوتَ وقّاعـاً بكلِّ شريفِ

انظر: «أمالي القالي» (٢: ٢٧٤) و«الأغاني» (١٢: ١١٦).

وتُقطَعُ به قراءةُ مَن قرأ: (أَمَّن عَددنا) بالتخفيف والتشديد. و﴿أَشَدُّ خَلْقًا﴾: يحتملُ أقوى خَلقاً، من قولهم: شديدُ الـخَلْق، و: في خلقِه شِدّة، **وأصعبُ خلقاً** وأشقُّه، على معنى الردّ لإنكارِهم البعثَ والنَّشأة الأخرى، وأنّ مَن هان عليه خَلْقُ هذه الخلائقِ العظيمة ولم يصعبْ عليه اختراعُها كان خَلْقُ البَشر عليه أهون. وخَلْقُهم ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ **إمّا شهادةٌ عليهم بالضَّعف والرَّخاوة**؛ لأنّ ما يُصنع مِنَ الطِّين غيرُ موصوف

قولُه: (**وتُقطَعُ به قراءةُ مَن قرأ: «أَمَّن عَدَدنا»**) أي: تثبتُ الحجّةَ وتجعلُ الدّليلَ قاطعًا، يعني: يدلُّ على أنّ المرادَ خلقْنا كذا وكذا قراءةُ مَن قرأ «أَمَّن عَدَدنا»[1] دِلالةً قاطعة. فقولُه: «خلقْنا» كنايةٌ عن ذلكَ المعدود. وقريبٌ منه قولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] قالَ فيه: إنه جارٍ مجرى الكنايةِ الّتي تعطيك اختصارًا[2].

قولُه: (**وأصعبُ خلقًا**) قَسيمٌ لقولِه: «أقوى خلقًا»[3]، وهو الاحتمالُ الثّاني. وقولُه: «على معنى الرَّدِّ» متّصلٌ بالاحتمالِ الثّاني دونَ الأول؛ لقولِه: هانَ عليه ولم يصعب.

وقولُه: (**إما شهادةٌ عليهم بالضّعفِ والرّخاوة**) إلى آخرِه، معناه: أن قولَه: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ كالتّعليلِ لما يتولّدُ مِن معنى[4] الاستفهامِ في قولِه: ﴿أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ فإذا فُسّرَ بقولِه: «أهم أقوى خلقًا» على سبيلِ الإنكارِ كانَ دليلًا على إثباتِ الضّعفِ والرّخاوةِ لهم، وإذا فُسّرَ بقولِه: «أصعبُ خلقًا وأشقّه» كذلكَ كانَ احتجاجًا عليهم بإهانتِهم وسهولةِ تأتّيهم مِن حيثُ المخلوقيّة؛ لأن المنكرَ حينئذٍ خصومتُهم وإنكارُهم البعثَ بقولِه: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ ففيه لفٌّ ونشر، وكذلكَ قولُه: «بل عجبتَ من قدرةِ الله على هذهِ الخلائقِ العظيمةِ» مبنيٌّ على الاحتمالِ الأول، وقولُه: «أو مِن إنكارِهم البعث» على الاحتمالِ الثّاني، والمقامُ يقتضي الاحتمال الثّاني؛ لقولِه بعد ذلك: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهذا المعنى يعضدُه ما يتلوه مِن ذكرِ إنكارِهم البعث».

---

(١) من قوله: «أي تثبت الحجة وتجعل» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) انظر: (٢: ٣٣٤).

(٣) في (ح): أمرك.

(٤) في (ح): «حرف».

بالصَّلابة والقوّة، أو احتجاجٌ عليهم بأن الطينَ اللازب الذي خُلقوا منه تراب، فمن أين استنكَروا أنْ يُخلَقوا من تُرابٍ مِثْلِه حيثُ قالوا: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾ [الرعد: ٥]. وهذا المعنى يَعضُدُه ما يتلوه مِن ذِكْرِ إنكارهم البعث. وقيل: ﴿مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ **مِنَ الأُمم الماضية، وليس هذا القولُ بملائم.** ....

وقلت: ويعضدُ المعنى الأولَ ما سبقَ مِن مفتتَحِ السّورةِ إلى هاهنا؛ لأنه في شأنِ إثباتِ التّوحيدِ وإظهارِ القدرةِ الكاملة، يعني كيفَ يشركونَ ويستكبرونَ عن عبادتي؟ أولا يرونَ إلى ما خلقْنا مِن الملائكةِ والسّماواتِ والأرضِ والمشارقِ والمغارب والكواكب، كيفَ انقادوا وأطاعوا مع عظمِ خلقِهم وقوّةِ بطشِهم لما أردْنا فيهم؟[1] كقولِه تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] وهم يمتنعونَ عن الانقيادِ ﴿أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ ولذلكَ عقّبَه بقولِه: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾.

قولُه: (**وقيل: ﴿مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ مِن الأممِ الماضية**) عطفٌ على قولِه: «يريدُ: ما ذكرَ[2] مِن خلائقِه مِن الملائكة».

قولُه: (**وليسَ هذا القولُ بملائم**) لأن ﴿مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ مطلقٌ يُحملُ على المقيّد، ولم يسبقْ للأممِ الماضيةِ ذكر، وقد سبقَ ذكرُ الملائكةِ والسّماواتِ وغيرِهما فوجبَ تقييدُه بها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وقولُه: ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ مِن غيرِ تقييدٍ بالبيان اكتفاءً ببيانِ ما تقدّمَه»، وأيضًا الفاءُ في قولِه: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ يقتضي ترتّبَ الثّاني على الأول، وإليه الإشارةُ بقولِه: «والدّليلُ عليه قولُه بعد هذهِ الأشياء: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ﴾ بالفاءِ المعقّبة».

قالَ صاحبُ «الفرائد»: هذا القولُ مذكورٌ في «التّيسير»، قال: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ﴾ أي: فاسألِ المشركينَ يا محمّد: أهم أشدُّ خلقًا أم مَن خلقْنا مِن الأممِ الماضيةِ الّذين كانوا أشدَّ منهم قوّةً وأكثرَ أموالًا وأولادًا؟ فإن أجابوك بأنهم أشدُّ ممّن سلفَ فقلْ لهم: إنّا خلقْناهم، أي: خلقْنا جميعَهم مِن طينٍ لازب، يعني: أصلُهم منه وهو آدمُ عليه السّلام، ممّا[3] خلقَهم

---

(١) في (ح): «منهم».

(٢) سقط لفظ: «ذكر» من (ف).

(٣) رسمت في الأصول الخطية: «مم»، كما ترسم في الاستفهام، وليس هذا موضعه، والله أعلم.

....

منه، فكيفَ صاروا هم أشدَّ منهم؟ وكيفَ توهموا لشدّتِهم عند أنفسِهم أنهم يعجزونني وأنا خالقُ جميعِهم وموجدُهم مِن العدم؟ وعليه جمهورُ المفسرينَ سوى الإمام[1].

ثمّ قالَ صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يُقال: ﴿ فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ ﴾ يتعلّقُ بما قبلَه وهو أنه تعالى أقسمَ أن الإلهَ واحد؛ لإنكارِهم ذلكَ وادعائهم الشرك، ثمّ ذكرَ ما لا مقالَ لهم فيه احتجاجًا عليهم وهو خلقُه السّماواتِ والأرضَ وغيرَهما مِن البدائعِ والعجائبِ، فألزمَهم بها ذكرَ أن يقرّوا بأنه واحدٌ لا شريكَ له، فلمّا لم يقرّوا وعاندوا مع وضوحِ الدّليلِ كما عاندَ مَن قبلَهم وداموا على الشّركِ كما داموا عليه، قيلَ لهم: فانتظروا الإهلاكَ؛ لأنكم لا تكونونَ أشدَّ خلقًا منهم، وقد أُهلكوا بمثلِ هذا العناد، فأنتم أيضًا ستُهلكونَ به، فوضعَ ﴿ فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ ﴾ موضعَه لإفادتِه معناه، ويمكنُ أن يكونَ قولُه: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَٰهُم مِّن طِينٖ لَّازِبِۭ ﴾ لاستكبارِهم المنتجِ للعناد، كقولِه تعالى: ﴿فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥] ويدلُّ على ما ذكرتُ الإضرابُ بعدَه وهو قولُه: ﴿ بَلۡ عَجِبۡتَ ﴾ وقولُه بعدَه حكايةً عنهم: ﴿ أَءِذَا مِتۡنَا ﴾ الآية، ذكرَ استبعادَهم بعدَ الإضراب، فالظّاهرُ أنه غيرُ متعلّقٍ بما قبلَ الإضراب، واللهُ عزَّ وجلَّ أعلمُ بمفهومِ كلامِه وبالمرادِ منه.

وقلتُ ـ واللهُ أعلمُ ـ: خالفَ المصّنفُ في أمور، أحدُها: أنه مُجرًى على ظاهرِه فيمن يعقلُ دون التّغليب. وثانيها: أن ﴿ فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ ﴾ موضوعٌ موضع: فلمّا لم يقرّوا وعاندوا إلى آخرِه، والمصّنفُ جعلَها للتعقيب[2]، وجعلَ الهمزةَ للتّقرير، والسّؤالَ للتّبكيت، يعني: إذا تقرّرَ ذلكَ فاستفتِهم. وثالثُها: أن قولَه: ﴿ أَءِذَا مِتۡنَا ﴾ لا يصحُّ أن يتّصلَ بقولِه: ﴿ فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ ﴾.

هذا ولا يخفى على الحذّاقِ بمعرفةِ التّأليفِ والنّظامِ وعلى ذوي دُربةٍ بأساليبِ الكلامِ أن القولَ ما ذهبَ إليه المصنّف؛ لأن وِزانَ الآيةِ مع السّوابقِ واللّواحقِ وِزانُ قولِه تعالى: ﴿ أَوَلَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُم ﴾ [يس: ٨١]، وقد سبقَ تقريرُه

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٢٢).

(٢) في (ف): «للتغليب»، وما أثبتناه هو الأشبهُ بالصواب، وعليه دار كلامُ الزمخشري.

وقُرئ: (لازم)، و(لاتِب)، والمعنى واحد، والثاقب: الشديدُ الإضاءة.

[﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ * وَإِذَا ذُكِّرُوا لَا يَذْكُرُونَ * وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ ﴾ ١٢-١٤].

﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ مِن قدرة الله على هذه الخلائقِ العظيمة ﴿و﴾هم ﴿يسخَرون﴾ منكَ ومِن تعجُّبك ومِمّا تُريهم من آثارِ قُدْرة الله، أو مِن إنكارِهم البعثَ وهم يَسخرون من أمر البعث.

وقُرئ بضم التاء، أي: بَلَغَ مِن عِظَمِ آياتي وكثرةِ خَلائقي أني عجبتُ منها، فكيف بعبادي وهؤلاءِ بجهلِهم وعِنادِهم يَسخرون مِن آياتي؟! أو: عجبتُ مِن أن يُنكِروا

في موضعِه، وقولِه: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾ [غافر: ٥٧].

وأمّا معنى «بل» في قولِه: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ فهو إضرابٌ عن الأمرِ بالاستفتاء[١]، أي: لا تستفتِهم فإنهم معاندونَ مكابرونَ لا ينفعُ فيهم الاستفتاءُ ولا يتعجّبونَ مِن قدرةِ الله على خلقِ هذهِ المذكوراتِ وعلى قدرتِه على إعادتِكم وأنتم ترابٌ كما كنتم؛ لأنهم صمٌّ بكمٌ عُمي، وإنما يتعجّبُ مثلُك ممّن له إنصافٌ ونظرٌ صحيحٌ موفّقٌ مِن عند الله، ألا ترى كيفَ قيّدَه بقولِه: ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾ وعطفَ عليه ﴿ وَقَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ * أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ﴾ الآية.

قولُه: (وقُرئَ بضمِّ التّاء) حمزةُ والكسائي[٢]، والباقونَ: بفتحِها.

---

(١) في (ح): «بالاستثناء».

(٢) واحتجَّ لها أبو عُبَيْدٍ بغير واحدٍ من الأخبار، ثم قال: «والشاهدُ لها مع هذه الأخبارِ قولُه تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ [الرعد: ٥] فأخبر جلّ جلالُه أنّه عجيب». انتهى من «حجّةِ القراءات» ص٦٠٧.

وقال الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٠): وقد أنكر قومٌ هذه القراءة وقالوا: الله عزّ وجلّ لا يعجب، وإنكارُهم هذا غلط، لأن القراءةَ والرواية كثيرة: والعجبُ من الله خلافهُ من الآدميين كما قال: ﴿وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠] و﴿وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، والمكرُ من الله والخِداعُ خلافُه من الآدميين.

البعثَ **ممّن هذه أفعالُه**، وهم يَسخرون ممّن يصف اللهَ بالقُدرة عليه. فإن قلت: كيف يجوزُ العَجَبُ على الله تعالى، وإنما هو رَوْعةٌ تَعْتري الإنسانَ عند استعظامِه الشيء، والله تعالى لا يجوز عليه الرَّوعةُ؟ قلت: فيه وَجْهان؛ أحدُهما: **أن يجرَّد العَجَبُ لمعنى الاستعظام**، والثاني: ....

قولَه: (**ممّن هذه أفعالُه**) «مِن» متعلّقٌ بقولِه: «أن يشكروا».

قولُه: (**رَوعة**) **الجوهري**: الرّوعُ ـ بالفتحِ ـ: الفزع، والرّوعةُ: الفزعة. **الأساس**: ومِن المجاز: وفرس رائع، يروعُ الرّائيَ بجمالِه، يريد: يدخلُ رُوعَه الهيبة، ومنه الحديث: «إن روحَ القدُسِ نفثَ في رُوعِي»[١].

قولُه: (**أن يُجَرَّدَ العجبُ لمعنى الاستعظام**) هذا على أصولِ المتكلّمين، قالوا: عامّةُ صفاتِ الله الّتي تستدعي الجسميّةَ تفسَّرُ على أحوالِنا لأعراضِنا في الانتهاءِ لا في الابتداء[٢]، فيُحملُ التّعجّبُ على الاستعظام، فإن مَن رأى منّا أمرًا عظيمًا لم يرهُ قبلُ تفجَؤه الرّوعةُ فيستعظمُه، لذلكَ فاللهُ تعالى منزّهٌ عن المعنى الأولِ فيُحملُ على الثّاني، وأُوردَ بأن ترتّبَ الاستعظامِ على عكسِ ما ذُكرَ ضرورةَ أنه يُستعظمُ الشّيءُ أولًا ثمّ تعتري الرّوعة، وتعريفُه المذكورُ في «الكشّافِ» دالٌّ عليه، فيُقال: الوجدانُ حاكم أن استعظامَ الشّيءِ مسبوقٌ بانفعالٍ يحصلُ في الرّوعِ مِن رؤيةِ أمرٍ غريب[٣]، كمشاهدةِ جوهرةٍ نفيسةٍ أو درّةٍ يتيمة، هذا هو المعنيُّ بالرّوعةِ عند التّعجّب.

وأمّا قولُه: «وتعريفُه المذكورُ دالٌّ عليه» فممنوع، ولفظُ «عندَ» في قولِه: «عندَ استعظامِه الشّيء» لا ينافي ما ذكرْنا؛ لأنه إنما دلَّ على المعيّةِ الزّمانيّة، على أن الإمامَ نصَّ في هذا المقامِ على هذا المعنى، حيثُ قال: القانونُ في هذا البابِ أن هذهِ الألفاظَ محمولةٌ على نهاياتِ الأعراضِ لا على بداياتِها، ومَن تعجّبَ مِن شيءٍ فإنه يستعظمُه، والتّعجّبُ في حقِّ الله تعالى محمولٌ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) يعني أن تحملَ على غاياتها مِثل أن تحمَل الرحمةُ في حقِّ الله تعالى على إرادةِ الإحسان.

(٣) في (ح): «عجيب».

أن يُـتَخَيَّلَ العَجَبُ ويُفْرَض، وقد جاءَ في الحديث: ....

على أنه تعالى يعظِّمُ تلكَ الحالة، إن كانَت قبيحةً فيترتَّبُ عليها العقاب، وإن كانَت حسنةً فيترتَّبُ عليها الثّواب، تمّ كلامُه[١].

والحاصلُ في إضافةِ التّعجّبِ إلى الله تعالى وجهان: عجبٌ ممّا يرضى، ومعناه الاستحسانُ والخبرُ عن تمامِ الرضا[٢]، وعجبٌ ممّا أنكرَه ومعناه الإنكارُ والذّمّ له، والله أعلم.

قولُه: (**أن يُتخيّـلَ العجبُ ويُفرض**) أي: يُجعلُ التّـركيبُ مِن الاستعارةِ التّخييليّةِ، كـما في قولهم: لسانُ الحالِ ناطقٌ بكذا، فيكونُ إثباتُ التّعجّبِ لله سبحانه وتعالى كتخييلِ اللّسانِ[٣] للحال.

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: إن كانَ المرادُ مِن التّخيّلِ أنه يُفرضُ له[٤] تعالى ذلكَ ـ ولم يكنْ ـ كانَ كذبًا عليه، وإن كانَ أنه مفروضٌ له وكانَ جائزًا عليه ـ ومعلومٌ أنه لا يجوزُ ـ فكانَ كذبًا أيضًا، فلا وجهَ للفرض، ويمكنُ أن يُجابَ بأن يُقال: هو عند الله تعالى بمنزلة لو جازَ عليه العجبُ لعجِب، ويمكنُ أن يُقال: عجِبَ، أي: حَمَلَ على العجَب؛ لأن الحاملَ على الفعلِ يسمّى فاعلًا. تمّ كلامُه.

والعجبُ أنه سدَّ بابَ الاستعارةِ بهذا البيان، وقد صرّحَ المصنّفُ بلفظِ الاستعارةِ في «يسٓ» عند قوله: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾ [يسٓ: ٣٠]. وأمّا التّفصّي عن الكذبِ فيصيبُ القرينةَ كما نصّ عليه صاحبُ «المفتاح»[٥]، فيُتصوّرُ معنًى يليقُ بجلالِ الله عزَّ وجلَّ ـ وإن لم تُعرفْ كيفيّتُه ـ موافقًا للأمرِ المتعارفِ يعني التّعجّبَ، ثمّ يُطلقُ على هذا المتصوَّرِ اسمُ المتعارف، والقرينةُ نسبتُه إلى ذاتِه المقدّسةِ عن صفاتِ المخلوقين.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٣٤).

(٢) في (ح): «القضا».

(٣) في (ط): «الإنسان».

(٤) سقط لفظ: «له» من (ح).

(٥) «مفتاح العلوم» ص٣٧٣.

«عَجِبَ ربُّكم من أَلِّكم وقُنوطِكم وسُرعةِ إجابته إيّاكم». وكان شُريحٌ يقرأ بالفتح، ويقول: إنّ اللهَ لا يَعجَبُ مِن شيء، وإنما يعجبُ مَن لا يَعلم. فقال إبراهيمُ النَّخَعيّ: إنَّ شُريحاً كان يُعجِبُه عِلمُه، وعبدُ الله أعلم. يريد عبدَ الله بن مسعود، وكان يقرأ

وقريبٌ منه قولُ الإمامِ مالكٍ رضيَ اللهُ عنه في قولِه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: الاستواءُ معلومٌ والكيفيَّةُ مجهولة[١]. والله أعلم.

وأمّا الإسنادُ المجازيُّ فوجهٌ حسن، نقلَ محيي السُّنّةِ عن سيّدِ الطّائفةِ جُنيدٍ قُدّسَ سرّهما، قال: اللهُ تعالى لا يعجبُ مِن شيء، ولكنّه تعالى وافقَ رسولَه ﷺ لمّا عجِبَ رسولُه ﷺ وقال[٢]: ﴿وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٌ قَوۡلُهُمۡ﴾ [الرعد: ٥] أي هو كما تقولُه[٣].

قولُه: (عجِبَ ربُّكم مِن أَلِّكم)، النّهاية. وفي الحديث: «عجِبَ ربُّكم مِن أَلِّكم وقُنوطِكم»[٤]، الألّ: شدّةُ القُنوط، ويجوزُ أن يكونَ مِن رفعِ الصّوتِ بالبكاء، يُقال: أَلَّ يَئِلُّ أَلًّا، قالَ أبو عُبيد: المُحدّثونَ يروونَه بكسرِ الهمزة، والمحفوظُ عند أهلِ اللّغةِ الفتح، وهو أشبهُ بالمصادر.

قولُه: (إنّ شُريحًا كانَ يعجبُه علمُه، وعبدالله أعلم) وعن بعضِهم: مثلُه ما وردَ: «نَعِمَ اللهُ بك عينًا»[٥]، وحُدِّثَ به في مجلسِ شعبةَ فأنكرَه شعبة، فحُدِّثَ إنكارُه ابنَ الأعرابيِّ فقال:

---

(١) ذكره ابن عبد البرّ في «الاستذكار» (٢: ٥٢٩) وزاد: وسؤالك عنه بدعة، وأراك رجلَ سوء. وهي في «سِيَر أعلام النبلاء» (٨: ١٠٦).

(٢) قوله: «لما عجب رسوله» ساقط من (ح) و(ط)، ولفظة: «وقال» ساقطة من (ح).

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ٣٦).

(٤) ذكره البغوي في «شرح السنة» (١٤: ٣٦٥) من غير إسناد، وقال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ١٧٥): غريب.

(٥) قد أخرج أبو داود في «السنن» (٥٢٢٧) من حديث عبد الرزاق، عن مَعْمَرٍ عن قتادة أو غيره أنّ عِمرانَ بن حُصَيْن قال: كنّا نقولُ في الجاهلية: أَنْعَمَ اللّـهُ بك عَيْناً، وأنعِم صباحاً، فلما كان الإسلامُ نُهينا عن ذلك» قال عبد الرزاق: قال مَعْمَر: يُكرهُ أن يقولَ الرجل: أَنْعَم الله بك عيْناً، ولا بأسَ أن يقول: أنعمَ الله عينك.

بالضمّ. وقيل: معناه: قلْ يا محمّد: بل عَجِبت. ﴿ وَإِذَا ذُكِّرُواْ ﴾: ودأبُهم أنهم إذا وُعِظوا بشيء لا يَتَّعظون به، ﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ ءَايَةً ﴾ مِن آياتِ الله البيِّنة؛ كانشقاقِ القَمَر ونحوِه، ﴿يَسْتَسْخِرُونَ ﴾: يُبالِغون في السُّخرية، أو يَستدعي بعضُهم من بعضٍ أنْ يَسخرَ منها.

[﴿ وَقَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ * أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ * قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَٰخِرُونَ * فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ ﴾ ١٥ - ١٩]

و(آباؤُنا) معطوفٌ على محلِّ (إنّ) واسمِها، أو على الضَّميرِ في (مبعوثون)، والذي جوَّز العطفَ عليه الفصلُ بهمزة الاستفهام. والمعنى: أيُبعَثُ أيضاً آباؤُنا؟! على زيادة

أعذرُهم فإنهم لا يعلمون. قالَ المصنِّف: وجهُه أن الباءَ هاهنا للتّعديةِ، أي: أنعمَكَ اللهُ عينًا، أي: أقرّ عينَك، وظنَّ شُعبةُ أن العينَ وقعَ تمييزًا مِن الفاعلِ وأن الباءَ[1] بمنزلةِ الباءِ في: سررتُ به وفرحتُ، ولذلكَ أنكرَه. وتأويلُ الآيةِ على قراءةِ عبدِالله: أن اللهَ تعالى ذكرَ إنكارَه عليهم ما هم فيه مِن الكفرِ والتّكذيبِ، وذكرَ سُخطَه عليهم، وهم يسخرونَ ويستهزئونَ ولا يتذكّرون.

قولُه: (الفصلُ بهمزةِ الاستفهام) قرأ قالونُ وابنُ عامر: «أوْ آباؤنا»[2] بإسكانِ الواو، والباقونَ: بفتحِها، أي: لولا همزةُ الاستفهامِ والفصلُ بها لما جازَ[3] العطفُ على الضّميرِ المرفوعِ بالصّريحِ مِن غيرِ تأكيد. قالَ القاضي: أصلُه: أنُبعثُ أئذا متْنا؟ فبدّلوا الفعليّةَ بالاسميّةِ وقدّموا الظّرفَ وكرّروا الهمزةَ مبالغةً في الإنكارِ وإشعارًا بأن البعثَ مستنكرٌ في نفسِه، وفي هذهِ الحالِ أشدُّ استنكاراً، ويمكنُ أن يُجعلَ الكلامُ ذا جملتينِ معطوفتين، والتّقدير: أنُبعثُ إذا كنّا ترابًا وعظامًا؟ ويُبعثُ أيضًا آباؤنا الأقدمون؟ ثمّ أدخلَ همزةَ الإنكارِ[4] بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه لمزيدِ الاستبعاد[5].

---

(١) في (ف): «التاء» في الموضعَين.

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٨.

(٣) في (ط): «لجاز».

(٤) من قوله: «أن يجعلَ الكلامُ» إلى هنا، سقط من (ح).

(٥) «أنوار التنزيل» (٥: ٧).

الاستبعاد، يَعنُون أنهمْ أقدم، فبَعْثُهم أبعدُ وأبطل. وقُرئ: ﴿أَوْ آباؤنا﴾. ﴿قُلْ نَعَمْ﴾: وقُرئ: (نَعِمْ) بكسرِ العَين، وهما لُغتان. وقُرئ: (قالَ نعم) أي: اللهُ تعالى أو الرسولُ ﷺ. والمعنى: نعم تُبْعَثون ﴿وَأَنتُمْ دَٰخِرُونَ﴾: صاغِرُون. ﴿فَإِنَّمَا﴾ جوابُ شرطٍ مقدَّر، تقديرُه: إذا كان ذلك فما ﴿هِىَ﴾ إلّا ﴿زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ وهي لا ترجعُ إلى شيء، إنما هي مُبهمة مُوضِحُها خبرُها.

ويجوز: فإنما البَعْثةُ زجرةٌ واحدة؛ وهي النفخةُ الثانية. والزجرة: الصَّيحة، من

قولُه: (إنّما هي مبهمةٌ مُوضحُها خبرُها) وهي ﴿زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾، ونظيرُها قولُ الشّاعر:

هي النّفسُ ما حمّلتها تتحمّلُ[1]

وقالَ الآخر:

هما خُطّــتا إمّــا إســارٌ ومنّةٌ وإمّا دمٌ، والقتلُ بالحرِّ أجدرُ[2]

الخطّة: الحالُ والأمر. والإسار: القِدُّ الّذي يُشدُّ به خشبُ الرّحل. والإسَار: الأسر.

قولُه: (ويجوزُ: فإنّما البعثةُ زجرةٌ واحدة) أي: لفظةُ ﴿هِىَ﴾ يجوزُ أن ترجعَ إلى شيءٍ، وهي البعثةُ المفهومةُ مِن قولِه: ﴿لَمَبْعُوثُونَ﴾. قالَ الزّجّاج: المعنى: قلْ لهم: نعم تبعثونَ وأنتم صاغرون[3]، ثمّ فسّرَ أن بعثَهم يقعُ بزجرةٍ واحدةٍ؛ بقولِه: ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ﴾ يحيونَ ويبعثونَ بصراءَ ينظرون[4].

وقولُ المصنّف: «إذا كانَ ذلك» أي: القيامةُ أو نفخةُ القيامة، هو المرادُ بقولِ الزّجّاج: «ثمّ فسّرَ أن بعثَهم».

---

(١) لمعلي بن الجهْم في «ديوانه» ص١٦٢ من قصيدةٍ يمدح بها المتوكّل، وتمامُ البيت:
وللدهرِ أيّامٌ تجورُ وتَعْدِلُ

(٢) لتأبّطَ شرّاً في «ديوانه» ص١٧.

(٣) قولُه: «وأنتم صاغرون» سقط من (ح).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠١).

قولِك: زَجَرَ الراعي الإبلَ أو الغنم؛ إذا صاحَ عليها فريعَتْ لصَوْتِه، ومنه:

زَجْرَ أبي عُرْوةَ السِّـباعَ إذا أشـفَقَ أنْ يَختَلِطْنَ بالغَنَمِ

يريد تَصْوِيتَه بها. ﴿فَإِذَا هُمْ﴾ أحياءٌ بُصَراء ﴿يَنظُرُونَ﴾.

[﴿وَقَالُواْ يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ * هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ ٢٠-٢١]

يحتملُ أن يكون ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ إلى قوله: ﴿ٱحْشُرُواْ﴾ [الصافات: ٢٢] مِن كلام الكَفَرةِ بعضِهم مع بعض، وأن يكون من كلامِ الملائكة لهم، وأنْ يكونَ ﴿وَقَالُواْ يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ كلامَ الكفرة، و﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ﴾ من كلامِ الملائكة جواباً لهم. ويومُ الدِّين: اليومُ الذي نُدان فيه، أي: نُجازى بأعمالنا. ويومُ الفصل: يومُ القَضاء، والفَرْقِ بين فِرَقِ الهُدى والضلالة.

[﴿ٱحْشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُواْ يَعْبُدُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ * وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ * مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ * بَلْ هُمُ ٱلْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ﴾ ٢٢-٢٦]

﴿ٱحْشُرُواْ﴾ خطابُ الله للملائكة، أو خطابُ بعضِهم مع بعض، ﴿وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾:

قولُه: (زجرَ أبي عروة) البيتَ[1]، المصنّف: «زجرَ» يُروى بفتحِ الرّاءِ، عن بعضِهم: وهو يحتملُ وجهين: أن يكونَ مصدرًا، وأن يكونَ فعلًا ماضيًا، والأصلُ: زَجَرَ، ثمّ خُفّفَ، ويُروى برفعِها، وهو مصدرٌ لا غير. فيه نظر.

روى المصنّف: أن أبا عروةَ كنيةُ العبّاسِ بنِ عبدِالمطّلبِ في سورةِ «الحجرات»، وأنشدَ البيتَ، وقال: زعمَت الرواةُ أنه كانَ يزجرُ السّباعَ عن الغنمِ فيفتقُ مرارةَ السّبُعِ في جوفِه، ولم أجدْ لهذا أصلًا. وكنيتُه في «الاستيعابِ» و«جامعِ الأصول»: أبو الفضل[2].

---

(١) للنابغة الجعدي. انظر: «الكامل» للمبرِّد (٢: ١٢٣).

(٢) انظر: «الاستيعاب» (٤: ١٩٠٨) و«جامع الأصول» (١٢: ٥٦٢).

وضُرَباءَهم، عن النبي ﷺ؛ وهم نظراؤُهم وأشباهُهم من العُصاة: أهلُ الزنى مع أهل الزنى، وأهل السَّرقة مع أهل السرقة. وقيل: قُرناءَهم من الشياطين. وقيل: نساءَهم اللّاتي على دِينهم، ﴿فَٱهْدُوهُمْ﴾: فعرِّفوهم طريقَ النار حتى يَسلُكوها. هذا تهكُّمٌ بهم وتوبيخٌ لهم بالعَجْز عن التناصُر بعدما كانوا على خلافِ ذلك في الدنيا متعاضِدِينَ مُتناصِرين. ﴿بَلْ هُمُ ٱلْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ﴾: قد أسْلَمَ بعضُهم بعضاً وخَذَلَه عن عَجْز، وكلُّهم مُستسلِم غير مُنتصِر. وقُرئ: (لا تَتَناصَرون)، و: (لا تَنَّاصَرُون) بالإدغام.

[﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ * قَالُوٓا۟ إِنَّكُمْ كُنتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ ٱلْيَمِينِ * قَالُوا۟ بَل لَّمْ تَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ * وَمَا كَانَ لَنَا عَلَيْكُم مِّن سُلْطَـٰنٍۭ بَلْ كُنتُمْ قَوْمًا طَـٰغِينَ * فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ ۖ إِنَّا لَذَآئِقُونَ * فَأَغْوَيْنَـٰكُمْ إِنَّا كُنَّا غَـٰوِينَ * فَإِنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ * إِنَّا كَذَٰلِكَ نَفْعَلُ بِٱلْمُجْرِمِينَ * إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ٢٧-٣٥]

قولُه: (وضُرَباءَهم) الضُّرَباءُ والأضْراب: الأمثال. قال: سمعْتُ غيرَ واحدٍ مِن العربِ يقول: هذا ضِرْبُه، أي: مثلُه، بكسرِ الضّاد، ويعضدُه قولُهم: مثْلٌ ومثيل، وشبهٌ وشبيه، وأنهم جمعوه على أضراب، والّذي في الكتبِ المضبوطةِ: بفتحِ الضّاد.

قولُه: (وهم نظراؤهم وأشباهُهم) قالَ الزّجّاج: تقول: عندي مِن هذا أزواجٌ، أي: أمثال، وكذلكَ: زوجانِ مِن الخِفاف، أي: كلُّ واحدٍ نظيرُ صاحبِه، وكذلكَ: الزّوجُ: المرأة، والزّوجُ: الرّجل، وقد تناسبَا بعقدِ النّكاح[١].

وقالَ أبو البقاء: الجمهورُ على نصبِ ﴿وَأَزْوَٰجَهُمْ﴾ أي: احشروا أزواجَهم، وهو بمعنى «مع»، وهو في المعنى أقوى، وقُرئَ شاذًّا بالرّفعِ عطفًا على الضّميرِ في ﴿ظَلَمُوا۟﴾[٢].

قولُه: (وقُرئ: لا «تتناصرُون») روى البزِّي عن ابنِ كثير[٣].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠١).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٩).

(٣) انظر: «التيسير» للداني ص٨٣.

اليمينُ لمّا كانت أشرفَ العضوَيْن وأمْتَنَهما وكانوا يتيمَّنون بها؛ فبها **يُصافِحُون ويُماسِحون** ويُناوِلون ويَتناوَلون، ويُزاوِلون أكثرَ الأمور، ويتشاءَمُون بالشِّمال؛ ولذلك سمَّوها: الشُّؤمى، كما سمَّوا أختَها اليُمنى، **وتيمَّنوا بالسانِح**، وتطيَّروا بالبَارِح، **وكان الأعسرُ مَعِيباً** عندهم، وعَضدَتِ الشريعةُ ذلك، فأَمَرتْ بمُباشرةِ أفاضلِ الأمور باليَمين، وأراذلِها بالشِّمال، وكان رسولُ الله ﷺ يحبُّ التيامُنَ في كلِّ شيء، وجُعلتِ اليمينُ لكاتِبِ الحَسَنات، والشِّمالُ لكاتب السيِّئات، ووُعِدَ المُحسِنُ أن يؤتى كِتابَه بيمينه، والمُسيءُ أن يُؤتاه بشِماله ـ **استُعِيرتْ لجهة الخير** وجانبِه، **فقيل**: أتاه عن اليَمين ـ أي: مِن قِبَلِ الخير وناحيتِه ـ فصدَّه عنه وأضلَّه.

وجاء في بعضِ التفاسير: مَن أتاه الشيطانُ من جهة اليمين: أتاه من قِبَلِ الدِّين فلبَّس عليه الحقّ، ومَن أتاه من جهة الشِّمال: أتاه مِن قِبَلِ الشَّهَوات، ومَن أتاه من

قولُه: (**ويماسِحون**) قيل: يعاقدونَ ويعاهدون، أو يتبرّكون. النّهاية: إنّما سُمّيَ عيسى بالمسيح؛ لأنه كانَ لا يمسحُ بيدِه ذا عاهةٍ إلّا بَرِئ.

قولُه: (**وتَيَمّنوا بالسّانِح**)، النّهاية: هو ما مرَّ مِن الطّيرِ والوحوشِ بينَ يديكَ مِن جهةِ يسارِك إلَى يمينِك، والعربُ تتيمَّنُ به؛ لأنه أمكنُ للرَّميِ والصّيد، والبارِحُ: ضدُّه.

قولُه: (**وكانَ الأعسرُ معيبًا**) **الجوهري**: يُقال: أعسرُ بيّنُ العَسَر، الّذي يعملُ بيسارِه.

قولُه: (**استُعيرَت لجهةِ الخير**) جوابُ «لما».

قولُه: (**فقيل**) متّصلٌ بقولِه: «استُعيرَت»، وقصدُه بقولِه: «أتاه» يعني: لمّا كانتِ اليمينُ أشرفَ العضوينِ استُعيرَت لجهةِ الخير[1]، قيل: أتاهُ من جهةِ الخير، فصدّهُ عن الخير، وعليه معنَى الآية، وتحريرُه: قالَ بعضُ أهلِ الجحيم لبعض: ﴿إِنَّكُمْ كُنتُمْ تَأْتُونَنَا﴾ مِن قِبلِ الخيرِ وتصدّوننا عن الإيمانِ وتضلّوننا عن سبيل الحقّ، ولذلكَ كانَ جوابُ البعضِ الآخر: ﴿بَل لَّمْ تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾.

---

(١) من قوله: «جوابُ لما» إلى هنا، سقط من (ح).

بينِ يدَيْه: أتاه مِن قِبَلِ التكذيب بالقيامةِ وبالثوابِ والعقاب، ومَن أتاه مِن خَلْفه: خوَّفه الفقرَ على نفْسِه وعلى مَن يُخلِّفُ بعدَه؛ فلم يصلْ رَحِماً، ولم يؤدِّ زكاةً. فإن قلت: قولُهم: أتاه من جهةِ الخير وناحيتِه: مجازٌ في نفْسِه، فكيف جُعلتِ اليمينُ مجازاً عن المجاز؟ قلت: مِنَ المَجاز ما غَلَبَ في الاستعمال حتى لَحِقَ بالحقائق، وهذا مِن ذاك؛ ولك أن تجعلَها مُستعارة للقوّة والقَهْر؛ لأنّ اليمينَ موصوفةٌ بالقوّة، وبها يقعُ البَطْش. والمعنى: أنكم كنتم تأتوننا عن القوّة والقَهْر، وتَقصِدُوننا عن السُّلطانِ والغَلَبة حتى تَحمِلونا على الضلالِ وتَقسِرُونا عليه.

وهذا مِن خِطابِ الأَتْباع لرُؤسائهم، والغُواةِ لشياطينهم، ﴿بَل لَّمْ تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾:

قولُه: (قولُهم[١]: أتاهُ منْ جهةِ الخير) يعني قولَهم: أتاهُ من جهةِ اليمينِ كما تقرَّر، مستَعارٌ من قولِهم: أتاهُ من جهةِ الخير، والخيرُ لا جهةَ له، فكيفَ يُستَعارُ منه؟ وأجابَ أنَّهُ مجازٌ في المرتبةِ الثَّانية، فهوَ كالمسافة، وهيَ موضعُ الشَّمِّ في الأصل، من سافَه [إذا] شَمَّه، ثُمَّ استُعير لبُعدِ ما بينَ الموضعين، ثُمَّ استُعيرَ لفَرقِ ما بينَ الكلامين.

قولُه: (ولكَ أن تجعَلَها مستَعارة) عطفٌ على قولِه: «اليمينُ لمَّا كانتْ أشرَفَ العُضوين»، ويجوزُ أن يُقال: إنَّهُ عطفٌ من حيثُ المعنى على قولِه: «استُعيرَتْ لجهةِ الخير»، وهما نشرٌ لِما لُفَّ في قولِه: «وكانوا يتيمَّنونَ بها، فبها يُصافِحون» إلى آخِره؛ لأنَّهُ مُناسبٌ لقولِه: «اليمينُ لَمَّا كانتْ أشرفَ العضوين»، كما أنَّ قولَه: «مُستَعارةً للقوَّةِ والقهر» مناسبٌ لقولِه[٢]: «وأمتَنهما» وليستْ هذهِ الاستعارةُ من التي مَبناها على التَّشبيه، بل هيَ من إطلاقِ السَّببِ على المُسبَّب، وقدْ جمعَ المعنيينِ مَنْ قال:

وكـنَّـــا الأيْمَنينَ إذا التَقينا ... وكانَ الأيْسَريـــنَ بَنو أبينا[٣]

---

(١) سقط لفظ: «قولهم» من (ح).

(٢) من قوله: «اليمينُ لمَّا كانت» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) لعمرو بن كلثوم من معلّقتِه المشهورة. انظر: «شرح المعلّقات السبع» للزوزني ص٢٣٠.

بل أَبَيْتُم أنتم الإيمانَ وأعرضتُم عنه، مع تمكُّنِكم منه مختارِينَ له على الكُفْر، غيرَ مُلجَئين إليه، ﴿وَمَا كَانَ لَنَا عَلَيْكُم﴾ من تسلُّطٍ نسلبُكم به تمكُّنَكم واختيارَكم، ﴿بَلْ كُنتُمْ قَوْمًا﴾ مُختارِينَ الطُّغيانَ ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا﴾: فلزِمَنا ﴿قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾ **يعني: وَعِيدَ الله بأنا ذائِقُون لعذابه لا محالة؛ لعِلْمِه بحالِنا** واستحقاقِنا بها العُقوبة، ولو حكى الوعيدَ كما هو لقال: إنكم لذائقون، ولكنه عَدَلَ به إلى لفظِ المتكلِّم؛ لأنهم متكلِّمون بذلك عن أنفُسِهم، ونحوُه قولُ القائل:

لقد زَعَمَت هَوازِنُ قَلَّ مالي

ولو حَكى قولَها لقال: قَلَّ مالُك.

ومنه قولُ المُحَلِّفِ للحالِف: احلفْ لأخرُجَنّ، ولتَخرُجنّ؛ الهمزة لحكايةِ لَفْظِ الحالف، والتاءُ لإقبال المُحلِّفِ على المُحلَّف. ﴿فَأَغْوَيْنَٰكُمْ﴾: فدعَوْناكم إلى الغيِّ **دعوةً مُحصِّلة للبُغْية**، لقبولِكم لها واستجابتِكم الغيَّ على الرُّشد، ﴿إِنَّا كُنَّا غَٰوِينَ﴾ فأرَدْنا

قولُه: (**يعني وعيدَ الله بأنا ذائقونَ لعذابِه لا محالة؛ لعِلمِه بحالنا**) قالَ القاضي: بيَّنوا بقولِهم: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾ أنَّ ضلالَ الفريقينِ ووقوعَهمْ في العقابِ كانَ أمرًا مقضيًّا لا محيصَ لهم عنه، وأنَّ غايةَ ما فَعَلوا بهمْ أنَّهمْ دَعَوْهُمْ إلى الغي؛ لأنَّهم كانوا على الغيِّ فأحبُّوا أن يكونوا مثلهم، وفيهِ إيماءٌ بأنَّ غوايَتَهم في الحقيقةِ ليسَ من قِبَلِهم[1].

قولُه: (**لقد زَعَمَتْ هَوَازِنُ قَلَّ مالي**) تمامُه:

وهلْ لي غيرُ ما أنْفَقْتُ مالُ؟[2]

قولُه: (**دَعوَةً مُحصِّلةً**[3] **للبُغية**) يريدُ أنَّ الإغواءَ ضدُّ الهدايةِ، كما أنَّ الهدايةَ معناها

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٩).

(٢) ليزيد بن الجهم. انظر: «الحماسة البصرية» (٢: ١٢).

(٣) في (ف): «مخلصة».

إغواءَكم؛ لتكونوا أمْثالَنا، ﴿فَإِنَّهُمْ﴾ فإنَّ الأتْباعَ والمتبُوعِين جميعاً، ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ يومَ القيامة ﴿مُشْتَرِكُونَ﴾ في العذابِ كما كانوا مُشتركين في الغواية، ﴿إِنَّا﴾ مِثْلَ ذلك الفعلِ ﴿نَفْعَلُ﴾ بكلِّ مُجرم، يعني: أنّ سببَ العُقوبة هو الإجرام، فمَن ارتكبَه استوجَبَها. ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا﴾ سَمِعُوا بكلمة التوحيد نَفَرُوا واستكبروا عنها وأَبَوْا إلا الشِّرك.

[﴿وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۢ ۞ بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ۞ وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٣٦ – ٣٩]

﴿لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۢ﴾ يَعنُون محمّداً ﷺ، ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ﴾ ردٌّ على المشركين ﴿وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ كقوله: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [البقرة: ٩٧]، وقُرِئ: (لذائقُو العذابَ)، بالنصبِ على تقدير النُّون، كقوله:

ولا ذاكِرِ اللهَ إلَّا قَليلا

بتقديرِ التنوين.

الدَّلالةُ المُوصلةُ إلى البغية، كذَلِكَ الإغواء، لكن على العكس، ولذَلِكَ قابلَ الغيَّ بالرُّشدِ في قولِه: «استِحبابِكم الغيَّ على الرُّشد».

قولُه: (**ولا ذاكِرِ اللهَ إلا قليلا**)، أوَّلُه:

فألفَيْتُهُ غيرَ مُستَعتِبٍ

قَبْلَه.

فَذَكَّرتُهُ ثُمَّ عاتَبتُهُ عِتابًا رقيقًا وقولًا جميلا[1]

أي: غيرَ راجِع بالعتابِ عن قبحِ ما فعل. والأصل: ولا ذاكرًا اللهَ إلا قليلاً؛ بالتَّنوينِ ونصبِ «الله»، إلا أنَّهُ حذفَ التَّنوينَ لالتقاءِ السَّاكِنينِ لا للإضافة، ولهذا كانَ منصوبًا، و«ذاكِرِ» مجرور، عطفٌ على «مُستَعتِبٍ».

---

(١) لأبي الأسود الدؤلي. انظر: «خزانة الأدب» (١: ٢٨٤).

وقُرِئ على الأصل: (لذائقونَ العذاب). ﴿إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: إلّا مِثْلَ ما عَملتم جزاءً سيِّئاً بعملٍ سيِّئ.

[﴿إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ * أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ * فَوَٰكِهُ وَهُم مُّكْرَمُونَ * فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ * عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ * يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ * لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ * وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ * كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾ ٤٠ - ٤٩]

﴿إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ﴾: **ولكن عباد الله، على الاستثناء المُنقطع.**

فُسِّر الرِّزقُ المعلومُ بالفواكه؛ وهي كلُّ ما يُتلذَّذ به ولا يُتقوَّت لحفظ الصحّة،

قولُه: (**ولكن عبادُ الله على الاستثناءِ المُنقطع**) وفي «المطلع»: المعنى: لكنِ المُوحِّدونَ الذين أخلَصَهُمُ اللهُ بالهدى والإيمانِ أولئكَ لهم رزقٌ معلومٌ في الجنَّةِ بَدَلَ العذابِ الأليم للكَفَرة. وقيل: الاستثناءُ متَّصلٌ بالجزاء، أي: إلا عبادَ الله المُخلَصينَ فإنَّ جزاءَهُمْ يُضاعفُ أضعافاً تفضُّلًا منهُ تعالى عليهم، وقيل: مُتَّصلٌ بالذَّوق، أي: يذوقونَ إلا عبادَ الله المُخلَصين.

وقلت: والَّذي عليهِ ظاهِرُ كلامِ المُصنِّفِ أنَّهُ متعلِّقٌ بالجزاءِ، لكن على الانقطاع، والتَّقابُلُ حاصل؛ لأنَّ جزاءَهُمْ - كما سَبَقَ - هوَ ذوقُ العذابِ الأليمِ إهانةً، وجزاءُ أولَئِكَ الرِّزقُ المعلومُ والفواكهُ كرامة.

وقالَ القاضي: هوَ استثناءٌ منقطعٌ إلا أنْ يكونَ الضَّميرُ في ﴿تُجْزَوْنَ﴾ لجميع[1] المكلَّفينَ فيكونُ استثناؤهم عنهُ باعتبارِ المماثَلة، فإنَّ ثوابَهم مضاعف، والمُنقطعُ أيضًا بهذا الاعتبار[2].

قولُه: (**فُسِّرَ الرِّزقُ المعلومُ بالفواكه**)، يعني ﴿فَوَٰكِهُ﴾ عطفُ بيانٍ للرِّزق، وفي المطلَع: بدلٌ منهُ بَدَلَ الكلِّ من الكل، وعلى أنْ يُرادَ ﴿رِزْقٌ مَّعْلُومٌ﴾ منعوتٌ بخصائِص بَدَلَ البعضِ من الكل؛ لأنَّ الفواكهَ بعضُ رِزقِكم.

---

(١) في النسخ الخطية: «لجمع»، وصوّبناه من «أنوار التنزيل».

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٩).

يعني: أن رزقَهم كلَّه فواكه؛ لأنهم مُستغنُون عن حفظِ الصحّة بالأقْوات بأنهم أجسامٌ مُحكَمة مخلوقةٌ للأبـد، فكلُّ ما يأكلونه يأكلونه على سبيلِ التلذُّذ. ويجوزُ أن يُراد: رزقٌ معلوم منعوتٌ بخصائصَ خُلِقَ عليها: من طِيب طَعم، ورائحة، ولذّة، وحُسنِ منظر. وقيل: معلومُ الوقت، كقوله: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

وعن قتادة: الرزقُ المعلوم: الـجَنَّة. وقولُه: ﴿فِي جَنَّٰتِ﴾ يأباه. وقوله: ﴿وَهُم مُّكْرَمُونَ﴾ هو الذي يقوله العلماء في حَدِّ الثواب ....

وقلت: يمكن أنْ يُقال: إنَّ قولَه: ﴿مَّعْلُومٌ﴾ إمَّا محمولٌ على المُتعارَف، أي: كما عُرِفَ في الدُّنيا عندَ أهلِها، فيكونُ بَدَلَ الكلِّ منَ الكلِّ لقولِه: ورِزْقُهُمْ كلُّهُ فواكه، وإمَّا محمولٌ على المعروف، أي كما عُرِفَ عندَ أهلِ التَّرَفُّهِ والتَّنعُّم، فيكونُ أيضًا بَدَلَ الكل؛ لأنَّ قولَه: (من طيبِ طعمٍ ورائحةٍ ولذَّةٍ وحُسنِ منظر) كلُّهُ صفةُ الفواكه، ويُؤَيِّدُهُ قولُ الإمام: المقصودُ من ذِكرِ الفاكهةِ التَّنبيهُ بالأدنى على الأعلى[1]، يعني: لمَّا كانتِ الفاكهةُ حاضرةً أبدًا كانَ الإدامُ أولى بالحضور، وإمَّا محمولٌ على الوقتِ كقولِه: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢] فيكونُ ﴿فَوَٰكِهُ﴾ خَبَرَ مُبْتَدَإٍ محذوفٍ والجملةُ مُستأنَفَة، والمرادُ بالفواكهِ كلُّ طعامٍ يُؤكَلُ للتلذُّذ، كما مرَّ في الوجهِ الأوَّل.

قولُه: (﴿فِي جَنَّٰتِ﴾ يأباه) قالَ أبو البقاء: ﴿فِي جَنَّٰتِ﴾ يجوزُ أنْ يكونَ ظرفًا أو حالًا أو خبرًا ثانيًا، وكذَٰلِكَ ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾. ويجوزُ أنْ يتعلَّقَ ﴿عَلَىٰ﴾ بـ ﴿مُّتَقَٰبِلِينَ﴾، ويكونَ ﴿مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ حالًا من ﴿مُّكْرَمُونَ﴾، أو من الضَّميرِ في الجار، و﴿يُطَافُ عَلَيْهِم﴾، يجوزُ أنْ يكونَ[2] مُستأنَفًا وأنْ يكونَ كالَّذي قبلَه، وأنْ يكونَ صفةً لـ﴿مُّكْرَمُونَ﴾، و﴿مِّن مَّعِينٍ﴾ نعتٌ[3] لـ«كأس»، وكذَٰلِكَ ﴿بَيْضَآءَ﴾ و﴿عَنْهَا﴾ يتعلَّقُ بـ ﴿يُنزَفُونَ﴾[4].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٣٢).

(٢) من قوله: «ظرفاً أو حالًا أو خبراً» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) في (ف): «يُعْقِب». وهو على الجادّةِ في «التبيان».

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٨٩).

على سبيل المدح والتعظيم، وهو مِن أعظمِ ما يجبُ أن تَتُوقَ إليه نفوسُ ذوي الهِمَم، كما أنّ مِن أعظمِ ما يجبُ أن تنفرَ عنه نفوسُهم هوانَ أهل النار وصَغارَهم.

التقابُل أتمُّ للسُّرور وآنَس. وقيل: لا ينظر بعضُهم إلى قَفا بَعض.

ويقال للزُّجاجة فيها الخمر: كأس، وتسمَّى الخمرُ نفْسُها كأساً، قال:

وكَأسٍ شَرِبْتُ على لَذَّةٍ

قولُه: (على سبيلِ المدح) مُقرَنٌ بقولِه[1]: «العلماء»، يعني: يقولون: الثَّوابُ هوَ الخيْر الذي يوصلُ إلى العالِمِ[2] على سبيلِ التَّعظيم، احتَرَزوا بِهِ عن الاستدراج، فقولُه: ﴿وَهُم مُّكْرَمُونَ﴾ كالتَّكميلِ للكلامِ السَّابق، والظَّاهِرُ أنه كالتَّذييل.

قولُه: (ويُقالُ للزُّجاجةِ فيها الخمر: كأس)، الجوهَرِي: الكأسُ: مؤنَّثة، قالَ اللهُ تعالى: ﴿بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * بَيْضَآءَ﴾.

وأنشَدَ الأصمَعِي:

مَنْ لا يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا　　　الموت كأسٌ والمَرْءُ ذائِقُها[3]

قالَ ابنُ الأعرابي: لا يسَمّى الكأسُ كأسًا إلا وفيها الشَّراب. يُقال: ماتَ فلانٌ عَبْطَةً، أي: صحيحًا شابًّا؛ بالباءِ المُوحَّدَةِ والعَينِ المُهملَة.

قولُه: (وكأسٍ شَرِبْتُ على لَذَّة)، تَمامُهُ للأعشى:

وأخرى تَداوَيْتُ منها بها

وبعده:

---

(١) في (ح): «مَقولٌ لقوله».

(٢) في (ط): «العامل».

(٣) سبق تخريجه.

وعن الأخفش: كلُّ كأسٍ في القُرآن فهي الخمر، وكذا في تفسيرِ ابن عبّاس. ﴿مِّن مَّعِينٍ﴾: من شرابِ مَعِين. أو: من نهرٍ مَعين؛ وهو الجاري على وجهِ الأرض، الظاهرُ للعيون، وُصِفَ بما يوصَف به الماء؛ لأنه يَجْري في الجنَّة في أنهارٍ كما يجري الماء، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ﴾ [محمد: ١٥].

﴿بَيْضَآءَ﴾: صفةٌ للكأس، ﴿لَذَّةٍ﴾ إمّا أن توصَفَ باللذة كأنها نفسُ اللذة وعَيْنُها؛ أو هي تأنيثُ اللَّذّ، يقال: لَذَّ الشيءُ فهو لَذٌّ ولَذيذ، ووزنُه: فَعِل، كقولك: رَجُلٌ طَبٌّ، قال:

ولَذٍّ كطَعْمِ الصَّـــرْخَدِيِّ تَرَكتُهُ   بأرضِ العِدَى مِن خَشْيةِ الحدَثانِ

يريدُ النوم. الغَوْل: مِن غالَه يَغُوله غولاً؛ إذا أهلَكَه وأفسَدَه. ومنه: الغُول الذي في تَـكاذيب العَرَب. وفي أمثالهم: الغَضَبُ غُولُ الحِلْم. و﴿يُنزَفُونَ﴾ على البناء

لِكَيْ يَعْلَمَ النَّـاسُ أنّي امرؤٌ   أتَيْتُ المعيشَــةَ مِــن بابِها[1]

يقول: رُبَّ كأسٍ شَرِبتُ لطَلَبِ اللَّذَّةِ وكأسٍ شَرِبتُ للتَّداوي من خمارِها.

قوله: (وُصِفَ بما يوصَفُ بهِ الماء)، قالَ القاضي: وذَلِكَ للإشعارِ بأنَّ ما يكونُ لهم بمنزِلةِ الشَّرابِ جامعٌ لِما يُطلَب من أنواعِ الأشرِبة؛ لكمالِ اللَّذَّة[2].

قولُه: (الصَّرْخَدِيّ) أي: الشَّرابِ المنسوبِ إلى الصَّرخَد، وهوَ مَوضِعٌ بالشّام.

قولُه: (يريدُ النَّوم)، الأساس: لَذَّ الشَّيءُ لَذَّةً ولَذاذةً والتذَّ التِذاذًا، وشيءٌ لَذٌّ ولذيذ، وهوَ في لَذٍّ مِنَ العيش، ولَهُ عَيْشٌ لَذٌّ. وأنشدَ البيت.

قولُه: (الغضبُ غُولُ الحلم)، أي العقل، قالَ الميداني: أي مُهلِكُه، ويُقال: آيَةُ غُولٍ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ١٠).

للمفعول، مِن: نُزِفَ الشارب؛ إذا ذهب عَقْلُه. ويقال للسَّكران: نَزيفٌ ومَنْزُوف. ويقال للمَطْعون: نُزِفَ فَمات؛ إذا خَرَجَ دمُه كلُّه. ونزحتُ الرَّكيَّةَ حتى نَزفتُها؛ إذا لم تترك فيها ماءً. وفي أمثالهم: **أجبنُ من المَنزُوف ضَرطاً**.

وقُرِئ: (يُنزِفون)؛ مِن: أَنْزَفَ الشارب؛ إذا ذَهَبَ عقلُه أو شرابه. قال:

أغوَلُ مِنَ الغضب؟ وكلُّ ما اغتالَ الإنسانَ فأهلَكَهُ فهوَ غُول[1].

قولُه: (**أجبَنُ منَ المنزوفِ**[2] **ضرَطًا**)، وقالَ في «المستَقصى»: وقيل: سافَرَ رجُلانِ فلاحَتْ لهما شجرة، فقالَ أحدُهما: أرى قومًا رَصَدونا، وقالَ الآخَر: إنَّما هيَ عُشَرَة[3]، فظَنَّهُ يقول: عَشَرَة، فجَعَلَ يقول: وما غَناءُ اثنينِ في عَشَرَةٍ ويَضْرِطُ حتى مات[4]. وقيل: هوَ دابَّةٌ بينَ الكلبِ والذِّئبِ إذا صيحَ بها أخذها الضُّراطُ منَ الجبن.

العُشَرة: اسمُ شجرة. وقالَ الميداني: ومِنْ حديثِه: أنَّ نِسوَةً مِنَ العَرَبِ لم يكنْ لهنَّ رجُل، فزَوَّجْنَ إحداهُنَّ رجُلًا كانَ ينامُ الضُّحى، فإذا أتَينَه بصبوح، فيقولُ لهن: لو نَبَّهْتُنَّني لعادية[5]؟ فلمَّا رَأينَ ذَلِكَ قالَ بعضُهن لبعض: إنَّ صاحبنا لشجاع، فتَعَالَيْنَ حتى نُجَرِّبَه، فأتَيْنَهُ كما كُنَّ يأتينَهُ فأيقَظْنَه، فقال: لو لعاديةٍ نَبَّهْتُنَّني؟ فقلن: هذهِ نواصي الخيل، فجَعَلَ يقول: الخيلُ الخيل، ويَضرِطُ حتى مات[6].

قولُه: (**وقُرِئَ: «يُنزِفُونَ»**) قرأها حمزةُ والكِسائي[7].

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ٦١).

(٢) في (ح): «المعروف».

(٣) في (ف): «عَثْوَة» بالعين المفتوحة والثاء الساكنة، وهو تصحيف، وفي (ط): عشوة، والعُشَرَة: بضمِّ العين وفتح الشين: هي شَجَرةٌ لها صَمْغ، وهو من العضاه. انتهى من «الصحاح» (عشر).

(٤) «المستقصى في أمثالِ العرب» (١ : ٤٣).

(٥) يعني خيل الأعداء المغيرة في الصباح، كما قال تعالى: ﴿وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا ۝ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ١-٢].

(٦) «مجمع الأمثال» (١ : ١٨٠).

(٧) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٨.

لَعَمْرِي لَئِنْ أنزَفتُمْ أو صَحَوتُمُ لَبِئسَ النَّدامَى كُنتُمُ آلَ أبجَرا

ومعناه: صارَ ذا نَزْف، ونظيرُه: أقشَعَ السَّحاب، وقشعَتْه الرِّيح، وأكبَّ الرَّجلُ وكبَبْتُه، وحقيقتُهما: دَخَلا في القَشْع والكَبّ. وفي قراءةِ طلحةَ بنِ مصرِّف: (يَنْزُفون) بضمِّ الزاي، مِن: نَزُفَ يَنزُف، كقَرُبَ يَقرُب؛ إذا سَكِر.

والمعنى: **لا فيها فسادٌ قطُّ** مِن أنواع الفساد التي تكون في شُرب الخمر؛ **من مَغص**، أو صُداع، أو خُمار، **أو عَرْبدة**، أو لَغْو، **أو تأثيم**، أو غيرِ ذلك، ولا هُمْ يَسكرون، وهو أعظمُ مفاسدِها فأفْرَزَه وأفردَه بالذِّكْر. ﴿قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾: قَصَرْن أبصارَهنّ على أزواجِهنّ، لا يمدُدْن طَرْفاً إلى غيرهم، **كقوله تعالى**: ﴿عُرُبًا﴾ [الواقعة: ٣٧]. والعِين:

قولُه: (لَعَمْري) البيت، يُخاطِب آلَ أبجَر، ويقول: بئسَ النَّدامى أنتم سكارى أو صاحين. قالَ الزَّجَّاج: الشِّعرُ للأُبَيْرِدِ اليَرْبوعي[1]، وأبْجَرُ: هوَ الحرُّ بن جابر العِجْلِّي، وأُنْزِفْتُم: نَفَدَ شرابُكم وفَنِي، ويُرْوى: أو سَكِرْتُم.

قولُه: (**لا فيها فسادٌ قَطُّ**) معنى قولِه: «لا فيها غَوْلٌ ولا هم يسكرون»: معنى ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾، فيكونُ من عطفِ الخاصِّ على العامِّ، ولذَلِكَ قال: «وهوَ أعظَمُ مفاسدها فأفرَزَه».

قولُه: (**مِنْ مَغْص**)، **الجوهَري**: المغصُ ـ بالتَّسكينِ ـ: تقطيعٌ في المِعى ووَجَع، والعامَّةُ تقول: مَغَصٌ؛ بالتَّحريك.

قولُه: (**أو عَرْبَدَة**) قال: عَرْبَدَ عليه: إذا أساء إليه، ولا يُستعمَلُ إلا في السُّكارى، مُشتَقٌّ مِنَ العِرْبِد، وهيَ حَيَّةٌ تنفُخُ ولا تُؤذي.

قولُه: (**أو تأثيم**) أي: نِسْبَةُ الرَّجُلِ إلى الإثم.

قولُه: (**كقولِه تعالى**: ﴿عُرُبًا﴾ [الواقعة: ٣٧]) قال: هوَ جمعُ عَرُوبٍ، وهيَ المُتَحَبِّبَةُ إلى زَوجِها الحسنةُ التَّبعُّل.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٣-٣٠٤).

النُّجْل العيون، شَبَّهَهُنَّ ببَيْض النَّعام الـمَكْنُون في الأَدَاحي، وبها تُشبِّه العربُ النساءَ وتسمِّيهنّ بَيْضاتِ الخُدور.

[﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ * قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ * يَقُولُ أَءِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ * أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ * قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ * فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ * قَالَ تَاللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ * وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ ٥٠-٥٧].

فإن قلت: علامَ عُطف قوله: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾؟ قلت: على ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم﴾، والمعنى: يَشربون فيَتحادَثون على الشراب كعادةِ الشَّرْب، قال: ....

قولُه: (في الأداحي)، الجوهري: مَدْحى النَّعامة: موضِعُ بَيضها، وأُدحِيُّها: موضِعُها الَّذي تُفَرِّخُ فيه، وهوَ أُفعولٌ من دَحَوْت؛ لأنَّها تدحوهُ بِرجلِها ثُمَّ تبيض، وليسَ للنَّعام عُشّ. قالَ صاحبُ «المطلع»: شَبَّهَهُنَّ ببَيضِ النَّعام المكنونِ في الأداحِيِّ الَّتي لا يُصيبُها شمسٌ ولا ريحٌ ولا غُبارٌ فيُغيِّرَ لونها[1]. وقال: ألوانُهُنَّ ألوانُ بَيضِ النَّعام. ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿مَّكْنُونٌ﴾ مصون، يُقال: كَنَنْتُ الشَّيءَ؛ إذا سَتَرْتُهُ وصُنْتُه، فهوَ مكنون.

قولُه: (فيتحادثونَ على الشَّرابِ كعادَةِ الشَّرب)، الجوهري: الشَّرْب: جمعُ شارب، مثل: صاحبٌ وصَحْب.

واعلَمْ أنَّهُ لمَّا قيل: ﴿وَهُم مُّكْرَمُونَ﴾ وجيءَ بالأخبارِ المُتواليةِ، أوَّلُها: ﴿فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾، وثانيها: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾، وثالثها: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾، وعلَّق بـ﴿يُطَافُ﴾ قولَه: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾ تكميلًا للَذَّةِ الشَّرابِ بلذَّةِ الحِسانِ الوجوه، وأُريدَ تتميمُ معنى تلكَ النِّعمَةِ ألقى في خَلَدِهِم تَذَكُّرَ ما كانوا عليهِ في الدُّنيا مع القرينِ السَّوءِ الَّذي كادَ أنْ يُفَوِّتَ عليهم هذا النَّعيمَ المُقيم؛ ليَزيدَ غِبطتَهُمْ وتبجُّحَهم، وإليهِ الإشارَةُ بقولِه: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ قالَ أبو البقاء: في جنَّات[2].

---

(١) من قوله: «وليسَ للنّعامِ عُش» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «قال أبو البقاء» إلى هنا سقط من (ط).

وما بَقِيَــتْ مِنَ اللَّذَّاتِ إلا   أحادِيثُ الكِرامِ على **المُدَامِ**

فيُقبِل بعضُهم على بعض ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ عمّا جرى لهم وعليهم في الدنيا، إلّا أنه جيءَ به ماضياً على عادة اللّـهِ في أَخباره. **وقُرئ**: ﴿لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ﴾ **من التصديق، و(من المصَّدِّقين) مشدَّد الصاد، من التصدُّق.**

وقيل: نزلتْ في رَجلٍ تصدّق بمالِه لوجهِ الله، فاحتاجَ **فاستجدى** بعضَ إخوانه؛ فقال: وأينَ مالُك؟ قال: تصدّقتُ به ليعوِّضَني اللهُ به في الآخرة خيراً منه، فقال: أئنَّك لمنَ المصدّقين بيوم الدِّين؟ أو من المتصدِّقين لطَلَب الثواب؟ واللّـهِ لا أُعطيك شيئاً. ﴿لَمَدِينُونَ﴾: لَمجْزيُّون، من الدّين؛ وهو الـجَزاء. أو: لَمَسُوسُون مَرْبُوبون. يقال:

قولُه: (**وقُرِئ**: ﴿لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ﴾) بتشديدِ الدَّالِ: المشهورة، وبتشديدِ الصَّادِ والدَّالِ: شاذَّة، قالَ الزَّجّـاج: المُصَدِّقين، خفيفـةُ الصَّادِ، من: صَدَقْتُ فأنا مُصَدِّق، ولا يـجوزُ بتشديدها؛ لأنَّ المُصَّدِّقينَ الَّذينَ يُعْطُونَ الصَّدقة، والمُصَدِّقينَ الَّذينَ لا يُكَذِّبون[١]. يريدُ: أنَّ معنى التصدُّقِ غيرُ مناسبٍ لقولِه: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ بل هوَ مناسِبٌ للتَّصديقِ وملائِمٌ له، فالمعنى: كانَ لي قرينٌ يقول: إنَّكَ ممَّنْ يُصَدِّقُ بالبعثِ بعدَ أنْ يصيرَ ترابًا وعظامًا، فأحبَّ قرينُهُ المسلمُ أنْ يراهُ بعدَ أنْ قيلَ له: ﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ أي: هل تُحبُّونَ أنْ تَطَّلِعوا فتعلموا أينَ منزلَتُكم من منزلةِ أهلِ النَّار؟ فاطَّلَعَ المسلمُ فرأى قرينَهُ الَّذي كانَ يُكَذِّبُ بالبَعْثِ في وَسَطِ الجحيم.

قلت: هذا تقريرٌ حسنٌ مُلائمٌ للنَّظم، ويُؤيِّدُهُ ما رواهُ مُحْيي السُّنَّة: هما اللَّذانِ قصَّ اللهُ خبرَهما في الكهفِ ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٢] يقول: أئنَّـكَ لِمَنَ المُصدِّقينَ بالبَعث[٢]؟

قولُه: (**فاستجدى**) أي استعطى، **الجوهَرِي**: الجَدَا: العَطِيَّة، والجدوى: مثلُه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٤).

(٢) «معالم التنزيل» (٧: ٤١).

دانَه: ساسَه، ومنه الحديث: «العاقل مَن دانَ نفْسَه».

﴿قَالَ﴾ يعني ذلك القائل: ﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ إلى النار لأُرِيَكم ذلك القَرين. قيل: إنَّ في الجنّةِ كِوًى ينظر أهلُها منها إلى أهل النار. وقيل: القائلُ هو اللهُ عزَّ وجلّ. وقيل: بعضُ الملائكة يقولُ لأهل الجنّة: هل تحبُّون أن تطَّلِعوا فتَعْلَموا أين منزلتُكم مِنْ منزلةِ أهل النار؟ وقُرئ: ﴿مُّطَّلِعُونَ * فَاطَّلَعَ﴾، و(فأَطَّلِع) بالتشديد، على لفظ الماضي والمضارع المنصوب؛ و(مُطْلِعون فأطْلَع)، و(فأُطْلِع) بالتخفيف على لفظِ الماضي والمضارع المنصوب، يقال: طَلَعَ علينا فلان، واطَّلَعَ وأَطْلع بمعنًى واحد، **والمعنى**: هل أنتم مُطَّلِعونَ إلى القَرينِ فأطَّلَعَ أنا أيضاً؟ **أو عُرض عليهم الاطِّلاعُ فاعتَرَضوه**، فاطَّلَعَ هو بعدَ ذلك.

قولُه: (ومنهُ الحديث: «العاقلُ مَنْ دانَ نَفسَه») والحديثُ من روايةِ التِّرْمِذِيِّ عن شدَّادٍ عن رَسولِ الله ﷺ: «الكَيِّسُ مَنْ دانَ نَفْسَهُ وعَمِلَ لِما بعدَ الموت، والعاجِزُ مَنْ أتبَعَ نَفْسَهُ هواها وتمنَّى على الله المغفرة»(١).

دانَ نَفْسَه: حاسبَها في الدُّنيا قبلَ أنْ تُحاسَبَ يومَ القيامة.

قولُه: (يعني ذَلِكَ القائِل) وهوَ المذكورُ في قولِه: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ﴾ أي: قَرينٌ في الدُّنيا ينكِرُ الحشر، ﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ لأُرِيَكُمْ ذَلِكَ القَرين؟ وقالَ الواحِدِيُّ ومُحيي السُّنَّة: قالَ المؤمنُ لإخوانِهِ في الجنَّة: هل أنتم مُطَّلِعونَ إلى النَّارِ لتَنظُروا كيفَ منزلةُ أخي؟ فقالَ أهلُ الجنَّة: إنَّكَ أعْرَفُ بهِ مِنَّا فاطّلع أنت، فاطَّلَعَ فرأى أخاهُ في وسطِ الجحيم(٢).

قولُه: (والمعنى) أي: على أنَّ «اطَّلَعَ» و«أطْلَعَ» بمعنًى واحد، فقولُه: «هل أنتُمْ مُطَّلعونَ إلى القَرينِ فأطَّلِعُ أنا أيضًا»، هذا على أنْ يكونَ «أطَّلِع» مضارعًا جوابًا للاستفهامِ، نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣].

قولُه: (أو عُرِضَ عليهم الاطِّلاعُ فاعتَرَضوه)، هذا على أنْ يكونَ «اطَّلَع» ماضيًا

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٢٦) و«معالم التنزيل» (٧: ٤١).

وإن جعلتَ الإطْلاعَ من: أطْلَعه غيرُه، فالمعنى: أنه لمّا شَرط في اطّلاعه اطّلاعَهم، ـ وهو من آداب المجالسة؛ أن لا يستبدَّ بشيءٍ دون جُلسائه ـ فكأنهم مُطلِعوه. وقيل: الخطابُ على هذا للملائكة. وقُرئ: (مُطلعونِ) بكسر النون، أراد: مُطلِعُونَ إيّاي؛

و﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ بمعنى الأمر، نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]؛ ولذَلِكَ قال: فاعتَرَضوه، أي: فامتثَلوا أمرَه. و«اعتَـرَضَ» مُطاوعُ «عَرَض»، أي قَبِلوا عرَضَهُ وقالوا: نَعَم. فالفـاءُ في ﴿فَٱطَّلَعَ﴾ فصيحة؛ لأنَّ «فاعتَرَضوهُ» سببٌ لقولِه: فاطَّلَع، كقولِه: فـ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠].

ويَنْصُرُهُ ما رَوَيْنا عن الواحِدي: «فاطَّلِعْ أنت، فاطَّلَعَ فرأى أخاه»، بالأمر والماضي.

قولُه: (وإنْ جعلْتَ الإطلاعَ من: أطْلَعَه) معطوفٌ على قوْله: «واطَّلَعَ وأطلَعَ بمعنًى واحد»، أيْ لَكَ أن تجعلَ قراءَةَ مَنْ قرأ «مُطَّلَعونَ» من: أطلَعَهُ[1] غيْرُهُ فاطَّلَعَ هو، فالمعنى: فهل أنتم مُطلِعونَ إيَّايَ على حالِ ذَلِكَ القرينِ فأطَّلِعَ أنا؟ يعني انظُروا إلى حالِهِ حتى أنظُرَ إليه، فإنَّ نَظَري إليهِ مُتَوَقِّفٌ على نَظَرِكُم. وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «إنَّهُ لمَّا شَرَطَ في اطِّلاعِهِ اطِّلاعَهُم يقولُ هذا بعضُهم لبعض»، بدليلِ قولِه: «وهوَ من آدابِ المجالسةِ أن لا يستبدَّ بشيْءٍ دونَ جُلَسائِه».

قولُه: (فكأنَّهم مُطلِعوه) جزاءُ «لَمَّا»، وما توسَّطَ بينهما اعتراض. وهذا المعنى يشتملُ على التَّقديرين: الماضي والمضارِع. ولا يجوزُ أنْ يكونَ القائِلُ اللهَ تعالى ولا الملائكة، نَعَمْ يجوزُ أنْ يكونَ الخطابُ للملائكة، فيقول: هل أنتم يا ملائكة الله مُطلِعِيَّ على حالِ قَرِيني فأطَّلِعَ أنا عليها؟ أي: أطلِعوني قَرِيني أيُّها الملائكةُ لأطَّلِعَ أنا قُرنائي من أهلِ الجنَّة.

قولُه: (وقُرِئَ «مُطلِعونِ» بكَسرِ النُّون). قالَ أبو البقاء: وهوَ بعيدٌ جدًّا؛ لأنَّ النُّونَ إنْ كانتْ للوِقايةِ فلا تلحقُ بالأسماء، وإنْ كانتْ للجَمْعِ فلا تَثْبُتُ في الإضافة[2].

(١) من قوله: «معطوفٌ على قوله» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٩٠).

فوضعَ المتّصلَ موضعَ المُنفصِل، كقوله:

هُمُ الفَاعِلُونَ الخَيْرَ والآمِرُونَهُ

أو شبَّـه اسم الفاعِل في ذلك بالمضارِع لتآخ بينهما، كأنـه قال: تُطْلِعُون، وهـو ضعيفٌ لا يقعُ إلّا في الشِّعر. ﴿فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾: في وَسَطها، يقال: تَعِبتُ حتى انقطع سَوائي، وعن أبي عُبيدة: قال لي عيسى بنُ عُمر: كنتُ أكتبُ ـ يا أبا عُبيدة ـ

وقالَ الزَّجّاج: فهُوَ شاذٌّ بالإجماع، ولَهُ وَجْهٌ ضعيف، وقد جاءَ في الشِّعر:

هُمُ الفاعِلـونَ الـخَيرَ والآمِرونَـهُ   إذا ما خَشَوْا مِنْ مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَما

وكلُّ أسماءِ الفاعِلينَ إذا ذَكَرْتَ بعدها المُضْمَرَ لم تذكُرِ النُّونَ ولا التَّنوين، تقول: زَيدٌ ضاربي، وهما ضارباك، وهُم ضاربوك، ولا يجوزُ هو ضارِبُني، ولا هم ضارِبونَكَ إلا في الشِّعر؛ إلا أنَّهُ قد قُرِئَ: «مُطْلِعُون» على: مُطْلِعوني، فحَذَفَ الياءَ كما تُحذَفُ في رُؤُوسِ الآيِ، وبَقِيَتِ الكَسرَةُ دليلًا عليها. وأجْوَدُ القِراءةِ وأكثَرُها: ﴿مُّطَّلِعُونَ﴾؛ بتشديدِ الطَّاءِ وفَتحِ النُّون، ويليهِ: «مُطلعونَ» بالتَّخفيفِ والفتح[1].

قولُه: (حتى انْقَطَع سوائي) أي وسطي وهُوَ الظَّهر.

الرَّاغب: سواء: وَسَط، وقيل: سواءٌ وسوًى. قالَ تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] أي: يستوي طَرَفاه، ويُستَعمَلُ ذلِكَ وصفًا وظَرفًا، وأصلُ ذلِكَ مصدر. والشَّيءُ المساوي، كعدلٍ ومُعادِلٍ وقتلٍ ومُقاتل، تقول: سيَّانِ زَيْدٌ وعمرو، وأسواءُ: جمعُ سِيّ: كنقضٍ وأنقاض، يُقال: قومٌ أسواء، والمساواةُ مُتعارفةٌ في المثمنات[2]، يُقال: هذا الثَّوبُ يساوي كذا، وأصلُهُ ساواهُ في القَدر[3].

قولُه: (يا أبا عُبَيْدة) قالَ رَحِمَهُ الله: إنْ كانتِ الهمزةُ بعدَ حرفِ النِّداءِ همزةَ قطعٍ أسقطْتَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٥).

(٢) في (ح) و(ف): «الثياب».

(٣) «مفردات القرآن» ص٤٤٠-٤٤١.

حتى ينقطعَ سَوائي. ﴿إن﴾ مخفَّفة من الثقيلة، وهي تدخل على «كاد» كما تدخلُ على «كان»، ونحوُه ﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا ﴾ [الفرقان: ٤٢]، واللامُ هي الفارقةُ بينها وبين النافية. والإرْداء: الإهلاك. وفي قراءة عبدِ الله: (لَتُغْوِين). ﴿نِعْمَةُ رَبِّي﴾ هي العصمةُ والتوفيق في الاستِمْساكِ بعُروة الإسلام، والبَراءةِ من قَرِين السَّوء، أو: إنعامُ الله بالثواب، وكونُه من أهل الجنة. ﴿مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ مِنَ الذين أُحضِروا العذابَ كما أُحضِرْتَه أنت وأمثالُك.

[﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ * إِلَّا مَوْتَتَنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ ٥٨-٥٩]

الذي عَطفَتْ عليه الفاءُ محذوف، معناه: **أنحنُ مخلَّدون منعَّمون**، فما نحنُ بميِّتين ولا معذَّبين. وقُرئ: (بمَائِتِين)، والمعنى: أنّ هذه حالُ المؤمنين وصِفَتُهم **وما قضى اللهُ**

الألِفَ وأثْبَتَّ الهمزة، وإنْ كانتِ الهمزةُ همزةَ وصلٍ أسقطْتَ الهمزةَ وأثْبَتَّ الألف، كقَولِك: يا ابني.

قولُه: (﴿نِعْمَةُ رَبِّي﴾ هيَ العِصمة) إلى آخرِ ما قُدِّر؛ لأنَّها لمَّا كانتْ مُطلَقَةً قُيِّدَتْ بحَسَبِ اقتضاءِ المقامِ بما ذَكَر.

قولُه: (أنحنُ مُخلَّدونَ مُنَعَّمون) هيَ الجملةُ المقَدَّرةُ بعدَ الهمزةِ الَّتي عُطِفَتْ عليها: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾، والهمزةُ للتَّقرير، وهُوَ مَقولٌ آخَرُ للمُؤمِنِ على سبيلِ الاغتباطِ[1] والابتهاج، فإنّ تذكُّرَ الخلودِ في الجنَّةِ لَذَّةٌ دونها كلُّ لذَّة، وفي عكسِهِ أنشَدَ المتنبِّي:

أشَــدُّ الغَمِّ عندي في سرورٍ ... تيَقَّنَ عنــهُ صاحِبُهُ انتقالا[2]

قولُه: (**وما قضى الله**) عطفٌ تفسيريٌّ على حالِهم، و«أنْ لا يذوق» مفعولُ «قضى»، وقولُه: «للعِلْم بأعمالِهم» اعتراضٌ أتى بهِ بيانًا لِمذهَبِه.

---

(١) في (ح): «الاحتياط».

(٢) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ١١١).

به لهم ـ للعِلْم بأعمالهم ـ أنْ لا يَذوقوا إلّا الموتَة الأُولى، بخلافِ الكفّار، فإنهم فيما يتمنَّون فيه الموتَ كلَّ ساعة، وقيل لبعض الحُكماء: ما شرٌّ من الموت؟ قال: الذي يُتمنّى فيه الموت.

[﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ * لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴾ ٦٠-٦١]

يقولُه المؤمنُ تحدُّثاً بنعمةِ الله واغتِباطاً بحالِه وبمسمَعٍ مِن قَرينه، ليكونَ توبيخاً له يزيدُ به تعذُّباً، **وليحكِيَه الله** فيكون لنا لُطْفاً وزاجراً. **ويجوزُ أن يكونَ قولَهم جميعاً**، وكذلك قولُه: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ أي: إنَّ هذا الأمرَ الذي نحنُ فيه. **وقيل: هو مِن قولِ الله** عزَّ وعلا تقريراً لقولِهم وتصديقاً له. وقُرِئ: (لهو الرِّزقُ العظيم)، وهو ما رُزِقوه مِنَ السَّعادة.

[﴿ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهَا فِتْنَةً لِّلظَّٰلِمِينَ * إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ * طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ * فَإِنَّهُمْ لَءَاكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ *

قولُه: (**وليَحْكِيَه الله**) عطفٌ على «ليكون»، يريدُ: أنَّ هذا القولَ معروفٌ معلومٌ ما أتـى للإعلامِ بل للاغتباطِ والتَّحدُّثِ بنعمَةِ اللّـهِ تعالى توبيخًا ولُطفًا.

قولُه: (**ويجوزُ أنْ يكونَ قولَهم جميعًا**) أي: المؤمنُ وأصحابُه، وهُوَ عطفٌ على قولِه: «يقولُه المؤمن»، والمعنى: لـمّا فَرَغَ القرينُ من توبيخِ قرينِه[1].

وذكَرَ عصمَةَ الله لهُ من تلكَ الورطَةِ حمدًا للّـهِ تعالى أتبعَ ذَلِكَ هوَ ومَنْ صحِبَهُ من عبادِ الله المُخْلَصينَ اغتباطًا وتحدُّثًا بنعمَةِ الله.

قولُه: (**وقيل: هوَ منْ قولِ اللّـه**) أي قولُه: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ * لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴾ وعلى الوجهينِ السَّابقينِ كانَ مِنْ قولِ المؤمنِ أو المؤمنين[2].

---

(١) في (ف) و(ط): «القرين».
(٢) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية بعد الفقرة التالية، وقدَّمتُها مراعاةً لترتيب الكلام في «الكشاف».

ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ * ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ لَإِلَى الْجَحِيمِ * إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ * فَهُمْ عَلَىٰ آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴾ [٦٢-٧٠].

تمّت قصّةُ المؤمنِ وقَرينه، ثم رَجع إلى ذِكْر الرِّزقِ المعلوم فقال: ﴿أَذَٰلِكَ﴾ الرزقُ ﴿خَيْرٌ نُّزُلًا﴾ أي: خير حاصِلاً ﴿أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾؟ **وأصل النُّزُل: الفَضْل والرَّيْعُ في الطَّعام**، يقال: طعامٌ كثيرُ النُّزْل، فاستُعيرَ للحاصلِ من الشيء، وحاصلُ الرزقِ المعلوم: اللذَّةُ والسرور، وحاصلُ شجرةِ الزقُّوم: الألمُ والغَمّ. وانتصابُ ﴿نُّزُلًا﴾ على التمييز، ولك أن تجعلَه حالاً، كما تقول: **أثَمرُ النخلة خيرٌ بَلَحاً أم رُطَباً**؟ يعني:

قولُه: (**تـمَّتْ قصَّةُ المؤمنِ وقرينِه، ثم رَجَعَ إلى [ذِكرِ] الرِّزقِ المعلوم**) هذا بيانٌ لنَظْمِ الآي، وفيهِ أنَّ قصَّةَ المؤمنِ ذُكِرَتْ مُستطرَدَةً بينَ الكلامَيْنِ المتَّصِلينِ معنًى، وذَلِكَ أنَّهُ تعالى لمَّا ذَكَرَ رِزقَ أهلِ الكرامة، ومِنْ كرامتِهِم أنَّهم على سُرُرٍ مُتقابِلين، واتَّصلَ بِهِ قولُه: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ واستوفى القصَّةَ أقبَلَ إلى ذِكرِ أهلِ الشَّقاوةِ وتهكَّمَ بهم بقولِه: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾.

قولُه: (**وأصلُ النُّزُل: الفَضْلُ والرِّيعُ**)، **المُغْرب**: ومنهُ قوله: العَسَلُ ليسَ من أنْزالِ الأرضِ، أي: من رِيعِها وما يحصلُ منها. وعنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللهُ عنه: لا يَجِبُ فيهِ العُشْرُ[1]، لأنَّهُ نُزْلُ طائرٍ[2].

قولُه: (**أثمرُ النَّخلةِ خيرٌ بلحًا أم رُطَبًا**؟) فإنْ قلت: المثالُ غيرُ مطابقٍ للآية؛ لأنَّ السُّؤالَ عن حالِ الثَّمرةِ لا نفسها، وفي الآيةِ السُّؤالُ عنِ الرِّزقِ المعلومِ وعن شجرةِ الزَّقّوم، قلت: ليسَ السُّؤالُ عن الرِّزقِ والشَّجرةِ نفسِها بل عن حالِها، ألا ترى كيفَ قال: «فأيُّهما خيرٌ في كَونِهِ نُزُلًا؟». نَعَمْ فيهِ اختلافٌ من جهةِ أنَّ المثالَ فيهِ سؤالٌ عن حالتَيْ شيءٍ واحد، والآيةُ هنا[3] سؤالٌ عنْ حالةٍ واحدةٍ لشيئين مختلفين، وهذا لا يضرُّ في الاستشهاد.

---

(١) في (ف): «العسل»، وهو على الجادّةِ في «المُغرب». وانظر في مذهب الشافعي في المسألة «روضة الطالبين» (٢: ٢٣٢).

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٩٧).

(٣) في (ف) و(ط): «فيها».

أنّ الرزقَ المعلوم نُزل أهلِ الجنّة، وأهلُ النار نُزلُهم شجرةُ الزقُّوم، فأيّهما خيرٌ في كونه نُزلاً؟ والنُّزْل: ما يُقامُ للنازلِ بالمكان من الرِّزق. ومنه: أَنْزالُ الجُند؛ لأرْزاقِهم، كما يقال لما يقامُ لساكنِ الدار: السُّكْن.

ومعنى الأوّل: أنّ للرزقِ المعلوم نُزلاً، ولشجرِ الزقوم نُزلاً، فأيّهما خيرٌ نُزلاً؟ ومعلومٌ أنه لا خيرَ في شجرةِ الزقُّوم، **ولكنَّ المؤمنين لمّا اختارُوا** ما أدّى إلى الرزق المعلوم، واختارَ الكافرون ما أدّى إلى شجرةِ الزقُّوم؛ قيل لهم ذلك توبيخاً على سُوءِ اختيارهم، ﴿فِتْنَةً لِّلظَّـٰلِمِينَ﴾: محنةً وعذاباً لهم في الآخرة. أو ابتلاءً لهم في الدنيا، وذلك أنهم قالوا: كيفَ يكون في النارِ شجرةٌ والنارُ تحرق الشَّجر؛ فكَذَّبوا. وقُرئ: (نابتةٌ في أَصْلِ الجَحِيم)، قيل: منبتُها في قَعْرِ جهنّم، وأغصانُها ترتفعُ إلى دَرَكاتها. والطَّلعُ للنَّخلة، فاستُعير لِما طَلَعَ مِن شجرةِ الزقُّوم مِن حَمْلها، ....

الجوهري: البَلَحُ: قبلَ البُسْر، والواحدةُ: بلحة، أوّلُ التّمرِ طَلعٌ ثُمَّ خَلالٌ ثُمَّ بَلَحٌ ثُمَّ بُسْرٌ ثُمَّ رُطَبٌ ثُمَّ تمْر.

قولُه: **(ولكنَّ المؤمنينَ لمَّا اختاروا)** يعني: لمَّا كانَ مُؤدَّى فِعلِ الكافرينَ إلى شجرةِ الزَّقّوم كمُؤدَّى فِعلِ المؤمنينَ إلى الرِّزقِ المعلوم؛ حُمِلَ ذاكَ على هذا حَملًا للنَّقيضِ على النَّقيضِ تهكُّماً. ويجوزُ أنْ يكونَ مِنَ المشاكَلةِ المعنويَّة، ويجوزُ أنْ يكونَ من أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

فإنْ قلت: لِـمَ فَرّقَ بَيْنَ المعنيَيْنِ في الاعتبارَيْن؟ فإنَّهُ جَعَلَ ﴿نُّزُلًا﴾ تمييزًا في الأوّلِ وحالًا في الثّاني. قُلْت: لأنهُ لمَّا استعارَ النُّـزُلَ للحاصلِ[١] مِنَ الشيَّءِ تعينَّ أنْ يكونَ تمييزًا دونَ الحال؛ لأنَّ حاصلَ الشَّيْءِ لا يَصدُقُ عليه، ومن شأنِ[٢] الحالِ صدْقُهُ على ذي الحال، ويجوزُ أنْ يُحمَلَ في الثّاني على التَّمييزِ أيضًا نحوَ قولِه: لله دَرُّهُ فارسًا.

---

(١) في (ف): «للخَلَل».

(٢) في (ف): «بيان».

إمّا استعارةً لفظيّة، أو مَعْنويّة، وشُبِّه برؤوسِ الشياطين؛ دلالةً على تناهيهِ في الكراهية

قولُه: (**إمّا استعارةً لَفْظِيَّةً أو معنوِيَّـةً**) عن نورِ الدِّينِ الـحكيم رَحِمَـهُ الله: اللَّفْظِيَّةُ: نحو رأيتُ أسدًا، وعَنَّتْ لنا ظَبْيَة[1]. والمَعْنَوِيَّةُ كَقَوْلِه:

إذْ أصْبَحَتْ بيَدِ الشَّمالِ زِمامُها[2]

فإنَّكَ في الأوَّلِ تجعلُ الشَّيءَ الشَّيءَ وليسَ به، وفي الثَّاني تجعلُ الشَّيءَ للشَّيْءِ وليسَ له. وأيضًا إذا رَجَعْتَ في الأوَّلِ إلى التَّشبيهِ الَّذي هُوَ المقصودُ يأتِيكَ عفوًا، نحو: «رأيْتُ رَجُلًا كالأَسَد»، وإنْ رُمْتَهُ في الثَّاني لَمْ يُواتِكَ تِلْكَ المُواتاة.

وقُلْت: يمكنُ أنْ يُقال: أمَّا اللفظِيَّةُ فهِيَ أنَّ الطَّلْعَ موضوعٌ لحمْلِ الشَّجرةِ مع قَيْدِ أنْ تكونَ تلكَ الشَّجرةُ نَخلة، فاستُعمِلَ هنا في غيرها، وهوَ كالمرسِنِ فإنَّهُ موضوعٌ لأنفِ بشَرْطِ أنْ يكونَ فيهِ رَسَن، فإذا اسْتُعْمِلَ في أنفِ إنسانٍ كانَ مجازًا لفظيًا ليسَ فيهِ مُبالَغَة؛ لأنَّهما كالمُترادِفين.

وأمَّا المعنوِيَّةُ فهِيَ أنْ تُشَبَّهَ حَمْلَ تِلْكَ الشَّجرةِ بالطَّلعِ الحقيقيِّ تشبيهًا بليغًا، ثُمَّ يُطْلَقُ على ذَلِكَ الحَمْلِ اسمُ الطَّلع، والقرينةُ الإضافة. ويُحتَمَلُ أنْ تكونَ تحقيقية وأنْ تكونَ مكْنِيَّةً مُسْتَلْزِمَةً للتخييلية كَقَوْلِ القَائِل:

صحا القَلْبُ عن سلمى وأقصَرَ باطِلُهْ ... وعُـرِّيَ أفراسُ الصِّبا ورواحِلُـهْ[3]

وفي تسميةِ الأوَّلِ بالاستعارةِ تسامح؛ لأنهُ من المجازِ المُرسَلِ الخالي مِنَ الفائدَةِ فسمَّاهُ بها مُبالَغَةً أو تعظيمًا.

قولُه: (**وشُبِّهَ برؤوسِ الشياطين**) يعنـي: استُعيرَ لحَملِ شجرةِ الزَّقّومِ اسمُ الطَّلعِ، وشُبِّـهَ برؤوسِ الشَّياطين، والتشبيه تخييلي؛ لأنَّ المُشَبَّهَ بِهِ لا حقيقةَ لَهُ في الخارج؛ لأنَّ قُبْحَ

---

(١) في (ف): «الباطنيه».

(٢) هو جزءٌ من بيتِ شعرٍ للبيد، سبق تخريجه.

(٣) لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» بشرح ثعلب ص١٠١.

وقُبحِ المنظر؛ لأنَّ الشيطانَ مَكْرُوه مستقبَحٌ في طِباعِ الناس؛ لاعتقادهم أنه شرٌّ مَحْضٌ لا يَخلِطُه خير، فيقولون في القَبيح الصورة: كأنه وجهُ شيطان، كأنه رأسُ شيطان، وإذا صوَّره المصوِّرون جاؤوا بصُورته على أقبحِ ما يُقَدَّر وأهولِه؛ كما أنهم اعتَقَدُوا في المَلَكِ أنه خيرٌ مَحْض لا شرَّ فيه، فشبَّهوا به الصورةَ الحسنة. قال اللهُ تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، وهذا تشبيهٌ تخييليّ. **وقيل: الشيطانُ حَيَّةٌ عَرفاءُ** لها صورةٌ قَبيحةُ المنظر هائلةٌ جدّاً. وقيل: إنَّ شَجَراً **يقال له الأَسْتَنُ** خَشِناً مُنتناً مُرّاً مُنكَر الصورة، يسمّى ثَمَرُه: رُؤوسَ الشياطين. **وما سمَّتِ العربُ هذا الثمرَ**

منظرِ الشَّياطينِ مركوزٌ في الجِبِلَّة؛ لأنَّ الشَّيطانَ ـ كما زَعَم ـ لا يُرى ولكِنَّهُ يُستَشعَرُ أنهُ أقبحُ ما يكون ـ لو رأى الرَّائي ـ في أقبحِ صورة، وأنشَدَ الزَّجَّاجُ قَوْلَ امرِئِ القَيْس:

أيَـقْتُلُــني والمَشْرَفِـيُّ مُضـاجِـعِي ... ومَسْـنُونَةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغْوالِ؟[1]

ولَم يَرَ الغُولَ ولا أنيابها، ولكنَّ التَّمثيلَ بها يُستَقبَحُ أبلَغ، ففي بابِ المُذَكَّرِ يُمَثَّل بالشَّيطان، وفي بابِ المُؤَنَّثِ يُشَبَّهُ بالغُولِ فيما يُستَقبَح[2].

قولُه: (**وقيل: الشَّيطانُ حيَّةٌ عَرفاء**) قالَ مُحْيي السُّنَّة: قيل: أُريدَ بالشَّياطينِ الحَيَّات، والعَرَبُ تسمِّي الحَيَّةَ القبيحَةَ المنظرِ شيطانا[3]، فعلى هذا لا يكونُ التَّشبيهُ تخييلاً بل تحقيقًا.

العَرْفاء: طويلةُ العُرْف. والجوهَري: العُرْفُ: عُرْفُ الفَرَس، سُمِّيَتْ بهِ لكَثْرَةِ شَعَرِها.

قولُه: (**يُقالُ لَهُ الأَسْتَن**) قالَ أبو عُبَيْد: الأَسْتَن: أُصولُ الشَّجرةِ البالية، الواحدةُ: أَستَنَة.

قولُه: (**وما سمَّتِ العربُ هذا الثَّمَر**) يَعْني: ما سَمَّوْا ثمرةَ الأَسْتَنِ برؤوسِ الشَّياطينِ إلا للقَصْدِ إلى أحدِ هذينِ التشبيهين أي: الصُّورِيِّ أو المعنَوِيِّ عند بعضهم، والظَّاهِرُ هو

---

(١) «ديوان امرئ القيس» ص٣٣.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٧).

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ٤٢).

برؤوسِ الشياطين إلّا قَصْداً إلى أحدِ التشبيهَيْن، ولكنه بعد التسميةِ بذلك رَجَعَ أصلاً ثالثاً يُشبَّه به. ﴿مِنْهَا﴾: مِنَ الشجرة، أي: مِن طَلْعها ﴿فَمَالِئُونَ﴾ بطونَهم؛ لِما يَغلبهم من الجُوعِ الشديد، أو: يُقسَرون على أكْلِها وإن كَرِهوها؛ ليكون باباً من العَذاب؛ فإذا شَبِعُوا غَلَبَهم العطشُ فيُسقَون شَراباً من غَسَّاق أو صَديد، شَوْبُه أي: مزاجُه، ﴿مِّنْ حَمِيمٍ﴾ يَشْوي وجوهَهم ويُقطِّع أمعاءَهم، كما قال في صِفَةِ شراب أهلِ الجنّة: ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ﴾ [المطففين: ٢٧]. وقُرئ: (لَشُوبًا) بالضمّ، وهو اسمُ ما يُشاب به، والأوّل تسميةٌ بالمَصْدر. فإن قلت: ما معنى حرفِ التراخي في قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا﴾، وفي قولِه: ﴿ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ﴾؟ قلت: ....

أنّهم اعتقدوا أنَّ الشَّيطانَ قبيحُ المنظرِ أو أنهُ في الحقيقةِ حيَّةٌ عَرْفاء، ثُمَّ أُدْخِلَ هذا الثَّمَرُ لكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ في جنسِ هذينِ الأصلينِ وصارَ أصلًا ثالثًا مثلَهما مُشَبَّهًا به، ومِثلُهُ قولُ التَّنُوخي:

فانهَضْ بِنارٍ إلى فَحْمٍ كأنَّهُما ... في العَيْنِ ظُلْمٌ وإنصافٌ قَدِ اتَّفَقا[1]

وذَلِكَ أنهُ لَمَّا سَمِعَ اللهَ عزَّ وجلَّ نَعَتَ العَدْلَ بالنُّورِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩] ورأى النَّبيُّ ﷺ وَصْفَ[2] الظُّلْمِ بالظُّلُماتِ في قولِه: «الظلم ظُلُماتٌ يَوْمَ القِيامة»[3] خيَّلَهُما شيْئَيْنِ لهما إنارةٌ وإظلامٌ وجعلهما مُشبَّهًا بهما.

قولُه: (مِنْ غَسَّاق) الغَسَّاق: المُنْتِنُ البَارِد. والغَسَاقُ ـ بالتَّخفيف ـ: لُغَة[4].

قولُه: (شَوْبُهُ أي: مِزَاجُه) ويُرْوى: شَوبًا أي: مِزاجًا، و«شوبًا» يجوزُ أنْ يكونَ بمعنى مَشوب، وأنْ يكونَ مصدرًا على بابِه، والشَّوبُ الخَلط، وسُمِّيَ العَسَلُ شَوبًا؛ لأنَّهُ كانَ عندَهم مِزاجًا لغيرِهِ مِنَ الأشرِبة.

---

(١) البيت لأبي القاسم التنوخي ذكره ابن حمدون في «التذكرة» (٥: ٤١٨).

(٢) من قوله: «وذلك أنه لمّا سمع» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٢٤٤٧) ومسلم (٢٥٧٩) وغيرهما من حديثِ ابن عمر رَضِيَ الله عنهما. وفي الباب عن غير واحدٍ من الصحابة.

(٤) وقد قرأ بها غير واحدٍ من أئمة القرّاء. انظر: «التيسير» للداني ص١٨٨.

في الأوّل وَجْهان، أحدُهما: أنهم يَملؤون البطونَ من شجرِ الزقُّوم، وهو حارٌّ يَحرق بطونَهم ويُعطِشُهم، فلا يُسقَون إلّا بعدَ مَليّ؛ تعذيباً بذلك العطش، ثم يُسقَون ما هو أحرّ؛ وهو الشرابُ المَشُوب بالحميم. والثاني: أنه ذَكَرَ الطعامَ بتلك الكراهةِ والبشاعة، ثم ذَكَرَ الشرابَ بما هو أكرهُ وأبشع، فجاء بـ«ثُمّ»؛ للدلالةِ على تراخي حالِ الشراب عن حالِ الطعام، ومُباينة صفته لصفتِه في الزيادة عليه. ومعنى الثاني: أنهم يُذْهَبُ بهم عن مقارِّهم ومَنازلهم في الجحيم، وهي الدَّرَكات التي أُسكِنوها، إلى شجرة الزقُّوم، فيأكلون إلى أن يتملَّؤوا، ويُسقَون بعد ذلك، ثم يَرجِعون إلى دَركاتهم، ومعنى التراخي في ذلك بيِّن.

قولُه: (في الأوّلِ وَجْهان) والجوابُ الأوَّلُ مبنيٌّ على أنَّ «ثُمَّ» للتَّراخي في الزَّمان، والأُسلوبُ مِنَ التَّرَقِّي مِنَ الحارِّ إلى الأحرِّ، والثَّاني على أنَّ «ثُمَّ» للتَّراخي[1] في الرُّتبَة، والأُسلوبُ منَ التَّكميل، حيثُ كَمَّلَ عذاب الأكلِ بالشُّرب. وأمَّا معنى الثَّاني - أي: السُّؤالِ الثَّاني الذي تقدَّمَ على قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ﴾ - فظاهِر.

وفي قولِه: (ثُمَّ يَرجِعونَ إلى دَرَكاتهم) إشعارٌ بتَرتيبٍ أنيق، وذَلِكَ أنَّ أهلَ النَّارِ أوَّلُ ما يُقامُ لهم في النَّارِ مِنَ الرِّزقِ شجرةُ الزَّقُّوم، ثُمَّ يُسْقَوْنَ شَوبًا من حميم، ثُمَّ يستقرُّونَ بعدَ ذَلِكَ إلى دَرَكاتهم، وعليهِ جرى العُرف، وعلى هذا نُزُلُ أهلِ الجنَّةِ: الرِّزقُ المعلومُ، وهوَ الفواكهُ وما يأكُلونَهُ على سبيلِ التَّلَذُّذ، ثُمَّ السَّقْيُ من كأسٍ معينٍ بيضاءَ لذَّةٍ للشَّارِبين، ثُمَّ يَرجِعونَ إلى ما وراءَ ذَلِكَ ممَّا لا عينٌ رأتْ ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ ولا خَطَرَ على قَلبِ بَشَر، قائلين: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ اللَّهُمَّ بفَضْلِكَ اجعَلْنا من الفائِزينَ به.

قالَ القاضي: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾ فيهِ دلالةٌ على أنَّ ما ذُكِرَ مِنَ النَّعيمِ لأهلِ الجنَّةِ بمنزلةِ ما يُقامُ للنَّازِلِ، ولهم وراءَ ذَلِكَ ما تَقْصُرُ عنهُ الأفهام، وكذَلِكَ الزَّقُّومُ لأهلِ[2] النَّارِ مِنَ الأُمَم[3].

---

(١) من قوله: «في الزَّمان والأسلوب» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «للنّازل، ولهم وراء» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ١١).

وقُرِئ: (ثُمَّ إنّ مُنقلَبهم)، (ثُمّ إنّ مصيرَهم)، (ثُمّ إنّ مَنفَذَهم) إلى الجحيم؛ علّل استحقاقهم للوقوع في تلك الشدائد كلِّها بتقليدِ الآباء في الدِّين، واتِّباعِهم إيّاهم على الضَّلال، وتركِ اتّباعِ الدليل. والإهْراع: الإسراعُ الشديد، كأنهم يُحثُّون حَثّاً. وقيل: إسراعٌ فيه شبيهٌ بالرِّعْدة.

[﴿وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ ٱلْأَوَّلِينَ * وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ * فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ * إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ ٧١-٧٤]

﴿وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ﴾: قبل قومِك قريش. ﴿مُّنذِرِينَ﴾: أنبياءَ حذَّروهم العَواقب. ﴿ٱلْمُنذَرِينَ﴾: الذين أُنذِروا وحُذِّروا، أي: أُهلِكوا جميعاً ﴿إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ﴾: الذين آمنوا منهم وأخلَصوا الله دِينَهم، أو أَخْلَصَهم اللهُ لِدينه على القراءتَيْن.

[﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ * وَنَجَّيْنَـٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ * وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ * وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ * سَلَـٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَـٰلَمِينَ * إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ * إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ * ثُمَّ أَغْرَقْنَا ٱلْـَٔاخَرِينَ﴾ ٧٥-٨٢]

لمّا ذَكَرَ إرسالَ المُنذِرين في الأُمم الخاليةِ وسُوءَ عاقبة المنذَرين، أَتْبَعَ ذلك ذِكْرَ نوحٍ ودعائه إيّاه حين أَيِسَ مِن قومِه، واللامُ الداخلة على «نِعْمَ» جوابُ قَسَم محذوف، والمخصوصُ بالمدح محذوف، تقديرُه: فواللهِ لَنِعْمَ المُجِيبُون نحن. والجَمعُ دليلُ العَظَمة والكبرياء. والمعنى: إنّا أجَبْناه أحسنَ الإجابة، وأوصَلْها إلى مُرادِه وبغيَتِه؛ من نُصْرتِه على أعدائه والانتقامِ منهم بأبلغِ ما يكون. ﴿هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾: هم الذينَ بَقُوا وحدَهم وقد فَنِيَ غيرُهم، فقد رُوِي: أنه ماتَ كلُّ مَن كان معه في السفينة غَيْرَ ولده. أو: هم الذين بَقُوا متناسِلين إلى يوم القيامة. قال قَتادة: الناسُ كلُّهم من ذرِّيّة نُوح.

قولُه: (هُمُ الَّذينَ بَقوا وَحْدَهُم) هذا الاختصاصُ يعطيهِ ضميرُ الفصل.

وكان لنوحٍ عليه السلام ثلاثةُ أولاد: سام، وحام، ويافث، فسامٌ أبو العَرَب، وفارس، والرُّوم، وحامٌ أبو السُّودان من المشرقِ إلى المغرب، ويافثٌ أبو التُّرك ويأجُوجَ ومأجوجَ ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي ٱلْآخِرِينَ﴾ مِن الأُمَم هذه الكلمة؛ وهي: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾ يعني

قولُه: (﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي ٱلْآخِرِينَ﴾ مِنَ الأُمَم هذهِ الكلمة) يريدُ أنَّ «تَرَكْنَا» واقعٌ على قولِه: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾ وهوَ مفعولٌ به. كأنّه قيل: تَرَكْنَا على نوح قولَنا: سلامٌ على نوح[1] في كلِّ أحدٍ مِنَ العالَمِين، كما يُقال: السَّلامُ على زَيْدٍ في جميعِ الأمكِنَةِ وفي جميعِ الأزمِنة، واللَّعنَةُ على إبليسَ في المشرقِ والمغرِب، فقولُه: ﴿فِي ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مُتعلِّقٌ بالجارِّ والمجرور.

قالَ صاحِبُ «الكشف»: ﴿سَلَٰمٌ﴾ مُبْتَدَأ، والجارُّ بعدهُ في موضعِ الخبر، والجملةُ في موضعِ المفعولِ لـ ﴿وَتَرَكْنَا﴾ ولو أعمَلَ «تَرَكْنَا» فيهِ لقيل: «سَلامًا»، ويجوزُ أنْ يكونَ التَّقدير: وتركنا عليهِ في الآخِرِينَ الثَّناءَ الحَسَن، فحذفَ مفعولَ «تَرَكنا»، ثُمَّ ابتَدَأ وقال: «سلام». ويجوزُ أنْ يكونَ التَّقدير: وتَرَكنا عليهِ في الآخِرِينَ الثَّناءَ الحسَنَ[2] وقُلْنا: سلام[3].

وقالَ مُحْيِي السُّنَّة: «تَرَكنا عليه»، أي: أبقَينا لَهُ ثَنَاءً حَسَنًا وَذِكْرًا جَمِيلًا فيمَنْ بعدَهُ إلى يَومِ القِيامة[4]. وقُلْت: هذا يحتمِلُ وجهين:

أحدُهما: أنْ يكونَ المفعولُ ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من حيثُ المعنى، كما قالَ الزَّجَّاج[5] أي: تَركنا عليهِ الذِّكْرَ الجميل، وذَلِكَ الذِّكْرُ قولُه: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[6] أي: تَركنا عليهِ في الآخِرِينَ أنْ يُسَلَّمَ عليهِ إلى يَوْمِ القِيامة.

وثانيهما: المفعولُ محذوفٌ، وهوَ الثَّناء كما سَبَق، فعلى هذا: يبقى «تَركنا» مُطلَقًا غيرَ

---

(١) قوله: «قولنا: سلامٌ على نوح» سقط من (ف) و(ط).

(٢) من قوله: «فحذف مفعول «تَركنا»» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٢٥٥) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، و(٢: ١١٢٩) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٤) «معالم التنزيل» (٧: ٤٤).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٨).

(٦) من قوله: «من حيثُ المعنى كما» إلى هنا، سقط من (ح).

يُسلِّمون عليه تسليماً، ويَدْعُون له، وهو من الكلامِ المَحْكيّ، كقولِك: قرأتُ ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١].

فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿فِي الْعَالَمِينَ﴾؟ قلت: معناه: الدعاءُ بثُبوتِ هذه التحيّةِ فيهم جميعاً، وأنْ لا يَخْلُو أحدٌ منهم منها، كأنه قيل: ثبَّتَ اللهُ التسليمَ على نوحٍ وأدامَه في الملائكة والثَّقَلَيْن يُسلِّمون عليه عن آخرِهم. علَّل مُجازاةَ نوحٍ عليه السلام بتلك التكْرِمةِ السَّنيَّة مِن تَبْقية ذِكْره، وتسليمِ العالمَين عليه إلى آخرِ الدَّهر بأنه كان مُحسِناً، ثم علَّل كونَه مُحسناً بأنه كان عَبْداً مؤمناً، **لِيُرِيَك جلالةَ محلِّ الإيمان**، وأنه القُصارى من صِفات المدحِ والتعظيم، ويُرغِّبَك في تحصيلِه والازديادِ منه.

[﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ * إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ * أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ * فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ٨٣-٨٧]

مُقيَّد، أي: تَركنا على نُوحٍ في الآخِرينَ مِنَ الأُمَمِ ذكرًا جميلًا، وكذا وكذا، كقولِه: ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، ويكونُ ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ دُعاءً مِنَ الله تعالى كقولِه تعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ [النمل: ٥٩].

قولُه: (فما معنى قوله: ﴿فِي الْعَالَمِينَ﴾؟) جاءَ في السُّؤالِ بالفاءِ، يعني: إذا كانَ معنى ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾: تَركنا في الآخِرينَ مِنَ الأُمَمِ أنْ يُسلِّموا عليهِ تسليمًا ويدعُوا له، فما معنى ﴿فِي الْعَالَمِينَ﴾ فإنَّه كالتَّكرار؟ وأجاب: إنَّ في إعادةِ ذِكْرِ العالَمِينَ الشُّمولَ والاسْتغراق؛ لئَلَّا يخرجَ أحدٌ ممَّنْ يدخُلُ في العالَمِينَ مِنَ الملائكةِ والثَّقَلَيْنِ منه، والحاصلُ أنَّ ﴿فِي الْعَالَمِينَ﴾ كالتَّتميمِ للمعنى السَّابِقِ والمُبالَغةِ فيه، ولو اكتَفى بقولِه: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾ لَقصَّرَ عن هذا المعنى، فرَجَعَ معنى ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ * سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ إلى قَوْلِه: «ثَبَّتَ اللهُ التَّسليمَ على نوحٍ وأدامَهُ في المَلائِكَةِ والثَّقَلَيْنِ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ عَنْ آخِرِهِم».

قولُه: (لِيُرِيَكَ جلالَةَ محلِّ الإيمان) يعني: أنَّ نوحًا ليسَ ممَّنْ لا يؤمِنُ حتى يوصَفَ بالإيمانِ تمييزًا، وإنَّما جيءَ بهِ للمَدْح، يعني أنَّ صفةَ الإيمانِ مِنَ الصِّفاتِ الَّتي تصلُحُ أنْ يُتَمَدَّحَ بها النَّبيُّ المُرسَلُ ترغيبًا للمؤمن.

﴿مِن شِيعَتِهِۦ﴾: ممَّن شايَعَه على أُصول الدِّين وإن اختلفتْ شرائعُهما. أو: شايَعَه على التصلُّب في دِينِ الله ومُصابرة المكذِّبين. ويجوزُ أن يكونَ بين شريعتَيْهما اتّفاقٌ في أكثر الأشياء. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: مِن أهلِ دِينِه وعلى سُنّته، وما كان بين نوحٍ وإبراهيمَ إلّا نبيّان: هُود وصالح، **وكان بين نوحٍ وإبراهيمَ ألفان وستُّ مئة وأربعون سَنة**. فإن قلت: بِمَ تعلَّق الظَّرف؟ قلت: بما في الشِّيعة من معنى المُشايعة، يعني: وإن ممّن شايَعَه على دِينه وتَقْواه حين جاءَ ربَّه بقلبٍ سَليم ﴿لَإِبۡرَٰهِيمَ﴾، أو بمحذوف؛ **وهو: اذكُرْ**، ﴿بِقَلۡبٖ سَلِيمٍ﴾ مِنْ جميعِ آفات القلوب.

وقيل: مِنَ الشِّرك، **ولا معنى للتخصيص**؛ لأنه مُطلَق، فليس بعضُ الآفات أَولى من بعضٍ فيتناولَها كلَّها. فإن قلت: ما معنى المجيءِ بقلبِه ربَّه؟ قلت: معناه: أنه أخلَصَ لله قَلْبَه، وعُرِفَ ذلك منه **فضَرَبَ المجيء مثلاً لذلك**. ﴿أَئِفۡكًا﴾ مفعولٌ له، تقديرُه:

قولُه: (**وكانَ بين نُوحٍ وإبراهِيمَ عليهما السَّلامُ ألفانِ وستُّ مِئةٍ وأربعونَ سَنة**)، وفي «جامعِ الأصول»[1]: ألفُ سَنَةٍ ومِئَةٌ واثنتانِ وأربَعُونَ سَنة.

قولُه: (**وهُوَ: اذْكُر**) أي: اذْكُرْ إذ جاءَ رَبَّه، أي وَقْتَ مجيئِهِ[2] رَبَّه.

قولُه: (**ولا معنى للتَّخصيص**)، أي: لا معنى لتخصيصِ قَوْلِه: ﴿سَلِيمٍ﴾ بشيءٍ مِنَ الآفات. قالَ صاحبُ «الفرائِد»: لمَّا كانَ المقامُ مقامَ المدحِ وجَبَ أنْ يكونَ سالماً عن كلِّ الآفات؛ لأنَّ السَّالِمَ عَنِ البعضِ يدخُلُ فيهِ كلُّ القلوب؛ لأنهُ ما من قلبٍ إلا وهُوَ سالِمٌ من البعض.

قولُه: (**فضَرَبَ المجيءَ مثلًا لذَلِك**)، أي: لِقَوْلِه: «منْ أخلَصَ لله قَلبَه». وفي «المطلع»: ومعنى مجيئِهِ رَبَّه: أنهُ أخلَصَ لله قلبَهُ وعُرِفَ ذَلِكَ منهُ كما يُعْرَفُ الغائِبُ وأَحوالُهُ بمَجيئِهِ وحُضُورِه، فضَرَبَ المجيءَ مثلًا لذَلِك. وقالَ الإمام: معناهُ أنهُ إذا أخلَصَ لله تعالى قلبَهُ فكأنهُ استحقَّ حضرَةَ الله بذَلِكَ القلب. ورَأَيْتُ في التَّوراة: أنّ الله تعالى قالَ لموسى: يا

---

(١) «جامع الأصول» (١٢: ١١٣).

(٢) في (ح): «مجيء».

أتريدون آلهةً مِن دون الله إفْكاً؟! وإنما قدَّم المفعولَ على الفعلِ للعناية، وقدَّم المفعولَ له على المفعول به؛ لأنه كان الأهمَّ عنده أنْ يُكافِحَهم بأنهم على إفكٍ وباطل في شِرْكهم. ويجوزُ أن يكون ﴿أَإِفْكًا﴾ مفعولاً، يعني: أتريدون به إفكاً؟ ثم فَسَّر الإفكَ بقوله: ﴿ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ﴾ على أنها إفكٌ في أنفُسِها.

ويجوزُ أن يكون حالاً، بمعنى: أتريدون آلهةً مِن دون الله آفِكين؟ ﴿فَمَا ظَنُّكُم﴾ **بمَن هو الحَقيقُ بالعبادة**؛ لأنّ مَن كان رَبّاً للعالمين استَحقَّ عليهم أن يَعبُدوه، حتى تَركتم عبادتَه إلى عبادة الأصنام؟ والمعنى: أنه لا يُقدَّر في وهمٍ ولا ظنٍّ ما يَصُدُّ عن عبادته. أو فما ظنُّكم به أيُّ شيءٍ هو من الأشياء، حتى جَعلتم الأصنامَ له أنداداً؟ أو: فما ظنُّكم به ماذا يفعلُ بكم وكيف يُعاقِبُكم وقد عَبدتُم غيرَه؟

موسى أحِبَّ إلَهَكَ بكلِّ قلبِك[1]. وقُلْت: يمكنُ أنْ يُقال: كانَ أصلُ الكلامِ[2] إذْ أخْلَصَ لرَبِّه، فلمَّا أُريدَ مزيدُ التَّصويرِ وأنْ لا بدَّ للإخلاصِ مِنَ السُّلوكِ وقَطْعِ العلائقِ والعروجِ من حضيضِ الأمّاريّةِ إلى يَفاعِ المطمئنية، قيل: ﴿جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ أي: من آفاتِه، لكنْ في إسنادِ المجيءِ إليهِ شائبةُ بقاءِ الوجود، وفي وَصفه بـ «السَّليم» نَقاءُ القلبِ أيضًا.

وأمّا قولُه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١] ففيهِ إشارةٌ إلى الجَذْبَةِ الحَقّانِيَّةِ الَّتي لا تُبْقي من الوجودِ والصِّفاتِ شيئًا، وإنَّما أثْبتَ العَبْديّةَ ليُمْكِنَ الإخبارُ عن ذَلِكَ المقام، ولَولا إرادةُ الإخبارِ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ أيضًا، واللهُ أعْلَم.

قولُه: (﴿فَمَا ظَنُّكُم﴾ بمَنْ هُوَ حقيقٌ بالعبادة) إلى آخِره، قالَ القاضي: معنى ﴿فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إنكارُ ما يوجبُ ظَنًّا، فضلًا عن قَطْعِه، فَضْلًا عن عِبادَتِه، أو يَجُوزُ الاشْتِراكُ بِهِ أو يَقْتَضِي الأمْنَ مِنْ عقابِهِ على طريقةِ الإلزام[3].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٤١).

(٢) قوله: «كان أصلُ الكلام» سقط من (ح).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ١٣).

[﴿ فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ * فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ * فَتَوَلَّوْاْ عَنْهُ مُدْبِرِينَ ﴾ ٨٨ - ٩٠]

﴿فِي ٱلنُّجُومِ﴾: في عِلْمِ النجوم، أو: في كتابها، أو في أحْكامها، وعن بعض المُلوك: أنه سُئل عن مُشتهاه، فقال: حَبيبٌ أنظرُ إليه، ومُحتاجٌ أنظرُ له، وكتابٌ أنظر فيه. كان

وقُلْت: الإنكارُ والتَّجهيلُ راجعٌ إلى ظَنِّهم برَبِّ العالَمين، إمَّا باعتبارِ الوصفِ أو الحقيقة، أمَّا الوصفُ فعلى وجهين:

أحدُهما: معنى التَّربيةِ وهُوَ تَبليغُ الشَّيءِ إلى كمالِهِ شيئًا فشيئًا؛ لأنَّ المُمكِنَ كما هُوَ مُفتقِرٌ إلى المُحدِثِ حالَ حدوثِهِ مُفْتَقِرٌ إلى المُبقي حالَ بقائه، وهذا معنى الإنعامِ الَّذي يَجِبُ أنْ يُشكَرَ عليهِ مُسدِيهِ[1] ولا يُصَدُّ عن عبادَةِ موليه، وهُوَ المرادُ مِنْ قَوْلِه: ﴿فَمَا ظَنُّكُم﴾ بمَنْ هو حقيقٌ بالعبادة؛ لأنَّ مَنْ كانَ رَبًّا للعالَمِينَ استَحَقَّ عليهم أنْ يعبُدُوه.

وثانيهما: معنى المالكيَّةِ وهُوَ مُستَلزِمٌ لمعنى القهرِ والقُدرَةِ التَّامَّة، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: ﴿فَمَا ظَنُّكُم﴾ ماذا يَفْعَلُ بكم؟ وكيفَ يُعاقبكم؟

وأمَّا الحقيقةُ فهُوَ المعنيُّ بقَوْلِه: ﴿فَمَا ظَنُّكُم﴾ أيُّ شَيْءٍ هُوَ مِنَ الأشياء؟ قالَ في «الشُّعراء» في قَوْلِه: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]: أي: أيُّ شَيْءٍ هُوَ على الإطلاق؟ تفتيشًا عن حقيقتِهِ الخاصَّةِ ما هي[2]؟ أي: إنَّما يصحُّ جَعْلُ الأصنامِ نِدًّا لَهُ إذا عُرِفَتِ المماثَلَة، فما لَمْ يَعرفوا حقيقَتَهُ كيفَ يجعلونَ الأصنَامَ نِدًّا له؟

الرَّاغِب: المِثلُ أعَمُّ الألفاظِ الموضوعَةِ للمشابهة، وذَلِكَ أنَّ النِّدَّ يُقالُ لِما يُشارِكُ في الجوهَرِ فقط، والشِّبهَ فيما يشارِكُ في الكيفيَّةِ فقط، والمُساويَ فيما يُشارِك في الكَمِّيَّةِ فقط، والشَّكلَ فيما يُشارِكُ في القَدْرِ والمساحة، والمِثلَ عامٌّ في جميعِ ذَلِك[3].

قولُه: (**حبيبٌ أنظرُ إليهِ، ومُحتاجٌ أنظرُ لَهُ، وكتابٌ أنظرُ فيه**) ومنهُ قَوْلُ القَائِل: هل من كِتابٍ أو أخٍ أو فتى أنظُرُ فيهِ أو لَهُ أو إليه؟

---

(١) في (ط): «مبديه».

(٢) انظر: (١١: ٣٤٤).

(٣) «مفردات القرآن» ص٧٥٩ بتصرُّفٍ ملحوظ.

القومُ نجَّامِين، فأوهَمَهم أنه استدلَّ بأمارةٍ في عِلْم النجوم على أنه يَسْقَم ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾: إني مُشارِف للسُّقم؛ وهو الطَّاعون، وكان أغلبَ الأسقامِ عليهم، وكانوا يخافون العَدْوى؛ **ليتفرَّقوا عنه**، فهَربوا منه إلى عِيدِهم وتَرَكُوه في بيتِ الأصنام ليس معه أحد، ففَعل بالأصنام ما فَعل. فإن قلت: كيف جازَ له أن يَكذب؟ قلت: قد جوَّزه بعضُ الناس في المَكيدة في الحرب والتقيَّة، وإرضاءِ الزوج، والصُّلحِ بين المتخاصمَيْن والمتهاجِرَيْن. والصحيح: أن الكذبَ حرامٌ إلّا إذا عَرَّضَ وورَّى، والذي قاله إبراهيمُ صلواتُ الله عليه: **مِعْراضٌ من الكلام**، وقد نوى به أنَّ مَن في عُنقه الموتُ سَقيم، ومنه المَثَل: كفى بالسلامةِ داءً، وقولُ لَبيد:

فدَعَوتُ رَبِّي بالسَّلامَةِ جاهِدا ... ليُصِحَّـــني فـإذا السَّلامَةُ داءُ

وقد ماتَ رَجلٌ فُجَأءةً فالتفَّ عليه الناس، وقالوا: ماتَ وهو صَحيح، فقال

قولُه: (**ليتفرّقوا عنه**) يتعلَّقُ بقَوْلِه: ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾.

قولُه: (**مِعْرَاضٌ مِنَ الكلام**) جَمْعُهُ: مَعاريض، ومنهُ قولُهم: إنَّ في المعاريضِ لمندوحةً عَنِ الكذب[1]. ومرَّ في فاتحةِ البَقَرَةِ كلامٌ مُشْبعٌ فيه.

قولُه: (**فدعوت**) قَبْلَه:

كانـتْ قَناتي لا تَلـينُ لغامِزٍ ... فألانَها الإصباحُ والإمسـاءُ

فَدَعَوْتُ رَبِّي بالسَّلامةِ جاهدًا ... لِيُصِحَّنِي فإذا السَّلامةُ داءُ[2]

القَناة: الرُّمح، فاستعارَ لِقامَتِه. والغَمْز: العَصْرُ باليَد. يَصِفُ قُوَّتَهُ في الشَّبابِ وضَعْفَهُ في الكِبَر. قِيلَ لشَيْخٍ كبير: كيفَ أصبَحْت؟ قال: في داءٍ يتمنَّاهُ النَّاس.

---

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ص٢٩٧، وابن أبي شيبة في «المصنّف» (٥: ٢٨٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٣٣٦) موقوفاً على عمران بن حُصَيْن رَضِيَ الله عنه.

(٢) البيتان لعمرو بن قميئة في «ديوانه» ص٣٩، وعزاهما إليه الحصري في «زهر الآداب» (١: ٢٦٨) وقيل: هما للنمرِ بن تولَب، انظر: «عيون الأخبار» (٢: ٣٤٦) و«ربيع الأبرار» (٣: ١٥٩).

أعرابيّ: أصحيحٌ مَنِ الموتُ في عُنقه! وقيل: أراد: إني سقيمُ النَّفْس؛ لكُفركم.

[﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ * مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ * فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ ﴾ ٩١-٩٣]

﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ ﴾: **فذهبَ إليها في خُفْية**، من رَوْغةِ الثعلب، ﴿إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ ﴾: إلى أصنامِهم التي هي في زَعْمِهم آلهة، كقوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ﴾ [النحل: ٢٧]. ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ * مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ﴾ استهزاءٌ بها وبانحطاطِها عن حالِ عَبَدتِها، ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ﴾: فأقبَلَ عليهم مُستخفِياً، كأنه قال: فضَرَبَهم ﴿ضَرْبًۢا﴾؛ لأنَّ «راغ عليهم» في معنى: ضَرَبَهم. أو: فراغَ عليهم يضربُهم ضَرْباً. أو: ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا﴾ **بمعنى ضارِباً**.

قولُه: (﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ ﴾ **فذَهَبَ إليها في خُفْية**) يريدُ: ضَمَّنَ ﴿ فَرَاغَ ﴾ معنى «ذَهَبَ» وعُدِّيَ بـ«إلى»، كما أنَّ ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ﴾ مُضَمَّنٌ للإقبالِ ويُعدّى بـ«على»، ولذَلِكَ قال: فذَهَبَ إليها في خُفْية، «فأقبَلَ عليهم مُستَخفِيًا» بعدَ استعارةِ الرَّوَغانِ للخُفْية.

قال في «الأساس»: ومنَ المجازِ: فلانٌ يروغُ عَنِ الحق، ولا يُقال: راغَ عن كذا إلا إذا كانَ عدولُهُ عنهُ في خُفية، وما زِلتُ أُراوِغُهُ على هذا الأمرِ فما راغَ إليهِ أيْ: أُداوِرُه. وحقيقَتُهُ: حَمَلْتُهُ على الرَّوَغان، مأخوذٌ من رَوَغانِ الثَّعلب، وأراغَ العُقابَ الصَّيدُ؛ إذا ذَهَبَ الصَّيدُ؛ هكذا وهكذا.

قولُه: (**بمعنى ضارِبًا**) فعلى هذا: ﴿ضَرْبًۢا﴾ حال، وعلى الأوَّلِ: مفعولٌ مُطْلَقٌ، نحوَ «قعَدتُ جلوسًا»، وعلى الثَّاني: مصدَرٌ مُؤَكِّدٌ والعامِلُ مُضْمَر. قالَ صاحِبُ «الفرائِد»: يَبْعُدُ أنْ يكونَ مفعولًا مُطْلَقًا؛ لأنَّ الإقبالَ على الشَّيْءِ مُسْتَخْفِيًا لا يدلُّ على الضَّرب.

وقُلْت: في جَعْلِ الإقبالِ عليهم نَفسَ الضَّربِ مُبالَغَة، فهُوَ مجازٌ من بابِ إطلاقِ السَّببِ على المُسَبَّب؛ لأنَّ إقبالَهُ عليهم لَم يَكُنْ إلا للضَّرب. ويجوزُ أنْ يكونَ من بابِ المجازِ باعتبارِ ما يؤولُ إليه، أي: أقبلَ عليهم إقبالًا مُؤَديًا إلى الضَّرب، كما قالَ في ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] هدًى للضَّالِّينَ الصَّائِرينَ إلى التَّقوى، فالمعنى: فمالَ إلى الأصنامِ يضرِبُها ضربًا؛ لأنَّ الإنحاءَ على الضَّربِ بمعنى الضَّرب.

وقُرئ: (صَفْقًا)، و(سَفْقًا)، ومَعْناهما: الضَّرب. ومعنى ﴿ضَرۡبَۢا بِٱلۡيَمِينِ﴾: ضَرْباً شديداً قويّاً؛ لأنَّ اليمينَ أقوى الجارِحتَيْن وأشدُّهما. وقيل: بالقوَّةِ والمتَانة، وقيل: بسبب الحَلِف، وهو قولُه: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

[﴿فَأَقۡبَلُوٓاْ إِلَيۡهِ يَزِفُّونَ﴾ ٩٤]

﴿يَزِفُّونَ﴾: يُسرِعون، من زَفِيفِ النَّعام. و(يُزِفُّون): من أزَفّ، إذا دخل في الزَّفِيف.

قولُه: (وقُرِئ: «صَفْقًا» و«سَفقًا») قالَ ابنُ جِنِّي: قرَأَ الحَسَنُ: «سَفْقًا» باليمينِ، و«صَفْقًا» أيضًا. وقالوا: صَفَقْتُ البابَ وسَفَقْتُهُ، والصَّادُ أعلى[١].

قولُه: (وقيل: بالقُوَّةِ والمتانة)، فعلى هذا: ﴿بِٱلۡيَمِينِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿ضَرۡبَۢا﴾، وعلى الأوَّلِ: مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ صفةً لـ ﴿ضَرۡبَۢا﴾.

قولُه: (﴿يَزِفُّونَ﴾ يُسرِعون)، حَمْزَة: «يُزِفُّون» بضَمِّ الياء، والباقونَ: بفَتْحِها[٢]، من: أزَفَّ، أي صارَ إلى الزفيف، ومِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِر:

تَمَنَّى حُصَيْنٌ أنْ يسودَ جِذَاعَهُ فأَضحى حُصَيْنٌ قد أُذِلَّ فأُقْهِرا[٣]

أي: فصارَ إلى القَهر.

قالَ الزَّجَّاج: أصلُهُ الفَتْحُ وتشديدُ الفاءِ، من زفيفِ النَّعامِ، وهُوَ ابتداءُ عَدوِهِ وآخِرُ مَشْيِه، وبالضَّمِّ والتشديدِ: معناهُ: يصيرونَ إلى الزَّفيف، و «يَزِفون» بالتَّخفيف: مِنْ: وَزَفَ يَزِفُ بمعنى: أسرَع، ولم يَعْرِفْهُ الفَرَّاءُ والكِسائي[٤].

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٢١).

(٢) قال أبو زرعة: وهو الاختيار. والعربُ تقول: زفَّ يزفُّ زفيفاً: إذا أسرَع. وأمّا حمزةُ فإنّه جَعَله لغتَيْن: (زَفَّ وأزفَّ). انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٩.

(٣) للمُخبَّل السعدي في هجاءِ الزبرقان بن بَدْر وقومِه المعروفين بالجذاع. انظر: «لسان العرب» (قهر) و«تاج العروس» (جذع).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٩) ورجّح القراءة بفتحِ الياءِ وتشديدِ الفاء.

أو: مِن أزَفَّه؛ إذا حَمَلَه على الزَّفيف، أي: يُزِفُّ بعضُهم بعضاً. و(يُزَفُّون)، على البناء للمفعول، أي: يُحَمَلون على الزَّفيف. و(يَزِفُون)، من وَزَفَ يَزِف؛ إذا أَسْرَع. و(يَزْفُون)، مِن: زَفَاه؛ إذا حَدَاه، كأنّ بعضَهم يَزْفُو بعضاً لتسارُعِهم إليه.

فإن قلت: بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿قَالُواْ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ * قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٥٩-٦٠] كالتناقض؛ حيث ذَكَرَ هاهنا أنهم أدبَروا عنه خيفةَ العَدوى، فلمّا أبصَرُوه يَكسِرهم أقبَلوا إليه مُتبادِرين ليكفُّوه[1] ويُوقِعوا به، وذَكَرَ ثَمَّ أنهم سَألوا عن الكاسِر، حتى قيل لهم: سمعْنا إبراهيمَ يذمُّهم، فلعلَّه هو الكاسر؛ ففي أحدِهما أنهم شاهدوه يَكسِرها، وفي الآخر: أنهم استدلُّوا بذمّه على أنه الكاسر! قلت: فيه وَجْهان، أحدُهما: أنْ يكون الذين أبصَروه وزفُّوا إليه نَفَراً منهم دون جُمهورِهم وكُبَرائهم، فلمّا رَجع الجمهورُ والعِلْية مِن عِيدِهم إلى بيتِ الأصنام ليأكُلوا الطعامَ الذي وَضَعُوه عندها لتُبرِّكَ عليه ورأَوْها مكسورةً اشمأَزُّوا من ذلك، وسألوا: مَن فَعَلَ هذا بها؟ ثمَّ لم يَنمَّ عليه أولئك النفرُ نميمةً صَريحة، ولكنْ على سبيل التَّوْرِيَةِ **والتعريض بقولهم:** ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠] **لبعضِ الصَّوارف.**

وقالَ ابنُ جِنّي: وهيَ قراءَةُ عبدِ الله[2]، وذَهَبَ قُطْرُبٌ أنَّها تخفيفُ «يَزِفّون»، كما قالَ تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] أي: اقرَرْنَ[3].

قولُه: (**والتَّعريضُ بقولِهم:** ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠] **لبعضِ الصوارف**)، خلاصة الدفع عن التناقضِ أن قولَه: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾[4] لا يُناقِضُ قولَه: ﴿فَأَقْبَلُوٓاْ

---

(١) في الأصل: «لِيلَفّوهُ» كذا أثبتها، وعلّق في الحاشية مقابلها: «كذا الظاهر، ويمكن أن تُقرأ بالكاف».

(٢) يعني ابن يزيد كما صَرح به ابن جِنّي.

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٢١).

(٤) من قوله: «لبعض الصوارف: خلاصة» إلى هنا سقط من (ف).

والثاني: أن يَكسرَها ويذهبَ ولا يشعر بذلك أحد، ويكونَ إقبالُهم إليه يزفُّون بعدَ رجوعِهم مِن عِيدِهم وسؤالِهم عن الكاسر، وقولِهم: قالوا: فأتوا به على أعين الناس.

[﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ٩٥ - ٩٦]

﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ يعني خَلَقكم وخَلَقَ ما تَعملونه من الأصنام، كقوله: ﴿ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَٰتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ ﴾ [الأنبياء: ٥٦] أي: فطَرَ الأصنام. فإن قلت: كيف يكون الشيءُ الواحد مخلوقاً لله مَعمُولاً لهم؛ حيثُ أوقع خَلْقَه وعَمَلَهم

إِلَيْهِ يَزِفُّونَ ﴾، لأنَّ هَؤُلاءِ الَّذينَ أبصَروهُ وزَفُّوا إليهِ سمِعوهُ بعدَ مُضِيِّ الجمهورِ إلى العيدِ يقولُ في نَفْسِه: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٧] فلمَّا ذَهَبوا وشَرَعَ في الضَّرْبِ باليمين أقبَلَ إليهِ المُتخَلِّفُونَ يَزِفُّون[١] لِيَكُفُّوه، فلماَّ رَجَعَ الجمهورُ مِنْ عيدِهِم سَألوهم فلم يجسُرْ[٢] هؤلاءِ أنْ يجيبوا بما سمعوا منهُ من القَوْلِ فَضْلاً عَنْ أنْ يُظهروا ما شاهدوا منهُ مِنَ الفِعلِ؛ لئلَّا يُنْسَبوا إلى التَّقصيرِ ويُؤَنَّبوا بالعجْزِ، بل عرَّضوا بقولِهم: ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٠] لعلَّ هذا هُوَ المرادُ مِنْ قولِ المُصنِّف: «والتَّعْريضُ بقولِهم لبعضِ الصَّوارِف»، وفي قولِهِ في سورةِ «الأنبياء»: «قالَ ذَلِكَ القَوْل، أي ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٧] سِرًّا من قَوْمِه. ورُوِي: سَمِعَهُ رجُلٌ واحدٌ منهم»، إيماءٌ[٣] إلى هذا المعنى.

قولُه: (كيفَ يكونُ الشَّيْءُ الواحد) يعني: عَطَفَ ﴿ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ على مفعولِ «خَلَق» فيكونُ مخلوقًا لله، وأوقَعَ ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ على الضَّميرِ الرَّاجِعِ إلى «ما» فيكونُ معمولًا لهم، وهُوَ المرادُ من قولِه: «وَقَعَ خَلْقُهُ وعَمَلُهُمْ عليها» أي: على الشَّيْءِ الواحد، وإنَّما أنَّثَهُ ليكونَ مُعَبِّرًا عن الأصنامِ بدليلِ قولِه: «ما تعملونه مِنَ الأصنام».

---

(١) من قوله: «سمعوهُ بعدَ مضيِّ» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) في (ط): «يخبر».

(٣) قوله: «إيماء»: مُتعلِّق بقوله: وفي قولِه في سورة الأنبياء. وانظر كلامَ الزمخشري في «الكشاف» (١٠: ٣٦٦).

عليها جميعاً؟ قلت: هذا كما يقال: عمل النّجارُ البابَ والكرسيّ، وعمل الصائغُ السِّوارَ والخلْخال، والمرادُ عملُ أشكالِ هذه الأشياءِ وصُورها دون جَواهرِها، والأصنامُ جواهرُ وأشكال، فخالقُ جواهرِها الله، وعاملُ أشكالِها الذين يُشكّلونها بنَحْتهم وحَذْفِهم بعضَ أجزائها، حتى يستويَ التشكيلُ الذي يُريدونه. فإن قلت: فما أنكرتَ أن تكون «ما» مصدريّةً لا موصولةً، ويكونَ المعنى: والله خَلَقَكم وعَمَلَكم، كما يَقولُ المُجبِرَة؟ قلت: **أقربُ ما يَبطلُ به هذا السؤالُ** ....

قولُه: (**أقربُ ما يبطُلُ بِهِ هذا السُّؤال**) إلى آخِره، وخُلاصةُ الجوابِ أنَّ قولَه: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ هُوَ عَيْنُ ما يَنحِتون؛ لأنَّ قَوْلَه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾ احتجاجٌ على ما أُنكِرَ عليهم بِقَوْلِه: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾، وإنَّما يَصِحُّ أنْ يكونَ احتجاجًا ومُطابِقًا للسُّؤالِ أنْ يُقال: واللهُ خَلَقَكُم وما تَنحِتون[1].

قالَ مكّي: قالَتِ المُعتَزِلة: «ما» بمعنى «الذي» فرارًا من أنْ يُقِرُّوا بعمومِ الخَلْقِ لله تعالى، يريدونَ أنهُ خلقَ الأشياءَ الَّتي نُحِتَتْ منها الأصنامُ وبَقِيَتِ الأعمالُ والحركاتُ غيرَ داخِلَةٍ في خلْقِ الله، تعالى اللهُ عن ذَلِك، بل كلٌّ من خَلْقِ الله لا خالِقَ إلا الله، وخَلْقُ اللهُ لإبليسَ ـ الَّذي هُوَ الشَّرُّ كُلُّه ـ يدلُّ على أنه تعالى خَلَقَ جميعَ الأشياء. وقالَ تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]؛ أجمَعَ القُرَّاءُ كُلُّهُمْ ـ حتى أهلُ الشُّذوذ ـ على إضافةِ «شَرِّ» إلى «ما»، وقد فَارَقَ عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ رئيسُ المُعتزِلَةِ وقَرَأ: «من شَرٍّ ما خَلَق» بالتَّنوين؛ لِيُثْبِتَ أنَّ مع الله خالِقينَ يخْلُقُونَ الشَّر، والصَّحيحُ أنهُ تعالى خَلَقَ الشَّرَّ وأمَرَنا أنْ نَتَعَوَّذَ منه، فإذا خَلَقَ الشَّرَّ وهُوَ خالِقُ الخيرِ [بلا اختلاف][2]، دلَّ ذَلِكَ على أنهُ تعالى خَلَقَ أعمالَ العبادِ كلَّها من خيرٍ وشَر، فَيَجِبُ أنْ تكونَ «ما» مصدريَّة، والمعنى: أنهُ تعالى عمَّ جميعَ الأشياءِ بأنَّها مخلوقة له، أي: اللهُ خَلَقَكُمْ وعَمَلَكُم[3].

---

(١) في (ح): «تعملون».

(٢) زيادة حسنةٌ من «مشكلِ إعراب القرآن».

(٣) «مُشكِلِ إعراب القرآن» (٢: ٦١٦).

....

وقالَ القاضي: هذا أبلغ[١]؛ لأنَّ فِعلَهُمْ إذا كانَ بخَلْقِ الله فيهم كانَ مفعولهُم[٢] المُتوَقِّفُ على فِعْلِهِمْ أَوْلى بذَلِك، وبهذا المعنى تمسَّكَ أصحابُنا على خَلْقِ الأعمال، ولهم أنْ يُرَجِّحوهُ على الأوَّلَيْنِ لِما فيهما من حَذفٍ أو مجاز[٣].

وقُلْت: تَمامُ تقريرِهِ هُو: أنهُ قد تقرَّرَ عندَ علماءِ البيانِ أنَّ الكنايةَ أَوْلى من التَّصريح، فإذا نفى الحُكْمَ العامَّ لِيَنْتَفِيَ الخاصُّ كانَ أقوى وأثْبَتَ للحُجَّة، وكم قد كرَّرَ في كتابِهِ هذا المعنى، ومنه قولُه تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] إذ أنكَرَ أنْ يكونَ لكُفرِهِمْ حالٌ يوجَدُ عليها، وقد عُلِمَ أنَّ كُلَّ موجودٍ لا يَنفَكُّ من حالٍ عندَ وجودِه، فكانَ إنكاراً لوجوده على الطَّريقِ البُرهاني.

وقالَ صاحبُ «الانتصاف»: يتعيَّنُ حَمْلَ «ما» على المصدريَّة؛ إذ لَم يعبُدوا الأصنامَ من حيثُ هيَ حجارَةٌ عاريةٌ عن الصُّورة، ولولاها لما خصُّوا حجرًا دونَ غيرِه، بل عبدوها باعتبارِ أشكالِها وهِيَ أثرُ عملِهِم، فعلى الحقيقةِ إنَّما عَبَدوا عَمَلَهم، فوضَحَتِ الحُجَّةُ في أنَّها مخلوقةٌ لله، فكيفَ يعبدُ مخلوقٌ مخلوقًا[٤]؟!

قولُه[٥]: «هيَ موصولةٌ والمرادُ عملُ أشكالِها» مُخالَفَةٌ للظَّاهِرِ واحتياجٌ إلى حَذْفِ مضاف، أي «وما تعملونَ شَكلَهُ وصورَتَه» وهُوَ مَوْضِعُ لَبس، وإذا جُعِلَ المعبودُ نَفْسَ الجوهرِ كيفَ يُطابِقُ توبيخَهُم ببيانِ أنَّ المعبودَ من صَنْعَةِ العابِدِ وهُم يُوافِقونَ أنَّ جواهِرَ الأصنامِ ليستْ من خَلْقِهِم؟ فيكونُ على هذا ما هُوَ من عَمَلِهِم ليسَ معبودًا، وما هُوَ معبودٌ ـ وهُوَ الجَوْهَر ـ ليسَ عملًا لهم.

---

(١) قولُه: «هذا أبلغ» ليس موجوداً في كلام القاضي البيضاوي.

(٢) كذا في النسخ الخطية، وفي «أنوار التنزيل»: معمولهُم.

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ١٤).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٥١).

(٥) أي: قول الزمخشري، والكلام ما زال لابن المُنيِّر في «الانتصاف»، وقد اختصر لفظ الزمخشري كما هو ظاهر. وكذا «قوله» الآتي في بداية الفقرة التالية، يُقال فيه ما قيل هنا.

بعد بُطلانه بحُجج العقل والكتاب: أنَّ معنى الآية يأباه إباءً جليّاً، ويَنْبُو عنه نُبوّاً ظاهراً؛ وذلك أنَّ الله عزَّ وجلَّ قد احتجَّ عليهم بأنّ العابدَ والمعبود جميعاً خَلْقُ الله، فكيف يَعبُد المخلوقُ المخلوقَ؟! على أنّ العابدَ منهما هو الذي عَمِلَ صورةَ المعبود وشَكْلَه، ولولاه لمَا قَدَرَ أنْ يصوِّرَ نفْسَه ويُشكِّلَها، ولو قلت: واللهُ خَلَقَكم وخَلَقَ عملَكم؛ لم تكن محتجّاً عليهم، ولا كان لكلامِك طِبَاق. وشيءٌ آخر؛ وهو أنَّ قولَه: ﴿مَاتَعْمَلُونَ﴾ ترجمةٌ عن قوله: ﴿مَاتَنۡحِتُونَ﴾، و﴿مَا﴾ في ﴿مَاتَنۡحِتُونَ﴾ موصولةٌ لا مقالَ فيها، فلا يَعدِلُ بها عن أُختِها إلّا متعسِّف متعصِّبٌ لمذهبه، من غير نظرٍ في عِلْم البيان، ولا تبصُّرٍ لنظمِ القرآن.

فإن قلت: أَجعلُها موصولةً حتى لا يلزمَني ما أَلزمت، وأُريد: وما تعمَلونه من أعمالكم.

قلت: بل الإلزامانِ في عُنقِك لا يفكُّهما إلّا الإذعانُ للحقّ؛ وذلك أنك وإنْ جعلتَها موصولة، فإنك في إرادتِك بها العملَ غيرُ محتجٍّ على المشركين، ....

قولُه: «المُطابَقَةُ تَنفَكُّ على رأيِ أهلِ السُّنَّة» لا يصح، فإنَّا نحملُ الأولى[1] على المصدَرِ وهم في الحقيقةِ عَبَدوا نَحْتَهُم؛ لأنَّها قبلَ النَّحْتِ لَم تُعْبَد، فالمُطابَقَةُ والإلزامُ على هذا أبلَغ، ولو كانَ كما قالَ لقامَتِ الحُجَّةُ لهم ولكافَحوا وقالوا: ما خَلَقَ اللهُ ما نعمَل؛ لأنا عَمِلنا الشَّكلَ والصُّورة، ولله الحُجَّةُ البالِغة[2].

قولُه: (بل الإلزامان)، أي: بُطلانُهُ بحُجَجِ العقلِ ومُطابَقَةِ المقام، في عُنُقِ المُجبِرة[3].

---

(١) يعني «ما»، وعبارة ابن المُنَيِّر في «الانتصاف»: «وأمّا قولُه: إنّ المطابقةَ تنفكُّ على تأويلِ أهلِ السنةِ بين ما ينحتون وما يعملون فغير صحيح، فإنّ لنا أن نحملَ الأولى على أنّها مصدرية» إلى آخر كلامِه. وهو طويلُ الذيل، وإنّما اضطررنا إلى إيرادِ بعْضِه لأن في نَقْلِ الإمام الطيبي شائبةَ إخلالٍ بمقاصده.

(٢) انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٥١-٥٢).

(٣) يعني أهلَ السنّةِ القائلين بأن الله تعالى خالقُ الأشياءِ كلِّها.

كحالِك وقد جعلتَها مَصْدريّةً، وأيضاً فإنك قاطعٌ بذلك الوُصْلةَ بين ﴿مَاتَعْمَلُونَ﴾ و﴿مَانَنْحِتُونَ﴾؛ حيث تُخالف بين المرادَيْن بهما، فتريد بـ ﴿مَانَنْحِتُونَ﴾: الأعيانَ التي هي الأصنام، وبـ ﴿وَمَاتَعْمَلُونَ﴾: المعانيَ التي هي الأعمال، وفي ذلك فكُّ النظم وتَبْتِيرُه؛ كما إذا جعلتَها مصدريّة.

[﴿قَالُوا ابْنُوا لَهُ بُنْيَانًا فَأَلْقُوهُ فِي الْجَحِيمِ * فَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ﴾ ٩٧-٩٨]

الجحِيم: النارُ الشَّديدة الوقود، وقيل: كلُّ نار على نارٍ وجَمْرٍ فوق جمر، فهي جحيم. والمعنى: أنّ اللهَ تعالى غَلَّبه عليهم **في المقامَيْن جميعاً**، وأذلَّهم بين يدَيْه: أرادُوا

قولُه: (**كحالِكَ وقد جَعَلْتَهَا مصدريَّة**) يعني: حـالُكَ في جَعلِهَا موصـولةً على هذا التَّأويل، كحالِكَ في جَعْلِها مصدريَّة في أنَّكَ غيرُ مُحْتَجٍّ بالآيةِ على المشركين؛ لأنَّ المقصودَ نَفْسُ ما ينحتونَ لا العَمَلُ كما سَبَق، وأيضًا فإنَّكَ قاطعٌ بذَلِكَ الوُصْلَةَ بينَ ما يعملونَ وما ينحتون، يعني: إذا جعلْتَ «ما» موصولةً وحذفتَ الرَّاجِعَ وأرَدْتَ ما تعملونَهُ من أعمالِكم لَمْ يتجاوَبِ الرَّدُّ والاحتجاج.

وقُلْت: هذا تطويل، إذ لا بدّ لصاحبِ المعاني أنْ يراعِيَ الفرقَ بينَ العبارتين؛ بينَ أنْ يُقال: واللهُ خَلَقَكُمْ وما تنحتونَ، كما يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ، وبينَ ما عليهِ التِّلاوة، ويلتزمُ الأبلَغِيَّةَ في الثَّاني صونًا لكلام الله تعالى مِنَ العَبَث، وليسَ ذَلِكَ إلَّا الكنايةَ كما سَبَقَ، واللهُ أعلم.

قولُه: (**الجحيم: النَّارُ الشديدة**)، **الرَّاغِب**: الجَحْمَة: شدَّةُ تأجُّجِ النَّار، ومنهُ الجحيم، وجَحَمَ وجهُهُ من شِدَّةِ الغَضَبِ استعارةٌ من جَحْمَةِ النَّار، وذَلِكَ من ثَوَرَانِ حرارةِ القلب[1].

قولُه: (**في المقامَيْنِ جميعًا**) المقامُ الأوَّلُ: قولُه: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٨٧.

أن يَغلِبُوه بالحُجَّة فلقَّنه الله وألهَمَه ما ألقَمهم به الحَجَر، وقَهَرهم، فمالُوا إلى المَكْر، فأبطل اللهُ مَكْرَهم وجَعَلهم الأذلِّين الأسفَلِين لم يَقدِروا عليه.

[﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ * رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ * فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ ٩٩-١٠١]

أرادَ بذهابه إلى ربِّه: مُهاجَرتَه إلى حيثُ أمَرَه بالمُهاجرة إليه مِن أرض الشام؛ كما قال: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [العنكبوت: ٢٦]، ﴿سَيَهْدِينِ﴾: سيُرشِدني إلى «ما فيه صَلاحي في دِيني، ويعصمُني ويوفِّقني، كما قال موسى عليه السلام: ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢] كأنَّ الله وَعدَه وقال له: سأَهْدِيك، فأجرى كلامَه على سَنَن موعد ربِّه، أو بناهُ على عادة الله تعالى معه في هِدايته وإرشادِه أو أظهرَ بذلك توكُّلَه وتفويضَه أمْرَه إلى الله.

ولو قصد الرجاءَ والطمعَ لقال، كما قال موسى صلى الله عليه: ﴿عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [القصص: ٢٢].

تَعْمَلُونَ﴾ وَهُوَ المُرَادُ مِنْ قَوْلِه: «فَلَقَّنَهُ اللهُ وأَلْهَمَهُ ما أَلْقَمَهُمُ الحَجَر[١]»، والثَّاني: ﴿فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ﴾، وإلَيْهِ الإشارَةُ بِقَوْلِه: «فأَبْطَلَ اللهُ مَكْرَهُم» إلى آخِرِه.

قولُه: (**ولو قصدَ الرَّجاءَ والطَّمَعَ لقال...**: ﴿عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي﴾) يُريدُ أنهُ عليهِ السَّلامُ قطعَ بقَوْلِه: ﴿سَيَهْدِينِ﴾ حصولَ الهداية؛ لأنَّ سينَ الاستقبالِ للجَزْمِ بوقوعِ الفِعْلِ.

قالَ في «المُفَصَّل»: إنَّ «سَيَفْعَل» جوابُ «لَنْ يَفْعَل»[٢]، وكانتْ عادةُ الله معهُ جارِيةً على القَطْعِ في الإرشاد، فحدَّثَ بذلكَ لقولِهِ تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] أو أجرى كلامَهُ على المُشاكَلَةِ وسَنَنِ مَوْعِدِ رَبِّه، أو أظْهَرَ بذَلِكَ للقَوْمِ ومَنْ كانَ قاصِدَهُ ويريدُ كَيدَهُ التَّجلُّد، يعني أنَّ حالي مع ربِّي بهذهِ المثابةِ فلا أُبالي بكَيدِكُم، فالمَقامُ يأبى الرَّجاءَ والطَّمع.

---

(١) في (ح): ألقمهم النارَ والحجر.

(٢) «المُفَصّل في صنعةِ الإعراب» ص٤٣٥ نقلًا عن الخليل بن أحمد رحِمَه الله.

﴿هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ﴾: هَبْ لي بعضَ الصالحين، يريدُ الوَلد؛ لأنّ لَفْظَ الهِبة غلبَ في الوَلدِ وإنْ كان قد جاءَ في الأخِ في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِن رَّحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥٣] قال عزّ وجلّ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [الأنعام: ٨٤] ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

وقال عليُّ بن أبي طالب لابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما حين هَنّأه بولده عليٍّ أبي الأمْلاك: شكرتَ الواهب، وبُورِكَ لك في الموهوب. ولذلك وقعتِ التسميةُ بِهِبَةِ الله، وبِمَوْهُوب، ووَهْب، ومَوْهَب.

وقد انطوتِ البشارةُ على ثلاث: على أنّ الولدَ غلامٌ ذَكَر، وأنه يبلُغ أوانَ الحلم، وأنه يكونُ حَليماً، وأيُّ حِلْم أعظم مِن حِلْمه حينَ عَرَضَ عليه أبوه الذَّبْح، فقال: ﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، ثم استسلم لذلك؟! وقيل: ما نَعَتَ اللهُ الأنبياءَ عليهم السلام، بأقلَّ ممّا نَعَتَهم بالحِلْم، وذلك لعِزّةِ وُجودِه، ولقد نَعَتَ اللهُ به إبراهيمَ في قوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]، ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ﴾ [هود: ٧٥]؛ لأنّ الحادثةَ شهدتْ بحِلْمهما.

قولُه: (هنّأه بولدِهِ عَليٍّ أبي الأملاك) يعني: أبي الخُلفاء، وفي «جامِعِ الأصول»: هوَ أبو عبدِ الله، ويُقال: أبو محمدٍ عليُّ بنُ عبْدِ الله بنِ العَبَّاسِ رَضِيَ اللهُ عنهم، أحدُ ساداتِ بني هاشم، كانَ كثيرَ العبادة، يُقال: إنَّهُ وُلِدَ لَيلَةَ قُتِلَ عَلِيُّ بْنُ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فسُمِّيَ باسمِه، وماتَ بالشَّامِ سَنَةَ ثماني عَشْرَةَ وَمِئة، وقيل: سَنَةَ عَشْرٍ ومئة[1].

وفي قَوْلِه: «أبي الأملاك» تعريضٌ بهم[2] وأنهّم لم يكونوا خلفاء.

---

(١) «جامع الأصول» (١٢: ٧١٣).

(٢) يعني خلفاءَ بني العباس، فإن الزمخشريَّ كان يَبْسُطُ لسانَه فيهم، ويجهَدُ في كلِّ ما مِن شأنِه أن يَثُلَّ عروشَهم ويُوَهِّنَ أمرَهم على عادةِ المعتزلة في مناصبة الحكّام العداء.

[﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ ١٠٢]

فلمّا بَلَغ **أن يسعى مع أبيه في أشغالِه** وحَوائجه.

فإن قلت: ﴿مَعَهُ﴾ بِمَ يتعلَّق؟ قلت: لا يخلو: إمّا أن يتعلَّق بـ﴿بَلَغَ﴾، أو بـ﴿ٱلسَّعْىَ﴾، أو بمحذوف، فلا يصحُّ تعلُّقُه بـ﴿بَلَغَ﴾؛ **لاقتضائه بلوغَهما معاً حدَّ السعي**، ولا بـ﴿ٱلسَّعْىَ﴾؛ لأنّ صلةَ المصدر لا تتقدَّم عليه؛ فبقيَ أنْ يكون بياناً، كأنه

قولُه: (**أن يسعى مع أبيهِ في أشغالِه**) **الرَّاغِب**: السَّعْي: المشيُ السَّريعُ وهُوَ دونَ العدو، ويُستَعمَلُ للجدِّ في الأمرِ خيرًا كانَ أو شرًّا، قالَ تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩] وأكثرُ ما يُستَعملُ في الأفعالِ المحمودة كما قالَ تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾ أي: أدركَ ما سعى في طَلَبِه[١].

قولُه: (**لاقتضائِهِ بُلوغَهُما معًا حَدَّ السَّعْي**) يُرِيدُ أنَّ لَفْظَةَ «مَعَ» تقتضي استحداثَ المُصاحبة، قالَ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ [يوسف: ٣٦]: «مَعَ» يدلُّ على معنى الصُّحبَةِ واستِحداثِها فيجبُ أنْ يكونَ دُخولُهما السِّجنَ مُصاحِبَيْن[٢] له؛ لأنَّ «معه» على هذا حالٌ من فاعِلِ «بَلَغ» فيكونُ قيدًا للبلوغِ فيَلْزَمُ منهُ ما ذَكَرَهُ من المحذور؛ لأنَّ معنى المعِيَّةِ المُصاحَبَةُ وهيَ مُفاعَلَة، وقد قُيِّدَ الفِعلُ بها فيَجِبُ الاشتراكُ فيه. لا يُقال: إنَّ قولَ بِلقيس: ﴿مَعَ سُلَيْمَٰنَ﴾ ـ على ما ذُكِر ـ يقتضي استحداثَ إسلامهما معًا، وليسَ كذَلِك؛ لأنا نقول: لا يَبْعُدُ ذَلِك، فلعلَّهُ عليهِ السَّلامُ وافقَها أو لَقَّنَها، وإنَّما المعنى على بلوغِ إسماعيلَ عليهِ السَّلامُ الحدَّ الَّذي يقدرُ فيهِ على العَمَلِ في صُحبَةِ أبيهِ إبراهيمَ عليهِ السَّلام.

روى الواحِدِيُّ عنِ ابنِ عَبَّاس رضي الله عنه: لمَّا شبَّ حتى بَلَغَ سعيُهُ سَعْيَ إبراهيم[٣]. والمعنى: بَلَغَ أنْ يتصرَّفَ معه ويُعينَه، فإذَنْ لا بدَّ من تَعَلُّقِهِ بالسَّعْي، لا كما ظَنَّ أنهُ يجوزُ أنْ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤١١.

(٢) من قوله: «قال في قوله تعالى» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٢٩).

لمّا قال: فلمّا بلغ السعي، أي: الحدَّ الذي يَقدِر فيه على السعي، قيل: مَعَ مَن؟ فقال: مع أبيه. والمعنى في اختصاصِ الأب: أنه أرفقُ الناسِ به، وأعطفُهم عليه، وغيرُه ربّما عَنَفَ به في الاستِسْعاء، فلا يَحتمِله؛ لأنه لم تَستحكِمْ قوّتُه ولم يَصلُب عُودُه، وكان إذْ ذاك ابنَ ثلاثَ عَشْرة سَنة. والمراد: أنه على غَضاضةِ سنِّه وتقلُّبه في حدِّ الطفولة، كان فيه من رَصانةِ الحِلْم وفُسحةِ الصَّدْر ما جَسَّره على احتمالِ تلك البليَّة العظيمة والإجابةِ ....

يتعلَّقَ بـ «بَلَغ» وحينَ لَم يَجُزْ تقديمُهُ عليهِ وَجَبَ أنَّ يُقَدَّرَ مِثلُهُ على شريطَةِ التَّفسير، كما قالَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]: «فيه» ليسَ من صِلَةِ «الزَّاهدين»[١] لأنَّ الصِّلَةَ لا تَتَقَدَّمُ على الموصول، وإنَّما هُوَ بيان، كأنهُ قيل: في أيِّ شَيْءٍ زَهِدوا؟ فقيل: زَهِدوا فيه. وهكذا التَّقدير، لمَّا قال: «فلمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْي» أي القُدرَةَ على أنْ يسعى. فقيل: مع[٢] مَنْ يسعى؟ فقيل: مع أبيه.

والفائِدَةُ في التَّكريرِ التأكيد كما في تركيبِ الإضمارِ على شريطَةِ التَّفسيرِ والمُبالَغَةِ في استصحابِهِ إيَّاه، كأنهُ بَلَغَ مَعَهُ واستكمَلَ في أخلاقِهِ من بَدءِ[٣] حالِه، وفي تخصيصِ ذِكْرِ الأبِ ما ذَكَرَه، والفائِدَةُ في تخصيصِ هذا الحَدِّ من العُمُرِ الدَّلالةُ على أنهُ على غضاضَةِ سِنِّهِ[٤] كانَ فيهِ من رصانَةِ الحِلْمِ ما جَسَّرَهُ على احتمالِ تِلْكَ البَلِيَّة.

قالَ صاحبُ «الفرائِد»: أيُّ افتقارٍ إلى البيانِ وإلى السُّؤال؟ والوجهُ أنْ يُقال: التَّقديرُ فلمَّا بلَغَ السَّعْيَ كائِنًا معه[٥]، فيكونُ حالا مِنَ «السَّعْي» مُتَقَدِّمًا عَلَيْه.

وقُلْت: المعنى لا يساعِدُ عَلَيْه؛ لأنهُ عَلَيْهِ السَّلامُ ما بَلَغَ سَعْيًا وَصْفُهُ أنهُ كائِنٌ مع أبيه؛ لأنَّ المعنى أنهُ عليهِ السَّلامُ بَلَغَ حدًّا من العُمُرِ يسعى مع أبيه.

---

(١) قوله: ««فيه» ليس من صلةِ «الزَّاهدين»» سقط من (ح).

(٢) سقط لفظ: «مع» من (ح).

(٣) في (ف): «مزيد».

(٤) في (ط): «منه».

(٥) في (ط): «منه».

بذلك الجوابِ الحكيم: أُتِيَ في المنام فقيل له: اذبحِ ابنَك، ورؤيا الأنبياءِ وحيٌ كالوحي في اليَقَظة؛ فلهذا قال: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ﴾، فذكر تأويلَ الرؤيا، كما يقول المُمتحَن وقد رأى أنه راكبٌ في سَفينة: رأيتُ في المنام أني ناجٍ من هذه المِحْنة. وقيل: رأى ليلةَ التَّرْوية كأنّ قائلاً يقول له: إنَّ اللهَ يأمُرك بذَبْحِ ابنِك هذا، فلمّا أصبح رَوّأ في ذلك مِنَ الصَّباح إلى الرَّواح: أَمِنَ الله هذا الحُلمُ أمْ مِنَ الشيطان؟ فمن ثَمَّ سُمِّي يومَ التَّرْوية، فلمّا أمسى رأى مِثْلَ ذلك، فعرف أنه مِنَ الله، فمن ثَمَّ سُمِّي يوم عَرفة، ثم رأى مِثْلَه في الليلةِ الثالثة، فهمَّ بنَحْره؛ فسُمِّي اليومُ بيومِ النَّحْر. **وقيل: إنَّ الملائكةَ حين بشَّرته** بغلامٍ حَليم قال: هو إذنْ ذَبيحُ الله. فلمّا وُلِدَ وبَلَغ حدَّ السعي معه قيل له: أَوفِ بنَذْرك.

﴿فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰ﴾ مِنَ الرأيِ على وجهِ المُشاورة. وقُرِئ: (ماذا تُرِي)، أي: ماذا تُبْصِرُ مِن رأيِك وتُبْديه، و**(ماذا تُرى) على البناء للمفعول**، أي: ماذا تُريك نَفْسُك؟

قولُه: (**بذَلِكَ الجوابِ الحكيم**) وذَلِكَ أنهُ فَوَّضَ الأمرَ إليهِ في استشارَتِهِ بقَوْلِه: ﴿فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰ﴾، وكانَ من الظَّاهِرِ أنْ يجيب: افْعَلْ أو لا تَفْعَل، فأجابَ بقَوْلِه: ﴿ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُ﴾، أي ليسَ هذا من مقامِ المُشاوَرَة؛ لأنَّ الواجِبَ عليكَ إمضاءُ ما أُمِرْتَ بهِ وامتثالُ أمرِ رَبِّك.

قولُه: (**وقيل: إنَّ الملائكةَ حينَ بَشَّرَتْه**) عطفٌ على قَوْلِه: «وقيل: رأى لَيْلَةَ التروية[1]».

فإنْ قيل: فعلى هذا لا يَلْزَمُ أنْ يكونَ قدْ رأى شيئًا، فما يُصْنَعُ بقَوْلِه: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ﴾؟ فيُقال: يُمْكِنُ أنهُ قد رأى رُؤيا بعدَ قولِ الملائكة، وقيلَ لَهُ فيها: أَوْفِ بنذرِك، تأكيدًا لوفاءِ النَّذر.

قولُه: (**«وماذا تُرى» على البناءِ للمفعول**) حَمْزَةُ والكِسائي: «ما تُرِي»؛ بضمِّ التّاءِ

---

(١) في (ف): «الرؤية»، وليلة التروية هي الليلةُ التي ينهضون بها إلى منى ليتزوّدوا بالماء، ثم يذهبون إلى عرفات. انظر: «الوسيط» للإمام الغزالي (٢: ٦٢٧).

من الرأي، ﴿افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ أي: ما تُؤمَر به، فحُذف الجارُّ كما حُذف من قوله:

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعَلْ ما أُمِرتَ بِهِ

أو: أمْرك على إضافةِ المَصْدر إلى المفعول، وتسمية المأمورِ به أمْراً.

وكَسْرِ الرَّاءِ كَسْرَةً خالِصة، يجعلانِهِ فعلًا رُباعيًّا، والباقونَ: بفَتْحِها، يجعلونهُ ثُلاثيًّا[١]. قالَ صاحِبُ «الكَشف»: فمَنْ قال: «ماذا تُرِي» فالتَّقدير: ماذا تُرينيه؟ إذا جَعَلْتَ «ما» مُبْتَدأً و«ذا» بمعنى «الَّذي» فالهاءُ عائِدةٌ إلى «ذا».

ومَنْ جعَلَ «ما» و«ذا» كالشَّيْءِ الواحِدِ كانَ نصبًا مفعولًا ثانيًا لـ «تُري» وحذفَ المفعولَ الأوَّل، أي: أيَّ شيءٍ تُرِيني؟ وقولُه: «تُرِي» من: أرى يُري، وليستْ التَّعديةُ إلى ثلاثَةٍ منقولًا من: رأى؛ إذا عَلِم[٢]، لكنَّهُ منقولٌ من قولِهِم: فلانٌ يرى رأيَ أبي حَنيفَة.

وهذا يتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، فإذا دَخَلَتْ عليهِ الهمزةُ تعدَّى إلى مفعولَيْن؛ كَقَوْلِه تعالى: ﴿بِمَا أَرَىٰكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] أي: بما أراكهُ الله.

ومَنْ قال: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ بفَتْحِ التَّاءِ إنْ جَعَلَ «ما» و«ذا» كالشَّيْءِ الواحِدِ كانَ مفعولَ ﴿تَرَىٰ﴾، وإنْ جَعَلَ «ما» مُبْتَدأً و«ذا» بمعنى «الَّذي»، كانَ التَّقْدير: ماذا تراه[٣]؟

وقالَ مكِّيّ: لا يحسُنُ أنْ يكونَ ﴿تَرَىٰ﴾ من العلم؛ لأنَّهُ يحتاجُ أنْ يتعدَّى إلى مفعولَيْن، وليسَ في الكلام غيرُ واحدٍ وهُوَ ﴿مَاذَا﴾ بجَعْلِهما اسمًا واحدًا، وليسَ أيضًا من نَظَرِ العين؛ لأنَّهُ لَم يأمُرْهُ برُؤيَةِ شَيْء، إنَّما أمَرَهُ أنْ يُدَبِّرَ رأيَهُ فيما أُمِرَ به، ولا يحسُنُ عملُ ﴿تَرَىٰ﴾ في«ذا»، وهيَ بمعنى «الَّذي»، لأنَّ الصِّلَةَ لا تعملُ في الموصول[٤].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١٨٦.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٢٥٣-٢٥٤) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، و(٢: ١١٢٧) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٣) في (ط): «عم».

(٤) انظر كلامَ مكي في «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦١٧) وبنحوه في «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٢٢٥-٢٢٦).

وقُرِئ: (ما تُؤْمَر به). فإن قلت: لِمَ شاوَرَه في أمرٍ هو حَتْمٌ من الله؟ قلت: لم يشاوِرْه ليرجعَ إلى رأيِه ومَشورته، ولكنْ ليعلمَ ما عنده فيما نَزَل به مِن بَلاءِ الله، فيُثبِّتَ قَدَمَه ويُصبِّرَه إنْ جَزِع، ويأمنَ عليه الزَّلل إنْ صَبر وسلَّم، وليُعلِمَه حتى يُراجعَ نفْسَه فيُوطِّنَها ويهوِّنَ عليها، ويَلقى البلاءَ وهو كالمستأنِسِ به، ويَكتسِبَ المثوبةَ بالانقياد لأمْرِ الله قبل نُزوله؛ ولأنَّ المُغافَصةَ بالذَّبح مما يُستسمج؛ وليكونَ سُنّةً في المُشاورة، فقد قيل: لو شاوَرَ آدمُ الملائكةَ في أكْلِه من الشجرة لَمَا فرطَ منه ذلك. فإن قلت: لِمَ كان ذلك بالمنام دون اليقظةِ؟

قلت: كما أُرِيَ يوسفُ عليه السلام سجودَ أبَويْه وإخوتِه له في المنامِ مِن غير وَحْيٍ إلى أبيه، وكما وُعِدَ رسولُ الله ﷺ دخولَ المسجدِ الحَرام في المنام، وما سوى ذلك من مَنامات الأنبياء؛ وذلك لتقويةِ الدلالة على كونِهم صادقين مصدُوقين؛ لأنَّ الحالَ إما حالُ يقظةٍ أو حالُ منام، فإذا تظاهرتِ الحالتانِ على الصِّدق كان ذلك أقوى للدّلالة من انفرادِ إحداهما.

[﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ * وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ * إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَـٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ * وَفَدَيْنَـٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ * وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ * سَلَـٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ * كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ * إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٠٣-١١١]

يقال: سلَّم لأمْرِ الله، وأسْلَم، واستَسْلم، بمعنًى واحد، وقد قُرِئ بهنّ جميعاً؛ إذا انقاد له، وخَضَع، وأصلُها من قولك: سَلِمَ هذا لفلان؛ إذا خَلص له. ومعناه: سَلم

قولُه: (المُغافَصة)، الجَوهَرِيّ: غَافَصْتُ الرجُلَ؛ إذا أخَذْتَهُ على غِرَّة.

قولُه: (لو شاوَرَ آدَمُ الملائكة) يعني أنَّ الملائكةَ معَ أنّهم طَعَنوا فيهِ بقولِهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠] لو اسْتُشيروا لنَصَحوا أو ظَهَرَتْ لَهُ من كلامِهم أمارةٌ دلّتْ على التّرك.

مِن أن يُنازَع فيه، وقولُهم: سَلِّمْ لأمْرِ الله، وأسلمْ له: مَنْقولانِ منه، وحقيقةُ معناهما: أخْلَصَ نفْسَه لله وجَعَلَها سالمةً له خالصة، وكذلك معنى: استسلَم: استخلَصَ نفْسَه لله. وعن قتادةَ في ﴿أَسْلَمَا﴾: أسْلَمَ هذا ابنَه وهذا نفْسَه. ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ صَرَعَه على شِقِّه، فوقع أحدُ جنبَيْه على الأرض، تَواضَعا على مباشرة الأمرِ بصَبْرٍ وجَلَد، ليُرضيا الرحمنَ ويُخزِيا الشيطان. ورُوي: أنَّ ذلك المكانَ عند الصخرةِ التي بمِنًى، وعن الحسن: في الموضعِ المُشرف على مسجد منى. وعن الضحّاك: في المَنْحر الذي يُنحَر فيه اليوم. فإن قلت: أين جوابُ ﴿لمّا﴾؟ قلت: هو محذوف، تقديرُه: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ* وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ كانَ ما كان ممّا تنطق به الحالُ ولا يُحيط به الوصفُ: من استبشارِهما، واغتباطهما، وحَمْدِهما لله، وشُكرهما على ما أَنعَمَ به عليهما؛ مِن دفعِ البلاء العظيم بعد حُلوله، وما اكتَسَبا في تَضاعيفه بتوطينِ الأنفُسِ عليه من **الثواب والأَعْواض** ورِضْوان الله الذي ليسَ وراءَه مطلوب.

وقولُه: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تعليلٌ لتخويل ما خوَّلهما من الفَرَج بعد الشدّة، والظَّفَر بالبغْيَة بعد اليأس. ﴿ٱلْبَلَـٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ﴾: الاختبارُ البيِّن الذي يتميَّز فيه المُخلِصون من غيرِهم. أو: المِحْنة البيِّنة الصُّعوبة التي لا مِحْنَةَ أصعبُ منها. الذِّبْح: اسمُ ما يُذبَح. وعن ابنِ عباس، رضي الله عنهما: هو الكَبْشُ الذي قرَّبه هابيلُ فقُبل منه، وكان يرعى في الجنّة حتى فُديَ به إسماعيل.

قولُه: (بمنى)، «مِنَى» يُصْرَفُ ولا يُصْرَف، مِنْ: مَنَي؛ إذا قَدَّر، فَسُمِّيَ بذَلِك؛ لأَنَّهُ تمَنَّى فيهِ مَنايا الأضاحي، أيْ: تُقَدَّر فيه، وقيل: تُمْنَى فيهِ دماءُ الهَدْيِ، أي: تُراق.

قولُه: (من **الثَّوابِ والأعواض**) قد سَبَقَ أنَّ الثَّوابَ عندَهُم هُوَ الجْزاءُ على أعمالِ الخَير، والعِوَضُ هُوَ البَدَلُ عنِ الفائت، كالسَّلامةِ الَّتي هي بَدَلُ الألم، والنِّعَمِ الَّتي هي في مُقابَلَةِ البلايا والمِحَنِ والرَّزايا والفتن.

وعن الحسن: فُدي بوَعْل أُهبط عليه من ثَبِير. وعن ابنِ عبّاس: لو تمّت تلك الذبيحةُ لكانت سُنّةً، وذَبَحَ الناسُ أبناءَهم. ﴿عَظِيمٍ﴾: ضخمُ الجثّة سَمِين، وهي السُّنَّة في الأَضاحي. وقولُه عليه السلام: «استشرِفوا ضحاياكم فإنها على الصِّراط مَطاياكم». وقيل: لأنه وَقَعَ فداءً عن وَلد إبراهيم. ورُوي: أنه هَرَبَ من إبراهيمَ عليه السلام عند الجَمْرة، فرماه بسبعِ حَصياتٍ حتى أخَذَه، فبقيتْ سُنّةً في الرَّمي.

ورُوي: أنه رمى الشيطانَ حين تعرَّض له بالوَسْوسة عند ذَبْحِ ولده. ورُوي: أنه لمّا ذَبحَه قال جبريل: اللهُ أكبرُ الله أكبر، فقال الذبيح: لا إلٰه إلّا الله واللهُ أكبر، فقال إبراهيم: الله أكبرُ ولله الحمد؛ فبَقي سُنّةً.

وحُكي في قصّةِ الذَّبيح: أنه حين أرادَ ذَبْحه وقال: يا بُنيّ خُذِ الحَبْل والمُدْيةَ وانطلقْ بنا إلى الشِّعب نَحتطِبْ، فلمّا توسَّط شِعبَ ثَبير أخبَرَه بما أُمر. فقال له: اشدُدْ رِباطي لا أضطرِبْ، واكفُفْ عني ثيابَك لا يَنتضِحْ عليها شيءٌ من دَمي فينقُصَ أجْري وتَراه أمّي فتحزَن، واشحَذْ شَفرتَك وأسرعْ إمْرارَها على حَلْقي حتى تُجِيزَ عليّ؛ ليكونَ

قولُه: (مِنْ ثبير)، **النّهاية**: هُوَ الجبَلُ المعروفُ عندَ مكّة[1]، وهُوَ أيضًا اسمُ ماءٍ في ديارِ مُزَيْنَة.

قولُه: (استَشرِفوا ضَحاياكم)، **النِّهاية**: وفي حديثِ الأضاحي: «أُمِرْنا أنْ نَسْتَشْرِفَ العَينَ والأُذُن»[2]، أي: نتأمَّلَ سلامَتَها من آفةٍ تكونُ بهما. وقيل: هوَ من الشُّرْفَةِ وهِيَ خيارُ المال، أي: أُمرنا أنْ نتخيَّر.

قوله (حتى تُجيزَ عليّ)، **الجوهَرِيّ**: جُزْتُ المَوْضِعَ أجُوزُهُ جوازًا: سَلَكْتُه، وأجَزْتُهُ: خَلَّفْتُهُ وقَطَعْتُه، وأجَزْتُهُ: أنْفَذْتُه. وعَنْ بعضِهم: أجْهَزْتُ على الجريحِ وأجَزْتُ: إذا أسرَعْتَ في قَتْلِه.

---

(١) في (ح): «عند أهلِ مكّة».

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٧٥) من حديثِ علي رضي الله عنه، وهو في «سنن أبي داود» (٢٨٠٤) و«سنن الترمذي» (١٤٩٨) و(١٥٠٣) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح.

أهون؛ فإنَّ الموتَ شديد، واقرأْ على أمِّي سَلامي، وإنْ رأيتَ أن تردَّ قَميصي على أمي فافعلْ؛ فإنه عسى أن يكون أسهلَ لها، فقال إبراهيمُ عليه السلام: نِعْمَ العَوْنُ أنتَ يا بُنيَّ على أمْرِ الله، ثم أقبل عليه يُقبِّلُهُ وقد رَبَطه، وهما يَبْكيان، ثم وَضَعَ السِّكِّينَ على حَلْقه، فلم يَعمل؛ لأنّ الله ضَرَبَ صَفيحةً مِن نُحاس على حَلْقه، فقال له: كُبَّني على وَجْهي فإنك إذا نظرتَ في وجهي رحمتَني وأدركتْك رِقّةٌ تَحُول بينك وبين أمْرِ الله، ففَعَل، ثم وَضَعَ السكِّينَ على قَفاه، فانقلبَ السكِّين، ونُودي: يا إبراهيمُ قد صَدَقتَ الرؤيا، فنظرَ فإذا جبريلُ عليه السلام معه كَبْشٌ أقرنُ أمْلح، فكبَّر جبريلُ والكبش، وإبراهيمُ وابنُه، وأتى المنحرَ مِن مِنًى فذَبَحَه. وقيل: لمّا وصل موضعُ السُّجودِ إلى الأرض جاءَ الفَرَج.

وقد استَشهد أبو حَنيفة رحمه الله بهذه الآيةِ فيمن نَذَرَ ذَبْح ولده: أنـه يلزمُه ذبحُ شاة.

فإن قلت: مَن كان **الذبيحَ** من ولدَيْه؟ قلت: قد اختلف فيه؛ فعنِ ابن عبّاسٍ وابنِ عُمر ومحمّدِ بن كعب القُرَظيِّ وجماعةٍ من التابعين: أنه إسماعيل. والحُجّة فيه:

قولُه: (**أمْلَح**)، **الجوهَرِيّ**: المُلْحَةُ من الألوانِ: بياضٌ يخالِطُهُ سواد، يُقال: كبشٌ أملَح.

قولُه: (**وقدِ استَشهَدَ أبو حَنيفَةَ رضي الله عنه بهذهِ الآيةِ فيمَنْ نَذَرَ بذَبح**[1] **وَلَدِهِ أنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَبْحُ شاة**)، قالَ صاحبُ «التَّقريب»: وفيهِ نَظَر؛ إذ ليسَ فيها ذِكْرُ النَّذْرِ ولا لزومُ الذَّبح، بل إنَّ الله تَفَضَّلَ بالفداءِ وأيضًا هُوَ شرعُ مَنْ قَبلنا.

قولُه: (**مَنْ كانَ الذَّبيح**)، «كانَ» زائِـدة، أي مَنِ الذَّبيح؟ ولـو نُصِبَ وتكـونُ «كان» ناقصةً جاز.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «ذبح»، وهو الأحسن.

أنّ رسول الله ﷺ قال: «أنا ابن الذَّبيحَيْنِ». وقال له أعرابيّ: يا ابنَ الذبيحَيْن، فتبسَّم، فسُئل عن ذلك، فقال: **إنَّ عبدَ المطَّلب لمّا حَفَرَ بئرَ زَمْزم نَذَرَ لله**: لئن سهَّل اللهُ له أمْرَها ليذبحَنَّ أحَدَ وَلَدِه، فخَرَجَ السهمُ على عبدِ الله، فمَنَعَه أخوالُه، وقالوا له: افدِ ابنَك بمئةٍ من الإبل، ففداه بمئةٍ مِنَ الإبل، والثاني إسماعيلُ». وعن محمَّدِ بن كعبٍ القُرَظيّ قال: كانَ مجتهدُ بني إسرائيلَ يقول إذا دعا: اللهمَّ إلَهَ إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسرائيل، فقال موسى عليه السلام: يا ربِّ، ما لمجتهدِ بني إسرائيل إذا دعا قال: اللهمَّ إلهَ إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسرائيل، وأنا بين أظهُرهم قد أسمعتَني كلامَك واصطفيتَني برِسالتك؟ قال: يا موسى، لم يُحبَّني أحدٌ حبَّ إبراهيمَ قطّ، ولا خُيِّر بيني وبين شيءٍ قطُّ إلا اختارَني، وأمَّا إسماعيلُ فإنه جادَ بدم نفْسِه، وأمّا إسرائيل، فإنه لم ييأسْ من

قولُه: (**فقال: إنَّ عبدَ المُطَّلِبِ لَـمَّا حفَرَ بئرَ زَمْـزَمَ نَذَرَ لله**)، روى ابنُ الجَوْزِيِّ في كتاب «الوفا»[1]: أنَّ عبدَ المُطَّلِبِ قد رأى في المنام: احْفُرْ زَمْزَم، ونُعِتَ لَهُ مَوضِعُها، فقامَ يحفِرُ وليسَ لَهُ ولدٌ يومئذٍ إلا الحارث، فنازعَتهُ قُريش، فنذَرَ لئن وُلِدَ لَهُ عَشَرَةُ نَفَرٍ ثُمَّ بَلَغوا أنْ يمنَعوهُ ليَنحَرَنَّ أحدَهم لله عندَ الكعبة، فلمّا تمّوا عَشَرَةً وعَرَفَ أنَّهم سيمنَعونَهُ أخبرَهم بنَذْرِهِ فأطاعوه، وكَتَبَ كُلُّ واحدٍ منهم اسمَهُ في قِدْحٍ فَضُرِبَ فخَرَجَ القِدْحُ على عبدِ الله فأخَذَ الشَّفرَةَ ليَذْبَحَه، فقامتْ قُرَيْشٌ من أندِيَتِها فقالوا: لا تَفْعَلْ حتى نُعْذَرَ فيه، فانطَلَقَ بِهِ إلى عَرَّافة، فقالتْ لَه: كمِ الدِّيَةُ فيكم؟ قال: عَشرٌ مِنَ الإبل. قالت: قَرِّبوا صاحبكم وقَرِّبوا عَشرًا مِنَ الإبلِ ثُمَّ اضرِبوا عليهِ القِداح، فإنْ خرجَتْ على صاحِبِكم فزيدوا مِنَ الإبلِ حتى يرضى رَبُّكم، فإذا خرجتْ على الإبلِ فقد رضي، ففعلوا حتى بلغَ الإبلُ مئةً، فخرج القَدَحُ على الإبلِ فقال عبد المطلب: لا والله حتى أضرِبَ عليه وعليها مرّات، ففعل فخرجَ القَدَح على الإبل، فنُحِرتْ ثم تُركتْ لا يُصَدُّ عنها إنسان ولا سَبُع. وقد ذكر محمد بن هشام صاحبُ سِيَرِ النبيِّ ﷺ أبْسَطَ من ذلك.

---

(١) «الوفا بأحوالِ المصطفى» ص٨١-٨٢.

رَوْحي في شدّةٍ نزلتْ به قطّ. ويدلُّ عليه: أنّ اللهَ تعالى لمّا أتمَّ قصّةَ الذبيح قال: ﴿ وَبَشَّرْنَهُ بِإِسْحَقَ نَبِيًّا ﴾ [الصافات: ١١٢].

وعن محمّدِ بن كعب: أنه قال لعُمَر بنِ عبد العزيز: هو إسماعيل، فقال عمر: إنَّ هذا شيءٌ ما كنتُ أنظرُ فيه، وإني لأراه كما قلت، ثم أرسلَ إلى يهوديٍّ قد أسْلَم فسأله، فقال: إنَّ اليهودَ لتعلمُ أنه إسماعيل، ولكنَّهم يَحْسُدونكم معشرَ العَرب. ويدلُّ عليه: أنَّ قَرْنَيِ الكَبْش كانا مَنُوطَيْن في الكعبة في أَيدِي بني إسماعيلَ إلى أنِ احترقَ البيت.

وعن الأصمعيِّ قال: سألتُ أبا عمرو بنَ العلاء عن الذبيح، فقال: يا أُصَيْمِعيّ، أين عَزَبَ عنك عَقْلُك؟! ومتى كان إسحاقُ بمكّة؟! وإنما كانَ إسماعيلُ بمكة، وهو الذي بَنى البيتَ مع أبيه، والمَنْحَرُ بمكّة. وممّا يدلّ عليه: أنّ اللهَ تعالى وصفه بالصَّبر دون أخيه إسحاقَ في قوله: ﴿ وَإِسْمَعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٥]، وهو صبرُه على الذَّبح، ووَصَفَه بصدقِ الوعد في قوله: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ ﴾ [مريم: ٥٤]؛ لأنه وَعَدَ أباه مِن نفسِه الصبرَ على الذبح فوفى به؛ ولأنّ اللهَ بشّره بإسحاقَ وولدِه يعقوبَ في قوله: ﴿ فَبَشَّرْنَهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ ﴾ [هود: ٧١]، فلو كان الذبيحُ إسحاقَ لكان خُلفاً للموعد في يعقوب. وعن عليِّ بن أبي طالبٍ وابنِ مسعود والعبّاسِ وعطاءٍ وعِكرمةَ وجماعةٍ من التابعين: أنه إسحاق.

والحُجّةُ فيه: أنّ اللهَ تعالى أَخبر عن خَليله إبراهيمَ حين هاجَرَ إلى الشام بأنه استَوْهَبَه ولداً، ثم أتبع ذلك البشارةَ بغُلامٍ حَليم، ثم ذَكَرَ رُؤياه بذَبْح ذلك الغلامِ المبشَّر به.

قولُه: (**والحُجَّةُ فيهِ أنَّ اللهَ تعالى أخبَرَ عن خليلِهِ إبراهيمَ حينَ هاجَرَ إلى الشّامِ بأنهُ استوهَبَهُ وَلَدًا**) إلى آخِره، قُلت: هذهِ الحُجَّةُ ضعيفة؛ لأنهُ تعالى لـمَّا حكى عن خليلِهِ إبراهيم عليهِ السَّلام: ﴿ رَبِّ هَبْ لِى مِنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ وعقَّبَهُ بقَوْلِه: ﴿ فَبَشَّرْنَهُ بِغُلَمٍ حَلِيمٍ ﴾ بالفاء، وكذَلِكَ قصَّةُ الرُّؤيا والذَّبح، وذَيَّلَ القصَّةَ بقَوْلِه: ﴿ سَلَمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَهِيمَ * كَذَلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ * إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ كما ذَيَّلَ سائِرَ القَصَصِ المذكورةِ في هذِهِ السّورةِ الكريمةِ بمِثلِه،

ويدلُّ عليه كتابُ يعقوبَ إلى يوسف: مِن يعقوبَ إسرائيلِ الله بنِ إسحاقَ ذبيحِ الله بنِ إبراهيمَ خليلِ الله.

فإن قلت: قد أُوحيَ إلى إبراهيمَ صلوات الله عليه في المنام بأن يَذبح ولدَه ولم يَذبحْ، وقيل له: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾، وإنما كانَ يُصدِّقها لو صحَّ منه الذبح، ولم يصحّ!

قلت: قد بَذل وُسعه وفَعَلَ ما يَفعل الذابح: من بَطْحه على شقِّه، وإمْرار الشَّفرةِ على حَلْقه، ولكنَّ الله سبحانه جاءَ بما مَنَعَ الشفرةَ أن تمضيَ فيه، وهذا لا يقدحُ في فعلِ إبراهيمَ عليه السلام، ألا ترى أنه لا يسمَّى عاصياً ولا مُفرِّطاً، بل يسمَّى مُطيعاً ومجتهداً، كما لو مَضتْ فيه الشَّفرةُ **وفَرَتِ الأوداجَ** وأنهرتِ الدَّم، **وليس هذا من وُرود النسخ على المأمورِ به قبل الفِعْل**، ....

ابْتَدَأَ بحديثِ إسحاقَ وبشارَتِهِ وما يتعلَّقُ به، وقال: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۞ وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ ۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ مُبِينٌ﴾ والظَّاهِرُ أنَّ هذِهِ البشارَةَ غيرُ البشارةِ الأولى والمُبَشَّرُ بِهِ غيرُ الأوَّل، وسيجِيءُ تقريرُهُ بعيدَ هذا.

قولُه: (**وفَرَتِ الأوداج**): **الجوهري**: فَرَيْتُ الشيءَ أفريهِ فَرْياً: قَطَّعْتُه لإصلاحه. والوَدَجُ والوداج: عِرْقٌ في العنق[1]، وهما وَدَجان.

قولُه: (**وليسَ هذا من ورودِ النَّسخِ على المأمورِ بهِ قبلَ الفِعل**) يعني: لـمَّا بَذَلَ إبراهيمُ عليهِ السَّلامُ وُسْعَهُ وفَعَلَ ما يفعلُهُ الذَّابحُ من بَطحِهِ على شِقِّه، وأمَرَّ الشَّفرَةَ على حَلْقِهِ لَم يكنْ هذا من ورودِ النَّسخِ قبلَ الفِعلِ في شيءٍ كما يَسْبِقُ إلى بعضِ الأفهام[2]. يعني: ورودُ النَّسخِ قبلَ الفِعلِ جائز، لكِنْ هذِهِ الآيَةُ ليستْ من المسألةِ في شيء، يدلُّ عليهِ قولُه في قصَّةِ البَقَرَة: «يجوزُ النَّسْخُ قبلَ **الفِعْل**، ولا يجوزُ قبلَ وقتِ الفِعْل»، يعني: أنَّ إبراهِيمَ عليهِ السَّلامُ

---

(١) في (ح) و(ف): «العنقود».

(٢) في (ط): «الأوهام».

أتى بالمأمورِ بِهِ لأنهُ باشَرَ الفِعْلَ بقَدْرِ الإمكانِ وبَذَلَ المجهودَ ولَم يَكُنْ منهُ تقصير، ولو لَم يمنعْ مانِعٌ لَتمَّ الذَّبحُ المأمورُ به، ولهذا قالَ تعالى: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾.

وعن بعضِهم: الذَّبحُ هوَ الاعتماد، وقدْ وُجِدَ ذَلِك، لكن الانذباحَ لم يوجد، كما تقول: هَدَيْتُهُ فلَمْ يَهْتَد، أو هَدَيْتُهُ فاهتدى، وكَسَرْتُهُ فانْكَسَر، أو كَسَرْتُهُ فلَمْ يَنْكَسِر. هذا على خلافِ ما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ في ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

قالَ الإمام: وليسَ كذَلِك؛ لأنَّ معنى ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ أنَّهُ قد اعترَفَ بكَونِ الرُّؤْيا واجبَ العَمَل، لا أنهُ أتى بكلِّ ما رآهُ[1] في المنام، ولو كانت المُباشَرَةُ كافيةً في كُلِّ ما أُمِرَ بِهِ لما احتاجَ إلى الفداء، وحيثُ احتاجَ عَلِمْنا أنهُ لَم يكنْ آتيًا في المُباشَرَةِ بِكُلِّ ما أُمِرَ به[2]، هذا هوَ السُّؤالُ الَّذي أورَدَهُ المُصَنِّف، فإذا كانَ ما أتى بِهِ إبراهيمُ من البَطْحِ إلى آخِره، وأجابَ عنهُ بقولِه: «قدْ عُلِمَ بمَنْعِ الله أنَّ حقيقةَ الذَّبحِ لَم تحصل» يعني: نحنُ إنْ قُلْنا: إنَّهُ امتَثَلَ الأمرَ وخَرَجَ من عُهدَةِ المأمورِ به، لكنَّ حقيقَتَهُ لَم تحصُلْ فوُهِبَ الكَبْشَ ليُقيمَ ذَبحَهُ مُقامَ تِلْكَ الحَقِيقَة. وفَائِدَتُهُ إيجادُ المأمورِ بِهِ بكُلِّ ما يدخُلُ تحتَ الإمكان.

وقالَ ابنُ الحاجِب: أمَّا دَفعُهُم أنهُ ذَبَحَ فكانَ يَلتَحِمُ عقيبه، أوْ جَعَلَ عُنُقَهُ صفيحةً فلا يُسْمَعُ ويكونُ نَسخًا قبلَ التَّمكُّن. يعني: هذا النَّقْلُ ممَّا ليسَ في كتابِ الله ولا في سُنَّةِ رَسولِ الله ﷺ فلا يُسْمَع، وإنْ سُمِعَ يكونُ نسخًا قبلَ التَّمكُّنِ منَ الفعل. قالَ الإمام: هذِهِ مسألةٌ شريفةٌ من مسائلِ بابِ النَّسخ، واختَلَفَ النَّاسُ في أنهُ هل يجوزُ نسخُ الحُكْمِ قبلَ حضورِ مدَّةِ الامتثال؟ قالَ أكثرُ أصحابِنا: إنَّهُ يجوز.

وقالَتِ المُعتَزِلَةُ وكثيرٌ من فُقَهائِنا والحَنَفِيَّة: إنَّهُ لا يجوز. وقالتِ المُعتَزِلَة: إنَّهُ تعالى لو أمَرَ شخصًا بإيقاعِ فِعْلٍ مُعَيَّنٍ في وَقْتٍ مُعَيَّنٍ دَلَّ على حُسْنِ ذَلِكَ الفِعْلِ في ذَلِكَ الوقت، ثُمَّ إذا نهى عنهُ في ذَلِكَ الوَقْتِ دَلَّ على قُبحِه، وهذا مبنيٌّ على تحسين الفِعْلِ وتقبيحه بحسب

(١) في (ح): «أتاه».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٤٨).

ولا قبلَ أوانِ الفعل في شيء، كما يَسبقُ إلى بعضِ الأوهام حتى يُشتغَلَ بالكلامِ فيه.

فإن قلت: اللهُ تعالى هو المُفتدَى منه؛ لأنه الآمر بالذبح، فكيف يكونُ فادياً حتى

العقل وهوَ باطل، ولئنْ سَلِمَ فإنَّ الفِعْلَ قدْ يكونُ حَسَنًا باعتبارٍ وقبيحًا باعتبار، فإنَّ السيِّدَ إذا أمَرَ عَبْدَهُ شيئًا في زمانٍ مخصوصٍ وينهاهُ بعينِهِ فيهِ يكونُ غرضُهُ منَ الأمرِ والنَّهي مجرَّدَ اختبارِ العبدِ في الانقيادِ والطَّاعة[١].

وقالَ البَزدَوِي: شَرْطُ النَّسخِ التَّمَكُّنُ من عقدِ القلب، فأمَّا التَّمكُّنُ مِنَ الفِعْلِ فليسَ بشَرطٍ عندنا، وقالتِ المعتزِلَة: إنَّهُ شرط. وحاصِلُ الأمر: أنَّ حُكْمَ النَّسخِ بيانُ المدَّةِ لعَمَلِ القلبِ والبَدَنِ جميعًا، أو لعَمَلِ القلبِ بانفرادِه، وعَمَلُ القلبِ هوَ المحْكَمُ عندَنا في هذا والآخَرُ منَ الزَّوائِد، لنا: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أُمِرَ بخمسينَ صلاةً[٢] ثُمَّ نُسِخَ ما زادَ على الخَمسِ وكانَ ذَلِكَ بعدَ العَقد، ولأنَّ النَّسْخَ صحيحٌ إجماعًا بعدَ وجودِ جُزءٍ منَ الفِعلِ أو مُدَّةٍ تَصلُحُ للتَّمكُّنِ من جُزْءٍ منه[٣]، وإنْ كانَ ظاهِرُ الأمرِ يُحتَمَلُ كُلُّه؛ لأنَّ الأدنى يصلُحُ مقصودًا بالابتلاءِ وكذَلِكَ عَقْدُ القلبِ على حُسنِ المَأمورِ بهِ وعلى حَقِيقَتِه[٤].

قولُه: **(اللهُ تعالى هُوَ المُفتَدَى منه)**، **الجَوْهَريّ**: افتَدَى منهُ بكذا أو فادى بكذا.

وقالَ المُصَنِّفُ في المقَدِّمَة[٥]: افتَدَى منهُ بكذا اشترى منهُ نَفْسَهُ بشيء. وقالَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُوا۟ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦].

وهُوَ يُروى بفَتْحِ الدَّالِ وكَسْرِها، وعلى الفَتْحِ ليسَ في «المُفْتَدَى» ضمير؛ لأنَّه مُسْنَدٌ إلى الجارِّ والمجرور، والضَّميرُ المجرورُ عائِدٌ إلى اللَّام، وعلى الكَسْرِ فيهِ ضميرٌ راجعٌ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٩) ومسلم (١٦٣) وغيرهما من حديثِ أنسٍ رَضِيَ الله عنه.

(٣) من قوله: «أو مرة تصلح» إلى هنا سقط من (ط).

(٤) «كشف الأسرارِ شرح أصول البزدوي» لعلاء الدين البخاري (٣: ١٦٩).

(٥) يعني «مقدّمة الأدب» للزمخشري.

قال: ﴿ وَفَدَيْنَهُ ﴾؟ قلت: الفادي هو إبراهيمُ عليه السلام، واللهُ عزَّ وجلّ وَهَبَ له الكبشَ ليَفديَ به، وإنما قال: ﴿ وَفَدَيْنَهُ ﴾ إسناداً للفِداء إلى السببِ الذي هو المُمكِّنُ من الفِداء بهبَته. فإن قلت: **فإذا كان ما أتى بـه إبراهيمُ** من البَطْح وإمْـرارِ الشَّفـرة في حُكم الذبح، فما معنى الفداء، والفداءُ إنما هو التخليصُ من الذبح ببَدَل؟ قلت: قد عُلم بمَنْعِ الله أنَّ حقيقةَ الذبحِ لم تحصلْ مِن فَرْيِ الأوْداج وإنْهارِ الدَّم، فوهب الله له الكبشَ ليُقيمَ ذبْحه مقامَ تلك الحقيقة؛ حتى لا تحصُلَ تلك الحقيقةُ في نفسِ إسماعيل،

إلى الله تعالى، والمجرورُ إلى إبراهيم، وفيهِ تعسُّفٌ ونُبُوٌّ عن مظِنَّةِ استعمالِه. ولِتَضَمُّنِهِ معنى التَّخليصِ عَلَّلَهُ بقَوْلِه: «لأنَّهُ الآمِرُ بالذَّبح»، فعلى هذا: الضَّميرُ في قَوْلِه: «لِيَفْتَدِيَ بِه» راجعٌ إلى إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ لا إلى الله تعالى كما سَبَقَ إلى بعضِ الأوهام.

وتلخيصُ السُّؤالِ أنَّهُ تعالى قال: ﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ فيكونُ الفادي هُوَ اللهَ تعالى، وفي الحقيقةِ هُوَ المُفتَدَى منه، وإبراهيمُ هُوَ الفادي، وأجابَ بأنَّ الإسنادَ مجازيّ؛ لأنَّه تعالى لَمَّا وَهَبَ لإبراهيمَ الكبشَ ليفتَدِيَ ابنهُ بِهِ فكأنَّهُ تعالى هوَ الفادي؛ إذ لولا تَمَكُّنُهُ من الفداءِ بهبَتِهِ لما قَدَرَ إبراهِيمُ أنْ يفتدِيَ به. ونحوهُ: «كَسَا الخليفةُ الكعبة»، وفائِدَتُهُ تعظيمُ الفداء، وكذَلِكَ وَصْفُهُ بالعِظَمِ واللهُ أعلَم.

قولُه: (**فإذا كانَ ما أتى بِهِ إبراهيمُ عليهِ السَّلام**) تقريرُ السُّؤال: أنَّ الفِداءَ إنَّما يكونُ إذا أُريدَ التَّخليصُ مِنَ الذَّبح، فإذا فَعَلَ ما في حُكْمِ الذَّبح[1] اضطرارًا فما معنى الفِداء؟ وأجابَ: أنَّهُ وإنْ فَعَلَ ما في حُكْمِ الذَّبحِ لكنَّهُ ليسَ بذَبحٍ في الحقيقة، فكانَ الفداءُ جُبرانًا لذَلِكَ النُّقصانِ وتحصيلًا لتلكَ الحقيقَةِ بما أمكَن، ثُمَّ سأل: فأيُّ فائدةٍ في تحصيلِ تلكَ الحقيقةِ[2] وقد اسْتُغْنِيَ عنها بما وُجِدَ منهُ عليهِ السَّلامُ من البَطْحِ وإمرارِ الشَّفرَة؟ وأجاب: أنَّ الفائِدَةَ بَذْلُ المجهودِ في امتثالِ الأمر، وحصولِ الذَّبحِ بأيِّ وجهٍ كانَ فحينَ لَم يحصلْ في إسماعيلَ ينبغي أنْ يحصلَ في بَدَلِه، والفاءانِ في أثناءِ السُّؤالينِ مُتَرَتِّبَتانِ على ما سَبَقَ عليهما.

---

(١) من قوله: «فإذا فَعَلَ ما في» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «وأجاب أنه وإن فعل» إلى هنا سقط من (ط).

ولكنْ في نفسِ الكبش بدلاً منه. فإن قلت: فأيُّ فائدة في تحصيلِ تلك الحقيقة، وقد استُغني عنها بقيامِ ما وُجد من إبراهيمَ مقامَ الذبح من غيرِ نُقصان؟ قلت: الفائدةُ في ذلك: أن يوجَد ما مُنع منه في بَدَله حتى يكمُلَ منه الوفاءُ بالمنذور وإيجادُ المأمور به من كلِّ وجه. فإن قلت: لِمَ قيل ها هنا ﴿كَذَٰلِكَ نَجۡزِى ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ وفي غيرِها من القِصَص: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ﴾ [الصافات: ٨٠]؟ قلت: قد سَبَقه في هذه القصّة: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ﴾، **فكأنما استُخِفَّ بطَرْحه اكتفاءً بذِكْره مرّةً** عن ذكرِه ثانيةً.

[﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ إِسۡحَٰقَۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحۡسِنٞ وَظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ مُبِينٞ﴾ ١١٢-١١٣]

﴿نَبِيّٗا﴾ حالٌ مقدَّرة، كقولِه تعالى: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. فإن قلت: **فرقٌ بين هذا وبين قوله**: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾؛ وذلك أنَّ المدخولَ موجودٌ مع وجودِ

قولُه: (**فكأنّما استُخِفَّ بطَرْحِهِ اكتفاءً بذِكْرِه**)، قالَ الرَّاغِبُ في «دُرَّةِ التَّنزيل»: إنَّ قَوْلَه: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِى ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ لـمّا جُعِلَ أمارةً لانتهاءِ كـلِّ قصّة، وكانت قصَّةُ إبراهيمَ عليه السلام مُتَضَمِّنَةً ذِكْرَهُ وذِكْرَ وَلَدِهِ الذَّبيحِ فقيلَ لَهُ بعدما تَلَّهُ للجَبين: ﴿قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِى ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ فجاءَ في هذا المكانِ وقد بقيت من القصّةِ آيات فلمّا أتمَّها جاءَ بما جُعِلَ خاتمةً لكلِّ قصّة من قَصَصِهم ﴿وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِ فِى ٱلۡأٓخِرِينَ * سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ * كَذَٰلِكَ نَجۡزِى ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ فلم يذكر «إنّا» لسبَبَيْن: أحدُهما: تقدُّمُ ذكرِها في هذه القصّة، والآخَرُ: أن يخالفَ بين مُنتهى هذهِ القِصَّة لأنَّها مِنَ القصَّةِ الأولى التي خُتِـمَتْ بـ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِى ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ وبَيْنَ مُنتهى قصَّةٍ ليسَ ما قبلَها منها، فكأنَّ ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ﴾ لَمّا ذُكِرَ في هذهِ القصَّةِ مرَّة[1] اكتفى بها ولَم يكن منقطعاً لها فخَالَفَتْ ما تقدَّمَها وما تأخَّرَ عنها لذَلِك[2].

قولُه: (**فَرْقٌ بَيْنَ هذا وبين قوله**)، مُبْتَدأ وخبر، أي: فَرقٌ عظيمٌ بينَ هذا وذَلِك؛ لأنَّه لمّا

---

(١) من قوله: «لأنها من القصّة الأولى» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «درّة التنزيل» للخطيب الإسكافي (١: ١٠٩٤-١٠٩٥)، وقد سبق ذِكرُ الاختلاف في نسبة هذا الكتاب؛ للخطيب أو للراغب.

الدخول، والخلود غيرُ موجودٍ معهما، فقدّرت: مُقدِّرينَ الخلود، فكانَ مستقيماً، وليس كذلك المبشَّر به؛ فإنه معدومٌ وقتَ وجودِ البشارة، وعدمُ المبشَّرِ به أوجَبَ عدمَ حاله لا محالة؛ لأنّ الحالَ حِلْيَة، والحِلْيَة لا تقومُ إلا بالمُحَلَّى، وهذا المبشَّرُ به الذي هو إسحاقُ حين وُجد لم تُوجدِ النبوَّةُ أيضاً بوُجوده، بل تراخَتْ عنه مدَّةً متطاوِلة، فكيف تجعلُ ﴿نَبِيًّا﴾ حالاً مقدَّرة، والحالُ صفةُ الفاعل أو المفعولِ عند وجود الفِعْل منه أو به؛ فالخلودُ وإن لم يكن صفتَهم عند دخولِ الجنة، فتقديرُها صِفتهم؛ لأنَّ المعنى: مُقدِّرين الخلود، وليس كذلك النبوَّة؛ فإنه لا سبيلَ إلى أن تكونَ موجودةً أو مقدَّرة وقتَ وجودِ البشارة بإسحاق؛ لعدم إسحاقَ؟ قلت: هذا سؤالٌ دقيقُ السِّلْكِ ضيِّقُ المَسْلَك، والذي يحلُّ الإشكال: أنه **لا بدَّ من تقديرِ مضافٍ محذوف**؛ وذلك قولك:

قال: ﴿نَبِيًّا﴾ حالٌ مُقَدَّرَةٌ كقَولِهِ تعالى: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] قال: لا يُقاسُ هذا بذاكَ لافتراقِ بينهما وبُعْدِ أحدِهما مِنَ الآخَر.

قولُه: (**لا بُدَّ مِنْ تقديرِ مُضافٍ محذوف**) أي: بشَّرْناهُ بوجودِ إسحاقَ نبيًّا بأنْ يوجَدَ مُقَدَّرَةً نُبُوَّتُه.

هذا البَحثُ موقوفٌ على مُقَدِّمَةٍ وهِي: أنَّهُ تقرَّرَ عندَ أصحابِ المعاني أنْ لا بدَّ من تَقَرُّرِ الوصفِ والموصوفِ معًا عندَ إثباتِهِ لَه. قالَ صاحبُ «المفتاح»: إنَّ حقَّ كُلِّ ما يُقْصَدُ ثبوتُهُ للغَيْرِ أنْ يكونَ في نَفْسِهِ ثابتًا وعندَك، فما لا يكونُ ثابتًا كذَلِكَ أو مُتَحَقِّقًا يمتنعُ مِنكَ جَعْلُهُ وصفًا. وقال: إنَّ مُحاوَلَةَ إثباتِ الثَّابتِ في نفْسِهِ لشيْءٍ آخَرَ يستدعِي ثبوتَ ذَلِكَ الشَّيْءِ الآخَرِ في نفسِهِ لا محالة[1].

وهُوَ المرادُ من قولِ المُصَنِّف، وعدمُ المبَشَّرِ بِهِ أوجَبَ عَدَمَ حالِهِ لا محالة؛ لأنَّ الحالَ حِلْيَة، والحِلْيَةُ لا تقومُ إلا بالمُحلَّى، ولهذهِ النُّكتَةِ قالوا في قولِه: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [البقرة: ١٦٢] حالٌ مُقَدَّرَة؛ لأنَّ الخلودَ لَم يكنْ صِفَتَهم عندَ دخولِ الجنَّة، وعلى هذا ذُو الحال ـ الَّذي هوَ

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٨٨.

وبشَّرناه بوجودِ إسحاق نبيّاً، أي: بأنْ يوجَد مقدَّرةً نبوَّتُه؛ فالعاملُ في الحالِ الوجودُ لا فِعْل البشارة، وبذلك يَرجع، نظيرُ قولِه تعالى: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. ﴿مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾: حالٌ ثانية، ووُرودُها على سبيلِ **الثناء والتَّقريظ**؛ لأنَّ كلَّ نبيٍّ لا بدّ أن يكونَ من الصالحين.

وعن قتادة: بشَّره الله بنبوَّةِ إسحاقَ بعدما امتحنَه بذَبْحه، وهذا جوابُ مَن يقول: الذبيحُ إسحاقُ **لصاحبه عن تعلُّقه** بقوله: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ﴾ ....

الموصوفُ في الحقيقةِ وهوَ إسحاق ـ لَم يكنْ موجودًا عندَ البشارة، فلا بدَّ مِنَ التَّأويلِ وتقديرِ الوجود.

قالَ القاضي: معنى قَوْلِه: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ مَقضِيًّا نُبُوَّتُهُ مُقَدَّرًا كَوْنُه، وبهذا الاعتبارِ وَقَعا حالَيْن، ولا حاجةَ إلى وجودِ المُبَشَّرِ بِهِ وَقتَ البشارة، فإنَّ وجودَ ذي الحالِ غيرُ شَرْطٍ بلِ الشَّرْطُ مُقارَنَةُ تَعَلُّقِ الفِعْلِ بِهِ لِلاعتبارِ المعنِيِّ بالحال، فلا حاجةَ إلى تقديرِ مُضافٍ يُجْعَلُ عامِلًا فيهما مِثل «وبَشَّرْناهُ بوجودِ إسحاق» أي: بأنْ يوجَدَ إسحاقُ نبيًّا من الصَّالِحِين، ومع ذلِكَ لا يصيرُ نظيرَ قولِه: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] فإنَّ الدَّاخِلينَ مُقَدَّرونَ خلودُهم وقتَ الدَّخول، وإسحاقُ لَم يكنْ مُقَدَّرًا نُبُوَّةُ نَفْسِهِ وصلاحُهُما حيثُما توجد(١).

قولُه: (**الثَّناءُ والتَّقريظ**)، **الجوهَرِيّ**: التَّقريظ: مدحُ الإنسانِ وهوَ حيّ، والتَّأبينُ: مَدْحُهُ وهوَ ميِّت.

قولُه: (**وعن قتادة: بشَّرَهُ اللهُ بنُبُوَّةِ إسحاقَ بعدما امتحَنَه**)، جوابٌ آخَرُ عن السُّؤالِ بغيرِ التزامِ الفَرْقِ بينَ قَوْلِه: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا﴾ وبينَ ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾، لأنَّ البشارَةَ بالنُّبُوَّةِ بعدَ الوجود.

قولُه: (**لصاحِبِه عن تَعَلُّقِه**)، «اللَّام» و«عن» مُتَعَلِّقانِ بقَولِه: «جواب»، والضَّميرُ في

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ١٦).

قالوا: ولا يجوزُ أن يبشِّرَه اللهُ بمولده ونبوَّته معاً؛ لأنَّ الامتحانَ بذَبْحه لا يصحُّ

لـ«صاحبِه» يَرْجعُ إلى «مَنْ يقول»، وفي «تَعَلُّقِهِ» إلى «صاحِبِه»، وفي «بقولِه» إلى «الله» تعالى.

وقولُه: (قالوا: لا يجوز) جملةٌ مُستأنفَةٌ بيانٌ لاحتجاجِ صاحِبِهِ القائِلِ بأنَّ الذَّبيحَ إسماعيل؛ المعنى: قولُ قتادَة: وبشَّرَه اللهُ بنُبُوَّةِ إسحاقَ بعدما امتَحَنَهُ بذَبْحِه، جوابُ مَنْ يقول: إنَّ الذَّبيحَ إسحاقُ لصاحِبِه، أي: لِمَنْ يقولُ بأنَّهُ إسماعيلُ عليهما السَّلام، ويتمسَّكُ بقولِه: ﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا ﴾ لأنَّ كَوْنَهُ نبيًّا يُنافي الامتحانَ بذَبحِه.

وتقريرُه: أنْ ليستِ البشارةُ بوجودِهِ بلْ بنُبُوَّتِهِ بعدما امتَحَنَهُ بذَبحِه. قالَ الزَّجَّاج: مَنْ قال: إنَّ الذَّبيحَ إسحاقُ قال: إنّ فيهِ بشارتين:

إحداهما: قولُه: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴾، وثانيتُهما: ﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ حينَ استسلَمَ للذَّبح[1].

وقالَ الإمام: ولا يجوزُ أنْ يكونَ المعنى: وبشَّرْناهُ بإسحاقَ حالَ كَوْنِ إسحاقَ نبيًّا؛ لأنَّ البشارةَ مُتقدِّمَةٌ على صيرورَتِهِ نبيًّا، فوَجَبَ أنْ يكونَ المعنى: فبَشَّرْناهُ بإسحاقَ حالَ ما قَدَّرْناهُ نبيًّا، وحالَ ما حَكَمْنا عليهِ بكوْنِهِ نبيًّا، وإذا كانَ الأمرُ كذَلِكَ فحينئذٍ كانتْ هذِهِ البشارةُ بوجودِ إسحاقَ حاصلَةً بعدَ قصَّةِ[2] الذَّبيح، فوَجَبَ أنْ يكونَ الذَّبيحُ غيرَ إسحاقَ عليهِ السَّلام[3].

وقالَ صاحبُ «التَّقريب»: وفي قولِهم: لا يصحُّ الامتحانُ بالذَّبح مع عِلْمِهِ بأنهُ سيكونُ نبيًّا، نَظَر؛ لأنَّ الحالَ المُقَدَّرَةَ على ما قُرِّرَ تقتضي أنْ يُبَشَّرَ بوجودِهِ مُقَدَّرًا نُبُوَّتُه، ولا يَلْزَمُ من تقديرِ نُبُوَّتِه[4] العِلْمُ بتقديرِها، اللَّهُمَّ إلا أنْ يُبَشَّرَ هكذا وهوَ أنهُ يوجَدُ مُقَدَّرًا نُبُوَّتُه.

وقُلْت: مَنْ قال: إنَّها مُقَدَّرَةٌ يذهبُ إلى أنَّ هذا ابتداءُ بشارةٍ بالوجودِ وبالنُّبُوَّةِ معه، فهوَ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١١).

(٢) في (ط): «قضية».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٥١).

(٤) من قوله: «ولا يَلزمُ من» إلى هنا، سقط من (ح).

مع عِلْمِه بأنه سيكون نبيّاً. ﴿وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ﴾ وقُرِئ: (وبرَّكْنا) أي: أفَضْنا عليهما بركاتِ الدِّين والدنيا، كقوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، وقيل: بارَكْنا على إبراهيمَ في أولادِه، وعلى إسحاقَ بأنْ أخرَجْنا أنبياءَ بني إسرائيلَ مِن صُلْبه.

وقولُه: ﴿وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ نظيرُه: ﴿قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وفيه تنبيهٌ على أنَّ الخبيثَ والطيِّبَ لا يَجْري أمرُهما على العِرْقِ والعُنْصر؛

كقولِك: خِطْتُ الثَّوْبَ قميصًا، فلا يخفى على أحدٍ أنهُ عندَ هذِهِ البشارةِ لَمْ يَكُنْ نبيًّا، فالعِلمُ بتقديرِها ظاهِرٌ فلَمْ يَحْتَجْ إلى التَّصريح، ولو بَشَّرَهُ اللهُ بنُبُوَّةِ إسحاقَ بعدما امْتَحَنَهُ بذَبْحِهِ - كما قالَ قَتادَة - لكانَ الظَّاهِرُ أنْ يُقال: وبشَّرْناهُ بنُبُوَّةِ إسحاقَ بل بنُبُوَّتِه؛ لما سَبَقَ ذِكْرُه وذِكْرُ البشارَةِ به.

وممَّا يدلُّ على استقلالِ القِصَّةِ تذييلُ القِصَّةِ السَّابقَةِ بما ذُيِّلَتْ بِهِ سائرُ القصَصِ المذكورةِ من مِثلِ قولِه: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ * كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ * إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ فإذا صحَّ ذلِكَ فلا يجوزُ أنْ يُؤمَرَ بالذَّبح امتحانًا وهوَ عالِمٌ بأنهُ يصيرُ نبيًّا؛ لأنَّ الامتحانَ إنَّما يصحُّ إذا أيقَنَ الذَّابِحُ أنهُ سيذْبَحُ ولا يتأخَّرُ أجَلُه.

قولُه: (﴿وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ نظيرُه: ﴿قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤])، يعني: نظيرهُ في أنَّ ذُرِّيَّتَهُ عليهِ السَّلامُ لا يجبُ أنْ يكونوا مُحسِنينَ كلُّهم. قالَ الإمام: دخَلَ تحتَ قولِه: «محُسِن» الأنبياءُ والمؤمنون، وتحتَ قولِه: «الظالِم» الفاسِقُ والكافِر. وفيهِ تنبيهٌ على أنهُ لا يَلْزَمُ من كَثْرَةِ فضائلِ الأبِ فضيلَةُ الابن؛ لئلَّا تصيرَ هذِهِ الشُّبهةُ سببًا لمفاخَرَةِ اليهود[1]. وقالَ التِّهامي:

لا تَحْسَبَنْ حَسَبَ الآباءِ مَكرُمةً ... لِمنْ يُقَصِّرُ عن غاياتِ مَجْدِهِم

حُسْنُ الرِّجالِ بحُسْنى لا بحُسْنِهِمِ ... وطُولُهُمْ في المَعالي لا بِطُولِهِمِ[2]

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٥١).

(٢) «ديوان التهامي» ص١٩٣.

فقد يَلِدُ البَـرُّ الفاجـر، والفاجـرُ البَـرّ. وهذا ممّا يَهدِمُ أَمْرَ الطبائع والعَناصر، وعلى أنَّ الظلمَ في أعْقابها لم يَعُدْ عليهما بعيبٍ ولا نَقيصة، وأنَّ المرء إنما يُعابُ بسُوءِ فِعْله ويُعاتَب على ما اجترحتْ يداه، لا على ما وُجد مِن أصله أو فَرْعِه.

[﴿ وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ * وَنَجَّيْنَـٰهُمَا وَقَوْمَهُمَا مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ * وَنَصَرْنَـٰهُمْ فَكَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَـٰلِبِينَ * وَءَاتَيْنَـٰهُمَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَـٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * وَتَرَكْنَا عَلَيْهِمَا فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ * سَلَـٰمٌ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ * إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ * إِنَّهُمَا مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ١١٤-١٢٢]

﴿مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ﴾ مِنَ الغَرَق، أو مِن سُلطانِ فرعونَ وقومه وغَشْمِهم، ﴿ وَنَصَرْنَـٰهُمْ ﴾ الضميرُ لهما ولقومِهما في قولـه: ﴿ وَنَجَّيْنَـٰهُمَا وَقَوْمَهُمَا ﴾. ﴿ٱلْكِتَـٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ﴾ البليغَ في بيانه؛ وهو التَّوراة، كما قال: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ﴾ [المائدة: ٤٤].

وقال مَنْ جوَّز أن تكونَ التوراةُ عربيّةً أن تُشتقَّ مِن وَرْيِ الزنْدِ «فَوْعلَة» منه، على أنّ التاءَ مُبدَلة من واو.

قولُه: (وقالَ مَنْ جَوَّزَ أنْ تكونَ التَّوراةُ عربيةً) عن بعضِهم: إنَّ «قال» عطفٌ على «قال» في «كما قال»، و«أنْ» في «أن تُشتَقَّ» مصدريَّة، وهيَ مع «ما» في صلَتِها بمعنى المفعولِ أي مشتقة، والتَّقدير: وكما قالَ مَنْ جَوَّزَ هذا: إنَّ فيها معنى الإنارَةِ والضَّوءِ مشتقٌّ مِنَ الوَري.

فإن قلت: فما وجهُ التشبيهِ بالآيتين؟ وكيفَ استشهدَ بهما على الاشتقاق؟ قلت: وجهُ التشبيهِ إثباتُ المُبالَغَةِ في البيان، فكما أنَّ استعمالَ سينِ الطَّلَبِ فيما لا طَلَبَ لَهُ تدلُّ على المُبالَغَة كذلك استعارة النور ـ لما في الكتاب من البيانات الشافية الكافية ـ تدلُّ على المبالغة، فإنَّ قولَكَ: «رأيْتُ أسَدًا يرمي» أبْلَغُ من قولِك: «رأيْتُ شُجاعًا يَرمي».

وأمَّا وجهُ الاشتقاق؛ فإنَّ مراعاةَ تسميةِ الكتابِ بالتَّوراةِ إنَّما كانتْ لأنَّها اشتملَتْ على

﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ صِراطَ أهلِ الإسلام، وهي صِراط الذينَ أنعم الله عليهم غيرِ المغضوب عليهم ولا الضالِّين.

[﴿وَإِنَّ إِلۡيَاسَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ * إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦٓ أَلَا تَتَّقُونَ * أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا وَتَذَرُونَ أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ * ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ * فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمۡ لَمُحۡضَرُونَ * إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ * وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ * سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ * إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ * إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ١٢٣-١٣٢]

قُرِئَ: ﴿إِلۡيَاسَ﴾ بكسرِ الهمزة، و(الْيَاسَ) على لفظ الوصل. وقيل: هو إدريسُ

الدَّلائِلِ الباهِرَةِ والبراهينِ السَّاطِعَةِ كالنُّورِ في الظُّهور، وتحريرُه: أنَّ الكتابَ إنما وُصِفَ بالمُستَبينِ لما فيهِ منَ الكَشْفِ التَّام، كما سُمِّيَ بالنُّـورِ لذَلِك، وكما قيـل: إنَّ التَّوراةَ إنَّما اشْتُقَّتْ مِنَ الوَرْيِ لِما فيها مِنَ البيانِ التَّام.

قولُه: (﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ صِراطَ أهلِ الإسلام) يعني أنَّ اللهَ تعالى كشفَ عن هذا الصِّراطِ المُستقيمِ في الفاتحَةِ وأوضَحَهُ بقَوْلِه: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] حيثُ قَيَّدَهُ أوَّلًا بقَوْلِه: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ ليُخرِجَ اليهود، وثانيًا بقَوْلِه: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ ليُخرِجَ النَّصارى، فيختَصُّ بالمسلمين، فيكونُ ذِكرُهُ هاهنا تعريضًا باليهود.

قولُه: (قُرِئَ: ﴿إِلۡيَاسَ﴾ بكَسْرِ الهمزةِ، و«الياسَ» على لَفْظِ الوَصل)، بالوَصلِ: ابنُ ذَكوانَ عن ابنِ عامر، والباقونَ: بكَسرِ الهمزة[1].

قالَ ابنُ جِنِّي: قرأ ابنُ محيصنٍ وعِكرِمَةُ والحسنُ بخِلافٍ بغيرِ همز، وكذا «الياسين» أمَّا «الياس» فإنَّ الاسمَ منهُ «ياس»، ثُمَّ لَحِقَهُ لامُ التعريف، كأنَّهُ على إرادةِ ياءِ النَّسَب.

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٠٩-٦١٠.

النبيّ. وقرأ ابنُ مسعود: (وإنَّ إدريس)، في موضع ﴿إِلۡيَاسَ﴾.

وقُرِئ: (إدْرَاس)، وقيل: هو إلياسُ بن ياسين، مِن ولدِ هارونَ أخي موسى. ﴿أَتَدۡعُونَ بَعۡلًا﴾: أتعبُدون بَعْلاً؛ وهو عَلَم لصنمٍ كان لهم كمَناةَ وهُبَل. وقيل: كانَ من ذَهَب، وكان طولُه عشرين ذِراعاً، وله أربعةُ أوجه، **فُتِنوا به** وعظَّموه حتى أخدَموه أربعَ مئةِ سادِن، وجَعلوهم أنبياءَه، فكان الشيطانُ يدخلُ في جوفِ بَعْلٍ ويتكلَّم بشريعةِ الضلالة، والسَّدَنةُ يَحفظونها ويعلِّمونها الناس، وهم أهلُ بعَلبكَّ من بلادِ الشام، وبه سمِّيت مدينتُهم بَعْلَبَكّ. وقيل: البَعْل: الرَّبّ؛ بلُغةِ اليَمن، يقال: مَن بَعْلُ هذه الدار؟ أي: مَن ربُّها؟ والمعنى: أتعبُدون بعضَ البُعول وتَتركون عبادةَ الله؟

و«إلياسين» على هذا كما حكى عنهم صاحبُ «الكتاب»: الأشعَرونَ والنُّمَيرون، يريدُ: الأشعَرِيِّينَ والنُّمَيرِيِّين، وعن قُطرُب: هَؤلاءِ زَيْدون، منسوبونَ إلى «زَيْدٍ» بغيرِ ياءِ النِّسبة.

ويجوزُ أنْ يُجْعَلَ كُلُّ واحدٍ من أهلِ إلياسَ: ياسًا، يُقال: الياسين، كقَوْلِه:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيبين قَدِي(١)

يريدُ: أبا خُبَيْبٍ وأصحابَه، كأنَّهُ جعَلَ كُلَّ واحدٍ منهم خُبَيْباً. ونحوٌ منه قولُهم: «شابَتْ مَفارِقُه» جَعَلَ كُلَّ جُزْءٍ من مَفرِقِهِ مَفرِقًا ثُمَّ جَمَعَه. ويشهَدُ لوَصْلِ ألفِ «ياسينَ» قولُه:

أُمَّهَتِي خِنْدَفُ والياسُ أَبِي(٢)

واللَّامُ بمَنزِلَتِها في «اليَسَع» زائِدة؛ لأنَّ الاسمَ عَلَمٌ، وليسَ بصِفة(٣).

قولُه: (فُتِنوا به) افْتُتِنَ الرجُلُ وفُتِنَ فهُوَ مفتونٌ؛ إذا أصابَتْهُ فتنَةٌ فذَهَبَ مالُهُ أو عَقْلُه.

---

(١) سبق تخريجه، وبيانُ معناه.

(٢) البيت لقصي بن كلاب، كما في «لسان العرب» (أمم).

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٢٣-٢٢٤).

﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ﴾ قرئ: **بالرفع على الابتداء، وبالنصبِ على البدل،** وكان حمزةُ إذا وَصَلَ نَصب، وإذا وقف رَفع.

وقُرِئ: (على إلياسين) و(إدريسِين)، و(**إدْرَاسِين**)، و(إدْراسِين)، على أنها لُغات في «إلياس» «وإدْرِيسَ». ولعلَّ لزيادةِ الياء والنونِ في السُّريانيّةِ معنًى. وقُرئ: (على الْياسِين) بالوصل، على أنه جمعٌ يُراد به إلياسُ وقومُه، كقولهم: **الخُبَيْبُون** والمُهَلَّبُون. فإنْ قلت: **فهلّا حملت على هذا** ﴿إِلۡ يَاسِينَ﴾ **على القطع** وأخواتِه؟ قلت: لو كان جمعاً

قولُه: (**بالرَّفع على الابتداء**) أي: «اللهُ رَبُّكم»، حَفصٌ وحمزةُ والكِسائيُّ: بالنَّصب، والباقونَ: بالرَّفع[1].

قالَ الزَّجَّاج: النَّصبُ على صِفةِ «أحسَنَ الخالِقين» والرَّفعُ على الابتداءِ والخبر[2]. ولو قالَ على البَدَلِ في النَّصبِ كانَ أوْلى.

قولُه: (**وبالنَّصبِ على البَدَل**) أي: قُرِئَ بالثَّلاثَةِ بالنَّصبِ بَدَلًا من ﴿أَحۡسَنَ﴾.

قولُه: (**وإدراسين**) قالَ ابنُ جِنِّي: قَرَأها ابنُ مسعودٍ ويحيى وغيرُهما، وجاءَ عنه «إدرِسين» وكذا عن قَتادَة، وفي بعضِ القراءَة «إدريسين» وأمَّا «إدراسين» فَيَجِبُ أنْ تكونَ من تغييرِ[3] العَرَبِ الكَلِمَ الأعجَمِيّ؛ لأنّه ليسَ من لُغَتِها، والقياسُ «إدْريسين»[4].

قولُه: (**الخُبيبون**) قيلَ لعَبْدِ الله بنِ الزُّبَيرِ ومن كانَ على رأيِهِ؛ لأنَّ خُبَيْبًا من أجبَنِ أولادِه، وأولياؤُهُ يُسَمُّونَهُ أبا بكر، قيل: في كَوْنِهِ مثلَ الـخُبَيْبين نَظَر؛ لأنَّ المفردَ «الياسُ» لا «ياس»، كما أنَّ مُفْرَدَ الـخُبَيْبين: خُبيب، وأُجيبَ أنَّ العرَبَ إذا تكلَّمَتْ بالعَجَميَّةِ قالتْ ما شاءت.

قولُه: (**فهلَّا حملْتَ على هذا** ﴿إِلۡ يَاسِينَ﴾ **على القَطْع**) في السَّؤالِ شائِبَة إنكار، أي: لِمَ ما

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٦١٠.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١٢).

(٣) في «المحتسب»: تحريف.

(٤) «المحتسب» (٢: ٢٢٤-٢٢٥).

لعُرِّف بالألفِ واللام. **وأمّا مَن قرأ: (على آلِ ياسين) فعلى** أنَّ ياسين اسمُ أبي إلياس، أُضِيف إليه الآل.

حَمَلْتَ على «الياسين» بالوصلِ قراءَةَ مَنْ قَرَأَ ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ بالقَطْعِ وإخوانَهُ من «إدْريسين» و«إدْراسين» و«إدْرِسين» وقلت: إنَّها جُموع، بل زَعَمْتَ أنَّ زيادةَ الياءِ والنُّونِ معنًى في السِّريانِيَّة؟ وأجاب: لو كانَ جمعًا لَعُرِّفَ بالألِفِ واللَّام كما في الـخُبَيْبون والمُهَلَّبون. وكما مرَّ عن ابنِ جِنِّي في «الأشعَرونَ» و«النُّمَيرون». وقالَ الزَّجّاج: من قَرَأَ بالوَصلِ فهُوَ جمعُ «الياس» هوَ وأُمَّتُهُ المؤمنون، وكذا يُجْمَعُ ما ينسبُ الشَّيْءُ إليهِ بلَفْظِ الشَّيء، نحو المهلَّبةَ أي بني المُهَلَّب[1].

قولُه: (**وأمّا مَنْ قَرَأَ «على آلِ ياسين»**) نافِعٌ وابنُ عامر: «على آلِ ياسين» مُنفَصِلًا. مثلَ: آلِ محمد، والباقونَ: بكَسْرِ الهمزةِ وإسكانِ اللّامِ مُتَّصلًا، وفي «المطلع»: حُجَّةُ مَنْ قَرَأَ مُنفصلًا أنَّها في المصحَفِ مفصولة.

قالَ الفرَّاءُ وأبو عُبَيْدَة: الوجهُ قراءةُ العامَّة؛ لأنَّه لَم يَقُلْ في شيءٍ من السُّورة: سلامٌ على آلِ فلان، إنَّما جيءَ بالاسم، كذَلِكَ «إلياسين»؛ لأنَّه بمعنى: إلياس أو إلياسُ وأتباعُه[2]. وقيل: الوجهُ أنَّ ياسينَ اسمُ أبي إلياسَ وأُضيفَ إليهِ الأوَّل.

وقالَ القاضي: وقيلَ: إل ياسين أبو إلياس، أو محمد، أو القرآن، أو غيرُهُ من كُتُبِ الله، والكلُّ لا يُناسِبُ نظْمَ سائرِ القِصَصِ ولا قوْلَه: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ * إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصافات:١٣١_١٣٢] إذ الظَّاهِرُ أنَّ الضَّميرَ في ﴿إِنَّهُۥ﴾ لإلياس[3].

وقلت: لو حُمِلَ آلُ ياسين على نفسِ إلياسَ ـ كما في قوْلِه تعالى: ﴿ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٨] ويرادُ موسى وهارونَ ـ لَم يَبْعُدْ ذَلِك.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١٢).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٣٩١-٣٩٢) و«مجاز القرآن» لأبي عُبَيْدة (٢: ١٧٣-١٧٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ١٧).

[﴿ وَإِنَّ لُوطًا لَّمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ نَجَّيْنَـٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عَجُوزًا فِى ٱلْغَـٰبِرِينَ * ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْـَٔاخَرِينَ * وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ * وَبِٱلَّيْلِ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ ١٣٣-١٣٨]

﴿مُّصْبِحِينَ ﴾: داخلينَ في الصَّباح، يعني: تمرُّون على مَنازلهم في مَتاجرِكم إلى الشام ليلاً ونهاراً، أفما فيكم عقولٌ تَعتَبِرون بها؟!

[﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ * فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ * فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ * فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ * فَنَبَذْنَـٰهُ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ سَقِيمٌ * وَأَنۢبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّن يَقْطِينٍ * وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِا۟ئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ * فَـَٔامَنُوا۟ فَمَتَّعْنَـٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ ١٣٩-١٤٨]

قُرِئ: (يونِس) بضمِّ النونِ وكسرها. **وسمِّي هَرَبُه من قومِه بغير إذْنِ ربِّه إباقاً على طريقةِ المجاز. والمُساهَمة: المُقارَعة**. ويقال: استهمَ القوم؛ إذا اقترَعوا. والمُدْحَض: المغلوبُ المَقْروع. وحقيقتُه: المُزْلَق عن مَقامِ الظَّفَر والغَلَبة. رُوي: أنه حين رَكِبَ في السفينة وقفتْ، فقالوا: ها هنا عبدٌ أبَقَ مِن سيِّده، وفيما يزعمُ **البحَّارون** أنَّ السفينة

قولُه: (**وسُمِّيَ هَرَبُهُ من قَوْمِهِ بغَيْرِ إذنِ رَبِّهِ إباقًا على طريقَةِ المجاز**)، أي: الاستعارةِ تصويرًا لقُبْحِه؛ لأنَّ «أبَقَ» يُسْتَعْمَلُ في المملوكِ إذا هَرَبَ من سَيِّدِه.

الجوهَرِيّ: أبَقَ العَبْدُ يَأْبَقُ إباقًا، أي: هَرَب، ويجوزُ أنْ يكُونَ على طريقَةِ استعمالِ المِرسَن في أنفِ الإنسان.

قولُه: (**والمُساهَمَة: المُقارَعَة**)، **الرَّاغِب**: السَّهْمُ ما يُرْمى بِهِ وما يُضْرَبُ بِهِ من القَدَح، قالَ تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ ﴾ وبُرْدٌ مُسَهَّم عليهِ صورةُ سَهم، وسَهِمَ وَجهُهُ تغيَّرَ والسُّهامُ داءٌ يتغيَّرُ منهُ الوجه[1].

قولُه: (**البحَّارون**) همُ الَّذينَ يكونونَ أكثَرَ أعمارِهِمْ في البَحرِ للتِّجارةِ وغيرِها[2].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٣١.

(٢) من قوله: «قوله: (والمساهمة: المقارعة) الراغب» إلى هنا، ساقط من (ط).

إذا كان فيها آبقٌ لم تَجْر، فاقترَعوا، فخرجتِ القرعةُ على يُونس، فقال: أنا الآبق، وزجَّ بنفْسِه في الماء، ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾: **داخلٌ في الملامة**. يقال: رُبَّ لائمٍ مُليم، أي: يلومُ غيرَه وهو أحقُّ منه باللَّوم. وقُرئ: (مَلِيم) بفتحِ الميم، مِن: لِيمَ فهو مَلِيم، كما جاء: مَشِيب في مَشُوب، مبنياً على شِيب. ونحوُه: مَدْعيّ، بناءً على دُعِي. ﴿مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾: من الذاكرينَ اللهَ كثيراً بالتسبيح والتقديس. وقيل: هو قولُه في بطنِ الحوت: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وقيل: من المصلِّين. وعن ابنِ عبّاس: كلُّ تسبيح في القرآن فهو صَلاة. وعن قتادة: كان كثيرَ الصلاةِ في الرَّخاء. قال: وكان يقال: إن العملَ الصالح يرفعُ صاحبَه إذا عثَر، وإذا صُرِعَ وَجَدَ مُتّكأً. **وهذا ترغيبٌ من الله عزَّ وجلّ في إكثارِ المؤمن** من ذِكْرِه بما هو أهلُه، وإقبالِه على عبادته، وجمعِ همِّه لتقييد نعمته بالشُّكر في وقتِ المُهلة والفسحة؛ لينفعَه ذلك عنده تعالى في المضايقِ والشَّدائد. ﴿لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ﴾ الظاهر: للبثَ فيه حيّاً إلى يومِ البعث.

قولُه: (وزَجَّ بنفْسِه)، الجوهَرِيّ: زَجَّه: دَفَعَهُ في وَهْدَة.

قولُه: (﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾: داخلٌ في الملامة)، قالَ الزَّجّاج: يُقال: قد ألامَ الرجُلُ فهُوَ مُليمٌ إذا أتى ما يَجِبُ أنْ يُلامَ عليه، وقد ليمَ فهُوَ مُليمٌ إذا أتى بلَوْمٍ ولاموهُ عليه[١]. وأنشَدَ غيره:

إنَّ نَفْـسي على هواها ألامتْ كُلُّ نَفْسٍ على هواها مُلِيمَهْ[٢]

قولُه: (وهذا ترغيبٌ منَ الله في إكثارِ المُؤمن)، التَّرغيبُ مُستَفادٌ من الوَصفِ بالتسبيح[٣] دونَ النُّبُوَّةِ والرِّسالة، والإكثارُ من جَعْلِهِ من زُمْرَتِهِمْ ومِنْ جُمْلَةِ مَنْ يواظِبُ على التَّسبيح، نحوُ «فلانٌ من العلماء» أي: لَهُ مساهَمَةٌ معهم في العِلم، وهذا الوصفُ كاللَّقَبِ المشهورِ لَهُ ولا يشتهِرُ بهِ إلا بكثرَةِ الممارَسَة.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١٣).

(٢) لم أهتد إليه.

(٣) في (ح) و(ف): «بالمسبِّح».

وعن قتادة: لكَانَ بطنُ الحوت له قَبْراً إلى يوم القيامة. ورُوي: أنه حين ابتَلَعه أوحى اللهُ إلى الحُوت: إني جعلتُ بَطْنَك له سِجناً، ولم أجعلْه لك طَعاماً.

واختُلِف في مقدارِ لُبْثه: فعن الكلبيّ: أربعون يوماً، وعن الضحَّاك: عشرون، وعن عطاء: سبعة، وعن بعضِهم: ثلاثة، وعن الحسن: لم يلبثْ إلّا قليلاً، ثم أُخرج من بطنِه بُعيد الوقت الذي التُقِم فيه. ورُوي: أنَّ الحوتَ سارَ مع السفينةِ رافعاً رأسَه يتنفَّس فيه يونسُ ويسبِّح، ولم يُفارِقْهم حتى انتهَوْا إلى البَرّ، فلفَظَه سالماً لم يتغيَّر منه شيء، فأسلَموا. ورُوي: أنَّ الحوتَ قَذَفَه بساحلِ قريةٍ من المَوْصل.

والعَراء: المكانُ الخالي لا شَجر فيه ولا شيء يغطِّيه. ﴿وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ اعتلَّ مما حَلّ به، ورُوي: أنه عاد بَدَنُه كبدنِ الصبيِّ حين يُولَد. واليقطين: كلُّ ما يَنْسدحُ على وجهِ الأرض ولا يقوم على ساق، كشجر البطِّيخ، والقثّاء، والحَنْظل، وهو «يفعيل» مِن قَطَنَ بالمكان؛ إذا قام به. وقيل: هو الدُّبّاء. وفائدة الدُّبّاء: أنَّ الذِّبّانَ لا تجتمعُ عنده.

وقيل لرسولِ الله ﷺ: **إنك لتُحبُّ القَرْع**. قال: «أجل هِي شجرةُ أخي يُونس».

قولُه: (**والعَراء: المكانُ الخالي**) العَراءُ: يُمَدُّ ويُقْصَر، فالمقصورُ: النَّاحية، والممدودُ: المكانُ الخالي. وقيل: معناهُ وجهُ الأرضِ الخالي. وقيل: هو الدُّباء، لامُ الدُّباءِ إن كانَ همزةً من دَبَأ إذا هَدَأ، يُقالُ دَبَأْتُ بالمكان، كما قيلَ لَه: اليَقطينُ من قَطَن، جعلَ انْسِداحَهُ قُطوناً وهُدوءًا إنْ كانَ ياءً من تركيبِ «دَبى» وهو الجراد، ويُحْتَمَلُ أن يكونَ كالدبّاء من الدَّبيب، جَعَلَ انبساطَهُ دَبيبًا[1].

قولُه: (**إنَّكَ لتُحِبُّ**[2] **القَرْع**) روينا عن البُخاريِّ عنْ أنسٍ قال: «دخلتُ مع النَّبيِّ ﷺ على غُلامٍ خيَّاط، فقدَّمَ إليه قَصعَةً فيها ثَريدٌ وعليه دُبَّاء، قال أنس: فجعلَ النَّبيُّ ﷺ يتتبَّعُ

---

(١) من قوله: «قوله: (والعَراء: المكان الخالي) العراء» إلى هنا، ساقط من (ط).

(٢) في (ف): «لتحت» بالتاءِ في الموضعين، وهو تصحيف.

وقيل: هي التِّين، وقيل: شجرةُ الموز، تَغطَّى بوَرقها. واستَظلَّ بأغصانها، وأفطرَ على ثمارها. وقيل: كان يستظلُّ بالشجرة، وكانت وَعِلةٌ تختلفُ إليه، فيشربُ من لَبَنها. ورُوي: أنه مرَّ زمان على الشجرة فيَبِسَتْ، فبكى جَزَعاً، فأُوحيَ إليه: بكيتَ على شجرة ولا تبكي على مئة ألفٍ في يدِ الكافر؟! فإن قلت: ما معنى: ﴿أَنۢبَتۡنَا عَلَيۡهِ شَجَرَةً﴾؟ قلت: أنبَتْناها فوقه مُظلَّةً له، كما يُطنَّبُ البيتُ على الإنسان. ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ﴾: المرادُ به ما سَبق مِن إرسالِه إلى قومِه، وهم أهلُ نِينَوَى. **وقيل: هو إرسالٌ ثانٍ** بعد ما جرى عليه إلى الأوَّلين أو إلى غيرِهم. وقيل: أسلَموا فسألوه أن يرجعَ إليهم فأبى؛ لأنّ النبيَّ إذا هاجرَ عن قومه لم يرجعْ إليهم مُقيماً فيهم، وقال لهم: إنَّ اللهَ باعثٌ إليكم نبيّاً. ﴿أَوۡ يَزِيدُونَ﴾ في مَرأى الناظر؛ أي: إذا رآها الرائي قال: هي مئةُ

الدُّبّاء، قالَ أنس: فجعلْتُ أتتبَّعُهُ وأصُفُّهُ بينَ يدَيه، قال: وما زِلتُ بعدُ أُحِبُّ الدُّباء»[1].

وفي روايةِ التِّرمِذيِّ عن أنسٍ: «أنَّهُ كانَ يأكُلُ قرعًا وهُوَ يقول: يا لَكِ من شجرة! ما أحبَّكِ إليَّ لِحُبِّ رسولِ الله ﷺ إيَّاك»[2].

قولُه: (**ما معنى**: ﴿أنبتنا عَلَيۡهِ﴾؟) يعني: ﴿وَأَنۢبَتۡنَا﴾ تعدّى بـ «على» فأجاب: أنَّ ﴿عَلَيۡهِ﴾ ليسَ بصلةٍ بل هو حال، أي أنبَتنا الشَّجرةَ مُستَعلِيَةً عليه، نحوهُ: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ﴾ [يوسف: ١٨].

قولُه: (**وَقِيل: هُوَ إِرْسَالٌ ثَان**) وَعَلَى الأوَّل: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ﴾ عَطْفٌ عَلَى قولِه: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ عَلى سَبِيلِ البَيان؛ لأنهُ دَلَّ على ابتداءِ الحالِ وعلى انتهائِها وعلى ما هو المقصُودُ بالإرسالِ مِنَ الإيمان، واعترَضَ ما بينهما قِصَّةٌ مِن قَصَصِه اعتِناءً بشأنِها لاحتوائِها[3] على أمرٍ عَجيب، وكذلك يُقَدَّر: اذكُرْ إذْ أَبَق.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٤٣٥) ومسلم (٢٠٤١).

(٢) أخرجه الترمذي (١٨٤٩) والطبراني في «مسند الشاميين» (٣: ١٣٩) وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه. وفي الباب عن حكيم بن جابر عن أبيه.

(٣) في (ف): «لأخواتها».

ألف أو أكثر؛ والغَرَض: الوصفُ بالكثرة. ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: إلى أجلٍ مسمّى. وقُرئ: (ويزيدون) بالواو، و(حتّى حين).

قولُه: («وَيَزِيدُونَ» بالواو) قَالَ ابْنُ جِنِّي: هِيَ قِرَاءَةُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللهُ عنهما. وَفِيهِ إعرابٌ حَسَن[1]، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَه: «يَزِيدُون» خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوف، أَيْ: هُمْ يَزِيدُون، والواوُ لِعَطْفِ الجُمْلَةِ عَلَى الجُملَة، كقَوْلِك: مَرَرْتُ برجُلٍ مثلِ الأسَدِ وهُوَ واللهِ أشْجَع، ولقيتُ رجُلًا جوادًا وهوَ واللهِ فَوْقَ الجواد. ويَفْسُدُ أن يُقال: إنَّ ﴿يَزِيدُونَ﴾ عطفٌ على ﴿مِائَةِ﴾، لأنَّ «إلى» لا تعملُ في «يَزيدون»، فلا يجوزُ أن يُعطَفَ ﴿يَزِيدُونَ﴾ على معمولِه.

فإن قلت: قد يجوزُ في العطفِ ما لا يجوزُ في المعطوفِ عليهِ، كقَوْلِنا: رُبَّ رجُلٍ وأخيه، ورُبَّ شاةٍ وسَخلَتِها، ومَرَرْتُ برجُلٍ صالحٍ أبَوَاهُ لا طالِحَيْن، ونحوُ ذَلِك، قلنا: لو قَدَّرْتَ المُتَجَوِّزَ في هذا ونحوِهِ لا تَبلُغُ ما رُمْتَهُ من تقديرِ حرفِ الجرِّ مُباشِرًا للفِعل، ألا تراكَ لا تجيزُ مَرَرْتُ بقائمٍ ويَقعُد، وأنتَ تُريدُ بقاعِد، ومع ذَلِكَ يَلزَمُ فسادُ المعنى؛ لأنَّ المعنى حينئذ: وأرسلْناهُ إلى جَمْعَيْن: مِئَةِ ألفٍ والآخَرُ زائِد، وليسَ الغَرَضُ ذَلِك؛ لأنَّ الغَرَضَ وأرسَلناهُ إلى جَمعٍ لو: رَأيتُموهُمْ لَقُلْتُمْ أنتم: هؤلاءِ مِئَةُ ألفٍ وهُمْ أيضًا يزيدون، فالجَمْعُ إذَنْ واحدٌ لا جَمْعان، وكذلكَ قراءةُ العامَّة[2]: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾[3] أي: أو هم يزيدون.

قالَ الزَّجّاج: رُوِيَ عن الفرَّاءِ وأبي عُبَيْدَة: معنى ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾: بل يزيدون. وقالَ غيرُهما: أو يزيدونَ في تقديرِكُمْ أنتُمْ إذا رآهُمْ الرَّائي قال: هؤلاءِ مئةُ ألفٍ أو يزيدون. هذا هو القول. وقيل: معناهُ الواو، وهُوَ بعيد؛ لأنَّ الواوَ معناها الاجتماعُ، وليسَ فيها دليلٌ على أنَّ أحَدَ الشَّيْئَيْنِ قبلَ الآخر[4].

---

(١) زاد في «المحتسب»: «وصَنعةٌ صالحة».

(٢) وفي «المحتسب»: «الجماعة».

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٢٦-٢٢٧).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١٤) وعبارة الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ٣٩٣): «أو» ها هنا في معنى «بل» كذلك في التفسير مع صحّتِه في العربية.

[﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ * أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ * أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ * فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ ١٤٩-١٥٧]

﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ ﴾ معطوفٌ على مثله في أوّلِ السورة، وإن تباعدتْ بينهما المسافة. **أَمَرَ رسولَه باستفتاءِ قُرَيشٍ عن وَجهِ إنكارِ البعث أوّلاً، ثم ساقَ الكلامَ موصولاً بعضُه ببعض، ثم أَمَرَه باستفتائهم عن وجهِ القسمة الضِّيزى التي قَسَمُوها؛ حيثُ**

قولُه: (**أَمَرَ رَسولَهُ صلواتُ الله عليهِ باستفتاءِ قريشٍ عن وجهِ إنكارِ البعثِ، أوَّلًا، ثمَّ ساقَ الكلامَ موصولًا بعضُهُ ببعضٍ ثُمَّ أمَرَه**[1] **باستفتائِهِمْ عن وَجْهِ القسمة**[2])، يريدُ أنَّهُ تعالى أمَرَ حبيبَهُ صلواتُ الله عليهِ أن يستفتيَ قريشًا في هذِهِ السُّورةِ الكريمةِ مرَّتَيْن، أولاهما: يستَفتيهِم في وجْهِ إنكارِهِمْ البَعْثَ بقَوْلِه: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ﴾ ثُمَّ ساقَ الكلامَ في بيانِ أمرِ الحَشرِ والنَّشْرِ وما إليهِ مَآلُ الفَريقَيْنِ المصدِّقينَ لَهُ والمكَذِّبينَ إياه، وأشْبَعَ الكَلامَ فيه، ثُمَّ عَلَّلَ أنَّ إنكارَهُمْ ذَلِكَ ما نَشَأ إلا مِنَ التَّقليدِ بقولِه: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ * فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴾ ولا فائدَةَ في الحِرصِ على إيمانِهِم، مُسَلِّيًا حَبيبَهُ صلواتُ الله عليهِ؛ لِئَلَّا تَذْهَبَ نَفْسُهُ عليهِم حَسَرات، وقَرَّرَ ذَلِكَ بقَوْلِه: ﴿وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ إذ دأبُ قَوْمِكَ معكَ كدأبِ سائِرِ الأُمَمِ السَّالِفَةِ مع أنبيائِهِم، وبيَّنَ وَخامةَ عاقِبَةِ المكَذِّبينَ وحُسْنَ عواقِبِ المرسَلينَ ومُصَدِّقِيهِمْ مُفَصَّلًا، فبَدَأ من نوحٍ عليهِ السَّلامُ إلى أن خَتَمَ بيُونُسَ عليهِ السلام. ثُمَّ شَرَعَ في نوعٍ آخرَ منَ الاستفتاءِ وهُوَ الكلامُ في الإلهِيَّات، وخَتَمَ السُّورةَ بما يتَّصلُ بها.

فإن قلت: قد عُلِمَ وجهُ اتّصالِ الاستفتاءِ الأوَّلِ بفاتِحَةِ السُّورةِ وأنَّهُ من جهةِ الخالِقِيَّةِ وأنَّ المخلوقاتِ السَّابِقَةَ أشدُّ خَلْقًا من خَلْقِ المنكِرِينَ للبَعْث، فما وجهُ اتِّصالِ هذا الاستفتاءِ بها؟

---

(١) في الأصول الخطية: «أمرهم»، وصوَّبناه من «الكشاف».

(٢) في (ح): «الاسمية».

جَعلوا لله الإناثَ ولأنفسِهم الذُّكورَ في قولهم: الملائكةُ بَناتُ الله، مع كَراهتهم الشديدةِ لهنّ، ووأدِهم، واستِنْكافِهم من ذِكْرهنّ. ولقد ارتكبُوا في ذلك ثلاثةَ أنواع من الكُفر؛ أحدُها: التجسيم؛ لأنَّ الولادةَ مختصَّة بالأجسام. والثاني: تفضيلُ أنفسِهم على ربِّهم حين جعَلوا أوضعَ الجنسَيْن له وأرفعَهما لهم، كما قال: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [الزخرف: ١٧]، ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [الزخرف: ١٨].

والثالث: أنهم استهانُوا بأكرمِ خَلْق الله عليه وأقربِهم إليه؛ حيثُ أنَّثوهم، ولو قيل لأقلِّهم وأدناهم: فيكَ أُنوثة، أو: شكلُك شكلُ النِّساء؛ للَبِسَ لقائله جِلْدَ النَّمر، ولانقلبتْ حَمالِيقُه، وذلك في أهاجِيهم بيِّنٌ مكشوف، فكرَّر اللهُ سبحانه الأنواعَ كلَّها في كتابه مرّات، ودلَّ على فَظاعتها في آيات: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۞ لَّقَدْ جِئْتُمْ

قلت: من وَجْهِ كَوْنِه تعالى رَبَّ السَّمواتِ والأرضِ وما بينهما، وأنَّهُ مُنافٍ للمُجانَسَةِ كما تقرَّرَ في قَوْلِه تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ﴾ [الأنعام: ١٠١].

قولُه: «عن وجهِ القِسمَةِ الضِّيزى» وهيَ من ضازَ حقَّهُ يَضيزُهُ ضَيْزًا، بَخَسَهُ ونَقَصَه. قولُه تعالى: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴾ [النجم: ٢٢] أي: جائرة، وهِيَ فُعْلَى مثل طوبى وحُبلى، وإنَّما كَسَروا الضَّادَ لِتَسلَمَ الياء؛ لأنَّهُ ليسَ في كلامِهمْ فُعْلى صِفة، وإنَّما هوَ منْ بناءِ الأسماءِ كالشِّعْرى والدِّفْلى. وقالَ الفرَّاء: بعضُ العَرَبِ تقول: ضِأزى بالهمز[1]. وحكى أبو حاتِمٍ عن أبي زيدٍ أنَّهُ سَمِعَ بعضَ العَرَبِ يَهْمِزُ الضِّيزى[2].

قولُه: (﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا فِى ٱلْحِلْيَةِ﴾) قال: أوَ يُجْعَلُ للرَّحمَنِ من الوَلَدِ مَنْ هذهِ الصِّفَةُ المذمومَةُ صِفتُه وهُو أنهُ يَتزَيَّنُ في الزِّينَةِ والنِّعمة؟ وهوَ إذا احتاجَ إلى مُجاثاةِ الخصومِ ومُجاراةِ الرِّجالِ كانَ غيرَ مُبينٍ لضَعْفِ عقولِ النِّساءِ ونُقصانِهِنَّ عن فِطرَةِ الرِّجال.

---

(١) «معاني القرآن» للفرّاء (٣: ٩٨) وزاد: ولم يقرأ بها أحدٌ نعلَمُه.

(٢) من قوله: «قوله: (عن وجه القسمة الضيزى) وهي» إلى هنا، ساقط من (ط) و(ح).

شَيْـًٔا إِدًّا * تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ [مريم: ٨٨-٩٠]، ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾ [الأنعام: ١٠١]، ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ ٱللَّهُ ﴾ [الصافات: ١٥١-١٥٢]، ﴿ وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا ﴾ [الزخرف: ١٥]، ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [النحل: ٥٧]، ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ [الطور: ٣٩]، ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾ [النحل: ٦٢]، ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ [الصافات: ١٥٣]، ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾ [الزخرف: ١٦]، ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩]. ﴿ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ ﴾: فإن قلت: لِـمَ قال: ﴿وَهُمْ شَٰهِدُونَ ﴾ فخصَّ عِلْمَ المشاهدة؟ قلت: ما هو إلّا استهزاءٌ بهم وتجهيل، وكذلك قولُه: ﴿ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ﴾ [الزخرف: ١٩]، ونحوُه قوله: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ ﴾ [الكهف: ٥١]؛ **وذلك أنهم كما لم يَعلموا ذلك بطريقِ المشاهدة**، لم يَعلموه بخَلْقِ الله عِلْمَه في قلوبهم، ولا بإخبارِ صادق، ولا بطريقِ استدلال ونَظَر.

ويجوزُ أن يكون المعنى: أنهم يقولون ذلك، كالقائل قولاً **عن ثَلَج صدر** وطُمأنينة نَفْس؛ لإفراط جهلهم، كأنهم قد شاهَدوا خَلْقَهم. وقُرِئ: (وَلَدُ اللـه) أي: الملائكةُ وَلَدُه. والوَلَدُ «فَعَل» بمعنى مفعول، يقعُ على الواحدِ والجمع، والمذكَّرِ والمؤنث،

قولُه: (**وذَلِكَ أنَّهُمْ كما لَمْ يعلموا ذَلِكَ بطريقِ المشاهَدَة**) يعني: نفى طريقَ المشاهَدَةِ بالاستهزاءِ بهمْ وبتجهيلِهِمْ لِيَنْسَدَّ جميعُ طُرُقِ العِلم، كأنَّهُ قيل: ما حصلَ لكمْ العِلمُ الضَّروريُّ بهذا القولِ ولا أَخبرَكمْ بِهِ صادقٌ ولا طريقَ لِلاستدلالِ والنَّظَرِ[١] إليه، فبقيَ أنَّكمْ شهِدتُمْ ذَلِك، أخبِروني بهِ إن حصلَ ذَلِك.

قولُه: (**عن ثَلَجَ صَدْر**) أي: عن طُمَأْنينة. **الأساس**: ومن المجازِ: ثُلِجَ فُؤادُه، وهو مَثلوجُ الفُؤاد.

---

(١) سقط لفظ: «والنظر» من (ح).

تقول: هذه وَلَدي، وهؤلاءِ وَلَدي. فإن قلت: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾ بفتح الهمزة: استفهامٌ على طريقِ الإنكار والاستبعاد، فكيف صحَّت قراءةُ أبي جعفرٍ بكسر الهمزة على الإثبات؟ قلت: جَعَلَه مِن كلام الكفرة بدلاً عن قولهم: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ ﴾، **وقد قرأ بها حمزةُ والأعمش**. وهذه القراءةُ وإن كان هذا مَحمِلُها فهي ضعيفة، والذي أضعَفَها: أنّ الإنكارَ قد اكتنفَ هذه الجملةَ مِن جانبَيْها؛ وذلك قولُه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾، ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾، **فمن جَعَلَها للإثبات، فقد أوقعَها دخيلةً بين نسيبَيْن**.

قولُه: (**وقد قرأ بها حمزةُ والأعمش**) أي: في الشَّاذِّ.

قولُه: (**فمَنْ جعَلَها للإثباتِ**[١] **فقد**[٢] **أوْقَعَها دخيلةً بيَن نَسِيبَيْن**) يعني: قولُه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ إلى قولِه: ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ كلامُ الله تعالى على سبيل الإنكار، فلو جعلَ ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ إخبارياً لكانَ من كلامِ الكُفَّارِ فيختلُّ النَّظم. وقلت: جَعْلُهُ إخباريًّا لا يمنعُ من أن يكونَ من كلامِ الله على سبيلِ الإنكار[٣]، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفرقان: ٥] بكسرِ الهمزة؟ وتفسيرُ الحسنِ أنَّهُ قولُ الله يُكَذِّبُهم. وقد قالَ المصنِّف[٤]: قولُ الحسنِ إنَّما يستقيمُ أن لو فُتِحَتِ الهمزةُ للاِستفهامِ الَّذي في معنى الإنكارِ، ووَجهُهُ أن يكونَ على نحوِ قولِه:

أفْرَحُ أن أُرْزَأَ الكِرام[٥]

وأنشدوا لعُمَرَ بنِ أبي ربيعة:

ثُـمَّ قـالوا: تُـحِبُّهـا؟ قُـلْـتُ: بَهْـرًا! عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى والتُّرابِ[٦]

أي أتُحِبُّها؟ وبَهْرًا، أي عَجَبًا.

---

(١) في (ح): «للأمهات».

(٢) قوله: «فمن جعلها للإثبات فقد» سقط من (ط).

(٣) من قوله: «فلو جعلَ ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) انظر: (١١: ١٧٤ - ١٧٥).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) «ديوان عمر بن أبي ربيعة» ص٤٣١.

وقُرِئ: (تَذَكَّرون) مِن: ذَكَر. ﴿أَمْ لَكُوْ سُلْطَنٌ﴾ أي: حُجَّة نزلتْ عليكم من السماءِ وخبرٌ بأنَّ الملائكةَ بناتُ الله، ﴿فَأْتُواْ بِكِتَٰبِكُمْ﴾ الذي أُنزِل عليكم في ذلك، كقوله: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُواْ بِهِۦ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥]، وهذه الآياتُ صادرة عن سَخَطٍ عظيم، وإنكارٍ فَظيع، واستبعادٍ لأقاوِيلهم شديد، وما الأساليبُ التي وردتْ عليها إلّا ناطقةٌ بتسفيهِ أحْلام قُريش، وتجهيلِ نُفوسها، واستِرْكاكِ عُقولها، مع استهزاءٍ وتهكُّم وتَعْجيب مِن أن يُخْطِرَ مُخْطِرٌ مِثْلَ ذلك على بالٍ ويُحدِّث به نَفْساً؛ فضلاً أن يجعلَه معتقَداً ويتظاهرَ به مَذْهباً.

[﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًاۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ۞ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۞ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ ١٥٨-١٦٠]

﴿وَجَعَلُواْ﴾ بين الله ﴿وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ﴾ وأراد الملائكة ﴿نَسَبًا﴾؛ وهو زعمُهم أنهم بناتُه، والمعنى: جَعلوا بما قالوا نِسْبةً بين الله وبينهم، وأثبَتُوا له بذلك جنسيّةً جامِعةً له وللملائكة. فإن قلت: لم سمَّى الملائكةَ جِنّةً؟ قلت: قالوا: الجنسُ واحد، ولكن مَن خَبُث من الجنِّ ومَرَدَ وكان شرّاً كلُّه فهو شيطان، ومَن طَهرَ منهم ونَسَكَ وكان خَيراً كلُّه فهو مَلَك؛ فذَكَرهم في هذا الموضعِ باسم جِنْسهم، وإنما ذَكَرهم بهذا الاسم؛ وضعاً منهم وتَقْصيراً بهم، وإنْ كانوا مُعظَّمين في أنفُسِهم **أن يَبلُغوا منزلةَ المُناسبة**

قولُه: (وقُرِئَ: «تَذَكَّرون»، من: ذَكَر) يعني: بالتَّخفيفِ[1]؛ حَفصٌ وحَمْزَةُ والكسائيّ.

قولُه: (أن يبلُغوا منزلَةَ المناسَبَة) يُنازِعُ فيه قولَه: «وضعًا[2] وتقصيرًا»، وقولُه: «وإن كانوا مُعَظَّمينَ في أنفُسِهم» تتميمٌ للصِّيانَة. اعتَرَضَ بينَ العامِلِ والمعمول، كما في قولِه تعالى: ﴿قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

---

(١) أي: بتخفيف الذال. انظر: «التيسير» للداني ص١٠٨.

(٢) في (ح) و(ف): «وضعفاً».

التي أضافُوها إليهم. وفيه إشارةٌ إلى أنَّ مَن صفتُه الاجتِنانُ والاستتار ـ وهو مِن صفات الأجْرام ـ لا يصلحُ أن يُناسِبَ مَن لا يجوزُ عليه ذلك. ومثالُه: أن تسوّيَ بين المِلك وبين بعضِ خواصِّه ومقرَّبِيه، فيقول لك: أتسوِّي بيني وبين عَبْدي؟! وإذا ذَكَره في غيرِ هذا المقام وَقَّره وكنّاه. والضميرُ في ﴿إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ للكَفَرة. والمعنى: أنهم يقولون ما يقولون في الملائكة، وقد عَلِمَ الملائكةُ أنهم في ذلك كاذِبُون مُفترون، وأنهم مُحضَرون النارَ معذَّبون بما يقولون، **والمرادُ المبالغةُ في التكذيب**؛ حيث أُضِيفَ إلى علمِ الذين ادّعَوْا لهم تلك النِّسبة.

وقيل: قالوا: إنّ الله صاهَرَ الجنَّ فخرجتِ الملائكة. **وقيل: قالوا: إنَّ اللهَ والشيطانَ أخَوان**. وعن الحسن: أشرَكوا الجنَّ في طاعةِ الله. ويجوزُ إذا فُسِّر الجنَّةُ بالشياطين: أن يكونَ الضمير في ﴿إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ لهم، والمعنى: أن الشياطينَ عالِمُون أنَّ الله يُحضِرُهم النارَ ويعذِّبهم، ولو كانوا مناسِبين له أو شركاءَ في وجوب الطاعةِ لمَا عذّبهم. ﴿إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ استثناءٌ مُنقطعٌ من المُحضَرين، معناه: ولكن المُخْلَصين ناجُون.

قولُه: (والمرادُ المبالَغةُ في التَّكذيب) يعني كَذَّبَهُمُ اللهُ بقَوْلِه: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ حيثُ سمَّاهُمْ بالجِنَّة، ولَمَّا أُريدَ التَّتميمُ ومزيدُ المبالَغةِ قيل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ حيثُ أوقعَ الجُملةَ القَسَمِيَّةَ حالًا وأُعيدَ لَفْظُ ﴿ٱلْجِنَّةُ﴾ للتَّوضيعِ والتَّكذيبِ وجَعْلِهِمْ عالِمِينَ بأنَّ معظمَهمْ مُعَذَّبونَ بتِلْكَ المقالةِ كما تقول: إنَّ الَّذي مَدَحْتَهُ وَعَظَّمْتَهُ هو الَّذي يعلمُ أنَّكَ كاذبٌ وهو يسعى في نَكالِكَ وخِزْيِك.

قولُه: (وقيل: قالوا إنَّ اللهَ والشَّيطانَ أخوان) قالَ الإمام: روينا أنَّ قومًا من الزَّنادقةِ يقولون: إن الله وإبليسَ أخَوان، واللهُ هوَ الأخُ الكريم، وإبليسُ هوَ الأخُ الشِّرِّيرُ الخسيس. وعندي أنَّ هذا القولَ أقْربُ وهوَ مذهبُ المجوسِ القائلينَ بيَزْدانَ وأهرمن[1].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٦٠).

و﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ ﴾: اعتراضٌ بين الاستثناء وبين ما وقع منه. **ويجوزُ أن يقعَ الاستثناءُ من الواوِ في** ﴿يَصِفُونَ﴾، أي: يَصِفُه هؤلاءِ بذلك، ولكنَّ المُخلَصين بُرَآء مِن أن يَصِفُوه به.

[﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ * مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ * إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ ١٦١-١٦٣]

الضميرُ في ﴿عَلَيْهِ﴾ لله عزَّ وجلّ، ومعناه: فإنكم ومَعبوديكم ﴿مَآ أَنتُمْ﴾ وهم جميعاً ﴿بِفَٰتِنِينَ﴾ على الله إلّا أصحابَ النار الذين سَبَقَ في عِلْمِه أنهم بسوء أعمالِهم يَستوجبون أن يَصْلَوْها.

فإن قلت: كيف يَفتِنونهم على الله؟ قلت: يُفسِدونهم عليه بإغوائهم واسْتِهوائهم، مِن قولك: فَتن فلانٌ على فلانٍ امرأتَه، كما تقول: أفسَدَها عليه **وخَبَّبَها عليه**.

قولُه: (**ويجوزُ أنْ يقعَ الاستثناءُ منَ الواوِ في** ﴿يَصِفُونَ﴾) فعلى هذا أيضًا مُنْقَطِع، ولا يجوزُ أن يكونَ مُتَّصلًا؛ لأنَّ المعنى يأباه. وقيل: يجوزُ أن يكونَ الاستثناءُ من «جَعَلوا» واختارَ الواحِديُّ الأوَّل[1]، وهوَ إنَّما يَحسُنُ كُلَّ الحُسْنِ إذا فَسَّرَ الجِنَّ بالشَّياطِينِ ليَرْجِعَ معناهُ إلى قولِهِ تعالى حكايةً عن اللَّعين: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [صَ: ٨٢ـ٨٣] أي: إنَّهمْ لَمُحضَرونَ النَّارَ ومُعَذَّبونَ حيثُ أطاعونا في إغوائِنا إيَّاهُم، لكِنَّ الَّذينَ أخلَصوا لطاعَةِ الله وطَهَّروا قلوبَهُمْ من أرجاسِ الشِّرْكِ وأنجاسِ الكُفْرِ والرَّذائِلِ ما عَمِلَ فيهِمْ كَيْدُنا فلا يُحْضَرون، ويكونُ ذَلِكَ مدحًا للمُخْلَصينَ وتعريضًا بالمشركينَ وإرغامًا لأنوفهِمْ ومزيدًا لغَيظِهِم، أي إنَّهُمْ بخلافِ ما همْ عليهِ من سفهِ الأحلامِ وجهلِ النُّفوسِ وركاكَةِ العقولِ. واللهُ أعلَم.

قولُه: (**وخَبَّبَها عليه**)، **الجوهَرِيّ**: الخِبّ: الرَّجُلُ الخَدَّاعُ الجُرُبُز. وقد خَبَّبَ غلامي فلان أي: خَدَعَه. وقيل: خبها؛ من الخب، وهو الطَّرّار، وقيل: التَّخبيب، تعليمُ الخَبِّ وهوَ الدَّهاء، والدَّهاءُ العِلمُ بالشَّر.

---

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٣٤).

ويجوزُ أن يكون الواوُ في ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ بمعنى «مع»، مِثْلَها في قولهم: كلُّ رَجل وضَيْعَتُه، فكما جاز السكوتُ على كلُّ رَجُلٍ وضَيْعته، وإنَّ كلَّ رَجل وضَيْعَتَه؛ جاز أن يُسكَتَ على قوله: ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾؛ لأنَّ قوله: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ سادٌّ مَسدَّ الخبر؛ لأنَّ معناه: فإنكم مع ما تَعبدون. والمعنى: فإنكم مع آلهتكم، أي: فإنكم قُرَناؤهم وأصحابُهم لا تَبْرحون تَعبُدونها، ثم قال: ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾، أي: على ما تعبدون ﴿بِفَٰتِنِينَ﴾ بباعِثين أو حامِلين على طريق الفتنة والإضلال، ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ﴾ ضالٌّ مِثْلكم.

أو يكونُ في أسلوب قولِه:

فإنَّـــكَ والكِتـــابَ إلى عليٍّ ... كدابِغةٍ وقــد حَلِمَ الأديمُ

قولُه: (بمعنى مع) قالَ أبو البقاء: المشهورُ أنَّ الواو[1] في «وما تعبُدونَ» للعَطف، أي إنَّكُمْ ومَعبودَكم. وقيل: يَضْعُفُ أن يكونَ بمعنى «مع» إذ لا فِعْلَ هنا[2].

قولُه: (أو يكونُ في أسلوبِ قولِه: فإنَّكَ والكتابَ إلى عَلِيّ) عطفٌ على قولِه: (مثلها في قولِهم) إلى آخِرِه. أي تكونُ «الواو» بمعنى «مع»[3] ويكونُ الخبرُ «ما أنتم» كقولِ الشَّاعِر. قالَ الميدانيّ: كدابِغةٍ وقد حَلِمَ الأديم:

يُضرَبُ للأمرِ الَّذي قد انتهى فسادُه، وذَلِكَ أنَّ الجلدَ إذا حَلِمَ فليسَ بعدهُ إصلاح.

ويُرْوى عن الوليدِ بنِ عُقْبَةَ أنَّهُ كَتَبَ إلى مُعاوِيةَ البَيْت. وقالَ المفَضَّل: إنّ المثَل لخالِدِ بن مُعاوِيةَ أحدِ بني عبدِ شمسٍ بن سَعْدٍ حيثُ قال:

قَـدْ عَلِمَـتْ أحسـابَنا تَميمُ ... في الحَربِ حينَ حَلِمَ الأديمُ[4]

---

(١) من بداية فقرة «قوله: ويجوز أن يقع الاستثناء» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٩٤).

(٣) من قوله: «إذ لا فعل هنا» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «مجمع الأمثال» (٢: ١٥٠).

وقرأ الحسن: (صَالُ الجحيم) بضمِّ اللام، وفيه ثلاثةُ أوجه؛ أحدُها: أن يكون جَمعاً وسقوطُ واوِه لالتقاءِ الساكنَيْن هي ولامُ التعريف. فإن قلت: كيف استقام الجمعُ مع قوله: ﴿مَنْ هُوَ﴾؟ قلت: ﴿مَنْ﴾ مُوحَّد اللفظ مجموعُ المعنى، فحُمل هو على لفظِه، والصَّالونَ على معناه، كما حُمل في مواضعَ من التنزيل على لفظِ «مَن» ومعناه

الجوهَريّ: الحَلَمُ بالتَّحريكِ: أن يَفْسُدَ الإهابُ في العَمَلِ ويقعُ فيهِ دودٌ فيُثْقَب. تقولُ منه: حَلِمَ الأديمُ؛ بالكَسر.

يقول: حالُكَ مع كتابِكَ إلى عَلِي، يعني إصلاحَ شأنِكَ معه بالكتابةِ إليهِ بعدما فَسَدَ ما بينكما كحالِ من تَرَكَ الأديمَ حتى فَسَدَ ثُمَّ أخذَ في دِباغَتِها لا يفيدُهُ شيءٌ ويبْطُلُ سعيُه، كذَلِكَ أنتم أيُّها الكَفَرَةُ معَ عبادَتِكم قُرَناءَكُمْ لا يتسهَّلُ لكم أن تفتنوا النَّاسَ إلا مَنْ هوَ ضالٌّ مِثْلكم.

وفي بعضِ النُّسَخ: «ويكونُ في أسلوبِ قولِه: وإنَّكَ والكتابَ على عَلِيّ» بالواو بَدَل «أو» في «الكشّاف» وبِـ«على» بَدَل «إلى» في البَيْت، وكَتَبَ في الحاشِيَةِ أنَّ الواوَ في الآيةِ وَفي البيتِ عاطفة، والاستشهادُ في «علي»، كأنَّ هذا القائِلَ أرادَ أنَّ قَوْلَهُ: «بفاتنين» مُتَضَمِّنٌ معنى: باعثينَ وحامِلِينَ فَعُدِّيَ بـ «على» كما عُدِّيَ الكتابُ بـ«على» لتضمُّنه معنى البَعْثِ، فلا يخفى على مَنْ لَهُ أدنى مُسكَةٍ بُعدُ هذا التَّقرير وظهورُ الأوَّل.

قولُه: (**وَقَرَأ الحسن: «صالُ الجحيم»**[1]) قالَ ابنُ جِنّي: «صالُ الجحيم» كانَ شَيْخُنا أبو عَلِيٍّ يحملُهُ على حَذْفِ ياءِ «صال» تخفيفًا، وتُعْرَبُ اللّامُ بالضَّمِّ، كما حُذِفَتْ ياءُ البالةِ من قولِهِم: ما بالَيْتُ بِهِ بالةً، وهيَ الباليَةُ كالعافِيَة والعاقِبَة. وذَهَبَ قُطرُبٌ إلى أنَّهُ جَمْعُ «صالٍ» أي: صالونَ، فحَذَفَ النُّونَ للإضافَةِ وبقِيَ الواوُ[2] فحُذِفَتْ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وحُمِلَ على معنى «مَنْ» لأنَّهُ جمعٌ معنًى، وهذا حَسَن. وقوْل أبي عَلِيٍّ وجهٌ مأخوذٌ به[3].

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ١٣٦).

(٢) في (ط): «الياء».

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٢٨).

في آيةٍ واحدة. والثاني: **أن يكونَ أصله: صائل على القَلْب**، ثم يقال: صالٌ في صائل، كقولهم: شاكٌ في شائِك. والثالث: أن يُحذَف لامُ صالٍ تخفيفاً، ويُجرى الإعرابُ على عَيْنه، كما حُذِفَ من قولهم: ما باليتُ به بالَةً، وأصلُها باليَةٌ من بَالَى، كعَافِيَةٍ مِن عافى. ونظيرُه قراءةُ مَن قرأ: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرحمٰن: ٥٤]، ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [الرحمٰن: ٢٤] بإجراءِ الإعراب على العَيْن.

[﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ * وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ * وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ ١٦٤-١٦٦]

﴿وَمَا مِنَّآ﴾ أحدٌ ﴿إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ فحُذِف الموصوفُ وأُقيمت الصفةُ مقامَه، كقوله:

أنا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنايا

قولُه: (**أن يكونَ أصلُه: صائِلٌ على القلب**) يريدُ أنَّ أصلَ «صال» «صائِل» و«صائِل» مقلوب «صالي» فَصار صائلاً ثُمَّ حُذِفَ الياء، كما أنَّ «شاكٍ» أصلُه «شائِك» مقلوب «شاكي» على أنَّهُ أصلٌ لا مقلوب، فإنَّ صاحبَ «الصِّحاح» عدَّ شاكي السِّلاحِ في باب «شكا» ثُمَّ قال: وقالَ الأخفش: هوَ مقلوبُ شاك، فكأنَّهُ لا اتِّفاقَ على كَوْن «شاك» مقلوبًا، قال صاحبُ «التَّقريب»، وقالَ أبو البقاء: قُرِئَ «صالُ» بضَمِّ اللَّامِ في الشَّـاذّ، من «صالي» قُلِبَ فصار «صائِلاً» ثُمَّ حُذِفَ الياءُ فبقي «صال»[1]. وذَكَرَ الجوهَرِيّ في باب «شَوْك»: شاكَ الرجُلُ يَشَاك شَوْكًا، أي: ظَهَرَتْ شَوْكَتُهُ وشِدَّتُه، فهُوَ شائِكُ السِّلاحِ، وشاكي السِّلاحِ أيضًا مقلوبٌ منه.

قولُه: (**أنا ابنُ جلا وطلَّاعُ الثَّنايا**)، تمامُه:

متى أضَعِ العِمامَةَ تَعرِفوني[2]

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٩٥).

(٢) البيت لسُحَيم بن وثيل الرياحي، وقد تمثّل به الحجّاج حين ذهب والياً على العراق. انظر: «جمهرة اللغة» لابن دريد (٢: ١٠٤٤).

بِكَفِّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَـرْ

أي: أنا ابنُ رجُلٍ جلا الأمورَ وكَشَفَها، متى أضعُ العِمامَةَ على رأسي تَعرفوني أنِّي من أهلِ العِمامة، والدَّليلُ على حذفِ الموصوفِ مَنْعُ التَّنوينِ من الابنِ وامتناعُ أن يُضافَ الابنُ إلى «جَلا»؛ لأنَّهُ ليسَ باسمِ أبيهِ فيُضافُ إليه، وإذا جعلْناهُ صِفَةً فلا بدَّ أن يكونَ فِعْلًا، ولا يُضافُ إلى الفِعْلِ إلا اسمُ الزَّمانِ والمكانِ وليسَ الابنُ بواحدٍ منهما، فثَبَتَ أنَّ المُضافَ إليهِ محذوفٌ وهوَ الموصوف.

فإن قلت: فلعلَّ عدمَ دخولِ التَّنْوينِ على «جَلا» على مذهبِ عيسى بن عُمَر، فمَذْهَبُهُ أنَّ الفِعْلَ إذا سُمِّيَ به كانَ كونهُ على صيغةِ الفعلِ سبباً والعلمية سببٌ آخرَ فَيَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْف، وإنْ لم يمنعْ صرفَ مثلِهِ الخليلُ وسيبوَيهِ والجمهور.

قلت: ذَلِكَ مذهبٌ باطـلٌ بدليلِ ما نَقَلَهُ الثِّقاتُ من صرف «كعْسَب»، وهوَ في الأصلِ فِعْل، يُقال: كعْسَبَ الرجُلُ إذا مشى بإسراعٍ معَ تقارُبِ الخَطْو. ولا تنوين في «جَلا» في البيتِ فيُحْمَلُ على أنَّهُ فِعْلٌ ماضٍ وقعَ صفةً لموصوفٍ محذوف، وفيهِ تأويلٌ آخر، وهوَ أنَّ «جَلا» من بابِ حكايةِ الجُمَلِ كأنَّ «جَلا» فيهِ ضميرٌ فيَجِبُ حكايتُهُ كما حكى «يزيد» في قولِه:

نُبِّئْتُ أخْوالي بني يَزيد

قالَ الميداني: يُضرَبُ للمشهورِ المتَعالِم، وهوَ من قولِ سُحَيْمِ بن وُثَيْلٍ الرِّياحي[1]، تقديرُه: أنا ابنُ الَّذي يُقالُ له: جَلا الأمورَ وكَشَفَها.

قولُه: (بِكَفَّيْ كانَ من أرْمى البَشَر)، أوَّلُه:

مالَكَ عندي غيرُ سَهْمٍ وحَجَر وغـيرُ كَبْداءَ شـديـدةِ الوَتَـر

جادتْ بِكَفّي (أي بِكَفَّيْ شخص) كانَ من أرْمى البَشَر[2].

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٣١).

(٢) ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٥: ٦٥) من غيرِ عزوٍ لأحد.

﴿مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾: مقامٌ في العبادة، والانتهاءِ إلى أمْرِ الله مقصورٌ عليه لا يتجاوزه، كما رُوي: «فمنهم راكعٌ لا يُقيم صلْبه، وساجدٌ لا يَرفع رأسه». ﴿لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾: نصفُّ أقدامَنا في الصلاة، أو أجنحتَنا في الهواء، مُنتظِرين ما نُؤمَر. وقيل: نصفُّ أجنحتَنا حَوْلَ العرشِ داعِين للمؤمنين. وقيل: إنَّ المسلمين إنَّما اصطفُّوا في الصلاةِ منذ نزلتْ هذه الآية. وليس يصطفُّ أحدٌ من أهل المِلَل في صلاتهم غير المُسلمين. ﴿ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾: المنزِّهون، أو المصلُّون. **والوجه: أن يكونَ هذا وما قَبْلَه** مِن قوله:

الكَبْداء: القَوسُ الذي يَملأُ مِقْبَضَها الكَفّ، والدَّليلُ على حذفِ الموصوفِ حذفُ النُّون.

قولُه: (**والوجهُ أن يكونَ هذا وما قبلَه**) إلى آخِره، عطفٌ على قولِه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ اعتراضٌ بينَ الاستثناءِ وبينَ ما وَقَعَ منهُ من حيثُ المعنى، يعني: يُجْعَلُ من قولِه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ﴾ إلى قولِه: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ قصَّةٌ واحدة؛ ليكونَ مُفْرَغًا إفراغًا واحدًا، وتقريرُه: ولَمَّا علِمَتِ الملائكةُ أنَّ الكَفَرَةَ مُحْضَرونَ ومُعَذَّبونَ تبرَّؤُوا منهم ونزَّهوا اللهَ سُبحانهُ وتعالى بقولِهم: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ أي: يَصِفُهُ هؤلاءِ ولكنِ المخلَصونَ بُرَآءُ ممَّا يصفونَهُ به، ثُمَّ التفَتوا إلى الكَفَرَةِ وجاؤوا بالفاءِ الجَزَائيَّة، أي إذا صَحَّ أنَّكم تَفْتَرون ـ واللهُ تعالى مُنَزَّهٌ عمَّا تقولون ـ وأنَّ المخْلَصينَ من عبادِ الله بُرَآءُ ممَّا تصفونَه، فاعلموا أنَّكُم وآلِهَتَكُمْ لا تقدرونَ على أنْ تَفتِنوا على الله تعالى من عبادِهِ المخلَصينَ الَّذينَ اصطَفاهم لنَفْسِه، بل الَّذي تقدرونَ أن تَفتِنوهُ مَنْ هوَ مِثلكم ممَّنْ قدَّرَ اللهُ أنَّهُ من أصحابِ النَّار، ولَمَّا فَرَغوا من الاحتجاجِ رجعوا إلى إظهارِ العبوديَّةِ والخضوعِ لربِّهم والاعتذارِ عمَّا نُسِبَ إليهم بقَوْلِه: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ إلى آخِرِه.

هذا تقريرٌ حسن، لكنَّ قولَه: «ممَّن علمَ اللهُ بكفرِهم أنَّهم من أهلِ النَّارِ لا لتقديرِهِ وإرادتِه» تعريجٌ من المحجَّة، وفسَّرَ بمجرَّدِ الرَّأي، حيثُ فرَّقَ بينَ علمِ الله وتقديرِهِ وإرادتِه. قالَ محيي السُّنَّة: إلا من قَدَّرَ الله أنَّهُ سيدخُلُ النَّارَ أي: سَبَقَ لَهُ في علمِ الله الشَّقاوة[1].

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ٦٣).

﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصافات: ١٥٩] مِن كلام الملائكة، حتى يتَّصلَ بذكْرِهم في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ ﴾ [الصافات: ١٥٨]، كأنه قيل: ولقد عَلِمَ الملائكةُ وشَهِدوا أن المشركين مُفتَرُون عليهم في مُناسبةِ ربِّ العزّة، وقالوا: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ ﴾، فنزَّهوه عن ذلك، واستثنَوْا عبادَ الله المُخلَصِين، وبرَّؤوهم منه، وقالوا للكفرة: فإذا صحَّ ذلك فإنكم وآلهتكم لا تَقدِرون أن تَفتِنوا على الله أحداً مِن خَلْقه وتُضِلُّوه، إلّا مَن كان مِثْلَكم ممّن عَلِمَ الله ـ لكفرهم، لا لتقديرِه وإرادته، تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً ـ أنهم من أهل النار، وكيف نكونُ مناسِبين لربِّ العِزّة وتَجمَعُنا وإيّاه جنسيّةٌ واحدة؟ وما نحنُ إلّا عبيدٌ أذِلّاءُ بين يَديْه، لكلٍّ منّا مقامٌ من الطاعة لا يستطيعُ أن يَزِلَّ عنه ظُفُراً؛ خُشوعاً لعَظَمتِه وتواضُعاً لجلاله، ونحنُ الصافُّون أقدامَنا لعبادته وأجنحتَنا، مُذعِنين خاضعين مسبِّحين ممجِّدين، وكما يجبُ على العباد لربِّهم. وقيل:

وقالَ الإمام: إلا مَنْ كانَ كذَلِكَ في حُكْمِ الله وتقديرِه[1]. وذلِكَ تصريحٌ بأنَّ المقتضي لوقوعِ هذهِ الحوادثِ حكمُ الله، وكانَ عُمَرُ بن عبدِ العزيزِ يحتجُّ بهذهِ الآيةِ في إثباتِ هذا المطلوب، أي: أنّ حُكْمَ الله بالسَّعادةِ والشَّقاوةِ هوَ الّذي يُؤثِّرُ في حصولِها. وقلت: ويساعِدُ عليهِ النَّظْمُ الّذي لخَّصناه.

قولُه: (أنَّهم من أهلِ النَّار) مُتعلِّقٌ بقولِه: «عَلِمَ الله»، أي: عَلِمَ الله بسببِ كفرِهم أنَّهم من أهلِ النَّارِ، وقوله: «ويجْمَعُنا وإيَّاه» داخلٌ في حيِّزِ الإنكار، أي: كيف تَجْمَعُنا والله سُبحانهُ وتعالى جِنْسِيَّةٌ؟!

قولُه: (أن يَزِلَّ عَنْهُ ظُفُرًا)، أي: مقدارَ ظُفُر، كقَوْلِه:

وقَدْ جَعَلَتْني من خُزَيْمَةَ أُصْبُعَا

قولُه: (وكما يَجِبُ على العباد) تقديرُه: ونحنُ ـ كما ذَكَرْنا ـ خاضِعينَ مُسَبِّحين، وكما يَجِبُ على العبادِ لربِّهم من الطَّاعة.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٦١).

هو مِن قولِ رسولِ الله ﷺ، يعني: وما مِنَ المسلمين أحدٌ إلّا له مقامٌ معلوم يومَ القيامة على قَدْرِ عَمَلِه، مِن قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]. ثم ذَكَرَ أعمالَهم وأنهم هم الذين يَصطفُّون في الصلاةِ يسبِّحون اللهَ وينزِّهونه ممّا يُضِيف إليه مَن لا يعرفه ممّا لا يَجوزُ عليه.

[﴿وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ * لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * لَكُنَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ * فَكَفَرُوا۟ بِهِۦ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ ١٦٧-١٧٠]

هم مُشرِكُو قُريشٍ كانوا يقولون: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا﴾ أي: كِتاباً ﴿مِّنَ﴾ كُتب ﴿ٱلْأَوَّلِينَ﴾ الذين نَزل عليهم التوراة والإنجيل، لأخلَصْنا العبادةَ لله، ولَـمّا كذَّبْنا كما كَذَّبوا، ولا خالَفْنا كما خالَفوا، فجاءَهم الذِّكرُ الذي هو سيِّدُ الأذكار، والكتابُ الذي هو مُعجِزٌ من بين الكتب، فكَفَروا به، ونحوُه ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر: ٤٢]، فسوف يَعلمون مغبّةَ تكذيبِهم وما يَحُلّ بهم من الانتقام. و﴿إِن﴾ هيَ المخفَّفةُ من الثقيلة، واللامُ هي الفارِقة؛ وفي ذلك أنهم كانوا يَقولونه مؤكِّدين للقولِ جادِّين فيه، فكم بين أوَّلِ أمْرِهم وآخره!

[﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ * وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ ١٧١-١٧٣]

قولُه: (هوَ من قولِ رسولِ الله ﷺ) وعلى هذا يكونُ قولُه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ اعتراضًا، وكلامُ الرَّسولِ ﷺ استطرادًا؛ لأنَّه تعالى لَمَّا أمَر رسولَهُ ﷺ[1] بالاستفتاءِ عن وَجْهِ تلكَ القسمةِ الضِّيزى الَّتي قسَّموها بقولِه: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ وبالإنكارِ البليغِ واستجهالِ النُّفوسِ واستركاكِ العقولِ سَخطًا عليهم وغضبًا على تلكَ المقالَةِ الشَّنيعةِ أتى بما دَلَّ على ضِدِّ ذَلِكَ من معنى الرِّضا عنِ المُؤمنينَ لأجلِ أعمالِهمُ الصَّالحَةِ من الصَّلاةِ في الجماعات، وتسبيحِ الله وتنزيهِ عمَّا أضافَ إليهِ الكَفَرَة.

---

(١) من قوله: «وعلى هذا يكون قوله» إلى هنا، سقط من (ح).

الكلمة: قولُه: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ * وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾، وإنما سمّاها كلمةً وهي كلماتٌ عِدَّة؛ لأنّها لـمّا انتظمتْ في معنًى واحدٍ كانت في حُكمِ كلمةٍ مُفردة. وقُرِئ: (كلماتُنا).

والمرادُ الموعِدُ بعُلوِّهم على عدوِّهم في مَقاوِمِ الحجاج ومَلاحمِ القتال في الدنيا، وعلوِّهم عليهم في الآخرة، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [البقرة: ٢١٢]، ولا يلزمُ انهزامهم في بعضِ المَشاهِد، وما جرى عليهم من القَتْل؛ فإنَّ الغلبَةَ كانت لهم ولمن بعدَهم في العاقبة، وكفى بمَشاهِد رسولِ الله ﷺ والخلفاءِ الراشدين مُثُلاً يُجتذى عليها وعِبَراً يُعتبر بها.

وعن الحسنِ رحمه الله: ما غُلِبَ نبيٌّ في حَرْب ولا قُتل فيها. ولأنّ قاعدةَ أمْرِهم وأساسَه والغالب منه: الظَّفَرُ والنُّصرة وإنْ وقع في تَضاعيفِ ذلك شَوْبٌ مِنَ الابتلاءِ والمحنة، والحُكْم للغالب.

وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: إنْ لم يُنصَروا في الدنيا نُصِروا في الآخرة. وفي قراءةِ ابنِ مسعود: (على عبادنا)، على تضمين ﴿سَبَقَتْ﴾ معنى حَقَّت.

قوله: (الكلمة: قوله ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ * وَإِنَّ جُندَنَا﴾)، الرَّاغِب: يُقالُ للعَسكَر: الجُنْدُ اعتبارًا بالغِلظَةِ من الـجَنَدِ أي: الأرضُ الغلِيظةُ الَّتي فيها حجارة، ثُمَّ يُقالُ لكُلِّ مُجْتَمَع: جُنْد، نَحْو «الأرواحُ جنودٌ مُجَنَّدَة» والجمع: أجنادٌ وجُنود. قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ﴾ [الأحزاب: ٩][١].

قولُه: (كانتْ في حُكْمِ كلمةٍ مُفْرَدة) عن بعضِهم: نظير «الكلمة»، «الثَّمرة» يُقال: باعَ فلانٌ ثمرةَ بُستانِه، وإنْ كانَتْ ثمرات، ويقالُ للقَرية: مَدْرَة؛ لأنّها لَمَّا اجتمَعَتْ وتضامت صارتْ في حُكْمِ شيءٍ واحد.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٠٧.

[﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ * وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ ١٧٤-١٧٥]

﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾: فأعرِضْ عنهم وأغْضِ على أذاهم ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾: إلى مدّةٍ يسيرة؛ وهي مدّةُ الكَفِّ عن القتال.

وعن السُّدِّيّ: إلى يومِ بَدْر. وقيل: الموت. وقيل: إلى يومِ القيامة.

﴿وَأَبْصِرْهُمْ﴾ وما يُقضَى عليهم من الأسْرِ والقتلِ والعذاب في الآخرة، فسوفَ يُبصِرونك، وما يُقضى لك من النُّصرةِ والتأييد والثوابِ في العاقبة. والمرادُ بالأمر بإبصارهم على الحال المُنتظَرة الموعودة: **الدلالةُ على أنها كائنةٌ** واقعة لا محالة، وأنّ كَيْنونَتَها قريبةٌ كأنها قُدّام ناظرَيْك. وفي ذلك تسليةٌ له وتَنْفيسٌ عنه. وقولُه: ﴿فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ **للوعيد كما سَلَف**، لا للتَّبْعيد.

[﴿ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ * فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنذَرِينَ * وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ * وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ ١٧٦-١٧٩]

مُثِّلَ العذابُ النازِلُ بهم بعد ما أُنذِرُوه فأنكَروه بجيشٍ أنذر بهُجومه قومَه بعضُ نصّاحهم فلم يَلتفِتوا إلى إنذاره، ولا أخَذوا أُهْبَتَهم، ولا دبَّروا أمْرَهم تدبيراً يُنجيهم، حتى أناخَ بفنائهم بغتةً، **فشنَّ عليهم الغارةَ** وقَطَعَ دابرَهم، وكانت عادةُ ....

قولُه: (**الدَّلالةُ على أنَّها كائِنة**) يعني: إنَّما أمَرَ اللهُ نَبِيَّهُ صلواتُ الله وسلامه عليهِ بقولِه: ﴿وَأَبْصِرْهُمْ﴾ والمُبْصَرُ مُنْتَظَرٌ بَعْد، للدَّلالَةِ على أنَّ وَعْدَ الله الآتي بمنزلةِ الكائِنِ استحضارًا لتلكَ الحالةِ الآتِية، كما في قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢].

قولُه: (﴿فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ **للوَعيدِ كما سلف**)، يعني: قولَه: «﴿وَأَبْصِرْهُمْ﴾ وما يُقضى عليهم من الأسْر» إلى قولِه: «وما يُقضى لَكَ من النُّصرَةِ والتَّأييدِ والثَّوابِ في العاقِبة» لا للتَّبعيد، كما تقول: سوفَ أنتقِمُ مِنْك، وأنتَ مُتَهَيِّئٌ للانتقام.

قولُه: (**فشَنَّ عليهم الغارة**) شَنَّ الماءَ على الشُّرّاب: فَرَّقَهُ عليه، ومنهُ قيل: شَنَّ عليهم الغارةَ وأشَنّ، إذا فَرَّقَها عليهم من كُلِّ وجه.

مَغاويرِهم أن يُغِيروا صَباحاً، فسُمِّيَت الغارةُ «صباحًا»، وإن وقعَت في آخر. وما فَصُحَت هذه الآية، ولا كانت لها الروعة التي تُحِسُّ بها ويَروقُك تواردها على نفسك وطبعك، إلا لمجيئها على طريقة التمثيل. وقرأ ابنُ مسعود: (فبِئسَ صباح). وقُرئ: (نُزِلَ بساحتهم) على إسنادِه إلى الجارِّ والمجرور، كقولك: ذُهِبَ بزيد، و(نُزِّل) على: ونُزِّلَ العذاب. والمعنى: فساء صباحُ المنذَرين صباحهم. **واللامُ في ﴿ٱلْمُنذَرِينَ﴾ مُبهَم في جنس مَن أُنذِروا**؛ لأنَّ «ساءَ» و«بئس» يَقتضيانِ ذلك. وقيل: هو نُزولُ رسولِ الله ﷺ يومَ الفتح بمكَّة.

وعن أنسٍ رضي الله عنه: لمّا أتى رسولُ الله ﷺ خيبرَ وكانوا خارِجين إلى مزارِعِهم ومعهم المَساحي، قالوا: محمّدٌ والخَمِيس، ورجعوا إلى حِصْنهم. فقال عليه السلام: «اللهُ أكبر خربتْ خَيْبر، إنّا إذا نزَلْنا بساحةِ قومٍ فساءَ صباحُ المنذَرين». وإنما ثُنِّي

قولُه: (مَغاويرِهم) جمعُ مِغْوار، وهوَ كثيرُ الغارة. **الجوهَرِيّ**: رجلٌ مِغوارٌ ومُغاوِر، أي: مُقاتِل، وقَوْمٌ مَغاويرُ، وخَيْلٌ مُغيرة.

قولُه: (**واللَّامُ في ﴿ٱلْمُنذَرِينَ﴾ مُبهمٌ في جنسِ مَنْ أُنذِروا**) ولا يجوزُ أن يكونَ للعَهْد؛ لأنَّ أفْعالَ المَدْحِ والذَّمِّ تقتضي الشُّيوعَ للإيهامِ والتَّفصيلِ. لا يجوزُ أن تقول: بئسَ الرجُلُ هذا، ونِعْمَ الرجُلُ هذا، إذا أرَدْتَ رجُلًا بعَيْنِه.

قولُه: (**وعن أنس: لَمّا أتى رسولُ الله ﷺ**)، الحديثُ أخرجهُ البُخاريُّ ومسلمٌ والنَّسائيُّ[1] عنهُ مع زيادات، وهذهِ الرِّوايةُ مختَصَرٌ منه.

النِّهاية: الخميس: الجَيْش، سُمِّيَ به لأنَّه مقسومٌ خمسةَ أقسام: المقدِّمة، والسَّاقة، والمَيْمَنة، والمَيْسَرَة، والقَلب. وقيل: لأنَّهُ تُخَمَّسُ فيهِ الغنائِم. و«محمد» خبرُ مُبْتَدَإٍ محذوف، أي: هذا محمدٌ صلواتُ الله عليه.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٣٦) من حديثِ عائشة رَضِيَ الله عنها، وأخرجه مسلم (٢٦٣٨) من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ الله عنه، وأخرجه النسائي (١٥٤١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾؛ ليكونَ تسليةً على تَسْلية، وتأكيداً لوقوعِ الميعاد إلى تأكيد. وفيه فائدةٌ زائدة؛ **وهي إطلاقُ الفعلَيْن** معاً عن التقييدِ بالمفعُول، وأنه يُبصر وهُم يُبصرون ما لا يُحيط به الذِّكْرُ مِنْ صُنوف المسرَّةِ وأنواع المَساءة. وقيل: أُريدَ بأحدِهما عذابُ الدنيا، وبالآخر عذابُ الآخرة.

[﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ١٨٠-١٨٢]

أُضِيفَ الربُّ إلى العزّة؛ لاختصاصِه بها، كأنه قيل: ذو العِزّة، **كما تقول: صاحبُ صِدْق؛ لاختصاصِه بالصِّدق**. ويجوزُ أن يُرادَ أنه ما مِنْ عزّةٍ لأحد من المُلوك وغيرِهم إلّا وهو ربُّها ومالكها، كقوله تعالى: ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

اشتملتِ السورةُ على ذِكْرِ ما قاله المشركون في الله ونَسَبُوا إليه ممّا هو مُنزَّه عنه،

قولُه: (**وهيَ إطلاقُ الفِعْلَيْن**) وهُما في قولِه: ﴿وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾، أي: انْتَظِرْ حتّى ترى وَيَرَوْن.

قولُه: (**كما تقول: «صاحبُ صِدق» لاختصاصِهِ بالصِّدق**) قالَ في قولِهِ تعالى: ﴿عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الانعام: ٩٣]: «أضافَ العذابَ إليه، كقولِه: رجُلُ سوء، يريدُ العراقَةَ في الهَوانِ والتَّمكُّنِ فيه»[1]، وهوَ من إضافَةِ الموصوفِ إلى الصِّفَة، وهيَ مصدرٌ نحو، رجُلُ عَدْل، فإذا تجسَّمَ منَ الصِّدقِ فلا يكونُ شيئًا غيره، فيَلْزَمُ أن يكونَ مختصّاً به، وإليه الإشارةُ بقوله: «لاختصاصِه به»، ويجوزُ أن تكونَ الإضافةُ بمعنى اللّام، كقولِه تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وقوله: ﴿رَبِّ الْعَرْشِ﴾ [الزخرف: ٨٢] والتَّعريفُ في «العِزَّة» للجِنس، فإذا كانَ مالكُ جنسِ العِزَّةِ هوَ اللهَ فلا يكونُ أحدٌ مُعتزًّا إلا به، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «ما مِنْ عِزّةٍ لأحدٍ من الملوكِ وغيرهم إلا هو ربُّها ومالكُها».

---

(١) انظر: (٦: ١٦٧).

وما عاناه المرسَلون مِن جِهَتِهم، وما خُوِّلوه في العاقبةِ من النُّصرة عليهم؛ فختَمَها بجَوامع ذلك مِن تنزيهِ ذاته عمّا وَصَفَه به المشركون، والتسليم على المرسَلين، ﴿ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ على ما **قيَّض لهم** مِنْ حُسنِ العَواقب، **والغَرَضُ تعليمُ المؤمنين** أن

قولُه: (**وما عاناه**)، **الجوهَري**: المُعاناة: المُقاساة، يُقال: عاناهُ وتَعَنَّاهُ وتعنّى.

قولُه: (**قيَّض لهم**)، **الجوهري**: قيَّض الله فُلانًا لفُلان، أي: جَاءَهُ بِهِ وأباحَهُ لَه.

قولُه: (**والغرَضُ تَعْلِيمُ المؤمنين**) يريدُ أنَّ هذهِ الآيَةَ لَمَّا كانتْ خاتِمةً لِما تضمَّنَتْهُ السُّورةُ من تخاليطِ المشركينَ وتكاذُبِهِمْ ونِسْبَتِهِمْ إلى جلالِهِ الأقدَسِ ما لا يليقُ بجَنَابِه، ومن فَرْطَاتِهِمْ معَ أنبيائهِ والصَّالِحِينَ من عبادهِ وتَجَرُّعِهِمُ الغُصَص، ومن وخامَةِ حالةِ المكَذِّبينَ وحُسْنِ عاقِبَةِ المُرْسَلين، وفَذْلَكَةً لذَلِكَ التَّفصيلِ كانتْ أيضًا تعليمًا للمؤمِنين؛ لأنَّهُ لا يخلو كُلُّ مقام يجلسُ فيهِ الإنسانُ من فَلَتَاتٍ وهَفَوَاتٍ ومن كلِماتٍ فيها رِضى الله وسَخَطُه، فالواجِبُ على المؤمِنِ إذا قَامَ من مجلِسِهِ أن يتلوَ هذهِ الآيَةَ لتكونَ مُكَفِّرَةً لتلكَ السَّقطَاتِ ومَحْمَدَةً لِما وُفِّقَ من الطَّيِّبات، ومن ثَمَّ قالَ صلواتُ الله وسلامُهُ عليه: «كلِماتٌ لا يتكلَّمُ بهنَّ أحدٌ في مجلِسِهِ عندَ قيامِهِ ثلاثَ مرَّاتٍ إلا كُفِّرَ بهنَّ عنه، ولا يقولُهُنَّ في مجلِسِ خيرٍ ومجلِسِ ذِكْرٍ إلا خُتِمَ لهُ بهنَّ عليهِ كما يُختَمُ بخاتَمٍ على الصَّحيفة: سُبحانَكَ اللَّهُمَّ وبحَمْدِك، لا إلهَ إلا أنت، أسْتَغْفِرُكَ وأتوبُ إليك». أخرجهُ أبو داودَ[١] عن عبدِالله بن عَمْرو.

وأخرَجَ النَّسائِيُّ عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها قالت: «إنَّ رسولَ الله ﷺ إذا جلسَ مجلِسًا أو صلى تكلَّمَ بكلِمات، فسألَتْ عائشةُ عن الكلمات، فقال: إن تكلَّمَ بخيرٍ كانَ طابَعًا عليهنَّ إلى يومِ القيامة، وإن تكلَّمَ بِشرٍّ كانتْ كفَّارةً له: سُبحانَكَ اللَّهُمَّ وبحَمْدِك، لا إلهَ إلا أنت، أسْتَغْفِرُكَ وأتوبُ إليك»[٢].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٥٧) والطبراني في «الدعاء» (١: ٥٣٦) وصحّحه ابن حِبّان (٥٩٣) وفيه تمامُ تخريجه.

(٢) أخرجه النسائي (١٣٤٤) وهو في «مسند أحمد» (٢٤٤٨٦) وفيه تمامُ تخريجه.

يقولوا ذلك، ولا يُخِلُّوا به، **ولا يَغفُلوا عن مُضمَّناتِ كتابه الكريم**، ومُودَعاتِ قرآنه المَجيد. وعن عليٍّ رضي الله عنه: مَن أحبَّ أن يكتالَ بالمِكْيالِ الأوفى مِنَ الأجْرِ يومَ القيامة، فليكنْ آخر كلامِه إذا قامَ مِن مَجْلسِه: ﴿سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ﴾ إلى آخر السورة.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ﴾ أُعطِيَ من الأَجْرِ عَشْرَ حسناتٍ بعددِ كلِّ جِنيٍّ وشيطان، وتباعدتْ عنه مَرَدةُ الشياطين، وبَرِئ من الشِّرْك، وشَهِدَ له حافِظاه يومَ القيامة أنه كانَ مؤمناً بالمرسَلين».

قولُه: (**ولا يغفُلوا عن مُضَمَّناتِ كتابِهِ الكريم**)، يعني: كما وَقَفْتُمْ على هذهِ الخاتِمَةِ وتضمُّنِها لهذا المَطلَبِ الشَّريفِ كذَلِكَ سائِرُ كتابِهِ الكريم مُودَعٌ تحتَ كُلِّ كلمةٍ منهُ أسرارٌ دقيقةٌ وإشاراتٌ وتلويحات، فلا تَغْفلوا عنها. رزقنا اللهُ بفَضْلِهِ العميمِ التَّوفيقَ للعَمَلِ بما فيهِ كما يُرْضيه، ووفَّقَنا بكرمِهِ الجسيمِ للاطِّلاعِ على تلكَ الأسرار، إنَّهُ هوَ البرُّ الرَّحيم.

تمَّتِ السّورةُ

حامدًا ومُصَلِّيًا على رسوله.

* * *

سورة ص
مكيّة، وهي ستٌّ وثمانون، وقيل: ثمانٍ وثمانون آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ * بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ﴾ ١ - ٢]

(صادْ) على الوقف، وهي أكثرُ القراءة، **وقُرِئ بالكسرِ والفتح**؛ لالتقاء الساكنَيْن، ويجوزُ أن يَنتصِبَ بحذفِ حرفِ القَسَم وإيصال فِعْله، كقولهم: اللّهَ لأفعلَنَّ، بالنصب، **أو بإضمارِ حرفِ القَسَم**، والفتح في موضعِ الجرِّ، كقولهم: اللّهِ لأفعلنَّ،

سورةُ ص
مكّيةٌ، وهيَ سِتٌّ وثمانونَ آية، وقيل: ثمانٍ وثمانونَ آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: **(وقُرِئ بالكَسرِ والفَتح)**، قالَ الإمام: قرأ الحَسن: بكَسرِ الدّالِ لالتِقاءِ السّاكِنين، وعيسى بن عُمَر[1]: بنَصبِها وبحَذفِ حَرفِ القَسمِ وإيصال فِعلِه، كقولِهم: «الله لأفعَلن»، وأكثرُ القُرّاءِ على الوَقف[2]؛ لأنّ الأسماءَ العاريةَ عن العَواملِ تُذكرُ مَوقُوفةَ الأواخِرِ[3].

قولُه: **(أو بإضمارِ حَرفِ القَسم)**، عَطفٌ على قولِه: «بحَذفِ حَرفِ القَسم»، والفَرقُ

---

(١) في النسخة (ط): «عمرو»، وهو خطأ.

(٢) عبارة الفخر الرازي: «على الجزم».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٦٦).

بالجرِّ، وامتناعُ الصرف للتعريفِ والتأنيث؛ لأنها بمعنى السُّورة، وقد صَرَفَها مَن قرأ: (صادٍ) بالجرِّ والتنوينِ على تأويلِ الكتابِ والتنزيل. **وقيل فيمن كَسَر: هو مِنَ المُصاداة**؛ وهي المُعارَضة والمعادلة، ومنها: الصَّدى؛ وهو ما يُعارِضُ الصوتَ في الأماكنِ الخالية من الأجسام الصُّلْبة، ومعناه: عارِضِ القرآنَ بعملِك فاعملْ بأوامره وانْتَهِ عن نَواهيه. فإن قلتَ: قولُه: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۞ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي

بينَ الحَذفِ والإضمارِ: أنّ المحذُوفَ مَترُوكٌ أصلًا فلا يكونُ فيها يَقومُ مَقامهُ أثرٌ مِنه، والمُضمَرُ بخلافِهِ. رُوي عن المُصَنِّف: «أقسَمت» يَعمَلُ في اسمِ «الله» بواسِطة الباءِ إذا كَسرت، وإذا فَتحتَ فقد حَذفتَ وصارَ «أقسَمت» عامِلًا في الاسمِ مِن غير واسِطة.

فإن قُلت: هذا يُخالِفُ ما سبقَ في «البَقرةِ» أنّ انتِصابَها بفعلِ مُضمَرٍ نحو: «اذكُر»، لا أنهُ مُقسَمٌ بها، وانتصبَ نَصبَ قولِهم: «الله لأفعَلَنَّ» على حَذفِ حَرفِ الجَر، إلى آخِرِ السُّؤال، ويمكنُ أن يُقال: إنّ المُصَنِّفَ قَفا هاهُنا أثرَ الزَّجّاج، فإنهُ قال: وقيل: إنّها قَسم، و﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ عَطفٌ عليها، المعنى: أُقسِمُ بصاد والقُرآنِ[1] ذي الذِّكر. تمّ كلامُه[2]. ولأنه لم يمنع الجوازَ هناك ولكن ذكر ما لزِم منه الاستكراه، بل ذكر ما يدلُّ على أنّ هذا أيضًا وجه حيث قال: والأوجَهُ أن يقال: ذاك نَصب.

قولُه: (**وقيل فيمن كَسر: هو من المُصاداة**)، قالَ ابن جنّي: المأثورُ عن الحسنِ: بكسرِ الدالِ من المُصاداة، أي: عارِض عَملكَ بالقرآن. قالَ أبو عليّ: هو فاعلٌ من الصَّدى، وليس فيه أكثر مِن جَعلِ «الواو» بمعنى الباءِ في غير القَسم[3].

وقال الزجّاج: المعنى: صادِ القرآنِ بعَملِك، مِن قولك: صادى يُصادي؛ إذا قابَل وعادَل، يُقال: صادَيتُه؛ بمعنى: قابَلتُه[4].

---

(١) عبارة الزجاج: «وبالقرآن»، وهو الأشبَه بالصواب.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١٩).

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٣٠).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣١٩).

﴿عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ كلامٌ ظاهره متنافرٌ غيرُ منتظِم، فما وجهُ انتظامه؟ قلتُ: فيه وجهانِ؛ أحدُهما: أن يكون قد ذَكَرَ اسمَ هذا الحرفِ من حُروف المُعجَم على سبيلِ التحدّي والتنبيهِ على الإعجاز، كما مَرّ في أوّلِ الكتاب، ثم أتْبَعه القَسَم محذوفَ الجواب؛ لدلالة التحدّي عليه، كأنه قال: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ إنه لَكلامٌ مُعجِز. والثاني: أن يكونَ ﴿صٓ﴾ خبر مبتدأٍ محذوف، على أنها اسمٌ للسورة، كأنه قال: هذه صاد، يعني: هذه السورةُ التي أعجزتِ العَرَبَ والقرآنِ ذي الذِّكر، كما تقول: هذا حاتمٌ والله، تريد: هذا هو المشهورُ بالسَّخاء والله؛ **وكذلك إذا أقسم بها** كأنه قال: أقسمتُ بـ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ إنه لمعجِز، **ثم قال:** ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى عِزَّةٍ﴾ **واستكبارٍ عن الإذعان** لذلك والاعترافِ بالحقِّ، و﴿شِقَاقٍ﴾ لله ورسوله، وإذا جعلتَها مُقسَمًا بها

قولُه: (**ظاهِرُهُ مُتنافرٌ غير مُنتظم**)، يعني: لم يذكُر المُقسمَ عليه ولم يُبيِّنِ المُضربَ عنه. وفي كلامِه سوءُ أدب، ولذلك قالَ الإمام: وفيه إشكالان: **أحدُهما**: أنّ هُنا مُقسَمًا به وليس له مُقسمٌ عليه، **وثانيهما**: ﴿بَلِ﴾ يقتضي رَفع حُكمٍ ثبتَ وإثباتَ ما يُناقِضُه، فأين ذلك هنا[1]؟

قولُه: (**وكذلك إذا أقسمَ بها**)، أي: كذلك يكون «صاد» اسمًا للسورة. وحاصلُ الجواب: أنّ «صاد» إذا كانَ تِعدادًا للحروف: إمّا للإيقاظِ وقَرعِ العصا، أو تَقدِمةً لدلائلِ الإعجاز كانَ ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾ إنشاءَ قَسمٍ والجوابُ محذوف. وإذا كانَ اسمًا للسورة: إمّا أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أو مقسمٍ بها، و﴿بَلِ﴾ اسمًا للحروفِ أو خبرَ مبتدأ محذوف، وكانَ ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾ اسمًا للسورةِ لما يلزَمُ من جعلِها اسمًا للسورةِ وجَعلِ القرآنِ اسمًا لها عطفُ الشيء على نفسِه فنذهبُ إمّا: إلى عطفِ العامّ على الخاصّ أو: إلى الأسلوبِ التجريديّ، والواوُ متعيِّنة للعطف؛ لئلا يجتَمع قسمانِ على مُقسمٍ به واحدٍ كما سبق.

قولُه: (**ثم قال:** ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى عِزَّةٍ﴾ **واستكبارٍ عن الإذعان**)، عن بعضهم: هو كما يُقال: فلانٌ عالمٌ عَفيفٌ جَوادٌ، بل قَومُه استخفُّوا به.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٦٥).

وعطفتَ عليها ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾؛ جازَ لك أن تُريد بالقرآن التنزيلَ كلَّه، وأن تريد السورةَ بعينها، ومعناه: أُقسِم بالسورةِ الشَّريفةِ والقرآنِ ذي الذِّكر، كما تقول: مررتُ بالرَّجلِ الكريم وبالنَّسمَة المباركة، **ولا تريد بالنَّسمَةِ غيرَ الرَّجل**. والذِّكْرُ: الشَّرَفُ والشُّهرة، من قولِك: فلانٌ مذكور، ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]؛ أو الذِّكرى والموعظةُ، **أو ذِكْرُ ما يُحتاج إليه في الدِّين** من الشرائعِ وغيرِها، كأقاصيصِ

الراغب: فائدةُ ﴿بَلِ﴾ هاهنا تصحيحُ ما قَبله وإبطالُ ما بَعده. فإنه دلّ بقولِه: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ أنّ القرآن مَقرّ للتذكيرِ وأن ليسَ امتناعُ الكفّار[1] من الإصغاءِ إليه أن ليسَ موضعًا للذكرِ بل لتعزّزهم ومُشاقّتهم[2].

قولُه: (**ولا تُريد بالنّسمة غير الرجل**)، فيكونُ مِن عَطفِ الشيء على نفسِه لكن هو من بابِ التّجريد؛ جُرّد من الرجلِ آخرُ مثلُه متّصفٌ بصفةِ البركة، وعَطفَه عليه كأنه غيرُه وهو هو، قالَ في قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً﴾ [الأنبياء: ٤٨]، أي: آتيناهُما الفرقانَ وهو التوراةُ وآتينا به ضياءً وذكرًا حيث أتى بالباءِ التجريديةِ في التفسير نحو: رأيتُ بكَ أسدًا.

قولُه: (**أو ذِكرُ ما يُحتاجُ إليه في الدين**)، **الراغب**: الذكرُ تارةً يُقال ويُراد به: هيئةٌ للنفسِ بها يتمكّنُ الإنسانُ أن يحفظَ ما يَقتنيه من المعرفة وهو كالحفظِ إلّا أنّ الحفظَ يقالُ اعتبارًا بإحرازه، والذكرُ اعتبارًا باستحضارِه. وتارةً يقالُ لحضورِ الشيء: القلب أو القول. ولذلك قيل: الذكرُ ذِكران: ذكرٌ بالقلبِ وذكرٌ باللسانِ، وكلٌّ منهما ضَربان: ذكرٌ عن نِسيان. وذكرٌ لا عن نسيان؛ بل عن إدامةِ الحفظِ، وكل قول يُقال له ذِكر. فمن الذكرِ باللسانِ قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠]، وقوله: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾، وقوله: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠-١١]، فقد قيل: الذكرُ هاهنا وصفٌ للنبيّ ﷺ كما أن «كلمة» وصفٌ لعيسى عليه السلام من حَيْثُ إنه ﷺ بُشّر به في الكُتب المُتقدّمة فيكون قولُه: «رسولًا» بدلًا منه.

---

(١) في النسخ الخطية: «القرآن»، وصوّبناه من «مفردات القرآن».

(٢) «مفردات القرآن» ص١٤٢.

الأنبياء والوَعْدِ والوَعيد. والتنكيرُ في ﴿عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾؛ للدّلالةِ على شِدّتِها وتَفاقُمِها. وقُرئ: (في غرّة) أي: في غَفْلةٍ عمّا يجبُ عليهم من النظر واتّباعِ الحقّ.

[﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ٣]

﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: وعيدٌ لذوي العِزّة والشِّقاق، ﴿فَنَادَوا﴾: فدعَوْا واستغاثُوا، وعن الحسن: (فنادَوْا بالتوبة). و«لاتَ»: **هي «لا» المشبَّهة بـ «ليس»**، زيدتْ عليها تاءُ التأنيث كما زِيدتْ على «رُبَّ»، و«ثُمَّ» للتوكيد، وتغيَّر بذلك حُكمُها؛ حيثُ **لم تدخلْ إلّا على الأحيان**، ولمْ يَبرُز **إلا أحدُ مُقتضَيَيْها: إمّا الاسمُ وإمّا الخَبر**، وامتنع بُروزُهما

ومن الذكرِ عن النسيانِ: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، ومن الذكرِ بالقلبِ واللسانِ معا: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨][1].

قولُه: (و«لات»: **هي لا المُشبَّهةُ بـ«لَيس»**)، قيل: مَذهبُ البَصريين أنّ «لاتَ» بمَعنى: «ليسَ» والكُوفيينَ أنها لنَفي الجِنس، وهذا أولى لكَثرتِها في الاستِعمال[2]، وبمعنى: «ليسَ» إنّما يكُونُ في الشِّعر، فوجبَ أن يكون يُحملَ ما في القُرآنِ على الشّائِعِ لا على القَليل.

وحُجّة البَصريين أن تاءَ التأنيثِ مِن خواصِّ الفعل فوجب أن تكونَ المُشبّهةَ بالفِعل، وإلحاقُ التّاءِ في التي لنَفي الجِنسِ بَعيد.

قولُه: (**لم تَدخُل إلّا على الأحيان**)، قيل: إنّما اختُصَّت بها لما في دُخولِها على غيرِها مِن إلباس؛ لأنّ «لا» ليسَت لنَفي الحالِ صَريحًا فيختصُّ دُخولُها على الأحيان، بخِلافِ «ليسَ» لأنّها أينما وقعَت؛ وقعَت لنَفي الحالِ فلا يَختصُّ بالأحيان.

قولُه: (**إلّا أحَدُ مُقتَضيها: إمّا الاسمُ وإمّا الخبرُ**)، على حَسبِ اختِلافِ القِراءَتينِ في ﴿حِينَ﴾: النَّصبُ والرَّفع، فمَن نصبَ فتقديرُه: «ولاتَ الحينُ حينَ مَناص»، ومن رَفعَ فتقديرُه: «ولاتَ حينُ مَناصٍ حاصِلًا لهم».

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٢٨.

(٢) انظر بَسط هذه المسألة في «مغني اللبيب» ص٣٣٤.

جميعًا، وهذا مذهبُ الخليلِ وسِيبوَيْه. وعند الأخفشِ: أنها «لا» النافيةُ للجِنْس، زيدتْ عليها التاء، وخُصَّت بنفيِ الأحْيان. و﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ منصوبٌ بها، كأنك قلتَ: ولا حِينَ مناصٍ لهم. وعنه: أنَّ ما يَنتصِبُ بعدَه بفعلٍ مضمر، أي: ولا أرى حينَ مناصٍ ويرتفعُ بالابتداء، أي: ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم، **وعندهما** أنَّ النصبَ على: ولاتَ الحِينُ حِينَ مناص، أي: وليس الحينُ حِينَ مناصٍ؛ والرفعَ على: ولاتَ حينُ مناص؛ حاصلًا لهم. وقُرئ: (حينِ مناص) بالكسر، ومثلُه قول أبي زُبَيْدٍ الطائيِّ:

طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ فأجَبْنا **أنْ لاتَ حِينِ بَقاءِ**

فإن قلتَ: ما وجهُ الكسرِ في «أوان»؟ قلتُ: **شُبِّه بـ«إذ» في قوله**:

وأنتَ إذٍ صَحيحُ

قولُه: (**وعِندهُما**)، أي: عندَ الخَليلِ وسيبَوَيه. قالَ الزَّجّاج: أمّا مَن نصبَ فعلى أنها عَمِلت عَملَ «ليسَ». المعنى: وليسَ الوَقتُ حينَ مَناص. ومَن رَفعَ بها جَعلَ ﴿حِينَ﴾ اسم «ليسَ» وأضمرَ الخَبر، على معنى: ليسَ حينُ مَنجًى لنا، ومن خَفضَ جَعلها مَبنيةً مكسُورة لالتِقاءِ السّاكِنَين، والمعنى: ليسَ حينَ مَناصِنا، فلما قال: «ولاتَ أوان» جَعلهُ على معنى: «ليسَ أوانُنا»، فلمّا حَذفَ المُضافَ إليه بَنى على الوَقفِ ثمّ كَسرَ لالتِقاءِ السّاكِنَين، والكَسرُ شَبيهٌ بالخَطإ عندَ البَصريين[1].

قولُه: (**أنْ لاتَ حيَنِ بَقاء**) أي: «إبقاء»، وضَع «البَقاء» موضع «الإبقاء»، كالعَطاءِ يُوضَعُ مَوضِعَ الإعطاء.

قولُه: (**شُبِّهَ بـ«إذ» في قولِه: وأنتَ إذٍ صَحيح**)، أوّلهُ في «المطلع»:

نَهيتُــكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمرٍو بعاقِبَة..................

قبلَه:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٢٠).

في أنه زمانٌ قُطع منه المُضاف إليه وعُوِّض التنوين؛ لأنَّ الأصل: ولات أوانَ صُلْح. فإن قلتَ: فما تقولُ في ﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ والمُضافُ إليه قائم؟ قلتُ: نُزِّل قطعُ المضافِ إليه من مناص ـ لأنّ أصْلَه: حينَ مناصهم ـ منزلةَ قَطْعِهِ من حين؛ لاتّحاذِ المُضافِ والمضاف إليه، وجُعِلَ تنوينُه عِوَضًا من الضمير المحذوف، ثم بُنِيَ الحين **لكونِه مُضافًا إلى غير متمكِّن**. وقُرئ: (ولاتِ) بكسر التاءِ على البناء، **كجَيْرِ**. فإن قلتَ: كيفَ يوقَفُ على «لاتَ»؟ قلت: **يُوقَفُ عليها بالتاء**، كما تَقِفُ على الفعل الذي تتَّصل

جَمالكَ أيُّها القَلبُ الجَريح سَتلقى مَن تُحِبُّ فتَستريحُ[١]

أي: نَهيتُكَ عن طِلابِكَ إيّاها بذِكرِ سُوءِ عاقِبة الهَوى وأنتَ إذ ذاك، أي: زَمانَ النَّهي، صَحيحُ القَلب فَلم تَقبَل نُصحي، ولم تَنتهِ بنَهيي، فلا حيلةَ بَعده، فحَذفَ ذلك ووَضعَ التَّنوينَ مَوضِعه، فكسرَ المفتُوحَ تَشبيهًا بـ«إذ»؛ لأنهُ زَمانٌ مِثلُهُ فحَذفَ منه المُضافَ إليه.

قولُه: (**لِكَونِهِ مُضافًا إلى غير مُتَمكِّنٍ**) قيل: الضَّميرُ في «لِكونِهِ» راجِعٌ إلى «المناص»، لا إلى ﴿حِينَ﴾ ضَرُورةَ كَونِ المناصِ في «مَناصِهِم» مُضافًا إلى الضَّميرِ وهو غير مُتمكِّن، ولكَ أن تَجعلَ الضَّميرَ للحين؛ لأنّ قَطعَ المُضافِ إليه كقَطعِ المُضاف، وإضافَتهُ إلى المبني كإضافتِه. قالَ صاحِبُ «التَّقريب»: وفيهِ نَظر؛ لأنّ الإضافةَ إلى المُضمَرِ لا تُوجِبُ بناءَهُ كَغُلامِك، وأمّا «إذ» فبِناؤهُ لإضافتِهِ إلى الجُملةِ فيُستَبقى بناؤهُ بعدَ حَذفِها.

قولُه[٢]: (**كجَير**) مَعناه: حقًّا، كذا جاءَت في كَلامِهِم مَكسُورًا[٣].

قولُه: (**يُوقَفُ عَليها بالتّاءِ**) قالَ أبو عَليٍّ[٤] في «الإغفال»: ينبَغي أن يَكُونَ الوَقفُ بالتّاء؛ لأنه لا خلافَ في أنّ الوَقفَ على الفِعلِ بالتّاء، والحَرفُ أشبَهُ بالفِعلِ مِنهُ بالإسم مِن حيثُ إنّ الفِعلَ كانَ ثانيًا والاسمُ أوّلًا، فالحَرفُ أشبَهُ مِنهُ بالأوّل، وأيضًا إذا كانت هذه

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) هذه الفقرة تقدَّمت في الأصول الخطية على التي قبلها، وأخّرناها إلى هنا مراعاة لـ«الكشاف».

(٣) ولتمامِ الفائدة انظر: «مغني اللبيب» ص١٦٢-١٦٣.

(٤) في النسخة (ط): «أبو البقاء»، وهو سَهو.

به تاءُ التأنيث. وأمّا الكسائيُّ فيَقِفُ عليها بالهاءِ، كما يَقِفُ على الأسماءِ المؤنَّثة. وأمّا قولُ أبي عُبيد: إنّ التاءَ داخلةٌ على حين: فلا وجهَ له. **واستشهادُه بأنَّ التاء مُلتزِقة بـ «حينَ» في الإمام: لا متشبَّثَ به**، فكم وَقعتْ في المصحفِ أشياءُ خارجةٌ عن قياسِ الخطِّ. والمناصُ: المَنْجا والفَوْت، يقالُ: ناصَه يَنُوصه؛ إذا فاته. واسْتَناصَ: طَلَبَ المَناص. قال حارثةُ بن بدر:

التّاءُ في بَعضِ اللُّغاتِ تتركُ تاءً في الأسماءِ كما حَكاهُ سيبويهِ عن أبي الخَطّابِ وكما أنشَدَهُ أبو الحسن:

بَل جوزِ تَيْهاء كظَهرِ الحَجَفَتْ[1]

فأن تُترك في الحَرف ولا تُقلب أجدَر[2].

قولُه: (**واستِشهادهُ بأنّ التّاءِ مُلتَزِقةٌ بـ﴿حِينَ﴾ في الإمام[3]: لا مُتَشبَّثَ بِهِ**)، وأنشدَ صاحِبُ «المطلع»:

العاطِفُــونَ تَحينَ مــا مِن عاطفٍ والمُطعمونَ تَحينَ ما مِن مُطعِمِ[4]

قال المصنِّف: وإنّما لم تُغيَّر لأنه لو أُطلِقَ لأدّى إلى أمرِ عظيم، فربّما غَيروا ما لا يجوزُ تغييرُه.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (١: ٢٣٥) ومَطلعُ البيت من الرجز:

دارًا لليلى بعدَ حولٍ قد عَفَت

وقبلَه:

ما بالُ عَينٍ عن كَراها قد جَفَت مُسبَلةٌ تَستَنُّ لمّا عَرَفَت

ولتمام الفائدة انظر: «تاج العروس» (حجف).

(٢) «الإغفال» (٢: ٥٢٢).

(٣) يعني المصحفَ الإمامَ الذي جُمِعَ في عهدِ عثمانَ رضوانُ الله عليه.

(٤) البيتُ لأبي وجزةَ السعدي كما في «تاج العروس» (عطف).

غَمْرُ الجِـرَاءِ إذا قَصَـرْتُ عِنَانَه   بيَدي استَناصَ ورَامَ جَرْيَ المِسْحَلِ

[﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ۞ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ ٤-٥]

﴿مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾: رسولٌ مِن أنفُسِهم، ﴿وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ولم يقل: وقالوا؛ إظهارًا للغَضَبِ عليهم، ودلالةً على أنّ هذا القولَ لا يَجسُر عليه إلّا الكافرونَ المتوغِّلون في الكُفر، المنهمِكون في الغيِّ، الذين قال فيهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥١]، وهل ترى كُفرًا أعظمَ وجهلًا أبلغَ مِن أن يسمُّوا مَن صدَّقَه الله بوَحْيه كاذبًا، ويتعجَّبوا من التوحيد، وهو الحقُّ الذي لا يصحُّ غيرُه، ولا يتعجَّبوا من الشِّرك، وهو الباطلُ الذي لا وَجْهَ لصحَّته؟! رُوي: أنّ إسلامَ عُمرَ رضي الله عنه فرِحَ به المؤمنون فَرَحًا شديدًا، وشقَّ على قُريش، وبَلَغَ منهم، فاجتمَعَ خمسةٌ وعشرون نَفْسًا من صَناديدِهم، **ومَشَوْا إلى أبي طالب**، وقالوا: أنت شيخُنا وكَبيرنا، وقد عَلمْتَ

قولُه: (**غَمرُ الجِراءِ**) البَيت[١]، أي: كثير المُجاراة، واستَناص: طَلبَ النَّوص، أي: الفَوت، و«المِسحَلُ» حِمارُ الوَحش. يصِفُ فرَسًا. **الرّاغِب**: ناصَ إلى كذا: التَجأ إليه، وناصَ عَنه: ارتَدّ، يَنُوصُ نَوصًا، والمناص: الملجأ[٢].

قولُه: (**ومَشوا إلى أبي طالِب**)، الحَديثُ مِن رِوايةِ الإمام أحمدَ بنِ حَنبلٍ والتِّرمذي عن ابنِ عبّاس، قال: مَرِضَ أبو طالِب، فجاءَت قُرَيشٌ وجاءهُ النبي ﷺ وعِندَ أبي طالبٍ مجلِسُ رَجُل، فقام أبو جَهلٍ كي يَمنعهُ مِنَ الجُلُوس فيه، قال: وشَكوهُ إلى أبي طالبٍ، فقال: يا ابنَ أخي ما تُريدُ مِن قومِك؟ قال: «أُريدُ منهُم كَلِمة تَدينُ لهم بها العرَبُ وتُؤدّي إليهِمُ العَجَمُ الجِزية» قال: كلِمة واحِدة؟! فقال: «يا عَمِّ قُولُوا: لا إلهَ إلّا الله» فقالُوا: إلَهًا واحِدًا[٣]؟! ما سَمِعنا بهَذا في المِلّة الآخِرة إن هذا إلّا اختِلاق، فنزَلَ فيهِمُ القُرآن[٤].

---

(١) ذكره في «اللسان» (نوص) وعزاه لحارثة بن بدر، يعني الغُداني.

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٢٩.

(٣) كذا في النسخ الخطية، والذي في «المسند»: «أجعل الآلهةِ إلَهًا واحدا؟».

(٤) هو في «مسند الإمام أحمد» (٣٤١٩) وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٤: ٢٩٩) والنسائي =

ما فَعَلَ هؤلاءِ السُّفهاء ـ يريدون: الذين دَخَلُوا في الإسلام ـ وجئناك لتقضيَ بيننا وبين ابنِ أخيك، فاستَحضَرَ أبو طالبٍ رسولَ الله ﷺ، وقال: يا ابنَ أخي، هؤلاءِ قومُك يسألونك السؤال فلا تَمِلْ كلَّ المَيْل على قومك، فقال رسولُ الله ﷺ: «ماذا يَسألونَني؟» قالوا: ارفُضْنا وارفُضْ ذِكْرَ آلهتِنا ونَدَعَك وإلـٰهَك، فقال عليه السلام: «أرأيتم إنْ أعطيتُكم ما سألتُم أمعطيَّ أنتم كلمةً واحدة تَمْلِكون بها العَرَبَ وتَدِينُ لكم بها العَجَم؟» فقالوا: نعم وعَشْرًا، أي: نُعطِيكَها وعَشْرَ كلماتٍ معها، فقال: «قولوا: لا إلٰه إلّا الله»، فقاموا، وقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾؟! أي: بليغٌ في العَجَب. وقُرِئ: (عُجَّاب) بالتشديد، كقوله تعالى: ﴿مَكْرًا كُبَّارًا﴾ [نوح: ٢٢] وهو أبلغُ من المخفَّف، ونظيرُه: كَريم وكُرَام وكُرَّام. وقولُه: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا﴾ مِثْلُ قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] في أنَّ معنى الجَعْلِ التصييرُ في القول على سبيلِ الدعوى والزَّعْم، كأنه قال: **أجَعَلَ الجماعةَ واحدًا في قوله**؛ لأنّ ذلك في الفِعْلِ مُحال.

قولُه: (**أجَعلَ الجماعةَ واحِدًا في قوله**)، أي: سَمّى الآلِهةَ إلهًا واحِدًا، فالجَعلُ بمعنى: التَّصييرِ في القول، وبمعنى: التَّسمية؛ لأنّ هذا المعنى في الفعلِ مُحالٌ لا يَقدِرُ أحَدٌ أن يَجعلَ الجَماعةَ إنسانًا واحِدًا. قالَ الإمامُ بَعدَما نَقلَ كَلامَ المُصَنِّف، أقُول: إنّ مَنشأ التَّعجُّبِ مِن وجهَين: **أحَدُهما**: أنّ القَومَ ما كانُوا أصحابَ نَظَرٍ واستِدلال، بل كانت أوهامُهُم تابِعةً للمَحسُوسات، فلمّا وجَدُوا في الشّاهِدِ أنّ الفاعِلَ الواحِدَ لا يَفي قُدرَتُهُ وعلمه بحِفظِ الخلائِق، قاسُوا الغائِبَ على الشّاهِد، فكذلِكَ المُجسِّمةُ فإنّهُم يقُولُون: لمّا كانَ كُلُّ مَوجُودٍ في الشّاهِدِ يَجِبُ أن يكُونَ جِسمًا مُتَحيِّزًا يجِبُ في الغائِب، وكذا قول المُعتَزِلةُ فإنّهم يقُولُون: إنّ الأمرَ الفُلاني قَبيحٌ منّا فيجِبُ أن يكُونَ قَبيحًا مِنَ الله تعالى.

والثّاني. أنّ أسلافَهُم لكثرَتِهم وقُوّة عُقُولِهم كانُوا مُطبِقينَ في الشِّرك، توَهَّمُوا أنّ كونَهُم

= في «السنن الكبرى» (١١٤٣٧) بإسنادٍ فيه مقال لأجلِ حال عبّاد بن جعفر، لم يوثّقه غير ابن حبّان على عادتِه في التساهل في توثيق المجاهيل.

[﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ ۞ مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَٰذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ ٦-٧]

﴿الْمَلَأُ﴾: أشرافُ قُريش، يريد: وانطَلَقُوا عن مَجلسِ أبي طالبٍ بعدما بَكتهم رسولُ الله ﷺ بالجوابِ العَتيد، قائلين بعضُهم لبعض: ﴿امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾ فلا حيلةَ لكم في دفعِ أمْرِ محمّد، ﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ الأمرَ ﴿لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ أي: يُريده الله تعالى ويَحكم بإمضائه، وما أراد الله كَوْنَه فلا مَردَّ له، ولا ينفعُ فيه إلا الصَّبر، أو: إنّ هذا الأمرَ لشيءٌ من نَوائبِ الدهر يُراد بنا، فلا انفِكاكَ لنا منه، **أو إنّ دينَكم لشيءٌ يُراد**، أي: **يُطلَبُ ليؤخَذَ منكم وتُغلَبوا عليه**. و﴿أَنْ﴾ بمعنى أي؛ **لأنّ المنطلِقِين عن مجلسِ التقاوُل** لا بدَّ لهم من أنْ يتكلّموا ويتفاوَضوا فيما جرى لهم، فكان انطلاقُهم مضمَّنًا معنى

على هذه الحالِ مُحالٌ أن يكُونُوا مُبطِلينَ ويَكُونَ الإنسانُ الواحِدُ مُحِقًّا، فلعَمري لو كانَ التَّقليدُ حَقًّا لكانَت هذه الشُّبهة لازِمة[١].

قولُه: (**أو إنّ دينَكُم لشَيءٌ يُراد**)، تَبِعَهُ الإمامُ في الوُجُوهِ الثّلاثة. فإن قيل: مُقتَضى النَّظمِ أن يكُونَ المُشارُ إليه المشيَ والصَّبرَ على آلِهتِهم، أي: هذا هو المطلُوبُ الآن، ومِن ثَمّ عقَّبُوهُ بقولِه: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَٰذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ إذ لو قيل: إنّ هذا لشيءٌ يُريدُهُ الله تعالى ويَحكُمُ بإمضائِهِ لم يَستَقِم ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾؟ أُجيب: أنّ هذا القولَ صَدرَ عنهم مِن الحَسَد، كما نَصَّ عَليه المُصنِّف، ألا يرى كيفَ أردَفُوهُ بقولِه: ﴿أَأُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ أي: القُرآن؛ لأنّ القومَ مُعانِدة.

قولُه: (**وتُغلبُوا عَليه**)، **الأساسُ**: غَلبتُهُ على الشَّيء: أخَذتَهُ منه، وهو مَغلُوبٌ عَليه. ويُقال: أيغلبُ أحَدُكُم أن يُصاحِبَ النّاسَ مَعرُوفًا؟ أي: أيَعجَز؟

قولُه: (**لأنّ المُنطَلقينَ عن مَجلِسِ التَّقاوُل**) يعني: الواجِبُ أن يجعلَ ﴿أَن﴾ مُفَسِّرة؛ لأنّ ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾ مُتضَمِّنٌ لمَعنى القولِ على العادةِ المألُوفة، وإنّما قُلنا: المألُوفة؛

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٦٨).

القول. ويجوزُ أن يُرادَ بالانطلاق: الاندفاعُ في القول، وأنهم قالوا: امشُوا، أي: اكْثُروا واجتمعوا، من: مَشَتِ المرأة؛ إذا كَثُرتْ ولادتُها، ومنه: الماشيةُ؛ للتَّفوُّل، كما قيل لها: الفاشِية، قال رسولُ الله ﷺ: «ضمُّوا فواشِيَكم». ومعنى ﴿وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾: واصبِرُوا على عبادتِها والتمسُّكِ بها؛ حتى لا تُزالُوا عنها. وقُرِئَ: (وانطلق الملأ منهم امشوا) بغير ﴿أَنِ﴾ على إضمارِ القول. وعن ابنِ مسعود: (وانطلَقَ الملأُ منهم يَمشُون أنِ اصبروا). ﴿فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ﴾: في مِلّة عيسى التي هي آخرُ المِلَل؛ لأنّ النصارى يَدَّعونها وهم مُثلِّثة غيرُ مُوَحِّدة. أو: في مِلّةِ قُريش التي أدركْنا عليها آباءَنا. أو: ما سَمِعْنا بهذا كائنًا في المِلّة الآخرة، على أنْ يُجعل ﴿فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ حالًا من ﴿هَٰذَآ﴾، ولا يُعلقه بـ ﴿مَا سَمِعْنَا﴾ كما في الوجهَيْن. والمعنى: أنّا لم نسمعْ مِن أهلِ الكتاب ولا مِنَ الكُهّان أنه يَحدُث في المِلّةِ الآخرة توحيدُ الله. ما ﴿هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ أي: افتِعالٌ وكَذِب.

ليُعلمَ أن ليسَ المُرادُ أنّ «انطَلق» مُتضمِّنٌ معنى القَول، نحو «إنّي أحمَدُ إليكَ فُلانًا»، ولا يجوزُ أيضًا أن يُقدَّرَ القَولُ بأن يُقال: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾ قائلين: أنِ امشُوا؛ لأنّ ﴿أَنِ﴾ المُفسِّرة دافِعة لذلِك.

قال المُصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]: أمّا فِعلُ القَولِ فَيُحكى بعدَهُ الكلامُ مِن غيرِ أن يُوسَّطَ بينهما حَرفُ التَّفسير، لا نقولُ: ما قُلتُ لهم إلّا أنِ اعبُدُوا الله، ولكِن ما قُلتُ لهم إلّا اعبُدُوا الله[1]. وقُلت: لأنّ المُفسِّرة تَقتضي سبقَ المُبهَم لتُوضِّحَهُ وتُبيِّنَ أنّ المعني بِهِ القَول، والقَولُ لا يَفتقِرُ إلى البيان.

قولُه: (كما في الوجهين)، يعني: الظرفَ كانَ مُعلّقًا بقولِه: ﴿سَمِعْنَا﴾ على أن يُرادَ بالملّةِ الآخرةِ مِلّةَ عيسى، أو مِلّة قُريشٍ على أن يُرادَ بها الملّةَ المُتجددّة، وهي: ما جاءَ بها رسولُ الله ﷺ، يكون حالًا من اسمِ الإشارةِ أي: ما سمِعنا أن يتجدَّدَ مِثلُ هذه في الملّة الآخرة؛ لأنّ الظرفَ حينئذٍ مُستقرّ وبيانٌ لاسمِ الإشارةِ وعلى الأوّلين كانَ لغوًا.

---

(١) انظر: (٥: ٥٤٣).

[﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ * أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ * أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ فَلْيَرْتَقُوا۟ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ * جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾ ٨-١١]

أنكَروا أن يُختصَّ بالشَّرف مِن بين أشرافِهم ورُؤسائهم ويُنْزل عليه الكتابُ من بينهم، كما قالوا: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، وهذا الإنكارُ ترجمةٌ عمّا كانت تَغْلي به صدورُهم من الحَسَدِ على ما أُوتي مِنْ شرفِ النبوَّة مِن بينهم. ﴿بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ﴾ مِنَ القرآن، يقولون في أنفُسهم: إمّا وإمّا. وقولُهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ كلامٌ مخالِفٌ لاعتقادهم فيه يَقولونه على سبيلِ الحَسَد. ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ بعدُ، **فإذا ذاقُوه زالَ عنهم ما بهم من الشكِّ والحَسَد** حينئذ، يعني: أنهم لا

قولُه: (**فإذا ذاقوهُ زالَ عنهم ما بهم من الشكِّ والحسد**)، يريدُ أنّ الاضرابَ الثاني مُتعلِّقٌ بالكلامَين بمعنى: لما وبَّخَهم أولًا على ما بهم من الحسد وما تَغلي به صدورُهم على رسولِ الله ﷺ بما اختصَّ بشرفِ النبَّوةِ مِن بينِهم، ثمّ على الشكِّ فيما لا شكَّ فيه ولا يحومُ حوله، جاءَ بتوبيخ أغلظَ مِنهما أي: بل لم يذوقوا عذابي بَعد، وإذا ذاقوه زالَ عنهم ما بهم من الحسدِ والشكِّ. والظاهرُ أنّ قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى﴾ متَّصلٌ بفاتحةِ السورة، أي: بـ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾؛ لأنّهما حديثانِ في الذكرِ. ومن قولِه: ﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ﴾ إلى ههُنا حديثٌ في النبوة، فيكونُ ﴿بَلِ﴾ إضرابًا عمّا أُثبتَ في الإضرابِ السابق كأنهُ لما قيل: أقسَمتُ بـ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾، أنّ صِدقَه ظاهِر وحقيقتُه مكشوف ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ﴾: في عنادٍ واستكبارٍ عن الإذعانِ لذلك، وفي شقاقٍ لله ولرسولِه، ثم عَقَّب بقوله: ﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ مُستَطردًا، وبيَّن تَعجُّبَهم بقولِه: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ بناءً على التقليد، ثمّ بقوله: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا﴾ بناءً على الحسد، فُهِمَ مِن ذلك: أنّهم مُتردِّدون في أنفُسِهم في أنّ القرآن: إمّا حقٌّ وإمّا باطلٌ كما قال: يَقولونَ في أنفُسِهم: إمّا وإما، فحين نَظروا إلى نَظمِهِ وإعجازِه قالوا: حَقّ، وحين نَظَروا إلى التقليدِ إلى أنّهم أحقُّ به منه قالوا: هو باطل، فأضربَ الله تعالى عن إثباتِ العزّةِ والشقاقِ بقولِه:

يُصدِّقون به إلّا أنْ يَمسَّهم العذابُ مضطرِّين إلى تَصْديقه. ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ يعني: ما هم بمالكي خزائنِ الرحمة حتى يُصيبوا بها مَن شاؤُوا ويَصرِفُوها عمَّن شاؤوا، ويتخيَّروا للنبوّة بعضَ صَناديدهم، ويترفَّعوا بها عن محمّدٍ عليه السلام. وإنما الذي يَملِكُ الرحمةَ وخزائنَها العزيزُ القاهر على خَلْقِه، الوهّابُ الكثيرُ المواهبِ المُصيبُ

﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِي﴾، وحين كانَ بناءُ الشكِّ على شُبهةٍ ركيكةٍ ومُقدِّمةٍ واهيةٍ لا تقاوِمُ ذلك اليقين، أضربَ عنه بقوله: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾. ثمّ جيءَ بإضرابٍ آخرَ على أسلوبٍ غيرِ الأولِ وهو قوله: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾. وقال الزجاج: وجهُ اتصالِ ﴿أَمْ﴾ عندَهم بقولِه: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ هو: أنهم لمّا حسَدوا النبيَّ ﷺ بما آتاهُ الله من فَضلِ النبوة أعلمَ الله تعالى أنّ المُلكَ له، والرسالةَ إليه يَصطفي مَن يشاء ويُؤتي المُلكَ من يَشاءُ ويُنزِلُ الرحمةَ على مَن يشاء[1].

وقلتُ: إلى معنى هذا الترقّي يَنظُر قَول مَن قال:

ألا قُل لِمن ظَلَّ لي حاسدًا ... أتدري على مَن أسأتَ الأدب؟
أساءتَ على الله في حُكمِه ... لأنّك لم تَرضَ لي ما وهَب[2]

قولُه: (ويترفَّعوا بها عن محمدٍ صلوات الله عليه)، الجوهري: الرّفعُ: خِلافُ الوَضع، رفعتُه فارتفع، ورُفِعَ رفعةً، أي: ارتفعَ قَدرُه.

قوله: (العزيزُ القاهرُ على خلقه)، المتصرِّف في مُلكِه كيف يشاء، ليسَ لأحدٍ أن يمنَعه من ذلك يهَبُ لمن يشاءُ ما يشاء، ولذلك أردَف بقولِه: ﴿أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾. وأما معنى المبالغةِ في ﴿ٱلْوَهَّابِ﴾: فراجعٌ إلى خَطرِ المَوهِبة وعِظَمِها، وهي: النبوّة. هذا أنسبُ مما قال: «﴿ٱلْوَهَّابِ﴾: الكثيرِ المواهبِ» إلى آخره. وفيه: أنّ النبوةَ ليسَت بمُكتسبةٍ، بل هي مَوهِبةٌ ربّانيةٌ يختصُّ بها مَن يشاءُ من عبادِه، وأنّ قولَه: يَقسِمُها على ما تقتضيه حكمتُه وعدالته اعتزالٌ خَفيّ.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٢٢).

(٢) البيتان لمنصور الفقيه. انظر: «محاضرات الأدباء» (١: ٣١٣).

بها مواقعَها، الذي يَقسِمها على ما تَقْتضيه حِكْمتُه وعَدْلُه، كما قال: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَۚ نَحْنُ قَسَمْنَا ﴾ [الزخرف: ٣٢]، **ثم رَشَّحَ** هذا المعنى فقال: ﴿ أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ حتى يتكلَّموا في الأُمورِ الربَّانيّة والتدابيرِ الإلهيّة التي يَختصُّ بها ربُّ العِزّة والكبرياء؟! ثم تهكَّمَ بهم غايةَ التهكُّم فقال: فإنْ كانوا يَصلحونَ لتدبيرِ الخلائقِ والتصرُّفِ في قِسْمة الرحمة، وكانت عِندَهم الحِكْمةُ التي يميِّزون بها بين مَن هو حَقِيقٌ بإيتاء النبوَّة دونَ مَن لا تحقُّ له ﴿فَلْيَرْتَقُواْ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ ﴾: **فليَصعَدُوا في المَعارجِ والطُّرق التي يُتوصَّل بها إلى العَرْش، حتى يستَوُوا عليه** ويدبِّروا أمْرَ العالم وملكوتَ الله، ويُنزِلوا الوَحْيَ إلى مَن يَختارون ويَستصوِبون، ثم خسَأهم خَسْأةً عن ذلك بقوله: ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾ يريد: **ما هم إلّا جُندٌ مِنَ الكفّارِ**

قولُه: (ثُمّ رشَّح)، أي: ربّى، **الجوهَري**: فُلانٌ يُرشَّحُ للوزارة، أي: يُربّى ويُؤهّلُ لها، ومِنهُ التَّرشيحُ في الاستِعارة. وخُلاصَتُه: أنهُ ترَقّى مِنَ الإضرابِ الأوّلِ وتمَّمَ ما أفادَهُ مِنَ المُبالغة، فإنّ قولَه: ﴿ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ ﴾ أفادَ تقريرًا بأنّ الله العزيز الوهاب وضعَ عندَهُم خزائِنهُ وأمرَهُم أن يَقسِمُوها على مَن أرادُوا، فإن قولَه: ﴿ أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَاۖ فَلْيَرْتَقُواْ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ ﴾ دلَّ على: اتِّصافِهم بصِفة الرُّبُوبيّة واستِقلالِهم بالمالِكيّةِ تهكُّمًا، انظُر إلى هذا التَّغليظِ في شأنِ الحاسِدِ وحَسدِه.

قولُه: (فليَصعَدُوا في المعارِجِ والطُّرُقِ التي يُتوَصَّلُ بها إلى العَرشِ حتّى يستَوُوا عليه)، **الانتِصاف**: الاستِواءُ المنسوب إلى الله ليسَ مِمّا يُتوَصَّلُ إليه بالصُّعُودِ في المعارِجِ، فليسَ استِواؤُهُ استقرارًا، بل لمّا خَلقَ الله الخَلقَ فعلَ فيهِ فِعلًا سمّاهُ استِواء، وعِبارة الزَّمخشَري هاهُنا ليسَت بجيِّدة[1].

وقُلت: ما أحسنَ عِبارتهُ لو تأمّلَ فيه!

قولُه: (ما هُم إلّا جُندٌ مِنَ الكُفّار)، هذا يُشعِرُ بأنّ ﴿مَا﴾ مزيدة، والتّنكيرُ للتَّفخيم، وفيها معنى الِاستِعظام، لكِنّ حاصِل الكلامِ ودلالةَ المقامِ مُؤذِنانِ بالتّحقير، وإليه الإشارةِ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٧٥).

المتحزِّبين على رُسلِ الله، مهزومٌ مكسور عمّا قَريب، فلا تُبالِ بما يقولون، ولا تكترثْ لِما به يَهذون. و﴿مَّا﴾ مَزيدة، وفيها معنى الاستِعْظام، كما في قولِ امرئِ القَيْس:

وحَديثٌ ما على قِصَرِهْ

إلّا أنه على سبيلِ الهُزء. و﴿هُنَالِكَ﴾ إشارةٌ إلى حيثُ وَضَعوا فيه أنفُسَهم مِنَ الانتِدابِ لمِثْل ذلك القولِ العظيم، مِنْ قولِهم لمن يَنتدِبُ لأمر ليس مِنْ أهله: **لستَ هنالِكَ.**

بقولِه: «إلّا أنهُ على سَبيلِ الهُزْء» قالَ أبو البَقاء: قولُه تعالى: ﴿جُندٌ﴾ مُبتدأ، و﴿مَّا﴾ مَزيدة، و﴿هُنَالِكَ﴾ نعتٌ، و﴿مَهْزُومٌ﴾ الخَبر. ويجوزُ أن يكُون ﴿هُنَالِكَ﴾ ظَرفًا لـ﴿مَهْزُومٌ﴾، و﴿مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾ يجوزُ أن يكُونَ نَعتًا لـ﴿جُندٌ﴾ وأن يتعلّقَ بـ﴿مَهْزُومٌ﴾، وأن يكُونَ نعتًا لـ﴿مَهْزُومٌ﴾[1].

قولُه: (**وحَديثٌ ما على قِصَرِه**)، أي: حَديثٌ عَظيمٌ على قِصَرِه، وهو مُستَشهِدٌ لِلاستِعظام، وفي بعضِ الحواشي عن المُصنِّفِ: أوّلُه:

وحديثُ الرَّكْبِ[2] يومَ هُنا[3]

يُريدُ اليومَ الأوّل. قالَ الأصمَعي: يومٌ مَعرُوفٌ وما حَسِبُوا، أي: هو لنا سارٌّ[4] على قِصَرِه، كأنهُ قال: وحَديث، أي: حَديثٌ يَعُمُّني بالحُسن، ولو حَذف ﴿مَّا﴾ اختلَّ هذا المعنى، والتَّنكيرُ وإن أفادَ تَعظيمًا لكِنّ الشّياعَ المُستَفادَ مِن ﴿مَّا﴾ كالنَّصِّ على هذا المعنى.

قولُه: (**مِنَ الانتِداب**)، **الأساس**: تكَلَّمَ فانتدبَ لهُ فلان؛ إذا عارَضه، ونُدِبَ لكذا، أو إلى كذا، فانتدبَ له.

قولُه: (**لستَ هُنالِك**)، أي: ليسَ هذا مِمّا يَليقُ بأمثالِك؛ لأنّكَ أحَطُّ مَنزلةً مِن أن

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٩٨).

(٢) في الأصول الخطية: «وحيث ركب»، ولا يستقيم.

(٣) لامرئ القيس في «ديوانه» ص١٠١.

(٤) سقط لفظ «سارّ» من النسخة (ح).

....

تُباشِره. ومِنهُ حَديث الشَّفاعة في الصَّحيحَينِ وقولُ الأنبياء: «لستُ هُناكم»[(١)] ومِنهُ حَديث النَّبيذ: «تعَدّى طورَه»، أي: جاوزَ حَدَّهُ وحالهُ الذي يَخُصُّه. ذَكرَهُ صاحِبُ «النِّهاية»، فظَهر أنّ ﴿هُنَالِكَ﴾ هُنا كِنايةٌ عن تَحقيرِ شأنِهم، ولهذا قال: ﴿هُنَالِكَ﴾ إشارة إلى حيثُ وضَعُوا فيهِ أنفُسَهُم مِنَ الانتِدابِ لمِثلِ ذلك القَولِ العَظيم، يَعني: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، والذي يستَدعي هذا التفسير مُراعاةُ النَّظم[(٢)]؛ لأنّ قَولهُم ذلك اقتَضى أن يُقال فيهِم: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ ﴿أَمْ لَهُم مُّلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وأن يُرفعَ مِن قَدرِهِم إلى أوجِ أعلى عِلّيينَ تهكُّما ثمّ يُحطُّ إلى حَضيضِ أسفَلِ السّافِلينَ استِخفافًا، وعلى الأوّلِ الإشارةُ بقولِه: «يُتوَصَّلُ بها إلى العَرشِ حتّى يستَوُوا عَليه»وإلى الثّاني بقولِه: «ثُمّ خسأهُم خَسأةً»، أي: زَجرَهُم زَجرَ الكَلب.

فإن قُلت: قولُه: «﴿هُنَالِكَ﴾ إشارة إلى حيثُ وضَعُوا فيهِ أنفُسَهُم» كيفَ يَلتئِمُ مع قولِه: «ما هُم إلا جُندٌ مِنَ الكُفّارِ المُتجَرِّئينَ على رَسُولِ الله مَهزُومٌ مَكسُورٌ عمّا قَريب»، وكانَ الهَزمُ والكَسرُ يومَ بَدر، وذلكَ يَقتضي أن يكُونَ المُشارُ إليه يومَ بَدرٍ، على أنّ المُفسِّرينَ صَرَّحُوا به؟

قال الواحِدي: المُشارُ إليه بقولِه ﴿هُنَالِكَ﴾: يَومُ بَدرٍ ومَصارِعُهُم[(٣)]. وقال الإمام: قيل: يَومُ بَدر، وقيل: يَومُ الخَندَق. والأصوَبُ عِندي: يَومُ فَتحِ مَكّة؛ لأنّهُم حينَئِذٍ انهَزمُوا في مَوضِعٍ تكلَّمُوا فيهِ بهذِهِ الكلِمات[(٤)].

قُلت: الالتِئامُ على تأويلِهِ سَهل؛ لأنهُ قال: هؤلاءِ الحمقى الّذينَ وضعُوا أنفُسَهُم فيما هُم ليسُوا مِن أهلِهِ تراهُم مَهزومينَ مَكسورينَ عن قريب، فمِن أينَ لهمُ التَّدابيرُ الإلهيةُ والتَّصرُّفُ في الأُمُورِ الرَّبانية؟! ولا تكترِث بقولِهم ولا تُبالِ بهم، فجَعلُ الانتِدابِ لمِثلِ ذلك القَولِ عِلّة للهزمِ لا يُنافي إرادةَ الهزمِ يومَ بَدرٍ مَثلًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٦) ومسلم (١٩٣) وغيرهما من حديثِ أنسٍ رضي الله عنه.

(٢) في النسخة (ط): «النظير».

(٣) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٤١).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٧٠).

[﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ * وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لْئَيْكَةِ أُولَٰئِكَ الْأَحْزَابُ * إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ * وَمَا يَنظُرُ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ ١٢ – ١٥]

﴿ذُو الْأَوْتَادِ﴾ أصلُه مِنْ ثَباتِ البيت المُطنَّب بأَوْتاده، قال:

والبَيْتُ لا يُبتَنَى إلَّا على عَمَدٍ ... ولا عِـمادَ إذا لم تُـرْسَ أوتادُ

فاستُعير لثباتِ العزِّ والمُلك واستقامةِ الأمْر، كما قال الأسود:

في ظِلِّ مُلْكٍ ثابتِ الأوتادِ

وقيل: كان يَشْبَح المُعذَّبَ بين أربعِ سَوارٍ: كلُّ طَرَف مِن أطرافه إلى ساريةٍ مضروبٌ فيه وَتدٌ مِن حَديد، ويتركه حتى يموت. وقيل: كانَ يمدُّه بين أربعةِ أوتادٍ في الأرض، ويُرسِل عليه العقاربَ والحيّات. وقيل: كانت له أوتادٌ وحِبال يُلعَب

قولُه: (والبَيتُ لا يُبتنى)، البَيت[1]، «لم تُرْسَ»: لم تُثْبَتْ، وكُلُّ ثابتٍ فهُو راس.

قولُه: (في ظِلِّ مُلكٍ ثابتِ الأوتاد)، قَبله:

مــاذا أُؤمِّلُ بـعــدَ آلِ مُحرِّقٍ ... تـركُــوا مَنازِلهم وآلِ إيادِ؟

جَرَتِ الرِّياحُ على مَقرِّ ديارِهم ... فكأنّهُـم كـانُــوا على ميعاد

ولقد غَنوا فيها بأنعَم عيشـة ... في ظِلِّ مُلكٍ ثــابتِ الأوتـادِ

فإذا النَّعيــمُ وكُلُّ ما يُلهى بهِ ... يومًا يَصيرُ إلى بِـلًى ونَفادِ[2]

«غَنَوا» أي: أقامُوا.

قولُه: (يَشْبَحُ المُعَذَّب)، الأساس: شَبحَ الإهاب: مَدَّهُ بينَ الأوتاد، وشَبَّحَهُ بينَ العُقابَين.

---

(١) للأفوه الأودي في «ديوانه» ص١٠، ضمن كتاب «الطرائف الأدبية» صَنعة الميمني الراجكوتي.

(٢) سبق تخريج الأبيات من شعر الأسود بن يعفر النهشلي.

بها بين يدَيْه. ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ﴾: قصد بهذه الإشارةِ الإعلامَ بأنَّ الأحزابَ الذين جُعل الجُندُ المهزوم منهم هُمْ هُمْ، وأنهم هُمُ الذين وُجِدَ منهم التَّكذيب. ولقد ذَكَرَ تكذيبَهم أوّلًا في الجُمْلة الخبريةِ على وجهِ الإبهام، ثم جاء بالجملةِ الاستثنائية فأوضَحَه فيها: بأنَّ كلَّ واحدٍ من الأحزاب كذَّب جميعَ الرُّسل؛ لأنّهم إذا كذَّبوا واحدًا منهم فقد كذَّبوهم جميعًا. وفي تكريرِ التكذيب، وإيضاحِه بعد إبْهامه، والتنويعِ في تكريره بالجُملة الخَبَريّة أوّلًا وبالاستثنائية ثانيًا، وما في الاستثنائيةِ من الوضع على وجهِ التوكيد والتخصيص: أنواعٌ من المبالغة المُسجِّلةِ عليهم باستِحْقاقِ أشدِّ

قولُه: (هُم هُم)، يعني: أنّ المُشارَ إليه بقولِه: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ﴾ السّابِقُ وهو جِنسُ الأحزاب، يدُلُّكَ عليهِ وُجُوه:

أحدُها: قولُه: «مِنَ الكُفّارِ المُتحزِّبينَ على رُسُلِ الله»، و«مِن» للتَّبعيض.

وثانيها: قولُه: «ثُمّ جاءَ بالجُملةِ الإستِثنائيةِ فأوضحَهُ بها»، بأنّ كُلّ واحِدٍ مِن الأحزابِ كذَّبَ جميعَ الرُّسُل.

وثالِثُها: قولُه: «ويجوزُ أن يكُونَ إشارة إلى جميعِ الأحزاب»، أي: الأحزابِ المذكُورةِ في قولِهِ تعالى: ﴿قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ * وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَـٰبُ لْـَٔيْكَةِ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ﴾ ولِما أنّ أسماءَ الإشارةِ تَقتضي أن يكونَ المُشارُ إليه محسُوسًا أو في حُكمِ المحسُوس، قال: لاستِحضارِهِم بالذِّكرِ أو لأنّهُم كالحُضُورِ عندَ الله.

قال صاحِبُ «الانتِصاف»: كرر لفظُ الأحزابِ في الموضِعَين؛ تنبيهًا على أنّ الأوّلينَ والآخِرينَ مِن وادٍ واحِدٍ في التَّحزُّبِ على الأنبياء[1].

قولُه: (في الجُملةِ الخبريّة)، وهي: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ﴾ لم يُرِد بها الخَبريّةَ التي في مُقابلةِ الطَّلبية؛ لأنّ الجُملةَ الاستِثنائيةَ أيضًا خَبرية، بل يُرادُ بها مُطلَقُ الإخبارِ عن المعنى الواقِع، فإنّهُ في مُقابلة الاستِثنائي.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٧٦).

العقاب وأبْلغِه. ثم قال: ﴿فَحَقَّ عِقَابِ﴾ أي: فوَجَبَ لذلك أنْ أُعاقِبَهم حقَّ عقابهم. ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾: أهلُ مكّة، ويجوزُ أن يكونَ إشارةً إلى جميعِ الأحزاب؛ لاستِحْضارِهم بالذِّكر، أو لأنهم كالحُضور عندَ الله. والصَّيحة: النَّفْخة، ﴿مَّا لَهَا مِن فَوَاقٖ﴾ ـ وقُرِئ بالضمِّ ـ ما لها مِن توقُّفٍ مِقْدارَ فُواق؛ وهو ما بين حَلْبَتَي الحالبِ ورضعتَي الراضع. يعني: إذا جاء وقتُها لم تستأخِرْ هذا القَدْرَ من الزمان، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ﴾ [النحل: ٦١]، وعن ابنِ عبّاس: ما لها مِن رُجوعٍ وتَرْداد، مِن:

قولُه: (أي: فوجبَ لذلكَ أن أُعاقِبَهُم)، يُريدُ أنّ الفاءَ في قولِه: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ جَزاءُ شَرطٍ محذُوف، وتقديرُه: أنّ هؤلاءِ الجُندَ المهزُومَ مِن أهلِ مَكّةَ هُم مِن جُملةِ الأحزاب، وحُكمُهُم حُكمُهُم في أنّهُم لمّا كذّبُوا الرُّسُلَ استَوجبُوا العِقاب.

قولُه: (لاستِحضارِهِم بالذِّكر)، كما فعَلَ الفرَزدَقُ في قولِه:

أولئِـكَ آبائي فجِئني بمِثلِهِم   إذا جَمعَتنا يا جَريرُ المجامِعُ[1]

أحضرَهُم في مُشاهدةِ جَرير، ثمّ أشارَ إليهِم كما يُشارُ إلى المحسُوسين.

قولُه: (وقُرِئ بالضَّمِّ)، حمزةُ والكِسائيّ: «فُواق» بضَمِّ الفاء، والباقُونَ: بفتحِها[2]. قال مُحيي السُّنّة: فرّقَ بَعضُهُم بينَ الفَتحِ والضَّم، قالَ الفرّاءُ وأبُو عُبَيدة: الفَتحُ بمعنى الرّاحةِ والإفاقة، كالجوابِ مِن الإجابة، مِن إفاقةِ المريض. والضَّمُّ ما بينَ الحَلبتين، وهو أن تُحلبَ النّاقةُ ثمّ تُتركَ ساعةً حتّى يجتمِعَ اللَّبَنُ ثمّ تُحلب. وقيلَ أيضًا: هُما مُستَعارانِ مِنَ الرُّجُوع؛ لأنّ اللَّبنَ يعُودُ إلى الضَّرعِ بينَ الحَلبتين، وإفاقةُ المريضِ رُجُوعُهُ إلى الصِّحّة، وعليهِ قولُ ابنِ عبّاس[3].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) وهي لغة جيّدةٌ عالية. أفاده الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ٤٠٠) ولِتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦١٣.

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ٧٤) ولِتمام الفائدة انظر: «مجاز القرآن» لأبي عُبيدة (٢: ١٧٩).

أفاقَ المريضُ؛ إذا رجع إلى الصحَّة. وفُواق الناقةِ: ساعة يَرجِعُ الدرُّ إلى ضَرْعها، يريد: أنها نفخةٌ واحدة فحسبُ لا تُثنّى ولا تُردَّد.

[﴿وَقَالُوا رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ﴾ ١٦]

القِطُّ: القِسْط من الشيء؛ لأنه قطعةٌ منه، مِن قَطَّه؛ إذا قَطَعَه. ويقال لصَحيفة الجائزة: قِطّ؛ لأنها قِطْعة من القِرْطاس، وقد فُسِّر بهما قولُه تعالى: ﴿عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا﴾ أي: نَصيبَنا مِنَ العذاب الذي وَعدتَه، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ [الحج: ٤٧]، وقيل: ذَكَرَ رسولُ الله ﷺ وَعْدَ الله المؤمنين الجنَّـة؛ فقالوا على سبيلِ الهُزء: عَجِّلْ لنا نصيبَنا منها. أو: عجِّلْ لنا صحيفةَ أعمالِنا ننظُرْ فيها.

[﴿اصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ ۖ إِنَّهُ أَوَّابٌ * إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ * وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً ۖ كُلٌّ لَّهُ أَوَّابٌ * وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ ١٧ - ٢٠]

فإن قلتَ: كيف تَطابَقَ قولُه: ﴿اصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ وقولُه: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ﴾ حتى عُطِفَ أحدُهما على صاحبه؟ قلتُ: كأنه قال لنبيِّه عليه السلام: اصبرْ على ما يقولون، وعظِّمْ أمْرَ معصيةِ الله في أعيُنِهم بذِكْرِ قصّةِ داود؛ وهو أنه نبيٌّ من أنبياء الله تعالى قد أَوْلاه ما أولاه مِنَ النبوَّةِ والمُلك؛ لكرامتِه عليه وزُلفته لديه، ثم زَلَّ زلّةً فبعَثَ إليه الملائكةَ ووبَّخه عليها، على طريقِ التمثيل والتَّعريض، حتى فَطن لِما وقع فيه، فاستغفَرَ وأناب، ووُجِدَ منه ما يُحكى مِن بكائه الدائمِ وغمِّه الواصب، ونَقش جِنايته

قولُه: (القِطّ: القِسطُ مِنَ الشَّيء)، واشتِقاقُ القِطِّ مِن: قطَطتُ، أي: قَطعت، وكذلِكَ النَّصيبُ إنّما هو القِطعة مِنَ الشيء، والقِطعُ والقِطعة بمعنى: المقطُوع، غير أنّ القِطعَ غَلبَ في اللّيل[1].

---

(١) وقد سبق بيانُه عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: ٨١].

في بطنِ كفِّه حتى لا يزالَ مُجدِّدًا للنَّدَمِ عليها، فما الظنُّ بكم مع كُفرِكم ومَعاصيكم؟ **أو قال له ﷺ**: اصبرْ على ما يقولون، وصُنْ نفْسَك وحافِظْ عليها أن تَزِلَّ فيما كُلِّفْتَ مِن مُصابرتِهم وتحمُّل أذاهم، واذكُرْ أخاكَ داودَ وكرامتَه على الله كيف زلَّ تلك الزلَّة اليَسيرة فلقِيَ من توبيخ الله وتَظليمِه ونسبتِه إلى البغيِ ما لقي. ﴿ذَا ٱلْأَيْدِ﴾: ذا القوَّةِ في الدِّين **المُضطَلِعَ** بمشاقِّه وتكاليفِه؛ كانَ على نهوضِه بأعباء النبوّة والمُلك يصومُ يومًا ويُفطر يومًا، وهو أشدُّ الصوم، ويقومُ نصفَ الليل. يقال: فلانٌ أَيِّدٌ، وذو أَيْدٍ، وذو آد. وإيادُ كلِّ شيء: ما يتقوّى به. ﴿أَوَّابٌ﴾: توّابٌ رجَّاع إلى مَرْضاةِ الله. فإن قلتَ: ما دلَّك على أنَّ الأيدِ القوَّةُ في الدِّين؟ قلتُ: **قولُه تعالى**: ﴿إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾؛ **لأنه تعليلٌ لذي الأَيْد**، ﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾: ووقتِ الإشْراق؛ وهو حِينَ تُشرق الشمسُ، أي: تضيء ويَصفُو

قولُه: (**أو قالَ لهُ**[1] ﷺ: ﴿ٱصْبِرْ﴾)[2]، جوابٌ آخر، فعلى الأوّل «واذكر» محمُول على الذِّكرِ اللِّساني، وعلى هذا على القَلبي. **الجوهَري**: وذكرتُ الشَّيءَ بعدَ النِّسيان: ذكرتُهُ بِلساني وبِقلبي.

قولُه: (**المُضطَلِع**)، **الجوهَري**: فُلانٌ مُضطَلِعٌ بهذا الأمر، أي: قَوي عليه، مُفتَعِل، مِنَ الضَّلاعة.

قولُه: (**قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾؛ لأنه تَعليلٌ لذي الأيد**)، لأنّ ﴿ذَا ٱلْأَيْدِ﴾ يَحتمِلُ أن يكُونَ في الجسم لقولِهِ تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠]. وأن يكُونَ في الدّين، فلمّا جيءَ بقولِه: ﴿إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ أعلمَ أنّ المُراد: القُوّة في الدّين. قالَ صاحِبُ «التَّقريب»: وفيهِ نظر؛ إذ الأوّابُ مُطلقٌ أيضًا كالأيد.

قُلت: مُطلقٌ مِن حيثُ نفسُه، لكن مُقيَّدٌ بالنِّسبةِ إلى الموصُوف؛ لأنّ النبيّ ﷺ إذا وُصِفَ بِهِ دلَّ على أنهُ رَجّاعٌ إلى الله تعالى.

---

(١) سقط لفظ: «له» من النسخة (ط).

(٢) سقط لفظ: «اصبر» من النسخة (ح).

شعاعُها، وهو وقتُ الضُّحى، وأمّا شروقُها فطلوعُها، يقال: شرقتِ الشمسُ، ولمّا تُشرِقْ. **وعن أمِّ هانئ**: دَخَلَ علينا رسولُ الله ﷺ، فدَعا بوَضوء، فتوضّأ ثم صلّى صلاةَ الضُّحى، وقال: «يا أمَّ هانئ، هذه صلاةُ الإشراق». وعن طاووس، عن ابنِ عبّاس قال: هل تجِدُون ذِكْرَ صلاةِ الضُّحى في القرآن؟ قالوا: لا، فقرأ: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾، وقال: كانت صلاةً يصلِّيها داودُ عليه السلام. وعنه: ما عُرِفتْ صلاةَ الضُّحى إلّا بهذه الآية. وعنه: لم يزلْ في نَفْسي مِن صلاةِ الضُّحى شيءٌ حتى طلبتُها فوجدتُها في هذه الآية: ﴿يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾. وكان لا يصلِّي صلاةَ الضحى، ثم صلّاها بعدُ. وعن كَعْب: أنه قال لابنِ عبّاس: إني لا أجدُ في كُتب الله صلاةً بعد طلوعِ الشمس، فقال: أنا أُوجِدُك ذلك في كتاب الله تعالى. يعني هذه الآيةَ. **ويحتملُ أنْ يكونَ من: أشرَقَ القوم؛ إذا دَخَلوا في الشَّرْق** ـ ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣]، وقولُ أهل الجاهليّة: **أشرِقْ ثَبِير** ـ ....

قولُه: (وعن أُمِّ هانِئ)، عن البُخاري ومُسلِمٍ وغيرِهما عن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ أبي ليلى قال: ما حدَّثنا أحَدٌ أنهُ رأى النبيّ ﷺ يُصَلّي الضُّحى غير أُمِّ هانِئ، فإنّها قالت أنّ النبيّ ﷺ دخلَ بيتها يومَ فَتحِ مَكّة فاغتَسلَ وصَلّى ثماني رَكعات[1].

قولُه: (ويُحتمَلُ أن يكُونَ مِن: أشرقَ القَومُ؛ إذا دخلُوا في الشَّرْق)، وهو الشَّمس. **الانتِصاف**: ﴿بِٱلْعَشِيِّ﴾ ظَرفٌ بلا إشكال، فلو حُمِلَ «الإشراق» على الدُّخولِ في الشُّرُوقِ لكانَ مَصدَرًا لا ظَرفًا؛ لأنه فِعلُ المَظرُوف، وعلى الأوّلِ وإن كانَ مَصدَرًا إلّا أنهُ ظَرف؛ لأنه فِعلُ الشَّمس، وهو يُستَعمَلُ ظَرفًا كالطُّلُوعِ والغُرُوب[2].

قولُه: (أشرِق ثَبِير)، **الجَوهَري**: أشرِق ثَبير، كَيما نُغِيرْ، أي: نُسرِعُ للنَّحر، وثَبيرٌ: جَبَلٌ بمَكّة، وقال: أغارَ؛ أي: شَدَّ العَدوَ وأسرَع.

---

(١) أخرجه البخاري (١١٧٦) ومسلم (٣٣٦).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٧٨).

ويُرادَ وقتُ صلاةِ الفجرِ؛ **لانتهائه بالشُّروق**. و﴿يُسَبِّحْنَ﴾: في معنى مسبِّحاتٍ على الحال. فإن قلتَ: هل مِن فرقٍ بين يسبِّحن ومسبِّحات؟ قلتُ: نعم، وما اختِيرَ ﴿يُسَبِّحْنَ﴾ على مسبِّحات إلا لذلك؛ **وهو الدلالةُ على حُدوثِ التسبيح مِنَ الجبالِ شيئًا بعد شيءٍ** وحالًا بعد حال، وكأنَّ السامعَ مُحاضِرٌ تلك الحالَ يسمعُها تُسبِّح. ومثلُه قولُ الأعشى:

قولُه: (**لانتِهائهِ بالشُّرُوق**)، أي: إنّما سُمّي صَلاةَ الفَجرِ باعتبارِ ما يَؤُولُ إليه. وقولُه: «ويُرادَ وقتُ صَلاةِ الفَجر»، مُتَّصِلٌ بقولِه: «إذا دَخلُوا في الشَّرق»، وما بينَهُما اعتِراض.

قولُه: (**وهُو الدّلالة على حُدُوثِ التَّسبيحِ مِن الجبالِ شَيئًا بعدَ شَيء**)، قالَ صاحِبُ «الانتِصاف»: قالَ سَحنُون: إذا قال: «أنا مُحرِمٌ يومَ كذا» بصيغةِ اسمِ الفاعلِ يكونُ مُحرِمًا عندَ وجُودِ التَّعليق، ولا كذلِكَ بصيغة المُضارِع، إذا قال: «أنا أُحرِمُ يومَ كَذا» لا يكُونُ مُحرِمًا حَتّى يُجدِّدَ الإحرام. واختلفَ المُتأخِّرونَ مِن أصحابِنا في معنى قولِ سَحنُونٍ في اسمِ الفاعلِ: يكُونُ مُحرِمًا يومَ يفعَل، فمِنهُم مَن قال: أرادَ القول فيُنشِئُ إحرامًا، ومِنهُم مَن قال: يكُونُ مُحرِمًا بالتَّعليقِ الأوّل. ومالِكٌ سوّى بينَ اسمِ الفاعلِ والفِعل.

ولمّا كانَ حَشرُ الطَّيرِ دَفعة واحِدةً أدلَّ على القُدرةِ لم يكُن لاستِعمالِ الفعلِ وجه[1].

قالَ صاحِبُ «الإنصاف»: تَأَمَّلْ ما قالَهُ صاحِبُ الانتِصافِ فليسَ فيهِ إلّا نَقلُ فَرعٍ على مَذهَبِ مالِكٍ لا يَمَسُّ بالآية، ثمّ اختارَ أنّ مَذهبَ مالِكٍ يُخالِفُ ما جاءَ مِن بديعِ الآية، فليتَ شِعري أرادَ الرَّدَّ على فصاحةِ الآيةِ أو ردّ على إمامِهِ الذي يُقلِّدُهُ فيما يُفتي به؟!

وقُلت ـ والله أعلَم ـ: فرقٌ بينَ مَسألةِ الإحرامِ وبينَ ما في التَّنزيل؛ لأنّ ما في التَّنزيلِ مَعدُولٌ عن الظّاهِر؛ لأنّ قولَه: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ﴾. إخبارٌ عمّا مَضى، فالمُطابِقُ مُسَبِّحاتٌ[2] و﴿مَحْشُورَةً﴾، ولهذا قال: ﴿يُسَبِّحْنَ﴾ في معنى: «مُسَبِّحات» وإنّما عدَلَ في

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٧٨-٧٩).

(٢) في النسخة (ط): «مستجاب»، وهو تحريف.

إلى ضَوْءِ نارٍ في يَفاعٍ تُحَرَّقُ

الأوّلِ لحِكايةِ الحالِ الماضيةِ واستِحضارٍ في نَظرِ السّامِعِ فيُشاهِدُ حُدوثَ التَّسبيحِ مِنَ الجبالِ شيئًا بعدَ شَيءٍ ويتعجَّبُ مِن تلكَ القُدرةِ الرَّبانيّةِ على ما سبقَ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَـٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ ﴾ [فاطر: ٩].

أتى بالمُضارعِ بينَ الماضيينِ لِلاستِحضارِ ولِلاستِعجابِ؛ إذ لو قيل: «فأثارَت» و«مُسَبِّحات» لم يَكُن من هذا المعنى في شيء. و﴿مَحْشُورَةً﴾ على ما هي عليه أدَلُّ على القُدرة، ولو عَدلَ إلى خِلافِ المُقتَضى لكانَ خَلفًا وغيرَ سَديد، وليتَ شِعري مَن تكلَّمَ فيما لا دُرْبَةَ لهُ فيهِ وتَقدَّمَ على التّأمُّلِ فَلا يُتأمَّلُ كَلامُه، وظَهَرَ أنّ كَلامَ إمامِ المُسلِمينَ جاءَ مُستَطرَدًا وهو أجدَرُ بالقَبُول؛ لأنّ العامِّيّ لم يَقصِد هذا المَعنى، ورَميةٌ على عَمياء ـ والله أعلَم ـ.

قولُه: (إلى ضَوءِ نارٍ في يَفاعٍ تُحَرَّقُ)، أوَّلُه:

لعَمري لقَد لاحَت عُيُونٌ كَثيرة

وبَعدَه:

تُشَبُّ لمَقرُورَينِ يَصطَليانِها	وباتَ على النّارِ النّدى والمُحَلَّقُ
رَضيعَي لبانٍ ثَديَ أُمٍّ تَقاسَما	بِأسحَمَ داجٍ عَوضُ لا نَتفرَّقُ[1]

اللِّبانُ ـ بكَسرِ اللّام ـ: لبَنُ المَرأةِ خاصّة. تَقاسَما: تَحالَفا. بأسحَمَ داج: ظرف، أي: في ليلٍ داجٍ أقسَما أن لا يَتفرَّقا. رضيعَي لبان: حال، وقيل: خبَرٌ ثانٍ ونُصِبَ على المَدح، وهَذا أوجَه، و«عَوْض» ـ بسُكُونِ الواو ـ: الأبَد، يُضَمُّ ويُفتَحُ بغَير تَنوين، وهو للمُستقبَلِ مِنَ الزّمان، كَما أنّ «قَطُّ» للماضي؛ لأنّكَ تَقول: عَوضَ لا أفارِقُك، ولا تَقُول: عَوضَ ما فارَقتُك. اليَفاع: الجَبلُ المُرتَفِع. تُحَرَّق، أي: الحَطَب؛ لأنّ الجَوادَ مِنهُم كانَ يُوقِدُ النّارَ على المَوضِعِ المُرتَفِعِ ليَجتَمِعَ إليه كُلُّ مَن رآها مِن بَعيد.

---

(١) سبق تخريجه.

ولو قال: «مُـحرَّقةٍ»: لم يكنْ شيئًا. وقولُه: ﴿مَحْشُورَةً﴾ في مُقابلةِ ﴿يُسَبِّحْنَ﴾؛ إلا أنه لمّا لم يكن في الحشرِ ما كان في التسبيحِ من إرادةِ الدلالة على الحدوثِ شيئًا بعد شيء، جيءَ به اسمًا لا فعلًا؛ وذلك أنه لو قيل: وسخَّرْنا الطيرَ يُحشرن، على أنّ الحَشْرَ يوجَد مِن حاشِرِها شيئًا بعدَ شيء والحاشرُ هو الله عزَّ وجلّ؛ لكان **خَلْفًا**، لأنَّ حَشْرَها جملةً واحدة **أدلُّ على القُدْرة**. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: كان إذا سبَّحَ جاوَبَتْه الجبالُ بالتسبيح، واجتمعتْ إليه الطيرُ فسبَّحتْ، فذلك حَشْرُها. وقُرئ: (والطيرُ محشورة) بالرَّفع. ﴿كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾: كلُّ واحدٍ من الجبال والطيرِ لأجلِ داودَ ـ أي: لأجل تسبيحه ـ مُسبِّح؛ لأنها كانت تسبِّحُ بتسبيحِه. **ووضعُ «الأوَّابِ» موضعَ المسبِّح**: إمّا لأنّها كانت ترجِّع التسبيحَ، والمرجِّع رَجّاع؛ لأنه يرجع إلى فعلِه رُجوعًا بعد رجوع؛ وإمّا لأنَّ الأوّابَ ـ وهو التوّابُ الكثير الرجوعِ إلى الله وطلبِ مرضاتِه ـ مِن

قولُه: (**ولو قالَ: «مُحرَّقةٍ» لم يَكُن شَيئًا**)، مَعناهُ: لم يَكن[1] عُدولاً مِنَ الظّاهرِ فلا يَكونُ فيهِ لطف؛ لأنّ قولَه: «لقَد لاحَت» يَقتَضي مُحرَّقة، فَلَم يُفِد حُدُوثُ التَّحريقِ والإيقادِ شَيئًا بعدَ شَيءٍ ولا استِحضارَ تِلكَ الحالةِ في مُشاهَدة السّامِع.

قولُه: (**خَلفًا**)، أي: مِن حيثُ اختلالُ حُسن المعنى، **الجوهَري**: الخَلف: الرَّديءُ مِنَ القَول، يُقال: سكَتَ ألفًا ونَطقَ خَلفًا، أي: سَكتَ عن ألفِ كَلِمةٍ ثمّ تكلَّمَ بالخطأ.

قولُه: (**أدَلُّ على القُدرة**)، قال: كقَولِهِ تعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٣-١٤]، ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، قيامَ رَجُلٍ واحِد.

قولُه: (**ووَضعُ «الأوّاب» مَوضِعَ المسبِّح**)، يَعني: أصل الكَلام: كُلٌّ مِنَ الجِبالِ والطَّيرِ لأجلِ تَسبيحِ داوُودَ مُسَبِّح، فَقيل: ﴿أَوَّابٌ﴾؛ لأنّ كُلَّ مُرَجِّعٍ للتَّسبيحِ راجعٌ إليه[2]، كَما أنّ كُلَّ مُكَذِّبٍ للحَقِّ كاذِب، وإنّما عَدلَ مِنهُ إلى الأوّابِ لنُكتة وهي: إما أن يَكُونَ كِناية

---

(١) قولُه: «لم يكن» سقط من النسخة (ح).

(٢) قولُه: «إليه» سقط من النسخة (ح).

عادته أن يُكثِرَ ذِكْرَ الله ويُدِيمَ تسبيحَه وتقديسَه. وقيل: الضميرُ لله، أي: كلٌّ مِن داودَ والجبالِ والطيرِ لله أوَّابٌ، أي: مسبِّح مُرجِّعٌ للتسبيح. ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ﴾: قوّيناه، قال تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ﴾ [القصص: ٣٥]، وقُرئ: (شدَّدْنا) على المبالغة. قيل: كان يَبِيتُ حولَ مِحْرابه أربعون ألفَ مُستلئم يحرُسونه. وقيل: الذي شدَّ الله به مُلْكه وقَذَفَ في قلوبِ قومِه الهيبة: **أنّ رَجلًا ادّعى عنده** على آخرَ بقرةً، وعَجز عن إقامةِ البيِّنة، فأُوحِيَ إليه في المنام: أنِ اقتُلِ المدَّعى عليه، فقال: هذا منامٌ، فأُعِيدَ الوحيُ في اليقظة، فأَعلَم الرَّجلَ، فقال: إنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يأخذْني بهذا الذَّنْب، ولكنْ بأنّي قتلتُ أبا هذا **غيلةً**، فقَتَله، فقال الناسُ: إنْ أذْنَبَ أحدٌ ذَنْبًا أظهَرَه الله عليه فقَتَله؛ فهابُوه. ﴿ٱلْحِكْمَةَ﴾: الزَّبور وعِلْمَ الشرائع. وقيل: كلُّ كلامٍ وافق الحقَّ فهو

عن التَّرجيعِ في التَّسبيحِ مِنَ «الأَوْب»: الرُّجُوع، أو عن كثرة التَّسبيح؛ لأنّ الأوّابَ أي: التّوّابَ مِن عادَتِهِ أن يُكثِرَ التَّسبيح، ولو تُرِكَ على ظاهِرِهِ لم يُعلَم ذلك، ولو قيل: كُلٌّ لهُ كالأوّابِ أي: التّوّابِ على التَّشبيهِ لم يُفهَم مِنهُ المَقصُودُ صَريحًا.

قولُه: (مُستَلئِم): أي: دارِع، و«اللّأم»: جَمعُ «لأمَـة»، وهي: الدّرع، واستَلأم: إذا لبِسَ لأمَتَه.

قولُه: (**أنّ رَجُلًا ادَّعى عندَهُ**)، خبرُ «الذي شَدَّدَ الله بِهِ مُلكَه».

وقولُه: «أظهَرَهُ الله عليه»، جَوابٌ للشَّرط، و«فقتَله» مِن تَتِمّة الجَواب، والفاءُ في «فَهابُوه» نَتيجة الكَلام، أي: الذي شَدَّدَ الله بِهِ مُلكَهُ وقَذفَ في قُلُوبِ قومِه الهَيبة هذه القَضية، فلذَلكَ هابُوه، وإليه يَنظرُ قولُ المُتنبّي:

لا يَسلَمُ الشَّرَفُ الرَّفيعُ مِنَ الأذى حتّى يُراقَ عـلى جَوانبِهِ الدَّمُ[1]

قولُه: (غيلة)، الغيلة: الاسمُ من الاغتيال.

الجوهَري: الغيلةُ هو: أن يَخدعَ صاحِبَهُ فيَذهبَ بِهِ إلى مَوضِع، فإذا صارَ إليه قَتله.

---

(١) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ١٧٣).

حِكْمة. الفَصْل: التمييزُ بين الشيئَيْن. وقيل للكلام البيِّن: فَصْلٌ، بمعنى المفصُول، كضَرْب الأمير؛ لأنهم قالوا: كلامٌ مُلتبس، وفي كلامه لَبْسٌ. والمُلتبِس: المُختلِط، فقيل في نَقيضه: فَصْل، أي: مفصولٌ بعضُه من بعضٍ، فمعنى فَصْلُ الخطاب: البيِّن من الكلامِ المُلخَّص الذي يتبيَّنُه مَن يخاطَبُ به لا يَلتبِسُ عليه. ومِن فَصْلِ الخطابِ ومُلخَّصه: أن لا يُخطِئَ صاحبهُ مَظانَّ الفَصْل والوَصْل، فلا يقفُ في كلمةِ الشهادة على المستثنى منه، ولا يَتْلُو قولَه: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] إلّا موصُولًا بما بعدَه، ولا ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ﴾ حتى يَصِلَه بقوله: ﴿لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، ونحو ذلك، وكذلك مَظانُّ العَطْفِ وتركِه، والإضمار والإظهار والحذفِ والتكرار، وإن شئتَ كان الفصلُ بمعنى الفاصِل، كالصَّوم والزَّوْر، وأردتَ بفصلِ الخطابِ: الفاصِل من الخِطاب الذي يَفصِل بين الصحيح والفاسد، والحقِّ والباطل، والصوابِ والخطأ، وهو كلامُه في القَضايا والحُكومات، وتدابيرِ الملك والمَشُورات. وعن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه: هو قولُه: البيِّنةُ على المدَّعي واليمينُ على المدّعى عليه، وهو من الفَصْل بين الحقِّ والباطل، ويدخل فيه قولُ بعضهم: هو قولُه: «أمّا بعدُ»؛ لأنه يَفتتِح إذا تكلَّم في الأمرِ الذي له شأنٌ بذِكرِ الله وتحميده، فإذا أراد أن يَخرج إلى الغَرَضِ المَسُوق إليه فَصَلَ بينه وبين ذكرِ الله بقوله: أمَّا بَعدُ. ويجوزُ أن يُرادَ الخطابُ القَصْدُ الذي ليس فيه اختصارٌ مُخِلٌّ ولا إشباعٌ مُمِلّ، ومنه ما جاء في صفة **كلام رسول الله ﷺ: فَصْلٌ؛ لا نَزْرٌ ولا هَذَرٌ.**

قولُه: (**في صِفة كَلام رَسُولِ الله ﷺ: فَصلٌ، لا نَزْرٌ ولا هَذر**)، وروينا عن التِّرمذي عن عائشة رَضي الله عنها قالت: «ما كانَ رَسُولُ الله ﷺ يَسرُدُ كسَردِكُم هذا، ولكِنّهُ كانَ يَتكَلَّمُ بكَلامٍ فصلٍ يَحفَظُهُ مَن جلسَ إليه»[1]. وعنها: «كانَ كَلامُ رَسُولِ الله ﷺ كَلامَ **فصل**، يعيهِ كُلُّ مَن سَمِعَه». أخرَجَهُ أبو داوُد[2]. الحَديثانِ يُوافِقانِ التَّفسيرَ الأوَّل، وقيل: الكَلامُ البيِّنُ فَصل.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٣٩)، وأصله في «الصحيحين»، أخرجه البخاري (٣٥٦٨) ومسلم (٢٤٩٣).
(٢) أخرجه أبو داود (٤٨٣٩) والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠١٧٣).

[﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ۝ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾ ٢١-٢٢]

كان أهلُ زمان داودَ عليه السلام يسألُ بعضُهم بعضًا أن ينزل له عن امرأتِه

وقالَ صاحبُ «النِّهاية»: في صِفة كَلامِهِ صَلواتُ الله عليه: «فَصلٌ؛ لا نَزرٌ ولا هَذر»، أي: بَيِّنٌ ظاهِر، يَفصِلُ بينَ الحقِّ والباطِل.

وقال في حَديثِ أُمِّ مَعبَد: «لا نَزرٌ ولا هَذر»[١]، أي: لا قَليلٌ ولا كَثير، وقَد هَذر يهذِرُ هَذرًا - بالسُّكُون - فهو هَذِرٌ وهَذّارٌ ومِهذار، أي: كَثيرُ الكلام، والاسمُ: الهَذَرُ بالتَّحريك.

وقالَ الجوهَري: النزر: القَليلُ التَّافِه، وعَطاءٌ مَنزُور، أي: قَليل.

قولُه: (يَسألُ بَعضُهم بَعضًا أن يَنزِلَ لهُ عن امرأتِه)، رَوى مُحيي السُّنّة عن ابنِ مَسعُودٍ رَضي الله عنه أنهُ قال: كانَ ذَنبُ داوُدَ أنهُ التَمسَ مِنَ الرَّجُلِ أن يَنزِلَ لهُ عن امرأتِه. قالَ أهلُ التَّفسير: كانَ مُباحًا، غير أنّ الله تعالى لم يَرضَ لهُ ذلك؛ لأنه كانَ رَغبة في الدُّنيا وازديادًا للنِّساء، وقد أغناهُ الله تعالى بما أعطاهُ مِن غَيرِها[٢].

ورَوى أيضًا حَديثَ الطَّيرِ الذَّهَبِ عن السُّدّي والكَلبي ومُقاتِلٍ والحَسن، والله أعلَمُ بحَقيقة الحال، وما في «الكَشّاف» أولى بأن يُقال. قالَ صاحِبُ «المطلِع» بَعدَما حَكى القَولين: والذي يُؤَيِّدُ هذا القولَ قَولُه تعالى: ﴿وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾ أي: غَلبني في مُخاطبَتِنا إيّاها. وقالَ الإمام: قد دَلَّ أوَّلُ الكَلام وآخِرُهُ على مَدحِ داوُودَ عليهِ السَّلام، فلو دَلَّ وسَطُهُ على مَقابِحهِ ومعايبه لخَرَجَ عن النِّظام[٣].

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤٢٧٤) وأبو بكر الآجُرّي في «الشريعة» (٣: ١٤٩٦) من حديث هشام بن حُبَيش.

(٢) «معالم التنزيل» (٧: ٧٩).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٧٩).

فيتزوَّجَها إذا أعجبَتْه، وكانت لهم عادةٌ في المُواساة بذلك قد اعتادُوها، **وقد رَوَيْنا: أنّ الأنصارَ كانوا يُواسُون المهاجرينَ بمثل ذلك**، فاتفقَ أنَّ عينَ داودَ وقعتْ على امرأةِ رَجل يقال له: أُوريا، فأحبَّها، فسألَه النزولَ له عنها، فاستحْيَا أن يردَّه، ففعَل، فتزوَّجَها وهي أمُّ سُليمان، فقيل له: إنك مع عِظَم منزلتِك وارتفاعِ مَرْتبتك وكِبَرِ شأنك وكثرةِ نسائك، لم يكن يَنْبغي لك أن تَسأَلَ رَجلًا ليس له إلا امرأةٌ واحدةٌ النزولَ، بل كان الواجبُ عليك مغالبةَ هواكَ وقَهْرَ نفْسِك والصبرَ على ما امتُحِنتَ به. وقيل: خَطَبَها أوريا ثم خَطَبَها داودُ، فآثره أهلُها، فكان ذَنْبُه أن خَطَب على خطبةِ أخيه المؤمنِ، مع كثرة نسائه. وأمّا ما يُذكر: أنَّ داودُ عليه السلام تمنّى منزلةَ آبائه إبراهيمَ وإسحاق ويعقوب، فقال: يا ربِّ إنّ آبائي قد ذهَبوا بالخير كلِّه، فأُوحيَ إليه: إنهم ابتُلُوا ببَلايا فصَبَروا عليها: قد ابتُلي إبراهيمُ بنمروذَ، وذَبْحِ وَلده، وإسحاقُ بذَبْحِه وذهابِ بَصره، ويعقوبُ بالحُزن على يوسف. فسَأل الابتلاءَ، فأُوحيَ إليه: إنك لمُبتلًى في يوم كذا، فاحترِسْ. فلمّا حان ذلك اليومُ دَخل محرابَه وأغلقَ بابَه، وجعل يصلِّي ويقرأ الزَّبورَ، فجاءه الشيطانُ في صُورة حَمامةٍ من ذَهَب، فمدَّ يدَه ليأخذَها لابنٍ له صغير، فطارت، فامتدَّ إليها، فطارتْ فوقعتْ في كوَّةٍ، فتبِعَها، فأبصَرَ امرأةً جميلة قد نقضتْ شَعْرَها فغطّى بَدَنَها، وهي امرأةُ أُوريا، وهو من غُزاةِ **البَلْقاء**، فكَتَبَ إلى أيوبَ بنِ صُوريا،

قولُه: (**وقد رَوَينا: أنّ الأنصارَ كانُوا يُواسُونَ المُهاجِرينَ بمِثلِ ذلك**)، روينا في «صَحيحِ البُخاري» عن ابنِ عَوفٍ قال: «آخى رَسولُ الله ﷺ بَيني وبَينَ سَعدِ بنِ الرَّبيع، فقالَ لي سَعد: إنّي أكثرُ الأنصارِ مالًا فأقاسِمُكَ مالي شَطرَين، ولي امرأتانِ فانظُر أيَّتَهُما شِئتَ حتّى أنزِلَ لكَ عنها فإذا حَلَّت تزَوَّجتها، فقُلت: لا حاجةَ لي في ذلك، دُلُّوني على السُّوق» الحَديث[1].

قولُه: (البَلقاء)، هو مَوضِعٌ، قال رحمه الله: سمعتُ أعرابيًا يقول: أرضُها بلدُ الزعفران

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٨١) ومسلم (١٤٢٧) بلفظٍ مختلف.

وهو صاحبُ بَعْث البلقاء: أنِ ابعثْ أُوريا وقدِّمْه على التابوت، وكان من يتقدَّمُ على التابوت لا يَحِلُّ له أن يَرجِعَ حتى يَفتَحَ الله على يدَيْه أو يُستشهَد، ففَتح الله على يدَيْه وسَلِمَ، فأمَرَ بردِّه مرةً أُخرى، وثالثةً، حتى قُتل، وأتاه خَبَرُ قَتْلِه فلم يَحزنْ كما كان يحزنُ على الشُّهداء، وتزوَّجَ امرأتَه. فهذا ونحوُه ممّا يَقبُح أنْ يُحدَّثَ به عن بعض المُتَّسِمِين بالصَّلاحِ من أفْناءِ المُسلمين فَضْلًا عن بعضِ أعلامِ الأنبياء. وعن سَعيد بن المسيّب والحارثِ الأعور: أنَّ عليَّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه قال: مَن حدَّثكم بحديثِ داودَ على ما يَرويه القُصّاص جلدتُه مئةً وستِّين، وهو حدُّ الفِرْية على الأنبياء. ورُوي: أنه حُدِّث بذلك عمرُ بنُ عبدِ العزيز وعنده رجلٌ من أهل الحقِّ، فكذَّب المحدِّثَ به، وقال: إنْ كانت القصّة على ما في كتاب الله فما يَنبغي أن يُلتمَسَ خِلافُها، وأعظِمْ بأن يقال غيرُ ذلك، وإن كانت على ما ذكرتَ وكفَّ الله عنها سترًا على نبيِّه فما يَنْبغي إظهارُها عليه، فقال عمرُ: لَسَماعي هذا الكلامَ أحبُّ إليَّ ممّا طَلَعتْ عليه الشمسُ. والذي يدلُّ عليه المَثَلُ الذي ضَرَبَه الله لقصّته عليه السلام ليسَ إلّا طلبَه إلى زوجِ المرأة أن ينزلَ له عنها فحَسْبُ. فإن قلتَ: لِمَ جاءت على طريقةِ التمثيل والتَّعريضِ دونَ التصريح؟ قلتُ: لكونِها أبْلَغَ في التوبيخ، مِنْ قِبَلِ أنَّ التأمُّلَ إذا أدّاه إلى الشُّعورِ بالمُعرَّضِ به، كان أوقعَ في نفسِه، وأشدَّ تمكُّنًا مِن قَلْبه، وأعظَمَ أثَرًا فيه، **وأجلَبَ لاحتِشامه** ....

من أرض الشام[1] قال: هي مدينةُ الكنعانيِّين، وكانَ اسمَ مَلِكِهم: بالِق، فقُلِبَ اسمهُ على بَلدِه.

قولُه: (**وأجلَبَ لاحتِشامِه**)، **الجوهَري**: أبو زَيد: حَشمتُ الرَّجُلَ وأحشَمتهُ بمَعنًى، وهو أن يَجلسَ إليكَ فتُؤذيَه وتُغضِبَه. ابنُ الأعرابي: حَشمتُه: أخجَلتُه. وأحشَمتُه، أغضَبتُه. واحتَشمتهُ واحتَشمتُ منهُ بمعنًى.

---

(١) من قوله: «قال رحمه الله: سمعت» إلى هنا، سقط من (ف) و(ح).

وحَيائه، **وأدعى إلى التنبُّه على الخطأ فيه مِن أنْ يُبادِرَه به صَريحًا**، مع مُراعاة حُسنِ الأدبِ بتَرْكِ المُجاهرة. ألا ترى إلى الحكماءِ كيف أوصَوْا في سِياسة الوَلد إذا وُجِدَتْ منه هنةٌ مُنكَرة أن يُعرَّض له بإنكارها عليه ولا يُصرَّح، وأنْ تُحكى له حِكايةٌ مُلاحِظةٌ لحاله إذا تأمَّلَها استَسْمَج حالَ صاحب الحكاية فاستَسمجَ حالَ نفْسِه، وذلك أزجرُ له؛ لأنه ينصبُ ذلك مِثالًا لحاله ومِقْياسًا لشأنه، فيتصوّرُ قُبْحَ ما وُجد منه بصورةٍ مكشوفة، مع أنه أصونُ لِما بين الوالد والوَلد من حِجاب الحِشْمة. فإن قلتَ: فلِمَ كان ذلك على وجهِ التحاكُم إليه؟ قلت: **ليحكُمَ بما حَكم به** مِنْ قولِه: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [ص: ٢٤] **حتى يكونَ محجُوجًا بحُكمه** ومُعترِفًا على نَفْسه بظُلمه. ﴿وَهَلْ

قولُه: (**وأدعى إلى التَّنبُّهِ**[١] **على الخطأ فيه مِن أن يُبادرَه صريحًا**)، وقُلت: وهو نَوعٌ مِن بابِ الاستِدراجِ وإرخاءِ العِنان. قالَ صاحِبُ «الانتِصاف»: نبَّه الزَّمخشريُّ على مَجيءِ الإنكارِ على طريق التَّمثيل، فإنّ التَّعريضَ داعٍ إلى التَّأمُّلِ، وفيهِ أنّ اجتِنابَ المهاجرةِ بالإنكارِ أبقى للحِشمة[٢].

قولُه: (**ليحكُمَ بما حَكمَ به**) إلى قولِه: (**حتّى يكُونَ مَحجُوجًا بحُكمِه**)، **الانتِصاف**: أي: جاءَ على وجهِ المُحاكمةِ ليَحكُمَ بقولِه: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ فتقُومُ عَليهِ الحُجّة. وقولُه: ﴿أَخِى﴾ فإنّ الأُخُوّةَ بصَداقةٍ أو دينٍ أو شرِكةٍ تمنع الاعتِداء[٣].

وقولُه: (﴿فِى ٱلْخِطَابِ﴾)، أي: في المُخاطبة، أي: أتاني بما لا أقدِرُ على رَدِّهِ مِن الجِدال، أو مِن الخِطبة، أي: خَطبَ فأوثر عَليّ، وهو مَصدَرُ المُفاعَلة؛ لأنّ الخِطبةَ صَدرَت مِن كُلِّ واحدٍ منهُما، ولم يكُن في المثَلِ المَضرُوبِ خِطبةٌ مِن مالِكها إلّا تَقديرًا، «أو» أمّا في قِصّة داوُودَ فهو مُمكِن، وجَوابُ الزَّمخشريّ الذي يأتي ليسَ بجَيِّدٍ على ما سَتراه.

---

(١) في النسخة (ط): «البَيّنة»، وهو خطأ.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٨٥).

(٣) المصدر السابق (٤: ٨٨).

﴿أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ﴾ ظاهرهُ الاستفهام، ومعناه: الدلالةُ على أنه مِنَ الأنباء العجيبةِ التي حقُّها أن تَشِيع ولا تخفى على أحد، والتشويقُ إلى استماعِه. والخصمُ: الخُصَماء، وهو يقعُ على الواحدِ والجمع؛ كالضَّيف، قال الله تعالى: ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٤]؛ لأنه مَصدرٌ في أصْلِه، تقولُ: خَصَمَه خَصْمًا، كما تقول: ضافَه ضَيْفًا. فإن قلتَ: هذا جمعٌ، وقولُه: ﴿خَصْمَانِ﴾ تثنيةٌ، فكيف استقامَ ذلك؟ قلتُ: معنى ﴿خَصْمَانِ﴾: فَريقانِ خَصْمان، والدليلُ عليه قراءة مَن قرأ: (خصمان بغى بعضُهم على بعض)، ونحوُه قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩]. فإن قلتَ: فما تصنعُ بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي﴾ [ص: ٢٣]، وهو دليلٌ على اثنَيْن؟ قلتُ: هذا قولُ البعضِ المرادُ بقوله: ﴿بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾. فإن قلتَ: فقد جاءَ في الرواية: أنه بُعِث إليه مَلَكان. قلتُ: معناه: أنَّ التحاكُمَ كان بين ملكَيْن، ولا يمنعُ ذلك أن يصحبَهما آخَرون. فإن قلتَ: فإذا كان التحاكمُ بين اثنَيْن كيف سَمّاهم جميعًا خصْمًا في قوله: ﴿نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ﴾ و﴿خَصْمَانِ﴾؟ قلتُ: لمّا كان صَحْبُ كلِّ واحدٍ من المتحاكِمينَ في صُورة الخصمِ صَحَّتِ التسميةُ به. فإن قلتَ: بِمَ انتصبَ ﴿إِذْ﴾؟ قلتُ: لا يخلو: إمّا أن يَنتصِبَ

قولُه: (ظاهِرهُ الاستِفهام، ومعناهُ: الدِّلالةُ على أنهُ مِنَ الأنباءِ العَجيبة)، وذلكَ أنّ هذه القِصّة إن كانت مَعلُومةً للسّامعِ فيكونُ في الاستِفهامِ بَعثٌ[1] لهُ وتحريضٌ على إشاعتِها وإعلامِ النّاسِ بها، أي: كأنّكَ ما عَلِمتها حيثُ تخفيها ولا يؤدّي حَقَّها مِنَ الإذاعة، وإن لم تكُن مَعلُومةً كان تأنيبًا على التَّقاعُدِ عن استِعلامِها وتَشويقًا إلى استِماعِها.

قولُه: (والخصم: الخُصَماء، وهو يَقعُ على الواحدِ والجمع)، قالَ الزَّجّاج: الخَصمُ: مَصدَر، تقول: خَصَمتهُ أخصِمُهُ خَصمًا، فما كانَ مِنَ المصادرِ وقَد وُصِفَت بِهِ الأسماءُ: فتَذكيرهُ وتأنيثهُ وتوحيده وجَمعهُ جائز[2].

---

(١) في النسخِ الخطية: «بعثًا... وتحريضًا» وهو خطأ، فإن حقّه الرفع، اسم «كانَ» مؤخرٌ.
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٢٥).

بـ ﴿أَتَىٰكَ﴾، أو بـ﴿نَبَؤُاْ﴾، أو بمحذوفٍ؛ فلا يَسُوغ انتصابُه بـ ﴿أَتَىٰكَ﴾؛ لأنّ إتيانَ النبأ رسولَ الله ﷺ لا يقعُ إلا في عهدِه لا في عهد داودَ، **ولا بالنبأ؛ لأنَّ النبأ الواقعَ في عهدِ داودَ لا يصحُّ إتيانُه رسولَ الله ﷺ**، وإن أردتَ بالنبإ القصةَ في نفْسِها: لم يكن ناصبًا؛ فبقيَ أن يَنتصِبَ بمحذوف، وتقديرُه: وهل أتاك نبأ تحاكُمِ الخصم. ويجوزُ أن ينتصبَ بـ ﴿ٱلْخَصْمِ﴾؛ لِما فيه من معنى الفعل. وأمّا ﴿إِذْ﴾ الثانيةُ فبَدَلٌ من الأُولى. ﴿تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾: تصعَّدوا سُورَه ونَزلوا إليه. والسُّور: الحائطُ المرتفع، ونظيرُه في الأبنية: تَسنَّمَه؛ إذا علا سَنامَه، وتذرَّاه: عَلا ذِرْوَتَه. رُوي: أنّ الله تعالى بَعث إليه ملكَيْن في صورة إنسانَيْن، فطَلَبا أن يَدخُلا عليه، فوَجداه في يومِ عبادته، فمنعَهما الحرسُ، فتسوَّرا عليه المحرابَ، فلم يشعرْ إلّا وهما بين يدَيْه جالسان ﴿فَفَزِعَ مِنْهُمْ﴾. قال ابنُ عبّاس: إنَّ داودَ عليه السلام جزّأ زمانَه أربعةَ أجزاء: يومًا للعِبادة، ويومًا للقَضاء، ويومًا للاشتغال بخواصِّ أُموره، ويومًا يَجمعُ بَني إسرائيل فيَعِظُهم ويُبكيهم؛ فجاؤوه في غيرِ يومِ القَضاء، ففَزع منهم؛ ولأنهم نَزلوا عليه مِن فَوقُ، وفي يومِ الاحتِجاب، والحرسُ حولَه لا يَتركون مَن يدخُلُ عليه. ﴿خَصْمَانِ﴾: خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: نحنُ خصمان. ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾: ولا تَجُرْ. **وقُرئ: (ولا تَشْطُطْ)**، أي: ولا تَبْعُدْ عن الحقِّ.

قولُه: (**ولا بالنَّبأ؛ لأنّ النَّبأ الواقِعَ في عَهدِ داوُدَ لا يَصِحُّ إتيانُهُ رسولَ الله ﷺ**)، قالَ القاضي: ويجوزُ أن يَتعلَّق ﴿ إِذْ ﴾ بالنَّبأ، على أنّ المُرادَ به: الواقِعُ في عَهدِ داوُدَ عليهِ السَّلام، وأنّ إسناد «أتى» إليه على حَذفِ مُضاف، أي: أتى قِصّة نبأ الخَصم، و﴿ إِذْ ﴾ الثّانية: بَدلٌ مِنَ الأُولى أو: ظَرفٌ لـ﴿تَسَوَّرُواْ﴾[1].

قولُه: (**وقُرِئ: «ولا تَشطُط»**)، قالَ ابنُ جِنّي: هي قِراءةُ أبي رَجاءٍ وقَتادةَ؛ بفَتحِ التّاءِ وضَمِّ الطّاء، يُقال: شَطَّ يَشِطُّ ويَشُطّ، إذا بعد، وأشَطّ: إذا أبعَد، وعليهِ قِراءة العامّة: ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾، أي: ولا تُبعِدْ، وهو مِن: الشَّط: الجانِب، ومَعناهُ: أخذُ جانِبي الشيءِ وتَركُ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٧).

وقُرِئ: (ولا تُشَطِّطْ)، (ولا تُشاطِطْ)، وكلُّها من معنى الشَّطَط؛ وهو مُجاوزةُ الحدِّ وتخطِّي الحقّ. و﴿سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾: وَسَطُه ومَحَجّته، ضربه مَثَلًا لعَيْنِ الحقِّ ومَحْضِه.

[﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾ ٢٣]

﴿أَخِى﴾ بدلٌ من ﴿هَٰذَآ﴾ أو خبرٌ لـ ﴿إِنَّ﴾. والمرادُ أخوّةُ الدِّين، أو أخوّة الصداقة والألْفة، أو أخوّة الشِّرْكة والخُلطة؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ﴾ [ص: ٢٤]، وكلُّ واحدةٍ من هذه الأخواتِ **تُدلي بحقٍّ مانعٍ** من الاعتداء والظُّلم. **وقُرِئ: (تَسْعٌ وتَسْعون) بفتح التاء**، و(نِعْجة) بكسرِ النون، وهذا من اختلافِ اللُّغات، نحو: نَطْعٍ ونِطْع،

وسَطِه، كما قيل: تجاوَز، وهو مِنَ الجيزةِ، وهي جانِبُ الوادي، وكما قيل: تَعدّى، وهو مِن: عُدوةِ الوادي، أي: جانبه[1]. وأنشَدوا:

لئِن غِبتَ عن عَيني وشَطَّت بكَ النَّوى فأنتَ الذي في القَلبِ حَطَّت رَواحِلُه[2]

قولُه: (**تُدلي بحَقٍّ مانِعٍ**)، **المُغرِب**: أدلَيتُ الدَّلو: أرسَلتها في البِئر، ومنهُ: أدلى بالحُجّة، أحضرَها. وفُلانٌ يُدلي إلى الميِّتِ بذِكر، أي: يتَّصِل.

قولُه: (**وقُرِئ: «تَسعٌ وتَسعُونَ» بفَتحِ التّاء**): قالَ ابنُ جِنّي: قَرأها الحَسَن، وقَد كثُرَ عنهم مَجيءُ الفِعلِ والفَعلُ بمَعنًى واحِد، نحو: الشِّكرِ والشَّكر، ولا يَبعدُ ذلك في التِّسعِ لاسيّما وقد تجاوزَ العَشر. وقرأ الحَسَنُ والأعرَج: «نِعجة» بكَسرِ النُّون[3].

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٣١).

(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وقد تأخر موقع هذا البيت في النسخة (ح). والذي أنشده ابنُ جنّي شاهدًا هو قولُ عنترة:

شَطّت مزارَ العاشقين فأصبحت عَسِرًا عليَّ طلابكَ ابنة مَخرَمِ

والبيت من معلقته، انظر: «شرح الزوزني» ص١٢٦.

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٣١).

ولَقْوَةٍ ولِقْوَة. ﴿أَكْفِلْنِيهَا﴾ ملِّكْنيها. وحقيقتُه: اجعَلْني أكفُلُها كما أكفلُ ما تحتَ يَدي. ﴿وَعَزَّنِي﴾: وغَلَبَني. يقال: عزَّه يَعُزّه. قال:

قَطَــاةٌ عَزَّهَــا شَرَكٌ فَبَاتَت　　　تُـجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الجَنَاحُ

يريدُ: جاءني بحجاجٍ لم أقدِرْ أن أُوردَ عليه ما أردُّه به. وأرادَ بالخطاب: مخاطبةَ المُحاجِّ المُجادِل. أو أراد: خطبتُ المرأةَ وخَطَبَها هو فخاطَبَني خِطابًا، أي: غالبَني في الخِطْبة فغَلَبَني؛ حيثُ زُوِّجها دوني. وقُرئ: (وعازَّني) من المُعازَّة؛ وهي المُغالَبة. وقرأ أبو حَيْوة: (وعَزَني) بتخفيف الزاي؛ طلبًا للخفَّة، وهو تخفيفٌ غريب، وكأنه قاسَه على نحو: ظَلْت، ومَسْت. فإن قلتَ: ما معنى ذكرِ النِّعاج؟ قلتُ: كان تحاكمُهم في نفْسِه تمثيلًا وكلامُهم تمثيلًا؛ لأنّ التمثيلَ أبلغُ في التوبيخ؛ لِما ذكرنا، وللتنبيهِ على

قولُه: (ولَقوة)، الجوهَري: اللَّقوة: داءٌ في الوجه. واللقوة: النّاقةُ السريعةُ اللِّقاح. واللقوة: العُقاب. واللقوة ـ بالكسر ـ: مثله.

قولُه: (قَطاةٌ عَزَّها)، البيت. قَبله:

كأنّ القَلبَ ليلــةَ قيلَ يُغدى　　　بِليــلى العامريّــةِ أو يُراحُ[1]

قولُه: («وعَزَني» بتَخفيفِ الزّاي)[2]، رَوى صاحِبُ «الكَشفِ»[3] عن عاصِمٍ وقال: حَملهُ الرّازي على أنهُ مِثل: رُبَّ ورُبَ، وما أشبَهُ مِن تَخفيفِ المُضاعَف[4].

قولُه: (كانَ تحاكُمهُم في نَفسهِ تَمثيلًا وكَلامُهم تَمثيلًا)، سُئِل: ما معنى ذِكرِ النِّعاج؟ أي: ما مَوقِعهُ في التَّمثيل؟ أجاب: بأنهُ تَتميمٌ لمعنى التَّمثيل؛ لأنّ تَحاكُمَهُم كانَ في نَفسهِ تَمثيلًا

---

(١) هو لمجنون ليلى كما في «أمالي القالي» (١: ١٦١) وقال: والمجنونُ أحدُ المحسنين في هذا المعنى.

(٢) وعزاها ابنُ خالوَيه لأبي حَيوة وطلحة. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٣٠.

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٢٦١) بتحقيق د. عبد القادر السعدي، و(٢: ١١٤٣) بتحقيق د. محمد الدالي.

(٤) وهو حاصلُ عبارةِ ابن جني في تعليلة لهذا الحرف الغريب كما في «المحتسب» (٢: ٢٣٢).

أنه أمرٌ يُستحيا من كَشْفه، فيُكنى عنه كما يُكنى عمّا يُستسمَجُ الإفصاحُ به، وللسِّتر على داودَ عليه السلام، والاحتفاظِ بحُرمته. ووجهُ التمثيل فيه: أن مُثِّلتْ قصّةُ أُوريا مع داودَ بقصّةِ رَجل له نعجةٌ واحدة ولخَليطِه تسعٌ وتسعون، فأراد صاحبُه تتمَّةَ المئة فطَمع في نعجةِ خَليطِه، وأرادَه على الخروج من ملْكِها إليه، وحاجَّه في ذلك محاجّةَ حَريصٍ على بُلوغ مُراده، والدليلُ عليه قوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ﴾ [ص: ٢٤]، وإنما خصَّ هذه القصّة؛ لِما فيها من الرَّمزِ إلى الغَرض بذِكْر النعجة. فإن قلتَ: إنما تستقيمُ طريقةُ التمثيل إذا فسَّرتَ الخطابَ بالجِدال، فإن فسَّرتَه بالمفاعلة من الخِطْبة: لم تَستقم. قلتُ: الوجهُ مع هذا التفسيرِ أن أجعلَ النعجةَ استعارةً عن المرأة، كما استعارُوا لها الشاةَ في نحوِ قوله:

أي: تَعريضًا وتورية، وكَلامهُم أيضًا تَعريضٌ وتَورية، فجيءَ بقولِه: ﴿نَعْجَةٌ﴾ تَتميمًا لِتلكَ التَّورية؛ لأنّ التَّعريضَ أبلَغُ في التَّوبيخ، وإنّما قُلنا: إنّ المُرادَ بالتَّمثيلِ التَّعريض؛ لأنه فسَّرَ التَّمثيلَ بِهِ فيما سَبقَ مِن قولِه: «لِمَ جاءَت على طريق التَّمثيلِ والتَّعريضِ دُونَ التَّصـريح»، فعَطفَ التَّعريضَ عليهِ على سَبيلِ البَيان، ولأنّ المعنى عليه. وقولُه: «لما ذكَرنا»، أي: في قولِه: «إنّ التَّأمُّلَ إذا أدّاهُ إلى الشُّعورِ بالمُعَرَّضِ بِهِ كانَ أوقعَ في نَفسِه» إلى قولِه: «وأدعى إلى التَّنبيهِ على الخَطإ فيه». وقولُه: «وللتَّنبيهِ على أنهُ أمرٌ يُستَحيا منه» عَطفٌ على قولِه: «لأنّ التَّمثيلَ أبلَغ».

قولُه: (**وأرادهُ على الخُرُوج**)، **الأساس**: أرادهُ على الأمر، حَملهُ عليه. والإضافةُ في «مُلكِها»[1] إلى المفعُول.

قولُه: (**والدَّليلُ عليه**)، أي: على أنّ المُمثَّل بِهِ قِصّة رَجُلٍ لهُ نَعجة واحِدة، ولخَليطِه[2] تِسعٌ وتِسعُون التصريح بذكرِ الخلطاءِ في قوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ﴾؛ لأن ظاهر قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[3] الآية، ليسَ فيهِ معنى الخُلطة.

---

(١) في النسختين (ف) و(ح): «طَلَبِها»، وهو خطأ.

(٢) في النسخة (ط): و«تخليطه بالتاء»، وهو تصحيف.

(٣) من قوله: «التصريح بذكر الخلطاء» إلى هنا، سقط من (ف) و(ح).

يا شاةَ ما قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ
فـرَمَيْتُ غَفْلَةَ عَيْنِهِ عَنْ شاتِـهِ

وشبَّهها بالنَّعجة مَن قال:

قولُه: (**يا شاةَ ما قَنَصٍ لمَن حَلَّت له**)، آخِرُه:

حَرُمَت عليَّ ولَيتها لم تَحرُمِ

الشِّعرُ لعَنترة، قالَ الزَّوزَني: «ما» صِلةٌ زائِدة، والشّاةُ كِنايةٌ عن المَرأة، يَقُول: يا هؤلاءِ اشهَدُوا شاةَ قَنصٍ لمَن حَلَّت له، فتعَجَّبُوا مِن حُسنِها وجمالِها فإنَّها قد حازَت أتمَّ الجَمال، والمعنى: هي حَسناءُ جَميلةٌ مُقنِعة لمَن كلِفَ وشُغِفَ بحُبِّها، ولكِنَّها حَرُمَت عليَّ وليتها حلَّت[1].

قالَ الأنباري: القنَص: الصَّيد. والشّاةُ مَنصُوبٌ على النِّداء، أي: شاةَ مَنِ اقتَنصها فقد غَنِم، واللّامُ صِلة «قَنَص»، لمَنْ حَلَّت له: لمن قَدرَ عليها، وحَرُمَت عليّ: لم أقدِر؛ لأنَّها مِن قَومٍ أعداء[2].

قولُه: (**فرَمَيتُ غَفلةَ عَينِه عن شاتِه**)، تَمامُهُ للأعشى:

فأصَبتُ حَبّة قلبِها وطِحالَها[3]

أي: قصَدتُ غَفلتَهُ عن امرأتِه. طِحالَها، أي: أصَبتُ طِحالَها، ولا يجوزُ خَفضُه؛ لأنَّ الطِّحالَ لا حبّة له. والبَيتُ بتمامِهِ أنشَدهُ الزَّجّاج[4].

---

(١) «شرح المعلقات السبع» للزوزني، ص٢١٦.

(٢) «شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» لأبي بكر بن الأنباري، ص٣٥٣-٣٥٤.

(٣) «ديوان الأعشى» ص٧٧، من قصيدته الجيّدة في مدح قيس بن معد يكرب، ومطلعها:

رحلَت سـمـيّةُ غُدوة أجمالها غَضبى عليك فما تقولُ بدا لَها؟

(٤) في «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٢٦).

كنِعاجِ الملا تَعسَّفنَ رَمْلَا

لولا أنّ ﴿ٱلْخُلَطَآءِ﴾ يأباه، ....

قولُه: (كنِعاجِ المَلا تَعسَّفنَ رَملا)، أوَّلُه:

قُلتُ إذ أقبَلَت وزهرٌ تهادى

بعدَه:

قَــد تَنقَّبنَ بالحَريــرِ وأبدَيْــ ــنَ عُيُونًا حُورَ المَداعجِ نُجلا[(١)]

التَّهادي: أن يَمشي بينَ الاثنَينِ مُعتَمِدًا عليهِما لضَعفِه. والمَلا: الصَّحراءُ الواسِعة. أي: هؤلاءِ النِّسوة يَمشينَ مَشيَ نِعاجِ الوَحشِ إذا وقعَت في الرَّمل.

قولُه: (لولا أنّ ﴿ٱلْخُلَطَآءِ﴾ يأباه)، يعني: إن فُسِّرَ الخِطابُ بالمُفاعَلةِ مِنَ الخِطبة، وأُجريتِ النِّعاجُ على حَقيقتِها لم يَستقِم؛ لأنّ الخِطبة إنّما تكُونُ في التَّزوُّجِ والتَّزويج، فهي غير مُناسبةٍ للنَّعجةِ الحَقيقية، وإن حُمِلَتِ النِّعاجُ على النِّساءِ استِعارة أباهُ ذِكرُ الخُلَطاء؛ لأنّ الخُلطةَ غير مُناسِبة في النِّساءِ الحَلائِل، فالوَجهُ أن يُقطَعَ ذِكرُ الخُلطاءِ[(٢)] عن التَّمثيل؛ ليَكُونَ تَمثيلًا آخَرَ مُستقِلًّا فيَصِح.

وقُلت: وكَذا يأباهُ إذا جُعِلَ التَّشبيهُ تَمثيليًّا، ويُجرى الخِطابُ على مُخاطبةِ المُحاجِّ المُجادلِ وتُترَكُ النِّعاجُ على حَقيقتِها؛ لأنّ الوَجهَ حينئذٍ أمرٌ تَوهُّميٌّ مُنتَزَعٌ مِن أُمورٍ جَمّة، وقد لُمِحَتِ الخُلطةُ في المُمَثَّلِ بِه، ومِن ثَمَّ قالَ الواحِديّ: ظَنّ داودُ أنهما شريكانِ فلِذلكَ قال: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ﴾[(٣)] [ص: ٢٤].

وإذا لُمِحَ في المُشَبَّهِ بِهِ يَجِبُ أن يُلمَحَ في المُشَبَّهِ أيضًا. وقالَ صاحِبُ «المِفتاح»: والذي نَحنُ بصَدَدِهِ مِنَ الوَصفِ غيرِ الحَقيقيِّ أحوَجُ مَنظُورٍ فيهِ إلى التَّأمُّلِ الصّادقِ مِن ذَوي بَصيرةٍ

(١) البيتان لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» ص٤٩٨، وانظر: «الكامل» للمبرد (١: ٢٥٤).
(٢) من قوله: «لأنّ الخلطةَ غير مُناسبة» إلى هنا، سقط من (ح).
(٣) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٤٧).

إلّا أن يَضربَ داودُ الخُلَطاءَ ابتداءً مَثَلًا لهم ولقصَّتهم.

فإن قلتَ: الملائكةُ عليهم السلام كيف صحَّ منهم أن يُخبِروا عن أنفُسِهم بما

ناقِدةٍ ورُؤيةٍ ثاقِبةٍ لالتباسِهِ في كَثيرٍ مِنَ المَواضِعِ بالعَقليِّ الحَقيقيِّ لاسيما المعاني التي يُنتَزَعُ منها، فَرُبَّما انتُزِعَ مِن ثَلاثةٍ فأورثَ الخطأَ لوُجوبِ انتِزاعِهِ مِن أكثرَ[1]، ولعَلَّ الظّاهِرَ أن يُجعَلَ التَّشبيهُ مِنَ المُرَكَّبِ العَقليّ؛ لأنّ الوَجهَ حينَئذٍ هو الزُّبدةُ والخُلاصة مِنَ المَجمُوع، وهو إظهارُ البَغيِ والظُّلمِ وتَقبيحُ أمرِ الباغي والظّالِم، فلا يَدخُلُ في المعنى الخَلط، وإن شِئتَ فجرِّب هذا مِن قَولِ المُصَنِّفِ في تَفسيرِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، الآية. فإنّهُ حينَ جَعلَ الوَجهَ عَقليا قال: ومَثَلُ نَفقةِ هؤلاءِ في زَكاتِها عندَ الله كَمثَلِ جَنّة، وحينَ جَعلَ الوَجهَ وهميًّا قال: أو مَثَّلَ حالَهم عندَ الله بالجنّة على الرَّبوة، ونَفَقتَهُمُ الكَثيرةَ والقَليلةَ بالوابِلِ والطَّل، وكَما أنّ كُلَّ واحِدٍ مِنَ المَطَرَينِ يُضاعِفُ أُكُلَ الجَنّة، فكَذَلكَ نَفقَتُهُم كَثيرةً كانت أو قَليلةً بَعدَ أن يُطلَبَ بها وَجهُ الله زاكيةٌ عندَ الله زائِدةٌ في زُلفاهُم[2]، وعلى هذا قَولُه بَعدَ هَذا: «وقيل: إنّ الخَصمَينِ كانا مِنَ الإنس، وكانَتِ الخُصومةُ على الحَقيقةِ بَينَهُما، إمّا كانا خَليطَينِ في الغَنَم، وإمّا كانَ أحَدُهُما مُوسِرًا» إلى آخِرِه.

الانتِصاف: إذا جُعِلَ تَمثيلًا كانَ الذي سَبَقَ إلى فَهمِ داوُدَ مِنهُ ظاهِرُهُ في النِّعاجِ والشّاة، ثمّ انتَقَلَ عنه إلى فَهمِ تَمثيلِهِ بحالِه، وعلى الاستِعارةِ يَكُونُ قَد فَهِمَ التَّحاكُمَ في النِّساءِ ثمّ استَشعَرَ أنهُ المُراد[3].

قولُه: (**إلّا أنْ يَضرِبَ داودُ الخُلَطاءَ ابتِداءً مَثَـلًا لهُم**)، يَعني: يَصِحُّ جَعلُها مُستَعارًا إذا جُعِلَ قولُه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ﴾ [ص: ٢٤]، تَذييلًا للكَلامِ على سَبيلِ التَّمثيل، كَقَوِنِ الحُطَيئة[4]:

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٣٤٩.

(٢) انظر: (٣: ٥٢٥).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٨٥).

(٤) كذا قالَ المصنّف رحمه الله، وهو وهم، فإن البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص٧٤.

لم يَتلبَّسوا منه بقليل ولا كثير ولا هو مِنْ شأنِهم؟ قلت: هو تصويرٌ للمسألة وفَرْض لها، فصوَّرَها في أنفُسِهم وكانوا في صُورة الأَناسيِّ، كما تقولُ في تصويرِ المسائل: زيدٌ له أربعونَ شاة، وعمروٌ له أربعون، **وأنت تشيرُ إليهما**، فخَلطاها وحالَ عليها الحَوْل، كَمْ يَجِبُ فيها؟ **وما لزيدٍ وعمروٍ سَبَدٌ ولا لَبَد**. وتقولُ أيضًا في تصويرها: لي أربعونَ شاةً ولكَ أربعون فخلَطْناها، وما لكما من الأربعين أربعةٌ ولا رُبْعُها. فإن قلتَ: ما وجهُ قراءةِ ابنِ مسعود: (ولي نعجةٌ أُنثى)؟ قلت: يقال: امرأةٌ أنثى؛ للحَسْناء الجميلة. والمعنى: وصفُها بالعَراقة في لِينِ الأُنوثة وفُتورها، وذلك أملحُ لها وأزيَدُ في تكسُّرِها وتثنِّيها، ألا ترى إلى وصفِهم لها **بالكَسُول والمِكْسال**، وقولِه:

فَتُورُ القِيامِ قَطِيعُ الكَلامِ

ولَســـتَ بمُســـتَبقٍ أخًا لا تَلمُّهُ على شَعَثٍ أي الرِّجالِ المُهذَّبُ؟

وإليـهِ الإشـارةُ بقولِه: «قَصَـدَ بهِ المَوعِظَـةَ الحسَنةَ والتَّرغيبَ في إيثارِ عادة الخُلطاءِ الصُّلحاء».

قولُه: (**وأنتَ تُشيرُ إليهما**)، أي: تَقُول: هذا، وتُشيرُ إلى زَيدٍ وعَمرو.

قولُه: (**وما لزَيدٍ وعَمرٍو سَبَدٌ ولا لبَد**)، قالَ **الجوهَري**: أي: لا قَليلٌ ولا كَثير. عن الأصمَعيِّ: السَّبَدُ مِنَ الشَّعَر، واللَّبَدُ مِنَ الصُّوف. فالسَّبَدُ كِنايةٌ عن المعز، واللَّبَدُ عن الضَّأن.

قولُه: (**بالكَسُولِ والمِكسال**)، **الجَوهَريّ**: الكَسَل، التَّثاقُلُ عن الأمر. وامرَأةٌ مِكسال: لا تَكادُ تَبرَحُ مَجلِسَها، وهو مَدحٌ لها، مِثل: «نَؤُومُ الضّحى».

قولُه: (**فَتُورُ القيامِ قَطيعُ الكَلام**)، تمامُه:

لَعُوبُ العِشاءِ إذا لم تَنَم

بَعدَه:

تَبُزُّ النِّساءَ بحُسنِ الحَديثِ ودَلٍّ رَخيمٍ وخُلقٍ عَمَم[1]

---

(١) لم أهتدِ إلى قائل البيتين.

وقولِه:

تمـشِي رُوَيْدًا تكادُ تنغرِفُ

قَطيعُ الكلام: أي: لينُهُ وضَعفُه. تَبُزُّ؛ أي: تَغلِبُ وتَسبق. والدلال: الغَنْج والشكل. وخُلق عمَم؛ أي: تامّ[١].

قولُه: (**تمشي رُوَيدًا تكادُ تَنعرِفُ**)، أوّلُه:

ما أنسَ سَلمى غَداةَ تَنصَرِفُ

وَيُروى[٢]: «تَنغَرِف» بالغَينِ المُعجَمة، الغَرفُ: غَرفُكَ الماءَ باليَد، فرَسٌ غَرّافٌ: كثيرُ الأخذِ بقوائِمِه. وصَفها بالأناةِ والتُّؤدةِ وأنّها تكادُ تَنغرِفُ مِنَ الأرضِ بوَطْئِها إيّاها، يُقال: عرَفتُ الشّيءَ فانعرَف ـ بالعَينِ المُهمَلة ـ أي: قطَعتهُ فانقَطَع. قالَ قَيسُ بنُ الخَطيم في مَعناه:

تَنامُ عن كُبرِ شأنِهـــا فـإذا   قامَت رُوَيدًا تكادُ تنعَرِفُ[٣]

قالَ صاحِبُ «الانتِصاف»: قولُه: ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾، أورَدَهُ لتَقليلِ ما عندَهُ وحَقارَتِه، فكيفَ وصَفَ ما عندَهُ بالحُسنِ الذي يُوجِبُ عُذرَ خَصمِهِ في طَلَبِه؟ ولذَلِكَ جاءَتِ القِراءةُ المَشهُورةُ بحَذفِ ذلك، أي: «أُنثى»[٤].

---

(١) من قوله: «قطيعُ الكلام: أي لينُهُ» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) أي: في البيت وفي نسخ «الكشاف» أيضًا، والنسخة المعتمدة عند المؤلف: بالعين، وفي الأصل الخطي الذي بين أيدينا: بالغين.

(٣) ديوان قيس بن الخطيم ص ١٠٦، لكنّ الروايةَ فيه بالغَين المعجمة وليست بالعين المهملة وهو على الجادّة في «الأغاني» (٣: ٢٤)، وفسّره الشارح بقوله: تسقط. وروي: «تكاد تنقصف» كما في حواشي الديوان، وبَعدَه:

حَوراءُ جَيداءُ يُستضاءُ بها   كأنّها خـــوطُ بانةٍ قَصِفُ

قلت: الخوط: القضيب. والقَصِف: الناعمُ المُتَثنّي.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٨٥).

[﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ * فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ ٢٤-٢٥]

﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ جوابُ قَسَمٍ محذوف. وفي ذلك استنكارٌ لفعل خَليطه، وتهجينٌ لطَمعِه. والسؤالُ: مصدرٌ مُضاف إلى المفعول، كقوله تعالى: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، وقد ضُمِّن معنى الإضافةِ فعُدِّي تَعْدِيتَها، كأنّه قيلَ بإضافة ﴿نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ **على وجهِ السؤال والطَّلَب**. فإن قلتَ: كيف سارعَ إلى تصديق أحدِ الخصمَيْن حتى ظَلَّم الآخرَ قبل استماعِ كلامه؟ قلت: ما قال ذلك إلّا بعد اعترافِ صاحبه، لكنه لم يُحْكَ في القرآن؛ لأنه معلوم. ويُروى: أنه قال: أنا أريدُ أن آخذَها منه وأُكمِلَ نعاجي مئةً، فقال داودُ: إن رُمْتَ ذلك ضربْنا منك هذا وهذا، وأشارَ إلى طَرَفِ الأنف والجَبْهة، فقال: يا داودُ، أنت أحقُّ أن يُضرَب منك هذا وهذا، وأنت فعلتَ كَيْتَ وكيت، ثم نَظر داودُ فلم يَرَ أحدًا، فعَرَفَ ما وَقع فيه. والخُلَطاءُ: الشُّركاء الذين خلَطوا أموالَهم، الواحد: خَليط، وهي الخُلْطة، وقد غَلبتْ في الماشية؛ والشافعيُّ رحمه الله يَعتبرها، فإذا كان الرَّجلانِ خَليطَيْن في ماشيةٍ بينهما غير مَقسُومة، أو لكلِّ

وقلت: قد مرَّ[1] أنّ مِثلَ هذه الزِّيادةِ قَرينةٌ لبيانِ إرادةِ المَقصُودِ مِنَ اللَّفظ، فذَكرَهُ هاهُنا لمزيدِ تَحقيرِ ما عندَهُ فيكُونُ تَتميمًا للمَعنى الذي في جانبِ المُشَبَّهِ والمُبالغةِ في الظُّلم كما سَبَق، ويُؤيِّدهُ قولُه: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [ص: ٢٤]، حيثُ صَرَّحَ بذِكرِ النَّعجةِ والنِّعاج.

قولُه: (عَلى وجهِ السُّؤالِ والطَّلَب)، أي: السُّؤالُ سُؤالُ مُطالَبةٍ ومُغالبة، لا سُؤالُ خُضوعٍ وتَفضُّل؛ إذ لو كانَ كذا لم يَكُن مَعارّة.

---

(١) قولُه: «قد مَرَّ» سقط من النسخة (ط).

واحد منهما ماشيةٌ على حِدَة إلّا أنَّ مُراحَها ومَسقاهما وموضعَ حَلبِهما والراعيَ والكَلْبَ واحد والفُحولة مختلطة: فهما يُزكِّيانِ زكاةَ الواحد؛ فإن كان لهما أربعونَ شاةً فعليهما شاة، وإن كانوا ثلاثةً ولهم مئةٌ وعشرون لكلِّ واحدٍ أربعون؛ فعليهم واحدةٌ كما لو كانت لواحد. وعند أبي حَنيفة: لا تُعتبر الخُلْطة، والخَليطُ والمنفردُ عنده واحِد، ففي أربعين بين خليطَيْن: لا شيءَ عنده، وفي مئةٍ وعشرين بين ثلاثة: ثلاثُ شياه. فإن قلتَ: فهذه الخُلطةُ ما تقولُ فيها؟ قلتُ: عليهما شاةٌ واحدة، فيجبُ على ذي النعجة أداءُ جُزءٍ من مئةٍ جزء من الشاة عند الشافعيِّ رحمه الله، وعند أبي حَنيفة لا شيء عليه. فإن قلتَ: ماذا أراد بذِكْرِ حالِ الخُلطاء في ذلك المقام؟ قلتُ: قَصَدَ به الموعظةَ الحسنة والترغيبَ في إيثار عادةِ الخُلَطاء الصُّلحاء الذين حَكم لهم بالقلَّة، وأن يكرِّهَ إليهم الظُّلمَ والاعتداءَ الذي عليه أكثرُهم، مع التأسُّف على حالهم، وأن

قولُه: (إلّا أنَّ مُراحَها)، المُغرِب: أراحَ الإبل: رَدَّها إلى المُراحِ، وهو مَوضِعُ إراحةِ الإبلِ والبَقَرِ والغَنَم، وفَتحُ الميمِ خطأ[1].

قولُه: (ماذا أُريدَ[2] بذِكرِ حالِ الخُلطاء)، أي: ما فائدةُ التَّذييلِ بقولِه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ﴾ إلى قَولِه: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾؟ فأجاب: أنّ فيها فَوائِد:

إحداها: أن يكُونَ مَوعِظةً للسّامِعِ بأن يَرغبَ في اختيارِ عادةِ الخُلَطاءِ الصُّلحاءِ لقَولِه: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ كقَولِه: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

وثانيتُها: أن يَكُونَ لُطفًا للخُلطاءِ المُعتَدينَ فينزَجِرُوا عن الاعتِداء.

وثالِثتُها: أن يَكُونَ تَسليةً للمَظلُوم.

قولُه: (مَعَ التّأسُّفِ على حالِهِم)، أي: مِن شأنِ الخُلطاءِ وعادتِهم أن يَعتَدُوا إلّا مَن عَصمَهُ الله.

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٥٢).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «أراد».

يُسلِّيَ المظلومَ عمّا جَرى عليه من خَليطه، وأنّ له في أكثرِ الخُلطاء أُسوةً. وقُرئ: (ليَبغِيَ) بفتح الياء على تقدير النون الخفيفة، وحَذفِها، كقوله:

اضْرِبَ عَنكَ الهُمُومَ طارِقَها

وهو جوابُ قَسَمٍ محذوف؛ و:(ليَبْغِ) بحذف الياء، اكتفاءً منها بالكسرة. و﴿مَّا﴾ في ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ **للإبهام**. وفيه تعجُّب من قلَّتهم. وإن أردتَ أن تتحقَّق فائدتَها وموقعها فاطرَحْها، من قولِ امرئ القيس:

وَحَدِيثٌ مَا عَلَى قِصَـرِهْ

وانظرْ هل بقي له معنًى قطّ. لمّا كان الظنُّ الغالب يُداني العِلم، **استُعير له**.

قولُه: (**اضرِبَ عَنكَ الهُمومَ طارِقَها**)، تمامُه:

ضَربَكَ بالسَّيفِ قَونَسَ الفَرسِ[(١)]

أي: «اضرِبَن» فحُذفَتِ النُّونُ الخَفيفة، و«طارِقَها»: بَدَلٌ مِنَ «الهُموم» بَدلَ البَعض، و«قَونَس» مَوضِعُ ناصِيةِ الفرَس، أي: ادفَع طَوارِقَ الهُمومِ عن نَفسِكَ عندَ غَشيانِها، كما يُضرَبُ قَونَسُ الفَرسِ عندَ الإقبال.

قولُه: (**للإبهام**)، قالَ أبو البَقاء: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [ص:٢٤]، استِثناءٌ مِنَ الجِنسِ، والمُستَثنى مِنهُ بَعضُهُم، و﴿مَّا﴾ زائِدة، و﴿هُمْ﴾ مُبتَدأ، و«قَليل» خبَرُه. وقيل: التَّقديرُ وهُم قَليلٌ منهُم[(٢)].

قولُه: (**استُعيرَ له**)، أي: استُعيرَ الظَّنُّ مَوضِعَ العِلمِ لتِلكَ العَلاقة، والاستِعارةُ يجوزُ أن تَكُونَ لفظيّةً ومَعنَويّة، وإنّما كانَ بمَعنى العِلم؛ لإيقاعِه على «إنّما» المُشتَمِلةِ على مُضاعَفةِ التّأكيد، وتَعقيبِ ظَنِّهِ بعد ذلك بالاستِغفارِ مِن غيرِ مُهلة، وتَسمِيَته بالظَّنِّ لسَبقِه بالأماراتِ

---

(١) ذكره الزبيدي في «تاج العروس» (قنص) من غير عَزوٍ لأحد. وقيل: هو لطرفة بن العبد وأنكره أبو حاتم وابن برِّي وقالا: هو مصنوعٌ عليه. انظر: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٨٧).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٩٩).

ومعناه: وعَلِمَ داودُ وأيقن ﴿أَنَّمَا فَتَنَّهُ﴾: أنّا ابتلَيْناه لا محالةَ بامرأةِ أوريَا: هل يَثبتُ أمْ يزلُّ؟ وقُرئ: (فتَّنّاه) بالتشديد للمُبالغة، و: (أفتنّاه)، من قوله:

لَئِنْ فَتَنَتْني هيَ بِالأمسِ أفتَنَتْ

و(فتَنَاه) و(فتَّنَاه)، على أنَّ الألِفَ ضميرُ الملكَيْن. **وعَبَّر بالراكعِ عن الساجد؛**

الظّاهِرةِ على وُقُوعِهِ في الفِتنةِ مِن تَسَوُّرِ الخُصماءِ المِحرابَ وفزَعِهِ مِنهُم ثمّ تَمْثيلِهِم حالتَهُ بحالةِ الخُلطاءِ وحُكمِهِ على أحَدِ الخَصمَينِ بالظُّلم، والله أعلَم.

قولُه: (**وقُرِئ: «فَتَّـنّاهُ» بالتَّشديد**)، قالَ ابنُ جِنّيّ: هي قِراءةُ عُمرَ بنِ الخَطّابِ رضيَ الله عَنه، وأمّا «فتَنَاه» فهي قِراءةُ قَتادةَ وأبي عَمرٍو في رِوايةِ عَبدِ الوَهّاب[1]، وعن بَعضِهم[2] «فتَنَاه» على وزنِ ضَرَباهُ و«فَـتَّناهُ» على وزنِ: فرَّقاه. وأنكرَ الأصمَعيَّ أفتَنَت ـ بالألِف ـ يُقال: فتَنتهُ المرأةُ وأفتَنَت: إذا دَلَّـهتهُ وأحَبَّها.

قولُه: (**لئِن فَتَـنَتْني هيَ بالأمسِ أفتَـنَت**)، تَمامُه:

سَعيدًا فأمسى قَد قَلى كُـلَّ مُسلمِ

بَعدَه:

وألقى مَصابيحَ القِراءةِ واشـترى وصالَ الغَواني بالكِتابِ المُنَمنَمِ[3]

وأرادَ بِهِ سَعيدَ بنَ جُبَير: نَمنمَ الشيءَ نَمنمة، أي: رَقَّشَهُ وزَخرَفه، وثَوبٌ مُنَمنَم، أي: مُوَشّى.

قولُه: (**وعَبَّـرَ بالرّاكِعِ عن السّاجِد**)، أي: كنّى بالرّاكِعِ عن السّاجِدِ لِما بينَ الرُّكوعِ

---

(١) وهو عبد الوهّاب بن عطاء بن مسلم الخفّاف العِجْليّ (ت ٢٠٤هـ) ثقة من ثقات القرّاء، وهو من الرواةِ عن أبي عمرو بن العلاء. له ترجمة في «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٤٧٩).

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٣٢).

(٣) البيتان لأعشى همدان كما في «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٨٨).

لأنه يَنحني ويخضعُ كالساجد، وبه استَشهد أبو حَنيفةَ وأصحابُه في سَجْدةِ التلاوة، على أنَّ الركوعَ يقوم مقامَ السُّجود. وعن الحَسن: لأنه لا يكونُ ساجدًا حتى يَركعَ، ويجوزُ أن يكونَ قد استغفَرَ الله لذَنْبه وحَرَّمَ بركعتَي الاستغفار والإنابة، فيكون المعنى: وخرَّ للسجود راكعًا، أي: مُصليًا؛ لأنّ الركوعَ يُجعَل عبارةً عن الصلاة. ﴿وَأَنَابَ﴾: ورَجَعَ إلى الله تعالى بالتَّوبةِ **والتنصُّل**. ورُوي: أنه بَقِيَ ساجدًا أربعينَ يومًا وليلة لا يَرفعُ رأسَه إلّا لصلاةٍ مكتوبة أو ما لا بدَّ منه، **ولا يَرقأ دمْعُه** حتى نَبتَ العُشب من دَمعه إلى رأسه، ولم يَشربْ ماءً إلّا وثُلثاه دمعٌ، وجهد نفْسَه راغبًا إلى الله

والسُّجودِ مِنَ الانحِناءِ والخُضوعِ، ولِما بينهُما مِنَ المُناسبة. استَشهدَ أبو حَنيفةَ في سَجدةِ التِّلاوةِ على أنّ الرُّكُوعَ يَقومُ مَقامَ السُّجُود[1]، قالَ صاحِبُ **التَّقريب**: وفيهِ نَظر؛ لأنه بعدَ تَعبيرِه بِهِ عن السّاجِدِ لا يَبقى الاستِشهاد، لعَلَّهُ استَشهدَ بإطلاقِ الآية.

وقُلت: لا إطلاق؛ لأنّ الرُّكُوعَ مُقيَّدٌ بالخُرُورِ الذي هو السُّقوط، فلا يُحمَلُ على مُجرَّدِ الرُّكوع. وفي «الرَّوضة»، قالَ أصحابُنا: يُستَحبُّ أن يَسجُدَ في ﴿صٓ﴾ خارجَ الصَّلاة، ولو سَجدَ في الصَّلاةِ جاهلًا أو ناسيًا لم تَبطُل صَلاتُه، وإن كانَ عامِدًا بَطلت على الأصَحّ[2].

قولُه: (**حَرَّم**)، أي: دخلَ في التَّحريمة، يُقال: أحرَمَ بالصَّلاةِ وحَرَّم، ومِنه: تكبيرةُ التَّحريم.

قولُه: (**والتَّنَصُّل**)، هو: الاعتِذارُ والتَّبرُّؤُ مِنَ الذَّنب، ويُروى: بالتنقّل، يُقال: انتقلَ مِن الشيء، انتَفى منه.

قولُه: (**ولا يَرقأُ دمعُه**)، أي: لا يَسكُن.

الجَوهريّ: يُقال: رَقَأَ الدَّمعُ يَرقَأُ رَقأً ورُقوءًا؛ سَكَن، وكذلِكَ الدَّم.

---

(١) وعلله مُلاّ علي القاري من الحنفية بقوله: «لأنّ الركوعَ وُضعَ للتواضعِ وهو المقصودُ من السجدة». انتهى من «فتح باب العناية» (١: ٣٨٠).

(٢) «روضة الطالبين» (١: ٣١٩).

تعالى في العفوِ عنه حتى كاد يَهلك، واشتغَلَ بذلك عن المُلك حتى وَثب ابنٌ له يقال له: إيشَا على مُلكه ودعا إلى نفْسِه، واجتَمع إليه أهلُ الزَّيْغ من بَني إسرائيلَ، فلمّا غُفِرَ له حارَبَه فهَزَمَه. ورُوي: أنه نَقَشَ خطيئتَه في كفِّه؛ حتى لا يَنْساها. وقيل: إنَّ الخصمَيْن كانا من الإنس، وكانت الخصومةُ على الحقيقة بينهما: إمّا كانا خَليطَيْن في الغَنَم، وإمّا كان أحدُهما موسِرًا وله نِسْوان كثيرةٌ من المَهائر والسَّراري، والثاني: مُعسِرًا ما لَه إلا امرأةٌ واحدة، فاستنزَلَه عنها، وإنما فَزِع لدخولِهما عليه في غيرِ وقت الحُكومة أن يكونا مغتالَيْن، **وما كان ذَنْبُ داودَ إلّا أنه صَدَّق أحدَهما على الآخر وظَلَّمَه قَبْل مسألتِه.**

[﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ ٢٦]

﴿خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: استَخْلفناك على المُلك في الأرض، كمن يَستخلِفُه بعضُ السلاطين على بعضِ البلاد ويُملِّكه عليها. ومنه قولُهم: خلفاءُ الله في أرضه. و﴿جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً﴾ ممَّن كان قَبْلك من الأنبياء القائمين بالحقِّ. وفيه دليلٌ على أنَّ حالَه بعد التوبة بقيتْ على ما كانت عليه لم تتغيَّر. ﴿فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾ ....

قولُه: (وما كانَ ذَنبُ داوُدَ إلّا أنهُ صَدَّقَ أحَدَهُما على الآخَرِ وظَلَّمَهُ قبلَ مَسألَتِه)، **الانتِصاف:** قَصدَ الزَّمخشريُّ في كَلامِه كُلِّه: تَنزيهَ داوُدَ عن ذَنبٍ يَبعَثُهُ عليه شَهوةُ النِّساء، فأجرى هذه الآيةَ على ظاهِرِها، وجَعلَ الذَّنبَ عَجلتَهُ في الحُكم؛ لأنّ الباعِثَ عَليها التِهابُ الغَضَبِ للحَقّ، وهو أخَفُّ مِنَ الأوَّل، ويُؤيِّدهُ وصيَّتُهُ داودَ عليه السَّلامُ بَعدَ ذلك بقولِه: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [ص: ٢٦]، فما جرَتِ الوَصيَّة بذلك إلّا والذي صَدَرَ مِنهُ مِن هذا النَّوع. والمُختار: أنّ الأنبياءَ مُنزَّهُونَ عن الصَّغائِر، والتِماسُ المُخلِّصِ لمِثلِ هذه القَضيّةِ هو الحَقُّ الأبلَجُ والسَّبيلُ الأنهَج[1].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ٨٩).

أي: **بحُكمِ الله تعالى؛ إذْ كنتَ خليفتَه** ﴿وَلَا تَتَّبِعِ﴾ هوى النفسِ في قضائك وغيرِه، ممّا تَتصرَّفُ فيه مِن أسبابِ الدِّين والدنيا ﴿فَيُضِلَّكَ﴾ **الهوى** فيكونَ سَببًا لضلالك ﴿عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: عن دلائلِه التي نَصَبَها في العُقول، وعن شرائعِه التي شَرَعَها وأوحى بها. و﴿يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ متعلِّق بـ ﴿نَسُوا﴾، أي: بنِسْيانهم يومَ الحساب، أوْ بقوله: ﴿لَهُمْ﴾، أي: لهم عذابٌ يومَ القيامة بسببِ نِسْيانهم؛ وهو ضلالُهم عن سبيل الله.

وعن بعضِ خلفاء بَني مَرْوانَ: أنه قال لعمرَ بنِ عبد العزيز، أو للزُّهريِّ: هل سمعتَ ما بَلَغَنا؟ قال: وما هو؟ قال: بَلَغَنا أنَّ الخليفةَ لا يجري عليه القلمُ ولا تُكتب عليه مَعصيةٌ. فقال: يا أميرَ المؤمنين، الخلفاءُ أفضلُ أم الأنبياء؟ ثم تلا هذه الآية.

[﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ ٢٧]

﴿بَٰطِلًا﴾: **خَلقًا باطلًا، لا لغرَضٍ صحيح** وحكمةٍ بالغة. أو: مُبطلين عابثين، كقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدخان:٣٨- ٣٩]، وتقديرُه: ذوي باطلٍ، أو عبثًا، فوضع باطلًا موضعه، ....

قولُه: (**أي: بحُكمِ الله إذ كُنتَ خَليفتَه**)، يُريد: أنّ الأمرَ بالحُكمِ بالعَدلِ بَعدَ ذِكرِ ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً﴾ مُشعِرٌ بأنّ وصفَ الخِلافةِ يَقتَضي الحُكمَ بالعَدل، ولذلكَ رَتَّبَ الحُكمَ في التَّنزيلِ بالفاءِ على جَعلِهِ خَليفة.

قولُه: (﴿فَيُضِلَّكَ﴾ **الهَوى**)، عن بَعضِهِم: ﴿فَيُضِلَّكَ﴾ مَنصوبٌ على الجَواب، وقيل: مَجزُومٌ عَطفًا على النَّهي، وفُتِحَتِ اللّامُ لالتِقاءِ السّاكِنَين.

قولُـه: (**خَلقًا باطِلًا، لا لغَـرَضٍ صَحيح**)، قالَ القاضي: أي: خَلقًا باطِـلًا لا حِكمـة فيه[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٢٨).

كما وضعوا ﴿هَنِيٓـٔٗا﴾ [النساء: ٤] **موضعَ المصدر، وهو صفةٌ**، أي: ما خَلقْناهما وما بينهما للعَبَثِ واللعب، ولكنْ للحقِّ المُبين؛ وهو **أنْ خَلقْنا نُفوسًا** أودَعْناها العقلَ والتمييز، ومنَحْناها التمكين، وأزحْنا عِللها **ثم عَرَّضناها للمنافع العظيمة** بالتكليف، وأعدَدْنا لها عاقبةً وجزاءً على حَسَب أعمالهم. و﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى خَلْقِها باطلًا. والظنُّ: بمعنى المظنون، أي: خَلْقُها للعبثِ لا للحكمةِ هو مظنونُ الذين كفروا. فإن قلتَ: إذا كانوا مقرِّين بأن الله خالقُ السماوات والأرضِ وما بَيْنهما بدليلِ قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] فبِمَ جُعِلوا ظانِّين أنه خَلقَها للعَبَثِ لا للحكمة؟ قلت: لمّا كان إنكارُهم للبعث والحسابِ والثواب والعقاب، مؤدِّيًا إلى أنَّ خَلْقَها عَبثٌ وباطل، جُعِلوا كأنهم يظنُّون ذلك، ويقولونه؛ لأنّ الجزاءَ هو الذي سِيقتْ إليه الحكمةُ في خَلْق العالَم مِن رأسِها، فمن جَحَده فقد جحد الحكمة

قولُه: (**كما وضَعُوا** ﴿هَنِيٓـٔٗا﴾ **موضِعَ المَصدَرِ وهو: صِفة**) لقَولِه تعالى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا﴾ [النساء: ٤]، وهُما صِفتانِ أُقيمَتا مُقامَ المَصدَر.

قولُه: (**أنْ خَلَقنا نُفُوسًا**)، إلى قَولِه: (**ثُمَّ عَرَّضناها للمَنافِعِ العَظيمة**) إلى آخِرِه. قالَ الإمام: الآيةُ تَدُلُّ على صِحّةِ القَولِ بالحَشرِ والنَّشرِ؛ لأنه تعالى خَلَقَ الخَلقَ إمّا للإضرار، أو للانتِفاع، أو لا لهذا ولا لهذا، والأوَّل: لا يَليقُ بالرَّحيمِ الكَريم، والثّالِثُ أيضًا: باطِل؛ للعَبَث، فلَم يَبقَ إلّا الثّاني، فالانتفاعُ إمّا دُنيويّ أو أُخرَوِيّ، والأوّلُ باطِل، والدَّليلُ المُشاهَدة ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، ولمّا بطلَ هذا ثَبتَ القَولُ بوُجودِ حَياةٍ أُخرَويّة، فكُلُّ مَن أنكَرَ الحَشرَ والنَّشرَ كانَ شاكًّا في حُكمِ الله في خَلقِ السَّماواتِ والأرض، وهو المُرادُ مِن قَولِه: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، والدَّليلُ عليه قولُه: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، فإنّها كالتَّفصيلِ لذلِكَ المُجمَل[١]، وإلى هذا المعنى يَنظُرُ قَولُ المُصَنِّف: لأنّ الجَزاءَ هو الذي سَبقَت إليه الحِكمةُ في خَلقِ العالَمِ مِن رأسِها، فَمَن جَحَدَهُ فقد جَحَدَ الحِكمةَ مِن أصلِها، إلى آخِرِه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٨٧).

من أصلِها، ومَن جَحَدَ الحكمةَ في خَلْق العالمِ فقد سَفَّه الخالقَ، وظهر بذلك أنه لا يَعرِفُه ولا يَقْدِرُه حقَّ قَدْره، وكان إقرارُه بكونِهِ خالقًا كَلَا إقرار.

[﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ ٢٨]

﴿ أَمْ ﴾ مُنقطعة، ومعنى الاستفهام فيها الإنكار، والمرادُ: أنه لو بطل الجزاءُ ـ كما يقول الكافرون ـ لاستوتْ عند الله أحوالُ مَن أصْلَح وأَفسد، واتَّقى وفَجَر، ومَن سوّى بينهم كان سَفيهًا ولم يكن حَكيمًا.

[﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ ٢٩]

وقُرئ: (مباركًا)، و(ليَتَدبَّروا) على الأصل، و(لتَدَّبَّرُوا) على الخِطاب. وتدبُّرُ الآيات: التفكُّر فيها، والتأمُّلُ الذي يؤدِّي إلى معرفةِ ما يَدبُر ظاهرَها من التأويلاتِ الصحيحة والمعاني الحَسَنة؛ لأنَّ مَنِ اقتنع بظاهرِ المَتْلوِّ، لم يَحْلَ منه بكَثيرِ طائل، وكان مَثَلُه كمثل من له لِقْحةٌ دَرُور لا يَحتلبُها، ومهرةٌ نَثُور لا يَستولِدُها. وعن الحسن: قد قرأ هذا القرآنَ عَبيدٌ وصبيان لا عِلْمَ لهم بتأويله: حَفِظُوا حُروفَه وضيَّعوا حُدوده، حتى إنَّ أحدَهم لَيقول: والله لقد قرأتُ القرآنَ فما أسقطتُ منه حَرْفًا، وقد ـ والله ـ أسقَطَه كلَّه؛ ما يُرى للقرآنِ عليه أثرٌ في خُلقٍ ولا عَملٍ، والله ما هو بحفظِ

قولُه: (لَم يَحْلَ)، مِن: حَلوتَه بكَذا فَحلِيَ بهِ، أي: أعطَيتُهُ فتَناول، ومِنه «حُلْوانُ الكاهِنِ» لعَطائِه[1].

قولُه: (لِقحةٌ دَرُورٌ)، الجوهَري: اللَّقُوحُ واللِّقاحُ ـ بالكَسر ـ: الإبِلُ بأعيانِها، الواحِدةُ: لقُوح، وهي: الحَلُوب، والمُهرُ: ولَدُ الفَرَس، والأُنثى: مُهرة. والنَّثُور: الكثيرةُ الوَلَد.

---

(١) سقط لفظ «لعطائه» من النسخة (ط).

حُروفه وإضاعةِ حُدوده، والله ما هؤلاءِ بالحكماء **ولا الوَزَعة**، لا كَثَّـرَ الله في الناس مِثْلَ هؤلاءِ. اللهمَّ اجعَلْنا من العُلماء المتدبِّرين، وأعِذنا **من القُرّاءِ المتكبرِّين**.

[﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ۞ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِىِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ ۞ فَقَالَ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ۞ رُدُّوهَا عَلَىَّ ۖ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ ٣٠-٣٣]

وقُرِئَ: (نَعِمَ العبدُ) على الأصلِ، والمخصوصُ بالمدحِ محذوف. وعَلَّل كونَه ممدوحًا بكونه **أوّابًا رَجّاعًا إليه بالتوبة**، أو مُسبِّحًا مُؤوِّبًا للتسبيح مُرجِّعًا له؛ لأنَّ كلَّ

قولُه: (**ولا الوَزَعة**)، أي: المانِعينَ عن النَّواهي. **الأساس**: أوزعتُه: مانَعتُه، والشَّيبُ وازِع، ولا بُدَّ للنّاسِ مِن وزَعة؛ مِن كَفَفةٍ عن الشَّرِّ والبَغي، ووَزَعَ نَفسَهُ عن الجَهلِ والهوى. قال:

إذا لم أزَعْ نَفسي مِنَ الجَهلِ والصِّبا ... لينفعَها عِلمي فقد ضَرَّها جَهْلي[1]

قولُه: (**مِنَ القُرّاءِ المُتكبِّرين**)، أي: الذينَ ليسُوا بحُكماء، أي: فُقهاء، ولا يَمنعُونَ النّاسَ عن الشَّرِّ عَملًا بالقُرآن.

رُوِيَ أنّ الحَسن تَعلَّمَ القُرآنَ وهو ابنُ ثِنتَي عَشرةَ سَنة، لا حُروفَهُ فحسب، ولكِن ما تَعلَّمَ آيةً إلّا وقَد عَرفَ تأويلَها وجَميعَ ما فيها مِن كُلِّ دَقيقٍ وجَليلٍ بقَدرِ وُسعِه، فهو القَرّاءُ الحَقيقيّ.

قولُه: (**أوّابًا رَجّاعًا إليه بالتَّوبة**)، هو الوَجهُ الأوّل، وقولُه: «**أو مُسَبِّحًا مُؤوِّبًا للتَّسبيح**»، هو الوَجهُ الثّاني في قَولِهِ تعالى: ﴿ وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً ۖ كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص: ١٩].

قال: وَضعَ ﴿أَوَّابٌ﴾ مَوضِعَ المُسَبِّح؛ لأنّ الأوّابَ ـ وهو: التَّوّابُ الكَثيرُ الرُّجُوعِ إلى الله تعالى ـ مِن عادَتِه أن يُكثِرَ ذِكرَ الله ويُديمَ تَسبيحَه، والفَرقُ بينَ هذه الآيةِ والسّابقةِ أنّ

---

(١) لم أهتدِ إليه.

مُؤوِّبٍ أوّابٌ. والصافِن: الذي في قوله:

أَلِفَ الصُّفُونَ فما يَزالُ كَأنه ... ممَّا يَقُومُ على الثلاثِ كَسِيرا

وقيل: الذي يقومُ على طرف سُنْبُكِ يَد أو رِجل: هو المُتخيِّم، وأما الصافِنُ فالذي يَجمع بين يدَيْه. وعن النبيِّ ﷺ: «مَن سرَّه أن يقومَ الناسُ له صُفونًا فليتبوَّأ مقعدَه من النار»، أي: واقفِين كما خَدَمُ الجَبابرة. فإن قلتَ: ما معنى وصفِها بالصُّفون؟

﴿أَوَّابٌ﴾ في تِلكَ الآيةِ لا يجوزُ أن يَجريَ على ظاهِرِه؛ لإسنادِهِ إلى غَيرِ العُقَلاءِ، فلا بُدَّ مِنَ التّأويل، بخِلافِهِ هاهُنا، فإنّ الوَجهَ الأوّلَ جارٍ على حقيقتِه.

قولُه: (أَلِفَ الصُّفُون)، البيت[1]. يُقال: أَلِفَ هذا الفَرسُ القيامَ على ثَلاثِ قَوائِمَ وسُنبُكِ الرّابِعةِ. «كَسيرًا»: مَنصُوبٌ بـ«ما يَزال»، وقيل: حالٌ مِنَ الضَّميرِ في «ممّا يَقُومُ»، أي: كأنهُ مِن جِنسِ ما يَقُومُ على ثَلاثِ قَوائِمَ في حالِ كَونِهِ كسيرَ القائمةِ الأخرى.

قولُه: (هُوَ المُتَخَيِّم)، كأنهُ القائِمُ على أربَعِ قَوائِمَ سَواء، رَوى صاحِبُ «المُغرِبِ» عن ابنِ الأعرابيّ: أنّ الخَيمةَ عندَ العرَب لا تَكُونُ إلّا مِن أربَعةِ أعواد، ثمّ تُسقَف[2]. **الأساس**: ومِنَ المَجاز: خَيَّمَتِ البَقَر، أقامَت في مَواضِعِها لا تَبرَح، وتَخَيَّمَتِ الرّيحُ في الثَّوب. فقَولُه: «هُوَ المتخَيِّم» خَبرُ «الذي يَقُوم»، وخَبَرُ «الصّافِن» المُتقَدِّم في قوله: «وأما الصافن فالذي يجمع يديه».

الرّاغِب: الصَّفَن: الجَمعُ بينَ الشَّيئَينِ ضامًّا بَعضَهُما إلى بَعض، يُقال: صَفَنَ الفَرَسُ قَوائِمَهُ، قالَ تعالى: ﴿الصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ﴾ [ص: ٣١] والصَّفن: الوِعاءُ الذي يَجمَعُ الخِصية. والصَّفَن: دَلوٌ مَجمُوعٌ بحَلقة[3].

قولُه: (مَن سَرَّهُ أن يَقُومَ النّاسُ لهُ صُفُونًا فَلْيَتَبوّأْ مَقعَدَهُ مِنَ النّار)، «صُفُونًا» بالنُّون،

---

(١) ذكره في «اللسان» (صفن) من غير عزوٍ لأحد، وعزاه في «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٩١) لامرئ القيس، وقيل للعجّاج الراجز يصِفُ فرسًا.

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢٧٨).

(٣) «مفردات القرآن» ص٤٨٧.

قلتُ: الصفونُ لا يكاد يكون في **الهُجْن**، وإنما هو في العِرَابِ الخُلَّص. وقيل: وَصَفَها بالصُّفون **والجودة**؛ ليَجمعَ لها بين الوصفَيْنِ المحمودَيْن: واقفةً وجارية، يعني: إذا وقفتْ كانت ساكنةً مطمئنّةً في مَواقفها، وإذا جَرتْ كانت سِراعًا خِفافًا في جَرْيها. ورُويَ: أن سُليمانَ عليه السلام غَزا أهلَ دمشقَ ونَصِيبينَ، فأصاب ألْفَ فَرَس. وقيل: وَرِثَها من أبيه وأصابها أبوه من العَمالقة. وقيل: خرجتْ من البحر لها أجنحةٌ، فقَعد يومًا بعدما صلَّى الأُولى على كرسيِّه واستعرَضَها، فلم تزلْ تُعرَضُ عليه حتى غربتِ الشمسُ وغفلَ عن العصرِ، أو عن وِرْدٍ من الذِّكْر كان له وقتَ العشيِّ، وتَهيَّبوه فلم يُعلِموه، فاغتمَّ لِما فاته، فاستردَّها وعَقَرها مقرِّبًا لله، وبقي مئةٌ، فما في أيدي الناسِ من الجِيادِ فمِنْ نَسْلِها. وقيل: لمّا عَقَرها أبدَلَه الله خيرًا منها؛ وهي الرِّيحُ تَجْري بأمْرِه. فإن قلتَ: ما معنى: ﴿أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي﴾؟ قلتُ: ﴿أَحۡبَبۡتُ﴾: مضمَّن معنى

الحَديث، مِن رِوايةِ أبي داوُدَ عن أبي مِجْلَز، قال: خَرَجَ مُعاوِيةُ على ابنِ عامِرٍ وعلى ابنِ الزُّبَير، فَقامَ ابنُ عامِرٍ وجَلَسَ ابنُ الزُّبَير، فقالَ مُعاوِيةُ لابنِ عامِر: اجلِس، فإنّي سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يقُول: «مَن أحبَّ أن يَمثُلَ لهُ الرِّجالُ قيامًا فَليَتبَوّأ مَقعَدَهُ مِنَ النّار»[1].

وعِندَ التِّرمِذيّ، قال: خَرَجَ مُعاويةُ فَقامَ عَبدُ الله بنُ الزُّبَيرِ وابنُ صَفوانَ حينَ رأوه، فَقال: اجلِسا، فإنّي سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُول: «مَن سَرَّهُ أن يَتَمثَّلَ لهُ الرِّجالُ قيامًا فَليَتبَوّا مَقعَدَهُ مِنَ النّار»[2].

قولُه: **(في الهُجن)**، **الجوهري**: الهُجنةُ في النّاسِ مِن قِبَلِ الأُمّ، فإذا كانَ الأبُ عَتيقًا والأمُّ ليسَت كَذلِك، كانَ الوَلَدُ هَجينًا.

قولُه: **(والجودة)**، في «المُطلع»: الجيادُ: جَمعُ جَواد، وهو: الشديدُ الحُضرِ مِنَ الخَيل، ومَصدَرُه: الجُودة ـ بالضَّم ـ، وفي العَمَلِ: الجَودة ـ بالفَتح ـ، ويُقال: جادَ الفَرسُ يَجُودُ جُودة، وجادَ الرَّجُل جَودًا. والجُودةُ: مَصدَرُ الجَيِّدِ مِن كُلِّ شَيء.

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٢٢٩) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٦٨٣٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٧٥٥) وقال: هذا حديثٌ حسَن.

فعل يتعدَّى بـ «عن»، كأنه قيل: أنبْتُ حُبَّ الخير عن ذِكْر ربِّي. أو: جَعلتُ حُبَّ الخير مُجزئًا أو مُغنيًا عن ذِكْر ربي. وذكَر أبو الفتح الهمدانيُّ في كتاب «التبيان»: أن ﴿أَحۡبَبۡتُ﴾ بمعنى: لَزِمتُ، مِن قوله:

مِثْلَ بَعيرِ السَّوءِ إذْ أَحَبَّا

قولُه: (أنبْتُ)، أي: جَعَلتُه نائبا، قالَ الزَّجّاج: مَعنى: ﴿أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ﴾ آثَرتُ حُبَّ الخَيرِ على ذِكرِ الله عزَّ وجَلّ[1]. **الأساس**: «استَحَبُّوا الكُفرَ على الإيمان» آثَـرُوهُ عليه. وقالَ صاحِبُ «الفَرائِد»: ذَهَبَ جَماعةٌ مِنَ العُلَماءِ إلى أنّ ﴿أَحۡبَبۡتُ﴾ بمَعنى: «آثَرت»، وأنّ ﴿عَن﴾ بمَعنى: «عَلى» وجَعَلُوا ﴿أَحۡبَبۡتُ﴾ بمَعنى: «استَحبَبت»، وقَد جاءَ بمَعنى الإيثارِ في قَولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَحِبُّونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٣]، أي: يُؤثِرُونَها؛ الإيثارُ مِن لوازِمِ الإحبابِ فيجوزُ أن يُضَمَّنَ الإحبابُ مَعناهُ ويُعَدّى تَعدِيتَه، ولكِن ﴿عَن﴾ بمَعنى: «عَلى» فيهِ بُعد.

وقالَ أبو البَقاء: ﴿حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ﴾ هو مَفعُول به ﴿أَحۡبَبۡتُ﴾؛ لأنّ مَصدَرَ ﴿أَحۡبَبۡتُ﴾ الإحباب، ويجوزُ أن يكُونَ مَصدَرًا مَحذُوفَ الزِّيادة[2]. وقالَ صاحِبُ «الفَرائِد»: التَّقدير: أحبَبتُ الخَير، أي: إحبابًا، ثمّ أُضيفَ إلى المَفعُول.

قولُه: (مِثلَ بَعيرِ السُّوءِ إذ أحَبّا)، أوَّلُه:

تَبًّا لمَن بالهُونِ قَد ألَبّا

قَبلَه:

كَيفَ قَرَيتَ شَيخَكَ الأزَبّا ... لَـمّا أتاكَ بائِسًا قِرشَبّا؟

«تبًّا» مِنَ التَّبابِ، وهو الهلاك، أي: أقامَ ولَزِم. «أحبّا»، مِن: أحَبَّ البَعيرُ؛ بالحاءِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٣١).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٠).

وليس بذاك. والخيرُ: المال، كقوله: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٨٠]، وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]. والمالُ: الخيلُ التي شغلَتْه. أو: سمِّي الخيلُ خيرًا كأنها نَفْسُ الخير؛ لتعلُّقِ الخير بها، قال رسولُ الله ﷺ: «**الخيلُ معقودٌ بنواصِيها الخيرُ** إلى يوم القيامة»، **وقال في زيدِ الخيل حينَ وَفَدَ عليه** وأسلم: «ما وُصِفَ لي رَجلٌ فرأيتُه

المُهمَلة: إذا وضَعَ رُكبَتَيهِ على الأرضِ بحَيثُ لا يُرفَعُ بالضَّرب، ومنه اشتِقاقُ المحبّة، قولُه: «قِرشَبًّا»: أي: يابِسًا فحلًا.

قالَ صاحِبُ «المطلع»: أحَب، إذا لزِمَ المَكان، مَردُود؛ لأنّها لُغة غَريبةٌ لا تَليقُ بفَصاحةِ القُرآن، مَعَ ما فيهِ مِن إخلاءِ الكلمَةِ عن الفائِدة، أي: عن هذا الذي عَناه المُصَنِّفُ بقَولِه: «ليسَ بذاك»، ولهذا لم يَذكُرهُ في «الأساس» أصلًا، وإن ذَكَرَهُ الجَوهَريُّ في «الصِّحاح» وأنشَدَ المِصراع، وقال: الإحباب، البُرُوك. أبو زَيد، يُقال: بَعيرٌ مُحِبّ، وقَد أَحَبَّ إحبابًا، وهو: أن يُصيبَهُ مَرَضٌ أو كَسرٌ فَلا يَبرَحُ مكانَهُ حتّى يَبرَأَ أو يَمُوتَ.

وقالَ أبو البَقاء: قالَ أبو عَليّ: أحبَبتُ بمَعنى: جلستُ، مِن إحبابِ البَعيرِ، وهو بُرُوكُه، و﴿حُبَّ ٱلْخَيْرِ﴾ [ص: ٣٢] مَفعُولٌ لهُ مُضافٌ إلى المَفعُول[١].

وقالَ صاحِبُ «الفَرائِد»: لا يَبعُدُ أن يُفَسَّرَ ﴿أَحْبَبْتُ﴾ بمَعنى: «لَزِمت» لاستِلزامِ الإحبابِ اللُّزُوم؛ لأنّ مَن أَحَبَّ شَيئًا لزِمَه، وقال: و﴿ذِكْرِ رَبِّي﴾ على هذا نَصبٌ على الحال، أي: لزِمتُ الأرضَ لحُبِّ الخيرِ مُعرِضًا عن ذِكرِ رَبّي.

قولُه: (**الخَيلُ مَعقُودٌ بنَواصيها الخَير**)، الحديثُ مِن رِوايةِ مُسلِم عن جَرير، قال: رأيتُ رَسُولَ الله ﷺ يَلوي ناصِيةَ فَرسٍ بأصبُعِهِ وهو يَقُول: «الخَيلُ مَعقُودٌ بنَواصيها الخَيرُ إلى يَومِ القيامة؛ الأجرُ والغَنيمة»[٢].

قولُه: (**وقالَ في زَيدِ الخَيلِ حينَ وفَدَ عليه**)، رَوى صاحِبُ «الاستيعاب»: هو زَيدُ بنُ مُهَلهِلِ بنِ زَيدِ الطّائيّ، قَد مرَّ على النَّبيِّ ﷺ في وَفدِ طيِّءٍ سَنةَ تِسع، سَمّاهُ رَسُولُ الله ﷺ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٧٢).

إلّا كانَ دون ما بَلَغني، إلّا زَيد الخيل» وسمّاه زيدَ الخير. وسأل رجلٌ بلالًا رضي الله

زَيدَ الخَير، وقال: «ما وُصِفَ لي أحَدٌ في الجاهِليّةِ فَرأيتُهُ في الإسلامِ إلّا رأيتُهُ دُونَ صِفَتِه، غَيرَكَ». وكانَ شاعِرًا مُحسِنًا خطيبًا لسِنًا شُجاعًا كَريمًا[1]، وكذا في «جامِعِ الأُصُول»[2].

ورَوى الأنباريّ في «النُّزهة»: أنّ الزَّمَخشَريَّ لمّا قَدِمَ بَغدادَ للحَجِّ جاءَهُ الشَّيخُ الشَّريفُ ابنُ الشَّجَريِّ مُهنِّئًا بقُدومِه، فلَمّا جالَسَهُ أنشَدهُ الشَّريف:

كانَت مُسـاءَلةُ الرُّكبانِ تُخبِرُني ... عن أحمَدَ بنِ سعيدٍ أطيَبَ الخَبرِ
حَتّى التَقَينا فَلا واللهِ ما سَمِعَت ... أُذني بأحسنَ ممّا قد رأى بَصَـري

وقال:

وأستكبِرُ الأخبارَ قبلَ لقائهِ ... فلمّا التَقَينا صَغَّرَ الخَبرَ الخُبرُ

ولم يَنطِق الزَّمَخشَريّ، فلَمّا فَرَغَ الشَّريفُ قال: إنّ زَيدَ الخَيلِ دَخَلَ على النَّبيِّ ﷺ، فَحينَ بَصُرَ بالنَّبيِّ ﷺ رَفَعَ صوتَه بالشَّهادتَين، فقالَ رَسولُ الله ﷺ: «يا زَيدَ الخَيل، كُلُّ رَجُلٍ وُصِفَ لي وجَدتُهُ دُونَ الصِّفةِ إلّا أنت، فإنّكَ فَوقَ ما وُصِفتَ لي وكذلكَ أنت، ودَعا لهُ وأثنى عليه»[3].

قولُه: (**وسَمّاهُ زَيدَ الخَير**)، وضعَ مَوضِعَ «الخَيل»: ﴿ٱلْخَيْرِ﴾، فحَصَلَ مِنهُ ما قَصَدَه وكُلُّ فَضل؛ لأنَّهُ أجمَعُ مِنهُ لاشتِمالِه علَيهِ وعلى كُلِّ فَضيلة، وعليهِ جَوابُ بلالٍ عن قَولِ الرَّجُل: «أرَدتَ الخَيل، وأنا أرَدتُ الخَير» فإنّ الرَّجُلَ سأل: مَنِ السّابِقُ في الطِّراد؟ أجابَ عنه بالسّابِقِ في الخَيراتِ تَمليحًا مِن قَولِهِ تَعالى: ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، وتَنبيهًا على أنّ السَّبقَ الذي يُعتَنى بشأنِهِ ويَنبَغي أن يُسألَ عنه هذا لا ذاك، كقَولِهِ تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ﴾ [البقرة: ١٨٩].

---

(١) «الاستيعاب» (٢: ٥٥٩).

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ٤١٠) وحديثُ تسميته بزيدِ الخير أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠: ٢٠٢) وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (١: ٣٧٦).

(٣) «نزهة الألبّاء» ص٢٩١.

عنه عن قوم يَستبقون: مَنِ السابقُ؟ فقال: رسولُ الله ﷺ. فقال له الرَّجل: أردتُ الخيلَ. فقال: وأنا أردتُ الخيرَ. والتواري بالحِجاب: مَجازٌ في غُروب الشمس عن تَواري المَلِك. أو **المُخَبَّأة بِحجابها**. والذي دلَّ على أنَّ الضميرَ للشمس: مُرورُ ذِكْر العَشيّ، ولا بدَّ للمُضمَر مِن جَرْي ذِكْر أو دليلِ ذِكْر. **وقيل: الضميرُ للصافِنات**، أي: حتى توارتْ بحِجاب الليل، يعني الظلامَ. ومِن بِدَع التفاسير: أنَّ الحِجابَ جبلٌ دونَ قاف بمسيرة سَنةٍ تغربُ الشمس من ورائه. ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾: فجعَلَ يَمسح مَسْحًا، أي: يَمْسَح بالسيف بسُوقِها وأعناقها، يعني: يَقطَعُها. **تقولُ: مَسَحَ عِلَاوَتَه**؛ إذا ضَرب عُنقَه، ومَسَحَ **المُسَفِّرُ** الكِتابَ؛ إذا قَطع أطرافَه بسَيفه. وعن الحسن: كَسْفُ عَراقيبِها وضَرْبُ أعناقِها. أراد بالكَسْف: القَطْع، ومنه: الكَسْفُ في ألقاب الزِّحاف في العَرُوض. ومَن قاله بالشِّين المُعجمة: فمُصحِّفٌ. وقيل: ....

قولُه: (**المُخَبَّأة بحِجابها**)، **الأساس**: خَبأتُ الجارِيَة، وجارِيَةٌ مُخبأة، والنِّساءُ مُخبآت، وامرَأةٌ خُبأة تَخنَسُ بَعدَ الاطِّلاع.

قولُه: (**وقيل: الضَّميرُ للصَّافِنات**)، قالَ الإمام: هذا أولى؛ لأنّ بَقاءَهُ عليهِ السَّلامُ مُشتَغِلًا بالخَيلِ حتّى تَغرُبَ الشَّمسُ وتَفوتَ صَلاتُهُ ذَنبٌ عَظيم، فالواجِبُ عليهِ التَّضَرُّعُ بالابتِهالِ لا التَّهَوُّرُ والتَّحَيُّرُ بقَولِه: ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، وإذا قُلنا: إنّ الضَّميرَ يَعودُ إلى ﴿الصَّافِنَاتُ﴾ لا يَلزَمُ مِنهُ فَوتُ الصَّلاة، وغايَتُه أنّ الأَولى استِغراقُ الأوقاتِ في ذِكرِ الله مِنَ الاشتِغالِ بأمرِ الدُّنيا، فتَرَكَ الأَولى وتَحَسَّرَ لذلِك، وأمَرَ بالقَطعِ على أنّ رُجوعَ الضَّميرِ حينَئذٍ إلى المَذكُورِ القَريبِ وعلى الأوّلِ إلى المُقدَّرِ البَعيد[1].

قولُه: (**تَقُول: مَسَحَ عِلاوتَه**)، **الجوهَري**: العِلاوة رأسُ الإنسانِ ما دامَ في عُنُقِه، يُقال: ضَرَبَ عِلاوَتَه، أي: رأسَه.

قولُه: (**المُسَفِّر**)، أي: المُجَلِّدُ والوَرّاق. **الجوهَريّ**: السِّفر ـ بالكَسـر ـ: الكِتاب، والجَمع: الأسفار.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٩٠).

مَسَحَها بيده استِحسانًا لها وإعجابًا بها. فإن قلتَ: بِمَ اتَّصل قولُه: ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ﴾؟ قلتُ: **بمحذوفٍ، تقديرُه: قال**: رُدُّوها عليَّ، فأُضمِرَ وأُضمِرَ ما هو جوابٌ له، كأنَّ قائلًا قال: فماذا قال سليمانُ؟ لأنه موضعٌ مُقتضٍ للسؤال اقتضاءً ظاهرًا؛ وهو اشتغالُ نبيٍّ من أنبياء الله بأمْرِ الدنيا، حتى تفوتَه الصلاةُ عن وقتِها. وقُرئ: (بالسُّؤوق) بهمز الواو لضمَّتها، كما في أدؤُر. ونظيرُه: الغُؤور، في مَصْدر غارتِ الشمسُ. **وأمّا مَن قرأ: (بالسُّؤْق)** فقد جعَلَ الضمّةَ في السين كأنها في الواوِ للتلاصُق، كما قيل: مُؤْسى. ونظيرُ سَاق وسُوقٍ: أسَدٌ وأسْدٌ. وقُرئ: (بالسَّاق) اكتفاءً بالواحد عن الجمع؛ لأَمْن الإلباس.

[﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ ٣٤]

قولُه: (**مَسَحَها بيَدِهِ استِحسانًا**)، وفي «المَعالِم»: هو قَولٌ ضَعيف[1]. وقالَ الزَّجّاج: مَسَحَ أعناقَها وسُوقَها بالماءِ بيَدِه، وإنّما قالَ ذلك قَوم؛ لأنّ قَتلَها كانَ عندَهُم مُنكَرًا، وليسَ ما يُبيحُه الله تعالى مُنكرًا[2].

قولُه: (**بمَحذُوفٍ تَقديرُهُ «قال»**)، يَعني: مُتعلَّقُه لفظةُ «قال»، وهي مَعَ المَقُولِ جَوابٌ عن سؤالٍ مُقدَّرٍ يَقتَضيهِ المَقام؛ لأنّ اشتِغالَ مِثلِهِ مِن أنبياءِ الله بأمرِ الدُّنيا بَعيد، فكأنهُ عليهِ السَّلامُ لمّا قال: ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ اتَّجَهَ لِسائِلٍ أن يَقُول: فماذا قالَ سُلَيمانُ بَعدَ هذا؟ فأُجيب: قالَ ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ﴾ فأضمَرَ القَولَ وأضمَرَ سُؤالَ السّائِل. فقَولُه: «وأضمَرَ ما هو جَوابٌ له»، مَعناه: أضمَرَ في الكَلامِ ما المَحذُوفُ جَوابٌ له.

قَولُه: (**وأمّا مَن قَرأ: «بالسُّؤقِ»**)[3]، **المُطلِع**: وقُرِئ: «بالسُّؤُوقِ» على «فُعُولٍ»، بهَمزِ الواوِ وبضَمِّها، كَما في: «أُجوه» في «وُجُوه»، ومِنهُم مَن يَقرأ: «بِالسُّؤْق» مَهمُوزٌ، كَما في: «مُؤْسى» بالهَمز.

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ٩٠).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٣١).

(٣) ولتمام الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٥٣٠.

قيل: فُتن سليمانُ بعدما مَلَكَ عشرين سَنة، ومَلَكَ بعد الفتنةِ عشرين سنة. وكان مِن فتنتِه: أنه وُلد له ابن، فقالت الشياطينُ: إن عاشَ لم ننفكَّ من السُّخْرة، فسَبيلُنا أن نقتلَه أو نُخبِّلَه، فعَلِمَ ذلك، فكان يَغْذُوه في السحابة، فما راعَه إلّا أن أُلقِيَ على كرسيِّه ميّتًا، فتنبَّه على خَطئِهِ في أنْ لمْ يتوكَّل فيه على ربِّه، فاستغفَرَ ربَّه وتابَ إليه. ورُوي عن النبيِّ ﷺ: «قال سليمان: لأطوفنَّ الليلةَ على سبعينَ امرأة، كلُّ واحدة تأتي بفارسٍ يُجاهِدُ في سبيل الله، ولم يقلْ: إنْ شاء الله، فطافَ عليهنَّ، فلم يحملْ إلا امرأةٌ واحدة جاءت بشِقِّ رَجل، والذي نَفْسي بيده، لو قال: إنْ شاءَ الله، لَجاهَدُوا في سَبيلِ الله فُرسانًا أجمَعُون»، فلذلك قولُه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ ﴾. وهذا ونحوُه ممّا لا بأسَ به. وأمّا ما يُروى مِن حديث الخاتم والشيطانِ وعِبادةِ الوَثَن في بيت سُليمان، فالله أعلمُ بصحَّته؛ حَكَوْا: أن سليمان بَلَغَه خبرُ صَيْدُونَ، وهي مدينةٌ في بَعض الجَزائر، وأنَّ بها مَلِكًا عظيم الشأنِ لا يُقوى عليه لتحصُّنه بالبحر، فخَرج إليه تَحمِلُه الريحُ، حتى أناخ بها بجُنوده من الجنِّ والإنس، فقتَلَ مَلِكَها وأصاب بنتًا له اسمُها جَرادةُ من أحسنِ الناس وجهًا، فاصطفاها لنفسِه، وأسلمتْ، وأحبَّها، وكانت لا يَرقأُ دمعُها

قولُه: (فما راعَه)، أي: ما دَخلَ في رُوعِه، أي: قَلبِه، أي: ما شَعَرَ به، ومِنهُ الحَديث: «إنّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوعي»(١).

قولُه: (قالَ سُلَيمان: لأطُوفَنّ اللَّيلة)، الحَديثُ بتَمامِهِ أخرَجَهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ والنَّسائيُّ عن أبي هُرَيرة(٢).

قولُه: (فلَم يَحمِل إلّا امرأة)، صَحَّ «يَحمِل» بالياءِ التَّحتانيّة، أي: فلَم يَحمِل شيء، كقَولِه تعالى: ﴿ وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَٰجِكُمْ ﴾ [الممتحنة: ١١].

---

(١) أخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١٠: ٢٦) والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢: ١٨٥) من حديثِ أبي أمامة. وفي الباب عن حذيفة عند البزّار، ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ١٢٣) وقال: رواه البزّار وفيه قدامةُ بن زائدة، ولم أجِد مَن تَرجَمَه، وبقيةُ رجاله ثقات.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨١٩) ومسلم (١٦٥٤) والنسائي (٤٧٥٤).

حُزنًا على أبيها، فأَمر الشياطين فمَثَّلوا لها صورةَ أبيها، فكسَتْها مثلَ كسْوَتِه، وكانت تغدُو إليها وتروحُ مع وَلائدها يَسجُدْنَ له كعادتهنَّ في مُلكه، فأخبَرَ آصفُ سليمانَ بذلك، فكَسَرَ الصورةَ وعاقَب المرأة، ثم خرج وحدَه إلى فلاةٍ وفُرِش له الرَّماد، فجَلسَ عليه تائبًا إلى الله متضرّعًا، وكانت له أمُّ وَلد يقال لها: أَمِينةُ، إذا دَخل للطَّهارة أو لإصابةِ امرأة وَضَعَ خاتمَه عِندهَا، **وكان مُلْكُه في خاتمه**، فوضَعَه عندها يومًا، وأتاها الشيطانُ صاحبُ البحر، وهو الذي دلَّ سُليمانَ على **الماس** حينَ أُمِرَ ببناءِ بيت المَقْدِس، واسمُه صخر؛ على صورة سليمانَ، فقال: يا أَمِينةُ خاتمي! فتختَّم به وجَلَسَ على كرسيِّ سليمان، وعكَفتْ عليه الطيرُ والجنُّ والإنس، وغُير سُليمان عن هيئته، فأتى أمينةَ لطلب الخاتم، فأنكرَتْه وطردَتْه، فعَرَف أنّ الخطيئةَ قد أدركَتْه، فكان يدورُ على البيوت يَتكفَّف، فإذا قال: أنا سليمانُ، حثَوْا عليه التراب وسبُّوه، ثم عَمد إلى السَّمّاكِين يَنقل لهم السَّمَكَ فيُعطونه كلَّ يوم سمكتَيْن، فمَكث على ذلك أربعين صَباحًا عَدَدَ ما عُبد الوَثَنُ في بيته، فأنكر آصفُ وعظماءُ بني إسرائيلَ حُكْمَ الشيطان، وسأل آصفُ نساءَ سُليمان فقُلنَ: ما يَدَعُ امرأةً منّا في دمها، ولا يَغتسلُ مِن جَنابة. وقيل: بل نفذ حُكمُه في كلِّ شيء إلّا فيهنّ. ثم طار الشيطانُ وقَذَفَ الخاتمَ في البحر، وابتلعَتْه سمكةٌ، ووقعتِ السمكةُ في يدِ سُليمان، فبَقَرَ بطْنَها فإذا هو بالخاتم، فتختَّم به ووقع ساجدًا، ورَجَعَ إليه مُلكه، وجابَ صخرةً لصَخرٍ فجَعله فيها، وسدَّ عليه بأخرى ثم أوثَقَها بالحديدِ والرَّصاص وقَذَفَه في البحر. وقيل: لمّا افتتن كانَ يَسقط الخاتمُ في يده لا يتماسَكُ فيها، فقال له آصفُ: إنك لمفتُون بذَنْبك والخاتمُ لا يقرُّ في يَدِك، فتُبْ إلى الله عزَّ وجلّ. **ولقد أبى العلماءُ المُتقِنون قَبُولَه**، ....

قولُه: (**وكانَ مُلكُهُ في خاتَمِه**)، أي: ما دامَ الخاتَمُ في يَدِهِ كانَ مَلِكًا مُطاعًا.

قولُه: (**الماس**)، عن بَعضِهم: الألِفُ واللّامُ فيهِ للتَّعريفِ؛ من ماسِ الحَديدِ؛ الذي يُقطَعُ بِهِ ويُثقَبُ الحَديدُ به.

قولُه: (**ولَقَد أبى العُلَماءُ المُتقِنونَ قَبولَه**)، أي: قَبُولَ ما يُروى، وقالُوا: هذا مِن أباطيلِ

....

اليَهُود، هكذا في «المطلع» أيضًا، وقالَ مُحيي السُّنّة: هذه القِصّة عن آخِرِها ذَكَرَها مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ عن وهب بنِ مُنَبِّه[1]، ولَعَمري إنها قَريبةٌ مما رويناهُ عن الأئِمّة البُخاريِّ ومُسلِمٍ والتِّرمذيّ، عن سَعيدِ بنِ جُبَير، قال: قُلتُ لابنِ عبّاس: «إنّ نَوفًا البِكاليَّ يَزعُمُ أنّ مُوسى بَني إسرائيلَ ليسَ هو صاحِبَ الخَضِر، فقال: كَذَبَ عَدُوُّ الله»[2] الحَديث.

ورَوى مُحيي السُّنّة: أنّ وزيرَهُ آصفَ أقامَ في مُلكِهِ يَسيرُ بسيرَتِه أربعَةَ عَشَرَ يومًا، وسُلَيمانُ هارِبٌ إلى رَبِّهِ يَستَغفِرُ لذَنبِه إلى أن رَدَّ الله مُلكَه، وقال: وهو الجَسَدُ الذي قالَ الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ﴾ [ص: ٣٤]، ورُوِيَ أيضًا أنّ سُلَيمانَ قالَ يَومًا: «لأطُوفَنّ اللَّيلة». وساقَ الحَديثَ إلى قَولِه: «فَما خَرَجَ مِنهُنّ إلّا شِقُّ مَولُود، فجاءَت بِهِ القابلةُ فألقَتهُ على كُرسيهِ فذلِكَ قولُه: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾. ثمّ قال: وأشهَرُ الأقاويلِ أنّ الجَسَدَ الذي أُلقيَ على كُرسيِّهِ هو الصَّخرُ الجِنّيّ»[3].

قالَ الإمام: هذا باطِلٌ مِن وُجُوه:

أحَدُها: أنّ الشَّيطانَ لو قَدَرَ أن يَتَشَبَّه بصُورَةِ الأنبياءِ لزِمَ عَدَمُ الوُثُوقِ بشَيءٍ مِنَ الشَّرائِع.

وثانيها: أنهُ لو قَدرَ أن يُعامِلَ النَّبيَّ بهَذهِ المُعامَلةِ فغَيرُه أولى، وقَد قالَ الله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾ [الحجر: ٤٢].

وثالثُها: كيفَ يَليقُ بحِكمةِ الله أن يُسَلِّطَ الشَّيطانَ على غِشيانِ نِسائِه؟! العِياذُ بالله هذه فِريَةٌ ليسَ فيها مِريَة.

ورابعُها: كيفَ يأذَنُ نَبيُّ الله على عِبادةِ الصَّنَم؟

وخامِسُها: أنّ تَفسيرَ إلقاءِ الجَسَدِ على الكُرسيِّ بالوَلَدِ لنَفسِهِ لِمَرَضٍ شَديدٍ ألقاهُ الله

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٢) ومسلم (٢٣٨٠) والترمذي (٣١٤٩).

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ٩١).

وقالوا: هذا مِن أباطيلِ اليهود، والشياطينُ لا يتمكَّنون مِنْ مِثْلِ هذه الأفاعيل، وتسليطُ الله إيّاهم على عِباده حتى يقعُوا في تغيير الأحكام، وعلى نساءِ الأنبياء حتى يَفجُروا بهنّ: قَبيح، وأمّا اتخاذُ التماثيل: فيجوزُ أن تختلفَ فيه الشرائع، ألا ترى إلى قوله: ﴿مِن مَّحَـٰرِيبَ وَتَمَـٰثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣]؟ وأمّا السجودُ للصورة: فلا يُظَنُّ بنبيٍّ الله أنْ يأذَنَ فيه، وإذا كان بغير عِلْمِه: فلا عليه. وقولُه: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا﴾ نابِ عن إفادةِ معنى إنابة الشيطان مَنابَه نُبوًّا ظاهرًا.

[﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ ٣٥]

قَـدَّم الاستغفارَ على استيهاب المُلْك؛ جَرْيًا على عادة الأنبياء والصالحين في تقديمِهم أمْرَ دِينهم على أمور دُنياهم. ﴿لَّا يَنۢبَغِى﴾: لا يَتسهَّلُ ولا يكون. ومعنى ﴿مِّنۢ بَعْدِىٓ﴾: دُوني. فإن قلتَ: أمَا يُشبِهُ الحَسَدَ والحرص على الاستبدادِ بالنعمة أنْ يَستعطيَ الله ما لا يُعطِيه غيرَه؟ قلتُ: كان سُليمانُ عليه السلام ناشئًا في بيت المُلْك والنبوَّةِ ووارثًا لهما، **فأراد أن يَطلبَ من ربِّه مُعجزةً، فطلب على حسبِ إلْفه مُلكًا زائدًا على الممالك زيادةً خارِقة للعادة** ....

عليهِ أوِ ابتَلاهُ بتَسليطِ خَوفٍ أو تَوَقُّعِ بَلاء، فَصارَ لذلكَ كالجسَدِ الضَّعيفِ المُلقى على الكُرسيِّ أولى مِن تَفسيرِهِ بتَسليطِ عِفريتٍ مارِد؛ لأنّ العَربَ تَقولُ في الضَّعيفِ الزَّمِن: إنّهُ لحمٌ على وضَم، وجَسدٌ بلا رُوح[1].

هذا هو المُرادُ مِن قَولِ المُصَنِّف: «وألقَينا على كُرسيِّه جَسدًا نابٍ عن إنابةِ الشّيطانِ مَنابَهُ نُبـوًّا ظاهِرًا»، وفي الوُجُوهِ التي نُسِبَت إلى الإمامِ تَصَرُّفٌ واختِصار، وأشبَهُ الأقاويلِ في إلقاءِ الجَسَد، هو شِقُّ الوَلَد؛ لأنهُ مُؤيَّدٌ بما رويناهُ عن الأئمّةِ المُتقنين.

قولُه: (**فأرادَ أن يَطلُبَ مِن رَبِّهِ مُعجِزةً فَطلَبَ على حَسَبِ إلفِه مُلكًا زائِدًا على المَمالِكِ زيادة خارِقة للعادة**)، قالُوا: إنّما طَلَبَ المُلكَ مِن بَينِ سائِرِ المُعجِزات؛ لما أنّ الغالِبَ

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٩٣).

....

في زَمَنِهِ عَلَيهِ السَّلامُ المُلك، فَطَلَبَ مِثلَ ذلك ليَكُونَ حُجّة؛ لِأَنَّ مُعجِزة كُلِّ نَبي كانت مِن جِنسِ الغالِبِ في زَمانِه، كالسِّحرِ في زَمَنِ مُوسى عَلَيهِ السَّلام، فَتَحَدّاهُم بالعَصا واليَدِ البَيضاء. والطِّبِّ في زَمَنِ عيسى عليه السلام، فَتَحَدّاهُم بإبراءِ الأكمَهِ والأبرَصِ وإِحياءِ المَوتى. والفَصاحة في زَمَنِ نَبينا صَلَواتُ الله عَلَيه، فَتَحَدّاهُم بأَقصَرِ سُورة مِن كَلامِ ذي العِزّة والكِبرياء. وأمّا الزّيادة الخارقة للعادة مِن حيثُ تَسخير ما لم يُسَخَّر للإنس، فقد رَوى مُحيي السُّنّة عن مُقاتِلِ بنِ حَيّان: كانَ سُلَيمانُ مَلِكًا، ولَكِنَّه أرادَ بقَولِه: ﴿لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِيٓ﴾ [ص: ٣٥]، تَسخيرَ الرّياحِ والطَّيرِ والشَّياطين، بدَليلِ ما بَعدَه[١].

ورَوى البُخاري عن أبي هُرَيرة، عن النَّبي ﷺ قال: «إنّ عِفريتًا مِنَ الجِنِّ تَفَلَّتَ البارِحة ليَقطَعَ عَلَيَّ صَلاتي، فأمكَنَني الله مِنه، فأخَذتُهُ فأرَدتُ أن أربطَه بسارِيةٍ مِن سَواري المَسجِدِ حَتّى تَنظُرُوا إليه كُلُّكُم، فَذَكَرتُ دَعوة أخي سُلَيمان: ﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَهَبۡ لِي مُلۡكٗا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِيٓ﴾ [ص: ٣٥] فرددته خاسئًا[٢].

وأمّا مِن حيثُ تَسخيرُ المُلُوك، فهو ما ذَكَرَ الفَقيهُ أبو حَنيفة أحمَدُ بنُ داوُدَ الدّينَوَري في «تاريخِه»[٣]: أنّ سُلَيمانَ عَلَيهِ السَّلامُ ورِثَ مُلكَ أبيهِ في عَصر كيخِسرو بنِ شَباوِش وسارَ مِنَ الشّام إلى العِراق، فَبَلَغَ خَبَرُهُ كيخِسرُو، فَهَرَبَ إلى خُراسان، فَلَم يَلبَث قَليلًا حَتّى هَلَكَ، ثمّ سارَ سُلَيمانُ إلى مَرو، ثمّ إلى بلادِ التُّركِ فَوَغَلَ فيها، وجازَ بلادَ الصّين، ثمّ عَطَفَ إلى أن وافى بلادَ الفرس فَنَزَلَها أيّامًا، ثمّ عادَ إلى الشّامِ فَوافى تَدمُرَ وكانَت مَوطِنَه، ثمّ أمَرَ ببِناءِ المَقدِس، فَلَمّا فَرَغَ مِنهُ سارَ إلى تِهامة ثمّ إلى صَنعاءَ وتَفَقَّدَ الطَّير، وكانَ مِن حَديثِهِ مَعَ صاحِبة صنعاء ما ذَكَرَهُ الله تعالى، وغَزا بلادَ المَغرِبِ الأندَلُسي وطَنجة وإِفرِنجة ونَواحيها. والله أعلَمُ بحَقيقةِ الحال[٤].

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ٩٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٢٣) ومسلم (٥٤١).

(٣) يعني كتابه «الأخبار الطوال».

(٤) «الأخبار الطوال» ص٢١.

بالغةً حدَّ الإعجاز؛ ليكونَ ذلك دليلًا على نُبوَّته قاهرًا للمَبْعُوث إليهم، وأن يكونَ معجزةً حتى يَخرق العادات، فذلك معنى قوله: ﴿لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعۡدِىٓ﴾. وقيل: كان مُلكًا عظيمًا، فخاف أن يُعطى مِثْلَه أحدٌ فلا يحافظَ على حدود الله فيه، كما قالت الملائكةُ: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]. وقيل: مُلكًا لا أُسْلَبُه ولا يقومُ غيري فيه مَقامي، كما سُلِبتُه مرّةً وأُقِيمَ مقامي غيري. ويجوزُ أن يقال: عَلِمَ الله فيما اختصَّه به مِن ذلك المُلكِ العظيم مصالحَ في الدين، وعلم أنه لا يَضطلع بأعبائه غيره، وأوجبتِ الحكمةُ استيهابه، فأمَرَه أن يَستوهِبَه إيّاه، فاستوهَبَه بأمْرٍ من الله على الصِّفة التي عَلِمَ الله أنه لا يضبطُه عليها إلا هو وحدَه دونَ سائرِ عباده. أو أراد أن يقول: مُلكًا عظيمًا، فقال: ﴿لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعۡدِىٓ﴾، ولم يقصد بذلك إلا عِظَمَ المُلك وسَعَته، كما تقول: لفلانٍ ما ليس لأحدٍ من الفَضْل والمال، وربَّما كان للناسِ أمثالُ ذلك، ولكنك تريدُ تعظيمَ ما عنده. وعن الحجّاج: أنه قيل له: إنك حَسُود، فقال: أحسَدُ مني مَن قال: ﴿هَبۡ لِى مُلۡكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعۡدِىٓ﴾. وهذا مِن جُرْأته على الله وشَيْطنته، كما حُكيَ عنه: طاعتُنا أوجبُ مِن طاعة الله؛ لأنه شَرَط في طاعته فقال: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦]، **وأطلق طاعتَنا فقال:** ﴿وَأُوْلِى ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩].

[﴿فَسَخَّرۡنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجۡرِى بِأَمۡرِهِۦ رُخَآءً حَيۡثُ أَصَابَ * وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ * وَءَاخَرِينَ

قولُه: (**وأطلقَ طاعتَنا فقال:** ﴿وَأُوْلِى ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩]) ورُوي عن المُصَنِّف: نَسي الحَجّاجُ شَرطًا آخَرَ، وهو أنّ الله تعالى قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩] فشَرَطَ أن يَكُونَ مِنَ المُؤمِنين، وهو لم يكنْ من المؤمِنين، يُريدُ أنّ «مِن» في ﴿مِنكُمۡ﴾ للاتّصال، كَقَولِه: «مَن غَشَّنا فليسَ مِنّا»[1]. وقَولِه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِى شَىۡءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، كالطَّوقِ في عُنُقِه؛ لأنهُ قَيدٌ للمُطلَق، أي: فإنِ اختَلَفتُم أنتُم وأُولُو الأمرِ مِنكُم في شَيءٍ مِن أُمُورِ الدّينِ فارجِعُوا إلى الكِتابِ والسُّنّة.

---

(١) أخرجه مسلم (١٠١) من حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه.

مُقَرَّنِينَ فِي ٱلْأَصْفَادِ * هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ * وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾ [٣٦-٤٠]

قُرئ: ﴿ٱلرِّيحَ﴾، و(الرِّياحَ)، ﴿رُخَآءً﴾: ليِّنة طيِّبة لا تُزَعْزِع. وقيل: طيِّعة له لا تمتنع عليه، ﴿حَيْثُ أَصَابَ﴾: حيثُ قصد وأراد. حَكى الأَصْمعيُّ عن العربِ: أصابَ الصوابَ فأخطأ الجواب. وعن رُؤبةَ: أنّ رجلَيْن من أهل اللُّغةِ قَصَداه ليسألاه عن هذه الكلمة، فخَرَجَ إليهما فقال: أين تصِيبانِ؟ فقالا: هذه طُلْبَتُنا، ورَجَعا. ويقال: أصابَ الله بك خيرًا. ﴿وَٱلشَّيَـٰطِينَ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلرِّيحَ﴾، و﴿كُلَّ بَنَّآءٍ﴾ بَدَلٌ من ﴿وَٱلشَّيَـٰطِينَ﴾، ﴿وَءَاخَرِينَ﴾: عطفٌ على ﴿كُلَّ﴾ داخلٌ في حُكم البدل، وهو بَدَلُ الكلِّ من الكل: كانوا يَبْنُون له ما شاء من الأبنية، ويَغُوصون له فيَستخرجون اللؤلؤَ، وهو أوّل مَنِ استخرج الدرَّ من البَحر، وكان يُقرِّن مَرَدةَ الشياطين بعضَهم مع بعضٍ في القُيود والسلاسل للتأديب والكفِّ عن الفساد. وعن السُّدِّيِّ: كان يَجمع أيديَهم إلى أعناقهم مُغلَّلين في **الجَوامع. والصَّفَد القَيْد، وسمِّي به العَطاء**؛ لأنه ارتباطٌ للمُنعَم عليه، ومنه قولُ عليٍّ رضي الله عنه: مَن برَّكَ فقد أَسَرك، ومَن جَفاكَ فقد أطْلَقَك. وقولُ القائل: غَلَّ يدًا مُطلِقُها، وأرَقَّ رقبةً مُعتِقُها. وقال حَبيبٌ:

إنَّ العطاءَ إسارُ

قولُه: (قُرِئَ: ﴿ٱلرِّيحَ﴾)، وهي: المشهُورة، و«الرِّياحُ»: شاذّة.

قولُه: (**في الجَوامِع**)، **الجَوهَري**: الجامِعة: الغُل؛ لأنّها تَجمَعُ اليَدَينِ إلى العُنُق.

قولُه: (**والصَّفَد: القَيد، وسُمّي بِهِ العَطاء**)، قالَ الزَّجّاج: الأصفاد، هي: السَّلاسِلُ مِنَ الحَديد، وكُلُّ ما شَدَدتَ بِهِ شَدًّا وثيقًا بالحَديدِ وغيرِهِ فقد صَفَّدتَه، وكُلُّ ما أعطَيتَهُ عَطاءً جَزيلًا فقد أصفَدتَه، كأنكَ أعطَيتَه ما تَرتَبِطُه به[1].

قولُه: (**إنّ العَطاءَ إسار**)، أوّلُهُ لأبي تمّامٍ حبيبِ بنِ أوس:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٣٣).

وتَبِعَه مَن قال:

ومَنْ وَجَدَ الإحسانَ قَيْدًا تَقَيَّدا

وفرَّقوا بين الفعلَين؛ فقالوا: صَفَدَه: قيَّده، وأصْفَدَه: أَعطاه، كوَعَده وأوْعَدَه، أي: ﴿هَٰذَا﴾ الذي أعطيناك مِنَ المُلكِ والمال والبَسْطة ﴿عَطَآؤُنَا﴾، ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾، يعني: جمًّا كثيرًا لا يكاد يُقدَر على حَسْبِه وحَصْرِه، ﴿فَٱمۡنُنۡ﴾ من المنّة؛ وهي العَطاء،

هِمَمي مُعلَّقة عليكَ رِقابُها　　　مَغلُولة إنّ العَطاءَ إسارُ[1]

الإسار: القَيد، وهو مَصدَرٌ أيضًا، يُقال: أَسَرتُ الرَّجُلَ أسرًا وإسارًا، والرِّواية في ديوانِه: «إنّ الوَفاءَ إسار» يقُول: أحسَنتَ إليَّ فصيَّرَني إحسانُكَ أسيرًا لك. قَبلَه:

أيّامُنــا مَصقُولــةٌ أطرافُها　　　بِكَ واللَّيالي كُلُّها أســحارُ

ومَــودَّتي لكَ لا تُعارُ بَلى إذا　　　ما كانَ تامورُ الفُــؤادِ يُعارُ

التّامُور: القَلب، يَقُول: لا أُعيرُ مَودَّتكَ سِواك، كَما أنّي لا أُعيرُ قَلبي ودَمي.

قولُه: (وتَبِعَه)، أي: المُتنبّي أخَذَ مِن هذا قولَه:

وقـيَّـدتُ نَفسي فـي ذراكَ مَحبّـة　　　ومَن وجدَ الإحسانَ قيدًا تقيَّدا[2]

الذرى ـ بالفَتح ـ كُلُّ ما استَترتَ به، يُقال: أنا في ظِلِّ فُلانٍ وفي ذَراه، أي: في كَنَفِه.

قولُه: (﴿عَطَآؤُنَا﴾، ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾)، قَدَّم ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ على ﴿فَٱمۡنُنۡ﴾ ليُشيرَ إلى أنَّ ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ مُتعَلِّقٌ بـ﴿عَطَآؤُنَا﴾، والفاءُ في ﴿فَٱمۡنُنۡ﴾ للتفصيلِ أو جَزاءُ شَرطٍ مَحذُوف، و﴿أَوۡ﴾ للإباحة والتَّخيير، ولِذَلِكَ قال: «مفوَّضًا إلَيكَ التَّصرُّفُ فيه». وعَن بَعضِهِم: ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ حـالٌ مِن ﴿عَطَآؤُنَا﴾ أي: هذا عَطاؤُنـا واسِعًـا؛ لأنّ الحِسـابَ بمَعنـى: الكافي.

---

(١) «ديوان أبي تمام» (١: ٤٥٥).

(٢) سبق تخريجه.

أي: فأعطِ منه ما شئتَ ﴿أَوْ أَمْسِكْ﴾ مفوَّضًا إليك التَّصرُّف فيه. وفي قراءةِ ابن مسعود: (هذا فامنُنْ أو أمسِكْ عطاؤنا بغيرِ حساب)؛ أو: هذا التسخيرُ عطاؤُنا، فامنُنْ على مَن شئتَ مِنَ الشياطين بالإطلاق، وأمسِكْ مَن شئتَ منهم في الوثاقِ بغيرِ حساب، أي: لا حسابَ عليك في ذلك.

[﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ * ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ * وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ * وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ ٤١-٤٤]

﴿أَيُّوبَ﴾ عَطفُ بَيان، و﴿إِذْ﴾ بدلُ اشتمالٍ منه، ﴿أَنِّى مَسَّنِىَ﴾: بأني مسَّني؛ حكايةً لكلامه الذي ناداه بسَببه، ولو لم يحكِ لقال بأنه مسَّه؛ لأنه غائب. وقُرئ: ﴿بِنُصْبٍ﴾ بضمِّ النون وفتحِها مع سكونِ الصاد، وبفَتْحِهما، وضمِّهما، فالنُّصْبُ والنَّصَب: كالرُّشْد والرَّشَد، والنَّصْبُ: على أصل المَصْدر، والنُّصُب: تثقيلُ نُصْبٍ، والمعنى واحد؛ وهو التَّعَبُ والمشقَّة. والعذابُ: الألم، يريد مَرَضه وما كان يُقاسي فيه مِنْ أنواع الوَصَب. وقيل: الضرُّ في البَدَن، والعذابُ في ذهابِ الأهل والمال. فإن قلتَ: لِمَ نَسَبَه إلى الشيطان، ولا يجوزُ أن يُسلِّطَه الله على أنبيائه ليقضيَ مِن إتعابهم وتَعذيبِهم وَطَرَه، ولو قَدَرَ على ذلك لم يَدعْ صالحًا إلا وقد نكَبَه وأهلكه، وقد تكرَّر في القرآنِ

قولُه: (أو هذا التَّسخيرُ عَطاؤُنا)، وعلى هذا ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ حالٌ مِنَ الضَّميرِ في ﴿فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ﴾ والمعنى: غير مُحاسَبٍ عليك، و﴿أَوْ﴾ للتَّنويع، ومِن ثَمّ أتى بالواوِ بَدلَه، ويجوزُ الإباحة.

قولُه: (وقُرئ: ﴿بِنُصْبٍ﴾ بضَمِّ النُّونِ وفَتحِها)، المَشهُورة: بضَمِّ النُّونِ وسُكُونِ الصَّاد، والبَواقي: شَواذ[1].

قولُه: (وقد نكبَهُ)، الجوهَري: النَّكبة: واحِدة نَكَباتِ الدَّهر، تَقولُ: أصابَتهُ نكبة،

---

(١) ولتمامِ الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٠٧).

أنه لا سُلطانَ له إلا الوسوسةُ فحَسْبُ؟ قلتُ: لمّا كانت وسوستُه إليه وطاعتُه له فيما وَسْوَس سَببًا فيما مسَّه الله به من النَّصَب والعذاب؛ نَسَبَه إليه، وقد راعى الأدبَ في ذلك؛ حيثُ لم ينسبْه إلى الله في دُعائه، مع أنه فاعلُه ولا يَقدِرُ عليه إلا هو. وقيل: أرادَ ما كان يُوسوس به إليه في مَرَضِه: مِن تعظيم ما نَزَلَ به من البَلاء، ويُغريه على الكراهةِ والجَزع، فالتجأ إلى الله تعالى في أن يَكفِيَه ذلك بكشفِ البلاء، أو بالتوفيقِ في دَفْعِه وردِّه بالصبر الجميل. ورُوي: أنه كان يَعُوده ثلاثةٌ من المؤمنين، فارتدَّ أحدُهم، فسَأل عنه، فقيل: ألقى إليه الشيطانُ: إنَّ الله لا يَبتلي الأنبياءَ والصالحين. وذُكِرَ في سبب بلائه: أنَّ رجلًا استغاثَه على ظالمٍ فلم يُغِثْه. وقيل: كانت مواشِيه في ناحيةِ مَلِكٍ كافر، فداهَنَه ولم يَغزُه. وقيل: أُعجِب بكثرةِ ماله. ﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾: حكايةُ ما أُجيب به أيُّوبُ، أي: اضربْ برِجْلك الأرضَ. وعن قتادةَ: هي أرضُ الجابيَة، فضَرَبها، فنبعتْ عَينٌ فقيل: ﴿هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ **أي: هذا ماءٌ تَغتسِلُ به** وتَشرب منه، فيبرأُ باطِنُك وظاهرك، وتَنقلِبُ **ما بك قَلَبَة**. وقيل: نَبعتْ له عَيْنان، فاغتَسل من إحداهما وشَرِبَ من الأُخرى، فذهب الداءُ من ظاهره وباطنِه بإذن الله. وقيل: ضَرَبَ برِجْله اليُمنى فنَبعتْ عينٌ حارّة فاغتَسل منها، ثم باليُسرى فنبَعتْ بارِدةٌ فشَرِبَ منها. ﴿رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَى﴾ مفعولٌ لهما. والمعنى: أنّ الهبةَ كانت للرحمةِ له

ونُكِبَ فُلانٌ فهو مَنكُوب. والجابيةُ: مَدينةُ الشّام، قيل: فيها جِبابٌ كَثيرةٌ كانت في إقطاعٍ إلى تَمام.

قولُه: (**أي: هذا ماءٌ تَغتَسِلُ به**)، **الرّاغِب**: غَسَلتُ الشيء: أسَلتُ عليهِ الماءَ فأزَلتُ دَرَنَه، والغَسلُ: الاسم، والغِسلُ: ما يُغسَلُ به، والاغتِسالُ: غَسلُ البَدَن، والمُغتَسَلُ: مَوضِعٌ يَغتَسِلُ فيه[1].

قولُه: (**ما بكَ قَلَبة**)، **الأساس**: قَلَبة: داءٌ يَتقَلَّبُ مِنهُ عَلى فِراشِه.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٠٧.

ولتذكيرِ أُولي الألباب؛ لأنهم إذا سَمِعُوا بما أنعَمْنا به عليه لِصَبْرِه، رغَّبهم في الصبر على البلاء وعاقبةِ الصابرين، وما يفعلُ الله بهم. ﴿وَخُذْ﴾ معطوفٌ على ﴿ٱرْكُضْ﴾. والضِّغثُ: الحُزْمةُ الصغيرة من حَشيش أو رَيحان أو غيرِ ذلك. وعن ابن عبّاس: قُبْضةٌ من الشجر، كان حَلَفَ في مَرَضِه لَيضربنَّ امرأتَه مئةً إذا برَأ، فحلَّل الله يَمِينَه بأهونِ شيء عليه وعليها؛ لحُسنِ خدمتها إيّاه ورضاه عنها، وهذه الرُّخصةُ باقية. وعن النبيِّ ﷺ: أنه أُتِيَ بمُخْدَج، قد خَبُثَ بأَمَة، فقال: «خذوا عِثْكالًا فيه مئةُ شِمْراخٍ فاضرِبوه بها ضربة». ويجبُ أن يُصِيبَ المضروبَ كلُّ واحد من المئة، إمَّا أطرافُها قائمةً، وإمّا أعراضُها مبسوطةً مع وُجودِ صُورة الضرب. وكان السببُ في يَمينه أنها أبطأَتْ عليه ذاهبةً في حاجة فحَرِجَ صدرُه. وقيل: باعت ذؤابتَيْها برغيفَيْن وكانتا متعلَّقَ أيوبَ إذا قام. وقيل: قال لها الشيطانُ: اسجُدي لي سجدةً فأردَّ عليكم مالَكم وأولادكم، فهمَّت بذلك فأدركَتْها العِصمةُ، فذَكرتْ ذلك له، فحَلَفَ. وقيل: أوهَمَها الشيطانُ أنَّ أيوبَ إذا شربَ الخَمْرَ برَأ، فعرَّضتْ له بذلك. وقيل: سألتْه أن يقرِّب للشيطان بعَناق. ﴿وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا﴾: عَلِمْناه صابرًا. فإن قلتَ: كيف وَجَدَه صابرًا وقد شَكا إليه ما به واستَرْحَمه؟ قلتُ: الشكوى إلى الله عزَّ وعلا لا تُسمَّى جَزَعًا، ولقد قال يعقوبُ عليه السلام: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، وكذلك شكوى العليلِ إلى الطبيب؛ وذلك أنَّ أصبرَ الناسِ على البلاء لا يخلو من تمنِّي العافيةِ

قولُه: (بِمُخْدَج)، أي: ضَعيفٍ ناقِصِ البَدَن.

النِّهاية: الخِداج، النُّقصان، يُقال: خَدجَتِ النّاقةُ: إذا ألقَت ولَدَها قبلَ أوانهِ وإن كانَ تامَّ الخَلق. «العِثكال»: العِذقُ، وكُلُّ غُصنٍ مِن أغصانهِ شِمراخ، وهو الذي عليهِ البُسر.

قولُه: (ويَجِبُ أن يُصيب) إلى آخِره، وقيل: الصَّوابُ لا يَجب، بَل إن أصابَهُ ثِقَلُ الجَميعِ بأن يُنكَّسَ عليهِ الشِّمراخُ[1] كَفى.

---

(١) من بداية هذه الفقرة إلى هنا سقط من (ح).

وطَلَبِها، فإذا صحَّ أن يُسمَّى صابرًا مع تمنِّي العافية وطلبِ الشفاء، فلْيسمَّ صابرًا مع اللَّجأ إلى الله تعالى، والدعاءِ بكشف ما به، ومع التَّعالُجِ ومُشاورةِ الأطبّاء، على أنَّ أيوبَ عليه السلام كان يَطلبُ الشفاءَ خيفةً على قومِه من الفِتْنة، حيثُ كان الشيطانُ يُوسوس إليهم كما كان يُوسوِسُ إليه أنه لو كان نبيًّا لَما ابتُلي بمِثْل ما ابتُلِيَ به؛ وإرادةَ القوّةِ على الطاعة، فقد بَلَغَ أمرُه إلى أن لم يبقَ منه إلّا القلبُ واللسان. ويُروى: أنه قال في مُناجاته: إلٰهي قد علمتَ أنه لم يُخالفْ لساني قلبي، ولم يتَّبعْ قلبي بَصَري، ولم يُهِبْني ما مَلكتْ يَميني، ولم آكلْ إلّا ومعي يتيمٌ، ولم أبِتْ شبعانَ ولا كاسيًا ومعي جائعٌ أو عُريان؛ فكَشَفَ الله عنه.

[﴿ وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ * إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ * وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾ ٤٥ – ٤٧]

﴿إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾: عطفُ بيان لـ ﴿عِبَادَنَا﴾، ومَن قرأ: (عَبْدَنا) جعل ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ وحدَه عَطْفَ بيان له، ثم عَطف ذرِّيّته على (عَبْدَنا)؛ وهي: إسحاقُ ويعقوب، كقراءةِ ابن عبّاس: ﴿وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]. لمّا كانت أكثرُ الأعمالِ تُباشَرُ بالأيدي؛ غُلِّبتْ، فقيل في كلِّ عَمل: هذا ممّا عملتْ أيديهم،

قولُه: (ولم يهبْني)، من الهَبّة والروعِ وهو كِنايةٌ عن التعظيم والإعجاب، قالَ الشاعر:

بَدا فراعَ فُؤادي حُسنُ مَنظَرِه

قولُه: (ومَن قرأ: «عَبْدنا»)، وهو ابنُ كَثير(١).

قولُه: (جَعلَ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ وحدَهُ عَطفَ بَيان)، قالَ مَكّي: فيكونُ إبراهيمُ داخِلًا في العُبوديّة والذِّكر، ﴿وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ داخِلانِ في الذِّكرِ لا غير، وهُما داخِلانِ في العُبوديّةِ بغيرِ هذه الآية(٢).

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٦١٣.

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٢٦).

وإنْ كان عملًا لا يتأتّى فيه المباشرةُ بالأيدي، أو كان العمّالُ جُذْمًا لا أيديَ لهم، وعلى ذلك وَرَدَ قولُه عزَّ وعلا: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ يريد: أُولي الأعمالِ والفِكَر، كأنَّ الذين لا يَعملون أعمالَ الآخرة، ولا يُجاهِدون في الله، ولا يُفكِّرون أفكارَ ذوي الدِّيانات، ولا يَستبصِرونَ؛ في حكم الزَّمْنى الذين لا يَقدِرون على إعمال جَوارحهم، والمَسْلُوبي العقولِ الذين لا استبصارَ بهم. وفيه تعريضٌ بكلِّ مَن لم يكن من عُمّال الله، ولا مِنَ المُستبصِرين في دِين الله، وتوبيخٌ على تَرْكِهم المجاهدةَ والتأمُّل مع كونهم متمكِّنين منهما. وقُرِئ: (أولي الأيادي) على جمعِ الجمع. وفي قراءةِ ابن مسعود: (أولي الأَيْدِ) على طَرْحِ الياء والاكتفاءِ بالكسرة. **وتفسيرُه بالأَيْد ـ من التأييد ـ قلِقٌ**

قولُه: (**وتَفسيرُهُ بالأيدِ ـ مِنَ التّأييد ـ قَلِق**)، يُريدُ قولَ الزَّجّاج: ومَن قرأ: «أُولي الأيد» بغَير ياء، فمَعناه: مِنَ التّأييدِ والتَّقويةِ على الشيء، وإنّما كانَ قَلِقًا؛ لأنهُ لا يُلائِمُ الأبصار. قال: الأبصار: جَمعُ البَصَر، وهي الجارِحة، والمُرادُ هاهُنا البَصيرة، فإذا لم يَجعَلِ ﴿ٱلْأَيْدِى﴾ جَمعَ اليَدِ المُرادِ بها العَمَلُ لم يَتطابقا لفظًا ولا معنًى، ولأنّ التّأييدَ مِن أفعالِ الله تعالى وهو لفظه وتَوفيقُه[1].

وقالَ ابنُ جِنّي: وهي قِراءةُ الحَسَنِ والثَّقفي والأعمَش، ويُحتَمَلُ أن يُرادَ بها ﴿ٱلْأَيْدِى﴾ على قِراءةِ العامّة، فحَذفَ الياءَ تخفيفًا، كَقولِهِ تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، فيُرادُ القُوّة في إطاعةِ الله، والعَمَلُ بما يُرضيه، لِقراءَتِهِ بالأبصار، أي: البَصَرُ بما يَحظى عندَ الله، فـ﴿ٱلْأَيْدِى﴾ على هذا جَمعُ اليَدِ التي هي القُوّة، كَقولِك: لهُ يَدٌ في الطّاعةِ وقَدَمٌ في المُتابَعة، فالمَعنيانِ واحِد، وهو: البَصيرةُ والنَّهضةُ في طاعةِ الله تعالى. وقالَ الشَّمّاخ:

إذا ما رايةٌ رُفِعَت لمَجدٍ ... تلقّاها عرابةُ باليَمينِ

فلمّا جَعلُوا اليَدَ عِبارةً عن القُوّة، أغرَقَ فيهِ وجَعلَ اليَمينَ عِبارةً عَنها؛ لأنّها أقوى مِنَ الشِّمال، ويُحتَمَلُ أن يُرادَ بها النِّعمةُ والتّأييد، هذا خُلاصةُ كلامِ ابنِ جِنّي[2].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٣٦).

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٣٣).

غيـرُ متمكِّن ﴿أَخْلَصْنَٰهُم﴾: جَعلْناهم لنا خالِصين ﴿بِخَالِصَةٍ﴾: بخَصْلةٍ خالِصة لا شَوْبَ فيها، ثُمَّ فسَّرها بـ ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ شهادة لذكرى الدار بالخُلوصِ والصفاء وانتفاءِ الكُدورة عنها. وقُـرئ على الإضافة. والمعنى: بما خلصَ من ذكرى الدار،

قولُه: ثمّ فَسَّرها ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، أو شَهادةٌ لِذكرى الدّارِ بالخُلُوصِ والصَّفاء، هذا كقَولِهِ في إبدال ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، بقولِه: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، الإشعارُ بأنّ الطَّريقَ المُستَقيمَ بيانُهُ وتَفسيرُهُ صِراطُ المُسلِمين؛ ليَكُونَ ذلك شَهادةً لِصراطِ المُسلِمينَ بالاستِقامةِ على أبلَغِ وجهٍ وآكَدِه، إلى آخِرِه.

وقالَ الزَّجّاجُ وأبو البَقاء: يجوزُ أن يَكُون ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ بَدلًا مِن «خالِصة»[١].

وقالَ القاضي: المعنى أنّ مَطمحَ نَظرِهم فيها يأتُونَ ويَذَرُونَ جوار الله والفَوزُ بلِقائِه، وذلِكَ في الآخِرة، وإطلاقُ الدّارِ للإشعارِ بأنّها الدّارُ الحَقيقية، والدُّنيا مَعبَر. وأضافَ نافِع «خالِصة» إلى ﴿ذِكْرَى﴾ للبَيان[٢].

وقالَ أبو البَقاء: والإضافة مِن بابِ إضافةِ الشيءِ إلى ما يُبيِّنه لأنّ الخالِصةَ[٣] قَد تكُونُ ذكرى وغير ذكرى، والخالصة مصدرٌ مُضافٌ إلى المَفعُول؛ أي: بإخلاصِهِم ذِكرى الدّار، وقيل: بمَعنى خُلُوص، فالإضافة إلى الفاعِل، أي بأن خَلصَت لَهُم ذِكرى الدّار[٤].

وعن بَعضِهِم: «خالِصة» اسمُ فاعلٍ، تَقديرُه: بخالِصِ ذِكرى الدّار، أي: خالِصٌ أن يُشابَ بغَيره، وقُرِئ بتَنوين «خالِصة»، فيجوزُ أن يَكُونَ ﴿ذِكْرَى﴾ في مَوضِعِ نَصبِ مَفعُول «خَالِصة»، أو على إضمارِ: أعني، وأن يكُونَ في مَوضِعِ رَفعِ فاعِل «خالِصة»، أو على تَقدير: في ﴿ذِكْرَى﴾. والمُصَنِّفُ اختارَ أن يكُونَ مُضافًا إلى المفعُولِ له، لقوله: «إنّهم لا يَشُوبُونَ ذِكرى الدّارِ بهَمٍّ آخَرَ».

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٦٦) و«التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣١)، ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦١٣.

(٣) قوله: «لأن الخالصة» سقط من النسخة (ط).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٢).

على أنهم لا يَشُوبون ذِكرى الدار بهمٍّ آخـر، إنما همُّهم ذِكرى الدار لا غيـرُ. ومعنى ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾: ذِكْراهم الآخرةَ دائبًا، **ونسيانُهم إليها ذِكْرَ** الدنيا. أو: تذكيرُهم الآخرةَ وترغيبُهم فيها، وتزهيدُهم في الدُّنيا، كما هو شأنُ الأنبياءِ ودَيْدَنهم. **وقيل**: ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾: **الثناء الجَميل في الدُّنيا** ولسان الصدقِ الذي ليسَ لغيرِهم. فإن قلتَ: ما معنى ﴿أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ﴾؟ قلتُ: معناه: أخلَصْناهم بسببِ هذه الخَصْلة، وبأنهـم مِنْ أهلِها. أو: أخلَصْناهم بتوفيقِهم لها، واللُّطفِ بهم في اختيارِها. **وتَعضدُ الأوّل** قراءةُ مَن قرأ: (بخالصتِهم). ﴿ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ﴾: المختارِين مِن بينِ أبناءِ جِنْسهم.

قولُه: (**ونسيانُهم إليها**)، ضَمَّنَ النِّسيانَ معنى: الضَّم، يَعني: معنى ﴿بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ ذِكراهُمُ الآخِرةَ مُنضمًّا إليها نِسيانُ ذِكرِ الدُّنيا، أي: هُم مُستَغرِقُونَ في ذِكرِ الآخِرةِ مُشتَغِلُونَ بها عن ذِكرِ الدُّنيا.

قولُـه: (**وقيـل**: ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ **الثَّنـاءُ الجَميلُ في الدُّنيا**)، قالَ أبـو البَقاء: إضافـةُ «الذِّكرى» إلى «الدّارِ» في المعنى ظَرف، أي: ذِكرُهُم في الدّارِ الدُّنيا، وهو: إمّا مَفعُولٌ بهِ على السَّعةِ نحو: «يا سارِقَ اللَّيلة»، أو على حَذفِ حَرفِ الجرِّ نحو: «ذهَبتُ الشّام»[1].

وقالَ الجَوهَري: الذِّكرُ والذِّكرى نَقيضُ النِّسيان، وذكَرتُ الشيءَ بعدَ النِّسيانِ وذكَرتُهُ بلِساني وبقَلبي، والذِّكر: الصِّيتُ والثناء.

فقولُ المُصَنِّف: «ومَعنى: ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ ذِكراهُمُ الآخِرة دائبًا» مَبنيٌّ على أنَّ الذِّكرى نَقيضُ النِّسيان، لقولِه: «ونِسيانُهُم إليها ذِكرى الدُّنيا». وقولُه: «أو تَذكيرُهُم الآخِرة» على أنها مِنَ الذِّكرِ اللِّساني، لقولِه:[2] «هو شأنُ الأنبياءِ ودَيدَنُهُم». وقولُه: «الثَّناءُ الجَميلُ في الدُّنيا» على أنّ «الذِّكرى»: الصِّيتُ والثَّناء.

قولُه: (**وتَعضُدُ الأوّل**)، أي: على أن تكُونَ التّاءُ للسَّببية، والمعنى: أنّهُم مِن أهلِها، أي: هذه الخَصلةُ لهُم وحَقُّهُم، وتُضافُ إليهِم كَما أُضيفَت في هذه القِراءةِ لا أنْ تكونَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٣).

(٢) من قوله: «ونسيانُهُم إليها ذكرى الدُّنيا» إلى هنا، سقط من (ح).

و﴿ٱلۡأَخۡيَارِ﴾ جمع خَيِّر، أو: خَيْر على التخفيف؛ كالأمواتِ في جمع ميِّت أو مَيْت.

[﴿ وَٱذۡكُرۡ إِسۡمَٰعِيلَ وَٱلۡيَسَعَ وَذَا ٱلۡكِفۡلِۖ وَكُلّٞ مِّنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ﴾ ٤٨]

﴿وَٱلۡيَسَعَ﴾ كأنَّ حرفَ التعريف دَخَلَ على يَسَعَ. وقُرئ: (واللَّيْسَع)، كأنَّ حرفَ التعريف دخل على لَيْسَع، فَيْعَل من اللَّسْع. والتنوينُ في ﴿وَكُلّٞ﴾ عِوَضٌ من المُضافِ إليه، معناه: وكلُّهم من الأخيار.

[﴿ هَٰذَا ذِكۡرٞۚ وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ * جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ * مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا يَدۡعُونَ فِيهَا بِفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ وَشَرَابٖ * وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ أَتۡرَابٌ ﴾ ٤٩ – ٥٢]

﴿ هَٰذَا ذِكۡرٞ﴾ أي: هذا نوعٌ من الذِّكر؛ وهو القرآن. لمّا أجرى ذِكْرَ الأنبياء وأتمَّه، وهو بابٌ مِن أبواب التنزيل، ونوعٌ من أنواعه، وأرادَ أن يَذكُرَ على عَقِبه بابًا آخر؛ وهو

بتَوفيقِهم، أي: أخلَصناهُم بتَوفيقِنا إياهُم لها، ويَعضُدُ الوَجهَ الثّاني قولُه: ﴿أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ لمّا وُصِفُوا بأنّهُم أُولُو الأعمال والفِكر، علَّلَ بأنّ ذلك مِن تَوفيقِ الله وتَسديدِه، ولو قيل: إنّهُم أُولُو الأعمالِ والفِكرِ وأصحابُ البَصائرِ والنَّظَر؛ لأنّا أخلَصناهُم لنا بسَبَبِ هذا الذِّكرِ والفِكر، لم يَحسُن ذلك الحُسن.

قولُه: (وقُرِئ: «واللَّيْسَع»)، قرأها حَمزةُ والكِسائي[١]، ودُخُولُ حَرفِ التَّعريفِ عليهِ نَحوُ قَولِهم:

رأيتُ الوَليدَ بنَ اليَزيدِ[٢]

في «المُوضِح».

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٢٥٩.

(٢) جزء من بيت شعر للبيد، وهو بتمامه:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيد مُباركًا   شديدًا بأعباء الخلافة كاهِلُه

ويُروى: «وجدنا الوليد...»، كما في «لسان العرب» (وسع).

ذِكْرُ الجنّة وأهلها؛ قال: ﴿هذا ذكر﴾، ثم قال: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ﴾ كما يقولُ الجاحظُ في كتبه: فهذا بابٌ، ثم يشرعُ في بابٍ آخرَ، ويقول الكاتبُ إذا فرغ من فصلٍ من كتابه وأراد الشروعَ في آخرَ: هذا وقد كان كَيْتَ وكيت؛ والدليلُ عليه: أنه لمّا أتمَّ ذِكْرَ أهلِ الجنّة وأراد أن يُعقِّبَه بذِكْرِ أهل النار؛ قال: ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ ﴾ [ص: ٥٥]. **وقيل: معناه: هذا شرفٌ وذِكْرٌ** جميل يُذكَرون بـه أبدًا. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: هذا ذكرُ مَن مضى من الأنبياء. ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ﴾ معرفةٌ **لقوله:** ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [مريم: ٦١]، وانتصابُها على أنها عطفُ بيان لـ﴿لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾. و﴿مُّفَتَّحَةً ﴾ حال، والعاملُ فيها ما في ﴿لِلْمُتَّقِينَ ﴾ مِن معنى الفِعل. **وفي ﴿مُّفَتَّحَةً ﴾ ضميرُ «الجنّات»، و﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ بدلٌ من الضمير**، تقديرُه: مفتّحة هي الأبوابُ، كقولهِم: ....

قولُه: (**وقيل: مَعناه: هذا شَرَف**)، ﴿هَٰذَا ﴾ مُبتدأٌ و﴿ذِكْرٌ﴾ خبَر، فالمُناسِبُ أنّ الذِّكرَ إذا أُريدَ بِهِ القُرآنُ يَكُونُ بمَعنى التّذكيرِ والشَّرَف، وإذا أُريدَ بِهِ ذِكرُ مَن مَضى مِنَ الأنبياءِ يَكُونُ بمَعنى الذِّكرِ المُتعارَفِ على ما مَضى في قولِه: ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴾.

قولُـه: (**لقولِه:** ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾)، يعني: أنّ «عَدْنًا» عَلَمٌ، بدَليلِ وصفِهِ بالمَوصُوف.

قولُه: (**وفي ﴿مُّفَتَّحَةً ﴾ ضَميرُ «الجنّات»، و﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ بَدَلٌ مِنَ الضَّمير**)، قالَ أبو البَقاء: أمّا ارتِفاعُ ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ فَفيهِ ثَلاثةُ أوجُه: أحَدُها: هو فاعِل ﴿مُّفَتَّحَةً ﴾، والعائِدُ محذُوف، أي: مُفَتَّحة لهُم الأبوابُ مِنها. والثّاني: هي بَدلٌ مِنَ الضَّميرِ في ﴿مُّفَتَّحَةً ﴾، وهو ضَمير «الجنّاتِ» و﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ غيرِ أجنَبي مِنها؛ لأنها مِنَ الجنّة وقد يُقال: «فُتِحَتِ الجنّةُ» يُرادُ أبوابُها ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴾ [النبأ: ١٩]، قيل: إنّ مِن شَرطِ إعمالِ الصِّفةِ أن يكُونَ في السَّبَبِ دُونَ الأجنَبي. والثّالِثُ: كالأوّلِ إلّا أنّ الألِفَ واللّامَ بَدلٌ مِنَ الهاءِ العائِدة، وفيهِ بُعد، وهو قَولُ الكُوفيين[1].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٣).

ضُرِبَ زيدٌ اليَدُ والرِّجـلُ، وهـو من بَدَلِ الاشتمال. وقُرِئ: (جناتُ عدنٍ مفتَّحةٌ)

وقـالَ الزَّجّاج: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ مِنها، أجوَدُ مِن أن تَجعلَ الألِفَ والـلّامَ بَدلًا مِنَ الضَّميرِ لأن معنى اللام ليس من الضمير في شيء، ولأنّ الحَرفَ لا يُبدَلُ مِنَ الاسم[1].

وقالَ أبو عَلي في «الإغفال»: لا يَخلُو الألِفُ واللّامُ مِن أن يَكُونَ للتَّعريفِ أو بَدلًا مِنَ الضَّميرِ، كَما في قولِه: حَسَنُ الوَجه، فلو كانَ الثّاني لوَجبَ أن يكُونَ في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ ضَميرُ ﴿جَنَّٰتِ﴾ كَما في قولِنا: مَرَرتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجه، ضَميرُ الرَّجُل، بدَليلِ قَولِنا: مَرَرتُ بامرأةٍ حَسَنة الوَجه، ولو كانَ في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ ضَميرُ «الجَنّات» لوَجبَ أن تَنتصِبَ ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾، كقَولِهم: الشِعرى رِقابًا والعَقُورُ كَلبًا، ولا يَرتَفِع؛ لامتِناعِ ارتفاعِ فاعِلَينِ بفِعلٍ واحِدٍ على وجهِ الاشتراك، فما لم يَنتصِب دَلَّ على خُلُوِّ الضَّمير، فإذا لم يكُن مِثلَ «حَسَنُ الوَجه»، فلا تكُونُ اللّامُ إلّا للتَّعريفِ فيَحتاجُ حينَئِذٍ إلى ضَميرٍ يَرجِعُ إلى المَوصُوفِ لنَحوِ «مِنها» و﴿فِيهَا﴾، هكَذا يَنبغي أن يُرَدَّ قولُهُم، لا كَما قالَ الزَّجّاج: إنّ مَعنى اللّامِ ليسَ مِنَ الضَّميرِ في شَيء، فإنهُ يَجيءُ في مَعناهُ، كَما في «حَسَنُ الوَجه» لقولهم: الحَسَنُ الوَجه، والحَسَنُ وجهُه، فأدخَلُوا اللّامَ في المعنَيين كَما أدخلُوا فيهِ الضَّمير، ألا تُراهُم: إنّ التَّنوينَ بَدلٌ من المضاف إليه ويقولون: الضارب زيد. وقال أبو علي أيضًا: يجوزُ أن يكون ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ بدلًا مِنَ الضَّميرِ الذي في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾، كقولِك: جاءَني القَومُ بَعضُهم؛ لأنّ الأبوابَ مِنَ الجَنّة[2]؟

قولُه: (ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرِّجْلُ)، رُوي عن المُصَنِّفِ أنهُ قالَ: الجارُّ مع المَجرُورِ في حُكمِ الظَّرف، كأنهُ قيل: جَنّاتُ عَدنٍ استَقَرَّت للمُتَّقينَ حالَ كَونِها مُفَتَّحة لهمُ الأبواب، ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾: بَدلُ الاشتِمال، واليَدُ والرِّجلُ: بَدَلُ البَعضِ مِنَ الكُلّ، فإنّما يَستَشهِدُ بهِ مِن حيثُ إنّهُ ليسَ فيهِ ضَميرٌ راجِعٌ إلى زَيد، كَما أنهُ ليسَ في ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ ضميرٌ راجِعٌ إلى «الجَنّات»، قالَ أبو عَلي: مَن قَدَّر: «مُفَتَّحة أبوابُها»، إن أرادَ إفهامَها المعنى فإنّهُ لا بُدَّ مِن تَقديرِ شَيءٍ ليَرجِعَ إلى المَوصُوفِ فيَستَقيم، وإن أرادَ أنّ الألِفَ واللّامَ في ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ بدلٌ من الضمير؛ فغير مستقيم.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٣٧).

(٢) «الإغفال» (٢: ٥٢٤).

بالرفع، على أنَّ (جناتُ عدن) مُبتدأ، و(مفتّحةٌ) خَبرُه، أو كلاهما خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هو جنّاتُ عدن هي مفتّحةٌ لهم. **كأنّ اللّداتِ سُمِّين أترابًا**؛ لأنَّ التراب مسَّهنَّ في وقتٍ واحد، وإنما جُعلن على سنٍّ واحدة؛ لأنّ التحابَّ بين الأقْرانِ أثبتُ. وقيل: هنّ أترابٌ لأزواجهنّ، أَسْنانهنَّ كأسنانهم.

[﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ * إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ﴾ ٥٣-٥٤]

قُرِئ: ﴿تُوعَدُونَ﴾ بالتاء والياء ﴿لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾: لأجلِ يوم الحساب، كما تقولُ: هذا ما تدَّخرونه ليوم الحساب، أي: ليومٍ تُجزى كلُّ نفس ما عَملتْ.

[﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ * جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمِهَادُ * هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ

وقالَ ابنُ الحاجب: في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ ضمير «الجنات»، و﴿الْأَبْوَابُ﴾ بدلٌ من الضمير؛ بَدلَ الاشتمال كما تقول: فَتّحت الجنّة أبوابها، والأبواب مِنها فَحُذِفَ الضَميرُ للعِلمِ به، كما تَقُول: ضُرِبَ زَيدٌ الرَّأسَ والظَّهر(١).

وقالَ أبو البَقاء: ﴿مُتَّكِئِينَ﴾ حالٌ مِنَ المَجرُورِ في ﴿لَهُمُ﴾، والعامِلُ ﴿مُّفَتَّحَةً﴾، ويجوزُ أن يكُونَ حالًا مِنَ «المُتَّقين»، لأنهُ قَد أخبَرَ عنهم قبل الحال، وقيلَ: هو حالٌ مِنَ الضَّميرِ في ﴿يَدْعُونَ﴾ وقد تقدَّمَ على العامِلِ(٢).

قولُه: (**كأنّ اللّداتِ سُمّينَ أترابًا**)، **الجوهَري**: لِدَةُ الرَّجُلِ: تِربُه، والهاءُ عِوَضٌ مِنَ الواوِ الذّاهِبة مِن أوَّلِه؛ لأنهُ مِنَ الوِلادة، وهُما لدانِ والجَمع: لداتٌ ولِدُون، وقولهُم: هذه، أي: لِدَتُها. وهُنّ أتراب.

قولُه: (**قُرِئ: ﴿تُوعَدُونَ﴾ بالتاء والياء**)، بالياء التَّحتانية: ابنُ كَثيرٍ وأبو عَمرٍو، والباقُونَ: بالتّاء(٣).

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٢٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٣).

(٣) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦١٤.

وَغَسَاقٌ * وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ * هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا ٱلنَّارِ * قَالُوا بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا فَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ * قَالُوا رَبَّنَا مَن قَدَّمَ لَنَا هَٰذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِى ٱلنَّارِ ﴾ [٥٥ – ٦١]

﴿ هَٰذَا ﴾ أي: الأمر هـذا، أو: هذا كما ذُكـر. ﴿فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾، كقوله: ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ [الأعراف: ٤١] شُبِّه ما تحتَهم من النار بالمهادِ الذي يَفترشه النائم، أي: هذا حَميمٌ فلْيَذوقوه. أو: العذابُ هذا فليَذوقوه، ثم ابتَدأ فقال:

قولُه: (﴿ هَٰذَا ﴾، أي: الأمرُ هذا، أو: هذا كَما ذُكِر)، أي: ﴿ هَٰذَا ﴾ إمّا خَبَرُ مُبتَدأٍ مَحذُوف، أو مُبتَدأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ، والأوّلُ مِن فَصلِ الخِطابِ دُونَ الثّاني، وقولُهُ تعالى: ﴿ جَهَنَّمَ ﴾ بَدَلٌ مِن «شَرّ»، و﴿يَصْلَوْنَهَا﴾ حال، والعامِلُ فيهِ الاستِقرارُ في قَولِه: ﴿لِلطَّٰغِينَ﴾ وقيل: التّقدير: يَصلونَها جَهنَّم، فحَذفَ الفِعلَ[1] لدَلالة ما بَعدَهُ عليه.

قولُه: (أي: هذا حَميمٌ فليَذُوقُوه)، ذَكرَ فيهِ ثلاثةَ أوجُه: أحَدُها: ﴿ هَٰذَا ﴾ مُبتَدأٌ مَحذُوفُ الخبَر، أو خَبَرُ مُبتَدإٍ مَحذُوف، أو مَنصُوبٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ على شَريطة التَّفسير. قالَ مَكّي: قيل: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ خبَرُ ﴿ هَٰذَا ﴾ ودَخلت الفاءُ للتّنبيهِ الذي في ﴿ هَٰذَا ﴾، ويجوزُ أن يكُونَ ﴿ هَٰذَا ﴾ في مَوضِعِ نَصبٍ بـ«يَذُوقُوا» والفاءُ زائِدة، كَقولِك: هذا زيدٌ فاضرِبه، ولولا الفاءُ لكانَ الاختيارُ النَّصب؛ لأنهُ أمرٌ فهو بالفعلِ أولى[2].

وقالَ صاحِبُ «الكَشف»: جـوَّزَ أبو علي أن يكُونَ ﴿ هَٰذَا ﴾ مُبتَدأ، والخَبَـرُ ﴿حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ صِفة لـ﴿حَمِيمٌ﴾ وليسَ بنَوعٍ آخر، فيكُونُ قولُه: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ عندَهُ اعتِراضًا، كَما تقول: زَيدٌ ـ فافهَم ـ رَجُلٌ صالِح[3].

قالَ أبو عَلي: هو مِثلُ قَولِ الشّاعِر:

---

(١) سقط لفظ «الفعل» من (ط).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٢٧).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٢٦٦)، بتحقيق د. عبد القادر السعدي، و(٢: ١١٥١-١١٥٢) بتحقيق د. محمد الدالي.

هو ﴿حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾. أو: هذا فليَذوقوه، بمنزلةِ ﴿وَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] أي: ليذوقوا هذا فَلْيَذوقوه. والغسّاق: بالتخفيف والتشديد: ما يَغسِقُ مِن صَديد أهلِ النار، يقال: غَسَقَتِ العينُ؛ إذا سال دمْعُها. وقيل: الحَميم يُحرِق بحَرِّه، والغسّاق يُحرِقُ ببَرْده.

وقيل: لو قطرتْ قطرةٌ في المشرق لنَتَّنتْ أهلَ المغرب، ولو قَطرتْ منه قطرةٌ في المغرب لنَتَّنَتْ أهلَ المشرق. وعن الحسنِ رضي الله عنه: الغسّاقُ: عذابٌ لا يَعلمه إلا الله تعالى، إنَّ الناسَ أخفَوا لله طاعةً فأخفى لهم ثوابًا في قوله: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٌ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، وأخفَوْا معصيةً فأَخفى لهم عُقوبة. (وَأُخَرُ): ومَذُوقاتٌ أُخَر مِن شَكْلِ هذا المَذُوق مِن مِثْله في الشِّدَّةِ والفَظاعة. ﴿أَزۡوَٰجٌ﴾:

خَولانُ فانكِح فتَاتَهُم[1]

حَملهُ سيبَوَيهِ على أنّ «خَولان» جُملة[2]، وكأنهُ قال: هؤلاءِ خَولان، فالمعنى على هذا: أُنبِّه ـ أو أُشيرُ ـ إلى الذي تُوعِّدوهُ مِن قَبلُ وعرَفُوهُ حَقَّ مَعرِفتِه ﴿فَلۡيَذُوقُوهُ﴾.

قولُه: (والغَسّاقُ: بالتَّخفيف والتَّشديدِ)، بالتَّشديدِ: حَفصٌ وحمزةُ والكِسائيّ[3].

الرّاغِب: الغَسّاق: ما يَقطُرُ مِن جُلُودِ أهلِ النّار[4].

قولُه: («وأُخَرُ»: ومَذُوقات أُخَر)، قالَ مَكّي: و﴿مِن شَكۡلِهِۦٓ﴾ صِفةٌ لـ﴿آخَر﴾ و﴿أَزۡوَٰجٌ﴾ الخبَر، والهاءُ في ﴿شَكۡلِهِۦٓ﴾ يَعُودُ على المَعنى، أي: وآخَرُ مِن شَكلِهِ ما ذَكَرنا[5]،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ١٣٩، ١٤٣).

(٣) وهو ما يسيلُ من جلودِ أهلِ النار. وحجّةُ من قرأ بالتخفيف أنه اسم موضوعٌ على هذا الوزن مثل: عَذاب ونكال. وفي التفسير أنه الشديدُ البرد. انتهى من «حجّة القراءات» ص٦١٥.

(٤) «مفردات القرآن» ص٦٠٦.

(٥) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٢٨).

أجناس. وقُرئ: ﴿وَءَاخَرُ﴾: أي: وعذابٌ آخر، أو: مَذُوق آخر. و﴿أَزْوَٰجٌ﴾: صفة لـ﴿وَءَاخَرُ﴾؛ لأنه يجوزُ أن يكون ضُروبًا، أو صفةٌ للثلاثة، وهي: حَميم، وغساق، وآخرُ. ﴿مِن شَكْلِهِۦٓ﴾ وقرئ: (من شِكْله) بالكسر، وهي لغةٌ، **وأمّا الغَنْجُ فبالكسرِ لا غيرُ**. ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ﴾: هذا جمعٌ كَثيف قد اقتحمَ معكم النارَ، أي: دَخل النارَ في صُحبتكم وقِرانكم. والاقتحامُ: رُكوبُ الشدَّةِ والدخولُ فيها. والقُحْمة: الشِّدَّة. وهذه حكايةُ كلام الطاغين بعضِهم مع بعض، أي: يقولون هذا. والمرادُ بالفَوْج: أتْباعُهم الذين اقتحَمُوا معهم الضلالة، فيَقتحمون معهم العذابَ ﴿لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْ﴾: دعاءٌ منهم على أتْباعهم. تقولُ لمن تدعُو له: مَرْحبًا، أي: أتيتَ رُحْبًا من البلاد لا ضيقًا، أو: رَحُبتْ بلادُك رُحْبًا، ثم تُدخِلُ عليه «لا» في دُعاء السوء. و﴿بِهِمْ﴾ بيانٌ للمدعوِّ عليهم، ﴿إِنَّهُمْ صَالُوا۟ ٱلنَّارِ﴾ تعليلٌ لاستيجابِهم الدعاءَ عليهم، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ [الأعراف: ٣٨]. وقيل: ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ﴾: كلامُ الخَزَنة لرؤساءِ الكَفَرة في أتْباعهم، و﴿لَا مَرْحَبًۢا بِهِمْ ۚ إِنَّهُمْ صَالُوا۟ ٱلنَّارِ﴾ كلامُ الرؤساء. وقيل: هذا كلُّه كلامُ الخَزَنة. ﴿قَالُوا۟﴾ أي: الأتباعُ: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ﴾ يُريدون الدعاءَ الذي دعَوْتُم به علينا أنتم أحقُّ به، وعلَّلوا ذلك بقولهم:

وقيل: يَعُودُ على الحَميم، ويجوزُ أن يكونَ الخبَرُ محذُوفًا، أي: ولهُم آخر، و﴿مِن شَكْلِهِۦٓ﴾ و﴿أَزْوَٰجٌ﴾ صِفتان، ومن قرأ: ﴿آخَر﴾ بالتَّوحيدِ رَفعَهُ بالابتِداءِ أيضًا، و﴿أَزْوَٰجٌ﴾ مُبتدأٌ ثان، و﴿مِن شَكْلِهِۦٓ﴾ خَبرُ الأزواج، والجُملةُ خَبرُ «آخر». ويجوزُ أن يكونَ «آخر» مَعطوفًا على ﴿حَمِيمٌ﴾، و﴿مِن شَكْلِهِۦٓ﴾ نعتٌ لهُ، و﴿أَزْوَٰجٌ﴾ يرتَفِعُ بالجار، ولا يَحسُنُ أن يكونَ ﴿أَزْوَٰجٌ﴾ خبَرًا عن «آخر»؛ لأنّ الجَمعَ لا يكونُ خَبرًا عن الواحِد.

قولُه: (**وأمّا الغَنجُ فبالكَسرِ لا غَير**)، يَعني: «الشَّكل» بالفَتح، والكَسر: المِثلُ، وأمّا الذي بمَعنى الغنج فبِالكَسرِ لا غَير. **الجَوهَري**: الشَّكل؛ بالفَتح: المِثل، وبِالكَسر: الدَّلُّ، يُقال: امرأةٌ ذاتُ شِكل.

قولُه: (﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ﴾)، ﴿مَرْحَبًۢا بِهِمْ﴾ دُعاءٌ مِنهُم. وقالَ أبو البَقاء: ﴿لَا مَرْحَبًۢا﴾

﴿أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا﴾، والضميرُ للعذابِ أو لصُلِيِّهم. فإن قلتَ: ما معنى تقديمِهم العذابَ لهم؟ قلتُ: المقدَّمُ هو عملُ السوء، قال الله تعالى: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ * ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠-٥١]، ولكنَّ الرؤساءَ لمّا كانوا السببَ فيه بإغوائهم، وكان العذابُ جزاءَهم عليه؛ قيل: ﴿أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا﴾، فجُعل الرؤساءُ هم المقدِّمين، وجُعِلَ الجزاءُ هو المقدَّم، **فجُمِعَ بين مجازَيْن**؛ لأنَّ العامِلين هم المقدِّمون في الحقيقةِ لا رُؤساؤهم، والعملَ هو المقدَّم لا جزاؤه. فإن قلتَ: **فالذي جَعل قولَه: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ من كلام الخَزَنة ما يَصنعُ بقوله: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾**

يجوزُ أن يَكُونَ مُستأنَفًا وأن يكونَ حالًا، أي: هذا فَوجٌ مَقُولًا له: ﴿لَا مَرْحَبًا﴾، و﴿مَرْحَبًا﴾ مَنصُوبٌ على المَصدَر، أو على المَفعُول، أي: لا تَسمَعونَ مَرحَبًا. وقولُه تعالى: ﴿مَّعَكُمْ﴾ يجوزُ أن يَكُونَ حالًا مِنَ الضَّميرِ في ﴿مُّقْتَحِمٌ﴾ أو مِن ﴿فَوْجٌ﴾؛ لأنهُ قد وُصِفَ، ولا يجوزُ أن يكونَ ظَرفًا لفَسادِ المَعنى، ولا يجوزُ أن يكونَ نَعتًا ثانيًا[1].

قولُه: (**فجُمِعَ**[2] **بيَنَ مجازَين**)، المَجازُ الأوّلُ في الإسناد: (هم)؛ لأنّ المُقَدَّمين هُمُ الأتباع، فَجَعلَ الرُّؤَساءَ هُمُ المُقدِّمين، ولمّا كانُوا السَّبَبَ في الإغراءِ أسنَدَ الفِعلَ إلَيهم. والثّاني: العَملُ هو المُقدَّم، فَجَعَلَ المُقدَّمَ الجَزاء، وهو مِن إطلاقِ اسمِ المُسَبَّبِ على السَّبَب.

قولُه: (**فالذي جَعَلَ قولَه: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ مِن كلامِ الخزنةِ ما يَصنَعُ بقَولِه: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾**؟) يَعني: قَد سَبقَ أنّ الرُّؤَساءَ إذا قالُوا لأجلِ الأتباع: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ دُعاءً عَليهِم، صَحَّ أن يُجيبَهُم الأتباعُ بقَولِه: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ وإذا كانَ ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾[3] كلامًا للخَزَنةِ فكَيفَ يكونُ هذا جوابًا لهم؟ وأجاب: أنّ الأتباعَ إذا سَمِعُوا مِنَ الخزَنةِ هذا الدُّعاءَ أقبَلُوا على رُؤَسائِهم قائلين: يا رُؤَساءَ السُّوءِ أنتُم أحَقُّ بهِ مِنّا لإغوائِكُم إيّانا.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٥).

(٢) في النسخة (ط): «فجَمعوا».

(٣) من قوله: «دُعاءً عليهم، صحَّ» إلى هنا، سقط من (ح).

والمخاطَبون ـ أعني رُؤساءَهم ـ لم يَتكلَّموا بما يكون هذا جوابًا لهم؟ قلتُ: كأنه قيل: هذا الذي دَعا به علينا الخزنةُ أنتم يا رُؤساءُ أحقُّ به منّا؛ لإغوائكم إيّانا وتسبُّبكم فيما نحنُ فيه من العذاب، وهذا صحيحٌ كما لو زيَّن قومٌ لقوم بعضَ المساوِئ فارتكبُوه، فقيل للمزيِّنين: أخزى الله هؤلاءِ ما أسوأَ فِعْلَهم! فقال المزيَّنُ لهم للمزيِّنين: بل أنتم أولى بالخِزْيِ منّا؛ فلولا أنتم لم نَرتكبْ ذلك. ﴿قَالُوا﴾ هم الأتباع أيضًا: ﴿فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا﴾ أي: مضاعَفًا، ومعناه: ذا ضِعْف، ونحوُه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا﴾ [الأعراف: ٣٨]، وهو أن يزيدَ على عذابه مِثْلَه فيصيرَ ضعفَيْن، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الأحزاب: ٦٨]، وجاءَ في التفسير: ﴿عَذَابًا ضِعْفًا﴾ [ص: ٦١]: حيّاتٍ وأفاعي.

قولُه: (فَقيلَ للمُزيِّنين)، يُروى بكَسرِ الياءِ وفَتحِها، فتَقديرُ الفَتح: المُزيَّنُ لهُم، أي: الذينَ زُيِّنَ الفِعلُ لهُم، و«لهُم» صِلَتُه بنَزعِ الخافِض[1]، وهَذا أوفَقُ للمُستَشهَدِ له؛ لأنّ الذينَ قيلَ في حَقِّهم: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ وهُمُ الأتباعُ كالمُزيَّنين، أي: المُزيَّنِ لهُم، وهُمُ الذينَ قالُوا للرُّؤساء: ﴿لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾، والمَتبوعُونَ كالمُزيِّنين؛ بالكَسر.

قولُه: (﴿قَالُوا﴾ هُمُ الأتباعُ أيضًا)، أي: القائِلُونَ لقَولِه: ﴿مَن قَدَّمَ لَنَا هَٰذَا﴾ هُمُ الأتباعُ أيضًا. قالَ أبو البَقاء: ﴿مَن قَدَّمَ﴾ هيَ بمَعنى: «الَّذي»، و﴿فَزِدْهُ﴾ الخبَر، ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَن﴾ نَصبًا، أي: فَزِد مَن قَدَّم[2].

وقُلت: فعَلى هذا يَكونُ مَنصوبًا على شَريطةِ التَّفسير، والأتباعُ لمّا كافَحُوا الرُّؤَساءَ بقَولِهم: ﴿أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا﴾ وصَلُوا بهِ مُتَضرِّعين: رَبَّنا فَزِد مَن قَدَّمَ لنا هذا، ثمّ عَطفُوا عليهِ ﴿فَزِدْهُ﴾، أي: زِيادةً غِبَّ زِيادةٍ مِن غَيرِ انقِطاع.

قولُه: (كقَولِه: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الأحزاب: ٦٨])، يَعني: وصَفَ العَذابَ بالضِّعفِ في الآيتَينِ على مَعنى: مُضاعَفًا، وذا ضِعف، وفي الآيةِ الثّالثةِ بَيّنَ ضِعفَينِ

---

(١) سقط من لفظ «الخافض» من النسخة (ح).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٠٦).

....

بقولِه: ﴿مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ ليَدُلَّ على أنّ المُرادَ بالضِّعف: أن يُزادَ على عَذابِهِ مِثلُه؛ لأنّ القِصّةَ واحِدة، وأنهُ مِن كَلامِ الأتباعِ للرُّؤساء. وقيل: بل الصَّوابُ أن تَقُول: إذا زيدَ عليهِ ضِعفُهُ يَصيرُ أضعافًا لا ضِعْفَيْه، فإنّ ضِعفَ الشَيءِ مِثلاه، وضِعفَيه ثَلاثةُ أمثالِه، وهو المُوافِقُ لقَولِهِ تَعالى: ﴿فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِى ٱلنَّارِ﴾ وإذا زادَ على عذابهم ضعفًا فيكُونُ قد أتاهُم ضِعفَينِ فتَطابَقَ قولُهُ في مَوضِعٍ آخَر: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الأحزاب: ٦٨]، ونَحمَدُ الله على التوفيق لاستخراج المعاني الدقيق.

وقُلت: نَظيرُ هذا البَحثِ ذَكرَهُ صاحِبُ «المُغرِب»، وقَد ذَكَرناهُ ولا بأسَ أن نُعيدَهُ هاهُنا، قال: رَوى أبو عَمرٍو عن أبي عُبَيدةَ في قَولِهِ تعالى: ﴿يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠] قال: مَعناه: جَعلَ الواحِدَ ثَلاثةً أي: تُعذَّبُ ثلاثًا أعذِبة. وأنكَرَهُ الأزهَريُّ وقال: هذا هو الذي يَستَعمِلُه النّاسُ في كلامِهِم ومُتَعارَفِهم، وإنّما الذي قالَ الحُذّاق: إنّها تُعَذَّبُ مِثلَي عَذابِ غَيرِها؛ لأنّ الضِّعفَ في كَلامِ العَرب: المِثلُ إلى ما زاد، ولَيسَت تِلكَ الزِّيادةَ بمَقصُورةٍ على مِثلَينِ فيكُونَ ما قالَ أبو عُبَيدةَ صَوابًا، وبهذا عُلِمَ أنّ ما قالَه الفقهاءُ غيرُ مرضي، ألا تَرى كَيفَ صَرَّحَ بقَولِهِ يَزيدُ على عَذابِهِ مِثلَهُ فَيَصيرُ ضِعفَين، أي: مِثلَين[1]؟

الرّاغِب: الضِّعفُ: مِنَ الألفاظِ المُتَضايِفةِ كالنِّصفِ والزَّوج، وهو تَركُّبُ زَوجَينِ[2] مُتَساويين، ويَختَصُّ بالعَدَد، فإذا قيل: أضعَفتُ الشَّيءَ وضَعَّفتُهُ وضاعَفتُه: ضَمَمتُ إليه مِثلَهُ فَصاعِدًا. والضَّعف: مَصدَر، والضِّعف: اسم، كالمُثنّى والثِّني، فَضِعفُ المُثنّى هو الذي يُثنّيه، ومتى أُضيفَ إلى عَدَدٍ اقتَضى ذلك العَدَدَ ومِثلَهُ نَحوُ أن يُقال: ضِعفُ العَشَرةِ فذَلِكَ عِشرُونَ بلا خِلاف، وإذا قيل: أعطِهِ ضِعفَي واحِد، فإنّ ذلك يَقتَضي الواحِدَ ومِثلَيهِ وذلكَ ثَلاثة؛ لأنّ مَعناهُ الواحِدُ واللّذانِ يُزاوِجانِه، هذا إذا كانَ الضِّعفُ مُضافًا، فإذا لم يكن مضافًا فَقُلت: الضِّعفَين، قيل: ذلك يَجري مَجرى الزَّوجَينِ في أنّ كُلًّا مِنهُما يزاوج الآخر

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١٠).

(٢) كذا في النسخ الخطية. وفي «مفردات القرآن»: قَدرَين.

[﴿وَقَالُوا۟ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ۝ أَتَّخَذْنَـٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ ٦٢-٦٣]

﴿وَقَالُوا۟﴾ الضميرُ للطاغِين، ﴿رِجَالًا﴾ يعنُون فقراءَ المسلمين الذين **لا يُؤْبَه هم**، ﴿مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾: من الأراذلِ الذينَ لا خيرَ فيهم ولا جَدوى؛ ولأنهم كانوا على خلافِ دِينهم، فكانوا عندَهم أشرارًا. ﴿أَتَّخَذْنَـٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ **قُرِئ بلفظ الإخبار** على أنه صفة لـ ﴿رِجَالًا﴾ مثلُ قوله: ﴿كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾؛ وبهمزةِ الاستفهام على أنه إنكارٌ على أنفُسِهم **وتأنيبٌ لها** في الاستِسخار منهم. وقولُه: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ له وَجْهانِ من الاتِّصال؛ أحدُهما: أن يتَّصِلَ بقوله: ﴿مَا لَنَا﴾ أي: ما لنا لا نَراهم في النار؟ كأنهم ليسُوا فيها، بل أزاغت عنهم أبصارُنا فلا نَراهم وهم فيها؟ **قَسَمُوا أمْرَهم**

فيقتضي ذلك اثنين لأن كُلًّا منهما[1] يُضاعِفُ الآخَرَ فلا يخْرُجانِ عن الاثنَين، بخِلافِ إذا أُضيفَ الضِّعفانِ إلى واحِدٍ فيُثلِّثُهما، نحو: ضِعفَي الواحِد[2].

قولُه: (**لا يُؤْبَهُ هم**)، أي: لا يُبالى بهم. **الأساس**: لا يُؤبَهُ به، وما أبِهتُ له.

قولُه: (﴿أَتَّخَذْنَـٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ **قُرِئ بلَفظِ الإخبار**)، قرأ أبو عَمرٍو وحَمزةُ والكِسائيُّ: ﴿مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ۝ ٱتَّخَذْنَـٰهُمْ﴾ بوَصلِ الألِف، وإذا ابتدَؤُوا كَسَرُوها. والباقُونَ: بقَطعِها في الحالَين مُستفهِمِين[3].

قولُه: (**وَتأنيبٌ لها**)، **الجوهَري**: أَنَّبَهُ تأنيبًا، عَنَّفَهُ ولامَه. وقال: التّأنيب، التَّوبيخ، حَقيقَتُه أنهُ مأخُوذٌ مِنَ الإنابِ وهو: المِسك، فكأنهُ بالتَّوبيخِ يُزيلُ عنه الطِّيبَ والإناب، فإنّهُ يَقدَحُ فيهِ ويَعُدُّ عَلَيهِ العيوبَ والجِنايات.

قولُه: (**قَسَمُوا أمرَهُم**) أي: قَسَمَ الطّاغُونَ أمرَ الرِّجالِ بينَ أن يكونوا مِن أهلِ الجَنّةِ

---

(١) من قوله: «يزاوج الآخر فيقضي» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٠٨.

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٦١٦.

بينَ أن يكونوا من أهلِ الجنّة، وبين أن يكونوا مِنْ أهلِ النار، إلّا أنه خَفِيَ عليهم مكانُهم. والوجهُ الثاني: أن يتّصلَ بـ ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا ﴾، إمّا أن تكون ﴿أَمْ﴾ متّصلةً على معنى: أيّ الفعلَيْن فَعَلْنا بهم: الاستسخارَ منهم، أم ازدراءَهم وتحقيرهم، وأنَّ أبصارَنا كانت **تعلو عنهم** وتَقتحِمُهم؟ على معنى إنكارِ الأمرَيْن جميعًا على أنفسِهم. وعن الحسن: كلَّ ذلك قد فَعلوا: اتخذوهم سخريًّا، فزاغتْ عنهم أبصارُهم محقِّرةً لهم. وإمّا أن تكون مُنقطِعة بعد مُضيِّ ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ **على الخبر أو الاستفهام،**

وبَينَ أن يكونوا مِن أهلِ النّار، فَعلَى هذا: المُناسِبُ أن يَكُونَ ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ إخبارًا صِفةً لـ﴿رِجَالًا ﴾.

قولُه: (**تَعلُو عَنهُم**)، أي: تُحقِّرُهم. **الأساس**: أُعلُ عَنّي: تَنَحَّ عَنّي، وعالِ عن الوِسادةِ واعلُ عَنها، قال:

فيا حُبَّ ليلى اعلُ عَـــنّي قَتَلْتَني وأعقِب بإنسانٍ صَحيحٍ مَكانِيا[1]

قولُه: (**عَلى الخَبَرِ أو الاستِفهام**)، التَّعريفُ في «الخَبَر» للعَهد، و«الاِستِفهام» للعَهدِ والمَعهُود قولُه: «﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا ﴾، قُرِئ بلَفظِ الإخبار»، إلى قولِه: «وبِهمزةِ الاستِفهام»[2]، أمّا المَعنى على الخبَرِ فإنّهُم أخبَرُوا عن أنفُسِهم وسُوءِ صَنيعِهم بالمُسلمينَ مِن الاستِهزاءِ والسِّخريةِ على سَبيلِ النَّدَم والتَّحسُّر، ثمّ أضرَبُوا عن الإخبارِ بالأخذِ في الإنكارِ وتأنيبِ أنفُسِهم، يَعني: لم يَكُن مَوضِعَ الإخبارِ؛ بل هو مَوضِعُ الإنكار، أزاغَت أبصارُنا وكَلَّت أفهامُنا حيثُ ازدَرَينا بهم واستَسخَرنا مِنهُم؟ فهو كقَولِك: إنّها لإبلٌ أم شاء، وأمّا على الاستفهام: فإنّهم أنكروا أوّلًا على أنفُسِهم الاستسخارَ منهم ثمّ أضرَبُوا عنه وأنكَرُوا على أنفُسِهم أبلَغَ مِن ذلك، أي: دَع ذلك، أزاغَت أبصارُنا وكَلَّت أفهامُنا حيثُ خَفيَ عَنّا مَكانُهم وأنّهُم على الحقِّ المُبينِ ونَحنُ على الباطِلِ وما تَبِعناهُم؟ فهو كقَولِك: أزَيدٌ عندَك؟ أم عندكَ عَمرو؟ فالمِثالانِ في الكِتابِ نَشرٌ لقَولِه: «عَلى الخبَرِ أو الاستِفهام»[3].

---

(١) لم أهتدِ إليه.

(٢) من قوله: «التَّعريف في «الخبر» للعهد» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٤٩١.

كقولك: إنها لإبلٌ أمْ شاءٌ؟ و: أزَيْدٌ عندكَ أمْ عندك عمرٌو؟ ولك أن تقدِّر همزةَ الاستفهام محذوفةً فيمن قرأ بغيرِ همزته؛ لأنَّ ﴿أَمْ﴾ تدلُّ عليها، فلا تَفترِقُ القراءتان: إثباتُ همزة الاستفهام وحَذْفُها. **وقيل: الضميرُ في ﴿وَقَالُواْ﴾ لصَناديد قريش** كأبي جهل والوليدِ وأضرابِهما، والرِّجالُ: عمّارٌ وصُهيبٌ وبلالٌ وأشباهُهم. **وقُرئ: ﴿سِخۡرِيًّا﴾ بالضمِّ والكسر.**

[﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ﴾ ٦٤]

﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ أي: الذي حَكَيْنا عنهم ﴿لَحَقٌّ﴾ لا بدَّ أن يتكلَّموا به، ثم بيَّن ما هو فقال: هو ﴿تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ﴾. وقُرئ بالنصبِ على أنه صفةٌ لـ ﴿ذَٰلِكَ﴾؛ **لأنَّ أسماءَ الإشارة تُوصَفُ بأسماءِ الأجناس.** فإن قلتَ: لِمَ سُمِّي ذلك تخاصُمًا؟ قلتُ: شُبِّه

قولُه: (**وقيل: الضَّميرُ في ﴿وَقَالُواْ﴾ لصَناديدِ قُرَيش**)، عَطفٌ على قولِه: «﴿وَقَالُواْ﴾ الضَّميرُ للطّاغين»، فعَلى هذا يَلزَمُ الإضمارُ قَبلَ الذِّكرِ وحَذْمُ[1] النَّظمِ، ولا يجوزُ أن يختَصَّ قولُه: ﴿لِلطَّٰغِينَ﴾ بصَناديدِ قُرَيش؛ لأنهُ في مُقابِلِ قَولِه: ﴿وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ﴾ وهو عامّ.

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿سِخۡرِيًّا﴾ بالضَّمِّ والكَسر**)، بالضَّمِّ: نافعٌ وحَمزةُ والكِسائيّ، والباقُونَ: بالكَسر[2].

قولُه: (**لأنّ أسماءَ الإشارةِ تُوصَفُ بأسماءِ الأجناس**)، هذا مُناقِضٌ لقَولِه في «المُفَصَّل»: اسمُ الإشارةِ لا يُوصَفُ إلّا بما فيهِ الألِفُ واللّام.

قالَ صاحِبُ «التَّقريب»: ﴿تَخَاصُمُ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ذَٰلِكَ﴾، لا صِفةٌ لاسم الإشارة؛ إنّما يُوصَفُ بما فيهِ الألِفُ واللّام. وقالَ ابنُ الحاجِب: إنّما التُزِمَ وصفُ بابِ ﴿هَٰذَا﴾ بذي اللّام للإبهام، يَعني: أنّ المُبهَمَ يَدُلُّ على الحُضُورِ والتَّعيين، ولم يَدُلَّ على حَقيقةِ الذّاتِ التي أُشيرَ بهِ إليها، فلا بُدَّ أن يُذكَرَ بَعدَهُ ما يَدُلُّ على حَقيقةِ الذّات، ولا طريقَ لهُ إلّا وصفُه به،

---

(١) وهو قَطْعُه، وفي (ط): «وخَرْم»، وهو صحيح متجهٌ كذلك.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص ١٦٠.

تقاوُلَهم وما يَجري بينهم من السؤالِ والجواب بما يَجْري بين المتخاصمِينَ من نحوِ ذلك؛ **ولأنّ قولَ الرؤساء: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾، وقولَ أتباعهم: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾، من بابِ الخُصومة**، فسُمِّي التقاولُ كلُّه تخاصُمًا؛ لأجْلِ اشتماله على ذلك.

فوصَفَهُ بما يَدُلُّ على خُصُوصيّةِ الذّات، قَبلَ وصفه بما يَدُلُّ على مَعنى الذّات، هو القِياس، والأسماءُ الدّالّةُ على حَقيقةِ الذَّواتِ هيَ أسماءُ الأجناسِ لا العَلَمُ ونَحوُه، وتَعريفُها باعتِبارِ مَعناها في نَفسِها إنّما هو باللّام[1]. قالَ بَعضُ المَغارِبة: وذلك أنّ اللامَ مُعَرِّفةٌ لحَقيقةِ الذّاتِ بخِلافِ الإضافة، فإنّ تأثيرَها في اختِصاصِ حَقيقةِ الذّاتِ بالمُضافِ إليه وذلك بَعدَ تَعرُّفِ حَقيقةِ الذّات.

وقُلت: هاهُنا شَيءٌ آخَر، وهو الفَصلُ بينَ اسمِ الإشارةِ وصِفَتِه بالخبَر، وهو غير جائز.

وقالَ صاحِبُ «المُقتبَس»: ومِنَ المَسائلِ في هذا النَّحوِ لا يجوزُ أن تَقُول: مَررتُ بهذا يومَ الجُمُعةِ الرَّجل، ويجوزُ: مَررتُ بزيدٍ يومَ الجُمُعةِ العاقِل، والفَرق: أنّ اتّصالَ الصِّفة بالمُبهَمِ أشَدُّ مِنَ اتّصالِها بسائرِ المَوصُوفات؛ لأنّ اسمَ الإشارةِ واسمَ الجِنسِ كالشَّيءِ الواحِدِ مِن جِهةِ أنّ المَقصُودَ بهما جَميعًا ما يُقصَدُ مِنَ الأسماء، ومِنهُ امتَنَع: مَررتُ بهذَينِ العاقِلِ والطَّويل، وجاز: مَررتُ بالزَّيدَينِ العاقِلِ والطَّويل؛ لأنّ صِفةَ غيرِ اسمِ المُبهَمِ ليسَت في الامتِزاجِ كالمُبهَم، قالُوا: ولذلكَ لم يَجُز أيضًا نَحوُ قَولِك: مَرَرتُ بهَذا ذي المال؛ لأنّ ذلك يُؤَدِّي إلى جَعلِ ثَلاثةِ أشياءَ شَيئًا واحِدًا، وإنّهُ مَرفُوض. ومِمّا مَثَّلُوا أيضًا لا تَقُول: لقيتُ هذا والخُطُوبُ كَثيرةُ الرَّجُل، وقَريبٌ مِنَ الفَصلِ الأوّلِ في شَرحِ الرُّكني.

قولُه: (**ولأنّ قَولَ الرُّؤَساء: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ وقَولَ أتباعِهم: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ مِن بابِ الخُصومَة**)، **الانتِصاف**: هذا يُوافِقُ التَّخاصُم؛ لأنّ الخُصُومةَ مِنَ الجِهتَين، خِلافًا لمَن قال: إنّ الكَلامَ الأوّلَ مِن كَلام خَزَنةِ جَهَنَّم، والثّاني مِن كَلامِ الأتباع؛ لأنّ الخُصُومةَ حينَئذٍ مِن أحَدِ الفَريقَين[2]. والجوابُ ما سَيجيءُ في قولِه تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾.

---

(١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» (١: ٤٢٢ - ٤٢٣) بتحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، ط دمشق.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٠٣).

[﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌ ۖ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ * رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ ﴾ ٦٥-٦٦]

﴿ قُلْ ﴾ يا محمّدُ لمُشركي مكة: ما ﴿أَنَا۠﴾ إلّا رسولٌ ﴿مُنذِرٌ﴾: أُنذِرُكم عذابَ الله للمشركين، وأقولُ لكم: إنَّ دِينَ الحق توحيدُ الله، وأن يُعتقَد أن لا إلٰهَ إلا الله ﴿ٱلْوَٰحِدُ﴾ بلا نِدّ ولا شريك ﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ لكلِّ شيء، وأنَّ المُلك والرُّبوبيّةَ له في العالَم كلِّه، وهو ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ الذي لا يُغلَب إذا عاقبَ العُصاة، وهو مع ذلك ﴿ٱلْغَفَّٰرُ﴾ لذُنوب مَنِ

قولُه: (**﴿ قُلْ ﴾ يا مُحمّدُ لمُشركي مَكّة: ما ﴿أَنَا۠﴾ إلّا رَسولٌ ﴿مُنذِرٌ﴾**)، يَعني: هذه الآيةُ مُتعلِّقةٌ بأوّلِ السُّورة، فإنّهُ تعالى لمّا أقسَمَ بقَولِه: صَ، إنّ القُرآنَ حَق، وإنّ مُحمّدًا صَلَواتُ الله عليهِ لَصادِق، ثُمّ أنكَرَ على مُشركي مَكّة عِزَّتَهم وشِقاقَهم وقَولَهم: ﴿هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: ٤]، وتَعجُّبَهُم مِن كَونِهِ مُنذِرًا وأنّ الإلٰهَ واحِد، وعَدَّ قَبائِحَهُم وعِنادَهُم وحَسَدَهُم، ثُمّ استَهزأ بِهِم بقَولِه: ﴿فَلْيَرْتَقُوا۟ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ﴾ ثمّ خَسّأهُم وأنّهم جُندٌ ما هُنالِكَ مَهزُومٌ مِن جِنسِ الأحزابِ الخاليةِ الذينَ كَذَّبُوا رُسُلَهُم فأهلكَهُمُ الله، وفَصَّلَ ذِكرَ الأنبياءِ مُسَلّيًا لحَبيبِه صَلَواتُ الله عليهِ ومُستصبِرًا له، كُلُّ ذلك تَمهيدًا للأمرِ بالإنذارِ والبِشارةِ والدَّعوةِ إلى التَّوحيدِ وعِبادةِ الله وتَوطِئة له، فقال: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌ ﴾ ويَدُلُّ عليهِ قولُه: ﴿ قُلْ هُوَ نَبَؤٌا۟ عَظِيمٌ * أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴾ وإنّما قَرَنَ مَعَ «المُنذِر» الرَّسُولَ في الوَجهِ الأوّلِ دُونَ الثّاني؛ لأنّ المُنذِرَ إذَن كِنايةٌ عن كَونِهِ رَسُولًا، فَلا يَكُونُ رَسُولًا إلّا أن يَكُونَ مُنذِرًا ومُبَشِّرًا، ولِهذا عَطَفَ قَولَه: «وأقُولُ لكُم: إنّ دينَ الحَقِّ تَوحيدُ الله» على «أُنذِرُكُم»، وفَسَّرَهُ بقَولِه: «وأن يَعتقِدَ أن لا إلٰهَ إلّا الله» إلى قَولِه: «وهُوَ مَعَ ذلكَ الغَفّارُ لذُنُوبِ مَنِ التَجأَ إلَيه»، وعلى الوَجهِ الثّاني: «المُنذِر» مُجرًى على حَقيقَتِه. وقولُه: «ما أعلَمُ» إشارةٌ إلى إطلاقِ لَفظِ ﴿مُنذِرٌ﴾ وإبهامِه لتَفخيمِ أمرِ ما يُنذِرُ به، وقولُه: «أنا أُنذِرُ عُقُوبةَ مَن هذه صِفَتُه» عَطفٌ تَفسيريٌّ وتَقييدٌ للمُطلَق، والحاصِلُ أنّ قولَه: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ في التّنزيلِ على الوَجهَينِ عَطفٌ على مُضمَرٍ يُقَدَّرُ بحَسَبِ تَفسيرِ قَولِه: ﴿مُنذِرٌ﴾ ويَنصُرُ الوَجهَ الأوّلَ قولُه: ﴿ قُلْ هُوَ نَبَؤٌا۟ عَظِيمٌ * أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴾ وإليه الإشارةُ بقَولِه: «مِن كَوني رَسُولًا مُنذِرًا وأنّ الله واحِد».

التجأ إليه. أو: قل لهم: ما أنا إلا منذِرٌ لكم ما أعلمُ، وأنا أُنذِرُكم عقوبةَ مَن هذه صِفتُه، فإنَّ مثْلَه حَقِيقٌ بأن يُخاف عقابُه، كما هو حَقِيقٌ بأن يُرجى ثوابُه.

[﴿ قُلْ هُوَ نَبَؤٌا عَظِيمٌ * أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ * مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَىٰٓ إِذْ يَخْتَصِمُونَ * إِن يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ ٦٧ - ٧٠]

﴿ قُلْ هُوَ نَبَؤٌا عَظِيمٌ ﴾ أي: هذا الذي أنبأتُكم به ـ مِن كَوْني رَسولًا مُنذِرًا، وأنَّ الله واحدٌ لا شَريكَ له ـ نبأٌ عظيم لا يُعرِض عن مِثْله إلّا غافلٌ شديدُ الغَفْلة. ثم احتجَّ لصحَّة نبوَّته بأنَّ ما يُنبئ به عن الملإ الأعلى واختصامِهم أمرٌ ما كانَ له به من عِلْمٍ قطُّ، ثم عَلِمَه ولم يَسلُكِ الطريقَ الذي يَسلُكه الناسُ في عِلْمِ ما لم يَعلموا، وهو الأخذُ من أهل العلم وقراءة الكُتب، فعُلِمَ أنّ ذلك لم يحصلْ إلا بالوحيِ من الله. ﴿إِن يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ أي: لأنّما أنا نذيرٌ. ومعناه: ما يوحى إليَّ إلا للإنذار، فحُذف

قولُه: (أي: لأنّما أنا نذير)، هذا إذا قُرِئ: ﴿أَنَّمَآ﴾ بالفتح، وهيَ المَشهُورة[1]، وهو يحتَمِلُ وجهَين: أحدُهُما: أن يَكُونَ على نَزعِ الخافِضِ وإفضاءِ الفِعلِ، والقائِمُ مَقامَ الفاعِلِ في: ﴿يُوحَىٰٓ﴾ الظَّرف، والمَعنى: ما يُوحى من أمرٍ مِنَ الأُمورِ إلّا لأُنذِرَ وأُبلِّغَ ولا أُفرِّطَ في ذلك. وثانيهما: أن يكونَ ﴿أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ هو القائمَ مَقامَ الفاعِلِ و﴿إِلَيَّ﴾ ظَرفٌ، والوَحيُ على هذا بمَعنى: الأمر، ولِهذا قال: «ما أُومَرُ إلّا بهذا الأمر»، فقَولُه: «وَحدَهُ وليسَ إليَّ غيرُ ذلك» مَعنى: ﴿أَنَّمَآ﴾؛ لأنّ في الكَلامِ حَصرَينِ كقَولِهِ تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [فصلت: ٦].

فإن قُلت: فَما هذا الحَصر؟ كأنهُ صَلَواتُ الله عَليهِ لم يُوحَ إليه إلّا لاختِصاصِ النِّذارةِ أو لم يُؤمَر إلّا باختصاصِ الإنذارِ[2]، كما قال: «وليسَ إليّ غير ذلك»؟ قُلت: المُخاطَبُونَ مُشرِكُون، وكانَ الذي يُنكِرُونَ عَليهِ صَلواتُ الله عَليه الإنذارُ والدّعوةُ إلى التّوحيد، كما مَضى مِن مُفتَتَحِ السُّورة إلى أن بَلَغَ إلى قَولِه: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾ فما أُوثِرَ اختِصاصُ

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٢٧).

(٢) قوله: «إلا باختصاص الإنذار» سقط من النسخة (ح).

اللامُ وانتصبَ بإفضاء الفعلِ إليه. ويجوزُ أن يَرتفعَ على معنى: ما يوحى إليّ إلّا هذا، وهو أنْ أُنذِرَ وأُبلِّغ ولا أُفرِّط في ذلك، أي: ما أُومَرُ إلّا بهذا الأمرِ وحدَه، وليس إليَّ غيرُ ذلك. وقُرئ: (إنما) بالكسرِ على الحكاية، أي: إلّا هذا القولُ؛ وهو أن أقولَ لكم: إنما أنا نذيرٌ مُبين، ولا أدَّعي شيئًا آخرَ. وقيل: النبأُ العظيم: قَصَصُ آدمَ عليه السلام والإنباءُ به من غيرِ سَماعٍ من أحد. وعن ابنِ عبّاس: القرآنُ. وعن الحسن: يومُ القيامة. فإن قلتَ: بِمَ يتعلّق ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾؟ قلتُ: بمحذوفٍ؛ لأنَّ المعنى: ما كانَ لي من عِلْمٍ بكلام الملإ الأعلى وقتَ اختصامِهم. و﴿إِذْ قَالَ﴾ بَدَلٌ من ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾. فإن قلتَ: ما المرادُ بالملأ الأعلى؟ قلتُ: أصحابُ القصّة: الملائكةُ وآدمُ وإبليسُ؛ لأنهم كانوا في السماء، وكان التقاوُلُ بينهم. فإن قلتَ: ما كان التقاوُلُ بينهم، إنما كانَ بين الله تعالى وبينهم؛ لأنَّ الله سبحانه هو الذي قالَ لهم وقالوا له، **فأنتَ بين أمرَيْن:** ....

الإنذارِ إلّا لاختِصاصٍ منَ المُنذَرينَ وبذا أمَرَهُم، وكانَ الواجِبُ قَلعَ الشِّركِ وإزالةَ ما يَنبَغي إزالتُه، فإذا أُزيلَ ذلك وبُدِّلَ بالإيمانِ والأعمالِ الصّالِحةِ جازَ أن يُبَشَّرُوا، كما قالَ تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ [الكهف: ٢]، كأنهُ قالَ صَلَواتُ الله عَليه: ما يُوحى الآنَ في شأنِكُم إلا لأن أُنذِرَكُم.

قولُه: (**فأنت بينَ أمرَين**)، أي: أمرين مُمتَنِعَين؛ لأنكَ إذا قُلت: المَلأُ الأعلى: الملائِكة، والخُصومةُ: هي المُقاولةُ التي جرَت بَينَهُم وبَينَ الله في قَولِه تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، إلى آخِرِه، يَدُلُّ عَليهِ قولُه هاهُنا: ﴿إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ فَلا يَصِحُّ مَعنى ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، لأنّ الاختِصامَ ليسَ بينَ المَلائِكة، بَل بَينَهُم وبَينَ الله تَعالى، وإن جَعَلتَ ﴿ٱللَّهُ﴾ مِن قَبيلِ المَلأِ الأعلى على التَّغليبِ فقد أبعَدتَ المَرمى.

وأجابَ بِما يَلزَمُ إسنادَ ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ أن يكونَ حَقيقةً ومَجازًا مَعًا، وهو ضَعيفٌ كَما عُلِم، والأَولى أن لا يُجعَلَ ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ بَدَلًا مِن ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾، بَل يكونُ مَنصُوبًا

....

بإضمارِ «اذكُر» ويُفَسِّـرُ المُخاصَمَةَ بما روينا عن الإمام أحمدَ بنِ حَنبلٍ والتِّرمذيِّ عن مُعاذِ ابنِ جَبَل، قال: قالَ رَسولُ الله ﷺ: «إنّي قُمتُ مِنَ اللّيلِ فتَوَضّأتُ وصَلّيتُ ما قُدِّرَ لي فَنَعِستُ في صَلاتي حتّى استثقَلت، فإذا أنا برَبّي تَبارَكَ وتعالى في أحسَنِ صُورة، فقال: يا مُحمَّد، قُلت: لبَّيكَ يا ربّي، قال: فيمَ يَختَصِمُ المَلأُ الأعلى؟ قُلت: لا أدري، قالها ثَلاثًا، قال: فرأيتُه وضَعَ كَفّهُ بينَ كَتِفَيَّ حتّى وجَدتُ بَردَ أنامِلِه بينَ ثَديَيَّ، فتَجَلّى لي كلُّ شَيءٍ وعَرَفت، فَقال: يا مُحمَّد، قُلت: لبَّيكَ رَبّ، قال: فيمَ يَختَصِمُ المَلأُ الأعلى؟ قُلت: في الكَفّارات، قال: ما هُنّ؟ قلت: مَشيُ الأقدامِ إلى الجَماعات، والجلُوسُ في المَساجدِ بَعدَ الصَّلَوات، وإسباغُ الوُضُوءِ حينَ المَكرُوهات، قال: ثُمّ فيم؟ قُلت: إطعامُ الطَّعام، ولينُ الكَلام، والصَّلاةُ والنّاسُ نيام. قال: سَل، قُلت: اللهمَّ إنّي أسألُكَ فِعلَ الخَيرات، وتَركَ المُنكَرات، وحُبَّ المَساكين، وأن تَغفِرَ لي وتَرحَمَني، وإذا أرَدتَ فِتنةً في قَومٍ فتَوَفَّني غيرَ مَفتُون، وأسألُكَ حُبَّك، وحُبَّ مَن يُحِبُّك، وحُبَّ عَمَلٍ يُقَرِّبُني إلى حُبِّك. فقالَ رَسُولُ الله ﷺ: إنّها حَقّ، فادرُسُوها ثمّ تَعَلَّمُوها»[1]. وقالَ الترمذيّ: هذا حَديثٌ حَسَنٌ صَحيح. وسألتُ مُحمَّدَ بنَ إسماعيلَ عن هذا الحَديثِ، فقال: هذا صَحيح.

وبهِ فَسَّرَ مُحيي السُّنّةِ الآيَةَ[2] وصاحِبُ «المطلعِ» أيضًا.

وقالَ التُّوربِشتي: ومَعنى اختِصامِ المَلائِكة: تَفاوُضُهم في فَضلِ كُلِّ واحِدٍ مِنَ الجِنسَين، أعني الدّرَجاتِ والكَفّارات، ويُحتَمَلُ أن يكونَ المُرادُ مِنه: اغتِباطَ الملائكةِ بَني آدمَ بهذهِ الفَضائلِ لاختِصاصِهم بها وتفاوُلهم في فَضلِ البشَر، والسَّببِ المُوجِبِ لذلكَ مع تَهافُتِهم في الشَهوات، ثُمّ قال: والاختِصامُ الذي في الآيةِ والذي في الحديثِ يُحتَمَلُ أنّهما في قَضيّةٍ واحِدة، ويُحتَمَلُ أنّ كلَّ واحدٍ في قَضيّة، أمّا الأوّلُ فقد ذَهَبَ إليه بَعضُ أهلِ العِلمِ مِن

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢١٠٩) والترمذي (٣٢٣٥)، وللحافظ ابن رجب الحنبلي جزءٌ كبيرٌ في شرحِه واستنباط معانيه.

(٢) انظر: «معالم التنزيل» (٧: ١٠١).

....

المُفَسِّرِينَ والمُحَدِّثين، وقَد ذَكَرُوا الحديثَ في تَفسيرِ الآيَة، غيرَ أنهم لم يُبيِّنُوا وجهَ التناسُب، وهو يَسيرٌ على مَن يَسَّرَهُ الله، وهو أنّ المَلائِكَةَ لمّا استَقَرَوا الأوضاعَ البَشَرِيّةَ فلَم يَهتَدُوا إلى وجهِ الحِكمَةِ في تَكريم آدَمَ بسُجُودِهم، نَبّأَهُمُ الله عَمّا أُيِّدُوا بِهِ مِنَ الدَّرَجاتِ والكَفّارات، ثُمّ قال: والأظهَرُ أن نَقُول: إنّ الاختِصاصَ في الآيَةِ غيرُ ما في الحَديث، وذلكَ أنّ ما في الآيَةِ هو تَقاوُلُ المَلائِكَةِ في أمرِ السُّجُود، وقَد أمَرَ الله نَبيَّهُ بأن يَحتَجَّ على مُنكِرِي نُبوَّتِهِ بما أوحَى إليه مِن قِصّةِ المَلائكةِ وآدَم؛ ليَكُونَ دَليلًا على نُبوَّتِه، أمّا الحَديثُ فإنّهُ إخبارٌ عَمّا كُوشِفَ به[1] في المَنام، ومِمّا يَدُلُّ على التَّغايُرِ أنّ في الآيَةِ نَفَى عنِ النبيِّ ﷺ العِلمَ باختِصامِ المَلائِكة، وفي الحَديثِ لم يَنفِ هو عن نَفسِه عِلمَ الاختِصام، وإنّما نَفى عنه عِلمَ ما كانَ المَلائِكةُ يَختَصِمُونَ فيه، ومِمّا يَدُلُّ[2] عليهِ أيضًا كَشفُ الآيَةِ عن اختِصامٍ قَد مَضى، وإخبارُ النَّبيِّ ﷺ عن اختِصام لم يَمض، إذ قالَ له رَبُّه: فيمَ يَختَصِمُ المَلأُ الأعلى؟ تَنبيهًا على أنّ حالَ الاختِصامِ باقيه. وأيضًا إنّ السُّورةَ مَكّيّة، والحديثُ يَدُلُّ على أنّ الرُّؤيا أُرِيَها صَلَواتُ الله عَلَيهِ بالمَدينة.

أمّا الجَوابُ عن قَولِه: «إنّ تَقاوُلَ المَلائِكةِ في أمرِ السُّجُود»، وقَولِه: «وأمّا الحَديثُ فإنّهُ إخبارٌ عمّا كُوشِفَ بها في المَنام»، فإنّ هذا مَبنيٌّ على أنّ قَولَه: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ بَدلٌ مِن ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ وقَد بَيّنّا ضَعفَه، على أنّ البَدلَ فيهِ ما يُنافي الخُصُومةَ وهو الفاءُ في ﴿فَسَجَدَ﴾ فإنّها فَصيحة، كأنهُ قيل: فَسَوّاهُ الله ونَفخَ فيهِ فَسَجَدَ المَلائِكة، فآذنَت بسُرعةِ الامتِثالِ وأنهُ عليهِ السَّلامُ كَما وُجِدَ لم يَتوَقَّف سُجُودُهم عن الوُجُودِ مَدحًا لهُم عليه بالإذعانِ لأمرِ الله، فلَو تُوُهِّمَ التَّوَقُّفُ كانَ ذَمًّا لهُم، كَما ذَمّ إبليسَ بقَولِه: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ﴾ فَضلًا عن المُقاوَلةِ في المأمُورِ به، وأيضًا لو كانَ قولُه: ﴿إِذْ قَالَ﴾ بَدلًا مِن ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ لكانَ الظّاهِرُ أن يُقال: إذ قالَ رَبِّي للمَلائِكة؛ لقَولِه: ﴿مَا كَانَ لِىَ مِنْ عِلْمٍۭ بِٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰٓ﴾، وليسَ المَقامُ مِمّا يَقتَضي الالتِفات.

وعن قَولِه: «إنّ النَّفيَ في الآيَةِ غيرُ النَّفيِ في الحَديث؛ لأنّ نَفيَ الاختِصامِ غَير، ونَفيَ ما

---

(١) في الأصول الخطية: «بها».

(٢) من قوله: «على التَّغايُر أنّ في الآية» إلى هنا، سقط من (ح).

إمّا أن تقولَ: الملأ الأعلى هؤلاء، وكان التقاوُلُ بينهم، فلم يكن التقاول بينهم؛ وإمّا أن تقول: التقاوُلُ كان بين الله وبينهم؛ فقد جعلتَه من الملإ الأعلى. قلتُ: كانت مقاولةُ الله سبحانه بواسطةِ مَلَك، وكانَ المقاولُ في الحقيقةِ هو المَلَكَ المتوسِّط، فصحَّ أنّ التقاوُلَ كان بين الملائكةِ وآدمَ وإبليس، وهم الملأ الأعلى. والمرادُ بالاختصام: التقاوُلُ، على ما سَبق.

فيهِ الاختِصامُ غير»، فإنّ غايتَه أنّ ما في الآيةِ مُبهَمٌ وما في الحديثِ مُؤَقَّت، فيكُونُ الحَديثُ مُفسِّرًا للآية، على أن لا بُدَّ مِنَ التَّفسير، ولذلكَ جَعلَ المُصنِّفُ ﴿إِذْ قَالَ﴾ بدلًا مِنه.

وعن قَولِه: «كَشفُ الآيةِ عن اختِصامٍ قَد مَضى، والخَبرُ عن اختِصامٍ لم يَمض»، فإنّ ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ في الآيةِ وارِدٌ على حِكايةِ الحالِ الماضية، فَيدُلُّ على استِمرارِ الخُصُومةِ واستِحضارِها في مُشاهَدةِ السّامِعِ فيما مَضى وقتًا فوَقتًا، وفيما سَيجيءُ حالًا فحالًا.

وعَن قَولِه: «السُّورة مَكيّة، والحَديثُ مَدَنيّ»، فإنّ هذا النَّقلَ مَوقُوفٌ على بَيانِ الرِّواية وصِحَّتِها على أنهُ يجوزُ أن يَكُونَ الله سبحانَه وتعالى نبَّهَهُ صَلَواتُ الله عليهِ في مَكّةَ على اختِصامِ المَلائِكةِ واغتِباطِهم لبَني آدمَ وما فيهِم مِن الفَضائلِ مُجمَلًا، ثُمّ نبَّهَهُ ثانيًا في المَدينة مُفَصَّلًا، والله أعلَمُ بحَقيقةِ الحال.

وأمّا بيانُ النَّظمِ فإنّهُ تَعالى لمّا أمَرَ نَبيَّه صَلَواتُ الله عَليهِ بأن يَقُول: ﴿هُوَ نَبَؤٌا عَظِيمٌ﴾ أي: هذا الذي أنبأتُكُم بِهِ مِن كَوني رَسُولًا مُنذِرًا وأنّ الله واحِدٌ لا شَريكَ له وقَهّارٌ ومالِكٌ للعالَمينَ وعَزيزٌ غَفّار، وأدمَجَ فيهِ مَعنى العِبادة، وأنهُ تعالى ما خَلقَ الخَلقَ إلّا ليُعبَدَ ويُعرَف، وأرادَ أن يُعَظِّمَ ذلك أمرَ نَبيِّه صَلَواتُ الله عليهِ بأن يُعَظِّمَهُ ثانيًا ويَقُول: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ﴾ أي: بفَضلِ هذا واختِصاصِهِ ببَني آدمَ واختِصامِ الملائكةِ فيهِ واغتِباطِهم للبَشَر، وما أُمِرُوا بالسُّجُودِ لآدمَ إلّا لتِلكَ الكَراماتِ والفَضائِل، إلّا أنّ الله تعالى أعلَمَني بالوَحيِ وأمَرَني بالدَّعوةِ فيهِ والإنذارِ لمَنِ امتنَعَ مِنه، فَيكُونُ قولُه: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ مُستَطرِدًا لحَديثِ الخُصُومةِ في فَضائِلِ البَشَر؛ لِما فيهِ مِنَ التَّكرِمَةِ لآدَمَ مِن كَونه مَسجُودًا للمَلائِكة، والله أعلَم.

[﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ * فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [٧١-٧٤]

فإن قلتَ: كيف صحَّ أن يقولَ لهم: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا﴾ وما عرفوا ما البشرُ ولا عَهِدوا به قبلُ؟ قلتُ: وجهُه: أن يكونَ قد قال لهم: إني خالقٌ خَلْقًا من صِفَتِه كَيْتَ وكيت، ولكنه حين حَكاه اقتصرَ على الاسم. ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ﴾: فإذا أتممتُ خَلْقَه وعدَّلتُه، ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾: وأحيَيْته وجَعلتُه حسّاسًا متنفِّسًا ﴿فَقَعُوا۟﴾: فخرُّوا. «كُلّ»: للإحاطة. و﴿أَجْمَعُونَ﴾: للاجتماع، **فأفادا معًا أنهم سَجدوا عن آخرِهم ما بقيَ منهم مَلَكٌ إلا سَجد، وأنهم سَجدوا جميعًا في وقتٍ واحد** غيرَ متفرِّقين في أوقات. فإن قلتَ: كيف ساغَ السجودُ لغيرِ الله؟ قلتُ: الذي لا يَسُوغُ هو السجودُ لغير الله

قولُه: (**فأفادا مَعًا أنَّهم سَجَدُوا عن آخِرِهم... وأنَّهم سَجَدُوا جَميعًا في وقتٍ واحِد**)، قالَ صاحِبُ «الفَرائِد»: يُشكِلُ ما ذَكرَ بقَولِه حِكايةً عن إبليس: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[ص: ٨٢]، ورأيتُ في بَعضِ الحَواشي عن الشَّيخِ عَبدِ القاهِر: أن زَعمَ مَن زَعمَ أنّ ﴿أَجْمَعِينَ﴾ لِلاجتِماعِ خَطأ؛ لأنهُ صَحَّ أن يُقال: ناظَرتُ عُلَماءَ الشَّرقِ أجمَعينَ، ولم تَكُن المُناظَرةُ بالاجتِماعِ في وقتٍ واحِد، ويمكنُ أن يُقال: إذا كانَ ﴿أَجْمَعُونَ﴾ بدُونِ الكُلِّ أفادَ التّأكيدَ المُجرَّد، وهو أن لا يَخرُجَ أحَدٌ مِنَ الفِعل، فلَم يَكُن الاجتِماعُ في وقتٍ واحِد، بَلِ الاجتِماعُ في الفِعل، وإذا كانَ مَعَ الكُلّ، فالكُـلُّ للإحاطة، والأجمَعُونَ لِلاجتِماعِ في وقتٍ واحِد. وبَيانُه: أنّ اللّامَ في المَلائِكةِ للاستِغراقِ دَخلَت على صيغَةِ الجَمعِ فتُفيدُ الشُّمول، ثُمّ أكَّدَ بقَولِه: ﴿كُلُّهُمْ﴾ لدَفعِ تَوهُّمِ غيرِ الشُّمولِ والإحاطة، فأردَفَ بقَولِه: ﴿أَجْمَعُونَ﴾ ولا بُدَّ لهُ مِن فائِدةٍ زائِدة، وحاصِلُهُ أنّ سَبيلَ ﴿أَجْمَعُونَ﴾ سَبيلُ المُظهَرِ إذا وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر، لاسيّما دَلالةُ الفاءِ الفَصيحةِ في قَولِه: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ على ما سَبَق، على أنّ مُطلَقَ الأمرِ في هذا المَقامِ لا يُفيدُ إلّا الفَور.

على وجهِ العبادة، فأمّا على وجهِ التكرمة والتبجيلِ فلا يَأْباه العقلُ، إلّا أنْ يَعرِفَ الله فيه مَفسدةً فيَنهى عنه. فإن قلتَ: كيف استُثنيَ إبليسُ من الملائكة وهو مِنَ الجنِّ؟ قلتُ: قد أُمِرَ بالسُّجود معهم فغُلِّبوا عليه في قوله: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، ثم استُثني كما يُستثنى الواحدُ منهم استثناءً متَّصلًا. ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ أُرِيدَ: وجودُ كُفره ذلك الوقتَ وإنْ لم يكن قَبْلَه كافرًا؛ **لأنَّ «كان» مُطلَقٌ في جنسِ الأوقاتِ الماضية**، فهو صالحٌ لأيِّها شئتَ. ويجوزُ أن يرادَ: وكان من الكافرينَ في الأزمنة الماضيةِ في عِلْمِ الله.

[﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ * قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ ٧٥-٧٦]

فإن قلتَ: ما وجهُ قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾؟ قلتُ: قد سَبق لنا أنَّ ذا اليدَيْن يُباشر أكثرَ أعمالِه بيدَيْه، **فغُلِّب العملُ باليدَيْن على سائرِ الأعمال** التي تُباشَر بغيرهما، حتى

قولُه: (**لأنّ «كان» مُطلَقٌ في جِنسِ الأوقاتِ الماضِية**)، رَوى الزَّجّاجُ عن أبي العَبّاسِ[1] أنّ «كان» لقُوَّتِهِ على مَعنى المُضيِّ عِبارةٌ عن كُلِّ فِعلٍ ماض، ثمّ قالَ الزَّجّاج: إنّ «كان» هو على بابِ سائرِ الأفعال؛ إلّا أنّ فيهِ إخبارًا عن الحالِ فيما مَضى، إذا قلت: كانَ زيدٌ عالمًا، فقد أنبأتَ أنّ حالَه فيما مضى مِنَ الدَّهر هذا، وإذا قُلت: سَيكُونُ عالِمًا، فقد أنبأتَ أنّ حالَهُ سَيقَعُ فيما يُستَقبَل، فهُما عِبارَتانِ عن الأفعالِ والأحوال[2].

قولُه: (**فغُلِّبَ العَمَلُ باليَدَينِ على سائرِ الأعمال**)، **الرّاغِب**: لمّا كانت اليَدُ العامِلةُ يَختصُّ بها الإنسان ـ وهي أعظَمُ جارِحةٍ ـ نفعًا، بل عامّةُ المنافِعِ راجِعةٌ إلَيها حتّى لو توهّمناها مُرتَفِعةً ارتَفَعَ بها الصِّناعاتُ التي بها قِوامُ العالَم كالبِناءِ والحَوكِ والصَّوغِ والكِتابة، صارَت مُستعارةً في القُوى جَميعِها والمنافِعِ كُلّها، حتّى قيل: فُلانٌ يَدُ فُلان، إذا قَوّاه. وقيلَ

---

(١) يعني المبرد كما صرح به الزجاج.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٢-٤٣).

قيلَ في عملِ القلب: هو ممّا عَملتْ يَداك، وحتى قيل لمن لا يَدَيْ له: «**يَداكَ أَوْكتَا وفُوكَ نَفَخ**»، وحتى لم يبقَ فرقٌ بين قولك: هذا ممّا عملتَه، وهذا ممّا عَملتْه يداك. ومنه قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ [يس: ٧١] و: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾. فإن قلتَ: **فما معنى قولِه**: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾؟ ....

للنِّعمة: يَد؛ لمّا صارَت مُعينةً للمُعطي إعانةَ يَدِه، وحَتّى صارَت مُستعارةً في الله تعالى[١].

قولُه: (**يَداكَ أوكَتا وفُوكَ نَفَخ**)، قالَ المَيدانيّ: قالَ المُفَضَّل: أصلُهُ أنّ رَجُلًا كانَ في جَزيرةٍ مِن جَزائرِ البَحرِ فأرادَ أن يَعبرَ على زِقٍّ قَد نَفَخَ فيه، فلَم يُحسِن إحكامَه، حتّى إذا تَوسَّطَ البَحرَ خَرَجَت مِنهُ الرّيحُ فَغَرِق، فلمّا غَشِيهُ المَوتُ استَغاثَ بِرَجُل، فَقالَ له: يَداكَ أوكَتا. يُضرَبُ لمَن يَجني على نَفسِهِ الحَين[٢].

وقالَ المُصَنِّفُ في «المُستَقصى»: أصلُهُ أنّ شابًّا انتَهى إلى جَوارٍ يَستَقينَ بالقِرَب، فكانَ يُلاعِبُهُنَّ ويَنفُخُ في بَعضِ القِرَبِ ثمّ يُوكِيه، فَقتَلَهُ بَعضُ إخوانِهنّ غَيرة، فأُخبِرَ أخُ المَقتُولِ بمُلاعَبَتِهنّ، فَقالَ ذلك، فَضُرِبَ للجاني على نَفسِه[٣].

قولُه: (فَما مَعنى قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾، الفاءُ للتَّسبيب، يَعني إذا كانَ مَعنى: ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ العَمَلَ وكَونَهُ مَخلُوقًا لله، فَما وجهُ اختِصاصِهِ في هذا المَقام؟ وخُلاصةُ الجَواب: أنّ ذلك الأمرَ كانَ ابتِلاءً مَحضًا للمَلائكةِ وإبليسَ في أنّهم هَل يُؤثِرُونَ النَّصَّ على القِياسِ أو يُرَجِّحُونَ القِياس؟ بدَليلِ التَّمثيلِ بالوزيرِ والملك، فالملائكةُ مَعَ جَلالَتِهم آثَـرُوا النَّصَّ فامتَثلُوا لأمرِ الله تَعظيمًا لهُ وإجلالًا لخِطابِه، وإبليسُ مَعَ ضَعَتِهِ آثَـرَ القِياس، حيثُ قالَ: ﴿خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ فَقيلَ لهُ على سَبيلِ القَولِ بالمُوجِب: هَب أنهُ كانَ مَخلُوقًا مِن تُرابٍ فَهلّا نَظَرتَ إلى أمرِي فَسَجَدتَ ولم تَنظُر إلى تِلكَ العِلّةِ فلَم تَمتَنِع؟ وإليه الإشارةُ بقَولِه: «لِمَ تَركتَهُ مَعَ وُجودِ هذه العِلّة»، فَقولُه: «مِنَ السُّجُود» بَيان «ما

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٢٤٠).

(٢) «مجمع الأمثال» (٢: ٤١٤).

(٣) «المستقصى في أمثال العرب» (٢: ٤١٠).

....

تَركته»، يَعني: ذَكرَ لإبليسَ السُّجودَ مَعَ تِلكَ العِلّةِ ووَبَّخَهُ عليها في قَولِه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ هذا تَطويلٌ وإخفاءٌ للشَّمسِ بالطِّينِ لحُبِّ المَذهَب، فإنَّهُ تعالى عَلَّـلَ إنكارَهُ عَليه بعَدَمِ السُّجُودِ بهذه العِلّةِ التي تَدُلُّ على تَكرِمةِ المَسجُودِ له، بدليلِ قَولِه: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾ ثمّ إيرادُ اللَّعينِ ذلك القِياسَ الفاسِدَ حيثُ قال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ فكيفَ يجعَلُ قولَه: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ مُتَضمِّنًا لهذا، وقَد جُعِلَ جَوابًا للإنكار؟

قال صاحِبُ «الانتِصاف»: أطالَ الزَّمخشَريُّ فارًّا مِن مُعتَقَدَين:

أحَدُهُما: أنّ اليَدَينَ مِن صِفاتِ الذّاتِ أثبَتَها السَّمع، هذا مَذهَبُ الشَّيخِ أبي الحَسَنِ[1] والقاضي[2]، وأبطَلا حَمْلَ اليَدَينِ على القُدرة، بأنّ اليَدَين تَثنية، وقُدرةُ الله واحِدة، وأبطَلا الحَملَ على النِّعمة، فإنّ نِعَمَ الله لا تُحصى. وأمّا غَيرُهُما مِن أهلِ السُّنّةِ كإمامِ الحَرمَينِ وغَيرِهِ فاختارَ الحَملَ على النِّعمةِ والقُدرة، أجابَ عمّا ذَكراهُ بنِعمَةِ الدُّنيا والآخِرة، وبهذا يَتحَقَّقُ فَضلُه على إبليسَ إذ لم يُخلَق لنِعمَةِ الآخِرة، وقد يُرادُ بالتَّثنيةِ التَّعظيم.

والمُعتقَدُ الثّاني: أنّ النَّبيَّ ﷺ أفضَلُ مِنَ المَلَك، والزَّمخشَريُّ شَديدُ التَّعَصُّبِ فيه، فلا جَرمَ مَثَّل قِصّةَ آدَمَ في انحِطاطِ رُتبَتِهِ ببَعضِ سُقّاطِ الحَشَمِ مِثالًا لآدَمَ الذي هو عُنصُرُ الأنبياء، وأقامَ لإبليسَ عُذرَهُ وصَحَّحَ اعتِقادَهُ في أنهُ أفضَلُ مِن آدَم، وإنّما غَلَطُهُ مِن جِهةِ أنهُ لم يَجعَل نَفسَهُ أُسوةَ الملائكةِ مَعَ عِلمِهِم بأنّ آدمَ عليهِ السَّلامُ ساقِطُ المَنزِلة، والمُرادُ ضِدُّ ما ذَكرَهُ الزَّمخشَريُّ وهو: تَعظيمُ مَعصيةِ إبليسَ إذ لم يُعظِّم مَن كَرَّمَهُ الله عليهِ وخَلقَهُ بيَدَيه؛ وذلك تَعظيمٌ لا تحقير، وفي حَديثِ الشَّفاعةِ يَقولونَ: «أنتَ آدمُ خَلقَكَ الله بيَدَيهِ وأسجَدَ لكَ مَلائكتَه»[3] وذلِك كلُّهُ تَعظيمُ آدمَ وخصائصه[4]، وقُلتُ: كذلِكَ في مُحاجّةِ مُوسى وآدم[5].

---

(١) يعني الإمام أبا الحسن الأشعري.

(٢) يعني القاضي الباقلّاني، لسان الأشاعرة في زمانه.

(٣) وهو ثابت في «الصحيح» أخرجه البخاري (٤٤٧٦) من حديثِ أنسٍ رضي الله عنه.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٠٦).

(٥) أخرجه البخاري (٣٤٠٩) ومسلم (٢٦٥٢) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

قلتُ: الوجهُ الذي استَنكَرَ له إبليسُ السجودَ لآدم، واستَنكَفَ منه: أنه سجودٌ لمخلوق، فذَهَبَ بنفْسِه، وتكبَّرَ أن يكونَ سُجودُه لغيرِ الخالق، وانضمَّ إلى ذلك أنَّ آدمَ مخلوقٌ من طِين، وهو مخلوقٌ من نار، ورأى للنارِ فَضْلًا على الطِّين؛ فاستعظَمَ أن يَسجُدَ لمخلوقٍ مع فَضْله عليه في المَنْصب، وزلَّ عنه أنَّ الله سبحانه حين أَمَرَ به أعزَّ عباده عليه وأقربَهم منه زُلْفَى، وهم الملائكةُ، وهم أحقُّ بأن يَذهبوا بأنفُسِهم عن التواضعِ للبَشَرِ الضَّئيل، ويَستنكِفوا مِنَ السُّجود له من غيرِهم، ثُمَّ لم يَفعلوا وتَبِعُوا أمْرَ الله وجَعلوه قُدّامَ أعيُنهم، ولم يَلتفِتوا إلى التفاوُتِ بين الساجِدِ والمسجود له؛ تَعظيمًا لأمرِ ربِّهم وإجلالًا لخطابه ـ كان هو مع انحطاطِه عن مَراتِبهم حَرًى بأن يَقتدِيَ بهم ويَقتفِيَ أثَرَهم، ويَعلَمَ أنهم في السُّجودِ لمن هو دُونهم بأمْرِ الله، أوغلُ في عبادتِه منهم في السجودِ له؛ لِما فيه من طَرْحِ الكبرياء وخَفْضِ الجَناح، فقيل له: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾، أي: ما مَنَعَك من السُّجودِ لشيءٍ هو كما تقولُ مخلوقٌ خلقتُه بيديَّ ـ لا شكَّ في كونه مخلوقًا ـ امتثالًا لأمْري وإعظامًا لخِطابي كما فَعلتِ الملائكة؟ فذُكر له ما تَرَكَه من السُّجود مع ذكرِ العِلَّة التي تشبَّثَ بها في تَرْكه، وقيل له: لِمَ تركتَه مع وجود هذه العِلّة، وقد أمَرَكَ الله به؟ يعني: كانَ عليك أن تعتبرَ أمْرَ الله ولا تعتبرَ هذه العِلّة، ومثالُه: أن يأمُرَ المَلِكُ وَزيرَه أن يَزور بعضَ سُقّاطِ الحَشَم، فيَمتنع اعتبارًا لسُقوطه، فيقولَ له: ما مَنَعَك أن تتواضَعَ لمن لا يَخفى عليَّ سُقوطُه؟ يريد: هلّا اعتبرتَ أمْري وخِطابي وتركتَ اعتبارَ سُقوطه! وفيه: أني خلقتُه بيديَّ، فأنا أعلمُ بحاله، ومع ذلك أمرتُ الملائكةَ بأنْ يَسجُدوا له لداعي حكمةٍ دَعاني إليه: من إنعامٍ عليه بالتَّكرمةِ السَّنيَّة، وابتلاءٍ للملائكة، فمَن أنتَ حتى يَصرِفَك عن السجودِ له ما لم يَصرِفْني عن الأمرِ بالسجود له؟!. وقيل: معنى ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾: لِما خلقتُ بغيرِ واسطة. وقُرئ: (بِيَدَيِّ)، كما قُرئ: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، و: (بِيَدِي) على التوحيد. ﴿مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾: ممّن علَوْتَ وفُقْتَ، ....

قولُه: (مِمَّن عَلوتَ وفُقْتَ)، «مَن» في «مِمَّن عَلَوت» مَوصُولة، وصِلتُه «عَلَوت»، فسَّرَ

....

﴿أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ به؛ لأنّ أصلَهُ «أستَكبَرتَ أم عَلَوت؟» فأُريدَ مَزيدُ الإنكارِ عليه، فقيل: أستَكبَرتَ أم كُنتَ الذي عَلَوت؟ كما نُقِلَ عن سيبَويه: أنتَ الذي يَفعَلُ، على الخِطاب[1]، ثمّ لمَزيدِ التَّوبيخِ جَمعَهُ وأدخلَهُ في زُمرةِ العالينَ وقال: ﴿أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ فوَضعَ ﴿مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ مَوضِعَ «الذي عَلَوت»، كقَولِهِ تعالى: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، أي: قالٍ، وقَولُك: فُلانٌ مِنَ العُلماء، أي: عالِم، إيذانًا بأنّ لهُ مُساهمةً مَعهم في العِلمِ وأنّ الوَصفَ كاللَّقَبِ المَشهُودِ له، وإنّما قُلنا: إنّ الأصلَ ذلك؛ لأنه قالَ في قَولِهِ تعالى: ﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦١]، ﴿أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٦٢]، أبلِّغكم صِفةُ ﴿رَسُولٞ﴾ وجازَ وإن كانَ الرَّسُولُ لفظُهُ لفظُ الغائِب؛ لأنّ الرَّسُولَ واقِعٌ خبَرًا عن ضَميرِ المُتكَلِّم فكانَ في مَعناه[2]، فعُلِمَ أنّ أصلَه: لكِنّي أُبلِّغُكم رِسالاتِ رَبيّ، فأدخَلَ: ﴿رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ تَوطِئةً وتَمهيدًا لمَزيدِ الإيهامِ والتَّعظيم.

ومِنَ الأُسلُوبِ ما روينا في حَديثِ جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ عن النبيِّ ﷺ: «لي خَمسَةُ أسماء: أنا مُحمَّد، وأحمَد، وأنا الماحي الذي يَمحُو الله بيَ الكُفر، وأنا الحاشِرُ الذي يُحشَرُ النّاسُ على قَدَمِي، وأنا العاقِب». أخرَجهُ مُسلِمٌ والبُخاريّ[3].

وقَولُ عَليٍّ رَضيَ الله عَنه:

أنا الذي سَمَّتني أُمّي حَيدرَه ... كلَيثِ غاباتٍ كَريهِ المنْظَرَه

لأنه رَضِيَ الله عنه يُبدي بِهِ بَسالتَه، وأنه مِمَّن لا يَخفى حالُهُ على أحَدٍ في شَجاعَتِه، ولَو قيل: أنا الذي سَمَّتهُ أُمُّهُ حَيْدَرَة؛ لكانَ أخبَرَ عن شَخصٍ ما بَينَه وبَينَ المُخاطَبِ عَهد، وأنهُ مُسَمًّى بهذا الاسم، فقال: أنا ذلك المُسَمّى فاعرِفه، لكِن عَدَلَ إلى قَولِهِ: «سَمَّتني» لِتلكَ النُّكتة، وإن شِئتَ أن تَعرِفَ أنّ المَوصُولاتِ مُقحَمةٌ للتَّفخيمِ جَرِّب ذَوقَكَ في الحديثِ الذي رَوَيناه: «وقُل: أنا الماحي يَمحُو الله بيَ الكُفر، وأنا الحاشِرُ يُحشَرُ النّاسُ على قَدَمي»:

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣: ١٦٢).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦: ٤٢٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٥٣٢) ومسلم (٢٣٥٤).

فأجابَ بأنه مِنَ العالِين حيث قالَ: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾. وقيل: أستكبرتَ الآن، أم لم تزلْ منذُ كنتَ من المُستكبِرين؟ ومعنى الهمزةِ: التقريرُ. وقُرِئ: (استكْبَرتَ) بحذف حرفِ الاستفهام؛ لأنَّ ﴿أَمۡ﴾ تدلُّ عليه. أو بمعنى الإخبار. **هذا على سبيل الأَوْلى**، أي: لو كان مخلوقًا من نارٍ لما سجدتُ له؛ لأنه مخلوقٌ مثلي، فكيف أسجدُ لمن هو دُوني؛ لأنه من طينٍ، والنار تَغلِبُ الطينَ وتأكلُه، وقد جَرتِ الجملةُ الثانية من الأولى - وهي: ﴿خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ﴾ - مجرى المعطوفِ عَطْفَ البيان من المَعطوفِ عليه في البيانِ والإيضاح.

[﴿قَالَ فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ * وَإِنَّ عَلَيۡكَ لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ ٧٧-٧٨]

﴿مِنۡهَا﴾: من الجَنّة. وقيل: من السماوات. وقيل: من الخِلْقة التي أنتَ فيها؛ لأنه كان يَفتخِرُ بخلقتِه، فغيَّر الله خلقتَه فاسودَّ بعدما كان أبيضَ، وقَبُح بعدما كان حَسَنًا، **وأظلَمَ بعدما كان نُورانيًّا**. والرَّجيم: المرجُوم، ومعناه: المَطْرُود، كما قيل لـه: المدحُور

وقل: أنا سَمَّتني أُمّي حيدرة، وفي استِشهادِ سيبَويه: أنتَ تَفعَل. لِتَجِدَ صِحّةَ التَّركيبِ مع فُقدانِ الذَّوقِ عندَ الحَذف[1].

قولُه: (**هذا على سَبيلِ الأولى**)، ﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى قَولِه: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ في قَولِه: «فأجابَ بأنهُ مِنَ العالين»، حيثُ قال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾، يَعني: هذا المَذكُورُ أَولى مِنَ الجوابِ المُطابِقِ وهو قولُه: ﴿مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾؛ لأنه جَوابٌ مَعَ العِلّة، ولِهذا قال: لو كانَ مَخلُوقًا مِن نارٍ سَجَدتُ له؛ لأنه مخلُوقٌ مِثلي، فكَيفَ أسجدُ لمَن هو دُوني؟ ولَو أجابَ على مُقتضى الظّاهِرِ وقالَ: أنا مِنَ العالين، لم يُفِد هذه الفائدة، ويَقرُبُ أن يُسَمّى جَوابُ إبليسَ مِنَ الأُسلُوبِ الأحمَق، ولِهذا عقَّبَهُ بقَولِه: ﴿فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ﴾.

قولُه: (**وأظلَمَ بَعدَما كانَ نُورانيًا**)، قال: هذا يَدُلُّ على أنهُ لم يَكُن كافِرًا حينَ كانَ مِنَ الملائِكة، ولأنّ الله سُبحانَهُ وتعالى لم يَحكِ عنه إلّا الاستِكبارَ بأنهُ لم يَسجُد، وهذا دَليلٌ على أنهُ صارَ كافِرًا حينَ لم يَسجُد.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٠٧) من حديثِ سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

والملعون؛ لأنَّ مَن طُرِدَ رُمي بالحجارة على أثره. والرَّجْم: الرَّمْيُ بالحِجارة. أو لأنَّ الشياطينَ يُرجَمون بالشُّهب. فإن قلتَ: قولُه: ﴿لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ كأنَّ لعنة إبليسَ غايتُها يومُ الدِّين ثم تنقطِع؟ قلتُ: كيفَ تَنقطِعُ وقد قال الله تعالى: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤]. ولكنَّ المعنى: أنَّ عليه اللعنةَ في الدنيا، فإذا كان يومُ الدِّين **اقترَنَ له باللعنةِ ما يَنسى عنده اللعنةَ**، فكأنها انقطعت.

[﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ۞ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ ۞ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡوَقۡتِ ٱلۡمَعۡلُومِ﴾ ٧٩-٨١]

قولُه: (اقترَنَ لهُ باللَّعنةِ ما يَنسى عندَهُ اللّعنة)، يُريد: أنّ اللَّعنةَ في الدُّنيا هيَ الطَّردُ والبُعد، فَهِيَ مُطلقةٌ مِنَ العَذاب، فيَنتَهي هذا المُطلقُ ذلك اليَومَ ثُمّ يَصيرُ المُطلقُ مُقيَّدًا بالعَذاب، ونحوهُ حَديثُ عائِشةَ رَضيَ الله عَنها: «إذا حاضَت حَرُمَ الحجرانِ»[1]، ومَعناهُ: أنّ حُرمةَ الدُّبُرِ قَبلَ الحَيضِ مُنفَرِدة، وإذا حاضَت انضمَّت إلى حُرمةِ الدُّبُرِ حُرمةُ القُبُلِ وانقَطَع انفِرادُ حُرمةِ الدُّبُر.

قالَ صاحِبُ «الفَرائِد»: سألَني بَعضُ الأكابِرِ عن هذا فقُلت: اللَّعنـةُ: التَّبعيدُ عن رَحمةِ الله تعالى، وتَبعيدُ إبليسَ في كلِّ زَمانٍ إلى يَومِ القيامة؛ لأنّ تَبعيدَهُ بقَدرِ إغوائِهِ عِبادَ الله وذلك إلى يَومِ القيامة؛ لأنه إذا جاءَ يَومُ القيامَةِ لم يكُن لهُ إغواءٌ فَبُعدهُ مِن رَحمةِ الله في التَّزايُدِ إلى يَوم القيامة، فقَبِلُوا هذا الجَوابَ واستحسَنُوه.

وقُلت: هاهُنا ثَلاثُ عِبارات: ﴿يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الصافات: ٢٠]، وهو: يَومُ الجزاء، و﴿يَوۡمَ يُبۡعَثُونَ﴾ [الشعراء: ٨٧]، وهو يَومُ الحَشر، و﴿يَوۡمِ ٱلۡوَقۡتِ ٱلۡمَعۡلُومِ﴾ [ص: ٨١]، وهو الوَقتُ الذي فيهِ النَّفخَةُ الأولى، ولا ارتيابَ أنّ إغواءَهُ إنّما يَنتَهي إلى آخرِ أيّامِ التّكليف وهو الوَقتُ المَعلُوم، ولِهذا لمّا طَلَبَ الإغواءَ إلى يوم البَعثِ أُجيبَ إلى يَومِ الوَقتِ المعلُوم، واختِصاصُ يَومِ الدّين؛ لأجلِ أنّ الجَزاءَ والعذابَ إنّما يُبتدأُ مِنه، فَصَحَّ قَولُ المُصنِّف.

---

(١) لم أهتدِ إليه.

فإن قلتَ: ما الوقتُ المعلوم الذي أُضِيف إليه اليوم؟ قلتُ: الوقتُ الذي تَقَعُ فيه النفخةُ الأُولى. ويومُه: اليومُ الذي وقتُ النفخةِ جُزءٌ من أجزائه. ومعنى ﴿ٱلْمَعْلُومِ﴾: أنه معلومٌ عند الله مُعيَّن، لا يَستقدمُ ولا يَستأخر.

[﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ ٨٢-٨٣]

﴿فَبِعِزَّتِكَ﴾: إقسامٌ بعزّةِ الله تعالى؛ وهي سُلطانُه وقَهره.

[﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ٨٤-٨٥]

قُرِئ: (فالحقَّ والحقَّ) منصوبَيْن؛ على أن الأوّلَ مُقسَم به، كـ«الله» في:

إنَّ عليك الله أن تُبايِعا

وجوابُه: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، ﴿وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾: اعتراضٌ بين المُقسَمِ به والمُقسَم عليه، ومعناه: ولا أقولُ إلّا الحق. والمراد بالحقِّ: إمَّا اسمُه عزَّ وعلا الذي في قوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]، أو: الحقُّ الذي هو نقيضُ الباطل؛ عظَّمه الله بإقسامِه

قولُه: (قُرِئ: «فالحقَّ»)، كُلُّهم إلّا حَمزةَ وعاصِمًا[١].

قولُه: (إنّ عليكَ الله أن تُبايِعا)، تَمامُهُ في «المطلعِ» مِن بَيتِ الكِتاب:

تُؤخَذُ كَرهًا أو تُرَدُّ طائِعًا[٢]

كانَ شَخصٌ أُخِذَ قَهرًا بأن يُبايِعَ والِيًا، وقيل: إنّ عَلَيكَ أن تُبايِع، أي: الواجِبُ أوِ القَسَمُ عليكَ وحَقُّ الله أن تُبايعَ فُلانًا أُخِذتَ كَرهًا لأجلِ ذلك، ثمّ بعدَ المُبايَعةِ تُـرَدُّ طَوعًا، و«تُؤخَذ» بدل مِن «تُبايع»، أي: بدل الفِعلِ مِنَ الفِعلِ كبَدلِ الاسمِ مِنَ الاسم.

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١٨٨.

(٢) ذكره سيبويه في «الكتاب» (١: ١٥٦)، وهو من الشواهد الخمسين التي لم يُعرف قائلها.

به؛ ومرفوعَيْنِ على أنّ الأوّلَ مبتدأٌ محذوفُ الخَبَر، كقوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢]، أي: فالحقُّ قَسَمي لأملأنَّ، والحقُّ أقول، أي: أقولُه، **كقوله:**

كُلُّه لَمْ أصنعِ

ومجرورَيْن: على أنَّ الأوّلَ مُقسَم به قد أُضمِرَ حرفُ قَسَمِه، كقولك: الله لأفعلنَّ، و«الحقِّ» أقول، أي: ولا أقولُ إلّا «الحقِّ» على حكايةِ لفظِ المُقْسَم به، ومعناه: التوكيدُ والتشديد. وهذا الوجهُ جائز في المنصوبِ والمرفوعِ أيضًا، **وهو وجهٌ دقيق حَسَن.**

قولُه: (**كقوله: كُلُّـهُ لم أصنَع**)، يَعني: أنّ الضَّميرَ المَنصُوبَ مَحذُوفٌ للتَّخفيف، تَقديرُه: لم أصنَعه. أوّلُهُ لأبي النَّجم:

قَد أصبحَت أمُّ الخِيارِ تَدَّعي عَليَّ ذَنبًا كُـلُّهُ لم أصنَـعِ

«كلُّهُ» لم يَنصِبه؛ ولأنهُ لو نَصَبَهُ لكانَ ذلك إقرارًا مِنهُ بأنهُ قَد صَنَعَ بَعضَه، ورَفَعهُ ليُؤذِنَ بأنهُ لم يَصنَع مِنهُ شَيئًا قَطّ، فَفي أحَدِهِما: سَلبُ العُمُوم، وفي الآخَر: عُمُومُ السَّلب.

قولُه: (**وهو وجهٌ حَسَنٌ دَقيق**[1])، أي: جَعلُ الثّاني حِكايةً عنِ الأوّلِ ومُعرَبًا بإعرابِه، فَتقُولُ على المَجرُور: فالله لأملأنّ جهنَّم. والحَقُّ أنّ هذا القَسَمَ حَقّ، وعلى المَنصُوب: فالله لأملانّ، والحقُّ أنّ هذا القَولَ حَقّ، وعلى المَرفُوع: فالحقُّ قَسَمي لأملأنّ.

﴿وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾، أي: هو سُنَّتي وعادتي، فعَلى هذا لا يكُونُ اعتِراضًا بَل يَكونُ لمُجَـرَّدِ التَّوكيدِ كالتَّـكرير.

فإن قُلت: فُسِّرَ على تَقديرِ النَّصبِ مَعنى قَولِه: «الحقَّ أقُول» على الحصرِ بقَولِه: «ولا أقُولُ إلّا الحقّ» وهو جائِز؛ لأنه مَفعُولٌ قُدِّم على عاملِه؟ وما وجهُهُ على الجـرّ؟

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «دقيق حسن»، والأمر فيه سهل.

وقُرئ: برفعِ الأوّلِ وجرِّه مع نَصْبِ الثاني، **وتخريجُه على ما ذَكَرْنا.**

﴿مِنكَ﴾: من جِنْسِك؛ وهم الشَّياطين، ﴿وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ﴾ مِن ذُرِّيّة آدم. فإن قلتَ: ﴿أَجْمَعِينَ﴾ تأكيدٌ لماذا؟ قلتُ: لا يخلو أن يؤكَّدَ به الضميرُ في ﴿مِنْهُمْ﴾، أو الكافُ في ﴿مِنكَ﴾ مع (من تبعك). ومعناه: **لأملأنَّ جهنم من المتبُوعِين والتابِعينَ أجمعين،** لا أَترك منهم أحدًا. أو: لأمْلأنّها من الشياطينِ وممَّن تَبِعَهم من جميع الناس، لا تفاوُتَ في ذلك بين ناسٍ وناس بعد وجودِ الأَتْباع منهم مِن أولاد الأنبياء وغيرِهم.

[﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ * إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ * وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ﴾ ٨٦-٨٨]

﴿عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ الضميرُ للقرآنِ، أو للوحي، ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾: من الذين يَتصنَّعون ويَتحلَّون بما ليسُوا من أهله، **وما عرفتُموني قطُّ متصنِّعًا** ولا مُدَّعيًا ما ليسَ

قُلت: إنَّهُ على القَسَمِ، والقَسَمُ في المَعنى يُفيدُ مَعنى الحَصرِ والجزمِ في القَول.

قولُه: (**وتَخرِيجُه على ما ذَكرنا**)، فَرَفعُ الأوّل للابتِداءِ، وجَرُّه للقَسَم، ونَصبُ الثّاني على أنهُ مَفعُولٌ مُقدَّمٌ، والجُملةُ مُعترِضة.

قولُه: (**ومعناه: لأملأنَّ جهنَّمَ من المتبُوعين والتابِعينَ** ﴿أَجْمَعِينَ﴾)، هذا على أن يكونَ ﴿أَجْمَعِينَ﴾ تأكيدًا للكافِ معَ ﴿مَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ [الحجر: ٤٢]، فَيَرجِعُ معنى التأكيدِ إلى التابعِ والمتبوعِ معًا، ولذلك قال: «**لا أتركُ منهُم أحدًا**»، وقولُه: «أو لأملأنّها من الشّياطين وممّن يتبَعُهم من جَميعِ النّاس»، وعلى هذا يرجِعُ معنى التأكيدِ إلى التّابعين دونَ المتبوعين، ولذلك قال: «من جميعِ النّاس، لا تَفاوُتَ في ذلك بين ناسٍ وناس»؛ وإنما تركَ توكيدَ الشياطينِ لِما أنّ حالَ التّابعين إذا بلغَ إلى أن اتّصلَ إلى أولادِ الإنسان، فما بالُ المتبوعين؟

قولُـه: (**وما عرفتُموني قطُّ مُتصنّعًا**)، يعني: أن قولَه: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ ليسَ

عندي، حتى أنتحلَ النبوّةَ وأتقوَّلَ القرآن، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾ مِنَ الله ﴿لِّلْعَالَمِينَ﴾: للثَّقَلَيْن أُوحيَ إليّ فأنـا أُبلِّغـه. وعن رسولِ الله ﷺ: «للمتكلِّفِ ثـلاثُ عَلامات: يُنـازعُ مَن فوقَه، ويَتعاطى ما لا يَنال، ويقولُ ما لا يَعلم». ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ﴾ أي: ما يأتِيكُم عند الموت، أو يومَ القيامة، أو عندَ ظُهورِ الإسلام وفُشِوِّه، من صحّةِ خَبَره، وأنه الحقُّ والصدق. وفيه تهديدٌ.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ ﴿صٓ﴾ كان له بوزنِ كلِّ جبلٍ سخَّره الله لداودَ عشرُ حَسَناتٍ، وعَصَمه أن يُصِرَّ على ذَنْبٍ صغيرٍ أو كبير».

بإعـلامٍ لهم، بل يَستشهِدُهُم ويُذكِّـرُهم عِـلمَهم[1] فيه بأنه كما رأوهُ وعَـلِموه ليسَ بمتكَلِّفٍ فيه.

تَـمَّتِ السُّورةُ
حامِدًا لله ومُصَلِّيًا على رَسولِ الله

* * *

---

(١) في النسخة (ط): «عملَهم».

سورة الزُّمَر

مكّية، إلّا قولَه: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ الآيَةَ

وتسمَّى سورة الغُرَف

وهي خمسٌ وسبعون آية، وقيل: ثِنْتان وسبعون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ * إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ * أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ * لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ ١ ـ ٤]

﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ قُرِئ: بالرفعِ على أنه مبتدأٌ أُخبر عنه بالظَّرف، أو خبرُ مبتدإٍ

سُورةُ الزُّمر

مكِّيَّةٌ إلا قوله: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية

وهي خمسٌ وسبعُون، وقيل: ثنتان وسبعُونَ آية[1]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قولُه: (قُرِئَ بالرَّفع)، وهي المشهُورة[2].

---

(١) في (ط): «مكية، وهي ثنتان وسبعون آية»، وهو موافقٌ لعَدِّ المكيين والمدنيين والبصريين، أما عند الشاميين فهي ثلاث وسبعون آية، وعند الكوفيين خمس وسبعون آية.

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٥: ٢٣٢).

محذوف، والجارُّ صلةُ التنزيل، كما تقولُ: نَزل من عندِ الله، أو غيرُ صلة، كقولك: هذا الكتابُ من فلانٍ إلى فلان، وهو على هذا خبرٌ بعد خَبَر؛ أو خبرُ مبتدأٍ محذوف، تقديرُه: هذا تنزيلُ الكتاب، هذا مِنَ الله، **أو حالٌ من التنزيل عمل فيها معنى الإشارة**؛ وبالنصبِ على إضمارِ فِعْلٍ، نحو: اقرأْ، والزَمْ. فإن قلتَ: ما المرادُ بالكتاب؟ قلتُ: **الظاهرُ على الوجهِ الأول: أنه القرآنُ**، وعلى الثاني: أنه السُّورة. ﴿مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾: مُمحضاً له الدِّينَ من **الشِّركِ والرِّياء** بالتوحيد وتَصْفيةِ السرِّ. وقُرئ: (الدِّينُ) بالرفع.

قولُه: (**أو حالٌ مِن التَّنزيلِ عمِلَ فيها معنَى الإشارة**)، هذا ممّا منعهُ بعضهُم واختارهُ الزَّجّاج[1]، وقد استقصينا القولَ فيه في فاتحِةِ «البقرة».

قولُه: (**الظّاهِرُ على الوجهِ الأولِ أنه القُرآن**)، والوجهُ الأولُ: هو أن يكُون ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ مُبتدأً أُخبِرَ عنه بالظَّرف؛ لأنّ المعنى: تنزيلُ القُرآن مِن عند الله العزيزِ الحكيم. والوجه ُالثّاني: أن يكون خبرَ مُبتدأٍ محذُوف، أي: هذهِ السُّورةُ قولٌ[2] مِن عند الله أو هذا تَنزيلُ السُّورةِ كائنًا مِن عند الله، يدلُّ عليه ما جاءَ في فواتِحِ السُّورِ التي حُلِّيت بأسماءِ الإشارةِ نحو ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ فإنّ الكِتابَ مفسَّرٌ فيها باسمِ السُّورةِ غالِبا، كما استَقرأنا مِن كلامِه، وأمّا القِراءةُ بالنَّصبِ على تقديرِ «الزَم» أو «اقرَأ» فالظّاهِرُ أنه القُرآن[3].

قولُه: (مِنَ **الشِّركِ والرِّياء**)، لفٌّ لقولِه: «بِالتَّوحِيدِ وتصفِيةِ السِّر»، وفي «المطلع»: قصدُ العبدِ بعملِهِ ونيَّتِهِ رِضا الله لا يشوبهُ بشيءٍ مِن عرضِ الدُّنيا.

الرّاغِبُ: الخالِصُ كالصّافي؛ إلّا أنّ الخالِصَ هو ما زال عنه شَوْبهُ بعدَ أن كان فيه، يُقال: خلَّصتهُ فخلُص، ولذلكَ قالَ الشّاعِر:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٣).

(٢) في (ف): «نزل».

(٣) وهو حاصلُ عبارةِ الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ٤١٤) حيث قال: ولو نَصَبْتَه وأنت تأمرُ باتباعِه ولزومِه كان صوابًا كما قال تعالى ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] أي: الزموا كتاب الله.

وحَقُّ مَن رَفَعَه أن يَقرأ (مُخلَصاً) بفتح اللام، كقوله تعالى: ﴿وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾

خِلاصَ الخَمرِ مِن نَسجِ الفِدامِ[١]

والفدامُ: ما يُوضعُ في فمِ الإبريقِ ليصفَّى بِهِ ما فيهِ. وقالَ الله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩] وإخلاصُ المُؤمِنِينَ أنَّهم قد تبرَّؤوا ممّا يدَّعيهِ اليهودُ مِن التَّشبيهِ، والنَّصارى مِن التَّثليثِ. قال تعالى: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥][٢] وحقِيقةُ الإخلاص: التَّعرِّي عن كلِّ ما دونَ الله، وقال الشَّيخُ العارِفُ الأنصارِيّ[٣]: الإخلاصُ إخراجُ رؤيةِ العملِ مِن العملِ، والخلاصُ مِن طلبِ العِوضِ على العمل، والنُّزولُ عن الرِّضا بالعمل[٤].

قولُه: (**وحقُّ مَن رفعهُ أن يقرأ «مُخلَصًا» بفتح اللَّام**)، إلى آخِره، معرِفةُ هذا الكلامِ موقوفةٌ على معرفةِ كلام الزَّجّاج؛ لأنّه بناهُ عليه، قال الزَّجّاجُ: قولُه ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ﴾ منصوبٌ بوقُوعِ الفعلِ عليه، و﴿مُخْلِصًا﴾ منصوبٌ على الحالِ، أي: فاعبدِ الله مُوحِّدًا لهُ لا تُشرِكْ بِهِ شيئًا. وزعمَ بعضُ النَّحويِّينَ أنه يجوزُ «مُخلَصًا لَهُ الدِّين» برفعِ ﴿الدِّينَ﴾؛ على أنّ قولك «مُخلَصًا» تمامُ الكلام، ويكونُ ﴿لَّهُ الدِّينَ﴾ مُبتدأ وخبرًا، وهذا لا يجوزُ مِن وجهَين: أحدهُما أنه لم يُقرأ به، والآخرُ أنه يفسِدهُ ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾، فيصِيرُ ﴿لَّهُ الدِّينَ﴾ مُكرَّرًا في الكلامِ لا يحتاجُ إليه[٥].

وهو المرادُ مِن قولِ المُصنِّف: «رجع الكلام إلى قولِكَ: لله الدِّين، ألا لله الدِّينُ الخالِص»، ولِهذا الإشكالِ قال: «وحقُّ من رفعهُ أن يقرأ «مُخلَصًا» بفتحِ اللَّام»، فيكونُ حالًا مِن «الله» تعالى لا مِن «العابِد»، فيتَّصِلُ قولُه: ﴿لَّهُ الدِّينَ﴾ بالحالِ اتِّصالَ قولِه: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ قال: عربيًّا[٦] حالٌ موطِّئةٌ كقولِكَ: جاءني زَيدٌ رجلاً صالِحًا، فيقعُ الاستِئنافُ في موقِعِه، أي:

---

(١) هو للمتنبي في «ديوانه» بشرح العكبري (٤: ١٤٨).

(٢) «مفردات القرآن وإعرابه» ص٢٩٢.

(٣) يقصد الإمام أبا إسماعيل الهرويَّ صاحب «منازل السائرين».

(٤) انظر: «مدارج السالكين» لابن القيّم (٢: ٩٣).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٣).

(٦) قوله: «قال: عربيًّا» سقط من (ح).

[النساء: ١٤٦] حتى يُطابق قولَه: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾، والخالِصُ والمُخلَص واحد، إلّا أن يَصِفَ الدِّينَ بصفةِ صاحبه على الإسنادِ المجازيِّ، كقولهم: شِعرٌ شاعر، وأمّا مَن جَعل ﴿مُخْلِصًا﴾ حالاً من العابد، و﴿لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ مبتدأً وخبراً، فقد جاء بإعرابٍ رَجع به الكلام إلى قولك: لله الدين ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾. ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ أي: هو الذي وَجَبَ اختصاصُه بأن تُخلَص له الطاعة مِنْ كلِّ شائبةِ كَدَر؛ لاطّلاعه على

عند قولِه: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ اللّهمَّ إلا أن يجعلَ مَن رفعَ «الدِّينُ» و﴿مُخْلِصًا﴾ بكسر «الدِّينُ» فاعِلَ ﴿مُخْلِصًا﴾ على الإسنادِ المجازِي، أي: فاعبدِ الله مخلِصًا دِينكَ لله، وأصلهُ: مُخلِصًا الدِّينَ لله؛ بالنَّصبِ، فيتَّصِلُ بهِ ويقعُ الاستِئنافُ في موقِعِه، وقولُه: «إلا أن يصِفَ الدِّينَ بصِفةِ صاحِبِه» مُستثنى مِن قولِه: «وحقُّ مَن رفعهُ أن يقرأ مخلصًا بفتحِ اللّام».

قال صاحِبُ «التّقريبِ» في قولِه: «رَجعَ الكلامُ إلى قولِك: لله الدِّينُ ألا لله الدِّينُ الخالِص» نظرٌ، لأنّ تغايرَ دلالتي الجملتينِ على الإجمالِ والتَّفصِيلِ ظاهِر، وهو توكِيد. وقُلت: بين الجملتينِ بَونٌ؛ وغايةُ معنى الجملةِ الأولى بسببِ تقدِيم الخبرِ تأكِيد الاختِصاص؛ لأنّ اللّامَ أيضًا لِلاختِصاص، وأمّا الجملةُ الثّانيةُ فهي منقطِعةٌ عنها؛ لتصدُّرِها بكلِمةِ التّنبيه، قال: ﴿أَلَآ﴾ مركّبٌ مِن همزةِ الاستِفهام وحرفِ النَّفي لإعطاءِ معنى التّنبيهِ على تحقُّقِ ما بعدها، والاستِفهامُ إذا دخل على النّفي أفادَ تحقِيقاً، وموقِعُ الجملةِ في هذا المقام موقِعُ التّذييلِ للكلامِ السّابِق، وحسنهُ أن يكونَ مُؤكِّدًا لمضمونِ جملةِ قولِه: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ لاتّفاقِهما وتطابُقِهما، وإليه الإشارةُ بقولِه: «الخالِصُ والمُخلص»، أي: بفتحِ اللّام «واحِد» لأنّ الدِّينَ إذا كان مخلصًا كان خالِصا، ولو جعِلَ تذيِيلًا لقولِه: لهُ الدِّين وحده، جاءَ الكلامُ مَبْتورًا ونَباهُ الطَّبعُ السَّلِيم، فإنّ معنى ﴿لِلَّهِ ٱلدِّينُ﴾ أنّ الدِّينَ مختصٌّ بِهِ لا بغيرِه، وهو معنى ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ﴾ فيبقى وصفُ الدِّينِ بالخالِصِ خارجًا وتطويلًا، ومِن ثمَّ أحالهُ إلى الذَّوقِ في قولِه: «رجع بِهِ الكلامُ إلى قولِك: لله الدِّينُ ألا لله الدِّينُ الخالِص».

قولُه: (أي:هو الذي وجبَ اختِصاصُه)، تفسِيرٌ للتَّذيِيل، قال القاضِي: ألا هو الذي

الغيوبِ والأسرار؛ ولأنه الحَقِيقُ بذلك؛ لخُلوصِ نعمته عن استِجْرارِ المنفعةِ بها. وعن قتادةَ: ﴿ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾: شهادةُ أن لا إله إلا الله. وعن الحسن: الإسلامُ. ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟﴾ يحتملُ المتَّخِذين؛ وهم الكفرة، والـمُتَّخَذين؛ وهم الملائكةُ وعيسى واللاتُ والعُزّى. عن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما. فالضميرُ في ﴿ٱتَّخَذُوا۟﴾ على الأوّل: راجعٌ إلى ﴿وَٱلَّذِينَ﴾، وعلى الثاني: إلى المشركين، ولم يجرِ ذِكْرهم؛ لكونه مفهوماً، والراجعُ إلى ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ محذوفٌ، والمعنى: والذين اتّخذهم المشركون أولياءَ، ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟﴾ في موضعِ الرفع على الابتداء. فإن قلتَ: فالخبرُ ما هو؟ قلتُ: هو على الأوّلِ: إمّا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، أو ما أُضمِر من القول قبْلَ قوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ﴾. وعلى الثاني: ﴿إِنَّ

وجبَ اختِصاصهُ[1] بأن يخلصَ لهُ العِبادةُ والطَّاعة، فإنّه المنفرِدُ بصِفاتِ الإلهيَّةِ والاطِّلاعِ على الأسرارِ والضَّمائرِ[2].

وقُلت: في إبرازِ اسمِ الجامعِ شأنٌ عظِيمٌ وخطبٌ جليلٌ في هذا الباب، والمصنِّفُ خصَّهُ بحسبِ اقتِضاءِ المقام، وهو إيجابُ اختِصاصِهِ بأن تُخْلَصَ لهُ العِبادةُ بأمرَينِ مُناسِبَين: أحدُهما: أنه مطَّلِعٌ على الغيوبِ والأسرار، فيطَّلِعُ على سِرِّ مَن أخلصَ ومَن راءَى. وثانيهما: أنه منعِمٌ على الإطلاقِ لا يستجرُّ بما أنعمَ بِهِ نفعًا، فلا ينبغي أن يشُوبَ عِبادتهُ بما يكدِّرُه، ولـمّا أمرَ عِبادهُ المخلصِينَ بما أمرَ عقَّبهُ على سبيلِ الاستِطرادِ، وذكرَ مَن يُكدِّرُ العبادةَ بالشِّركِ ويتعلَّلُ بقولِه: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾.

قولُه: (وعلى الثّاني: ﴿أنّ الله يحكمُ بينهُم﴾)، فإن قلتَ: لم خصَّ الثّانِي بوجهٍ واحِدٍ؟ قلتُ: المعنى على الأول ـ أي: على تقدِيرِ المتَّخِذِينَ؛ بكسرِ الخاءِ ـ الكفرةُ الذِين اتَّخذُوا مِن دونِ الله أولياء ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ أو يقولُون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾، وعلى الثّانِي ـ أي: على تقدِيرِ فتح الخاءِ ـ الذِينَ اتّخذهمُ المشرِكُونَ أولياء ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، ولا يصِحُّ: يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

---

(١) من قوله: «تفسيرٌ للتّذييل، قال القاضي» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٦).

ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾. فإن قلتَ: فإذا كان ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ الخبرَ، فما موضعُ القولِ المُضمَرِ؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ في موضعِ الحال، أي: قائلين ذلك. **ويجوزُ أن يكونَ بَدَلاً من الصِّلة**، فلا يكونَ له محلّ، كما أنَّ المبدَل منه كذلك. وقرأ ابنُ مسعود بإظهار القول: (قالوا ما نَعبدهم)، وفي قراءة أُبيٍّ: (ما نعبدُكم إلا لتقرِّبونا) على الخطاب، حكايةً لِما خاطَبُوا به آلهتَهم. وقُرِئ: (نُعْبُدهم) بضمِّ النون إتباعاً للعَيْن كما تُتبِعُها الهمزةَ في الأمْرِ والتنوينَ في ﴿وَعَذَابٍ * ٱرۡكُضۡ﴾ [ص: ٤١-٤٢]، والضميرُ في ﴿بَيۡنَهُمۡ﴾ لهم ولأوليائهم. والمعنى: أنَّ اللهَ يَحكم بينهم بأنه يُدخِل الملائكةَ وعيسى الجنّةَ، ويُدخلهم النارَ مع الحِجارة التي نَحتُوها وعَبَدُوها من دُون اللّـهِ يُعذِّبُهم بها؛ حيثُ يَجعلُهم وإيّاها حَصَبَ جهنَّم. واختلافُهم: أنَّ الذين يَعبُدون موحِّدون وهم مُشرِكون، وأُولئك يُعادونهم ويَلعنُونهم، وهم يَرْجُون شفاعتَهم وتقريبَهم إلى الله زُلفَى. **وقيل: كان المُسلمون** إذا قالوا لهم: مَن خَلَقَ السماواتِ والأرضَ، أقرُّوا وقَالوا: اللهُ، فإذا قالوا لهم: فما لَكم تَعبُدون الأصنامَ؟ قالوا: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾؛ فالضميرُ في ﴿بَيۡنَهُمۡ﴾ عائدٌ إليهم وإلى المسلمين. والمعنى: أنَّ الله يَحكم يومَ القيامة بين المُتنازِعين من الفريقَيْن. **والمرادُ بمنعِ الهداية: منعُ اللُّطف** تسجيلاً عليهم بأنْ لا لُطفَ لهم، وأنهم في عِلْمِ الله من الهالكين.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ بدلًا مِن الصِّلة)، والتَّقدِير: والكفرةُ الَّذِين يقولُون: لا نعبدُ الأصنامَ إلا ليقرِّبونا، إنَّ الله يحكمُ بينهُم.

قولُه: (وقيل: كانَ المسلِمُون)، عطفٌ على قولِه: «الضَّمِير في ﴿بَيۡنَهُمۡ﴾ لهم ولأوليائِهم»، وعلى هذا: الضَّمِيرُ في ﴿بَيۡنَهُمۡ﴾ لهم ولِلمسلِمِين، كما صرَّحَ بذلِك.

قولُه: (والمرادُ بمنع الهِدايةِ منعُ اللُّطف)، الانتِصاف: يجبُ حملُ الآيةِ على ظاهِرِها وأنَّ الله خالِقُ الإيمانِ والضَّلال؛ لقولِه: ﴿أَلَا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡغَفَّٰرُ﴾[1]. وقُلت: قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ﴾ الظَّاهِرُ أنه اعتِراضٌ للتَّأكِيدِ ودفعِ ذلِكَ التَّأوِيل.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١١١).

وقُرئ: (كذّاب)، و(كَذُوب)، وكذبُهم: قولُهم في بعض مَنِ اتَّخذوا من دُونِ الله أولياءَ: بناتُ الله؛ ولذلك عقَّبه مُحتجّاً عليهم بقوله: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ يعني: لو أرادَ اتّخاذَ الوَلد لامتنَعَ ولم يصحَّ؛ لكونه مُحالاً، ولم يتأتَّ إلا أنْ يَصطفِيَ مِن خَلْقه بعضَه ويختصَّهم ويقرِّبَهم، كما يختصُّ الرَّجلُ وَلده ويقرِّبه، وقد فَعَلَ ذلك بالملائكة، فافتَتَنْتُم به وغرَّكم اختصاصُه إيّاهم، فزعمتُم أنهم

قولُه: (وكذبُهم: قولُهم في بعضِ ما[1] اتخذوا)، يعني: وضعَ ﴿مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ موضِعَ ضميرِ المتَّخِذينَ ـ بكسرِ الخاء ـ، والمتَّخَذُ ـ بالفتح ـ بعضُ ما اتَّخذوهُ، وهو الملائكةُ والمسِيحُ واللّات والعزّى، كما سبق.

قولُه: (فافتَتَنْتُم به)، افتتنَ الرَّجلُ وفُتِنَ فهو مفتُون: إذا أصابهُ فِتنةٌ فذهبَ مالهُ وعقلُه. وتقريرُ المسألةِ على ما قال صاحِبُ «التقريب»: لو أرادَ اتّخاذَ الولدِ لم يصِحَّ إلا أن يصطفِي بعضَ خلقِه، وقد اصطفى الملائِكةَ وشرَّفهُم، فغرَّكمُ اختِصاصهُ فزعمتُم أنّهُم أولادهُ بل بناتهُ فكنتُم كذّابين. وفي تحقيقِ معنى التّلازمِ ونفيِ اللّازمِ أو إثباتِ[2] الملزُومِ على ما قرّرَ نظر، فالأولى ما قيل: لو أراد أن يتّخِذَ ولدًا كما زعمتُم لاختارَ الأفضلَ لا الأنقصَ وهنَّ الإناث.

وقُلتُ: مرادُ المصنِّفِ: أنّ مؤدّى ﴿لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ في هذا المقامِ مؤدّى قولِنا: لامتنعَ، ولم يصِح، إلى آخرِه. والاستِثناءُ في قولِه: «ولم يتأتَّ إلا أن يصطفِي» على أسلوبِ قولِ لبيد[3]:

ولَا عَيبَ فِيهِم غَيرَ أنّ سُيُوفَهُم ... بِهِنَّ فُلولٌ مِن قِرَاعِ الكَتائِبِ

أرادَ: ليسَ فيهِم عيبٌ البتّة، فوضعَ «غيرَ أنّ سيوفهُم بهِنَّ فلول» موضِعه، أي: لو كان هذا عيبًا فهم موصوفُونَ به، فإذن لا عيبَ فيهِم، وكذلِكَ المعنى: لو أراد الله أن يتّخِذَ ولدًا

---

(١) كذا في الأصول وفي نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكنْ في الأصل الخطي منه والمطبوع: «مَن».

(٢) في (ط): «لثبات»، وفي (ح): «إسقاط».

(٣) كذا قال المصنّف، وهو وهمٌ سَبَقَه إلى خاطره، والبيت قد سبق تخريجه من شعر النابغة الذبياني.

أولادُه، جَهْلاً منكم به وبحقيقته المُخالفةِ لحقائق الأجسامِ والأعراض، كأنه قال: لو أرادَ اتِّخاذَ الوَلد لم يزدْ على ما فَعَلَ مِن اصطِفاء ما يَشاءُ مِن خَلْقِه؛ وهم الملائكة، إلّا أنكم لجهلِكم به حَسبتم اصطفاءَهم اتخاذَهم أولاداً، ثُمَّ تمادَيْتم في جهلِكم وسَفَهِكم فجعلتُموهم بنات، فكُنتم كذّابين كَفّارين مُتبالِغين في الافتراءِ على الله وملائكتِه، غالِين في الكُفر، ثم قال: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ فنزَّه ذاتَه عن أن يكونَ له أحَدُ ما نسَبوا إليه

لاصطفى مِن خلقِهِ بعْضَهُ ويختصُّهم ويقرِّبُهم كما يختصُّ الرَّجلُ ولدهُ ويقرِّبُه، وقد فعلَ ذلِكَ بالملائِكة، ولا خفاءَ أنّ هذا الاِصطِفاءَ ليسَ مِن اتِّخاذِ الولدِ في شيء، فإذًا محالٌ أن يتَّخِذَ ولداً. تلخيصهُ: أنه لو أرادَ أن يتَّخِذَ ولدًا لكانَ الطَّريقُ إلى ذلِكَ ما يمتنِعُ أن يكُونَ طريقًا وهو اصطِفاءُ الملائِكة، وإليه أشارَ بقولِه: «لو أرادَ اتِّخاذَ الولدِ لم يزِد على ما فعل»، ونظيرهُ مِن حيثُ المبالغة قولُه تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ قال: أريدُ أن يُقال: لا يذوقونَ فِيها الموتَ البتّة، فوضعَ قولَه: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦] موضِعَ ذلِك؛ لأنَّ الموتةَ الماضِيةَ محالٌ ذوقها في المستقبل. وقال الإمام: المعنى لو أرادَ الله أن يتَّخِذَ ولدًا لما رضِيَ إلا بالأكملِ وهو الابن، فكيفَ نسبتُم إليه البِنت؟ كقولِه تعالى: ﴿أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ [الإسراء: ٤٠] تمَّ كلامُه[1].

فإن قِيلَ: الكلامُ غير وارِدٍ في اتِّخاذِ الإناثِ حتَّى يردَّ إلى الذُّكور، بل في نفيِ الولدِ مُطلقًا. قُلت: إذن لا ينبغي أن يكونَ المفروضُ في قولِه: ﴿مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ الملائِكةَ، بل غيرهُم ممَّن هو أعلى مرتبةً مِنهم وأقربُ نِسبةً إلى الله وإلى الألوهِيَّة؛ ليصِحَّ التَّرقِّي مِن اتِّخاذِ الملائِكةِ والمسِيحِ ولدًا إليهِم، ولهذا جيءَ بالتَّنزيهِ والتَّوحيدِ الصِّرف، وتمَّمَ المعنى بوصفِ القهّاريّةِ وكمَّلهُ بدليلي الآفاقِ والأنفس، يعني: قوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾. وقوله: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾ الآية. ثمَّ بيَّنَ غِناهُ عن الخلقِ بقولِه: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡ﴾.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٤٢٢).

مِنَ الأولاد والأولياء. ودلَّ على ذلك بما يُنافيه؛ وهو أنه واحِدٌ، فلا يجوزُ أن يكونَ له صاحبة؛ لأنه لو كانت له صاحبةٌ لكانت من جِنْسِه، ولا جِنْسَ له؛ وإذا لم يتأتَّ أن يكونَ له صاحبةٌ؛ لم يتأتَّ أن يكونَ له وَلد، وهو معنى قوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]. وقهّار: غلّابٌ لكلِّ شيء، ومن الأشياء آلهتُهم، فهو يَغلِبُهم، فكيفَ يكونون له أولياءَ وشُركاءَ؟

[﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ﴾ ٥]

ثُمَّ دلَّ بخلقِ السماوات والأرض، وتكويرِ كلِّ واحد من المَلَوَيْنِ على الآخر، وتسخيرِ النَّيِّرَيْن، وجَرْيِهما لأجَلٍ مسمًّى، وبثِّ الناسِ على كثرةِ عَدَدهم من نَفْسٍ واحدة، وخَلْقِ الأنعام، على أنه واحدٌ لا يُشارَك، قهّارٌ لا يُغالَب. والتكويرُ: اللَّفُّ واللَّيُّ، يقال: كارَ العِمامةَ على رأسه، وكوَّرَها. وفيه أوجهٌ؛ منها: أنَّ الليلَ والنهار خِلْفة يَذهبُ هذا ويَغشى مكانَه هذا، وإذا غَشِيَ مكانَه فكأنَّما أُلبِسَه ولُفَّ عليه كما يُلَفُّ اللباسُ على اللابِس، ومنه قول ذي الرُّمّةِ في وصفِ السَّراب:

تَلْوِي الثَّنايا بأحقِيها حَواشِيَه ... لَيَّ المُلاءِ بأبوابِ التَّفاريجِ

قولُه: (تلوي الثَّنايا بأحقيها)، البيت[1]. الثَّنية: العقبة، والثَّنايا: جمع، والحقو: الخِصرُ مَشَدُّ الإزار. حواشِيه: جوانِبُ السَّراب، والملاءُ جمعُ مُلاءة، وهي: الجِلباب، والتِّفراج -بالجيم- البابُ الصَّغير، وجمعهُ التَّفاريج. يقولُ: تلوي الهِضابُ بأوساطِها حواشيَ السَّرابِ مِثلَ ليِّ المِرطِ بأبوابِ الدّارِ، وليُّها بالدّارِ هو أن لا يطَّرِدَ اطِّرادًا.

والحاصِلُ أنّ الآية تحتمِلُ ثلاثةَ أوجُهٍ مِن التَّشبيه:

أحدُها: أن يكُونَ مِن تشبيهِ المحسُوسِ بالمحسُوسِ، والوجهُ أمُور، ولكِن في حُكمٍ واحِدٍ وهو تشبيهُ الهيئةِ الحاصِلةِ مِن اختِلاطِ اللَّيلِ بالنَّهارِ عند طلوعِ الفجرينِ وظهورِ

(١) لذي الرمّة في «ديوانه» ص١٠٢.

ومنها: أنّ كلَّ واحد منهما يُغيِّب الآخرَ إذا طَرَأ عليه، فشُبِّه في تَغْييبه إيّاه بشيءٍ ظاهرٍ لُفَّ عليه ما غَيَّبه عن مَطامحِ الأبصار. ومنها: أنَّ هذا يكرُّ على هذا كُروراً متتابعاً، فشُبِّه ذلك بتتابُعِ أكْوارِ العِمامةِ بعضِها على أثَرِ بعض. ﴿أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ الغالبُ القادرُ على عقابِ المُصِرِّين ﴿ٱلْغَفَّٰرُ﴾ لذُنوبِ التائبين، ....

الخيطين، في قولِه: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦] بالهيئةِ الحاصِلةِ مِن لفِّ اللِّباسِ على اللَّابسِ بحيثُ لا يطَّرِدُ اللِّباسُ في التَّستُّرِ كما يرى مِن ليِّ الهضباتِ حواشي السَّراب، وليِّ الملاءِ بأبوابِ التَّفاريجِ في بيتِ ذي الرُّمَّةِ.

وثانيها: تشبيهُ محسُوسٍ بمحسُوسٍ والوجهُ واحِدٌ حقيقة. شبَّه غشيانَ كُلِّ واحِدٍ مِن اللَّيلِ والنَّهارِ الآخر في قولِه تعالى: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [الأعراف: ٥٤] وقولِه: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ﴾ [يس: ٣٧] بشيءٍ ظاهرٍ لفَّ ما غيَّبهُ عن مطامحِ الأبصار.

وثالِثها: يحتملُ أن يكُونَ تمثيلًا بأن يُشبِّه حالةَ كُرورِ اللَّيلِ والنَّهارِ ومجيءِ أحدِهما في أثرِ بعضٍ وما يتَّصِلُ بها مِن المنافِعِ كقولِه: ﴿جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢] بحالةِ تتابُعِ أكوارِ العِمامةِ بعضِها عقيبَ بعضٍ وما يتَّصِلُ بها مِن الحُسن، فإنّها كالتِّيجانِ للعربِ وما يحصلُ مِن التَّغييرِ وتبديلِ الأحوالِ، كما قال الحماسِي:

أشابَ الصَّغيرَ وأفنَى الكبيـ ـرَ كَرُّ الغداةِ ومَرُّ العَشِيِّ[1]

فإن قُلتَ: هل يعدُّ ما في الآيةِ تشبيهًا كما صرَّحَ بِهِ المصنِّف؟ قلتُ: لا، بلِ استِعارة[2]، فإنّ قوله: ﴿يُكَوِّرُ﴾ إمَّا مُستعارٌ لِلاختِلاطِ على الأول، وإمَّا للغشيانِ في الثّانِي، وإمَّا للتَّتابعِ في الثّالِث، والمستعارُ لهُ غير مذكُور، وذِكرهُ التَّشبيهَ توطِئةٌ وبيانٌ لطريقِ الاستِعارة؛ لأنَّ الاستِعارةَ متفرِّعةٌ على التَّشبيه.

قولُه: (﴿ٱلْغَفَّٰرُ﴾ لذنوبِ التَّائِبين)، الانتِصافُ: ولِمن شاءَ مِن المُصرِّينَ دونَ الشِّركِ على ما سبق[3].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) من قوله: «كَرُّ الغداةِ ومرُّ العَشي» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١١٣).

أو: الغالبُ الذي يَقدر على أنْ يُعاجِلَهم بالعُقوبة وهو يَحلم عنهم ويؤخِّرُهم إلى أجلٍ مسمًّى، فسمَّى الحلمَ عنهم مغفرةً.

[﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ ٦]

فإن قلتَ: ما وجهُ قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ وما يُعطيه من معنى التراخي؟ قلتُ: هما آيتانِ من جُملة الآيات التي عدَّدها دالًّا على وَحدانيته وقُدْرته: تَشْعيبُ هذا الخَلْقِ الفائت للحَصْر من نفْسِ آدمَ، **وخلقُ حواءَ من قُصَيراه**؛ إلّا أنَّ إحداهما جَعَلَها اللهُ عادةً مستمرَّة، والأُخرى لم يُجْرِ بها العادة، ولم تُخلق أُنثى غير حوّاء من قُصيْرَى رَجل، فكانت أدخلَ في كَوْنها آيةً، وأجلبَ لعَجَبِ السامع، فعَطفها بـ﴿ثُمَّ﴾ على الآية الأُولى؛ للدلالةِ على مُباينتها لها فَضْلاً ومَزِيَّة، وتراخِيها عنها فيما يَرجع إلى

قولُه: (**أو الغالبُ الذي يقدِرُ أن يُعاجِلهُم**)، إلى قولِه: (**فسمَّى الحِلمَ عنهم مغفِرةً**)، وقلتُ: هذا أوفقُ لتأليفِ النّظم؛ لأنَّ قوله: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ﴾ لأنّه تعالى ذكرَ أولًا ما يدلُّ على الدِّينِ مِن ذِكرِ الكِتاب، وأنّه منزَّلٌ مِن لدُن عزيزٍ حكيمٍ، وأنّه إنَّما نزلَ مُلتبِسًا بالحقِّ ليترتَّبَ عليه العِبادةُ والإخلاصُ وكانَ قولُه: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ تذييلًا له، وذكرَ بعدهُ ما يدلُّ على عِظمِ شأنِ ما نسبُوا إليه مِن الشِّركِ والأولادِ وما دلَّ على تنزيهِه عن ذلِك، وأنّه منفرِدٌ بالإلهيّةِ قهّارٌ خالِقٌ للأشياءِ كلِّها، ثمَّ ذيّلَهُ بقولِه: ﴿أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ﴾ توكيدًا لتفظيعِ معنى ما نسبُوا إليه، فلا بدَّ مِن تفسيرِه بما قال: «الغالِبُ الذي يقدِرُ أن يعاجِلهُم وهو يحلمُ عنهم».

قولُه: (**وخلقُ حَوّاء**)، عطفٌ على «تشعِيب»، وهُما بدلانِ مِن قولِه: «آيتان»، و«هُما» ضميرٌ مبهمٌ مفسَّرٌ بـ «آيتان».

قولُه: (**قُصيراه**)، وهو الضِّلعُ الأسفل، وهو أقصرُ الضُّلوع.

زيادةِ كونها آية، **فهو مِنَ التراخي في الحالِ والمنزِلة، لا من التراخي في الوُجود**. وقيل: ﴿ثُمَّ﴾ متعلِّق بمعنى ﴿وَٰحِدَةٍ﴾، كأنه قيل: خَلَقَكم من نفسٍ وَحَدَتْ، ثم شَفَعَها اللهُ بزَوْج. وقيل: أَخرج ذرِّيَّةَ آدمَ من ظَهْره كالذرِّ، ثم خَلَقَ بعد ذلك حوَّاء. ﴿وَأَنزَلَ لَكُم﴾: وقَضى لكم وقَسَم؛ لأنَّ قَضاياه وقِسَمَه موصوفةٌ بالنُّزولِ من السماء، حيثُ كَتَبَ في اللوح كلَّ كائنٍ يكون. وقيل: لا تعيشُ الأنعام إلّا بالنبات، والنباتُ لا يقوم إلّا بالماء، وقد أَنزل الماءَ، فكأنه أنزَلها. وقيل: خَلَقَها في الجنَّة، ثم أنْزَلها. ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾: ذَكَراً وأُنثى من الإبلِ والبَقَر والضَّأنِ والمَعِز. والزوجُ: اسمٌ لواحدٍ معه آخر، فإذا انفرَدَ فهو فَرْد ووِتْر، قال اللهُ تعالى: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٩]. ﴿خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ﴾: حيواناً سويّاً، من بعدِ عظام مكسوَّةٍ لحماً، من بعدِ عظامٍ عارية، من بعد مُضَغ، من بعد عَلَق، من بَعْدِ نُطَف. والظُّلُمات الثلاث: البطنُ والرَّحِم والمشِيمَة. وقيل: الصُّلب والرَّحِم والبطن. ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ الذي هذه أفعالُه هو ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ

قولُه: (**فهو مِن التراخي في الحالِ والمنزِلةِ، لا مِن التراخي في الوجُود**)، قال صاحِبُ «الفرائد»: أيُّ مانعٍ يمنعُ مِن أن يكونَ التَّراخي في الوجُود، لعلَّ خلقَ حواءَ مِن آدمَ بعدَ مُدَّة.

قُلت: المانِعُ جعلُ قولِه: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ معطوفًا على قولِه: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ عطفَ الجُملة على الجُملة، ولا شكَّ أنّ تشعيبَ الخلقِ الفائتِ للحصرِ مِن آدمَ لم يكُن مقدَّمًا على خلقِ حواءَ مِن ضِلعِ آدم، ولهذا لـمّا أرادَ ذلِكَ المعنى عدلَ مِن الظّاهِرِ وأوَّلهُ على وجهين: أحدهُما: قال: «وقِيل: ﴿ثُمَّ﴾ مُتعلِّقٌ بمعنى ﴿وَٰحِدَةٍ﴾»، أي: أنّها صِفةٌ لـ﴿نَّفْسٍ﴾ معطوفةٌ على ﴿وَٰحِدَةٍ﴾ على تأويل «وُحِّدت»، إذ لو قِيل: «وُحِّدت» بدلها لصحَّ على مِنوالِ «فأصَّدَّقَ وأكن»، وثانيها: وقِيل: أخرجَ ذرّيّة آدمَ مِن ظهرِهِ كالذَّرِّ ثمَّ خلقَ بعدها حَواء، فالمرادُ مِن قولِه: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ﴾ أخرجَ الذُّرّيّة مِن ظهرِه، فيكونُ مِن عطفِ الجملةِ على الجملةِ على هذا التّأويل، و﴿ثُمَّ﴾ على حقيقتِها، ولا يخفى على ذي دُربةٍ بالأساليبِ أنّ التّأويلَ الأولَ أولى وأبعدُ مِن التّعسُّف.

﴿إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ فكيفَ يُعدَلُ بكم عن عبادتِه إلى عبادةِ غيره؟

[﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ٧]

﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ﴾: عن إيمانِكم، وإنكم المُحتاجُون إليه؛ لاستِضْرارِكم بالكُفرِ واستنفاعِكم بالإيمان، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ رحمةً لهم؛ لأنه يُوقِعُهم في الهَلَكة. ﴿وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ أي: يرضَ الشُّكرَ لكم؛ لأنه سببُ فوزِكم وفَلاحكم؛ فإذاً ما كَرِهَ كُفرَكم **ولا رَضِيَ شُكرَكم إلّا لكم ولصلاحِكم، لا لأنَّ منفعةً تَرجع إليه؛** لأنه الغنيُّ الذي لا يجوزُ عليه الحاجة. **ولقد تمحَّلَ بعضُ الغُواةِ ليثبتَ لله تعالى ما نَفاه عن ذاته مِنَ الرِّضا لعباده الكُفر**، فقال: ....

قولُه: (**ولا رضيَ شكرَكُم إلا لكم ولِصلاحِكم، لا لأنَّ منفعةً ترجعُ إليه**)، هذا مِن التَّراكيبِ التي منعها صاحِبُ «المِفتاح»، قال: لا يجوزُ ما جاءَ إلا زَيدٌ لا عَمرو[١]، وقد أجبنا عنه مِرارًا.

قولُه: (**ولقد تمحَّلَ بعضُ الغواةِ ليثبِتَ لله ما نفاهُ عن ذاتِه مِن الرِّضا لِعبادِهِ الكُفر**)، قال الإمامُ: احتجَّ الجبّائيُّ بهذهِ الآيةِ مِن وجهين: أحدهُما أنّ المُجبِرةَ يقولُون: الله تعالى خلقَ كفرَ العِباد، وإنَّه مِن جِهةِ أنه مِن خلقِه حقٌّ وصواب. فقال: لو كان الأمرُ كذلِكَ لكانَ قد رضِيَ الكفرَ مِن الوجهِ الذي خلقَه، وذلِكَ ضِدُّ الآية. والثّاني: لو كان الكفرُ بقضاءِ الله لوجبَ علينا أن نرضى به؛ لأنَّ الرِّضا بقضاءِ الله واجِب، والرِّضا بالكفرِ كُفر. وأجابَ الأصحابُ مِن وجُوه:

أحدُها: أنّ عادةَ الله جارِيةٌ بتخصِيصِ لفظِ العِبادِ بالمؤمِنين، قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٢٩٣.

....

﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣] وقال: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] وقال: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢][1].

قلتُ: ويؤيِّدهُ ما روى محيي السُّنَّةِ عن ابنِ عبّاسٍ والسُّدِّيّ: لا يرضى لعِبادهِ المؤمنينَ الكُفر، وهمُ الّذينَ قالَ الله تعالى فيهِم: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ﴾ فيكونُ عامًّا في اللَّفظِ خاصًّا في المعنى[2].

وثانيها: أنّ الكُفرَ بإرادةِ الله لا بِرِضاه؛ لأنَّ الرِّضا مِن الله عِبارةٌ عن المدحِ عليه والثَّناءِ بِفعلِه.

وثالِثُها: أنّ الرِّضا عِبارةٌ عن تركِ اللَّومِ والاعتِراضِ لا عن الإرادة. قال ابنُ دُرَيد:

رَضِيتُ قَسرًا وعلى القَسرِ رِضا   مَن كان ذَا سُخطٍ على صَرفِ القَضَا[3]

وأقولُ ـ وبالله التَّوفيق ـ: اعلم أنّ قوله: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟﴾ متَّصِلٌ بقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ وهم قومٌ مخصوصُون، قال الواحِدي: إن تكفرُوا يا أهلَ مَكّة[4]، وقد تقرَّرَ أنّ قولَه: ﴿أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّـٰرُ﴾ مقابِلٌ لقولِه: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ وهو متضمِّنٌ لتهديدٍ عظيم، والمشارُ إليه بقولِه: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ جميعُ ما سبقَ مِن إجْراءِ الأوصافِ على من وصفوهُ بها لا ينبغي ونسبوهُ إلى ما هو منزَّهٌ عنه مِن اتِّخاذِ الأولياءِ والأولاد، يدلُّ عليه قولُه: ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾، فيكونُ قولُه: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ جُملةً مُستطردةً كالتَّتميم للشَّرطِ الأول، تعريضًا بهم وبِكفرِهم، وهو مع الشَّرطِ كالمقابِلِ للشَّرطِ الثَّانِي. المعنى: أنّهم ليسُوا مِن جُملةِ عِبادِهِ المرتضَينَ بل هم مِن الذينَ سخِطَ الله عليهم، فوزانُهُ وِزانُ قولِه: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكْفُرُوٓا۟ أَنتُمْ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٨]، أي:

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٣٨٧).

(٢) «معالم التنزيل» (٧: ١٠٩).

(٣) انظر: «مقصورة ابن دريد» بشرح الخطيب التبريزي ص ١٩.

(٤) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٧٢).

....

غنيٌّ عنكُم وعن شكرِكُم، حميدٌ ومستوجِبٌ للحمدِ لكثرةِ نِعَمِه، فإن لم تحمدوهُ أنتُم يحمدهُ غيركم ممَّن هو خيرٌ مِنكُم، كقولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ فَإِن يَكۡفُرۡ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدۡ وَكَّلۡنَا بِهَا قَوۡمٗا لَّيۡسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩] فإنّ المرادَ بـ﴿قومًا﴾: الأنبياءُ والصّحابة. وكقولِه: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمۡ لَا يَسۡـَٔمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨] كأنّهُ قيل: وإن تكفرُوا فإنّي غنيٌّ عنكُم وعن شكرِكُم؛ لأنَّ لي عِبادًا مُكرمين[١] ما أرضى أن ينزِلَ الكفرُ بساحتِهِم ويحِلَّ قريبًا مِن دارِهِم، يشكرُونَ نِعمتي ولا يكفرُونها، ومع ذلِكَ إن تشكرُوا وترجِعُوا عمّا أنتُم فيه أرضَ الشُّكرَ لكُم وأُدخِلكم في زُمرةِ المرتضَينَ مِن عِبادي، فإنّي غفورٌ شكورٌ. وستقِفُ إن شاءَ الله في سُورة «الشُّورى» عند قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ على كلامٍ في تخصيصِ لفظِ عِبادهِ بالمصطَفَين.

انظر أيُّها المتأمِّلُ النّاقِدُ البصِيرُ بينَ التّأويلينِ، واعجَب بحصى عقولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، واقطع بأنّهم هم المحدَّثُونَ الملهمُون، ومِن مِشكاةِ النُّبوةِ مقتبسُون، وعلى آثارِ السَّلفِ الصّالحِ مقتفُون، ولأمثالِهم هُداة، وإلى دِينِ الله دُعاة، أيُقال: غُواة، اللهمَّ غفرًا.

وقال صاحِبُ «الانتِصافِ»: إنَّ المصِرَّ على قلبِهِ رَيْن، وفي مِيزانِ نظرِهِ غَيْن، ولا يخفى أنّ وجود المشرُوطِ قبلَ الشَّرطِ ممتنِعٌ عقلًا ونقلًا، فإرادةُ الله الشُّكرَ مقدّمةٌ لوُجودهِ مِنهُم، فكيفَ يسوغُ حمْلُ الرِّضا على الإرادةِ وقد جُعِلَ في الآيةِ شَرطًا وجزاء، وجُعِلَ وقوعُ الشُّكرِ شَرطًا والرِّضا جزاء؟ فيلزمُ تقدُّمُ الشُّكرِ على الإرادة. والزَّمخشريُّ أحدُ من يقُول: إذا كان الجزاءُ ماضيًا محضًا لزِمتهُ الفاء، نحو: إن تُكرِمني فقد أكرمتُكَ قبل، وقد عَريت الآيةُ عن الحرفِ المذكورِ على أنه لا بُدَّ مِن تأويلٍ يُصحِّحُ الشَّرطيَّة، فإذا بطلَ حَملُ الرِّضا على الإرادة، وجبَ حملهُ على المُجازاةِ على الشُّكرِ بالكرامة، أي: وإن تشكروا يُجزِكُم عليه الجزاءَ المرضيَّ عنهُ، والمجازاةُ مُستقبَلةٌ بالنِّسبةِ إلى الشُّكر، ومِثلهُ: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ أي: لا يُجازي عليه جزاءَ الراضي للمرضيِّ عليه، بل جزاءَ المغضُوبِ عليه[٢].

---

(١) في (ف) و(ح): «مكرمون»، بالرفع، والصوابُ ما أثبتناه، اسم «إنّ» مؤخّر.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١١٥).

هذا مِنَ العامِّ الذي أُريدَ به الخاصُّ، وما أراد إلّا عبادةَ الذين عَناهم في قوله: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الإسراء: ٦٥]، يريدُ: المعصُومين، كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، تعالى اللهُ عمّا يقول الظالمون. **وقُرئ: ﴿يَرْضَهُ﴾ بضمِّ الهاءِ بوصلٍ** وبغير وصل، وبسُكونها.

قولُه: (**هذا مِن العامِ الذي أُريد بِهِ الخاص**)، **الرَّاغِبُ**: العبدُ على ضربين: عبدٌ للإيجادِ والتَّسخيرِ، وذلِك يُطلقُ على كلِّ أحد، وإيّاه عنى بقولِه: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]. وعبدٌ على طريقِ التَّخصيص، وذلِك قولُه: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢] وقولُه: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣] فعلى هذا يصِحُّ إن قال: فلانٌ ليسَ عبدًا لله، وإنَّه عبدُ الهوى وعبدُ الشَّهوة، ومِنهُ الحدِيثُ: «تَعِسَ عبدُ الدينار، وتَعِسَ عبدُ الدِّرهم، وتَعِسَ عبدُ الخَميصَة»[1].

وقال: تخصيصُ إضافةِ العبدِ إلى الله في كثيرٍ مِن المواضِعِ تنبيهٌ على مدحِهِ في كونِه مُطيعًا له مُنصرِفًا عن أمرِه، وأنَّه غير مُعرِّجٍ على غيرِه، ثُمَّ أضافهُ بنُونِ الملُوكيّةِ مُبالغةً في الاختِصاصِ، وكلُّ إضافةٍ إلى الله تعالى بهذا الوجهِ فلِلمُبالغةِ[2].

قولُه: (**وقُرِئ ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[3] بضمِّ الهاءِ بوصلٍ**)[4]، قال القاضِي: قرأهُ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ في رِواية، وأبو عَمرٍو والكِسائيُّ بإشباعِ ضمّةِ الهاء، وعن أبي عمرٍو ويعقُوبَ إسكانُها وهو لغةٌ فيها[5]. وقال الواحِديُّ: مِنهم من أشبعَ الهاءَ حتَّى ألحَقَ بها واوًا؛ لأنَّ ما قبلها مُتحرِّكةٌ فصارَ بمنزلةِ ضربهُ وله[6]، ومِنهُم من حرَّكَ الهاءَ ولم يُلحِق بالواو؛ لأنَّ أصلهُ:

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٧).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٥٤٢.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن لفظة «لكم» لم ترد في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع.

(٤) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٦١.

(٥) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٧).

(٦) لم أجده في مَظِنّته من «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٧٢).

[﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ ٨]

﴿خَوَّلَهُۥ﴾: أعطاه. قال أبو النَّجم:

أَعْطى فلم يَبْخَـلْ ولم يُبَخَّلِ كُومَ الذُّرَى مِنْ خَوَلِ المُخَوَّلِ

وفي حقيقته وَجْهان؛ أحدُهما: جَعَلَه خائلَ مالٍ، من قولهم: هو خائلُ مالٍ، وخالُ

يَرضَاه، والألِفُ المحذوفةُ للجزمِ ليسَ يلزمُ حذفُها فكانت كالباقيةِ ومع بقاءِ الألِفِ لا يجوزُ إثباتُ الواو.

قولُه: (**أعطى فلم يبخل**)، البيت[1]. قبلهُ في «المطلع»:

الحَمدُ لله الوهُوبِ المُجزِلِ

ناقةٌ كَوماء: عظيمةُ السَّنام. والمخوِّل: هو الله، يُقال: خوَّلهُ اللهُ الشيء، أي: ملَّكهُ إيّاه. وقولُه: «ولم يبخل» تأكيد، يُقال: أبخلتُه، إذا وجدتهُ بخيلا، وبخَّلتُه، نسبته إلى البُخل، و«مِن خَوَل» أي: مِن مال، وقيل: ما أعطى الله الإنسانَ مِن العبيدِ والنَّعم.

قولُه: (**خائِل**) قال الجوهرِي: قد خُلتُ المالَ أخولُه، إذا أحسنتَ القيامَ عليه. يُقال: هو خالُ مالٍ وخائِلٌ وخوليُّ مال، أي: حسنُ القيامِ عليه. والتَّخوُّل: التعهُّد. وفي الحديثِ: «كانَ النَّبيُّ ﷺ يتخولنا بالموعِظةِ مخافةَ السَّآمة».

النِّهايـة: قال أبو عمرٍو: الصَّوابُ أنـه كان يتخولُنا بالحال، أي: يطلبُ الحالَ التي ينشطُونَ فِيها للموعِظةِ فيُعطيهِم فيها ولا يُكثِرُ عليهم فيملُّوا. وقـال في «الفائِق»: ورُويَ «يتخَـونُهم»، أي: يتعَهَّدهُم. وقيـلَ: يتخَوَّلُـهم، أي: يتأمَّـلُ حالاتِهم التي ينشطُونَ فيهـا للموعِظة.

---

(١) سبق تخريجه.

مالٍ: إذا كان متعهِّداً له حَسَنَ القيام به، ومنه ما رُوي عن رسولِ الله ﷺ: أنه كان يتخوَّلُ أصحابَه بالموعظة. والثاني: جَعَلَه يَخُول مِن خالَ يَخُول؛ إذا اختالَ وافتَخر، وفي معناه قولُ العرب:

إنَّ الْغَنِيَّ طَوِيلُ الذَّيْلِ مَيَّاسُ

﴿مَا كَانَ يَدْعُوٓاْ إِلَيْهِ﴾ أي: نَسي الضرَّ الذي كان يدعُو اللهَ إلى كَشْفِه. وقيل: نَسي ربَّه الذي كان يتضرَّع إليه ويَبتهلُ إليه، و﴿مَا﴾ بمعنى «مَن»، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣]. وقُرئ: ﴿لِّيَضِلَّ﴾ بفتحِ الياء وضمِّها، بمعنى: أنّ نتيجةَ جَعْلِه الله

روينا عن البُخاريِّ ومُسلِمٍ والتِّرمِذيِّ، عن عبدِ الله «كانَ رسولُ الله ﷺ يتخوَّلُنا بالموعِظةِ مخافةَ السَّآمةِ علينا»[1]، في اختِلاف، ولم يختلِفُوا في أنه «يتخولُنا»، بالخاءِ المُعجمة.

قولُه: (مَيّاس)، الجوهرِيّ: الميَس: التَّبختُر. وقد ماسَ يميسُ ميسًا وميَسانًا فهو ميّاس. وتميَّسَ مِثلُه.

قولُه: (و﴿ما﴾ بمعنى «مَن» كقولِه: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣])، وعن بعضِهم: في هذا الوجهِ تكلُّف؛ لأنه لا يُقال: دعا إليه بمعنى دعاه، كذلِكَ «مَا» بمعنى «مَن» لا حاجةَ إليه.

قُلت: لا يقولُ هذا مَن ذاقَ حُسنَ موقِع «مَا» في موقِع «مَن» لإرادةِ الوصفيّةِ باقتِضاءِ المقام، ولُطفَ محَلِّ تضمينِ ﴿دَعَا﴾ معنى «تضرَّعَ وابتَهل»، كأنّهُ نسيَ الكاشِفَ لضرِّ المضطرِّين، والسَّميعَ لدُعاءِ المُضطهدين، والعليمَ بأحوالِ الملهُوفين، الذي كان يتضرَّعُ إليه هذا الفخورُ المُختال، ويبتهِلُ إليه هذا المتكبِّرُ الميَّاس، كقولِه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣] أي: القادِرُ العظيمُ القُدرةِ الذي قدرَ على خلقِ الذَّكرِ والأنثى.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿لِّيَضِلَّ﴾) ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: بفتحِ الياء، والباقُونَ: بضمِّها[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٨) ومسلم (٢٨٢١) والترمذي (٢٨٥٥) من حديثِ ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: «حجّة القراءات»، ص٦١٩.

أنداداً ضلالُه عن سبيلِ الله، أو إضلاله. **والنتيجةُ قد تكونُ غرضاً في الفِعل، وقد تكون غيرَ غرض.** وقولُه: ﴿تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ﴾ مِن باب الخِذْلان والتَّخْلِية، كأنه قيلَ له: إذْ قد أبيْتَ قَبُولَ ما أُمِرتَ به من الإيمان والطاعة، فمن حقِّك أن لا تؤمرَ به بعدَ ذلك، وتُؤمر بتَرْكِه؛ مبالغةً في خذلانه وتَخْليتِه وشأنَه؛ لأنه لا مُبالغةَ في الخِذْلان أشدُّ مِنْ أن يُبْعَثَ على عكسِ ما أُمر به، ونظيرُه في المعنى قولُه: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [آل عمران: ١٩٧].

[﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ٩]

قُرِئ: (أَمَنْ هو قانتٌ) بالتخفيفِ على إدخال همزة الاستفهام على «مَن»، وبالتشديدِ على إدخالِ «أمْ» عليه. **و«مَن» مبتدأٌ خبرُه محذوف، تقديرُه: أمَّن هو قانتٌ كغيره**، وإنما حُذف؛ لدلالة الكلامِ عليه؛ وهو جَرْيُ ذِكْرِ الكافر قبْلَه، وقولُه بعده:

قولُه: (**والتَّيجةُ قد تكونُ غرضًا في الفِعلِ وقد تكونُ غير غرض**)، أي: اللَّامُ في ﴿لِيُضِلَّ﴾ كاللَّامِ في قولِه ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

قولُه: (**قُرِئَ: «أَمَنْ هو قانِتٌ» بالتَّخفيف**)، نافِعٌ وحمزة[١]، والباقونَ: بالتَّشدِيد.

قولُه: (**و«مَن» مبتدأٌ خبرهُ محذوفٌ، تقديرُه: أمَّن هو قانِتٌ كغيره**)، هذا على التَّقديرين، أمّا على التَّخفيفِ فيُقال: أمن هو قانِتٌ كغيرِه، وعلى التَّشدِيد «أم» مُنقطِعة، والتَّقدير: بل أم مَن هو قانِتٌ كغيرِه، فعلى التَّقديرين لا بدَّ مِن الخبر، وهذا مأخوذٌ مِن قولِ الزَّجّاج: أم مَن هو قانِتٌ كهذا الذي ذكرناهُ مِمَّن جعلَ لهُ نِدًّا. وقيل: أمَّن هو قانِتٌ كغيرِه، أي: أمَّن هو مُطِيعٌ كمن هو عَاص[٢].

---

(١) والمعنى على النداء، فيكون معناه: «يا مَن هو قانتٌ»، والعربُ تنادي بالألفِ كما تنادي بالياء. انظر: «حجّة القراءات» ص ٦٢٠-٦٢١.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٧).

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾. **وقيل: معناه: أَمَنْ هو قانتٌ أفضلُ أَمْ مَن هو كافر؟** و: أهذا أفضلُ أَمْ مَنْ هو قانتٌ؟ على الاستفهامِ المتَّصل. والقانتُ: القائمُ بما يجبُ عليه مِنَ الطاعة، ومنه قولُه عليه السلام: «**أفضلُ الصلاةِ طُولُ القُنوت**»؛ وهو

وقلتُ: مرادُ الزَّجّاج بالعاصِي هو الذي ذكرهُ قبلُ في تقدِيرِ المتَّصِلةِ: مَن جعلَ لهُ نِدًّا، وفيه إشارةٌ إلى أنّ المُضربَ عنه بـ«بل» الكلامُ المذكورُ فيه ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ وهو الآيةُ السَّابِقة، أي: دع ذلِكَ الذَّمَّ وسَلهُم: أَمَّن هو مطيعٌ كمَن هو عاص؟ وهو مِن بابِ إرخاءِ العِنان.

قولُه: (**وقيل: معناهُ: أَمَن هو قانِت**)، هذا على أن تكونَ الهمزةُ و«أم» مُعادِلتينِ، ولا بدَّ مِن تقديرِ إحدى المعادِلتينِ، فعلى التَّخفيفِ الاستِفهامُ مذكورٌ فيقدَّرُ «أم» المعادِلة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أَمَن هو قانِتٌ أفضلُ أَمَّن هو كافِر؟»، وعلى التَّشديدِ «أم» مذكورةٌ فيقدَّرُ. ونظيرهُ، أي: نظيرُ قولِه: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾[1] فتقدَّرُ الهمزةُ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أهذا أفضلُ أم من هو قانِت؟». هذا مأخوذٌ مِن قولِ أبي عليٍّ[2]: ومن قرأ «أمَنْ » فإنّ الجملةَ التي عادلتها «أم» قد حذِفت، المعنى: الجاحِدُ الكافِرُ بربِّهِ خيرٌ أمَن هو قانِت؟ و«مَن» موصُولة، ودلَّ على الجملةِ المحذُوفةِ المعادِلةِ لـ«أم» ما جاءَ بعدهُ مِن قولِه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لأنَّ التَّسويةَ لا تكونَ إلا بينَ اثنين، ومِثلُ هذا الحذفِ قولُه تعالى: ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ [النمل: ٢٠] فجمعَ بينَ قولِ أبي عليٍّ والزَّجّاج.

قولُه: (**أفضلُ الصَّلاةِ طولُ القنُوت**)، الحديثُ مِن رِوايةِ مُسلِم عن جابِر: «أفضلُ الصّلاةِ طولُ القنُوت»[3]. ومِن رِوايةِ التِّرمِذيِّ عنه أيضًا: «قيل: يا رسولَ الله أيُّ الصَّلاةِ أفضل؟ فقال: طولُ القنُوت»[4].

---

(١) من قوله: «فيقدَّرُ. ونظيرهُ، أي: نظيرُ قولِه» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) يعني الفارسي. وانظر كلامَه في «الحجّةِ للقراءِ السبعة» (٣: ٣٣٩).

(٣) أخرجه مسلم (٧٥٦).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٨٧) وابن ماجه (١٤٢١) وغيرهما، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد» (١٣٤٦٨).

القيامُ فيها، ومنه: القنوتُ في الوتر؛ لأنه دعاءُ المصلِّي قائماً. ﴿سَاجِدًا﴾: حال. وقُرِئَ: (ساجدٌ وقائمٌ) على أنه خَبَرٌ بعد خَبر، والواوُ للجمع بين الصفتَيْن. وقُرِئَ: (ويَحذرُ عَذابَ الآخرة). وأراد بـ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ﴾: **العامِلين من عُلماء الدِّيانة**، كأنه جَعل مَن لا يَعمل غيرَ عالمٍ. وفيه ازدراءٌ عظيم بالذين يَقتنُون العلوم، ثم لا يَقنِتُون، ويَفْتَنُّون فيها، ثم يُفْتَنُون بالدنيا، فهم عند الله جَهَلة؛ حيثُ جَعل القانِتين هم العلماءَ، ويجوزُ أن يَـرِدَ على سبيلِ التشبيه، أي: كما لا يَستوي العالمون والجاهِلون، كذلكَ لا يَستوي القانِتون والعاصُون. وقيل: نَزلتْ في عمّارِ بن ياسرٍ وأبي حُذيفة بنِ المُغيرة المخزوميِّ.

النِّهايـة: القنوتُ يَـرِدُ لمعانٍ مُتعدِّدةٍ كالطَّاعةِ والخشُوعِ والصَّلاةِ والدُّعاءِ والعبادةِ والقيامِ والسُّكوت، فيصرفُ في كلِّ واحدٍ مِن هذهِ المعاني إلى ما يحتمِلهُ لفظُ الحديثِ الوارِدِ فيه.

قولُه: (**وأرادَ بـ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ﴾: العاملين**)، متَّصِلٌ بقولِه: «وقِيل: معناهُ أمَّن هو قانِتٌ»، أي: قال القائِلُ: معناهُ كذا، وأرادَ بالذين يعلمُونَ العامِلين، فيكونُ ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ﴾ وصفًا للمظهرِ موضِع الضَّميرِ للإشعارِ بالعِلِّية، ويفهمُ مِنهُ أنَّ غير العالمينَ الجاهِلون، وإليه أومأ بقولِه: «فهُم عند الله جهلة»، حيثُ جعل القانِتينَ هم العلماء، كأنَّهُ قيل: أمَّن هو قانِتٌ أفضلُ أمَّن هو غير قانِت؟ وهل يستوِيان، أي: بينهما بَونٌ بعيد، فالجملةُ الثّانيةُ بيانٌ للفرق، ولهذا قال: «فيه ازدِراءٌ عظيمٌ بالَّذينَ يقتنونَ العُلومَ ثمَّ لا يقنتون»، وأمَّا قولُه: «ويجوزُ أن يَرِدَ على سبيلِ التَّشبيه» فهو عطفٌ على قولِه: «وأراد بالذينَ يعلمُونَ: العاملين»، أي: دلَّ على المحذُوفِ جريُ ذِكرِ الكافرِ قبلهُ وجريُ قولِه: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ﴾: بعده، وأرادَ بالذين يعلمونَ العامِلين[1]؛ لأنه كالتَّقديرِ لقولِه: ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ﴾ لأنَّ العالـمَ الحقيقيَّ هو العامل. ويجوزُ أن يُردَّ على سبيلِ التَّشبيهِ فيكونَ القانِتُ غيرًا والعالـِمُ غيرًا.

---

(١) من قوله: «أي: دلَّ على المحذوف» إلى هنا سقط من (ح).

وعن الحَسن: أنه سُئل عن رَجلٍ يَتمادى في المعاصي ويرجُو، فقال: هذا تمنٍّ، وإنما الرجاءُ قولُه، فتَلا هذه الآيَةَ. وقُرئ: (إنما يذَّكَّر) بالإدغام.

[﴿ قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۗ وَأَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ ۗ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ١٠]

﴿فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿أَحْسَنُوا۟﴾ لا بـ ﴿حَسَنَةٌ﴾، معناه: الذين أحسَنوا في هذه الدنيا فلهم حَسَنةٌ في الآخرة؛ وهي دخولُ الجنَّة، أي: حَسنةٌ غيرُ مُكْتَنهةٍ بالوَصْف. وقد علَّقه السُّدِّيُّ بـ ﴿حَسَنَةٌ﴾، ففسَّر الحسنةَ بالصحّةِ والعافية. فإن قلتَ: إذا عُلِّق الظَّرفُ بـ ﴿أَحْسَنُوا۟﴾ فإعرابُه ظاهر، فما معنى تعليقِه بـ ﴿حَسَنَةٌ﴾، ولا يصحُّ أن يقعَ صفةً لها؛ لتقدُّمِه؟ قلتُ: هو صفةٌ لها إذا تأخَّر، فإذا تقدَّم كان بَياناً لمكانها، فلم يُخِلَّ التقدُّم بالتعلّق، وإن لم يكن التعلُّقُ وصفاً. ....

قولُه: (وعنِ الحسنِ: أنه سُئِلَ عن رجلٍ يتمادى في المعاصِي ويرجو، فقال: هذا تمنٍّ، وإنَّما الرجاءُ هذهِ[1] الآية)، ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ﴾ الآية. الانتِصافُ: كلامُ الحسنِ صحيحٌ أرادَ بِهِ الزَّمخشريُّ باطِلًا، فمرادُ الحسنِ أنّ حقَّ المُصِرِّ أن يغلِبَ خوفهُ رجاءَهُ، ولم يُرِد إقناطهُ مِن رحمةِ الله، ويظهرُ مِن حالِ الزَّمخشريِّ واعتِقادِهِ أنّ هذا العاصِي لا يدخلُ الجنَّةَ فلا وجهَ لرجائِه، فأوردَ قولَ الحسنِ رمزًا لهذهِ العقيدة، فلا ينفعُ القانِتَ قُنوتهُ إذا أودى بِهِ قُنوطُه، يريدُ: ﴿لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧][2].

قولُه: (فلم يُخِلَّ التّقدُّمُ بالتّعلُّق)، يعنِي: ﴿حَسَنَةٌ﴾ مُبتدأ، والخبر ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿حَسَنَةٌ﴾ ولو كان مُتأخِّرًا عنها لكانَ وصفا، وحينَ تَقدَّمَ كان بيانًا لمكانِها؛ لأنَّ التَّقدُّمَ لم يُخِلَّ بالتَعلُّق، كما أنّ الجملةَ إذا كانت صِفةً لنكِرةٍ ـ وهي إمَّا فاعِلٌ أو مفعول ـ فإذا تقدَّمت صارت حالًا، وهذِهِ وإن لم تكن وصفًا لتقدُّمِها، ولا حالًا

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلافٌ عما في «الكشاف»، ولعله من باب الاختصار.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١١٧).

ومعنى «أرضُ الله واسعة»: أنْ لا عذرَ للمفرِّطين في الإحسانِ البتَّة؛ حتى إنِ اعتلُّوا

لفُقدانِ العامِلِ، لم يُخِلَّ التَّقدُّمُ بتعلُّقِها بالحسنةِ فيكونُ بيانًا لمكانِها أي: مكانَ الحسنةِ على نحوِ ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] كأنَّ قائِلًا لـمّا سمِعَ ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ سأل: أينَ هي؟ قيلَ: في هذهِ الدُّنيا.

قولُه: (ومعنى «أرضُ الله واسِعة»)، المبتدأُ، والخبر: «أن لا عُذر»، و«حتَّى» غايةُ «أن لا عُذر»، وهي التي تدخلُ على الجُملةِ، والجملةُ هي الشَّرطيّة، أعني: «إنِ اعتلُّوا» مع جزائِهِ، وهو «قيلَ لهم: فإنّ أرضَ الله واسِعةٌ» إلى آخرِه.

فإن قُلت: مِن أينَ أفاد ﴿أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ﴾ هذهِ المعاني المتكاثِرة؟ قلتُ: مِن حيثُ اتِّصالُه بالكلامِ السَّابِق، وذلِكَ أنّ جُملةَ قولِه: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ مع ما اتَّصلَ بهِ مِن قولِه: ﴿أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ﴾ مُستأنفةٌ تعليلٌ للأمرِ بالتَّقوى، إنَّما قُيِّدَ الفِعلُ بالظَّرفِ وهو ﴿فِي هَذِهِ الدُّنْيَا﴾ للإشعارِ بأنَّ الدُّنيا مكانُ الإحسانِ ومزرعةٌ لحرثِ الآخِرة، فأُريدَ تتميمُ ذلِكَ المعنى فقِيلَ: ﴿أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ﴾ لئلّا يعتذِرَ العامِلُ لتفريطِهِ في الأعمالِ بالاعتِلالِ بالأوطان، وأنّه لم يكُن مُتمكِّنًا مِن التَّوفُّرِ على الإحسانِ في أرضِهِ كأنَّه قيلَ لهم: اتَّقوا ربَّكم فِيما تأتونَ بهِ وتذرُونَ، وتيقَّنوا بحصُولِ أمرين: جزاءِ الإحسانِ وفُسحةِ المكانِ فتهاجِرُوا وتحوَّلوا إن لم تتمكَّنوا مِن التَّقوى في أرضِكم، ثمَّ اتَّجهَ لهم أن يسألُوا ويقولوا: فماذا يكونُ بعدَ تِلكَ الحسنةِ لنا مِن الأجرِ حينئِذٍ؟ فأُجيبوا ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ يعني: أنّ الله تعالى وفَّى أجرَ مَن سبقَ عليكم مِن الأنبياءِ والصَّالحينَ بصبرِهم على مُهاجرتِهم إلى غير بلادِهِم ليزدادُوا إحسانًا إلى إحسانِهم وطاعةً إلى طاعتِهم، فلكمُ الأجرُ وتوفيتُهُ إذا اقتفيتُم أثرهُم واقتديتُم بهُداهُم، هذا التَّأويلُ إنَّما يحسنُ إذا عُلِّقَ الظَّرفُ بـ﴿أَحْسَنُوا﴾ لا بـ﴿حَسَنَةٌ﴾ ومِن ثَمَّ كان الوجهُ الثّاني مرجوحًا لا لما قالهُ مكّي[1]، والأولُ أحسنُ؛ لأنَّ الدُّنيا ليست بدارِ جزاء[2]؛ لأنَّ المعنى حينئِذ: لهم في هذهِ الدُّنيا الصِّحَّةُ والعافِية، وفي الآخِرةِ يوفَّونَ أجورهُم كامِلة. وعلى الأولِ المعنى: أنّ لهم وراءَ دُخولِ الجنّةِ ما لا عينٌ رأت

(١) انظر: «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣١).

(٢) من قوله: «مرجوحاً لا لما قاله» إلى هنا، سقط من (ح).

بأوطانهم وبلادِهم، وأنهم لا يتمكَّنون فيها من التوفُّر على الإحسان، وصَرْفِ الهِمَم إليه قيل لهم: فإنَّ أرضَ اللهِ واسعةٌ وبلادَه كثيرة، فلا تجثموا مع العَجْز، وتحوَّلوا إلى بلادٍ أُخَر، واقتدُوا بالأنبياءِ والصالحين في مُهاجَرتِهم إلى غيرِ بلادهم؛ ليَزْدادُوا إحساناً إلى إحسانِهم وطاعةً إلى طاعتهم. وقيل: هو للذين كانوا في بَلَدِ المشركين فأُمِروا بالمُهاجرة عنه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧]. وقيل: هي أرضُ الجنَّة. و﴿ٱلصَّٰبِرُونَ﴾: الذين صَبَرُوا على مُفارقةِ أوطانهم وعَشائرِهم، وعلى غيرها؛ مِن تجرُّعِ الغُصَص، واحتمالِ البَلايا في طاعةِ الله وازديادِ الخير. ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾: لا يُحاسَبون عليه. وقيل: بغيرِ مِكْيال وغيرِ مِيزانٍ يُغرف لهم غَرْفاً، وهو تمثيلٌ للتكثير. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: **لا يَهتدي إليه حِسابُ الحُسَّاب** ولا يُعرف. وعن النبيِّ ﷺ: «يَنصبُ اللهُ الموازينَ يومَ القيامة، فيُؤتى بأهلِ الصلاة فيُوفَّون أُجورَهم بالموازين،

ولا أُذنٌ سمِعت، فوضعَ ﴿ٱلصَّٰبِرُونَ﴾ موضِعَ الضَّميرِ للغلبة، وهاهُنا أيضًا نُكتةٌ سريَّةٌ وهي أنّ اسمَ الإشارةِ في قولِه: ﴿فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا﴾ كما هو في قولِه:

هذا أبو الصَّقرِ فردًا في محاسِنه[1]

لا كما في قولِه: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ للإشعارِ بأنَّ الدّارَ الدُّنيا نِعمَ الدّارُ إن جُعِلت مكانًا للعملِ وحَرثًا للآخِرة.

قولُه: (**لا يَهتدي إليه حِسابُ الحُسَّاب**)، مِثالٌ لقولِه: «لا يحاسَبونَ عليه»، أي: لا حِسابَ ولا اهتِداءَ إليه. وقولُه: «وعنِ النَّبيِّ ﷺ: ينصِبُ الله الموازين» الحديث[2]: مِثالٌ لقولِه: «بغيرِ مِكيالٍ وغيرِ ميزانٍ»، فإنّه لمَّا قال أولًا: «يُغرَفُ لهم غرفًا» جاء بقوله: «ويصبُّ عليهم الأجر صبًّا»، فتطابقا. وحاصِلُ معنى الآية: ما يوفَّى الصّابِرونَ أجرهُم إلا بغيرِ حِسابٍ؛ لأنَّ الحصرَ في ﴿إِنَّمَا﴾ هو في القيْدِ الأخِيرِ؛ لأنّه فرَّغَ ﴿مَا﴾ و﴿إِلَّا﴾ وفيه معنيان: أحدهُما: أنّ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) ذكره الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ٢٠٠) وعزاه للطبراني في «معجمه» بلفظ: «فيَنصبون للحساب»، ولم أهتدِ إليه في ثلاثة معاجم الطبراني.

ويؤتى بأهل الصَّدقة فيُوفَّون أجورَهم بالموازين، ويؤتى بأهلِ الحجِّ فيوفَّون أُجورَهم بالموازينِ، ويؤتى بأهل البَلاء فلا يُنصَبُ لهم ميزانٌ ولا يُنشَرُ لهم دِيوان، ويُصَبُّ عليهم الأجْرُ صباً، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾، حتى يتمنّى أهلُ العافيةِ في الدنيا أنَّ أجسادَهم تُقرَضُ بالمقاريضِ ممّا يَذهبُ به أهلُ البلاء من الفَضْل».

[﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ * وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ * قُلْ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى * فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ ١١-١٥]

﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ﴾ بإخلاصِ الدِّين ﴿وَأُمِرْتُ﴾ بذلك ﴿لِـ﴾ أجل أن ﴿أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ أي: مُقَدَّمَهم وسابقَهم في الدُّنيا والآخرة، ولمعنى: أنَّ الإخلاص له السُّبْقةُ في الدِّين، فمَن أخلَصَ كانَ سابقاً. فإن قلْت: كيف عُطِفَ ﴿أُمِرْتُ﴾ على ﴿أُمِرْتُ﴾ وهما واحدٌ؟ قلتُ: ليسا بواحد؛ لاختلافِ جهتَيْهما؛ **وذلك أنَّ الأمرَ بالإخلاصِ وتكليفَه شيء**، والأمرَ به لِيُحرِزَ القائمُ به قَصَبَ السَّبق في الدِّين شيء، وإذا اختلفَ

حُكمَ الغيرِ بخِلافِه، وعليه ظاهرُ الحديثِ الذي أوردهُ. المعنى: من جمعَ بينَ الصَّبرِ والصَّلاةِ والصَّدقةِ والحجِّ لا يكونُ أجرهُ كأجرِ من أفردَ تِلك الطّاعات؛ لأنَّ ذلِكَ الصَّبرَ لا يُعتدُّ بِهِ إذا أتى بِهِ مُفردًا. والثّاني: أن لا يكونَ أجرُ صبرِ هؤُلاءِ كأجرِ صلاتِهم وصدقتِهم وحجِّهم، فالمرادُ بأجرِهم على الأولِ ما يُنسبُ إليهم، وعلى الثّاني أجرُ صبرِهم، ودِلالةُ الآيةِ على معنى الحديثِ مِن حيثُ تخصيصُ وصفِ الصّابرين وترتُّبُ الثَّوابِ عليه نحو: «في سائمةِ الغنمِ زكاة»[1] ودِلالتُها على المعنى الثّاني مِن أداةِ الحصر، والله أعلم.

قولُه: (**وذلِكَ أنّ الأمرَ بالإخلاصِ وتكليفَه شيء**)، يعني: إذا كُرِّرَ المعنى ليُناطَ بِهِ معنًى زائِدٌ كان المجموعُ غير المُفرد، فالتَّقدِير: أُمِرتُ بإخلاصِ الدِّينِ وأُمِرتُ بذلِك؛ لأن أكونَ

---

(١) سبق تخريجه.

وَجْها الشيءِ وصِفَتاه تَنزَّلَ بذلك منزلةَ شيئَيْن مختلفين، ولك أن تجعلَ اللامَ مَزيدةً مِثْلَها في: أردتُ لأنْ أفعلَ، ولا تُزادُ إلّا مع «أنْ» خاصّةً دونَ الاسمِ الصريح، كأنها زِيدتْ عِوَضاً مِن تَرْكِ الأصل إلى ما يقومُ مقامَه، كما عُوِّض السِّينُ في «أسْطاع» عِوَضاً مِن تَرْكِ الأصلِ الذي هو «أطوَع»، والدليلُ على هذا الوجه: مجيئُه بغيرِ لام في قوله: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]، ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٤]. ﴿أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾ [الأنعام: ١٤].

مِن السَّابِقِين. وفائِدتهُ التَّنبيهُ على أنّ السَّبقَ المُعتبرَ ليس بتقدُّمِ الزَّمانِ بل بالتَّقدُّمِ بالقِدم، قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠-١١] قال القاضي: والعطفُ لمُغايرةِ الثّاني الأولَ بتقييدِهِ بالعِلّةِ والإشعارِ بأنَّ العِبادةَ المقرُونةَ بالإخلاصِ وإن اقتضت لذاتِها أن تُؤمَرَ بها فهي أيضًا تقتضيهِ لما يلزمُ مِن السُّبقةِ في الدِّين[1]. وقولُه: «ولكَ أن تجعلَ اللامَ مزيدة» عطفٌ على قولِه: «وأُمِرتُ بذلِكَ لأجلِ أن أكُونَ»، يعني: أنّ اللّامَ إمّا للتعليلِ أو مزيدة، وكانَ يلزمُ على الأولِ تقدِيرُ المأمورِ بِهِ المُستلزِمِ للتّكرِير، وأن يُقال: وأُمِرتُ بذلِك، فسألَ عنه وأجاب، ثمَّ شرعَ في بيانِ أنّ اللّامَ مزيدةٌ؛ لأنَّ ﴿أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ هو المأمورُ بِه، واستشهدَ بأمثالِهِ مِن قولِه: ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ وغيرِه.

قولُه: (مِن تركِ الأصلِ الذي هو أطوع)، إلى «أطاع»، رُوِيَ عن المصنِّفِ أنه قال: إنَّ «أطَاع» أصلهُ «أطوع»، فحينَ غيَّرُوا الأصلَ عوَّضوا مِن تغييرِه زِيادةَ السِّين، ونحوهُ زيادةُ الهاءِ في «أهرَاق» وأصلهُ «أرَاق». وقِيلَ: الأصلُ في الآيةِ أن يكونَ المفعولُ بِهِ اسمًا صَريحًا، فإذا أتى بدلهُ أن معَ الفِعلِ فقد عدلَ عن الأصلِ إلى غيرِه.

قال صاحِبُ «الإنصاف»: قولُه: إنّها لا تزادُ إلا مع «أن»، ليسَ بصحِيح، فمِن مسائِلِها: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، و﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿أُمِرتُ لأُسلِم﴾، فلوِ اقتصرَ على أنَّها لا تزادُ معَ الاسمِ الصَّريحِ لكانَ أصحّ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٣٩).

وفي معناه أوجُه: أنْ أكونَ أوّلَ مَن أسلَمَ في زَماني ومِنْ قومي؛ لأنه أولُ مَن خالَفَ دِينَ آبائه وخَلَعَ الأصنامَ وحطَّمها. وأنْ أكونَ أوّلَ الذين دعوتُهم إلى الإسلامِ إسلاماً، وأنْ أكونَ أولَ مَن دعا نفْسَه إلى ما دَعا إليه غيرَه؛ لأكونَ مقتدًى بي في قولي وفِعْلي جَميعاً، ولا تكونَ صِفَتي صفةَ المُلوك الذين يأمُرون بما لا يَفعلون، وأن أفعلَ ما أستحقُّ به الأوّليّةَ مِنْ أعمالِ السابقين؛ **دلالةٌ على السَّبَب بالمسبَّب،** يعني: أنَّ اللهَ

قولُه: (**وفي معناهُ أوجُه**)، أي: في معنى الأوليّةِ وجُوهٌ أربعة، ومدارُ الوُجوهِ على وجهين: أحدهُما: السَّبقُ بحسبِ الزَّمان. وثانيهما: بحسبِ المعنى.

والوجهُ الأولُ على وجُوه:

أحدُها: أن يُرادَ بالأوليّةِ أولُ المُخالِفين لغيرِ دينِ الإسلام الدَّافِعينَ لما يُضادُّ الإيمان، قال تعالى: ﴿فَقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَۚ وَحَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء: ٨٤] فإنّ دفعَ نقيضِ الشّيءِ إثباتٌ له، كقولِ المُنافِقين: ﴿إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] وهو مِن قولِه تعالى: ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَسۡلَمَۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤].

وثانِيها: أن يُرادَ بالأوليّةِ أولُ الـمُوافقين والمدعُوينَ إلى الإسلام، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أولُ الَّذِينَ دعوتهُم إلى الإسلامِ إسلاماً»، والدّاعي إلى الشيءِ ينبغِي أن يكُونَ مُتحلّيًا به.

وثالِثُها: أن يُرادَ بالسَّبقِ السَّبقُ بحسبِ الدَّعوة، فإنّ الأفضلَ أنّ مَن يدعُو الغيرَ إلى خُلقٍ كريمٍ أن يدعُو نفسهُ إليه أولاً، ويتخلّقَ بهِ حتّى يُؤثّر في الغيرِ سُنّةَ الأنبياءِ والصّالِحِينَ لا المُلوكِ والمُتجبِّرين، والفرقُ بينَ هذا الوجهِ والوجهِ السّابِقِ أنّ الأولَ مُطلقٌ وهذا مقيَّدٌ.

الانتِصاف: هذا الوجهُ أحسنُ الوجُوه. والوجهُ الثّاني: أن يُرادَ بالسَّبقِ السَّبقُ بالقِدمِ والأعمالِ الصّالِحة، وهو المرادُ مِن قولِه: «وأن أفعلَ ما أستحِقُّ بهِ الأوليَّة» كقولِه تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠-١١]، وهذا الوجهُ أوفقُ للتّأليفِ على ما سبق[1]. فقولُه: «إسلاماً» الظّاهِرُ أنه تميزٌ وبيانٌ لِـما أُبهِمَ في الأوليّة.

قولُه: (**دلالةٌ على السَّببِ بالمُسبَّبِ**)، يعنِي: أطلقَ التّقدُّمَ في الإسلام وأرادَ الأعمالَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١١٨).

أمَرني أن أُخلِصَ له الدِّينَ من الشِّركِ والرياء وكلِّ شَوْب، بدليلِ العقل والوَحْي، **فإنْ عصيتُ ربِّي بمخالفةِ الدليلَيْن**، استوجبتُ عذابَه، فلا أعصِيه ولا أُتابعُ أمْرَكم، وذلك حين دعَوْه إلى دينِ آبائه. فإن قلتَ: ما معنى التكرير في قولِه: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ وقولِه: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ قلتُ: **ليس بتكرير**؛ لأنَّ الأوّلَ إخبارٌ بأنه مأمورٌ من جهةِ اللّـهِ بإحداثِ العبادة والإخلاص. والثاني: إخبارٌ بأنه يَختصُّ اللهَ وحدَه دونَ غيرِه بعبادته مُخلِصاً له دِينَه؛ ولدلالتِه على ذلك قدَّم المعبودَ على فعلِ العبادة وأخَّرَه في الأوّلِ، فالكلامُ أوّلاً واقعٌ في الفعل نفْسِه، وإيجادِه، وثانياً فيمن يفعلُ الفِعْلَ لأجلِه؛ ولذلك رتَّب عليه قولَه: ﴿فَٱعْبُدُواْ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾، والمرادُ بهذا

الصَّالِحة؛ لأنَّ الأعمالَ سببٌ في السَّبق، على أنّ مَن لم يأتِ مِن المؤمِنِينَ بالأعمال حاصِلٌ في منزلةٍ بينَ المنزلتينِ عِندهُم، وعِندَ المحدِّثِينَ والسَّلفِ الصَّالِحِ هو مِن إطلاقِ الكلِّ على البعضِ؛ لأنَّ الأعمالَ رُكنٌ مِن رُكني الإسلام.

قولُه: (**فإن عصيتُ ربِّي بمُخالفةِ الدَّلِيلَين**)، هذا بيانُ اتِّصالِ هذهِ الآيةِ بما سبق، يعني: ما ذكرتُ مِن الأمرِ بالإخلاصِ في الدِّينِ والتَّبرّي مِن الشِّركِ والرِّياءِ هو ما عرفتهُ بالدَّليلينِ، أي: العقلِ والوحيِ.

قولُه: (**ليسَ بتكرير**)، وتلخيصُ الجوابِ: أنّ الأولَ: إخبارٌ عن كونِهِ كان مأمُورًا بإيجادِ الإخلاص. والثّاني: إخبارٌ عن أنه امتثَلَ لذلكَ الأمرِ وأوجدَ المأمورَ بِهِ، ولِذلكَ قدَّمَ المفعُولَ على الفِعلِ، وقد تقرَّرَ عند أصحابِ المعانِي أنّهم إذا قدَّمُوا على الفِعلِ معمُولهُ آذنُوا بتقريرِ الفِعلِ والتَّرديدِ في المعمُول، كأنّهم قالوا لهُ: اعبُد ما نعبدُ لنعبُدَ ما تعبُد، كما قال في ﴿ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ يا مُحمَّدُ هلُمَّ فاتَّبع دِيننا ونتَّبعُ دِينك، تعبدُ إلهنا سنةً ونعبدُ إلهكَ سنة، فأجابَ هاهُنا بما أجابَ هناكَ بقولِه: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ﴾، ﴿فَٱعْبُدُواْ مَا شِئْتُم﴾، فهو بينَ القصرِ الإفرادِي، وبِهذا سقطَ قولُ ابنِ الحاجِبِ والتَّمسُّكُ بمِثلِ ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ ضعِيف؛ لأنّه جاءَ ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ﴾ و﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾.

الأمرِ الوارد على وجهِ التخيير: المبالغةُ في الخِذْلان والتَّخلية، **على ما حقَّقتُ فيه القولَ مرَّتَيْن**. ﴿قُلْ إِنَّ﴾ **الكامِلينَ في الخُسرانِ الجامِعِينَ** لوجوهه وأسبابه: هم ﴿الَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾؛ لوقوعِها في هَلَكةٍ لا هلكةَ بعدها، ﴿وَ﴾ خَسِروا ﴿أَهْلِيهِمْ﴾؛ لأنهم إنْ كانوا من أهلِ النار فقد خَسِروهم كما خسروا أنفُسَهم، وإنْ كانوا من أهلِ الجنّة فقد ذَهَبُوا عنهم ذهاباً لا رجوعَ بعدَه إليهم. **وقيل: وخَسِروهم؛ لأنهم لم يَدخُلوا مَدْخَلَ المؤمنين** الذين لهم أهلٌ في الجنّة، يعني: وخَسِروا أهلِيهم الذين كانوا يكونونَ لهم لو آمَنوا، ولقد وَصَفَ خُسرانَهم بغايةِ الفظاعة في قوله: ﴿أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾؛ حيثُ استأنَفَ الجملةَ وصدَّرَها بحَرفِ التنبيه، ووسَّط الفَصْلَ بين المبتدإ والخبَر، وعرَّفَ الخسران، ونَعَتَه بالمُبين.

[﴿ لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ۚ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ ۚ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ ١٦]

قولُه: (**على ما حقَّقتُ فيه القولَ مرَّتَين**)، **أحدُهما**: في هذهِ السُّورةِ في قولِه: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾، وثانيهما في قولِه: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

قولُه: (﴿قُلْ إِنَّ﴾ **الكامِلينَ في الخسران**)، هذا مِن إفادةِ تعريفِ الجنس، نحو ﴿ذَٰلِكَ الكِتاب﴾[البقرة: ٢]، وحاتِمٌ الجواد. وقولُه: «الجامِعينَ لوجُوهِه» بيانٌ له. قال في قولِه: هو الرَّجلُ، أي: الكامِلُ في الرُّجوليَّةِ الجامعُ لما يكونُ في الرِّجالِ مِن مرضياتِ الخِصال، يعني: إنَّما يطلقُ اسمُ الجِنسِ على فردٍ مِن أفرادِهِ إذا اجتمعَ فيه الخصائِلُ المعتبرةُ في ذلِك، فكأنَّهُ لذلكَ الجِنسُ كُلُّه. وقولُه: «همُ الَّذين خسِرُوا» إشارةٌ إلى ما يُعطِيهِ التَّركيبُ مِن معنى الاختِصاص، وفي إعادةِ ﴿الَّذِينَ خَسِرُوٓاْ﴾ في الخبرِ بعدَ ذِكرِ ﴿ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ مُبالغةٌ أخرى.

قولُه: (**وقيل: وخَسِرُوهُم؛ لأنَّهم لم يدخُلَوا مَدخَلَ المُؤمنِين**)، وعلى هذا المرادُ بالأهلِ: ما يُعدُّ الأهلَ في الجنَّةِ مِن الحُورِ والغِلمان وغيرِهما، وفيه تتميم، كأنَّهُ قيلَ: خسِرُوا رأسَ المالِ والرِّبح. وقولُه: ﴿أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ تذييل، ولِهذا قال: «ولقد وصفَ خُسرانهم بغايةِ الفظاعة».

﴿وَمِن تَحۡتِهِمۡ﴾ أطباقٌ مِنَ النارِ هي ﴿ظُلَلٌ﴾ لآخرين، ﴿ذَٰلِكَ﴾ العذابُ هو الذي يتوعَّد ﴿ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ﴾ ويخوِّفهم؛ ليَجتنِبُوا ما يُوقِعهم فيه. ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ ولا تتعرَّضوا لِما يُوجِبُ سَخطي، وهذه عظةٌ من الله تعالى ونصيحةٌ بالغة. وقُرئ: (يا عبادي).

[﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا وَأَنَابُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰۚ فَبَشِّرۡ عِبَادِ * ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ ١٧ - ١٨]

﴿ٱلطَّٰغُوتَ﴾: فَعَلوت؛ مِنَ الطُّغيان، كالمَلَكُوتِ والرَّحَمُوت، إلا أنَّ فيها قَلْباً بتقديمِ اللام على العَيْن، أُطلقتْ على الشيطانِ أو الشياطين؛ لكونِها مَصْدراً وفيها مُبالغات؛ وهي التسميةُ بالمصدر، كأنَّ عَيْنَ الشيطانِ طُغيان، وأنَّ البناءَ بناءُ مُبالَغة؛ فإنَّ الرَّحَموت: الرحمةُ الواسعة، والمَلَكُوت: المُلْكُ المبسُوط؛ والقَلْبُ وهو للاختِصاص؛ إذ لا تُطلَق

قولُه: (هي ﴿ظُلَلٌ﴾ لآخرين)، يريدُ أنّ ظُللًا إنَّما يكونُ مِن فوق، فلمَّا خُصَّت بقولِه: ﴿مِن تَحۡتِهِمۡ ظُلَلٌ﴾ نبَّه على الإدماج. وأنَّ طبقةَ هؤلاءِ المشركينَ ظُلَّةٌ لآخرينَ وهمُ المنافِقُون؛ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] و﴿مِن تَحۡتِهِمۡ﴾ إمَّا عطف جملةٍ على ﴿مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ و﴿ظُلَلٌ﴾ على ﴿ظُلَلٌ﴾ أو يُقدَّرُ ﴿لَهُم﴾ فيكونُ عطفَ جملةٍ على جُملة؛ لأنَّ ﴿لَهُم﴾ خبرٌ و﴿ظُلَلٌ﴾ مُبتدأٌ و﴿مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ صِفةٌ و﴿مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ يجوزُ أن يكُونَ حالًا مِن ﴿ظُلَلٌ﴾ أو مُتعلِّقًا بالخبر ﴿وَأَهۡلِيهِمۡ﴾ ظُلَلٌ كائنةٌ مِن فوقِهم.

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ﴾ العذابُ هو الذي يتوعَّدُ ﴿ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ﴾)، هذا تصحِيحٌ لمعنى ﴿يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ﴾ وأنّه خبرٌ لذلِك، والمشارُ إليه ما سبق.

قولُه: (والقلب)، أي: ومِن المبالغاتِ القلب، وحُكمهُ حُكمُ أسماءِ الأجناسِ إذا غلبَ على إحدى مُسمَّياتِها بأن تُجعلَ مع الألِفِ واللّام علمًا له، فإنَّ المصدرَ كما قال «فَعَلُوت» مِن «الطُّغيان» يُطلقُ على مَن طغى وتجاوزَ فيه الحدّ، ثمَّ قُلِبَ وغُلِّبَ على الشَّيطان، وإليه

على غيرِ الشيطان، والمرادُ بها ها هنا الجَمْع. وقُرِئ: (**الطواغِيتَ**). ﴿أَن يَعْبُدُوهَا﴾: بدلٌ من ﴿ٱلطَّٰغُوتَ﴾ بَدَلَ الاشتمال. ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾: هي البشارةُ بالثواب، كقوله تعالى: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤]، اللهُ عزَّ وجلَّ يُبشِّرهم بذلك في وَحْيِه على ألسِنةِ رُسله، وتتلقَّاهم الملائكةُ عند حُضورِ الموت مُبشِّرين، وحين يُحشَرون، قال اللهُ تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ﴾ [الحديد: ١٢]. **وأراد بعباده** ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾: **الذينَ اجتنَبوا وأنابُوا لا غيرَهم**، وإنما أرادَ بهم أن يكونوا مع الاجتنابِ والإنابة على هذه الصِّفة، فوَضَعَ الظاهرَ موضعَ الضَّمير، وأرادَ أن يكونوا نُقَّاداً في الدِّينِ يُميِّزون بين الحَسَنِ والأحسن والفاضلِ والأفضل، فإذا اعترَضَهم أمْرانِ واجبٌ ونَدْب:

الإشارةُ بقولِه: «وهو لِلاختِصاص».

قولُه: (وقُرِئَ: «**الطواغِيت**»)، قال ابنُ جِنِّي: قرأها الحسنُ: ﴿ٱلطَّٰغُوتَ﴾ مقلُوب، ووزنهُ «فَلعُوت» مِن: طغيت، وقالوا أيضًا: طَغَوت. وقولُهم: «طُغيان» دلِيلٌ على أنّ اللّامَ ياءٌ فاصِلة، إذن «طَغَيوت» مصدرٌ كالرَّغبُوتِ والرَّهبُوت، ثمَّ قدَّمَ اللّامَ على العين فصارت «طَيغُوت» ثمَّ قُلِبت الياءُ لتحرُّكِها وانفِتاحِ ما قبلها الفاءِ فصارَ «طاغُوت»، وكانَ القِياسُ إذا كُسِّرَ أن يُقال: «طَياغِيت» إلا أنه قيل: «طواغِيت» على لغةِ مَن قال: «طَغَوت»[1].

قولُه: (**وأراد بعِبادِهِ** ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ﴾: **الذِين اجتنبُوا لا غيرَهُم**)[2]، يعني: لا يجوزُ أن يُرادَ غيرهُم؛ لأنَّ قولَه: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ مُترتِّبٌ على جُملةِ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟﴾ إلى قولِه: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ على معنى إذا كان لهمُ البُشرى فبشِّرهُم، فأُقيمَ المُظهرُ موضِعَ المُضمرِ مِن غير لفظِهِ السّابِقِ لتكريرِ استِحقاقِ البِشارة، أحدهُما: التَّرتيبُ، والآخرُ: تخصِيصُ الذكرِ، ولو تركَ إقامةَ المُظهرِ موضِعَ المُضمرِ وقيل: ﴿فَبَشِّرْهُم﴾ لم يُنبِّه على كونِهم نُقَّادًا مميِّزينَ مع الاجتِنابِ والإنابة.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٣٦).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عما في «الكشاف»، ولعله من باب الاختصار.

اختارُوا الواجبَ، وكذلك المُباحُ والندب، حُرَّاصاً على ما هو أقربُ عند الله وأكثرُ ثواباً، ويَدخل تحتَه المذاهبُ واختيارُ أثْبَتِها على السَّبْك، وأقواها عند السَّبْر، وأبْيَنِها دَليلاً أو أَمارة، وأنْ لا تكونَ في مَذْهبك كما قال القائل:

ولا تكنْ مِثْلَ عَيْرٍ قِيدَ فانقادا

يريد المقلِّد. وقيل: يَستمعون القرآنَ وغيرَه فيتَّبِعُون القرآن. وقيل: يَستمعون أوامِرَ اللـهِ فيتَّبِعون أحسنَها، نَحْو القِصاص والعَفْو، والانتصارِ والإغضاء، والإبداءِ والإخفاء؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٧١]. وعن ابنِ عبّاسٍ: هو الرَّجلُ يَجلسُ مع القومِ فيسمعُ الحديثَ فيه محاسنُ ومَساوٍ، فيحدِّثُ بأحسنِ ما سَمع ويكفُّ عمّا سواه. **ومن الوَقفة مَن يقفُ** على: (فبشر عبادي)، ويَبتدئ: ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ﴾، ويرفعُه على الابتداء، وخَبرُه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾.

قولُه: (**ولا تكُن مِثلَ عَيْرٍ قِيدَ فانقادا**)، أولُه:

شمِّر وكُن في أُمورِ الدِّينِ مُجتهِدًا

أي: لا تكُن في مذهبِكَ مُقلِّدًا واختر أقوى المذاهِب. **الانتِصاف**: ملأَ كِتابهُ مِن الاعتِزالِ، وهو يظنُّ أنه قد أجادَ فلا مطمعَ في رُجوعِهِ عن تقليدِهِ ونسألُ اللهَ العِصمةَ[1].

قولُه: (**ومِن الوَقفةِ من يقِف**)، وفي «التَّيسِير»: قرأ أبو شُعيبٍ: «فَبشِّرْ عباديَ الذين» بياءٍ مفتُوحةٍ في الوصل، ساكِنةٍ في الوقفِ. وقال أبو حمدُونَ وغيرهُ عن اليزيديّ: مفتُوحة في الوصلِ، محذُوفة في الوقفِ. وهو عند قياسِ قولِ أبي عمرٍو، وفي اتِّباعِ المرسُوم عند الوقفِ. والباقُونَ يحذِفُونها في الحالين[2]. وفي «المُرشِد»: إن جعلتَ ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ﴾ صِفةً لـ﴿عِبَادِ﴾ لم تفصِل بينهُما ووقفتَ على قولِه: ﴿أَحۡسَنَهُۥٓ﴾ ثمَّ تبتدِئُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ مُبتدأً،

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٢١).

(٢) «التيسير في القراءات السبع»، ص٦٧.

[﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ ١٩]

أصلُ الكلام: أَمن حقَّ عليه كلمةُ العذاب فأنتَ تنقِذُه، جُملةٌ شَرطيّة دَخل عليها همزةُ الإنكارِ، والفاءُ فاء الجزاء، ثم دَخلتِ الفاءُ التي في أوّلها للعطفِ على محذوفٍ يدلُّ عليه الخِطاب، تقديرُه: أأنتَ مالكُ أمْرِهم، فمَن حقَّ عليه العذابُ فأنت تنقذُه؟ **والهمزةُ الثانيةُ هي الأُولى، كُرِّرت لتوكيدِ** معنى الإنكارِ والاستبعاد، ووُضِعَ ﴿مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ موضعَ الضمير، فالآيةُ ـ على هذا ـ جملةٌ واحدة. ووجهٌ آخر؛ وهو أن تكونَ الآية جُملتَيْن: أفمن حقَّ عليه العذابُ فأنت تخلِّصُه؟ أفأنت تُنقِذُ مِن النار؟ وإنما جازَ حذف: فأنت تخلِّصُه؛ لأنَّ ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ﴾ يدلُّ عليه. **نُزِّل استحقاقُهم العذابَ ـ وهم في الدنيا ـ منزلةَ دخولِهم النار، حتى نُزِّل اجتهادُ رسولِ الله ﷺ** وكَدُّه نفْسَه **في دعائهم إلى الإيمان منزلةَ إنقاذِهم من النار**. وقولُه: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ﴾ ....

وخبرهُ: ﴿ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾. وإن جعلتهُ مُبتدأً كان الوقفُ على ﴿عِبَادِ﴾ تامًّا، وتبتدِئُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ على أنه مُبتدأٌ، وخبرهُ: ﴿ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾، وعلى الوجهين: الوقفُ عند ﴿هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾ جائز. وقُلتُ: مَن وقفَ على ﴿عِبَادِى﴾ جعلَ موقعَ السُّؤالِ عِنده، فيكونُ الاستئنافُ بإعادةِ صِفةِ مَنِ استؤنِفَ عنه الحديث، وقد مضى الفرقُ في أولِ البقرة.

قولُه: (**والهمزةُ الثَّانيةُ هي الأولى، كُرِّرت للتَّوكيد**[1])، قال الزَّجّاج: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ فيه معنى الجزاء، والهمزةُ في ﴿أَفَأَنتَ﴾ جاءت مُؤكِّدةً مُعادةً لمّا طالَ الكلام؛ لأنه لا يصلحُ أن تأتيَ بهمزةِ الاستِفهامِ في الاسمِ والأُخرى في الخبر، والمعنى: أفمن حقَّ عليه العذابُ أفأنتَ تُنقِذُه؟[2]

قولُه: (**نُزِّلَ استِحقاقُهمُ العذابَ وهُم في الدُّنيا منزلةَ دُخولِهمُ النار، حتَّى نُزِّلَ اجتِهادُ رسُولِ الله ﷺ... في دُعائِهم إلى الإيمانِ منزلةَ إنقاذِهم مِن النار**)، تلخيصهُ: أنّ أصلَ الكلام:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لتوكيد معنى الإنكار»، وكأنه لما حذف ما أضيف إليه عوَّض عنه بـ«أل».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٩).

يُفيد أنَّ اللهَ تعالى هو الذي يَقدرُ على الإنقاذِ من النار وحدَه، لا يقدرُ على ذلك أحدٌ غيره، فكما لا تقدرُ أنتَ أن تُنقِذَ الداخلَ في النارِ من النار، لا تقدرُ أن تُخلِّصه ممّا هو فيه مِنَ استحقاقِ العذاب بتحصيلِ الإيمان فيه.

[﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ ٱلْمِيعَادَ﴾ ٢٠]

﴿غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ﴾: عَلاليٌّ بعضُها فوقَ بعض. فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿مَّبْنِيَّةٌ﴾؟ قلتُ: معناه، واللهُ أعلم: أنها بُنِيتْ بناءَ المَنازل التي على الأرض وسُوِّيتْ تسويتَها. ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ كما تَجْري تحتَ المنازل، من غيرِ تفاوتٍ بين العُلْوِ والسفْل. ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مؤكِّد؛ لأنَّ قولَه: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ﴾ في معنى: وَعَدَهم اللهُ ذلك.

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا

أفأنتَ تهدِي مَن هو مُنغمِسٌ في الضَّلال؟ فوضعَ النَّارَ موضِعَ الضَّلالِ وضعًا للمُسبَّبِ موضِعَ السَّببِ لقوةِ أمرِه، ثُمَّ عقَّبَ المجازَ بما يُناسِبهُ مِن قولِه: ﴿تُنقِذُ﴾ بدلَ ﴿تَهْدِى﴾ كما يُعقِّبُ الاستِعارةَ بالتَّرشيحِ؛ لأنَّ الإنقاذَ أنسبُ لمن هو في النَّارِ مِن الهِداية، وذلِكَ لشِدَّةِ حِرصِهِ صلواتُ الله عليه على إيمانِهم والمُبالغةِ في اجتِهادِه.

قولُه: (يُفِيدُ أنّ الله تعالى هو الذي يقدِرُ على الإنقاذ)، إلى آخِره. أرادَ أنّ تقدِيمَ الفاعِلِ المعنويِّ على الفِعلِ وإيلاءهُ همزةَ الإنكارِ يدلُّ على أنّ الكلامَ في الفاعِلِ لا في الفِعل، أي: لستَ أنتَ الفاعِلَ لهذا الفِعلِ بل فاعِلهُ غيرُكَ وهو الله وحده.

قولُه: (ما معنى قوله: ﴿مَّبْنِيَّةٌ﴾؟)، يعني: وصفَ الغُرفِ بالمبنِيَّةِ، والمُتعارفُ أنَّها مِن أوصافِ التَّحتانِيَّةِ لا العلالي، وخُلاصةُ الجوابِ: أنّ غُرفَ الجنَّةِ على خِلافِ ما في الدُّنيا، فيكونُ بناؤُها بناءَ المنازِلِ التي على الأرضِ وسُوِّيت بتسوِيتِها، تجري مِن تحتِها الأنهارُ كما تجري مِن تحتِ المنازِل.

مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ حُطَٰمًاۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [٢١]

﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾: هو المطَر. وقيل: كلُّ ماءٍ في الأرض فهو من السماء يَنزِلُ منها إلى **الصَّخرة**، ثم يَقسِمُه الله، ﴿فَسَلَكَهُۥ﴾: فأدخلَه ونَظَمَه ﴿يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾: **عُيوناً ومَسالكَ** ومَجاريَ كالعُروقِ في الأجساد، ﴿مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهُۥ﴾: هيئاتُه؛ من خُضرةٍ وحمرة وصُفرة وبيَاضٍ وغيرِ ذلك، **أو أصنافُه؛ من بُرٍّ** وشَعيرٍ وسمسمٍ وغيرِها. ﴿يَهِيجُ﴾: يتمُّ جَفافه، عن الأصمعي؛ لأنه إذا تمَّ جفافُه حانَ له أن يَثُورَ عن مَنابته ويَذهبَ، ﴿حُطَٰمًا﴾: **فُتاتاً ودَريناً**. ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ﴾: لَتَذكيراً وتنبيهاً على أنه لا بدَّ من صانع حكيم، وأنَّ ذلك كائنٌ عن تقديرٍ وتدبيرٍ، لا عن تعطيلٍ وإهمال. **ويجوزُ أن يكونَ مَثَلاً للدنيا**، كقوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [يونس: ٢٤]، ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٥]. وقُرِئَ: (مُصفارًّا).

قولُه: (**إلى الصَّخرةِ**)، وهي التي في بيتِ المقدِس.

قولُه: (**عُيونًا ومسالِك**)، نُصِبَ على التَّفسيرِ لقولِه: ﴿يَنَٰبِيعَ﴾، قال القاضِي: أي: عُيُونًا ومجاريَ كامِنةً فيها، أو قنواتٍ نابِعاتٍ فِيها؛ إذ اليَنبُوعُ جاءَ للمنبعِ ولِلنابعِ فنصبها على المصدرِ أو على الحال(١).

المُغرِبُ: نبعَ الماءُ ينبُعُ، خرجَ مِن الأرضِ نُبُوعًا ونبعًا ونبعانًا(٢).

قولُه: (**أو أصنافُهُ مِن بُرٍّ**)، عطفٌ على «هيئاتِه». **الجوهري**: اللَّونُ هيئتُهُ كالسَّوادِ والحُمرة، واللَّون: النوع.

قولُه: (**فُتاتًا ودرِينًا**)، **الجوهرِيُّ**: الدَّرِينُ حُطامُ المرعى إذا قدُم، وهو ما بليَ مِن الحشِيشِ، وقلَّما تنتفِعُ بِهِ الإبِل.

قولُه: (**ويجُوزُ أن يكُونَ مثلًا للدُّنيا**)، عطفٌ على قولِه: «هُو المطر»، أي: الآيةُ إما وارِدةٌ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٠).

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٨٤).

[﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٢٢]

﴿أَفَمَن﴾ عَرف اللهُ أنه مِن أهل اللُّطف فلَطَفَ به حتى انشرحَ صدرُه للإسلام ورَغِب فيه وقَبِلَه كمن لا لُطفَ له فهو حَرِجُ الصدرِ قاسي القلب، ونورُ الله: هو لُطفه. وقرأ رسولُ الله ﷺ هذه الآية، فقيل: يا رسولَ الله، كيف انشراحُ الصدر؟ قال: «إذا دَخَلَ النورُ القلبَ انشَرحَ وانفسَحَ»، فقيل: يا رسولَ الله، فما علامةُ ذلك؟ قال: «الإنابةُ إلى دارِ الخُلود، والتَّجافي عن دارِ الغُرُور، والتأهُّبُ للموت قبل نُزولِ الموت»، **وهو نظيرُ قولـه: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾ [الزمر: ٩] في حذفِ الخبَر.** ﴿مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾: مِن أجلِ ذِكْرِه، أي: إذا ذُكر اللهُ عندهم أو آياتُه اشمأزُّوا وازدادتْ قلوبُهم قَساوةً،

على ظاهِرها حاثَّةٌ على التَّفكُّرِ والتذكُّرِ في آياتِ الله الباهِرة، أو المرادُ بها: التَّمثِيلُ باعِثةً على التَّذكِيرِ والإيقاظِ، زاجِرةً عن الرُّكونِ إلى اللَّذّاتِ العاجلةِ. مُنبِّهةً أنَّها في وشكِ الزَّوالِ وسُرعةِ الانفِصال، يدُلُّ على الثَّاني سوابِقُها ولواحِقُها، فإنّها مسبُوقةٌ للتَّذكيرِ والوعظِ لا سِيَّما قولُه: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ أي: لمن لا يلِينُ قلبُهُ لمواعِظِ الله وزواجِرِه، ولِذلكَ استشهدَ بقولِه: «الإنابةُ إلى دارِ الخُلودِ والتَّجافِي عن دارِ الغُرُور، والتَّأهُّبُ للموتِ قبلَ نُزُولِ الموت»[1].

الزَّجّاج: هـ لُه: (هُو نظيرُ قولِه: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾ في حذفِ الخبَر)، أي: في أحدِ وجهيه، قال فلم يهتدِ لقسوبِذهِ الفاءُ للمُجازاة، المعنى: أفمن شرَحَ الله صدرهُ فاهتدى كمن طبعَ الله على قلبهِ ﴿مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[2]. ـه؟ لأنَّ في الكلامِ دليلًا على هذا المُقدَّر، وهو قولُه: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في

«الأسماء والصفات» (١: ... «المصنّف» (٧: ٧٦) وسعيد بن منصور في «السنن» (٥: ٨٦) والبيهقي في

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ... ٤٠٠) من حديثِ عبد الله بن المستورد.

(٣٥١).

كقوله: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]. وقُرِئ: (عن ذِكْرِ الله). فإن قلتَ: ما الفرقُ بين «مَن» و«عَن» في هذا؟ قلتُ: إذا قلتَ: قسا قلبُه مِن ذِكْرِ الله، فالمعنى ما ذكرتُ؛ من أن القسوةَ من أجلِ الذِّكر وبسببِه، وإذا قلتَ: عن ذكرِ الله، فالمعنى: غَلُظَ عن قَبولِ الذِّكر وجَفا عنه. ونظيرُه: سَقاه من العَيْمَة، أي: من أجلِ عَطَشه، وسَقاه عَن العَيْمَة: إذا أَرْواه حتى أبعَدَه عن العطش.

[﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ ٢٣]

عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: أنَّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ **مَلُّوا مَلَّةً**، فقالوا له: حدِّثنا؛ فنزلتْ. **وإيقاعُ اسم** «الله» **مبتدأً**، وبناءُ ﴿نَزَّلَ﴾ عليه: فيه تفخيمٌ لأحسن الحديث، ورفعٌ منه، واستشهادٌ على حُسنه، وتأكيدٌ لاستِناده إلى اللّـهِ، وأنه مِنْ عندِه، وأنَّ مِثْلَه لا يجوزُ أنْ يَصدُرَ إلّا عنه، وتنبيهٌ على أنه وحيٌ مُعجز مُباينٌ لسائر الأحاديث. و﴿كِتَٰبًا﴾ بَدَلٌ من ﴿أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾، ويَحتملُ أنْ يكونَ حالاً منه. ﴿مُّتَشَٰبِهًا﴾: مُطلق في مُشابهة بعضِه بعضاً، فكانَ مُتناولاً لتشابُهِ معانيه في الصحَّةِ والإحكام،

قولُه: (ملُّوا ملَّة)، الجوهرِيُّ: مَلِلتُ الشَّيءَ بالكسر أمَلُّهُ، ومَلِلتُ مِنهُ أيضًا، مَللًا وملَّةً ومُلالَةً؛ إذا سَئِمتُه.

قولُه: (وإيقاعُ «اسم الله» مُبتدأ)، يعني: التَّركيبَ مِن بابِ تقوِّي الحُكم، لكن في تخصيصِ اسمِ الله الجامعِ بالذِّكرِ وإيقاعِ الفِعلِ على أحسنِ الحديثِ وإبدالِ ﴿كِتَٰبًا﴾ عنه ووصفِهِ بـ﴿مُّتَشَٰبِهًا﴾ الإشعارُ بترتُّبِ الحُكمِ على الوصفِ والدِّلالةُ على الاختِصاص، وأنَّ مِثلَ هذا الكلامِ في حُسنِ نظمِهِ وغرابتِهِ وكونِهِ جامِعًا للمعارِفِ الحقّةِ وحائزاً لمحاسِنِ الأخلاقِ ومكارِمِ الشِّيمِ لا ينبغِي أن يصدُرَ إلا عمَّن استجمعَ فيه الأسماءَ الحُسنى والصِّفاتِ العُليا، وفي قولِه: «وأنَّ مِثله» إشارةٌ إلى الكِنايةِ التي ذكرناها؛ لأنَّها على مِنوالِ مِثلُكَ يجُود.

والبناءِ على الحقِّ والصِّدق، ومنفعةِ الخَلق، وتناسُبِ ألفاظه **وتناصُفِها في التخيُّرِ والإصابة**، وتجاوُبِ نَظْمِه وتأليفِه في الإعجاز والتَّبْكيت، **ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَثَانِيَ﴾ بياناً** لكونه مُتشابهاً؛ لأن القصصَ المكرَّرة لا تكونُ إلّا مُتشابهة. والمثاني: جمعُ مُثَنًّى بمعنى: مُردَّد ومُكرَّر، لما ثُنِّيَ من قَصَصِه وأَنْبائه، وأحكامِه، وأوامره، ونَواهيه، ووَعْده، ووَعيده، ومَواعظه. وقيل: لأنه يُثَنَّى في التلاوة، فلا يُمَلّ كما جاء في وصفِه: **لا يَتْفَهُ ولا يَتَشانُّ** ولا يَخلَقُ على كثرة الرَّدِّ. ويجوزُ أن يكونَ جمعَ مَثْنى مَفْعَل، مِنَ التَّثْنِيةِ

قولُه: (**وتُناصُفِها في التَّخيُّرِ والإصابة**)، **الجوهري**: أنصف، أي: عدل، يُقال: أنصفهُ مِن نفسِه، وانتصفتُ أنا مِنه، وتناصفُوا، أي: أنصفَ بعضُهُم بعضًا مِن نفسِه، ومِنهُ قولُ الشَّاعِر:

إنِّي غَرِضـــتُ إلى تَناصُــفِ وجهِهَا   غَرَضَ المُحِبِّ إلى الحَبيبِ الغائِبِ[1]

يعني: اشتقتُ إلى استِواءِ المحاسِنِ، كأنَّ بعضَ أعضاءِ الوجهِ أنصفَ بعضًا في أخذِ القِسطِ مِن الجمال.

قولُـه: (**ويجُوزُ أن يكُون ﴿مَثَانِيَ﴾ بيانًا**)، عطفٌ عـلى قولِـه: «مُطلَقٌ في مُشابهةِ بعضِهِ بعضًا»، أي يُقيِّدُ ﴿مُّتَشَٰبِهًا﴾ تارةً بـ﴿مَّثَانِيَ﴾، ويُطلَقُ أُخرى ليبقى على إطلاقِهِ دالًّا على ما هو شائعٌ في جِنسِه، ومِن ثَمَّ قَدَّرَ ما قَدَّر.

قولُه: (**لا يتفهُ ولا يتشانّ**)، **النِّهاية**: في حديثِ ابنِ مسعُودٍ يصِفُ القُرآن: «لا يتفهُ ولا يتشانّ». هو مِن الشَّيءِ التَّافِهِ الحقِير، يُقال: تفِهَ يتفهُ فهُو تافِه، ولا يتشان، أي: لا يخلَقُ عن كثرةِ الرَّدّ، مأخُوذٌ مِن الشَّنِّ وهو السِّقاء الخَلَق.

قال في «الفائِق»: أي: القُرآن حُلوٌ طيِّبٌ لا تذهبُ طلاوتُهُ ولا يبلى رونقُهُ وطراوتُه بترديدِ القِراءةِ كالشِّعرِ وغيرِه[2]. وتَفِه، أي: مِن: تفِهَ الطَّعامُ؛ إذا سَنِخَ، أو مِن: تفِهَ الثَّوبُ؛

---

(١) ذكره في «اللسان» (غرض)، وعزاه لابن هَرْمة.

(٢) «الفائق في غريب الحديث» (١: ١٥٢).

بمعنى التكرير والإعادة، كما كان قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك: ٣] بمعنى: كَرَّة بعد كرّة، وكذلك: لبَّيْك وسَعْدَيْك، وحَنانَيْك. فإن قلتَ: كيفَ وُصِفَ الواحدُ بالجَمْع؟ قلتُ: إنما صحَّ ذلك؛ لأنّ الكتابَ جُملةٌ ذاتُ تفاصيلَ، وتفاصيلُ الشيء هي جُملته لا غيرُ، ألا تراكَ تقولُ: القرآنُ أسباعٌ وأخماس، وسُوَر وآيات، وكذلك تقول: أقاصيصُ وأحكامٌ ومواعظُ مكرّرات، ونظيرُه قولُك: الإنسانُ عِظام وعُروقٌ وأعصاب؟ إلا أنك تركتَ الموصوفَ إلى الصفة؛ وأصلُه: كتاباً متشابِهاً فُصولاً مَثاني. ويجوزُ أن يكونَ كقولك: بُرمَةٌ أَعْشار، وثوبٌ أَخْلاق. ويجوزُ أن لا يكون ﴿مَّثَانِيَ﴾

إذا بلي، «ولا يتشانّ» تأكيدٌ له، أو مِن: تفِهَ الشَّيءُ؛ إذا قلَّ وحقُر، أي: هو مُعظَّمٌ في القُلُوبِ أبدًا، وقيلَ: معنى «التَّشان»: الامتِزاجُ بالباطِلِ مِن الشّنانةِ وهي: اللَّبنُ المَذيق[1].

وقُلتُ: روينا عن عليٍّ رضيَ الله عنه أنه قال: سمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقُولُ: «إنها ستكُونُ فِتنةٌ» قُلتُ: فما المخرجُ مِنها يا رسُولَ الله؟ قال: «كِتابُ الله، فيه نبأُ ما قبلكُم، وخبرُ ما بعدكُم، وحُكمُ ما بينكُم، وهو الفصلُ ليسَ بالهزل، من تركهُ مِن جبّارٍ قصمهُ الله، ومنِ ابتغى الهُدى في غيرِهِ أضلَّهُ الله، وهو الحبلُ المتين، وهو الذِّكرُ الحكِيم، وهو الصِّراطُ المُستقيم، وهو الذي لا تزيغُ بِهِ الأهواء، ولا تلتبِسُ بِهِ الألسِنة، ولا يشبعُ مِنهُ العُلماء، ولا يخلقُ عن كثرةِ الرَّدّ، ولا تنقضِي عجائِبُه، هو الذي لم تنتهِ الجِنُّ حتَّى قالُوا: إنّا سمِعنا قُرآنا عجبًا يهدِي إلى الرُّشدِ فآمنَّا به، مَن قال بِهِ صدق، ومن عمِلَ بِهِ أُجِر، ومَن حكمَ بِهِ عدل، ومن دعا إليه هُدِيَ إلى صِراطٍ مُستقِيم». أخرجهُ التِّرمذيُّ والدّارِميّ[2].

قولُه: (بُرمةٌ أعشار)، الجوهرِيّ: البُرمة: القِدر. وبُرمةٌ أعشار: إذا انكسرت قِطَعًا. وقُلتُ: أعشارٌ: جاءَ على بناءِ الجمعِ، كما قالُوا: رُمحٌ أقصاد، وثوبٌ أخلاق، إذا كانتِ الخُلُوقةُ فيه كُله، كما قالُوا: أرضٌ سَباسِب، وبُرمةٌ أعشار. وعن بعضِهم: وهي التي تَسَعُ

---

(١) يعني المذوق، وهو المخلوط بالماء.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٩٠٦) والدارميّ (٣٣٧٤) والبزّار (٨٣٦) وغيرهم، وفي إسناده الحارث الأعور ضعيف الحديث.

صِفةً، ويكون مُنتصباً على التمييز من ﴿مُتَشَٰبِهًا﴾، كما تقولُ: رأيتُ رَجلاً حَسناً شمائلَ، والمعنى: مُتشابهةً مَثانيهِ. فإن قلتَ: ما فائدةُ التثنيةِ والتكرير؟ قلتُ: النفوسُ أنفرُ شيءٍ عن حديثِ الوَعْظ والنصيحة، فما لم يُكرَّرَ عليها **عَوْداً عن بَدْءٍ**، لم يَرسخْ فيها ولم يَعملْ عَمَلَه، **ومِن ثَمَّ كانت عادةُ رسولِ الله ﷺ أن يكرِّرَ عليهم** ما كان يَعِظُ به وينصحُ ثلاثَ مرّاتٍ وسَبْعاً؛ ليَركُزَه في قلوبِهم ويَغرِسَه في صُدورِهم. اقشعرَّ الجِلْدُ: إذا تقبَّض تقبُّضاً شديداً، **وتركيبُه من حروفِ القَشع**، وهو الأديمُ اليابس، مَضمُوماً إليها حرفٌ رابعٌ وهو الراء؛ ليكونَ رُباعيّاً ودالّاً على معنًى زائد. يقال: اقشعرَّ جِلْدُه من الخوفِ، **وقَفَّ شَعرُه**، ....

فيها أعشارَ الجزورِ وهي أنصباؤها جمعُ عُشر، والأقصادُ: جمعُ قَصْد، وهو ما يُكسَرُ به الرمح.

أخلقَ الثَّوبُ: إذا بَلِيَ، يَتعدّى ولا يتعدّى.

قولُه: (**حسنًا شمائِل**)، أي: شمائِلُه، و«شمائِل» نُصِبَ على التَّمييز.

قولُه: (**عَودًا عن بَدء**)، هو حالٌ مِن الذي أُقِيمَ مُقامَ الفاعِلِ في «يُكرِّرُه»، ونحوُهُ: رجعَ عودُهُ على بدءٍ، أي: راجعَ في الطَّريقِ الذي جاءَ مِنه، ويَجُوزُ أن يكُونَ مفعُولًا مُطلقًا، نحو قعدتُ جُلُوسًا.

قولُه: (**ومِن ثَمَّ كانت عادةُ رسُولِ الله ﷺ أن يُكرِّر عليهم**)، روى التِّرمِذيُّ عن أنسٍ قال: «**كانَ رسُولُ الله ﷺ يُكرِّرُ الكلِمةَ ثلاثًا لتُعقلَ عنه**»[1].

وروى أبو داوُدَ عن رجُلٍ: أنّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا حدَّثَ حديثًا أعادهُ ثلاثَ مرّاتٍ[2].

قولُه: (**وتركيبُهُ مِن حُرُوفِ القشع**)، إلى قولِه: (**وقَفَّ شعرُهُ**)، عن بعضِهم: هذا بيانُ الحِكمةِ لِفعلِ الواضِع، لا أنه اشتِقاقٌ، كما في «اقمَطرَّ» فإنّ «القِمط» هو الأصل، ثُمَّ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٤٠) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح غريب.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٥٣) عن رجلٍ خدمَ النبي ﷺ.

وهو مَثَلٌ في شدَّة الخوف، فيجوزُ أن يريدَ به اللهُ سبحانه التمثيل؛ تصويراً لإفراطِ خشيَتِهم، وأن يريدَ التحقيق، والمعنى: أنهم إذا سَمِعُوا بالقرآن وبآياتِ وَعيده: أصابَتْهم خَشيةٌ تقشعرُّ منها جُلودُهم، ثم إذا ذَكَرُوا اللهَ ورحمتَه وجُوده بالمغفرة: لانتْ جُلودهم وقلوبهم، وزالَ عنها ما كان بها مِنَ الخشية والقُشَعْريرة. فإن قلتَ: ما وجهُ تَعْدِيةِ «لانَ» بـ «إلى»؟ قلتُ: ضُمِّن معنى فِعْلٍ متعدٍّ بـ «إلى»، كأنه قيل: سكنَتْ، أو: اطمأَنَّتْ إلى ذِكْر الله ليِّنةً غير متقبِّضة، راجيةً غير خاشية. فإن قلتَ: **لم اقتُصر على ذِكْرِ الله من غيرِ ذِكْرِ الرحمة**؟ قلتُ: لأنَّ أصلَ أمْرِه الرحمةُ والرأفة، ورحمتُه هي سابقةٌ غَضَبَه، فلأصالةِ رحمته إذا ذُكر لم يَخطرْ بالبال قَبْلَ كلِّ شيء من صفاته إلّا كونه رَؤوفاً رحيماً. فإن قلتَ: لِمَ ذُكرتِ الجُلودُ وحدَها أوّلاً، ثم قُرنتْ بها القلوبُ ثانياً؟ قلتُ: **إذا ذُكرت الخشيةُ التي محلُّها القلوبُ، فقد ذُكرت القُلوب**، ....

زيدت فِيها الرَّاءُ، فيكُونُ رُباعيًّا دالاً على معنًى زائِد، ونظيرُهُ قولُ النَّحويِّين: إنَّ الضَّادَ اسمٌ للحرفِ الأولِ مِن: ضرب.

قولُه: (**وهُو مَثَلٌ في شِدَّةِ الخوف**)، أي: استعملَ القُشعريرةَ في تغيُّرٍ يحصُلُ في جِلدِ الإنسانِ عند الوجلِ، فينتصِبُ شعرُه، وكثُرَ فيه حتَّى صارَ مثلًا لُمجرَّدِ شِدّةِ الخوف.

قولُه: (**لِـمَ اقتصرَ على ذِكرِ الله مِن غير ذِكرِ الرَّحمة**)، يعني: ذكرتَ أنّ المعنى أنَّهُم إذا سمِعُوا بالقُرآن وآياتِ وعِيدِهِ أصابتهُم خشية، ثُمَّ إذا ذكرُوا رحمتهُ لانت جُلُودُهُم، فلِمَ حُذِفتِ الرَّحمةُ وليسَ في الكلامِ ما يدُلُّ على المحذُوف؟ وأيضًا فلِمَ اقتصرَ على المُضاف إليه؟ وخُلاصةُ الجوابِ: أنّ اسمَ الله وإن كان جامِعًا لسائِرِ الأسماءِ الحُسنى، وتقيِيدُهُ بشيءٍ مِن تِلك الأسامِي إنَّما يُعلمُ بحسبِ القرائِن، لكِن عند فُقدانِ القرينةِ يُغلَّبُ جانبُ الرَّحمةِ على الغضب؛ لأنَّ رحمتَهُ سبقت غضبه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فلأصالةِ رَحمتِهِ إذا ذُكِر لم يخطُر بالبالِ إلا كونُهُ رَؤُوفًا رَحيمًا».

قولُه: (**إذا ذُكِرتِ الخشيةُ التي محلُّها القُلوبُ فقد ذُكِرتِ القُلوب**)، يعني: إن لم تُذكَرِ «القُلُوبُ» في الأولِ صريحًا فقد ذُكِرتِ «الخشيةُ» التي مِن عوارِضِها، فكأنّها قد ذُكِرت،

....

وتحريرُ المعنى: أنّهُم إذا فوجِئوا بالقُرآن وما فيه مِن القوارِعِ والزَّواجرِ مُجملًا تقشعِرُّ جُلُودُهُم وتخشى قُلُوبُهُم، فإذا وردَ عليهم مِن ذِكرِ اسمِ الذّاتِ وارِدٌ رحمانِيٌّ استبدلُوا بالخشيةِ رجاء، وبِالقُشعرِيرةِ لينًا، فلمّا جعلَ اقشِعرارَ الجُلُودِ أصلًا في الاعتِبارِ أولًا أُتبعَ بذِكرِ ما يُناسِبُ الاقشِعرارِ مِن اللِّينِ ثانيًا تغليبًا، و إلا كان مُناسِبُ الخشيةِ الرّجاءَ كما صرَّحَ به، وروى في تفسيرِ قولِه: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنعام: ٢] عن أُمِّ الدّرداءِ: «الوجلُ في القلبِ كاحتِراقِ السّعفةِ أما تجِدُ لهُ قُشعرِيرة»، يعني: فَزِعَتْ لذِكرِه استِعظامًا لهُ وتهيُّبًا مِن جلالِهِ وعِزّةِ سُلطانِهِ وبطشِهِ بالعُصاةِ وعِقابه، وهذا الذِّكرُ خِلافُ الذِّكرِ في قولِه: ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ لأنَّ ذلِكَ ذِكرُ رحمتِهِ ورأفتِهِ وثوابِه.

وروى الإمامُ عن لسانِ أهلِ العِرفانِ: العارِفُونَ السّائِرُونَ في بَيداءِ جلالِ الله إن نظرُوا إلى عالمِ الجلالِ طاشُوا، وإن لاحَ لهم أثرٌ مِن عالمِ الجمالِ عاشُوا[١].

وقُلتُ ـ والله أعلمُ ـ: إنَّ الله تعالى لـمّا وصفَ القُرآن المجيدَ وبالغَ في مدحِهِ حتَّى بلغَ غايتهُ مِن الكمالَ على ما سبقَ في قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ وأرادَ أن يُبيِّن كيفيّةَ هِدايتِهِ للخلق، فإنّ جُلَّ الغرضِ مِن الكُتُبِ السّماوِيّةِ الهِداية، قال: ﴿مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾، يعني: من أراد الله أن يهدِيهُ بِهِ أوقعَ في قلبِهِ الخشية، كقولِه: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] ثُمَّ يتأثّرُ مِنهُ ظاهِرُهُ بأن يأخُذهُ في بدءِ الحالِ قُشعرِيرةٌ في الجِلدِ لضعفِ الحالِ أو قُوةِ سطوةِ الوارِد، فإذا أدمنَ سماعَهُ وألِفَ أنوارهُ تلِينُ جُلُودُهُ فيتأثّرُ مِنهُ القلبُ فيطمئِنُّ إليه فتنقلِبُ النَّفسُ الأمّارةُ مُطمئِنَّة، ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾، فكما يتأثّرُ الظّاهِرُ مِن القلبِ في بدءِ الحالِ ينعكِسُ في ثانِي الحال، ويتأثّرُ القلبُ مِن الظّاهِر، ولِذلِكَ جعلَ اقشِعرارَ الجِلدِ تابِعًا لخشيةِ الله أولًا، ولِينَ القلبِ تابِعًا للِينِ الجِلدِ ثانياً، فيستمِدُّ الظّاهِرُ مِن الباطِنِ أنواره، والباطِنُ مِن الظّاهِرِ آثاره، فلا يزالانِ يتناوبانِ حتّى يَصعدَ السّالِكُ بذلِكَ إلى مدارِجِ القُدسِ ومعارِجِ الكمال، فيتوطّنَ في مخدعِ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٤٤٦).

فكأنه قيل: تقشعرُّ جلودُهم من آياتِ الوَعيد، وتخشى قلوبُهم في أوّل وَهْلة، فإذا ذَكَروا اللهَ ومَبْنى أمْره على الرأفةِ والرحمة؛ استبْدَلوا بالخشيةِ رَجاءً في قلوبهم، وبالقُشَعْريرة لِيناً في جُلودهم: ﴿ذَالِكَ﴾ إشارة إلى الكتاب، وهو ﴿هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِى بِهِۦ﴾: يوفِّق به ﴿مَن يَشَآءُ﴾ يعني: عبادَه المتقين، حتى يَخشَوْا تلك الخشية ويَرجوا ذلك الرجاءَ، كما قال: ﴿هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ﴾: ومَن يَخذله من الفُسّاق والفَجَرة ﴿فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾، **أو ذلك الكائنُ من الخشيةِ والرجاء هُدى الله**، أي: أثرُ هُداه؛ وهو لُطفه، فسمَّاه هُدًى لأنه حاصلٌ بالهدى، ﴿يَهۡدِى بِهِۦ﴾ بهذا الأثرِ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ مِن عِباده، يعني: مَن صَحِبَ أُولئك ورآهم خاشِينَ راجِين، وكان ذلك مرغَباً لهم في الاقتداءِ بسيرتهم وسُلوك طريقتِهم. ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ﴾: ومَن لم يُؤثر فيه ألطافُه لقسوةِ قَلْبه وإصرارِه على فُجوره ﴿فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾: مِن مُؤثر فيه بشيءٍ قطّ.

[﴿أَفَمَن يَتَّقِى بِوَجۡهِهِۦ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ ذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡسِبُونَ * كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ فَأَتَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَشۡعُرُونَ * فَأَذَاقَهُمُ ٱللَّهُ ٱلۡخِزۡىَ فِى ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾ ٢٤-٢٦]

يقـالُ: اتَّقاه بدَرَقتـه: استقبَلَه بها فوَقى بها نفْسَه إيّـاه، واتَّقاه بيَده. وتقديـرُه:

القُربِ ثُمَّ يفيضُ نُورُهُ المُستفِيضُ على الغير، كما قالَ تعالى: ﴿ذَالِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾، وكشفَ عن القِناعِ حيثُ أشار مَن صحِبَ أُولئِكَ ورآهُم خاشِينَ راجِينَ، فكانَ ذلِكَ مُرغِّبًا لهم في الاِقتِداءِ بسيرتِهِم وسُلُوكِ طرِيقتِهِم، رزقَنا الله الاِقتِداءَ بهِم بفضلِهِ وجُودِه.

قولُه: (**أو ذلِكَ الكائِنُ مِن الخشيةِ والرَّجاء**)، عطفٌ على قولِه: «ذلِكَ إشارةٌ إلى الكِتاب»، وعلى الأولِ: المرادُ بذِكرِ الله القُرآن نفسُهُ، قد أُقِيمَ مقامَ المضمرِ مِن غيرِ لفظِهِ السّابِق؛ تَعظِيمًا للحالِ وتحقِيقًا لما قال.

قولُه: (**بدَرَقتِهِ**)، أي: بتُرسِه، يُقال: اتّقى زَيدًا بدرقتِهِ، أي: استقبل زيداً بدرقتِهِ فوقى

﴿ أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ﴾ كمن أَمِنَ العذاب، فحُذِفَ كما حُذف في نظائره و﴿سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ﴾: شدَّته. ومعناه: أنَّ الإنسانَ إذا لقي مخُوفاً من المخاوف استقبَلَه بيَدِه، وطلبَ أن يَقِيَ بها وجهَه؛ لأنه أعزُّ أعضائه عليه، والذي يُلقى في النار يُلقى مغلولةً يداه إلى عُنقه؛ فلا يتهيّأ له أنْ يتّقِيَ النارَ إلّا بوجهه الذي كان يتّقي المخاوفَ بغيره؛ وِقايةً له ومحُاماةً عليه. وقيل: المرادُ بالوجهِ الجُملة. وقيل: نزلتْ في أبي جهلٍ. وقال لهم خَزَنةُ النار: ﴿ذُوقُواْ ﴾ وبالَ ﴿مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾. ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾: من الجهةِ التي لا يحتسِبون، ولا يخطُر ببالهم أن الشرَّ يأتيهم منها، بَيْنا هم آمِنُون رافِهون إذ فُوجِئوا مِنْ مأمنِهم. والخزيُ: الذلُّ والصَّغار، كالمَسْخِ والخَسْف والقتلِ والجَلاء، وما أشبهَ ذلك من نكالِ الله.

[﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۞ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ ٢٧-٢٨]

﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ **حالٌ مؤكّدة**، كقولك: جاءني زيدٌ رَجلاً صالحاً وإنساناً عاقلاً،

بدرقتِهِ نفسَهُ زَيدًا. **الأساسُ**: هذا وِقاءٌ ووِقايةٌ لهُ لما يُوقى بهِ الشيءُ. ووقاهُ الله كُلَّ سُوءٍ ومِن السُّوءِ وِقاية. فعلى هذا: اتَّقاهُ بدرقتِهِ؛ استقبلهُ بدَرَقتِهِ فوقى بها نفسهُ إيّاه، أي: مِنه.

قولُه: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ **حالٌ مُؤكّدة**)، قال الزّجّاجُ: ﴿عَرَبِيًّا﴾ منصُوبٌ على الحال، أي: ضربنا للنّاسِ في هذا القُرآن في حالِ عربيّتِهِ وبيانِه، وذكرَ ﴿ قُرْءَانًا ﴾ توكيدًا، كما تقُولُ: جاءني زَيدٌ رجُلًا صالحًا، فتذكُرُ رجُلًا توكيدًا[١]. وقال صاحِبُ «الفرائِد»: يُمكِنُ أن يُقال: ﴿ قُرْءَانًا ﴾ حالٌ، و﴿عَرَبِيًّا﴾ صِفة؛ لأنَّ القُرآن مصدرٌ، فيُمكِنُ أن يقعَ حالًا، أي: مقرُوءًا عربِيًّا. وقال أبو البقاء: ﴿ قُرْءَانًا ﴾ هو حالٌ مِن ﴿القُرآن﴾ مُوطّئة، والحالُ في المعنى قولُه: ﴿عَرَبِيًّا﴾. وقيل: انتصبَ بـ﴿يَتَذَكَّرُونَ ﴾[٢].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٥٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١١).

ويجوزُ أن يَنتصب على المدح، ﴿غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾: مُستقيماً بَريئاً من التناقُضِ والاختلاف.

فإن قلتَ: فهلّا قيل: مستقيماً، أو غيرَ مُعوَجٍّ؟ قلتُ: فيه فائدتانِ؛ إحداهما: **نفيُ أن يكونَ فيه عِوَجٌ قطُّ**، كما قال: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: ١]. **والثانيةُ: أنَّ لفظ العِوَجِ مختصٌّ بالمَعاني دون الأعيان**. وقيل: المرادُ بالعوج: الشكُّ واللَّبْس. وأنشد:

قولُه: (**نفيُ أن يكُونَ فيه عِوَجٌ قطّ**)، وذلِكَ مِن طريقِ الكِنايةِ، فإنّه إذا لم يكُن صاحِبَ عِوجٍ، فأن لا يكُونَ مُعوجًّا فبالطَّريقِ الأولى، كقولِه: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: ١]، أي: عِوجًا وما يُقال لهُ عِوج.

قولُه: (**والثَّانية: أنّ لفظَ «العِوَج» مختصٌّ بالمعاني دُونَ الأعيَان**)، معناهُ: أنّ المطلُوبَ أن يُقال: إنَّ معانيهِ صحيحةٌ مُستقيمةٌ لا ترى فيها اختِلافًا، كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] فلو قِيلَ: غير مُعوج، لفُهِمَ أنّ ألفاظهُ مُستقيمةٌ وكانَ تكريرًا؛ لأنَّ قولَه: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ دلّ على ذلِك، أو لأنّ العِوَجَ إذا استُعمِلَ في الأعيانِ دلَّ على بُلُوغِهِ في الاِستِقامةِ إلى حدٍّ لا يُدرِكُ العقلُ فيه خللًا كما ذكرهُ في «طه»[1].

قولُه: (**والثَّانِي: أنّ لفظَ العِوَجِ مُختَصٌّ بالمعانِي دُونَ الأعيَان**)، قال الزَّجّاج: العِوجُ ـ بكَسرِ العينِ ـ فِيما لا يُرى لهُ شخص، وما كان شخصًا قُلتُ فيهِ: عَوَج ـ بالفتح ـ، تقُولُ: في دينهِ عِوَج، وفي العصا عَوَج، فإذَن لا بُدَّ مِن «ذي»، أي: غير ذي معانٍ مائلٍ عن الاستِقامة[2].

الانتِصافُ: تقدَّمَ لهُ في «طه» الاعتِذارُ عن استِعمالِ العِوجِ المكسُورةِ في الأشخاصِ في قولِه: ﴿لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾ بأنّ الأشياءَ التي تستوِي في العادةِ لا تخلُو عن عِوج، وإن دقَّ عن البصرِ ينفرِدُ بإدراكِهِ العقلُ، وبيّنَ أن الأرضَ بلغت مِن الاستِواءِ إلى الحدِّ الحقيقيِّ الذي لا يُدرِكُ العقلُ فيه خللًا، فعبّرَ عنهُ بالمكسُورِ العَيْن؛ لكونِهِ مُشبَّهًا بالمعاني، وحاصِلُهُ يجُوزُ غير ذي عِوج، والمُرادُ: ألفاظُ القُرآن.

---

(١) انظر: (١٠: ٢٤٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٦٧).

وقد أتاكَ يَقِينٌ غَيْرُ ذي عِوَجٍ   مِنَ الإلٰهِ وقَوْلٌ غَيْرُ مَكذُوبِ

[﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٢٩]

اضربْ لقومك مَثلاً، وقُلْ لهم: ما تقولونَ في رَجلٍ من المَماليك قد اشتَرَكَ فيه شُركاءُ بينهم اختلافٌ وتنازُع، كلُّ واحدٍ منهم يدَّعي أنه عبدُه، **فهم يَتجاذبونه ويَتعاوَرُونه في مِهَنٍ شتَّى** ....

قولُه: (**واضرِب لقومِكَ مثلًا وقُل لهم ما تقُولُون**)، إنَّما دعاهُ إلى جعلِ الإخباريِّ، أي: قولِه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ طلبيًّا، وأتى بواوِ العطفِ ليتَّصِلَ بما جاءَ في هذهِ السُّورةِ الكريمةِ مِن الأمرِ كقولِه: ﴿قُلْ﴾ أو دعاهُ قولُه: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ فإنّه سُؤالُ تقريرٍ وتبكِيتٍ للمُشركينَ، فلا بُدَّ مِن السّائِل، والسّائِلُ رَسُولُ الله ﷺ. وقولُه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ ماضٍ، فيجِبُ التّأويلُ وأن يُقال: واضرِب لقومِكَ مثلًا وقُل لهم كذا، ثُمَّ سل: هل يستَويانِ مثلًا؟ أي: قُل لهم: ما تقُولُونَ في هذا التَّمثِيل؟ ثُمَّ بعدَ الفراغِ سلهُم: هل يستَويانِ مثلا؟ ثُمَّ إذا ألزمتهُمُ الحُجّةَ قُل: الحمدُ لله شُكرًا على ما أولاكَ مِن النُّصرةِ وقهرِ الأعداءِ بالحُجَجِ السّاطِعة.

قال صاحِبُ «الكشفِ»: ﴿رَّجُلًا﴾ بدل مِن قولِه: ﴿مَثَلًا﴾، و﴿شُرَكَآءُ﴾ ترتفِعُ بالظَّرف[1].

قولُه: (**ويتعاورُونه**)، أي: يتداولُونه. **الجوهريُّ**: يُقال: هم يتعورُونَ العواريَّ بينهُم. وقد قيل: مُستعارٌ بمعنى: مُتعاوِرٌ، أي: مُتداول.

قولُه: (**في مِهنٍ شتَّى**)، **الجوهريّ**: المَهْنةُ ـ بالفتحِ ـ: الخِدمة. وحكى أبو زيدٍ والكِسائِيُّ: المِهنةَ؛ بالكَسرِ، وأنكرهُ الأصمَعيّ. والماهِن: الخادِم.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٦٣) بتحقيق د.محمد الدالي، أو (٢: ٢٧٢) بتحقيق د.عبدالقادر السعدي.

ومَشادِه، وإذا عَنَّتْ له حاجةٌ تدافَعُوه، فهو متحيِّرٌ في أمْرِهِ سادِرٌ قد تشعَّبتِ الهمومُ قلْبَه وتوزَّعتْ أفكارَه، لا يَدري أيَّهم يُرضي بخدمته، وعلى أيِّهم يَعتمد في حاجاته؛ وفي آخرَ قد سَلِمَ لمالكٍ واحد وخَلَصَ له، فهو مُعتنِقٌ لِما لزمه من خِدمتِه، مُعتمِدٌ عليه فيما يُصلِحُه، فهمُّه واحدٌ وقلبُه مُجتمِع، أيُّ هذَيْن العَبْدَيْنِ أحسنُ حالاً وأجملُ شأناً؟ والمرادُ: تمثيلُ حالِ مَن يُثبِتُ آلهةً شتَّى، وما يَلزمه على قضيةِ مذهبه مِنْ أن يدَّعِيَ كلُّ واحدٍ منهم عُبوديَّتَه، ويتَشاكَسُوا في ذلك ويَتغالَبُوا، كما قالَ تعالى: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ويبقى هو متحيِّراً ضائعاً لا يَدْري أيَّهم يَعبُد، وعلى رُبوبيّةِ أيِّهم يَعتمد، ومِمَّن يَطلب رزْقَه، ومِمَّن يَلتمس رِفْقَه، فهمُّه شَعَاعٌ، وقلبُه أَوْزاع؛ وحالِ مَن لم يُثبت إلّا إلٰهاً واحداً، فهو قائمٌ بما كَلَّفه، عارفٌ بما أرضاه وما أسخطه، مُتفضَّلٌ عليه في عاجِله، مُؤمِّل للثوابِ في آجِله. و﴿فِيهِ﴾ صلةُ ﴿شُرَكَآءُ﴾، كما تقول: اشتَرَكُوا فيه.

قولُه: (ومشادِه)، الأساسُ: وهو مَشْدُوه؛ مشغُولٌ مدهُوش، وهو في مشادِه: في مشاغِل.

قولُه: (سادِر)، الجوهري: السَّادِر: المُتحيِّر.

قولُه: (فهمُّهُ شَعاع)، الجوهريُّ: رأيٌ شَعاع، مُتفرِّقٌ. ونفسٌ شَعاع، تفرَّقت هِمَمُها.

قولُه: (وقلبُه أوزاع)، الأساس: وزَّعَ المالَ والخراجَ توزيعًا: قسَّمه، وبها أوزاعٌ مِن النَّاس: ضُرُوبٌ مُتفرِّقُون. تقُولُ: ذهبت نفسُهُ شَعاعاً ولحمُهُ أوزاعاً. أوزاعٌ: جمعُ صُورةٍ لا واحِدَ له.

قولُه: (و﴿فِيهِ﴾ صِلةُ ﴿شُرَكَآءُ﴾)، هذا يدُلُّ على أنّ الظَّرفَ مع اعتِمادِهِ يجُوزُ أن يكُونَ غير عامِلٍ فيما بعدهُ بل مُتعلِّقًا به، ويجُوزُ أن يكُونَ خبرًا لهُ، كما ذهبَ إليه صاحِبُ «المِفتاحِ» في قولِه:

كأنّهُ علمٌ في رأسِهِ نار[1]

---

(١) سبق تخريجه.

والتشاكُس والتشاخسُ: الاختلافُ، تقول: تَشاكستْ أحوالُه، وتَشاخسَتْ أسنانُه. (سالماً لرَجلٍ) خالصاً له. وقُرِئ: ﴿سَلَمًا﴾ بفتحِ الفاء والعين، وفتحِ الفاء وكسرِها مع سكون العين، وهي مَصادرُ «سَلِمَ»، والمعنى: ذا سَلامة لرجلٍ، أي: ذا خُلوص له من الشَّركة، من قولهم: سَلمتْ له الضَّيعة. وقُرِئ بالرفع على الابتداء، أي: وهناك رَجلٌ سالمٌ لرَجل، وإنما جَعَلَه رَجلاً، ليكون أفطنَ لما شقيَ به أو سَعِد، فإنَّ المرأةَ والصبيَّ قد يَغفُلان عن ذلك. ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾: هل يَستويان صفةً؟ على التمييز، والمعنى: هل يَستوي صِفَتاهما وحالاهما، وإنما اقتُصِرَ في التمييز على الواحدِ لبيان الجنس. وقُرِئ: (مَثَلَيْن)، كقوله تعالى: ﴿وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾ مع قوله: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فاطر: ٤٤]، ويجوزُ فيمن قرأ: (مثلَيْن) أن يكونَ الضَّميرُ في ﴿يَسْتَوِيَانِ﴾ للمثلين؛

قولُه: (وتشاخست أسنانُه)، الأساس: تشاخسَ فُوه، إذا اختلفت أسنانُه. شاخسَ الحِمار، إذا فتحَ فاهُ رافِعًا رأسهُ بعدَ شمِّ الرَّوثة.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿سَلَمًا﴾)، بفتح السِّين، قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: «سَالماً» بألِفٍ بعدَ السِّينِ وكسرِ اللَّام، والباقُونَ: بفتحِ اللَّامِ مِن غيرِ ألِف[1].

قولُه: (وإنَّما جعلهُ رجُلاً)، في «المطلع»: إنَّما خصَّ المالِكَ بالرَّجُلِ دُونَ الصَّبيِّ والمرأة؛ ليكُونَ أفطنَ بحالِ العبدِ مِن الدَّعةِ والكدِّ، والمرأةُ والصَّبيُّ قد يغفُلانِ عن ذلِك.

قولُه: (كقولِه: ﴿وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا﴾)، عن بعضِهِم: كونُه نظيرًا لهُ في أنّ التَّمييزَ ليسَ بمُفردٍ مع أنه سبقَ تمييزٌ بمُفرد.

وقُلت: شبَّهَ القِراءتينِ ـ أعني: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ و«يَسْتَويانِ مَثَلَين» بالآيةِ لمجيءِ المِثالينِ فِيها، أي: وقُرِئ: «مَثَلَيْنِ» معَ قِراءةِ ﴿مَثَلًا﴾ كقولِه: ﴿وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾ [التوبة: ٦٩] مع قولِه: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فاطر: ٤٤] لكِن الآيةُ في «البَراءة»: ﴿أَشَدَّ مِنكُمْ﴾ [التوبة: ٦٩] بالخِطاب، نعم جاءَ ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ بدُونِ ﴿وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٦٢١.

لأنَّ التقدير: مَثَلَ رَجُلٍ ومثلَ رَجُل. والمعنى: هل يستويانِ **فيما يَرجع إلى الوَصْفيّة، كما تقولُ: كفى بهما رَجلَيْن. ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الواحدِ الذي لا شَرِيكَ له دونَ كل معبودٍ سواه،** أي: يجبُ أن يكونَ الحمدُ متوجِّهاً إليه وحدَه والعبادة، فقد ثَبَتَ أنه لا إلٰهَ إلّا هو. ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فيُشرِكون به غيرَه.

[﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ * فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ ٣٠-٣٢]

كانوا يتربَّصون برسولِ الله ﷺ موتَه، فأُخبر أنَّ الموتَ يَعمُّهم، فلا معنى للتربُّص، وشماتةِ الباقي بالفاني. وعن قتادةَ: نَعَى إلى نبيِّه نفْسَه، ونعى إليكم أنفُسَكم. وقُرِئ:

قولُه: (لأنَّ التَّقديرَ: مَثَلُ رجُلٍ ومَثَلُ رجُل)، يعني: أجملَ ثم فصَّل، نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ قال: أبدَلَ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ مِن أو ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ إشعارًا بأنَّهم الموسُومُونَ بالظُّلمِ الفاحِشِ فيما أسرُّوا به.

قولُه: (فِيما يرجِعُ إلى الوصفيَّة)، إشارةٌ إلى أنّ ﴿مَثَلًا﴾ في قولِه: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ بمعنى: صِفة، مُستعارٌ لها، وهو تمييزٌ كما سبقَ. ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ﴾ صِفةٌ على التَّمييز.

قولُه: (كما تقُول: كفى بهِما رجُلين)، أي: فِيما يرجِعُ إلى الرُّجُولِيَّة، إذا اعتبرتَ رجُلينِ رجُلين. الجوهريّ: هذا رجُلٌ كافِيكَ مِن رجُلٍ، وهُما رجُلانِ كافِيكَ مِن رجُلين.

قولُه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الواحِدِ] الذي لا شريكَ لهُ دُونَ [كُلِّ] معبُودٍ سواه)، وصفَ اللهَ بنفيِ الشَّريكِ ليُؤذِنَ بأنَّ الإسمَ الجامِعَ في مقامِ ضَربِ المثلِ لنفيِ الأَضدادِ والأندادِ مُتجلٍّ بصِفةِ الوحدانيَّةِ والفردانيَّة، و«دونَ» مُتعلِّقٌ بالظَّرْفِ المُستقِلِّ وهو ﴿لِلَّهِ﴾، يدُلُّ عليه قولُه: «أي: يجِبُ أن يكُونَ الحمدُ لله مُتوجِّهًا إليه وحده» والاِختِصاصُ مُستفادٌ مِن اللّامِ. ترتَّبَ الحمدُ على ضربِ المثلِ ولُزُومِ التَّوحِيدِ مِنه، ومِن ثَمَّ أتى بالفاءِ في قولِه: «فقد ثبتَ أنه لا إلهَ إلا هُو»، أي: مِن ضربِ المثل.

(مائت)، و(مائتون)، والفرق بين الميِّتِ والمائت: أنَّ الميِّتَ صفةٌ لازمة كالسيِّد، **وأمّا المائت، فصفةٌ حادثة**، تقول: زيدٌ مائتٌ غداً، كما تقول: سائدٌ غداً، أي: سيموتُ وسيَسُود. وإذا قلتَ: زيدٌ ميِّت، فكما تقول: حيٌّ في نَقيضه، فيما يَرجعُ إلى اللُّزوم والثُّبوت. والمعنى في قوله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ إنك وإياهم وإن كنتم أحياءً، فأنتم في عداد الموتى؛ لأنّ ما هو كائنٌ فكأن قد كان. ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ﴾: ثم إنكَ وإيَّاهم، فغُلِّب ضميرُ المخاطَب على ضميرِ الغُيَّب، ﴿تَخْتَصِمُونَ﴾ فتحتجّ أنتَ عليهم بأنك بلَّغتَ فكذَّبوا، فاجتهدتَ في الدَّعوةِ فلجُّوا في العِناد، ويَعتذرون بما لا طائلَ تحتَه، يقولُ الأتباع: ﴿أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، وتقولُ السادات: أغوَتْنا الشياطينُ وآباؤنا الأقْدَمون؛ وقد حُمل على اختصامِ الجميع، وأنَّ الكفّارَ يُخاصِمُ بعضُهم بعضاً، حتى يُقال لهم: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٨]؛ **والمؤمنونَ الكافرينَ** يبكِّتُونهم بالحُجَج، وأهلُ القِبْلة يكونُ بينهم الخِصام. قال عبدُالله بن عمر: لقد عِشْنا برهةً من دهرِنا ونحن

قولُه: (**وأمّا المائِتُ فصِفةٌ حادِثة**)، **الانتِصاف**: فاستِعمالُ ﴿مَيِّتٌ﴾ مجاز؛ إذ الخِطابُ معَ الأحياء، و «مائِت» حقِيقة؛ إذ لا يُعطى اسمُ الفاعِلِ حالَ الخِطابِ خِلافَ معناه[1].

الإنصاف: هذا وهم؛ لأنَّ «المائِت» أيضًا مجاز، فإنّ اسمَ الفاعِلِ حقِيقةٌ عند بقاء ما اشتُقَّ مِنهُ اسمُ الفاعِل، والمُختارُ أنّ استِعماله فيما مضى مجاز، وأمّا استِعمالُه في المُستقبلِ عند الأُصوليِّين فمجازٌ بلا خِلاف.

وقُلتُ: لا بُدَّ مِن الفرقِ بينَ ﴿عَلِمَ﴾ و﴿يَعْلَمُ﴾ قال صاحِبُ «المِفتاح»: وليتعيَّن ـ أي: المُسند ـ كونهُ اسمًا كنحو: زَيدٌ عالِم، فيُستفادُ الثُّبوتُ صريحًا، فأصلُ الاسمِ صِفةٌ وغيرُ صِفةٍ للدَّلالةِ على الثُّبُوتِ، نعم دلالةُ الصِّفةِ المُشَّبهةِ عليه أظهرُ وألزمُ[2].

قولُه: (**والمُؤمِنُونَ الكافِرين**)، و«المؤمنون» عطفٌ على محلِّ «أنّ» واسمها. روى هذا

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٢٧).

(٢) «مفتاح العلوم»، ص ٢٠٧.

نرى أنَّ هذه الآية أُنزلتْ فينا وفي أهل الكتاب، قلنا: كيف نختصمُ ونبيُّنا واحدٌ ودِينُنا واحد وكتابُنا واحد؟ حتى رأيتُ بعضَنا يَضرِبُ وجوهَ بعض بالسَّيف، فعرفتُ أنها أُنزلتْ فينا. وقال أبو سَعيد الخُدْريُّ: كنّا نقول: ربُّنا واحدٌ ونبيُّنا واحد ودِينُنا واحد، فما هذه الخُصومة؟ فلمّا كان يومُ صفِّين وشدَّ بعضُنا على بعضٍ بالسيوف، قلنا: نَعمْ هو هذا. وعن إبراهيمَ النَّخَعيِّ: قالت الصحابةُ: ما خُصومتُنا ونحن إخوان؟ فلما قُتل عثمانُ رضي الله عنه، قالوا: هذه خصومتُنا. وعن أبي العاليةِ: نزلتْ في أهلِ القِبْلة.

والوجهُ الذي يدلُّ عليه كلامُ الله هو ما قدَّمتُ أوّلاً، ألا ترى إلى قوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وقولِه: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣]؟

الوجهَ مُحيي السُّنَّةِ عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: ﴿عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ يعني: المُحِقَّ والمُبطِلَ والظَّالِمَ والمظلُوم[1].

قولُه: (**والوجهُ الذي يدُلُّ عليه كلامُ الله ما قدَّمْتُ**)، وهو قولُه: «ثُمَّ إنَّك وإيَّاهُم تختصِمُونَ فتحتجُّ أنتَ عليهم بأنَّكَ بلَّغتَ فكذَّبُوا»، أي: يَدلُّ عليه الكلامُ السَّابقُ واللَّاحِق، أمَّا السَّابقُ فهُو الاِحتِجاجُ مِن لدُن مُفتتحِ السُّورةِ إلى انتِهاءِ ضربِ المثل، وذلِكَ أنه لمَّا ختمَ الحُججَ بضَربِ المثلِ وتوهِينِ أمرِ شُركائِهم وتسفيه رأيِهم، وأمرَ حبيبهُ بعدَ ذلِكَ كُلِّهِ بأن يذكُرَ ربَّهُ بالمحامِدِ والفضائِلِ ويشكُرَهُ على إثباتِ الفردانيَّةِ والوحدانيّة، وأضربَ عن ذلِكَ كُلِّهِ بقولِه: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تسجِيلًا عليهم بالجهلِ المُفرِطِ، وأنَّهُم مِمَّن طُبعَ على قُلُوبِهِم، فلا يلتفِتُونَ إلى هذهِ البياناتِ الظَّاهِرةِ والحُججِ المُتظاهِرة اتَّجهَ لحبيبِهِ صلواتُ الله عليه مِن حِرصِهِ على إيمانِ القومِ وتهالُكِهِ عليهم أن يسأَلَ: فإلى ماذَا يرجِعُ حالي وحالُهُم؟ فأُجيب بقولِه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ تأييسًا لهم وإقناطًا كُلِّيًّا مِن إيمانِهم، يعني: لم يبقَ إلا الموتُ والاِختِصامُ عند مالِكِ يوم الدِّين. قَال:

إلى دَيَّانِ يَومِ الدِّينِ نَمضِـــي ... وعِنــدَ الله تَجتَمِــعُ الخُصُومُ

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١١٨).

وما هو إلا بيانٌ وتفسير للذينَ تكون بينهم الخصومة. ﴿كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾: افترى عليه بإضافةِ الوَلد والشَّريكِ إليه، ﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ﴾: بالأمرِ الذي هو الصِّدقُ بعَيْنه، وهو ما جاء به محمَّدٌ ﷺ ﴿إِذْ جَآءَهُۥٓ﴾: فاجَأه بالتكذيب كما سَمِعَ به من غيرِ وقفة لإعمال رويّة أو اهتمام بتمييزِ بين حقٍّ وباطل، كما يفعلُ أهلُ النّصفة فيما يَسمعون. ﴿مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ أي: لهؤلاء الذين كَذَبوا على الله وكذَّبوا بالصدق، واللام في ﴿لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ إشارة إليهم.

[﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ * لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ * لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ٣٣-٣٥]

﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ هو رسولُ الله ﷺ: جاء بالحقِّ وآمن به، وأرادَ به إيّاه ومَن تَبِعَه، كما أراد بموسى إيّاه وقومَه في قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ لَعَلَّهُمْ

وإليهِ الإشارةُ بقولِه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ و﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ فتحتجُّ عليهم أنتَ بأنَّكَ بلَّغتَ فكذَّبُوا، واجتهدتَ في الدَّعوةِ فلجُّوا في العِناد، وأمَّا اللَّاحِقُ فقولُه: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وقولُه: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وما هو إلا بيانٌ وتفسيرٌ للَّذينَ تكُونُ بينهُمُ الخُصومَة»، وقولُه بعده: «﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ﴾ بالذِي جاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صلواتُ الله عليه» فاجأهُ بالتَّكذيبِ، والَّذي جاءَ بالصِّدقِ: هو رسُولُ الله ﷺ، وصدَّقَ به.

قولُه: (وأرادَ بِهِ إيَّاهُ ومن تبِعه)، يعني: جيءَ بقولِه: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ على الإفـرادِ ثُمَّ حُمِلَ عليه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، وحكمَ بقولِه: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ﴾، ولا بُدَّ مِن التَّأويلِ وأن يُقال بأنَّ الرَّسُولَ ﷺ إمامُ أُمَّتِهِ وقُدوتُهم، وأنَّ مجيئَهُ بالصِّدقِ وتصدِيقهُ كمجيئِهم بِهِ وتصديقِهم، كما يُقال لرئيسِ القوم وكبيرِهم: يا فُلانُ افعلُوا، ونحوُهُ قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٨٧] أي: مُوسى وقومه، بدليلِ قولِه: ﴿لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾.

يَهۡتَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٩]، فلذلك قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾، **إلَّا أنَّ هذا في الصفةِ وذاك في الاسم. ويجوزُ أن يريدَ: والفوجُ أو الفريق** الذي جاءَ بالصدقِ وصدَّق به، وهم الرسولُ الذي جاءنا بالصِّدق، وصحابتُه الذين صدَّقوا به. وفي قراءةِ ابن مسعود: (والَّذِينَ جَاؤُوا بِالصِّدْقِ وَصَدَّقُوا بِهِ)، **وقُرِئ: (وصَدَقَ به) بالتخفيف**، أي: صَدَقَ

قولُه: (**أنَّ هذا في الصِّفَةِ وذاكَ في الِاسم**)، لأنَّ هُناكَ ذِكرَ الِاسمِ وهو مُوسى، وهاهُنا ذكرَ الصِّفَةَ وهي: المجيءُ بالصِّدق. وقال مُحيي السُّنَّةِ: قال ابنُ عبَّاس: ﴿وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ﴾ يعني: النَّبيَّ ﷺ جاءَ بلا إلهَ إلا الله، ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾: الرَّسُولُ أيضًا بلغهُ إلى الخلق[١].

قولُه: (**ويجُوزُ أن يُريد: الفَوْجَ**[٢] **أو الفريق**)، روى مُحيي السُّنَّةِ هذا الوجهَ عن مُقاتِلٍ وقتادة[٣]، قال أبو البقاء: الذي هُنا وفي «البقرة» مُفردٌ في اللَّفظ، والمعنى على الجمع، وفيه وجهان: أحدُهُما: هو جِنسٌ مِثلَ ﴿مَنۡ﴾. والثاني: أُريدَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فحذفَ النُّونَ لطُولِ الكلامِ بالصِّلة[٤].

وقال الزَّجَّاج: و﴿ٱلَّذِينَ﴾ و﴿ٱلَّذِي﴾ في معنًى واحِد؛ لأنَّه غير موقف، والَّذِي هاهُنا للجِنسِ المعني والقبِيل الذي جاءَ بالصِّدق[٥]. وقُلتُ: يعني الفريقَ الذي وقعَ فيه مجيءُ الصِّدقِ مِن بعضٍ والتَّصديقُ مِن بعض، وهو المُرادُ بقولِه: «وهم الرَّسُول» إلى آخِره.

قولُـه: (**وقُـرِئ: «وصَدَقَ به» بالتخفيف**)، قـال ابنُ جِنِّي: وهي قِراءةُ أبي صالِحٍ وعِكرِمةَ بنِ سُليمان، وفيه ضربٌ مِن الثَّناءِ على المُؤمِنين، فهُو كقولِكَ: الذي يأمُرُ بالمعرُوفِ ويتَّبعُ سبيلَ الخيرِ فيه مُثابٌ عند الله، فكذا قولُه: ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ أي: استحقَّ اسمَ الصِّدقِ بمجيئِه[٦].

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٢٠).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «والفوج» بالواو.

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ١٢٠).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١١).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٥٤).

(٦) «المحتسب» (٢: ٢٣٧).

به الناسَ ولم يَـكذبهم به، يعني: أدّاه إليهم كما نزل عليه من غيرِ تحريف. وقيل: صارَ صادقاً به، أي: بسببه؛ لأنَّ القرآنَ مُعجزة، والمعجزةُ تصديقٌ من الحكيم الذي لا يفعلُ القبيحَ لمن يُجريها على يده، ولا يجوزُ أن يُصدِّق إلَّا الصادق، **فيصير لذلك صادقاً بالمعجزة**. وقُرئ: (وصُدِّقَ به). فإنْ قلتَ: ما معنى إضافةِ الأسوأِ والأحسن إلى الذي عملوا، وما معنى التفضيلِ فيهما؟ قلتُ: أمّا الإضافةُ فما هي من إضافةِ أفعَل إلى الجملة التي يُفَضَّل عليها، ولكنْ مِن إضافةِ الشيء إلى ما هو بعضُه من غيرِ تفضيل، كقولك: **الأشجُّ أعدلُ بني مروانَ**. ....

الرَّاغِب: يُستعملُ الصِّدقُ في فِعلِ الجوارِح، نحو صدقَ في القِتال، إذا وفَّى حقَّهُ وفعل ما يجِب. وكذبَ في القِتال، إذا كعَّ وجبُن. وعليه قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ أي: حقَّقَ ما أوردهُ قولًا بما تحرَّاهُ فِعلا[1].

قولُه: (**فيصِيرُ لذلك صادِقًا بالمُعجِزةِ**)، إشارةٌ إلى توجيهِ قولِ مَن قالَ: إنَّ معنى ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ صارَ صادِقًا بِهِ. أي قولُه: ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ كِنايةٌ عن كونه صلواتُ الله عليه صارَ صادِقًا بسببِ القُرآن، وذلِكَ أنه صلواتُ الله عليه جاءَ بالصِّدقِ الذي هو القُرآن، وسُمِّيَ بالصِّدقِ مُبالغة، كما أشارَ إليه بقولِه: «﴿بِٱلصِّدْقِ﴾ بالأمرِ الذي هو الصِّدقُ بعينِه»، أي: جاءَ بالقُرآن الذي هو محضُ الصِّدق، والحالُ أنه هو السَّببُ في صيرُورتِهِ صادِقًا؛ لأنّه مُعجِزة، والمعجِزةُ تصديقٌ مِن الله الذي لا يُصدِّقُ إلا الصَّادِق.

قولُه: (**الأشجُّ أعدلُ بني مروان**)، رُوي أنّ عُمرَ بنَ عبدِ العزيزِ سُمِّيَ بالأشجّ، بشَجَّةٍ أصابت رأسه. وروى الشَّيخُ إسماعيلُ صاحِبُ «سِيرِ السَّلفِ»: أنّ عُمرَ بنَ عبدِ العزيزِ كان ربعة، رقيقَ الوجه، نحيفَ الجِسم، بجَبهتِهِ أثرُ نفحةِ الدَّابَّة[2]. وروى الشَّيخُ أبو نُعيمٍ في «حِليةِ الأولياء» عن نافِعٍ، قال: كُنتُ أسمعُ ابنَ عُمرَ يقُولُ: ليتَ شِعري مَن هذا الذي مِن ولدِ عُمرَ في وجهِهِ علامةٌ يملأُ الأرضَ عدلاً[3].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٧٩.

(٢) «سير السلف الصالحين» للإمام الهروي، ص٨٤٦.

(٣) «حلية الأولياء» (٥: ٢٥٤).

وأمّا التفضيلُ فإيذانٌ ....

وقال صاحِبُ «الجامع»: هو عُمرُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ مروانَ بنِ الحكمِ الأُمويُّ القُرشِيّ، أُمُّهُ بنتُ عَاصِمِ بنِ عُمرَ بنِ الخطَّابِ رضِيَ الله عنهُم، وكانَ على صِفةٍ مِن العِبادةِ والزُّهدِ والتُّقى والعِفَّةِ وحُسنِ السِّيرة، لا سيما أيّام وِلايتِه، ومناقِبُهُ كثيرةٌ ظاهِرة[1].

قولُه: (وأمّا التَّفضيلُ فإيذان)، إلى آخِره. تلخيصُهُ: أنّ إيرادَ صيغةِ التَّفضيلِ هاهُنا لإرادةِ المُبالغة، ذكر في «المُفصَّل»: «أفعَل» يُضافُ إلى نحوِ ما يُضافُ إليه، أي: ولهُ معنيان: أحدُهُما: أن يُرادَ أنه زائِدٌ على المُضافِ إليهِم في الخصلةِ التي هو وهُم فِيها شُركاء. والثاني: أن يُؤخذَ مُطلقًا لهُ الزِّيادةُ فِيها إطلاقًا، ثُمَّ يُضافُ لا للتفضيلِ على المُضافِ إليهِم، لكِن لُمجرَّدِ التَّخصيصِ، كما لا يُضافُ ما لا تفضيل فيهِ، وذلِكَ قولُكَ: النَّاقِصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان، كأنّكَ قُلتَ: عادِلا بني مَروان.

قولُه[2]: «أن يُؤخذَ مُطلقًا لهُ الزِّيادةُ فِيها إطلاقًا»، يحتمِلُ معنيين، **أحدُهُما** ـ وهو الظَّاهِرُ ـ: أنّ «أفعَل» قُطِعَ عن مُتعلَّقِهِ قصدًا إلى نفسِ الزِّيادةِ إيهامًا للمُبالغة، نحو: فُلانٌ يُعطِي ويمنع، أي: يُوجد حقيقتهما، وإفادتُهُ المُبالغةَ مِن حيثُ إنَّ الموصُوفَ تفرَّدَ بهذا الوصفِ وانتهى أمرُهُ فيه إلى أن لا يُتصورَ لهُ مَن يُشارِكُهُ فِيه. وقال المالِكِيّ: وقد يُستعملُ العارِي الذي ليسَ لهُ ﴿مِن﴾ مُجرَّدًا عن التَّفضيلِ مُؤولًا باسمِ الفاعِلِ كقولِه تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾ [النجم: ٣٢] ومُؤولًا بصِفةِ المُشبهة، كقولِه تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] فـ«أعلم» هاهُنا بمعنى: ﴿عَلِيمٌ﴾ إذ لا مُشارِكَ لله تعالى في عِلمِهِ بذلِك، و ﴿أَهْوَنُ﴾ بمعنى: ﴿هيِّن﴾ إذ لا تفاوُتَ في نسبِ المقدُوراتِ إلى قُدرتِهِ تعالى.

ومِنهُ قولُ الشَّنفرى:

وإن مُدَّتِ الأيــدي إلى الزَّادِ لَم أكُن بِأعجَلِهِم إذ أجشَعُ القَومِ أعجَلُ[3]

---

(١) «جامع الأصول» (١٢: ٧١٨).

(٢) أي: فيما ذكره في «المفصَّل»، ونقله المؤلف، لا ما في «الكشاف» كما قد يُتوهَّم.

(٣) للشنفرى في «ديوانه»، ص٢، وانظر: «تاج العروس» (جشع).

أرادَ: لم أكُن عجِلاً، ولم يُرِد: أكثرهُم عجلة؛ لأنَّ قصدَ ذلِكَ يستلزِمُ ثُبُوتَ العجلةِ غير الفائقةِ، وليسَ غرضُهُ إلا التَّمدُّحَ بنفيِ العجلةِ قليلِها وكثيرِها. الجشعُ: أشدُّ الحِرص.

وقال أبو الطَّيِّبِ:

وما أنا إلا عاشِــقٌ كُلُّ عاشِقٍ ... أعَقُّ خَليلَيهِ الصَّفيَّينِ لائِمُه[1]

قالَ الواحِدِيّ: ومعنى «الأعَقّ» هاهُنا: العَاق، كما قال حسَّانُ بنُ قُرط:

خَالِي بَنُو أنس وخَالُ سَرَاتِهِم ... أوسٌ فأيُّهُمَا أدَقُّ وألأمُ؟

أي: فأيُّهما الدَّقيقُ واللَّئيم، وليس يُريدُ أنّ الدِّقَّةَ واللُّؤمَ اشتملا عليهما معًا ثُمَّ زادَ أحدُهُما على صاحِبِه.

وقد يُطلقُ هذا اللَّفظُ وليسَ يُرادُ بِهِ الاشتِراكُ كقولِه تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] ولا خيرَ في مُستقرِّ أهلِ النَّارِ ولا حُسن، كذلِكَ جازَ أن تقُولَ: «أعَقُّ خَليليه» وإن لم يكُنِ للمُمسِك عن اللُّؤمِ صِفةُ عُقُوق.

وقُلتُ: وعلى هذا يُنزَّلُ قولُ المُصنِّفِ في هذهِ الآية: «إنَّ السَّيِّءَ يفرُطُ مِنهُم مِن الصَّغائِرِ والزَّلّاتِ المُكفِّرةِ هو عِندهُمُ الأسوأ»، يعني: أنَّهُم يعُدُّونَ صغائِرهُم كبائِر؛ لِرِفعةِ منزِلتِهِم وعُلُوِّ مرتبتِهِم، كما جاءَ: حسناتُ الأبرارِ سيِّئاتُ المُقرَّبين[2]. وكذلِكَ حسناتُهُمُ الأدنى عند الله كالحسناتِ الفُضلى. قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١]. نحوُهُ في إرادةِ المُبالغةِ مِن قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤] في أحدِ وجهيهِ. قالَ: كان القياسُ على هذا أن يُقال: ادفع بالَّتي هي حسنة، لكِن وضعَ التي هي أحسنُ موضِعَ الحسنة؛ ليكُونَ أبلغَ في الدَّفعِ بالحسنة.

---

(١) انظر: «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ١٨٨).

(٢) هو من كلام أبي سعيد الخرّاز. انظر: «المقاصد الحسنة»، ص٣٠٥.

....

والاحتِمالُ الثَّاني: أن يُرادَ بالزِّيادةِ الزِّيادةُ على الغيرِ لكِن على العُمُوم، وامتِناعُ أن يقصُرَهُ السَّامِعُ على ما ذكرَ معهُ دُونَ غيرِهِ. وجاءَ في بعضِ الحواشي: إنَّ قولَه: «الأشجُّ أعدلُ بني مروانَ» ليسَ المُرادُ مِنهُ التَّفضيلَ؛ لأنَّ المروانيَّةَ كُلَّهُم جورَة، لكِنَّ المُرادَ: تعريفُ أنه مِن بني مروان، كأنَّهُ قال: أشجُّ أعدلُ النَّاسِ، وهذا الأعدلُ مِن بني مروان، لعلَّ هذا القائِلَ أخذهُ مِن شارِحِ «اللُّبابِ»، فإذا قُلتَ: زَيدٌ أحسنُ قُريش، فمعناهُ: زَيدٌ أحسنُ النَّاسِ مُطلقًا، وهو مِن جُملةِ قُريش، هذا إن أُريد بِهِ أنَّ مآلَ ذلِكَ المعنى راجِعٌ إلى هذا فهُو صحيح، وإن أُريدَ أنَّ المُتعلِّقَ منويٌّ؛ فإنّ قوله: «يُؤخذُ مُطلقًا» وتوكيدهُ بقولِه: «إطلاقًا» لا يُساعِدُهُ؛ لأنَّ المنويَّ كالملفُوظِ، ولا قولُه: كأنَّكَ قُلتَ: عادِلًا بني مروان؛ لأنَّ «أعدَلا» إذا أُريدَ بِهِ «عَادِلا» كان بالنِّسبةِ إلى بني مروانَ مجازًا، وهو حينئِذٍ حقيقةٌ في إيرادِهِ الغير، فتجتمِعُ الحقيقةُ والمجازُ على لفظٍ واحِدٍ في حالةٍ واحِدة، وأيضًا يلزمُ أن تكُونَ الإضافةُ محضة وغير محضة، فثبتَ أنَّ الاِحتِمال الأولَ أولى.

ثُمَّ الأنسبُ أن يكُونَ هذا التَّأويلُ مبنيًا على الوجهِ الأول، هو أن يُرادَ بقولِه: «الَّذِي جاءَ بالصِّدقِ وصدَّقَ بهِ رسُولُ الله ﷺ أصالة، والمُخلِصُونَ مِن الصَّحابةِ تبعاً» لأنَّه إذا لم يقُل: إنَّ المُرادَ بقولِه: ﴿وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ الحسنُ الذي يعملُونهُ هو عند الله الأحسن، يلزمُ أن تكُونَ صِغارُ حسناتِهم غير مجزيٍّ بها، وكذلِكَ الصَّغائِرُ مِن الذُّنُوبِ تكُونُ غير مُكفرة، ويُمكِنُ أن ينبني على الوجهِ الثاني، وهو أن يُرادَ: الذي جاءَ بالصِّدقِ رسُولُ الله ﷺ وحدهُ، ويُصدِّقُ به صحابتُهُ كُلُّهُم، وتجري الإضافةُ على ظاهِرِها، ويكُونُ قولُه: ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ إلى آخِرِهِ، تعليلًا لقولِه: ﴿وَصَدَّقَ بِهِ﴾ أي: أصحابُ النَّبيِّ ﷺ صدَّقُوا بِهِ وآمنُوا بما جاءَ مِن الحقِّ بِهِ؛ ليُكفِّرَ الله عنهم، وكانَ جُلُّ همِّهِم مصرُوفًا في تكفيرِ ذُنُوبِهِمُ العِظامِ في الجاهِليَّةِ مِن عِبادةِ الأوثانِ وقتلِ النَّفسِ التي حرَّمَ الله ونهبِ مالِ الغير وفي أن يشكر لهم مكارِمَ أفعالِهِم مِن صِلةِ الرَّحِمِ وقري الضِّيفانِ وإغاثةِ الملهُوفِ وكسبِ المعدُوم، وقد ذكرَ في سُورةِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ عند قولِه تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠]

بأنَّ السيِّئَ الذي يَفرُطُ منهم من الصَّغائر والزلَّاتِ المكفَّرة، هو عندهم الأسوأُ؛ لاستعظامِهم المعصية، والحَسَنُ الذي يَعلمونه هو عند اللّـهِ الأحسن؛ لحُسن إخلاصِهم فيه؛ فلذلك ذَكَرَ سيِّئَهم بالأسوإ وحَسَنَهم بالأحسن. وقُرِئ: (أسواء الذي عملوا) جمع سُوء.

[﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا

عن الأصمِّ: أنّ ﴿مِّن﴾ للتَّبعيض، والمعنى إذا تُبتُم يغفِرُ لكُم الذُّنوبَ التي هي الكبائِر، وأمَّا الصَّغائِرُ فلا كلامَ في غُفرانِها[1].

وعنِ المُصنِّفِ: أنّ أهل مَكَّةَ قالُوا: يزعُمُ مُحَمَّدٌ أنّ مَن عبدَ الأوثانَ وقتلَ النَّفسَ التي حرَّمَ الله يُغفرُ لهُ، فكيفَ ولم نُهاجِر وعبدنَا الأوثان؟ فنزلت: ﴿يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾، وقِصَّةُ وحشيٍّ تُذكرُ بعدَ هذا، ولعلَّ افتِقارَ ما في الآيةِ إلى البيانِ ليسَ كافتِقارِ المِثالِ إليه؛ لأنَّ قوله: ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ مُناد بأنَّ لهم ما يفتقِرُ إلى التَّكفيرِ لا سيَّما وقد أُردِفَ بقولِه: ﴿أَسْوَأَ﴾، فأيُّ فائدةٍ في قولِه: ﴿ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾ إلا ما ذهبنا إليه.

وإلى معنى الآيةِ يُنظرُ ما رويناهُ عن النَّسائيِّ عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ قالَ: قال رسُولُ الله ﷺ: «إذا أسلمَ العبدُ وحسُنَ إسلامهُ كتبَ الله لهُ حسنةً كان يزلِفُها، ومُحِيت عنه كُلُّ سيِّئةٍ كان أزلفها، وكانَ بعدَ ذلِكَ القِصاصُ كُلُّ حسنةٍ بعشرِ أمثالِها إلى سبعِمائةِ ضِعف، والسَّيِّئةُ بمِثلِها إلا أن يتجاوزَ اللهُ عنها»[2].

النهاية: أزلفَها: أي: قدَّمها وأسلَفَها، والأصلُ فيه: القُربُ والتقدُّم، وسيجيءُ في سورةِ «حم السَّجْدة» في قوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٧] ما يَشُدُّ بعضُدِ هذا التقريب.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٨: ٥٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤١) والنسائي (٨: ١٠٥).

لَهُۥ مِنْ هَادٍ * وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴾[٣٦-٣٧]

﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عِبادَه﴾ أُدخِلَت همزةُ الإنكار على كلمة النفي، فأُفيد معنى إثباتِ الكفاية وتَقريرِها. قُرئ: ﴿بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾؛ وهو رسول الله ﷺ، و(بكافٍ عِبادَه)؛ وهم الأنبياء؛ وذلك: أنَّ قُريشاً قالت لرسولِ الله ﷺ: إنّا نخافُ أنْ تُخبِّلَكَ آلهتُنا، وإنّا نخشى عليك مَعرَّتَها لعَيْبك إيّاها.

ويُروى: أنه بَعَثَ خالداً إلى العُزّى ليَكسِرَها، فقال له سادِنُها: أُحذِّرُكها يا خالد، إنّ لها شِدَّةً لا يقومُ لها شيء، فعمَدَ خالدٌ إليها فهشم أنْفَها. فقال اللهُ عزَّ وجلّ: أليس اللهُ بكافٍ نبيَّه أن يَعصِمَه من كلّ سُوءٍ ويدفعَ عنه كلَّ بلاءٍ في مواطن الخوف؟ وفي هذا تهكُّمٌ بهم؛ لأنّهم خوّفوه ما لا يَقدِرُ على نفعٍ ولا ضرر. أوْ: أليسَ الله بكافٍ أنبياءَه ولقد قالت أُممُهم نَحوَ ذلك، فكفاهم اللهُ؛ وذلك قولُ قومِ هُود: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ [هود: ٥٤]. ويجوزُ أنْ يريدَ: العبدَ والعِباد على الإطلاق، لأنه كافِيهم في الشدائدِ وكافلُ مَصالحهم. وقُرئ: (بكافي عبادِه) على الإضافة، و(يُكافي عبادَه)، و(يكافي): يحتمل أن يكونَ غيرَ مهموز مُفاعلةً من الكِفاية، كقولك: يُجازي في يَجزي، وهو أبلغُ من كفى؛ لبنائه على لفظِ المُبالغة والمُباراة؛ وأن يكون مهموزاً، من **المُكافأة**؛ وهي المجازاة؛ لما تقدَّم من قوله: ﴿وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم﴾ [الزمر: ٣٥]. ﴿بِٱلَّذِينَ

قولُه: (﴿بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾)، قرأ حمزة والكسائي: «عِبادَه»، والباقون: ﴿عَبْدَهُۥ﴾[1].

قولُه: (من المُكافأة)، وهيَ المُجازاة، لِـما تَقدَّمَ من قوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم﴾، يعني: لـمّا قال: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، قرَّره بقوله: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ أي: أليسَ مِن صِفةِ الكريم القادرِ العادلِ أن يجزيَ عَبْدَه بما عَمِلوا، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] لكنْ لا يَلتئمُ قولُه: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ بما قبلَه وبما بعدَه إلا إذا حُمِلَ على الكِفاية، فيتصلُ بقوله: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٢٢، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٥٧).

﴿مِن دُونِهِۦ﴾ أراد: الأوثانَ التي اتّخذوها آلهةً من دُونه. ﴿بِعَزِيزٍ﴾ بغالبٍ مَنيع ﴿ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ يَنتقِمُ من أعدائه، وفيه وعيدٌ لقُريشٍ، ووعدٌ للمؤمنين بأنه يَنتقِمُ لهم منهم، ويَنصرُهم عليهم.

[﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ ٣٨]

قُرِئ: (كاشفاتٌ ضرَّه) و(ممسكاتٌ رحمتَه) بالتنوين على الأصل، وبالإضافة؛ للتخفيف. فإن قلتَ: لِـمَ فَرَضَ المسألة في نفْسِه دونهم؟ قلتُ: لأنهم خوَّفوه معرَّةَ

﴿مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ﴾ الآية. لأنه لـمّا أذنَ بتوهينِ أمرِ الأصنام وتَسْفيهِ رأيهم والتسجيل على جَهْلِهم شَجَّعَ رسولَه صَلَواتُ الله عليه وأمرَه أن لا يكترِثَ بهم وبأصنامِهم، فكأنهم لـمّا عَجِزوا عن الجواب وظهرَ تبكيتُهم خَوَّفوهُ بمعبودِهم.

وما أحسَنَ هذا النظم، وما ألطَفَ مَوقِعَ معنى الكِفاية، وتخصيصَ لفظِ «العبد»، ووَصْفَ الأصنام بالذينَ مِن دُونه في هذا المقام، وما أدقَّ هذا التعريضَ بحالِ عَبْدٍ يُثبِتُ معبوداتٍ شتّى، ويَدَّعي كل واحدٍ عُبوديتَه، ويبقى هو مُتحيِّرًا ضائعًا، وحالِ عَبْدٍ لم يُثبِت إلا معبودًا واحدًا، فهو قائمٌ بما كَلَّفَه، عارفٌ بما يرضاه.

ويتصلُ بما بعده مِن قوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾، كما سيجيءُ إن شاء اللهُ تعالى.

قولُه: (قُرِئَ: «كاشفاتٌ ضُـرَّه» و«ممسِكاتٌ رحمتَه») أبو عمرو: بالتنوين وفتح الراء والتاء، والباقون: بالإضافة[1].

قولُه: (لم فرضَ المسألة في نفسِه دونهم) أي: لـمَ قال: ﴿أَرَادَنِىَ﴾، ولم يقل: أرادكم، أو

---

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٦٢٣، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٥٧).

الأوثان وتخبيلَها، فأُمِرَ بأن يقرِّرَهم أوّلاً بأنَّ خالق العالَـمِ هو اللهُ وحدَه، ثم يقولَ لهم بعدَ التقرير: فإن أرادَني خالقُ العالَمِ الذي أقررتم به بضُرٍّ من مرضٍ أو فَقْر أو غيرِ ذلك من النَّوازل، أو برحمةٍ من صحّةٍ أو غنًى أو نحوِهما، هل هؤلاء اللّاتي خوَّفتُموني إياهنَّ كاشفاتٌ عني ضُرَّه أو مُمسكاتٌ رحمتَه، حتى إذا ألقمَهم الحَجَرَ وقطَعهم حتى لا يُحيروا ببنتِ شَفَةٍ قال: ﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ كافياً لمعرّةِ أوثانكم ﴿عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾، وفيه تهكُّم. ويُروى: أنّ النبيَّ ﷺ سألهم فسَكتوا، فنزل ﴿قُلْ حَسْبِيَ

إن أرادنا الله بضُـرّ، أو إن أرادنا اللهُ برحمته، والحالُ أنّ الكلامَ بعدَ تقرير أنّ خالقَ العالَمَ الله؟ وأجاب: أنّ التقريرَ لم يكنْ إلا لأمرِ نفسِه؛ لأنهم خَوَّفوهُ مَعرّةَ الأوثان، بدليل قوله: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ فأوجَبَ ذلك أن تُقدَّمَ لهم مسألةُ التقرير، ثم ينبني عليها الجوابُ ليكون أثبَتَ للحُجّةِ وألزَمَ لها.

قولُه: (لا يحيروا ببنت شفة)، الجوهري: المُحاوَرة: المُجاوَبةُ والتجاوب، ويُقال: كلَّمتُه فما أحار إلي جوابًا، وما كلَّمتُه ببنتِ شَفة؛ أي: بكلمة.

قولُه: (وفيه تهكُّم)، لأنه لا مَعرّةَ للأوثان، فكيفَ يقول: ﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ كافيًا لمعرّةِ أوثانِكم، ثم يُردِفُه بقوله: ﴿عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾.

قولُه: (ويُروى: أن النبيَّ ﷺ سألهم فسكتوا)، يجوزُ أن يكونَ بيانًا لِـما سبق، وأن يكونَ وَجْهًا آخر. وعلى الثاني: «قُل» مُستقِلّ، والمعنى عامّ، وليسَ فيه تهكُّم، وهو أنبلُ وأفحم؛ لأنه صلواتُ الله عليه لـمّا بكّتَهم أولًا بقوله: ﴿مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾، بدليل قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾، وألقمَهم الحجَرَ ثانيًا بقوله: ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ ﴿هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾، ولم يُحيروا ببنتِ شفة، أي: لأنهم عندَ أنفسهم إذا كانَ حَزَبَهم أمرٌ دَعَوُا اللهَ مُخلِصينَ له الدينَ دونَ أصنامهم، كما قال صاحبُ «المفتاح»[1]: كانت حالهُم المُستَمرّةُ أن يكونوا عن دعوتهم صامتين ابتدأ بقوله: ﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾، أي: إذا كانَ لا خالقَ للعالَمِ إلا الله، ولا ضارَّ ولا نافعَ إلا هو، قُل: هو حَسْبي وعليه توكُّلي.

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص٢٧٢.

﴿ٱللَّهُ﴾. فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿كَٰشِفَٰتُ﴾، و﴿مُمْسِكَٰتُ﴾، على التأنيثِ بعد قوله تعالى: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾؟ قلتُ: أنَّثهنَّ وكنَّ إناثاً وهنَّ اللاتُ والعُزَّى ومَناة، قال اللهُ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ١٩-٢١]؛ ليُضعفها ويُعجزها زيادةَ تضعيفٍ وتعجيز عمّا طالبَهم به مِنْ كشفِ الضرِّ وإمساكِ الرحمة؛ لأنّ الأُنوثةَ من بابِ اللِّين والرَّخاوة، كما أنّ الذُّكورة من بابِ الشدَّةِ والصَّلابة، كأنه قال: الإناثُ اللّاتي هنَّ اللّاتُ والعُزّى ومَناةُ أضعفُ ممّا تدعُون لهنَّ وأعجز. وفيه تهكُّمٌ أيضاً.

[﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ ٣٩-٤٠]

﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾: على حالِكم التي أنتم عليها وجِهَتِكم من العداوةِ التي تمكَّنتم منها. والمكانةُ بمعنى المكان، **فاستُعيرتْ عن العَيْنِ للمعنى** كما يُستعار هُنا، و«حيثُ» للزمان، وهما للمكان. فإن قلتَ: حقُّ الكلام: فإني عاملٌ على مكانتي، فلم حذف؟ قلتُ: **للاختصار، ولِـما فيه من زيادةِ الوَعيد**، والإيذان بأنَّ حالَه لا تَقِفُ، وتزدادُ كلَّ يوم قوّةً وشدّة؛ لأنَّ اللهَ ناصرُه ومُعينه ومُظهِرُه على الدِّين كلِّه، ....

قولُه: (**فاستُعيرت عن العينِ للمعنى**) ضمَّن «استعار» معنى «نقل»، وعُدِّي بـ«عن»، أي: المكانةُ تُستعمَلُ حقيقةً فيما يُدرَكُ بالعين، فنقل عنه إلى المعنى، وهو الحالةُ والجهة، كما تُستعارُ لفظةُ «هنا» و«حيثُ»، وهما للزمانِ والمكان.

قولُه: (**للاختصار ولِـما فيه مِن زيادةِ الوعيد**)، يعني: أُضمِرَ مُتعلَّقُ ﴿عَٰمِلٌ﴾، وجُعِلَ مُطلَقًا لئلا يكونَ على وِزانِ عَمَلِهم وتَعلُّقِه بالمكانة؛ لأنّ حالتَه وجهتَه لا تقفُ على أمرٍ يتمكَّنُ الواصفُ من وَصْفِه، بل إنها لا تزالُ في الترقِّي ساعةً فساعةً إلى أن تنتهيَ في القُوَّةِ إلى أقصى غاياتِ الكمال، ليُظهِرَه على الدِّينِ كُلِّه ولو كرهَ الكافرون، ولو ذكرَ لاقتصرَ على المذكور، وأن يُقال: إني عاملٌ على مكانتي؛ أي: حالتي التي أنا عليها.

ألا ترى إلى قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * مَن يَأْتِيهِ﴾ كيفَ توعَّدهم بكونه مَنصُوراً عليهم عالياً عليهم في الدنيا والآخرة؛ لأنهم إذا أتاهم الخِزْيُ والعذاب فذاك عزُّه وغَلَبتُه، من حيثُ إنَّ الغلبةَ تتمُّ له بعزِّ عَزيزٍ من أوليائه، وبذُلِّ ذليلٍ من أعدائه.

﴿يُخْزِيهِ﴾ مِثْلُ ﴿مُّقِيمٌ﴾ في وُقوعِه صفةً للعذاب، أي: عذابٌ مُخزٍ له، وهو يومُ بدرٍ، وعذابٌ دائم وهو عذابُ النار. وقُرِئ: (مَكاناتِكم).

[﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ ٤١]

﴿لِلنَّاسِ﴾: لأجْلِهم ولأجلِ حاجتهم إليه؛ ليُبشَّروا ويُنذَروا؛ فتَقوى دواعِيهم إلى اختيارِ الطاعة على المعصية. ولا حاجةَ إلى ذلك فأنا الغنيُّ، فمن اختارَ الهُدى فقد نَفَعَ نفْسَه، ومَنِ اختارَ الضلالةَ فقد ضرَّها. وما وُكِّلتَ عليهم لتُجبِرَهم على الهدى، فإنَّ التكليفَ مبنيٌّ على الاختيارِ دونَ الإجبار.

[﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى

قولُه: (ألا ترى إلى قوله ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾)، أي: الدليلُ على أنّ في تَرْكِ ذِكرِ مكانتي زيادةً في الوعيدِ والإنذار، وأنّ حالَه لم تَزَلْ في التزايُدِ إلى الأبد ترتُّبُ قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ بالفاعلية، وكانَ من حَقِّ الظاهر: فسوفَ تعلمونَ مكانتي وأني غالبٌ عليكم في الدُّنيا والآخرة، فوُضِعَ موضعَ «عذاب الدنيا» قولُه: ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾، و«عذاب الآخرة» قولُه: ﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾، وإنما سُمِّيَ نكالُهم في الدُّنيا والعُقبى بالعِزِّ والغَلَبةِ في قوله: «فذلك عزُّه وغلَبتُه»؛ لأن الغَلَبَةَ والعِزَّ قسمان: نصرُ الأولياء، وذلُّ الأعداء. وهذه الغَلَبةُ والعِزُّ من القِسم الأخير.

قولُه: (مكاناتِكم)، أبو بكر عن عاصم[1].

---

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٢٧٢، و«الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٨٩).

قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٤٢]

﴿ٱلْأَنفُسَ﴾: **الجُمَلَ كما هي**. وتَوَفِّيها: إماتتُها؛ وهو أن تُسلَب ما هي به حيّةٌ حسّاسة درّاكة من صحّةِ أجزائها وسَلامتها؛ **لأنها عند سَلْبِ الصحَّةِ كأنَّ ذاتَها قد سُلبتْ**: ....

قولُه: (﴿ٱلْأَنفُسَ﴾: **الجُمَلَ كما هي**)، وعن بعض العَدْلية: أراد بالجمل الأزواجَ والأبدانَ جميعًا، فيكونُ على هذا التقدير البنيةُ المخصوصةُ شرطًا للحياة، خِلافًا للأشعرية.

قولُه: (**لأنها عندَ سَلْبِ الصِّحّة كأنّ ذاتَها قد سُلِبَت**)، تعليلٌ لمحذوفٍ على طريقةِ الجواب عن سُؤالٍ مُقدَّر، يعني: إذا كانت الإماتةُ عبارةً عن سَلْبِ ما به النفسُ درّاكة، لا سَلْب ذاتِ النفس، فكيفَ قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾؟ والنفسُ كما تقرَّر: الجمل كما هي.

وأجاب: أن النفسَ عندَ سَلْب الصِّحّةِ كأنّ ذاتَها قد سُلِبَت مُبالَغة.

واعلم أنه فسّـرَ التوفي بوجهَين:

أحدهما: أنه في معنى الإماتة، نَحْو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] على بناء اسم المفعول، فالأنفُسُ حينَئذٍ بمعنى: الأزواج والأبدان جميعًا، فلهذا قال: الأنفس الجمل كما هي، والتوفّي لـمّا كانَ بمعنى سَلْبِ الصِّحّة لا النفس، حُمِلَ على المجاز، كما قرَّره.

وثانيهما: أن يكونَ التوفّي بمعنى الاستيفاءِ والقَبْض، كقراءةِ مَن قرأ: «الذينَ يَتَوفَّونَ»[1] على بناءِ اسم الفاعل، والأنفسُ حينَئذ: إما ما به التميز، وإما نفسُ الحياة، فيصحُّ حَمْلُه على حقيقته؛ لأنه سَلْبُ ما به النفسُ درّاكة، لكنْ يلزمُ من هذا الوجه أن تكونَ نفسُ الحياةِ مُتَّصفًا بالموت، لا الجملةُ الحسّاسة، ويكونَ ما به التميزُ مُتَّصِفًا بالموت والنوم. فرَدَّ هذا

---

(١) انظر: «المحتسب» لابن جني (١: ١٢٥).

....

الوجهَ بقوله: «والصحيحُ ما ذكرتُ لكَ أولًا»، أي: المُرادُ بالنفس الجملة، وبالتوفّي سَلْبُ ما هي به حيّةٌ حسّاسةٌ درّاكة.

وقلت: الوجهُ الأولُ من باب الجمع والتفريق، جمع النفسَين الميتةَ والنائمةَ في حُكم التوفي أولًا، ثم فرَّقَ بينَ جِهتَي التوفّي، فحكمَ على النفسِ الميتةِ بالإمساك، وعلى النائمةِ بالإرسالِ والتقدير. و﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ ﴾ النفس التي تقبض والنفس التي لم تقبض، فيُمسِكُ الأولى ويُرسِلُ الأخرى. ويُؤيِّدُه قولُ صاحب «الكشف»: التقدير: ويَتوفى التي لم تَـمُت، فاستَغنى عن ذِكرِ «يتوفى» ثانيًا؛ لجريِهِ أولًا[1].

وتحريرُه: اللهُ يُميتُ الشخصَ بأن يَسلُبَ منه ما به تَصِحُّ حياتُه ويُنيمُ الآخرَ نومةً تُشبهُ الموتَ في عَدَم التصـرُّف والتميز، ثم لا يَرُدُّ الحياةَ إلى النفسِ التي أماتَها موتةً حقيقية، ويَرُدُّ التميزَ إلى التي أماتَها موتةً مجازيةً إلى أجَلٍ مُسمّى.

فإن قلت: يلزمُ على ما ذكرتَ أن يكونَ التوفي مُستَعمَلًا في مفهومَي حقيقتِهِ ومجازه.

قلت: يجعلُ مجازًا عن قَطْع تعلُّق النفسِ عن البَدَنِ مُطلَقًا.

قال الإمام: النفسُ الإنسانية: عبارةٌ عن جَوهَرٍ مُشـرِقٍ نُورانيّ إذا تَعلَّقَ بالبَدَنِ حَصَلَ ضوءُه في جميع الأعضاء، وهي الحياة، ثم إنه في وقتِ النوم يَنقَطِعُ تعلُّقُه عن ظاهرِ البَدَنِ دونَ باطنِه، وفي وقتِ الموتِ يَنقَطِعُ التعلُّقُ عن ظاهرِه وباطنِه. فالموتُ والنومُ من جنسٍ واحدٍ بهذا الاعتبار، لكنَّ الموتَ انقِطاعٌ تامٌّ كامل، والنومَ انقِطاعٌ ناقص، فظهرَ أن القادرَ الحكيمَ دبَّـرَ تَعلُّقَ النفس بالبدنِ على ثلاثةِ أوجُه:

أحدها: أنه دبَّـرَ أمرَها بحيثُ يقعُ ضوءُ الروح على جميع أجزاءِ البَدَنِ ظاهرةً وباطنة، وذلك هو اليقظة.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٦٤)، بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٧٣) بتحقيق د. عبدالقادر السعدي.

....

وثانيها: بحيثُ يُقطَعُ الضوءُ عن الظاهرِ والباطن، وهو الموت.

وثالثها: بحيثُ يُقطَعُ عن الظاهرِ دونَ الباطن، وهو النوم.

فثبتَ أنّ الموتَ والنومَ يشتركانِ في كونِ كُلِّ واحدٍ منهما توفّي الأنفس، ويمتازُ أحدُهما بخواصَّ مُعيَّنة، ومثلُ هذا التدبيرِ العجيب لا يُمكِنُ صُدورُه إلا عن القادرِ العليم الحكيم، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1].

وفي ألفاظِ النبويِّ ما روينا في «صحيح البخاريّ»[2] عن أبي قَتادةَ قال: سِرْنا معَ النبيِّ ﷺ فقال بعضُ القوم: لو عَرَّسْتَ بنا يا رسول الله، قال: «أخافُ أن تناموا عن الصلاة»، قال بلال: أنا أوقظُكم، فاضطَجَعوا، فغلبَت عَيْنا بلال فنام، فاستَيقَظَ النبيُّ ﷺ وقد طلعَ حاجبُ الشمس، فقال: «يا بلال، أينَ ما قلت؟» قال: ما أُلقِيَت عليَّ نَوْمةٌ مثلُها قطّ. قال: «إنّ اللهَ قبضَ أرواحَكم حين شاء، ورَدَّها عليكم حينَ شاء» الحديث.

وروى البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ والترمذيُّ[3] عن أبي هُريرة، عن النبيِّ ﷺ في دعاءِ النوم: «باسمِكَ ربي وضعتُ جَنْبي وبك أرفعُه، إن أمسكتَ نفسي فارحَمْها، وإن أرسلتَها فاحفَظْها، بما تحفظُ به عبادَكَ الصالحين».

ورُوِيَ عن لُقمانَ أنه قال لابنه: «يا بُنيّ، كما أنك تنامُ ثم تَستَيقظ، كذلك تموتُ ثم تحيا». قاسَ الموتَ بالنوم فكانا مَوتَتَين.

الراغب: توفيةُ الشيء: بَذلُه وافيًا، واستيفاؤُه: تناولُه وافيًا. قال عَزَّ وجَلّ: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ [آل عمران: ٢٥]، قد عبّر عن الموتِ والنوم بالتوفي، قال اللهُ تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾، وقولُه تعالى: ﴿يَا عِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] فقد قيل: توفي رفعةٍ واختِصاص، لا توفي موت.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٦: ٤٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٢٠) ومسلم (٢٧١٤) وأبو داود (٥٠٥٠) والترمذي (٣٤٠١).

﴿وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ يريدُ: ويَتوفَّى الأنفُسَ التي لم تَمُتْ في مَنامِها، أي: يتوفَّاها حين تنام، تشبيهاً للنائِمين بالموتى، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ﴾ [الأنعام: ٦] حيثُ لا يميِّزون ولا يتصرَّفون، كما أنَّ الموتى كذلك، ﴿فَيُمْسِكُ﴾ الأنفُسَ ﴿الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ الحقيقيَّ، أي: **لا يردُّها في وقتِها حيّةً**، ﴿وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى﴾ النائمةَ ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾: إلى وقتٍ ضَرَبَه لموتِها. وقيل: ﴿يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ﴾ يَستوفيها ويَقبِضها، وهي الأنفُسُ التي تكونُ معها الحياةُ والحَرَكة، ويتوفَّى الأنفس التي لم تَمُتْ في منامِها، وهي أنفُسُ التمييز. قالوا: فالتي تُتوفَّى في النوم هي نَفْسُ التمييز لا نفسُ الحياة؛ لأنَّ نَفْسَ الحياةِ إذا زالت زالَ معها النَّفْسُ، والنائم يتنفَّس. وروَوْا عن ابن عبّاسٍ رضي الله عنه: في ابنِ آدم نَفْسٌ ورُوح بينهما شُعاع الشمس، فالنَّفْسُ التي بها العقلُ والتميز، والرُّوحُ التي بها النَّفَسُ والتحرُّك، فإذا نامَ العبدُ قَبَضَ اللهُ نفْسَه ولم يقبضْ رُوحَه. والصحيحُ ما ذكرتُ أوّلًا؛ لأنَّ اللهَ عزَّ وعلا علَّق التوفِّيَ والموتَ والمنام جميعاً بالأنفُس، وما عنَوْا بنفْسِ الحياة والحَرَكةِ ونفْسِ العقل والتميز غيرُ متّصفٍ بالموت والنوم، وإنما الجملةُ هي التي تموتُ وهي التي تَنام. ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾: إنّ في توفِّي الأنفُسِ مائتةً ونائمةً، وإمساكِها وإرسالِها إلى أجل ﴿لَآيَاتٍ﴾ على قُدرةِ الله وعِلْمه، ﴿لِقَوْمٍ﴾ يُجيلون فيه أفكارَهم ويَعتبرون. **وقُرِئ: (قُضِيَ عليها الموتُ) على البناء للمفعول.**

والوافي: الذي بلغَ التمام، يُقال: دِرهَمٌ وافٍ، وكيلٌ وافٍ. ووفى بعهده وأوفى: إذا تَـمَّـمَ العهد(١).

قولُه: (**أي: لا يردُّها في وقتها حيّة**)، «حية»: حالٌ مِن «ها» «يردُّها»، و«في وقتها» أي: وقتِ إماتتها وأجَلِها.

قولُه: (**وقُرئ: «قُضِيَ عليها الموت» على البناء للمفعول**)، وهيَ قراءةُ حمزةَ والكِسائيّ.

---

(١) «المفردات في غريب القرآن»، ص٨٧٨.

[﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ۞ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ٤٣-٤٤]

﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ ﴾: بل اتَّخذَ قُريش، والهمزةُ للإنكار ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾: مِن دون إذْنِه ﴿شُفَعَآءَ﴾ حين قالوا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، ولا يشفعُ عنده أحدٌ إلّا بإذنه. ألا ترى إلى قولِه: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾؟ أي: هو مالِكُها، فلا يستطيعُ أحدٌ شفاعةً إلّا بشرطَيْن: **أن يكونَ المشفُوعُ له مُرتضًى، وأنْ يكون الشفيعُ مأذُوناً له.** وهاهنا الشَّرْطانِ مفقودانِ جميعاً. ﴿أَوَلَوْ كَانُواْ﴾ معناه: أَيشفعون ولو كانوا ﴿لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ أي: ولو كانوا على هذه الصفةِ لا يَملكون شيئاً قطّ، حتى يَملكوا الشفاعةَ ولا عَقْلَ لهم. ﴿لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ تقريرٌ لقوله: ﴿لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾؛ لأنه إذا كانَ له المُلْكُ كلُّه، والشفاعةُ من الملك؛ كان مالكاً لها. فإن قلتَ: بِمَ يتَّصلُ قولُه: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾؟ قلتُ: بما يَليه، معناه: ﴿لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ اليومَ ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ يومَ القيامة، فلا يكونُ المُلك في ذلك اليومِ إلّا له، فله مُلكُ الدنيا والآخرة.

[﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ ٤٥]

والباقون: على البناءِ للفاعل[1].

قولُه: (**أن يكونَ المشفوعُ له مُرتَضى، وأن يكونَ الشفيعُ مأذونًا له**)، لكن الذي هو مشروطٌ في الآيةِ شيئان: الملكُ المُطلَق والعقل، والشرطانِ مفقودان، أي: الأصنامُ لا يَملِكونَ شيئًا، ولا لهم مرتبةُ العُقلاء، يدلُّ عليه قولُه: ﴿أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾، ولذلكَ أتبَعَه بما اشتملَ على الاسم الجامع والملكِ على الإطلاقِ دُنيا وأُخرى من غير مُنازع فيه حيثُ قال: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص ٦٢٤، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٦٣).

مَدارُ المعنى على قوله: ﴿وَحۡدَهُ﴾، أي: إذا أُفرِدَ اللهُ بالذِّكر ولم يُذكَر معه آلهتُهم اشمأزُّوا، أي: نَفَرُوا وانقبَضُوا، ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ﴾؛ وهم آلهتُهم ذُكِرَ اللهُ معهم أو لم يُذكروا: استَبْشَروا؛ لافتتانِهم بها ونِسْيانهم حقَّ الله إلى هَواهم فيها. وقيل: إذا قيلَ: لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له: نَفَروا؛ لأنَّ فيه نَفْياً لآلهتهم. وقيل: أرادَ استبشارَهم بما سَبَقَ إليه لسانُ رسولِ الله ﷺ من ذِكْرِ آلهتهم حين قرأ (والنجم) عند

قولُه: (مدارُ المعنى على قولـه: ﴿وَحۡدَهُ﴾)، عن بعضهم: مَن قـال: المُـرادُ بقولـه: ﴿وَحۡدَهُ﴾ الثناءُ على الله تعالى، ويصيرُ بمنزلةِ قوله: اللهُ تعالى، أو سُبحانه، أو شبه ذلك، فقد أخطأ.

قلت: يُريد: أنّ لفظة ﴿وَحۡدَهُ﴾ في كلام المُصنِّف ليسَت بمُعتَرِضة، كما يقعُ في سائر المواضع، مثل: سبحانه وتعالى، بل المعنى: أنّ مَدارَ معنى هذه الآيةِ وما سيقَ له الكلامُ معنى ﴿وَحۡدَهُ﴾، إذ لو قيل: وإذا ذُكِرَ اللهُ اشمَأزَّتْ قلوبُ الذينَ لا يُؤمنون، لكانَ عن المعنى بمَعزِل؛ لأنهم ما كانوا يَشمئِزُّونَ إذا شُفِعَ ذِكرُ الله بذِكرِ آلهتِهم، وإذا ذُكِرَت آلهتُهم وحدَها كانوا يَستَبشِرونَ، وإنما كانَ اشمِئزازُهم من ذِكرِ الله وحدَه، ونبَّه الله سبحانه وتعالى بوضع قوله: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ موضع الضمير على أنهم إنما اشمأزوا؛ لأنهم رَكَنوا إلى اللذّات العاجلة، وانغَمَسوا في الشهواتِ النفسانية، فإذا سَمِعوا بأنْ لا إلهَ إلا هو وحدَه، واستَلزَمَ ذلك العبادةَ والتجافيَ عن دارِ الغُرور والإنابةَ إلى دارِ الخلود، ظهرت آثارُ الكآبةِ على وجوهِهم، وانقَبَضَت قلوبُهم، وضاقت صُدورُهم، وإذا ذُكِرَت الأصنام مالت قلوبُهم إلى اللذّاتِ العاجلة، واستَبشَروا وفرحوا.

قولُه: (بما سبقَ إليه لسانُ رسول الله ﷺ)، يعني: قرأ سورةَ «النجم»، وألقى الشيطانُ في أُمنيَّتِه: «تلكَ الغَرانيقُ العُلى، وإنّ شفاعتَهُنَّ تُرتجى»، ففرحَ به الكفّار[1].

وقلت: قد أبطلَ هذا القولَ الإمام[2]، واستَقصَينا القولَ في إبطالِهِ في «الأنبياء».

---

(١) أخرجه البزار (٥٠٩٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٤٥٠) عن ابن عباس.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٧: ١١٠).

بابِ الكعبة، فسَجدوا معه لفَرَحِهم، ولقد تقابَلَ الاستبشارُ والاشمئزاز؛ إذ كلُّ واحدٍ منهما غايةٌ في بابه؛ لأنَّ الاستبشارَ: أن يَمتلئ قلبُه سروراً حتى تَنبسطَ له بَشَرةُ وجهه ويتهلَّل. والاشمئزاز: أن يَمتلئ غمّاً وغيظاً حتى يَظهرَ الانقباضُ في أَدِيمِ وجهه. فإن قلتَ: ما العاملُ في ﴿وَإِذَا ذُكِرَ﴾؟ قلتُ: **العاملُ في «إذا» المفاجأة**، تقديرُه: وقتَ ذِكْرِ الذين مِنْ دُونه، فاجأوا وقتَ الاستبشار.

[﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ٤٦]

بَعِل رسولُ الله ﷺ بهم، وبشدَّةِ شِكيمتهم في الكُفرِ والعِناد، فقيل له: ادعُ اللهَ بأسمائه العُظمى، وقل: أنتَ وحدَكَ تقدرُ على الحُكمِ بيني وبينهم، ولا حِيلةَ لغيرك فيهم. **وفيه وصفٌ لحالهم**، وإعذارٌ لرسولِ الله ﷺ، وتَسْليةٌ له، ووعيدٌ لهم. ....

قولُه: (**العاملُ في «إذا» المُفاجأة**)، أي: العاملُ في «إذا ذُكِرَ» هو العاملُ في «إذا» المُفاجأة، وهو «فاجؤوا»، الأولُ ظرف، والثاني مفعولٌ به، أي: فاجؤوا في وقتِ الذِّكرِ وقتَ الاستبشار، ومنه الحديث: «بينا نحنُ عندَ رسول الله ﷺ إذ طلعَ علينا رجل»[1]، أي: فاجَأْنا في زمانِ جُلوسِنا عندَ رسول الله ﷺ وقتُ طلوع الرجل.

قولُه: (**بعِل**)، **الأساس**: بعل بالأمر: إذا عيَّ به.

قولُه: (**وفيه وَصْفٌ لحالهم**) إلى آخره، يعني: سيقَ الكلامُ في الأمرِ بالدُّعاءِ في الأسماءِ الحسنى، والأمرِ بالتفويضِ في الحكم بينهم إلى الله تعالى، وأدمجَ فيه معانٍ أربعة:

أحدها: قولُه: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ﴾ دلَّ على الاختِصاص؛ لأنه من قبيل: أنتَ عرفتَ، وأفادَ أنه تعالى هو وحدَه يحكمُ بينهم، فدلَّ ذلكَ على شِدّةِ شكيمتِهم في الكفرِ والعِناد، وهو كناية.

وثانيها: اعتِذارٌ لرسول الله ﷺ؛ لأن هذا القولَ إنما يَصدُرُ عمَّن بذلَ وُسْعَه فيما وَجَبَ

---

(١) أخرجه مسلم (٨) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وعن الرَّبيع بن خُثَيم، وكان قليلَ الكلام: أنه أُخبر بقَتْلِ الحُسين رضي الله عنه، وسَخِط على قاتله، وقالوا: الآنَ يتكلَّم، فما زادَ على أن قال: آه أوَ قد فعلوا؟! وقرأ هذه الآيةَ. ورُويَ: أنه قال على أثره: قُتل مَن كان ﷺ يُجلِسه في حَجْره ويضعُ فاه على فِيه.

[﴿ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِن سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ۞ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ ٤٧-٤٨]

﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ﴾ وعيدٌ لهم لا كُنْهَ لفظاعته وشدَّتِه، وهو نظيرُ قوله في الوَعْد:

عليه، أي: أبلغتَ وأدَّيتَ ما عليك، بقيَ الآن على مَن هو أحكمُ الحاكمين هو وحدَه يحكمُ بينهم.

وثالثها: تسليةٌ له صلواتُ الله عليه؛ لأنه كان حريصًا على إيمانِ القوم، ﴿لعلَّكَ باخعٌ نفسَكَ على آثارهم﴾ [الكهف: ٦]، وهذه الآيةُ كالمُتاركةِ والمُوادَعةِ واليأسِ من إيمانهم، واليأسُ إحدى الراحتَين.

ورابعها: وعيدٌ لهم، ولا وعيدَ بعدَه، فقولُه: ﴿فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ دلَّ على القُدرةِ التامّة، وقولُه: ﴿عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ على العِلم الشامل، وأنه عالمٌ بما ظهرَ منهم وما بطن، فيُجازيهم عليها، وقولُه: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ﴾ على القضاءِ الحقِّ والحكم العَدْل، واللهُ أعلم.

قولُه: (كما قال: ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾)، لم يُرِدْ أنه مِثلُه في المُشاكَلة، بل أنه مِثلُه في إطلاقِ السَّبَب على المُسبَّب.

قولُه: (وعن الربيعِ بنِ خُثَيم)، وفي «سِيَرِ السَّلَف»[1]: هو: الربيعُ بنُ خُثَيم الكوفي، وهو من العُبّادِ السبعة، ماتَ سنةَ ثلاث وستِّين.

---

(١) «سير السلف» ص٧٥٩.

﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم ﴾ [السجدة: ١٧]، والمعنى: وظَهَرَ لهم من سَخَطِ الله وعذابِه ما لم يكن قطُّ في حِسابهم ولم يُحدِّثوا به نفوسَهم. وقيل: عَمِلوا أعمالاً حَسِبوها حَسناتٍ، فإذا هي سيِّئات. وعن سفيانَ الثوريِّ: أنه قَرأها، فقال: ويلٌ لأهل الرِّياء، ويلٌ لأهل الرياء! وجَزِع محمّدُ بن المُنْكَدر عند موته، فقيل له، فقال: أخشى آيةً من كتاب الله، وتَلاها؛ فأنا أخشى أن يَبدُوَ لي مِنَ اللّـهِ ما لم أحتسِبْه. ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ﴾ أي: سيِّئاتُ أعمالِهم التي كَسَبوها. أو سيِّئاتُ كَسْبهم، حين تُعرض صَحائفُهم، وكانت خافيةً عليهم، كقوله: ﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦]. وأراد بالسيِّئات: أنواعَ العذاب التي يُجازَوْن بها على ما كَسَبوا، فسمّاها سيِّئاتٍ، كما قال: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠]. ﴿وَحَاقَ بِهِم ﴾: ونَزل بهم وأحاطَ جزاءَ هُزْئهم.

[﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٤٩]

التَّخويل: مختصٌّ بالتفضُّل. يقال: خوَّلني؛ إذا أعطاكَ على غيرِ جَزاء. ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ أي: **على علمٍ مني أنِّي سأُعطاه**؛ لِـما فيَّ من فضلٍ واستحقاق. أو: على علمٍ من اللّـهِ بي وبِاستِحْقاقي. أو: على علمٍ مني بوجوهِ الكَسْب، كما قال قارونُ: ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨]. فإن قلتَ: لِـمَ ذُكِّر الضميرُ في ﴿أُوتِيتُهُۥ﴾ وهو للنِّعمة؟ قلتُ: ذهاباً به إلى المعنى؛ لأنَّ قولَه: ﴿نِعْمَةً مِّنَّا﴾ شيئاً من النِّعمةِ وقِسْماً منها. ويحتمل أنْ

قولُه: (**أي: على عِلم منّي أني سأُعطاه**)، هو حالٌ من الضمير المرفوع، ولهذا ما أبرزَ الضميرَ المنصوب. **الانتصاف**[1]: ولذلكَ تقولُ القَدَريّة: إنّ الإثابةَ على الله واجبة، يُؤتاها على عِلمٍ من الله باستِحقاقِه، وإنما سَلِمَ منها أهلُ السُّنّةِ الذينَ جَعَلوا الثوابَ فَضْلًا لا استِحقاقًا.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٣٣).

تكون «ما» في ﴿إِنَّمَآ﴾ موصولةً لا كافَّة؛ فيرجع إليها الضمير، على معنى: إن الذي أُوتيته على عِلْم. ﴿بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ﴾ إنكارٌ لقوله، كأنه قال: ما خوَّلناك مِنَ النِّعمة لِما تقول، بل هي فتنةٌ، أي: ابتلاءٌ وامتحان لك، أتشكرُ أمْ تكفر. فإن قلتَ: كيفَ ذَكَّرَ الضميرَ ثم أنَّثه؟ قلتُ: حَمْلاً على المعنى أوّلاً، وعلى اللفظِ آخراً؛ **ولأنَّ الخَبَرَ لـمّا كان مؤنَّثاً ـ أعني: ﴿فِتْنَةٌ﴾ ـ ساغَ تأنيثُ المبتدأ** لأجْلِه؛ لأنه في معناه، كقولهم: **ما جاءتْ** حاجتُك. وقرئ: (بل هو فتنةٌ) على وَفق ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ﴾. فإن قلتَ: ما السببُ في عَطْفِ هذه الآية بالفاءِ وعطفِ مِثْلِها في أوّلِ السُّورة بالواو؟ قلتُ: السببُ في ذلك: أنَّ هذه وقعتْ مسبَّبةً عن قوله: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥] على معنى: أنهم يَشمئزُّون عن ذِكْرِ الله ويَستبشِرون بذِكْر الآلهة، فإذا مسَّ أحدَهم ضُرٌّ دعا مَنِ اشمأزَّ مِنْ ذِكْره، دونَ مَنِ استبشَرَ بذِكْره، وما بينهما من الآيِ اعتراض. فإن قلتَ: حقُّ الاعتراضِ **أن يؤكِّد المُعتَرَضَ بينه وبينه.** ....

قولُه: (ولأن الخَبَرَ لـمّا كان مُؤنَّثًا ـ أعني: ﴿فِتْنَةٌ﴾ ـ ساغَ تأنيث المبتدأ)، هذا الوجهُ أولى من الأول؛ لأنّ ابنَ جِنّي[1] ذكرَ أنه إذا حُمِلَ على المعنى أولاً لا يحسنُ بعدَه الحملُ على اللفظِ في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وتَبِعَه المُصنِّف.

قولُـه: (ما جاءت)، عن بعضِهم: «جـاء» بمعنى: كان هاهنا، أي: أيُّ شيءٍ كانت حاجتُك؟ ومنه ما رُوِي: سَبَّقَ رسولُ الله ﷺ بين الخيل، فجاءَ قريشٌ له سابقًا[2]. أي: كان قريشٌ له سابقًا.

قولُه: (أن يُؤكِّدَ المُعتَـرَضَ بينَه وبينَه)، قيل: الضميرانِ راجعانِ إلى ما يرجعُ إليه الضميرُ في قوله: «وما بينهما من الآي»، أي: الاعتراضُ يُؤكِّدُ معنى ما يَلحقُه وما يَسبِقُه،

---

(١) «المحتسب» (١: ١٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٠) ومسلم (١٨٧٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

....

ونحوُه قولُك: قعدتُ بينَكَ وبينَ زيد، والبَيْنُ واحدٌ بالنسبةِ إليك، والنِّسبةُ إليها مُتعذِّر، وعن بعضِهم: التقدير: بينَه؛ أي: بَينَ السَّبَب، وهو قولُه: ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ ﴾، وبينَه؛ أي: بينَ المُسبَّب، وهو قولُه: ﴿فَإِذَا مَسَّ﴾، وقوله: «بينَه» مُتعلِّقٌ بقوله: «اعتراض» فالهاءُ في بينَه وبينَه راجعٌ إلى السَّبَب والمُسبَّب.

وقلت: أما تلخيصُ التَّسبُّب، وكأنهم لشِدّةِ عِنادِهم وإبائهم عن الحقِّ المَحْضِ جعَلوا اشمِئزازَهم عن ذِكرِ الله وحدَه واستبشارَهم بذِكرِ الغيرِ غَرَضًا في أنْ إذا مَسَّهم ضُرٌّ دَعَوُا الله دونَ الغير، على مِنوالِ ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨]، فحكى اللهُ تعالى عنهم ذلك إنكارًا وتعجيبًا. ثم أمرَ حبيبَه صلواتُ الله عليه بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أن يُشنِّعَ عليهم ذلكَ على سبيل التضرُّع، ويُظهِرَ بأنه لا يُجدي فيهم إنذارُه واجتهادُه، ويقول: لا يحكم بيني وبين هؤلاء الذينَ يجترئونَ عليك هذه الجرأةَ إلا أنت، وجعلَ هذا الدُّعاءَ مُعترضًا بينَ الكلامين؛ اهتمامًا به وتوكيدًا للوعيد، ثم إنْ جُعِلَ ﴿لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ عامًا كانتِ الآيةُ اعتِراضًا بعدَ اعتِراض، وإذا جُعِلَ من إقامةِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَرِ إشعارًا بالعِلِّيـةِ كانَ استِطرادًا بعدَ اعتِراض.

وأما تلخيصُ العطف فإنه تعالى أخبرَ عن وَعيدِهِ للمُشركين، وأنه غنيٌّ عنهم بسَبَب كُفرانِهم، ثم أخبرَ عن حالِ مُطلَقِ الإنسان، وأن جِبِلَّتَه على أنه إذا مَسَّه الضُّرُّ رجعَ إلى الله، وإذا مسَّه الخيرُ أظهَرَ البطرَ والأشر، وعطفَه عليه لجامع الكُفرانِ وقِلّةِ الثبات. وإليه الإشارةُ بقوله: «وما هي إلا جملةٌ ناسَبَت جُملةً قبلَها فعُطِفَت عليها»، ويجوزُ أن تكونَ الواوُ استِئنافية، والجملةُ تذييلية، وتخصيصُ ذِكرِ الإنسانِ في الآية الأخيرة من إقامةِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَرِ للتلويح إلى قوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧]. ما ألطَفَ هذا التقرير، ولهذا قالَ تعريضًا بنفسِه: «وهذه الأسرارُ والنُّكَتُ لا يُبرِزُها إلا عِلمُ النظم - أي: العالمُ بالنظم - وإلا بقيت مُحتَجِبةً في أكمامِها»، لله دَرُّه.

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: هذا كلامٌ فافهَمْهُ فإنه عزيز، وقيل: يُمكِنُ أن يُقال: المعنى المفهومُ من المجموع، وهما الدُّعاءُ عندَ الضُّرّ، وتركُ الدعاءِ عندَ تحويل النعمة، هو المُسبَّب،

قلتُ: ما في الاعتراضِ من دعاءِ رسول الله ﷺ ربَّه بأمرٍ منه وقولِه: أَنتَ تحكمُ بينهم، ثم ما عقَّبَه من الوَعيد العظيم: تأكيدٌ لإنكارِ اشمئزازهم واستبشارِهم ورُجوعهم إلى الله في الشدائدِ دونَ آلهتهم، كأنه قيل: قُلْ: يا ربِّ لا يَحكم بيني وبين هؤلاءِ الذين يَجترِئون عليك مِثْلَ هذه الجَراءة، ويَرتكِبون مثلَ هذا المُنكَرِ إلّا أنتَ. وقولُه: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الزمر: ٤٧] مُتناوِلٌ لهم ولكلِّ ظالمٍ إنْ جُعل مُطلقاً، أَوْ إيّاهم خاصّةً إن عنيتَهم به، كأنه قيل: ولو أنَّ لهؤلاءِ الظالمين ما في الأرضِ جميعاً ومِثْلَه معه لافتدَوْا به حين أَحكُمُ عليهم بسُوءِ العذاب. وهذه الأسرارُ والنُّـكَت لا يُبرزها إلا عِلْمُ النَّظْم، وإلا بَقيتْ مُحتجِبةً في أَكْمامِها. وأمّا الآيةُ الأُولى فلم تقعْ مُسبَّبة، وما هي إلّا جُملةٌ ناسَبتْ جملةً قَبْلَها فعُطِفتْ عليها بالواو، كقولك: قامَ زيدٌ وقَعد عمرٌو. فإن قلتَ: من أيِّ وجهٍ وقعتْ مسبَّبة، والاشمئزازُ عن ذِكرِ الله ليس بمُقتضٍ لالتجائهم إليه، بل هو مُقتضٍ لصُدوفهم عنه؟ قلتُ: في هذا التسبيبِ لطفٌ، وبيانُه: أن تقولَ: زيدٌ مؤمِنٌ بالله، فإذا مسَّه ضُرٌّ التَجأ إليه، فهذا تسبيبٌ ظاهر لا لَبْسَ فيه، ثم تقولَ: زيدٌ كافر بالله، فإذا مسَّه ضرٌّ التجأ إليه، فتجيءُ بالفاء مجيئَك به ثَمَّةَ، كأنَّ الكافرَ حين التَجأ إلى اللّـهِ التجاءَ المؤمنِ إليه، مقيمٌ كُفرَه مَقامَ الإيمان، ومُجرِيه مجراه في جَعْلِه سبباً في الالتجاء، فأنت تحكي ما عَكَّس فيه الكافر. ألا ترى أنك تقصِدُ بهذا الكلامِ الإنكارَ والتعجيب من فِعْلِه؟

فكانَ اشمِئزازُه عن ذِكرِ الله وحدَه واستِبشارُه عندَ ذِكرِ الذينَ من دونه سَبَبَ أَنْ لا يَذكُرَه إلا عندَ الاضطرار، ويتركَه عندَ النِّعْمة[1].

وقلت: يُؤيِّدُ هذا التأويلَ إقامةُ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَرِ في ﴿قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾، أي: المُشتَغِلونَ بلَذّاتِ الدُّنيا وشَهَواتِها.

قولُه: (لصُدُوفِهم)، أي: إعراضهم.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٣٤).

[﴿قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ۞ فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا ۚ وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَٰؤُلَاءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ ۞ أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ٥٠-٥٢]

الضميرُ في ﴿قَالَهَا﴾ راجعٌ إلى قوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [القصص: ٧٨]، [الزمر: ٤٩]؛ لأنها كلمةٌ أو جُملة من القول. وقُرِئ: (قد قاله) **على معنى القولِ والكلام، وذلك.** و﴿الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾: هم قارُونُ وقومه، حيثُ قال: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨]، وقومُه راضُون بها، فكأنهم قالُوها. ويجوزُ أن يكونَ في الأمم الخالية آخرون قائلون مثلها، ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ مِن متاعِ الدنيا ويَجمعون منه. ﴿مِنْ هَٰؤُلَاءِ﴾: من مُشركي قومِك ﴿سَيُصِيبُهُمْ﴾ مثلُ ما أصابَ أولئك، فقُتل صَنادُيدهم ببَدْر، وحُبس عنهم الرِّزق، فقُحِطوا سبعَ سنين، ثم بُسِطَ لهم فمُطِروا سبعَ سنين، فقيل لهم: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا﴾ أنه لا قابضَ ولا باسطَ إلّا اللهُ عزَّ وجلَّ؟

[﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ ٥٣]

﴿أَسْرَفُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾: جنَوْا عليها بالإسرافِ في المَعاصي والغلوِّ فيها ﴿لَا تَقْنَطُوا﴾

قولُه: (**على معنى القول والكلام، وذلك**)، هذه ألفاظٌ تُستعمَلُ في تأويل المُؤنَّثِ الراجع إليه ضميرُ المُذكَّر، قالَ ابنُ جِنِّي[1] في قولِ الشاعر:

مِثل الفراخ نتفت حواصِلُه

أي: حواصلُ ذلك أو حواصلُ ما ذكرنا[2].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٥٣).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

قُرِئ: بفتح النونِ وكَسْرها وضمِّها. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ يعني بشَرْطِ التوبة، وقد تكرَّر ذِكْرُ هذا الشرطِ في القرآن، فكان ذِكْرُه فيما ذُكر فيه ذِكْراً له فيما لم يُذكر فيـه؛ لأنَّ القرآن في حُكمِ كلامٍ واحـد، ولا يجوزُ فيـه التناقُض. وفي قراءةِ ابن عبّاس

قولُه: (لأنّ القُرآنَ في حُكمِ كلام واحدٍ، ولا يجوزُ فيه التناقض)، يعني: يُحمَلُ هذا المُطلَقُ على ذلكَ المُقيَّد ليتفقا. قالَ صاحبُ «الفرائد»: ما ذُكِرَ من التناقُض غيرُ لازم؛ لأنّ مِن ذِكرِ المغفرةِ بعدَ التوبةِ لا يلزمُ عَدَمُ حصولِ المغفرةِ بدونها، وما ذُكِرَ من الدلالةِ على أنها شرطٌ فيها لازمٌ لا يحصلُ بدونه ممنوع؛ لأنّ غاية ما يُفهَمُ من قوله: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ وجوبُ الإنابة، وقوله: «وإنما ذكرَ الإنابةَ على أثرِ المغفرة»؛ لأنّ الآخرَ يُشعِرُ بأنّ ذِكرَ الشيءِ بعدَ الشيءِ يُوجِبُ توقُّفَ الأولِ على الثاني، وهو ظاهرُ البُطلان.

وقلت: مُرادُ المُصنِّفِ من قوله: «قد تكرَّر ذكرُ هذا الشرطِ في القرآن»: أنه كُلُّ موضع ذُكِرَ فيه نَحْوُ قوله: ﴿يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ﴾ قيّدَه بقوله: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾، وهو قيدٌ للتوبة، يَدُلُّ عليه استِشهادُه بقراءةِ ابن عبّاس: «يغفرُ الذنوبَ جميعًا لمن يشاء»، ومن ذلكَ في «آل عمران» قولُه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨] تفسيرٌ بيِّنٌ لـ«من يشاء»، وأنهم المتوبُ عليهم أو الظالمون، وقولُه في النساء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] قال: كأنه قيل: «إنّ الله لا يغفرُ لمن يشاء الشرك، ويغفرُ لمن يشاء ما دونَ الشرك»، على أنّ المُراد بالأول: مَن لم يَتُب، وبالثاني: مَن تاب، ونحوُهما. وقد بيَّنّا وجهَ ضَعْفِ كُلِّ ما ذكر.

وأما الذي يقولُ هاهنا في قوله: «وإنما ذكرَ الإنابةَ على أثرِ المغفرةِ للدلالة على أنه شرطٌ فيها»، فإنه حزمٌ للنظم المُعجِز؛ لأنه تعالى لـمّا وَبَّخَ المُشركينَ وأطنَبَ الكلامَ فيه وأرعَدَ وأبرَق، عقَّبَه بخطاب العامِّ بقوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ استِعطافًا وترغيبًا غبَّ ترهيب، والمرادُ بالإسراف: جميعُ ما ينطوي تحتَ هذا الاسم من التفريطِ الصادر من الكافرينَ والمُؤمنين، والمقصودُ الأوّليّ: الكافرون وما كانوا عليه من أمورِ الجاهلية.

يُؤيِّدُه قولُه: «وقيل: قالَ أهلُ مكّة» إلى آخره، وكانَ قولُه: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ﴾ عطفًا على قوله: ﴿لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾، واعترَضَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ

وابنِ مسعود: (يَغفر الذنوبَ جميعاً لمن يشاء)، والمراد بمن يشاء: مَن تاب؛ لأنّ مشيئةَ الله تابعةٌ لِحكْمته وعَدْله، لا لملكِه وجَبَرُوته. وقيل: في قراءةِ النبيِّ ﷺ وفاطمة رضي الله عنها: (يغفرُ الذنوبَ جميعاً ولا يُبالي)، ....

عليه قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ على سبيل العُموم للتعليل اهتمامًا واعتناءً بشأنِ الترغيب إلى الإنابة، وإخلاصِ العَمَل لله تعالى.

ونظيرُ مَوقِع هذا الاعتِراضِ قولُه: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، وسبقَ تقريرُه ومناسبتُه للآية.

قال القاضي: تقييدُ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ بالتوبةِ خِلافُ الظاهر، ويَدُلُّ على إطلاقِهِ فيما عَدا الشرك: قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾، والتعليلُ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ على المُبالغةِ وإفادةِ الحصر، والوعدُ بالرحمة بعد المغفرة، وتقديمُ ما يَستَدعي عمومَ المغفرة بما في (عبادي) من الدلالة على الذِّلّةِ والاختصاصِ المُقتَضِيَين للترحُّم، وتخصيصُ ضَرَرِ الإسرافِ بأنفسهم، والنهيُ عن القُنوطِ عن الرحمة مُطلَقًا فَضْلًا عن المغفرةِ وإطلاقها، وتعليلُه بـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾، ووَضْعُ اسم «الله» مَوضِعَ الضمير لدلالتِهِ على أنه المُستغني والمُنعِم على الإطلاق، والتأكيدُ بـ«الجميع». وما رُوِيَ من أسباب النزول لا ينفي عمومها، وكذا قولُه: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ﴾ فإنها لا تدل على حصولِ المغفرةِ لكُلِّ أحدٍ بالتوبة[1].

قولُه: (يغفر الذنوب جميعًا ولا يبالي)، جاء في «مسندِ الإمام أحمدَ بنِ حنبل» و«سنن الترمذي»[2] عن أسماء بنتِ يزيدَ قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقرأ: «﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ ولا يُبالي».

وقلت: معناه: لا يُبالي بما تقولُ المُعتزلة: إنّ التوبةَ شرط، لأنه تحجُّرٌ للواسع، وإنّ مشيئةَ الله تابعةٌ لِحكمتِهِ وعَدلِه، لا لمُلكِهِ وجَبَروتِه، لأن عدم المبالاة من الجبروت.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٥٦٩) والترمذي (٣٢٣٧).

ونظيرُ نفي المُبالاة نفيُ الخَوْف في قوله: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ [الشمس: ١٥]. وقيل: قال أهلُ مكَّة: يزعمُ محمّدٌ أنَّ مَن عَبَدَ الأوثانَ وقَتَلَ النفْسَ التي حرَّم اللهُ لم يُغفَرْ له، فكيفَ ولم نهاجِرْ وقد عَبَدْنا الأوثانَ وقَتَلْنا النفْسَ التي حرَّم الله؟! فنزلتْ. ورُوي: أنه أسلَمَ عيّاشُ بنُ أبي رَبيعةَ والوليدُ بن الوليدِ ونَفَرٌ معهما، ثم فُتِنوا وعُذّبوا، فافتَتَنُوا، فكنّا نقول: لا يَقبَلُ الله لهم صَرْفاً ولا عَدْلاً أبداً؛ فنزلتْ، فكَتَبَ بها عمرُ رضي الله عنه إليهم، فأسلَمُوا وهاجَرُوا. وقيل: نزلتْ في وحشيٍّ قاتلِ حمزةَ رَضِيَ الله عنه. وعن رسولِ الله ﷺ: «ما أُحبُّ أنَّ لِيَ الدنيا وما فيها بهذه الآية»، فقال رَجلٌ: يا رسولَ الله،

قولُه: (ونظيرُ نفي المُبالاة) عن بعضهم: الظاهرُ أنّ نظيرَ نفي مقول «قيل»، والواوُ فيه حكايةُ ما في لفظِ القائلين، مثل قوله: ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ [الشمس: ٢٠]، والواو فيه.

قولُه: (وقيل: نزلت في وَحْشيّ قاتل حمزة)[1]، روى مُحيي السنة[2] عن ابنِ عبّاس: «بعثَ رسولُ الله ﷺ إلى وَحْشيٍّ يَدعُوهُ إلى الإسلام، فأرسَلَ إليه: كيفَ تَدعُوني إلى دينك، وأنتَ تَزعُمُ أنه مَن قتلَ أو أشركَ أو زنى يَلقَ أثامًا يُضاعَفْ له العذاب، وأنا قد فعلتُ ذلكَ كُلَّه؟ فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾، فقال وَحْشيّ: أراني بعدُ في شُبْهة، فلا أدري يُغفَرُ لي أم لا؟ فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ﴾ الآية. فقال وَحْشيّ: نعم، هذا، فجاءَ وأسلم، فقال المُسلِمون: هذا له خاصّة أم للمُسلِمين عامة؟ فقال: بل للمُسلِمين عامّة».

قولُه: (ما أُحِبُّ أنّ لي الدُّنيا وما فيها بهذه الآية) الحديث، مِثلُه رواه الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل[3] عن ثَوْبانَ رضِي اللهُ عنه، والباء في «بهذه» بَدَليّة، والواوُ في «ومَن أشرك» عاطفة، والمعطوفُ عليه: ما دَلَّ عليه كلامُ الرسولِ المعنيّ: «ما أُحِبُّ أن أملكَ الدُّنيا وما فيها بَدَلَ

(١) انظر: «جامع البيان» (٢٠: ٢٢٥).

(٢) «معالم التنزيل» (٧: ١٢٥).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٣٦٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩: ٣٣٩) والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٧٤) (١٨٩) والروياني في «المسند» (١: ٤٢٣).

ومَن أشرَكَ؟ فسكتَ ساعةً، ثم قال: «ألَا ومَن أشرك» ثلاثَ مرّات.

[﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ * وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ * أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ * أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ * أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ * بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ٥٤-٥٩]

﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ ﴾: وتوبُوا إليه ﴿وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ ﴾: وأخلِصوا له العملَ، **وإنما ذَكَرَ الإنابةَ على أثر المغفرة**؛ لئلّا يطمعَ طامعٌ في حُصولها بغير توبة، وللدلالةِ على أنها

هذه الآية»؛ لأنه تعالى منَّ على مَن أسرَفَ من عباده، ووَعَدَهم أنه يَغفِرُ لهم ذنوبَهم جميعًا، ونهاهم أن يَقنَطوا من رحمتِهِ الواسِعة، فقال الرجل: ومَن أشرَك، وهو يحتملُ أن يكونَ مرفوعًا، أي: ومن أشرك أيضًا موعودٌ ومنهيّ، أو منصوبًا، أي: أوعَدَ اللهُ عِبادَه وأوعَدَ مَن أشرَك، أو مجرورًا، أي: إنّ اللهَ يغفرُ ذنوبَ مَن آمَنَ من عباده وحدَه، أو ذنوبَ مَن آمنَ ومَن أشرَك. وهذه الوجوهُ تَترتَّبُ أيضًا على قوله: «ألَا ومَن أشرك».

ولعلَّ الصحابيَّ لـمّا نظرَ إلى معنى قوله: ﴿يَٰعِبَادِىَ ﴾، وأنّ له مزيدَ اختِصاص بالمؤمنين خصَّ الغُفرانَ بهم، ولـمّا تفكَّر في عموم قوله: ﴿ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ عنه فتَردَّدَ فسأل، ولذلكَ توقَّفَ صلواتُ الله عليه حتى أوحيَ إليه أو اجتهَد.

قولُه: (**وإنما ذكرَ الإنابةَ على أثر المغفرة**)، الراغب: النَّوْب: الرجوعُ للشيءِ بعدَ أُخرى قال: نابَ نَوْبًا ونَوْبة، وسُمِّيَ النحلُ نوبًا لرجوعها إلى محلِّها، ونابَتْهُ نائبة، أي: حادثةٌ من شأنِها أن تنوبَ دائبًا. والإنابةُ إلى الله تعالى: الرجوعُ إليه بالتوبةِ وإخلاصِ العَمَل. قال تعالى: ﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ ﴾، وفلانٌ يَنتابُ فلاناً، أي: يقصدُه مرّةً بعدَ أخرى[1].

---

(١) «المفردات في غريب القرآن»، ص٨٢٧.

شرطٌ فيها لازم لا تحصل بدونه. ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم﴾ مثلُ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٨]. ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ أي: يَفجَؤكم وأنتم غافِلون، كأنكم لا تخشَوْن شيئاً لفَرْطِ غَفْلتكم وسَهْوِكم، ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾: كراهةَ أن تقول. فإن قلتَ: لِـمَ نُكِّرتْ؟ قلتُ: لأنَّ المرادَ بها بعضُ الأنفس، وهي نفْسُ الكافر. ويجوزُ أن يراد: نفسٌ متميِّزة من الأنفُس: إمّا بلجَاجٍ في الكُفر شديدٍ، أو بعذابٍ عظيم. ويجوزُ أن يرادَ التكثيرُ، كما قال الأعشى:

ورُبَّ بَقِيــعٍ لَـو هَتَفْـتُ بجَوِّه   أتاني كَرِيمٌ يَنفُضُ الرَّأسَ مُغْضَبا

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ التكثير)، ذكر في تنكير ﴿نَفْسٌ﴾ وجوهًا:

أحدها: قوله: «بعض الأنفس»، أي: بعضٌ من الجنس، ونوعٌ منه، وهو نفسُ الكافر، بدليل قوله: ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ﴾، لأنّ هذا لا تقولُه نفسُ المؤمن.

وثانيها: أن يكونَ التنكيرُ للأفرادِ شخصًا، وهو الكافرُ الذي عُلِمَ منه اللَّجَاجُ في الكفرِ في الدُّنيا، أو الكافرُ الذي شُوهِدَ تعذيبُه في الآخرة.

وثالثها: أن يكونَ التنكيرُ للتكثير، لكن على الاستعارة، لأنّ وَضْعَ التنكير ليسَ للتكثيرِ حقيقة، مثلُه «كريم» في قوله: «رب بقيع» البيت، يُريد: إكثارَ مَن يُجيبُ إلى نُصْرته؛ لأنه في مقام مَدْح نفسِه وكثرةِ ناصِريه، لا أنّ كريمًا واحدًا أجابه، وكذا «ربّ» في قوله: «رُبَّ بَلَدٍ قطعتُ، ورُبَّ بطل قارعت» يَصِفُ نفسَه بأنه جوّابٌ للفيافي، ودأبُه وعادتُه مُقارَعةُ الأبطال، كقوله:

قد أترُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُه

فعلى هذا المُرادُ بالنفس: جميعُ الأنفُسِ المؤمنة والكافرة، ولفظُ «أو» في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولَ﴾ لتنويع النفسِ القائلة، لا لتنويع القول.

وأما تنظيرُه التنكير في ﴿نَفْسٌ﴾ بـ«رُبّ» فلأنهما موضوعان للتقليل، وقد استُعمِلا في التكثير مجازًا.

قوله: (ورُبَّ بقيع) البيت، قبله:

وهو يريد: أفواجاً من الكرام يَنصرونه، لا كريماً واحداً. ونظيرُه: رُبَّ بلدٍ قَطعتُ، ورُبَّ بطلٍ قارَعت،

وقـــد أخْتَلِـــسُ الطعنـــةَ

ولا يُقصَدُ إلّا التكثُر. وقُـرِئَ: ﴿يَحَسۡرَتَىٰ﴾ على الأصل، و(يـا حسرتايَ) على

دعا قومَه حولي فجاؤوا لنَصْرِهِ ونادَيــتُ قومًــا بالمســنّاةِ غُيّبا

المسنّاة: العرم، والبقيع: موقعٌ فيه أروِمُ الشَّجَرِ من ضروبٍ شتّى، ومنه سُمِّيَ بقيعُ الغَرقَد، وهو مَقبرةُ المدينة، والغَرقَد: شجرٌ كريم، أي: كرامٌ كثيرون، والتنكيرُ ينغضُ الرأس، أي: يُحرِّكُه غضبًا، يشكو من قومه ويُلهيهم حينَ قَعَدوا عن نَصْرِه.

قولُه: (وقد أختلسُ الطعنة)، تمامُه:

لا تدمى لها نَصْلي

والبيتُ لامرئِ القيس بن عابس، قال المرزوقيّ: أما في قوله: «بضربةٍ لم تكن مني مُخالَسةً» فهو على خِلافِ قولِ الآخر: «وقد أختلسُ الضربةَ لا تَدْمى لها نَصْلي»، لأنه قصدَ الشاعرُ هنا إلى أنه تَناوَلَ من خَصْمِهِ ما تناولَ من تثبيتٍ وقوّةِ قلب، لا كما يفعلُه الجبان، ثم ذكرَ تمكُّنَه من خَصْمِهِ على شِدّةِ احترازٍ منه حتى تناول ما تناولَه خلسًا، وقد وُصِفَ الشجاعُ بالمُخالِسِ والخليس، ومن مدحَ خصمَه ثم ذكرَ غلبتَه عليه، كان أبلغَ في الافتِخارِ به.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يَحَسۡرَتَىٰ﴾[1] على الأصل)، وهي المشهورة، قال ابنُ جِنّي[2]: قرأ أبو جعفر: «يا حسرتاي» وفيها إشكال؛ لأنّ الألفَ فيه بَدَلٌ من ياء «يا حسرتي» هربًا من ثِقَلِ الياءِ إلى خِفّةِ الألف، نحو: يا غلامى، وكان ينبغي أن لا يُؤتى بياءِ المُتكلِّم بعدَ الألف؛ لئلا يجتمعَ العِوَضُ والمُعوَّضُ منه، ومثلُه: ما أنشَدَه أبو زيد:

إني إذا مــا حَــدَثٌ ألــمّــا دَعَوتُ يا اللهُمَّ يا اللهُمّــا

فجمعَ بينَ «يا» النداء والميم، وإنما الميمُ عِوَضٌ من «يا» النداء، ويُمكِنُ أن يُقال: إنّ

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥ : ٢٧١).
(٢) «المحتسب» (٢ : ٢٣٧).

الجمع بين العِوَض والمُعوَّضِ منه. والجَنْب: الجانِب، يقال: **أنا في جَنْبِ فلان وجانِبِه وناحِيَتِه**، و: فلانٌ لَيِّن الجَنْب والجانب، ثم قالوا: فرَّطَ في جَنْبِه وفي جانبِه، يريدون: في حقِّه. قال سابقٌ البَرْبريُّ:

أَمَا تَتَّقِينَ اللهَ فِي جَنْبِ وَامِقٍ لَهُ كَبِـدٌ حَرَّى عَلَيْكِ تَقَطَّعُ؟

وهذا من باب الكِناية؛ **لأنك إذا أثبتَّ الأمرَ في مكانِ الرَّجل وحَيِّزه، فقد أثبتَّه فيه، ألا ترى إلى قوله:**

المُفرِّطَ لمّا شاهدَ نتيجةَ كمالِ تفريطِهِ فيما يُنجيه من ذلك الهول، ونهايةَ خَيْبَتِهِ من الفوزِ والفلاح، تَضَجَّرَ وتَفجَّعَ ومَدَّ صوتَه، كما يفعلُ الملهوف، فنزّلَ الألفَ منزلةَ نفسِ الكلمة، وألحقَ الياءَ المُعوَّضَ به، أو أنه من هولِ ذلك اليوم ذهلَ فلم يَدْرِ ما يقول. نحوُه ذكرَ المُصنِّفُ في قوله: ﴿مَاذَآ أُجِبْتُمْۖ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ﴾.

قولُه: (**أنا في جَنْب فُلانٍ وجانبِهِ وناحيته**)، **الراغب**: أصلُ «الجنب»: الجارحة، ثم يُستَعارُ للناحية التي تليها، كعادتهم في استعارة سائر الجوارح لذلك، نَحْو: اليمين والشمال. قال الشاعر:

مِن عن يَميني مرّةً وأمامي

وقيل: جنب الحائط وجانبه، ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾ [النساء: ٣٦]، أي: القريب، وقولُه تعالى: ﴿فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ أي: أمْرِهِ الذي حَدَّه لنا، وبُنِيَ من الجنب الفِعلُ، نحو: جَنَّبْتُه وأجنبتُه واجتَنَبْتُه، ومنه: ﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦] ﴿وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠]، وجنبَ فلانٌ خيرًا وجنبَ شرًّا، وإذا أطلقَ فقيل: جُنِبَ فلان، فمعناه: أُبعِدَ عن الخير، وذلكَ يُقالُ في الدُّعاء وفي الخير، وسُمِّيَت الجنابةُ بذلك، لكونها سببًا لتجنُّب الصلاةِ في حُكم الشرع، والجنوب: يصحُّ أن يُعتَبَرَ فيها معنى المجيءِ من جَنْبِ الكعبة، ويُعتَبَرَ معنى الذهاب عنه؛ لأنّ المعنيينِ موجودان[1].

قولُه: (**لأنك إذا أثبتَّ الأمرَ في مكان الرجل[وحَيِّزه]، فقد أثبتَّه فيه**)، على الطريق

---

(١) «المفردات في غريب القرآن»، ص٢٠٥.

إنَّ السَّماحةَ والمُروءَة والنَّدَى ... في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابنِ الحَشْرَجِ؟

ومنه قولُ الناس: لمكانِك فعلتُ كذا، يريدون: لأجْلِك، وفي الحديث: «مِنَ الشِّرك الخفيِّ أن يُصلِّي الرَّجل لمكانِ الرَّجل»، وكذلك: فعلتُ هذا مِنْ جهتِك. فمن حيثُ لم يَبْقَ فرقٌ فيما يرجعُ إلى أداء الغَرَضِ بين ذِكْرِ المكان وتَرْكِه، قيل: ﴿فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾، على معنى: فرطتُ في ذاتِ الله. فإن قلتَ: فمرجعُ كلامِك إلى أنَّ ذِكْرَ الجَنْب كَلَا ذِكْرٍ سوى ما يُعطي من حُسنِ الكناية وبلاغتها، فكأنه قيل: فرطتُ في الله؛ فما معنى فرطتُ في الله؟ قلتُ: لا بدَّ من تقديرِ مضافٍ محذوف، سواءٌ ذُكر الجَنْب أو لم يُذكر. والمعنى: فرطتُ في طاعةِ الله وعبادة الله، وما أشبَهَ ذلك. وفي حرفِ عبد الله وحفصةَ: (في ذِكْرِ الله). و«ما» في ﴿مَا فَرَّطتُ﴾ مَصْدريّـة مثلها في ﴿بِمَا رَحُبَتۡ﴾ [التوبة: ٢٥]. ﴿وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾ قال قتادةُ: لم يَكْفِه أن ضيَّع طاعةَ الله حتى سَخِرَ من أهلها. ومحلُّ ﴿وَإِن كُنتُ﴾ على النصب على الحال، كأنه قال: فرطتُ وأنا ساخرٌ، أي: فرطتُ في حالِ سُخريَّتي. ورُوي: أنه كان في بَني إسرائيلَ عالمٌ تَرك عِلْمَه وفَسَقَ، وأتاه إبليسُ، وقال له: تمتَّعْ من الدنيا ثم تُبْ، فأطاعَه، وكان له مالٌ فأنفَقَه في الفُجور، فأتاه مَلَكُ الموت في ألذِّ ما كان، فقال: يا حَسْرتاه على ما فرطتُ في جَنْب الله، ذَهَبَ عُمري في طاعة الشيطان، وأسخطتُ ربِّي. فنَدِمَ حين لم ينفعْه الندمُ، فأنزل اللهُ خَبَرَه في القرآن. ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ لا يَخْلو: إمّا أن يُريد الهداية بالإلجاءِ أو بالإلطافِ أو بالوحي: فالإلجاءُ خارجٌ عن الحِكْمة، ولم يكنْ من أهلِ الإلطاف

البُرهاني، كما أنّ زياداً الأعجَمَ جعلَ السَّماحةَ والمروءةَ والنَّدى المُعرَّفةَ بتعريفِ الجنسِ في مكانِ ابنِ الحشرج، أي: في قُبَّةٍ مضروبةٍ عليه في قوله:

إنّ السـماحةَ والمـروءةَ والنَّدى ... في قُبّةٍ ضُـرِبَت على ابنِ الـحَشْـرَجِ

فأفاد اختِصاصَها به بأبلغ وجه، يعني: إذا رُمتَها لم تجد حصّةً منها خارجةً عن هذا المكان. وعن بعضهم: إنما سُمِّيَ الشاعرُ بالأعجَم للثغة؛ كان يُبدِلُ السِّينَ شيناً، والطاءَ تاء.

فيُلطَفَ به، وأمَّا الوحيُ فقد كان، ولكنه أعرَضَ ولمْ يتّبعْه حتى يَهتدي، وإنما يقولُ هذا تحيُّراً في أمْرِه وتَعْلاّلاً بما لا يُجدي عليه، كما حُكي عنهم التعلُّل بإغواءِ الرؤساءِ والشياطين ونحوِ ذلك، ونحوُه ﴿لَوۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيۡنَٰكُمۡ﴾ [إبراهيم: ٢١]، وقولُه: ﴿بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي﴾ ردٌّ من اللّـهِ عليه، معناه: بلى قد هُدِيتَ بالوحيِ فكذَّبت به واستكبرتَ عن قَبُوله، وآثرتَ الكُفرَ على الإيمان، والضَّلالةَ على الهُدى. وقُرئَ بكسر التاء على مخاطبة النَّفْس. فإن قلتَ: هلّا قُرِنَ الجوابُ بما هو جوابٌ له، وهو قولُه: ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ ولم يُفصَل بينهما بآية؟ قلتُ: **لأنه لا يَخْلو: إمّا أن يُقدَّم على أخرى القرائن** ....

قولُه: (**لأنه لا يخلو إما أن يُقدَّم على إحدى القرائن**)، وفي أكثر النسخ[1]: «أخرى القرائن»، وهي أبينُ وأكشف، ومعنى «إحدى» وإن كانت عامةً إلا أنه يُريدُ بها غيرَ الأولى؛ لأنّ الجوابَ لا يَتقدَّم. قال صاحبُ «التقريب»: إنما لم يقرن «بلى» بما هو جوابٌ له، وهو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾، لأنه لو أخَّرَ ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ انتقَضَ الترتيبُ بين التحسُّر، ثم التعلُّل، ثم تمنّي الرَّجْعة، ولو وسّط «بلى» ليقتَرِنا تبتر النظمُ بالفَصْل بينَ القرائن.

وقال القاضي: فصلَ الجوابَ عن السؤال، لأنّ تقديمَه يُفرِّقُ القرائن، وتأخيرُ المردود يُـخِلُّ بالنظم المُطابِقِ للوجود؛ لأنه يتحسَّر بالتفريط، ثم يُعلِّلُ بفَقْدِ الهداية، ثم يَتمنّى الرجعة، وهو لا يمنعُ تأثيرَ قُدرةِ الله تعالى في فِعل العبد، ولا ما فيه من إسنادِ الفِعل إليه[2].

وقلت: مُرادُ المُصنِّفِ أنه لم يُقرَن قولُه: ﴿بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي﴾ معَ قوله: ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ وهو جوابُه؛ لأنه لو قُرِنَ به لا يخلو: إما أن يُقدَّمَ الجوابُ على أخرى القرائنِ الثلاث، يعني: قولَه: ﴿أَوۡ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلۡعَذَابَ﴾، لأنَّ أولى القرائن: ﴿أَن تَقُولَ نَفۡسٞ يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾، وثانيتُها: ﴿أَوۡ تَقُولَ لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾، وآخرُها: ﴿أَوۡ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلۡعَذَابَ﴾، وإنما كانت قرائن؛ لأنّ كُلًّا منها مُصدَّرةٌ بالقول، ومُرتَّبةٌ على ترتيبٍ أنيق، أو

---

(١) وكذا في الأصل الخطي الذي بين أيدينا من «الكشاف».

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٧).

....

تُؤخَّرَ الوسطى، أي: قولُه: ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾، عن الأخرى، وهي: ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ﴾، فلا يحسنُ الأول؛ لِـمَا يلزمُ منه الافتِراقُ بينَ الأقوالِ الثلاثةِ المُنتَظمة، واختلاطُ كلام الغير بها، ولا الثاني وإن انتظَمَتِ الأقوال، واتصلَ الجوابُ بالسؤال؛ لِـمَا يلزمُ منه تفكيكُ الترتيب من حيثُ المعنى، وهو أولى بالمُراعاةِ من اللفظ؛ لأنّ التحسُّرَ مُقدَّمٌ على التعلُّل، وهو على التمنّي؛ لأنّ النفسَ عندَ رؤيةِ أهوالِ القيامة ترى الناسَ مجزِيِّينَ بأعمالهم تَتَحسَّرُ على تفوُّتِها عليها، ثم قد يَتَعلَّلُ بأن لم يكنِ التقصيرُ مني، فلو هداني اللهُ لكنتُ من المُتقين، فإذا تفكَّرَ وعَلِمَ أن التقصيرَ كانَ منه يَتمنّى الرجوعَ لتلافي ما فوَّته ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، فلو قُدِّمَ شيءٌ من ذلك لا ينقضُ الالتئام.

وقلت ـ والله أعلم ـ: قد مَرَّ أنّ الخِطابَ بقوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ عامٌّ شاملٌ للمُسرِفينَ كُلِّهم، وأنّ المقصودَ الأوليَّ منهم المُشركون، وكذلك قولُه: ﴿وَأَسْلِمُوا۟﴾ هو المطلوبُ الأوليّ، وأنّ التنكيرَ في ﴿نَفْسٌ﴾ يجوزُ أن يكونَ للتكثير، فكأنه قيل: قُل: يا عبادي الذينَ فَرَطَت منهم سقطاتٌ لا تَقنَطوا من رحمتي، وأنيبوا وأسلِموا، واتَّبِعُوا ما أنزلتُ إليكم، أي: أجمِعُوا كُلُّكُم على الرجوع إلى الله بالتوبة، وأحدِثوا الإسلام، واقرُنوا بها الأعمالَ الصالحةَ من قبل أن يَفجَأَكم ما يفوتُ عليكم، فتفترقَ كُلُّ نفسٍ بما يلزمُها من طائرِها في عُنُقِها، فتقولَ النفسُ المُفرِّطة: يا حَسْرتى على ما فَرَّطتُ في طاعة الله، وقَصَّرتُ عن مُتابعةِ ما أنزلَ اللهُ تعالى، والحالُ أني سَخِرت. وتقولَ النفسُ الكافرةُ المُكذِّبة: لو أنّ اللهَ هداني، أي: دعاني إلى الإسلام، لكنتُ من الذينَ اجتَنَبوا عن الشرك، وتقولَ النفسُ الأبيَّةُ المُعرِضة: لو أنّ لي كرّةً فأكونَ من الذينَ أحسَنوا في الرجوع إلى الله والإنابة، فيُقال لكُلِّ واحدٍ منها: أيتُها المُكذِّبة، بلى قد جاءتكِ آياتي فكذَّبتِ بها، أي: دعوناكِ إلى الإسلام، فاستكبرتِ واستَمرَرْتِ على كُفرِك، حيثُ كنتِ من زُمْرةِ الكامِلينَ في الكفر. ولهذا ذَكَرَ الضميرَ في: ﴿جَآءَتْكَ﴾، ولم يُؤنِّثْها باعتبارِ النفس، فظهرَ أنّ «أو» العاطفةَ لتنويع الأنفُس، أو بمعنى «بل».

أنشَدَ الجوهريّ:

بَدَتْ مِثلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُّحى وصــورتُها أو أنتَ فــي العَيْنِ أملَحُ

والكلامُ مُرتَبطٌ بقوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ﴾، وهذا كُلُّه عندَ إنزالِ البأس، وحينَ لم يَكُ ينفعُهم إيمانُهم لـمّا رأوا بأسَنا، لقولِهِ تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ الآية، وأما يوم القيامة يوم تَبيَضُّ وجوهٌ وتَسوَدُّ وجوه، فترى مِن بين الأنفسِ الذينَ كذبوا على الله الكاملينَ في الكُفرِ وجوهَهم مُسوَدّة، وإنما خصَّها بالذِّكرِ لِـمَا سبقَ أنّ الكلامَ واردٌ فيه، فينطبقُ على هذا قولُه: ﴿أَلَيۡسَ فِي جَهَنَّمَ مَثۡوٗى لِّلۡمُتَكَبِّرِينَ﴾، وقولُه من قبل: ﴿وَٱسۡتَكۡبَرۡتَ﴾، ثم يُنجِّي اللهُ الذينَ اتقوا من الشركِ بفلاحِهم من الإيمان، وبالتصديقِ في العاقبةِ على حَسَبِ مراتبِهم وأعمالِهم بفَضْلِه وكَرَمِه من تسويدِ الوجوهِ ومن الثُّوِيِّ في جهنَّم؛ لأنهم ما كذَّبوا بآياتِ الله وما استكبروا وما كانوا من زُمْرةِ الكافرين.

وظهر أيضًا بهذا النظم السَّرِيِّ أنّ قولَه: «لا يبعدُ عنهم قومٌ يُسفِّهونَه بفِعل القبائح، وتجويزِ أن يخلقَ خَلْقًا لا لغَرَض، ويُؤلِـمَ لا لعِوَض، ويظلمونَه بتكليفِ ما لا يُطاق، ويُجسِّمونَه بكونِهِ مرئيًّا مُعايَناً» إلى آخره، بعيدٌ عن المرام، ويَنبُو عنه المقام.

وقال صاحبُ «الانتصاف»[1]: الزمخشريُّ عَدا طَوْرَه، فنُقيمُ عليه حَدَّ الرَّدّ، أما نِسبةُ أهل السُّنّةِ إلى أنهم ينسبون القبائحَ إلى الله تعالى، فلم ينسبوا إليه قبيحًا، فإنّ التصرُّفاتِ في الملكِ لا تُوصَفُ بالقُبْح. وأما المُعتزلةُ فيقولون: ليسَ خالقُ كُلِّ شيء، ويكذبون؛ لأنّ الأفعالَ شيء، لقوله بُعَيدَ هذا: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾، ويقولون: اللهُ يخلقُ لا لِغَرَض، لأنه الفعّالُ لِمَا يشاء، وعندَهم أنه تعالى ليسَ فعّالًا لِـمَا يشاء، لأنّ الفِعلَ إما مُنطوٍ على مصلحةٍ فيجبُ عليه فِعلُه، أو مَفسَدةٍ فيجبُ عليه تَرْكُه، فأينَ أثرُ المشيئةِ له؟!

وأما اعتقادُ تكليفِ ما لا يُطاقُ تظليمًا؛ فباطل؛ لأنه من لازم خلقِ الله، ولازمُ الحقِّ حقٌّ، وإنما الظلمُ التصرُّفُ في مُلكِ الغيرِ بغيرِ إذنه.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٣٨).

الثلاثِ فيفرَّقَ بينهنَّ، وأمّا أن تُؤخَّر القرينةُ الوسطى، فلم يَحسنِ الأوّلُ؛ لِما فيه من تَبْتيرِ النَّظْمِ بالجَمْع بين القَرائن. وأمّا الثاني: فلِما فيه من نَقْضِ الترتيب؛ وهو التحسُّرُ على التفريطِ في الطاعة، ثم التعلُّلُ بفَقْدِ الهداية، ثم تمنِّي الرَّجعة، فكان الصوابُ ما جاءَ عليه؛ وهو أنه حكى أقوالَ النَّفْس على ترتيبها ونَظْمِها، ثم أجابَ مِن بينها عمّا اقتضى الجوابَ. فإن قلتَ: كيف صحَّ أن تَقعَ ﴿ بَلَىٰ ﴾ جواباً لغيرِ منفيّ؟ قلتُ: ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى ﴾ فيه معنى: ما هُدِيت.

[﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ٦٠]

﴿كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ وَصَفوه بما لا يجوزُ عليه تعالى، وهو مُتعالٍ عنه، فأضافُوا إليه الوَلَدَ والشَّريك، وقالوا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا﴾ [يونس: ١٨]، وقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف: ٢٠]، وقالوا: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨]، ولا يبعدُ عنهم قومٌ يسفِّهونه بفعل القبائح، وتجويزِ أنْ يخلقَ خَلْقاً لا لغَرَض، ويُؤلِـمَ لا لعِوَض،

وقوله: «ويجوِّزون الألـمَ لا لِعِوَض»؛ فما يقولُ في إيلام البهائم والأطفال، وليسَ بسَبَبٍ سابق، ولا في البهائم لثوابٍ لاحق.

وأما الرؤية التي دلَّ عليها قولُه ﷺ الصادق المصدوق: «إنكم سترونَ ربَّكم كما ترونَ القمرَ ليلةَ البدر لا تُضامُونَ في رؤيته»[(١)]؛ فنصٌّ لا يقبلُ التأويل بالتهاويل، والتستُّرُ بالبَلكفة سَترٌ لا تَستُّر، وليس كالتهتُّك بالباطل الذي اعتَمَدَه، وتعريضُه بأنهم أثبتوا قدمًا لكونهم أثبَتوا الله صِفاتِ الكمال، كلا والله ما جعلَ له أندادًا إلا القَدَريّة الذين جعلوا نفوسَهم يخلقونَ ما يُريدونَ على خِلافِ مُرادِ ربِّهم، حتى شاءَ اللهُ ما لم يكن، وكانَ ما لم يشأ، فمَن أثبَتَ من صِفاتِ الله ما شَهِدَ به كتابُه وسُنّةُ رسوله، فلا طعنَ عليه، ولو كرِهَ المُبطِلون.

وأما إثباتُ القَدَم واليَدِ والجنبِ ففِرية، ولم يَقُلْ بهذا أحدٌ من أهل السُّنّة، وإنما أثبتَ

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٤) ومسلم (٦٣٣) عن جرير بن عبد الله.

ويُظلِّمونه بتكليفِ ما لا يطاق، ويُجسِّمونه بكونه مَرْئياً مُعايَناً مُدركاً بالحاسّة، ويُثبِتون له يداً وقَدَماً وجَنْباً متسترِّين بالبَلْكفة، ويجعلون له أنداداً بإثباتهم معه قُدماء. ﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾: جملةٌ في موضع الحالِ إنْ كان ﴿تَرَى﴾ من رُؤيةِ البَصر، ومفعولٌ ثانٍ إنْ كان من رُؤيةِ القلب.

[﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ٦١]

قُرئ: (يُنْجي) و﴿وَيُنَجِّى﴾، ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾: بفَلاحهم، يقال: فازَ بكذا؛ إذا أفلَحَ به وظَفِرَ بمُراده منه. وتفسيرُ المفازة: قولُه: ﴿لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، كأنه قيل: ما مَفازتُهم؟ فقيل: ﴿لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ﴾، أي: يُنجيهم بنَفْي السوء والحُزن عنهم. أو: بسبب مَنْجاتهم، من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ

القاضي[1] صِفاتٍ سَمْعيّةً وردت في القُرآن، ولم يَتجاوزوا في إثباتِها على ما وردت به السُّنّة، وغيرُه حمَلَ اليدَ على النِّعمةِ والقُدرة، والوجهَ على الذات، فلا وَجْهَ لإساءةِ أدبه.

قولُه: (و﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ جملة في موضع الحال)، قال صاحبُ «الكشف»: واستغنى عن الواوِ لمكانِ الضمير[2]. وقالَ الزَّجّاج[3]: يجوزُ ﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ على البَدَلِ من ﴿ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟﴾، أي: ترى وجوهَ الذينَ كذبوا على الله مُسوَدّة.

قولُه: (أو بسَبَبِ مَنجاتِهم)، عطف على قوله: «بفلاحهم». الأساس: نَجوتُ منه نجاة، ونَجّاني الله، وأنجاني، وهو مَنجاةٌ من السَّيْل. قال الباهلي:

فهل تـأوي إلى المَنجـاةِ أني ... أخافُ عليك مُعتَلَجَ السُّيولِ

---

(١) يعني أبا بكر الباقلاني، والكلام لابن المُنيِّر، وقد صرَّح بأنه القاضي أبو بكر، فاختصره المؤلف، وقد يُتوهَّم أنه القاضي البيضاوي كما هو منهج المؤلف في إطلاقه، لكنَّ محلَّ ذلك فيما كان من كلام المؤلف لا من نقله عن غيره، فتنبَّه.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٦٥)، بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٧٤) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٦٠).

ٱلْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨] أي: بمَنْجاةٍ منه؛ لأنّ النجاةَ من أعظمِ الفَلاح، وسببُ مَنْجاتهم العَملُ الصالح؛ ولهذا فسَّر ابنُ عبّاس رَضِيَ الله عنه المفازةَ بالأعمالِ الحَسَنة. ويجوز: بسببِ فَلاحهم؛ لأنَّ العملَ الصالح سببُ الفلاح؛ وهو دخولُ الجنّة. ويجوزُ أن يُسمَّى العملُ الصالح في نفْسِه مفازةً؛ لأنه سَببُها. وقُرِئ: (بمفازاتِهم) على أنَّ لكل

واعلم أنّ «مفازتهم» قد فُسِّرَ أولًا بفلاحِهم حقيقةً، يدلُّ عليه قولُه: «يُقال: فاز بكذا؛ إذا ظفرَ بمُراده». وقال في «الأساس»: طوبى لمن فاز بالثواب، وفاز من العقاب، أي: ظفرَ ونجا. وثانيًا: بالمَنجاةِ مجازًا، ولذلكَ علَّله بقوله: «لأنّ النجاةَ من أعظم الفلاح»، وقال في «الأساس»: ومن المجاز: المفازة، سُمِّيَت باسم المَنجاةِ على سبيل التفاؤل، وفوَّزَ المُسافِر: ركبَ المفازةَ ومضى فيها. ولـمّا لم يَستَتِبَّ معنى السَّبَبيّةِ بهذا التفسير قال: «وسببُ منجاتِهم العَمَلُ الصالح»، ورجعَ المعنى إلى قوله: «يُنجِّي اللهُ الذينَ اتقوا بسَبَب مَنجاتِهم»، المُسبَّبِ عن العَمَل، فهو مجازٌ في المرتبةِ الثانية. وثالثًا: بالفلاح المُفسَّرِ بدخولِ الجنّةِ المُسبَّبِ عن العَمَل، وهو قريبٌ من الوجهِ السابق، فالفلاحُ على الأولِ هو النجاةُ من العذاب، وعلى هذا: الظَّفَرُ بالمُراد. ورابعًا: بالعَمَلِ الصالح، لكن في المرتبةِ الأولى؛ لأن الفوزَ والفلاحَ مُترادِفان.

ويُمكِنُ أن يُقال: إنّ «مفازتَهم» على الوجهِ الثاني كنايةٌ تلويحيّة؛ لأنّ «المفازةَ» التي هيَ الفلاحُ دلَّتْ على النجاة، والنجاةُ على العَمَلِ الصالح، وعلى الثالث: كنايةٌ رمزية؛ لأنه استَدَلَّ بفلاحِهم المُفسَّرِ بدخولِ الجنّةِ على وجودِ العَمَل، وعلى الرابع: مجازٌ مُرسَلٌ من إطلاقِ المُسبَّب على السبب.

وقيل: قوله: (ويجوزُ أن يُسمّى) إلى آخره، تأكيدٌ لإرادةِ العَمَل بالمَفازة، لأنها سَبَبُها، وليسَ بشيء.

قولُه: (وقرئ: «بمفازاتهم»)، أبو بكر وحمزة، والباقون: ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾[1] بغير ألف. قال أبو علي: الإفرادُ للمصدرِ والجمع؛ لأنّ المصادرَ قد تجمعُ إذا اختلَفَت أجناسُها.

(١) انظر: «حجّة القراءات»، ص٦٢٤ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٧٤).

متَّقٍ مفازةً. فإن قلتَ: ﴿لَا يَمَسُّهُمُ﴾ ما محلُّه من الإعراب على التفسيرَيْن؟ قلتُ: أمّا على التفسيرِ الأوّل: فلا محلَّ له؛ لأنه كلامٌ مُستأنَف. وأمّا على الثاني أي: فمحلُّه النصبُ على الحال.

[﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۝ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ ٦٢-٦٣]

قولُه: (على التفسيرين)، أحدهما: أن تكونَ الباءُ في ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ حالًا أو صِلة؛ نحو: كتبتُ بالقلم، والمُرادُ بالمفازة: الفلاحُ والفوزُ بالمطلوب وإدراكُ السعادةِ الأزلية. وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] إشارةٌ إلى هذا المعنى.

نقلَ الواحِديُّ عن المُبرّد أنه قال: المفازة: مَفعَلةٌ من الفوز، وهو السعادة، وإن جُمِعَ فحَسَن، كقولك: السعادةُ والسعادات. والمعنى: يُنجِّيهمُ اللهُ بفوزِهم ـ أي: بنجاتِهم ـ من النار، وفوزهم بالجنة(١). تمَّ كلامُه.

ولـمّا كانَ اهتمامُ شأنِ المُتقينَ حينئذٍ التفادي عما لَـحِقَ المُكذِّبينَ على الله من سَوادِ الوجوهِ والثويِّ في جهنَّم؛ لقوله تعالى: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ أوقعَ قولَه: ﴿لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بياناً له، فظهرَ أنّ المُتقينَ هم المُصدِّقونَ الذينَ تَواضَعوا وأخبَتوا لله، والمُرادُ بـ«السُّوء»: سوادُ الوجوه، وبـ«الحزن»: الثواءُ في جهنَّم.

والثاني: أن يُراد بـ«المفازة»: العملُ على الوجوه المذكورة، والباء: للتسبُّب، و﴿لَا يَمَسُّهُمُ﴾ حال، والمعنى: ويُنجِّي اللهُ الذين اتقوا بسَبَب أعمالهم غيرَ مُلتَبسينَ بالسُّوءِ والحزن، فقولُه: «لا محلَّ له؛ لأنه كلامٌ مُستأنف» إشارةٌ إلى قوله: «كأنه قيل: وما مفازتهم؟ فقيل: لا يمسُّهم السوء».

---

(١) «تفسير الوسيط» (٣: ٥٩٠).

﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ **أي: هو مالكُ أمْرِها وحافظُها**، وهو مِنْ بابِ الكِناية؛ لأنَّ حافظَ الخَزائن ومدبِّرَ أمْرِها هو الذي يَملك مَقالِيدَها، ومنه قولُهم: فلانٌ أُلقِيَتْ إليه مَقاليدُ الملك؛ وهي المفاتيح، ولا واحدَ لها من لَفْظها، وقيل: مِقْلِيد، ويقال: إقلِيدٌ، و: أقاليد، والكلمةُ أصلُها فارِسيّة. فإن قلتَ: ما للكِتاب العربيِّ المبين وللفارسية؟ قلتُ: التَّعريبُ أحالَها عربيّةً، كما أخرجَ الاستعمالَ المهمَلَ من كونه مُهمَلاً. فإن قلتَ: بمَ اتَّصلَ قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾؟ قلتُ: **بقوله**: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا﴾ [الزمر: ٦١]، أي ينجِّي اللهُ المتَّقين بمَفازتهم، والذينَ كَفروا هم الخاسِرون. واعترَضَ بينهما بأنه خالقُ الأشياء كلِّها، وهو مُهيمنٌ عليها فلا يَخفى عليه شيءٌ من أعمال المكلَّفين فيها وما يَستحقُّون عليها من الجَزاءِ، **وقد جُعِلَ متَّصلاً بما يَليه** على أنَّ كلَّ شيءٍ في السماوات والأرض فاللهُ خالِقُه وفاتحُ بابه.

قولُه: (**أي: هو مالكُ أمرِها وحافظها**)، قال القاضي: أي: لا يتمكنُ من التصرُّفِ فيها غيرُه، وهو كنايةٌ عن قُدرتِهِ وحِفظِهِ لها، وفيها مَزيدُ دلالةٍ على الاختصاص؛ لأنّ الخزائنَ لا يدخلُها ولا يَتصرَّفُ فيها إلا مَن بيده مفاتيحُها[1]. وفي قوله: «مزيدُ دلالةٍ على الاختصاص» إشارةٌ إلى أنّ التقديمَ للاختِصاص أيضًا.

قولُه: (**بقوله**: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ﴾)، أي: قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا﴾ على سبيل التقابل لتضادٌ بينَ مُفرَداتِ الجملتَينِ من حيثُ المعنى.

قال القاضي: وتغيَّرَ النظمُ للإشعارِ بأن العُمْدةَ في فلاح المُؤمنينَ فَضلُ الله، وفي هلاكِ الكافرينَ بأن خَسِروا أنفسَهم، والتصريحُ بالوعدِ والتعريضُ بالوعيدِ قضيّةُ الكَرَم[2].

قولُه: (**وقد جُعِلَ مُتَّصِلاً بما يليه**)، عطفٌ على قوله: «فقوله»، أي: اتَّصَلَ بقولِه: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ﴾، وقد جُعِلَ مُتَّصِلًا بقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٧).

(٢) المصدر السابق (٥: ٤٨).

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وجحَدُوا أن يكونَ الأمرُ كذلك ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾.
وقيل: سأل عثمانُ رَضِيَ الله عنه رسولَ الله ﷺ عن تفسيرِ قوله: ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، فقال: «يا عثمانُ، ما سألَني عنها أحدٌ قبْلك، تفسيرُها: لا إله إلّا الله، والله أكبر، وسبحانَ اللّٰهِ وبحَمْده، وأستغفرُ اللهَ، ولا حولَ ولا قوّة إلّا بالله، هو الأوّلُ والآخِر والظاهِرُ والباطن، بيَدِه الخيرُ يُحيي ويُمِيتُ وهو على كلِّ شيءٍ قدير»، وتأويلُه على هذا: أن للّٰهِ هذه الكلماتِ يُوحَّد بها ويمجَّد، وهي مفاتيحُ خيرِ السماوات والأرض، مَن تكلَّم بها من المتَّقين أصابَه، والذين كفروا بآياتِ الله وكلماتِ توحيده وتمجيده، أُولئك هم الخاسرون.

[﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ﴾ ٦٤]

﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ﴾ منصوب بـ﴿أَعۡبُدُ﴾. و﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ اعتراض. ومعناه: أفغيرَ الله أعبدُ بأمركم؟ وذلك حين قالَ له المشركون: استلِمْ بعضَ آلهتنا ونؤمِنُ بإلٰهك. أو يُنصَبُ بما يدلُّ عليه جملةُ قوله: ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾؛ لأنه في معنى: تُعبِّدونني وتقولون

وقلت: هذا الثاني أوفقُ لتأليفِ النظم؛ لأنّ قولَه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ * لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ من جِنسِ قولهِ تعالى فيما سبق: ﴿أَوَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُ﴾، وفاصلة تلك: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾، ليكونَ كالتخلُّص إلى قوله: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾، كما أنّ فاصِلةَ هذا: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ كالتخلُّص إلى ما بُدِئَ به السُّورة، وشحنت منه؛ من حديثِ الأمرِ بالعبادة بالإخلاص ونفي الشرك، وهو قولُه: ﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾.

وأما معنى الاعتراض فإنّ قولَه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾، وقولَه: ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ فيه معنى إثباتِ القُدرةِ والعِلم، وهما المُصحِّحانِ للبعث والحشر، وعندَ ذلك يُوفى جزاءُ المُحسِنِ والمُسيء؛ فهو لذلك مُؤكِّدٌ لمعنى الكلام السابقِ واللاحق.

قولُه: (لأنه في معنى: تُعبِّدونَني)، أي: الجملتان في تأويل: «تعبدونني»، بمعنى: تقولونَ

لي: اعبُدْ، والأصلُ: تأمرُونني أن أعبُدَ، فحُذِف «أن» ورُفِعَ الفعلُ، كما في قوله:

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَغَى

ألا تراكَ تقولُ: أفغيرُ اللّـهِ تقولون لي: اعبُدْه، و: أفغيرَ الله تقولون لي: أعبُدُ؟ فكذلك: أفغيرُ اللّـهِ تأمرونَني أن أعبُدَه، و: أفغيرَ اللّـهِ تأمرونَني أن أعبُد، والدليلُ على

لي: اعبُدْ؛ ليرجعَ المعنى إلى قولك: أفغيرَ الله تقولونَ لي: اعبُدْه؛ على الإضمارِ على شريطة التفسير، أفغيرَ الله تقولون لي: اعبُدْ؛ بلا ضميرٍ على التقديم، وأصلُه: أفتقولون: اعبُدْ غيرَ الله. يجوزُ أن يُقال: أفغيرَ الله تأمرونني أن أعبُدَه، وأفغيرَ الله تأمرونني أن أعبُد. ففيه التفادي عما حَظَـرَه أبو البقاء، بأنه يُفضي إلى تقديم الصِّلةِ على الموصول، أو يلزمُ حذفُ الموصولِ وبقاءُ صِلَتِه.

وحاصلُ الوجهَين: أن «غيرَ الله» منصوبٌ بـ﴿أَعْبُدُ﴾، ويحجرُه ظاهرُ ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ لِـما يَستَدعي تقدير: «أن»، فيلزمُ المحذورُ السابق، فيُجعل ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾: إما اعتراضًا؛ لئلّا تُقدَّرَ «أن»، أو أن تُجعلَ الجملةُ بمعنى: تقولون لي: اعبُد؛ لِيَنتَصِبَ بـ﴿أَعْبُدُ﴾ هاهنا، لأنّ القولَ لا يَستَدعي «أن»، كما يَستَدعيه الأمر. أما قولُه: «ألا تراك تقول» إلى آخره؛ فتعليلٌ لتصحيح ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ بقوله: تقولون لي: اعبُد.

وقال أبو البقاء: ويجوزُ أن يكونَ منصوبًا بـ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾، و﴿أَعْبُدُ﴾ بدلاً منه، والتقدير: قل: أفتأمرونني بعبادةِ غيرِ الله، وهو بَدَلُ الاشتمال، ومن باب: أمرتُكَ الخير[1]. ورواه صاحبُ «الكشف» عن أبي عليّ، وقال: هو الصواب، وليسَ «غيره» الخبر، وقيل: إن «غير» منصوبٌ بفِعل محذوف، أي: فتُلزِمونَني غيرَ الله، وفسَّره ما بعدَه[2].

قولُه: (والأصل: تأمرونني أن أعبد)، قال أبو البقاء: وقد ضُعِّفَ هذا الوجهُ حيثُ كانَ التقدير: أن أعبد، فعندَ ذلك يُفضي إلى تقديم الصِّلةِ على الموصول. وليسَ بشيء؛ لأنّ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٣).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٦٧) بتحقيق د. محمد الدالي و(٢: ٢٧٤-٢٧٥) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

صحَّة هذا الوجه: قراءةُ مَن قرأ (أعبُدَ) بالنصب.

وقُرئ: (تأمرُونَني) على الأصل؛ و﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾، على إدغام النون أو حذفها.

[﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۞ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ ٦٥-٦٦]

«أن» ليست في اللفظ، ولا نُفِيَ عَمَلُها، فلو قَدَّرْنا بقاءَ حُكمِها؛ لأفضى إلى حذفِ الموصولِ وبقاءِ صِلَتِه؛ وذلكَ لا يجوزُ إلا في ضرورةِ الشعر[١].

وروى صاحب «الكشف»[٢] عن أبي سعيد: «أنْ» هاهنا لـمّا حُذِفَت بطَلَ حُكمُها، ولو كانَ حُكمُ «أن» باقيًا لوَجَبَ نَصْبُ «أعبد»، ولم يقرأ به أحد[٣].

قولُه: (وقرئ: «تأمرونني» على الأصل)، ابنُ عامرٍ ونافع: بنونٍ واحدةٍ مُخفَّفة، والباقون: بواحدةٍ مُشدَّدة[٤]. قال صاحبُ «الكشف»: مَن قرأ بالتخفيفِ حذفَ إحدى النُّونَين، كقولِه: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]، وقولِه: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠]، وقولِ عَمْرو:

يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيني

أي: فَلَيْنَني. وأنكرَ هذه القراءةَ بعضُهم، ومَن أنكرَ مِثلَ هذا حَرُمَ عليه الشروعُ في كتاب الله، والنظرُ في كلام الأئمة، وشَهِدَ ببَلادتِه[٥].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٣).

(٢) من قوله: «عن أبي علي وقال: هو الصواب» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٦٦)، بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٧٤-٢٧٥) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

(٤) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٢٥، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٢٧٦).

(٥) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٦٨)، بتحقيق د. محمد الدالي و(٢: ٢٧٥) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

قُرئ: ﴿لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، و(ليُحْبَطَنّ) على البناء للمفعول، و(ليُحبِطَنّ) بالنون والياء، أي: ليُحبِطنّ اللهُ، أو الشِّركُ. فإن قلتَ: الموحى إليهم جماعةٌ، فكيف قال: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ على التوحيد؟ قلتُ: معناه: أُوحِي إليك: لئنْ أشركتَ ليحبَطنَّ عملُك، وإلى الذين مِن قَبْلك مثلُه، أو: أُوحِيَ إليك وإلى كلِّ واحدٍ منهم: لئن أشركتَ، كما تقول: كَسانا حُلّةً، أي: كلَّ واحدٍ منّا. فإن قلتَ: ما الفرقُ بين اللامَيْن؟ قلتُ: الأُولى مُوطِّئة للقَسَمِ المحذوف، والثانية: لامُ الجواب، وهذا الجواب سادٌّ مَسدَّ الجوابَيْن، أعني: جوابَيِ القَسَم والشرط. فإن قلتَ: كيف صحَّ هذا الكلامُ مع عِلْم الله أنَّ رُسلَه لا يُشرِكون ولا تحبَط أعمالُهم؟ قلتُ: **هو على سبيلِ الفرض**، والمُحالاتُ يصحُّ فرضها لأغراضٍ، فكيف بما ليس بمُحالٍ؟ ألا ترى إلى قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]؟ يَعني على سبيل الإلجاء، **ولن يكون ذلك** لامتناعِ الداعي إليهِ ووجود الصارفِ عنه. فإن قلتَ: **ما معنى قوله**: ﴿وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾؟ قلتُ: يحتملُ: ولتكونن من الخاسرين بسبب حُبوط العمل. ويحتملُ:

قولُه: (قرئ: ﴿لَيَحْبَطَنَّ﴾)، بفتح الياء والباء: المشهورة، والبواقي: شواذّ.

قولُه: (**هو على سبيل الفَرْض**)، والمُرادُ به: تهييج الرُّسُل وإقناطُ الكَفَرة، وإطلاقُ الإحباطِ يحتملُ أن يكونَ من خصائصِهم؛ لأن شِركَهم أقبَح، أو يكونَ على التقييدِ بالموت، كما صَرَّحَ في قوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وعطف: ﴿وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ من عطفِ المُسبَّب على السَّبَب.

قولُه: (**ولن يكونَ ذلك**)، أي: مشيئةُ الإيمانِ على القَسْرِ والإلجاء، لامتناع الداعي إلى القَسْرِ والإلجاء؛ لأنّ بناءَ التكليفِ على الاختيارِ ووجود الصارف، وهو الحِكمة، لأنّ المشيئةَ عندَه تابعةٌ للحِكمة؛ لأنّ الحكيمَ لا يقسرُ على الكفر، ثم يُعذِّبُ عليه.

قولُه: (**ما معنى قوله**: ﴿وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾؟)، أي: لِـمَ أطلَقَه؟ ولذلك قيّدَ في الجواب تارةً بقوله: ﴿مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ بسَبَب حُبوط العمل، فعطفُ ﴿وَلَتَكُونَنَّ﴾ على

ولتكوننَّ في الآخرةِ من جُملةِ الخاسرين الذين خَسروا أنفُسَهم إن متَّ على الرِّدَّة. ويجوزُ أن يكونَ غضبُ الله على الرسول أشدَّ، فلا يُمهِلَه بعد الرِّدَّة: ألا ترى إلى قوله: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥]؟ ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾: ردٌّ لما أمَرُوه به مِن استلام بعضِ آلهتهم، كأنه قال: لا تعبُدْ ما أمروكَ بعبادته، بل إنْ كنتَ عاقلاً فاعبدِ الله، فحُذِفَ الشَّرْط وجُعِلَ تقديمُ المفعولِ عِوَضاً منه. ﴿وَلَتَكُونَنَّ مِنَ

﴿لَيَحْبَطَنَّ﴾ من باب عَطفِ المُسبَّب على السَّبَب، كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، على رأي صاحب «المفتاح»[1]، وأخرى بقوله: ﴿فِى ٱلْأَخِرَةِ﴾ من جُملةِ الخاسرينَ الذينَ خَسِروا أنفسَهم. وقولُه: «ويجوزُ أن يكونَ غَضَبُ الله على الرسولِ أشدّ»، فعلى هذا يُترَكُ على إطلاقِهِ مُبالَغة، أي: ليَحبَطَنَّ عَمَلُك وليَقهَرَنَّكَ بلا مُهْلة.

قولُه: (بل إن كنتَ عاقِلًا فاعبُدِ الله)، هذا مذهبُ الزَّجّاج[2]. قالَ مكّي[3]: نصب «الله» بـ«اعبُدْ»، وقال الفَرّاءُ والكِسائيّ: هو نصبٌ بإضمارِ فِعل، تقديرُه: بل اعبُدِ اللهَ فاعبُد، والفاءُ للمُجازاةِ عندَ أبي إسحاق، وزائدةٌ عندَ الأخفش.

الانتصاف[4]: مُقتضى كلام سِيبَوَيه: أنّ الأصل: تنبَّه فاعبُدِ الله، فحَذَفوا الفِعلَ الأول اختِصارًا، واستنكروا الابتداءَ بـ«الفاء»، ومن شأنِها التوسُّط، فقَدَّموا المفعول، وصارتِ «الفاءُ» مُتوسِّطةً لفظًا، ودالّةً على المحذوف، وانضافَ إليها فائدةُ الحصر؛ لإشعارِ التقدُّم بالاختصاص.

فإن قلت: هَبْ أنّ الفاءَ في قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ دلَّتْ على إضمارِ الشرط، فما الدّالُّ على تخصيصِ «إن كنتَ عاقلًا» على رأي المُصنِّف، أو «تنبَّه» كما فَهِمَ صاحبُ «الانتصاف» من كلام سِيبَوَيه؟

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص٢٧٨.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٦١).

(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣٣).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٤٢).

﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ على ما أنعَم به عليك مِنْ أن جعَلَك سيِّدَ ولد آدم. **وجوَّز الفرّاءُ نَصْبَه بفعلٍ مُضمَر هذا معطوف عليه، تقديرُه: بل اللهَ أعبُد فاعبُد.**

[﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ ٦٧]

لمّا كان العظيمُ من الأشياءِ إذا عَرَفَه الإنسانُ حقَّ معرفته وقدَّره في نفْسِه حقَّ تقديره؛ **عظَّمه حقَّ تعظيمه** قيل: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ﴾. وقُرئ بالتشديد على

قلت: دَلَّ عليه ﴿أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ﴾، أي: السُّفَهاءُ الخِفافُ الأحلام، كأنه تعالى حينَ سَمِعَ أنَّ رَهْطًا من قُريشٍ قالوا على نَحْوِ ما وردَ في سورة الكافرون[1]: يا محُمَّد، تَعبُدُ آلهتَنا سنة، ونَعبُدُ إلهكَ سنة. أمرَ رسولَ الله ﷺ أن يَرُدَّ عليهم بقوله: ﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ﴾، وحينَ سَمِعَهم أيضًا يقولون: استَلِمْ بعضَ آلهتَنا، كما نصَّ عليه المُصنِّفُ هنا، رَدَّه بقوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾، يعني: لـمّا سَفَّهتَهم في ذلك الرَّدِّ خُصَّ ربَّك بالعبادةِ إن كنتَ عاقِلًا، واشكُرْهُ حيثُ لم يجعلكَ من جِنسِ ما هو أضَلُّ من الأنعام، وجَعَلَكَ من أفضل الخلق وأشرفِهم، بل رفعَ منزلتَك عليهم، وجَعَلَكَ سَيِّدَ وَلَدِ آدم. فافهَمْ هذهِ الرُّموزَ والتلويحات، وتَرحَّمْ على المُصنِّفِ في إبرازِه لتلكَ المَحاسِن.

قولُه: (**وجَوَّزَ الفَرّاءُ**[2] **نَصْبَه بفِعل مُضمَر، والتقدير**[3]**: بل اللهَ أعبُد فاعبُد**)، قال صاحبُ «التقريب»: غَرَضُه أن لا يَتَقدَّمَ على الفاءِ ما في حيِّزه.

قولُه: (**عَظَّمَهُ حَقَّ تعظيمه**)، جوابُ «إذا»، وقوله: «قيل: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ﴾» جوابُ «لـمّا»، يعني: لـمّا تُعُورِفَ واشتَهرَ بينَ الناسِ أنَّ العظيمَ إذا عُرِفَ حَقَّ معرفتِهِ عُظِّمَ حَقَّ تعظيمه، ولـمّا لم يُوجَد ذلكَ في حَقِّ المَلِكِ العظيم ذي المُلكِ والمَلَكوتِ والجلالِ

---

(١) انظر: «جامع البيان» (٢٤: ٣٠٧).

(٢) «معاني القرآن» (٢: ٤٢٤).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «تقديره».

معنى: وما عظَّموه كُنْهَ تعظيمه ثم نبَّههم على عظمته وجلالةِ شأنه على طريقة التخييل، فقال: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾،

والجبروت، قيل: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ﴾. والأسلوبُ من باب الكناية؛ لأنّ تعظيمَكَ الشيءَ واحترامَكَ إياه وقيامَكَ بواجبه مُستَلزِمٌ لتقديركَ إياه في نَفسِكَ حَقَّ تقديره، وهو مُستَلزِمٌ لأن تكونَ قد عرفتَه حَقَّ معرفته، فذُكِرَ اللازمُ الوَسَط، وأُريدَ الملزوم، كما يُقال: فُلانٌ نحّار؛ أي: مِضياف، بدل مهزول الفصيل، ظاهرُ كلام المُصنِّفِ على أنه من إطلاقِ السَّبَب المُركَّب على المُسبَّب، وأنّ قولَه: «وقَدَّرَهُ حَقَّ تقديره» عطفٌ تفسيريّ.

قولُه: (**على طريقة التخييل**)، وعن بعضهم: التخييل: تصويرُ حقيقةِ الشيء، والتمثيل: تشبيهُ قِصّةٍ بقصّة، والاستعارة: تشبيهُ مُفرَدٍ بمُفرَدٍ أو مُركَّبٍ بمُركَّب، وفيه بَحث.

وقال القاضي: في الآية تنبيهٌ على عظمتِه، ودلالةٌ على أنّ تخريبَ العالَمِ أهوَنُ شيءٍ عليه على طريقةِ التمثيل والتخييل من غير اعتبارِ القَبْضةِ واليمينِ حقيقةً ولا مجازًا، كقولهم: شابَتْ لَـمّةُ الليل[1].

الانتصاف: لفظُ «التخييل» عبارةٌ مُوهِمة[2].

وقلت: المُرادُ بـ«التخييل»: التصوير؛ بأن تُخيِّلَ عندَ ذِكرِكَ هذه الأشياءَ في ذِهنِكَ معنى عظمةِ الله، ليَمتَلِئَ قلبُك رُعْبًا ومَهابة، ويحصلَ لك من ذلك رَوْعةٌ وهزّةٌ لم تحصل من مُجرَّدِ قولك: عظمة الله، كما إذا أردتَ أن تقولَ بَدَلَ «فلانٌ جَواد»: «فلانٌ كثيرُ الرماد»، فأنتَ عندَ ذِكرِكَ «كثير الرماد» مُتصوِّرٌ كثرةَ إحراقِ الحطب، ثم كثرةَ الطبخ، ثم كثرةَ تردُّد الضيفان، فتجدُ من الرَّوْعةِ ما لا تجدُه إذا قلت: فلانٌ جواد، والأسلوبُ من الكنايةِ الإيمائية، نحوُه قولُ البُحتُري:

أو ما رأيتَ المَجْدَ ألقى رَحْلَهُ ... في آل طَلْحةَ ثـم لم يَتحوَّلِ؟

واعلَم أنّ الإمام أورَدَ في هذا المقام إشكالًا في سورة «طه»، وأجَبْنا عنه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٨).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٤٢).

والغَرَضُ من هذا الكلام ـ إذا أخذتَه كما هو بجُملته ومجموعِه ـ **تصويرُ عظمتِه** والتوقيف على كُنْهِ جَلاله لا غيرُ، من غيرِ ذهابٍ بالقبضة ولا باليَمين إلى جهةِ حقيقةٍ أو جهةِ مجاز، وكذلك حُكم ما يُروى: **أنَّ جبريلَ جاءَ إلى رسول الله ﷺ**، فقال: يا أبا القاسم، إنَّ اللهَ يُمسك السماواتِ يومَ القيامة على أصبعٍ، والأرضينَ على أصبع، والجبالَ على أصبَع، والشجرَ على أصبع، والثَّرى على أصبَع، وسائرَ الخلق على أصبع، ثم يَهزُّهنَّ فيقول: أنا المَلِك. فضَحِكَ رسولُ الله ﷺ تعجُّباً مما قال، ثم قرأ تصديقاً له: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ الآية، وإنما ضحك أفصحُ العَرَب وتعجَّب؛ لأنه لم يَفهم منه إلّا ما يَفهمه عُلماءُ البيان من غيرِ تصوُّرِ إمساكٍ ولا أصبَعٍ ولا هزٍّ ولا شيءٍ مِنْ ذلك، ولكنَّ فَهْمَه وَقَعَ أوّلَ شيءٍ وآخرَه على الزُّبدة والخُلاصة التي هي الدلالةُ على القُدرة الباهرة، **وأنَّ الأفعالَ العِظام** التي تتحيَّر فيها الأفهامُ والأذهان ولا يَكتَنِهُها

قولُه: (**تصويرُ عظمته**)، خبرُ «الغَرَض»، و«إذا» مُتعلِّقٌ بـ«الغَرَض».

قولُه: (**ما يُروى: أنّ جبريلَ عليه السلامُ جاءه**[1])، وعن بعضِهم: ما ثبتَ عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ، وإنما صَحّ: «جاءَ حَبْر» و«جاء يهوديّ»، و«جاء رجلٌ من أهل الكتاب».

وقلت: الحديثُ بتمامِهِ رواه البخاريُّ ومُسلمٌ والترمذيُّ[2] عن ابن مسعود، معَ تغييرٍ يسير، وفيه: «جاء حَبْرٌ إلى رسول الله ﷺ».

قولُه: (**وأنّ الأفعالَ العِظامَ**)، عطفٌ تفسيريٌّ على «القُدرة»، و«هيِّنة» خبرُ «إنّ»، و«لا يوصلُ السامع» صِفةُ «هواناً»، و«حتى أن يَعلَموا» غايةُ عنايتهم بالمبحث، أي: ما اعتَنَوا بالبحثِ حتى يَعلَموا.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «جاء إلى رسول الله ﷺ»، ولعله من باب الاختصار.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨١١) ومسلم (٢٧٨٦) والترمذي (٣٢٣٨).

ولفظ أيضًا حبر ويهودي ورجل من أهل الكتاب أخرجه أيضًا البخاري (٧٤١٤، ٧٤١٥) ومسلم (٢٧٨٦).

الأوهامُ هيِّنةٌ عليه هَواناً لا يُوصِل السامعَ إلى الوقوفِ عليه إلّا إجراءُ العبارة في مثلِ هذه الطريقةِ من التخييل، ولا ترى باباً في عِلْمِ البيان أدقَّ ولا ألطفَ من هذا الباب، ولا أنفعَ وأعونَ على تعاطي تأويلِ المُشتبَهات من كلامِ الله في القرآن وسائرِ الكُتب السَّماوية وكلام الأنبياء، فإنَّ أكثَره وعِلْيته تَخْييلات قد زلَّتْ فيها الأقدامُ قديماً، وما أُتِيَ الزالُّون إلّا من قِلَّة عنايتهم بالبحثِ والتنقير، حتى يَعلموا أنَّ في عِداد العلوم الدَّقيقةِ عِلماً لو قَدَرُوه حقَّ قَدْره لَمَا خَفِيَ عليهم أنَّ العلوم كلَّها مُفتقِرةٌ إليه وعِيالٌ عليه؛ إذ لا يَحلُّ **عُقَدَها الموربَة**، ولا يفكُّ قيودَها الـمُكْرَبة إلا هو، وكم آيةٍ من آياتِ التنزيل وحديثٍ من أحاديث الرسول قد ضِيمَ **وسِيمَ الخسفَ** بالتأويلاتِ الغثَّة، والوجوهِ الرَّثَّة؛ لأنَّ مَن تأوَّل ليس من هذا العِلْم **في عيرٍ ولا نَفير، ولا يَعرف قَبيلاً منه من دَبير**. والمراد بالأرض: الأرَضونَ السَّبْع، ....

قولُه: (**لا يحل عُقَدَها الموربة**)، **الأساس**: تأرَّبَتِ العُقْدة: تَوثَّقت، وأرَّبْتُها: وثقتُها، ومن المجاز: تأرَّبَ علينا فُلان: تَعسَّر. وعقدٌ مُكرَبٌ ومكروب: مُوثق، وكَرَبَه الأمر: غمَّه وأخذَ بنفسه.

الجوهري: الكَرْب: الحبلُ الذي يُشَدُّ في وسطِ العراقي، ثم يُثنى، ثم يُثلَّث، ليكونَ هو الذي يلي الماء، فلا يَعفَنُ الحبلُ الكبير، تقولُ منه: أكربتُ الدَّلْوَ فهي مُكرَبة.

قولُه: (**وسِيمَ الخسف**)، **الأساس**: سامَه خَسْفًا؛ أي: أَوْلاهُ ذُلًّا وهَوانًا ورِضا بالخسف، وباتَ على الخسف: على الجوع، وشربوا على الخسف.

قولُه: (**في عِيرٍ ولا نَفير**)، المَثَل: «لا في العيرِ ولا في النفير»، يُريدون بـ«العير»: عِيرَ أبي سُفيان، وبـ«النفير»: الذينَ نَفَروا إلى قِتالِهِ ﷺ، فكُلُّ مَن تخلَّفَ عنهما قالوا فيه ذلك. يُضـرَبُ لمن لا يَصلُحُ لمهمة. وسبقَ في «الأنفال» بيانُه مُستوفى.

قولُه: (**ولا يَعرِفُ قَبيلًا مِن دَبير**)، قالَ المَيْداني: القَبيل: ما أقبَلَ به من الفتل على الصَّدْر، والدَّبير: ما أدبر عنه. الجوهري: القَبيل: ما أقبَلَتْ به المرأةُ من غَزْلِها حين تَفتِلُه. وقال الأصمعيّ: هو مأخوذٌ من الشاةِ المُقابلة والمُدابرة؛ فالمُقابلة: التي شَقُّ أذُنِها [إلى] قُدّام،

يشهد لذلك شاهِدان: قولُه: ﴿جَمِيعًا﴾، وقوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾؛ ولأنَّ الموضعَ موضعُ تفخيم وتعظيم، فهو مقتضٍ للمُبالغة، ومع القَصْدِ إلى الجمعِ وتأكيده بالجميع أتبَعَ «الجميعَ» مُؤكّدة قبلَ مجيء الخبر؛ ليُعلَم أوّل الأمرِ أنَّ الخَبَرَ الذي يَرِدُ لا

والمُدابرة: هي التي شُقَّتْ أذُنُها إلى خلف. وقال في «الأساس»: ومن المجاز: ما يَعرِفُ قَبيلًا من دَبير. وأصلُه في الحبل إذا مَسَحَ اليمينَ على اليسارِ عُلْوًا فهو قَبيل، وإذا مَسَحَها عليها سُفْلًا فهو دَبير[١].

قولُه: (يَشهَدُ لذلك ﴿جَمِيعًا﴾[٢]، وقوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾)، يعني: دَلَّ عطفُ ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ على سبيل التقابل - وهي: جمعٌ مُحلّى باللام الاستِغراقي، وأنها سَبْع - على أنّ المُرادَ بـ«الأرض»: الأرضون السَّبْع.

قال القاضي: «السموات» معطوفةٌ على «الأرض» مُنطويةٌ في حُكمِها[٣].

قولُه: (ولأنّ المَوضِعَ مَوضِعُ تفخيم وتعظيم)، وذلك أنهم نَسَبوا إليه ما لا يليقُ بجَلالِهِ وما هو مُنزَّهٌ عنه، ولذلك أتبعَه بقوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

قال القَفّال: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ كقولِ القائل: ما قَدَرتَني حَقَّ قَدْري وأنا الذي فعلتُ كذا وكذا، أي: لـمّا عرفتَ أنّ حالي وصِفتي هذا الذي ذكرت، فوجبَ أن لا تحطَّ عن قَدْري ومنزلتي. ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، فالمعنى: ما قَدَروا اللهَ حَقَّ قَدْرِه، إذ زَعَموا أنّ له شُركاء، وأنه لا يَقدِرُ على إحياءِ الموتى، معَ أنّ جميعَ الأرضينَ والسماواتِ كُلَّها تحتَ قَهْرِه وسُلطانِه.

قولُه: (أتبَعَ «الجميع» مُؤكّدة)، أي: من حيث المعنى، وكانَ من حَقِّه أن يُجاءَ به بعدَ مُضِيِّ

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ٢٦٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصار للفظ «الكشاف».

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٨).

يقعُ عن أرضٍ واحدة، ولكن عن الأراضي كلِّهنَّ. والقبضة: المَرَّة من القَبْض، ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]، والقُبْضة بالضمِّ: المقدارُ المقبوض بالكفِّ، ويقال أيضاً: أعطني قَبْضةً من كذا؛ تريدُ معنى القُبْضةِ تسميةً بالمصدر، كما رُوي: أنه نَهى عن خَطْفةِ السَّبُع. وكِلا المعنيَيْن مُحتمَل. والمعنى: والأرَضون جميعاً

الخبر؛ لأنه مَعمُولُه، فقُدِّمَ لهذا الاهتمام. قال أبو البقاء[1]: «الأرضُ» مُبتَدأ، و﴿قَبْضَتُهُۥ﴾ الخبر، ﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ من «الأرض»، أي: إذا كانت مُجتَمِعةً قبضتُه، أي: مقبوضة، فالعاملُ في «إذا» المَصدَر، لأنه بمعنى المفعول. وقال أبو علي: التقدير: ذاتُ قَبْضتِه. ورُدَّ عليه بأنّ المُضافَ إليه لا يَعمَلُ فيما قبلَه. وأُجيبَ أنه الآن غيرُ مُضافٍ إليه؛ لأن بعدَ حذفِ المُضافِ لا يبقى حُكمُه.

وقال صاحبُ «الكشف»: قَدَّرَ أبو عليّ في «الحجّة»: والأرضُ ذاتُ قبضتِه، والمُضافُ إليه لا يَعمَلُ فيما قبلَ المُضاف، وعلى ما في «الحلبيّات» يتأتى إعمالُ ﴿قَبْضَتُهُۥ﴾ في «إذا»، لأنه بمعنى المفعول[2].

وقال أبو البقاء: ويُقرأ «قَبْضتَه» بالنصب؛ على معنى: في قبضتِه، وهو ضعيف؛ لأنّ هذا الظرفَ محدود، فهو كقولك: زيدٌ في الدار[3].

ولهذا جاءَ المُصنِّفُ بالعُذرِ في قوله: «جَعَلَها ظرفًا مُشبَّهًا للمُؤقَّتِ بالمُبهَم».

قولُه: (أنه نهى عن خَطْفةِ السَّبُع)، النهاية: «أنه نهى عن المُجثَّمة والخطفة»، يُريد: ما اختطفَ الذئبُ من أعضاءِ الشاة، وهي حيّة؛ لأن ما أُبينَ من حَيٍّ فهو ميِّت، والخطفة: المرةُ الواحدة، فسُمِّيَ بها العُضوُ المُختَطَف.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٣).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٧٠)، بتحقيق د. محمد الدالي و(٢: ٢٧٦) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٤).

قبضَتُه، أي: ذواتُ قبضتِه يَقبضُهنَّ قبضةً واحدة، يعني: أنَّ الأرَضِينَ مع عِظَمهنَّ وبَسطتهنَّ لا يَبلُغنَ إلّا قبَضةً واحدة من قَبَضاته، كأنه يَقبِضُها قبضةً بكفٍّ واحدة، كما تقول: **الـجَزُور أَكْلةُ لقمانَ**، والقُلَّة جرعَتُه، أي: ذاتُ أكْلتِه وذاتُ جَرعتِه؛ تريد: أنهما لا تَفِيان إلا بأكْلةٍ فَذّة مِن أَكَلاتِه، وجَرْعةٍ فَردةٍ من جَرَعاته. وإذا أُرِيدَ معنى القُبْضة فظاهر؛ لأنَّ المعنى: أنَّ الأرَضين بجُمْلتها مقدارُ ما يقبضه بكفٍّ واحدة. فإن قلتَ: ما وجهُ قراءة مَن قرأ: (قَبْضَتَه) بالنصب؟ قلتُ: جَعَلَها ظرفاً مشبَّهاً للمؤقت بالمُبهم. ﴿مَطْوِيَّتُۢ﴾ من الطيِّ الذي هو ضدُّ النَّشْر، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وعادةُ طاوي السِّجلِّ أن يطويَه بيَمينه. **وقيل: ﴿قَبْضَتُهُۥ﴾: مُلْكُه** بلا مُدافِع ولا مُنازِع، و﴿بِيَمِينِهِۦ﴾: بقُدرته. وقيل: ﴿مَطْوِيَّتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾: مَفْنيّاتٌ بقَسَمه؛ لأنه أقسَمَ أن يُفنِيهَا، ومن اشتمَّ رائحةً من عِلْمِنا هذا فلْيُعرَضْ عليه هذا التأويلُ ليَتلهّى بالتعجُّب منه ومِن قائله، ثم يبكي حَمِيَّةً لكلامِ الله المُعجِز بفصَاحته، وما مُني به مِنْ أمثاله؛ وأثقَلُ منه على الرُّوح، وأصدعُ للكبدِ تدوينُ العلماء قولَه، واستحسانُهم له، وحكايتُه على فُروع المنابر، واستجلابُ الاهتزازِ به من السامعين. وقُرِئ: (مطوياتٍ) **على نظم السماوات في حُكمِ الأرض**،

قولُه: (**الـجَزورُ أكلةُ لقمان**)، وهو لقمانُ بنُ عاد، وكان أكولًا، وأفرطوا في الإفراطِ في أكلِه، حتى رووا أنه كان يَتغدّى بجَزورٍ ويَتعشّى بجَزورٍ ويَتعلَّل بفَصيل، فأفضى إلى امرأتِهِ فلم يَصِل إليها، فقال: كيفَ أَصِلُ إليكِ وبيني وبينك جزوران، وكان شجاعًا.

قولُه: (**وقيل: ﴿قَبْضَتُهُۥ﴾: مُلكُه**) إلى آخره، شروعٌ فيما قيل في تفسير الآية، وقوله: (ومَن اشتَمَّ رائحةً من عِلمِنا) تحكُّمٌ في الفرقِ بين التفسيرين؛ تفسيره وتفسيرهم.

قولُه: (**على نظم السماواتِ في حُكم الأرض**)، يعني: كما أنّ الأرضَ أخبرَ عنها بقَبْضتِه، فدخلت تحتَ القَبْضة، أخبرَ عن السماواتِ بيمينه، فدَخَلنَ تحتَ اليمين. وكما أنّ ﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ مُقدَّم، كذا ﴿مَطْوِيَّتُۢ﴾، وافتراقُ هذه القِراءةِ من الأولى افتراقُ قولِك: الكتابُ مَطويٌّ بيمينه، وبيمينه مَطْويًا، والأُولى أَولى؛ لِـما يَتَصوَّرُ منه السامعُ طيَّ النشرِ

ودخولِها تحتَ القَبْضة، ونصب (مطويّاتٍ) على الحال. ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ﴾: ما أبعدَ مَن هذه قدرتُه وعَظَمته، وما أعلاه عمّا يُضافُ إليه من الشُّركاء.

[﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ ٦٨]

فإن قلتَ: ﴿أُخْرَىٰ﴾ ما محلُّها من الإعراب؟ قلتُ: يَحتمل الرفعَ والنصب: أمّا الرفعُ فعلى قوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وأمّا النصبُ فعلى قراءة مَن قرأ: ﴿نَفْخَةً واحدةً﴾ [الحاقة: ١٣]، والمعنى: ونُفِخ في الصُّور نفخةٌ واحدة، ثم نُفخ فيه أُخرى. وإنما حُذف لدلالةِ ﴿أُخْرَىٰ﴾ عليها، ولكونها معلومة بذِكْرها في غير مكانٍ. وقُرئ: (قياماً ينظرون): يُقلِّبُون أبصارَهم في الجهاتِ نَظَرَ المَبْهُوتِ إذا فاجأه خَطْبٌ. وقيل: يَنظرون ماذا يُفعَلُ بهم. ويجوزُ أن يكونَ القيامُ بمعنى الوقوفِ والجُمود في مكانٍ لتحيُّرِهم.

في مُشاهَدَته، ومن ثَمَّ جاء: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وأما حُكمُ الأرض فبالقبض أنسَب، فاختَلَفَ لذلك التركيب؛ ولأن تقديمَ الحالِ على العامل المعنويِّ ضعيف.

قال ابنُ الحاجب: وقد اختُلِفَ في مِثل: «زيدٌ كائنًا في الدار»، فجَوَّزَه بعضُهم؛ لأنّ التقدير: استَقَرَّ أو مُستَقِرّ، وبعضُهم يجعلون المُقدَّرَ نسيًا منسيًا، والظرفَ هو العاملَ في المعنى، وهذا أرجح؛ لأنه لم يَثبُت مِثلُه في فصيح الكلام؛ ولأنه في حُكم العَدَم، وصارت العاملةُ معَ النائب عنه.

قولُه: (فعلى قوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾) يعني: جاءَ في ذلكَ الموضع كذا، فيُحمَلُ هذا عليه. وقال القاضي: دَلَّ قولُه تعالى: ﴿أُخْرَىٰ﴾ على أنّ المُرادَ من قوله: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ نفخةٌ واحِدة[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٩).

[﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ ٦٩-٧٠]

قد استعارَ اللهُ عزَّ وجلّ النورَ للحقِّ والقرآنِ والبُرهان ....

قولُه: (قد استعَارَ اللهُ النُّورَ للحَقّ والقُرآنِ والبُرهان)، يعني: لا يُحمَلُ «النُّورُ» الذي في الآيةِ على حقيقتِهِ للصارف، وقد وردَ في التنزيل بمعنى الحقِّ والقُرآنِ والبُرهانِ على المجازِ من ذلك، فعلى هذا: قولُه تعالى: ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ مُستَعارٌ لِقولِنا: وتَزيَّنَت أرضُ القيامةِ بما يُقامُ فيها من الحقِّ وبَسْطِ العَدْلِ من القِسطِ في الحساب. ويُنادي على أنه مُستَعارٌ الإضافتان؛ أي: إضافةُ «النورِ» إلى «الرَّبّ»، وإضافةُ «الرَّبِّ» إلى «الأرض». عن بعضِهم: دَلَّ على أنه مُستَعارٌ إضافةُ «النُّورِ» إلى «الربّ»؛ لأنّ اللهَ هو الحقُّ العَدْل، فناسَبَ أن يُراد بـ«النُّور»: الحقيّةُ والعدالة، فالحقُّ والعَدْلُ صِفةُ الله وما أُضيفَ إليه المُرادُ به المَصدَرُ لا الوصف؛ ليتغايرا.

وقلت: شبّه إقامةَ اللهِ الحقَّ والعَدْلَ في أرضِ القيامة للاستِنفاع بهما، وتزيينهما بهما، بإشراق النيِّـرَينِ وَجْهَ الأرض، وتبيين ما فيها، ثم حُذِفَ المُشبَّه، وأُقيمَ المُشبَّهُ به مقامَه، وجُعِلَتِ القَرينةُ الإضافتَين، وفي المُمثَّل به ثلاثةُ أشياء: وجودُ النيِّـرَين، وإشراقُهما الأرض، وإبانةُ الأشياءِ بنورِهما؛ ففي المُشبَّه تحقيقُ وجودِ الحقِّ والعَدْل، وبَسْطُهما في أرضِ القيامة، وإقامتُهما بحسب اقتِضاءِ صالح الأعمال وسَيِّئِها، لا على أنّ هذه الأشياءَ كُلُّ واحدٍ مُشبَّهٌ ومُشَبَّهٌ به، بل على جَعْلِ الوَجْهِ مُنتَزَعًا مِن المجموع، إمّا على التوهُّم؛ ليكونَ تمثيليّة، أو على التحقيقِ والزُّبدة؛ لتكُونَ عقليَّة.

إذن قولُه أولًا: «استعارَ النُّورَ للحقِّ والقُرآن والبُرهانِ في مواضِعَ» تصحيحُ هذهِ الاستِعارةِ بحسبِ العُرفِ التَّنزيلي. وثانيًا: «وينادي عليه بأنه مُستعارٌ» بإقامة الصارف الموجب للتأويل، وثالثاً: «وإضافةُ اسمِهِ إلى الأرضِ» بتخصيصِ المُستعارِ لهُ وأنّهُ العدلُ لكِن بطريقِ اللُّزُوم، وكأنَّ الرُّتبةَ في هذا المقامِ ملزُومُ العدل. ورابِعًا: «ثُمَّ ما عُطِفَ على إشراقِ الأرضِ»

....

بأنَّ النَّظمَ أيضًا يقتضي ذلِكَ التَّخصيص. وخامِسًا: «ترى النَّاسَ يقُولُون للمَلِكِ العادِلِ» بتصحيحِها بحسبِ العُرفِ العام. وسادِسًا: «الظُّلمُ ظُلُماتٌ يومَ القيامةِ» بإنشائِها بحسبِ استِعمالِ الضِّدِّ في الألفاظِ النَّبويَّة. وسابِعًا: «وكما فتحَ الآيةَ بإثباتِ العدلِ ختمها بنفيِ الظُّلم»، بأنَّ مُراعاةَ ردِّ العجُزِ على الصَّدرِ على طريقةِ الطَّردِ والعكسِ داعيةٌ إلى تفسيرِ النُّورِ بالعدل.

كأنَّهُ قصَدَ بذلِكَ كُلِّهِ مُخالفةَ أقوالِ بعضِ المُفسِّرينَ وترجيحَ أحدِ الأقوالِ فيها، فوجبَ لذلكَ أن يُورِدها في الذِّكرِ، ثُمَّ ينظُرُ إلى وجهِ التَّرجيحِ نظرَ إنصاف.

قالَ الواحِديُّ رحِمهُ الله: إنَّ الله يخلُقُ في القيامةِ نُورًا يُلبِسُهُ وجهَ الأرضِ فتُشرِقُ الأرضُ بهِ مِن غيرِ شمسٍ ولا قمَر. هذا أحدُ قولي الزَّجَّاج. وقال مُحيي السُّنَّة: أشرقتِ الأرضُ بنُورِ خالِقِها، وذلِكَ حينَ يتجلَّى الرَّبُّ لفصلِ القضاءِ بينَ خلقِهِ فما يُضارونَ في نُورِهِ كما لا تُضارون في الشمسِ في اليومِ الصَّحو. وهذا قـولٌ آخـرُ للزَّجَّاج. وقال الحسنُ والسُّدِّي: بعدلِ ربِّها، وأراد بالأرضِ: عرصاتِ القِيامة. وهذا القولُ هو المختارُ عند المصنِّف، وتبِعهُ القاضي[1].

وقالَ السَّجاوندي: ﴿بِنُورِ رَبِّهَا﴾ عدلِهِ الصَّافي عن مِلكَة الغير. واختارَ الإمامُ قولَ الواحِديِّ وقال: الآيةُ تدُلُّ على أنه يحصُلُ هُناكَ نُورٌ مُضافٌ إلى الله تعالى، ولا يلزمُ أن يكُونَ ذلِكَ النُّورُ مِن خلقِ الله تعالى؛ لأنه يكفي في صِدقِ الإضافةِ أدنى سبب، فلمَّا كان ذلِكَ النُّورُ مِن خلقِ الله شرَّفهُ الله تعالى بأن أضافهُ إلى نفسِهِ كبيتِ الله وناقةِ الله، هذا أقوى مِن حملِهِ على العدل؛ لأنَّا لا نفتقِرُ إلى تركِ الحقيقةِ والذَّهابِ إلى المجاز[2].

وقُلت: القولُ ما اختارَ مُحيي السُّنَّة. وقد روى الإمامُ مُسلِمُ بنُ الحجَّاجِ في «صحيحِهِ» عن أبي هُريرة: «قالُوا: يا رسُولَ الله، هل نرى ربَّنا يومَ القيامة؟ فقال: هل تُضارُّونَ في

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٧٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٧٧).

....

رُؤيةِ الشَّمسِ في الظَّهيرةِ ليست في سحابة»؟ قالُوا: لا. قال: «فهل تضارّون في رؤية القمرِ ليلة البدرِ ليس في سحابة؟» قالوا: لا، قال[1]: فوالَّذي نَفسي بيدِهِ لا تُضارُّونَ في ربِّكُم كما لا تُضارُّونَ في رُؤيةِ أحدِهما، فيلقى العبدُ ربَّهُ فيقُولُ ـ أي لهُ ـ: ألم أُكرِمكَ وأُسوِّدكَ وأُزوِّجك؟»[2] الحديث، قال الزَّجّاج: رُويَ «لا تُضارُّونَ» بتشديدِ الرَّاء، ولا «تُضامُّونَ» بتشديدِ الميم، ومعنى «لا تضارُّونَ» لا يُضارُّ بعضُكُم بعضًا، أي: لا يُخالِفُ بعضُكم بعضًا في ذلِك، يُقال: ضاررتُ الرَّجُلَ أُضارُّ مُضارَّة وضِرارًا، إذا خالفه.

ومعنى «لا تُضَامُّونَ»: لا يضُمُّ بعضُكُم بعضًا فيقُولُ واحِدٌ للآخرِ: أرِنيه. كما يفعلُونَ عند النَّظرِ إلى الهِلال[3]. وما اختارَ محيي السُّنَّةِ ما اختارهُ إلا لهذا النَّصِّ الصرَّيح، وما تعسَّفَ المصنِّفُ تِلك التَّعسُّفاتِ إلا فِرارًا مِنه، وقد جاءَ وصفُ الباري بالنُّور، ومِن أسمائِهِ الحُسنى النُّور، روينا عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ ومُسلمٍ والتِّرمِذيِّ عن أبي الدَّرداءِ أنه سأَلَ رسُولَ الله ﷺ: هل رأيتَ ربَّكَ؟ قال: «نورٌ أنَّى أراه؟»[4]. وزادَ أحمد: «نُورانيٌّ أراهُ». على طريقِ الإيجاب[5]. وقال حُجَّةُ الإسلامِ في «مِشكاةِ الأنوارِ» بأنَّ النُّورَ الحقَّ هو الله تعالى، ثُمَّ قال: بل أقُولُ ولا أُبالي: إنَّ اسمَ النُّورِ على غيرِ النُّورِ الأولِ مجازٌ محض[6].

---

(١) من قوله: «فهل تضارّون في رؤية» إلى هنا، سقط من (ف) و(ح).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٦٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٦٣).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٣٩٢) ومسلم (١٧٨) والترمذي (٣٢٨٢).

(٥) قد حرّر القاضي عياض هذا الموطن في «إكمال المُعلِم» (١: ٥٣٣) بقوله: «هذه الروايةُ لم تقع إلينا، ولا رأيتُها في شيءٍ من الأصول، إلّا ما حكاه الإمامُ أبو عبد الله ـ يعني المازريّ ـ ومن المستحيل أن تكون ذاتُ الله نورًا، إذ النورُ من جملةِ الأجسام، والله يتعالى عن الاتصافِ بذلك. هذا مذهبُ جميع أئمة المسلمين خلافًا لبعضِ المجَسِّمة: هشام الجُولقيُّ ولَـمَّته ممّن قال: نورٌ لا كالأنوار. ومعنى قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]. وما جاء في الحديث من تسميته بالنورِ فمعناه: ذو نورِهما وربُّه وخالقُه. وقيل: منوّر قلوب عباده المؤمنين.

(٦) «مشكاة الأنوار» للإمام الغزالي، ص٥٤.

....

هذا، وإنَّ من مذهبِ السَّلفِ الصَّالِحِ أن يجريَ الكلامُ فيه وفي أمثالِهِ على ظاهِرِه بعدَ أن نُقِرَّ أنّ هذا النُّورَ ليسَ مِن نوعِ هذهِ الكيفيَّةِ الفائضةِ على الأجسام، ونحيلُ كُنهَ معرفتِهِ إلى قُصُورِ أفهامِ البشر. ووجدتُ في تضاعيفِ كلامِ الإمامِ ما معناه: أنّ طريقَ المُحَقِّقينَ مِن المُوحِّدينَ القولُ بأنّا نعلمُ أنه ليسَ مُرادُ الله في أمثالِ هذهِ الصِّفاتِ هذهِ المُشاهدات، وأمّا تعيينُ المُرادِ فهُو مُفوضٌ إلى الله تعالى، وأمّا قولُ محُيي السُّنَّة: ذلِكَ حينَ يتجلَّى اللهُ الرَّبُّ لفصلِ القضاءِ بين خَلقِه[١]، فهُو الذي يقتضيهِ المقامُ مِن التَّأويلِ وعليه التَّعويل؛ لأنَّ المقامَ مقامُ تجلِّي الذَّاتِ بصِفاتِ الجلالِ والعظمة؛ لما يلُوحُ مِن صفحاتِ معنى الآيةِ تباشيرُ معنى قولِه: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦] ولمجيءِ الأفعالِ المُتناسِقةِ على البِناءِ للمفعُولِ على نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ [هود: ٤٤] الآية.

قال المُصنِّف: ومجيءُ أخبارِه على الفِعلِ المبنيِّ للمفعُولِ للدَّلالةِ على الجلالِ والكِبرياء، وأنَّ تِلكَ الأُمُورَ العِظامَ لا تكُونُ إلا بفِعلِ قادِرٍ قاهِر، وأنَّ فاعِلها واحِدٌ لا يُشارِكُ في أفعالِه، ولا يذهبُ الوهمُ إلى أنّ غيرهُ الفاعِل[٢]. بلِ الكلامُ مِن مبدئِهِ وارِدٌ على سننِ أحوالِ المُلُوكِ ومُرُونِ عادتِهم، فإنَّ الملِكَ العظيمَ إذا ضربَ سُرادِقَ جلالِهِ وعظمتِهِ ليوم يُشهدُ لقضاءِ شؤون العامَّةِ يأمُرُ بإحضارِ خواصِّ حضرتِهِ وأساطينِ مملكتِه، ثُمَّ يبرُزُ مِن الحُجُبِ بحيثُ يُشاهِدُهُ الظّالمُ والمظلُوم، ويتصدَّى لفصلِ القضاءِ بنفسِه، والحاكِمُ العادِلُ إذا جلسَ للقضاءِ في مسندِهِ يضعُ بينَ يديهِ فُرقانَ حُكمِ الله ويأمُرُ بإحضارِ العُدُولِ وإقامةِ الشُّهُود، ولا مانِعَ مِن إجراءِ هذهِ الألفاظِ على هذهِ المعاني، على أنّ كُنهَ معرِفتِهِ موكُولٌ إلى عِلمِ الله.

وفي جعلِ النُّورِ مجازًا عن العدلِ تحجيرٌ للواسِع، وتقصيرٌ للكلامِ الجامِع، على أنّ العدلَ مِن لوازِمِ هذا البيان. وأمّا قولُه: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ فهُو مُتَّصِلٌ بقولِه: ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ وتذييلٌ لمعناه، والله يقُولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل.

وكانَ الوالِدُ المغفُورُ له ـ تغمّدَهُ الله بغُفرانِه ـ كثيرًا ما يجري على لسانِهِ أنّ جماعةً مِن

---

(١) من قوله: «مفوضٌ إلى الله تعالى» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) انظر: (٨: ٨٨).

في مواضعَ من التنزيل، وهذا من ذاكـ. والمعنى: ﴿وَأَشۡرَقَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ بما يُقيمه فيها من الحقِّ والعدل، ويَبسُطُه من القِسْطِ في الحِساب ووَزْنِ الحسنات والسيِّئات، ويُنادي عليه بأنه مُستعارٌ إضافتُه إلى اسمه؛ لأنه هو الحقُّ العَدْل. وإضافةُ اسمِه إلى الأرض؛ لأنه يَزينُها؛ حيث يَنشُرُ فيها عَدْلَه، ويَنصبُ فيها موازينَ قِسْطِه، ويَحكمُ بالحقِّ بين أهلها، ولا ترى أزْيَنَ للبقاعِ من العَدْل، ولا أعمَرَ لها منه. وفي هذه الإضافةِ أنَّ ربَّها وخالقَها هو الذي يَعدِلُ فيها، وإنما يَجور فيها غيرُ ربِّها، ثم ما عطف على إشراقِ الأرض مِنْ وَضْعِ الكتاب والمجيء بالنبيِّين والشهداء والقضاء بالحقِّ، وهو النُّور المذكور. وترى النَّاسَ يقولون للمَلِكِ العادل: أشرقتِ الآفاقُ بعَدْلك، وأضاءتِ الدنيا بقِسْطِك، كما يقولون: أظلمتِ البلادُ بجَوْر فلان. وقال رسولُ الله ﷺ: «**الظُّلْم ظُلماتٌ يومَ القيامة**». وكما فتح الآيةَ بإثبات العدل، خَتَمَها بنفي الظُّلم. وقُرئ: (وأُشرِقت) على البناءِ للمفعول، من شَرِقت بالضوء تَشْرَق: إذا امتلأتْ به **واغتصَّتْ**. وأشرَقَها اللهُ، كما تقولُ: ملأ الأرضَ عدلاً وطَبَّقها عدلا. و﴿ٱلۡكِتَٰبُ﴾: صحائفُ الأعمال، ولكنّه

فُضلاءِ الشَّـرقِ كانُوا يتحسَّرُونَ على الظَّفرِ بالتَّفسيرِ الكبيرِ الموسُومِ بـ«**مفاتيحِ الغيب**»؛ ليقِفُوا على تفسيرِ تحقيقِ هذهِ الآيةِ فيها، والله وليُّ الإفضال.

وأنشدَ صاحِبُ «المطلعِ» لعبَّاسِ بنِ عبدِ المطَّلِبِ يمدحُ النَّبيَّ ﷺ:

وأنتَ لَمَّا وُلِدتَ أشرَقَتِ الـ ... أرضُ وضاءَت بنُورِكَ الأُفُقُ
فَنحنُ في ذَلِكَ الضِّياءِ وفي النْـ ... ـنُورِ وسُبْلِ الرَّشادِ نَختَرِقُ[(١)]

قولُه: (**الظُّلمُ ظُلُماتٌ يومَ القِيامَةِ**)، الحديثَ أخرجهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ والتِّرمذيُّ عن ابنِ عُمَر[(٢)].

قولُه: (**واغتصّت**)، **الجوهري**: المنزِلُ غاصٌّ بالقوم، أي: مُمتلئٌ بهم.

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤٧) ومسلم (٢٥٧٩) والترمذي (٢٠٣٠).

اكتُفِيَ باسم الجنس. وقيل: اللَّوح المحفوظ. ﴿وَٱلشُّهَدَآءِ﴾: الذين يَشهدون للأُمَمِ وعليهم من الحَفَظة والأخيار. وقيل: المُستشهَدون في سبيل الله.

[﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ * قِيلَ ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ﴾ ٧١-٧٢]

الزُّمَر: الأفواجُ المتفرِّقة بعضُها في أثَـرِ بعض، وقد تزمَّروا، قال:

حَتّى احْزَأَلَّـتْ زُمَرٌ بَعْدَ زُمَرْ

وقيل في زُمَر الذين اتقَـوْا: هي الطَّبقات المختلفة: الشهداءُ، والزهّاد، والعُلماء، والقُرَّاء، وغيرهم. وقُرئ: (نُذُرٌ منكم). فإن قلتَ: لِمَ أُضِيفَ إليهم اليوم؟ قلتُ:

قولُه: (حتَّى احزَألَّت زُمَرٌ بعدَ زُمَر)[1]، قبلَ أولُه:

إنَّ العُفَاةَ بالسُّيُوب[2] قد غُمِرْ

الأساس: احزَألَّ السَّرابُ بالظَّعن: زهاها. واحزألَّتِ الإبلُ في السَّير: ارتفعت. وأنشدَ المِصراع.

الرّاغِب: الزُّمرة: الجماعةُ القليلة، ومِنهُ قيل: شاةٌ زمِرة، قليلةُ الشَّعر. ورجُلٌ زمِر، قليلُ المُرُوءة، ومِنهُ اشتُقَّ الزَّمِرُ والزَّمارةُ كِنايةً عن الفاجِرة[3].

---

(١) ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» (حزل).

(٢) في النسخ الخطية: «بالسيوف» بالفاء. والصواب بالباء، وهو على الجادةِ في «شرح شواهد الكشاف» (٤: ١٤٦) وعبارتُه ثمّة: و«السيوبُ» في الأصل: السيول، استعيرت للعطايا الكثيرة على طريق التصريحية.

(٣) «مفردات القرآن»، ص٣٨٣.

أرادوا لقاءَ وقتِكم هذا، وهو وقتُ دخولِهم النار لا يوم القيامة. وقد جاء استعمالُ اليوم والأيّام مُستفيضاً في أوقات الشِّدّة.

﴿ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ أتَوْنا وتلَوْا علينا، ولكن وَجبتْ علينا كلمةُ الله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ١٨]؛ لسُوء أعمالنا، كما قالوا: ﴿غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٦]، **فذكرُوا عَمَلَهم الموجبَ لكلمةِ العذاب**؛ وهو الكُفر والضلال. واللام في ﴿ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ للجنس؛ لأنّ ﴿مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ فاعلُ «بئس»، و«بئس» فاعلُها: اسمٌ معرَّف بلام الجِنْس، أو مضافٌ إلى مِثْله، والمخصوصُ بالذمِّ محذوف، تقديرُه: فبئسَ مثوى المتكبِّرين جهنّمُ.

[﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ * وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴾ ٧٣-٧٤]

﴿ حَتَّىٰٓ ﴾ هي التي تُحكى بعدها الجُمَل، والجملةُ المَحْكيَّة بعدَها هي الشَّرْطية،

قولُـه: (﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ لسُوءِ أعمالِنا) إلى قولِه: (فذكرُوا عَمَلَهُم المُوجِبَ لكلمةِ العذابِ) هذا مُوافِقٌ لمذهبِه، قال القاضي: كلِمةُ العذابِ هو الحُكمُ عليهم بالشَّقاوةِ وأنَّهم مِن أهلِ النَّار، ووُضِعَ الظَّاهِرُ فيه موضِعَ المُضمرِ للدَّلالةِ على اختِصاصِ ذلِكَ بالكُفر. وقِيل: كلِمةُ العذابِ: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]. قال أيضًا في قولِه: ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾: «اللَّامُ في ﴿ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ للجِنس»، ولا يُنافي إشعارُهُ بأنَّ مثواهُم في النَّارِ لتكبُّرِهم عن الحقِّ أن يكُونَ دُخولُهُم فيها لأجلِ أنّ كلِمةَ العذابِ حقَّت عليهم، فإنّ تكبُّرَهُم وسائِرَ مقابِحِهِم مُسبَّبةٌ عن كلِمةِ العذاب[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٤٩).

إلّا أنّ جَزاءَها محذوف، وإنما حُذف؛ لأنه في صفةِ ثوابِ أهل الجنَّة؛ فدلَّ بحَذْفِه على أنه شيءٌ لا يُحيط به الوصف، وحَقُّ موقعِه ما بعد ﴿خَٰلِدِينَ﴾. وقيل: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ جاؤوها (وفُتِّحتْ أبوابها)، أي: مع فتحِ أبوابها. وقيل: أبوابُ جهنَّمَ لا تُفتح إلّا عند دخولِ أهلِها فيها، وأمّا أبوابُ الجنّة فمتقدِّمٌ فتحُها، بدليل قوله: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]؛ فلذلك جيءَ بالواو، كأنه قيل: حتى إذا جاؤُوها وقد فُتِّحتْ أبوابُها. فإن قلتَ: كيف عُبِّر عن الذهاب بالفريقَيْن جميعاً بلفظِ السَّوْق؟

قولُه: (وحقُّ موقِعِه)، أي: الجزاءُ المُقدَّرُ بعد قولِه: ﴿خَٰلِدِينَ﴾. وعن بعضِهم: أي: فادخُلُوها خالِدِينَ كان ما كان ووقعوا فيما وقعوا. وقولُه: كان ما كان ووقعُوا فيما وقعُوا؛ جزاءُ ﴿إِذَا جَآءُوهَا﴾، قال الزَّجّاجُ: اختلفَ النَّاسُ في جوابِ «إذَا» قِيل: الواوُ مُسقَطة، أي: حتَّى إذا جاؤوها فُتِحت أبوابُها. وسمِعتُ مُحمَّد بن يَزيدَ ـ يعني المُبرِّدَ ـ يذكُرُ أنّ الجوابَ محذُوف، التّقدير: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ إلى آخِرِ الآيةِ سُعِدوا، أي: حتَّى إذا جاؤوها وقعَ مجيئُهُم معَ فتحِ أبوابِها حتَّى يجتمعَ المجيءُ معَ الفتحِ في حالٍ واحِدة.

قالَ الزَّجَّاج: والَّذِي عِندي: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ إلى قولِـه: ﴿خَٰلِدِينَ﴾ دخلُوهَا[1]. وقولُ المُبرِّدِ مُوافِقٌ للقولِ الأولِ للمُصنِّف.

قولُه: (أبواب جهنَّم لا تُفتحُ إلا عند دُخُـولِ أهلِها فِيها، وأمّا أبوابُ الجنَّةِ فمُتقدِّمٌ فتحُها)، قال الرَّاغِب: إنَّ جهنَّمَ لـمّا كانت أشدَّ المحابِس، ومِن عادةِ النَّاسِ إذا شدَّدُوا أمرها ألا يَفتحُوا أبوابها إلا لداخِلٍ أو خارِجٍ، ولمَّا كانت جهنَّمُ أهولها أمرًا وأبلغها عقابًا أُخبِر عنهَا بما شُوهِدَ مِن أحوالِ الحُبُوس، وأمَّا الجنَّةُ فلِأنَّ مَن فيها يتشوقُونَ للقاءِ أهلِها، ومِن رسم المنازِلِ إذ بُشِّرَ مَن فيها بإيابِ أربابِهَا إليها أن تفتحَ أبوابها استِبشارًا لهم وتطلُّعًا إليهم، ويكُونُ ذلِكَ قبلَ مجيئِهم، فأخبَرَ عن ذلِكَ على ما جرت بهِ العادة، فيكُونُ حذفُ الجزاءِ وإدخالُ الواوِ على المعطُوفِ عليه لذلكَ فاعرِفه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٣٦٤).

قلتُ: **المرادُ بسَوْقِ أهل النار: طردُهم إليها بالهوان والعُنف، كما يُفعَلُ بالأُسارى والخارجِينَ على السُّلطانِ إذا سِيقُوا إلى حبسٍ أو قَتْل. والمرادُ بسَوْقِ أهل الجنّة: سَوْقُ مراكبِهم؛ لأنه لا يُذهَبُ بهم إلّا راكبين، وحَثُّها إسراعاً بهم إلى دارِ الكَرامة والرِّضوان،**

قولُه: (**المُراد بسوقِ أهـلِ النَّارِ: طردُهم إليها بالهوان... وبِسوقِ أهلِ الجنَّةِ: سوقُ مراكِبِهم**)، روينا عن البُخارِيّ ومُسلِمٍ والتِّرمِذِيِّ عن أبي هُريرةَ قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يُحشرُ النَّاسُ يومَ القيامةِ على ثلاثِ طرائِق: راغِبين، راهِبَين[1]، واثنانِ على بعير، وثلاثة على بعير، وعشرة على بعير، وتحشُرُ بقيّتَهُم النَّار، تَقيلُ حيثُ قالُوا، وتبيتُ معهُم حيثُ باتُوا»، الحديث[2].

وعنِ التِّرمِذي، عن بهزِ بن حكيم، عن أبِيه، عن جدِّه، قال: سمِعت رسُولَ الله ﷺ يقُول: «إنّكُم تُحشرُونَ رِجالًا وركْبانا وتُجرُّونَ على وُجُوهِكُم»[3].

وعنِ التِّرمِذي، عن أبي هُريرة، قال: قال رسُول الله ﷺ: «يُحشرُ النَّاسُ يومَ القيامةِ ثلاثةَ أصناف[4]: صِنفًا مُشاة، وصِنفًا رُكبانا، وصنْفًا على وُجُوهِهِم». الحديث[5].

قالَ القاضي: المُشاةُ المُؤمِنُونَ الَّذينَ خلطُوا صالِح[6] أعمالِهِم بسيِّئِها ويكُونُونَ مُتردِّدِينَ بينَ الخوفِ والرَّجاء، يرجُونَ رحمَةَ الله لإيمانِهِم، ويخافُونَ عذَابه بسُوءِ أعمالِهِم، فلعلَّهُم أصحابُ اليمين. والصِّنفُ الرُّكبان هم الَّذينَ آمنُوا وعمِلُوا الصَّالِحاتِ واجتنبُوا عن السَّيِّئات، يُسرِعُونَ إلى ما أُعِدَّ لهم في الجِنانِ إسراع الرُّكبان، ولعلهُمُ السابقون؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠، ١١] واثنانِ على بعير، وثلاثة على بعير،

---

(١) في النسخ الخطية: «وراهبين»، وصوّبناه من مصادر التخريج.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٢٢) ومسلم (٢٨٦١).

(٣) أخرجه الترمذي (٣١٤٣) وقال: هذا حديث حسن.

(٤) من قوله: «وعن الترّمذي، عن أبي هريرة» إلى هنا، سقط من (ح).

(٥) أخرجه الترمذي (٣١٤٢) والنسائي في «السنن الكبرى» (١٢٣٦) وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٦) سقط لفظ «صالح» من (ط).

كما يُفعَلُ بمَن يُشرَّف ويُكرَّم من الوافِدين على بعض المُلوك، فشَتّانَ ما بين السَّوْقَيْن. ﴿طِبْتُمْ﴾ مِن دَنَسِ المعاصي، وطهرتُم من خُبثِ الخَطايا ﴿فَادْخُلُوهَا﴾ **جُعل دخولُ الجنّة مُسبَّباً عن الطِّيبِ والطهارة،** ....

تفصيلٌ لمراتِبِهم ومنازِلِهم في السَّبقِ وعُلُوِّ الدَّرجة، أو على سبيلِ التَّمثيل؛ لأنَّ تفاوُتَهُم في المراكِبِ بحسبِ تفاوُت نُفُوسِهم واختِلافِ أقدامِهم في العِلمِ والعمل[١].

قولُه: (**جُعِلَ دُخولُ الجنَّةِ مُسبَّبًا عن الطِّيبِ والطَّهارة**)، يعني: رتَّب الأمرَ بالدُّخُولِ بالفاءِ على ﴿طِبْتُمْ﴾. قال الإمام: قالتِ المُعتزِلة: هذا يدُلُّ على أنّ أحدًا لا يدخُلُها إلا إذا كان طاهرًا عن كُلِّ المعاصي. وإلى هذا أشارَ المُصنِّف بقولِه: «فما أبعدَ أحوالنا مِن تِلكَ المُناسبةِ» إلى قولِه: «إلا أن يهبَ لنا الوهَّابُ الكريمُ توبةً نصُوحًا» تعريضًا[٢].

وقُلت: ويحصُلُ ذلِكَ أيضًا بأن يُبدِّلَ الله سيِّئاتِهم حسناتٍ فيدخُلُونَ طاهِرينَ طيِّبِينَ بفضلِ الله، على أنّ أحدًا لا يدخُلُها إلا بفضلِه.

روينا عن البُخاريّ ومُسلِم، عن أبي هُريرة وجابِر قالا: قال رسُول الله ﷺ: «قارِبُوا وسدِّدُوا واعلمُوا أنه لا ينجُو أحدٌ مِنكُم بعملِه»، قالُوا: ولا أنت؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمَّدني الله برحمتِهِ»[٣]. وفي رِوايةٍ أُخرى لأبي هُريرة: «لن يُدخِلَ أحَدًا مِنكُم عملُهُ الجنَّة»[٤]. وبالشَّفاعةِ أيضًا، والأحاديثُ فيها بلغت مبلغَ التَّواتُر، وبعدَ التَّعذيبِ أيضًا على ما روينا عن مُسلِم، عن جابِرٍ في حديثٍ طوِيل: «أنّ قومًا يخرُجُون مِن النّارِ بعدَ أن يكُونُوا فيها فيخرُجُونَ كأنَّهُم عيدانُ السَّماسِم، قال: فيدخُلُونَ نهرًا مِن أنهارِ الجنَّةِ فيغتسِلُونَ فيه فيخرُجُونَ كأنَّهُمُ القراطيسُ»[٥]. يُؤيِّدُهُ ما رواهُ الواحِدي عن قتادة: إنهُم طُيِّبُوا قبلَ

---

(١) لم أجده في «أنوار التنزيل»، فلعلّه في شرح القاضي على «مصابيح السنة».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٨٠).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) وهي ثابتة في «صحيح البخاري» (٥٦٧٣).

(٥) أخرجه مسلم (١٩١).

....

دُخُول الجنَّةِ بالمغفِرةِ واقتصَّ بَعضهم مِن بعض، فلمّا هُذِّبُوا وطُيِّبُوا قال لهُمُ الخزنة: ﴿طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا﴾[1].

اعلم أنّ خاصِّيَّةَ التَّركيبِ ومُقتضى التَّأليفِ لا يُساعِدُ تفسيرَ المُصنِّفِ «السَّوق»[2] بقولِه: «والمُراد بسوقِ أهلِ الجنَّةِ: سوقُ مراكِبهم لأنَّه لا يُذهبُ بهم إلا راكِبين»، ولا تأويلَهُ ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡا﴾ بقولِه: «وقيلَ: في زُمَرِ الَّذينَ اتَّقوا؛ هي الطَّبقاتُ المُختلِفةُ: الشُّهداءُ والزُّهَّادُ والعُلماءُ والقُرَّاءُ»؛ لأنَّ الآياتِ مِن بابِ الجمعِ معَ التَّقسيم، فإنّ قوله: ﴿وَوُفِّيَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ﴾ جمعَ الأنفُسَ كُلّهَا في حُكم توفِّي أُجُورِ الأعمالِ صالِحِها وسيِّئِها. وقولُه: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ وقولُه: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ إلى آخرِ الآياتِ تقسيمٌ لذلكَ الجمعِ وتفصيلٌ لذلكَ المُجمَل، وقد أُوثِرَ فيهما الَّذينَ كفرُوا والَّذينَ اتَّقوا على الكافِرينَ والمُتَّقينَ ليدلَّ على العمومِ قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١١٣]. وتأمَّلْ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ١١٣] أي: الذين وُجِدَ مِنهُم الظُّلم، ولم يقُل: إلى الظَّالمين. وأوقعَ ﴿زُمَرًا﴾ في الموضِعينِ حالًا مِن ضميرِ الفريقين؛ ليدُلّ على أنَّهُم على طرائِقَ شتَّى أفواجًا مُتفرِّقَةً على تفاوُتِ منازِلِهم ومراتِبهم، كما وردَ في حديثِ أبي هُريرة: «صِنفًا مُشاة، وصِنفًا رُكبانًا، وصِنفًا على وجُوهِهم، واثنانِ على بعير، وثلاثةٍ على بعير، وأربعةٍ على بعير»[3]، وحقَّقهُ القاضي، وقُوبِلَ كلٌّ مِن المُفضَّلِين بالآخَرِ فوجبَ أن يُفسَّرَ ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ بما يكونُ مُقابلًا لقولِه: «الَّذينَ كفرُوا وكذبُوا بآياتِ الله ورُسله واليوم الآخِرِ وغلبت عليهم شِقوتُهم وحقَّت عليهم كلِمةُ العذاب»، بأن يُقال: وسِيقَ الَّذينَ اتَّقوُا الشِّركَ وآمنُوا بآياتِ الله ورُسُله وباليومِ الآخرِ إلى الجنَّةِ زُمَرًا، فِرقةٌ طيِّبين، وفِرقــةٌ طابُوا بالشَّفاعة، وفِرقة هذِّبُوا بالاِقتِصاص، وأُخرى نجوا بالمغفِرةِ وأدركتهُم كلِمة ربِّهِمُ الحُسنى، كما قال: ﴿وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ بِمَفَازَتِهِمۡ﴾ كما حقَّت كلِمةُ العذابِ على أُولئكَ الأشقيَاء.

---

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٥٩٥).

(٢) سقط لفظ «السوق» من (ط).

(٣) سبق تخريجه.

فما هي إلّا دارُ الطيِّبين ومَثْوى الطاهرين؛ لأنها دارٌ طهَّرها اللهُ من كلِّ دَنَس، وطيَّبها من كلِّ قَذَر، فلا يَدخلُها إلّا مُناسِبٌ لها موصوفٌ بصِفَتها، فما أبعدَ أحوالَنا من تلك المُناسبة! وما أضعفَ سَعْيَنا في اكتسابِ تلك الصِّفة! إلّا أنْ يَهَبَ لنا الوهّابُ الكريم توبةً نَصُوحاً، تَقِي أنفُسَنا من دَرَنِ الذُّنوب، وتُميط وَضَرَ هذه القُلوب. ﴿خَٰلِدِينَ﴾: مقدِّرين الخُلود. ﴿ٱلْأَرْضَ﴾: عبارةٌ عن المكانِ الذي أقامُوا فيه واتَّخذوه مَقرّاً ومُتبوَّأً وقد وَرِثوها، أي: مُلِّكوها وجُعِلوا مُلوكَها، وأُطلِقَ تصرُّفُهم فيها كما يَشاؤون، تشبُّهاً بحالِ الوارث وتصرُّفِه فيما يَرِثُه واتِّساعه فيه، وذهابه في إنفاقِه طُولاً وعَرْضاً. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿حَيْثُ نَشَآءُ﴾؟ وهل يَتبوّأ أحدُهم مكانَ غيره؟ قلتُ: **يكونُ لكلِّ واحدٍ منهم جنَّةٌ لا تُوصَفُ سعةً وزيادة على الحاجة**، فيتبوّأ مِنْ جنّتِه حيثُ يشاء،

وأمَّا اختيارُ لفظِ «السَّوق» وبناءُ الفِعلِ للمفعُولِ فللدَّلالةِ على عظمَةِ الكِبرياءِ والجلال، ولِتُوافِق ما خُتِم بِهِ الكلامُ بما بُدِئَ به، ألا ترى كيفَ قِيل: ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾؟ فكما أنّ ذلِكَ المجيءَ لا يدُلُّ على فضلِهم وكرامتِهم بل على الكِبرياءِ والجلال، كذلِكَ هذا السَّوق. وأيضًا: لا يليقُ بهذا المقامِ أن يُقال: وحثَّها إسراعًا بهِم إلى دارِ الكرامةِ كما يفعلُ بمن يُشرَّفُ ويُكرَّمُ مِن الوافِدينَ على بَعضِ المُلوك؛ لأنّه صُدورٌ مِن جنابِ مِلكِ المُلُوكِ بعدَ قضاءِ الحقِّ وتوفِّي الأجُور، ويمكِنُ أن يُجرى على المُشاكلة، فإنّه لمَّا نسبَ السَّوقَ إلى الكُفَّارِ وانضَمَّ معهُ مقام الجبرُوت والكِبرياء، قِيل: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ وفي عكسِهِ قُوبِلَ في الكهف: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩] بقولِه: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾: [الكهف: ٣١]. قال: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ مُتَّكأً، مِن المِرفق، وهذا لمُشاكلةِ قولِه: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾[1].

قولُه: (وضر هذهِ القُلُوبِ)، الجوهرِي: الوضر: الدَّرن والدَّسم.

قولُه: (يكونُ لكلِّ واحِدٍ مِنهُم جنَّةٌ لا تُوصفُ سِعةً وزيادةً على الحاجةِ)، ينصُرهُ ما روينا عن الإمام أحمد بنِ حنبلٍ والتِّرمذيّ، عن ابنِ عُمَر، أنّ رسُول الله ﷺ قال: «إنَّ أدنى أهلِ الجنَّةِ منزِلًا لمن ينظُرُ إلى جِنانِهِ وأزواجِهِ ونعيمه وخدمِه وسُرره مسيرة ألف سنة،

---

(١) انظر: (٩: ٤٦٥).

ولا يحتاجُ إلى جنّةٍ غيره.

[﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ۖ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٧٥]

﴿حَآفِّينَ﴾: مُحدِقين مِنْ حوله ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾: يقولون: سُبحانَ الله والحمدُ لله، مُتلذِّذين لا متعبِّدين. فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضميرُ في قوله: ﴿بَيْنَهُم﴾؟ قلتُ: يجوزُ أن يرجعَ إلى العِباد كلِّهم، وأنَّ إدخالَ بعضِهم النارَ وبعضِهم الجنّةَ لا يكونُ إلّا قضاءً بينهم بالحقِّ والعدل، وأن يرجعَ إلى الملائكة، على أنَّ ثوابَهم ـ وإن كانوا مَعصُومين جميعاً ـ لا يكونُ على سَنَنٍ واحد، ولكنْ يُفاضَلُ بين مَراتِبِهم على حَسَبِ تفاضُلِهم في أعمالهم، فهو القضاءُ بينهم بالحقِّ. فإن قلتَ: قولُه: ﴿وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مَن القائلُ ذلك؟ قلتُ: المقضيُّ بينهم، إمّا جميعُ العباد، وإمّا الملائكة، كأنه قيل:

وأكرمُهم على الله من ينظرُ إلى وجهه غُدوةً وعشيّة»، ثمَّ قرأ رسُول الله ﷺ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣][١].

قولُه: (﴿حَآفِّينَ﴾: مُحدِقين)، قال مكّيّ: هو نصبٌ على الحال؛ لأنَّ «ترى» رؤيةُ العين، وواحِدُه: حاف. وقال الفرّاء: لا واحِدَ له[٢].

قولُه: (لا مُتعبِّدينَ)، يُقال: تعبَّدَ الله: أي: عبدَه. وتعبَّدهُ الله أي: استعبده. وفلانٌ يتعبَّد، كما تقُول: يتزهَّد. **الأساس:** فُلانٌ قد استعبدهُ الطَّمع، وتعبَّدني فلانٌ واعتبدني، صيَّرني كالعبدِ له.

قولُه: (المقضيُّ بينهُم إمَّا جميعُ العِبادِ أو[٣] الملائِكة)، وعلى الأولِ: تكريرُ الحمدِ لإناطةِ معنًى زائدٍ به؛ لأنَّ الأولَ: للتَّفضِلةِ بينَ الفريقينِ بحسبِ الوعدِ والوعيدِ والسُّخطِ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٣١٧) والترمذي (٢٥٥٣).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٤٢).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإما».

وقضى بينهم بالحقِّ، وقالوا: الحمدُ لله على قضائه بيننا بالحقِّ، وإنزالِ كلٍّ منّا منزلتَه التي هي حقُّه.

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سورة الزُّمَر لم يَقطعِ اللهُ رجاءَه يومَ القيامة، وأعطاه اللهُ ثَوابَ الخائفين الذين خافُوا». **وعن عائشةَ رضي الله عنها:** أن رسولَ الله ﷺ كان يقرأُ كلَّ ليلةٍ بني إسرائيلَ والزُّمَر.

والرِّضوان، والثّاني: للتَّفرقةِ بينهُما بحسبِ الأبدان: فريقٌ في الجنَّةِ وفريقٌ في السَّعير، فتكونُ الآيةُ كالتَّتميم بالنِّسبةِ إلى الأُولى في إتمامِ القضاء، وعلى الثَّاني كالتَّكمِيل؛ لأنَّ ذلِكَ القضَاءَ في حقِّ بني آدم، وهذا في حقّ الملائِكة، ويُؤيِّدُ التَّأويلَ الثَّاني: تكريرُ التَّحميدِ في الآيتين.

فإن قُلتَ: إنَّما يستقيمُ هذا في حقِّ المُؤمنينَ الَّذينَ قُضيَ لهم بالجنَّة، وأمَّا الكَافِرُونَ الَّذِينَ قُضيَ لهم بالنَّارِ فكيفَ يحمَدُونَ عليه؟ قُلت: بحَملِ الجميعِ على المجاز، بأن يُرادَ بالعِبادِ المُؤمنين، أو أن يُقصدَ بالحمدِ المدحُ على قضائهِ بالحقِّ والقِسط، كما يرى الظَّالِمُ المُنصَفَ إذا استوفَى الحاكِمُ العادِلُ مِنهُ حقَّ جِنايتِهِ، فإنّه قد يأخذُ في مدحِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وإنزالُ كلٍّ مِنَّا منزِلتهُ التي هي حقُّه».

قولُه: (**وعن عائِشةَ رضِيَ الله عنها**)، الحديثُ مِن رِوايةِ التِّرمِذيِّ عنها: «أنَّ رسُولَ الله ﷺ كان لا ينامُ حَتَّى يقرأَ الزُّمرَ وبني إسرائِيلَ»[١].

تمَّتِ السُّورةُ

حامِدًا لله تعالى ومُصلِّيًا على رسُولِ الله ﷺ

* * *

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٠٥).

سورة المؤمِن

مكيَّة. قال الحسن: إلّا قولَه: ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾؛
لأنَّ الصلواتِ نزلتْ بالمدينة، وقد قيل في الحواميم كلِّها:
إنها مكيَّات، عن ابنِ عبّاسٍ وابنِ الحَنَفيّة
وهي خمسٌ وثمانون آيةً، وقيل: ثنتان وثمانون

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿حمٓ * تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ * غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ ١-٣]

سورة المؤمن

مكيّة، وهي خمسٌ وثمانونَ آية،
وقيل: ثنتانِ وثمانونَ آية

بسم الله الرحمن الرحيم

ربما يوجدُ في بعضِ النُّسَخ هذهِ الزيادةُ، وهيَ أنَّ «سورةَ المؤمنِ مكية، قال الحسن: إلا قولَه: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [غافر: ٥٥]؛ لأنَّ الصلاةَ نزلت بالمدينة. وقد قيلَ في الحواميمِ كلِّها: إنها مكياتٌ عن ابن عباسٍ وابن الحنفية»، وكأنَّ الروايةَ غير صحيحة؛ لأنَّ الصلاةَ إنما فُرِضَتْ بمكةَ بلا خلافٍ سنة إحدى عشرة من النبوة، وأما حديثُ المعراجِ والإسراءِ من المسجدِ الحرامِ من الحِجْر، وإيجابُ فرضِ الصلاة خمسين كلَّ يوم، والترجيعُ فيها إلى أن بلغ

قُرئ **بإمالةِ ألف (حا) وتفخِيمها**، وبتسكينِ الميم وفَتْحِها. ووجهُ الفتح: التحريكُ لالتقاءِ الساكنَيْن، وإيثارِ أخفِّ الحَرَكات، نحو أَيْنَ وكيف، **أو: النصبُ** بإضمارِ «اقرأ»، ومنع الصَّرفِ للتأنيث والتعريف، أو للتعريف، وأنها على زنةِ أعجميٍّ نحو قابِيلَ وهابيلَ. التَّوْبُ والنَّوْبُ والأَوْب أخواتٌ في معنى الرُّجوع. والطَّول: الفَضْلُ والزِّيـادة، يقال: لفلانٍ على فُلان طَـوْل، ....

خمسَ صلواتٍ فقد رواهُ الأئمةُ مثلُ البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذيِّ والنَّسائيّ[١]، ورُوِيَ عن ابن مسعود: الحواميمُ ديباجُ القرآن[٢]. وقال أيضًا: إذا وقعتُ في آلِ حم ـ أي: الحواميمِ ـ كأنِّي وقعتُ في روضاتٍ دَمِثاتٍ، أي: ليِّناتِ التُّرْب[٣].

قولُه: (**بإمالةِ ألف «حا» وتفخيمها**)، ابنُ كثيرٍ وقالونُ وحفصٌ وهشامٌ بفتحِ الحاءِ في جميعِ الحواميم، ووَرْشٌ وأبو عمرٍو بينَ بين، والباقونَ بالإمالةِ وبتسكينِ الميم السبعة[٤]، قال الزَّجَّاج: فأما الميمُ فساكنةٌ في قراءةِ القُرَّاءِ كلهم إلا عيسى بنَ عمَر فإنهُ فتَحها، وهو على وجهين: أحدهما أن يُجعلَ اسمًا للسورة، وعدمُ صرفها؛ لأنها على لفظِ الأسماءِ الأعجمية، نحوِ هابيلَ وقابيل، والمعنى على «اتْلُ حمَ يا هذا» والأجوَد أن يكونَ الفتحُ لالتقاءِ الساكِنَيْن، حيثُ جعلهُ اسمًا للسورةِ حكاية عن حروفِ الهجاء[٥].

قولُه: (**أو النصبُ**)، عطفٌ على قَوْلِه: «ووجهُ الفَتْح» أي: قُرِئَ «حم» بفتحها أو نصبها. وجهُ الفتح: التحريكُ لالتقاءِ الساكِنَيْن، ووجهُ النصبِ بإضمارِ «اقْرَأْ» ثمَّ حُذِفَ المُضاف وأُقيمَ المُضاف إليه مُقامَه، ويجوزُ أن يُعطفَ على التحريك، وفيهِ حزازة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٩) ومسلم (١٦٢) والترمذي (٢١٣) والنسائي (٣٠٩) من حديثِ أنسٍ رَضِي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٦: ١٥٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤: ١٠٠) والحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٧٤).

(٣) انظر: مصادر التخريج في الحاشية السابقة.

(٤) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٥.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٦٥).

والإفضال، يقالُ: طالَ عليه وتطوَّل؛ إذا تفضَّل. فإن قلتَ: كيف اختلفتْ هذه الصفاتُ تَعريفًا وتنكيرًا، والموصوفُ معرفةٌ يَقتضي أن يكونَ مثله مَعارفَ؟ قلتُ: أمّا ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ فمَعرِفتان؛ لأنه لم يُرِدْ بهما حُدوثُ الفعلَيْن، وأنه يَغفِرُ الذَّنْبَ ويَقبلُ التَّوْبَ الآن أو غدًا حتى يكونا في تقديرِ الانفِصال، فيكونَ إضافتُهما غيرَ حقيقيّة؛ وإنما أُريدَ ثبوتُ ذلك ودوامُه، فكان حكمُهما حُكمَ إله الخَلْق وربِّ العرش. وأمّا ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ **فأمرُه مُشكل**؛ لأنه في تقدير: شَديد عِقابُه، لا ينفكُّ

قولُه: (**والإفضال**)، وهوَ عطفٌ على «الفضل».

الراغب: الطُّولُ من الأسماءِ المُتضايفة، يُقال: طويلٌ وطُوال كعَريضٍ وعُراض، والجمع: طِوال. وقيل: طِيال، وتطاول: أظهَرَ الطُّولَ أو الطَّوْل، قال تعالى: ﴿فَتَطَاوَلَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡعُمُرُ﴾ [القصص: ٤٥] والطَّوْلُ خُصَّ بهِ الفَضلُ والمَنُّ، قال تعالى: ﴿ذِى ٱلطَّوۡلِ﴾[١].

قولُه: (**فأمرُهُ مُشكِلٌ**)، قال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: لأنَّ إضافتَه غير محضةٍ على كلِّ حالٍ؛ لأنهُ صفةٌ مُشَبَّهَةٌ فلا يُفرَّقُ بينَ ماضيهِ وغيرِه، بخلافِ اسمِ الفاعل[٢]. وقال أيضًا: في هذهِ الصفاتِ إشكالٌ آخرُ وهوَ قَوْلُه: ﴿ذِى ٱلطَّوۡلِ﴾ فإنهُ معرفةٌ فلا يحسُنُ أن يكونَ صفةً لقَوْلِه[٣]: ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ لأنكَ فصَلتَ بينهُ وبينهُ بالبَدَل، ولا يحسُنُ أن يكونَ صفةً للبَدَل؛ لأنهُ نكرَةٌ و﴿ذِى ٱلطَّوۡلِ﴾ معرفة، فالأولى أن يُقال: هوَ بَدَلٌ ثانٍ من البَدَلِ الأوَّل، فكأنهُ قال: من الله العزيزِ العليم، منَ الله غافِرِ الذَّنب، من الله ذي الطَّوْل[٤].

وقال أبو البَقاء: يجوزُ أن يكونَ ﴿شَدِيدِ﴾ بمعنى «مُشَدِّد»، كما جاءَ «أذين» بمعنى «مُؤَذِّن»، فتكونُ الإضافةُ محضة[٥].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٣٣.

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٥١-١٥٢).

(٣) في «الأمالي»: «لقولك».

(٤) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٥٢).

(٥) فيتعرّف، فيكون وصفًا أيضًا. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٥).

من هذا التقدير، وقد جعَلَه الزجّاج بَدَلًا، وفي كونه بدلًا وحدَه بينَ الصفات نبوٌّ ظاهر، والوجهُ: أن يقال: لمّا صُودِف بين هؤلاءِ المَعارف هذه النكرةُ الواحدة، فقد آذنتْ بأنَّ كلَّها أبدالٌ غيرُ أوصاف، ومثالُ ذلك: قصيدةٌ جاءت تفاعيلُها كلُّها على «مُستَفْعِلنْ»، فهي محكومٌ عليها بأنها من بَحْرِ الرَّجَز، فإنْ وَقَعَ فيها جُزءٌ واحد على «مُتَفاعِلُنْ» كانت من الكامِل. ولقائلٍ أن يقولَ: هي صفاتٌ، وإنما حُذف الألِفُ واللام من ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾؛ ليزاوجَ ما قَبْلَه وما بعدَه لفظًا، فقد غيَّروا كثيرًا من كلامِهم

وقال صاحب «الفرائد»: يمكنُ أن يُقال: لـمَّا كانَ القابلُ بالنظرِ إلى أنهُ شيءٌ لهُ القبول، لا بالنظرِ إلى أنهُ عامل، صلحَ أن يكونَ صفةً لهُ بالإضافةِ إلى التوبة، وكانَ معرفةً فصلحَ[1] أن يكونَ «الشديدُ» من حيثُ إنّه شيءٌ له الشدَّةُ لا بالنظرِ إلى أنّه عاملُ صفةٍ له بالإضافةِ إلى التوبة، وكان «العقابُ» معرفةً، فعلى هذا يكون «شديدُ العقاب» معرفةً كما أنهما معرفتان، فليُتأمَّل.

ويُـؤيِّـدُه قَـوْلُ الإمـام: لا نـزاعَ في أن ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر: ٣] صـفتان، ومُصَحِّحُهما كونُهما مُفيدينِ معنى الدوامِ والاستمرار، فكذلكَ قَوْله: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾[2] لأنَّ صفاتِ الله مُنزَّهةٌ عن الحُدوثِ والتجدُّد، فكونُه شديدَ العقابِ معناهُ كونُه بحيثُ يَشُدُّ عقابُه، وهذا المعنى حاصلٌ أبدًا وغيرُ موصوفٍ بأنهُ حصلَ بعدَ أن لم يكن[3].

وقُلت: نحوٌ من هذا مرَّ في ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] وقَوْلِه: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦].

قولُه: (نُبُـوٌّ ظاهر)، عن بعضهم: توسيطُ البَدَلِ بينَ الصفاتِ جائزٌ في النحو، لكنَّهُ قبيحٌ بينَ علماءِ البيان؛ لأنَّ الصفاتِ تدلُّ على أنهُ مقصود، والبَدَلُ يدلُّ على أنهُ غير مقصود، فيلزم التناقض.

---

(١) في النسخة (ط): «يصلح».

(٢) من قوله: «التوبة وكان «العقاب» معرفة» إلى هنا سقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٨٤).

عن قَوانينه لأجْلِ الازدِواج، حتى قالوا: **ما يَعرف سُحادِلَيْه مِن عُنادِلَيْه**، فثنَّوا ما هو وِتْر لأجلِ ما هو شَفْع؛ على أنَّ الخَليل قال ـ في قولهم: ما يَحسن بالرَّجلِ مثلك أن يَفعلَ ذلك، وما يحسن بالرّجل **خيرٍ منك أن يفعلَ** ـ: **إنه على نيّةِ الألف واللام** كما كانَ «**الجمّاءَ الغَفيرَ**» على نيّةِ طَرْح الألِفِ واللام، وممّا سهَّل ذلك الأَمْنُ من اللَّبْس وجهالةِ الموصُوف. ويجوزُ أن يقالَ: **قد تُعمِّد تنكيرُه وإبهامُه للدَّلالة على فَرْطِ الشدَّة**، وعلى ما لا شيءَ أدهى منه وأمَرُّ لزيادةِ الإنذار. ويجوزُ أن يقالَ: هذه النُّكتةُ هي الداعيةُ

قولُه: (**ما يَعرفُ سُحادِلَيهِ من عُنادِلَيه**)، ما وجدتُ في الأصولِ لهُ وجهًا سوى في الحاشية، السُّحادِل: الذَّكَر. والعُنادِلان: الخُصيتان. وذكرَ بعضهم أنهُ مذكورٌ في كتابِ «الشاملِ في اللّغة»[1].

قولُه: (**بالرجُلِ خيرٍ منكَ... على نيّة الألِف واللام**)؛ لأنهُ صفةٌ للمعرفة، يعني: إنْ مُنِعَ لفظُهُ مِنْ إدخالِ الألفِ واللامِ فهو مَنْوِي؛ لأنَّ «أفْعَلَ مِنْ كذا» معهودٌ بينَ المتكلِّمِ والمُخاطَب، ولذلكَ جازَ أن يُدخَلَ ضميرُ الفصلِ بينَه وبينَ المبتدأ.

قولُه: (**الجمّاءَ الغفير**)، عن بعضهم: إنما نصبَ «الجمّاءَ الغفيرَ» على الحكاية، كما يُقال: جاءَ القوم الجماءَ الغفير، أي: جَمًّا غفيرًا. وقال الميداني: قال سيبَوَيْه: هوَ اسمٌ جُعِلَ مصدَرًا فانتصبَ كانتصابِ قوله:

فأرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها[2]

قولُه: (**قد تُعُمِّدَ تنكيرُهُ وإبهامُهُ للدلالةِ على فرطِ الشدَّة**)، كأنهُ قيل: من الله غافر الذنبِ وقابلِ التَّوْبِ ولا شيءَ أدْنى من عقابِه، ونظيرُه[3] قَوْلُه: ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾

---

(١) وذكره الفيروز آبادي في «القاموس المحيط» «السُّحادل» كعُلابط بضم أوّله. ولتمامِ الفائدة انظر: «تاج العروس» «عندل».

(٢) «مجمع الأمثال» (٢: ٢٧١) والشطر المذكور سبق تخريجه من شعر لبيد بن ربيعة، وانظر كلامَ سيبويه في «الكتاب» (١: ٣٧٢).

(٣) سقط لفظ: «نظيره» من النسخة (ف).

إلى اختيارِ البَدَلِ على الوَصْف إذا سُلِكَتْ طريقةُ الإبدال. فإن قلتَ: ما بالُ الواوِ في قوله: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾؟ قلتُ: فيها نُكتةٌ جَليلة؛ **وهي إفادةُ الجمعِ للمُذْنبِ التائب بين رحمتَيْن**: بين أنْ يَقبَلَ توبتَه فيَكتبَها له طاعةً من الطاعات، وأنْ يجعلَها مَحَّاءة

[القمر: ٥٥] أي: عند مليكٍ لا يوصفُ مُلكُه، ومُقْتَدِرٍ لا يُكْتَنَهُ اقتدارُه، ولكن لـمَّا كانتِ السورة متضمِّنةً للإنذارِ البليغِ والدعوةِ إلى الإنابةِ والتوبةِ استدعى ذلكَ لبراعةِ الاستهلالِ أن يُسْلَكَ بالأوصافِ كلها طريقةُ الإبدالِ المستلزمةِ لتكريرِ العوامل؛ ليكونَ أنبلَ وأفخم.

قولُه: (**وهيَ إفادةُ الجَمْعِ للمُذنبِ التائبِ بينَ رحمتين**)، قال القاضي: ويجوزُ أن يُستدلَّ بالواوِ على تغايُرِ الوصفين؛ إذ ربما يُتَوَهَّمُ الاتحادُ وتغايُرُ موقعِ الفعلَين؛ لأنَّ الغَفْرَ هوَ السَّتْرُ فيكونُ الذنبُ باقيًا، وهوَ لِمَنْ لم يَتُب، فإنَّ التائبَ من الذنبِ كمَنْ لا ذنبَ له، و«التَّوبُ» مصدرٌ كالتَّوبة، وقيل: جَمْعُها[١].

وقُلت: كأنهُ أرادَ بقوْلِه: «تَغايُرُ موقعِ الفعلَيْن» ردَّ قولِ المصنِّف، يعني: إنما جيءَ بالواوِ ليُفرِّقَ بينَ الوصفينِ ويُؤْذِنَ بتغايُرِ موقعِ السِّترِ والقبول، فيكونُ الغُفرانُ بالنسبةِ إلى مَنْ لم يَتُب، والقبولُ بالنسبةِ إلى مَنْ تاب.

روى السُّلَميُّ عن سَهْلٍ[٢] رحمهما الله: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ أي: ساترِهِ على مَنْ يشاء، ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ أي: ممن تابَ إليه وأخلَصَ العمل[٣]، وعليهِ النظم؛ لأنَّ تأخيرَ القبولِ عن الغُفران ـ على أنَّ رُتبَتَهُ التقديمُ بحسبِ الموجودِ في شخصٍ واحدٍ ـ دلَّ على نفيِ توهُّمِ الجَمعِ فِيه.

الراغب: الغَفْرُ: إلباسُ الشيءِ ما[٤] يصونُه عن الدَّنس، ومنهُ قيل: اغفِرْ ثوبَكَ في الوعاء، واصْبُغْ ثوبَك، فإنه أغْفَرُ للوسخ، والغُفران والمغفرة من الله تعالى: هوَ أن يصونَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥١).

(٢) يعني ابن عبدالله التستري، سبقت ترجمته.

(٣) «حقائق التفسير» (٢: ٢٠٦).

(٤) في النسخ الخطية «مما» وصوّبناه من «مفردات القرآن».

للذُّنوب، كأنْ لم يُذنِبْ، كأنه قال: جامعِ المغفرةِ والقَبُول. ورُوي: أنَّ عمرَ رضي الله عنه افتقَدَ رَجلًا ذا بأسٍ شديد من أهل الشام، فقيل له: **تتايَعَ في هذا الشراب**، فقال عمرُ لكاتبه: اكتُبْ: من عُمرَ إلى فلان: سلامٌ عليك، وأنا أحمدُ إليكَ الله الذي لا إلٰه إلّا هو، ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ❁ حمٓ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾. وختم الكتابَ، وقال لرسوله: لا تدفَعْه إليه حتى تجدَه صاحيًا. ثم أمَرَ مَن عنده بالدُّعاء له بالتوبة. فلمّا أتَتْه الصَّحيفةَ جَعل يقرؤها ويقول: قد وَعَدَني الله أن يَغفِرَ لي، وحذَّرني عقابَه! فلم يبرحْ يُردِّدُها حتى بَكى، ثم نَزَعَ فأحسَنَ النُّزوعَ وحَسُنتْ توبتُه، فلمّا بَلَغَ عمرَ أمْرُه قال: هكذا فاصنَعوا، إذا رأيتُم أخاكم قد زَلَّ **فسدِّدوه ووقِّفوه**، وادعُوا له الله أن يتوبَ عليه، ولا تكونوا أعوانًا للشياطينِ عليه.

العبدَ مِنْ أن يمسَّهُ العذاب. والاستغفارُ طلبُ ذلكَ بالمَقالِ والفِعال. وقَوْلُه: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] لم يُؤمَروا بأن يسألوهُ ذٰلِكَ باللسانِ دونَ الفعل، فقد قيل: الاستغفارُ باللسانِ دونَ الفِعالِ فِعْلُ الكاذبين[٢].

قولُه: (**تتايَع**[٣] **في هذا الشراب**)، **الأساس**: فلانٌ يتتايَعُ في الأمور: يرمي بنفسهِ فيها من غيرِ تثبيت. وتتايعَ الناس في الشَّر: تهافتوا.

قولُه: (**فسَدِّدوه ووقِّفوه**[٤])، قيل: وقَّفَهُ على الترتيب: أطْلَعَه عليه. ويُروى: «وفِّقوه» عن بعضهم؛ أي: ادعو الله لهُ بالسدادِ وبالتوفيق.

---

(١) في الأصل: «وإليه»، والصواب حذف الواو.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٠٩.

(٣) قولُه: «تتايَعَ» بالياء قبل العين وليس بالباء. ومن أبْلَغ استعمالٍ له ما ذكره الجاحظ في «البيانِ والتبيين» (٢: ١٢٥) من كلام أبي حمزة الشاري من فرسان الخوارج وبلغائهم، حين وقفَ خطيبًا في أهلِ مكة في مَوسم الحج. وهي خطبةٌ باذخةٌ شريفةُ المحلِّ على ما فيها من ضَلالاتِ الخوارج.

(٤) في النسخة (ف): «فسَدَّدَ وعَدَّدَ وتَفَوَّه» وهو مما لا معنى له. وحديثُ عمر المذكور أخرجه أبو نُعيم في «حِلية الأولياء» (٤: ٩٧).

[﴿ مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ﴾ ٤]

سجّل على المُجادلين في آياتِ الله بالكُفر ـ والمراد: الجدالُ بالباطل ـ مِنَ الطَّعنِ فيها، والقصدِ إلى إدْحاض الحقِّ وإطفاءِ نُور الله، وقد دَلَّ على ذلك في قوله: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [غافر: ٥]، أمّا الجدالُ فيها لإيضاح مُلتبِسِها، وحلِّ مُشكلِها، ومُقادحةِ أهل العِلْم في استنباط مَعانيها، وردِّ أهلِ الزَّيغ بها وعنها، فأعظمُ جهادٍ في سبيل الله، وقولُه ﷺ: «إنَّ جِدالًا في القرآن كُفر» وإيرادُه مُنكَّرًا، وأنْ لم يُقَل: إنَّ الجِدال، تمييزٌ منه بين جِدالٍ وجدال. فإن قلتَ: من أين تَسبَّبَ لقوله: ﴿فَلَا يَغۡرُرۡكَ﴾

قولُه: (إنَّ جدالًا في القرآنِ كُفر)، هذا الحديثُ مذكورٌ في «شرحِ السُّنَّة»، أوَّلُه: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ هذا القرآنَ نزلَ على سبعةِ أحرف، فلا تُماروا في القرآن، فإنَّ مراءً فيهِ كُفر»[1]. رواهُ أبو جُهَيم، وفيهِ أيضًا: عن أبي هريرةَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «المراءُ في القرآنِ كُفر»[2].

قولُه: (وإيرادُه مُنكَّرًا، وأنْ لم يُقَل: إنَّ الجدال تمييزٌ بينَ جدالٍ وجدال)، قال الإمام: استعمالُ الجدالِ ـ أي: تعدِّيهِ ـ بـ «في» مُشعِرٌ بالجدالِ الباطِل، واستعمالُه بـ «عن» مُشعِرٌ بالجدالِ لأجلِ تقريره والذبِّ عنه، فإنَّ الجدالَ نوعان: حقٌّ وباطل، أما الحقُّ فهو حرفةُ الأنبياء، قال تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، ﴿قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا﴾ [هود: ٣٢]. والجدالُ في آياتِ الله هوَ أن يقولَ مرّةً: إنهُ سحر، ومرّةً: إنهُ شعر، ومرَّةً: إنهُ أساطيرُ الأولين[3].

---

(١) «شرح السنة» (٤: ٥٠٦) وهو في «مسند الإمام أحمد» (١٧٥٤٢) وأخرجه الطبري في «التفسير» (١: ١٩) وأبو عُبَيْد في «فضائل القرآن» ص٣٣٧، وصحّح إسناده ابن كثير في «فضائل القرآن» ص١٩، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ١٥١) وقال: رواه أحمد ورجالُه رجالُ الصحيح.

(٢) وأخرجه أبو داود (٤٦٠٣) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (١٤٦٤) و«مسند الإمام أحمد» (٩٤٧٩).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٨٥).

ما قَبْلَه؟ قلتُ: مِن حيثُ إنهم لمّا كانوا مَشهُودًا عليهم من قِبَلِ الله بالكُفر، والكافرُ

الراغب: الجدال: المفاوضة على سبيلِ المنازعةِ والمغالبة، وأصلُهُ من: جَدَلتُ الحَبَلَ: أحكمتُ فَتْلَه. وجَدَلتُ البناء: أحكمتُه(١).

قولُه: (**من حيثُ إنهم [لمّا] كانوا مشهودًا عليهم من قبَلِ الله بالكفر**)، أي: مسجَّلًا عليهم بالكفر(٢) في قَوْلِه: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ بأداةِ الحصر، يعني: لـمّا بالغ في الحُكم بالكفرِ عليهم صارَ سببًا لأن يُقال: ﴿فَلَا يَغْرُرْكَ﴾؛ لأنَّ الكافرَ شقيٌّ مُطلقًا مُنغمسٌ في لذَّاتِ هذا العاجلِ غافلٌ عن الآجل، وعاقبتُهُ الدمار، والعاقلُ(٣) لا ينظرُ إلى ظاهرِ الحالِ والتمتع بزهرةِ الحياةِ الدنيوية، فالفاءُ جوابُ شرطٍ محذوف، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «لـمَّا كانوا مشهودًا عليهم بالكفر»، والكافرُ لا أحدَ أشقى منه، وجبَ على مَنْ تحقَّقَ ذلكَ أن لا ترجَحَ أحوالُهم في عينِه، ويكونُ قولُه: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ كالتذييلِ على سبيلِ التمثيلِ لجملةِ أحوالِ المُجادلينَ الكافرين.

وقُلت: الظاهرُ أنَّ اتصـالَ ﴿فَلَا يَغْرُرْكَ﴾ بما قبلـهُ من حيثُ الإنظارُ والإمهالُ للتمتعِ باللذّاتِ العاجلةِ للاستدراج، وإلا كانَ حقُّهُم أن يُصَبَّ عليهم العذابُ صبًّا بسببِ عنادهم وجدالهمُ الباطلَ ليُدْحضوا بِهِ الحق، أي: لا يجادلُ في آياتِ الله الظاهرةِ إلا المعاندُ المكابر(٤)، ﴿فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾ وتمتُّعهم أيامًا قلائل، فإنا نأخذهُم أخذَ عزيزٍ مقتدر، ألا ترى إلى سوءِ عاقبةِ أولئكَ المُكذّبةِ المُجادلَةِ من قومِ نوحٍ والأحزابِ من بعدهم، فأمهَلتُهُم ثم أخذتُهُم فكيفَ كانَ عقاب؟ وكذلكَ حقَّتْ كلمةُ ربِّكَ على هؤلاءِ الذينَ كفروا وجادلوا بالباطل، وأما اتصال ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ بالكلامِ السابق، فهوَ أنهُ تعالى لما قال: ﴿حمٓ * تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وفخَّمَ السورةَ أو الكتابَ بكونهِ تنزيلًا من الإلهِ المعبودِ الموصوفِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٨٩.

(٢) قوله: «أي: مسجّلاً عليهم بالكفر» سقط من (ف).

(٣) في النسخة (ف): «والغافل»، بالغَيْنِ والفاء، وهو تصحيف.

(٤) في النسختين (ح) و(ف): «الكافر»، وما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

لا أحَدَ أشقى منه عند الله؛ وَجَبَ على مَن تحقَّق ذلك أنْ لا ترجَحَ أحوالُهم في عَيْنِه. ولا يَغُرَّه إقبالُهم في دُنياهم وتَقلُّبُهم في البلاد بالتجاراتِ النافِقة والمكاسِبِ المُربِحة، وكانت قُريشٌ كذلك يَتقلَّبون في بلادِ الشام واليَمَن، ولهم الأموالُ يَتَّجرونَ فيها ويَتربَّحون، فإنَّ مصيرَ ذلك وعاقبتَه إلى الزوال، ووراءَه شقاوةُ الأَبَد. ثم ضربَ لتكذيبِهم وعَداوتهم للرُّسل وجِدالِهم بالباطل وما ادّخرَ لهم من سُوء العاقبة مَثَلًا: ما **كانَ من نحوِ ذلك** من الأُمَم، وما أخَذَهم به من عِقابِه، وأحلَّه بساحتِهم من انتقامه. وقُرِئ: (لا يَغُرُّك).

[﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُۖ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾ ٥]

﴿وَٱلْأَحْزَابُ﴾ الذين تحزَّبوا على الرُّسل وناصَبوهم؛ وهم: عادٌ وثمودُ وفرعونُ وغيرُهم، ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ﴾ من هذه الأُمم التي هي قومُ نوحٍ والأحزاب

بصفاتِ العلمِ الكليِّ[١] والعزِّ الغالب، الجامعِ بيَن غفرانِ الذنبِ وقبولِ التوبة، المتفرِّد بالعقابِ الذي لا يُكْتَنَهُ كُنْهُه، وبالإفضالِ الذي لا يقادَرُ قَدْرُهُ قال: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ أي: ما يجادلُ في مثلِ هذا الكتابِ الذي اشتملَ على الآياتِ البيِّناتِ إبانةً وإعجازًا المُنزَّلِ من مثلِ ذلكَ الموصوفِ بنعوتِ الكمالِ إلا أمثالُ هؤلاءِ الكفَرةِ المغرورين، فلا يَغُرَّنَّ مثلَكَ في منصبِ الرسالةِ تقلُّبُ أولئكَ الأنعامِ المنغمسينَ في هذا الحُطام. فقَوْلُه: ﴿ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ مُظهَرٌ أُقيمَ مُقامَ المُضمَر للتعظيمِ والتفخيم.

قولُه: (**ما كانَ من نحوِ ذلك**)، قيل: هوَ مفعولٌ ثانٍ لـ«ضُرِبَ»، وقيل: بدلٌ من «مَثَلًا». والأحسنُ أن يكونَ مفعولًا أول؛ لأنَّ المعنى: ضُرِبَ ما وُجِدَ من نحوِ ذلكَ من الأُمم. «وأحَلَّهُ بساحتِهم[٢]» عطف على «أخَذَهم» والضميرُ راجعٌ إلى «ما»، و«من انتقامِه» بيانٌ له.

---

(١) في النسخة (ط): «الكامل».

(٢) سقط لفظ «بساحتهم» من (ف) و(ح).

﴿بِرَسُولِهِمْ﴾، وقُرئ: (برسُولها)، ﴿لِيَأْخُذُوهُ﴾: **ليتمكّنوا منه**، ومن الإيقاع به وإصابته بما أرادُوا من تعذيبٍ أو قتل. ويقال للأسير: أَخِيذ. ﴿فَأَخَذْتُهُمْ﴾ يعني أنهم قَصدوا أخْذَه، **فجَعلتُ جزاءَهم على إرادة أخذِه** أن أخذتُهم، ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ فإنكم تمرُّون على بلادهم ومَساكنهم فتُعاينون أثَرَ ذلك. وهذا تقريرٌ فيه معنى التعجيب.

[﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ ٦]

﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ في محلِّ الرفع بَدلٌ من ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، أي: مثلَ ذلك الوجوبِ وَجَبَ على الكَفَرة كونُهم من أصحاب النار. ومعناه: كما وَجَبَ إهلاكُهم

قولُه: (﴿لِيَأْخُذُوهُ﴾: ليتمكّنوا منه)، يريدُ أنَّ قَوْلَه: ﴿لِيَأْخُذُوهُ﴾ كنايةٌ عن القتلِ والتعذيب؛ لأنهم ما اهتمُّوا بالأخذِ المتعارَف، قال تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧] ولاقتضاءِ مقامِ التَّسلّي. وقَوْلُه: «ليتمكّنوا منه» بيانٌ لاستلزامِ الأخْذِ القَتْلَ[١].

قولُه: (**فجعلْتُ جزاءَهُم على إرادةِ أخذه**)، «على» صلةُ «جزائهم»، أي: جازَيْتُهم على إرادةِ أخذِهمُ الرسول.

فإن قُلتَ: الظاهـرُ أنَّ قَوْلَه: ﴿فَأَخَذْتُهُمْ﴾ جزاءٌ لتكذيبهم واهتمامهم بأخذِ الرسولِ والجدالِ بالباطل، لا سيما وأصلُ الكلام في الجدالِ لقَوْلِهِ تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، فكيفَ جعله جزاءً لقَوْلِه: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾؟

قُلت: السؤالُ ظاهر، والجوابُ مُشكِل، ويمكنُ أن يُقال: إنَّ تكذيبهم وجدالهم كانَ للحسد، وأنَّ مثلَ ذلكَ الرسولِ لا ينبغي أن يكونَ مُوَطَّأَ العَقِب، فلن يتخلَّصوا منهُ إلا بالقتل، فجعلَ ذلكَ أخذًا[٢] في الاعتبارِ تغليبًا أو مُشاكَلة، وإنما اعتبَر هذا لا ما سيقَ لهُ الكلامُ من المجادلةِ الباطلةِ مزيدًا للتَّسلّي.

(١) سقط لفظ «القتل» من النسخة (ط).

(٢) في النسخة (ط): «أصلًا».

في الدنيا بالعذابِ المستأصِل، كذلك وَجَبَ إهلاكُهم بعذاب النارِ في الآخرة؛ أو في محلِّ النصب بحذفِ لامِ التعليل وإيصالِ الفِعْل. و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾: قُريش، ومعناه: كما وَجَبَ إهلاكُ أولئك الأممِ، كذلك وَجَبَ إهلاكُ هؤلاء؛ لأنَّ علَّةً واحدة تجمعُهم أنهم من أصحاب النار. ....

قولُه: (أو في محلِّ النصب)، عطفٌ على قَوْلِه: «في محلِّ الرفع»، وعلى الأول: المُرادُ الأُمَمُ المذكورةُ في قَوْلِه: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ يدلُّ عليه قَوْله: «كما وجبَ إهلاكهم في الدنيـا إلى آخره»، والتشبيهُ واقعٌ في حالتهم، والوجهُ الجامعُ للطرفينِ إيجابُ العذاب، يعني: كما وجبَ عليهم عذابُ الاستئصالِ في الدنيا؛ لأجلِ الكفرِ، كذلكَ وجبَ عليهم عذابُ النارِ في الآخرةِ؛ لأجلِ قولنا: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]. وعلى الثاني: التشبيهُ واقعٌ بين حالتي أولئكَ الكَفَرَةِ وهؤلاءِ الحاضرين، والوجهُ الجامعُ قَوْلُه: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾.

فإن قُلتَ: ما وجهُ اختصاصِ كلٍّ من الوجهينِ بما خصَّه؟

قُلت: على الأول: الذينَ كفروا مُظهَرٌ وُضِعَ موضعَ المُضمَرِ للعليَّةِ فلم يحتَجْ إلى تعليلٍ آخَر، فأُبْدِلَ ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ تقريرًا وتوكيدًا. وعلى الثاني: ليسَ بذلك، فاستدعى أن يكونَ تعليلًا على وجهٍ يُبيِّنُ وجهَ تشبيهِ حالةِ هؤلاءِ بأولئك، ويحتمَلُ أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ عامًّا مُتناوِلًا للمذكورينَ وغيرهم، و«أنهم» تعليلٌ أو بدل، فيدخُلُ في العمومِ المذكورونَ دخولًا أوليًّا، فعلى الأول: «أنهم» بدلٌ لا غير، وعلى الثاني: تعليل. وعلى الثالث: يحتملهما. والنَّظْمُ أوفَقُ للثاني لقَوْلِه: «ثم ضربَ لتكذيبهم مثلًا ما كانَ من نحوِ ذلكَ من الأُمم».

ولما فرغَ من ضربِ المثلِ وإدخالِ المجادلينَ في آياتِ الله المعرضينَ عن الإنابةِ إلى غافرِ الذنبِ وقابلِ التَّوْبِ في زمرةِ الذينَ ظهرتْ عليهم آثارُ وصفِ شديدِ العقابِ تذييلًا[١]، وأرادَ أن يشرعَ في ذِكرِ مُخالِفيهم من المؤمنينَ المخبتينِ المنيبينَ إلى قابلِ التَّوْبِ ذي الطَّول، أجَلَّ قَدْرَهُم وعظَّمَ شأنهم، فاستأنفَ بذِكْرِ الكُرُوبِيِّينَ المقرَّبينَ عندَه، وجعَلَ التخلُّصَ

---

(١) سقط لفظ «تذييلاً» من النسخة (ط).

وقُرِئ: (كَلِمات).

[﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ * رَبَّنَا وَأَدۡخِلۡهُمۡ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمۡ وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ * وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمۡتَهُۥۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ ٧-٩]

رُوي: أن حَمَلةَ العَرش أرجلُهم في الأرض السُّفلى ورؤوسُهم قد خَرقتِ العرشَ، وهم خُشوع لا يَرفعون طَرْفَهم. وعن النبيِّ ﷺ: «لا تتفكَّروا في عِظَم ربِّكم، ولكن تفكَّروا فيما خَلَقَ الله من الملائكة، فإنَّ خَلْقًا من الملائكة يُقال له: إسرافيلُ زاوِيةٌ من زوايا العرشِ على كاهِلِه، وقَدَماه في الأرض السُّفلى، **وقد مَرَقَ رأسُه** من سبعِ سماوات، وإنه **لَيَتضاءلُ** ....

والرابطةَ بينهُم وبينهُم الإيمان، فأدخلَهُم في زمرتِهم لهذا الوصف، كما أدخلَ أولئكَ في زمرةِ الأُممِ السالفةِ لجامعِ الكفر، وذكرَ ثناءهم لهم واستغفارهم إياهم، وصرحَ بذكرِ ما بِهِ امتازوا من الفِرقةِ السابقةِ بقولهم: ﴿لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾.

قولُه: (**وقُرئَ «كلمات»**)، نافعٌ وابن عامرٍ: على الجمع، والباقونَ: بالتوحيد(١).

قولُه: (**وقد مرقَ رأسُه**)، أي: جاوزَ وخرقَ وتعدَّى. **الأساس**: مرقَ السهمُ مُروقًا، ومنَ المجاز: مرقَ منَ الدينِ مُروقًا.

قولُه: (**ليتضاءلَ**)، **النهاية**: يتضاءَل: يتصاغرُ تواضعًا له. وتضاءَلَ الشيء: إذا انقبضَ وانضمَّ بعضه إلى بعض.

---

(١) وحُجّتهم أنها تجمعُ سائرَ الكلمات وتقعُ مفردة على الكثرة، فإذا كان كذلك استُغني بها عن الجمع، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩] فأفرد الصوتَ مع الإضافة إلى الكثرة فكذلك الكلمة. انتهى بتصرف من «حجّة القراءات» ص٦٢٧.

من عَظَمةِ الله حتى يصير كأنّه الوَصَع». وفي الحديث: «إنّ الله تعالى أمَرَ جميعَ الملائكة أن يَغدُوا ويَروحُوا بالسَّلامِ على حَمَلةِ العرش تفضيلًا لهم على سائر الملائكة». وقيل: خَلَقَ الله العرشَ من جوهرةٍ خضراء، وبين القائمتَيْن من قَوائمه خَفَقانُ الطير المُسرِع ثمانين ألفَ عام. وقيل: حولَ العرش سَبعُون ألفَ صَفٍّ من الملائكة، يَطُوفون به مهلِّلين مُكبِّرين، ومِن ورائهم سَبعُون ألفَ صفٍّ قيامٌ، قد وَضَعُوا أيديَهم على عَواتقهم رافِعينَ أصواتَهم بالتهليلِ والتكبير، ومِن وَرائهم مئةُ ألفِ صفٍّ قد وَضَعُوا الأَيْمان على الشَّمائل، ما منهم أحدٌ إلا وهو يُسبِّحُ بما لا يُسبِّح به الآخرَ. وقرأ ابنُ عبّاس: (العُرش) بضمِّ العين. فإن قلتَ: ما فائدةُ قوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ ولا يَخفى على أحدٍ أنَّ حملةَ العرش ومَن حولَه من الملائكة الذين يُسبِّحون بحمدِه مؤمنون؟ قلتُ: فائدتُه إظهارُ شَرَفِ الإيمان وفضلِه، والترغيبُ فيه كما وَصَفَ الأنبياءَ في غيرِ موضع من كتابه بالصَّلاح لذلك، وكما عَقَّبَ أعمالَ الخير بقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧]، فأبانَ بذلك فَضْلَ الإيمان. وفائدةٌ أخرى؛ وهي التنبيهُ على أنَّ **الأمرَ لو كان كما تقول المجسِّمة، لكان حَمَلةُ العرشِ ومَن حولَه مُشاهِدِينَ مُعايِنين، ولمَا وُصفوا بالإيمان**؛ لأنه إنما يُوصَف بالإيمان الغائبُ، فلمّا وُصفوا به على سبيلِ

قولُه: (الوَصَع)، يُروى بفتحِ الصادِ المهمَلةِ وسكونها، طائرٌ أصغرُ من العصفور، والجمع: وُصْعان.

قولُه: **(لو كانَ كما تقولُ المُجَسِّمة، لكانَ حملةُ العرشِ ومن حولهُ معاينين[1] مُشاهدينَ[2] ولَما وُصفوا بالإيمان)**، قالَ الإمام: إنهم مُدحوا بوصفِ الإيمان، والإقرارُ بوجودِ شيءٍ مُعَيَّنٍ لا يوجبُ المدح، ألا ترى أنَّ الإقرارَ بوجودِ الشمسِ بكونها مضيئةً لا يوجبُ المدح؟ ورحمَ الله صاحبَ «الكشّاف»، فلو لم يحصل في كتابهِ إلا هذهِ النُّكتة لكفاهُ شرفًا وفخرًا[3].

---

(١) في النسخة (ف): مُعاتبين.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مشاهدين معاينين».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٨٨).

الثناء عليهم، عُلم أنَّ إيمانَهم وإيمانَ مَن في الأرض وكلِّ مَن غاب عن ذلك المقامِ سَواءٌ في أنَّ إيمانَ الجميع بطريقِ النظرِ والاستدلال لا غيرُ، وأنه لا طريقَ إلى معرفته إلّا هذا، وهو منزَّه عن صفاتِ الأجْرام. وقد رُوعي التناسُبُ في قوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، كأنه قيل: ويؤمنون ويَستغفرون لمن في مِثْل حالهم وصِفَتهم. وفيه تنبيهٌ على أنَّ الاشتراكَ في الإيمان يجبُ أن يكونَ أدعى شيء إلى النصيحة، وأبعثَه على إمْحاضِ الشَّفَقة وإن تَفاوتتِ الأجناسُ وتَباعدتِ الأماكن. فإنه لا تجانُسَ بين مَلَكٍ وإنسان، ولا بين سَماويٍّ وأرضيٍّ قطُّ، ثم لمّا جاء جامِعُ الإيمانِ جاءَ معه التجانُس الكليُّ والتناسُبُ الحقيقيُّ، حتى استغفَر مَن حولَ العرشِ لمن فوقَ الأرض، قال الله تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥]. أي: يقولون: ﴿رَبَّنَا﴾، وهذا المُضمَر يَحتمل أن يكونَ بيانًا لـ ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ﴾ مرفوعَ المحلِّ مِثْلَه،

وقال صاحب «التقريب»: وفي لزومِ المشاهدةِ من الحملِ واختصاصِ الإيمانِ بالغيبِ ولزومِ استواءِ الإيمانينِ من كلِّ وجهِ نَظَر.

الانتصاف: استدلالُهُ على أنهم لا يشاهِدونَ؛ بقولِه: «يُؤمِنون»؛ لا يصح؛ لأنَّ الإيمانَ هوَ التصديق، ولا يُشترَطُ فيهِ غيبةُ المُصَدَّقِ بهِ بدليلِ الإيمانِ بالآياتِ المُشاهَدَة من انشقاقِ القمرِ وقلبِ العصا[1].

الإنصاف: الإيمانُ بالآياتِ المُشاهَدَة ليسَ إيمانًا بوجودِها بل إيمانٌ بأنها دالَّةٌ على صدقِ النبيِّ المتحدِّي بها.

الانتصاف: غرضُ الزَّمَخشَريِّ من هذا التقريرِ وقَصْدُه نفيُ صحةِ الرؤية، وقولُه: «لو كانتِ الرؤيةُ صحيحةً لرأتهُ حملةُ العرش»، لا يلزم؛ فإنَّ الرؤيةَ عبارةٌ عن إدراكٍ يخلقهُ الله، ويجوزُ أن لا يخلقَ لهم هذهِ الرؤية أو لا يرفعَ المانعَ والحجاب[2].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٥٢).

(٢) المصدر السابق (٤: ١٥٢).

وأن يكونَ حالًا. فإن قلتَ: تعالى الله عن المكان، فكيفَ صحَّ أن يقال: وَسِعَ كلَّ شيء؟ قلتُ: الرحمةُ والعِلْمُ هما اللذانِ وَسِعا كلَّ شيء في المعنى، والأصل: وَسِعَ كلَّ شيء رحمتُكَ وعِلْمك، ولكنْ أُزيلَ الكلام عن أصْلِه بأن أُسند الفعلُ إلى صاحبِ الرحمة والعِلْم، وأُخرِجا منصوبَيْن على التمييز للإغراقِ في وَصفِه بالرَّحمةِ والعِلْم، **كأنَّ ذاته رحمةٌ وعِلْمٌ واسِعانِ كلَّ شيء.** ....

قولُه: (**كأنَّ ذاتهُ رحمةٌ وعلمٌ واسعانِ كلَّ شيء**)، أصلُهُ نحوُ قولِ صاحبِ «المفتاح» في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]: إسنادُ الاشتعالِ إلى الرأس[1]. وعليهِ ما رَوَيْنا عن مسلمٍ عن سلمانَ الفارسيِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الله خلقَ يومَ خلقَ السماواتِ والأرضَ مئةَ رحمة، كلُّ رحمةٍ طباقُ ما بينَ السماءِ والأرض، فجعلَ منها في الأرضِ رحمةً فبها تعطفُ الوالدةُ على ولدها، والوحشُ والطَّيرُ بعضها على بعض، فإذا كانَ يومَ القيامةِ أكملها بهذهِ الرحمة»[2]. وإلى هذا المعنى يُنظَرُ ما جاءَ في سورة «الشورى»: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥] فإنَّ الاستغفارَ فيها محمولٌ على عمومِ المجاز، وهوَ طلبُ مُطلقِ الغفران، فيُرادُ بالاستغفارِ في حقِّ المؤمنينَ خاصَّة: غفرانُ الذنوبِ وإزالةُ العقابِ في الآخرةِ وإيصالُ الثواب، كما قال هاهنا: ﴿وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ ثم قال: ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾، وفي حقِّ الكافرين: تركُ مُعاجلةِ العقابِ في الدنيا بشؤمِ كفرهم، كما ذكرَ في «الفرقان» في قَوْلِه: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦]. وفي حقهما جميعًا بإدرارِ الرزقِ والارتفاقِ بما خلقَ لهم من المنافعِ الجمَّة، وبالترحمِ فيما بينهم.

ويعضدهُ تذييلُ تلكَ الآية بقَوْلِه: ﴿أَلَا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الشورى: ٥] حيثُ صدَّرهُ بكلمةِ التنبيهِ المُؤذنةِ بالتحقيق، وأردفها بـ«إنَّ» المُؤكِّدة، وأتى بالاسم الجامع، ووسَّطَ ضميرَ الفصلِ بينَ المعرفتين، فإذنْ هذهِ الآيةِ التي في سورة «المؤمن» مختصَّة بمَن وُجِدَ منهم الإيمانُ بدليلِ العدولِ من المؤمنينَ إلى الذينَ آمنوا، وأما قَوْلُه: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ

---

(١) من قوله: «أصله نحو قول» إلى هنا سقط من (ط). وانظر: «مفتاح العلوم» ص٢٨٦.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٥٣).

فإن قلتَ: قد ذُكِرَ الرحمةُ والعِلْم ....

﴿كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ فكالمقدّمةِ لِلاستغفارِ والوسيلةِ إلى طلبِ الحاجة، فيجبُ أن يقصدَ العمومَ فيها؛ ليكونَ أنجحَ إلى المطلوب، يعني شأنكَ هذا فافْعَل بهؤلاءِ خاصَّةً في الآخرةِ ما هم مُفتقِرونَ إليه حينئذ، فإذن الفاءُ في ﴿فَٱغْفِرْ﴾ مرتّبةٌ للدعاءِ على الوصفين.

فإن قُلت: جعْلُ الرحمةِ علةً للمغفرةِ ظاهرٌ، فما بالُ العلم؟ قُلت: معناه: حقَّقْنا أنَّ رَحْمتَكَ وسِعَتْ كلَّ شيءٍ فاغفرْ للذينِ تابوا، وعَرفنا أنَّ عِلمَكَ أحاطَ بكلِّ شيءٍ فأنجِحْ مقاصدهم ما علموا وما لم يعلموا فإنَّكَ أعلَمُ بأحوالهم ومصالِحهم، وعليهِ قولُ الخليلِ عليه السلام: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِى وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ * ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم:٣٨-٣٩]، فإنهُ عليه السلامُ جعلَ العلمَ وحدهُ وسيلةً إلى الطلب.

قالَ المصنّف في «تفسيره»: إنَّكَ أعلمُ بأحوالنا وما يصلِحنا ويُفسِدُنا، وأنتَ أرحمُ بنا منَّا، وأنصحُ لنا منَّا بأنفسنا. تمَّ كلامُه[1].

وهاهنا نُكتةٌ في نهايةٍ من اللُّطفِ ولا بدَّ من إظهارها، وهيَ أنَّ الخليلَ عليه السلامُ حينَ وصفَ الله تعالى بسعةِ العلمِ واستلزمَ ذلكَ سعةَ الرحمةِ واستغرقَ في بحارِ رحمتهِ ورأى أنَّ رحمتهُ وسعتْ كلَّ شيء، طَمِعَ في غُفران والديهِ وقال: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١] فأدخلَ الكافرَ في الرحمةِ والغُفرانِ تناسيًا عن جوازِ ذلك، فضلًا عن المؤمنين. ذكرَ المصنّف نحو هذا في سورة «التوبة»[2] عندَ قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] وما نحنُ بصددهِ أولى وأحرى بالرجاء، وكيفَ لا وقد نصَّ الله تعالى على ذِكرِ الرحمةِ والعِلم، وقدَّمَ الرحمة، وأغرقَ في وصفِ ذاتهِ تعالى بهما كما مَـرّ.

قولُه: (قد ذُكِرَ الرحمةُ والعِلم)، خلاصةُ السؤال: أنَّ الفاءَ في «فاغْفِرْ» مما يُعقَّبُ بالتفصيلِ

(١) انظر: (٨: ٦١٩).

(٢) انظر: (٧: ٣١٤).

....

المفصَّل، والمفصَّل مشتملٌ على شيئين، وليسَ في التفصيلِ إلا شيءٌ واحد. وأجابَ أنَّ العِلمَ مندرجٌ في قَوْلِه: ﴿فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ﴾ ومرادٌ فيه؛ إذ ليسَ المرادُ أنهم يستغفرونَ لمنْ آمَنَ مُطلَقًا كما يقتضيهِ مُطلَقُ قَوْلِه: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أي: الذينَ وُجِدَ منهم الإيمان، بل لمنْ آمَنَ وعُلِمَ منهُ التوبةُ عن المعاصي والكفرِ جميعًا، كما هوَ قضيَّةُ مذهبه، يؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُه في سورة «الشورى»: ألا ترى إلى قَوْلِهِ في سورة «المؤمن»: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وحكايته عنهم: ﴿فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾ كيفَ وصفوا المُسْتَغْفَر لهم بما يستوجبُ[1] الاستغفار؟ فما تركوا للذينِ آمنوا من المصدِّقِيَن طمعًا في استغفارهم، فكيفَ بالكَفَرة؟

وقَوْلُهُ هاهنا: «ويستغفرونَ لمنْ في مثلِ حالهم وصفتهم»، أي: في الطهارةِ عن أرجاسِ الشِّركِ وأوضار الذنوبِ، والعاصي غيرُ التائبِ ليسَ بطاهر[2].

وقال صاحبُ «الانتصاف»: أخطأ الزَّمخشريُّ في هذا المقامِ من وجوه: مراعاةُ المصلحةِ، واعتقادُ امتناعِ غُفرانِ الكبائر بلا توبة، واعتقادُ وجوبِ التوبةِ على الله، وجحدُ الشفاعة، وأقبحُ ما فيهِ المرادُ بالاستغفارِ زيادةُ الكرامة، مع أنَّ صريح المسؤولِ إنما هوَ المغفرةُ، ووقايةُ عذابِ الجحيم[3].

فأقول: إذا جُعِلَ العِلمُ قيدًا للمذكورِ ولا يُجعَلُ مستقِلًّا في الدلالةِ كما مرَّ فلا طائلَ إذنْ تحتَ وصفهِ بتلكَ السَّعةِ والمبالغَةِ فيها، ولا فائدةَ في ذِكرِ الرحمةِ والإغراقِ فيها، وأنَّ المغفورَ لهُ إذا كانَ في مثلِ الملائكةِ من الطهارةِ فأيّ حاجةٍ إلى الاستغفار؟ فضلًا عن تلكَ المبالغات، هذا تحجُّرٌ للواسع. كما رَوينا عن البخاريِّ وأبي داودَ والتِّرمِذيِّ والنَّسائِيِّ، عن أبي هريرةَ قال: قامَ رسولُ الله ﷺ في الصلاةِ وقمنا معه، فقالَ أعرابي: اللهمَّ ارحَمْني

---

(١) في النسخة (ح): «يوجب».

(٢) في النسخ الخطية: «بظاهر» بالظاء المعجمة، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٥٣).

....

ومحمدًا، ولا ترحمْ معنا أحدًا. فلما سلَّمَ رسولُ الله ﷺ قال: «لقد تحجَّرتَ واسعًا[1]»، يريدُ: رحمةَ الله.

تَحجَّرتَ واسعًا، أي: ضَيَّقْتَ، من قولهم: حجَّرَ فلان إذا اتَّخذَ لهُ على الأرضِ حجارةً محدقةً بها.

أما قولُه: «أنَّ السيئاتِ هيَ الصغائرُ أو الكبائرُ المتوبُ عنها، والوقايةُ منها: التكفير»، فقد أجابَ عنهُ الإمام: لا يجوزُ ذلك؛ لأنَّ إسقاطَ عقوبةِ الكبيرةِ بعدَ التوبةِ عندكم واجب، وما كانَ فعلُهُ واجبًا كانَ طَلَبُهُ بالدعاءِ عيبًا قبيحًا عندكم، وكذا إسقاطُ عقوبةِ الصغيرةِ واجب، فلا يحسنُ طَلَبُهُ بالدعاء، ولا يجوزُ أن يكونَ ذلكَ لطلبِ زيادةِ منفعةٍ على الثواب؛ لأنَّ ذلكَ لا يسمَّى مغفرة[2]. انتهى.

فحينئذٍ يجبُ القولُ بأنَّ المرادَ بالتوبةِ التوبةُ عن الشِّرك، كما قال الواحدي: ﴿فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ﴾ من الشِّركِ ﴿وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾ أي: دينكَ الإسلام[3].

فإن قُلتَ: لو لم يكن التوبةُ من المعاصي مرادًا لكانَ يكفي أن يقولوا: فاغفِرْ للذينِ آمنوا ليطابقَ السابق؟

قلتُ ـ والله أعلم ـ: هوَ قريبٌ من وضعِ المُظهَرِ موضِعَ المُضمَرِ من غيرِ اللفظِ السابق، وبيانُهُ أنَّ قولَهُ: ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ﴾ الآية، جاءَ مفصولًا عن قَوْلِهِ: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أي: الذينَ وُجِدَ منهم الإيمان، بيانًا لكيفيةِ استغفارِهم، كأنهُ قيل: كيفَ يستغفرونَ للذينِ وُجِدَ منهم الإيمان؟ وما تلكَ الكلمات؟ فقيل: يقولون: ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾، فالآيةُ بيانٌ لكيفيةِ الاستغفارِ لحالِ المُسْتَغْفَرِ لهم، ووصْفُهمُ المُمَيِّزُ يُعرَفُ بالذوق.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠١٠) وأبو داود (٨٨٢) والترمذي (١٤٧)، والنسائي (١١٤٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٨٩).

(٣) «التفسير الوسيط» للواحدي (٤: ٥).

فوجَبَ أن يكونَ ما بعد الفاءِ مُشتمِلًا على حَديثِهما جميعًا، وما ذُكر إلّا الغُفران وحدَه!
قلتُ: معناه: فاغفرْ للذين عَلِمتَ منهم التوبةَ واتِّباعَ سبيلك. وسبيلُ الله: سبيلُ الحقِّ التي نَهَجَها لعباده ودَعا إليها. ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ أي: المَلِكُ الذي لا يُغلَبُ، وأنتَ مع مُلكِكَ وعزَّتك لا تفعلُ شيئًا إلّا بداعي الحكمة، وموجبُ حِكْمتك

وأما فائدةُ العدول عن المُضمَرِ وأن لم يَقُل: فاغفِرْ لهم، بل قيل: ﴿لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾[1] فهيَ أنّ الملائكةَ كما علَّلوا الغفرانَ في حقِّ مُفيضِ الخيراتِ بالعلمِ الشاملِ والرحمةِ الواسعة، علَّلوا قابِلَ الفيضِ أيضًا بالتوبةِ عن الشِّركِ واتِّباعِ سبيلِ الإسلام.

رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمِذي، عن مُعاذ بن جبلٍ قال: «كنتُ رِدْفَ النبيِّ ﷺ على حمارٍ يُقالُ له: عُفَيْر، فقال: يا مُعاذ، هل تدري ما حقُّ الله على عبادِه؟ وما حقُّ العبادِ على الله؟ قُلت: الله ورسوله أعلم، قال: فإنَّ حقَّ الله على العبادِ أن يعبدوهُ ولا يشركوا بهِ شيئًا، وحقّ العبادِ على الله أن لا يُعذِّبَ مَن لا يشركُ بهِ شيئًا. فقُلت: يا رسول الله، أفلا أبشِّرُ الناس؟ قال: لا تُبشِّرْهُمْ فيتَّكِلوا»[2].

وفي روايةِ أنس: أنَّ نبيَّ الله ﷺ قال: «ما من عبدٍ يشهدُ أن لا إلهَ إلا الله وأنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ إلا حرَّمَهُ الله على النار. قال: يا رسولَ الله، أفلا أخبرُ بها[3] الناسَ فيستبشروا؟ قال: إذًا يتَّكِلوا. فأخبرَ بها مُعاذٌ عندَ موتِه»[4].

فإن قُلت: هذهِ التوبةُ إنَّما تصحُّ في حقِّ مَن سبقَ شِركُهُ على إسلامِه، ومَن وُلِدَ مسلمًا ودامَ عليه كيفَ يدخُلُ فيه؟ قُلت: الآيةُ نازلةٌ في زمنِ الصحابة، وجُلُّهُمُ انتقلوا من الشِّركِ إلى الإسلام. ولو قيل: اغفِرْ لمنْ لم يُشرِكْ لَخرجوا. فغُلِّبَ[5] الصحابةُ على سَنَنِ جميع الأحكام، والله أعلم.

---

(١) من قوله: «فالآية بيانٌ لكيفية» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٥٦) ومسلم (٣٠) والترمذي (٢٦٤٣).

(٣) في النسخة (ح): «به».

(٤) أخرجه البخاري (١٢٨)، وزاد: تأثُّماً. يعني: أخبر بها معاذٌ رضي الله عنه خوفًا من إثم الكتمان.

(٥) في النسخة (ف): «فقلت»، وهو تحريف.

أن تَفِيَ بوَعْدك. ﴿ وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ أي: العُقوبات. أو: جزاء السيِّئات، فحُذِفَ المضاف على أن السيِّئاتِ هي الصغائرُ أو الكبائر المَتُوبُ عنها. والوقايةُ منها: التكفيرُ، أو قَبُول التوبة. فإن قلتَ: ما الفائدةُ في استغفارِهم لهم وهم تائبونَ صالحون مَوْعودون المغفرةَ، والله لا يُخلِفُ الميعاد؟ قلتُ: هذا بمنزلةِ الشفاعةِ، وفائدتُه: زيادةُ الكرامة والثواب. وقُرئ: (جنَّةَ عَدن)، و: (صَلُح) بضمِّ اللام، والفتحُ أفصح، يقال: صَلَحَ فهو صالح، وصَلُح فهو صَلِيح؛ و: (ذُرِّيتِهم).

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَـٰنِ فَتَكْفُرُونَ ۞ قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ ۞ ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟ ۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ ﴾ ١٠-١٢]

أي: يُنادَون يومَ القيامة، فيُقال لهم: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾، والتقدير: لمقتُ الله أنفُسَكم أكبرُ من مَقْتِكم أنفُسَكم، فاستُغنيَ بذِكْرِها مَرّةً. و﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ منصوبٌ بالمَقْتِ الأوّل. والمعنى: أنه يقالُ لهم يومَ القيامة: كأنَّ الله يَمقُتُ أنفُسَكم الأمّارة بالسُّوءِ والكُفر، حين كان الأنبياءُ يَدعُونكم إلى الإيمان، فتأبَوْن قَبُولَه وتختارُون عليه

قولُه: (وَ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ منصوبٌ بالمقتِ الأول)، قال أبو البقاءِ ومكِّيٌّ وصاحبُ «الكشف»: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾ لا يعملُ في ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾؛ لأنَّ المصدَرَ إذا أُخبِرَ عنهُ لم يَجُزْ أن يُعلَّقَ بهِ شيء يكونُ في صلتِه؛ لأنَّ الإخبارَ عنه يُؤذِنُ بتمامِه، وما يتعلَّقُ بهِ يُؤذِنُ بنقصانِه[1].

وقال ابن الحاجبِ في «الأمالي»: والمعنى إذا انتصبَ ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ بالمقتِ الأول: لمَقْتُ الله إياكم في الدنيا إذ تُدعونَ إلى الإيمانِ فتكفرونَ أكبَر من مَقتِكُم أنفسكُم في الآخرة،

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٦) و«مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣٤)، و«كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٧٤)، بحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٧٨) بحقيق د. عبد القادر السعدي.

الكُفرَ أشدَّ ممّا تمقتونهنَّ اليومَ وأنتم في النار إذْ أوقَعْنَكم فيها باتِّباعكم هَواهنّ. وعن الحسن: لمّا رأَوْا أعمالَهم الخبيثة مَقَتُوا أنفُسَهم، فنُودوا: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾. وقيل: معناه: لَمقتُ الله إيّاكم الآنَ أكبرُ من مَقْتِ بعضِكم لبَعض، كقوله: ﴿يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [العنكبوت: ٢٥]. و﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾: تعليلٌ. والمَقْتُ: أشدُّ البُغض، فوُضع في مَوْضعِ أبلغِ الإنكار وأشدِّه. ﴿ٱثْنَتَيْنِ﴾: إماتتَيْن وإحياءَتَيْن. أو:

وليسَ فيهِ من الاعتراض[1] سوى الفرقِ بيَن المصدرِ ومعمولِهِ بالأجنبيِّ، وهوَ «أكبرُ» الذي هو الخبر، وهو جائز؛ لأنَّ الظروفَ يُتَّسَعُ فيها[2].

قولُـه: (وَ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ تعليل)، وإنما جعلهُ تعليلًا لا ظـرفًا في هذا الوجه؛ لأنهم لم يمقتـوا أنفسهم حين دُعوا إلى الإيمان، وإنما مقتوها في النار، وعندَ ذلكَ لا يُدعَوْنَ إلى الإيمان، قالهُ أبو البقاءِ وصاحبُ «الكشف»، وقالا: إذا بطَلَ هذانَ الوجهانِ عَلِمْتَ أنه مُتعلِّقٌ بمُضْمَرٍ دلَّ عليه قولُه: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾ أي: مَقَتَكُمُ الله حينَ دُعيتُم إلَى الإيمانِ فكفرتم[3].

وقلتُ: ولا ارتيابَ في تعسُّفِه، والأحسنُ ما قدَّرَهُ مكِّيّ، حيثُ قال: والعاملُ فيهِ «اذكروا» أي: اذكروا إذ تُدْعَوْنَ إلى الإيمانِ فتكفرون[4]، ونحوُه: ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ * خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ وَقَدْ كَانُوا۟ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَٰلِمُونَ﴾ [القلم: ٤٢-٤٣]. قال المصنِّف: (وهوَ تحسيرٌ لهم وتنديمٌ على ما فرَّطوا فيهِ حينَ دُعوا إلى السجودِ وهم سالمو الأصلابِ ممكَّنونَ مزاحو العِلَل)[5].

---

(١) زيادة من «أمالي ابن الحاجب».

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٤١).

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٦)، و«مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣٤)، و«كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٧٤)، بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٧٩) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

(٤) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣٤).

(٥) انظر: «الكشاف» (١٥: ٦٠٠).

موتَتَيْن وحَياتَيْن. وأرادَ بالإماتتين: خَلْقَهم أمواتًا أوّلًا، وإماتَتَهم عند انقضاءِ آجالهم، وبالإحياءتَيْن: الإحياءةَ الأُولى، وإحياءةَ البَعْث. **وناهِيكَ تفسيرًا لذلك قولُه تعالى:** ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، ....

قولُه: (**وناهيكَ تفسيرًا لذلكَ قَوْلُه تعالى:** ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البقرة: ٢٨] **الآية**)، قالَ الإمام: احتجَّ أكثرُ العلماءِ بهذهِ الآيةِ في إثباتِ عذابِ القبر، وذلكَ أنهم أثبتوا لأنفسهم موتتين: موتةً في الدنيا، ولا بدّ من إثباتِ حياةٍ في القبرِ لتحصُلَ الموتتان، ثم قال: والسؤالُ عليه أنهُ لو كانَ الأمرُ كذلكَ لقد حصلتِ الحياة ثلاثَ مرات[1]، وهذا الذِي عناهُ المصنّف بِقَوْلِه: «لزمهُ ثلاثُ إحياءاتٍ» وزيَّفَهُ بل تهكَّم بقَوْلِه: «إلا أن يتمحَّلَ فيجعلَ إحدى الحياتينِ غيرَ مُعتَدٍّ بها»، قال الإمام: أهملوا ذِكْر الحياةِ في القبرِ؛ لقلَّةِ وجودها وقصرِ مدتها[2]. ثم قال المصنّف: «أو يزعمَ أنَّ الله تعالى يُحييهم في القبورِ» إلى آخره. يعني: لا عذرَ لهم في الدفعِ عن إثباتِ ثلاثِ إحياءاتٍ إلا أن يزعموا هذا، وهوَ باطلٌ بالاتفاق، فالاستثناءُ في قَوْلِه: «إلا أن يتمحَّلَ» نحو الاستثناءِ في قَوْل الأعشى[3]:

وقفتُ فيها أُصَيـــلًا لا أُسائلُها   أعْيَتْ جوابًا وما بالرَّبْعِ من أحدِ

إلا أواريَّ[4]

أي: إن كانَ الآريُّ يُعَدُّ أحدًا فلا أحدَ فيهِ إلا إياه، أي ليسَ لهم جواب البتة.

وفي قَوْلِه: «خلافَ ما في القرآن» معنى النفي، كما في قَوْلِه: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]، أي: ليسَ كما قال إلا أن يُتَمَحَّل.

وقُلت: لهم أن يجيبوا: إنما يلزمنا ثلاثُ إحياءاتٍ في الآيةِ إذا حُمِلَتِ الإماتةُ الأولى على المجاز، وأما إذا أُجرِيَتْ على الحقيقةِ على ما اقتضاهُ المقامُ فلا؛ لأنَّ مرادَ الكفارِ من

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٤٩٤).

(٢) المصدر السابق (٢٧: ٤٩٤).

(٣) كذا قال الإمام الطيبي رحمه الله، وهو سهوٌ منه، والبيت للنابغةِ الذبياني، سبق تخريجه.

(٤) وهي محابسُ الخيل ومرابطُها، واحدها: آريٌّ.

هذا القولِ اعترافُهم بما كانوا ينكرونَهُ في الدنيا ويكذِّبونَ الأنبياء حينَ كانوا يدعونهم إلى الإيمانِ بالله وحدهُ واليومِ الآخر، لأنَّ قولهم هذا كالجوابِ عن النداءِ في قَوْلِه: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ كأنهم أجابوا أنَّ الأنبياءَ دعوْنا إلى الإيمانِ بالله واليومِ الآخر[1]، وكنا نعتقدُ ما تعتقدهُ الدَّهْرِيَّةُ أن لا حياةَ بعدَ المماتِ، فلم نلتفت إلى دعوتهم ودُمنا على ما كنا عليه من الكُفْرِ والمَعاصِي، فالآنَ نعترفُ بالموتتينِ والحياتينِ لِما قاسينا من شدائدهما وأهوالِها، ولهذهِ الفائدةِ استعقَبَ قَوْله: ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ قَوْله: ﴿فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا﴾ كما في قَوْلِه: ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] فيكونُ الذنبُ تكذيبَ البعث. نظيرُهُ قَوْله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۖ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ [الملك: ٨-٩] إلى قَوْلِه: ﴿فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ﴾ [الملك: ١١]. قالَ المصنِّف: «بذنبهم: بكفرهم في تكذيبهمُ الرُّسل»[2].

قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يُقال: لا يلزمُ ثلاثُ إحياءات؛ لأنَّ مرادهم من قولِهم: ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ أنّا الآنَ تيقَّنَّا أنكَ أحييتنا بعدَ الإماتةِ فاعترفنا. فقَوْلُهم: ﴿أَمَتَّنَا﴾ إلى الآخرِ سببٌ لاعترافهم؛ فلذلكَ جاؤوا بالفاء، وذلكَ أنهم كانوا مُنكرينَ للبعث، وبسببِ ذلكَ كانوا كثيري الذنوب، فاعترفوا بما علموا أنَّ الله تعالى كما كانَ قادرًا على الإنشاءِ كانَ قادرًا على الإعادة، وهذا موافقٌ لقولِ المصنِّف في بيانِ وجهِ التسببِ في ﴿فَٱعْتَرَفْنَا﴾ أنهم أنكروا البعث، فلما تكررَ عليهم الإماتةُ والإحياءُ علموا قدرتهُ على الإعادة، فاعترفوا بذنوبهمُ التي اقترفوها بسببِ إنكارِ البعث. هكذا لخصَهُ صاحبُ «التقريب».

فظهرَ من هذا البيان: أنَّ مقامَ هذهِ الآية غير مقامِ قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] فإنَّ هذهِ لبيانِ الإقرارِ والاعترافِ منهم في الآخرةِ بما أنكروهُ في

---

(١) من قوله: «لأن قولهم هذا كالجواب» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٥: ٥٤٧).

وكذا عن ابنِ عبّاس رضي الله عنهما. فإن قلتَ: كيف صحَّ أن يُسمَّى خَلْقُهم أمواتًا إماتةً؟ قلتُ: كما صحَّ أن تقولَ: سبحانَ من صغَّر جِسمَ البَعُوضة وكبَّر جِسمَ الفيل، وقولك للحفّار: ضَيِّقْ فَمَ الرَّكِيَّة ووسِّعْ أسفلَها، وليس ثَمَّ نقلٌ من كِبَرٍ إلى صِغَر، ولا من صِغَرٍ إلى كِبَر، ولا من ضيقٍ إلى سَعة، ولا من سَعَةٍ إلى ضِيق، وإنما أردتَ الإنشاءَ على تلك الصِّفاتِ، والسببُ في صحَّته: أنَّ الصِّغَرَ والكِبَرَ جائزان معًا على المَصنوعِ الواحد، من غير ترجُّحٍ لأحدهما، وكذلك الضِّيقُ والسَّعة. فإذا اختارَ الصانعُ أحَدَ الجائزَيْن وهو متمكِّنٌ منهما على السواء، فقد صَرَفَ المصنوعَ عن الجائزِ الآخر، فجُعِلَ صَرفُهُ عنه كنَقْلِه منه، ومَن جَعل الإماتتَيْن التي بعد حياةِ الدنيا والتي بعد حياة القبر: لَزِمَه ثلاثُ إحياءات، وهو خلافُ ما في القرآن، إلّا أن يَتمحَّل فيَجعلَ إحداها غيرَ مُعتدٍّ بها، أو يَزعُمَ أن الله يُحييهم في القُبور، وتَستمرُّ بهم تلك الحياةُ فلا يَمُوتون بعدَها، ويَعدُّهم في المُستثنَيْنَ من الصَّعقة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧]. فإن قلتَ: كيف تسبَّب هذا لقوله: ﴿فَٱعۡتَرَفۡنَا بِذُنُوبِنَا﴾؟ قلتُ: قد أنكَروا البعثَ فكفَروا، وتَبعَ ذلك من الذُّنوب ما لا يُحصى؛ لأنَّ مَن لم يخشَ العاقبةَ تَخرَّقَ في المعاصي، فلمّا رأَوُا الإماتةَ والإحياء قد تكرَّرا عليهم، عَلِموا بأنَّ الله قادرٌ على الإعادةِ قُدرتَه على الإنشاء، فاعترَفُوا بذُنوبهم التي اقترفوها مِنْ إنكارِ البَعث وما تَبعَه من مَعاصِيهم. **﴿فَهَلۡ إِلَىٰ خُرُوجٖ﴾ أي: إلى نوعٍ من الخُروج سريعٍ أو بَطيء ﴿مِّن سَبِيلٖ﴾ قطّ، أم اليأسُ واقعٌ** دون ذلك، فلا خروجَ ولا سبيلَ إليه؟ وهذا كلامُ مَن غَلَبَ عليه اليأسُ

الدنيا، وتلكَ لبيانِ الامتنانِ الذي يستدعي شُكْرَ المُنعِم، أو لبيانِ الدلائِل لتصْرِفَهمْ عن الكفرِ كما صرَّحَهُ المصنِّف، ولا يلزمُ أيضًا على هذا ما أوردهُ في السؤال: «كيفَ صحَّ أن يُسمَّى خلقُهُم أمواتًا إماتة؟» فيُحتاجُ إلى ذلكَ الجوابِ المُتعسِّف.

قولُه: (**أي: إلى نوعٍ منَ الخروجِ سريعٍ أو بطيءٍ ﴿مِّن سَبِيلٖ﴾ قَطُّ، أم اليأسُ واقِع؟**).

الانتصاف: وعلى هذا بنى مَن قال:

والقُنوط، وإنما يقولون ذلك تعلُّلًا وتحيُّرًا؛ ولهذا جاء الجوابُ **على حسب ذلك**، وهو قولُه: ﴿ذَٰلِكُم﴾ أي: **ذلكم الذي أنتم فيه، وأنْ لا سبيلَ لكم إلى خروجٍ قطُّ** بسببِ كُفركم بتَوحيدِ الله وإيمانِكم بالإشراك بِهِ ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ﴾ حيثُ حكَمَ عليكم بالعذابِ السَّرمد. وقولُه: ﴿ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ دلالةٌ على الكبرياءِ والعَظَمة، وعلى أن عِقابَ مِثْلِه لا يكونُ إلّا كذلك، وهو الذي يُطابِقُ كبرياءَه ويُناسب جَبَروتَه. وقيل: **كأنَّ الحَرورِيّةَ أخذوا قولَهم: لا حُكمَ إلّا لله، من هذا.** ....

هل إلى نَجْدٍ وصولُ أو على الخَيْفِ نُزولُ؟

أي: إنَّ هذا الأمرَ غلبَ فيهِ اليأسُ على الطَّمع[1].

الإنصاف: ليسَ المثالُ مُطابقًا لِما في الآية؛ لأنَّ «خروج» و«سبيل» نكرتان، أي: ليسَ طريقٌ من الطُّرُقِ إلى نوعٍ من الخروج، وفي الشِّعْر: «الخَيْفُ» و«نَجْدٌ» مَعْرِفتان، لكن حصلَ اليأسُ من أحدِ الأمرين.

وقُلت: يكفي في التشبيهِ أن يُقابَلَ: «وُصول» و«نُزول» وهما نكرتانِ بقَوْلِه: «سبيل» في إرادةِ الإبهام والشيوع، وأما اليأسُ فحاصلٌ منَ المفهومِ بحسبِ المقام، على أنَّ الآيةَ خلَتْ مما يدلُّ على أحدِ الأمرين، نعمْ الآية أبلَغ؛ لأنَّ الشيوعَ فيها في «خروج» و«سبيل» معًا. ولهُ أن يقول: إنَّ الشاعرَ لم يُرِدْ بـ «نَجْد» و«الخَيْف» الموضعينِ بعينهما، بل إنهُ قصدَ بِهِ اليأسَ من حصولِ الوصولِ إلى المحبوبِ في أيِّ مكانٍ كان، دلَّ عليه ذكرُ المكانَيْن، كما دلَّ ذكر الزمانينِ على عمومِ الأزمنة في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

قولُه: (**على حسبِ ذلكَ**)، أي: ذلكَ الكلامِ الذي صدرَ عن اليأسِ والقنوط.

قولُه: (**ذلكمُ الذي أنتم فيه، وأن لا سبيلَ لكم إلى خروج**)، جعلَ المشار إليه ما دلَّ عليه قوله: ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ معَ ما يتصلُ بِهِ من كلامِهِ السّابق، وهوَ قوله: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾.

قولُه: (**كأنّ الحرورية أخذوا قولهم: لا حُكْمَ إلا لله من هذا**)، **الجوهري**: حَرورا: اسمُ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٤: ١٥٥).

....

قرية، يُمدّ ويُقْصَر، نُسِبتَ إليها الحرورية من الخوارج، وكان أوّلَ مُجْتَمعِهم وتحكيمِهم فيها. وعن بعضهم: ومعنى تحكيمهم قولهم: لا حُكمَ إلا الله، وكان القياس حَراوراويّ، لكنهُ استُطيلَ فحُذِفَ الزوائد، كما تقولُ بِراكِيٌّ في النسبةِ إلى بِراكا.

وقال الفقيه أحمد بن داود الدِّيْنَوريُّ في «تاريخه»[1]: لما بايعَ الخوارجُ رئيسهم عبد الله ابنَ وهَبٍ الرَّاسِبِيَّ قامَ فيهم خطيبًا، فحَمِدَ الله وأثنى عليه وصلى على رسولِه، ثم قال: أما بعد، فإنَّ الله أخذَ عُهودنا ومواثيقَنا على الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المُنكرِ والقولِ بالحقِّ والجهادِ في سبيلِهِ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ﴾ [ص: ٢٦]، وقال الله عزَّ وجَل: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، وأشهَدُ على أهلِ دعوتنا من أهلِ ديننا أن قدِ اتَّبعوا الهوى ونبذوا حُكْمَ الكتاب، وجاروا في الحُكْم، وإنَّ جهادهم لَحَقّ[2]. يعني: عليًّا ومُعاوية رَضِيَ الله عنهما.

وكتبَ في جوابِ كتابٍ إلى عليٍّ رَضِيَ الله عنه: أما بعد، إنكَ لم تغضبْ لربك، ولكن غضبتَ لنفسك، فإنكَ كفرتَ فيما كانَ من تحكيمكَ الحكمينِ ـ يعني: أبا موسى الأشعريَّ وعمرَو بنَ العاص ـ، وشهدتَ على نفسكَ أنكَ كفرتَ فيه، فإنِ استأنَفتَ التوبةَ رجعنا إليك، وإن تكنِ الأخرى فإنَّا نُنابذكَ على سواء، وإن اللهَ لا يهدي كيدَ الخائنين. فقاتلهم عليٌّ رَضِيَ الله عنه[3].

ولعلَّ تمسُّكَهم بالآيةِ من حيثُ إنهُ تعالى أثبتَ الحُكمَ لله ووصفَ نفسهُ بالعليِّ الكبير، فآذَنَ بأنَّ الوصفينِ علَّتانِ لذلكَ الإثبات، وعليٌّ رَضِيَ الله عنهُ لـمَّا رَضِيَ بحُكمِ الحَكَمَيْنِ خالفَ النصّ، وليسَ كذلك؛ لأنهُ ليسَ في عبارةِ النصّ، ولا إشارته دلالةٌ على ذلك؛ لأنَّ

---

(١) يعني «الأخبار الطوال»، وهو مطبوعٌ متداول نافع.

(٢) «الأخبار الطوال» ص٢٠٢-٢٠٣.

(٣) المصدر السابق ص٢٠٦.

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ۚ وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ ۞ فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ۞ رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۞ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ۚ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾ ١٣ - ١٦]

﴿يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ من الريحِ والسَّحاب والرَّعدِ والبَرْق والصَّواعق ونحوِها. والرزقُ: المطر؛ لأنه سَببُه. ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾: وما يتَّعظ وما يَعتبرُ بآياتِ الله إلّا مَن يتوبُ من الشِّركِ ويَرجعُ إلى الله، فإنَّ المُعانِدَ لا سبيلَ إلى تذكُّره واتِّعاظه. ثم قال للمُنيبينَ: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أي: اعبُدوه ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ من الشِّرك، وإن غاظَ

قوله: ﴿ ذَٰلِكُم ﴾ إشارةٌ إلى ما دلَّ عليه قوله ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ من اليأسِ التامّ والإقناطِ الكليِّ والحُكمِ بالخلودِ في النار، وقوله: ﴿ ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟﴾ تعليلٌ لذلكَ الحُكم، وقَوْلُه: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ إشارةٌ إلى قطعِ ذلكَ الحُكمِ وبتّ القضاء، أي: لا سبيلَ إلى الخروج؛ لأنكم آثرتمُ الشِّركَ على التوحيد، والله تعالى حكمَ في الأزلِ أنه لا يغفرُ لِمَنْ يُشركُ بِهِ شيئًا، فلا رادَّ لِحُكْمِهِ ولا دافعَ لقضائه؛ لعلوِّ شأنِهِ وعظمةِ كبريائه. هذا تأويلٌ ظاهرٌ مكشوف، وينصره ما ذكرهُ الواحديُّ: فالحُكْمُ لله، أي: أنهُ حكمَ بعذابِ من أشرك بهِ ولا يُرَدُّ حُكمُه[1]، والعليُّ الكبيرُ الذي لا أعلى منهُ ولا أكبر. وفيهِ أنَّ قولَ المصنِّف: «على أنّ عذابَ مثلِه لا يكونُ إلا كذلك»، غير مطابق.

قولُه: (ثم قال للمُنيبين: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أي: اعبُدوه)[2]، بيانٌ لربطِ الفاءِ بما قبلها، يعني: ختمَ الآياتِ البيِّنات، والبياناتِ الشافيةَ الكافيةَ من مُفتَتَحِ السورة إلى هنا بقوله: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾ تعريضًا بمَنْ تمرَّدَ وعصى، وأشركَ بالله وعتا، ثم قال للمنيبين: وإذا كانَ كذلكَ فأنتم منيبونَ ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾، فقوله: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ عطفٌ على قوله: ﴿يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾، والآياتُ ما سبق، وذلكَ أنه تعالى لما حكى

---

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (٤: ٦).

(٢) قوله: «أي: اعبدوه»: سقط من النسخة (ط).

ذلك أعداءَكم ممَّن ليس على دِينكم. ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ يُلۡقِي ٱلرُّوحَ﴾ ثلاثةُ أخبار لقوله: ﴿هُوَ﴾ مُترتِّبةٌ على قوله: ﴿ٱلَّذِي يُرِيكُمۡ﴾، أو أخبارُ مبتدإٍ محذوف،

أحوالَ المشركينَ في هذهِ السورة، وأرادَ أن يشرعَ في أحوالِ المُخلِصين المنيبينَ على قضيَّة التَّضادِّ كما[1] قال: «وإنْ غاظَ ذلكَ أعداءَكُم»، جُعِلَ قوله: ﴿فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾ وما يتصلُ بهِ تخلُّصًا إلى ذِكْرِهم، يعني: هوَ الذي يُريكُم آياته جميعًا من الآفاقِ والأنفسِ ويُفصِّلُها، ويُدبرُ أمورَ معاشكم بإنزالِ الرزقِ من السماء، ولمعادكم بالدعوةِ إلى الدينِ الخالص؛ لأنهُ رفيعُ الدرجات، ولأنهُ ذو العرش، ولأنهُ يلقي الوحيَ الذي هوَ الحياة الأبديَّة، وهوَ الأمرُ بالخيرِ والدعوةُ إلى الدينِ الخالص.

ويدلُّ على المناسبةِ بينَ هذهِ الصفاتِ وتلكَ الصفاتِ اختلافُها تعريفًا وتنكيرًا، أما ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾ فهوَ مثلُ قوله: ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ يحتملُ التعريفَ والتنكير، وأما فائدة التنكيرِ فالدلالةُ على التجددِ والإيذانُ باستمرارِ صعودِ الملائكةِ وقتًا بعدَ وقت، وإليهِ الإشارةُ بقوله: (وهيَ مصاعدُ الملائكة إلى أن تبلغَ العرش) وأما التعريفُ فيه، فقد قال الواحديّ: الرفيعُ بمعنى الرافع[2].

وأما قوله: ﴿يُلۡقِي ٱلرُّوحَ﴾ ففي إفادتهِ استمرارَ الوحيِ من لَدُنْ آدم إلى انتهاءِ زمنِ سيدنا رسولِ الله ﷺ، ثم اتصالِهِ إلى قيامِ يومِ التَّنادِ بإقامةِ مَن يقومُ بالدعوة ـ على ما روى أبو داود عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنهُ قال: «إنَّ الله يبعثُ لهذهِ الأُمةِ على رأسِ كلِّ مئةِ سنةٍ من يجدِّدُ لها دينها»[3] ـ ظاهرٌ مكشوف، ومعنى التجديدِ إحياءُ ما اندرسَ منَ العلمِ بالكتابِ والسنةِ والأمرِ بمقتضاهما، وهوَ مناسبٌ لقولِه: ﴿مِنۡ أَمۡرِهِۦ﴾ يريدُ الوحيَ الذي هو أمرٌ بالخيرِ وبعثٌ إليه.

---

(١) في النسخة (ح): «كأنه».

(٢) «التفسير الوسيط» للواحدي (٤: ٧).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٢٩١) والحاكم في «المستدرك» (٨٥٩٢) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٥٢٧).

وهي مختلفةٌ تَعريفًا وتنكيرًا. وقُرئ: (رفيعَ الدرجات) بالنصبِ على المدح، و﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾، كقوله: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ [المعارج: ٣]؛ وهي مَصاعد الملائكةِ إلى أنْ تَبلُغَ العرشَ، وهي دليـلٌ على عزَّتـه ومَلَكوتِـه. وعن ابن جُبير: سماءٌ فوق سماء، والعرشُ فوقهنَّ. ويجوزُ أن يكونَ عبارةً عن رفعةِ شأنه وعلوِّ سُلطانه، كما أنَّ ذا العَرش عبارةٌ عن مُلكه. وقيل: هي دَرَجاتُ ثوابِه التي يُنزِلها أولياءَه في الجنّة. ﴿ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ الذي هو سببُ الحياةِ من أمْرِه، يريدُ: الوحيَ الذي هو أمْرٌ بالخيرِ وبَعثٌ عليه،

قولُه: (كما أنَّ ذا العرشِ عبارة)، يعني: أنَّ «ذا العرشِ» هنا مثلُ قولِه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؛ كناية عن المُلكِ من غيرِ إرادةِ الحقيقة.

قالَ المصنّف فيه: يُقال: استوى فلانٌ على العرش، يريدونَ مَلَك، وإن لم يَقعُدْ على السريرِ البتَّة[1]، كذلكَ «رفيعُ الدرجاتِ» كنايةٌ عن رفعةِ شأنِه وعلوِّ سلطانِه من غيْرِ إرادةِ الدرجاتِ الحقيقية، وعلى الوجهِ الأولِ أيضًا كناية، لكن مع إرادةِ الحقيقة؛ لقوله: «وهيَ مصاعدُ الملائكةِ إلى أن تبلُغَ العرشَ» وهوَ دليلٌ على عزتِهِ وملكوتِه، وهوَ أنسبُ لقوله: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ والمرادُ الوحي؛ ليكونَ على وِزانِ قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ * يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓاْ﴾ [النحل: ١-٢].

وأما قولُ من قال: هيَ درجاتُ ثوابِهِ التي يُنزِلُها أولياءَهُ في الجنة، فمُناسِبُ لقوله: ﴿فَٱدْعُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ فتكونُ قرينةً دالةً على أنَّ الدرجاتِ مستعارةٌ لمراتبِ الثوابِ استعارةَ محسوسٍ لمعقول.

الأساس: ومن المجاز: لفلانٍ درجةٌ رفيعة.

قولُه: (﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾... يريدُ الوحي)، يعني: المرادُ بالأمرِ هاهنا: الوحي، وصحَّ ذلك؛ لأنَّ الوحيَ أمرٌ بالخير، وإنما ذهبَ إليه؛ لأنَّ ﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ بيانٌ لـ «الرُّوح» فلذلكَ استُعيرَ للوحي الرُّوح، وقد حقَّقْنا وجهَ الاستعارةِ في مُفْتَتَحِ سورةِ «النحل»، فـ ﴿مِنْ﴾ على هذا

---

(١) انظر: (١٠: ١٢٨).

فاستعارَ له الرُّوح، كما قال: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. ﴿لِيُنذِرَ﴾ **الله، أو المُلقى عليه**؛ وهو الرسولُ، **أو الرُّوح**. وقُرئ: (لتُنذِرَ) أي: لتُنذِرَ الروحُ؛ لأنها تؤنَّث، أو على خطابِ الرسول. وقُرئ: (ليُنذَرَ يومُ التَّلاق) على البناء للمفعول. و﴿يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ﴾: يومَ القيامة؛ لأن الخلائقَ تَلتقي فيه. وقيل: يَلتقي فيه أهلُ السماء وأهلُ الأرض. **وقيل: المعبودُ والعابد.** ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾: ظاهِرُون لا يَسترُهم شيءٌ

بيانية، والذي يُفهَمُ من ظاهرِ كلامِ الواحدي: «﴿مِنۡ أَمۡرِهِۦ﴾ من قضائهِ أو بأمرِهِ» أنها ابتدائية؛ أي: من جهتِهِ وبأمرِه[1].

قالَ أبو البقاء: «مِنْ» يجوزُ أن يكونَ حالًا من ﴿ٱلرُّوحَ﴾، وأن يكونَ متعلِّقًا بـ﴿يُلۡقِي﴾[2].

وقال القاضي: ﴿يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾ خبرٌ رابع، تمهيدٌ للنبوةِ بعدَ تقريرِ التوحيد، وفيهِ دليلٌ على أنَّ النبوةَ من عطاءِ الله يختارُ لها من يشاءُ من عباده[3].

قولُه: (﴿لِيُنذِرَ﴾ **اللهُ أو المُلقى عليه... أو الرُّوح**)، فالإسنادُ إلى الرسولِ حقيقي، وإلى الله نحو: كسا الخليفةُ الكعبة؛ لاحتمالِ الحقيقةِ والمجاز. وإلى الرُّوحِ نحو: أنبتَ الربيعُ البقْل، في أنه لا يحتملُ إلا المجاز. والوجهُ الثاني أقربُ من جهةِ اللفظِ والمعنى؛ لقُربِ المرجعِ إليه وقوةِ الإسناد.

قولُه: (**وقيل: المعبودُ والعابد**)، هذا أولى الوجوه؛ لأنَّ هذا المُطلَقَ محمولٌ على ما وردَ في كثيرٍ منَ المواضع، نحو: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ [الكهف: ١١٠] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ٧]، ولإبدالِ قوله: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ من ﴿يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ﴾، وبيان ﴿هُم بَٰرِزُونَ﴾ بقوله: ﴿لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞ﴾.

قالَ مكّي: ﴿هُم بَٰرِزُونَ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ خفضٍ بإضافة ﴿يَوۡمَ﴾ إليها، وظروفُ

---

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (٤: ٧).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٧).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٣).

من جَبَلٍ أو أَكَمة أو بِناء؛ لأنَّ الأرضَ بارزةٌ قاعٌ صَفْصَفٌ، ولا عليهم ثيابٌ، إنما هم عُراةٌ مكشُوفون، كما جاءَ في الحديث: «يُحشرون عُراةً حُفاة غُرْلًا». ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ أي: من أعمالِهم وأحوالهم. وعن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: لا يَخفى عليه منهم شيء. فإن قلتَ: قولُه: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ بيانٌ وتقرير لبُروزهم، والله تعالى لا يَخفى عليه منهم شيء بَرَزُوا أو لمْ يَبرُزوا، فما مَعناه؟ قلتُ: معناه: أنهم كانوا يَتوهَّمون في الدنيا إذا استَتَرُوا بالحِيطان والحُجب أنَّ الله لا يَراهم وتَخفى عليه أعمالُهم، فهم اليومَ صائرُون من البُروز والانكشاف إلى حالٍ لا يتوهَّمون فيها مثلَ ما كانـوا يتوهَّمونه. قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٨]؛ وذلك لعِلْمِهم أنَّ الناسَ يُبصرونهم، وظنِّهم أنَّ الله لا يُبصرهم، ....

الزمانِ إذا كانت بمعنى «إذ» أُضيفتْ إلى الجُمَل؛ الفعليِّ والاسمي[1]، وإن كانت بمعنى «إذا» لم تُضَفْ إلا إلى الفعل، فإذا وقعَ بعدها اسمٌ مرفوعٌ أُضمِرَ فِعْلٌ يرتفعُ به؛ لأنَّ «إذا» حينئذٍ بمعنى الشرط، وهيَ لا تستقبلُ في اللفظِ وفي المعنى، وليستْ «إذ» كذلك؛ لأنه لا معنى للشرطِ فيها؛ لأنَّ «إذ» لِما مضى، والشرطُ لا يكونُ لِما مضى، فافهَمْ ذلك[2].

قولُه: (كما جاء في الحديث)، والحديثُ من روايةِ البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمِذي عن ابن عباس، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنكم ملاقو الله حُفاةً عُراةً غُرْلًا»[3]. في «الجامِع»: الغَرَل: القُلفَة التي تُقْطَعُ من جِلدِ الذَّكَر[4].

---

(١) كذا في النسخ الخطية، والذي في «مشكل إعراب القرآن»: «أضيفت إلى الجُمَلِ إلى الفعلِ والفاعل، وإلى الابتداء والخبر».

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣٥).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٢٤) ومسلم (٢٨٦٠) والترمذي (٢٤٢٣).

(٤) «جامع الأصول» (١٠: ٤٢٤).

وهو معنى قوله: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]. ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾: حِكايةٌ لِما يُسأل عنه في ذلك اليومِ ولِما يُجابُ به. ومعناه: أنه يُنادي منادٍ فيقول: لمن المُلكُ اليوم؟ فيُجيبه أهلُ المحشر: لله الواحدِ القهَّار. وقيل: يَجمع الله الخلائقَ يومَ القيامة في صَعيدٍ واحد بأرضٍ بيضاءَ كأنها سَبيكةُ فضَّةٍ لم يُعْصَ الله فيها قطّ، فأوّلُ ما يُتكلَّم به أن ينادِيَ مُنادٍ: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ * الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ﴾، الآية فهذا يَقتضي أن يكونَ المُنادي هو المجيبَ.

قولُه: (**وهوَ معنى قولـه: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾** [إبراهيم: ٤٨])، يعني: معنى قولـه: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾، ومعنى ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ واحد؛ لأنهم إذا برزوا لله الواحدِ القهارِ في ذلكَ اليومِ لا يخفى على الله منهم شيء في زعمهم، كما قال: «فهم اليومَ صائرونَ منَ البُروزِ والانكشافِ إلى حالٍ لا يتوهمونَ فيها مثلَ ما كانوا يتوهمونه».

قولُه: (**بأرضٍ بيضاءَ كأنها سبيكةُ فضة**)، الحديث من روايةِ البخاريِّ ومسلِم عن سهلِ بنِ سعد، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يُحشَرُ الناس يومَ القيامةِ على أرضٍ بيضاءَ عفراءَ كقُرصَةِ النَّقِي ليسَ فيها عَلَمٌ لأحد»[1].

قولُـه: (**فهذا يَقتَضِي أن يكونَ المُنادي هوَ المُجيب**)، يعني: دلَّ الاستئنافُ من قوله: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ على التعليل، فيجبُ أن يكونَ السائلُ والمُجيبُ هوَ الله عزَّ وجَل، فإنهُ لمّا سأل: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ وأجابَ هو بنفسه: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾، وكانَ المقامُ موقِعَ السؤالِ وطلبِ التعليل، فأُوقِعَ ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ﴾ جوابًا عنه، يعني: إنما اختصَّ المُلكُ به؛ لأنه وحدَه يقدرُ على مجازاةِ كلِّ نفسٍ ما كسبَت، وله العدلُ التامُّ فلا يظلِمُ أحدًا، وله التصرُّفُ التامُّ فلا يشغلُهُ شأنٌ عن شأن، فيُسرِعُ الحساب. ولو أوقعَ: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ جوابًا عن أهلِ المحشر، لم يَحسُنْ هذا الاستئناف.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٢١) ومسلم (٢٧٩٠).

[﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۚ لَا ظُلۡمَ ٱلۡيَوۡمَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ ١٧]

لَمّا قَرَّر أن المُلكَ لله وحدَه في ذلك اليومِ عَدَّد نتائجَ ذلك؛ وهي أنَّ كلَّ نَفْسٍ تُجزى ما كَسبتْ، وأن الظُّلمَ مأمون؛ لأنَّ الله ليس بظلّام للعبيد، وأنَّ الحسابَ لا يُبطئ؛ لأنَّ الله لا يَشغَلُه حِسابٌ عن حِساب، فيُحاسبُ الخَلْقَ كلَّه في وقتٍ واحد، وهو أسرعُ الحاسِبين. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: إذا أخذ في حِسابهم لم يَقِلْ أهلُ الجنّة إلّا فيها، ولا أهلُ النار إلّا فيها.

قالَ صاحبُ الكواشي: بعدَ فناءِ الخلقِ يقولُ تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ فلم يُجَب، فيقول تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ والوقفُ على «اليوم» كاف، وعلى «القهار» تام، «اليوم» الثاني: معمولُ «تُجزى». وكذا عن أبي البقاء[1].

قولُه: (لم يَقِل) من القيلولة، وهو من قولِهِ تعالى: ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ يَوۡمَئِذٍ خَيۡرٞ مُّسۡتَقَرّٗا وَأَحۡسَنُ مَقِيلٗا﴾ [الفرقان: ٢٤] وقد فُسِّرَ هناكَ المَقيلُ بالمكان الذي يأوونَ إليه للاسترواح[2].

وروينا في «شرحِ السّنّة»: «لا ينتصفُ النهارُ من يوم الجمعةِ حتى يَقيلَ هؤلاءِ وهؤلاء»[3]. وروى الواحديُّ عن ابنِ مسعودٍ وابنِ عباس: «لا ينتصفُ النهارُ من يوم القيامةِ حتى يَقيلَ أهلُ الجنةِ الجنةَ وأهلُ النارِ النار»[4]. وفيه: أنَّ حُكمَ الكُلِّ في تلكَ الساعةِ كذلك، لكنْ ليسَ فيه بقاءُ ذلكَ الحُكم، فكيفَ وقد ثبتَ بالأحاديثِ الصحيحةِ البالغةِ مبلَغَ التواتُرِ خروجُ العُصاةِ من أُمةِ محمدٍ صلواتُ الله عليه من النار، إما بمَحْضِ الغُفرانِ أو بشفاعةِ رسولِ الله ﷺ؟ منها ما روَيْنا عن البُخاريِّ ومُسلِم: «يخرجُ منَ النارِ قومٌ كأنهم الثَّعارير»[5].

الثَّعارير: صغارُ القثّاء.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٧).

(٢) انظر: (١١: ٢١٥).

(٣) «شرح السنة» (١٥: ٢٠١) من حديثِ ابن مسعود رَضِيَ الله عنه.

(٤) «التفسير الوسيط» للواحدي (٣: ٣٣٨).

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٥٨) ومسلم (١٩١) من حديثِ جابر بن عبدالله رَضِيَ الله عنه.

[﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ ١٨]

الآزفـةُ: القيامة، سُمِّيت بذلك لأُزُوفها، أي: لقُـرْبها. ويجوزُ أن يريدَ بـ﴿يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ﴾: وقتَ الخُطّة الآزِفة؛ وهي مُشارفتُهم دخولَ النار، فعند ذلك ترتفعُ قلوبُهم عن مَقارِّها فتَلْصَقُ بحَناجرهم، فلا هي تَخرجُ فيموتوا، ولا ترجعُ إلى مواضعها فيَتنفَّسُوا ويتروَّحوا، ولكنها مُعترِضةٌ كالشَّجا، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الملك: ٢٧]. فإن قلتَ: ﴿كَٰظِمِينَ﴾ بما انتصَبَ؟ قلت: هو حالٌ عن أصحابِ القُلوب على المعنى؛ لأنَّ المعنى: إذ قلوبُهم لدى حَناجرهم كاظمين عليها. ويجوزُ أن يكون حالًا عن القلوب، وأنَّ القلوبَ كاظمةٌ على غمٍّ وكَربٍ فيها مع بُلوغها الحَناجِرَ، وإنما جُمِعَ الكاظِم جَمْعَ السَّلامة؛ لأنه وَصَفَها بالكَظْم الذي هو من أفعالِ العُقلاء، كما قال تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، وقال: ﴿فَظَلَّتْ

قولُه: (مُعترضة كالشَّجا)، الجوهري: أشجاهُ يُشْجيهِ إشجاءً: إذا أغَصَّه. يُقالُ: شَجِيَ - بالكَسْرِ - يَشْجَى شَجًى.

قولُه: (كما قال: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الملك: ٢٧])، مثالٌ لقوله: (وهيَ مُشارِفَتُهُمْ دخولَ النار)، فعندَ ذلكَ ترتفعُ قُلوبُهم عن مَقارِّها.

قولُه: (وأنَّ القلوبَ كاظمةٌ على غمٍّ وكَرب)، أي: تبقى القلوبُ كالساكِتِ المُمتَلِئِ قلبُه غمًّا وغيظًا. قال صاحبُ «الكشف»: نسبةُ الكظمِ إلى القلبِ كنسبةِ الكتابةِ[1] إلى اليد. وقال: معنى «كاظمين» مُتوقِّفينَ عن كلِّ شيءٍ إلا عما دُفِعَتْ إليه من فِكْرِها فيه، كذلكَ قوله: ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] المتوقِّفينَ عما يدعو إليه الغضب[2].

---

(١) سقط لفظُ «الكتابة» من النسخة (ح).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٧٥ - ١١٧٦)، بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٠) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

﴿أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، **ويَعْضُدُه قراءةُ مَن قرأ: (كاظمون)**، ويجوزُ أن يكونَ حالًا عن قوله: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ﴾، أي: وأنذِرْهم مقدِّرين أو مُشارِفين الكَظْمَ، كقوله: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. الحَميم: المُحِبُّ المُشفِق. والمُطاع: مجازٌ في المشفَّع؛ لأنَّ حقيقةَ الطاعةِ نحوُ حقيقةِ الأمْرِ في أنها لا تكونُ إلّا لمن فَوْقَك. فإن قلتَ: ما معنى قولِه تعالى: ﴿وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ﴾؟ قلتُ: يَحتمل أن يتناوَلَ النفيُ الشفاعةَ والطاعة معًا، وأنْ يَتناوَلَ الطاعةَ دون الشفاعة، كما تقولُ: ما عندي كتابٌ يُباع، فهو مُحتملٌ نفيَ البيع وحدَه، **وأنَّ عندك كتابًا إلّا أنك لا تَبيعُه**؛ ونَفْيَهما جميعًا، وأنْ لا كتابَ عندك، ولا كونَه مبيعًا. ونحوُه:

ولا تَرَى الضَّبَّ بها يَنجَحِرُ

يريد: نَفْيَ الضبِّ وانجِحَارِه. فإن قلتَ: فعلى أيِّ الاحتمالَيْن يجبُ حمْلُه؟ قلتُ: على نفيِ الأمرَيْن جميعًا، ....

قولُه: (**ويَعضُدُهُ قراءَةُ مَنْ قرأ «كاظمون»**[1])، لأنَّ «كاظمون» على هذا محمولٌ على «القلوب» خبرٌ لها، و﴿لَدَى ٱلۡحَنَاجِرِ﴾ ظرفُ «كاظمون» قُدِّمَ عليه، أو هوَ خبرٌ بعدَ خبر. وعلى التقديرِ الأولِ وهوَ قوله: «إذ قلوبهم لدى حناجرهم» كان ﴿كَٰظِمِينَ﴾ حالًا من الضميرِ المجرورِ في الخبر، ولا يجوزُ إجراءُ «كاظمون» عليه حالًا، ولا على المبتدأ خبرًا؛ إلا على التأويل. وقدَّرَ صاحبُ الكواشي: «هم كاظمونَ» فعلى هذا يقوى إرادة أصحابِ القلوب.

قولُه: (**وأنَّ عندك كتابًا إلا أنكَ لا تبيعُه**)، عطفٌ تفسيريٌّ على قوله: «نفيُ البيع وحده»، وكذا قولُه: «وأن لا كتابَ عندك ولا كونه مبيعًا» تفسيرٌ لقوله: «ونفيهما جميعًا».

---

(١) وممن جوَّز القراءة به: الكسائي والفرّاء. قال الفرّاء في «معاني القرآن» (٣: ٦): ولو كانت «كاظمون» مرفوعةً على قولك: إذ القلوب لدى الحناجر إذ هم كاظِمون، أو على الاستئناف؛ كان صوابًا. انتهى. ولتمامِ الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٠٢).

مِن قِبَلِ **أنَّ الشفعاءَ هم أولياءُ الله**، وأولياءُ الله لا يُحِبُّون ولا يرضَوْن إلّا من أحبَّه الله ورَضِيَه، وأنَّ الله لا يُحِبُّ الظالمين، فلا يُحِبُّونهم، وإذا لم يحبُّوهم لم يَنصروهم ولم يَشفَعُوا لهم، قال الله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، وقال: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]؛ ولأنَّ الشفاعةَ لا تكونُ إلّا في زيادة التفضُّل، وأهلُ التفضُّل وزيادتِه إنما هم أهلُ الثواب، بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضۡلِهِۦ﴾ [النساء: ١٧٤]، وعن الحسنِ: والله ما يكون لهم شفيعٌ البتَّة. فإن قلتَ: الغَرَضُ حاصل بذِكْر الشفيعِ ونَفْيه، فما الفائدةُ في ذِكْرِ هذه الصِّفة ونَفْيِها؟ قلتُ: في ذِكْرِها فائدةٌ جليلة؛ وهي أنها ضُمَّت إليه؛ **لِيُقامَ انتفاءُ الموصوف مقامَ الشاهد على انتفاء الصِّفة**؛ لأنَّ الصفةَ لا تتأتّى بدون مَوصُوفها، فيكون ذلك إزالةً لتوهُّمِ وجود

قولُه: (**من قِبَلِ أنّ الشُّفَعاءَ هم أولياءُ الله**)، يعني: الواجبُ أنْ ينفيَ الشافعَ والطاعة، لا أنَّ هناكَ شافعًا غيرَ مُطاع؛ إذ ليسَ للظالِمينَ شافعٌ البتَّة؛ لأنَّ الشُّفَعاءَ أولياءُ الله، والأولياء لا يشفعونَ للظالمين، والتعريفُ في «الظالِمين» عندهُ للجنس، وعندنا للعَهد؛ لأنَّ «الظالِمين» مِن وَضعِ المُظْهَرِ موضِعَ المُضْمَرِ والمرادُ بهم «المُنذَرينَ» في قوله: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ﴾.

قولُه: (**لِيُقامَ**[1] **انتفاءُ الموصوفِ في**[2] **مقامِ الشاهدِ على انتفاءِ الصفة**)؛ لأنَّ الصفةَ لا تتأتّى بدونِ موصوفِها قال صاحبُ «التقريب»: وإنما لم يَقتَصِرْ على نفيِ الشفيع؛ لأنَّ المقصودَ نفيُ كونِهِ مُشَفَّعًا، لا نفيُ ذاتِ الشفيع، وإنْ كانَ الثاني دليلًا على الأولِ ومُستَلزِمًا له، فأرادَ ذكرَ المقصودِ مع الاستشهادِ عليه، كقولِ مَنْ عوتبَ على القعودِ عن الغزو: ما لي فرسٌ أركَبُه. أي: لا يمكنني الركوبُ لعدمِ الفرس، فكذا لا يمكنُ التشفيعُ لعدمِ الشفيع، فذكْرُ المقصودِ والدليل عليه ـ وهو التقريرُ ـ أظهَرُ مما في الأصل.

وقال والدُه صاحبُ «التهذيب»: حاصلُ كلامِ الزَّمَخشَريِّ أنهُ استدلَّ بعدمِ الموصوفِ

---

(١) في النسخة (ح): «انتقام»، وهو خطأ.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن لفظة «في» ليست في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع.

الموصوف، بَيانُه: أنك إذا عُوتِبتَ على القُعود عن الغَزْوِ فقلتَ: ما لي فَرَسٌ أركبُه، ولا معي سلاحٌ أُحارِبُ به، فقد جَعلتَ عَدَمَ الفَرَس وفَقْدَ السلاح عِلّةً مانعة من الرُّكوبِ

على عدمِ الصفة؛ لأنَّ وجودَ الصفةِ بلا موصوفٍ مُحال. وقوله: «فيكونُ ذلكَ إزالةً لتوَهُّمِ وجودِ الموصوفِ»، كأنهُ استدلالٌ بعدمِ الصفةِ على عدمِ الموصوف، وهوَ يُناقضُ ذلكَ التقرير.

وقُلت: مقصودُ المصنّف من قوله: «في ذكْرِها فائدةٌ جليلة» أنَّ مجيءَ الصفةِ ونفيَها ليسَ إلا للمُبالغةِ في نفيِ الموصوف، فمعنى قولِهِ تعالى: ﴿مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ في هذا المقام: كيفَ يتأتى الشفيعُ ولا شفيع؟ كمعنى قولِ القائلِ لمَنْ يُعاتبُه على القعودِ عن الغزو: ما لي فرسٌ أركبُه. أي: كيفَ يتأتى منِّي الركوبُ ولا فرسَ لي؟ فكانَ ذِكرُ الركوبِ والاستدلالُ على عدمِ تأتّيهِ بعدمِ الفرسِ دليلًا على أنّ انتفاءَ الفَرَسِ أمْرٌ لا نزاعَ فيه، وأنَّ المُخاطَبَ لا يُناقِشُه فيه، وكذلكَ ذِكْرُ التشفيعِ والاستدلالُ على عدمِ تأتّيهِ بعدمِ الشفيعِ دليلٌ على فقدانِ الشفيع، أمْرٌ مُحَقَّقٌ مشهورٌ لا نزاعَ فيه، وإليهِ الإشارةُ بقوله: «الأمْر المعروفِ غيرِ المُنكَرِ الذي لا ينبغي أن يُتَوَهَّمَ خلافُه»، والأُسلوبُ من بابِ نفيِ الشيءِ بنفيِ لازِمه، فجيءَ بالصفةِ ليجعَلَ نفيَ الموصوفِ دليلًا على انتفائِها، فيَلزَمُ منهُ نفيُ تَوَهُّمِ الموصوف، يعني: بلغَ الموصوفُ في الانتفاءِ مَبلَغًا مُتناهيًا حتى صارَ دليلًا على انتفاءِ الصفة؛ لِما يلزَمُ من انتفاءِ الموصوفِ انتفاءُ الصفة؛ لأنَّ الصفةَ لا تتأتى بدونِ موصوفِها، فيكونُ المجموعُ دليلًا على المطلوبِ وهوَ انتفاءُ الموصوفِ بالكلّيَّة. وقد استقصينا في البقرةِ عندَ قولِهِ تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] القَوْلَ فيه.

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: نفيُ المجموعِ يصحُّ بنفيِ جُزْئِهِ وبنفيِ كُلِّه، فإن كانَ المرادُ نفيَ الأمرَينِ فذِكْرُ الصفةِ كالعِلةِ لنفيِ الذات، أي لا طاعةَ فلا شفاعة، أو لا ذاتَ فلا صفة، فيكونُ النفيُ مرتينِ من وجهينِ مختلفين، فظهَرَ أنَّ الفاءَ في «فيكونُ ذلكَ» نتيجةٌ من قوله: «ليُقامَ انتفاءُ الموصوف»، لا من قوله: «لأنَّ الصفةَ لا تتأتى»، فلا يلزمُ التناقُض كما ظُنَّ[1].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٥٨).

والمُحارَبة، كأنك تقولُ: كيف يتأتّى مني الركوبُ والمحاربة ولا فَرَسَ لي ولا سِلاح معي؟! فكذلك قولُه: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ معناه: كيف يتأتّى التشفيعُ ولا شفيع؟ فكانَ ذِكْرُ التشفيع والاستشهاد على عدمِ تأتّيه بعَدم الشفيع وَضْعًا لانتفاءِ الشفيع موضعَ **الأمْرِ المعروف** غيرِ المُنكَر الذي لا يَنبغي أن يُتوهَّم خِلافُه.

[﴿ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴾ ١٩]

الخائنة: صِفةٌ للنَّظْرة، أو مصدرٌ بمعنى الخِيانة، كالعافية بمعنى المُعافاة، والمراد: استراقُ النَّظَرِ إلى ما لا يَحِلُّ، كما يفعلُ أهلُ الرِّيْب، ولا يَحسن أن يُرادَ الخائنةُ من الأعيُن؛ **لأنّ قولَه: ﴿وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ لا يُساعِدُ عليه**. فإنْ قلتَ: بِمَ اتَّصل قولُه: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾؟ قلتُ: **هو خبرٌ من أخبار ﴿هُوَ﴾** في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ﴾، مثلُ ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾، ولكنْ ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾ قد عُلِّل بقوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾، ثم

قولُه: (**الأمر المعروف**)، أي: المشهورِ الثابتِ القائم، فكأنهُ قد عُلِمَ من غيرِ شُبْهةٍ أنْ لا شفيع، فيُستَدَلُّ بهِ على عدمِ الشفيع.

قَوْلُه: (**لأنَّ قَوْلَه: ﴿وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ لا يُساعِدُ عليه**)، لأنَّ مراعاةَ النسبةِ بينَ القرينتَينِ في فصيحِ الكلامِ واجب، فإذنْ لا يجوزُ أن يكونَ «الخائنة» صفة للعَيْن، أي: العَيْن الخائنة، ثم أُضيفَ الصفةُ إلى موصوفِها؛ لأنَّ قوله: ﴿وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ لا يُناسِبُه؛ لأنهُ نسبَ الإخفاءَ إلى الصُّدورِ فأوجبَ ذلك أن ينسبَ الخائنةَ إلى الأعيُن. ويُقال: يعلمُ نظرةَ الأعيُنِ ويعلمُ ما تُخفي الصُّدور. وفيهِ بحث؛ لأنَّ المقصودَ من الإسنادِ المُبالَغة، وأنَّ الله تعالى يعلَمُ استراقَ العَيْنِ لا العَيْنَ الخائنة، سواءٌ ضمَّ إليه قرينتَها أو لم يَضُمّ.

وقال القاضي: النظرةُ الخائنةُ النظرةُ الثانيةُ إلى غيرِ المُحْرَمِ واستراقُ النظرِ إليه، أو خيانةُ الأعيُن[1]. والجملةُ خبرٌ خامسٌ للدلالةِ على أنهُ ما من خَفِيٍّ إلا وهوَ متعلِّقٌ للعلمِ والجزاء.

قولُه: (**هوَ خبرٌ من أخبارِ ﴿هُوَ﴾**)، أي: لفظة ﴿هُوَ﴾ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾، يعني: ﴿يَعْلَمُ﴾ خبرٌ لـ﴿هُوَ﴾، مثل ﴿يُلْقِى﴾.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٤).

استُطرِد ذِكْرُ أحوالِ يومِ التَّلاقِ إلى قوله: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾؛ فبعُدَ لذلك عن أخواتِه.

قولُه: (فبعُدَ لذلكَ عن أخواتِه)، فإن قُلت: فهلَّا لم يُقَدَّمْ على ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾ أو على إخوانِه؛ لئلَّا يَحصُلَ هذا البُعد؟ قلت: لا يخلو إما أن يُؤتى بِهِ قبلَ قوله: ﴿ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ أو بعدَه، ولا يجوزُ الأول؛ لأنَّ هذا مُتَضَمِّنٌ للتهديدِ كما قال: «والمرادُ استراقُ النظَرِ إلى ما لا يحل».

وقال الواحدي: يعلمُ مُسارقةَ النظَرِ إلى ما لا يحلّ، وما تُسِرُّ القلوبُ في السرِّ من المعصِيَة[1]، ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ فيجزِي بالحسَنةِ والسيِّئة، وذلكَ وارِدٌ في الامتِنانِ على ما يوجبُ الشُّكْرَ من نعمةِ الحياتين، وقد سبقَ اتصالُهُ بها قبله.

ولا الثاني[2]؛ لأنهُ إما أن يُقَدَّمَ على «رفيع الدرجاتِ» أو يُؤَخَّرَ عنه.

ولا يجوزُ الأول؛ لأنَّ ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾ في الوجهِ المختارِ مُفَسَّرٌ بمصاعِدِ الملائكةِ ومهابطها للسِّفارةِ بينَ المُرسِلِ والمُرسَلِ إليه، وهوَ كالمُقدِّمةِ لقوله: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾، وورودُهما عقيب ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ للإيذانِ بأنَّ الماءَ كما هوَ حياةُ الأرضِ الميِّتة، كذلكَ الوحيُ حياةٌ للقلوبِ[3] الميِّتة.

ولا الثاني؛ لأنهُ إذا لم يجُز ذلكَ فبالطريقِ الأوْلى هذا؛ لئلا يتخلَّلَ بينَ المُقدِّمةِ ولاحقتها أجنبيٌّ، وإنما عقَّبَ بِهِ قوله: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ وما يتصلُ بِهِ من الاستطرادِ لمناسبةِ بينهما لفظًا ومعنًى، كما قال: هوَ مثلُ ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾، أما اللفظُ فكلاهما مضارعان، وأما المعنى فلدلالةِ كلٍّ منهما على الوعيدِ والتهديد، أما العلمُ فكما سبق، وأما الوحيُ فلِتصريحِ تعليلِهِ بقوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ إلى آخره.

فإن قُلت: لِمَ لا تجعلُ العِلمَ عِلَّةً لنفيِ شفاعةِ الشفيع، كما في قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى

---

(١) «الوسيط في التفسير» للواحدي (٤: ٨).

(٢) مُتعَلِّق بقوله: «ولا يجوزُ الأوّل».

(٣) سقط لفظ «للقلوب» من النسخة (ح).

[﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقْضُونَ بِشَىْءٍ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ٢٠]

﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ يعني: **والذي هذه صِفاتُه وأحوالُه لا يَقضي إلّا بالحقِّ** والعدل؛ لاستغنائه عن الظُّلم، وآلهتكم لا يَقضُون بشيء. **وهذا تهكُّمٌ بهم**؛ لأنَّ ما لا يُوصَف بالقُدرةِ لا يقال فيه: يَقضي، أو: لا يقضي. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ **تقريرٌ** لقوله: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩]، ووعيدٌ لهم بأنه يَسمع ما

يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فكأنهُ قيل: ما للظالمينَ من شفيع؛ لِما يَعلَمُ الله منهمُ الخيانةَ سرًّا وعلانيةً ظاهرًا وباطنًا، فتَخلَّصَ من تلكَ الورطة؟

قُلت: إذا جُعِلَ من الأخبارِ المستقِلَّةِ بالدلالةِ لإثباتِ وصفِ العلمِ ويتصلُ بِهِ حديثُ العَدْلِ والقضاءِ الحق، ويكونُ تخلُّصًا إلى ذمِّ آلهتهم، ولا يفوتُ تعليلُ نفيِ الشفاعةِ أيضًا على سبيلِ الإدماجِ لاقترانِهِ به، كانَ أحسنَ من تعليقِهِ بنفيِ الشفاعةِ وحدَه. لله درُّ المصنِّف ولطيفِ اعتباراتِهِ ودقيقِ إشاراتِه، ورَحِمَ الله مَن كانَ سببًا لمَثارِ هذهِ النكات.

قولُه: (**والذي هذهِ صفاتُه وأحوالُه لا يقضي إلا بالحقّ**)، يعني: عُومِلَ بالاسمِ الجامعِ مُعامَلة اسمِ الإشارة، مثلَ «أولئك» و«ذلك» إذا وقعَ بعدهُ حُكم؛ ليُؤذِنَ بأنَّ ما بعدهُ جديرٌ بما قبله لإجراءِ تلكَ الصفاتِ عليه، وإنما عدلَ من اسمِ الإشارةِ إلى اسمِ الذات؛ ليكونَ أجمَعَ وأفخَم.

قولُه: (**وهذا تهكُّمٌ بهم**)، فإن قُلت: لِمَ لم يجعلهُ من المُشاكَلة؟ قُلت: جَعْلُه استعارةً تهكُّميَّةً أبلَغ، والاختيار أولى، والمقامُ له أدْعى، وهوَ تحقيرُ شأنِ آلهتهم وتسفيهُ رأيهم.

قولُه: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ **تقريرٌ لقوله**: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾)، أي: يعلمُ خائنةَ الأعيُن؛ لأنهُ بصيرٌ لا يحجُبُه شيء من المُبصَراتِ التي تخفى على كلِّ ذي بَصَر، ويَعلَمُ ما تُخفي الصدورُ من الهواجسِ التي ربما تخفى على صاحبها؛ لأنهُ سميع حقيقي، وإنما فَصْلُ هذهِ الفقرة بهذهِ الفاصلةِ يكونُ ظاهرًا في التعريضِ بما يَدعونَ من دونِ الله، وأنها لا تقدِرُ على القضاء؛ لأنها لا تسمعُ ولا تُبصِر.

يقولون ويُبصر ما يَعملون، وأنه يُعاقِبُهم عليه، وتعريضٌ بما يَدْعُون مِن دُون الله، وأنها لا تَسمَعُ ولا تُبصِر. وقُـرِئ: ﴿يَدۡعُونَ﴾ بالياء والتاء.

[﴿أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُواْ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَانُواْ هُمۡ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ وَءَاثَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٖ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانَت تَّأۡتِيهِمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَكَفَرُواْ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّهُۥ قَوِيّٞ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ ٢١-٢٢]

﴿هُمۡ﴾ في ﴿كَانُواْ هُمۡ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ﴾ فصلٌ. فإن قلتَ: مِن حقِّ الفَصْلِ أن لا يقعَ إلّا بين معرفتَيْن، فما بالُه واقعًا بين مَعرفةٍ وغيرِ معرفة؛ وهو ﴿أَشَدَّ مِنۡهُمۡ﴾؟ قلتُ: قد ضارع المعرفةَ في أنه لا يدخُلُه الألفُ واللام؛ فأُجريَ مُجراهُ. وقُرِئ: (منكم) وهي في

وفيهِ إشارةٌ إلى أنَّ الحاكمَ والقاضيَ ينبغي ألا يكونَ فاقدَ السمعِ والبصَر، فيكونُ قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّ﴾ إلى آخرِهِ مُعترِضةً بينَ المُقرِّرِ والمُقرَّر.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿يَدۡعُونَ﴾ بالياءِ والتاء)، الفَوقانيَّة: نافعٌ وابن ذَكْوان، والباقونَ: بالياء[1].

قولُه: (قد ضارَعَ المعرفةَ في أنهُ لا يدخلُه الألفُ واللام)، قال ابن الحاجب: ولا يجوزُ أن تقول: زيدٌ هو غُلامُ رجل، وإن كانَ مُمتنِعًا دُخولُ حرفِ التعريفِ عليه؛ لأنَّ هذا مخصوصٌ بـ«أفعَلُ من كذا»، والفَرقُ بينهما أنَّ «أفعَلَ من كذا» يُشبِهُ المعرِفَةَ شبهًا قويًّا من حيثُ المعنى، حتى إنَّ معنى قولِك: أفضلُ من كذا، الأفضل باعتبارِ فضليةٍ معهودة، ولذلكَ قامَ مقامَه، وليسَ غلامُ رجلٍ كذلك، فإنهُ إنما امتنعَ دخولُ حرفِ التعريفِ عليه من جهةِ أنَّ الإضافةَ قد تكونُ للتعريف، واللامُ للتعريف، فكُرِهَ الجمعُ بينهما، بخلافِ «أفضل منك».

قولُه: (وقُرِئَ: «مِنكُم»)، ابن عامر[2].

---

(١) ولِتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٢٨.

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٢٩.

مَصاحف أهلِ الشام. ﴿وَءَاثَارًا﴾: يريدُ حُصونَهم وقُصورهم وعُدَدَهم، وما يُوصَف بالشدَّةِ من آثارهم. أو أرادَ: وأكثرَ آثارًا، كقوله:

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحا

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ * إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَقَٰرُونَ فَقَالُوا۟ سَٰحِرٌ كَذَّابٌ * فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ ٱقْتُلُوٓا۟ أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ وَٱسْتَحْيُوا۟ نِسَآءَهُمْ ۚ وَمَا كَيْدُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ ٢٣ - ٢٥]

﴿وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾: وحُجّةٍ ظاهرة؛ وهي المُعجزات، فقالوا: هو ساحرٌ كذّاب، فسَمَّوُا السلطانَ المبين سِحرًا وكَذبًا، ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾: بالنُّبوّة. فإن قلتَ: أمَا

قولُه: (وما يوصفُ بالشدَّةِ من آثارهم)، الراغب: أثرُ الشيء: حصولُ ما يدلُّ على وجودِه. يُقال: أثر وإثْر، والجمع: الآثار. ويُقالُ للطريقِ المُستدَلِّ بهِ على تَقدُّمِ أشخاص: آثار. وأثَرتُ العِلمَ: رَوَيْتُه، آثُرُه أثرًا وأثارةً وأُثْرة. وأصلُه: تَتبَّعْتُ أثَرَه، قال تعالى: ﴿أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، وقُرِئ: «أثَرَة»، وهوَ ما يُروى ويُكتَبُ فيبقى لهُ أثر. والمآثر: ما يُروى من مكارِمِ الإنسان. ويُستعارُ الأثَرُ للفضل، والإيثارُ للتَّفضُّل، ومنهُ قولهم: آثَرْتُه، وقوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الحشر: ٩] والاستئثار: التفرد بالشيءِ من دونِ غيرِه. وفي الحديث: «ستكونُ بعدي أثَرَة»[1] أي: يَستأثِرُ بعضكم على بعض[2].

قولُه: (أو أرادَ: وأكثر آثارًا)، فعلى الأولِ ﴿وَءَاثَارًا﴾ عطفٌ على ﴿قُوَّةً﴾، فتختصُّ الآثارُ بما فيه قوّةٌ وشدّة، وعلى الثاني عطفٌ على ﴿أَشَدَّ﴾ على تقدير أكثر مُطلقًا، سواءٌ كانت الآثارُ قويّةً أو لا[3].

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٣٦٠٣) ومسلم (١٨٤٣) وغيرهما من حديثِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٢.

(٣) من قوله: «قوله: (أو أراد وأكثر آثارًا)» إلى هنا، سقط من (ف) و(ح).

كان قتلُ الأبناءِ واستِحْياءُ النِّساء من قَبْلُ خِيفةَ أنْ يولدَ المولودُ الذي أنذرَتْه الكَهَنةُ بظهوره وزوالِ مُلكه على يده؟ قلتُ: قد كان ذلك القتلُ حينئذٍ، وهذا قتلٌ آخر. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه في قوله: ﴿قَالُواْ ٱقْتُلُوٓاْ﴾: أَعيدوا عليهم القتلَ كالذي كان أوّلًا. يريد: أنَّ هذا قتلٌ غيرُ القتلِ الأوّل. ﴿فِى ضَلَـٰلٍ﴾: في ضَياعٍ وذهاب، باطلًا لم يُجْدِ عليهم، يعني: أنهم باشَروا قَتْلَهم أوّلًا فما أغنى عنهم، ونَفَذَ قضاءُ الله بإظهارِ مَن خافُوه، فما يُغني عنهم هذا القتلُ الثاني، وكان فرعونُ قد كفَّ عن قتلِ الوِلْدان، فلمّا بُعث موسى وأحسَّ بأنه قد وَقع أعادَه عليهم **غيظًا وحَنَقًا، وظنًّا منه أنه يصدُّهم بذلك عن مُظاهرةِ موسى**، وما عَلِمَ أنَّ كَيْدَه ضائعٌ في الكرَّتَيْن جميعًا.

[﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾ ٢٦]

﴿ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ كانوا إذا هَمَّ بقتله كَفُّوه بقولهم: ليس بالذي تخافُه، ......

قولُه: (**غَيْظًا وحَنَقًا وظَنًّا منهُ أنهُ يصُدُّهُمْ بذلكَ عن مظاهَرَة موسى عليه السلام**)[1]، وقال في موضعٍ آخر: «إلباسًا عليهم وتعميةً وأنَّ ذلكَ المولودَ مُنتظَرٌ بعدُ، وليسَ موسى بذلكَ»، وينصرهُ قوله: ﴿وَمَا كَيْدُ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾، وقولُه تعالى: ﴿ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾، وقولُه: (كانَ هذا تمويهًا على قومِهِ وإيهامًا أنهم همُ الذينَ يكفونه)، وقال في «الأعراف» ـ في قوله: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَـٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] ـ: «سنعيدُ عليهم ما كنّا محنّاهُمْ بهِ من قَتْلِ[2] الأبناء؛ ليعلَموا أنا على ما كنا عليه من القَهْرِ والغَلَبَةِ وأنهم مقهورونَ تحتَ أيدينا، ولئلا يتوهَّمُ العامة أنهُ هوَ المولودُ الذي تحدَّثَ المنجِّمونَ والكَهَنَةُ بزوالِ مُلكِنا على يدِه»[3].

---

(١) قوله: «أنه يصُدُّهم» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) في النسخة (ف): «قَبْل».

(٣) انظر: (٦: ٥٢٠).

وهو أقلُّ مِن ذلك وأضعَفُ، وما هـو إلا بعضُ السَّحَرة، ومثلُـه لا يُقاوِم إلّا ساحرًا مِثْلَه، ويقولون: إذا قتلتَه أدخلتَ الشُّبهةَ على الناس، واعتَقَدُوا أنك قد عجزتَ عن مُعارضتِه بالحُجّة. والظاهرُ أنَّ فرعونَ ـ لعنه الله ـ كان قَدْ استيقَنَ أنه نبيٌّ، وأنَّ ما جاء به آياتٌ وما هو بسِحر، ولكنَّ الرَّجلَ كان فيه خِبٌّ وجَرْبَزَةٌ، وكان قتَّالًا سفَّاكًا للدماء في أهونِ شيء، فكيف لا يَقتل مَن أحسَّ منه بأنه هو الذي يَثُلُّ عرشَه ويَهدِمُ مُلكَه؟! ولكنه كانَ يخافُ إنْ همَّ بقَتْلِه أن يُعاجَلَ بالهلاك، وقولُه: ﴿وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ﴾ **شاهِدُ صدقٍ** على فرطِ خَوْفِه منه ومِنْ دعوتِه ربَّه، وكان قولُه: ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ﴾

[قولُه: (**وهوَ أقلُّ من ذلكَ وأضعف، وما هوَ إلا بعضُ السَّحَرَة**)، **الانتصاف**: هوَ مثلُ قوله: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرۡذِمَةٞ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] يوهمُ قلَّةَ الاحتفالِ بهم، وأنَّ قتالهم إنما هوَ لأجلِ أنهم لنا غائظون، ومن عادتنا الحذرُ على دولتنا بحُسْنِ الحفظِ وحماية حوزةِ المملكة، ولقد كذبَ وكانَ فؤادُهُ مملوءًا رُعبًا][1].

قولُه: (﴿وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ﴾ **شاهدُ صدق**)، يعني صَدرَ منهُ هذا الكلام على سبيلِ الإيهام والتورية، والتوريةُ ـ كما عَلِمتَ ـ هوَ أن يُطلَقَ لفظٌ لهُ معنيان: قريب وبعيد[2]، فيرادُ البعيد منهما، واللَّعينُ أوهَمَ قومَهُ المعنى القريبَ وهوَ التَّهَكُّم، وفي ضميرِهِ البعيد، أظهَرَ أن ليسَ لهُ ربّ والذي يدعوهُ ليسَ بربّ، أي: لا يُجدِي دُعاؤُه شيئًا؛ لأنهُ يدعو ما لا حقيقةَ له. وهوَ كما تقولُ لِمَنْ ظَفِرْتَ بهِ وليسَ لهُ ناصر: أنا أنتَقِمُ منك فادعُ ناصِرَك؛ تهكُّمًا به، و[illegible] ما في ضميرِهِ أنهُ إن همَّ بقتلِه أن يُعاجَلَ بالهلاك، لأنهُ كانَ قدِ استيقَنَ أنهُ نبيٌّ وأنَّ ما جاءَ بهِ آيات، ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ﴾ [النمل: ١٤]. قال مُحيي السُّنّة: أي: وليَدْعُ موسى ربَّهُ الذي يزعُمُ أنهُ أرسَلَهُ إلينا فيمنعُه منا[3]. وفي «اللُّباب»: أي: ليَدعُ ربَّهُ فإنهُ لا يُجاب، وليَسْتَعِنْ بربِّهِ فإنهُ لا يُعان. وقيل: لِيَدعُ ربَّهُ فإنهُ لا يجيءُ من دُعائِهِ شيء؛ لأنهُ يدعو ما لا حقيقةَ له.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٤: ١٦١). وسقط ما بين المعكوفين من النسخة (ط).

(٢) قولُه: «قريب وبعيد»: سقط من النسخة (ط).

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ١٤٥).

تَمْويهًا على قومه، وإيهامًا أنهم هم الذين يكفُّونه، وما كان يكفُّه إلّا ما في نفْسِه من هَوْلِ الفَزَع. ﴿أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾: أن يغيِّرَ ما أنتم عليه، **وكانوا يَعبُدونه ويعبدون الأصنام**، بدليل قوله: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]. والفسادُ في الأرض: التفاتُنُ والتَّهارُجُ الذي يَذهَبُ معه الأمْنُ وتتعطَّلُ المَزارِعُ والمكاسِبُ والمَعايش، ويَهلك الناسُ قتلًا **وضَياعًا**، كأنه قال: إني أخافُ أن يُفسِدَ عليكم دِينكم بدَعوتكم إلى دِينه، أو يُفسِدَ عليكم دُنياكم بما يَظهر من الفِتَنِ بسَببه. **وفي مَصاحف أهلِ الحِجاز: (وأن يُظهِرَ) بالواو**، ومعناه: إني أخافُ فسادَ دِينكم ودُنياكم معًا.

وقُرِئ: ﴿يُظْهِرَ﴾ من: أظهر. و﴿ٱلْفَسَادَ﴾ منصوب، أي: يُظهِرَ موسى الفسادَ. وقُرِئ: (يَظَّهَّر) بتشديدِ الظاء والهاء، مِن تظهَّر، بمعنى تَظاهَر، أي: تتابَعَ وتَعاون.

قولُه: (**وكانوا يعبدونهُ ويعبُدونَ الأصنام**)، قال المصنِّف: كانَ فرعون يقول: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤] فكيفَ عبدَ الصَّنم؟ وذلكَ قوله: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] فأجابَ بأنهُ أمرَ بنحتِ الأصنامِ وبأن تُجعَلَ شُفعاءَ لهم عنده، كما كانوا يقولون: ﴿شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فأضافوا الآلهة إليه بهذا المعنى[1].

قولُه: (**وضَياعًا**)، **الجوهري**: ضاعَ الشيءُ يضيعُ ضَيْعَةً وضَياعًا ـ بالفتحِ ـ أي: هَلَك.

قولُه: (**وفي مصاحِفِ أهلِ الحجاز: «وأنْ يظهرَ» بالواو**)، قال صاحب «التيسير»: وقرأ بها عاصم وحمزة والكسائي[2]. وقال الزَّجَّاج: وفي مُصْحَف أهْل العِراق: «أو أنْ» على معنى: إنِّي أخافُ أنْ يُبْطِلَ دينكم البتَّة، وإنْ لم يُبْطِلْهُ أوقعَ فيهِ الفساد. وعلى الواو[3]: أخافُ إبطالَ دينكم والفسادَ معه[4].

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿يُظْهِرَ﴾**)، نافع وأبو عمرو وحفص، والباقونَ: بفتحِ الياءِ والهاء.

---

(١) «الكشاف» (٦: ٥٢٠).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص١٩١.

(٣) من قوله: «أخاف أن يبطل» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٧١).

[﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾ ٢٧]

لمّا سَمع موسى عليه السلام بما أجْرَاه فرعونُ من حديثِ قَتْله قال لقومه: ﴿إِنِّي عُذْتُ﴾ بالله الذي هو ربِّي وربُّكم. وقولُه: ﴿وَرَبِّكُم﴾ **فيه بعثٌ لهم على أن يَقتدوا به**، فيَعوذُوا بالله عِياذَه، ويَعتصموا بالتوكُّل عليه اعتِصامَه، وقال: ﴿مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾؛ لتشملَ استعاذتُه فرعونَ وغيرَه من الجَبابرة؛ **وليكونَ على طريقةِ التعريض**؛ فيكـونَ أبـلغَ. وأراد بالتكبُّر: الاستكبارَ عن الإذعـانِ للحقِّ، وهو أقبـحُ استكبار وأدلُّه على دَناءة صاحبه ومَهانة نفْسِه، وعلى فَرْطِ ظُلمه وعَسفِه، وقال: ﴿لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾؛ **لأنه إذا اجتَمع في الرَّجل التجبُّرُ والتكذيبُ** بالجزاءِ وقلّةُ المبالاة بالعاقبة، **فقد استكمَلَ أسبابَ القَسوة** والجُرأة على الله وعبادِه، ولم يترك عظيمةً إلّا ارتكبَها. وعُذْتُ ولُذْت أخوان. وقُرئ: (عُتُّ) بالإدغام.

قولُه: (﴿وَرَبِّكُم﴾ **فيه بعثٌ لهم على أن يقتدوا به**)، يريدُ أنَّ موسى عليه السلامُ لما سمعَ قولَهم: ﴿ٱقْتُلُوٓاْ أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ وقولَه: ﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ شجَّعَ قومه وقال: تعوَّذوا بالله عياذةً واعتصموا بالتوكُّلِ عليه، كما تعوَّذتُ واعتَصَمت؛ ليُخلِّصَكُمْ من شرِّ هذا المُتكبِّر الذي لا عقلَ لهُ ليَردَعَه، ولا دينَ ليَزجُرَه. ودلَّ على هذا كُلِّه عطفُ ﴿وَرَبِّكُم﴾.

قولُه: (**وليكونَ على طريقةِ التعريض**)، عطفٌ على «ليشمَل»، كرَّرَ اللامَ على «ربي» للاستقلال. يعني: في التعميمِ فائدتان: إحداهما: دخولُ الغيرِ في المُستعاذِ منه. وثانيتهما: تركُ المواجهة بقوله: أنتَ مُتكبرٌ مُكذِّبٌ معَ إرادةِ ذلكَ بأبلغِ وجه.

قولُه: (**لأنهُ إذا اجتمعَ في الرجُلِ التجبُّرُ والتكذيبُ**)، إلى قولِـه: (**استكمَلَ أسبابَ القسوة**)، وفي الخاتميَّة[1]: الظُّلمُ من طَبْعِ النفس، وإنما يصُدُّها عن ذاكَ أحدُ علَّتين: إما علَّةٌ دينيةٌ كخوفِ مَعاد، أو علةٌ سياسية كخوفِ السيف. قال أبو الطِّيب:

---

(١) كذا في النسخ الخطية، ولم أهتدِ إلى معرفته. نعم هناك رسالةٌ للحاتمي يتحدَّثُ فيها عن استمدادِ المتنبي من كلامِ الفلاسفة، فلعلَّ المقصودَ هو هذه الرسالة.

[﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾ ٢٨]

﴿رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ وقُرِئ: (رَجْلٌ) بسكونِ الجيم، كما يقال: عَضْدٌ، في عَضُد، وكان قبطيًّا ابنَ عمٍّ لفرعون، آمن بموسى سرًّا. وقيل: كان إسرائيليًّا. و﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ صفةٌ لـ ﴿رَجُلٌ﴾، أو صلةٌ لـ﴿يَكْتُمُ﴾، أي: يكتمُ إيمانَه من آلِ فرعون، واسمُه سِمْعانُ أو حَبيب، وقيل: خِرْبِيلُ أو حِزْبِيلُ، والظاهرُ أنه كانَ من آل فرعونَ؛ فإنَّ المؤمنين من بَني إسرائيلَ لم يَقِلُّوا ولم يَعِزُّوا، والدليلُ عليه قولُ فرعون: ﴿أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ [غافر: ٢٥]. وقولُ المؤمن: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾ [غافر: ٢٩]: دليلٌ ظاهر على أنه يتنصَّحُ لقومه. ﴿أَن يَقُولَ﴾: لِأَنْ يقول، وهذا إنكارٌ منه عظيم

والظُّلمُ من شِيَمِ النُّفوسِ وإنْ تَجِدْ ذا عِفَّةٍ فلِعَلَّةٍ لا يَظلِمُ[1]

قولُه: (و﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ صفة لـ﴿رَجُلٌ﴾ أو صلة لـ﴿يَكْتُمُ﴾[2])، لأنَّ الرجُلَ إذ كانَ قِبطيًّا كانَ ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ صفةً لـ﴿رَجُلٌ﴾، وإذا كانَ إسرائيليًّا كانَ صلةً لـ﴿يَكْتُمُ﴾. وعلى هذا الوقفُ على قولِه: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ له وجه، ثم يُبتَدأُ ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾. والظاهرُ الأول؛ لأنَّ تقديمَ الصلةِ على الفِعلِ لا معنى له في هذا المقام، ولأنه موجبٌ للإلباس. وعليهِ قولُه: «والظاهِر أنهُ كانَ من آل فرعون»، لأنَّ تخصيصَ الفردية وكتمانَ الإيمانِ لا يحسُنُ إذا قيل: إنَّ الرجلَ كانَ إسرائيليًّا؛ لأنَّ بني إسرائيلَ كانوا كثيرينَ وأنهم لم يكتموا إيمانَهم عن آل فرعون، يدُلُّ عليه قولُ اللَّعين: ﴿أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾؛ لأنَّ التصريحَ بلفظِ «آمنوا» دليلٌ على أنهُ كانَ عارفًا بإيمانِ قومِ موسى، فكيفَ يُحمَلُ الكاتِمُ على رجلٍ من بني إسرائيل؟

قولُه: (دليلٌ ظاهرٌ على أنهُ يتنصَّحُ لقومِه)، حيثُ قال: ﴿يَنصُرُنَا﴾ و﴿جَآءَنَا﴾؛

(١) سبق تخريجه.

(٢) قوله: «أو صلة لـ﴿يَكْتُمُ﴾» سقط من (ح).

وتبكيتٌ شديد، كأنه قال: أترتكِبُون الفعلةَ الشَّنعاء التي هي قتلُ نَفْسٍ محرَّمة، وما لكم علّةٌ قَطّ في ارتكابها إلّا كلمةُ الحقِّ التي نَطَقَ بها؛ وهي قولُه: ﴿رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ مع أنه لم يُحضِر لتصحيح قولِه بيِّنةً واحدة، ولكنْ بيِّناتٍ عِدَّة مِن عند من نَسَبَ إليه الرُّبوبيّة، وهو ربُّـكم لا ربُّه وحدَه؟! وهو استدراجٌ لهم إلى الاعتراف به، وليُليِّنَ بذلك جِماحَهم ويكسِرَ مِن سَوْرتهم. ولك أن تقدِّرَ مُضافًا محذوفًا، أي: وقتَ أن

لأنـهُ دلَّ عـلى أنه منهم في القرابـةِ، وأنه يُعلِمُهم بأنَّ الذي ينصحُهم بـهِ هو ممـا هم لهم منه.

قولُه: (وهوَ ربُّكُم لا ربُّهُ وحده، وهوَ استدراجٌ لهم)، اعلَمْ أنه قد أشارَ في كلامِهِ إلى ثلاثِ عباراتٍ كُلُّها دالة على الاختصاصِ بمعونة التركيبِ والمقامِ الاستدراجي:

أحدها: قوله: «ما لكم علَّة قطُّ في ارتكابها إلا كلمة الحق»، وذلكَ من قوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ حيثُ نكَّرَ الرجُلَ وأوقعَ قوله: ﴿رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ علَّةً للقتلِ على سبيلِ التوبيخ، كأنهُ لم يُعلَمْ من موسى عليه السلامُ إلا أنه رجلٌ ما، ولم يُسمَعْ منهُ قولٌ إلا ﴿رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾، وهوَ عندهم أظهَرُ من الشمس، وأقوالُه لا تُحصى، نحوهُ قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] قال: «فنكَّروهُ لهم، وعرضوا عليهم الدلالة عليه كما يُدَلُّ على مجهولٍ في أمرٍ مجهول».

وثانيها: قَوْلُه: «لم يُحضِرْ لتصحيحِ قولِه بيِّنةً واحدة، ولكن بيِّناتٍ عدّة»، وهوَ من جَمعِ البيِّنات، وتحليتها باللام.

وثالثها: قَوْلُه: «وهوَ ربُّكُم لا ربُّهُ وحده»، وهوَ من تخصيصِ ذِكْرِ الرَّبِّ وإضافتِهِ إليهم، أي: الذي يدعو إليه موسى هذا المعلوم المُتميِّز الذي لو قيلَ لكلِّ مُميِّز عاقلٍ: مَنْ ربُّ السماواتِ والأرض؟ ليَقُولَنّ: الله. كما قال في «الشعراء» بعدما سألَ اللَّعين: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ * قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣-٢٤].

وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «من عند مَنْ نَسَبَ إليه الربوبية»، ولهذا لما قال اللَّعين: ﴿وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾، أجابَ عليه السلامُ بقوله: ﴿إِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُم﴾.

قولُه: (ولك أنْ تُقدِّرَ مضافًا محذوفًا)، عطفٌ على قوله: «لأنْ يقول، وهذا إنكار منه»

تقول. والمعنى: أتقتُلونه ساعةَ سَمعتم منه هذا القولَ من غيرِ رويَّةٍ ولا فِكْرٍ في أمْرِه؟!

وقولُـه: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ يريد: بالبيِّناتِ العظيمة التي عَهِدتُموها وشَهِدتُموها، ثم أخَذَهم بالاحتجاج على طريقةِ التقسيم، فقال: لا يَخْلو مِن أنْ يكونَ كاذِبًا أو صادقًا، ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ﴾ أي: يعودُ عليه كذبُه ولا يتخطَّاه ضَرَرُه، ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ﴾ ما يَعِدُكم إن تعرَّضتم له. فإن قلتَ: لِمَ قال: ﴿بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ وهو نبيٌّ صادق، لا بدَّ لِما يَعِدُهم أن يُصِيبَهم كلُّه لا بَعضه؟ قلتُ: لأنه احتاجَ في مُقاوَلة خُصومِ موسى ومُناكِريه إلى أن يُلاوِصَهم ويُدارِيَهم، ويَسلُكَ معهم طريقَ الإنصافِ في القول، ويأتيَهم من جهةِ المُناصحة، فجاءَ بما عَلِمَ أنه أقربُ إلى تسليمهم لقوله، وأدخلُ في تصديقهم له وقَبُولهم منه، فقال: ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾. وهو كلامُ المُنصِف في مَقاله غيرِ **المُشتطِّ فيه**؛ ليَسمَعُوا منه ولا يردُّوا عليه، وذلك أنه حين فَرَضَه صادِقًا فقد أثبتَ أنه صادقٌ في جميع ما يَعِدُ، ولكنه أردَفَه ﴿يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾؛ ليهضِمَه بعضَ حقِّه في ظاهر الكلام، فيُرِيَهم أنه ليس بكلامِ مَن أعطاه حقَّه وافيًا، فَضْلًا أن يَتعصَّبَ له، **أو يَرمِيَ بالحَصَى مِن ورائه**، ....

إلى قوله: «ما لكم علَّة قطُّ في ارتكابها إلا كلمةُ الحقّ»، أي: قوله: ﴿أَن يَقُولَ﴾ إما توبيخٌ على جَعْلِ قولِ الحقِّ علَّة القَتْل، وهوَ موجبٌ للتسليمِ والتقليدِ بإضمارِ اللام، أو إنكارٌ على عدمِ التفكُّر، على «أنَّ» مصدرية والوقتُ مُقَدَّر.

قولُه: (**أنْ يُلاوِصَهم**)، **الجوهري**: فلانٌ يُلاوِصُ الشجَر، أي: ينظرُ كيفَ يأتيها ليقلعها. وعن بعضهم: يُقال: لاوَصَ القِرْن[1]، إذا نظرَ من أيِّ وجهٍ يضربُه.

قولُه: (**غير المُشْتَطِّ فيه**)، اشتَطَّ في كذا: جازفَ فيه. والمُشْتَطُّ: هو الغالي.

قولُه: (**أو يرمي بالحصى من ورائِه**)، قيل: هوَ كناية عن الذَّبِّ عنه، أي: فضلًا عن أنْ يَذُبَّ عن موسى. والوراءُ بمعنى قُدَّام.

---

(١) وفي النسخة (ط): «القرآن»، وهو خطأ.

وتقديمُ الكاذبِ على الصادق أيضًا من هذا القَبيل، وكذلك قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ كَذَّابٞ﴾. فإن قلتَ: فعن أبي عُبيدة: أنه فسَّر البعضَ بالكُلّ، وأنشد بيتَ لَبيد:

تَـــرَّاكُ أمْـكِنَـــةٍ إذا لم أَرْضَها ... أَو يرتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمامُها

قولُه: (وتقديم الكاذبِ على الصادِقِ أيضًا منْ هذا القبيل)، الانتصاف: نظيرُه: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦] قدَّمَ ما تُصَدَّقُ بِهِ المرأة؛ لدفعِ التُّهمَةِ وإبعادِ الظَّن، ولم يَضِرْهُ تأخُّرُ المقصدِ لهذهِ الفائدة، وقريبٌ منه: ﴿فَبَدَأَ بِأَوۡعِيَتِهِمۡ﴾ [يوسف: ٧٦][1].

قولُه: (تَرَّاكُ أمكنة)، البيت[2]، أي: أتْرُكُ أمْكِنَةً إذا لم أرْضَها إلى أنْ يرتَبِطَ الحِمام بعضَ النُّفوس، أي: كلَّها، وهوَ يومُ القيامة، وهذا خطأ؛ لأنهُ أرادَ ببعضِ النُّفوسِ نفسه، أي: إلى أن يموتَ مَنْ هو مشهورٌ معروفٌ ولا يخفى على كلِّ أحد. وعليهِ قولهُ تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقال الزَّجَّاج: قوله: ﴿بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡ﴾ من لطيفِ المسائل؛ لأنَّ النبيَّ عليه السلامُ إذا أوعَدَ وعَدًا وقعَ بأسْرِهِ لا بعضُه، وحقُّ اللَّفظ: «كلّ الذي يَعِدُكُم»، لكنَّ هذا من بابِ النظرِ يذهبُ فيه المُناظِرُ إلى إلزامِ الحُجَّةِ بأيسَرِ ما في الأمر، وليسَ فيه نفيُ إصابة الكل. ومثلُه قَوْلُ الشاعِر:

قد يُدرِكُ المُتأنِّي بعضَ حاجتِهِ ... وقد يكونُ معَ المُستَعجِلِ الزَّلَلُ

إنما ذكَرَ البعض؛ ليُوجبَ لهُ الكل، لا أنَّ البعض هو الكل، ولكنَّ القائلَ إذا قال: أقلُّ ما يكونُ للمُتأنِّي إدراك بعضِ الحاجة، وأقلّ ما يكونُ للمستعجلِ الزَّلَل، فقد بانَ فضل المُتأنِّي على المُستعجلِ بما لا يَقْدِرُ الخصمُ أنْ يدفعَه[3]. وذكرَ الزَّجَّاج في «آلِ عمران»: وأنشدَ أبو عبيدَة بيتًا غَلِطَ في معناه، يعني هذا البيت، وقال: المعنى: أو يَعْتَلِقْ كلَّ النُّفوسِ حِمامُها.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٦٢).
(٢) سبق تخريجه.
(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٧٢).

....

وإنما المعنى: أو تَعْتَلِقُ نفسي حِمامها. وفي كلامِ الناس: بعضُ يَعرِفُك، أي: أنا أعرِفُك[١].

وقال ابن الأنباريّ في «النُّزْهة»: هوَ أبو عبيدةَ مَعْمَرُ بن المُثَنَّى التَّيْمي. وقال الجاحظ: لم يكنْ في الأرضِ خارجِيٌّ ولا إجماعيٌّ أعْلَمَ بجميعِ العلوم من أبي عبيدة. وقال أبو العباس المُبَرِّد: كانَ أبو عبيدةَ عالِمًا بالشعرِ والغريب والأخبارِ والنَّسَب، وصنَّفَ كتابًا في القرآنِ وسمّاهُ «المجاز»[٢].

وفي حاشية «الكشَّاف»: قال أبو عُثمان المازنيّ للمُبَرِّد: سمِعتُ أبا عبيدةَ يقول: ما أكْذَبَ النَّحْويِّينَ على العَرَبِ حيثُ يزعُمونَ أنَّ الألِفَ في «العَلقى» للتأنيث، وسَمِعناهم يقولون: عَلقاة للواحد. فقالَ لهُ المُبَرِّد: هلَّا قاوَلتَه؟ قال: كانَ أجفى من أنْ يَفقَهَ ما أقولُ له.

والجوابُ عن قولِ أبي عبيدة: أنّ مَنْ جعلَ الألِفَ للتأنيثِ لم يَقُل في الواحد: عَلقاة، ومَنْ نَوَّنَ جعلَ الألِفَ للإلحاقِ وصحَّ لهُ أنْ يقول: عَلقاة[٣]. روى الجوهريّ عن سيبَوَيْه: عَلقى: نَبْت، تكونُ واحدةً وجمعًا، وألِفُهُ للتأنيثِ فلا يُنَوَّن. قال العَجّاج يصفُ ثَوْرًا:

فحَطَّ في عَلقى وفي مُكورِ

«فحَطَّ»: بالفاء[٤] والحاءِ المهملة. «المُكور»: ضربٌ من الشَّجَر، بضمِّ الميمِ والكاف، والواحد: مَكر. ويُروى:

اسْتَنَّ في عَلقَى وفي مُكورِ

استنَّ الفَرَسُ وغيرُه، أي: قَمَص، وهيَ أنْ يرفعَ يديهِ ويدفعَهما معًا ويَعجِنَ برجلَيه.

وفي «التقريب»: قال أبو عبيدةَ للمازني: ما رأيتُ ككذِبِ النَّحْويِّين، يقولون: تاء التأنيثِ لا تدخلُ على ألِفِه، وسمعتُ رُؤْبةَ يقول: واحد عَلقى: علقاة. فقيلَ للمازني: في

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤١٥).

(٢) «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» ص٨٥.

(٣) من قوله: «ومن نون» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) في النسخ الخطية: «بالألف»، ولعلّ الصواب ما هو مُثبت.

قلتُ: إن صحَّت الروايةُ عنه، فقد حَقَّ فيه قولُ المازنيِّ في مسألة العَلْقَى: كان أجفى من أن يفقهَ ما أقولُ لـه، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ﴾ يَحتمـل أنه إنْ كان مُسرفًا كذّابًا خَذَلَه الله وأهلَكَه ولم يَستقِمْ له أمرٌ، فيتخلَّصون منه، وأنه لو كان مُسرفًا كذّابًا لَمَا هَداه الله للنبوّة، ولـمَا عَضَدَه بالبيِّنات. وقيل: ما تولّى أبو بكرٍ من رسول الله ﷺ كان أشدَّ من ذلك: طافَ ﷺ بالبيت، فلَقُوه حين فرغ، فأَخَذوا بمَجامع رِدائه، فقالوا له: أنتَ الذي تَنْهانا عمّا كان يَعبُدُ آباؤنا؟ فقال: «أنا ذاك»، فقام أبو بكرٍ رضي الله عنه

قُلت لأبي عبيدة؟ فقال: ذاكَ ـ أي: التاء ـ إنما تدخُلُ على لُغة مَنْ يقول: إنَّ أَلِفَها للإلحاقِ لا للتأنيث.

قولُه: (يحتَمِلُ أنهُ إنْ كانَ مُسرِفًا)، إلى آخره، يريدُ أنَّ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى﴾ الآية، تعليلٌ للشرطينِ واردٌ على ذلكَ النمطِ ذا وجهين، أي: إنْ يَكُ كاذبًا فعليهِ كذبُـه، أي: وبـالُ كذبـهِ وضـررُه؛ لأنَّ الله لا يهـدي ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾[٥]. ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ إنْ تعرَّضتُم له؛ لأنَّ الله هداهُ للحق، ولو كانَ مُسرِفًا كذَّابًا لَمَا هداهُ الله للنبوة ولما عَضَدَهُ بالبيِّنات.

قولُه: (ما تولَّى أبو بكرٍ رَضِيَ الله عنه)، عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل، عن عروَةَ بنِ الزُّبير: «قُلت لعبد الله بن عُمر»، وعنِ البخاري: «سألتُ عُمَر: أخبِرْني بأشدِّ ما صنعَ المشركونَ برسولِ الله ﷺ. قال: بينا رسول الله ﷺ يصلِّي بفناء الكعبة؛ إذ أقبَلَ عُقْبة[٦] بن أبي مُعيطٍ لعنَه الله، فأخذَ بمَنْكِبِ رسولِ الله ﷺ، فلفَّ ثَوْبَهُ في عُنُقِه، فخَنَقَهُ خَنْقًا شديدًا، فجاءَ أبو بكر رَضِيَ الله عنه، فأخذَ بمَنْكِبِه، ودفعَهُ عن رسولِ الله ﷺ، ثم قال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾»[٧].

---

(٥) من قوله: «وبال كذبه» إلى هنا، سقط من (ح).

(٦) في النسخ الخطية: «عروة»، والجادّة ما أثبتناه، وهو على الصوابِ في مصادر التخريج.

(٧) أخرجه البخاري (٣٦٧٨) ومسلم (٢٣٨٩) وغيرهما.

فالتزَمَه مِن ورائه، وقال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾؟! رافعًا صوتَه بذلك، وعَيْناه تَسْفَحانِ، حتى أرسَلُوه. وعن جعفرٍ الصادق: أنَّ مؤمنَ آلِ فرعونَ قال ذلك سرًّا، وأبو بكرٍ قاله ظاهرًا.

[﴿يَٰقَوْمِ لَكُمُ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ظَٰهِرِينَ فِى ٱلْأَرْضِ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا ۚ قَالَ فِرْعَوْنُ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ ٢٩]

﴿ظَٰهِرِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾: في أرضِ مِصْرَ عالِين فيها على بني إسرائيلَ، يعني: أنّ لكم مُلكَ مِصر، وقد عَلَوتُم الناسَ، وقَهرتموهم، فلا تُفسِدوا أمْرَكم على أنفُسِكم، ولا تتعرَّضوا لبأسِ الله وعذابه، **فإنه لا قِبَلَ لكم به** إنْ جاءكم، ولا يَمنعكم منه أحدٌ. وقال: ﴿يَنصُرُنَا﴾ و: ﴿جَآءَنَا﴾؛ لأنه منهم في القَرابة؛ وليُعلِمَهم بأنَّ الذي يَنصحُهم به هو مُساهِم لهم فيه. ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ أي: ما أُشِيرُ عليكم برأيٍ إلّا بما أرى من قَتْلِه، يعني: لا أستصوِبُ إلّا قَتْلَه، وهذا الذي تقولونه غيرُ صواب، ﴿وَمَآ أَهْدِيكُمْ﴾ بهذا الرأي ﴿إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ يريد: سبيلَ الصَّوابِ والصلاح. أو ما أُعلِمكم إلا ما أَعلمُ من الصَّواب، ولا أدَّخِرُ منه شيئًا، ولا أُسِرُّ عنكم خلافَ ما أُظهِرُ يعني: أنّ لسانَه وقلبه مُتواطِئان على ما يقول، وقد كَذَبَ؛ فقد كان مُستشعِرًا للخوف الشديد مِنْ جهةِ موسى، ولكنه كان يَتجلَّد، ولولا استشعارُه لم يستشِرْ أحدًا ولم يَقِفِ الأمْرَ على الإشارة. ....

قولُه: (فإنهُ لا قِبَلَ لكم به)، الراغب: قِبَلَ فلان: أي عندَ فلان. قال تعالى: ﴿وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قِبَلَهُۥ﴾[1] [الحاقة: ٩]، ويُستَعارُ للقُوَّةِ والقُدرةِ على المُقابَلة، أي: المُجازاة، فيُقال: لا قِبَلَ لي بكذا، أي: لا يُمكنني أنْ أُقابِلَه[2].

---

(١) هذا على قراءةِ مَنْ كَسَر القافَ وفَتحَ الباء، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء والكسائي ويعقوب. انظر: «إتحاف فضلاء البشر» ص٤٢٢، و«حجّة القراءات» ص٧١٨.

(٢) «مفردات القرآن» ص(٦٥٤).

وقُرِئ: (**الرَّشَّاد**)؛ فَعَّال مِنْ: رَشِدَ؛ بالكسر، كعَلّام، أو مِنْ: رَشَدَ بالفتحِ كعَبَّاد، وقيل: هو من أرْشَد كجَبَّار من أجْبَر. وليسَ بذاك؛ لأنَّ فَعّالًا من أفعَل لَمْ يجئ إلّا في عدّة أحرف، نحو: دَرَّاكٍ وسأرٍ وقَصّار وجَبّار، ولا يصحُّ القياسُ على القليل. ويجوزُ أن يكون نسبةً إلى الرُّشد، **كعَوَّاجٍ وبَتّات**، غير منظورٍ فيه إلى فعل.

قولُه: (**وقُرِئَ «الرَّشَّاد»**)، قال ابن جِنّي: قرأهُ مُعاذ بنُ جَبَل على المِنبَر، وهوَ إما مِنْ: رَشِدَ يَرشَد، كعَلّام؛ مِن: عَلِمَ يَعلَم، أو من: رَشَدَ يَرْشُد، كَعَبَّادٍ؛ من: عَبَدَ يَعبُد. ولا يحملُ على: أرْشَدَ يُرشِد؛ لأنَّ فَعَّالًا لم يأتِ من أفْعَلَ إلا [في أحرفٍ][1] محفوظة، نحو: أَجْبَرَ فهوَ جَبّار، وأسارَ فهوَ سأر، وأقصَرَ فهوَ قَصّارٌ، وأدركَ فهوَ دَرَّاك، على أنهم قالوا: جَبَّرَهُ على الأمر، وقصَّرَ عن الأمر. وينبغي أنْ يكونَ جَبَّارٌ وقَصّارٌ من فعَل، فكذا ينبغي أنْ يُعْتَقَدَ في سأرٍ ودَرَّاكٍ على أنهما خرجا بحرفِ الزيادةِ فصارا إلى سأرٍ ودَرّاكٍ تقديرًا، وإنْ لم يخرُجا إلى اللَّفظِ استعمالًا، كما قالوا: أبقَلَ المكان فهوَ باقل، وأوْرسَ الرِّمْثُ فهوَ وارس، وقالوا: ألقَحَتِ الرِّيحُ السَّحابَ وهيَ لاقِح. وهذا على حذفِ همزةِ «أفْعَل»، وإنما قياسُهُ «مُلْقِح»، فعلى هذا خرجَ الرَّشّاد، أي: رَشَدَ بمعنى: أرْشَدَ، تقديرًا لا استعمالًا[2].

فإنْ قيل: فإنَّ المعنى إنما هوَ على أرْشَد، فكيفَ أجَزْت أنْ يكونَ مجيئُه من: رَشِدَ أو رَشَدَ، في معنى: أرْشَد، وأنهُ ليسَ من لفظِ: أرْشَد؟

قيل: المعنى راجعٌ إلى أنهُ مُرشِد؛ لأنهُ إذا رَشَدَ أرشَد؛ لأنَّ الإرشادَ مِن: الرُّشْد فهو من بابِ الاكتفاءِ بذِكْرِ السَّبَبِ عن المُسَبِّب، وعليه قَوْلُه تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾ [الحجر: ٢٢]، أنها من لَقَحَتْ هي، وإذا لَقِحَتْ ألقَحَت غيرَها[3].

قولُه: (**كعوَّاجٍ وبتّات**)، أي: بيَّاعُ العاجِ وبيّاعُ البَتِّ[4] وهوَ الطَّيْلَسانُ من خَزٍّ أو صوف.

---

(١) قوله: «في أحرف» زيادة من «المحتسب» يقتضيها السياق.

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٤١-٢٤٢).

(٣) المصدر السابق (٢: ٢٤١-٢٤٢).

(٤) والنسبة إليه: البَتّي، ومن المشهورين بها: عثمانُ البتّي من فقهاء أهل البصرة، ذكره السمعانيّ في «الأنساب» (١: ٢٨١-٢٨٢).

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ * مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ ٣٠ - ٣١]

﴿مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ﴾: مثلَ أيامِهم؛ **لأنه لمّا أضافه إلى الأحزاب** وفسَّرهم بقومِ نوحٍ وعادٍ وثمود، ولم يُلبِسْ أنَّ كلَّ حزبٍ منهم كانَ له يومُ دَمار؛ اقتُصِرَ على الواحد من الجمع؛ لأنَّ المضافَ إليه أغنى عن ذلك، كقوله:

كُلوا في بَعْضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا

وقال الزجَّاج: مِثْلَ **يومِ حِزْبٍ حزبٍ**. ودأبُ هؤلاء: دُؤوبُهم في عَمَلِهم من الكُفر والتكذيبِ وسائرِ المعاصي، **وكونُ ذلك دائبًا دائمًا** منهم لا يَفترون عنه. **ولا بدَّ من حذفِ مُضاف**، يريد: مثلَ جزاءِ دَأْبِهم. فإن قلتَ: بِمَ انتصبَ ﴿مِّثْلَ﴾ الثاني؟ قلتُ: بأنه عطفُ بيانٍ لـ ﴿مِّثْلَ﴾ الأوّل؛ **لأنّ آخِرَ ما تناولتْه الإضافةُ** «**قومُ نوح**»، ولو

قولُه: (**لأنهُ أضافَهُ إلى الأحزاب**)، يعني: لا بُدّ من تقديرِ جمعِ اليوم؛ لأنَّ الأحزابَ لم يهلكوا مرةً واحدةً في يومٍ واحد، وإنما هلكَ كلُّ حزبٍ في يومٍ مختصٍّ به، لكنْ لما جاءَ بالتفصيلِ بعدَ الإفرادِ ـ وهوَ قومُ نوحٍ وعادٍ وثمود ـ قيل: ﴿يَوْمِ﴾ لأنهُ لم يُلبِس.

قولُه: (**يومَ حِزبٍ حِزب**)، عن بعضهم: أفردَ الحِزبَ كما جمعَ اليومَ في الأولِ، كما هوَ عادَتُهُ من ردِّ الأولِ إلى الثاني، أو العكس.

قولُه: (**وكونُ ذلكَ دائبًا دائمًا**)، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «دُؤوبُهم»، و«ذلكَ» إشارة إلى الكفرِ والتكذيبِ وسائرِ المعاصي.

قولُه: (**ولا بدّ من حذف مُضافٍ**) لأنَّ ﴿مِّثْلَ﴾ الثاني عطف بيانٍ للمِثلِ الأول، وقد ذكرَ فيهِ اليومَ وهوَ دالٌ على الهلاكِ لجزاء أعمالهم، وإليهِ أشارَ بقولِه: «إنَّ كلَّ حِزبٍ منهم كانَ لهُ يومُ دَمار».

قولُه: (**لأنَّ آخرَ ما تَنَاوَلَتْهُ الإضافةُ قومُ نوح**)، أضافَ ﴿مِّثْلَ﴾ إلى ﴿دَأْبِ﴾ ثم إلى ﴿قَوْمِ نُوحٍ﴾ وهوَ آخرُ ما تناولَتْهُ الإضافة.

قلتَ: أهلَكَ الله الأحزابَ: قومَ نوحٍ وعادٍ وثمود؛ لم يكن إلّا عَطْفَ بيانٍ لإضافة قومٍ إلى أعلام، فسَرى ذلك الحُكمُ إلى أوّل ما تناولَتْه الإضافة. ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ﴾ يعني: أنَّ تدميرَهم كان عَدْلًا وقِسطًا؛ لأنهم استوجَبُوه بأعمالهم، وهو أبلغُ من قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]؛ حيثُ جَعلَ المنفيَّ إرادةَ الظُّلم؛ لأنّ مَن كان عن إرادة الظُّلم بعيدًا، كان عن الظُّلم أبعد؛ وحيثُ **نكَّر الظُّلم، كأنه نَفى أن يريدَ ظُلمًا ما** لعباده. ويجوزُ أن يكونَ معناه **كمعنى قوله**: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ [الزمر: ٧] أي: لا يريدُ لهم أن يَظلِموا؛ يَعني: أنه دمَّرهم؛ لأنهم كانوا ظالمين.

قولُه: (**نكَّرَ الظُّلم، كأنهُ نفى أنْ يكونَ**[1] **ظُلماً ما**)، وليسَ التنكيرُ في «ظلّام» مثلَه؛ لأنَّ «ظَلَّامًا» بناءُ مُبالغة، والتنكيرُ يتبعُه في التفخيمِ والتكثير.

قولُه: (**كمعنى قوله**: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ [الزمر: ٧])، ومعناهُ على ما قال: لا يرضى لعبادِهِ الكُفْرَ رحمةً لهم؛ لأنهُ يوقِعهم في الهَلَكَة[2]، وفيه: أنهم بأنفسهم يكفرونَ ويُوقِعونها في الهلكة، وكذلكَ قوله: «وما الله يريدُ ظُلمًا للعباد» معناه: لا يريدُ لهم أنْ يظلموا فيوقعوا أنفسهم بسببِهِ في الدمار، ولكنهم همُ الذينَ ظلموا فتعرَّضوا للدمارِ فلذلكَ دمَّرْناهم، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «يعني: أنهُ دمَّرَهُمْ لأنهم كانوا ظالمين»، والمعنى على الأول: جازيناهُم بالهلاكِ فعدلنا فيهم. وعلى الثاني: أهلكناهُم؛ لأنهم كانوا ظالمين.

الانتصاف: هذا من الطرازِ الأول، وقد سبقَ من إبطالِهِ ما يُغني عن إعادته[3].

وقُلت: إنَّ مُؤمِنَ آل فرعون لما نصحَ القومَ بقوله: ﴿أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدۡ جَآءَكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ وأثبتَ أنهُ نبيٌّ صادقٌ ثابتةٌ نُبُوَّتُه، واجبٌ اتباعه، وما قصَّرَ في النُّصحِ وإرشادِ طريقِ الإيمانِ إلى أن انتهى إلى قولِه: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأۡسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾، وما زادَ اللعينُ على ما بدأ أولًا: ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ أي: ما أشيرُ عليكم إلا بما أرى من

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «يريد».

(٢) انظر ما تقدَّم ص ٣٤٤.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٦٥).

[﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ۞ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ غافر: ٣٢-٣٣]

(التنادي) ما حَكى الله في سُورة الأعـراف من قوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، ويجوزُ أن يكونَ تَصايُـحُهم بالوَيلِ والثُّبور. وقُرِئ بالتشديد، وهو أن ينِدَّ بعضُهم من بعض؛ كقوله: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤]. وعن الضحَّاك: إذا سَمِعوا زفيرَ النار نَدُّوا هَرَبًا، فلا يأتون قُطرًا من الأقطار إلّا وَجدوا ملائكةً صُفوفًا، فبَيْنا هم يَمُوج بعضُهم في بعض، إذْ سَمعوا مُناديًا: أقبِلوا إلى الحِساب. ﴿تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ عن قتادة: مُنصرِفين عن موقفِ الحِساب إلى النار. وعن مجاهِد: فارِّين عن النار غيرَ مُعجِزين.

القتل، فحينئذٍ أيِسَ المؤمنُ واستشعَرَ الخوفَ وأيقنَ أنَّ حُجَّةَ الله لزمَتْهم، قال: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ﴾، لأنهُ تعالى بَعثَ إليهمُ الرُّسُلَ مصحوبًا بالبيِّناتِ كرسولكم فلم يُؤمنوا، فدمَّرَهُمُ الله، ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾.

وينصُرُه ما ذكرهُ مُحيي السُنّة: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ أي: لا يُهلِكُهُم قبلَ اتخاذ الحُجَّة عليهم[١]. يعني: عبَّرَ عن سُنَّةِ الله الجاريةِ ـ وهيَ إرادةُ بعثةِ الرُّسُلِ إلى الأمَمِ حتى إنْ أهْلَكَهُم لا يقولوا: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩] فنحنُ مظلومونَ ـ بقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ أي: الله لا يريدُ الإهلاكَ قبلَ اتخاذ الحُجَّة، وقد بعثَ إليهم وإليكم الحُجَّة.

وظهرَ أنَّ قولَ المصنّف: «لا يريدُ لهم أنْ يَظلموا» مما ينبو عنـهُ المقام، وقضيَّةُ مذهبِـهِ جرَّه إليه.

قولُه: (وقُرِئ بالتشديد)، قال ابن جِنِّي: وهيَ قراءةُ ابن عباس والضحاكِ والكلبي، وهوَ «تفاعُل» مصدَر «تَنادّ القوم»، أي: تفرَّقوا، من قولِهم: ندَّ يَنِدُّ، كنَفَرَ يَنفِر، وتنادُّوا كتَنافَروا. والتَّنادُّ كالتَّنافُر، وأصلُه: التَّنادُد، فأُدْغِم[٢].

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٤٧).

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٤٣).

[﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ۝ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ ٣٤-٣٥]

هو يوسفُ بنُ يعقوبَ عليهما السلام. وقيل: هو يوسفُ بن إبراهيمَ بنِ يوسفَ بنِ يعقوب. أقامَ فيهم نبيًّا عشرين سَنة. وقيل: إنَّ فرعونَ موسى هو فرعونُ يوسفَ، عُمِّر إلى زَمَنِه. وقيل: هو فرعونٌ آخرُ. وبَّخهم بأنَّ يوسفَ أتاكم بالمُعجزات فشككتم فيها، ولم تزالوا شاكِّين كافرين، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾ قُبِض ﴿قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾ حَكَمًا من عندِ أنفُسكم من غيرِ بُرهان، **وتَقدِمةَ عزمٍ** منكم على تكذيبِ الرسل، فإذا جاءكم رسولٌ جَحدتم وكذَّبتم بناءً على حُكمكم الباطلِ الذي أسَّستُموه، وليس قولُهم: ﴿لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾ بتصديقٍ لرسالة يوسفَ، وكيف وقد شكُّوا فيها وكَفَروا بها! **وإنما هو تكذيبٌ** لِرسالة مَن بعدَه مضمومٌ إلى تكذيبِ رسالته. وقُرِئ: (أَلَنْ يَبعث الله) على إدخال همزةِ الاستفهام على حرفِ النفي، **كأنَّ بعضَهم يُقرِّر بعضًا** بنفيِ البَعث. ثم قال: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ﴾ أي: مثلَ هذا الخِذْلان المُبين يَخذِلُ الله كلَّ مُسرف في عِصْيانه مُرتابٍ في دِينه، ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ﴾. فإن قلتَ: كيفَ جاز إبدالُه منه وهو جمعٌ وذاك موحَّد؟ قلتُ:

قولُه: (وتقدمةَ عَزْم)، عطفٌ على قوله: «حَكَمًا»، ومفعولٌ لهُ أو مفعولٌ مُطلَق.

قولُه: (وإنما هوَ تكذيب)، يعني: قولهم: ﴿لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾ [غافر: ٣٤] ليسَ فيه أنهم أثبتوا رسالةَ يوسُف، بل فيهِ أنهم شكُّوا فيهِ وضجُّوا منه، حتى إذا هلكَ قالوا: خلصنا من هذا المُدَّعي الزاعِم أنهُ رسولٌ ولن يجيءَ بعده مثله.

قولُه: (كأنَّ بعضهم يُقرِّرُ بعضًا)، يعني: دَخلَتْ همزة التقريرِ على حرفِ النفيِ لدلالةِ أن كلَّ واحدٍ من المُكذِّبينَ كانَ يُقرِّرُ صاحبَهُ بنفيِ البعث.

لأنه لا يريدُ مُسرِفًا واحدًا، فكأنه قال: كلُّ مُسرِف. فإن قلتَ: فما فاعلُ ﴿كَبُرَ﴾؟ قلتُ: ضميرُ ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ﴾. فإن قلتَ: أمَا قلتَ: هو جمع؛ ولهذا أبدلتَ منه ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾؟ قلتُ: بلى هو جمعٌ في المعنى، وأمّا اللفظ فموحَّد، فحُمل البدل على مَعْناه، والضميرُ الراجع إليه على لفظه، **وليس ببِدْعٍ أن يُحمَلَ على اللفظ تارةً وعلى المعنى أُخرى**، وله نظائرُ، ويجوزُ أن يُرفَعَ ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ على الابتداء، ولا بدَّ في هذا الوجهِ من حذفِ مُضافٍ يَرجع إليه الضميرُ في ﴿كَبُرَ﴾، تقديرُه: جدالُ الذين يُجادِلون كَبُرَ مَقتًا، ويَحتملُ أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ مبتدأً، و﴿بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ﴾ خبرًا، **وفاعلُ** ﴿كَبُرَ﴾ **قولُه:** ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: كَبُرَ مَقتًا مثلُ ذلك

قولُه: (**وليسَ ببِدْعٍ أنْ يُحمَلَ على اللَّفظِ تارةً وعلى المعنى أخرى**)، **الانتصاف**: فيما ذكرَهُ عَوْدٌ إلى معاملةِ اللَّفظِ من بعد مُعاملةِ معناه وأهلُ العربيَّةِ يجتنبونه، والأولى ألا يُعْتَمَدَ في إعرابِ القرآنِ عليه، والصوابُ أنَّ فاعِل ﴿كَبُرَ﴾ ضميرُ مصدرِ ﴿يُجَٰدِلُونَ﴾، أي: كَبُرَ جدالُهم مَقْتًا، أو يُجعلُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأً بتقديرِ حذفِ المضاف، أي: جدالُ الذينَ يجادلون، والضميرُ في «كَبُرَ» يعودُ إلى الجدالِ المحذوف، والجملة مبتدأٌ وخبر. ومثلُه في حذفِ المضافِ وعَوْدِ الضميرِ إليه: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [التوبة: ١٩] في أحدِ تأويلَيه، وهو: أجَعلتُم أهلَ سقايةِ الحاجِّ وعمارةِ المسجدِ الحرام كمَنْ آمَنَ بالله[١]. ومثلُه كثير. وفيهِ ما يوجبُ السلامة عما ذكره، فالأَوْلى العُدولُ عنه[٢].

وقُلت: ولعلَّ في قوله: «وليسَ ببدْعٍ أنْ يُحمَلَ» إشارةً إلى هذا المعنى.

قولُه: (**وفاعِلُ** ﴿كَبُرَ﴾ **قَوْلُه:** ﴿كَذَٰلِكَ﴾)، قيل: فعلى هذا قد تقدَّم التميزُ على الفاعِل، ومثلُه جائز. قال المَرْزوقيُّ في قوله:

أرى كُلَّ أرض دمَّنَتْها وإنْ مَضَتْ لهــا حِجَجٌ يَزدادُ طيبًا تُرابُهــا

---

(١) من قوله: «أحد تأويليه» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٦٦).

الجدال، و﴿يَطْبَعُ ٱللَّهُ﴾ كلامٌ مستأنَفٌ، ومَن قال: كَبُرَ مقتًا عنـد الله جدالُهم، **فقد حَـذَفَ الفاعلَ، والفاعلُ لا يصحُّ حذفُـه**. وفي ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾ ضربٌ من التعجُّب والاستعظام لجدالهم، والشهادةِ على خُروجـه من حَدِّ أَشكالـه من الكبائر. وقُرئ: (سُلُطان) بضمِّ اللام. **وقُرئ**: (قلبٍ) بالتنوين. ووُصِفَ القلبُ بالتكبُّر والتجبُّر، لأنـه مركزُهما ومَنبعُهما، كما تقول: رأتِ العَين، وسَمعتِ الأُذن، **ونحوُه قولُه عزَّ وجـلَّ**: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وإن كان الآثمُ هو الجُملة. ويجوزُ أن

إنهُ يجوزُ تقديمُ التمييزِ على الفاعل، وليسَ في جوازِهِ خلاف[١].

قولُه: (**فقد حذفَ الفاعل، والفاعِلُ لا يصحُّ حذفُه**)، قيل: فيهِ نَظَر. قال أبو البقاء: يجوزُ أنْ يكونَ الخبرُ ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾، أي: كَبُرَ قولهم مَقْتًا[٢].

وقُلت: وإذا جازَ في قولهِ تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] ذلك، وقد قال: الضميرُ في ﴿بَلَغَتِ﴾ للنَّفس، وإنْ لم يَجْرِ لها ذكر؛ لأنَّ الكلامَ الذي وقعتْ فيهِ يدُلُّ عليها[٣]. وتقولُ العَرَب: أرْسَلَت، أي: السَّماء، يريدون: جاءَ المَطَر، فلأنْ يجوزَ هذا الدلالة ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ على جدالِهم أحرى. وقوله: «كلامٌ مُستَأنفٌ» كأنه لما قيل: ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾ مثالُ جدالِ الذينَ يُجادلون[٤] في آياتِ الله، قيل: فما يفعلُ الله بهم إذن؟ قيل: يطبَعُ الله على قلوبهم، فوضعَ ﴿كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ موضعَ الضميرِ إشعارًا بأنَّ المُجادِلَ في آياتِ الله بغيرِ علمٍ مُتكبِّرٌ جبار.

قولُه: (**وقُرِئَ: «قَلبٍ»**)، بالتنوين: أبو عمرو وابن ذكوان، والباقونَ: بغيرِ تنوين[٥].

قولُه: (**ونحوُه قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣]**)، أي: كما أَسْنَدَ الإثمَ إلى

---

(١) «شرح الحماسة» للمرزوقي (١: ٩٣٠).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١١٩).

(٣) انظر: (١٦: ١٧٣).

(٤) من قوله: «على جدالهم أحرى» إلى هنا، سقط من (ح).

(٥) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٣٠، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣١٤).

يكونَ على حذفِ المُضاف، أي: على كلِّ ذي قلبٍ متكبِّر، تجعل الصِّفةَ لصاحبِ القلب.

[﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ * أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ ﴾ ٣٦ - ٣٧]

قيل: الصَّرح: البناءُ الظاهر الذي لا يَخفى على الناظرِ وإن بَعُدَ، اشتقُّوه من صَرَّحَ الشيءُ؛ إذا ظَهر، وأَسبَابُ السَّماواتِ: طُرُقُها وأبوابها وما يؤدِّي إليها، وكلُّ ما أدَّاك إلى شيءٍ فهو سببٌ إليه، كالرِّشاء ونحوِه. فإن قلتَ: ما فائدةُ هذا التكرير؟ ولو قيل: لعلِّي أبلغُ أسبابَ السماواتِ! قلتُ: إذا أُبهِمَ الشيءُ ثم أُوضح كان تفخيمًا لشأنِه، فلمّا أراد تفخيمَ ما أمَّلَ بُلوغَه من أسبابِ السماوات أبهَمَها ثم أوضحها؛ ولأنه لمّا كان بلوغُها أمْرًا عَجيبًا أرادَ أن يُورِدَه على نفسٍ مُتشوِّفة إليه؛ ليُعطِيَه السامعُ حقَّه من التعجُّب، فأبهَمَه ليشوِّفَ إليه نفسَ هامان، ثم أوضَحَه. وقُرِئ: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب على جواب الترجِّي، تشبيهًا للترجِّي بالتمنِّي. ومثلَ ذلك التزيينِ وذلك الصدِّ

القلبِ وهوَ للجملةِ من الرُّوحِ والبَدَنِ والقلبِ للتأكيد، كذلكَ التكبرُ مُسنَدٌ إلى القلب، وهوَ للجملة؛ لأنَّ القلبَ رئيسُ الأعضاء، وكتمان الشهادةِ ومنشأ الكِبرِ منه.

قولُه: (على نفسٍ مُتشوِّفة)، يُروى بالفاءِ والقاف. عن بعضهم: شافَ الشيء: صَقَلَه. ويُقال: شُفْتُ الشيء: جَلَوْتُه. التَّشوُّفُ: التَّطَلُّع. وتَشوَّفَتِ المرأة: تَزَيَّنت.

اطَّلَعَ إلَيْه، أي: صَعِد. وطَلَعَ الجبلَ كذلك.

قولُه: (﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بالنَّصب)، حفص، والباقونَ: برفعها(١).

قولُه: (تشبيهًا للتَّرجِّي بالتَّمنِّي)، لأنَّ التَّرجِّي: طلبُ ما يُتوقَّعُ حصولُه، والتَّمنِّي:

---

(١) نسَقًا على قوله ﴿أَبْلُغُ﴾ فالمعنى: «لعلي أبلغُ ولعلي أطّلعُ» انتهى من «حجّة القراءات» ص٦٣١.

﴿زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾، والمزيِّن: إمّا الشيطانُ بوسوسته، كقوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النمل: ٢٤]، أو الله تعالى على وجه التَّسبيب؛ لأنه مكَّن الشيطانَ وأمْهَلَه، ومثلُه: ﴿زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ﴾ [النمل: ٤]. وقُرئ: (وزَيَّنَ) له (سُوءَ عملِه) على البناءِ للفاعل، والفعل لله عزَّ وجلَّ، دلَّ عليه قولُه: ﴿إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾؛ و(صدّ) بفتح الصاد، وضمِّها، وكسرها، **على نقل حركةِ العَيْنِ إلى الفاء**، كما قيل: قِيل. **والتَّبابُ: الخُسران والهَلاك**. وصَدٌّ: مصدرٌ معطوف على ﴿سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾، وصُدُّوا هو وقومُه.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ * يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ ٣٨ - ٣٩]

قال: ﴿أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ فأجمَلَ لهم، ثم فسَّر فافتتح بذمِّ الدنيا وتصغيرِ شأنها؛ لأنَّ الإخلادَ إليها هو أصلُ الشرِّ كلِّه، ومنه يَتشعَّب جميعُ ما يؤدِّي إلى

طلبُ ما لا يمكنُ حصولُه، نحو: ليتَ الشبابَ يعود. قال الزَّجّاج: المعنى: لعلِّي أبلغُ الذي يُؤَدِّيني إلى إلهِ موسى، وإنما قُلت هذا على دعوى موسى، لا أنِّي على يقينٍ من ذلك[(١)].

قولُه: (**على نقلِ حركةِ العَيْنِ إلى الفاء**)، أي: أصلُه: صُدِدَ؛ مجهولًا، نقلَ كسرةَ الدَّالِ إلى الصَّاد، وصَدَّ يجوزُ أنْ يكونَ لازمًا أو مُتعدِّيًا. والفِعْلُ لفرعون، أي: صَدَّ الناسَ عن الإيمان، ويجوزُ أنْ يكونَ الفاعلُ الله تعالى، أي: صَدَّهُ الله عن إبطالِ أمرِ موسى، وقيل: عن نبأ الصَّرْح.

قولُه: (**والتَّباب: الخُسران والهلاك**)، **الراغب**: التَّبُّ والتَّبابُ: الاستمرار في الخُسران. يُقال: تَبًّا لهُ وتَبَّ لهُ وتَبَّبْتُه، إذا قُلت لهُ ذلك، ولتضمُّن الاستمرار قيل: استَتَبَّ لفلان كذا، أي: استَمَر. و﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] أي: استمرَّت في الخُسران[(٢)].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٧٥).

(٢) «مفردات القرآن» ص١٦٢.

سخطِ الله ويجلبُ الشقاوةَ في العاقبة، وثنَّى بتعظيمِ الآخرة والاطِّلاع على حقيقتها، وأنها هي الوَطنُ والمستقرُّ، وذَكَرَ الأعمالَ سيِّئَها وحَسَنها وعاقبةَ كلٍّ منهما؛ ليثبِّطَ عمّا يُتلف، ويُنشِّطَ لِما يُزلِف، ثم وازَنَ بين الدعوتَيْن: دعوتِه إلى دِين الله الذي ثمرتُه النجاة، ودعوتِهم إلى اتِّخاذِ الأنداد الذي عاقبتُه النار، وحذَّر، وأنذَر، واجتَهَدَ في ذلك واحتَشَد، لا جَرَمَ أنَّ الله استثناه مِن آلِ فرعون، وجعَلَه حُجّةً عليهم وعبرةً للمُعتبِرين، وهو قولُه: ﴿ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ ۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٥]. وفي هذا أيضًا دليلٌ بيِّن على أنَّ الرَّجلَ كان مِن آل فرعون. ....

قولُه: (أنَّ الله استثناهُ من آل فرعون)، أي: اختارَهُ منهم وجعله داعيًا إلى الله ونجَّاهُ مما حلَّ بهم من سوءِ العذاب، وذلكَ قوله: ﴿ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ ﴾

المُغرِب: يُقال: ثنَى العُود، إذا حناهُ وعَطَفَه؛ لأنهُ ضَمُّ أحدِ طَرَفَيْهِ إلى الآخر، ثم قيل: ثَنَاهُ عن وجهِه، إذا كفَّهُ وصَرَفَه؛ لأنهُ مُسَبَّبٌ عنه. ومنه: استَثنَيت الشيء، زَوَيْتُهُ لنفسي. والاسم: الثُّنْيا بوزنِ الدّنيا، ومنهُ الحديث: «مَنِ استَثْنى فلهُ ثُنْياه»[1]، أي: ما استَثناه. والاستثناءُ في الاصطلاح: إخراجُ الشَّيْءِ مما دخلَ فيهِ غيره؛ لأنَّ فيهِ كفًّا وردًّا عن الدخول، والاستثناءُ في اليمينِ أنْ يقولَ الحالف: إنْ شاءَ الله؛ لأنَّ فيهِ ردَّ ما قالَهُ بمشيئةِ الله تعالى[2].

قولُه: (في هذا أيضًا دليلٌ بيِّـنٌ على أنَّ الرجُلَ كانَ من آل فرعون)، إشارة إلى ما سبَقَ لهُ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ وهو قولُه: «وقولُ المؤمن: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾ دليلٌ ظاهرٌ على أنهُ يتنصَّحُ قومه»، يعني: كما كانَ في تلكَ الآيةِ دلالةٌ ظاهرةٌ على أنَّ المؤمِنَ من آل فرعون، كذلِكَ في هذهِ الآية؛ لإضافةِ القومِ إلى نفسِهِ مرتين. وقوله: «اتَّبِعوني» ولم يقل: اتَّبِعوا موسى، وسلوكِ طريقةِ الإجمالِ والتفصيل، والمُبالَغَةِ في التحذيرِ والإنذار؛ لأنَّ مثلَ هذهِ النصيحةِ وإمحاضَها قلَّما يصدرُ من الأجانب، كما

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١٠٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ الله عنه، وهو في «السنن الكبرى» للنسائي (٤٧٥١) من حديثِ ابن عمر رَضِيَ الله عنهما.

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٢٤).

والرَّشاد: نقيضُ الغَيِّ. وفيه تعريضٌ شبيهٌ بالتصريح أنَّ ما عليه فرعونُ وقومُه هو سبيلُ الغَيِّ.

[﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ٤٠]

﴿فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾؛ لأنّ الزيادةَ على مقدار جَزاءِ السيِّئة قَبيحة؛ لأنها ظُلْم، وأمّا الزيادةُ على مقدار جزاءِ الحسنة فحَسَنة؛ لأنها فضلٌ. قُرئ: ﴿يَدْخُلُونَ﴾، و(يُدْخَلون). ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ واقعٌ في مُقابلة ﴿إِلَّا مِثْلَهَا﴾، يعني: أنَّ جزاءَ السيِّئة لها حسابٌ وتقدير؛ لئلّا يزيدَ على الاستحقاق، **فأمّا جزاءُ العمل الصالحِ فبغيرِ تقديرٍ**

قال: «وإنهم قَوْمُهُ وعشيرتُه، ونصيحتهم عليه واجبة، وسرورهم سروره، وغمُّهُمْ غَمُّه»، ثم إدخالُ الفاءِ الفصيحةِ بعدَ الفراغِ من النصيحةِ تتميم للمقصود، يعني: لما فرغَ من النصيحةِ قصدوا إهلاكَه ومكروا وهمُّوا بتعذيبه، فوقاهُ الله مما همُّوا به، ورجعَ كيدُهم إلى نُحورِهم.

قولُه: (**والرَّشاد: نقيض الغيِّ**)، الراغب: الرُّشْدُ والرَّشَدُ: خلافُ الغيِّ، يُستَعمَلُ استعمالَ الهداية، قال تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦] وقالَ بعضهم: الرَّشَدُ ـ بالفتح ـ أخصّ؛ فإنَّ الرُّشْدَ ـ بالضَّمِّ ـ يُقالُ في الأمورِ الدنيوية، وبالفتحِ في الدنيويةِ والأُخرويَّة، والراشدُ والرَّشيدُ يُقالُ فيهما[١].

قولُه: (﴿يَدْخُلُونَ﴾ و«يُدْخلونَ»)، ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر: «يُدْخَلونَ»؛ بضمِّ الياءِ وفتحِ الخاءِ، والباقون: بفتحِ الياءِ وضمِّ الخاء[٢].

قولُه: (**فأما جزاء العمل الصالح فبغيرِ تقدير**)، قال القاضي: ولعلَّ تقسيمَ العُمّال، وجَعْلَ الجزاءِ اسميَّةً مُصَدَّرةً باسمِ الإشارة، وتفضيلَ الثوابِ لتغليبِ الرحمة، وجَعْلَ العملِ عُمدةً والإيمانِ حالًا؛ للدلالةِ على أنهُ شرطٌ في اعتبارِ العمل، وأنَّ ثوابَهُ أعلى من ذلك[٣].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٥٤.

(٢) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٣٢، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣١٧).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٨).

وحِساب، بَلْ ما شئتَ من الزيادة على الحقِّ والكثرة والسَّعة.

[﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ * تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ﴾ ٤١-٤٢]

فإن قلتَ: لِمَ كَرَّر نداءَ قومه؟ ولِمَ جاءَ بالواوِ في النداء الثالثِ دونَ الثاني؟ قلتُ: أمّا تكريرُ النداء: ففيه زيادةُ تنبيهٍ لهم وإيقاظٌ عن سُنَّة الغَفْلة. وفيه: أنهم قومُه وعَشيرته، **وهم فيما يُوبِقُهم**، وهو يَعلم وجهَ خَلاصِهم، ونصيحتُهم عليه واجبة، فهو يتحزَّنُ لهم ويتلطَّف بهم، ويَستدعي بذلك أن لا يتَّهِموه، فإنَّ سرورَهم سُرورُه، وغمَّهم غَمُّه؛ ويَنزِلُوا على تَنصيحِهِ لهم، كما كرَّر إبراهيمُ ـ صلى الله عليه ـ في نصيحةِ أبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢-٤٥]. وأمّا المجيءُ بالواوِ العاطفة: فلأنَّ الثانيَ داخلٌ على كلامٍ هو بيانٌ للمُجمَل وتفسيرٌ له، فأعطى الداخلَ عليه حُكْمَه في امتناعِ دخول الواو، **وأمّا الثالث: فداخلٌ على كلامٍ ليس بتلك المَثابة**. يقال: دَعاه إلى كذا ودعاه له، كما

قولُه: (**وهم فيما يُوبِقُهُم**)، أي: فيما يُهلِكُ أنفُسَهم، «هم» مبتدأ، و«فيما يُوبِقُهُم» خبر.

قولُه: (**وأما الثالث فداخلٌ على كلام ليسَ بتلكَ المثابة**)، يعني: قوله: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾ ليسَ من جنسِ الكلامِ المُفَسَّر، وهوَ ﴿أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ فجيءَ بالعاطِفِ ليكونَ عطفًا على قوله: ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ﴾، أتاهم بنوعينِ من الكلام:

أحدهما: في الترغيبِ عن الدنيا وتصغيرِ شأنها، والتحريض على الاطِّلاع على حقيقةِ الآخرةِ وتعظيم شأنها، وعلى ما يُقرِّبُهم إليها من الأعمالِ الصالحة، وما يُبعِدُهُم عنها من الأعمالِ السيِّئة.

وثانيهما: في بيانِ مُجادلةٍ جرتْ بينهم وبينه، وأنه مُحِقٌّ وأنهم مُبطِلون، وختمَها بما يُنبئُ عن المُتاركةِ بالكُلِّيَّة، وتُحقِّقِ اعتزالِهِ عنهم وتدميرِهم، وهوَ قوله: ﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾. وقالَ القاضي: كرَّرَ نداءَهُمْ إيقاظًا لهم عن سِنَةِ الغفلة، واهتمامًا بالمُنادى له، ومُبالغةً في توبيخهم على ما يقابلونَ بهِ نُصْحَه،

تقولُ: هَداه إلى الطريق وهداه له. ﴿بِهِۦ عِلۡمٌ﴾ أي: بِرُبوبيَّته، والمرادُ بنفي العِلْم: نفيُ المعلوم، كأنه قال: وأُشرِكَ به ما ليس بإلـٰه، وما ليس بإلـٰهٍ كيف يصحُّ أن يُعلَم إلهًا؟

[﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ لَيۡسَ لَهُۥ دَعۡوَةٞ فِي ٱلدُّنۡيَا وَلَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ هُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ۞ فَسَتَذۡكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمۡۚ وَأُفَوِّضُ أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ ٤٣-٤٤]

﴿لَا جَرَمَ﴾ سياقُه على مذهب البصريِّين: أن يُجعل ﴿لَا﴾ ردًّا لِما دَعاه إليه قومُه،

وعطفَ ﴿مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ﴾ على النداءِ الثاني الداخلِ على ما هوَ بيانٌ لما قبلهُ لا على الأول، فإنَّ ما بعدهُ أيضًا تفسيرٌ لما أُجْمِلَ فيهِ تصريحًا وتعريضًا[1].

وقُلت: يأبى أنْ يكُونَ الثاني داخلًا في البيانِ لـما فيهِ من الغِلظَةِ والوعيدِ إلى حلولِ الدمارِ وتصريحِ المُتاركَة، وقد مرَّ غيرَ مرةٍ أنَّ دَأْبَ الأنبياءِ والداعينَ إلى الله سلوكُ طريقِ الملاطفة، وسبيلِ إرخاءِ العنانِ في الدعوة، ثم إذا أيقَنوا أنَّ ذلكَ النوعَ لا يجدي فيهم أتَوْا بالتوبيخِ والتغليظ، ثم بعدهُ بما يُؤذِنُ بالمُتاركةِ والإقناط، وبتَحَقُّقِ الفصلِ بالهلاكِ والدَّمار. كذلكَ سلكَ هاهنا، ولهذا قال: «وأما الثالثُ فداخلٌ على كلامٍ ليسَ بتلكَ المثابةِ»، وبَيَّنَّا مغزاه.

قولُه: (والمراد بنفي العلمِ نفيُ المعلوم)، أي: هوَ من بابِ نفيِ الشيءِ بنفيِ لازمِه على سبيلِ الكناية. وعن بعضهم: نفيُ العلمِ عن الخاصِّ ـ بناءً على الدليلِ الواضحِ الشاملِ للكلِّ ـ يكونُ نفيًا للعلمِ عن الكلّ.

قولُه: (أنْ يجعَلَ ﴿لَا﴾ ردًّا لما دعاهُ إليه قومُه)، قال الزَّجّاج في سورةِ «هود»: قال المُفَسِّرون: المعنى: حقًّا إنهم في الآخرةِ همُ الأخسرون[2]. وزَعَمَ سيبَوَيْهِ أنَّ «جَرَم» بمعنى «حقّ»، قال الشَّاعِر:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٥٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٥٠).

و﴿جَرَمَ﴾: فِعل بمعنى حَقَّ، و«أنَّ» مع ما في حيِّزه فاعلُه، أي: حقَّ ووجب بطلانُ دعوتِه. أو بمعنى: كَسَب، من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾ [المائدة: ٢] أي: كسبَ ذلك الدعاءُ إليه بُطلانَ دعوته، على معنى: أنه ما حَصل من ذلك إلّا ظهورُ بُطلان دعوتِه. ويجوزُ أن يقال: إنّ «لا جَرَم» نظيرُ «لا بدّ»، فَعَلٌ من الجَرم؛ وهو القَطْع، كما أنَّ بُدًّا فُعل من التَّبديد؛ وهو التفريق،

ولقـــدْ طَعَنْتُ أبـا عُيَيْـدَةَ طَـعنـةً ... جَرَمَتْ فَزارةُ بَعْدَها أنْ يَغْضَبوا[1]

أي: حَقَّتْ فَزارة بالغضب. ومعنى «لا» نفيٌ لما ظَنُّوا أنهُ ينفعُهُم، كأنَّ المعنى: لا ينفعُهُم ذلكَ، جرمَ في الآخرَةِ همُ الأخسرون، أي: كَتبَ ذلكَ الفِعلُ لهم الخُسران. وعن بعضهم: «لا» هاهنا كـ«لا»؛ في «لا أُقسِمُ» في أنهُ رَدٌّ لكلامٍ سابق[2].

قولُه: (و«أنّ» مع ما في حيِّزِهِ فاعِلُه)، أي: «ما» في ﴿أَنَّمَا﴾ بمعنى: الذي، أي: حقَّ وثبتَ أنَّ الذي تدعونني إليه ليس لهُ دعوة، ولما كانَ معنى قولِه: ﴿لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ﴾ قريبًا من معنى: بَطَلَ دَعوتُه، رجعَ تلخيصُ المعنى إلى أنهُ حقَّ وثبتَ بُطلانُ دعوتِه؛ لما سيجيءُ بُعَيدَ هذا أنَّ معناه: إنَّ ما تدعونني إليه ليسَ لهُ دعوةٌ إلى نفسِهِ قط، إلى قوله: «ولو كانَ حيوانًا ناطقًا لَضَجَّ من دُعائِكم».

قولُه: (أي: كسَبَ ذلكَ الدُّعاءُ إليه بُطلانَ دعوتِه)، «ذلكَ الدعاءُ»: فاعل «كَسَب»، وهوَ معنى قوله: ﴿أَنَّمَا تَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾ وقوله: «بُطلان دعوتِهِ» معنى قوله: ﴿لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾، والضميرُ راجع إلى المَدْعُوِّ الذي في قوله: ﴿لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ﴾.

قولُه: (نظيرُ «لا بُدَّ»)، فعلى هذا ﴿جَرَمَ﴾ اسم «لا»[3]، و﴿جَرَمَ﴾ مرفوعُ المحلّ مبتدأ، والخبر ﴿أَنَّمَا تَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾.

---

(١) «كتاب سيبويه» (٣: ١٣٨). ووقع فيه: «أبا عُيَينة» وهو الصواب، يعني: أبا عُيينة حصن بن حذيفة ابن بدر الفَزاريّ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٥٠).

(٣) في الأصول الخطية: «فلا»، وصوَّبناه بحسب السياق.

فكما أنَّ معنى: لا بُدَّ أنك تفعلُ كذا، بمعنى: لا بُعْدَ لك من فِعله، فكذلك ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل: ٦٢]، أي: لا قَطْعَ لذلك، بمعنى: أنهم أبدًا يَستحقُّون النارَ لا انقطاعَ لاستحقاقهم، ولا قَطْعَ لبُطلان دعوةِ الأصنام، أي: لا تزالُ باطلةً لا يَنقطِعُ ذلك فينقلِبُ حقًّا. ورُوي عن العَرَب: لا جُرْمَ أنه يَفعَل، بضمِّ الجيم وسكون الراء، بزنة «بُدٍّ»، وفُعْل وفَعَل أخوان، كرُشْدٍ ورَشَد، وعُدْمٍ وعَدَم. ﴿لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ﴾ معناه: أنَّ ما تدعونَني إليه ليس له دعوةٌ إلى نفْسِه قطّ، أي: مِن حقِّ المعبود بالحقِّ أن يدعوَ إلى طاعته، **ثم يَدعُوَ العبادَ إليها** إظهارًا لدعوة ربِّهم، وما تَدعون إليه وإلى عبادته لا يَدعُو هو إلى ذلك ولا يدَّعي الرُّبوبيَّة، ولو كان حَيوانًا ناطقًا لضَجَّ من دُعائكم. وقوله: ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ يعني: أنه في الدُّنيا جَمادٌ لا يَستطيع شيئًا من دُعاءِ غيره، وفي الآخرة: إذا أنشأه الله حيوانًا، تبرَّأ من الدُّعاةِ إليه ومِن عَبَدته. وقيل: معناه: ليس له استجابةُ دعوةٍ تنفعُ في الدنيا ولا في الآخرة. أو: دَعوةٌ مستجابة. جُعلتِ الدعوةُ التي لا استجابةَ لها ولا منفعةَ كَلَا دَعوة. أو **سمِّيت الاستجابةُ باسم الدعوة**، كما سُمِّيَ الفعلُ المُجازى عليه باسمِ الجزاء في قولهم: كما تَدِينُ تُدان. قال الله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٤]. ﴿ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ عن قتادةَ: المشركين. وعن مجاهدٍ: ....

قولُه: (ثم يدعو العِبادَ إليها)، يعني: دلَّ التنكيرُ في ﴿دَعْوَةٌ﴾، وهيَ نكرةٌ في سياقِ النفي، على نفيِ الدعوةِ عن الأصنام بالكلِّيَّة، وذلكَ أنَّ من حقِّ المعبودِ بالحقِّ أنْ يدعُوَ العبادَ المُكرَّمينَ مثلَ الملائكةِ والرُّسُلِ والعلماءِ الوُرّاثِ إلى طاعتِه، ثم أولئكَ العُبّادُ يدعونَ غيرهم إلى عبادتِه إظهارًا لدعوةِ ربهم، وليسَ كذلكَ الأصنام.

قولُه: (سُمِّيَتْ الاستجابة باسم الدعوة)، يعني: أنهُ من بابِ المُشاكَلة، وأصلُه: إنَّ الذي تدعونَني ليسَ لهُ استجابة، أي: لا يجيبُ دعوَتي، كما في قولِك: كما تَدِينُ تُدان، أي: كما تُجازي تُجازى، وأصلُه: كما تفعلُ تُجازى، لكنْ قيل: كما تُجازى؛ لوُقُوعِهِ في صُحْبَةِ «تُجازى» الثاني.

السفَّاكين للدماءِ بغير حِلِّها. وقيل: الذين غَلَبَ شرُّهم خيرَهم هم المُسرِفون. وقُرئ: (فستُذكِّرون) أي: فسيُذكِّر بعضُكم بعضًا. ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾؛ لأنهم توعَّدوه.

[﴿ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ۝ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّاۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ ٤٥ - ٤٦]

﴿ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْۖ ﴾: شدائدَ مكرِهم وما هَمُّوا به من إلحاق أنواعِ العذاب بمن خالَفهم. وقيل: نَجا مع موسى، ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ﴾ ما هَمُّوا به من تعذيبِ المسلمين، ورَجع عليهم كيدُهم. ﴿ٱلنَّارُ﴾ بدلٌ من ﴿سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾، أو خبرُ مبتدإٍ محذوف، كأنَّ قائلًا قال: ما سوءُ العذاب؟ فقيل: هو النارُ؛ أو مبتدأٌ خبرُه ﴿يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾. **وفي هذا الوجهِ تعظيمٌ للنار** وتهويلٌ من عذابها. **وعَرْضُهم عليها: إحراقُهم بها**. يقال: عَرض الإمامُ الأُسارى على السيفِ؛ إذا قَتلَهم به وقُرئ: (النارَ)

قولُه: (**السَّفَّاكينَ للدِّماءِ بغيرِ حِلِّها**) يريدُ أنهُ عَودٌ إلى بَدْء، افتتحَ بقولِه: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ جوابًا عن قولِ اللَّعين: ﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ فاختتَمَ بهِ تعريضًا.

قَولُه: (**وفي هذا الوجهِ تعظيمٌ للنار**)، قال صاحبُ «التقريب»: من حيثُ الاستئناف. وقلت: الاستئنافُ غير مختصٍّ به؛ لأنَّ السابقَ أيضًا واردٌ عليه، بلِ التعظيمُ من أنَّ التركيبَ حينئذٍ من بابِ تقوِّي الحُكْم وجَعلِ «النار» مبتدأً مُعتَمَدًا عليه، وبناءِ «يُعرَضونَ» عليها، فالجوابُ عن السؤالِ المُقدَّرِ جُملةُ الكلام إلى آخرِ الآية. قيل: سوءُ العذاب النارُ المحكومُ عليها بكيْتَ وكَيْت.

قولُه: (**وعَرْضُهُمْ عليها إحراقُهم بها**)، ونحوُه: عَرَضْتُ الناقةَ على الحَوض، وقَوْلُ أبي العَلاء:

إذا اشتاقَتِ الخَيْلُ المناهِلَ أعرَضَتْ ... عنِ الماءِ فاشتاقَتْ إليه المَناهِلُ[1]

---

(١) لم أهتدِ إليه فيما بين يديّ من مصادر التخريج.

بالنصب، **وهي تعضدُ الوجهَ الأخير**، وتقديرُه: يُدخَلون النارَ يُعرَضون عليها، ويجوزُ أن يَنتصِبَ على الاختصاص. ﴿غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ في هذَيْن الوقتين يُعذَّبون بالنار، وفيما بين ذلك الله أعلم بحالهم، فإمَّا أن يُعذَّبوا بجنسٍ آخرَ من العذاب، أو يُنفَّسَ عنهم. ويجوزُ أن يكون ﴿غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ عبارةً عن الدوام، **هذا ما دامت الدنيا، فإذا قامتِ الساعةُ قيل لهم: (ادخُلوا)** يا ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ﴾ عذابِ جهنَّم. **وقُرئ: ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾** أي: يقال لخَزَنةِ جهنم: أَدخِلوهم. فإن قلتَ: قولُه: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾ معناه: أنه رَجع عليهم ما همُّوا به من المَكْرِ بالمسلمين، كقول العَرَب: مَن حفر لأخيه جُبًّا، وقع فيه مُنكَبًّا، فإذا فُسِّر ﴿سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾ بنارِ جهنم؛ لم يكن مكرُهم راجعًا عليهم؛ لأنهم لا يُعذَّبون بجهنَّم؟ قلتُ: يجوزُ أن يهمَّ الإنسان بأن يُغرِّقَ قومًا فيُحرَّق بالنار، ويُسمّى ذلك حَيْقًا؛ لأنه همَّ بسُوءٍ فأصابَه ما يقعُ عليه اسمُ السوء. ولا يُشترط في الحَيقِ أن يكونَ الحائقُ ذلك السوءَ بعَيْنه، ويجوزُ أن يَهُمَّ فرعونُ لمَّا سمع إنذارَ المسلمين بالنار، وقولَ المؤمن: ﴿وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٤٣] ....

قولُه: (**وهيَ تعضدُ الوجهَ الأخير**)، أي: جَعْلُ «النار» مفعولًا دلَّ على اتصال ﴿ٱلنَّارُ﴾ بـ﴿يُعْرَضُونَ﴾، فينبغي في ذلِكَ الوجهِ أيضًا أنْ يُجعَلَ خبرًا لها لتتَّصِلَ بها، لا استئنافًا كما يقتضيهِ الوجهانِ السابقان.

قولُه: (**هذا ما دامتِ الدنيا، فإذا قامتِ الساعةُ قيلَ لهم: ادخُلوا**)، اقتضى هذا التقديرَ الواوُ العاطفةُ في قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾، ووجهُ اتصالِهِ بالكلامِ السابق، وإنما أتى في التفسيرِ بالفاء؛ ليُؤْذِنَ باتصال العذابينِ في مثلِ هذا المقام.

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿أَدْخِلُوٓا۟﴾**)، ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وأبو بَكْرٍ: «الساعةُ ادخُلوا» بوَصْلِ الألِفِ وضمِّ الخاء، ويبتدئونها بالضمّ. والباقونَ: بقطعِها في الحالينِ وكسرِ الخاء[1].

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٣٣، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٢٠).

فيفعلَ نحوَ ما فَعَلَ نمرودُ ويعذِّبَهم بالنار، فحاقَ به مثلُ ما أَضمَرَه وهَمَّ بفعله.
ويُستدلُّ بهذه الآية على إثبات عذاب القبر.

[﴿ وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ ﴾ ٤٧]

واذكُرْ وقتَ يتحاجُّون. ﴿تَبَعًا﴾: تُبّاعًا، كخَدَمٍ في جمع خادِم. أو: ذوي تَـبَع، أي: اتِّباع، أو وَصفًا بالمَصْدر.

[﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴾ ٤٨]

وقُرئ: (كُلًّا) على التأكيد لاسم «إنّ»، وهو معرفة، والتنوينُ عِوَضٌ من المضافِ إليه، يريدُ: ....

قولُه: (فيفعلَ) عطفٌ على «أن يَهُمَّ»، أي: يجوزُ أنْ يَهُمَّ فرعونُ حينما سمع، فيكونَ سببًا لأنْ يقتديَ بنمرُودَ ويُعَذِّبَهم بالنار.

قولُه: (ويُستَدَلُّ بهذهِ الآيةِ على إثباتِ عذابِ القبرِ)، قال الإمام: احتجَّ أصحابُنا بها على إثباتِ عذابِ القبر، قالوا: الآيةُ تَقتَضي عَرضَ النارِ عليهم غُدُوًّا وعَشِيًّا، وليسَ المرادُ يومَ القيامةِ لقولِه تعالى ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وإذا ثبتَ في حقِّهم ثبتَ في غيرهم[١].

ويعضدُه ما رَوينا عن البخاريِّ ومسلِم والتِّرمذيِّ والنَّسائيّ، عن ابن عُمَرَ رَضِيَ الله عنه، عن رسولِ الله ﷺ: «إنَّ أحَدَكم إذا ماتَ عُرِضَ عليه مقعَدُهُ بالغداةِ والعَشِي، إنْ كانَ من أهلِ الجنةِ فمِنْ أهل الجنة، وإنْ كانَ من أهلِ النارِ فمِنْ أهلِ النار، فيُقال: هذا مقعدُكَ حتى يَبعَثَكَ الله»[٢].

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٢١).
(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٩) ومسلم (٢٨٦٦) والترمذي (١٠٧٢) والنسائي (٢٠٧١).

إنّا كلًّنا ـ أو: كلَّنا ـ فيها. فإن قلتَ: هل يجوزُ أن يكون (كُلًّا) حالًا قد عمل فيها ﴿فِيهَآ﴾؟ قلتُ: لا؛ لأنَّ الظرفَ لا يَعمل في الحالِ متقدِّمةً كما يَعمل في الظرفِ متقدِّمًا، تقول: كلَّ يوم لك ثوبٌ، ولا تقول: قائمًا في الدار زيدٌ. ﴿قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ﴾: قَضى بينهم وفَصل بأن أَدخَلَ أهلَ الجنّةِ الجنّةَ وأهلَ النارِ النارَ.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ * قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۚ قَالُوا۟ فَٱدْعُوا۟ ۗ وَمَا دُعَٰٓؤُا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ ٤٩-٥٠]

﴿لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾: للقُوّام بتعذيب أهلِها. فإن قلتَ: هلّا قيل: الذين في النارِ لخَزَنتِها! قلتُ: لأنَّ في ذِكرِ جهنَّمَ تهويلًا وتفظيعًا، ويَحتملُ أنَّ جهنَّمَ هي أبعدُ النار

قولُه: (إنّا كلًّنا ـ أو: كلَّنا ـ فيها)، والرَّفعُ أبلغ؛ لأنّ «كلّنا» مبتدأ و«فيها» الخبر، والجملةُ خبر «إنّ»، فيكون «كلّ» مقصودًا بالذكر بخلافِ النصب؛ لأنه فضلةٌ في الكلام. قالَ ابنُ جنّي: زيدٌ ضربتُه، أقوى من قولنا: زيدًا ضربت؛ لأنّ «زيدًا» في الأوّل ربّ الجملة، وفي الثاني فضلة.

قولُه: (لا؛ لأنَّ الظرفَ لا يعملُ في الحالِ مُتقدِّمةً كما يعملُ في الظرفِ مُتقدِّمًا)، قال صاحبُ «التقريب»: وفيهِ نظَر؛ لأنه ذكَرَ في «الواقِعة» بخلافِه، قال: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ حال من الضميرِ في ﴿عَلَىٰ﴾ وهوَ العاملُ فيها، أي: استَقرُّوا عليها مُتّكِئين. وقُلت: ليسَ بخلافِ ما ذُكِرَ في[1] «الواقعة» لأنه قال: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ حال من الضمير في ﴿عَلَىٰ﴾ أي: في قولِه: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾ [الطور: ٢٠] لا في قوله: ﴿عَلَيْهَا﴾، وذلكَ أنّ ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾إما خبر لـ﴿ ثُلَّةٌ ﴾، والعاملُ الاستقرار، أو حالٌ من الضميرِ في ﴿مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الواقعة: ١٣] إذا جعلَ ﴿ ثُلَّةٌ ﴾ خبرَ مبتدأٍ محذوف، فالمعنى: هم مستقرُّونَ على سُرُر مُتّكِئين، ﴿عَلَيْهَا﴾ صلة ﴿ مُّتَّكِـِٔينَ﴾.

قولُه: (لأنَّ في ذِكرِ جهنَّمَ تهويلًا وتفظيعًا)، الانتصاف: هذا الوجهُ أظهرُ من الثاني،

---

(١) من قوله: «وهو العامل فيها» إلى هنا، سقط من (ح).

قَعرًا، من قولهم: بئرٌ جِهنّامٌ: بَعيدةُ القَعْر، وقولهم في النابِغَة: جِهِنَّامٌ، تسميةٌ بها؛ لزعمِهم أنه يُلقي الشِّعرَ على لسانِ المُنتسِب إليه، فهو بعيدُ الغَوْر في عِلْمه بالشِّعر، كما قال أبو نُوَاس في خَلَفِ الأحمر:

قَلَيْذَمٌ مِنَ العَيَالِيمِ الـخُسُفْ

والتفخيمُ فيهِ من وضعِ الظاهرِ موضعَ المُضْمَر. والثاني أنَّ جهنَّمَ أفظَعُ من النار، إذِ النارُ مُطلقة، وجهنَّم أفظَعُها[1].

قولُه: (في النابغةِ) بالنُّونِ والغيْنِ المعجَمَة، ويُروى: «في التابعة»، بالتاءِ والعَيْنِ المهمَلة[2]. عن بعضهم: التابعة: الذي يكونُ مع الجِنِّيِّ وهوَ الذي يُلقي على الكَهَنَةِ والشعراءِ أشياءَ على زعمهم، وربما يجعلونَهُ غُولًا وجِنِّية أيضًا.

قولُه: (أنهُ يُلقي الشِّعْرَ على لسانِ المُنتَسِبِ إليه)، قيل: يُروى: «يُلَقَّى» بفتحِ اللامِ وتشديدِ القاف، كأنهُ اقتبسَ من قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦] و«على لسان» مُتعلِّقٌ بمحذوف، أي: جاريًا على لسانِ المُنتسِبِ إليه، والمرادُ بالمُنتَسِبِ إليه العالِمُ بِهِ علمًا كاملًا بحيثُ إذا ذُكِرَ إنما ذُكِر بطريقِ النسبة إليه لشُهرتِهِ بحَذاقَتِه، كما يقالُ للفائقِ في النَّحو: النَّحويّ. وإذا رُوِيَ بسكونِ اللامِ وكَسرِ القافِ الخفيفةِ، فـ«على» مُتعلِّقٌ به، و«المُنتَسِبُ إليه» التابعة، يعني: إذا قال شِعرًا ألقاهُ على لسانِهِ، فإنه يُلقيهِ على لسانِ مَنْ يُنسَبُ إليه الشِّعر. وقيل: المرادُ بالمُنتَسِبِ إليه الجنِّيّ، أي: أنه يُلقي الشِّعرَ على الناسِ كائنًا على لسانِ الجِنِّيِّ الذي انتَسَبَ إليه كما يُلقي الجنُّ على الكَهَنَةِ والشعراءِ أشياء.

قولُه: (قَلَيْذَمٌ من العَياليمِ الخُسُف)، أوَّله:

أوْدى جميعُ العِلمِ مُذْ أوْدى خَلَف ... مَـنْ لا يُعَدُّ العِلْـمُ إلا ما عَرَف

روايـةً لا يَجْتَني من الصُّحُـف

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٧١).

(٢) وكذا وقعَ في الأصل الخطي المعتمد عندنا من «الكشاف»، لكن أثبتنا ما في المطبوع؛ لأن الطيبي قدَّمه.

وفيها أعتى الكفّار وأطغاهم، فلعلَّ الملائكةَ الموكَّلين بعذابِ أُولئك **أجْوبُ دعوةً**؛ لزيادةِ قُرْبهم من الله؛ فلهٰذا تعمَّدَهم أهـلُ النـار بطَلَبِ الدعوة منهم. ﴿أَوَلَمۡ تَكُ تَأۡتِيكُمۡ﴾ إلزامٌ للحُجَّة وتوبيخ، وأنهم خَلَّفوا وراءَهم أوقاتَ الدُّعاءِ والتضرُّع، وعطَّلوا الأسبابَ التي يَستجيب الله لها الدَّعواتِ، ﴿قَالُواْ فَٱدۡعُواْ﴾ أنتم، فإنّا لا نَجترئ على ذلك ولا نَشفع إلّا بشرطَيْن: **كَوْن المشفوع له غيرَ ظالم، والإذن في الشفاعةِ مع مُراعاة وقتِها**، وذلك قَبْلَ الـحُكم الفاصلِ بين الفريقَيْن، وليس قولُهم:

القَلَيْذَم: صحَّ بفتح القافِ والذال؛ البحرُ الكثيرُ الماء. والعَيْلَم: الرَّكِيَّةُ الكثيرةُ الماء. والخَسْف: البئرُ التي تُحفَرُ في حجارةٍ فلا ينقطِعُ ماؤُها، والجمع: خَسَف. راوية: كثيرُ الرِّواية. قَوْلُه: لا يجتَني العِلمَ من الصُّحُف، بل هو محفوظٌ في صدرِه.

خَلَفٌ هذا قيل: هوَ خَلَفُ بن أحمد بن الأحمر، وهوَ الذي قيلَ فيه:

خَلَفُ بنُ أحمرَ أحمرُ الأخْلافِ أرْبى بسُؤْدُدِهِ على الأسْلافِ

قولُه: (**أجْوَبُ دَعوَة**)، أي: أشدُّ إجابةً من جهةِ الدعوة، أي: دعاؤُهم أقربُ إلى الإجابة.

قولُه: (**كَوْن المشفوعِ لهُ غيرَ ظالمٍ، والإذنُ في الشفاعةِ مع مراعاةِ وقتها**)، قُلت: الشرطُ الأولُ مدفوعٌ بما رَوينـا عن جابرٍ قال: قال رسـولُ الله ﷺ: «شفاعتي لأهلِ الكبائـرِ من أمتي». أخرجهُ التِّرمذيُّ وأبو داود[1]. وفي أخرى للترمذيِّ قال جابر: «مَنْ لم يكن من أهلِ الكبائرِ فما لهُ وللشفاعة»[2].

والقيدُ في الشرطِ الثاني مردودٌ بقولِهِ صلواتُ الله عليه: «ثم تحلُّ الشفاعة، ويشفَعونَ حتى يخرُجَ من النارِ مَنْ قال: لا إلهَ إلا الله، وكانَ في قلبِهِ من الخيرِ ما يزنُ شَعيرة». أخرجهُ

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٣٦) وابن حبّان (٦٤٦٧) عن جابر. وأخرجه الترمذي (٢٤٣٥) وأبو داود (٤٧٣٩)، وأحمد (١٣٢٢٢) وابن حبّان (٦٤٦٨) من حديث أنس.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٤٣٦) والحاكم في «المستدرك» (٢٣٢) والآجري في «الشريعة» (٣: ١٢١٣).

﴿فَادْعُوا﴾ لرجاءِ المنفعة، ولكنْ للدلالةِ على الخَيْبة، وإنَّ المَلَكَ المقرَّب إذا لم يُسمَع دُعاؤه، كيف يُسمع دعاءُ الكافر!

[﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ۞ يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ ٥١ - ٥٢]

﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ أي: في الدُّنيا والآخرة، يعني: أنه يُغلِّبهم في الدارَيْن جميعًا بالحُجَّةِ والظَّفَر على مُخالفيهم، وإن غُلِبوا في الدنيا في بعض الأحايِينِ امتحانًا من الله، فالعاقبةُ لهم، **ويُتيحُ الله** مَن يقتصُّ من أعدائهم ولو بَعْدَ حينٍ. والأشهاد: جمعُ شاهِد، كصاحِبٍ وأصحاب، يريدُ: الحَفَظةَ من الملائكة والأنبياءِ والمؤمنين مِنْ أمَّةِ محمّد ﷺ، ﴿لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. واليومُ الثاني بَدَلٌ من الأوَّل، **يَحتملُ أنهم يَعتذرون بمَعْذرةٍ ولكنها لا تنفعُ؛ لأنها باطلة، وأنهم لو جاؤوا بمَعذرةٍ لم تكن مقبولةً؛** ....

مسلِمٌ عن أبي الزُّبير[١]. ولذلكَ قال الإمام: تقولُ الملائكةُ للكفار: لا يُشفَعُ إلا بشرطين: كون المشفوعِ لهُ مؤمنًا. والثاني: حصول الإذن في الشفاعة[٢].

وينصرُ هذا التأويلَ قولُه: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ وقوله: ﴿وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾، ووَضْعُ الظاهر موضعَ المُضْمَرِ للإشعارِ بالعِلّيَةِ وأنَّ المانعَ هو صفة الكفر.

قولُه: (**ويُتيحُ الله**)، الجوهري: تاحَ لهُ الشيءَ وأُتيحَ لهُ الشيء: قُدِّرَ له.

قولُه: (**يحتمِلُ أنهم يعتذرونَ بمعذرةٍ ولكنها لا تنفع؛ لأنها باطلة، وأنهم لو جاؤوا بمعذرةٍ لم تكن مقبولة**)، **الانتصاف**: هما الاحتمالانِ في قولِه: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾، لكن هاهنا يصيرُ المعنى عكسَ الآخَرِ على تقدير: ألّا يكونَ لهم عُذرٌ ينفي صفةَ المعذِرة وهيَ

---

(١) أخرجه مسلم (١٩١).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٢٣).

لقوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]. ﴿وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ﴾: البُعْدُ من رحمةِ الله، ﴿وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ أي: سُوءُ دارِ الآخرة؛ وهو عذابُها. وقُرِئ: ﴿يَقُومُ﴾ و﴿لَا يَنفَعُ﴾ بالتاء والياء.

المنفَعة، أي: إذا لم تحصل ثمرةُ المعذرةِ فكيفَ يقعُ ما لا ثمرةَ فيه؟ وفي تلكَ الآيةِ جعلَ نَفْيَ الموصوفِ تبعًا لنَفْيِ الصفة، فهاهنا الأَوْلى بالنَّفْيِ الصفة، وفي هناكَ الأَوْلى بالنَّفْيِ الذات[1].

وقُلت: الكلامُ يفتَقِرُ إلى فضلِ بسط، وهو أنَّ ما في تلكَ الآيةِ وأمثالها من بابِ نَفْيِ الشيءِ بنَفْيِ لازمِه، يعني: لما أُريدَ نَفْيُ الشفيعِ مَثَلًا شفعَ بالتشفيع، فجعل انتفاءَ الشفيعِ دليلًا على انتفاءِ التشفيعِ بالطريقِ النّهائيّ. وتلخيصُه: أنه إذا لم يحصل الشفيعُ فكيف يحصلُ التشفيع[2] وهاهنا بالعَكس؛ لأنَّ الأصلَ ليسَ لهم معذرةٌ نافعة، فعدلَ إلى «لا ينفَعُ الظالِمِيَن مَعذِرَتُهم» للمبالَغة، وجعلَ انتفاء النفع دليلًا على انتفاء العُذْر، وعليهِ كلامُ صاحبِ «الانتصاف»: وإذا لم يحصل ثمرة العُذْر فكيفَ يقعُ ما لا ثمرةَ له؟ فحينئذٍ ينتفي النفعُ بالطريقِ المذكور؛ لأنَّ الصفةَ لا تتأتى بدونِ موصوفِها؛ ألا تَرَى إلى المصنّف كيفَ قال في تلكَ الآية: ضُمَّتِ الصفةُ إلى الموصوف؛ ليُقامَ انتفاء الموصوف في مقامِهِ الشاهدِ على انتفاء الصفة؛ لأنَّ الصفةَ لا تتأتى بدونِ موصوفِها، فيكونُ ذلكَ إزالةً لتوَهُّم وجود الموصوف.

قولُه: (لقَوْلِه: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦])، قال: ﴿فَيَعْتَذِرُونَ﴾ عطفٌ على ﴿وَلَا يُؤْذَنُ﴾ مُنخَرِط في سِلكِ المنفي، والمعنى: ولا يكونُ لهم إذن واعتذار مُتعقِّب له، وقد روْعِيَ في الآيتينِ المُناسبة بينَ الفقرتين. ولما قال هناك: ﴿مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ﴾ شَفَعَهُ بنفيِ الشفيع والتشفيع، ولما أوقعَ الكلامَ هاهنا على نَفْيِ المنفَعَة قَرنه بإثبات المضرَّة، حيثُ قال: ﴿وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿يَقُومُ﴾ و﴿لَا يَنفَعُ﴾ بالتاء والياء)، الكوفيّونَ ونافعٌ: بالياءِ التَّحتانيَّة، والباقونَ: بالتاء[3].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٧٢).

(٢) من قوله: «فجعل انتفاءَ الشفيع» إلى هنا سقط من (ف) و(ح).

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٣٤، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٢٣).

[﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ * هُدًى وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ ٥٣-٥٤]

يُريد بالهُدى: جميعَ ما آتاه في بابِ الدِّين من المعجزاتِ والتوراة والشرائع. ﴿وَأَوْرَثْنَا﴾: وتَركْنا على بني إسرائيل من بَعدِه ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي: التوراة

قولُه: (وتركنا على بني إسرائيلَ من بعدِهِ الكتاب)، يعني: استُعيرَ ﴿وَأَوْرَثْنَا﴾ لـ:ترَكْنا. **النهاية**: في أسماءِ الله تعالى «الوارث»، وهوَ الذي يَرِثُ الخلائقَ ويبقى بعدَ فنائهم، ومنه: «اللهمَّ مَتِّعْني بسَمْعي وبصري واجْعَلهما الوارِثَ مِنِّي»[١]، أي: أبقِهما صَحيحين سليمين إلى أن أموت. وفيهِ إشارةٌ إلى أنَّ ميراثَ الأنبياءِ ليسَ إلا العِلمَ والكتابَ الهاديَ الناطِقَ بالحكمَةِ والموعظة، ألا تَرى كيفَ أطلَقَ الهُدى في قولِه: «ولقد آتينا موسى الهُدى» ليكونَ شائعًا في جميعِ جنسِه، فيتناولَ جميعَ ما آتاهُ الله في بابِ الدِّين، ثم جعلَ نصيبَ أمَّتِهِ الكتابَ وحدَه؟ وكيفَ أوْمأ إليه سيدُنا صلوات الله عليه في قوْلِه: «مَنْ سَلَكَ طريقًا يطلبُ فِيهِ عِلمًا سَلَكَ الله بِهِ طريقًا من طُرُقِ الجنة، وإنَّ الملائكَةَ لتَضَعُ أجنحَتها رِضًا لطالِبِ العِلم، وإنَّ العالِمَ ليَستَغفِرُ لهُ مَنْ في السماواتِ ومَنْ في الأرض والحيتانُ في جوفِ الماء، وإنَّ فضلَ العالِمِ على العابِدِ كفضل القمر ليلةَ البدرِ على سائرِ الكواكِب، وإنَّ العلماءَ ورثة الأنبياء، وإنَّ الأنبياءَ لم يُوَرِّثوا دينارًا ولا درهمًا ولكن ورَّثوا العِلم، فمنْ أخَذَهُ أخذَ بحَظٍّ وافر». أخرَجَهُ أبو داودَ والتِّرمذي، عن قَيْسِ بنِ كثير، عن أبي الدَّرداء[٢].

قالَ صاحبُ «الجامع»: معنى وضع أجنحةِ الملائكةِ التواضُعُ والخشوعُ تعظيمًا للطالبِ وتوقيرًا للعِلم[٣]، قال تعالى: ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ [الإسراء: ٢٤].

وقيل: معناهُ الكَفُّ عن الطَّيران، أي: لا يزولُ عندَه، كقولِهِ ﷺ: «ما من قومٍ يذكرونَ الله عزَّ وجلَّ إلا حفَّتْهُمُ الملائكة»[٤].

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٠٤) والحاكم في «المستدرك» (١٩١٨) والبخاري في «الأدب المفرد» (١: ٢٢٦) عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٤١) والترمذي (٢٦٨٢) وغيرهما. وصحّحه ابن حبّان (٨٨) وفيه تمامُ تخريجه.

(٣) «جامع الأصول» (٨: ٤).

(٤) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٧٤٢٧) ومسلم (٢٦٩٩) وأبو داود =

﴿ هُدًى وَذِكْرَىٰ ﴾: إرشادًا وتَذكرةً، وانتصابُهما على المفعولِ له، أو على الحال. وأولوا الألباب: المؤمنونَ به العامِلون بما فيه.

[﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ ٥٥]

﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ يعني أن نصرةَ الرُّسل في ضَمان الله، وضمانُ الله لا يُخلَفُ، واستشهدَ بموسى وما آتاه من أسباب الهُدى والنُّصرة على فرعونَ وجنودِه، وإبقاء آثار هُداه في بني إسرائيل، والله ناصِرُكَ كما نَصَرَهم، ومُظهِرُك على الدِّين كلِّه، ومُبلِّغٌ مُلكَ أمَّتِك مشارقَ الأرض ومغارِبَها، فاصبرْ على ما يُجرِّعُك قومُك من الغُصَص، فإنَّ العاقبةَ لك وما سبق به وَعْدي من نُصرتِك وإعلاءِ كلمتِكَ حقٌّ، وأقبِلْ على التقوى، واستِدْراكِ الفَرَطاتِ بالاستغفار، ودُمْ على عبادة ربِّك والثناءِ

قولُه: (ومُبَلِّغٌ مُلكَ أُمَّتِكَ مشارِقَ الأرضِ ومغارِبَها)، إشارة إلى ما روينا عن ثَوْبان قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله زَوى لي الأرض، فأُريتُ مشارِقَها ومَغارِبَها، وإنّ أُمَّتي سيَبلُغُ مُلكُها ما زُوِيَ لي منها». أخرجهُ مسلمٌ وأبو داودَ والتِّرمِذي[1]، وأخرجهُ الإمام أحمدُ ابنُ حنبل عن شدَّادِ بن أوس[2].

وقُلت: هذا الذي ذكرَهُ وإنْ كانَ غرضًا يُصارُ إليه، لكنَّ النَّظمَ يقتضي أبلَغَ من ذلك، وهو أن يُقال: ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ [غافر: ٥٥]، يعني: أنهُ ينصُرُكَ على أعدائِك كما نصرَ موسى على أعدائِه، ويُظهِرُك على الدِّينِ كلِّه، ويورِثُ هذا الكتابَ الكريمَ الذينَ اصطَفَينا من عبادِنا ليَعتَصِموا به، فيكونُ لهم هدًى ينالونَ بهِ رِضا الله وزُلْفاهُ في العُقْبى وذِكْرًا أي: شرقًا وغربًا، كما قال: ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾ [الزخرف: ٤٤]، فيملِكونَ بهِ مشارِقَ الأرضِ ومغارِبها.

= (١٤٥٥) وغيرهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٩) وأبو داود (٤٢٥٢) والترمذي (٢١٧٦).

(٢) «مسند أحمد» (١٧١١٥).

عليه ﴿بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾. وقيل: هما صَلاتا العَصرِ والفَجْر.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۙ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ۚ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ٥٦]

﴿إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾: إلّا تكبُّرٌ وتعظُّم؛ وهو إرادةُ التقدُّم والرِّياسةِ، وأنْ لا يكونَ أحدٌ فوقَهم؛ ولذلك عادَوْك ودَفعُوا آياتِك خِيفةَ أن تتقدَّمَهم ويكونوا تحتَ يَدِك وأمْرِك ونَهْيك؛ لأنَّ النبوّةَ تحتَها كلُّ مُلْكٍ ورِياسة؛ أو إرادةُ أن تكونَ لهم النبوَّةُ دونك حَسَدًا وبَغْيًا، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]؛ أو إرادةُ دفع الآيات بالجِدال. ﴿مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ أي: ببَالغِي مُوجِبِ الكِبْر ومُقتَضِيه؛ **وهو متعلَّقُ إرادتِهم من الرِّئاسةِ أو النبوَّةِ أو دفعِ الآيات**. وقيل: المُجادِلون: هم اليهودُ، وكانوا يقولون: يَخرُجُ صاحبُنا المسيحُ بن داودَ ـ يريدون الدَّجّال ـ ويَبلُغ سُلطانُه البَرَّ والبحر، وتَسِيرُ معه الأنهار، وهو آيةٌ من آياتِ الله، فيَرجعُ إلينا المُلْكُ، فسَمّى الله تمنِّيَهم ذلك كِبْرًا، ونفى أن يَبلُغوا مُتمنّاهم. ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ فالتجئ إليه مِن كَيْدِ مَن يَحسُدكَ ويَبْغي عليك ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لِما تقولُ ويقولون، ﴿ٱلْبَصِيرُ﴾ بما تَعملُ ويَعملون، فهو ناصرُك عليهم وعاصِمُك من شَرِّهم.

قولُه: (**ويدلُّ عليه** ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾)، [الأحقاف: ١١] أي: يدلُّ على أنَّ المرادَ من الكِبْرِ إرادةُ أن تكونَ لهم النُّبوَّة، وأنَّ المُجادِلينَ في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ الذينَ جادلوا في أمرِ النُّبوَّة، وأنهُ لِمَ اختُصَّ بكَ دونهم، وأنَّ تلكَ المُجادَلةَ لم تكن إلا من الكِبْرِ والحَسَد.

قولُه: (**ويدلُّ عليه قوله:** ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ﴾)، لأنَّ مثلَ هذهِ المُجادلةِ لا تصدرُ إلا من الحاسِدِ والباغي؛ لأنَّ الله يختصُّ بنُبُوَّتِهِ مَن يشاءُ، وليسَ تناوُلها والاختصاصُ بها من المسابقة، وما نَشأ ذلكَ الحسدُ إلا من الكِبْر.

قولُه: (**وهوَ مُتعلَّقُ إرادتِهم من الرئاسةِ أو من النُّبوَّةِ أو دفعِ الآيات**)، نَشْرٌ للوجوهِ الثلاثة.

[﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٥٧]

فإن قلتَ: كيف اتَّصل قولُه: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ بما قَبْلَه؟ قلتُ: إنَّ **مجادلتَهم في آياتِ الله كانت مُشتمِلةً على إنكار البَعث**، وهو أصلُ المجادَلة ومَدارُها، فحُجُّوا بخَلْقِ السماوات والأرضِ؛ لأنهم كانوا مُقرِّين بأنَّ الله خالقُها، وبأنها خَلْقٌ عظيم لا يُقادَرُ قدرُه، وخَلْقُ الناس بالقياسِ إليه شيءٌ قليل مَهينٌ، فمن قَدَرَ على خَلْقِها ـ مع عِظَمها ـ كان على خَلْقِ الإنسان ـ مع مَهانته ـ أقدرَ، وهو أبلغُ من الاستشهاد بخَلْق مثله، ﴿لَا يَعْلَمُونَ ﴾؛ لأنهم لا يَنظرون ولا يتأمَّلون لغلبةِ الغَفْلة عليهم واتِّباعِهم أهواءَهم.

قولُه: (**إنَّ مُجادَلتَهم في آياتِ الله كانتْ مشتمِلَةً على إنكارِ البعث**)، هذا مناسبٌ للوجهِ الثالثِ من تفسير الكِبْر، وهوَ قوله: «أو إرادة دفعِ الآياتِ بالجدال». المعنى: إنَّ الذينَ يجادلونَ في الآياتِ الدالةِ على إثباتِ الحَشرِ والنشر والبعثِ لم تكن تلكَ المُجادَلَةُ منهم من حُجَّةٍ وبُرهـان، لكن مما في قلوبِهـم من الكِبْرِ واستبعادِ قـدرَةِ الله، فقُل لهم: مَنْ قَـدَرَ على خَلقِ السماواتِ والأرضِ مع عظمتها كانَ على خلقِ أمثالكم في المهانَةِ أقْدَر، وهوَ كقولهِم تكَبُّرًا وعِنادًا واستكبارًا: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾[يس: ٧٨] وقوله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ﴾ [يس: ٧٩] إلى قولِه: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾ [يس: ٨١] أي: مِثْلَهم في الصِّغَرِ والقماءَةِ بالإضافةِ إلى السماواتِ والأرض، وينصُرُ هذا التأويلَ قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أي: لا يعلمونَ ما في البعثِ من الحكمة؛ لأنهُ لا بدَّ من جزاء المُحسنِ والمُسيء، ولا يتم ذلكَ إلا بمَجيءِ الساعة ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا ﴾.

وقالَ القاضي: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾: لا ينظُرونَ ولا يَتأمَّلونَ لفَرْطِ غَفلَتِهم واتِّباعِهم أهواءَهُم، وما يَستَوي العاقلُ والمُتبصِّر، ويَنبَغي أن يكونَ لهم حالٌ يَظهَرُ فيها التفاوُت، وهيَ فيما بعدَ البعث[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦١).

[﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ ۚ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾ ٥٨]

ضُرِبَ الأعمى والبَصير مَثَلًا للمُحسِن والمُسيء. وقُرئ: ﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾ **بالياء والتاء، والتاءُ أعمُّ.**

[﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٥٩]

﴿لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾: لا بُدَّ من مجيئها ولا محالةَ، **وليسَ بمُرتابٍ فيها**؛ لأنه لا بُدَّ من

قولُه: (﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ بالياء والتاء)، عاصم وحمزة والكسائي: بالتاء الفَوقانية، والباقونَ: بالياء[1].

قولُه: (والتاءُ أعمّ)، قال صاحبُ «التقريب»: إنما كانَ أتمَّ لتغليبِ الخطابِ على الغَيبة. وقالَ القاضي: لدلالةِ التاءِ على تغليبِ المُخاطَبِ أو الالتفاتِ أو أمرِ الرسولِ ﷺ بالمُخاطَبة[2].

قُلت: التغليبُ وإن كانَ أعم؛ لأنهُ أشمَلُ في التناوُل، ولكنْ غير مناسبٍ للمقام، وأما الالتفاتُ فإنهُ أتمُّ فائدةً وهوَ أنسبُ للمقام. وهذهِ الآيةُ متصلةٌ بقولِه: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وهوَ كلامٌ مع المُجادلين، كما قال: فحُجُّوا بخلقِ السماوات والأرض. والعُدولُ من الغَيبةِ إلى الخطابِ في مقامِ التوبيخِ يدلُّ على العُنفِ الشديدِ والإنكارِ البليغ.

وقالَ القاضي: وزيادة «لا» في ﴿ٱلْمُسِىٓءُ﴾ لأنَّ المقصودَ نفيُ مُساواته للمُحْسِنِ فيما لهُ من الفضلِ والكرامة[3].

قولُه: (وليسَ بمُرتابٍ فيها)، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «لا بدَّ من مجيئها»[4] وليسَ من شأنِها أنْ يَرتابَ فيها المُرتاب، وإنِ ارتابَ فيها المُبطِلونَ فليسَ من رَوِيَّةٍ وتفكُّر.

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٣٤، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٢٥).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦١).

(٣) المصدر السابق (٥: ٦١).

(٤) من قوله: «عطفٌ تفسيري» إلى هنا، سقط من (ح).

جزاء. ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾: لا يُصدِّقون بها.

[﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ ٦٠]

﴿ادْعُونِي﴾: اعبُدوني، والدعاءُ بمعنى العِبادة كثيرٌ في القرآن، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾. والاستجابةُ: الإثابـة، وفي تفسيرِ مُجاهد: اعبُدوني أُثِبْكم. وعن الحَسَنِ وقد سُئل عنها: اعمَلوا وأَبْشِروا، **فإنه حقٌّ على الله أنْ يَستجيبَ للذين آمنوا** وعَمِلوا الصالحات ويزيدَهم من فَضْلـه. وعن الثوريِّ: أنـه قيلَ لـه: ادعُ الله، فقال: **إنَّ تَـرْكَ الذُّنوب هـو الدُّعاء**. وفي الحديث: «**إذا شَغَلَ عبدي طاعَتي**

قولُه: (**فإنهُ حقٌّ على الله أن يستَجيبَ للذينِ آمَنوا**)، عن الإمامِ مالك، عن نافع: أنهُ سَمِعَ ابنَ عُمَر يَدعو على الصَّفا يقول: «اللهمَّ إنكَ قُلت: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، وإنك لا تُخلِفُ الميعاد، فإنِّي أسأَلُكَ كما هَدَيْتني للإسلامِ أن لا تَنزِعَهُ مِنِّي حتى تَتَوَفَّاني وأنا مسلم»[1].

قولُه: (**إنَّ تَرْكَ الذنوبِ هوَ الدعاء**)، يعني: أنَّ المُذْنِبَ مُتجرِّئٌ على الله مستكبِرٌ عن عبادتِهِ لا يَعرِفُ جَلالَهُ وعظَمَته، والمُجتَنِبُ عن الذنبِ مطيعٌ لربِّهِ خاضع مُستكينٌ مُستَحْيٍ لجلالِه. وعن رسولِ الله ﷺ: «**الاستحياءُ من الله أن تحفظَ الرأسَ وما وعى، والبطنَ وما حَوى، وتذكرَ الموتَ والبِلى، مَنْ أرادَ الآخِرَة تَرَكَ زينَةَ الدنيا**»[2]. فإذَنْ قوله: «إنَّ تَرْكَ الذنوبِ هوَ الدعاءُ» من الجوامع.

قولُه: (**إذا شَغَلَ عبدي طاعتي**)، الحديثُ من روايةِ أبي سعيدٍ عن رسولِ الله ﷺ أنهُ قال: «**يقولُ الرَّبُّ تبارَكَ وتعالى: مَنْ شَغَلَهُ القرآنُ عن ذكري ومسألتي أعطَيتُهُ أفضَلَ ما أُعطِي السائلين**». أخرَجَهُ التِّرمذيُّ والدَّارِمي[3].

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٣٧٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٤٥٨) عن ابن مسعود.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٢٦) والدارمي (٣٣٩٩)، وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ حسَنٌ غريب.

عـن الدُّعـاء، أعطيتُه أفضـلَ ما أُعـطي السائلين». وروى النُّعمـانُ بنُ بَشير، عن رسولِ الله ﷺ: «الدعاء هو العبادة» وقرأ هذه الآيةَ. ويجوزُ أن يريدَ الدعاءَ والاستجابة على ظاهرِهما، ويريدَ بـ ﴿عِبَادَتِي﴾: دعائي؛ لأنَّ الدعاءَ بابٌ من العبادة، ومن أفضلِ أبوابها، يُصدِّقه قولُ ابن عبّاس: أفضلُ العبادة الدعاء. وعن كعبٍ: أعطى الله هذه الأُمّةَ ثلاثَ خِلال لم يُعطِهنَّ إلّا نبيًّا مُرسَلًا: كان يقولُ لكلِّ نبيٍّ: أنتَ شاهِدي على خَلْقي، وقال لهذه الأُمّة: ﴿لِّتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ وكان يقولُ: ما عليكَ من حَرَج، وقال لنا: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦]،

قولُه: (وروى النُّعمان بن بشير)، الحديث أخرَجه التِّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجَه عنه[١].

قولُه: (ويجوزُ أن يريدَ الدعاء)، فيكونُ قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ تعليلًا للأمرِ بالدعاءِ لمعنى ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ لأنَّ مَنْ لا يدعو فهوَ مُستكبِر، فأنا أُعذِّبُه، فوَضَعَ مَوضِعَ الدعاءِ العبادَةَ ليُؤذِنَ بأنَّ الدعاءَ مُخُّ العبادَة، عن التِّرمذيِّ عن رسولِ الله ﷺ: «الدعاء مُخُّ العبادة»[٢]. وأوقَعَ الصلَةَ ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ليُشعِرَ بأنَّ الدعَاءَ هوَ الخضوعُ للباري، وفيهِ إظهارُ الافتقارِ والاستكانة. رَوينا عن أبي هريرة عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ لم يسأل الله يغضب عليه»[٣]، وعن عبدالله بن مسعود قال رسولُ الله ﷺ: «سَلوا الله مِنْ فَضْلِه، فإنَّ الله يُحبُّ أنْ يُسأل»[٤].

وهذهِ الآيةُ معطوفةٌ على جملةِ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ لجامعِ وجودِ المُجادَلةِ في الآيات، وإما بحسبِ تَركِ الدعاءِ والعبادة، وما بينهما استطرادٌ لحديثِ المُجادلَةِ في البعث.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٦٩) وأبو داود (١٤٧٩) وغيرهما، وصحّحه ابن حبّان (٨٩٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٧١) والطبراني في «الدعاء» (١: ٢٤) وفي «المعجم الأوسط» (٣١٩٦) من حديثِ أنسٍ رَضِيَ الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٧٣) وأحمد في «المسند» (٩٧٠١) والبخاري في «الأدب المفرد» (١: ٢٢٩).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٥٧١) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥١٦٩) و«المعجم الكبير» (١٠: ١٠١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢: ٣٧٣) كلهم عن ابن مسعود، وليس عن أبي هريرة.

وكان يقول: ادعُني أستجِبْ لك، وقال لنا: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾. وعن ابن عبّاسٍ: وحِّدُوني أغفِرْ لكم. وهذا تفسيرٌ للدعاء بالعبادة، ثُمَّ للعِبادة بالتوحيد. ﴿دَاخِرِينَ﴾: صاغِرين.

[﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ﴾ ٦١]

﴿مُبۡصِرًا﴾ من الإسناد المَجازيّ؛ لأنَّ الإبصارَ في الحقيقةِ لأهل النهار. فإن قلتَ: لِـمَ قُرِنَ الليلُ بالمفعول له، والنهارُ بالحال؟ وهلّا كانا حالَيْن أو مفعولًا لهما فيراعى حقُّ المقابلة! قلتُ: هما مُتقابِلان من حيثُ المعنى؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما يـؤدِّي مُؤدّى الآخر؛ لأنـه لو قيل: لتُبصِرُوا فيـه: **فاتتِ الفَصاحةُ التي في الإسنادِ المجازيّ**،

قولُـه: (وعنِ ابن عباس)، عطفٌ على قولِـه: «﴿ٱدۡعُونِيٓ﴾: اعبُـدوني»، يعني: معنى ﴿ٱدۡعُونِيٓ﴾: وحِّدوني. ومعنى ﴿أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾: أغفِرْ لكم. فدلَّ ﴿ٱدۡعُونِيٓ﴾ على: اعبدوني، ودلَّ «اعبُدوني»[1] على: وحِّدوني، فهوَ كنايةٌ تلويحيَّةٌ لوجودِ لوازِمَ ليتَّصِل إلى المقصود، هذا معنى قولِه: «وهذا تفسيرٌ للدعاءِ بالعبادةِ ثم للعبادةِ بالتوحيدِ»، ويَنصُرُهُ قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ﴾ الآيات.

قولُه: (**فاتتِ الفصاحةُ التي في الإسنادِ المجازيّ**)، وذلكَ أنَّ المُلابِسَ إذا وُصِفَ بصفَةِ المُلابَسِ بِهِ كانَ ذلكَ إيذانًا بكمالِ ذلكَ الوصفِ في الأصل، وأنهُ سَرى منهُ إليه لكثرةِ صدورِهِ منه، فإذا قيل: «نَهارُهُ صائِم» بَدَل «هوَ في النهارِ صائِم» أفادَ أنهُ بَلَغَ فيهِ إلى أنِ اتَّصفَ نَهارُهُ بصفتِه. وكذلكَ المرادُ في الآيةِ المُبالَغَةُ في وصفِ تهيُّؤِ أسبابِ المعاشِ وسهولةِ تأتِّيها؛ لأنَّ زمانَ التَّعَيُّشِ هوَ النهارُ لنورانيَّتِهِ واستزادةِ قوَّةِ المُبصِر فيه، فجعلَ كأنه هوَ المُبصِر، ولو قيل: «لتُبصِروا» لم يُعلَمْ ذلك.

---

(١) قوله: «ودلَّ (اعبدوني)» سقط من (ط).

ولو قيل: ساكنًا ـ والليلُ يجوز أن يوصَفَ بالسُّكون على الحقيقة، ألا ترى إلى قولهم:

قولُه: (**ولو قيلَ: ساكِنًا... لم يتميَّزِ الحقيقةُ من المجاز**)، وذلكَ أن «ساكِنًا» يجوزُ حَمْلُهُ على الحقيقةِ كما قال، ويجوزُ حَمْلُهُ على المجاز. ولو قيل: «ساكِنًا» لبقيَ اللَّفظُ دائرًا بينَ المعنيَينِ أحدهما المقصود ـ وهوَ إرادةُ المجاز ـ إذ المرادُ أن يكونَ الناسُ في الليلِ ساكِنين، والآخرُ غير مقصود ـ وهوَ إرادةُ الحقيقةِ ـ فوَجَبَ التصريحُ بقوله: «لتَسكُنوا» لئلا يلتَبِسَ الغرض.

قالَ صاحب «الفرائد»: قوله: ﴿ٱلَّيۡلَ﴾ يجوزُ أنْ يوصَفَ على الحقيقةِ بالسكونِ منظورٌ فيه؛ لأنَّ إضافَةَ السكونِ إلى الليلِ باعتبارِ أنهُ لا ريحَ فيه، فالسكونُ للرِّيحِ في الحقيقةِ لا للَّيْل، ولا يَلزمُ من قولهم: «لَيْلٌ ساجٍ وساكِن» أنْ يكونَ السكونُ لِلَّيْلِ حقيقة، فليُتأمَّل.

والجواب: أنَّ من المجازِ ما يَسبِقُ منه إلى الفَهْمِ بحَسبِ كثرة الاستعمالِ معنى المنقول إليه لا المنقول منه، فإذا قُلت: «جُعِلَ اللَّيْل ساكنًا» لم يَتَبادَرْ منهُ سكونُ الرِّيح، بل يُفهَمُ منهُ هدوؤه، وعلى تقديرِ جوازِ المجاز لا يتمُّ المقصود؛ لأنَّ القصدَ أنْ يَنتَقِلَ الإسنادُ منَ الإنسانِ إليه، كما في ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًا﴾ لا من الرِّيح.

هذا وإنَّ كلامَ المصنّف مدخولٌ فيهِ منْ جهةٍ أخرى؛ لأنهُ كانَ ينبغي لهُ أن يُبيِّنَ فائدةَ الاختلاف، لأنهُ لو قيل: «ساكنًا» لم تتبيَّن الحقيقةُ من المجاز، على أنهُ لو أُريدَ بـ «ساكنًا» الإسنادُ المجازيُّ لم يَلتَبِسْ لقَرينةِ التقابُل، وهوَ كثيرًا يَسلُكُ هذا المسلك، والفائدةُ فيهِ أنَّ الكلامَ واردٌ على الامتِنان، والامتِنانُ بجَعْلِ النهارِ مُبصِرًا أدخَلُ من جَعلِ اللَّيْلِ لتَسكُنوا؛ لأنَّ رغبَةَ الناسِ في ابتغاءِ الفضلِ والتهيُّؤ للمعاشِ في النهارِ أكثَر من النومِ في اللَّيْل، فعَدَلَ في إحدى القرينتَينِ من الظاهِر، وقال: ﴿مُبۡصِرًا﴾ بَدَلَ «لتُبصِروا فيهِ» للمُبالَغة، وترك الأخرى على الظاهرِ لهذِهِ الدقيقة، ومِنْ ثَمَّ جاءَ في موضِعٍ آخَر: ﴿وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ لِبَاسٗا ۝ وَجَعَلۡنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشٗا﴾ [النبأ: ١٠-١١]، والسُّبات: الموت. رُوِيَ عن أبي الهيثم[1] أنه قال: المناسِبُ أن يَنسُبَ السكونَ إلى اللَّيْل؛ لأنَّ الحركةَ إما حركة طَبْعٍ أو اختيار، وحركةُ الطَّبْعِ من الحرارة، وحركةُ الاختيارِ من الخطراتِ المُتتابعةِ بسببِ الحواس، فخلقَ اللَّيْل باردًا مُظلمًا.

---

(١) لم يتبينّ لي من هو.

ليلٌ ساجٍ، وساكنٌ لا ريحَ فيه ـ لم يتميَّز **الحقيقةُ من المَجاز**. فإن قلتَ: فهلّا قيل: لَمُفْضِلٌ، أو: لَمُتفضِّل! قلتُ: لأنَّ الغَرَضَ تنكيرُ الفَضْل، وأن يُجعَلَ فضلًا لا يُوازيه فَضْل، **وذاك إنما يَستوي بالإضافة**. فإن قلتَ: فلو قيل: ولكنَّ أكثرَهم، فلا يتكرَّر ذِكْرُ الناس؟ قلتُ: **في هذا التكريرِ تخصيصٌ لكُفران النعمة بهم**، وأنهم هم الذين يَكفُرون

وقالَ القاضي: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ﴾ أي: لتَستريحوا فيهِ بأنْ خَلَقَهُ باردًا مُظلمًا[1]؛ ليُؤدِّيَ إلى ضَعْفِ الحَرَكاتِ وهُدوءِ الحواسّ[2].

قولُه: (**وذاكَ إنما يَستَوي بالإضافة**)، أي: إذا جَعَلَ «فَضل» مُضافًا إليه يَرجِعُ معنى التنكير إليه، أي: فضل، ولو قيل: مُتفضِّلٌ لم يكن هذا المعنى.

قولُه: (**في هذا التكريرِ تخصيصٌ لكُفرانِ النِّعمةِ بهم**)، قال صاحبُ «الفرائد»: وُضِعَ الظاهرُ موضِعَ المُضْمرِ؛ للإيذانِ بأنهم لا يَشكُرونَ لكونهم ناسًا؛ لأنَّ الشرَّ معجونٌ في طينةِ الناس، وهوَ الغالبُ عليهم. قال الراغبُ في «غُرَّةِ التنزيل»: فإن قيل: لِمَ اختَلَفَ أواخِرُ هذهِ الآيِ، أعني ﴿لَخَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ بعدَه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأٓتِيَةٞ لَّا رَيۡبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ وبعده: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأٓتِيَةٞ لَّا رَيۡبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾، ثم بعدَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ﴾؟ الجواب: إنَّ مَنْ أقرَّ بخَلقِ السماوات والأرضِ ثم أنكرَ الإعادة، فالمُناسِبُ أنْ يُنبَّهَ على ذلكَ بأنْ يُقالَ له: إنَّ مَن قَدرَ على الأكبَرِ فهوَ أقدَرُ على الأصغَر، فلذلكَ اختصَّ بنَفْيِ العِلم؛ لأنَّ العِلمَ هوَ المُحتاجُ إليه والمبعوثُ عليه، وإنَّ مَنْ أنكَرَ البعثَ فهوَ مُحتاجٌ إلى الإيمانِ بهِ بعدَ عِلمِهِ بأنَّ القادِرَ على خَلقِ السماواتِ والأرضِ قادرٌ على أنْ يَخلُقَ مثلَهُم، وأما قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ﴾ فمعناه: ومَن كانَ لله عليه فَضلٌ فهوَ محتاجٌ إلى أن يُؤدِّيَ حقّهُ بالشكرِ وبها يَستَديمُها لهُ ويَربِطُها لديه[3].

---

(١) من قوله: «وقال القاضي» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٢).

(٣) «درّة التنزيل وغرّة التأويل» للخطيب الإسكافي (١: ١١٣٢) وقد اختُلِفَ في نسبة هذا الكتاب على غيرِ واحدٍ من الأقوال، وتقدَّم بيانُ ذلك.

فضلَ الله ولا يَشكرونه، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ﴾ [الزخرف: ١٥]، ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]، ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

[﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ۞ كَذَٰلِكَ يُؤْفَكُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ ٦٢-٦٣]

﴿ذَٰلِكُمُ﴾ المعلومُ المتميِّز بالأفعال الخاصَّة التي لا يُشارِكُه فيها أحدٌ هو ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ أخبارٌ مُترادفة، أي: هو الجامعُ لهذه الأوصاف من الإلٰهيّة والرُّبوبيةِ، وخَلْقِ كل شيء، وإنشائه، لا يَمتنِعُ عليه شيء؛ والوَحدانيةِ: لا ثانيَ له ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾: فكيفَ ومِن أيِّ وجهٍ يُصرَفُون عن عبادته إلى عبادةِ الأوثان. ثم ذَكَرَ أنَّ كلَّ مَن جَحَدَ بآيات الله، ولم يتأمَّلْها، ولم يكنْ فيه هِمَّةُ طلَبِ الحقِّ وخشيةُ العاقبة: **أُفِكَ كما أُفِكوا**. وقُرئ: (خالقَ كلِّ شيء) نصبًا على الاختصاص، و﴿تُؤْفَكُونَ﴾ بالتاء والياء.

[﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٦٤-٦٥]

هذه أيضًا دلالةٌ أخرى على تميُّزه بأفعالٍ خاصّة؛ وهي أنه جَعَلَ الأرضَ مستقرًّا

قولُه: (**أُفِكَ كما أفكوا**)، قال مُحيي السُّنَّة: كما أُفِكتُمْ عن الحقِّ مع قيامِ الدليل، ﴿كَذَٰلِكَ يُؤْفَكُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾[1].

قولُه: (**هذهِ أيضًا دلالةٌ أخرى على تميُّزِهِ بأفعالٍ خاصّة**)، يريدُ أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٥٧).

﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ أي: قُبَّة، ومنه: أبْنِيةُ العرب؛ لمضاربهم؛ لأنَّ السماء في منظرِ العَيْن كقُبَّةٍ مَضْروبة على وجهِ الأرض. ﴿فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ وقُرِئ بكسرِ الصاد، والمعنى واحد. قيل: لم يَخلقْ حيوانًا أحسنَ صورةً من الإنسان. وقيل: لم يَخلقْهم منكوسِين كالبهائم، كقوله: ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٖ﴾ [التين: ٤]. ﴿فَٱدْعُوهُ﴾: فاعبُدوه

﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ﴾ إلى آخرِه قد بُني فيه الخبرُ وهوَ الموصولةُ المُشتمِلةُ على صلاتٍ هيَ أفعالٌ يختصُّ بها الباري على الاسمِ الجامعِ ليتِمَّ بها عن الغَير، كذلكَ قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾، وكما أنَّ قولَه: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٖ﴾ أتى ليُشيرَ بهِ إلى أنَّ الموصوفَ بتلكَ الصفاتِ المذكورَةِ مُستحِقٌّ لأن يكونَ ربًّا خالقًا لا إلهَ إلا هو، كذلكَ قوله: ﴿هُوَ ٱلْحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، وإنْ جيءَ بالضميرِ بَدَلَ اسمِ الإشارة.

وأما قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ﴾ فإنَّ المبتدأ وإن بُنِيَ على الموصولةِ المُشتمِلةِ على الصِّلات المختلفة، لكنَّ استغلالَهُ في الدلالةِ على التميُّزِ ليسَ كاستغلالِها؛ لأنهُ من تتِمَّةِ قولِه: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾، ولذلكَ اكتُفي بالضميرِ دونَ الاسمِ الجامع، ولم يُؤْتَ باسمِ الإشارةِ أو بما يقومُ مقامَه من الضميرِ لانبناءِ التوحيدِ عليه، لكن فيه اعتناءٌ بدليلِ الأنفُسِ لذكرِه أولًا مُجمَلًا ثم مُفصَّلًا ثانيًا، والله أعلم.

قولُه: (﴿بِنَآءً﴾ أي: قُبَّةً)، عن بعضهم: ومنهُ يُقالُ للنَّطْع: البناءُ والمَبْنَاة؛ لأنهم يتَّخِذونَ منهُ أبنية. وفي الحديث: «طُرِحَ لرسولِ الله ﷺ بناءٌ في يومِ مَطير»[1]، أي: نَطْع.

قولُه: (لم يَخلُقْ حيوانًا أحسَنَ صورةً من الإنسان)، قال القاضي: أحسَنَ صُوَرَكُم بأن خَلقَكُم مُنتَصِبَ القامة، بادي البَشرة، مُتناسِبَ الأعضاءِ والتَّخطيطات، مُتهيِّئًا لمُزاولةِ الصنائعِ واكتسابِ الكمالات[2].

قولُه: (﴿فَٱدْعُوهُ﴾: فاعبُدوه)، وإنما فسَّرَ الدعاء بالعبادة؛ لأنهُ أمرٌ يترتَّبُ على

---

(١) لم أهتدِ إليه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٢).

﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ أي: الطاعةَ من الشِّرك والرِّياء، قائلين: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: مَن قال: **لا إلَهَ إلّا الله، فليَقُلْ على أثرِها: الحمدُ لله ربِّ العالمين.**

[﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَمَّا جَآءَنِيَ ٱلْبَيِّنَٰتُ مِن رَّبِّي وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٦٦]

فإن قلتَ: أما نُهِيَ رسولُ الله ﷺ عن عبادةِ الأوثان بأدلّةِ العقل حتى جاءته البيِّناتُ من ربِّه؟ قلتُ: **بلى، ولكنَّ البيِّناتِ لمّا كانت مُقوِّيَةً لأدلَّة العقلِ ومؤكِّدةً لها**

الأوصافِ السابقة، وهي تقتَضي غايةَ الخضوعِ والتَّذلُّل وليستْ إلا العبادة، وعدَلَ منها إلى الدعاء؛ لأنها محضُ الافتقارِ وفيها نهاية الانكسار، ولما كانَ المطلوبُ غايةَ الخضوعِ والإخلاصِ جيءَ بمفعولِ ﴿مُخْلِصِينَ﴾، وقدَّمَ الصِّلةَ على المفعولِ به؛ ليُؤْذِنَ بأنَّ الإخلاصَ في العبادةِ مطلوبٌ لذاتِه. والإخلاصُ في الإخلاص هو أن يُخلِصَ الإخلاص؛ لتكونَ لهُ الطاعةُ لا لشيءٍ آخر.

قولُه: (منْ قال: **لا إله إلا الله، فليَقُلْ في أثرِها: الحمدُ لله**)، وذلكَ أنَّ قولَه: ﴿فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ أمرٌ بالإخلاصِ عُقِّبَ بالتَّحميدِ ورُتِّبَ على التَّهليل، يعني: إذا تكَلَّمتَ بكلمةِ التوحيدِ فاعمَل بالإخلاص، فإنهُ مِنْ مُقتَضاه، ثم احمَدِ الله على التوفيق، كما قال: «قُل آمنتُ الله ثم استَقِم»[1].

قولُه: (**بلى، ولكنَّ البيِّناتِ لما كانت مُقوِّيَةً**) إلى آخِره، **الانتصاف**: معرفةُ الله ووحدانيّته معلومتانِ بالعَقل، وقد تَرِدُ الأدِلَّةُ العقليَّةُ في مضمون السَّمعيَّة، أما وجوبُ عبادةِ الله وتحريمُ عبادةِ الأصنام فحُكْمٌ شَرعي، فقوله: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ﴾ أي: حَرُمَ عَلَيّ، وهذا إنما يتحقَّقُ بعدَ البعثة خلافًا للمُعتَزلةِ في الإيجابِ قبلَ الشرعِ للتَّحسينِ والتَّقبيح. ثم قولُه: «إنما تُقوِّي أدِلّة

---

(١) هو جزء من حديثٍ أخرجه الترمذي (٢٤١٠) وابن ماجه (٣٩٧٢) من حديثِ سفيان بن عبد الله. وصحّحه ابن حبان (٥٦٩٨) وفيه تمامُ تخريجه.

ومُضمَّنـةً ذِكْـرَها ـ نحـو قولـه تعـالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٥-٩٦] وأشباه ذلك من التنبيهِ على أدلَّة العَقْل ـ كانَ ذِكْرُ البيِّنات ذِكْرًا لأدلَّةِ العَقْل والسَّمع جميعًا، وإنما ذكر ما يَدُلُّ على الأمرَيْن جميعًا؛ لأنَّ ذِكْرَ تناصُرِ الأدلة، أدلّةِ العقل وأدلّةِ السمع أقوى في إبطالِ مذهبهم، وإن كانت أدلّةُ العقل وحدَها كافيةً.

[﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ٦٧]

﴿لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ﴾ متعلِّق بفعلٍ محذوف تقديـرُه: ثـم يُبقيكم لتبلغـوا. وكذلك ﴿لِتَكُونُوا﴾. وأمّا ﴿وَلِتَبْلُغُوا أَجَلًا مُّسَمًّى﴾ معناه: ويفعلُ ذلك لتبلُغوا أجَلًا مُسمًّى، **وهو وَقتُ الموت. وقيل: يوم القيامة.** ....

العقل» باطل؛ لأنَّ القَطْعِيَّ لا يَقبَلُ القوَّة[1].

وقلتُ ـ والله أعلم ـ: إنَّ مغزى الكلامِ على التعريضِ وإرخاءِ العِنانِ وجَرَيانِ البيانِ على الإلفِ والاستمرارِ على المألوف، يعني: قضيَّةُ التقليدِ تُوجبُ ما أنتم عليه، ولكنِّي خُصِصْتُ بأمرٍ دونكم فتأمَّلوا فيهِ واستعمِلوا عُقولَكُم فيه، وأنتم مراجيحُ العُقول، كما قال إبراهيمُ عليه السلام: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا * يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا﴾ [مريم: ٤٣-٤٤] ولما كانَ المقصودُ قَطعَ المألوفِ كانَ الجوابُ العتيد: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦].

قولُه: (**وهوَ وقتُ الموت، وقيل: يومُ القيامة**)، هذا هوَ الوجه؛ لأنَّ الخلقَ ما خُلِقوا إلا ليَعبُدوا ثم يَبلُغوا موقِفَ الجزاء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [يونس: ٤] الآية.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٧٧).

وقُرِئ: (شِيُوخًا) بكسرِ الشين، و(شيخًا) على التوحيد، كقوله: ﴿طِفْلًا﴾ [الحج: ٥]، والمعنى: كلّ واحدٍ منكم. واقتُصِرَ على الواحد؛ لأنّ الغَرَضَ بيانُ الجنس. ﴿مِن قَبْلُ﴾: من قبلِ الشيخوخةِ، أو من قَبْلِ هذه الأحوالِ إذا خرج سِقْطًا، ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ما في ذلك من العِبَرِ والحُجَج.

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ ٦٨]

﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا﴾ يكوِّنُه من غيرِ كُلفةٍ ولا مُعاناة. جعل هذا نتيجةً من قُدرتِه على الإحياء والإماتة، وسائرِ ما ذكر من أفعالِه الدّالَّةِ على أنّ مقدورًا لا يَمتنِعُ عليه، كأنه قال: **فلذلك مِنَ الاقتدارِ إذا قضى أمْرًا كان أهونَ شيء وأسرعَه.**

قولُه: (وقُرِئَ «شِيوخًا»)، ابنُ كثيرٍ وابنُ ذكوانَ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكِسائِي[1].

قولُه: (**فلذلكَ مِنَ الاقتدارِ إذا قَضى أمرًا كانَ أهْوَنَ شيءٍ وأسرَعَه**)، والمعنى: اعلَموا وتَنَبَّهوا على أنَّ مَنْ كانَ قادِرًا على تلكَ المقدوراتِ العظيمةِ كما شاءَ كيفَ شاءَ ومتى شاءَ بلا مانعٍ ولا مُدافِعٍ، كانَ أمرُهُ إذا قضى أمرَ الإعادةِ وُجِدَ كأهْوَنِ شيءٍ وأسرَعِه، وإنما قيَّدناهُ بذكرِ الإعادة؛ لأنَّ جميعَ ما ذَكَرَ من الآياتِ واردٌ عقيبَ قوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَـَٔاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وقد عطَفَ على هذا المجموعِ مجموعَ قولِه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ على طريقِ الحصولِ والوجود، وتفويضِ الترتيبِ بينهما إلى الذهن، يعني: لما اقتَضَتِ الحكمَةُ إيجادَ الخَلقِ للعبادةِ ثم ترتُّبَ الجزاءِ عليها وذلكَ عندَ قيامِ الساعة، فلا بدَّ من حصولِهما، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ يستكبِرونَ عن العبادةِ ويُنكِرونَ الإعادة، «أفلا يَتفكَّرون» في تلكَ الدلائِلِ الدالةِ على كمالِ القدرةِ ونَفاذِ الإرادة؛ ليَعلَموا أنَّ مَنْ كانَ قادِرًا على ذلكَ كانَ أمرُ الإعادةِ أهوَنَ شيءٍ وأسرَعَه عليه، والله أعلم.

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٣٠).

[﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ * ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ * فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ * ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُوا۟ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ * ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ * ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ٦٩ - ٧٦]

﴿بِٱلْكِتَٰبِ﴾: بالقرآن ﴿وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا﴾ من الكتب. فإن قلتَ: وهل قولُه: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ إلّا مثلُ قولِك: سوفَ أصومُ أمسِ؟ قلتُ: **المعنى على «إذا»**، إلّا أنَّ الأمورَ المستقبَلة لمّا كانت في إخبارِ الله تعالى مُتيقَّنةً مقطوعًا بها: عُبِّر عنها بلفظِ ما كانَ ووُجد، والمعنى على الاستقبال. ....

قالَ القاضي: فإذا أرادَ شيئًا كان، فلا يحتاجُ في تكوينِهِ إلى عُدَّةٍ وتجشُّمِ كُلفَة من حيثُ إنه تعالى يَقتَضي قُدرةً ذاتيَّةً غيرَ مُتوقِّفةٍ على العُدَدِ والمواد[1].

وقُلت: في هذا التنبيهِ تقريعٌ عظيمٌ للمُجادِلينَ في الآياتِ الشاهدةِ على إثباتِ البعثِ واستبعادِهِمُ الإعادة، ولذلكَ جعَلَ هذِهِ النتيجَةَ تخلُّصًا وكَرًّا إلى إعادة ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ على سبيلِ التعجُّبِ والتعجيب، وسجَّلَ على جهالتهم وصرفِهم عن الطريقِ الحقِّ مع قيام تلكَ الحُجَجِ القاطعةِ والبراهينِ الساطِعةِ بقولِه: ﴿أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ﴾، كما قال في تلكَ الآية: ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المنافقون: ٤].

قولُه: (والمعنى على «إذا»)، ويُروى على «إذْ»، أي: فسوفَ يعلمونَ حين الأغلالُ في أعناقِهم. قال أبو البقاء: «إذْ» ظرفُ زمانٍ ماض، والمراد بها الاستقبالُ هاهنا؛ لقولِه: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٣).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٢٢).

وعن ابنِ عبّاس: (والسلاسلَ يَسْحَبون) بالنصبِ وفتحِ الياء، على عطفِ الجُملة الفعليّة على الاسميّة. وعنه: (والسلاسِلِ يُسحبُون) بجرِّ «السلاسل»، ووجهُه: أنه لو قيل: إذ أعناقُهم في الأغلال، مكانَ قوله: ﴿ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ ﴾؛ لكانَ صحيحًا

قولُه: (وعن ابن عباس: «والسلاسلَ يَسحَبون»؛ بالنَّصب)[١]، قال ابن جِنِّي: وقرأها ابن مسعود، والتقدير: إذِ الأغلالُ في أعناقهم ويَسحَبونَ السلاسِلَ، بفتحِ الياءِ واللامِ بعَطفِ الجُملَةِ الفعليةِ على الاسمية، ونحوُه قَوْلُ الشاعر:

أقيسَ بنَ مسعودِ بنِ قَيْسِ بنِ خالِدٍ ... أمُوفٍ بأذْرَاعِ ابنِ طَيبَةَ أمْ تُــذَمّ

أي: أنتَ مُوفٍ بها أمْ تُذَمّ؟ فقابلَ بالمبتدأ الخبرَ الذي من الفعلِ والمفعول الجاري مجرى الفاعل، على أنَّ ﴿ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ ﴾ يشبهُ في اللَّفظِ الجملةَ الفعليةَ لتقدُّمِ الظرفِ على المبتدأ كتَقَدُّمِ الفعلِ على الفاعلِ مع قوَّةِ شِبْهِ الظرفِ بالفعل، على أنَّ أبا الحَسن[٢] يَرفَعُ «زَيْدًا» ـ من قَوْلِك: في الدارِ زيدٌ ـ بالظرف، كما يَرفعُهُ بالفعل. ومن غريبِ شِبْهِ الظرفِ بالفعلِ أنهم لم يُجيزوا في قولِهم: «فيك يرغب»، أن يكون «فيك» مرفوعًا بالابتداء، وفي «يرغب» ضمير، كقولك: زيد يضرب، لأن الفعل لا يرفعُ بالابتداء، فكذلك الظرف، ومن ذلكَ أيضًا قوله:

زَمَانَ عَلَيَّ غُــرابٌ غُدافٌ ... فطَيَّرَهُ الشَّــيْبُ عَنّي فطارا

فعَطَفَ الفعل على الظرف، وفي الأمثلةِ كَثْرَة. تَمَّ كلامُ ابنِ جِنِّي[٣].

قولُه: (بجَرِّ «السلاسِل»)، قال مكِّي: هذا على العطفِ على الأعناقِ غَلَط؛ لأنه يُصَيِّرُ الأعناقَ في السلاسِل، ولا معنى للغُلِّ في السلسلة[٤]، ومن ثَمَّ قال المصنِّف: «ووَجْهُهُ أنهُ لو قيلَ» إلى آخِرِه، تصحيحًا له.

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٣٢).

(٢) يعني الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة.

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٤٤).

(٤) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٦٣٨).

مُستقيمًا، فلمّا كانتا عبارتَيْن مُعتقبتَيْن: حُمل قوله: (والسَّلاسِلِ) على العبارة الأخرى، ونظيرُه:

مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا ناعِبٍ ....

كأنه قيل: بمُصلحين. وقُرئ: (بالسلاسلِ يُسحَبُون). ﴿فِي ٱلنَّارِ يُسۡجَرُونَ﴾: من سَجر التنُّور؛ إذا مَلأه بالوَقود. ومنه: السَّجِير، كأنه سُجر بالحُبِّ، أي: مُلئ. ومعناه: أنهم في النارِ فهي مُحيطةٌ بهم، وهم مَسجُورون بالنار مملوءةٌ بها أجوافُهم، ومنه قوله تعالى: ﴿نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ ۝ ٱلَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى ٱلۡأَفۡـِٔدَةِ﴾ [الهمزة: ٦-٧]. اللهمَّ أجِرْنا من نارك، فإنّا عائذُون بجِوارك. ﴿ضَلُّواْ عَنَّا﴾: غابوا عن عُيوننا، فلا نَراهم ولا ننتفعُ بهم. فإن قلتَ: أمَا ذكرتَ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]: أنهم مَقرُونون بآلهتهم، فكيفَ يكونون معهم وقد ضلُّوا عنهم؟ قلتُ: يجوزُ أن يَضِلُّوا عنهم إذا وُبِّخوا وقيل لهم: أين ما كنتم تُشرِكون من دُونِ الله يُغيثوكم ويَشفعُوا لكم؟ وأن يكونوا معهم في سائرِ الأوقات، وأن يَكونوا معهم في جميعِ أوقاتهم؛ إلّا أنهم لمّا لم يَنفعوهم فكأنهم ضالُّون عنهم. ﴿بَل

قولُه: (ومنهُ السَّجير)، كأنهُ سَجَرَ بِالحُبِّ، الجوهري: سَجِيرُ الرجُل: خَليلُهُ وصَفِيُّه، والجَمْع: السُّجَراء.

قولُه: (﴿ضَلُّواْ عَنَّا﴾: غابوا عن عيونِنا)، الجوهري: ضَلَلْتُ الدارَ والمسجِد، إذا لم تَعرفْ موضعَها، وكذلكَ كلُّ شيءٍ مقيمٍ لا يُهتدى له. وفي الحديث: «لَعَلِّي أَضِلُّ اللهَ»[1]، يريدُ: أضلُّ عنهُ، أي: أخفى عليه، من قولِهِ تعالى: ﴿أَءِذَا ضَلَلۡنَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [السجدة: ١٠] أي: خَفينا.

قولُه: (مِثْلَ ضلالِ آلِهَتِهِمْ عنهمْ يُضِلُّهُمْ عن آلِهَتِهِم)، هذا إنما يَستَقيمُ إذا فسَّرَ ﴿ضَلُّواْ

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٠٤٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩: ٤٢٣) من حديثِ بهزِ بن حكيم عن أبيه عن جَدّه.

﴿لَّمْ نَكُن نَّدْعُواْ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا﴾ أي: تبيَّن لنا أنهم لم يكونوا شيئًا، وما كنّا نَعبدُ بعبادتهم شيئًا، كما تقول: حَسِبتُ أنّ فلانًا شيءٌ فإذا هو ليسَ بشيء؛ إذا خبَرتَه فلم تَرَ عنده خيرًا. ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ مثلَ ضلالِ آلهتهم عنهم يُضِلُّهم عن آلهتهم، حتى لو طَلَبُوا الآلهةَ أو طَلَبَتْهم الآلهةُ لم يَتصادَفُوا، ﴿ذَٰلِكُم﴾ الإضلالُ بسببِ ما كان لكم من الفَرَح والمَرَح ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ وهو الشركُ وعبادةُ الأوثان، ﴿ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾ السبعةَ المقسُومةَ لكم، قال الله تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤]، ﴿خَٰلِدِينَ﴾: مقدَّرين الخلودَ ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ عن الحقِّ المُستخفِّين به مَثْواكم، أو جهنَّمُ. فإن قلتَ: أليس قياسُ النَّظْم أن يقال: فبئسَ مَدخلُ ....

عنّا﴾ غابوا عنّا، لا على أن يكونوا معهم في سائرِ الأوقات؛ إلا أنهم لما لم يَنفَعوهم فكأنهم ضلُّوا على طريقِ المُشاكَلة، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «حتى لو طلبوا الآلهةَ أو طلبتهم الآلهة لم يتصادفوا»، وإنما ركبَ هذا المُتعسَّف؛ لأنَّ إسنادَ الإضلالِ إلى الله غير جائزٍ عنده؛ وإلا فالمعنى على التذييل.

وقالَ مُحيي السُّنَّة: كما أضلَّ هؤلاءِ يُضلُّ الله الكافرين[١]. والقاضي: مثلَ هذا الإضلالِ يُضِلُّ الله الكافرينَ حتى لا يهتدوا إلى شيءٍ يَنفَعُهُم في الآخِرة[٢]. وذَهَبَ هذا عن صاحبِ «التقريبِ» حتى تَبعَ المصنِّف فيه.

قولُـه: (مثواكُم أو جهنَّـم)، إشـارةٌ إلى أنَّ المخصوصَ بالـذَّمِّ هذا أو ذاك؛ لأنَّ ﴿ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ إذا كانَ من وضعِ المُظْهَرِ موضِعَ المُضمرِ للعليَّةِ بدليلِ قولِه: ﴿ٱدْخُلُوٓاْ﴾، كانَ التقدير: فبئسَ المثوى مثواكُم، وإذا كانَ عامًّا ليَدخُلوا فيهِ دخولًا أوَّليًّا كانَ التقدير: فبئسَ المثوى جَهنَّم.

قولُه: (أليسَ قياسُ النَّظمِ أنْ يُقال: فبئسَ مَدخل)، حينَ صَدَّرَ الكلامَ بلفظ ﴿ٱدْخُلُوٓاْ﴾ ناسَبَ أنْ يُجاءَ في العَجُزِ بـ«مَدْخَـل» ليتجاوَبا؟ وأجاب: إنمـا لم يُناسِبْهُ إذ اكتفَى بقَوْلِه:

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٥٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٣).

المتكبِّرين، كما تقولُ: زُرْ بيتَ الله فنِعْمَ المَزار، وصَلِّ في المسجدِ الحَرام فنِعْمَ المُصلى؟ قلتُ: الدخولُ المُؤقَّتُ بالخلود في معنى الثواء.

[﴿ فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۚ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِي نَعِدُهُمۡ أَوۡ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ ﴾ ٧٧]

﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ أصلُه: فإنْ نُرِكَ، و«ما» **مَزيدةٌ لتأكيدِ معنى الشَّرط؛ ولذلك أُلحقتِ النونُ** بالفِعل، ألا تَراك لا تقول: إنْ تُكرِمَنِّي أُكرِمْك، ولكن: إمّا تُكرِمَنِّي أُكرِمْك. فإن قلتَ: لا يَخلو: إمّا أن تَعطِفَ ﴿أَوۡ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ على ﴿نُرِيَنَّكَ﴾ وتُشرِكَهما في جَزاءٍ واحد؛ وهو قولُه: ﴿فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ فقولك: فإمّا نُرينَّك بعضَ الذي نَعِدُهم فإلينا يُرجعون: غيرُ صحيح، وإنْ جَعلت ﴿فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ مختصًّا بالمعطوف الذي هو ﴿نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾، بقيَ المعطوف عليه بغير جزاء. قلتُ: **﴿فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ متعلِّق بـ﴿نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾، وجزاءُ ﴿نُرِيَنَّكَ﴾ محذوف**، ....

﴿ ٱدۡخُلُوٓاْ ﴾ ولم يُقيِّدْ بالخلود، ولمّا قيَّدَ بهِ كانَ معناهُ مع التقييدِ معنى ﴿مَثۡوَى﴾ فصحَّ التجاوُب.

قولُه: **(و«ما» مزيدَةٌ لتأكيدِ معنى الشرط، ولذلكَ أُلحِقَتِ النُّون)، الانتصاف**: أي: المُصَحِّحُ لدخولِ نونِ التوكيدِ دخولُ «ما» على الشرط، ولولاهُ لم يَجُز؛ لأنَّ النّونَ المُؤكِّدَة مخصوصةٌ بغيرِ الواجب، والشرطُ من قِسم الواجب؛ إلا أنهُ إذا أُكِّدَ قَوِيَ بها، فساغَ دخولُ النّون.

قولُه: **(﴿فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ مُتعلِّق بـ﴿نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾، وجزاءُ ﴿نُرِيَنَّكَ﴾ محذوف)، الانتصاف**: أما حذفُ الأولِ دونَ الثاني؛ لأنَّ الأولَ إذا وقَعَ فهوَ غايةُ الأملِ في إنكائهم، وإنْ لم يَقَعْ دَفْعُ الثاني وهوَ الذي يحتاجُ إليه في التَّسلية[1].

وقالَ القاضي: ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ﴾ جوابًا لهما، بمعنى: إنْ نُعذِّبْهم في حياتِك أو لم نُعذِّبْهم فإنَّا نُعذِّبُهم في الآخرةِ أشدَّ العذاب، ويدلُّ على شدَّتِهِ الاقتِصارُ بذِكرِ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٤: ١٧٩).

....

الرجوعِ في هذا المَعْرِض[١].

وقُلت: تفسيرُ المصنّف آذَنَ بأنَّ العذابَ الواقِعَ في الدنيا مُهتَمٌّ بشأنِهِ معقودٌ بِهِ الهمَّة؛ لأنَّ المعنى: فذاكَ مُناكَ ومطلوبك، وأما الأخرويُّ فلا بُدَّ من كينونَتِه.

وتفسيرُ القاضي دلَّ على أنَّ الاهتمامَ ببيانِ الأخرَوِيِّ والدنيويّ إنْ وقَعَ أو لم يَقَعْ سواء، والمصنّف فسَّر ما في «الرَّعْد»[٢] بما يُوافِقُ تفسيرَ القاضي، حيثُ قال: «﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ وكيفما دارتِ الحالُ أرَيْناكَ مَصارِعَهم وما أوعَدْناهم من إنزالِ العذابِ عليهم، أو تَوَفَّيْناكَ قبلَ ذلكَ فما يجبُ عليكَ إلا تبليغُ الرسالةِ فحسبُ وعلينا لا عليكَ حسابُهُم وجزاؤُهم»، حيثُ جعَلَ «أرَيْنَاكَ» و«تَوَفَّيناكَ» بيانًا لأحوالِ الدائرة، وأوقعَ قَوْلُه: «فما يجبُ عليكَ إلا تبليغُ الرسالةِ فحسبُ» المُعَبِّرُ عن قَوْلِهِ تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الرعد: ٤٠] جزاءً للشرط.

فإنْ قُلت: ما الفَرق؟ قلت: بينَ المقامين بَوْنٌ بعيد؛ لأنَّ الجزاءَ في «الرَّعْد» مختصٌّ بالنَّبيِّ ﷺ ودالّ على الرَّدْعِ عن توقُّعِ الحسابِ والعقاب، وأنَّ عليه تبليغَ الرسالةِ فحسب، والجزاءُ هاهنا مختصٌّ بالكفار، ولذلكَ ما جوَّزَ أن يكونَ جوابًا لقولِه: ﴿نُرِيَنَّكَ﴾ ولا لهُ ولقولِه: ﴿نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ معًا؛ لأنَّ هذا المقامَ مقامُ التسليَةِ والتصبيرِ على أذى القوم، والتَّشَفِّي عنهم مطلوب، ولاسيما قد فازوا بمباغيهم يومَ بَدر، وقضيَّةُ النَّظْمِ يُساعِدُ هذا التقرير، وذلِكَ أنَّ قَوْلَه: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ مُتَّصلٌ بقَوْلِه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وقَوْله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ تهديدٌ ووعيدٌ لهم على مجادَلَتهم وتكذيبهم، و﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ ظرف ﴿يَعْلَمُونَ﴾ أي: لِمَ تتعجَّبُ من حالِ هؤلاءِ المُعاندينَ ومُجادلتهم وكفرهم مع ما يُفْعَلُ بهم من النَّكال إليه؟ فسوفَ يعلَمونَ هُم سوءَ عاقبةِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٤).

(٢) انظر: (٨: ٥٣٤).

تقديرُه: فإمّا نُرِينَّك بعضَ الذي نَعِدُهم من العذاب؛ وهو القتلُ [والأسر] يومَ بَدْر، فذاك، أو أن نتوفيَّنك قبلَ يومِ بَدْر فإلينا يُرجعون يومَ القيامة فنَنتقمُ منهم أشدَّ الانتقام، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ * أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ﴾ [الزخرف: ٤١-٤٢].

[﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ قُضِيَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ﴾ ٧٨]

﴿وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ قيل: بَعَثَ الله ثمانيةَ آلاف نبيّ: أربعةَ آلافٍ من بني إسرائيل، وأربعةَ آلاف من سائرِ الناس. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنَّ الله بَعث نبيًّا أَسود، فهو ممَّن لم يَقْصُصْ عليه. وهذا في اقتراحِهم الآيات على رسولِ الله ﷺ عِنادًا، يعني: إنّا قد أرسَلْنا كثيرًا من الرُّسل وما كان لواحدٍ منهم أنْ يأتيَ بآيةٍ إلا بإذنِ الله، ....

عنادِهم وكُفرِهم إذِ الأغلالُ في أعناقهم[١]، فاصبِر على أذاهُم، فإنَّ الله وعَدَ المؤمنينَ أن يَشفِيَ صُدورَهُم بالانتقام منهم في الدنيا، فإما نُرِيَنَّك بعضَ ذاكَ فذاكَ مُناك، أو نتوفَّيَنَّكَ فإلينا يَرجِعون، فيَصِلونَ إلى ما أوعَدْناهُم وأعْدَدنا لهم من الخزيِ والنَّكالِ وجرِّ السلاسِل والأغلالِ والسَّحبِ إلى جهنَّمَ والسَّجْرِ في النار، فبئسَ المآل.

قولُه: قيل (بَعَثَ الله ثمانيةَ آلافِ نبيّ)، والصحيحُ ما روينا عن الإمام أحمدَ بنِ حنبَل، عن أبي ذَرٍّ قال: قُلت: يا رسولَ الله، كم وفَّى عِدَّةُ الأنبياء؟ قال: «مِئَةُ ألفٍ وأربَعَةٌ وعِشرونَ ألفًا، الرُّسُلُ مِنْ ذَلِكَ ثلاثُ مئةٍ وخمسةَ عَشَر، جَمًّا غفيرًا»[٢].

---

(١) من قوله: «ظرف ﴿يَعْلَمُونَ﴾ أي» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٥٤٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨: ٢١٧)، وصححه ابن حبّان (٣٦١)، وفيه تمامُ تخريجه.

فمَن لي بأن آتيَ بآيةٍ ممّا تقترِحونه إلّا إن يشاءَ الله ويأذنَ في الإتيان بها. ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ وعيدٌ وردٌ عَقِيبَ اقتراحِ الآيات. وأمرُ الله: القيامة. ﴿ٱلْمُبْطِلُونَ﴾: هم المُعانِدون الذين اقترَحُوا الآياتِ، وقد أتتهم الآياتُ فأنكَروها وسمَّوها سِحرًا.

[﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَـٰمَ لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا مَنَـٰفِعُ وَلِتَبْلُغُوا۟ عَلَيْهَا حَاجَةً فِى صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ * وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ ٧٩-٨١]

الأنعام: الإبلُ خاصَّة. فإن قلتَ: لِمَ قال: ﴿لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا﴾، ....

قولُه: (فمَنْ لي بأنْ آتيَ بآية)، أي: فمَنْ يَضْمَنُ لي الخلاصَ من عذابِ الله بأنْ آتيَ بآيةٍ مُقتَرَحة؟

قولُه: (لِمَ قال: ﴿لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا﴾)، وجهُ السؤال: أنهُ تعالى ذَكَرَ أمورًا ولم يجعلها على وتيرةٍ واحدة، إما بأنْ تُسْلَبَ لامُ الغرضِ منها جميعًا، وإما أنْ تُدخَلَ فيها جميعًا، وخلاصةُ الجواب: أنَّ الغالِبَ في الأكلِ وسائر المنافِعِ استيفاءُ مجرَّدِ الشهوة، ولا يُناطُ بهِ أمرٌ دينيٌّ إلا في النُّدرة، فالناسُ والبهائِمُ فيهما سواء، وأنَّ الغالبَ في الركوبِ وبلوغِ الحاجةِ عليها قضاءُ حقِّ العبادة، فلا يكونُ الاهتمامُ فيها سواءً ففرَّقَ باللام. ونظيرُه قَوْلُه تعالى: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨].

قال صاحبُ «الفرائد»: كيفَ يكونُ الأكلُ وإصابةُ المنافِعِ بدونِ تعلُّقِ إرادتِه؟ هذا خارجٌ عن حدِّ الاستقامة، والوجهُ أن يُقال: إنما قال: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا مَنَـٰفِعُ﴾ كاللَّبَنِ والوَبَر، ولم يقل: لتأكُلوا منها ولتَصِلوا إلى المنافِع؛ لأنهم في الحالِ آكِلونَ وآخِذونَ المنافِع، وأما الركوبُ وبلوغُ الحاجةِ فأمرانِ مُنتَظَران، فجيءَ بما يدلُّ على الاستقبال.

وقالَ صاحب «الانتصاف»: بنى الزَّمَخشريُّ على أنَّ الأمرَ راجِعٌ إلى الإرادة، والحقُّ أنهُ لا رَبْطَ بينَ الأمرِ والإرادة، والصحيحُ أنَّ المُهِمَّ في الأنعامِ الركوبُ وبلوغُ الحوائِجِ في السَّفَرِ

....

والثِّقْلَةِ فقَرنا باللام، وأما الأكلُ وبقيَّةُ المنافعِ كالأصوافِ والألبانِ فهيَ تابعةٌ بالنسبةِ إلى الركوبِ والحَمْل، فلذلكَ جُرِّدَتْ عن اللام[١].

وقالَ القاضي: وتغيَّرَ النَّظْمُ في الأكـل؛ لأنـهُ في حَيِّزِ الضرورة[٢]. وقالَ صـاحبُ «التقريب»: فيما ذَكَرَ المصنّف نَظَر؛ إذْ قد يكونُ الأولانِ لُمباحِ والباقيانِ لأمرِ ديني.

وقُلت: نظيرُ الآيةِ قَوْلُه تعالى في «النَّحْل»: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٞ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ * وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٖ لَّمْ تَكُونُواْ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ * وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةٗۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٥-٨]، قال المصـنِّف هنـاك: إنّما قـدم الظرفَ في قولِه: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾؛ لأنّ الأكل منها هو الأصل الذي يعتمده الناس، وإنّما اختلف في ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةٗ﴾؛ لأنَّ الركوبَ فِعْلُ المُخاطَبين، وأما الزينةُ ففِعْلُ الزائِن. انتَهى كلامُه[٣].

ولا ارتيابَ أنَّ أصلَ الكلامِ هاهنا: جَعلَ لكم الأنعامَ لتَركَبوا منها وتأكلوا منها وتَنتَفِعوا بأصوافِها وأوبارِها وألبانِها ونَسْلِها. ولّما كانتْ هذهِ العبارةُ من الجوامِعِ احتُمِلَ ما قال المُصنِّف. وفي بلوغِ الحاجة: الهجرةُ مِنْ بلدٍ إلى بلدٍ لإقامةِ دينٍ أو طلبِ علم، وما ذَكَرَهُ مُحيي السُّنَّةِ ورواهُ الواحِديُّ عن مُجاهِدٍ ومُقاتل: تَحمِلُ أثقالكم من بلدٍ إلى بلدٍ وتَبلُغوا عليها حاجاتِكم في البلاد[٤]. وما يُعطِيهِ قَوْلُه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: ٦] مِنْ معنى التَّجمُّل، قال في تفسيرِه: مَنّ الله بالتَّجمُّلِ بها من أغراضِ أصحابِ المواشي بل هوَ من مَعاظِمِها، إلى قوله: ويَسلُبُهُمُ الجاهَ والحُرمةَ عندَ الناس.

وأما معنى التكريـرِ في قَوْلِه: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ عـلى رأيِ مجاهـد: فلإناطةِ معنيين:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨١).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٤).

(٣) انظر: (٩: ٨٦).

(٤) «معالم التنزيل» (٧: ١٦٠)، و«الوسيط» للواحدي (٤: ٢٢).

﴿وَلِتَبۡلُغُواْ عَلَيۡهَا﴾، ولم يقل: لتأكلوا منها، ولِتَصِلُوا إلى منافع؟ أو هلّا قال: منها تَركبون، ومنها تأكُلون وتَبلُغون عليها حاجةً في صدوركم! قلتُ: في الرُّكوب الركوبُ في الحجِّ والغزو، وفي بُلوغ الحاجة الهجرةُ من بلدٍ إلى بلد لإقامةِ دِينٍ أو طَلَبِ عِلْم، وهذه أغراضٌ دِينيَّة إمَّا واجبةٌ أو مَندوبٌ إليها ممّا يتعلّق به إرادةُ الحكيم. وأمّا الأكلُ وإصابة المنافع فمِن جِنْسِ المُباح الذي لا يتعلَّق به إرادتُه، ومعنى قوله: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى

أحدهما: تشبيهُ الجِمالِ بالسُّفُن، قال في سورة «المؤمنين»: وقَرنَها بالفُلكِ التي هيَ السَّفائِن؛ لأنها سفائِن البَرِّ[1].

وثانيهما: إدخالُ مِنَّةٍ أخرى في هذهِ المِنَنِ على سبيلِ الاستطراد، وإنَّما خُولِفَ بينَ العباراتِ للتفنُّنِ ولاختلافِ أغراضِ الناس، فإنَّ الناسَ في الحَضَرِ لا يَهتَمّونَ بشأنِ الركوبِ اهتمامهم في السفر، فأجْرى الركوبَ على الظاهر، وغيَّرَ في قَوْلِه: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] وإنما غَيَّرَ النَّظْمَ في الأكل؛ لأنهُ في حَيِّزِ الضرورةِ ـ كما قال القاضي[2] ـ أو لرعاية الفواصِلِ وهوَ الوجه؛ إذْ لو جيءَ على ظاهِرِهِ لاخْتلَّت، وكذلكَ جرى في الفاصلةِ الآتِيَة.

وأما قوله: ﴿وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾ فكالتابع للأكل، فأُجْري مَجْراه، كما قال صاحبُ «الانتصاف»[3]، ولمَّا اشتمَلَ ﴿وَلِتَبۡلُغُواْ عَلَيۡهَا حَاجَةٗ فِي صُدُورِكُمۡ﴾ على تلكَ الفوائِدِ المُتكاثِرَةِ جعَلَهُ مُستَقِلًّا في الغرضِ بإعادةِ اللام ونكَّرَ الحاجةَ وقَرَنها بقولِه: ﴿فِي صُدُورِكُمۡ﴾، تأكيدًا كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] وقَوْلِه: ﴿فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٢٦] وفي تخصيصِهِ الأنعامَ هاهنا بالإبلِ وتفسيرِهِ قَوْله: ﴿وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ﴾ [النحل: ٥] في «النَّحْل» بأنَّ تقديمَ الظرفِ لِلاختصاص، وأنَّ الأكلَ منها هوَ الأصلُ إلى آخِرِه، وليسَ لهُ العُذْر إلا مُراعاة الفواصِل. والله أعلمُ بمُرادِهِ من كلامِه.

(١) انظر: (١٠: ٥٦٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٤).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨١).

﴿ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾: وعلى الأنعام وحدَها لا تُحملون، ولكنْ عليها وعلى الفُلك في البَرِّ والبحر. فإن قلتَ: هلّا قيل: وفي الفُلك، كما قال: ﴿قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾؟ [هود: ٤٠]! قلتُ: معنى الإيْعاء ومعنى الاستعلاء كلاهما مُستقيم؛ لأنَّ الفُلكَ وِعاءٌ لمن يكون فيها حَمولةٌ له يَستعليها، فلمّا صحَّ المَعْنيانِ صحَّتِ العِبارتان. وأيضًا فلِيُطابقَ قوله: ﴿وَعَلَيْهَا﴾ ويُزاوِجَه. ﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ جاءت على اللُّغةِ المُستفيضة، وقولُك: فأيّةَ آياتِ الله: قليل؛ **لأنَّ التفرقةَ بين المذكَّرِ والمؤنَّث في الأسماء غيرِ الصِّفات، نحوُ «حمارٍ» و«حمارة»: غريبٌ**، وهي في «أي» أغربُ؛ لإبْهامه.

[﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ * فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ٨٢-٨٣]

﴿وَءَاثَارًا﴾: قُصورَهم ومَصانِعَهم. وقيل: مَشْيَهم بأرجُلهم لعِظَم أَجْرامهم. ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم﴾ «ما» نافية أو مُضمَّنة معنى الاستفهام، ومحلُّها النَّصب، والثانية: موصولةٌ، أو مَصْدريَّة، ومحلُّها الرَّفع، يعني: أيَّ شيءٍ أغنى عنهم مَكسُوبُهم، أو كَسْبهم. ﴿فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ فيه وجوهٌ؛ منها: أنه أرادَ العِلْمَ الوارد على طريقِ التهكُّم في قوله: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النمل: ٦٦]، وعِلمُهم في الآخرة: أنهم كانوا يقولون: لا نُبعَثُ ولا نُعذَّب، ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: ٥٠]، ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً

قولُه: (**لأنّ التَّفرقَةَ بينَ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ في الأسماءِ غير الصِّفاتِ نحو «حمار» و«حمارة» غريبٌ**)، لَيسَ بمُطْلَق، بل إذا لم يَرِدْ التَّمْييزُ بأمرٍ خارجيٍّ لئلا يُخالِفَ قَوْلَه: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨]، واستشهادُ أبي حَنيفةَ رَضِيَ الله عنهُ في أنها أُنثى بدليل ﴿قَالَتْ﴾ ولهذا قال: «وهيَ في «أي» أغْرَبُ لأنَّ التمييزَ فيها غير مطلوبٍ أصلًا». يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ صاحبِ «التقريب»: وفي «أي» أغْرَبُ لمَطلوبيَّةِ الإبهامِ فيهِ ومُنافاتِهِ التَّمييز.

﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦]، وكانوا يَفرحون بذلك، ويَدفعون به البيِّناتِ وعِلْمَ الأنبياء، كما قالَ عزَّ وجلَّ: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]. ومنها: أن يريدَ عِلْمَ الفلاسفة والدَّهْريِّين من بَني **يونْان**، وكانوا إذا سَمِعوا بوحيِ الله دَفَعُوه، وصغَّروا عِلْمَ الأنبياء إلى عِلْمِهم. وعن سُقراطَ: أنه سَمِعَ بموسى صلوات الله عليه، وقيل له: لو هاجرتَ إليه، فقال: نحنُ قومٌ مهذَّبون، فلا حاجةَ بنا إلى مَن يهذِّبُنا. ومنها: **أن يوضَعَ قولُه:** ﴿فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ - ولا عِلْمَ عندهم البتة - موضعَ قولِه: لم يَفرحوا بما جاءهم من العلم، مبالغةً في نفيِ فَرَحِهم بالوَحْيِ المُوجِب لأقصى الفَرحِ والمَسرَّة، مع تهكُّم بفَرْطِ جهلهم وخُلوِّهم من العِلم. ومنها: أن يُراد: فَرِحُوا بما عند الرُّسل من العِلْمِ فَرَحَ ضحكٍ منه واستهزاءٍ به، كأنه قال: استهزَؤُوا بالبيِّناتِ وبما جاؤوا به من عِلْمِ الوحي فَرِحِينَ مَرِحين. **ويدلُّ عليه قولُه:** ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾. ومنها: **أن يُجعَلَ الفَرحُ للرُّسل**، ومعناه:

قولُه: (يَوْنانُ)، في نُسخةٍ صحيحة: صحَّ بفتحِ الياء.

قولُه: (أنْ يوضَعَ قوله: ﴿فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾)، يعني: حقُّ الظاهرِ أنْ يُقال: فلمَّا جاءَتهم رُسُلُهم بالبيِّناتِ لم يَفرَحوا بها لجهلِهم، فوُضِعَ مَوضِعَهُ ﴿فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ على سبيلِ التهكُّمِ تعريضًا، كما تقولُ لمَن لا يدري ولا يدري أنه لا يدري: قد جاءَكَ فلانٌ العلَّامة، فَرِحتَ بما عندكَ من العِلم، أي: لم تَنتَهِزْ تلكَ الفرصةَ واغتَرَرْتَ بجَهلِكَ المُركَّب.

قولُه: (ويدلُّ عليه قَوْلُه: ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾)، أي: يدلُّ على أن ﴿فَرِحُوا﴾ في قَوْلِه: ﴿بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ مُضمَّنٌ معنى الاستهزاءِ على سبيلِ الكناية؛ لاقتضاءِ المقام، وأنَّ المعنى: استهزَؤوا بما جاءَ بِهِ الرُّسُلُ من الوَحْيِ فَرِحين، من رَدِّ العَجُزِ على الصَّدْرِ من حيثُ المعنى، كأنهُ قيل: فلمَّا جاءَتهم رُسُلُهُم بالبيِّناتِ استهزَؤُوا بما عندهم من العِلم، فوضَعَ ﴿فَرِحُوا﴾ موضِعَ «استهزؤوا» كنايةً؛ لأنَّ المُستَهزِئَ فَرِحٌ مَرِح، ودلَّ عليه قَوْلُه: ﴿مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

أنَّ الرسلَ لمّا رأَوْا جَهْلَهم المُتَمادي، واستهزاءَهم بالحقِّ، وعَلِموا سُوءَ عاقبتِهم، وما يَلحقُهم من العُقوبةِ على جَهْلِهم واستهزائهم؛ فَرِحُوا بما أُوتوا من العِلْم، وشَكَرُوا الله عليه، وحاقَ بالكافرين جزاءُ جَهْلِهم واستهزائهم. ويجوزُ أن يُريدَ بما فَرِحوا به من العِلْم: عِلْمَهم بأُمور الدنيا ومعرفتَهم بتَدْبيرِها، كما قال تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الروم: ٧]، ﴿ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [النجم: ٣٠]، فلمّا جاءهم الرُّسلُ بعُلوم الدِّيانات، وهي أبعدُ شيءٍ مِنْ علمِهم؛ لبَعْثِها على رفضِ الدنيا **والظَّلْفِ عن المَلاذِّ** والشهوات؛ لم يَلتفتوا إليها، وصغَّروها، واستهزَؤوا بها، واعتَقَدُوا أنه لا عِلْمَ أنفعُ وأجلَبُ للفوائدِ من عِلمهم؛ ففَرِحوا به.

[﴿فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ۞ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ٨٤-٨٥]

البأسُ: شِدَّةُ العذاب، ومنه قولُه تعالى: ﴿بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ﴾ [الأعراف: ١٦٥]. فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بين قولِه: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ﴾ وبينَه لو قيل: فلمْ يَنفعْهم إيمانُهم؟ قلتُ: **هو مِن «كان» في نحوِ قولِه: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾** [مريم: ٣٥]، والمعنى:

قولُه: (**والظَّلْفُ عن الملاذِّ**)، **الجوهري**: ظَلَفَ نفسَهُ عن الشيءِ يَظلِفُها، أي: مَنَعَها من أن تَفعَلَهُ أو تأتيَه.

قولُه: (**هوَ مِنْ «كانَ» في نحوِ قَوْلِه: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾** [مريم: ٣٥])، **الانتصاف**: فائدةُ دخول «كانَ» المُبالَغَةُ في نَفْيِ الفِعْلِ الداخلةِ هيَ عليه بتعديدِ جهةِ نَفْيِهِ عُمومًا باعتبارِ الكَوْن، وخُصوصًا باعتبارِ النَّفْعِ مثلًا، فهو نَفْيٌ مرَّتَيْن[1].

وقُلت: تفسيرُه لا يصحُّ ولا يستقيمُ، واردٌ من جهةِ تسليطِ النَّفْيِ على الكَوْنِ المُتَضمِّنِ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨٣).

فلمْ يصحَّ ولَمْ يَستقِمْ أن ينفعَهم إيمانُهم. فإن قلتَ: كيف تَرادفتْ هذه الفاءات؟ قلتُ: أمّا قولُه: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم﴾: فهو نتيجةُ قوله: ﴿كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ﴾، وأمّا قولُه: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾: فجارٍ مجرى البيان والتفسير لقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم﴾، كقولك: رُزِقَ زيدٌ المالَ فمَنَعَ المعروفَ فلمْ يُحسِنْ إلى الفقراء. وقولُه: ﴿لَمَّا رَأَوْاْ

للفِعْلِ المنفِي، كأنهُ قيل: هذا الفِعْلُ مِنَ الشُّؤونِ التي عَدَمُها راجِحٌ على الوجود، وإنها من قبيلِ المُحال.

قَوْلُه: (أما قَوْلُه: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم﴾ فهوَ نتيجةُ قَوْلِه: ﴿كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ﴾)، لكنْ على القَلْب، يعني: اجتمعوا وتحشَّدوا مع قوَّةِ أجسادِهِم وحصَّلوا ما زادَ في قوَّتِهم من المالِ والمنالِ وما يلجؤونَ إليه من الحصونِ والمصانعِ لتُغْنيَهم إذا حَزَبَهُم أمرُ الإغناءِ التام، فانقَلَبَ التَّدبيرُ عليهم وما أغنى عنهم ما كانوا يَكسِبون، وما أحسَنَ ما قال:

باتوا على قُلَلِ الأجْبالِ تَحرُسُهُم ... غُلبُ الرِّجالُ فلَمْ تَنفعهُمُ القُلَلُ
واستُنزِلوا مِنْ أعالي عن معاقِلِهم ... فأُسكِنوا حُفَرًا يا بِئْسَ ما نَزَلوا
ناداهُم صارِخٌ مِنْ بَعْدِ ما دُفِنوا: ... أينَ الأسِرَّةُ والتِّيجانُ والحُلَلُ؟
أينَ الوجوهُ التي كانَتْ مُنَعَّمةً ... مِنْ دونِها تُضْرَبُ الأستارُ والكِلَلُ؟
فأفصَحَ القَبْرُ عَنهُم حينَ ساءَلَهم ... تلكَ الوجوهُ عليها الدُّودُ يَقتَتِلُ
قد طالَ ما أكلوا يَوْمًا وما شَرِبوا ... فأصبَحوا بَعْدَ ذاكَ الأكلِ قد أُكِلوا

قولُه: (فَجارٍ مجرى التفسيرِ والبيانِ[1] لقَوْلِه: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم﴾)، نحوُهُ قَوْله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] إذ لا بدَّ لنَفْيِ الاغتناءِ من سَبْقِ مُعالجَةٍ منهم وتَصَوُّرِ دفعِهِم مَنْ يُنازِعُهُم بمَكسوبِهِم، يعني: جَمَعوا وفَعَلوا كَيْتَ وكَيْت، فلمّا جاءَتهم الرُّسُلُ بعلومِ الدِّياناتِ لبَعثِهِم على رَفْضِ ما جَمَعوا، والظَّلَفِ عن مَلاذِّ الدنيا والشَّهواتِ لم يلتَفِتوا إليها وصغَّروها واعتَقَدوا أنهُ لا عِلمَ أنفعُ للفوائدِ من عِلمِهِم، وما قصَّروا في الدَّفْع،

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «البيان والتفسير»، والأمر فيه سهل.

﴿بَأْسَنَا﴾ تابعٌ لقوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ﴾، **كأنه قال: فكَفَرُوا، فلمّا رأَوْا بأسَنا آمَنوا،** وكذلك: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ﴾ تابعٌ لإيمانهم لمّا رأَوْا بأسَ الله. ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ﴾ بمنزلةِ ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٢٢] وما أشبَهه من المصادرِ المؤكِّدة. و﴿هُنَالِكَ﴾ مكانٌ مُستعار للزمان، أي: وخَسِروا وقتَ رُؤيةِ البأس، وكذلك قولُه: ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ بعد قولِه: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِيَ بِٱلْحَقِّ﴾ أي: وخَسِروا وقتَ مجيء أمْرِ الله، أو: وقتَ القضاء بالحقِّ.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ المؤمن لم يَبْقَ رُوحُ نبيٍّ ولا صِدِّيق ولا شَهيدٍ ولا مؤمنٍ إلّا صلَّى عليه واستغفَرَ له».

فانقَلَبَ الأمرُ عليهم وحاقَ بهم ما كانوا بهِ يَستَهزِئون، أي: يَستَخِفّون، ولا يَبْعُد أنْ تُسمَّى مثلُ هذهِ الفاءِ فاءً تفسيرية.

قولُه: (**كأنه قال: فكَفَروا فلمّا رأوا بأسَنا آمَنوا**)، فالتقدير: فلمّا جاءتهم رُسُلُهُم بالبيِّناتِ فَرِحوا بما عندَهم من العِلمِ فكَفَروا، أي: استَهزَؤوا وصَغَّروا شأنها، وحاقَ بهم جزاءُ استهزائِهم، فلمّا رأوا بأسَنا، أي: جزاءَ استِهزائِهم، آمَنوا.

تمّتِ السّورة

بحمد الله وعَوْنِه وحُسْنِ تَوفيقه.

* * *

سورة السَّجْدة
مكيّة، وهي أربعٌ وخمسون، وقيل: ثلاثٌ وخمسون آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿حمٓ * تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ ١-٤]

إن جعلتَ ﴿حمٓ﴾ اسماً للسُّورة كانت في موضعِ المبتدأ، و﴿تَنزِيلٌ﴾ خَبرُه. وإنْ جعلتَها تَعْديداً للحروف كان ﴿تَنزِيلٌ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف، و﴿كِتَٰبٌ﴾ بَدَلٌ من ﴿تَنزِيلٌ﴾، أو خَبَرٌ بعدَ خَبر، أو خبرُ مبتدأ محذوف. وجوَّز الزجّاجُ أن يكون ﴿تَنزِيلٌ﴾ مبتدأً، و﴿كِتَٰبٌ﴾ خبَره. ووجهُه: أن تنزيلاً تَخصَّصَ بالصِّفة؛ فساغَ وقوعُه مبتدأً. ﴿فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾: مُيِّزت وجُعِلتْ تفاصِيلَ في مَعانٍ مختلفة؛ من: أحكامٍ، وأمثالٍ، ومَواعظَ، ووعدٍ، ووَعيد، وغيرِ ذلك، وقُرئ: (فَصَّلَتْ) أي: فَرَّقَتْ

سورة السَّجْدة(١)
مكية، وهيَ أربَعٌ وخمسونَ آية، وقيل: ثلاثٌ وخمسونَ آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (وقُرِئ «فَصَّلَتْ») قالَ أبو عَلي: كلُّهُمْ بضمِّ الفاءِ وكَسرِ الصَّادِ والتَّشديد(٢).

---

(١) وهي سورة فُصِّلت.

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٣٧).

بين الحقِّ والباطل. **أو فَصَل بعضُها من بعضٍ** باختلافِ مَعانيها، **من قولك: فَصَلَ من البلد،** ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ نصبٌ على الاختِصاص والمَدْح، أي: أُرِيدَ بهذا الكتابِ المُفصَّل

وعن بعضِهم: لم يُنقَل في «المُنتقى» و«المُوضح» بالتَّخفيف. وقُلت: ولا في «المُحتَسِب».

قَولُه: (**أو فصَلَ بعضُها من بعضٍ**) أي تباعَدَ، عطفٌ على «فُرِّقَتْ» يدلُّ عليهِ قولُه: فصَلَ من البَلَد. ومعنى هذهِ القراءَة على هذا التَّقديرِ يرجِعُ إلى المشهورةِ فُصِّلَتْ مُيِّزَتْ وجُعِلَتْ تفاصيل، لكنَّ الأوَّلَ يحتاجُ إلى سَبقِ مُجمَلٍ وتقَدُّمِ مُبهَمٍ مختلطٍ بحقٍّ وباطل.

قالَ القاضي: ولعلَّ افتتاحَ هذهِ السُّور السَّبع بـ﴿حمٓ﴾ وتسميتها به؛ لكونها مُصَدَّرةً ببيانِ مُشاكلِهِ في النَّظْمِ والمعنى. وإضافةِ التَّنزيل إلى الرَّحمنِ الرَّحيمِ للدَّلالَةِ على أنهُ مناطُ المصالِح الدِّينيَّةِ والدنياوية[١].

وقُلت: ولذلِك اشتَرَكتْ في أن اقْترنَ كلٌّ منهما بذكرِ الكتابِ وجَعل ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ نصباً على الاختصاصِ والمَدحِ أو حالاً، وعلَّـلَ بقولِه: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ أي يعلمونَ ما نَزَل عليهم من الآياتِ المُفَصَّلَةِ المُبيَّنةِ لا يلتبسُ عليهم شيءٌ منه.

قالَ أبو البقاء: ﴿كِتَٰبٌ﴾ أي هو كتاب، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً بـ﴿تَنزِيلٌ﴾ أي: نَزَلَ كتاباً، ﴿قُرْءَانًا﴾ حالٌ مُوطِّئةٌ من ﴿ءَايَٰتُهُۥ﴾ ويجوزُ أن يكونَ حالاً من ﴿كِتَٰبٌ﴾ لأنهُ قد وصَف[٢].

قولُه: (**فَصلَ من البَلد**) رُوِيَ عنِ المُصَنِّفِ أنهُ قال: أصلُهُ: فصَلَ نَفْسه، فطَرحَتِ العَرَب نَفسَه وتَناسَتهُ، كقولِهم: نَزَعَ عن الأمرِ نُزوعاً، وأصلُه: نَزعَ نَفسَه. ولهذا قالَ أبو نُوَاس:

وإذا نَزَعْتَ عنِ الغِوايةِ فليُكِنْ ... لله ذاكَ النَّـــزعُ لا للنَّـــاسِ

لامحاً الأصلَ المتروك[٣].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٦).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٢٣).

(٣) انظر: (٣: ٤٦٥).

قرآناً من صِفتِه كَيْتَ وكَيت. وقيل: هو نصبٌ على الحال، أي: فُصِّلت آياتُه في حالِ كونه قرآناً عربياً. ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ أي: لقومِ عَرَب يَعلمون ما نُزِّلَ عليهم من الآيات المفصَّلةِ المبيَّنة بلسانهم العربيِّ المُبين، لا يَلتبسُ عليهم شيءٌ منه. فإن قلتَ: بِمَ يتعلَّق قولُـه: ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾؟ قلتُ: يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ﴿تَنزِيلٌ﴾ أو بـ﴿فُصِّلَتْ﴾، أي: تنزيلٌ من الله لأجْلِهم، أو: فُصِّلت آياته لهم، والأجودُ أن يكونَ صِفةً مثلَ ما قَبْلَه وما بعدَه، أي: قرآناً عربياً كائناً لقوم عَرَب؛ **لئلّا يُفرَّق بين الصِّلاتِ والصِّفات. وقُرِئ:** (بشيرٌ ونذيرٌ) صفةٌ للكتاب، أو خبر مبتدأٍ محذوف. ﴿فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾: لا يَقبلون ولا يُطيعون، من قولك: تشفَّعتُ إلى فلان فلمْ يَسمَعْ قَوْلي، ولقد سَمِعَه ولكنه لمّا لم يَقبَلْه ولم يَعملْ بمُقتضاه، فكأنَّه لم يَسمَعْه.

[﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ﴾ ٥]

والأكنَّـة: جمعُ كِنان؛ وهو الغِطاء. **الوَقْر، بالفتح: الثِّـقَل.** وقُرِئ بالكسر. وهذه

قولُه: (لئلا يُفرَّقَ بينَ الصِّلاتِ والصِّفاتِ) يعني: إن علَّقَ ﴿لِقَوْمٍ﴾ بـ﴿تَنزِيلٌ﴾ تقعُ التَّفرقةُ بينَ المفعولِ لهُ وبينَ مُتعلَّقهِ بقولِه: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ وبينَ الصِّفاتِ أيضاً؛ لأنَّ ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ صِفَة ﴿قُرْآنًا﴾. وإن عُلِّقَ بـ﴿فُصِّلَتْ﴾ فالتَّفرقَة بينَ الصِّفاتِ ـ وهِيَ ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ و﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ ـ حاصلة، وإنَّما جَمعَ الصِّلاتِ وهي واحدةٌ لتوافُقِ قرينَتها نحو: إنِّي لآتيهِ بالغدايا والعَشايا. وعن بعضِهم: إنما جمعها وهي واحدةٌ وهي اللَّامُ لتعدُّدِ ما اتَّصلَ بها من قولِه: ﴿تَنزِيلٌ﴾ و﴿فُصِّلَتْ﴾ وأرادَ بالصِّلاتِ العلاقاتِ بالمعاني.

قولُه: (وقُرِئ: «بَشيرٌ ونَذير»[1])، قالَ القاضي: قراءةُ نافع[2].

قولُه: (والوَقْر، بالفَتحِ: الثِّقل)، الرَّاغِب: الوَقرُ بالفَتح الثِّقلُ في الأُذُن، يُقال: وقَرت

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٣٨).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٦). ونسبتها إلى نافع وهمٌ، وإنما قرأ بها زيد بن علي كما في «البحر المحيط» لأبي حيان.

تمثيلاتٌ لنبوِّ قُلوبِهم عن تقبُّلِ الحقِّ واعتقادِه، كأنها في غلُفٍ وأغطيةٍ تَمنعُ من نفوذِه فيها، كقوله: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨]؛ **ومَجِّ أسماعِهم** له كأنَّ بها صَمَماً عنه، ولتباعُدِ المذهبَيْن والدِّينَيْن كأنَّ بينَهم وما هم عليه وبينَ رسولِ الله وما هو عليه حِجاباً ساتراً وحاجِزاً مَنيعاً من جَبَلٍ أو نحوِه، فلا تلاقِيَ ولا تَرائيَ. ﴿فَٱعْمَلْ﴾ على دِينك ﴿إِنَّنَا عَـٰمِلُونَ﴾ على دِيننا، أو: فاعملْ في إبطالِ أمْرِنا، إنّنا عامِلُون في إبطال أمْرِك. وقُرئ: (إنّا عامِلون). فإن قلتَ: هل لزيادةِ ﴿من﴾ في قوله: ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ فائدة؟ قلتُ: نعم؛ لأنه لو قيل: وبينَنا وبينك حِجابٌ: لَكانَ المعنى: أنَّ حِجاباً حاصل وَسْطَ الجهتَيْن، وأمّا بزيادة ﴿وَمِنۢ﴾ فالمعنى: **أنَّ الحِجابَ ابتدأ منّا وابتدأ منكَ**، ....

أُذْنه تُقِرُّ وتُوقِر، والوِقْر بالكسر- الحِملُ للحِمارِ والبَغل. وقد أوقَرتُه، ونَخلةٌ مُوقِّرٌ ومُوَقَّرَة، والوقارُ السُّكون. وفلانٌ ذو قِرَّة[1].

قولُه: **(ومجِّ أسماعِهم)** عطفٌ على قولِه: «نُبوِّ قلوبهم» وأمَّا قولُه: «حاجِزاً منيعاً من جبلٍ أو نحوَه، فلا تَلاقي ولا تَرائي» فلدلالة التَّنكيرِ في «حِجاب»، ونحوُهُ قولُ الشَّاعر:

لهُ حاجبٌ في كُلِّ أمرٍ يَشينُه

وزيادة من قوله[2]:«كأَنَّ بينهُم وما هم عليهِ» قيل: الوجهُ أن يُجعَلَ الواوُ بمعنى «مع» لئَلّا يلزمَ العَطفُ على المُضمَرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجار، ويُحملَ الواو «في» وبينَ رسولِ الله وما هو عليهِ على «مَعَ» أيضاً وإن كانَ العَطفُ صحيحاً؛ لئلّا يُفرِّقُ الحُكم بينَ القرينتَين، ويجوزُ العكسُ لتُوافِقَ قولَه هل لزيادةِ «من» فائِدة؟ ليستْ هذهِ الزِّيادة مثلَ قولك: ما جاءني من أحد؛ لأنَّها في الإثبات، بل المراد أن المعنى كان يحصلُ بدونها كما قدره.

قولُه: **(أنَّ الحِجابَ ابتَدَأ منّا وابتَدَأ منك)، الانتصاف**[3]: مقتضى كلامِهِ أن يكونَ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٨٠.

(٢) لفظة «قوله» سقطت من (ح) و(ف).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨٥).

....

«من» مقدَّرةَ على «بينِ» الثَّانية؛ لأنهُ جعلها مُقيِّدةً للابتداء، فكأنهُ قيل: ومن بيننا ومن بينِكَ حِجاب، وهو غَلَط، فإنَّ لا يَصِحُّ معها إعادةُ عامل؛ لأنهُ يَجعلُ «بَيْنَ» داخِلةً على المُفرَد، ومن شأنها الدُّخولُ على مُتعدِّد، وقد زَادَ على هذا بأنْ جَعلَ الأولى الحِجاب من جهتهم، والثَّانيةَ من جهته، وليسَ كذَلِك، والأُولى هي الثَّانيةُ بعينِها وهي عبارةٌ عن الجهةِ المُتوسِّطةِ بين المضافَين، وتَكرارها إنَّما كان لأنَّ المعطوفَ عليهِ مُضمرٌ مخفوضٌ يوجِبُ تكرارَ خافِضِه، ولا تَفاوتَ بينَ قولِك: حُلتُ بينَ زَيْدٍ وعَمْرو، وحُلتُ بينَ زَيْدٍ وبينَ عَمْرو. وأمَّا ذِكرُها مع الظَّاهرِ فجائِزٌ ومع المُضمَرِ واجِب، فالصَّحيحُ أنها هاهنا مثل ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا ﴾ [يس: ٩] للإشعارِ بأنَّ الجهةَ المُتوسِّطَةَ بين النَّبي ﷺ وبينهم مَبدَأ الحِجاب، ووجودُ «من» قريبٌ من عَدَمِها لقولِهِ تعالى: ﴿جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ حِجَابًا﴾ [الإسراء: ٤٥] بغيرِ «من».

وفي هذهِ الآيةِ مُبالغاتٌ بثلاثةِ حُجب: أحدُها: الحِجابُ الخارِج، ثم حِجابُ الصَّمَم، ثم حِجابُ أكِنَّةِ القلوب، نعوذُ بالله من ذلِك.

وقُلت: حاصلُ المعنى أن «بَيْن» تقتضي مُتعدِّداً، وليسَ بين النَّبيِّ ﷺ وبينهم حِجابٌ واحِد، وهو مُتعدِّدُ معنى ولم يفتقِر إلى تقديرِ حِجابٍ آخَر، ثُم زيّفَ قولَه: «فالمسافةُ المُتوسِّطةُ لِجهتِنا وجهتِكَ مُستوعَبة» وهو عملُه لقولِهم بعد ذلِك: ﴿فَٱعْمَلْ إِنَّنَا عَـٰمِلُونَ ﴾ مُرتَّباً بالفاء، أي: اعمَل أنتَ فيما يتعلَّقُ بكَ وبجهتكَ من إثباتِ نبوَّتِك بأيِّ طريقٍ كان، ومن الدَّعوةِ إلى التَّوحيدِ والمَنعِ من تقليدِ الآباءِ وغيرِ ذلكَ على قدرِ جُهدِكَ وطاقَتِك، ونعملُ نحنُ بقدرِ وُسعِنا فيما يتعلَّقُ بنا وبجهتنَا من الدَّفعِ لرسالتِكَ والثَّباتِ على الشِّركِ وتقليدِ الآباء، فظهرَ أنَّ «بَيْن» هاهنا مُعبِّرٌ عن المسافةِ والجهةِ بواسطةِ «من» الابتدائيَّة، والبينُ المذكورُ في الكِتَابِ لازمُ المعنى، وسنبيِّنُ إن شاءَ الله أنَّ مغزى قولِهم هو أنك تَزعمُ أنَّ لكَ دليلاً على إثباتِ نُبُوَّتِكَ بإقامةِ المعجِزة، ونحنُ ندَّعي أنَّ لنا دليلاً على نفيِها عنك؛ لأنكَ بَشَر، وأنَّى يَقعُ الاتِّفاقُ بيننا وبينك؟ وإن شِئْتَ فذُقْ هذا مع قولِ الشَّاعِر:

فالمسافةُ المتوسّطة لجهتِنا وَجِهَتِك مُستوعَبةٌ بالحِجاب لا فراغَ فيها. فإن قلتَ: **هلّا قيل: على قلوبنا أكِنّة**، كما قيل: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾؛ ليكونَ الكلامُ على نَمَطٍ واحد!

راحَتْ مُشَرِّقَةً ورُحْـــتُ مُغَرِّباً وأنّى التقاء مُشَرِّقٍ ومُغَرِّب؟[1]

ومن حُرِمَ مُراعاةَ حُسنِ النُّظُمِ خَبطَ خبْطَ عَشواء، وجعلَ في كلامِ المَلكِ العلّام فضَلات. وقد استحسنَ الإمامُ كلامَ المُصَنِّفِ كُلَّ الاستحسان[2]. وقالَ صاحبُ «التَّقريب»: وفي تقريرِهِ نظَر؛ لأنَّ البَينَ إذا فُسِّرَ بالوَسَطِ و«من» للابتداءِ فيكونُ الابتداءُ من الوسط لا من الطَّرف، فلا يُلزَمُ استيعابُ الوسط، ولعلَّهُ لم يُردْ بالوسَطِ حاقَّ الوَسَط بل المسافة المتوسِّطَةَ بينهما، فصحَّ ما ذكَرَه. تمَّ كلامُه.

قولُه: (**هلّا قيل: على قلوبنا أكِنّة**) يعني أنَّ المطابَقةَ بينَ القرائنِ فلِمَ قَدَّمَ الجارَّ في الثّانيةِ وأخَّرهُ في الأولى؟ وأجاب: أنَّ المطابقةَ حاصلةٌ من حيثُ المعنى؛ لأنَّ المظروفَ كما هوَ مُستقرٌّ في الظَّرف، الظَّرفُ أيضاً مُشتمِلٌ عليه، فإذنْ معنى قولِه: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ﴾ [فصلت: ٥] وقوله: «على قلوبِنا أكنّة» واحِد، فجاءَ التَّطابق.

قالَ صاحب «الفرائد»: الفَرقُ بينَ الصورتينِ بيِّن؛ لأنَّ الأولى تفيدُ استيعاب الأكنَّةِ القلوب؛ لأنَّ الأكِنَّة لا بدَّ من تجاوزِ أطرافها على المظروفِ فكأنَّهم قالوا: الأكِنَّةُ محتويةٌ على القلوبِ ساترةٌ من جميعِ جوانبها. ولا كذلِكَ الثّاني؛ لأنَّ الأكِنَّة حينئذٍ ساترٌ سطحُها فلا يَلزمُ من هذهِ الاحتواء من كُلِّ جانِب.

وقُلت: إنما يتفاوتُ هذا بتفاوُتِ الظَّرف، فإنَّ الظَّرفَ إذا كانَ كِنّاً لا بدَّ من سَترِ المظروفِ من كُلِّ جانبٍ على أن «على» أبلغُ لمعنى الاستعلاء ومغلوبيَّةِ المظروفِ والإيذانِ بأن ليسَ للوصولِ إليهِ سبيل، على أنَّ للقولِ فيهِ مجالاً، وهو أنه لو قِيل: «على قلوبِنا أكِنَّة» كما في تلكَ الآيـة: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾ لم يحصُلِ التَّطابُـقُ في معنى الاستقراءِ وجُعِـلَ أَحَدُهُما ظَرفاً والآخَرُ مظروفاً. ولو قيل: «على آذانِنا وقرٌ» لم يكنْ بتلكَ المبالَغة؛ لأنَّ المرادَ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٤١).

قلتُ: هو على نَمَطٍ واحد؛ لأنه لا فَرْقَ في المعنى بين قولك: قلوبُنا في أكنَّة، و: على قلوبنا أكنّة، والدليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ [الكهف: ٥٧]، ولو قيل: إنّا جعلْنا قلوبَهم في أكنَّة: لم يختلفِ المعنى، وترى المطابيعَ منهم لا يُراعُون الطِّباقَ والمُلاحظة إلّا في المعاني.

[﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۞ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ ٦-٧]

فإن قلتَ: من أينَ كان قولُه: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ جَواباً لقولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ﴾؟ قلتُ: مِن حيثُ إنـه قال لهم: إني لستُ بملَك، وإنما أنـا بَشَرٌ مِثلُكم، ....

أن الأَصمِخَةَ قد سُدَّتْ فلا يدخلُ فيها الهواءُ فضلاً عن الكلام. وأمَّا معنى «على» في تلكَ الآيةِ فلإرادةِ معنى الاستعلاء والقهرِ من الله تعالى، والله أعلَم.

قولُه: (تَـرى المطابيع)، الأساس: وهو مطبوعٌ على الكَرَم، وقـد طُبعَ على الأخلاقِ المحمودة، وهذا كلامٌ عليهِ طابعُ الفصاحة، وعن بعضهم: المطابيع، جمعُ مطبوع، وهو الذي طُبعَ على العَرَبيَّة. وقيل: هو الذي طُبعَ على الكيوسة.

قولُه: (من حيثُ إنهُ قالَ لهم: إني لستُ بمَلَكٍ، وإنَّمـا أنا بَشَرٌ مثلُكم)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: لِمَ لَزِمَ أنْ يكونَ هذا جواباً لِقولهِم؟ إذْ قولُهُم لا يقتضي أنْ يكونَ له جواب، وإنما يُشعِرُ هذا بِأنْ قيلَ له ﷺ: لا تتركهم بما ذَكَروا إنَّا لا نسمعُ ما تَذكُر، ومرادُهم ممَّا قالوا أن نترُكَهم وما يدينونَ وما يفعلون، سَلَّمْنا أنهُ جواب، لكنَّ المرادَ منه: إنِّي بَشَرٌ فلا أقدِرُ أن أُخرجَ قلوبَكُم من الأكِنَّةِ وأرفَعَ الحِجابَ من البَيْن، والوَقْرَ من الآذان، ولكن أُوحِيَ إليَّ وأُمِرت بتبليغ ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ هذا ينظُرُ إلى قَولِ الإمامِ كأنهُ قال: إنِّي لا أقدِرُ أن أحملكم على الإيمانِ جبراً وقهراً، فإنِّي بَشَرٌ مِثلُكُم ولا امتيازَ بيني وبينكُم[1] إلاَّ أني مخبرٌ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٤١).

أنَّ الله تعالَى أوحى إلي، فإنِّي أُبَلِّغُ هذا الوحيَ إليكم، إنْ شرَّفكُمُ الله بالتَّوفيقِ قَبلتُموه، وإنْ خَذلكُم بالحِرمانِ رددتُموه، وذلكَ لا يتعلَّقُ بنبُوَّتي ورسالتي.

وفسَّرَ صاحبُ «الانتصاف» كلَامَ المُصَنِّفِ بأنْ قال: إنَّما كان قوله: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ جواباً لِـما سَبَق؛ لأنهم لَـمّا أبَوا القبولَ منهُ كُلَّ الإباءِ قال: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ لا قُدرةَ لي على إظهارِ المعجِزات، بل تختصُّ القُدرَةُ عليها بالله تعالى تصديقاً لي، ثم عَقَّبَهُ بما يُتمُّ المقصودَ وهو التَّوحيد، وأدرجَ تحتَ الاستقامةِ جميع تفاصيلِ الشَّرْع، وتَمَّمَهُ بإنذارهِم على تركِ القَبولِ بالويل(١). وقدَّرَ بعضُهم كأنهم قالوا: لا نُصغي إلى قَولكَ ولا نَرعَوي إليه، فقالَ ﷺ: «إذا صحَّتْ نُبُوَّتي وجبَ عليكُمُ الارعواءُ والإصغاءُ إلى قولي».

وقُلت: كيفَما كانَ فالجواب من الأسلوبِ الحكيم، والمطابَقةُ بينَ الجوابِ والسُّؤالِ إنما تظهرُ إذا نُظرَ إلى الجانِبَينِ والمعنى والتَّركيبِ وما يقتضيهِ من المعنى بحسبِ المقامِ فنقول: لَفظَةُ «إنَّما» من أدواتِ الحَصر، ومعنى التركيبِ ها هنا ما أنا إلَّا بَشَر موحى له، وإنَّما يستقيمُ هذا إذا قيلَ له: أنتَ فيما تدَّعيهِ من الوَحْيِ والرِّسالةِ كمُدَّعي ما يوجبُ الخروجَ من البشريَّةِ والدُّخولَ في المَلكيَّة؛ لأنَّ الرِّسالةَ مُنافيةٌ للبشريَّة، وإنها من مناصبِ الملائكة، وكتابُ الله مملوءٌ من هذا الرَّدّ، وهذا المعنى إنَّما يُعطيه معنى قولِهم: ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَٱعْمَلْ إِنَّنَا﴾، على إرادةِ إنَّكَ فيما تدَّعيهِ من الرِّسالةِ وإثباتِ التَّوحيد، ونحنُ فيما نعتقدُ من أنَّ البشريَّةَ مُنافيةٌ للرِّسالةِ في حاجزٍ منيعٍ وحجابٍ ساترٍ كما مَر.

وتمامُ التَّقريرِ أنهُ صلوات الله عليهِ حينَ تحدَّاهمْ بقولِه: ﴿حمٓ * تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ كأنهُ قال: إنِّي رَسولُ الله إليكم، ومُعجزتي هذا الكتابُ الفارقُ بينَ الحقِّ والباطلِ والكاذبِ والصَّادِق، وإنَّهُ نازلٌ بلسانكم وأنتم زُعماءُ الحوارِ وأربابُ البيانِ تعلمونَ أنهُ كذلِكَ لـمّا عَجزتُم عن الإتيانِ بمثلِه، وهو المرادُ من قولِه: يعلمونَ ما نزلَ عليهِم من الآياتِ المفَصَّلَةِ المُنبِّئةِ بلسانِهم العرَبيِّ المبين، وعندَ ذلكَ أعرضوا وعاندوا

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨٦).

وقد أُوحي إليَّ دونكم فصحَّتْ بالوحيِ إليَّ وأنا بشرٌ نُبوّتي، وإذا صحَّت نبوّتي وَجبَ عليكم اتِّباعي، وفيما يُوحى إليَّ: أنَّ إلهكم إلهٌ واحد ﴿فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ﴾: فاستَوُوا إليه بالتوحيدِ وإخلاصِ العبادة غيرَ ذاهِبينَ يميناً ولا شمالاً، ولا مُلتفِتين إلى ما يُسوِّل لكم

وردّوا الشُّبهةَ الرَّكيكةَ معارضين، وإلى الإعراضِ الإشارةُ بقولِه: ﴿فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [فصلت: ٤]، وإلى الاعتراضِ لَمَّحَ بقولِه: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ﴾ الآية، فكأنَّهم قالوا: سلَّمنا دَعواك، لكنْ عندَنا ما يُنافيهِ وهو أنَّ الرِّسالَةَ مُنحصرةٌ في الملائكة، وما أنتَ إلا بَشَرٌ مثلنا، وما أنزَلَ الرَّحمَن من شيء، وليسَ عِندك ما تدفعُ به هذا الدَّليلَ وإن اجتَهدتَ كُلَّ الاجتهاد.

هذا معنى قولِه: ﴿فَٱعْمَلْ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ﴾ على أحدِ وجهَيه، وهو: فاعمَل في إبطالِ أمرِنا إنَّنا عاملونَ في إبطالِ أمرِك. فأجابهم بقولِه: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ على سَبيلِ القولِ بالموجَب، يعني لا شكَّ أني بَشَرٌ ولستُ بملَك، وذلكَ كيفَ يقدحُ في دَعواي؟ لأنَّ الرِّسالةَ إنَّما تَثْبتُ بالدَّعْوى وتصديقُها بالمعجِزة، وقد حَصلَ ذلك، وهو دليلٌ قاطع، ولا أتركُ القاطِعَ وأشتَغِلُ بجوابِ شُبهتكم إلا هذا القَدر؛ لأنَّ الذي عليَّ الآنَ الدَّعوةُ إلى التَّوحِيدِ وبيانُ سبيلِ الرَّشادِ والأمرُ بالتَّوبةِ ممَّا سَبقَ لكم من الشِّرك، والتَّحريضُ على مكارمِ الأخلاقِ من أداءِ الزَّكاةِ والإيمانِ بالآخِرةِ إلى غيرِ ذلِك، هكذا ينبغي أنْ يُفسَّرَ تأويلُ المصنِّف، وهو أقربُ الأقوالِ السَّابقة؛ لأنَّ مقتضى «إنَّما» وموجبُ ﴿فَٱعْمَلْ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ﴾ لا يساعِدُ عليه تأويلهم.

فإن قيل: هذا التَّأويلُ مبنيٌّ على معنى ﴿فَٱعْمَلْ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ﴾ في إبطالِ الأمر، فما معنى الآيةِ على الوجهِ الآخَر، وهو «إنَّنا عاملونَ على ديننا؟ قُلت: تأويلُهُ ما رواهُ الواحدي عن مُقاتلٍ: أنَّ أبا جهلٍ رَفَعَ ثَوبهُ بينهُ وبينَ النَّبيِّ ﷺ فقال: يا مُحمَّد، أنتَ من ذلكَ الجانبِ ونحنُ من هذا الجانب، فاعمَل أنتَ على دينِكَ ومَذهَبكَ إنَّنا عاملونَ على دينِنا ومذهبنا[1]، قالَ الله: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ أي: كواحدٍ منكم ولولا الوَحيُ ما دَعوتُكم. والنَّظمُ مع الأوَّل، والله أعلَم.

---

(١) تفسير «الوسيط» للواحدي (٤: ٢٤).

الشيطانُ من اتِّخاذِ الأولياء والشُّفعاء، وتُوبوا إليه مِمّا سَبَقَ لكم من الشِّرك ﴿وَٱسْتَغْفِرُوهُ﴾.
وقُرئ: (قالَ إنما أنا بَشَرٌ). فإن قلتَ: لِمَ خَصَّ من بين أوصافِ المشركينَ مَنْعَ الزكاةِ مقروناً بالكُفر بالآخرة؟ قلتُ: لأنَّ أحبَّ شيءٍ إلى الإنسانِ مالُه، وهو شَقيق رُوحِه، فإذا بَذَلَه في سبيلِ الله فذلك أقوى دليلٍ على ثَباته واستقامتِه وصِدْقِ نيَّته ونُصوع طَويَّتِه، ألا تَرى إلى قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]؟ أي: يُثبِّتون أنفُسَهم ويَدُلُّون على ثباتها بإنفاقِ الأموال، وما خُدِعَ المؤلَّفة قلوبُهم إلّا بلُمْظَةٍ من الدنيا فقرَّت عصبيَّتُهم، ولانَتْ شَكيمتُهم، وأهلُ الرِّدَّة بعد رسولِ الله ﷺ ما تَظاهَرُوا إلّا بمَنْعِ الزكاة، فنُصِبتْ لهم

قولُه: (وما خُدِعَ المُؤَلَّفةُ إلا بلَمْظَةٍ من الدُّنيا)، الانتصاف: كلامُ الزَّمَخشَريِّ حَسَن بعد تبديل «خُدِعَ المؤلَّفةُ» فالتَّأليف على الإيمانِ ليسَ خداعاً، إنَّما التَّأليفُ مُلاطَفَة لا خديعة[1].

وقُلتُ: ما أحسَنَ مَوقِعَ الخِداعِ وقِرانَه مع لُمْظَةٍ من الدُّنيا، ثُمَّ أردَفَهُ بقولِه: «فقرَّتْ عَصَبيَّتُهُم ولانَتْ شكيمَتُهم». روينا عن البُخاريِّ ومسلم والتِّرمذي، عن أنس: «أصابَ رسولُ الله ﷺ يومَ حُنينَ غنائِم، فقسم في المهاجرينَ والطُّلقاءِ ولم يُعْطِ الأنصارَ شيئاً، فقالتِ الأنصار: إذا كانتِ الشِّدَّة فنحنُ نُدعى وتُعطى الغنائِم غيرنا، فبَلَغَهُ ذلكَ فجَمَعَهُم في قُبَّةٍ فقال: «يا معشَرَ الأنصار، ما حديثٌ بَلَغَني عنكم»؟ فسكتوا، فقال: «يا معشَرَ الأنصار، أما تَرضَونَ أن يذهبَ النَّاسُ بالدُّنيا وتذهبونَ بمُحمَّدٍ تحوزونهُ في بيوتكم»؟ قالوا: بلى يا رسول الله رضينا. فقال: «لو سلكَ النَّاسُ وادياً وسَلكَتِ الأنصارُ شِعباً لأخَذتُ شِعبَ الأنصار»[2].

وفي رواية: قالَ أنس: قالَ رسول الله ﷺ: «إنَّ قريشاً حديثُ عهدٍ بجاهليَّة ومُصيبة، وإنِّي أَرَدت أن أُجبرَهُم وأتألَّفَهُم، أما تَرْضَون»[3]. الحديث.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٣٣)، ومسلم (١٠٥٩)، والترمذي (٣٩٠١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٣٤)، ومسلم (١٠٥٩)، والترمذي (٣٩٠١).

الحَرب، وجُوهِدوا. وفيه بعثٌ للمؤمنين على أداء الزَّكاة، وتخويفٌ شديد من مَنْعِها؛ حيثُ جُعِلَ المنعُ من أوصافِ المشركين، وقُرِنَ بالكُفر بالآخرة. وقيل: كانت قُريشٌ يُطعِمون الحاج، ويَحرِمون مَن آمنَ منهم برسولِ الله ﷺ. وقيل: **لا يَفعلون ما يكونون به أزْكِياء**؛ وهو الإيمان.

روينا في «صحيحِ البُخاري»، عن عمرو بن ثعلبَ قال: «أعْطى رسول الله ﷺ قوماً ومَنَعَ آخَرين، فكأنَّهم عَتَبوا عليه، فقال: إنِّي أُعطي قَوماً أخافُ ظَلَعَهُم وجزَعَهُم، وأكِلُ قَوماً إلى ما جَعلَ الله في قلوبِهِم من الخيرِ والغنى»[١]. ظَلعَهُم، أي: مَيلَهُم عن الحَقِّ وضَعفُ إيمانِهم، وأصلُهُ داءٌ في قوائمِ الدَّابَّةِ تَغْمِزُ[٢] منها.

قولُه: (بلُمْظَةٍ) الجَوهَري: لَمَظَ يَلمُظُ بالضَّمِّ لَمظاً، إذا تتبَّعَ بلسانِهِ بقيَّة طعامه، أو أخرَجَ لسانهُ فمسحَ بِهِ شفَتَيه.

قولُه: (لا يفعلونَ ما يكونونَ بِهِ أزكياء)، الرَّاغِب: أصلُ الزَّكاة: النُّموُّ الحاصلُ من بركةِ الله، ويُعتَبرُ ذلكَ بالأمورِ الدُّنيويَّةِ والأُخرويَّة، وبزَكاءِ النَّفسِ وطهارَتِها يصيرُ الإنسانُ بحيثُ يستحِقُّ في الدُّنيا الأوصافَ المحمودة، وفي الآخرةِ الأجرَ والمثوبة، وهو أن يتحرَّى الإنسانُ ما فيهِ تطهيرُه[٣].

وقُلت: في هذا المقامِ هو الإيمانُ كما قالَ المُصنِّف. روى محيي السُّنَّةِ عن ابن عبَّاس: يعني الذينَ يقولون: لا إلهَ إلا الله، وهي زكاةُ الأنفس. المعنى: لا يُطَهِّرُونَ أنفُسَهُم من الشِّرك. وقالَ مُجاهد: لا يزكُّونَ أعمالهم[٤]. وقُلت: المعنى على هذا فاستقيموا إليهِ بالتَّوحيدِ وإخلاصِ العبادةِ له، وتوبوا إليه مِمَّا سَبقَ لكم من الشِّركِ وويلٌ لكم إن لم تفعلوا ذلكَ كُلَّه، فوُضِعَ موضِعَهُ مع إيتاءِ الزَّكاة؛ ليُؤذِنَ بأنَّ الاستقامةَ على التَّوحيدِ وإخْلاصَ العَملِ لله

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٤٥).

(٢) يعني: تعرجُ عَرَجاً خفيفاً.

(٣) «مفردات القرآن»: ٣٨٠.

(٤) «معالم التنزيل» (٧: ١٦٤).

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونٖ ﴾ ٨]

المَمْنُون: المَقْطوع. وقيل: لا يُمنُّ عليهم؛ لأنه إنما يُمَنُّ التفضُّل، فأمّا الأجرُ فحقٌّ أداؤه. وقيل: نزلتْ في المرضى والزَّمنى والهَرْمى: إذا عَجزُوا عن الطاعة كُتِبَ لهم الأَجْر **كأصحِّ ما كانوا يعملون.**

[﴿قُلۡ أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ بِٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ وَتَجۡعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادٗاۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ * ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ * فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفۡظٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴾ ٩-١٢]

﴿أَئِنَّكُمۡ﴾ بهمزتَيْن، الثانيةُ بَيْنَ بينَ، و(آئنـكم) بألفٍ بينَ همزتَيْن. **﴿ذَٰلِكَ﴾ الذي قَدَرَ على خَلقِ الأرض في مُدَّة يومَيْن هو ﴿رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.** ....

والتَّبرِّي عن الشِّركِ هو تزكية النَّفس، وهو أوفَقُ لتأليفِ النَّظم، وما ذَهبَ إليهِ حَبرُ الأمَّةِ إلا لمراعاةِ النَّظْم، ثُمَّ جيءَ بقولِه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ الآية، مُستطرداً تعريضاً بالمشركينَ وأنَّ نصيبَهُم مقطوع، حيثُ لَم يزكّوا أنفسهم كما زَكّوا، ويدلُّ على أنهُ مُستطرِدٌ قوله: ﴿قُلۡ أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ﴾.

قولُه: (**كأصحِّ ما كانوا يعملون**)، قيل: كما عَمِلوا في حالِ كَونهم أصحَّ الأصحّاء.

قولُه: (**﴿ذَٰلِكَ﴾ الذي قَدَرَ على خَلقِ الأرضِ في مُدَّةِ يومَينِ هو ﴿رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾**) إشارةٌ إلى اتِّصالِ قولِه: ﴿رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[1] بما قبلهُ بتوسُّطِ اسم الإشارة، وأنَّ المذكُورَ قبلهُ مُستحِقٌّ لأن يُقالُ لهُ ربُّ العالَمين؛ لأجلِ ما اتَّصفَ بالقُدرَةِ التَّامَّةِ الكامِلةِ وهو خَلقُ الأرضِ في يومَين، أمَّا بيانُ كيفيّة اتِّصالِ اللَّفظِ فإنَّ صاحبَ «الكَشف» قالَ: ظاهِرُ الآية مُشْكِل؛

---

(١) قوله «رب العالمين» لم يرد في النسخة (ط).

....

لأنَّ قولَه: «وَجَعَلَ» عطفٌ على «خَلق» وداخل في حيِّزِ صِلَة «الذي» وقد فصَلَ بقولِه: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًاۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وإن قُلت: هو في الحالِ من الضَّميرِ في «خَلق» أي قُل أئنَّكُم لتكْفُرونَ بالذي خَلقَ الأرضَ في يومَينِ مجعولاً لهُ أنْداداً، فهوَ وجْه؛ لأنهُ حالٌ من الضَّميرِ الذي في «خَلق» لا من نَفس الموصول(١).

وقالَ أبو البقاء: «وجعلَ فيها» مُستأنِفٌ غير معطوفٍ على «خَلق» لِـما يَلزِمُ الفصل، وليسَ من الصِّلةِ في شَيء(٢).

وقُلت: الكلامُ مُفرَغٌ في قالَبِ مُحكَمٍ رَصينٍ لا يجوزُ التَّفكيكُ لا بالحالِ ولا بالاستئناف، فإنَّ قولَه: ﴿وَجَعَلَ﴾ عطفٌ على ﴿خَلَقَ﴾، وكذلِكَ ﴿وَتَجْعَلُونَ﴾ عطفٌ على «تَكفُرون» وكأنَّ أصلَ الكلام: أئنَّكم لتكفُرون بالذي خَلقَ الأرضَ في يومَينِ وجَعلَ فيها رَواسِي من فوقها، بدليلِ قولِه: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾ لأنهُ فذلَكةٌ لِمُدَّةِ خَلقِ الله الأرضَ وما فيها، كما قالَ المُصنِّف، وفيهِ تصريحٌ بأنَّ «جَعلَ» معطوفٌ على «خَلق»، ثمَّ لِمزيدِ الإنكارِ جيءَ بقولِه: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾ الآية، عطفاً على سبيلِ البيانِ على قولِه: ﴿لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ﴾ لأنَّ قولَه: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾ أبيَنُ من «تكفُرون» و﴿رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أجمَع من «الذي خلق الأرض» ومن ثَمَّ قالَ المُصنِّف: «ذلكَ الذي قَدرَ على خَلقِ الأرضِ في مُدَّةِ يومَينِ هو ربُّ العالَمين» نظيرُهُ قوله تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ عَطفٌ على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾.

قالَ المُصنِّف: «فإن قُلت: كيفَ ساغَ العطف قبلَ الفراغِ من المعطوفِ عليه؟ قُلت: إنما ساغَ لأنَّ ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾ في معنى الصَّدِّ عن سبيلِ الله، واتِّحادُهما جوَّزَ ذلِك، كأنهُ قيل: صدٌّ عن سبيلِ الله والمسجِدِ الحرام، كذلِكَ هاهنا التَّقدير: أئنَّكم لتجعلونَ أنداداً لِمَن خَلقَ

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٨٣)، بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٤) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٢٣).

﴿رَوَاسِيَ﴾: جبالاً ثوابت. فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿مِن فَوْقِهَا﴾؟ وهلّا اقتُصِرَ على قولـه: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ﴾، كقولـه: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ شَامِخَاتٍ﴾ [المرسلات: ٢٧]، ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ﴾ [الأنبياء: ٣١]، ﴿وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ﴾ [النمل: ٦١]! قلتُ: لو كانت تحتَها كالأسَاطينِ لها تستقرُّ عليها، أو مَركوزةً فيها كالمسامير لمنعت من المَيدان، وإنما اختارَ إرساءَها فوقَ الأرض؛ لتكونَ المنافعُ في الجبال مُعْرَضةً لطالِبيها، حاضرةً

الأرضَ في يومَينِ وجَعلَ فيها كذا وكذا؟[1]».

وقالَ الرَّاغِب: لا بدَّ من أحدِ أمرين، إمَّا أن ينويَ بقولِه: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ﴾ التَّقديمَ حتَّى يعطفَ على ﴿خَلَقَ﴾، وينويَ بقوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا﴾ التَّأخير، وهذا ممَّا يجوزُ في ضروراتِ الشِّعر، وإمَّا أن يُعطَفَ على فِعلٍ مثلَ ما وقَعَ في الصِّلَةِ بدلالة الأوَّلِ عليه، فيُضمِرَ «خَلَقَ الأرضَ» ثُمَّ يعطِفَ عليهِ ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ﴾ كأنهُ قيل: أئنّكم لتكفُرونَ بالذي خَلقَ الأرضَ وجَعلَ فيهَا رَوَاسِيَ من فوقِهَا وباركَ فيها وقَدر فيها أقواتها في أربعةِ أيّام؟ فيُضَمُّ اليومانِ اللَّذانِ يقتضيهما خَلقُ الأرضِ إلى اليومَينِ اللَّذينِ هما لخلقِ ما فيها، والوجهُ ما قرَّرناه.

قولُه: (ما معنى قولِه: ﴿مِن فَوْقِهَا﴾؟)، أي ما فائدة الزِّيادةِ في هذهِ الآية؛ لأنَّ تلكَ الآياتِ التي ورَدَتْ بدونِ هذهِ الزِّيادةِ مُعطِيَة معنى الفوقيَّةِ من غيرِ ذِكرِه؟ وأجاب: فائدتها التنبيه على الحكمةِ التي اقتَضَتْ جَعْلها كذلِك؛ لأنها لو كانتْ تحتها كالأساطينِ جَعَلَ للأرضِ الاستقرار على الأساطين، لكنْ فإنَّ منافعَ الجبال كما لو كانتِ الجبال مركوزةً فيها، حاصِلُهُ أنَّ القصدَ من خَلقِ الجبالِ المَنعُ من مَيدان الأرضِ كما قالَ تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] وكانَ ذلك إمَّا بجَعْلها كالأساطينِ أو بجَعْلِها مركوزَةً فيها أو بجعلها رواسِي شامخات، فاختيرَ الثَّالث لإفادةِ المنافعِ المذكورةِ مع حصولِ ما قُصِدَ منها.

قولُه: (المَيدان)، الجَوهَري: مادَ الشَّيءُ يميدُ مَيداً: تحرَّك.

قولُه: (مُعْرَضَةً) هوَ من قولِهم: أعرَضَ لَكَ الخير، إذا أمكَنَك. يُقال: أعْرَضَ لَكَ

---

(١) انظر: (٣: ٣٤٩-٣٥٠).

لمُحصِّليها، **وليُبصِّرَ أنَّ الأرضَ** والجبال أثقالٌ على أثقال، كلُّها مُفتقِرةٌ إلى مُمسِكٍ لا بُدَّ لها منه، وهو مُمسِكُها عزَّ وعلا بقُدرته. ﴿وَبَٰرَكَ فِيهَا﴾: وأكثَرَ خيرَها وأنْماه، ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾: أرزاقَ أهلِها ومعايشَهم وما يُصلِحُهم. وفي قراءةِ ابنِ مسعود: (وقَسَمَ فيها أقواتَها)، (فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً) **فَذلكةٌ** لمدّةِ خَلْقِ الأرضِ وما فيها، كأنه قال: كلُّ ذلك في أربعةِ أيّام مُستويةٍ بلا زيادةٍ ولا نُقصان. **قيل: خَلَقَ الأرضَ في يوم الأحد ويوم الاثنين**، وما فيها يومَ الثلاثاء ويومَ الأربعاء. **وقال الزجّاجُ**: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾:

الظَّبْي، إذا أمكَنَكَ من عَرْضِه، إذا ولّاكَ عُرْضَه. وأعْرَضْتُ الشَّيءَ فأعْرَض، أي: أبرَزْتُه فبَرَز.

قولُه: (**وليُبصِّرَ أنَّ الأرضَ**)، بيانه ما قالَ الإمامُ: أنهُ تعالى لو جَعَلَها[1] على غير هذهِ الصورة لأفهَمَ أنَّ تلكَ الأساطينَ التَّحتانيَّةَ هي التي أمسَكَتْ هذهِ الأرضَ عن النُّزول، ولكنَّهُ تعالى خَلَقَ هذهِ الجبالَ الثِّقالَ فوقَ الأرضِ ليرى الإنسانُ أنَّ الأرضَ والجبالَ أثقالٌ على أثقالٍ وكُلَّهَا مفتقرةٌ إلى حافظٍ ومُمسك، وما ذاكَ إلا الله تعالى.

قولُه: (**فَذْلَكَة**) الفَذْلَكَة في الحساب: هيَ أن تَذكُرَ أولاً أشياءَ مُفَصَّلاً، ثُمَّ تجمعَ تلكَ التَّفاصيلَ، وتكتُبَ في معرِضِ الحساب: فذَلِكَ كذا وكذا.

قولُه: (**قيل: خَلَقَ الأرضَ في يومِ الأحدِ ويوم الاثنَينِ**) روينا عن مسلمٍ عن أبي هُرَيرَة، قال: «أخذَ رسولُ الله ﷺ بيدي فقال: خَلقَ الله التُّربَةَ يومَ السَّبت، وخَلقَ فيها الجبالَ يومَ الأحد، وخلقَ الشَّجَرَ يومَ الاثنين، وخَلقَ المكروهَ يومَ الثُّلاثاء، وخلقَ النُّورَ يومَ الأربعاء، وبثَّ فيها الدَّوابَّ يومَ الخميس، وخَلقَ آدم بعدَ العصرِ من يوم الجُمعةِ في آخِرِ الخَلقِ في آخِر ساعة فيما بين العصرِ إلى اللَّيل»[2].

قولُه: (**وقالَ الزَّجَّاجُ**) وكلامُه: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا

---

(١) في الأصول الخطية: «جعل»، والمثبت من «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٤٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٨٩).

في تتمَّةِ أربعةِ أيام. يريدُ بالتتمَّة اليومَيْن. **وقُرِئ: ﴿سَوَآءً﴾ بالحَرَكات الثلاث؛** الجرُّ على الوَصْف، والنصبُ على: استوتْ سواءً، أي: استواءً؛ والرفعُ على: هي سواءٌ. فإن قلتَ: بِمَ تعلَّق قولُه: ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾؟ قلتُ: بمحذوف، كأنه قيل: هذا الحَصْرُ لأجْلِ مَن سأل: في كم خُلقتِ الأرضُ وما فيها؟ أو بـ﴿وَقَدَّرَ﴾: أي: قَدَّر فيها الأقواتَ لأجْلِ الطالبِين لها المُحتاجين إليها من المُقْتاتِين. **وهذا الوجهُ الأخير لا يَستقيم** إلّا على

﴿فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٍ﴾، أي: في تَتِمَّة أربعةِ أيّام[1]، ﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ مُعَلَّقٌ بقوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا﴾ لكلِّ مُحتاجٍ إلى القوت. وإنَّما قيل: ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ لأنَّ كُلًّا يطلُبُ القوتَ ويسألُه، ويجوزُ أن يكونَ المعنى لِمَنْ سَأل: في كَمْ خُلِقَتِ السَّماواتُ والأرضون؟ فقيل: خُلِقَتْ وما فيها في أربعةِ أيّامٍ سواءً جواباً لِمَنْ سأل.

وقالَ الإمام: نحوهُ قول القائل: سِرْتُ من البَصْرَةِ إلى بغدادَ في عشَرَةِ أيّام، وسِرْتُ إلى الكوفةِ في خمسةَ عَشَرَ يوماً، معناهُ أنَّ المسافتَينِ خمسةَ عَشَر. ويُقال: أعطَيْتُكَ ألفاً في شَهرٍ وألوفاً في شهرين، فيدخُلُ الألفُ في الألوف، والشَّهرُ في الشَّهرين[2].

قولُه: (**وقُرِئ ﴿سَوَآءً﴾ بالحركاتِ الثّلاث**)[3]. قالَ محيي السُّنَّة: أبو جعفَر: بالرَّفعِ على الابتداء، ويعقوب: بالجرِّ على نعتِ ﴿أَرۡبَعَةِ﴾، والباقونَ: بالنَّصبِ على المصدر، أي: استوتْ سواءً واستواء[4].

قولُه: (**وهذا الوجهُ الأخيرُ لا يستقيم**)، **الانتصاف**: وجهُ امتناعِهِ على الأولِ أنّ قولَه: ﴿فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ فذْلَكةٌ ومن شأنها الوقوعُ في طَرَفِ الكلام، فلو جعلَ ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ مُتَعلِّقاً بـ«قَدَّرَ» على تأويلِ حَذْفِ التَّتِمَّةِ تعلَّقَ الظَّرْفُ بالمظروفِ ولا يتمُّ الكلام. وقال: وتفسيرُ الزَّجّاجِ أرجح؛ إذ هوَ مشتملٌ على ذِكرِ مُدَّةِ خلقِ الأقواتِ بالتَّأويلِ الغَريبِ الذي قَدَّره،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٨١).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٤٥).

(٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٤٣).

(٤) «معالم التنزيل» (٧: ١٦٥).

تفسيرِ الزجّاج. فإن قلتَ: هلّا قيل: في يومين! وأيُّ فائدةٍ في هذه الفَذْلكة؟ قلتُ: إذا قال: في أربعة أيام، وقد ذَكَرَ أنَّ الأرضَ خُلقتْ في يومَيْن؛ عُلِمَ أنَّ ما فيها خُلق في يومين، فبَقيتِ المخايرةُ بين أن يقولَ: في يومين، وأن يقولَ: في أربعةِ أيام سواء. فكانت في أربعةِ أيام سواء فائدةٌ ليست في يومَيْن؛ وهي الدلالةُ على أنها كانت أيامٌ كاملة بغيرِ زيادة ولا نُقصان. ولو قال: في يومَيْن، **وقد يُطلق اليومانِ على أكثرِهما:**

ومُضَمَّنٌ ما يقومُ مقامَ الفَذْلَكَة؛ إذْ قد ذُكِرَ جُمْلَةُ العددِ الذي هوَ ظَرْفٌ لِخَلقِها وخَلقِ أقواتِها. وعلى اختيارِ الزَّمَخْشَرِيِّ تكونُ الفَذْلَكَةُ مذكورةً من غيرِ تَقَدُّمِ تصريحٍ بجُمْلَةِ تفاصيلها، فلم يذكُرْ سوى يومين، والفَذْلَكَةُ يتقدَّمُ فيها النَّصُّ على جميعِ أعدادها، كقولِه: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦][1].

وقُلت: أيُّ حاجةٍ إلى النَّصِّ وقد دَلَّ التَّنصيصُ في قولِه: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ على أنَّ التقدير: وجَعَلَ فيها رواسِيَ من فوقها وباركَ فيها وقدَّرَ فيها أقواتها في يومين آخَرين، ثُمَّ يُقال: كلُّ ذلِكَ في أربعةِ أيّام؟ على أنَّ في تفسيرِ الزَّجّاجِ الاختلافَ الذي بينَ الإمامين.

قالَ الشَّافِعِي: المُتعَقِّبُ للجُمَلِ يعودُ إليها جميعاً، وأبو حَنيفَة خصَّ بالأخيرة، ولنا الأصلُ اشتراكُ المعطوفِ والمعطوف عليهِ في المُتَعَلِّقات.

قولُه: (**وقد يُطلَقُ اليومانِ على أكثرهما**)، قالَ صاحب «الفرائد»: لا شكَّ أنهُ صحَّ أن يُقال: فعَلتُهُ في يومين، وكانَ الفِعلُ في أقلَّ منهما. ويصحُّ أن يُقال: فعَلْتُهُ في يومين، وكانَ الفِعلُ في أكثَرَ منهما. فإذا عرفْتَ هذا تقول: يمكنُ أن يكونَ خَلقَ الأرضَ في أقلَّ من يومين، وجعلَ رواسِيَ من فوقها، وتقديرَ الأقواتِ وغيرهما في يومين وبقية اليومين المذكورين، وكان خلق الأرض وجعل رواسي فيها وغيره في أربعةِ أيّامٍ من غيرِ زيادةٍ ونُقصان، فعلى هذا لم يَجُزْ إلا أن يُقال: في أربَعَةِ أيّام.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٤: ١٨٨).

....

وقيل: قولُه: «قد يُطلَقُ اليومانِ على أكثرِهما» غيرُ مُختصٍّ بل على أقلَّ منهما أيضاً، وقد يُرادُ باليومينِ يومٌ ونصفٌ مثلاً، فإنَّ بعضَ الشَّيْءِ قد يُسمَّى باسمِهِ كقولِهِ تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] والمرادُ شوَّالٌ وذو القِعدةِ وتسعٌ من ذي الحجَّةِ وليلةُ النَّحْرِ، وفيهِ بحث؛ لأنَّ أبا عَلِيٍّ قالَ في «الحُجَّة»: «سمَّى الشَّهرَينِ وبعضَ الثَّالث أشهُراً؛ لأنَّ الاثنَينِ قد يوقَعُ عليهِ لَفْظُ الجمعِ، كما في قَوْلِه:

ظَهْراهُما مِثل ظُهورِ التُّرْسَيْنْ

فعلى هذا لا يجوزُ أن يوقَعَ على الاثنَينِ وبعضِ الثَّالثِ «قُروء» في قولِهِ تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، لأنَّ هذا محصورٌ بالعددِ فلا يكونُ اثنانِ وبعضُ الثَّالث ثلاثة»[1]، وهذا يدفعُ قولَ المُصَنِّف: «وقد يُطلَقُ اليومانِ على أكثرِهما».

وقُلت: لا يدفَع؛ لأنَّ إطلاقَ الجَمْعِ على الاثنَينِ وعلى أكثَرَ منهُ بطريق الاشتراكِ واختلافِ اللُّغتَينِ سائغٌ وإطلاقُ العددِ المَخصوصِ على أكثَرَ منهُ وأقلَّ بطريقِ التَّغليبِ والمجازِ شائع، ومن ثَمَّ قالَ في قولِهِ تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ وقد فُسِّرَ بأنَّهُ تعالى خَلَقَ السَّماوات في يومينِ وفَرَغَ في آخِرِ ساعةٍ من يومِ الجُمعةِ فخلَقَ فيها آدم، في هذا دليلٌ على ما ذَكَرتُهُ من أنَّهُ لو قيل: «في يومين» في موضِعِ «أربعةِ أيَّامٍ سواءً» لم يُعلَمْ أنَّهما يومانِ كاملانِ أمْ ناقصان؛ لأنهُ تعالى لم يَخْلُقِ السَّماوات في يومينِ كاملينِ على هذا؛ لأنهُ خَلَقَ آدَم في آخِرِ ساعة من باقي اليوم، وكما دلَّ عليهِ الحديثُ الذي رَويناهُ عن مسلم.

فإن قُلت: ما الدَّاعي إلى صرفِ الآيةِ عن حقيقتها، وأنهُ تعالى خَلَقَ الأرضَ في يومينِ وخَلَقَ ما فيهما في أربعةِ أيَّام؟ قُلت: لزومُ ما قالهُ الإمامُ[2] أنَّ قولَه: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ إذا جُمِعَ مع العددِ يصيرُ ثمانية، وقد ذَكَرَ في سائرِ الآياتِ أنهُ خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ في ستَّةِ أيَّام.

---

(١) انظر: «الحجّة للقرّاء السبعة» للفارسي (٢: ٢٨٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٤٥).

لكان يجوزُ أن يريدَ باليومَيْن الأوَّلين والآخرين أكثرَهما. ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: من قولِك: استوى إلى مكان كذا؛ إذا توجَّه إليه توجُّهاً لا يَلوي على شيء، **وهو من الاستواء الذي هو ضدُّ الاعوِجاج**، ونحوُه قولهم: استقامَ إليه وامتدَّ إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ﴾ [فصلت: ٦]، والمعنى: **ثُمَّ دَعاه داعي الحِكْمة إلى خَلْقِ السماء بعد خَلْقِ الأرض وما فيها** من غيرِ صارفٍ يَصرِفُه عن ذلك. قيل: كان عرشُه قبل

قولُه: (**وهوَ من الاستواءِ الذي هوَ ضدُّ الاعوجاج**)، الرَّاغب: المساواة: المعادَلَة المعتمِدَة بالذَّرعِ والوزنِ والكَيل، وقد يعتبرُ بالكيفيَّة، ونحو: هذا السَّوادُ مُساوٍ لذلكَ السَّواد، وإن كانَ تحقيقُهُ راجعاً إلى اعتبارِ مكانِهِ دونَ ذاتِه، واستوى على الوجهَيْنِ؛ بمعنى: تساوى، كقولِهِ تعالى: ﴿لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٩]، وبمعنى اعتدالِ الشَّيْءِ في ذاتِه، نحوَ قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩] واستوى أمرُ فلان، ومتى عُدِّيَ بـ«على» فبمعنى الاستيلاءِ كقولِهِ تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وقيل: معناهُ: استوى لَهُ ما في السَّماواتِ وما في الأرض، أي استقامَ الكُلُّ على مُرادِهِ بتسويَتِهِ تعالى إيَّاه، كقولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩] وإذا عُدِّيَ بـ «إلى» فبمعنى الانتهاءِ إليه، إمَّا بالذَّاتِ أو بالتَّدبر، وعلى الثَّاني قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ والمساواة مُتَعارَفَةٌ في المُثْمِنات، يُقال: هذا الثَّوبُ يساوي كذا. وأصْلُهُ مَنْ ساواهُ في القَدْر، قالَ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦][١].

قولُه: (**ثُمَّ دعاهُ داعي الحكمةِ إلى خلقِ السَّماءِ بعدَ خَلقِ الأرضِ وما فيها**) سوء أدب، ومعناهُ مُشْكِلٌ مع قولِهِ بعدَ هذا: «خَلق جِرْمَ الأرض أوَّلاً غيرَ مَدْحُوَّةٍ ثُمَّ دَحاها بعدَ خَلقِ السَّماءِ» وقولِهِ في «البَقَرَة»[٢]: «جِرْمُ الأرضِ تَقَدَّمَ خَلْقُه السَّماء، وأمَّا دَحْوُهَا فمُتَأَخِّر»، وبيانُهُ ما ذَكَرَ الإمامُ أنَّ اللهَ سبحانهُ وتعالى بَيَّنَ أنهُ خَلَقَ الأرضَ في يومين، ثُمَّ إنَّهُ تعالى في اليومِ الثَّالِثِ جَعَلَ فيها رواسِيَ من فوقها وبارَكَ فيها وقدّر فيها أقواتها، وهذهِ الأحوالُ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٣٩.

(٢) انظر: (٢: ٤٢٢).

خَلْقِ السماواتِ والأرض على الماء، فأَخرجَ من الماءِ دُخاناً، فارتفعَ فوقَ الماء وعَلا عليه، فأيبَسَ الماءَ، فجَعلَه أرضاً واحدة، ثم فتَقَها فجَعلَها أَرَضينَ، ثم خَلَقَ السماءَ من الدُّخان المرتفع. ومعنى أمْرِ السماءِ والأرض بالإتيان وامتثالِها: **أنه أرادَ تكوينَها فلَمْ يَمتنِعا عليه،** ....

لا يستقيمُ دُخولها في الوجودِ إلا بعدَ الدَّحْو، وأيضاً إنَّهُ لا نزاعَ أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ كناية عن إيجادِ السَّماءِ والأرض، فلو تقدَّمَ إيجادُ السَّماءِ على إيجادِ الأرضِ لكانَ قوله: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ يقتضي إيجادَ الموجود(١).

ونَقَلَ الواحِديُّ في «البسيطِ» عن مُقاتلٍ أنهُ قال: خَلقُ السَّماءِ قبل: قبلَ الأرض، وتأويلُ الآية: ثُمَّ استوى إلى السَّماءِ وهيَ دُخانٌ قبلَ أن يخلقَ الأرض، على الإضمار، ثُمَّ قال: والمُختارُ عندي أنْ يُقال: خَلقُ السَّماءِ مُقَدَّمٌ على خَلقِ الأرض، والخَلقُ هاهنا ليسَ عبارَةً عن التَّكوينِ والإيجادِ بل عن التَّقديرِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] لئلَّا يَلزَمَ أنهُ تعالى قالَ للشَّيْءِ الَّذي وُجِد: كُن، والتَّقديرُ في حقِّ الله سبحانَهُ وتعالى حُكْمُه بأنهُ سيوجَدُ ويُقْضى بذَلِك، وعليهِ معنى الآية.

وقالَ القاضي: والظَّاهِرُ أن «ثُمَّ» لتَفاوُتِ ما بينَ الخَلقَيْنِ لا للتَّراخي في المُدَّة؛ لقولِه: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠] مُقَدَّمٌ على خَلقِ الجبالِ من فوقِها(٢).

وقالَ صاحِب «الكَشْف»: قالَ قوم: إنَّ «ثُمَّ» لترتيبِ الخبرِ على الخبر، أخبرَ أوَّلاً بخلقِ الأرضِ ثُمَّ أخبَرَ بخَلقِ السَّماء، وقد تَقَدَّمَ مثلُ هذهِ الآية، آيٌ جَمَّة(٣).

قولُه: (وامتثالها: **أنهُ أرادَ تكوينَهُما فلَم يمتنعا عليه**) قالَ القاضي: معنى ﴿ٱئْتِيَا﴾ ائتيا

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٤٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٧).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٨٦) بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٦) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

....

لِما خَلقتُ فيكما من التَّأثيرِ والتَّأثُّرِ وإبرازِ ما أودعْتُ فيكما من الأوضاع المختلفةِ والكائناتِ المتنوِّعة، أو ائتيا في الموجود، على أنَّ الخَلقَ السَّابقَ بمعنى التَّقديرِ أو التَّرتيبِ في المرتبة، أو للإخبار، ومعنى ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ إظهارُ كمالِ قُدْرَتِـهِ ووجوبِ وقوعِ مراده، لا إثباتُ الطَّوْعِ والكره لهما. ومعنى ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ الأظهرُ أنهُ تصويرُ تأثيرِ قُدرتِهِ فيهما، وتأثُّرهما بالذَّاتِ عنها، وتمثيلُهما بأمرِ المُطاعِ الطَّائِعِ، كقولِه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧][1].

وقُلت: يَرِدُ على تأويلِ الإمامِ إشكالان: أحدُهما: تَـرَتُّبُ الفاءِ في قولِه: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ فإنَّهُ يوجِبُ أنهُ تعالى بعدما خَلقَ الأرضَ وما فيها في أربعةِ أيَّام استوى إلى خَلْقِ السماوات فقضاهُنَّ في يومينِ تكملةً للعددِ المذكورِ في قولِه: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [السجدة: ٤]. وثانيهما: تأويلُهُ «خَلَقَ الأرضَ في يومينِ» بـ «قَدَّرَ» لا يُساعِدُ عليهِ عطفُ «وجَعَلَ فيها» «وقَدر فيها» لأنَّ كُـلًّا من ذَلِكَ فِعْلٌ خاص.

والظَّاهِرِ ـ والعِلم عندَ الله ـ: أنَّ «ثُمَّ» للتَّراخي في المرتبَة، كما سَبَقَ في «البقرة»[2] عن المُصنِّفِ في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] ترقياً[3] من الأدنى إلى الأعلى؛ لأنَّ الكلامَ مع المُعانِدينَ المُتمَرِّدين، كما تَرقَّى الخليل عليهِ السَّلامُ مع قومِهِ في الأخذِ من الكواكبِ إلى القَمرِ ثُمَّ إلى الشَّمس، وختمَ الكلامَ بقولِه: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨] ألا تَرى إلى أنهُ تعالى لمَّا ختمَ الكلامَ قال: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ والمعنى: أإنَّكم لتكفُرونَ بالذي خَلَقَ الأرضَ وفَعَلَ كذا وكذا، وأعظَمُ من ذَلِكَ أنهُ استوى ـ أي: قصد إلى خَلقِ السَّماءِ ـ وهيَ شيءٌ حقيرٌ ظُلماني كالدُّخان ـ ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ * فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾، وكانَ الأصل: فقَضاهُنَّ سَبعَ سماواتٍ في يومين، وخَلقَ الأرضَ في يومين، وجَعَلَ فيها رواسِيَ وقَدَّرَ فيها أقواتها الآية ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ فقدَّمَ وأخَّرَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٨).

(٢) انظر: (٣: ٤٢٢).

(٣) وفي النسخة (ف): «ترتيباً».

ووُجدتا كما أرادَهما، وكانتا في ذلكَ كالمأمورِ المُطيع إذا وَرَدَ عليه فِعلُ الآمرِ المُطاع، وهو مِنَ المَجاز الذي يُسمّى التمثيل. **ويَجوز أن يكونَ تَخييلاً**، ويُبنى الأمرُ فيه على أنَّ اللهَ تعالى كلَّم السماءَ والأرض، وقال لهما: ائتيا شئتما ذلك أو أبَيْتماه، فقالتا: أتَيْنا على الطَّوع لا على الكُرْه. والغَرَضُ تصويرُ أثرِ قُدرته في المَقْدورات لا غير، من غيرِ أن يُحقَّق شيءٌ من الخِطاب والجواب. ونحوُه قولُ القائل: قال الجِدارُ للوَتد: لِمَ تَشقُّني؟ قال الوتدُ: اسألْ مَن يَدقُّني **فلم يَترُكْني، ورائي** الحَجَرَ الذي وَرائي. فإن قلتَ: لم ذَكَرَ

لِتلكَ النُّكتة، ثُمَّ قال: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُواْ﴾ أي: فإن أعرَضتُمْ بعدما تُتلى عليكم هذهِ الحُجَجُ على الوَحدانيَّةِ والقُدرةِ التَّامَّةِ فكنتم محجوجين، فيترتَّبُ العذابُ عليكم كما فُعِلَ بأشياعكم من قبل، وفيهِ التفات. وهذا التَّأويلُ موافقٌ لِـما نَقَلَ الواحِديُّ عن مُقاتلٍ، ولِـما قالَ القاضي[1]، أو التَّرتيب في المرتَبَةِ أو الإخبارِ، والله أعلَم.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ تخييلاً**) يعني إثباتُ المُقاوَلَةِ مع السَّماءِ والأرضِ يمكنُ أن يكونَ من الاستعارَةِ التَّمثيليَّةِ كما سَبَق، ويجوزُ أن يكونَ من الاستعارَةِ التخييليةِ بعدَ أن تكونَ الاستعارةُ في ذاتِها مكنيةً كما تقول: نَطَقَتِ الحال، بَدَلَ «دَلَّتْ» فتَجْعَلُ الحالَ كالإنسانِ الَّذي يتكلَّمُ في الدَّلالةِ والبُرهان، ثُمَّ تتخيَّلُ لهُ النُّطقَ الَّذي هوَ من لازِم المُشبَّهِ بهِ ويُنسَبُ إليه. وأمَّا بيانُ الاستعارةِ التَّمثيليَّةِ فهوَ أنهُ لَمَّا شَبَّهَ فيهِ حالةَ السَّماءِ والأرضِ والمُقاوَلَةِ بينهما وبينَ فاطرِهما في إرادةِ تكوينهما أو إيجادِهما بحالةِ آمِرٍ ذي جَبَروتٍ لهُ نَفاذٌ في سلطانِهِ وإطاعةٌ من تحتِ مُلكِهِ من غيرِ رَيْب. والأَوْجَهُ أن يُرادَ بقولِه: «تخييلاً» تصويراً لقُدْرَتِهِ وعَظَمَةِ سُلطانِه، وأنَّ القَصْدَ في التَّركيبِ إلى أخذِ الزُّبدةِ والخُلاصةِ من المجموعِ على سبيلِ الكنايةِ الإيمائية من غيرِ نَظَرٍ إلى مُفرداتِهِ كما سَبَقَ في قولِه: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] ويَعضُدُه قوله: من غيرِ أن يُحقَّقَ شيءٌ من الخطابِ والجواب.

قولُه: (**فلَم يَتْرُكْني، ورائي**) الواوُ في «ورائي» الأوَّلِ بمعنى «مَعَ»، «ورائي» الأوَّل:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٨).

الأرضَ مع السماء وانتظمَهما في الأمرِ بالإتيان، والأرضُ مخلوقةٌ قبل السماء بيومَيْن؟ قلتُ: قد خَلَقَ جِرْمَ الأرض أوّلاً غيرَ مَدحوَّة، ثم دَحاها بعد خَلْقِ السماء، كما قال: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]، فالمعنى: ائتيا على ما يَنبغي أنْ تأتيا عليه من الشكلِ والوصف، ائتي يا أرضُ مَدحوَّةً قراراً ومِهاداً لأهلِك، وائتي يا سماءُ مقبَّبةً سَقْفاً لهم. ومعنى الإتيان: الحصولُ والوقوع، كما تقول: أتى عَمَلُه مرضيّاً، وجاءَ مقبولاً. **ويجوزُ أن يكون المعنى**: لتأتِ كلُّ واحدةٍ منكما صاحبتَها الإتيانَ الذي أُريده وتَقتضِيه الحِكمةُ والتدبير؛ من كونِ الأرض قَراراً للسماء، وكونِ السماء سَقْفاً للأرض. وتَنصُره **قراءةُ مَن قرأ: (آتِيا)، و(آتينا) من المواتاة؛ وهي المُوافقة**، أي: لتُؤاتِ كلُّ واحدةٍ أختَها ولتُوافِقْها. قالتا: وافقْنا وساعَدْنا. ويَحتملُ: وافِقا أمْري ومَشيئتي ولا تَمتنِعا. فإن قلتَ: ما معنى ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾؟ قلتُ: هو مَثَلٌ للُزومِ تأثيرِ قُدرتِه فيهما، وأنَّ امتناعَهما من تأثير قُدرته مُحال، كما يقول الجبّارُ لمن تحتَ يده:

بمعنى النَّظَرِ والرَّأي، والواوُ في «ورائي» الثاني عاطِفة، و«ورائي» بمعنى خلفي.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ المعنى**) عَطفٌ على قولِه: ائْتِيا على ما ينبغي أن تأتِيا عليهِ من الشَّكلِ والوصْف وعليهِ كلامُ القاضي: ائتيا لِـما خَلَقتُ فيكما من التَّأثيرِ والتَّأثُّر[1].

قولُه: (**قراءة مَنْ قَرأ «آتِياً» و«آتَيْنا» من المُواتاة**[2]) قالَ ابن جِنِّي: قَرأ ابن عبَّاس وسَعيدُ ابن جُبَيْرٍ ومُجاهدٌ: «آتَيْنا طائِعين» بالمَدِّ من «فَاعَلْنا» نحوَ سارَعنا وسابَقْنا، ولا يكونُ أَفْعَلنا؛ لأنَّ ذَلِكَ مُتَعَدٍّ إلى مفعولَين، و«فاعَلْنا» مُتَعَدٍّ إلى واحد، وحَذْفُ الواحِدِ أسهل، ولِـما في «سارَعْنا» من معنى «أسْرَعْنا»[3].

قولُه: (**مِن المُواتاة؛ وهيَ الموافَقة**)، **الجَوْهَري**: يُقال: آتَيْته على ذَلِكَ الأمرِ مُواتاة؛ إذا وافَقتَهُ وطَاوَعْتَه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٥: ٦٨).

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٤٤).

(٣) «المحتسب» (٢: ٢٤٥).

لتَفعلَنَّ هذا شئتَ أو أبيت، ولتفعلَنَّه طوعاً أو كرهاً. وانتصابُهما على الحال، بمعنى: طائعتَيْن أو مُكرهتين. فإن قلتَ: هلّا قيل: طائعتَيْن، على اللفظ! أو: طائعاتٍ على المعنى. لأنها سماواتٌ وأَرَضُون! قلتُ: لمّا جُعلن مخاطَباتٍ ومُجيبات، ووُصِفنَ بالطَّوع والكره؛ قيل: طائِعين، في موضع: طائعات، نحوُ قوله: ﴿سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]. ﴿فَقَضَىٰهُنَّ﴾: يجوزُ أن يرجعَ الضميرُ فيه إلى السماءِ على المعنى، كما قال: ﴿طَآئِعِينَ﴾، ونحوُه: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، ويجوزُ أن يكونَ ضميراً مُبهَماً مفسَّراً بـ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَاتٍ﴾، **والفرقُ بين النَّصَّيْن**: أنَّ أحدَهما على الحال، والثاني على التمييز. قيل: خَلَقَ اللهُ السماواتِ وما فيها في يومَيْن، في يوم الخميسِ والجُمعة، وفرغَ في آخرِ ساعة من يومِ الجمعة، فخَلَقَ آدمَ، وهي الساعةُ التي تقومُ فيها القيامة. وفي هذا دليلٌ على ما ذكرتُ، من أنه لو قال: في يومَيْن في موضع (أربعةِ أيام سواءٍ)؛ لم يُعلم أنهما يومانِ كاملان أو ناقصان. فإن قلتَ: فلو قيل: خَلَقَ الأرضَ في يومَيْن كاملين وقدَّر فيها أقواتَها في يومَيْن كاملين! أو قيل بعد ذِكْرِ اليومَيْن: تلك أربعةٌ سواءٌ! قلتُ: الذي أورَدَه سبحانه أخصَرُ وأفصَحُ وأحسن، طِباقاً لِما عليه التنزيلُ من **مَغاصاتِ القَرائح** ومصاكِّ الرُّكَب؛ ليتميَّزَ الفاضلُ من الناقِص، والمتقدِّمُ من الناكِص، وترتفعَ الدَّرجات، ويَتضاعَفَ الثَّواب. ﴿أَمۡرَهَا﴾: ما أَمَرَ به فيها ودبَّره مِن خَلْقِ الملائكة والنيِّرات وغيرِ ذلك. **أو شأنَها** وما يُصلحها. ﴿وَحِفۡظًا﴾: وحَفِظْناها

قولُه: (**والفَرْق بينَ النَّصَّبِنِ**)، أي في قولِه: «سَبع سماوات» وذَلِكَ أنَّ الضَّميرَ في «فقضاهُنَّ» إذا رَجَعَ إلى السَّماءِ على المعنى[1] كائنة سَبْعَ سماواتٍ أو مُتَعَدِّدَةً سبْعَ سماوات، وإذا كانَ الضَّمير مُبهَماً كانَ «سبْعَ سماوات» نصباً على التَّمييزِ والتَّفسير، نحوَ: رُبَّهُ رَجُلاً.

قولُه: (**من مَغاصاتِ القرائح**)، مَغاصاتِ: جَمْعُ الغَوصِ على غيرِ قياس، أو جَمْع المغاصِ من المصدَرِ الميمِيِّ لاختلافِ أنواعِه، وكذا المِصاكُّ جمع مِصَكّ.

قولُه: (**أو شأنَها**) عَطفٌ على قولِـه: «ما أَمَـرَ بـهِ» والأمر على الأوَّلِ: مصدَر؛ بمعنى

---

(١) قوله: «إذا رجَعَ إلى السَّماءِ على المعنى» سقط من (ح).

حِفظاً، يعني: من المُسترقة بالثَّواقب. ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً له على المعنى، كأنه قال: وخَلَقْنا المصابيحَ زينةً وحفظاً.

[﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ۞ إِذْ جَآءَتْهُمُ ٱلرُّسُلُ مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ قَالُوا۟ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً فَإِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ ١٣-١٤]

واحدِ الأوامِر. وقولُه: «مِن خَلقِ الملائِكة» بيان، أي: قيل فيها للملائكةِ والنـيِّرات: «كُنْ»، وفي «شرحِ التَّأويلات»: أي: أمَرَ أهلَ كُلِّ سماءٍ أمْرَها وامتَحَنَهُمْ بمِحنَة. وعلى الثَّاني: اسمٌ بمعنى واحدِ الأمور.

قولُه: (حِفْظاً) يعني: من الـمُسْتَرِقَةِ بالثواقب، وعن بعضِهِم: ومن الزَّوال؛ ليكونَ الإطلاق مُفيداً فائِدةً جديدة سوى ما فُهِمَ من المُفيدِ في قولِه: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴾ [الصافات: ٧].

قولُه: (كأنهُ قال: وخلقنا المصابيحَ زينةً وحفظاً)، هذا على أن يكونَ من عطفِ المُفرَدِ على المُفرَد. وقولُه: «وحَفِظْناها حِفْظاً» على أن يكونَ من عطفِ الجُملَةِ على الجُملَة، وهذا أحسنُ وأغرَب وأوكَدُ وللإيجازات التَّنزيليةِ أنْسبُ وللفائِدَةِ أمْلأُ بكونِهِ أنَّ التَّقدير: وزَيَّنا السَّماءَ الدُّنيا بمصابيحَ زينَة وحَفِظْناها، فدلَّ بالفِعْلِ في الأوَّلِ على إضمارِ فعْلٍ في الثاني مُناسِبٍ للمصدرِ المذكور، ودلَّ بالمَصْدَرِ في الثَّاني على إضمارِ مَصدَرٍ مناسبٍ للفِعلِ المذكور، مِثْلُهُ قولُ القائل:

يرمونَ بالخُطَبِ الطِّوالِ وتارةً ... وَحْيَ المَلاحِظِ خيفَةَ الرُّقَباءِ[1]

أي: يرمونَ رَمْياً، ويوحونَ وحياً. ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، أي: أصْلُها ثابت في الأرض[2]، وفَرعُها مُتصاعِدٌ في السَّماء.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) قوله: «﴿وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ أي: أصلها ثابت في الأرض» سقط من (ط).

﴿فَإِنْ أَعْرَضُواْ﴾ بعد ما تَتْلُو عليهم من هذه الحُجج على وحدانيَّته وقُدرته، فحذِّرْهم أن تصيبَهم صاعقةٌ، أي: عذابٌ شديدُ الوقع **كأنه صاعِقة**. وقُرئ: (صَعْقةً مثلَ صعقةِ عادٍ وثمود)؛ وهي المَرّةُ من الصَّعْق أو الصَّعَق. يقال: **صَعَقَتْهُ الصاعقةُ** صَعْقاً **فصَعِقَ صَعَقاً**، وهو من باب: فَعلتُه ففَعِلَ.

﴿مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ أي: أتَوْهم من كلِّ جانب، واجتَهَدُوا بهم وأعمَلُوا فيهم كلَّ حِيلة، فلم يَروْا منهم إلّا العتوَّ والإعراض، كما حكى الله عن الشيطان: ﴿لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٧]، يعني: لآتينهم مِن كلِّ جهة، ولأَعملَنَّ فيهم كلَّ حِيلة، وتقولُ: استَدرتُ بفلانٍ من كلِّ جانب، فلَمْ يكن لي فيه حيلةٌ. وعن الحسن: أنذَرُوهم مِنْ وقائعِ الله فيمن قَبْلَهم من الأُمَم وعذابِ الآخرة؛ لأنهم إذا حذَّروهم ذلك فقد جاؤوهم بالوَعْظِ من جهةِ الزَّمن الماضي وما جَرى فيه على الكُفّار، ومن جهةِ المستقبل وما سيجري عليهم. وقيل: معناه: إذا جاءتهم الرسلُ مِن قَبْلِهم ومن بَعدِهم.

فإن قلتَ: الرسلُ الذين مِنْ قَبْلهم ومِن بَعدِهم كيف يُوصَفون بأنهم جاؤوهم؟ وكيف يُخاطِبونهم بقولهم: ﴿إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾؟ قلتُ: قد جاءهم هودٌ وصالحٌ داعيَيْن إلى الإيمان بهما وبجميعِ الرسل ممَّن جاءَ من بين أيديهم ـ أي: من قَبْلهم ـ وممَّن يَجيء مِنْ خَلفِهم ـ أي: من بَعدهم ـ فكأنّ الرُّسلَ جميعاً قد جاؤوهم. وقولُهم: ﴿إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾: خطابٌ منهم لهودٍ وصالح ولسائرِ الأنبياء الذين دَعَوْا إلى الإيمانِ بهم. «أنْ» في ﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ﴾ بمعنى «أي»، أوْ مخفَّفةٌ من الثقيلة، أصلُه: بأنه لا تَعبُدوا، أي: بأنَّ الشأنَ والحديث قولُنا لكم: لا تَعبُدوا، ومفعولُ ﴿شَآءَ﴾ محذوفٌ،

قولُه: (**كأنهُ صاعقة**) قال: الصَّاعقةُ: قَصْفةُ رَعدٍ ينقضُّ معها شقّةٌ من نار.

قولُه: (**صَعَقَتْهُ**) أي: أهلَكَتْه، (**فصَعِقَ صَعْقاً**)، أي: ماتَ، إمَّا بشِدَّةِ الضَّربِ أو بالإحراق.

أي: ﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا﴾ إرسالَ الرُّسل ﴿لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً فَإِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ معناه: فإذا أنتم بَشَرٌ ولستم بملائكةٍ؛ فإنّا لا نؤمِنُ بكم وبما جِئتم به. وقولُهم: ﴿أُرْسِلْتُم بِهِۦ﴾ ليس بإقرارٍ بالإرسال، وإنما هو على كلامِ الرسل، وفيه تهكُّمٌ، كما قال فرعونُ: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]. رُوِيَ: أنَّ أبا جَهلٍ قال في مَلإٍ من قُريش: قد التبسَ علينا أمرُ محمَّد، فلو التَمستُم لنا رَجُلاً عالِماً بالشِّعر والكهانة والسِّحرِ فكلَّمَه ثم أتانا ببيانٍ عن أمْرِه، فقال عُتْبةُ بنُ رَبيعةَ: والله لقد سمعتُ الشِّعرَ والكهانة والسِّحرَ، وعلمتُ مِن ذلك عِلماً، وما يَخفى عليَّ. فأتاه، فقال: أنتَ يا محمَّدُ خيرٌ أم هاشم؟ أنتَ خيرٌ أم عبدُ المطَّلب؟ أنت خيرٌ أم عبدُ الله؟ فبِمَ تشتُمُ آلهتَنا وتضلِّلُنا؟! فإنْ كنتَ تريد الرِّياسةَ: **عَقَدْنا لك اللِّواء** فكنتَ رئيسَنا، وإن تكُ بك **الباءةُ**: زوَّجناك عَشْرَ نسوةٍ تختارُ من أيِّ بنات قُريش شئت، وإن كان بك المالُ: جَمَعْنا لك ما تَستغني به. ورسولُ الله ﷺ ساكت، فلمّا فرغ قال: «بسم الله الرحمن الرحيم ﴿حمٓ﴾» إلى قوله: «﴿مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١-١٣]»، فأمسَكَ عتبةُ على فِيهِ وناشَده بالرَّحم، فرجعَ إلى أهلِه، ولم يَخرجْ إلى قُريش، فلمّا احتبسَ عنهم قالوا: ما نَرى عُتبةَ إلّا قد صَبأ، فانطلَقُوا إليه، وقالوا: يا عتبة، ما حَبَسَك عنّا إلّا أنك قد صبأت. فغَضِب، وأقسَمَ لا

قولُه: (**عَقَدْنا لك اللِّواء**)، **النِّهاية**: وفي حديثِ عُمَر: «هَلَكَ أهل العَقد»[1]، يعني: أصحابُ الولاياتِ على الأمصار، هوَ من عَقدِ الألويةِ للأُمراء.

قولُه: (**الباءة**)، الباءةُ فيها ثلاثُ لُغات: الباء، والباهُ؛ بالهاء عِراقِيٌّ وهوَ أرْذَلُها، والباءة. وفي الحديث: «يا معشَرَ الشَّبابِ مَن خافَ منكم الباءةَ فعليهِ بالصَّوْم، فإنَّهُ لَهُ وِجاء»[2].

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٨٦٠٤) عن قيس بن عباد، والنسائي (٨٠٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩: ٤٧٤) عن أُبيّ بن كعب.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٦٥)، ومسلم (١٤٠٠). عن ابن مسعود.

يكلِّم محمَّداً أبداً، ثم قال: والله لقد كلَّمته فأجابَني بشيء، واللّـهِ ما هو بشِعْرٍ ولا كهانة ولا سِحر، ولمّا بَلَغَ صاعقةَ عادٍ وثمود أمسكتُ بفِيه، وناشدتُه بالرَّحم أن يَكُفَّ، وقد علمتُم أنَّ محمَّداً إذا قال شيئاً لم يَكذب، فخِفتُ أن يَنزِلَ بكم العذابُ.

[﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ۞ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِىٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَخْزَىٰ ۖ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ ﴾ ١٥-١٦]

﴿فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: تعظَّموا فيها على أهلها بما لا يَستحقُّون به التعظيم؛ وهو القوَّةُ وعظمُ الإجرام. أو: استعلَوْا في الأرضِ واستولَوْا على أهلِها بغيرِ استحقاق للولاية. ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾: كانوا ذَوِي أجسامٍ طِوال وخَلْقٍ عظيم، وبَلَغَ من قوَّتِهم أنَّ الرَّجلَ كان ينزعُ الصخرةَ من الجبل فيقتلِعُها بيَده. فإن قلتَ: القوَّةُ هي الشِّدَّة والصَّلابةُ في البِنْية، وهي نقيضةُ الضعف، **وأمّا القُدرة فما لأجْله يصحُّ الفعلُ من الفاعِل،** ....

قولُه: (**وأمّا القُدرةُ فما لأجْلِه يصحُّ الفِعلُ من الفاعِل**)، **الانتصاف**: فسَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ القُدرةَ بخلافِ ما قالَهُ المُتكلِّمون، ثُمَّ عادَ إلى تفسيرِها بالقُدرةِ، وجَعَلَ الفَرْقَ بينهما أنَّ قُدرَةَ الله لذاتِه، وقُدرةَ المخلوقِ بقُدرتِه، فهوَ كما قال: زيدٌ أفْضلُ من عمرو، بمعنى سَلبِ القُدرةِ عن زَيْدٍ الأفضل، والحَقُّ أنَّ قُدْرةَ العبدِ مُقارِنَةٌ لِفعلِه، لا قبلَهُ ولا بعدَه، غيرُ مُؤثِّرةٍ في إيجادِه، وقُدرة الله ـ جلت قُدرته ـ مُؤثِّرةٌ في جميعِ المقدوراتِ أزلاً وأبداً عامَّةَ التَّعلُّق[1].

قالَ الإمام في «شرحِ أسماءِ الله الحسنى»: اتَّفقَ الخائضونَ في تفسيرِ أسمائِهِ الحُسنى على أنَّ القُوَّةَ هاهنا عبارة عن كمالِ القُدرة، وعندي أنَّ كمالَ حالِ الشَّيءِ في أن يُؤثِّرَ يُسَمَّى قُوَّة، وكمالُ حالِ الشَّيءِ ألا يقبَلَ الأثَرَ من الغيرِ يُسَمَّى أيضاً قُوَّة، فإنْ حَمَلْنا القُوَّة في حَقِّ الله تعالى

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٤: ١٩٣).

مِن تميُّزٍ بذاتٍ أو بصحَّةِ بِنْية، وهي نقيضةُ العَجْز، واللهُ سبحانه لا يُوصَف بالقوَّة إلّا على معنى القُدرة، فكيف صحَّ قولُه: ﴿هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾، وإنما يصحُّ إذا أُريد بالقوَّةِ في الـموضعَيْن شيءٌ واحد؟ قلتُ: القُدرةُ في الإنسان هي صحّةُ البِنْية والاعتدالُ والقوَّةُ والشدّة والصَّلابةُ في البِنْية، وحقيقتُها: زيادةُ القُدرة، فكما صحَّ أن يقال: اللهُ أقدَرُ منهم، جازَ أن يقالَ: أقوى منهم، على معنى: أنه يَقدِر لذاتِه على ما لا يَقدِرون عليه بازدياد قُدَرهم. ﴿يَجْحَدُونَ﴾: كانوا يَعرفون أنها حقٌّ، ولكنهم جَحَدُوها كما يَجحد المُودَع الوَديعة، وهو معطوفٌ على ﴿فَٱسْتَكْبَرُوا۟﴾، أي: كانوا كَفَرةً فَسَقة. الصَّرْصر: العاصفةُ التي تُصَرصِرُ، أي: تُصوِّتُ في هُبوبها. وقيل: الباردةُ التي تحرقُ بشدَّة بَرْدها، تكريرٌ لبناءِ الصِّرِّ؛ وهو البَرْدُ الذي يَصُرُّ؛ أي: يَجمَعُ ويَقبِض. ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ قُرِئ بكسر الحاء وسكونها. ونَحِسَ نَحْساً: نقيضُ سَعِدَ سَعْداً، وهو نَحِس. وأمّا نَحْسٌ:

على كَوْنِهِ كاملاً في التَّأثيرِ في قُوَّتِهِ هوَ كونُهُ ثابتاً وحقّاً لذاتِه؛ لأنَّ كُلَّ ما كانَ بالذَّاتِ لا يقبلُ الأثَر.

قولُه: (مِنْ تميُّزٍ بذاتٍ)، عن بعضِهم: أي: تخصَّصَ بذاتِ الله، و«من» بيان «ما».

قولُه: (جَحَدوها كما يجحدُ المُودَعُ الوديعةَ)، الرَّاغِب: الجحود: نفيُ ما في القلبِ ثباته، وإثباتُ ما في القلبِ نَفيُه. يُقال: جَحَدَ جحوداً وجَحْداً، قالَ تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤] وتجحَّدَ تخَصَّصَ بفِعْلِ ذَلِك، يُقال: رَجُلٌ جَحدٌ شحيح، قليل الخيرِ يظهِرُ الفَقر. وأرْضٌ جَحْد، قليلُ النَّبْت[١].

قولُه: (أي: كانوا كَفَرَةً فسَقَة)، والظَّاهِر: كانوا فسَقَةً كَفَرَة؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ دلَّ على كُفْرِهم، وقولِه: ﴿فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ دلَّ على فِسقِهم؛ لأنَّ الاستكبارَ طَلَبُ العُلُوِّ وهوَ موجبُ فسادِ الأرض، قالَ الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: ٨٣] فيكونُ تَرقِّياً من الأدنى إلى الأغلظ.

قولُه: (﴿نَّحِسَاتٍ﴾ قُرِئَ بكسرِ الحاءِ): الكوفيّونَ وابن عامر، والباقونَ: بسكونها[٢].

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٨٧.

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٦٣٥ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٤٨).

فإمَّا مخفَّفُ نَحِس، أو صِفةٌ على فَعْل، كالضَّخْم وشبْهه، أو وَصفٌ بمَصْدر. وقُرِئ: (لَتُذِيقَهم) على أنّ الإذاقةَ للرِّيح، أو للأيّامِ النَّحسات. وأضافَ العذابَ إلى الخزيِ - وهو الذُّلُّ والاستكانة - على أنه وصفٌ للعذاب، كأنه قال: عذابٌ خَزٍ، كما تقولُ: فعلُ السوء، تريدُ: الفِعلَ السيِّئ، والدليلُ عليه قولُه: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَخْزَىٰ﴾، وهو من الإسنادِ المَجازيِّ، ووصفُ العذاب بالخزي أبلغُ مِن وَصفِهم به، ألا تَرى إلى البَوْن بين قولَيْك: هو شاعرٌ، و: له شِعرٌ شاعر.

[﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۞ وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ ١٧-١٨]

وقُرِئ: ﴿ثَمُودُ﴾ بالرفع والنصب منوَّناً وغيرَ منون، والرفعُ أفصحُ؛ لوقوعه بعد حرفِ الابتداء. ....

قولُه: (عذابٌ خَزٍ) الأصل: خِزْيٌ، أُعِلَّ إعلالَ «قاضٍ»، أي: عذابٌ ذليل؛ لأنَّ الخِزْيَ هوَ الذُّلُّ والاستكانة، وإنَّما المُعذَّبُ ذليلٌ مُهان، فهوَ على الإسنادِ المجازي. الجَوْهَري: خَزِيَ بالكسرِ يَخْزَى خِزْياً: ذَلَّ وهان. قالَ ابن السِّكِّيت: وقعَ في بليَّةٍ وأخزاهُ الله[1]، والدَّليلُ على أنهُ من إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفة، قوله تعالى: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَخْزَىٰ﴾ ووَصفُ العذابِ بالخِزْيِ أبلغُ من وصفِ الكفَّارِ به؛ لِـما يَلزَمُ منهُ أنهُ بلَغَتْ ذِلَّتهم إلى أنْ سَرَتْ إلى ما يُلابِسُهُمْ من العذابِ نحوَ قولِك: شِعرٌ شاعِر، أي: بَلَغَ الرجُلُ في الشَّاعِرِيَّةِ إلى أنَّ شِعرَهُ أيضاً شاعر. قالَ المُتَنبِّي:

وما أنا وحدي قُلتُ ذا الشِّعرَ كُلَّهُ ... ولكنَّ شِعري فيكَ من نَفْسِهِ شِعْر

قَوله: (قُرِئَ ﴿ثَمُودُ﴾ بالرَّفعِ والنَّصب)، الرَّفع: هوَ المشهور، والنَّصبُ: شاذ[2].

---

(١) «إصلاح المنطق» ص٢٦٣.

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٤٩) و(٧: ٢٣٨).

وقُرئ بضمِّ الثاء. ﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾: فدَلَلْناهم على طريقَي الضلالةِ والرشد، كقوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]. ﴿فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾: فاختارُوا الدخولَ في الضلالةِ على الدُّخولِ في الرشدِ. فإن قلتَ: أليس معنى هَديتُه: حصَّلتُ فيه الهُدى؟ الدليلُ عليه قولُك: هديتُه فاهتدى، بمعنى: تحصيل البغيَةِ وحُصولها، كما تقول: رَدعتُه فارتَدَعَ، فكيف ساغَ استعمالُه في الدلالة المجرَّدة؟ قلتُ: للدلالة على أنه مكَّنهم، وأزاحَ عِلَلَهم، ولم يُبقِ لهم عُذراً ولا عِلّة، فكأنه حَصَّل البغيةَ فيهم بتحصيلِ ما يُوجِبُها ويَقتضيها. ﴿صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ﴾: داهيةُ العذاب، وقارِعةُ العذاب. والهُونُ: الهَوان، وَصَفَ به العذابَ مبالغةً، أو أَبدَلَه منه، **ولو لم يكن في القرآنِ حُجّةٌ على القَدَريّة ـ الذين هم مَجُوس هذه الأمّةِ بشهادةِ نبيِّها ﷺ، وكفى به شاهداً ـ إلّا هذه؛ لكفى بها حُجَّةً.**

قولُه: (وقُرِئَ بضمِّ الثَّاء) وعن بعضِهم: الثَّمْد، قِلَّةُ الماء، يُقال: رَكِيَّة ثَمود، قليلةُ الماء. والثمودُ جَمْعُ ثَمِد، فكأنَّهم سُمُّوا بذَلِك؛ لأنَّهم كانوا قليلي الماء.

قولُه: (**ولو لم يكنْ في القرآنِ حُجَّةٌ على القَدَرِيَّةِ ـ الذينَ هم مجوسُ هذهِ الأمَّةِ بشهادةِ نبيِّها صلواتُ الله عليه، وكفى بِهِ شاهداً ـ إلا هذه؛ لكَفى بها حُجَّةً**) أنطَقَهُ الله الَّذي أنطَقَ كُلَّ شيء.

نَبَّهَ أهلَ السُّنَّةِ على الأدِلّةِ الَّتي تَلزَمُهُمْ والحُجَّةِ الَّتي تَبْهَرُهُم، وهاهنا أبحاثٌ لا بدَّ منها، وهي أنَّ القَدَرَ ما هوَ لُغةً وعُرفاً؟ ثُمَّ بَعْدَ تَحَقُّقِهِ مَنْ أوْلى بهذهِ التَّسمية؟ ثُمَّ ما وجهُ مُناسبَةِ القَدَرِيِّ بالمجوس؟ ثُمَّ تلفيقُ الآية بعدَ تحقُّقِ معناها.

فنقولُ ـ وبالله التَّوفيق ـ: أمَّا تحقيقُ القَدَرِ لُغَةً فقد ذَكَرَ في «الأساس»: هوَ قادرٌ مُقتدِرٌ وقُدْرَةٌ ومَقْدِرَة، وأقْدَرَهُ الله عليهِ وقَادَرَتُه، قَاويْتُه. والأمورُ تجري بقَدَرِ الله ومقدارِهِ وتقديرِهِ وأقدارِهِ ومقاديرِه.

الجَوْهَرِي: القَدَرُ ما يُقَدِّرُ الله تعالى من القضاء. وقالَ أبو سليمان الخطَّابي[1]: معنى

---

(١) «معالم السنن» (٣: ١٥٨).

....

القَدَرِ والقضاءِ الإخبارُ عن تقدُّمِ علمِ الله بما يكُونُ من أفعالِ العبادِ وأكسابِهم وصدورِها عن تقديرٍ منهُ وخَلقٍ لَهُ خيرِها وشرِّها. والقَدَرُ اسمٌ لِـما صَدَرَ مُقَدَّراً عن فِعلِ القادِرِ، كالهَدمِ والقبضِ اسمٌ لِـما صَدَرَ عن فعلِ الهادِمِ والقابض. يُقال: قَدَّرْتُ الشَّيْءَ بالتَّخفيفِ والتَّثقيل. وأمَّا النَّقلُ فقولُه تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] وسيجيءُ تقريره.

وروينا عنِ التِّرْمِذِيِّ وأبي داود: قالَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ سَليم: قَدِمتُ مكَّةَ فلَقيتُ عَطاءَ بنَ رَباحٍ فقُلت: يا أبا محُمَّد، إنَّ بالبصرَةِ قوْماً يقولون: لا قَدَر. قال: يا بُنَيَّ، أتقرأُ القرآن؟ قُلت: نَعَم. قال: فاقرأْ «الزُّخْرُف» فقَرَأت: ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [الزخرف:١-٢] إلى قولِه: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤] قال: أتدري ما الكتاب؟ فقُلت: لا. قال: فإنَّهُ كتابٌ كَتَبَهُ الله قبلَ أن يخلُقَ السَّماوات والأرض، فيهِ أنَّ فِرعَونَ من أهلِ النَّار، وفيهِ ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١][1].

وعن البُخاريِّ ومسلم، عن عُمَرَ وأبي هُرَيرَة: «أن تُؤمِنَ بالقَدَرِ خيره وشرّه»، الحديثُ المستفيض[2]. وعن مسلمٍ ومالِكٍ وأحْمَدَ بن حَنْبَلٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «كُلّ شيءٍ بقَدَرٍ حتى العَجزُ والكَيْسُ»[3].

والأحاديثُ المرويَّةُ في القَدَرِ لا تُحصى كثرَة، فثَبَتَ بما أورَدْناهُ أنَّ اسم القَدَر يُطلَقُ على ما يُقَدِّرُهُ الله من الخيرِ والشَّر، وبناءُ النِّسبةِ منهُ قَدَرِي، وهوَ يحتملُ في نَفْسِهِ أن يكونَ صِفَةَ مَدحٍ وصفَةَ ذم، ويُحْتَمَلُ أن يُطلَقَ على مَنْ يقول: إنَّ المقدوراتِ كُلَّها بخلقِ الله تعالى، وعلى مَنْ يُثْبتُ للغيرِ قُدرةً مُستَقِلَّة، رَجَّحنا الثاني لكونها صفةَ ذَمِّه، وأنَّ القولَ بإثباتِ القُدرة للغيرِ على خلافِ قولِ الله تعالى وقولِ رسولِهِ صلواتُ الله عليه، فثَبَتَ أنَّ هذا الوَصفَ بالمُعتزِلَةِ أولى.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٥٥)، ولم أجده في سنن أبي داود.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (١٠)، عن أبي هريرة، وأخرجه مسلم (٨) عن عُمر.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٥)، ومالك في «الموطأ» (٢: ٨٩٩)، وأحمد (٥٨٩٣) عن ابن عمر.

....

ورويناعن أبي داودَ عن حُذَيْفَةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لكُلِّ أُمَّةٍ مجوس، ومجوسُ هذهِ الأُمَّةِ الذينَ يقولونَ لا قَدَر، مَنْ ماتَ منهم فلا تشهدوا جنازَتَه، ومَنْ مَرِضَ منهم فلا تعودوه، وهم شِيَعُ الدَّجَّال»[١]. وعنهُ عن ابن عُمَرَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «القَدَرِيَّةُ مجوسُ هذهِ الأمَّة»[٢]. الحديث.

وأمَّا وجهُ المُشابَهَةِ فإنَّ القَدَرِيَّةَ يُثبتونَ قادراً مُستقِلًّا غيرَ الله، كما أنَّ المجوسَ يُثبتونَ قادِرَينِ فاعِلَين: فاعِلُ خيرٍ محضٍ وفاعِلُ شرٍّ محض، ويُسَمّونَ الأوَّلَ بيزدانَ والثَّانِيَ بأهرمن. وأمَّا تفسيرُ الهدايةِ بالدَّلالةِ الموصلةِ إلى البُغْيَةِ حقيقة، وبمُجرَّدِ الدَّلالةِ مجازاً عن إزاحَةِ العِلَّةِ وتمكينهمْ على الإيمان، فقولٌ مجرَّدٌ عن تقليدِ المذهَبِ وقدِ استقصَينا القوْلَ فيها في «البقرة».

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: الهدى من الله خَلْقُ الهُدى في قلوبِ المؤمنين، والإضلالُ خَلقُ الضَّلالِ في قلوبِ الكافِرين، وقد استعمِلا مجازاً في غيرِ ذَلِك، ففي هذهِ الآيةِ المرادُ البيان، وقد اتَّفَقَ الفريقانِ على أنَّ الهُدى هاهنا مجازٌ غيرَ أنَّ أهلَ السُّنَّةِ يحملونَهُ في كثيرٍ من المواضِعِ على الحقيقة، والمُعتزِلَةُ يجعلونَهُ مجازاً في جميعِ موارِدِه، فأيُّ الفريقَيْنِ أحَقّ بالأمن؟ وأيُّ دليلٍ في هذهِ الآيةِ لأهلِ البدعة[٣]؟

قالَ الإمام: قالتِ المُعْتَزِلَة: الآيَةُ دالَّة على أنهُ تعالى يَنْصِبُ الدَّلائِلَ ويزيحُ الأعذارَ والعِلَل؛ إلا أنَّ الإيمانَ يحصلُ من العبد؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ يدُلُّ على نصبِ الأدِلَّةِ وإزاحةِ العِلَّة. وقولُه: ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ يدلُّ على أنَّهم من عندِ أنفُسِهِم أتَوْا بذَلِكَ العَمَى[٤].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩٢)، والبزار (٢٩٣٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٩١)، والحاكم في «المستدرك» (٢٨٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٤٩٤).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٤: ١٩٤).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٥٤).

....

والجوابُ من وجهين: أحدهما: أنهُ صَدَرَ عنهم ذَلِكَ العمى؛ لأنَّهم استحبوا تحصيلَهُ فلِمَ وقَعَ في قلوبِهم هذهِ المحبَّةُ دونَ محبَّةِ ضدِّه؟ فإن حصلَ لا لِمُرَجِّحٍ فهوَ باطل، وإن كانَ من العَبدِ عادَ الطَّلَب، وإن كانَ من الله فهوَ المطلوب. وثانيهما: أنه تعالى قال: ﴿فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾، ومن المعلومِ أنَّ أحداً لا يُحِبُّ العمى والجهل؛ لكونِهِ عمًى وجهلاً، بل ما لم يُطْلَقْ فيهما كونُهما بصيرةً وعِلماً لا يُرْغَبُ فيه، فإقدامُهُ على اختيارِ ذَلِكَ الجهلِ لا بدَّ أن يكونَ مسبوقاً بجهلٍ آخَرَ لا عن اختيارٍ منه.

ثم قالَ الإمام: شَرَعَ صاحبُ «الكشَّافِ» هاهنا في سفاهةٍ عظيمة والأَوْلى ألَّا يُلتفَتَ إليه؛ لأنهُ وإن كانَ سعى سَعْياً حسناً فيما يتعلَّقُ بالألفاظ؛ إلا أنهُ كانَ بعيداً من هذهِ المعاني[1].

وقُلت: هذا يُشعِرُ بأنَّ الإمامَ أقرَّ أنَّ ظاهِرَ الألفاظِ التنزيلية مع المُصَنِّف، لكِنَّ دلائِلَ العَقلِ لا تساعِدُ عليه، وليسَ كذلِك؛ لأنَّ الألفاظَ أيضاً تَنْبو عن تفسيرِه، وبيانُه: أنَّا نُوافِقُهُ أنَّ الهُدى هاهنا مُستعمَلٌ في مُجَرَّدِ الدَّلالةِ إمَّا مجازاً على ما قالَ أو حقيقةً إذا قُلنا بالاشتراك، لكنَّ الخلافَ في آيةِ البيانِ والدَّلالة، أو لإزاحةِ العلَّةِ والتَّمكينِ على الهُدى بمثابةِ تحصيل البُغْيَةِ فيهم بتحصيلِ ما يوجِبُها فليُنْظَرْ إلى مقتضى المقامِ ليظهَرَ الحق، فإنَّهُ كثيراً ما يَصْرِفُ اللَّفْظَ المستقيمَ من جهةِ النَّحوِ واللُّغَةِ عن موضِعِهِ للتَّناسُبِ المعنَوِيِّ كما فعَلَ في قولِه: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُواْ بِٱلطَّاغِيَةِ * وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُواْ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة آية: ٥-٦] قال: «قيل: الطَّاغيةُ مَصْدَرٌ كالعافية، أي: بطُغيانهم، وليسَ بذاك؛ لعدمِ الطِّباقِ بينها وبينَ قولِه: ﴿رِيحًا صَرْصَرًا﴾»، وفَسَّرَها بالواقِعةِ المُجاوِزَة للحَدِّ في الشدَّةِ لتُوافِقَ قولَه: بالعاتية.

وفي هذا المقامِ أغمَضَ عن ذَلِكَ عَصَبِيَّتَه، وذَلِكَ أنَّ قولَه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ معطوف على قولِه: ﴿وَأَمَّا عَادٌ﴾ وهما تفصيلٌ لِما أُجْمِل، ونَشْرٌ لِما لُفَّ في قولِه: ﴿أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ * إِذْ جَآءَتْهُمُ ٱلرُّسُلُ مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ قَالُواْ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً فَإِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ ألا ترى كيفَ جَمَعَهُما وعَمَّ في قولِه:

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٥٤).

[﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ۝ حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝ وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ١٩-٢١]

﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾؟ قال: يحشُرُ الله عَزَّ وجَلَّ أعداءَ الله الكُفَّارَ من الأوَّلينَ والآخرين، فإنَّ قولَه: «فهَدَيْناهمْ» في مُقابِلِ ﴿ إِذْ جَاءَتْهُمُ الرُّسُلُ ﴾ وأنَّ قولَه: ﴿ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾ في مُقابِلِ ﴿ قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً ﴾ الآية، وكذا في قولِه: ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا ﴾ فصيحةٌ تُفصِحُ عن محذوف، أي فهَدَيْناهُمْ فاستكبروا، بدلالةِ قرينَتِها، فظهرَ أنَّ المرادَ من قولِه: «فهَدَيْناهُمْ» دَلَلناهُمْ إلى الإيمانِ وبَيَّنَّا لهم سبيلَ الرَّشاد، يعني: أرسَلنا إليهم صالحاً يدعوهمْ إلى التَّوحيدِ والعبادةِ فاستحبُّوا العمى على الهدى فأحبُّوا التَّقليدَ والإقامةَ على ما كانوا عليهِ من الكُفرِ والضَّلالة. ويُؤَيِّدُ هذا التَّفسيرَ إجماعُ المُفَسِّرينَ قاطبة.

قالَ محيي السُّنَّة: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ دَعَوْناهم. قالَ مُجاهدٌ وقالَ ابنُ عَبَّاس: بَيَّـنَّا لهم سبيلَ الهُدى. وقيل: دَلَلناهُمْ على الخيرِ والشَّر، كقولِه: ﴿ هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ﴾ [الإنسان: ٣] ﴿ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾ فاختاروا الكُفرَ على الإيمانِ[١].

وروى الزَّجَّاجُ عن قتادة: بَيَّـنَّا لهم طريقَ الهُدى وطريقَ الضَّلالة[٢]. وروى الواحِدِي عنِ الفرّاء: دَلَلناهُمْ مَذْهَبَ الخيرِ بإرسالِ الرُّسُلِ فاختاروا الكفرَ على الإيمانِ، وعليهِ أوَّلُ كلامِهِ[٣]. وهذا القَدَرُ لا يمنعُ من تقديرِ الله فيهم الكُفر؛ لأنَّ القولَ بالكَسْبِ حق، وإذا وافَقَ أقوالَ المُفَسِّرينَ ذَلِكَ النَّظْمُ السَّرِيُّ كيفَ يُتَوَهَّمُ أنَّ الألفاظَ تساعدُ قوله، والحمدُ لله على ذَلِك.

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٦٩).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٨٣).

(٣) «تفسير الوسيط» (٤: ٢٩).

قُرِئَ: ﴿يُحْشَرُ﴾ على البناء للمفعول، و(نَحشُر) بالنون وضمِّ الشين وكسرها، و: (يَحشُر): على البناء للفاعل، أي: يَحشُرُ اللهُ عزَّ وجلَّ، ﴿أَعْدَآءُ ٱللَّهِ﴾: الكفّارُ من الأوَّلين والآخرين. ﴿يُوزَعُونَ﴾ أي: يُحبس أوَّلهم على آخرهم، أي: يُستوقَفُ سوابِقُهم حتى تَلحقَ بهم تَوالِيهم، وهي عبارةٌ عن كثرةِ أهل النار نسألُ الله أن يُجيرَنا منها بسَعة رحمته. فإن قلتَ: ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ ما هي؟ قلتُ: مَزِيدةٌ للتأكيد، ومعنى التأكيد فيها: أنَّ وقتَ مجيئهم النارَ لا محالةَ أن يكونَ وقتَ الشهادة عليهم، ولا وجهَ لأنْ يخلوَ منها. ومثلُه قوله: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١] أي: لا بدَّ لوقتِ وقوعه من أن يكونَ وقتَ إيمانهم به. شهادةُ الجلودِ بالمُلامَسة الحرام، وما أشبهَ ذلك ممّا يُفضِي إليها من المحرَّمات. فإن قلتَ: كيف تشهدُ عليهم أعضاؤُهم وكيف تَنطِق؟ قلتُ: اللهُ عزَّ وجلَّ يُنطِقُها كما أنطق الشجرةَ بأن يَخلقَ فيها كلاماً. وقيل: المرادُ

قولُه: (قُرِئَ ﴿يُحْشَرُ﴾ على البناءِ للمفعولِ) نافع: «ويوم نحشُر» بالنُّونِ مفتوحة وضمَّ الشِّين، و«أعداءَ الله» بالنَّصب. والباقونَ: بالياء مضمومة وفتح الشِّينِ، ﴿أَعْدَآءُ ٱللَّهِ﴾ بالرَّفع[1].

قولُه: (وهي عبارةٌ عن كثرةِ أهلِ النَّار)، أي: كناية. قالَ في قوله: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [النمل: ١٧] أي: يُحْبَسُ أوَّلُهم على آخِرِهم حتى يَلحَقَهُمُ التَّوالي فيكونوا مجتمعينَ لا يتخلَّفُ منهُمْ أحد، وذَلِكَ الكثرة العظيمة. قالَ صاحب «الكَشْف»: عاملُ الظَّرْف ـ يعني «يَوْم» ـ ما دلَّ عليهِ ﴿يُوزَعُونَ﴾[2].

قولُه: (الله تعالى يُنطِقُها كما أنطقَ الشَّجرة بأن يَخلُقَ فيها كلاماً)، قالَ الإمام: فعلى هذا يَلزَمُ أن يكونَ المُتكلِّم هوَ الله تعالى؛ لأنهُ هوَ الَّذي فعَلَ الكلامَ لا ما كانَ موصوفاً بِهِ كما قُلتُمْ في الشَّجرة، كما أنهُ تعالى مُتكلِّمٌ هناكَ لا الشَّجرة، كذَلِكَ هاهنا الشَّاهِدُ هوَ الله تعالى

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٦٣٥، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٥٠).

(٢) «كشف المشكلات» (٢: ١١٨٧) بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٦) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

بالجلود: الجوارح. وقيل: هي كِنايةٌ عن الفُروج. أراد بـ ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾: كلَّ شيءٍ من الحيوان، كما أرادَ به في قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] كلَّ شيءٍ مِنَ المَقدُورات، والمعنى: أنَّ نُطقَنا ليس بعجَبٍ من قُدرة اللّـهِ الذي قَدَرَ على إنطاقِ كلِّ حيوان، وعلى خَلْقِكم وإنشائكم أوَّلَ مرَّة، وعلى إعادتِكم ورَجْعِكم إلى جَزائه. وإنما قالوا لهم: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾؛ لما تعاظَمَهم مِنْ شهادتها وكَبُر عليهم من الافتِضاح على ألسِنةِ جَوارحهم.

[﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ۝ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ ٢٢-٢٣]

والمعنى: أنكم كنتم تَستتِرُون بالحِيطان والحُجب عند ارتكابِ الفَواحش، وما كان استتارُكم ذلك خِيفةَ أن تَشهَدَ عليكم جَوارِحُكم؛ لأنكم كنتم غيرَ عالمِين

لا الأعضاء، وظاهِرُ القُرآنِ بخلافِه؛ لأنَّهم قالوا لها: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾.

وأمَّا على مَذهَبِنا فسَهل؛ لأنَّ البِنيةَ ليستْ شرطاً للحياةِ والعِلمِ والقُدرة، فالله تعالى قادر على خلقِ العقلِ والقُدرَةِ والنُّطْقِ كُلِّ في كُلِّ جُزءٍ من أجزاءِ هذهِ الأعضاء[١].

قولُه: (ما كانَ استِتارُكم ذَلِكَ خِيفةَ أنْ تشهَدَ عليكم) جَعَلَ «أن تشهَدَ» مفعولاً لَهُ بإضمارِ المضاف؛ لأنَّ «يستتر» لا يتعدى بنفسه فلا يكون مفعولاً به. وقال صاحب «الكشف»: التقديرُ مِن أنْ يشهد، فحذف[٢]، ثمَّ كلامُه المستدركُ لقوله: ﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ﴾ هذا المفعولُ له، ولهذا قال: «ولكنكم إنما استترتُم لظنكم»، المعنى: لم يكنْ استتارُكم لخوفِ الحسابِ في

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٥٦).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٨٧) بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٦) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

بشهادتِها عليكم، بل كنتم جاحِدِينَ بالبَعث والجزاءِ أصلاً، ولكنكم إنما استَترتُم لظنِّكم ﴿أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعۡلَمُ كَثِيرٗا مِّمَّا﴾ كنتم ﴿تَعۡمَلُونَ﴾؛ وهو الخَفِيَّات من أعمالكم، **وذلك الظنُّ هو الذي أهلَكَكم**. وفي هذا تنبيهٌ على أنَّ من حقِّ المؤمن أن لا يذهبَ عنه ولا يَزِلَّ عن ذهنِه **أنَّ عليه مِنَ الله عَيْناً كالئةً ورَقيباً مُهيمِناً**، حتى يكونَ في أوقاتِ خَلَواته **من ربِّه أهيبَ** وأحسنَ احتِشاماً وأوفرَ تحفُّظاً وتصوُّناً منه مع الملأ، ولا يتبسَّطَ في

يوم التناد؛ لأنكم قومٌ دُهْرِية، ولكنَّ الخوفَ لأهلِ الفضيحةِ في الدنيا مِن أبناءِ جنسِكم؛ فاستترتُم منهم لا مِن العالِم بالسرِّ والخَفِيّات؛ لأنكم كنتم تعتقدون اعتقادَ الفلاسفة ـ خذلهم الله ـ أنّ اللهَ غيرُ عالمٍ بما تفعلون في الحُجُبِ مِن ارتكابِ الفواحش.

قوله: (**وذلك الظنُّ هو الذي أهلككم**) إنما أدخلَ ضميرَ الفعلِ ليؤذِنَ أنّ الكلامَ فيه تخصيص، وذلك مِن تعريفِ الظنِّ الموصوفِ بالموصولة، وإيقاعِه خبراً لاسم الإشارةِ الدال على ما بعدهَ. جديرٌ مِن قبله لأجلِ اتصافِه بذلك الظنِّ الفاسدِ ثم تكريرِ الظن؛ لأنّ الأصل: ذلكم أرداكم، وعلى هذا أيضاً إذا جَعلَ ﴿ظَنُّكُمُ﴾ بدلاً مِن «ذلكم»، لأنه حينئذٍ توضيحٌ للواضح؛ وتوكيدٌ للنسبةِ مزيداً للتقدير، وجعلَ المشارَ إليه كالمُشخَّصِ المعيّنِ الذي لا نزاعَ فيه كما سبق في الفاتحة، «ذلكم» مبتدأٌ، و﴿ظَنُّكُمُ﴾ الخبرُ، و﴿ٱلَّذِى﴾ نعتٌ للخبرِ أو خبرٌ بعدَ خبر، و﴿أَرۡدَىٰكُمۡ﴾ خبرٌ آخر، ويجوزُ أنْ يكونَ الجميعُ صفةً أو بدلاً، و﴿أَرۡدَىٰكُمۡ﴾ الخبر، ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿أَرۡدَىٰكُمۡ﴾ حالاً.

قال صاحبُ «الكشف»: تقديرُه: ذلكم ظنُّكم مُرْدِياً إياكم[1].

قولُه: (**أنّ عليه مِن الله عيناً كالئةً ورقيباً مُهَيْمِنا**)، فيه تجريد.

قولُه: (**مِن ربِّه أهْيَب**)، «مِن ربه» متعلقٌ بـ«أهيب»، يقال: هاب منه. وقولُه: «احتشاماً» يُقَدَّرُ له مثلُ ذلك، أي؛ احتشاماً مِن ربه؛ لأنّ المصدَر لا يتقدمُه معمولُه، ولا معمولُ التمييزِ يتقدمُ على عاملِ التمييز، وكذا لا يتقدمُ معمولٌ تنازعَ فيه العاملانِ على

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٨٧) بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٧) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

سرِّه مُراقبةً من التشبُّهِ بهؤلاءِ الظانِّيـن. وقُرئ: (ولكنْ زعمتم). ﴿وَذَٰلِكُمْ﴾: رفعٌ بالابتداء، و﴿ظَنُّكُمُ﴾ و﴿أَرْدَىٰكُمْ﴾: خبـرانِ، ويجوزُ أن يكون ﴿ظَنُّكُمُ﴾ بـدلاً من ﴿وَذَٰلِكُمْ﴾، و﴿أَرْدَىٰكُمْ﴾ الـخبَر.

[﴿ فَإِن يَصْبِرُوا۟ فَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ۖ وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ ۞ وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَآءَ فَزَيَّنُوا۟ لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴾ ٢٤-٢٥]

﴿ فَإِن يَصْبِرُوا۟ ﴾ لم يَـنفعْهم الصبر، ولم يَنفكُّوا به من الثَّواءِ في النار، ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟﴾: **وإن يَسألوا العُتبى ـ وهي الرجوعُ لهم إلى ما يُحبُّون جَزَعاً مما هم فيه ـ**

العامِلَيْن، ولكن قولُه: «منه» مما تنازع فيه أسماءُ التفضيل، وضميرُه يعود إلى المؤمن. وقولُه: «مع الملأ» مقابلٌ لقوله: «في أوقاتِ خَلَواتِه» فهو مثل قولِك: زيدٌ قائمٌ أحسنُ منه قاعداً في تفضيل إحدى حالتي الشيءِ على الأخرى، تلخيصُه يكونُ في الخَلوةِ أحسنَ احتشاماً مِن ربه مِن نفسِه مع الملأ.

قوله: **(وإنْ يسألوا العُتبى، وهي الرجوعُ إلى ما يحبون)، الجوهريّ**: أعتبني فلان، إذا عاد إلى مَسَرَّتي راجعاً عن الإساءة، والاسمُ منه: العُتبى. واستعتب، طلبَ أنْ يعتب، يقال: استعتبتُه فأعتبني، أي: استرضيتُه فأرضاني.

الراغب: العتبُ كلُّ مكانٍ نابٍ بنازله، ومنه قيل للمرقاة ولأسكفةِ البابِ عَتَبة. واستعيرَ العتبُ والمعتبةُ لغلظةٍ يجدُها الإنسانُ في نفسِه على غيرِه، وأصلُه من العتبِ وبحَسَبه قيل: خَشُنَتْ بصدرِ فلانٍ ووجدَ في صدرِه غِلظة، وقولُهم: عتبتُ فلاناً، أي: أبرزتُ له الغِلظةَ التي وجدتُ له في الصدر، وأعتبتُ فلاناً: حملتُه على العتب، ويقال: أعتبتُه: أزلتُ عتبَه. والاستعتابُ: أنْ يذكرَ عتبَه ليعتب، يقال: استعتبتُ فلاناً. ويقال: لك العتبى، وهو إزالةُ ما لأجلِه يعتب، وبينهم أعتوبة، أي: ما يتعاتبون به[1].

---

(١) «المفردات في غريب القرآن» ص٥٤٤.

لم يُعتَبوا: لم يُعطَوُا العُتبى، ولم يُجابُوا إليها، ونحوُه قولُه عزَّ وعلا: ﴿أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: ٢١]. وقُرئ: وإن يُستعتَبوا ﴿فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ أي: إنْ سُئلوا أن يُرضُوا ربَّهم فما هم فاعِلُون، أي: لا سبيلَ لهم إلى ذلك. ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ﴾: وقدَّرْنا لهم، يَعْني لُمشركي مكَّة. يقال: هذانِ ثَوْبانِ قَيْضانِ: إذا كانا متكافئَيْن. والمُقايَضة: المُعاوَضة. ﴿قُرَنَآءَ﴾: أخداناً من الشياطين، جمعُ قَرِين، كقوله: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]. فإن قلتَ: كيف جازَ أن يُقيِّض لهم القرناءَ من الشياطين وهو يَنهاهم عن اتِّباع خُطواتِهم؟ قلتُ: معناه: أنه خَذَلَهم ومَنَعَهم التوفيقَ لتَصمِيمِهم على الكُفر، فلم يبقَ لهم قُرَناءُ سوى الشياطين.

قوله: (﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ﴾ وقدَّرنا لهم) رُويَ عن المصنف: ومنه: قَيْضُ البيضة: قِشْرُها؛ لأنه لباسُها، واللباسُ بقدْرِ اللابس، قال معاويةُ رضيَ الله عنه: ولو أنّ يزيدَ قياضُ غوطةِ دمشقَ رجالاً ما رضيت.

الراغب: في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾ [الزخرف: ٣٦]، أي: نُتِح ليستوليَ عليه استيلاءَ القيضِ على البيض[١].

قوله: (المقايضة: المعاوضة)، الجوهريّ: قايضتُ الرجلَ مقايضة، أي: عاوضتُه بمتاع؛ وهما قيضانِ، كما تقول: بيعان.

قوله: (كيف جاز أنْ يُقَيِّضَ لهم القرناءَ مِن الشياطينِ وهو ينهاهم عن اتباعِ خُطُواتهم؟)، الانتصاف: الآية على ظاهرها، فالله تعالى ينهى عما يريد وقوعه، وبذلك صرحت هذه الآية، فتقولُ لمن يخرجُها عن موضعِها: ولو لم يكنْ في القرآنِ حجةٌ على القدريةِ الذين هم مجوسُ هذه الأمةِ بشهادةِ نبيِّها صلواتُ الله عليه سوى هذه الآيةِ لكفى بها، فهذا موضعُ هذه المقالةِ التي أنطَقَه الله بها[٢].

---

(١) «المفردات في غريب القرآن» ص٦٨٧.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٤: ١٩٦).

والدليلُ عليه: ﴿وَمَن يَعْشُ﴾ ﴿نُقَيِّضْ﴾. ﴿مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾: ما تقدَّم من أعمالهم وما هم عازِمُون عليها. أو ﴿مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ من أمْرِ الدنيا واتِّباع الشهوات، ﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾: من أمْرِ العاقبة، وأن لا بَعْثَ ولا حِساب. ﴿وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ يعني: كلمةَ العذاب، ﴿فِي أُمَمٍ﴾: في جُملةِ أُمم. ومثلُ «في» هذه ما في قوله:

إنْ تَكُ عَنْ أحسَنِ الصَّنِيعَةِ[1] مَأْ فُوكاً ففي آخرِينَ قد أُفِكُوا

يريد: فأنتَ في جُملةِ آخرين، وأنتَ في عِدَادِ آخرين، لستَ في ذلك بأوحَدَ. فإن قلتَ: ﴿فِي أُمَمٍ﴾ ما محلُّه؟ قلتُ: محلُّه النصبُ على الحال من الضميرِ في ﴿عَلَيْهِمُ﴾ أي: حقَّ عليهم القولُ كائنينَ في جُملة أُمَم. ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ﴾: تعليلٌ لاستحقاقِهم العذاب. والضميرُ لهم وللأُمَم.

[﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ * فَلَنُذِيقَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ * ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ ٢٦-٢٨]

قوله: (﴿وَمَن يَعْشُ﴾ ﴿نُقَيِّضْ﴾)، أي: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]، فأوقع ﴿نُقَيِّضْ﴾ ـ وهو فعلُ الله ـ جزاءً للشرطِ ومسبباً عن فعلِ العبد خلقاً، وعند أهلِ السنةِ: من فعلِه كسباً.

وقلت: ويؤيدُ قولَ صاحبِ «الانتصاف» قولُه تعالى: ﴿وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ﴾ أي: حقَّ عليهم قولُنا: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣].

قولُه: (مأفوكاً)، أي: مصروفاً، والإفك: الصرف، وأفكتُه: صرَفْتُه بالكذب والباطل، والأفّاك: الذي يصدُّ الناسَ عن الحقِّ بالكذب.

---

(١) في الأصل الخطي كتب فوقها: «المروءة»، كأنها رواية أخرى.

قُرئ: (﴿وَٱلْغَوْاْفِيهِ﴾) بفتح الغين وضمِّها. ويقال: لَغى يَلغَى، ولَغا يلغُو، واللَّغْوُ: الساقطُ من الكلام الذي لا طائلَ تحتَه. قال:

مِنَ اللَّغا ورَفَثِ التكلُّم

والمعنى: لا تَسمعوا له إذا قُرئ، وتَشاغَلُوا عند قراءته برفعِ الأصوات **بالخُرافات**

قوله: (**قُرِئ: ﴿وَٱلْغَوْاْفِيهِ﴾ بفتح الغين وضمِّها**)[1] الفتحُ مشهورة، والضمُّ شاذٌ، قال صاحبُ «المطلع»: هي قراءةُ عيسى بنُ عمرَ، وهو على الفتحِ من حدِّ: صَنَع، وعلى الضمِّ من حَدِّ: دخل، قالَه الأخفش، وفي «ديوانِ الأدبِ» مِن حدِّ علم يقال: لغا يلغو لغواً ولغَى يلغى، أو لغي يلغي لغًى.

قوله: (**من اللَّغا ورفَثِ التكلم**) أوله:

ورُبَّ أسرى بالحجيجِ الكُظَّم

وفي الشرحِ:

أستغفرُ الرحمنَ ذا التعظم

قولُه: (**بالخرافات**)، **النهاية**: خُرافة، اسمُ رجلٍ من عُذْرَةَ استهوته الجنّ، وكان يحدثُ بما رأى فكذبوه وقالوا: حديثُ خُرافة، وأجروه على كلِّ ما كذبوه من الأحاديث، وعلى كلِّ ما يُسْتَمْلَحُ ويُتَعَجَّبُ منه، وفي الحديث: «أنه قال خرافةَ حق»[2].

الجوهريّ: الراءُ فيه مخففةٌ ولا يدخلُه الألف؛ لأنه معرفة؛ إلا أنْ يريدَ به الخُرافاتِ الموضوعة مِن حديثِ الليل. رُوي عن المصنف أنه قال: المسموعُ مِن العربِ الخرافاتُ بالتشديد.

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٥٦).

(٢) ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» دون بيان إسناده. لكن في «المعجم الأوسط» للطبراني (٦٦٨) عن عائشة: «إنَّ أصدق الحديث حديث خرافة»، قال في «مجمع الزوائد» (٤: ٣١٥): في إسناده علي بن أبي سارة وهو ضعيف. وأخرجه أبو يعلى (٤٢٤٢)، وأحمد (٢٥٢٤٤).

والهَذَيان والرمل وما أشبهَ ذلك؛ حتى تُخلِّطوا على القارئ وتُشوِّشوا عليه وتَغْلِبوه على قراءته. كانت قُريشٌ تُوصِّي بذلك بعضُهم بعضاً. ﴿فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ يجوز أن يريدَ بـ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾: هؤلاءِ اللَّاغِين والآمِرين لهم باللَّغوِ خاصَّة، وأنْ يذكر الذين كَفروا عامّةً؛ ليَنطَوُوا تحتَ ذِكْرهم. وقد ذَكَرْنا إضافةَ ﴿أَسْوَأَ﴾ ....

قوله: (والرمل)، الأساس: مِن المجازِ كلامٌ مُرْمَل، أي مُزيَّف، وعن بعضِهم: الرملُ الرجَزُ يقالُ أراجيزُ العرب؛ وهو ما يقولُه الصبيانُ مِن العربِ وما يقولُه المقاتِلةُ في الحربِ فيما بينهم.

الجوهري: الرَّمَل جنس من العروض.

قوله: (ويجوزُ[1] أنْ يريدَ بـ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾) يُروى بالواوِ وبغير الواو، ويُروى وأن يُذْكَرَ الذين كفروا، ولكنْ ذكرُ الأولِ أصحُّ دراية؛ لأنّ التقديرَ يجوزُ أن يريدَ بالذين كفروا هؤلاءِ اللاغين وَضْعاً للمُظْهَرِ موضعَ المضْمَر، ويجوزُ أنْ يُذْكَرَ الذين كفروا عامة، فيدخل فيه هؤلاء اللاغين[2] دخولًا أوليًا.

قولُه: (وقد ذكرنا إضافةَ ﴿أَسْوَأَ﴾) أي: في سورةِ «الزمر» عندَ قولِه تعالى: ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾ [الزمر: ٣٥] وذكرَ فيه أنّ إضافةَ «أسوأ» ليس مِن إضافةِ أفعلَ إلى ما أُضِيفَ إليه لقصدِ الزيادةِ عليه، ولكنْ مِن إضافةِ الشيءِ إلى ما هو بعضُه مِن غيرِ تفضيلٍ، كقولك: الأشجُّ أعدلُ بني مروان. لأنّ التقدير: ليجزيهم أسوأَ جزاءِ الذي كانوا يعملون، وهذا غيرُ مستقيم على التفضيل؛ لأنَّ الكفرةَ مجزيونَ بالعذابِ الشديد، وليس المرادُ أنَّ بالعذابِ سوءاً وأسوأَ، وأنهم مجزيونَ بالأسوأ دونَ السوء، ويمكنُ أن تجريَ الإضافةُ على ظاهرِها، ويكونَ عطفُ قولِه: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى﴾ الآية على قولِه: ﴿فَلَنُذِيقَنَّ﴾ الآية، على نحوِ عطفِ «جبريل» على «ملائكته»، كأنه قيل: فلنُذيقَن أولئك اللاغين بما فعلوا مِن الشركِ والإفسادِ والعصيانِ عذاباً شديداً، وخصوصاً لنَجزينَّهم أسوأَ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، والواو ليست في «الكشاف»، وسيتكلم فيه المؤلف رحمه الله.

(٢) كذا في الأصول الخطية، والصواب: «اللاغون».

....

جزاءِ أعمالِهم مِن الاستهزاءِ بآياتِ الله وتحقيرِ القرآنِ المجيد، وقولِهم: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾.

والنظمُ يساعدُ هذا التأويل؛ لأنـه لما رتب ﴿فَلَنُذِيقَنَّ﴾ على ما سبق وعطفَ عليـه ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ﴾ بعدَ إثباتِ الكفرِ لهم والاستخفافِ بكتابِ الله المجيدِ علَّلَ استحقاقَ العذابِ الشديدِ بوضع ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ موضعَ الضميرِ تقريراً، وعلَّلَ استحقاقَ الأسوأ بوضعِ ﴿أَعْدَاءِ اللَّهِ﴾ موضعَ ﴿هم﴾ تلويحاً، وأُشيرَ إلى الأسوأ ـ وهو قريب ـ باسمِ الإشارةِ الدالِ على البعد؛ ليُؤْذِنَ بالفرقِ بين الجزاءيْنِ والبونِ بينَ الكفرتَيْن ثم بَيّن بأنّ هذا الجزاءَ الخاصَّ موجبُه ذلك الاستخفاف تصريحاً بأنْ ختمَ الكلامَ بقولِه: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ وأعاد بذكرِ الجزاء، ووضعَ الآياتِ موضعَ القرآن، وأُوثِرَ صيغةُ التعظيم تربيةً لتلك الفوائدِ وترشيحاً لها، وعبَّرَ عن اللغوِ بالجحدِ رداً للعَجُزِ على الصدْرِ كما قال المصنف: «أي: جزاءً بما كانوا يلغون فيها» فذكرَ الجحودَ الذي هو سببُ اللغو، وهذا نوعٌ من أنواعِ ردِّ العَجُزِ على الصدر؛ لما بينَ قولِهم: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ الآية، وبينَ قولِه: ﴿بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ من التوافقِ المعنوي؛ لأنّ مَن يستهزئُ بالقرآنِ لا بدَّ أنْ يكونَ جاحداً له، فظهرَ أنَّ الإضافةَ في الآيةِ مما قُصِدَ بها الزيادةُ على ما أُضيفَ إليه، ولما ألحقَ المصنفُ هذا الأسوأَ بذلك، نحنُ نلحقُ ذلك بهذا النشرِ بعضدِ هذا التقرير.

وفي هذه الاعتباراتِ تعريضٌ بمَن لا يكـونُ عندَ كلامِ الله المجيدِ خاضعاً خاشعاً متفكراً متدبراً، وتهديدٌ ووعيدٌ شديدٌ لمن يصدرُ عنه عند سماعِه ما يُشوِّشُ على القارئِ ويُخلّطُ عليه القراءة، وإرعادٌ وإبراقٌ لمن يُدْرَكُ منه قلةُ مبالاةٍ به؛ فضلاً عمن ينبذُه وراءَه ظِهْرِيّاً؛ واشتغلَ بما ينافيه من العلوم المذمومة، فانظر إلى عظمةِ القرآنِ المجيد، وتأملْ في هذا التغليظِ والتشديد، واشهدْ لمن عظَّمه وأجلَّ قدْرَه وألقى إليه السمعَ وهو شهيدٌ بالفوزِ العظيمِ والدرجاتِ المقيم، رزقنا اللهُ وإياكم معاشرَ الإخوانِ توقيرَ كلامِ الله وتوقيرَ حرمتِه، واستنباطَ دقيقِ معانيه، وتحقيقَ مبانيه، ووفقنا بفضلِه وجودِه للعملِ بما فيه، إنه خيرُ مأمولٍ ونِعْمَ مسؤول.

بما أغنى عن إعادته. وعن ابنِ عبّاس: ﴿عَذَابًا شَدِيدًا﴾: يوم بَدْر. و﴿أَسْوَأَ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ في الآخرة، ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الأسوإ، ويجبُ أن يكون التقدير: أسوأَ جزاءِ الذي كانوا يَعملون؛ حتى تستقيمَ هذه الإشارةُ. و﴿ٱلنَّارُ﴾: عطفُ بيان للجَزاء، أو خبرُ مبتدأٍ محذوف. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾؟ قلتُ: معناه: **أنّ النار في نفْسِها دارُ الخُلد**، كقوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، والمعنى: أنَّ رسولَ الله ﷺ أسوةٌ حَسنة، وتقولُ: لك في هذه الدارِ دارُ السرور، وأنت تعني الدارَ بعَيْنها. ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ أي: جزاءَ بما كانوا يَلغون فيها، فذَكَرَ الجحودَ الذي سببُ اللَّغو.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ﴾ ٢٩]

﴿ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ أي: الشيطانَيْن اللَّذين أضلّانا ﴿مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾؛ لأنّ الشيطانَ على ضَرْبَيْن: جِنّيٌّ وإنْسيّ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقال: ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ * مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٥-٦]. وقيل: هما إبليسُ وقابيلُ؛ لأنهما سَنّا الكُفرَ والقَتْلَ بغيرِ حقٍّ. **وقُرِئ: (أَرْنا) بسكونِ الراء**؛ لثِقَل الكسرة، كما قالوا في فَخِذ: فَخْذ.

قوله: (**أنَّ النارَ في نفسِها دارُ الخلد**) قال ابنُ جِنّي[1]: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ وهي بنفسِها دارُ الخلد، فكأنه جَرَّدَ مِن الدارِ داراً، وعليه قولُ الأخْطل:

بنزوةِ لصٍّ بعدما مَرَّ مُصْعَبٌ ... بأشعثَ لا يفلى ولا هو يقملُ

ومصعبٌ بنفسِه هو الأشعث، كأنه استخلصَ منه أشعث.

قوله: (**وقُرِئ «أَرْنا»[2] بسكون الراء**) ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وأبو شعيب، وقرأ أبو عمروٍ عن اليزيديِّ: باختلاسِ كسرتِها، والباقون: بإشباعها.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٣٨).

(٢) انظر: «حجة القراءات»: ٦٣٦، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٥٧).

وقيل: معناه: أعطِنا اللَّذَيْن أضلَّانا. وحكَوْا عن الخليل: إنك إذا قلتَ: أَرِني ثوبَك بالكسر، فالمعنى: بَصِّرْنيه، وإذا قلتَه بالسكون؛ فهو استِعْطاء، معناه: أعطِني ثوبَك. ونظيرُه: **اشتهارُ الإيتاء في معنى الإعطاء. وأصلُه: الإحضار.**

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ۞ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٓ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ۞ نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ﴾ ٣٠-٣٢]

﴿ثُمَّ﴾ لتَراخي الاستقامةِ عن الإقرار في المَرْتبة وفضلِها عليه؛ لأنّ الاستقامةَ لها الشأنُ كلُّه، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ﴾ [الحجرات: ١٥]، والمعنى: **ثُمَّ ثَبَتُوا على الإقرارِ ومُقتضَياته.** وعن أبي بكرٍ

قوله: (**اشتهارُ الإيتاءِ في معنى الإعطاء، وأصلُه: الإحضار**)، الجوهريّ: آتاه إيتاء، أي؛ أعطاه، وآتاه أيضاً، أي؛ أتى به، ومنه قوله تعالى: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾ [الكهف: ٦٢] أي؛ ائتنا به.

قوله: (**ثم ثبتوا على الإقرارِ ومقتضياته**) يعني لم يُرِدْ بالقولِ مجرّدُ النطقِ فحسب؛ بل هو وما يستتبعه، وذلك أنّ هذا القولَ ادعاءٌ من القائلِ بأنه رضيَ بالله رباً، والرضا بذلك إقرارٌ بأنّ المعبودَ الخالقَ المنعمَ على الإطلاقِ مالكُه ومدبرُ أمرِه، وذلك يوجبُ القيامَ بمقتضياتِه من الشكرِ باللسانِ وتحقيقِ مراضيه بالقلبِ والجوارح، وعلى هذا النهجِ وردَ عن عبدِ الله بن مُغَفَّلٍ قال: «جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: إني أحبُّك. قال: انظرْ ما تقول. فقال: والله إني لأحبُّك، ثلاثَ مرات، قال: إن كنتَ صادقاً فأعِدَّ للفقرِ تجفافاً، الفقرُ أسرعُ إلى من يحبُّني مِن السيل إلى منتهاه». أخرجه الترمذي[1]، وأنشد في معناه:

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٥٠)، والروياني في «المسند» (٢: ٨٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣: ٦٢).

الصدِّيق رضي الله عنه: استقامُوا فِعلاً كما استقاموا قولاً. وعنه: أنه تَلاها، ثم قال: ما تقولون فيها؟ قالوا: لم يُذنِبوا. قال: حَملتم الأمْرَ على أشدِّه. **قالوا: فما تقول؟ قال: لم يَرجِعُوا إلى عبادةِ الأوثان**. وعن عمرَ رضي الله عنه: استقامُوا على الطريقة، **لم يَرُوغوا رَوَغانَ الثعالب**. وعن عثمانَ رضي الله عنه: أخلَصُوا العملَ. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أدَّوُا الفرائضَ. وقال سفيانُ بن عبدِ الله الثقفيُّ: قلتُ: يا رسولَ الله، ....

تهــون عــلينا في المعالي نفوسنا ومن طلب الحسناء لم يَغْلُه المهْرُ[(١)]

النهاية: التجفاف شيءٌ مِن سلاحٍ يُتْرَكُ على الفرسِ يقيه الردى، وقد يلبَسُه الإنسان، ولما كان هذا الكلامُ مِن الجوامع، وسأل الصحابيُّ عن أمرٍ يعتصمُ به، أجابه صلواتُ الله عليه بقولِه: «قل ربي الله ثم استقم»[(٢)].

قوله: (**قالوا: فما تقول؟ قال: لم يرجعوا إلى عبادة الأوثان**) هو من قوله صلوات الله عليه حين قرأ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ قال: «قد قال الناسُ، ثم كفرَ أكثرُهم، فمَن مات عليها فهو ممَن استقام»، أخرجه الترمذي عن أنس[(٣)].

قوله: (**لم يَروغوا رَوَغان الثعالب**)، ويروى «الثعلب»، الأثرُ مذكورٌ في «شرح السنة»[(٤)]، **النهاية**: روغانُ الثعلبِ مثلٌ لمن لا يثبتُ على حال، وفي حديث قيس: «خرجتُ أُريغُ بعيراً شرد مني»[(٥)]، أي؛ أطلبُه بكلِّ طريق.

---

(١) لأبي فراس الحمداني من قصيدته الشهيرة:

أراك عصيَّ الدمعِ شيمتك الصَّبْرُ أما للهــوى نَهْيٌ عليــك ولا أمر

(٢) أخرجه الترمذي (٢٤١٠) وابن ماجه (٣٩٧٢) والدارمي (٢٧٥٣) وأحمد (١٥٤١٨) وابن حبان (٥٦٩٨) عن سفيان بن عبدالله.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٢٥٠) والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٤٠٦)، والبزار (٦٨٨٥)، وأبو يعلى (٣٤٩٥).

(٤) «شرح السنة» (١: ٣١)، وأخرجه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» (١: ١١٠) عن عمر بن الخطاب.

(٥) لم أجده.

أخبرْني بأمرٍ أعتصمُ به، قال: «قل: ربِّيَ اللهُ، ثُمَّ استقِمْ»، قال: فقلتُ: ما أَخوَفُ ما تخافُ عليَّ؟ فأخَذَ رسولُ الله ﷺ بلسان نفْسِه فقال: «هذا». ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ عند الموتِ بالبُشرى. وقيل: البُشرى في ثلاثةِ مَواطنَ: عند الموتِ، وفي القبرِ، وإذا قامُوا من قُبورهم. ﴿أَلَّا تَخَافُوا﴾ «أنْ» بمعنى «أيْ»، أو مخفَّفةٌ من الثقيلة، وأصلُه: بأنَّه لا تَخافوا، والهاءُ ضميرُ الشَّأن. وفي قراءةِ ابن مسعود رضي الله عنه: (لا تخافوا)، أي: يقولون: لا تخافوا. والخوف: غمٌّ يَلحق لتوقُّعِ المكروه، والحُزن: غمٌّ يلحقُ لوقوعه من فَواتِ نافعٍ أو حُصولِ ضارٍّ. والمعنى: أنَّ الله كَتَبَ لكم الأمْنَ من كلِّ غمٍّ، فلن تَذُوقُوه أبداً. وقيل: لا تَخافوا ما تَقْدَمُون عليه، ولا تَحزنوا على ما خَلَّفتم. كما أنَّ الشياطينَ قُرناءُ العُصاة وإخوانُهم، فكذلك الملائكةُ أولياءُ المتَّقِينَ وأحبَّاؤهم في الدارَيْن. ﴿تَدَّعُونَ﴾: تتمنَّون. والنُّزُل: رِزْقُ النَّزيل؛ وهو الضَّيف، **وانتصابُه على الحال.**

قوله: (**أخبِرني بأمرٍ أعتصمُ به**) الحديث، أخرجه أحمدُ بنُ حنبلٍ والترمذيُّ وابنُ ماجه والدارميّ[1].

قوله: (**وانتصابُه على الحال**) قال صاحب «الكشف»: إن جعلتَ «نُزُلاً» جمع نازل، كشارفٍ وشُرُف، وصابرٍ وصُبُر، كان حالاً من الكاف والميم، أي لكم فيها نازلين، ويكون قوله: ﴿مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ﴾ في موضعِ نصبِ صفةٌ «النزلاً» أي نازلينَ مِن أمرِ غفورٍ رحيم، قال أبو عليّ: ولا يكونُ مِن غفورٍ رحيمٍ متعلقاً بـ﴿تَدَّعُونَ﴾، لأنّ الحالَ التي هي من المجرورِ قد فصلَ بينهما، ولكنْ إنْ جعلتَ ﴿نُزُلًا﴾ حالاً من الضمير المرفوع في ﴿تَدَّعُونَ﴾ على تقدير: تدعون أنتم نزلا، جاز أن يتعلق ﴿مِّنْ﴾ بـ﴿تَدَّعُونَ﴾ لأن الحالَ والظرفَ جميعاً في الصلة، وهذا يدلُّ على أنّ الحالَ مما في الصلةِ ليس كالحالِ عن الموصول؛ لأنّ الحالَ عن الموصولِ يؤذنُ بتمامِه فيصيرُ فاصلاً بين الموصولِ وما بعدَ الحالِ مِن الصلة، ويجوزُ أنْ يكونَ

---

(١) أخرجه أحمد (١٥٤١٨)، والترمذي (٢٤١٠)، وابن ماجه (٣٩٧٢)، والدارمي (٢٧٥٣)، وابن حبان (٥٦٩٨) عن سفيان بن عبدالله.

[﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ ٣٣]

﴿مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ عن ابن عبّاسٍ: هو رسولُ الله ﷺ، دَعا إلى الإسلام ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ فيما بَيْنَه وبين ربِّه، وجَعَلَ الإسلامَ **نِحْلَةً** له. وعنه: إنهم أصحابُ رسولِ الله ﷺ. وعن عائشةَ رضي الله عنها: ما كنّا نشكُّ أنَّ هذه الآيةَ نزلتْ في المؤذِّنين. وهي عامّةٌ في كلِّ مَن جمع بين هذه الثلاثِ: أنْ يكونَ موحِّداً مُعتقِداً لِدينِ الإسلام، عامِلاً بالخير، داعِياً إليه؛ وما هم إلّا طبقةُ العالِمين العامِلين من أهل العَدْل والتوحيد، الدُّعاةِ إلى دِيْنِ الله. وقولُه: ﴿وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ **ليس الغَرَضُ أنه تكلَّمَ بهذا الكلام، ولكنْ جَعَلَ دِينَ الإسلام مذهبَه ومُعتقَدَه**، كما تقولُ: ....

﴿نُزُلًا﴾ حالاً من الموصول، أي لكم الذي تدعونه معداً. ولا يكونُ جمعَ «نازل» بل هو من النُّزلِ الذي يُجْعَلُ للضيفان، وهذا إنما يكونُ على قولِ من رفعَ بالظرفِ كقولهم: في الدارِ زيدٌ قائماً، وأما مَن رفعَ بالابتداء فلا يكونُ حالاً من «ما» ولكن من الضميرِ في الظرف، أو مِن الضميرِ المنصوبِ المحذوف، أي ما تدعونه نزلاً[1].

قوله: (**نِحْلة**) أي؛ ملةً ومذهباً له. **الجوهريّ**: فلانٌ ينتحلُ مذهبَ كذا وقبيلةَ كذا؛ إذا انتسبَ إليه.

قولُه: (**ليس الغرضُ أنه تكلَّم بهذا الكلام، ولكنْ جعلَ دينَ الإسلامِ مذهَبه ومُعتقدَه**)، نحوه قال في قوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]، قال: ومعنى «قال له أسلم» قال: أخطر ببالِه النظر في الدلائلِ المؤديةِ إلى المعرفةِ والإسلام «فقال أسلمت»، أي: فنظر وعرف.

قال الإمام: إن السعادة لها مرتبتان: التام، وفوق التام، أمّا التامُّ فهو أنْ يكتسبَ مِن الصفاتِ الفاضلةِ ما لأجلِها يصيرُ كاملاً في ذاته، فقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٩٠) بتحقيق د. محمد الدالي، و(٢: ٢٨٧) بتحقيق د. عبد القادر السعدي.

هذا قولُ أبي حَنيفة، تريدُ مذهبَه.

ٱسْتَقَـٰمُوا۟﴾ إشارةٌ إلى هذه المرتبة، فإذا فرغَ مِن هذه الدرجةِ اشتغلَ بتكميلِ الناقصين، وهو فوقَ التام، فقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ إشارةٌ إلى هذه المرتبة، واعلمْ أنّ مَن آتاه اللهُ عزَّ وجلَّ قريحةً وقّادةً ونصاباً وافياً مِن العلومِ الإلهيةِ الكثيفةِ عَرفَ أنْ لا ترتيبَ أحسنُ وأكملُ مِن ترتيب آيِ القرآن(١).

وقلت: فعلى هذا ينبغي أن يكون قوله: ﴿وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ جامعاً للمعاني السابقة، ولا يكونُ محصوراً في القولِ المجردِ لمجيئه على طريقةِ التذييل، وعلى أسلوبِ قولك: زيدٌ من العلماء، أي: له مساهمةٌ معهم في هذا الوصف، والعلمُ له كاللقبِ المشهور، فكأنه قال: إنني لمن الذين لهم القَدَحُ المعلى في التسليم والتفويض.

الراغب: الإسلامُ في الشريعة ضربان: أحدُهما: دونَ الإيمان، وإياه عنى بقوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]؛ والثاني: فوقَ الإيمان، وهو أنْ يكونَ مع الاعترافِ اعتقادٌ بالقلبِ ووفاءٌ بالفعلِ واستسلامٌ في جميعِ ما قضى وقدر، كما ذُكِرَ عن إبراهيمَ عليه السلام في قوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١](٢).

قوله: (**هذا قول أبي حنيفة**) يريدُ: مذهبَه. **النهاية**: منه الحديث: «لما أراد أنْ يعتكفَ ورأى الأخبيةَ في المسجدِ فقال: آلبرَّ تقولون بهن؟»(٣)، أي: أتظنون وترَوْنَ أنهنَّ أردْنَ البر؟

ومنه: «سبحان الذي تَعطَّفَ بالعزِّ وقال به»(٤)، أي: أحبَّه واختصَّه لنفسِه، كما يقال: فلانٌ يقولُ بفلان، أي: بمحبتِه واختصاصِه، وقيل: معناه: حكمَ به، فإنَّ القول يُستعمَلُ في معنى الحكم. وقال الأزهريّ: معناه: غَلَبَ به، وأصلُه مِن قِبَلِ الملك؛ لأنه ينفذُ قولَه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٦٢).

(٢) «المفردات في غريب القرآن» ص٤٢٣.

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٣٣)، ومسلم (١١٧٢) عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١: ١٦٥)، والمروزي في «مختصر قيام الليل» ص٣٣٧ عن ابن عباس.

[﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ۝ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ ٣٤-٣٥]

يعني: أنَّ الحسنةَ والسيِّئة مُتفاوِتتانِ في أنفُسِهما، فخُذِ الحسنةَ التي هي أحسنُ من أُختِها إذا اعترضَتْك حَسنتانِ فادفعْ بها السيِّئةَ التي تَرِدُ عليك مِن بعضِ أعدائك. ومثالُ ذلك: رجلٌ أساءَ إليك إساءةً، فالحسنةُ: أنْ تعفوَ عنه، والتي هي أحسنُ: أنْ تُحسِنَ إليه مكانَ إساءته إليك، مثل أنْ يذمَّك فتَمدحَه، ويَقتُلَ ولدَك فتَفتدِيَ ولدَه من يَدِ عدوِّه، فإنك إذا فعلتَ ذلك انقلَبَ **عدوُّك المُشاقُّ** مِثْلَ الوليِّ الحَميم مُصافاةً لك. ثم قال: وما يُلقَّى هذه الخَليقةَ أو السَّجِيَّة ـ التي هي مقابلةُ الإساءةِ بالإحسان ـ إلّا أهلُ الصَّبر، وإلا رجلٌ خَيِّرٌ وُفِّق لحظٌّ عظيم من الخير. فإن قلتَ: **فهلّا قيل: فادفعْ بالتي هي أحسن**؟ قلتُ: هـو على تقديرِ قائـلٍ قال: فكيف أصنعُ؟ فقيل: ادفعْ بالتي

قولُه: (عدوُّك المُشاقّ)، أي: المخالفُ الذي أخذَ في شقٍّ وأنت في شقّ. **الجوهريّ**: المشاقَّةُ والشِّقاق: الخلافُ والعداوة.

قوله: (**فهلا قيل: فادفعْ بالتي هي أحسن؟**) السؤالُ واردٌ على تفسيرِه السابق، وقولُه: «إذا اعترضتْك حسنتانِ فادفع بها السيئةَ التي تَرِدُ عليك مِن بعضِ أعدائِك» يعني: حين أعلمناك بتفاوتِ الحسنتينِ إذا وردتْ عليك سيئةٌ مِن بعضِ أعدائِك فادفَعْها بإحدى الحسنتين، وهي التي أحسنُ، لأنك من أولي العزمِ وصاحبِ الخلقِ العظيم، فالفاءُ لازمةُ الترتُّب، فلم تركها؟ وأجاب بأنَّ الترتيبَ موكولٌ إلى الذهنِ الذي هو أقوى الدليلين، وتركَ الوصلَ إلى الفصلِ للاستئناف، وتقديرُ سؤالِ السائل، فـ﴿أَحْسَنُ﴾ على هذا على حقيقتِه، وقولُه: «وقيل: «لا» مزيدة» عطفٌ على قولِه: «إنَّ الحسنةَ والسيئةَ متفاوتتان في أنفسِهما»، والمعنى: أنّ بينَ الحسنةِ والسيئةِ بَوناً بعيداً، ولا يكن اختيارُك إلا الحسنة، فعدلَ إلى الأحسنِ للمبالغة؛ لأنه على الوجهِ الأولِ وقعتِ الموازنةُ بين الحسنتينِ وبينَ السيئتين. وفي الثاني بينَ الحسنةِ والسيئة.

فإن قلت: قد عُلم بها تَقَرَّرَ الموازنةُ بين الحسنتين، فما معنى الموازنةِ بين السيئتين؟ قلت:

هي أحسنُ. وقيل: ﴿وَلَا﴾ مَزيدة، والمعنى: ولا تستوي الحسنةُ والسيِّئة. فإن قلتَ: فكان القياسُ على هذا التفسيرِ أن يُقال: ادفعْ بالتي هي حسنةٌ! قلتُ: أجَل، ولكنْ وُضِع «التي هي أحسنُ» موضعَ الحسنة؛ ليكونَ أبلغَ في الدفعِ بالحسنة؛ لأنَّ مَن دَفع بالحُسنى هانَ عليه الدفعُ بما هو دُونها. وعن ابنِ عبّاس: ﴿بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾: الصَّبرُ عند الغَضَب، والحِلْم عند الجَهْل، والعَفو عندَ الإساءة. وفُسِّر الحظُّ بالثواب. وعن الحسن: واللّٰهِ ما عَظُمَ حظٌّ دون الجَنة. وقيل: نزلتْ في أبي سُفيانَ بن حَرْب، وكان عدوّاً مُؤذياً لرسولِ الله ﷺ، فصار وليّاً مُصافياً.

[﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ ٣٦]

النَّزْغ والنَّسْغ بمعنًى، وهو شِبْه النَّخسِ. والشيطانُ يَنزَغ الإنسانَ كأنه يَنخَسُه ببَعْثه على ما لا يَنبغي. وجُعِلَ النَّزْغُ نازغاً، كما قيل: جَدَّ جِدُّه. **أو أُريدَ: وإمّا ينزغنَّك نازغٌ**؛ وصفاً للشيطان بالمَصْدر. أو لتَسْويلِه. والمعنى: وإنْ صَرَفَك الشيطانُ عمّا وُصِّيت به من الدَّفع بالتي هي أحسنُ ﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ﴾ من شَرِّه، **وامضِ على شأنك** ولا تُطِعْه.

إنّ المسيءَ إذا أساء إليك فإنك إنْ جازيتَه بمثلِ تلك السيئةِ فحسنتُك سيئةٌ بالنسبةِ إليك؛ لما كان عليك أن تعفوَ عنه؛ بل تحسنُ إليه، لكن لا تستوي سيئتُك وسيئتُه. وسيجيء إنْ شاء اللهُ تعالى في سورةِ «الشورى» الكلامُ فيه عند قولِه: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠].

قوله: (**أو أريد: وإما يَنزَغنّك نازغ**) وعلى هذا «من» بيانية، جُرِّدَ مِن الشيطان؛ إما شيطانٌ آخرُ وسُمِّيَ نازغاً، أو جُرِّدَ منه وصفُه الذي هو تسويلُه وجُعِلَ نازغاً، فهو هو أيضاً، وعلى الأولِ كانت ابتدائية، المعنى: إما ينزغنك مِن جهةِ الشيطانِ نزغٌ فأسندَ الفعلَ إلى فعلِه مجازاً.

قوله: (**وامضِ على شأنك**) أي خلصتَ مِن نَزَغاتِه. **الأساس**: مضى على أمرِه، تمَّ عليه. ومضى السيفُ في الضريبة. ومَضى في حاجته.

[﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ * فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ ﴾ ٣٧ - ٣٨]

الضميرُ في ﴿خَلَقَهُنَّ﴾ للَّيلِ والنهار والشمسِ والقمر؛ لأنَّ حُكْمَ جماعةِ ما لا يَعقل حكمُ الأُنثى، أو الإناث. يقالُ: الأقلامُ بَرْيتُها وبَرْيتُهنّ، أوْ لمّا قال: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ﴾ كُنَّ في معنى الآيات، فقيل: ﴿خَلَقَهُنَّ﴾. فإن قلتَ: أين موضعُ السَّجدة؟ قلتُ: عند الشافعيِّ رحمه الله: ﴿تَعْبُدُونَ﴾، وهي روايةُ مَسرُوق عن عبدِ الله؛ لذِكْرِ لفظ السَّجدة قَبْلَها. وعند أبي حَنيفة رحمه الله: ﴿يَسْـَٔمُونَ﴾؛ لأنها تمامُ المعنى،

قولُه: (أو لما قال: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ﴾ كنَّ في معنى الآيات) ويُروى: في معنى الآيات، وهو الأصحّ، فقيل: ﴿خَلَقَهُنَّ﴾ جوابٌ عما قيل، لا يصحُّ أنْ يعودَ إلى الشمسِ والقمرِ والليلِ والنهار؛ لأنّ المذكرَ والمؤنث إذا اجتمعا كانت الغلبةُ للتذكيرِ دونَ التأنيث. وأجاب المصنفُ بأنها في معنى الآيات، قال الزجاج: قد قيل: الليلُ والنهارُ والقمر، وهي مذكرة، وقد قال: «خَلَقَهن» والهاءُ والنونُ تدلُّ على التأنيث، وفي الجوابِ وجهان: أحدُهما: أنّ ضميرَ ما لا يعقِلُ على لفظِ المؤنث، تقول: هذه لناشقٌ فِسْقُها، وإنْ شئتَ «فسقهن». وثانيهما: أنْ يرجعَ إلى معنى الآيات؛ لأنه تعالى ومن آياتِه هذه الأشياء، فاسجدوا لله الذي خلقهن[1].

قوله: (عند الشافعيِّ رضيَ الله عنه: ﴿تَعْبُدُونَ﴾) أي؛ الشافعيُّ يسجدُ عند ﴿تَعْبُدُونَ﴾، وأبو حنيفةَ عند ﴿يَسْـَٔمُونَ﴾. وقلت: الأصحُّ الثاني. قال صاحبُ «الروضة»: الأصحُّ أنه عقيبَ ﴿يَسْـَٔمُونَ﴾، والثاني عقيبَ ﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[2].

قوله: (لأنها تمام المعنى) ويمكنُ أنْ يقالَ: تمامُ المعنى عند قولِه: ﴿وَٱسْجُدُوا لِلَّهِ ٱلَّذِى

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٨٧).

(٢) «روضة الطالبين» (١: ٣١٩).

وهي عن ابنِ عبّاسٍ وابنِ عُمر وسعيدِ بن المسيّب. لعلَّ ناساً منهم كانوا يَسجُدون للشمس والقمرِ كالصَّابِئين في عِبادتهم الكواكب، ويَزعُمون أنهم يَقصِدون بالسُّجودِ لهما السجودَ لله، فنُهوا عن هذه الواسِطة، وأُمِروا أنْ يَقصِدوا بسُجودِهم وَجْهَ اللّـهِ خالِصاً، إن كانوا إيّاه يَعبُدون وكانوا موحِّدين غيرَ مُشركين، ﴿فَإِنِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ﴾ ولم يَمتثِلوا ما أُمِروا به وأَبَوْا إلا الواسِطةَ فدَعْهم وشأنَهم، فإنَّ اللهَ عزَّ سُلطانُه لا يَعْدَمُ عابداً أو ساجِداً بالإخلاص، وله العِبادُ المقرَّبون الذين ينزِّهونه بالليلِ والنهار عن الأَنْداد. وقولُه: ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ عبارةٌ عن الزُّلفى والمكانةِ والكَرامة. وقُرِئ: (لا يِسأمون) بكسرِ الياء.

[﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَٰشِعَةٗ فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡۚ إِنَّ ٱلَّذِيٓ أَحۡيَاهَا لَمُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰٓۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ ٣٩]

الخشوعُ: التذلُّل والتقاصُر، فاستُعيرَ لحالِ الأرض إذا كانت قحطةً لا نباتَ فيها، كما وَصَفها بالهُمود في قوله: ﴿وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ هَامِدَةٗ﴾ [الحج: ٥]؛ وهو خلافُ وصفِها بالاهتزاز والرُّبُوِّ؛ وهو الانتفاخ: إذا أخصبتْ وتَزخرفتْ بالنباتِ كأنها بمَنزلة المختالِ

﴿خَلَقَهُنَّ﴾ لأنه حكمٌ قد عقبَ الوصفَ المناسب، وقولُه: ﴿إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ﴾ تتميمٌ للمعنى وتقريع للغافلين، وقولُه: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ﴾ تتميمٌ غِبَّ تتميم، وتسليةٌ للرسول ﷺ، ومِن ثَمَّ قال: فدعهُم وشأنَهم، لكنه متضمنٌ للذمِّ على تركِ السجود، فإنّ قولَه: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ﴾ وُضِعَ موضع: فإنْ لم يسجدوا، إقامة للسبب موضع المسبب للعلية، وأنت قد عرفتَ أنّ شرعيةَ إيجابِ السجدةِ إما للأمرِ بها، أو المدح لَمن أتى بها، أو الذمِّ لَمن تركها، وكان الظاهرُ إيجابَ سجدتين؛ فجعل الثانيَ كالتوكيدِ للأول، فشرعَ سجدةً واحدة.

وعن بعضِهم: إنما كانتِ السجدةُ عند ﴿لَا يَسۡـَٔمُونَ﴾ لأنه أقربُ إلى الاحتياط، فإنها إنْ كانت عند الآيةِ الأولى جاز تأخيرُها، وإن كانت عند الثانيةِ لم يجزْ تعجيلُها.

في زِيِّه، وهي قبلَ ذلك كالذليلِ الكاسِف البالِ في الأَطْمار الرَّثَّة. وقُرِئ (ورَبأَتْ) أي: ارتفعتْ؛ لأنَّ النبتَ إذا همَّ أن يظهرَ ارتفعتْ له الأرضُ.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ ٤٠]

يقال: أَلحدَ الحافرُ ولَحَدَ؛ إذا مالَ عن الاستقامة، فحَفَر في شقٍّ، فاستُعير للانحرافِ في تأويلِ آياتِ القرآن عن جِهَةِ الصحَّةِ والاستقامة. وقُرِئ: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ و(يَلْحَدون) على اللُّغتَيْن. وقولُه: ﴿لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾ وعيدٌ لهم على التحريف.

قوله: (الكاسف البال)، الجوهريّ: رجلٌ كاسفُ البال، سيِّئُ الحال. والطِّمْر، الثوبُ الـخَلَق، والجمع: الأطمار. يريدُ أنّ الكلامَ فيه استعارةٌ تمثيلية، شَبَّه حالَ جُدوبةِ الأرضِ وإعدامِ الخيرِ فيها؛ ثمَّ إحياءِ الله بالماءِ النازلِ مِن السماء، وانقلابِها مِن الجدوبةِ إلى الخصب، وإنباتِ كلِّ زوجٍ بهيجٍ بعد القَحْل، بحالِ شخصٍ كئيبٍ كاسفِ البال رَثِّ الهيئةِ لا يُؤْبَهُ له، ثم إذا أصابه شيءٌ مِن متاعِ الدنيا وزينتِها؛ تكلَّفَ بأنواعِ الزيَنِ والزخارف، فيختالُ في مشيِه زهواً، فيهتزُّ بالأعطافِ خُيلاءَ وكبراً، ثم بولِغَ في التشبيه فحذف المشبَّه واستعملَ الخشوعَ والاهتزازَ دلالةً على مكانه.

قوله: (وقُرِئ «وربَأَت») قال الزجاج: ويُقرَأُ «ربأت» بالهمز، فمعنى: ربت: عظُمت. وربأت: ارتفعت[1]. قال ابنُ جِنّي: قرأ أبو جعفرٍ «وربأت»، ومعناها راجعةٌ إلى معنى قراءةِ الجماعة، وذلك أنّ الأرضَ إذا ربت ارتفعت، ومنه الربيئة، وهي الطليعة؛ لشخوصِه على الموضعِ المرتفع[2].

قولُه: (وقُرِئ: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ و«يَلْحدون»[3]) الثانية: حمزة، والباقون: الأولى.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٨٨).

(٢) «المحتسب» (٢: ٢٤٧).

(٣) انظر: «حجة القراءات» ص٦٣٦.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۞ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ ٤١-٤٢]

فإن قلتَ: بِمَ اتَّصل قولُه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ ﴾؟ قلتُ: **هو بدلٌ من قوله:** ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا ﴾. والذِّكرُ: القرآن؛ لأنهم لكُفرِهم به طعَنُوا فيه وحرَّفوا تأويلَه، ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾ أي: منيعٌ محميٌّ بحِمايةِ الله ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ مَثَلٌ، **كأنَّ الباطلَ لا يتطرَّقُ إليه** ولا يَجِدُ إليه سَبيلاً من جهةٍ مِنَ الجهات

قوله: (**هو بدلٌ مِن قوله:** ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا ﴾) وفي هذا الإبدالِ الإشعارُ بتغليظِ مَن تأوّلَ القرآنَ بالرأيِ الباطلِ والهوى الزائغ، وتعظيمٌ لشأنِ القرآنِ المجيد، ونَعْيٌ على المتقاعدين عنه، وتسليةٌ لرسولِ الله ﷺ عن مطاعنِ القوم فيه، وذلك أنه تعالى لما افتتحَ السورةَ بذكرِ القرآنِ المجيد، وأنه آيةٌ عظيمةٌ قاهرة، وعقَّبه بما بيَّنَ عجزَهم عن المعارضةِ بتلك الشبهةِ الركيكة، وهي أنَّ الرسالةَ منحصرةٌ على الملائكةِ لا تتعدى إلى البشر، وذكر طعنَهم فيه وقولهَم: ﴿لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴾ وذَيَّلَ المعنى بوجوهٍ من الاستطراداتِ المناسبة، أتى بنوعٍ آخرَ مِن مطاعنِهم، وهو الإلحادُ فيه تقريراً للعجزِ والانخذال، وبياناً لتبكيتِهم عن الحجةِ القاهرة، وما يدلُّ على أنّ الإبدالَ للتعظيمِ وضعَ قولَه: ﴿بِٱلذِّكْرِ﴾ موضعَ ﴿فِىٓ ءَايَٰتِنَا ﴾ وَضْعاً للمُظْهَرِ موضعَ المضمَرِ مِن غيرِ لفظِه السابق، وجعلَه علةً لابتناءِ أوصافِ الكمالِ عليه ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾ إلى آخره.

قوله: (**كأنّ الباطلَ لا يتَطرَّقُ إليه**) بيانٌ للمثل، يعني: قوله: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ استعارةٌ تمثيلية، والوجهُ منتزعٌ مِن عدةِ أمور، وهي مسبوقةٌ بالتشبيه، ومِن ثَمَّ أتى في البيانِ بأداتِه، شبَّه الكتابَ وعدمَ تطرّقِ الباطلِ إليه بوجهٍ مِن الوجوهِ بمَن هو محميٌّ بحمايةِ غالبٍ قاهرٍ يمنعُ جارَه مِن إحاطةِ العدوِّ به مِن كلِّ جانب، ثم أخرجه مَخرَجَ الاستعارة، بأنْ تركَ المشبَّه إلى ذكرِ المشبهِ به قائلاً: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ فقوله: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ صفةٌ أخرى لـ«كتاب»، وقولُه: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ تعليلٌ لاتصافِ الكتابِ بالوصفين، فكونُه حكيماً موجبٌ؛ لأنْ يكونَ مُنزِّلُه محكماً متقناً رصيناً يَغلِبُ ولا يُغلَب؛ فيكونُ عزيزاً، وكونُه حميداً يستدعي أنْ يكونَ كلامُه حقاً

حتى يَصِلَ إليه ويتعلَّقَ به. فإن قلتَ: أمَا طَعَنَ فيه الطاعِنون، وتأوَّلَه المُبطِلون؟ قلتُ: ولكنَّ اللهَ قد تقدَّم في حِمايتِه عن تعلُّقِ الباطل به بأن قيَّض قوماً عارَضُوهم بإبطالِ تأويلِهم وإفسادِ أقاويلِهم، فلم يُخلُّوا طعنَ طاعنٍ إلّا مَمحُوقاً، ولا قولَ مُبطلٍ إلا مُضمحِلّاً. ونحوُه قولُه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

لا باطلاً عبثاً، يهدي الناسَ إلى النعمةِ العظمى، ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [يونس: ٢٥] فلْيُشْكَرْ لذلك قائله ولْيُحْمَدِ المتكلمُ به.

ثم إنّ المشركين حين لم يعرفوا هذه النعمةَ، وراموا نسبةَ الباطلِ إليه، وطلبوا توهينَ أحكامِه، كما نبّه عليه قولُه: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا ﴾ الآية سلّى حبيبَه أولاً بقوله: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ﴾ وثانياً بقوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ ﴾.

قوله: (﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]) أي: بحُرّاسِ التنزيل وسُوَّاسِ التأويل، ذبّوا عن حريمِ القرآن، ودفعوا عن مطاعن الخصوم، هكذا يجبُ أنْ يُقدَّر ليصحَّ استشهادُه بالآية لقولِه: «ولكنَّ الله قد تقدَّمَ في حمايتِه عن تعلقِ الباطلِ به، بأن قيَّضَ قوماً» «الأساس»: ولفلانٍ قَدَمٌ في هذا الأمر: سابقةٌ وتقدم، وله قَدَمُ صِدْق، ضَمَّنَ «تقَدَّم» معنى «تكفَّل» أي: تكفّلَ في حمايته سابقاً بأنْ أتاحَ وقدَّرَ علماءَ ذابينَ عن حريمِه.

وقلت: يجوزُ خلافه؛ لأنه تعالى أنزلَ التوراةَ واستحفظَها الأحبارَ والربانيين كما قال: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ﴾ [المائدة: ٤٤] فغيَّروا وحرَّفوا، وتكفَّل عزَّ وجلَّ هو بنفسِه حفظَ القرآن ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ حيثُ قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ ﴾ القرآن ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] فأكد الجملةَ أنواعاً مِن التأكيد؛ لئلا يُظَنَّ الخلاف.

قال الإمام: إنّ اللهَ حفظه بأنْ جعلَه معجزاً مبايناً لكلامِ البشر، يعجزُ الخلقُ عن الزيادةِ والنقصانِ فيه؛ لأنهم لو راموا ذلك لتغيَّرَ نظْمُه؛ وظهر للخلقِ أنه مِن كلامِ البشرِ وليس

[﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ٤٣]

﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ ﴾ أي: ما يقولُ لك كُفّارُ قومِك إلّا مثلَ ما قال للرُّسل كُفَّارُ قومِهم من الكلماتِ المُؤذيةِ والمَطاعنِ في الكُتبِ الـمُنْزَلة. ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ ورحمةٍ لأنبيائه، ﴿وَذُو عِقَابٍ﴾ لأعدائهم. ويجوزُ أن يكون: ما يقولُ لك اللهُ إلّا مِثْلَ ما قال للرُّسل مِن قَبْلِك، والمَقُول: هو قولُه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾، فمِن حقِّه أن يَرجوَه أهلُ طاعته ويَخافَه أهلُ مَعصيته، والغَرَضُ: تخويفُ العُصاة.

[﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًىۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ ٤٤]

كانوا لتعنُّتِهم يقولون: هلّا نزل القرآن بلُغةِ العَجم! فقيل: لو كانَ كما يَقترِحون لم يَترُكوا الاعتراضَ والتعنُّت، وقالوا: ﴿لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ﴾ أي: بُيِّنت ولُخِّصتْ بلسانٍ نفقهُه ﴿ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ الهمزةُ همزةُ الإنكار، يعني: لأَنكَروا وقالوا: أقرآنٌ أعجميٌّ ورسولٌ عَربيٌّ؟! أو: ومُرسَلٌ إليه عربيٌّ؟! وقُرئ: (أَعْجميٌّ). والأَعجميُّ:

مِن كلامِ خالقِ القوى والقَدر[1]، ولقائلٍ أنْ يقول: ﴿إنا لحافظون﴾ مطلقٌ يُحمَلُ على إنا لحافظون ألفاظَه مِن التغيير والتبديل، وحافظون معانيه مِن تأويلِ المبطلين، بأنْ يُقيِّضَ قوماً يعارضونهم، فاستشهدَ به للمعنى الثاني.

قولُه: (وقُرِئ «أعجمي»[2]) قرأ هشام: «أعجمي» بهمزةٍ واحدةٍ من غير مدٍّ على الخبر، والباقون: على الاستفهام.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٢٣).

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٦٣٧، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٦٨).

الذي لا يُفصِح ولا يُفهَم كلامُه من أيِّ جنسٍ كان، والعَجَميُّ: منسوبٌ إلى أُمَّة العَجَم. وفي قراءةِ الحسن: (أَعْجميٌّ) بغيرِ همزةِ الاستفهام، **على الإخبار بأنّ القرآنَ أعجميٌّ، والمرسَلُ أو المرسَل إليه عربيٌّ**. والمعنى: أنّ آياتِ اللّـهِ **على أيِّ طريقةٍ جاءتهم وَجَدُوا فيها مُتعنَّتاً**؛ لأنَّ القومَ غيرُ طالبين للحقِّ، وإنما يَتَّبعون أهواءَهم. ويجوزُ في قراءةِ الحسن: هلّا فُصِّلتْ آياتُه تفصيلاً، فجُعِلَ بعضُها بَياناً للعَجَم، وبعضُها بياناً للعَرَب. فإن قلتَ: **كيف يصحُّ أن يُرادَ بالعربيِّ المرسَلُ إليهم وهم أُمَّةُ العَرب**؟ قلتُ: هو على ما يجبُ أن يَقَعَ في إنكارِ الـمُنكِرِ لو رأى كِتاباً أعجمياً كُتب إلى قومٍ من العَربِ يقول: أكتابٌ عَجميٌّ ومكتوبٌ إليه عربيٌّ؟! وذلك لأنَّ مبنى الإنكارِ على تَنافُرِ حالَتَي الكتاب والمكتوبِ إليه، لا على أنَّ المكتوبَ إليه واحدٌ أو جماعة، فوَجَبَ

قولُه: (**على الإخبار بأنّ القرآنَ أعجمي، والمرسَلُ أو المرسَلُ إليه عربي**) فعلى هذا الإنكارُ ناشئٌ مِن كلمةِ التَّحضيض، أي: هَلَّا فُصِّلتْ آياتُه، ثم بينَ عدمَ التفصيلِ والبيانِ على سبيلِ الإخبارِ بأنّ القرآنَ أعجميٌّ والرسولُ عربيٌّ والأمةُ المرسَلُ إليهم عربية، وأنها وكَّدتْ معنى التمني، أي: ليتَها فُصِّلتْ تفصيلاً بأنْ يكونَ بعضُها أعجمياً وبعضُها عربياً؛ ليعلمَ كلُّ أناسٍ مَشْرَبَهمُ الذي يشربون، وإليه الإشارةُ بقوله: «هَلّا فُصِّلتْ آياتُه»، ويجوزُ أنْ يكونَ مجرى على ظاهره.

قوله: (**على أيِّ طريقة جاءتهم وجدوا فيها مُتَعنَّتاً**)، أي: مكاناً للتعنُّت، ويُرْوى: «متعنِّتاً» باسم الفاعل، فيكون تجريداً، أي وجدوا فيها مِن أنفسِهم مُتَعنِّتاً، الجوهريّ: جاءني فلانٌ متعنتاً، إذا جاء يطلبُ زلّتَك.

قولُه: (**كيف يصحُّ أنْ يرادَ بالعربيّ المرسلُ إليهم وهم أمةُ العرب؟**) أي: إطلاقُ العربيّ على الجماعةِ غيرُ مطابق، وكان ينبغي أنْ يقال: «عربية» نظراً إلى الأمة، أو «عربيون» نظرا إلى المعنى؟ وأجاب: إنْ القصدَ في الكلام إنكارُ تنافرِ حالَتَي الكتابِ والمكتوبِ إليه، لا المطابقةُ بين اللفظِ والمعنى، كما في مسألةِ المرأةِ القصيرة، فإن المنكرَ الجمعُ بين هذين المعنيين، ولا مدخلَ لخصوصيةِ اللابسِ والملبس.

أن يُجرَّد لِما سِيقَ له مِن الغَرَض، ولا يُوصَل به ما يُخيِّل غَرَضاً آخر، ألا تَراك تقولُ وقد رأيتَ لِباساً طويلاً على امرأةٍ قَصيرة: اللباسُ طويلٌ واللابسُ قصير! ولو قلت: واللابسةُ قصيرة؛ جئتَ بها هو لُكْنةٌ وفُضولُ قول؛ لأنَّ الكلامَ لم يقع في ذُكورةِ اللابس وأُنوثته، إنها وَقَعَ في غَرَضٍ وراءَهما. ﴿هُوَ﴾ أي: القرآن ﴿هُدًى وَشِفَآءٌ﴾: إرشادٌ إلى الحقِّ وشفاءٌ لِمَا في الصُّدُورِ من الظنِّ والشكّ. فإن قلتَ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ﴾ مُنقطع عن ذِكْرِ القرآن، فما وجهُ اتِّصالِه به؟ قلتُ: لا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ في موضعِ الجرِّ ....

قوله: (لا يخلو: إما أنْ يكونَ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ في موضع الجرّ) قال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ مخفوضٌ عُطِفَ على ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ و﴿وَقۡرٞ﴾ مرفوعٌ عُطِفَ على ﴿هُدًى﴾ و﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ﴾ بيانٌ لمحلِ الوقرِ لا خبر، وللمبتدأ الذي هو الوقر؛ لأنّ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ فلا بدَّ أنْ يكونَ موافقاً له في الإعراب، فيجبُ أنْ يكونَ المعطوفُ على ﴿لِلَّذِينَ﴾ مخفوضاً، والمعطوفُ على ﴿هُدًى﴾ مرفوعاً بالابتداء، ولا يستقيمُ أن يقال: أجعل في آذانهم وقراً، جُملةٌ في موضعِ رَفعٍ معطوفَةٌ على ﴿هُدًى﴾؛ لأنه يؤدي إلى أنْ يكونَ المبتدأُ جملة، ويلزم مِن هذا التقديرِ أنْ يكونَ عطفاً على عاملين، كقوله: في الدارِ زيدٌ والحجرةُ عمرو، وما كلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمة. ومثلُ هذا مِن العطفِ على عاملين جائزٌ عند المحققين المتأخرين.

ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ مبتدأ، تقديرُه: والذين لا يؤمنون هو في آذانهم وَقْر، على أن يكونَ المبتدأُ الثاني محذوفاً، وخبرُه ﴿وَقۡرٞ﴾ و﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ﴾ بيانٌ لمحلِّ الوقر، ولا يكونُ الوقرُ «وفي آذانهم» مبتدأً وخبراً، ولا يُقدَّرُ هو؛ إذ لا عائدَ في الجملةِ على المبتدأ، فلا يكونُ ما يربطُ الجملةَ الثانيةَ بالأولى؛ لأنّ قولَه: ﴿قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى﴾ إخبارٌ عن القرآنِ بأنه للمؤمنين هدى وشفاء، فإذا لم يكنْ في الثانيةِ ذِكرُ القرآن كانت أجنبية.

ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ مبتدأ، خبرُه ﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ﴾ مِن غيرِ تقديرِ هو، والرابطُ محذوفٌ «به» هذا قريبٌ مِن الوجهِ الثالثِ في «الكشاف».

....

وقال أيضاً: ويجوزُ أنْ يكونَ قولُه: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ مرتبطاً بقوله: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ والتقديرُ: هو للذين آمنوا هدى وهو على الذين لا يؤمنون عمى. وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ جملة معترضة على الدعاء.

وقلت: هذا وإنْ جاز مِن جهةِ الإعراب، لكنْ مِن جهة المعاني مردود؛ لفكِّ النظم، وأولى الوجوهِ ما يصحُّ منه عطفُ قوله: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ على قوله: ﴿فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ ليكونَ على وِزانِ قوله: ﴿فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ لأنّ الطريقَ الواضحَ والمنهجَ المستقيمَ إنما يعمى على من لا بصرَ له ولا بصيرة، وهذا لا يحسنُ إلا على الوجهِ الثاني في «الكشاف»، وعليه يلتئم الكلام؛ لأنّ قولَه: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى﴾ الآية، جوابٌ عن قوله: ﴿لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ على الأسلوبِ الحكيم، والمعنى ما قال: إنَّ آياتِ الله على أي طريقةٍ جاءتهم وجدوا فيها مُتعنَّتاً؛ لأنَّ القومَ غيرُ طالبين للحق، فيكون ذكرُ المؤمنين مستطرداً لبيان أنّ الكتابَ في نفسِه سببٌ لإزالةِ الشك والرَّيبِ لوضوحِ آياته وسطوع براهينه، وإنما نشأ الريْبُ منكم لتعنتِكم، وأنكم مِن أهلِ الختم والطبع، ولكونِه مستطرداً أخرجَ التركيبَ مخرجاً أفاد التعريض، بأن قدَّم الخبرَ على المبتدأ ليفيدَ التخصيص، وبنى الجملةَ على الضميرِ المرفوعِ لإفادةِ تقوّي الحكم برتبةٍ لفائدةِ التعريض، أي: هو للطالبين للحقِّ خاصةً هدًى وشفاءٌ لما في صدورِهم مِن مرضِ الشكِّ والرَّيب، وللذين لا يؤمنون ضلالٌ ومرضٌ على مرض، ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠] ثم ابتدأ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ لأنّ الضلالةَ ومرضَ الشكِّ والصممِ عن الحقِّ والعمى عن الآيات إذا اجتمع في شخص، فداعيهم إلى الهدى كأنه يناديهم مِن مكانٍ بعيد، كقولِه تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١] أي: مثلُ داعي الذين كفروا، هذا هو التحقيق، ومِن ثَمَّ قال: «وإنْ كان الأخفشُ تخيَّره»، أي: هذا الوجهُ ضعيف؛ لأن الدليلَ على ضعفِه والمقامَ ينبو عنه، وقد منعه سيبويه، والمختارُ قولُه، فإنّ القولَ ما قالتْ حَذام.

معطوفاً على قوله: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ على معنى قولك: هو للذين آمَنُوا هدًى وشِفاء. وهو للذين لا يُؤمِنون في آذانهم وَقر؛ إلا أنّ فيه عَطْفاً على عاملَيْن، وإنْ كان الأخفشُ يُجيزه؛ وإمَّا أن يكونَ مرفوعاً على تقدير: والذين لا يُؤمِنون هُوَ في آذانهم وَقرٌ، على حذف المبتدإ، أو: في آذانهم منه وَقرٌ. وقُرِئ: (وهو عليهم عَمٍ)، و(عَمِيَ)، كقوله تعالى: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٢٨]. ﴿يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ يعني: أنهم لا يَقبلُونه ولا يُرْعُونه أسماعَهم، فمَثَلُهم في ذلك مَثَلُ مَن يُصَيَّحُ به مِن مسافةٍ شاطَّةٍ لا يُسمَعُ من مِثْلِها الصوتُ فلا يَسمعُ النِّداء.

[﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ ۗ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴾ ٤٥]

﴿فَٱخْتُلِفَ فِيهِ﴾ فقال بعضُهم: هو حقٌّ، وقال بعضُهم: هو باطل. والكلمةُ السابقة: هي العِدَةُ بالقيامة، وأنّ الخُصوماتِ تُفصَل في ذلك اليوم، ولولا ذلك لقُضِيَ

قوله: (وقُرِئ «وهو عليهم عمٍ» و«عَمِيَ»)[1]، قال الزجاج[2]: ويُقرأُ: «وهو عليهم عمٍ» بكسر الميم، ويجوزُ «وهو عليهم عَمِيَ» بإثباتِ الياءِ وفتحِها، ولا يجوزُ إسكانُ الياءِ وتركُ التنوين.

قوله: (لا يُرْعونه أسماعَهم)، الجوهريّ: أرعيتُه سمعي، أي أصغيتُ إليه. ومنه قوله تعالى: ﴿رَٰعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤].

قولُه: (شاطّة) شطَّت الدارُ شُطوطاً، قال:

لئن غِبْتَ عن عيني وشطَّتْ بك النوى ... فأنتَ الذي في القلبِ حطَّتْ رواحِلُه

قوله: (والكلمةُ السابقة: هي العِدَةُ بالقيامة، وأنّ الخصوماتِ تُفْصَلُ في ذلك اليوم) إشارةٌ إلى أنّ هذا القولَ واردٌ على سبيل التخلصِ إلى ذكرِ القيامة، وهو قولُه تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٦٩).
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٩٠).

بينهم في الدُّنيا، قال اللهُ تعالى: ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ﴾ [القمر: ٤٦]، ﴿وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [النحل: ٦١].

[﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ٤٦]

﴿فَلِنَفْسِهِۦ﴾: فنفسه نَفَعَ، ﴿فَعَلَيْهَا﴾: فنفْسَه ضَرَّ، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ﴾ فيُعذِّبَ غيرَ المُسيء.

[﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ۚ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓا۟ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ۞ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ ٤٧ - ٤٨]

﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ أي: إذا سُئل عنها قيل: اللهُ يَعلم. أو: لا يَعلَمُها إلا الله.

وقُرِئ: ﴿مِن ثَمَرَٰتٍ﴾، «من أكمامهنَّ»، والكِمُّ، بِكسر الكاف: وِعاءُ الثَّمرة،

عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ والتسليةُ للرسولِ ﷺ من اختلاف قومِه في القرآن وطعن الطاعنين المتعنتين فيه، ولذلك أتى بذكر موسى عليه السلام واختلافِ قومِه في كتابه.

قوله: (**أي إذا سئل عنها قيل: الله يعلم، أو لا يعلمها إلا الله**) يريدُ أنّ التقديمَ في قوله: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ يجوزُ أنْ يكونَ إشارةً إلى جوابِ منكرٍ يزعُم أنّ علمَ الساعةِ غيرُ مختصٍّ بالله، فيُجابُ بالحصر، أي لا يعلمُها إلا الله، وأنْ يكونَ جواباً عن مترددٍ يترددُ في ذلك ويشكُّ فيه، فيُزالُ شكُّه بقولِه: الله يعلم؛ لإفادتِه تقوي الحكمِ المستلزمِ للتخصيصِ لاختصاصِ ذكرِ الاسمِ الجامع، وأنه تعالى يعلمُه حقاً البتة، فلا يعلمُ غيرُه.

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿مِن ثَمَرَٰتٍ﴾**)[1] نافعٌ وابن عامرٍ وحفصٍ: بالجمع، والباقونَ: على التوحيد.

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٦٣٧، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٧١).

كجُفِّ الطَّلعة، أي: وما يحدثُ شيءٌ من خروجِ ثمرةٍ ولا حملِ حاملٍ ولا وَضْعِ واضعٍ إلّا وهو عالمٌ به. يَعلمُ عَدَدَ أيامِ الحَمْلِ وساعاتِه وأحوالَه: من الخِدَاجِ والتَّمام،

قوله: (**كجُفِّ الطَّلْعة**)؛ أي: وعاؤها. النهاية: في حديث سِحْرِ النبيِّ ﷺ «أنه جُعِلَ في جُفِّ طلعة»[1]، الجُفّ: وعاءُ الطلع، وهو الغشاءُ الذي يكونُ فوقَه.

قولُه: (**أي: وما يحدثُ شيءٌ مِن خروجِ ثمرةٍ ولا حَمْلِ حامل**) جعل «ما» ـ في «ما يخرج» ـ نافية، و«من» بيانية، والمبين مضمراً، ثم أخذ القدْرَ المشتركَ بين الأفعالِ الثلاثة ـ أعني: «تخرج» و«تحمل» و«تضع» وجعله أصلاً في الاعتبار ـ وعَبَّر عنه بـ«يحدثُ شيء»، ثم عمدَ إلى مصادرِ الأفعالِ وجعلَها تفصيلاً لذلك المُجمل وعطفَ بعضَها على بعضٍ ليتسبب له الاستثناءُ بقوله: «إلا بعلمه» عن المذكوراتِ كلِّها، فلا يختصُّ بواحدٍ لاستقامة المعنى، كما جاء في «الأصول»: الاستثناءُ المعقَّبُ للجُمَلِ يعود إليها؛ لأنّ الأصلَ اشتراكُ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في التعلقاتِ كالحالِ والشرطِ وغيرِهما، إلا إذا منعَ منه مانع، والطريقُ الذي سلكه ضابطٌ حسنٌ في الباب.

قال أبو البقاء: «وما تحمل» «ما» نافية؛ لأنه عطف عليها «ولا تضع» ثم نقضَ النفيَ بـ«إلا» ولو كانت بمعنى «الذي» معطوفةً على الساعةِ لم يستقمْ ذلك، وأما قولُه: «وما تخرجُ مِن ثمرة» فيجوزُ أنْ يكونَ بمعنى «الذي» والأقوى أنْ تكونَ نافية[2].

وقال القاضي: «ما» في «ما تخرج» نافية، و«من» الأولى مزيدة، ويُحتمَلُ أنْ تكونَ موصولةً معطوفةً على «الساعة» و«من» مبينة، بخلافِ قولِه: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ لمكان ﴿بِعِلْمِهِۦ﴾ و﴿بِعِلْمِهِۦ﴾ حال، أي مقروناً بعلمِه واقعاً حسبَ تعلقِه[3].

قولُه: (من الخِداج) خدجت الناقةُ تخدجُ خداجاً فهي خادجٌ والولدُ خديج، إذا ألقتْه قبلَ تمامِ الأيامِ وإن كان تامَّ الخلق.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١١٢٨).

(٣) «أنوار التنزيل» (٥: ٧٤).

والذُّكورة والأنوثة، والحُسن والقُبح، وغيرِ ذلك. ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِى﴾ أضافَهم إليه تعالى على زَعمِهم، وبيانُه في قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِى﴾ الَّذِينَ كُنتم تَـزْعُمُونَ، وفيه تهكُّمٌ وتَـقْريع. ﴿ءَاذَنَّكَ﴾: أعلَمْناك ﴿مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ أي: ما منَّا أحدٌ اليومَ وقد أبصَرْنا وسَمِعْنا يشهدُ بأنهم شركاؤك، أي: ما منّا إلا مَن هو موحِّدٌ لك. أوْ: ما منَّا من أحَدٍ يُشاهِدُهم؛ لأنهم ضلُّوا عنهم، وضلَّتْ عنهم آلهتُهم، لا يُبصِرونها في ساعةِ التوبيخ. وقيل: هو كلامُ الشُّرَكاء، أي: ما منّا من شهيدٍ يَشهد بما أضافُوا إلينا من الشِّركة. **ومعنى ضلالِهم عنهم على هذا التفسير**: أنهم لا يَنفعونَهم، فكأنهم ضَلُّوا عنهم. ﴿وَظَنُّوا﴾: وأيقَنُوا. والمَحِيص: المَهْرَب. فإن قلتَ: **﴿ءَاذَنَّكَ﴾ إخبارٌ بإيذانٍ كان منهم**، فإذْ قد آذَنُوا فلِمَ سُئلوا؟ قلتُ: يجوزُ أن يُعادَ عليهم: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِى﴾؟ إعادةً للتوبيخ، وإعادتُه في القرآن على سبيلِ الحكاية دليلٌ على إعادةِ المَحْكيِّ. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: أنك علمتَ مِن قُلوبِنا وعَقائدِنا الآنَ أنّا لا نَشهدُ تلك الشهادةَ

قوله: (**ومعنى ضلالهم [عنهم] على هذا التفسير**) يعني: إذا كان قوله: ﴿ءَاذَنَّكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ مِن كلامِ العبد، يكون معنى ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾ غاب، وإذا كان مِن كلامِ الشركاءِ يكونُ المعنى: إنّ الشركاءَ حينئذٍ لا ينفعون العَبَدَة، والشافعُ الذي لم تنفعْ شفاعتُه كالمعدومِ فَضلَالُهم بمعنى عدمِ نفعهم، لا بمعنى غَيبتهم؛ لأنهم حينئذٍ المجيبون والمسؤولُ عنهم العَبَدَة، والجملةُ على الوجهينِ حال، و«قد» معه مقدَّرة، ويجوزُ أنْ يكونَ عطفاً على ﴿قَالُوٓا﴾.

قوله: (**﴿ءَاذَنَّكَ﴾ إخبارٌ بإيذانٍ كان منهم**) يعني: هذا يقتضي أنه تعالى قد سألَ عنهم بمثلِ هذا السؤالِ قبلَ ذلك، وأنهم أجابوه بمثلِ هذا الجوابِ ثم أعاده، فما فائدة الإعادة؟ وأجاب بوجوه: أحدها أنه من عادةِ الموبِّخِ أنْ يعيدَ كلمةَ التوبيخِ تشديداً على الجاني وتقبيحاً لجنايته، وثانيها: أنّ قولَهم ليس أنه قد سبق منهم الإيذانُ بمثله، لكنْ هو إيذانٌ بلسانِ الحالِ من مُضْمَراتِ البال، وثالثُها: أنه توطئةٌ للإخبارِ وتمهيدٌ لقولِه: ﴿مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾، كقولِ القائل: أعْلِمِ الملك، ثم قوله: إنه قد كان مِن الأمرِ كَيْتَ وكَيْت.

الباطلة؛ لأنه إذا عَلِمَه من نُفوسِهم فكأنهم أعْلَموه. ويجوزُ أن يكونَ إنشاءً للإيذان، ولا يكونَ إخباراً بإيذانٍ قد كان، كما تقولُ: أَعْلِمِ المَلِكَ أنه كانَ من الأمرِ كَيْتَ وكَيْت.

[﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ * وَلَئِنْ أَذَقْنَـٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَـٰذَا لِى وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ ۚ فَلَنُنَبِّئَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ ٤٩ - ٥٠]

﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾: من طَلَبِ السَّعة في المالِ والنِّعمة. وقرأ ابنُ مسعود: (من دعاءِ بالخير). ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ﴾ أي: الضِّيقةُ والفقْر ﴿فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾ **بُولِغَ فيه مِن طريقَيْن: من طريقِ بناءِ «فَعُول»، ومِن طَريقِ التكرير.** والقُنوط: أن يَظهَرَ عليه أثرُ اليأس فيَتضاءلَ ويَنكسِرَ، أي: يقطعُ الرجاءَ من فضلِ الله ورَوْحِه، وهذه صِفةُ الكافر، بدليل قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. وإذا فَرَجْنا عنه بصحّةٍ بعد مرض، أو سَعةٍ بعد ضيقٍ قال: ﴿هَـٰذَا لِى﴾ أي: هذا حقٌّ وَصَلَ إليّ؛ لأني استوجَبْتُه بما عندي مِنْ خيرٍ وفضل وأعمالِ برّ. أوْ: هذا لي لا يزولُ عني، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَـٰذِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٣١]، ونحوُه قولُه: ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً﴾، ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، يريدُ: وما أظنُّها تكون، فإنْ كانت على طريق التوهُّم ﴿إِنَّ لِى﴾ عند الله الحالةَ الحُسنى من الكَرامةِ والنِّعمة، قائِساً أمْرَ الآخرة على أمر الدنيا. وعن بعضِهم: للكافر أُمنيّتان: يقول في الدنيا: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾، ويقولُ في الآخرة: ﴿يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠]. وقيل: ....

قوله: (**بُولِغَ فيه مِن طريقين: مِن طريق بناء «فَعول»، ومن طريق التكرير**) قال الإمام: اليأسُ مِن صفةِ القلب، والقنوطُ إظهارُ آثارِه في الأحوال الظاهرة[1].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٧٢).

نزلتْ في الوَليدِ بنِ المُغيرة. فلَنُخبرنَّهم بحقيقةِ ما عَمِلوا من الأعمال المُوجِبة للعذاب، ولَنُبصِّرنَّهم عَكْسَ ما اعتقَدُوا فيها أنهم يَستوجِبُون عليها كرامةً وقُربة عند الله، ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]؛ وذلك أنهم كانوا يُنفِقُون أموالَهم رئاءَ الناس وطلباً للافتخارِ والاستكبار لا غيرُ، وكانوا يَحسِبون أنَّ ما هم عليه سببُ الغنى والصحَّة، وأنهم محقُوقون بذلك.

[﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ ٥١]

هذا أيضاً ضَربٌ آخرُ من طُغيانِ الإنسان إذا أصابه اللهُ بنعمةٍ أبطرَتْه النِّعمة، وكأنه لم يَلْقَ بؤساً قطُّ فنسِيَ المُنعِمَ وأعرض عن شُكرِه، ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ أي: ذَهَبَ بنفْسِه وتَكبَّرَ وتعظَّم. وإن مسَّه الضرُّ والفَقْر: أقبلَ على دوامِ الدُّعاء، وأَخَذَ في

قوله: (نزلت في الوليد بن المغيرة) فهو بمعنى قوله: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧] عن الحسن: نزلت في الوليدِ بنِ المغيرة، وقال المصنف[1]: والمشهورُ أنها في العاصِ بنِ وائل[2]؛ وقصتُه مَعَ خَبّاب مذكورةٌ في سورة «مريم».

قولُه: (وأنهم محقوقون) حُقَّ هذا الأمر، وهو محقوق به، أي: تيقن بخلاقته، من الخليق، يعني أنهم أحقاء بذلك.

قولُه: (هذا أيضاً ضَرْبٌ آخَرُ من طُغيان الإنسان)، والضربُ الأولُ بيانٌ لشدةِ حِرصِه، وأنه إنْ أُعْطِيَ لم يشبع، وإنْ مُنِعَ لم يقنع. والثاني لبيانِ طيشِه؛ فلا يثبتُ على السراء، بل طار مِن منزلتِه وتكبَّرَ وطغى، ولا يصبرُ على الضراء، بل خضعَ واستكانَ وذلّ.

---

(١) انظر: (١٠: ٩٥).

(٢) الآية نزلت في العاص بن وائل، أخرجه البخاري (٢٠٩١)، ومسلم (٢٧٩٥) عن خباب بن الأرت.

الابتهال والتضرُّع. وقد استُعير العِرْضُ لكثرةِ الدُّعاء ودوامِه وهو من صِفَةِ الأَجْرام، ويُستعارُ له الطويلُ ـ أيضاً ـ كما استُعير الغِلَظُ لشدّة العذاب. **وقُرئ: (ونِأى بجانبه)** بإمالة الألِفِ وكسرِ النون للإتْباع؛ و(ناء) على القَلْب، كما قالوا: راءَ، في: رَأى. فإن قلتَ: حَقِّقْ لي معنى قولِه: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾. قلتُ: فيه وجهانِ: أن يُوضَعَ «جانبُه» موضعَ نفْسِه كما ذَكَرْنا في قولِه تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]: أنَّ مكانَ الشيءِ وجِهَتَه ينزل منزلةَ الشيء نفْسِه، ومنه قوله:

..........وَنَفَيْتُ عَنْه مَقَامَ الـذِّئبِ..........

يريد: ونفيتُ عنه الذئبَ. ومنه: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾ [الرحمن: ٤٦]، ومنه قولُ الكُتَّاب: حَضْرةُ فلانٍ ومجلِسُه، وكتبتُ إلى جِهَتِه، وإلى جانبِه العزيز، يُريدون نَفْسَه وذاتَه، فكأنه قال: ونأى بنفسه، كقولهم في المتكبِّر: ذَهَبَ بنفْسِه، وذَهبتْ به الخُيَلاءُ كلَّ مَذْهب، وعَصفَتْ به الخُيَلاء؛ وأن يُرادَ بجانبه: عِطْفُه، ....

قولُه: (وقُرئ «ونِأى بجانبه») ابنُ ذكوان: «وناءى بجانبه» جعلَ الهمزةَ بعدَ الألف، والباقون: بفتحِها، وورشٌ على أصلِه(١).

قولُه: (ونفيتُ عنه مقامَ الذئب) قبله:

وماءٍ قد وردت لوصل أرْوى	عليه الطـيرُ كالورقِ اللجينِ
ذعَرْتُ بـه القَطا ونفيتُ عنه	مقامَ الذئبِ كالرجلِ اللعينِ

واللَّجين: ما سقطَ مِن الورقِ عند الخبط، وذعرتُ: أي أفزعتُه، والضميرُ في «به» يعودُ إلى الماء، خصَّ الذئبَ والقَطا؛ لأنّ القَطا أهدى الطير، والذئبُ أهدى السِّباع، وهما السابقانِ إلى الماء، والرجلُ اللعين؛ شيءٌ منتصبٌ وسطَ الزرعِ يُسْتَطْرَدُ به الوحوش.

يقول: رُبَّ ماءٍ قد وردتُهُ لأجلِ أن أرى عليه محبوبتي، جاءت إليه لغسلِ رأسِها ورَحْضِ ثيابِها، وصفةُ الماء ذلك.

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٦٣٨، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٥: ٣٧٣).

ويكونَ عبارةً عن الانحرافِ والازْوِرار؛ كما قالوا: ثنى عِطْفَه، و: تولّى برُكْنه.

[﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾ ٥٢]

﴿أَرَءَيْتُمْ﴾: أخبِرُوني ﴿إِن كَانَ﴾ القرآنُ ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يعني: أنَّ ما أنتم عليه من إنكارِ القرآن وتكذيبِه ليسَ بأمرٍ صادر عن حُجَّةٍ قاطعة حَصلتُم منها على

قوله: (ويكون عبارةً عن الانحراف) هذا هو الجوابُ الثاني عن السؤال، وكلا الجوابينِ لا يتجاوزانِ عن الكناية، لكنَّ الأولَ مِن بابِ التعريضِ بالتعظيم، فإنهم يعبرون عن المجلسِ والمقامِ والمكانِ عن ذاتِ مَن يقصدون تعظيمَه، ويحتشمون عن التصريحِ بالاسم، قال زهير:

فَعرّضْ إذا ما جئتَ بالبانِ والحمى ... وإيـــاكَ أنْ تنسى فتذكـــرَ زينبا
ســيكفيك من ذاك المسمّى إشارةٌ ... فدعْهُ مصـــوناً بالجلالِ محجـــبا

وهاهنا واردٌ على التهكم. والثاني من بابِ الرمز، كما عبَّروا عن عدمِ الالتفاتِ بالتولي والنبذِ وراءَ الظهور، ومرجعُه أيضاً إلى التكبر والخُيلاء؛ لأنّ المتكبرَ لا يخلو مِن تلكَ الحركات.

قوله: (يعني: أنّ ما أنتم عليه من إنكار القرآن) إلى آخره، في كلامِه قيودٌ مستفادةٌ من التركيبِ التنزيليّ، فإنّ قولَه تعالى: ﴿إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ واردٌ على العرضِ والتقدير، ويوجبُ أنْ يكونَ مسبوقاً بمقدماتٍ تنتهي إليه، وهو أنْ يقال: إنّ ما أنتم عليه مِن إنكارِ القرآنِ ليس بصادرٍ عن حجةٍ قاطعةٍ عندكم، وإنما هو أمرٌ محتمل؛ لأنكم ما اتبعتم الدليل، فيجوزُ أنْ يكونَ مِن عندِ الله وألا يكونَ مِن عنده، والعاقلُ إذا تورطَ في مثلِ هذه الورطةِ يتوقفُ حتى يحصلَ على اليقين؛ ثم يشرعُ في قطعِ الحكم، فأنتم قطعتم في التكذيبِ والإنكارِ قبل الفحصِ والنظر، أخبِروني إنْ كان صادقاً ومِن عند الله؛ فمن أضلُّ منكم؟ وقوله: ﴿مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍ﴾ واردٌ على العمومِ وعدمِ التصريحِ والمكافحة، وهو يقتضي أن يقال: ولعله حقٌّ فأهلكتم أنفسكم، ومَن أظلمُ منكم؟ فوضعَ موضعَ الضمير ﴿مِمَّنْ هُوَ

اليَقينِ وثَلَجِ الصدور، وإنما هو قَبْلَ النظر واتِّباعِ الدليل أمرٌ مُحتَمِل، يجوزُ أن يكونَ من عندِ الله وأنْ لا يكونَ مِن عندِه، وأنتم لَمْ تَنظُروا ولم تَفْحَصوا، فما أَنكرتُم أن يكونَ حقّاً وقد كَفرتم به! فأَخبِروني مَن أضلُّ منكم وأنتم أبعدتُمُ الشَّوطَ في مُشاقَّته ومُناصبته، ولعلَّه حقٌّ فأهلكتُم أنفُسَكم؟! وقولُه: ﴿مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ موضوعٌ موضعَ: منكم، بياناً لحالِهم وصِفَتِهم.

[﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾ ٥٣ - ٥٤]

﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾ يعني ما يَسَّر اللهُ عزَّ وجلَّ لرسول الله ﷺ وللخُلَفاء مِنْ بعدِه ونُصّارِ دِيْنه في آفاقِ الدُّنيا وبلادِ المَشْرق والمَغْرب عُموماً وفي باحةِ العَرَب خُصوصاً ـ من: الفُتوحِ التي لم يتيسَّرْ أمثالُها لأحدٍ من خُلفاء الأرض قَبْلَهم،

﴿فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ وهو معنى قوله: ﴿ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ﴾ لما فيه معنى البعد البعيد، والكلامُ واردٌ على إرخاءِ العِنانِ والكلام المُنْصِف.

قوله: (أبعدتُم الشَّوط)، الجوهريّ: عدا شوطاً، أي: طلقاً. الأساس: فلانٌ شوطُه شوطٌ باطل.

قوله: (في مُشاقّته) أي: بالَغْتُم في مخاصمتِه، قال: المشاقة؛ مشتقةٌ مِن الشق؛ لأنّ كلًّا مِن المتعادِيَين في شقِّ خلافِ صاحبه.

قولُه: (وفي باحة العرب)، الأساس: نشأ فلانٌ في ساحتِك وباحتِك وهي العرصة، هذا تفسير لقوله: ﴿وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾ وهذا أيضاً واردٌ على خلافِ مقتضى الظاهر، على عكسِ ما سبقَ آنفاً في قولِه: ﴿وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾ أي: بنفسِه، وقول الشاعر: «مقامَ الذئب» جعلتَ أنفسَهم بإدخالِ «في» كالعَرَصةِ والمكانِ المفتوح، إعلاماً بأن تلك الفتوحَ أثرتْ في أنفسِهم أثراً بليغاً كأنها هي مكانُها.

ومن الإظهارِ على الجَبابرة والأكاسِرة، وتغليبِ قليلِهم على كَثيرهم، وتَسليطِ ضِعافهم على أقوِيائهم، وإجْرائِه على أيديهم أُموراً خارجةً مِنَ المعهُود خارِقةً للعادات، ونَشْرِ دعوة الإسلام في أقطارِ المعْمُورة، وبَسْطِ دَولته في أقاصِيها، والاستقراءُ يُطلعك في التواريخ والكُتب المدوَّنة في مشاهد أهلِه وأيّامهم على عَجائبَ لا ترى وَقْعةً من وَقائعهم إلّا عَلَماً من أعلام الله وآيةً من آياته، يَقوى معها اليَقينُ، ويزدادُ بها الإيمان، ويتبيَّنُ أنَّ دِينَ الإسلام هو دينُ الحقِّ الذي لا يَحِيدُ عنه إلا مكابِرٌ حِسَّه، مغالِطٌ نَفْسَه، وما الثباتُ والاستقامة إلا صفةُ الحقِّ والصِّدق، كما أنَّ الاضطرابَ والتزلزُلَ صفةُ الفِرْية والزور؛ وأنَّ للباطل رِيحاً تَخفقُ ثم تَسكُن، ودولةً تَظهرُ ثم تَضمحلّ. ﴿بِرَبِّكَ﴾ في موضع الرفعِ على أنه فاعلُ كفى. و﴿أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ بَدَلٌ منه، تقديرُه: **أَوَ لم يَكفِهم أنَّ ربَّك على كلِّ شيء شهيد؟** ....

قوله: (تقديره: **أو لم يَكفِهم أنّ ربَّك على كل شيءٍ شهيد؟**) إلى آخره، فإنْ قلت: مِن أينَ دلّ هذا اللفظُ الموجزُ على هذه المعاني المبسوطة؟ قلت: مِن مقتضى المقامِ والعدولِ مِن الظاهر، فإنَّ أصلَ المعنى سنريهم هذه الآياتِ إظهاراً للحق، وكفى دليلاً على ذلك، والواو في ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ﴾ للحال، وإنما أدخل همزةَ التقريرِ على الجملةِ الحاليةِ لمزيدِ تقريرِ حصولِ الموعود، وأنّ هذه الآياتِ كافيةٌ في المطلوبِ لا مزيدَ عليها، ووضعَ المظهَرَ وقولَه: ﴿بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ موضعَ ضميرِ الآياتِ في قولنا: وكفى بها دليلاً؛ للإشعارِ بالعلية، وأنّ هذه الآياتِ إنما صلحتْ للدليلِ على حَقّيةِ المطلوب؛ لأنّ مُنشِئَها مَن هو على كلِّ شيءٍ مهيمنٌ مطّلع، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فيتبيَّنون عند ذلك أنّ القرآنَ تنزيلُ عالمِ الغيب» وأبدل ﴿أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ مِن ﴿بِرَبِّكَ﴾ بياناً وتفسيراً وإيذاناً بأنّ هذا الوصفَ مُتعيّنٌ له وشاهدٌ بأنّ الربَّ هو الذي يكونُ على كل شيءٍ شهيدا، وإليه الإشارةُ بقولِه: «مطلعٌ مهيمنٌ يستوي عنده غيبُه وشهادتُه»، وأمّا اختصاصُ الضميرِ في أنه الحقُّ بالقرآن، فمِن حيثُ المقام؛ لما سبقَ أنّ هذه السورةَ الكريمةَ نازلةٌ في بيانِ عظمةِ القرآنِ المجيدِ والردِّ على منكريه ومعانديه، فكُلُّ ما جعل ذكرَه مشروعاً لمعنى أتى بما يناسبُه من المعاني، فكان قولُه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم﴾ كلاماً على سبيلِ إرخاءِ العِنانِ كالخاتمةِ

....

هذه المعاني، فجيء بقولِه: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ ﴾ الآية مسلياً لحبيبِه صلواتُ الله عليه، ووعداً لإظهارِ كلمتِه وقهرِ أعدائه، وسلك فيه مسلكَ الدليلِ والبرهان؛ ليظهرَ للموافقِ والمخالفِ حقيتَه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولو لم يكنْ كذلك لما قوي هذه القوةَ ولما نُصِرَ حاملوه هذه النصرة»، وأدمجَ في الكلامِ معنى الإخبارِ بالغيب بذكر ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ وإليه الإشارةُ بقوله: «يستوي عنده غيبُه وشهادتُه»؛ ليكونَ كالشاهدِ على أنها بنفسِها آيةٌ مستقلةٌ مِن حيثُ إنها مخبرةٌ عن الغيب.

روى الواحدي[١] عن الزجاج[٢] أنه قال: ومعنى الكفاية هاهنا أنَّ الله تعالى قد بيَّن لهم ما فيه كفايةٌ مِن الدلالة.

فإن قلتَ: هل لقولِ عطاءٍ على ما رواه محيي السنة[٣] ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ ﴾ يعني أقطارَ السماواتِ والأرض؛ من الشمسِ والقمرِ والنجوم والأشجارِ والأنهارِ ﴿وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ من لطيفِ الصنعةِ وبديعِ الحكمة ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ وجهُ مناسبةٍ بالنظم؟

قلت: أجل، ونِعْمَتِ المناسبةُ والعلمُ عند الله، وذلك أنه تعالى لما أمر حبيبه صلواتُ الله عليه بمتاركةِ القوم في قوله: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾ دخل في خَلَدِه اليأسُ مِن إيمانِ القوم، وذهبتْ نفسُه عليهم حسرات، فأعلمَه اللهُ تعالى بقولِه: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ أنه ما عليك إلا البلاغُ ومنا الهداية، فأنت قد أدّيتَ ما عليك مِن البلاغِ وليس الهداية، ونحن سنهدي منهم مَن نريدُ هدايَته بأنْ نفتحَ قلوباً غُلفاً وآذاناً صمّاً وعيوناً عمياً، فيرون آياتِنا في الآفاقِ وفي الأنفس، ثُمَّ قرر ذلك بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ إنجازاً للموعد، مُسلّياً له صلواتُ الله عليه مما اعتراه مِن اليأس، كان هذا الوجهُ أحسن، وفي معنى الخاتمةِ أدخل، وللتناولِ أعمَّ وأسهل.

---

(١) تفسير «الوسيط» (٤: ٤١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٩٢).

(٣) «معالم التنزيل» (٧: ١٧٩).

ومعناه: أنَّ هذا الموعودَ من إظهار آياتِ اللّـهِ في الآفاق وفي أنفُسِهم سيَرَوْنه ويُشاهِدونه، فيتبيَّنون عند ذلك أنَّ القرآنَ تنزيلُ عالمِ الغَيْب الذي هو ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾، أي: مُطَّلِعٌ مُهيمِنٌ يَستوي عنده غَيْبُه وشَهادتُه، فيَكفِيهم ذلك دليلاً على أنه حقٌّ، وأنه مِن عندِه، ولو لم يكن كذلك لَمَا قَوِيَ هذه القوّةَ، ولَمَا نُصر حامِلوه هذه النُّصرة. وقُرئ: (في مُرْيَة) بالضمِّ؛ وهي الشكُّ. ﴿مُّحِيطُۢ﴾: عالمٌ بجُمَلِ الأشياء وتَفاصيلِها وظواهِرِها وبَواطنها، ولا تخفى عليه خافيةٌ منهم، وهو مُجازِيهم على كُفرهم ومِرْيتِهم في لقاءِ ربِّهم.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ السَّجدة أَعطاهُ اللهُ بكلِّ حرفٍ عَشْرَ حَسَنات».

والقولُ الذي اختاره المصنفُ رواه محيي السنة[١] عن مجاهدٍ والحسنِ والسُّدّيّ.

قال الإمام[٢]: فإن قيل: هذا الوجهُ ضعيف؛ لأن سِينَ الاستقبالِ يدلُّ على أنه تعالى ما أطلعهم على تلك الآيات، وسيطلعُهم عليها، وليس كذلك. قلنا: إنّ القومَ وإن كانوا قد رَأَوْا هذه الأشياء؛ إلا أنَّ العجائبَ التي أودعَها فيها ممّا لا نهايةَ لها، فهو تعالى يطلعُهم عليها زماناً قريباً حالاً فحالاً، فإنّ كلَّ أحدٍ يشاهدُ بينةَ إلا الإنسان؛ إلا أنّ العجائبَ التي أودعها الله تعالى في تركيبها لا تحصى وأكثرُ الناس غافلون عنها، فمَن حمل على التفكرِ فيها بالقوارعِ التنزيليةِ والتنبيهات الإلهية، كلما ازدادَ تفكراً ازدادَ وقوفاً، فصحَّ معنى الاستقبال والله أعلم.

تمت السورة

حامداً ومصلياً على رسول الله

* * *

---

(١) «معالم التنزيل» (٧: ١٧٩).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٧: ٥٧٤).

فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة

* * *